

# اختلاف اللهجات العربية

على المستويين النحوي والصرفي

بين ابن عقيل والسلسيلي

الدكتور  
أحمد عيد عبدالفتاح حسن

## المبحث الأول

### اللغة واللهجة والعرب

#### المطلب الأول: اللغة واللهجة العلاقة بينهما:

##### أ- المعنى المعجمي والاصطلاحى للغة:

من المعانى التى دارت حول مادة (ل غ و) فى كلام العرب: الخطأ، والباطل، والفحش فى القول، والنطق، والتلفظ والتكلم.

يقال: لَغَا الرجل فى القول يَلْغَى - كَسَعَى يَسْعَى - وَلَغَا يَلْغُو لَغْوًا: تَكَلَّمَ بِاللُّغُو، وَهُوَ أَخْلَاطُ الْكَلَامِ.

وَلَغَى يَلْغَى - كَرَضَى يَرِضَى - لَغًا وَمَلْغَاةً: أَخْطَأَ وَقَالَ بَاطِلًا، وَكَلِمَةً لِأَغْيَةِ أَى: فَاحِشَةً.

وَلَغَى بِالْأَمْرِ يَلْغَى - مِنْ بَابِ رَضَى أَيْضًا-: لَهَجَ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَيُقَالُ: إِنَّ اشْتِقَاقَ اللُّغَةِ مِنْ ذَلِكَ، وَحُذِفَتْ اللَّامُ وَعَوِّضَ مِنْهَا التَّاءُ، وَأَصْلُهَا: لُغُوَةٌ مِثْلُ غُرْفَةٍ<sup>(٢)</sup>.

وفى أساس البلاغة: "لَغَوْتُ بِكَذَا: لَفِظْتُ بِهِ وَتَكَلَّمْتُ"<sup>(٣)</sup>، وفى اللسان: اللُّغُو: النُّطْقُ، يُقَالُ: هَذِهِ لُغْتُهُمُ الَّتِي يَلْغُونَ بِهَا أَى: يَنْطِقُونَ...

وَاللُّغَةُ: اللِّسَنُ، وَجَمَعَهَا: لُغَى وَلُغَاتٌ وَلُغُونٌ<sup>(٤)</sup>.

وفى الاصطلاح حدّها ابن جنى بأنها: أصوات يُعَبَّرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَغْرَاضِهِمْ، وَتَبِعَهُ فِي ذَلِكَ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ<sup>(٥)</sup>.

##### ب- المعنى المعجمي والاصطلاحى للهجة:

من المعانى التى أتت لها مادة (ل ه ج) فى كلام العرب: الوُلُوعُ بِالشَّيْءِ وَاعْتِيَادُهُ، وَلَعَلَّ فِي عِبَارَةِ ابْنِ دُرُسْتَوِيهِ الْآتِيَةِ تَرْجُمَةٌ صَادِقَةٌ لِهَذَا الْمَعْنَى، فَقَدْ قَالَ: "وَقَدْ تَلَهَّجَ الْعَرَبُ الْفَصْحَاءُ بِالْكَلِمَةِ الشَّاذَّةِ عَنِ الْقِيَاسِ، الْبَعِيدَةِ مِنَ الصَّوَابِ، حَتَّى لَا يَتَكَلَّمُوا بِغَيْرِهَا، وَيَدْعَوْنَ الْمُنْقَاسَ الْمَطْرُدَ الْمُخْتَارَ"<sup>(٦)</sup>.

يقال: لَهَجَ بِالشَّيْءِ لَهَجًا - مِنْ بَابِ فَرِحَ - أُولِعَ بِهِ، أَوْ أُغْرِيَ بِهِ فَتَابِرَ عَلَيْهِ. وَلَهَجَ الْفَصِيلُ بِأُمَّه إِذَا اعْتَادَ رِضَاعَهَا، فَهُوَ فَصِيلٌ لَاهَجٌ.

(١) ينظر مادة (ل غ و) فى: اللسان، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وبصائر ذوى التمييز للفيروزابادى ٤/٣٤، ٤٣٥، وتاج العروس للزبيدي، والمعجم الوسيط.

(٢) ينظر: الخصائص لابن جنى ٣٤/١، والمصباح المنير (ل غ و)، والمزهر للسيوطى ٧/١.

(٣) أساس البلاغة للزمخشري (ل غ و).

(٤) ينظر: اللسان (ل غ و).

(٥) ينظر: الخصائص ٣٤/١، والتعريفات للجرجاني/٢٤٧، والقاموس المحيط (ل غ و)، والمزهر ٧/١، وتاج العروس، والمعجم الوسيط (ل غ و).

(٦) تصحيح الفصيح وشرحه تح د/محمد بدوى المختون/٣٦.



واللَّهْجَةُ - بفتح الهاء وإسكانها - اكتنفتها في اللغة عدة معانٍ، منها: اللِّسَانُ، وطَرْفُهُ، وجَرَسُ الكلامِ، ولُغَةُ الإنسانِ التي جُبِلَ عليها فاعتادها ونشأ عليها، يقال: فلانٌ فصيح اللُّهْجَةِ، وصادق اللُّهْجَةِ<sup>(١)</sup>.

وفي الاصطلاح العلمي الحديث هي: مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة<sup>(٢)</sup>.

### ج- العلاقة بين اللغة واللهجة:

هي العلاقة بين العام والخاص، فاللهجة جزء من اللغة التي تضم عدة لهجات، لكل لهجة منها خصائصها ومميزاتها، لكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تُيسِّرُ اتصال الناطقين بهذه اللهجات بعضهم ببعض، وفهم ما يدور بينهم من معاملات كلامية. وبيئة اللهجة جزء من بيئة اللغة الواسعة الشاملة<sup>(٣)</sup>.

- وكان علماءنا القدامى يُعَبِّرونَ عما نُسَمِّيهِ الآن لهجةً بكلمات أخرى، تؤدي المعنى ذاته.

- عَبَّرُوا عنها بكلمة اللغة، وهذا ما يبدو من قول الخليل: "الخبُّعُ: الخَبُّعُ في لغة تميم، يجعلون بدل الهمزة عيناً"<sup>(٤)</sup>، وقول سيبويه: "هذا باب ما أُجْرِي مُجْرَى لَيْسَ في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله"<sup>(٥)</sup> ومن حديث ابن جنى عن الفصحح يجتمع في كلامه لغتان فصاعداً، واختلاف اللغات وكلها حجة، والعربي يسمع لغة غيره<sup>(٦)</sup>.

وشاع هذا التعبير في كتب النحو والتصريف، فأصحابها يطلقون كلمة اللغة في المسائل النحوية والتصريفية، ولا يُريدون بها إلا ما نريده نحن في هذا العصر بكلمة اللهجة. وعبَّروا عنها بكلمة اللحن، كقول أبي المهدى الأعرابي حين ألحَّ عليه اليزيديُّ في مسألة نحوية: ليس هذا لحنِي، ولا من لحنِ قومي<sup>(٧)</sup>.

وإذا كان هؤلاء العلماء قد عبَّروا عن اللهجة باللغة واللحن، فإنهم قد استعملوا كلمة اللِّسَانِ واللِّسَنِ مُريدين بهما معنى اللغة الواسع الشامل، ونزل القرآن الكريم بهذا الاستعمال غير مرة، ومنه

(١) ينظر مادة (ل ه ج) في: الصحاح، وأساس البلاغة، واللسان، والمصباح المنير، والقاموس المحيط، وتاج العروس، والمعجم الوسيط.

(٢) ينظر: في اللهجات العربية للدكتور/إبراهيم أنيس/١٦.

(٣) ينظر: السابق/١٦، واللهجات العربية في معاني القرآن للفراء، لأستاذي الدكتور/صبحى عبد الحميد/٣١.

(٤) العين (خ ب ع).

(٥) الكتاب ٥٧/١.

(٦) ينظر: الخصائص ٣٧١/١، ١٢/٢، ١٦.

(٧) ينظر: اللسان (ل ح ن)، والمزهر ٢٧٨/٢، وفي اللهجات العربية للدكتور إبراهيم أنيس/١٦، ١٧، ومن لغات

العرب لغة هذيل للدكتور/عبد الجواد الطيب/٥، ٦.



قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾<sup>(١)</sup> وقرئ ﴿إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ﴾<sup>(٢)</sup>،

ومن ذلك قوله جل جلاله: ﴿ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾<sup>(٣)</sup>. وحكى أبو عمرو بن

العلاء: لكل قوم لسان، أى: لغة يتكلمون بها<sup>(٤)</sup>.

قال ابن جنى: " فاللُّسَنُ واللِّسَانُ كالرِّيشِ والرِّيشُ: فِعْلٌ وَفِعَالٌ بمعنى واحد. هذا إذا أردتَ باللِّسَانِ اللُّغَةَ والكلام"<sup>(٥)</sup>.

وقد سار على ذلك ابن منظور، فأطلق على معجمه اللغوى لسان العرب، وهو يُريد به لغتهم فى سعتها وشمولها.

واللغة - أى لغة - ذات فروع أو مستويات أو جوانب عديدة، فمنها: النحوى، والتصريفى، والصوتى، والدلائى... إلخ. فإذا ما أراد الباحثون دراستها وكَلَّ كُلُّ واحد منهم وَجْهَهُ شَطْرَ مراده منها؛ ليدرك غايته، ويروى غلته، وقد وُلِّيتُ وجهى شَطْرَ المستويين: النحوى والتصريفى، فاللهم عوناً ومدداً.

\* \* \*

(١) من الآية ٤ من سورة إبراهيم.

(٢) هى قراءة أبى السمال. ينظر: المحتسب ٣٥٩/١.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة النحل.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق لابن السكيت/١٨.

(٥) المحتسب ٣٥٩/١.

## المطلب الثاني: العرب

يتكون الكيان العربيّ من شَعْبٍ ذى قبائل، يندرج تحتها عمائر، تشتمل على بطون، تتضمّن أفضاداً، تلتقى تحتها فصائل.

فالشَّعْبُ هو: النسب الأبعد الذى تُنسَبُ إليه القبائل، كعدنان.

والقبيلة هي: ما انقسم فيه الشَّعْبُ، كربيعة ومضر، وسُمِّيتْ قبيلة؛ لتقابل الأنساب فيها.

والعمارة هي: ما انقسم فيه أنساب القبيلة، كقريش وكنانة، وقيل لها عمائر، من الاعمار والاجتماع.

والبطن هو: ما انقسم فيه أنساب العمارة، كبنى عبد مناف، وبنى مخزوم.

والفخذ هو: ما انقسم فيه أنساب البطن، كبنى هاشم وبنى أمية.

والفصيحة هي: ما انقسم فيه أنساب الفخذ كبنى العباس وبنى أبى طالب.

فالفخذ يجمع الفصائل، والبطن يجمع الأفضاد، والعمارة تجمع البطون، والقبيلة تجمع العمائر، والشَّعْبُ يجمع القبائل.

وإذا تباعدت الأنساب صارت القبائل شعوباً، والعمائر قبائل، والبطون عمائر، والأفضاد بطوناً، والفصائل أفضاداً، والحادث من النسب بعد ذلك فصائل<sup>(١)</sup>.

- والعرب الذين نحتاج إلى معرفة أنسابهم قسمان: عرب عاربة، ويقال فيهم: عرب عرباء، وعرب مستعربة، ويقال فيهم: مُتَّعَرَّبَةٌ.

### أولاً: العرب العاربة:

هم بنو قحطان بن عابر بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح عليه السلام، والمشهور منهم شَعْبَان:

الأول: جُرْمُ بن قحطان، وكانت منازلهم أولاً باليمن، ثم انتقلوا إلى الحجاز، فنزلوه وأقاموا به.

الثانى: يَعْرُبُ بن قحطان، وهو أصل عرب اليمن، والمشهور فيه قبيلتان:

إحدهما: حمير، وأشهر بطونها قُضَاعَةٌ بن مالك، وقد اشتهر من قُضَاعَةٍ سبعة أحياء:

بنو بَلِيٍّ بن عمرو، وبنو جُهَيْنَةَ بن يزيد، وبنو كَلْبِ بن وبرة، وبنو عُذْرَةَ بن سعيد، وبنو بَهْرَاءِ بن

عمرو، وبنو نَهْدِ بن زيد، وبنو جَرْمِ عِلَافِ بن زَبَّان<sup>(٢)</sup>.

القبيلة الثانية: كهَلَان، والمشهور فيها أحد عشر حياً:

الحى الأول: الأزْد، يقال بالسّين بدل الزّاي، والزّاي أفصح، وهم ثلاثة أقسام:

أحدها: أزدُ شَنْوَاءَةٍ، وهم بنو نصر بن الأزْد.

(١) ينظر: صبح الأعشى لأبى العباس أحمد القلقشندي ٣٠٨/١، ٣٠٩.

(٢) ينظر: جمهرة أنساب العرب لابن حزم/تح/عبد السلام هارون/ ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٥، ٤٨٦، وتاريخ ابن خلدون

٢/٤٧٧، وصبح الأعشى للقلقشندي ٣١٦/١، ٣١٧، ٣١٨.





والثاني: أزدُ السَّرَاة، والسراة موضع بأطراف اليمن نزل به فرقة منهم، فعرفوا به.

والثالث: أزدُ عَمَّان، وعَمَّانُ مدينة بالبحرين نزل بها قوم منهم، فعرفوا بها.

وللأزدِ بطون كثيرة، منها: غَسَّانُ، وكان لهم مُلْكُ العرب والشام، والأوس والخزرج، وكانت منازلهم يثرب، ومنهم كان أنصار النبي ﷺ.

الحى الثاني: طَيِّئٌ وهم بنو طَيِّئِ بن أَدَدَ، ولهم بطون كثيرة، منها: بنو ثَعَلِ بن عمرو، وجَدِيْلَةُ، وَنَبْهَانُ، وَبَوْلَانُ، وَهِنَاءُ، وَجُرْمُ، وَثَعْلَبَةُ، وَغَزِيَّةُ، وَبَنُو لَامِ بن عمر، وآل ربيعة، وَبُحْتَرُ، وَزُبَيْدُ، وَسُدُوسُ، وَسُنْبِسُ.

الحى الثالث: مَذْحِجٌ، ولهم بطون كثيرة، منها: بنو خَوْلَانَ بن مالك، وبنو جَنْبِ، وسعد العشيرة، وَالنَّخَعُ، وَعَنْسُ، وَبَنُو الْحَارِثِ بن كعب<sup>(١)</sup>.

الحى الرابع: هَمْدَانُ، وكانت ديارهم باليمن من شرقه، ولما جاء الإسلام تَفَرَّقَ من تفرق منهم، وبقى من بقى.

الحى الخامس: كِنْدَةَ، وهم بنو كِنْدَةَ ثَوْرِ بن عُفَيْرٍ، وبلادهم باليمن قبلى حضرموت.

الحى السادس: مُرَادُ، وهم بنو مراد بن مالك، وبلادهم باليمن إلى جانب زُبَيْدِ.

الحى السابع: أَنْمَارُ، وهم بنو أنمار بن أَرَاشِ، ولهم بطنان: بَجِيلَةُ، وَخَنْعَمٌ<sup>(٢)</sup>.

الحى الثامن: جُدَامُ، وهم بنو جُدَامِ بن عَدِيٍّ، وكان فيهم العدد والشرف.

الحى التاسع: لَحْمُ، وهم بنو لَحْمِ مالك بن عَدِيٍّ، وكان لهم مُلْكُ بالحيرة من بلاد العراق.

الحى العاشر: الأشعريون وهم بنو الأشعر بن أَدَدَ، رَهْطُ أَبِي مُوسَى الأشعري - رضى الله عنه -.

الحى الحادى عشر: بنو عَامِلَةَ الْحَارِثِ بن عُفَيْرٍ<sup>(٣)</sup>.

**ثانياً: العرب المستعربة**: وهم بنو إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام ، وعُرِفَتْ بالعدنانية. ولقبائلهم المتفرعة منهم ستة أصول:

الأصل الأول: نِزَارُ بن مَعَدِّ بن عدنان، وقد تفرَّع منه ثلاث قبائل:

القبيلة الأولى: إِيَادُ، وقد فارق إِيَادُ الحجاز وسار بأهله إلى أطراف العراق فأقام به. ومنها: قُسُّ بن ساعدة، وكعب بن مَامة المعروف بالكرم.

القبيلة الثانية: أَنْمَارُ، وهم بنو أنمار بن نِزَارِ.

(١) ينظر: جمهرة أنساب العرب/٤٧٦، ٤٧٧، والعقد الفريد لابن عبد ربه تح/أحمد أمين وآخرين ٣/٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٩، وصبح الأعشى ١/٣١٨، ٣١٩، ٣٢٥.

(٢) ينظر: العقد الفريد ٣/٣٩١، ٣٩٨، وتاريخ ابن خلدون ٢/٢٥٢، ٢٥٤، وصبح الأعشى ١/٣٢٨، ٣٢٩.

(٣) ينظر: جمهرة أنساب العرب ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٨٥، والعقد الفريد ٣/٤٠١، ٤٠٢، وصبح الأعشى ١/٣٣٠، ٣٣٤، ٣٣٥.

القبيلة الثالثة: ربيعة، ولها بطنان: أسد، وضبيعة، وكانت ديارهم في الجزيرة الفراتية تُعرف بديار ربيعة.

ولأسدٍ غير فخذٍ، منها: بنو عَزَّة، وكانت منازلهم خيبر، من ضواحي المدينة، وجديلة، وتشعبت منها: عبدُ القيس، وكانت ديارهم بتهامة حتى خرجوا إلى البحرين، وزاحموا من بها، وقاسموهم المواطن.

ومن جديلةً أيضاً: بنو النمر، وبنو وائل، ومن وائل: بكر وتغلب، وهما بنو بكر وتغلب ابني وائل.

الأصل الثاني: مضرُ بن نزار، وله فرع واحد هو قيسُ عيلان، وقد جمع عدة قبائل، منها:

قبيلة هوازن: ومن بطونها: بنو سعدٍ، ومنهم: غني، وبنو عامر بن صعصعة، وإليهم يُنسب مجنون ليلى، ومن بنى عامر: بنو كلاب، وبنو هلال، وبنو عقيل.

ومن بطونها - أيضاً -: بنو جشم، وثقيف، وهم رهطُ الحجاج بن يوسف.

وقبيلة باهلة: وإليها يُنسب الصحابي الجليل أبو أمامة الباهلي - رضى الله عنه -

وقبيلة بنى مازن بن منصور: وعددهم قليل.

وقبيلة بنى غطفان: ومن بطونها: بنو عبس، وإليهم ينسب عنترة بن شداد الشاعر الفارس المعروف، وأشجع، وذبيان، ومن ذبيان: بنو فزارة.

وقبيلة بنى سئيم: وهم أكبر قبائل قيس، وكانت منازلهم في عالية نجد بالقرب من خيبر.

وقبيلة بنى عدوان: وكانت منازلهم بالطائف من أرض نجد<sup>(١)</sup>.

الأصل الثالث: إلياس بن مضر، وله فرعان:

الفرع الأول: بنو طابخة عمرو بن إلياس، وتفرعت عنهم قبائل كثيرة، منها:

قبيلة تميم بن مر: ومن بطونها: بنو العنبر، وبنو حنظلة، ومن حنظلة: بنو يربوع.

وقبيلة بنى ضبة: وكانت ديارهم بالناحية الشمالية من نجد بجوار بنى تميم، ثم انتقلوا في الإسلام إلى العراق.

وقبيلة مزينة: وهم بنو عثمان وأوس ابني عمرو بن أد، ومزينة أهمها، عُرفوا بها.

وقبيلة الرباب: وهم: عدى، وتيم، وثور، وعكل، وسُموا الرباب؛ لأنهم تحالفوا فوضعوا أيديهم فى جفنة فيها رُبٌّ - عصارة التمر المطبوخة -.

(١) ينظر: جمهرة أنساب العرب/٤٦٨، ٤٦٩، والعقد الفريد ٣/٣٥٠ - ٣٦٣، وتاريخ ابن خلدون ٢/٣٠٠،

٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، وصبح الأعشى ١/٣٣٦ - ٣٤٦.



الفرع الثاني: قَمْعَة، وهم بنو قَمْعَة بن إِيَّاس بن مُضَر.

- الأصل الرابع: مُدْرِكَة بن إِيَّاس، وله فرع احد هو: هُذَيْل، وهى قبيلة متسعة، وإليها يُنسب الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه -، ولها بطون كثيرة، منها: لِحْيَانُ بن هُذَيْل، وخُنَاعَة بن سعد، وحريث بن سعد، وصاهلة بن كاهل، وصيح بن كاهل، وكعب بن كاهل.

- الأصل الخامس: خَزِيمَة بن مُدْرِكَة، وله فرعان:

الفرع الأول: الهُون بن خزيمة، ومن بطونه: بنو عَضَدٍ، وبنو الدَيْش.

الفرع الثاني: أَسَدٌ، ومن بطونه: بنو كاهل، وبنو غنم بن دُودَان، وبنو ثعلبة بن دُودَان، وبنو فَعَّس، وبنو دُبَيْر.

الأصل السادس: كِنَانَة بن خَزِيمَة، وله خمسة فروع:

أحدهما: بنو مَلْكَان، والثاني: بنو عَبد مَنَاة، ولهم عدة بطون، منها: غِفَار، وهم رَهْطُ أَبِي ذَر - رضى الله عنه - وبنو بكر، ومن بكر هؤلاء: بنو الدُّئِل الذين ينسب إليهم أبو الأسد الدؤلى، وبنو لَيْث، وبنو الحارث، وبنو مُدَلِّج، وبنو ضَمْرَة.

والثالث: عمرو بن كنانة، وإليه يُنسب العَمَرِيُّونَ من كنانة.

والرابع: عامر بن كنانة، ومنه: العَامِرِيُّونَ من كنانة.

والخامس: مالك بن كِنَانَة<sup>(١)</sup>.

\* - وحين حمل أئمة العربية على عاتقهم مهمة جمع اللغة الفصحى التى لم يخالطها لحن، ولم يشبها عيب أموا فصحاء العرب الموثق بهم دون غيرهم ممن خالطوا الأمم الأخرى، وفى ذلك يقول أبو نصر الفارابى<sup>(٢)</sup>:

والذين عنهم نُقِلَتِ اللغة العربية، وبهم اُقْتَدَى، وعندهم أُخِذَ اللسان العربى من بين قبائل العرب، هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أُخِذَ ومعظمه، وعليهم اُتِّكِلَ فى الغريب، وفى الإعراب والتصريف، ثم هُذَيْل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يُؤخَذَ عن غيرهم من سائر قبائلهم.

(١) ينظر: جمهرة أنساب العرب/١٩٠ - ٢٠١، ٤٦٥، ٤٦٦، والعقد الفريد ٣/٣٣٨ - ٣٤٤، وتاريخ ابن خلدون ٢/٣١٥ - ٣٢٠، وصيح الأعشى ١/٣٤٦ - ٣٥١.

(٢) هو محمد بن محمد بن طَرْخَان بن أوزلغ، أكبر فلاسفة المسلمين، ويُعرف بالمعلم الثانى، ولد فى فاراب (على نهر جيحون)، وانتقل إلى بغداد فنشأ فيها، ورحل إلى مصر والشام، ومن مؤلفاته: الفصوص، وإحصاء العلوم والتعريف بأغراضها، والخطابة، توفى بدمشق سنة ٣٣٩ هـ. ينظر: الأعلام لخير الدين الزركلى ٧/٢٠.



وبالجملة فإنه لم يُؤخذَ عن حضريّ قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم التى كانت تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يُؤخذَ من لَحْم، ولا من جُدَام؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط، ولا من قُضَاعَة، ولا من غَسَّان، ولا من إِيَاد؛ فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية، ولا من تَغْلِب والنَّمِر؛ فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنَّبَط والفرس، ولا من عبد القيس؛ ولا من أزد عَمَّان؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدعوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم.

والذى نَقَلَ اللغةَ واللسانَ العربىَّ عن هؤلاء، وأثبتها فى كتاب، وصيَّرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: المزهر ١/٢١١، ٢١٢، والافتراح فى علم أصول النحو للسيوطى تح د/ حمدى عبد الفتاح/١١٢، ١١٣.



## المبحث الثانى

### ابن عقيل: حياته وآثاره

#### نسبه:

هو الإمام الحبر الجليل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشى الهاشمى العقيلى، الهمدانى الأصل، ثم البالىسى المصرى<sup>(١)</sup>.  
كان من أولاد عقيل بن أبى طالب أذى أمير المؤمنين على - كرم الله وجهه -<sup>(٢)</sup>.  
ولابن عقيل لقبٌ عُرفَ به بين معاصريه، هو: بهاء الدين، ولُقِّبَ فيما بعد بقاضى القضاة.

#### مولده:

لم تتفق كلمة العلماء الذين أرخوا له فى تحديد مولده؛ إذ ذكر بعضهم أن مولده كان يوم الجمعة الموافق التاسع من شهر المحرم، سنة ثمان وتسعين وستمئة من هجرة المصطفى ﷺ<sup>(٣)</sup>.  
وقررَ بعض آخر أنه وُلِدَ سنة أربع وتسعين وستمئة<sup>(٤)</sup>.  
وذهب الحافظ بن حجر إلى أن مولده سنة سبعمئة<sup>(٥)</sup>.

#### نشأته وحياته:

كانت مصر مولد ابن عقيل ومنشأه؛ فقد كان بعض أسلافه يقيمون فى همدان أو آمد، ولعلمهم انتقلوا من إحداهما إلى الأخرى، واستقرت ذرية منهم فى بلس (بين حلب والرقفة)، وقدم أحدهم إلى مصر، فولد له بها عبدالله بن عقيل، فعرفه مترجموه بالهمدانى أو الآمدى البالىسى، ثم المصرى<sup>(٦)</sup>.

لازم منذ مقتبل حياته ونشأته الأولية الاشتغال بطلب علوم العربية، حتى مهر فيها وتفنن، وصار ذا قدم راسخة فى كل فرع من فروعها؛ إذ تعلم القرآن الكريم بقراءاته السبع، وتصدى لتفسيره وتحليله، وأخذ الحديث وأصول الدين من ذوى الإجازات المعتمدة، وأمّ الفقهاء والأصوليين؛ فصار ذا ذهن يقظ، ونظر بعيد، وله فى الفقه والأصول كلام حسن، ولازم أبا حيان فى طلب النحو اثنتى

(١) ينظر الدرر الكامنة للحافظ بن حجر ٢/٢٦٦، وبغية الوعاة للسيوطى ٢/٤٧، وطبقات المفسرين للدوادى ١/٢٣٣، وروضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوى ٥/١٤٦، وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى ٦/٢١٤، والأعلام لخير الدين الزركلى ٤/٩٦.

(٢) ينظر: روضات الجنات ٥/١٤٦، والأعلام ٤/٩٦.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢/٤٧، وطبقات المفسرين ١/٢٣٣، وروضات الجنات ٥/١٤٧.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٦، وشذرات الذهب ٦/٢١٤، والأعلام ٤/٩٦.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٦

(٦) ينظر: الأعلام ٤/٩٦.

عشرة سنة؛ فَوَرِثَ علمه، وكان من أجل تلامذته، حتى شهد له أبو حيان بالمهارة في العربية، ونبغ في علم المعاني والبيان، وبرع في العروض.

وقد هيأته ثقافته الواسعة المتنوعة لأن ينوب في الحكم بالحسينية عن الإمام القاضي جلال الدين القزويني، وتولى نيابة الحكم - أيضاً - بالقاهرة والجيزة عن عز الدين بن جماعة وقد سار سيرة حسنة جيدة، ثم عزله عز الدين بن جماعة؛ لواقع وقع منه في حق القاضي مَوْفَّقَ الدين الحنبلي، وكان سببه أن القاضي عمل لولده سراج الدين إجلاساً بجامع الأقرم في صفر سنة ٧٤٤هـ، فحضره أعيان المذاهب، فجرى البحث بين القاضي مَوْفَّقَ الدين والشيخ بهاء الدين بن عقيل حتى أدى إلى الخروج إلى الإساءة، فغضب عز الدين لرفيقه، وعزل الشيخ بهاء الدين عن نيابته، وولَّاهُ تاج الدين المنأى، ثم تَعَصَّبَ صُرْعُتْمَشُ<sup>(١)</sup> لابن عقيل؛ ففَرَّه في القضاء، وعزل ابن جماعة، وذلك في يوم الخميس الموافق الثامن عشر من شهر جمادى الآخرة سنة ٧٥٩هـ .

فلما أمسك صُرْعُتْمَشُ عَزَلَ ابن عقيل، وأعيد عز الدين بن جماعة، فكانت ولاية ابن عقيل ثمانين يوماً. وكان قوى النفس، يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه<sup>(٢)</sup>.

وفرَّقَ على الطلبة والفقراء في ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم، وهي تساوي أكثر من ثلاثة آلاف دينار من الذهب<sup>(٣)</sup>.

وظل ابن عقيل بمصر ملقياً عصاه إلى أن توفاه الله.

### شيوخه:

تَلَقَّى ابن عقيل علوم العربية على يد نخبة من خيرة علماء عصره الذين سَلَّمَتهم العربية مقاليد خزانها في شتى العلوم، فوقفوا حياتهم على التنسُّك في محرابها مُصَنِّفِينَ ومُعَلِّمِينَ؛ إذ لَقَّحُوا بعلمها عقول الراغبين الذين أمَّوهم من كل صَوَّبٍ، ونسلوا إليهم من كل حَدَبٍ فجزاهم الله خير الجزاء.

ودونك أسماء هؤلاء الشيوخ الذين ذكرتهم المصادر التي ترجمت لابن عقيل مُعَرِّفًا بهم على النحو التالي:

(١) هو الأمير سيف الدين صرغتمش أحد مماليك الناصر محمد بن قلاوون، وهو رجل مغولي الأصل من ذرية جنكزخان. ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر للحافظ بن حجر ١٩/١، ٢٨، والذيل على رفع الإصر لعبد الرحمن السخاوي/٤٩٣.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٦، ٢٦٧، وبغية الوعاة ٤٧/٢، وطبقات المفسرين ٢٣٣/١، ٢٣٤، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ١٤٦/٥، ١٤٧.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٨، وشذرات الذهب ٢١٥/٦.





١- الشيخة الصالحة وزيرة:

هي ست الوزراء بنت عمر بن أسعد بن المنجا التنوخية الحنبلية، المكنية بأبى محمد، تُدعى وزيرة، دمشقية المولد والوفاء، فقيهة محدثة، أخذت صحيح البخارى، وحدثت به وبمسند الشافعى فى دمشق ومصر عدة مرات، حتى قيل عنها: مسندة الوقت، والمسندة المعمرة؛ إذ جاوزت التسعين عاماً. توفيت سنة ست عشرة وسبعمئة من الهجرة<sup>(١)</sup>.

٢- حسن الكردى:

هو حسن بن عمر بن خليل بن إبراهيم الكردى، وكنيته: أبو على، ولد سنة ثلاثين وستمئة تقريباً بدمشق، ثم انتقل إلى مصر، فسكن الجيزة، يبيع الورق فى حانوت على باب الجامع، ويُؤذن بالمعزية، حدث بالكثير، ثم حصل له فى سمعه ثقل فشق عليه الإسماع، توفى سنة عشرين وسبعمئة من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

٣- ابن الصائغ:

أخذ عنه ابن عقيل القراءات، وهو: محمد بن أحمد بن عبد الخالق المعروف بابن الصائغ الشافعى، شيخ القراء بالديار المصرية، رحل إليه الطلبة من أقطار الأرض؛ لأخذ علم القراءات عليه؛ لانفراده به رواية ودراية، توفى بمصر سنة خمس وعشرين وسبعمئة من الهجرة<sup>(٣)</sup>.

٤- الوانى:

هو على بن عمر بن أبى بكر الوانى الخِلاطى الصوفى، المعروف بابن الصلاح نزيل مصر، ولد سنة سبع وثلاثين وستمئة تقريباً، وسمع من ابن رواح والسبب والمرسى وغيرهم، وكان صالحاً سهل القياد، تفرّد فى عصره برواية حديث السلفى بغير إجازة ولا حضور، توفى سنة سبع وعشرين وسبعمئة من الهجرة<sup>(٤)</sup>.

٥- علاء الدين القونوى:

هو على بن إسماعيل بن يوسف القونوى الفقيه الشافعى، المولود بمدينة قونية من بلاد الروم سنة ثمان وستين وستمئة، قدم دمشق، فدرّس بالإقبالية، ثم سافر إلى مصر فدرّس بها فى عدة مدارس كبار، وولى مشيخة الشيوخ بها، وكان متقدماً فى معرفة التفسير والفقه، والأصول، والتصوف، والنحو والتصريف، فازدحم عليه الناس، وتخرّج على يديه خلق كثير، توفى سنة تسع وعشرين وسبعمئة من الهجرة<sup>(٥)</sup>.

٦- الحجّار:

هو أحمد بن أبى طالب بن نعمة بن حسن الصالحى المعروف بابن الشحنة، ولد سنة ثلاث وعشرين وستمئة بدمشق، انفرد برواية صحيح البخارى عن الحسين الزبيدى، وسافر إلى القاهرة مرتين

(١) ينظر: البداية والنهاية لابن كثير ٩/١٤، وشذرات الذهب ٤٠/٦، والأعلام ٧٨/٣.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ١١٦/٢.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ٩٦/٦.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ١٦٣/٣.

(٥) ينظر: البداية والنهاية ١٦٩/١٤، والدرر الكامنة ٩٧/٣، وشذرات الذهب ٩١/٦.

مطلوباً مكرماً؛ ليحدث بها، وكان أمياً، فرح به المحدثون، وأكثروا السماع عليه، وأخذوا عنه الإجازات. عاش مائة عام وسبعة أعوام مُمتَّعاً بحواسه وقواه، توفي سنة تسع وثلاثين وسبعمائة من الهجرة<sup>(١)</sup>.

#### ٧- ابن الكتاني:

هو عمر بن أبي الحزم بن عبد الرحمن بن يوسف، ولد بالقاهرة سنة ثلاث وخمسين وستمائة، ثم سافر مع أبويه إلى دمشق، وتفقّه وقرأ الأصول، فأفتى ودرّس، ثم رحل إلى مصر فاستوطنها، ودرّس بها، وكان حسن المحاضرة، كثير الحكايات والأشعار كريماً، توفي سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

#### ٨- جلال الدين القزويني:

هو محمد بن عبد الرحمن بن عمر، أبو المعالي القزويني الشافعي، المعروف بخطيب دمشق، أصله من قزوين، ومولده بالموصل سنة ست وستين وستمائة، وهو من أدباء الفقهاء، ولي القضاء في ناحية بالروم، ثم قضاء دمشق، ثم قضاء القضاة بمصر، من كتبه: تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، والإيضاح في شرح التلخيص، توفي سنة تسع وثلاثين وسبعمائة من الهجرة<sup>(٣)</sup>.

#### ٩- أبو حيان:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الغرناطي، لقبه: أثير الدين، نحوي عصره ولغوي ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه، أخذ عن أبي الحسن الأبيدي وابن الصائغ وغيرهما، من تصانيفه: البحر المحيط في التفسير، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل، والمبدع في التصريف، توفي بمصر سنة خمس وأربعين وسبعمائة من الهجرة<sup>(٤)</sup>.

#### ١٠- شرف الدين بن الصابوني:

ذكره السيوطي والداودي ومحمد باقر الموسوي في ترجمة ابن عقيل أستاذاً له، ممن سمع منهم<sup>(٥)</sup>.

#### ١١- أبو الهدى:

هو أحمد بن محمد، ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن عقيل أستاذاً له، وأنه سمع منه بداية الهداية للغزالي<sup>(٦)</sup>.

#### ١٢- ابن الصاعد:

أورده الحافظ ابن حجر في ترجمته لابن عقيل أستاذاً له، وأنه ممن سمع منهم<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٤٤٣/١٤، والبداية والنهاية ١٧٢/١٤، ١٧٣، وشذرات الذهب ٩٣/٦.

(٢) ينظر: البداية والنهاية ٢١٣/١٤، ٢١٤، وشذرات الذهب ١١٧/٦.

(٣) ينظر: شذرات الذهب ١٢٣/٦، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١٥/٢، والأعلام ١٩٢/٦.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ١٤٥/٦، ١٤٧، والأعلام ١٥٢/٧.

(٥) ينظر: بغية الوعاة ٤٧/٢، وطبقات المفسرين ٢٣٣/١، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ١٤٧/٥.

(٦) ينظر: الدرر الكامنة ٢٦٧/٢.

(٧) ينظر: السابق ٢٦٧/٢.



**تلامذته:**

كان لنبوغ ابن عقيل فى علوم العربية أثر كبير فى ذبوع صيته، وصيرورته قبلة للطالبين؛ إذ شرح المتون، فحاز الفنون، وتصدى للتدريس؛ فدرّس بزاوية الشافعى، ودرّس بأماكن أخرى، منها: الجامع الطولونى، فقد جلس فيه للتفسير، قال الحافظ ابن حجر: "ختم فيه القرآن تفسيراً فى مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع من أول القرآن بعد ذلك، فمات فى أثناء ذلك"<sup>(١)</sup>.

وقد حظى بأخذ علوم العربية عنه طلاب نابهن، وشباب مخلصون، منهم:

**١- سراج الدين البلقينى:**

هو عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكنانى البلقينى، نزيل القاهرة، ولد سنة أربع وعشرين وستمائة، وقدم مع أبيه القاهرة فى طلب العلم، فبرع فى علوم العربية، ولازم ابن عقيل، وتزوج بنته، وانتهت إليه الرياسة فى الفقه والمشاركة فى غيره. توفى سنة خمس وثمانمائة من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

**٢- جمال الدين بن الظهيرة:**

هو محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن أحمد بن عبد الله المخزومى المكى، الفقيه الشافعى، كنيته: أبو حامد، ولد سنة خمسين وسبعمائة تقريباً، واشتغل بالفقه والفنون، وعنى بالحديث، وتصدى للتدريس؛ فشغل الناس وأفادهم نحواً من أربعين سنة بمكة، ورحل إلى دمشق وحلب وحماة ومصر والقدس وغيرها. توفى سنة سبع عشرة وثمانمائة من الهجرة<sup>(٣)</sup>.

**٣- سبطه جلال الدين:**

هو جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكنانى البلقينى، تفقه على أبيه، وكان ذكياً جيد الحفظ سريع الفهم، ولى قضاء العسكر بعد موت أخيه بدر الدين، وكان يذاكر الناس فى التفسير كل يوم جمعة من حين وفاة أبيه إلى شوال سنة ثلاث وعشرين. توفى سنة أربع وعشرين وثمانمائة من الهجرة<sup>(٤)</sup>.

**٤- ولى الدين العراقى:**

هو أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقى، كنيته: أبو زرعة، قاضى القضاة، والحافظ بن الحافظ زين الدين، رحل فى طلب العلوم حتى مهر واشتهر، وناب فى الحكم، ودرّس فى عدة أماكن، وصنّف التصانيف، وخرّج البخاريج؛ إذ مهر فى شتى فروع العربية، توفى سنة ست وعشرين وثمانمائة من الهجرة<sup>(٥)</sup>.

**ثناء العلماء عليه:**

حاز ابن عقيل أخلاقاً وافية، وخلالاً عالية، فأضاف إلى كثرة المعارف كثرة المحامد، مما جعل معاصريه والمؤرخين له يفتخرون به، فتنسأل ألسنتهم بالثناء عليه؛ فمنهم من قال: كان إماماً فى

(١) السابق نفسه ٢/٢٦٨.

(٢) ينظر: ذيل الدرر الكامنة/١٣٢، وإنباء الغمر بأبناء العمر ٢/٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر ٣/٤٥، وذيل الدرر الكامنة لابن حجر/٢٣٧.

(٤) ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر ٣/٢٥٩، ٢٦٠.

(٥) ينظر: ذيل الدرر الكامنة/٢٦٩.



العربية والمعاني والبيان، ويتكلم في الأصول والفقهاء كلاماً حسناً، وكان جواداً مهيباً لا يتردد إلى أحد، ولا يخلو من كثير من الناس يتردد إليه. ومنهم من قال: كان قوى النفس يتيه على أرباب الدولة، وهم يخضعون له ويعظمونه، وكان يتعاني التأنيق البالغ في ملبسه ومأكله ومسكنه<sup>(١)</sup>. وشهد له شيخه أبو حيان بالمهارة في العربية، والتقدم في النحو حين قال: "ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل"<sup>(٢)</sup>.

### آثاره العلمية:

ترك ابن عقيل ذكراً حسناً موصولاً، لا ينقطع إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين.

وتمثل ذلك في مؤلفاته المتنوعة التي شملت التفسير، والنحو والتصريف، والفقهاء والأصول وغيرها، وأثرت المكتبة العربية الإسلامية، ومنها:

١- التعليق الوجيز على الكتاب العزيز: تفسير لم يكمله؛ إذ وصل فيه إلى أواخر سورة آل عمران.  
٢- شرح ألفية ابن مالك في النحو: مشهور متداول، وقد طبع غير مرة، وترجم مع الألفية إلى اللغة الألمانية<sup>(٣)</sup>.

٣- المساعد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد في النحو.

٤- الجامع النفيس في فقه الشافعية: مبسوط جداً، لم يكمله، وهو جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي وابن الرقعة وغيرهما<sup>(٤)</sup>.

٥- تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد: وهو تلخيص الجامع النفيس.

٦- له كتاب مطول على مسألة: رفع اليدين، ثم لخصه في كراس واحد.

٧- وله رسالة على قول: أنا مؤمن إن شاء الله<sup>(٥)</sup>.

### وفاته:

بعد حياة حافلة مبتدأة بالجد والتحصيل، مختتمة بالشرح والتحليل رحل العلامة ابن عقيل إلى مشواه الأخير، فقد توفي بالقاهرة، ليلة الأربعاء، الموافق الثالث عشر من شهر ربيع الأول، سنة تسع وستين وسبع مائة من الهجرة، ودفن بالقرب من الإمام الشافعي - رحمهما الله رحمة واسعة -<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٨، وبغية الوعاة ٢/٤٧، وطبقات المفسرين للداودي ١/٢٣٤، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ٥/١٤٦، ١٤٧.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٧، وشذرات الذهب ٦/٢١٤.

(٣) ينظر: الأعلام ٤/٩٦.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٨، وبغية الوعاة ٢/٤٨، وطبقات المفسرين للداودي ١/٢٣٤، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ٥/١٤٧، وشذرات الذهب ٦/٢١٥، ونشأة النحو للشيخ/ محمد الطنطاوي/ ٢١٨، والأعلام ٤/٩٦.

(٥) ينظر: طبقات المفسرين للداودي ١/٢٣٥.

(٦) ينظر: الدرر الكامنة ٢/٢٦٩، وبغية الوعاة ٢/٤٨، وطبقات المفسرين ١/٢٣٥، وروضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ٥/١٤٨، وشذرات الذهب ٦/٢١٥، ونشأة النحو/ ٢١٨، والأعلام ٤/٩٦.



## المبحث الثالث

### السلسلي: حياته وأثاره

#### نسبه:

هو شمس الدين محمد بن عيسى بن عبد الله النحوي الشافعي المصري، المعروف بالسلسلي على أرجح الأقوال الواردة في هذه النسبة؛ إذ اختلفت أقوال المؤرخين في تحديدها؛ فمنهم من قال: السلسلي<sup>(١)</sup>، ومنهم من قال: السكسي<sup>(٢)</sup>، وآخرون قالوا: السلسلي<sup>(٣)</sup>، وغيرهم قال: السلسلي<sup>(٤)</sup>. وأرجحها وأقواها هو القول الأول؛ لأن الذي ذهب إليه كان معاصراً للسلسلي، وجاء في عنوان مخطوط شفاء العليل مكتوباً: شفاء العليل في إيضاح التسهيل لابن مالك، تأليف: السلسلي - رحمه الله - وفي الصفحة الأولى من هذا المخطوط قال المؤلف: يقول الفقير إلى الله تعالى محمد السلسلي<sup>(٥)</sup>.

كذلك نقول: إن من قرى محافظة الدقهلية منية بنى سلسيل التي تتبع الآن مدينة المنزلة، وقد نسب إلى هذه القرية جماعة من العلماء، منهم: محمد بن علي بن أحمد بن إبراهيم السلسلي المناوي، وعلي بن محمد بن رشيد بن جلال السلسلي الحصري، ومحمد بن إبراهيم بن يوسف بن سليمان السلسلي المناوي<sup>(٦)</sup>. وهذا يجعلنا نقطع بأن الشيخ شمس الدين من أبناء هذه القرية، ويؤكد ذلك أن العلماء الذين أرخوا له يذكرون أنه مصري.

#### حياته:

حفظ السلسلي التنبيه والألفية، واشتغل بالعربية وغيرها كثيراً، حتى مهر فيها، وشغل الناس بها. وتذكر كتب التراجم أنه نزل دمشق، وأنه ولي بها مشيخة الخانقاه الشهابية - وهي داخل باب الفرج غربى العادلية الكبرى، وشمالى المعينية واللاقية - وكان رجلاً فاضلاً بالعربية، وكان يشغل

(١) ينظر: مقدمة محقق شفاء العليل/٢١.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة ١٢٩/٤، وشذرات الذهب ١٨٩/٦، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة ٩٢/١، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة ١٠٦/١١.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٢٠٥/١، وطبقات المفسرين للداودي ٢٢١/٢، وهدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١٦٣/٢.

(٤) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر النعيمي ١٦٢/٢.

(٥) ينظر: مقدمة محقق شفاء العليل/٢٤، ٥٧، ٥٩.

(٦) ينظر: دور علماء الدقهلية ودمياط في الحركة العلمية إبان العصر المملوكي. رسالة ماجستير بالكلية للباحث/ محمود الشربيني/٢٧.

تحت قبة النسر بالجامع الأموي، وله عمل جيد في الفقه وغيره، وكان الفقهاء من أصحابه ورفقائه والطلبة يترددون إليه ويحبونه، وينشرون حديثه، وكان عزباً. وأما عن عبادته فهو رجل جيد، له عبادة من صيام وصدقة، وكان يزور مقابر الباب الصغير كل سبت، لا يترك ذلك شتاءً ولا صيفاً، ومن إخلاص الرجل وتفواه: أنه كان كثير المطالعة والمذاكرة والاشتغال بمنزله والجامع<sup>(١)</sup>.

### شيوخه:

لم يذكر المؤرخون الذين أرخوا للسلسلي من شيوخه إلا شيخاً واحداً سمع منه، وهو: عبد الرحيم بن أبي اليسر، وهو: تاج الدين عبد الرحيم بن إبراهيم بن إسماعيل بن أبي اليسر التتوخي، وكنيته: أبو الفضل، وُلِدَ سنة أربع وستين وستمائة، وسمع الكثير على جده لأبيه إسماعيل، حتى نبغ في العلوم وتفوق، توفي سنة تسع وأربعين وسبعمائة من الهجرة<sup>(٢)</sup>.

ويذكرون للسلسلي أسئلة سأل عنها الشيخ تقي الدين السبكي فأجابها عنها، فيبدو أنه شيخ له، يجدر بنا أن نعرف به، فنقول: هو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، وكنيته: أبو الحسن، شيخ الإسلام لعصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين، وُلِدَ بمصر، ثم انتقل إلى الشام، وولّى القضاء بها، ثم اعتل فعاد إلى القاهرة، له مؤلفات عدة، منها: مختصر طبقات الفقهاء، والتمهيد فيما يجب فيه التحديد، توفي سنة ست وخمسين وسبعمائة من الهجرة<sup>(٣)</sup>.

- وعلى الرغم مما ذكرته كتب التراجم من أن السلسلي اشتغل بالعربية، ومهر فيها، وشغل الناس بها، وأنه كان كثير المحاضرة والمذاكرة والاشتغال بمنزله والجامع، وأنه درّس وأفتى؛ فإنها لم تذكر لنا أحداً من تلامذته الذين نهلوا من علمه، وحضروا درسه!

### آثاره العلمية:

تنوعت مؤلفات السلسلي، فشملت النحو والتصريف، والتفسير، والفقه، فقد بدأ الرجل حياته بالتحصيل، ثم اختتمها بالتوصيل؛ فألقى إلينا هذه المؤلفات:

- ١- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لابن مالك.
- ٢- أسئلة في العربية: سأل عنها الشيخ تقي الدين السبكي فأجابها عنها.

(١) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس للنعمي ١٦٢/٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢٢١/٢، ٢٢٢.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة وهامشها ٤٦٠/٢، ٤٦١.

(٣) ينظر: الأعلام ٣٠٢/٤.



٣- أرجوزة في التصريف<sup>(١)</sup>.

٤- تعليق في التفسير<sup>(٢)</sup>.

٥- شرح المنهاج في الفقه للنووي<sup>(٣)</sup>.

**وفاته:**

تُجمع كتب التراجم على أن السلسلي توفى في شهر ربيع الأول، ولكنها تختلف في تحديد يوم الوفاة وسنتها على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن وفاته كانت في الثالث عشر من شهر ربيع الأول، سنة سبعين وسبعمائة من الهجرة، وهذا هو الراجح<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنه توفى في الثاني عشر من شهر ربيع الأول، سنة ستين وسبعمائة من الهجرة<sup>(٥)</sup>، وقيل: في الثامن عشر من الشهر المذكور في هذه السنة<sup>(٦)</sup>.

والثالث: أنه مات في شهر ربيع الأول دون تحديد يوم فيه، سنة خمس وستين وسبعمائة من الهجرة<sup>(٧)</sup>.

وذلك إثر مرض طال به بالخانقاه الشهابية، ودُفِنَ بمقبرة باب الصغير، وقد جاوز الخمسين عاماً<sup>(٨)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: الدرر الكامنة ١٢٩/٤، وبغية الوعاة ٢٠٥/١، والدارس في تاريخ المدارس ١٦٢/٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢٢٢/٢، وشذرات الذهب ١٨٩/٦، وهدية العارفين ١٦٣/٢، وكشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ٩٢/١، ومعجم المؤلفين ١٠٦/١١.

(٢) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ١٦٢/٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢٢١/٢، ومقدمة تحقيق شفاء العليل/٣٨.

(٣) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ١٦٢/٢، وهدية العارفين ١٦٣/٢، ومعجم المؤلفين ١٠٦/١١، ومقدمة تحقيق شفاء العليل/٣٥، ٣٨.

(٤) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ١٦٢/٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢٢٢/٢، ومقدمة تحقيق شفاء العليل/٣٠ - ٣٢.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة ١٢٩/٤، وبغية الوعاة ٢٠٥/١.

(٦) ينظر: شذرات الذهب ١٨٩/٦، ومعجم المؤلفين ١٠٦/١١.

(٧) ينظر: هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي ١٦٣/٢.

(٨) ينظر: الدارس في تاريخ المدارس ١٦٢/٢، وطبقات المفسرين للداودي ٢٢٢/٢.

## الباب الأول

### دراسة اختلاف اللهجات على المستوى النحوى بين ابن عقيل والسلسلى

ويندرج تحته ثلاثة فصول :

الفصل الأول : الدراسة النحوية للهجات المشتركة بينهما.  
ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: اللهجات فى الأسماء  
وتحته مطلبان:

المطلب الأول: اللهجات فى الأسماء المبنية .



## ضمير المتكلم: أنا

### تقديم:

تدور مادة (ض م ر) في تراثنا المعجمي حول الهزال ولُحُوق البطن ولُطْف الجسم، يقال: ضَمَرَ يَضْمُرُ ضُمُورًا فهو ضامر، وضَمَرَ بالضم لغة فيه<sup>(١)</sup>.

والضمير هو العنب الذابل، والسرُّ، وداخل الخاطر<sup>(٢)</sup>.

وأضمرت الشيء إضمارًا: أخفيته فهو مضمِر، إن شئت أتيت به وأبديته، وإن شئت أخفيته، كما أن أكثر المضمِر في العربية إن شئت أبرزته، وإن شئت سترته<sup>(٣)</sup>.

فالمضمِر اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته، وإطلاقه على البارز توسُّعٌ، والضمير بمعنى المضمِر<sup>(٤)</sup>، فهو فعيل بمعنى مفعول.

وذكر الصبان<sup>(٥)</sup> أن الضمير فعيل من الضمور، وهو الهزال، والمضمِر مفعول من الإضمار، وهو الإخفاء. فإطلاق الأول على كثير الحروف كـ (نَحْنُ)، والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما<sup>(٦)</sup>.

والتعبير بالضمير أو المضمِر اصطلاح للبرصيين، والكوفيون يسمُّونه الكناية والمكنى<sup>(٧)</sup>.

وهو الموضوع لتعيين مسماه مُشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته<sup>(٨)</sup>.

وينقسم إلى بارز ومستتر، فالبارز هو: ما له صورة في اللفظ، كتاء قُمْتُ، وكاف أكرمك. والمستتر هو: ما ليس له صورة في اللفظ بل يُنَوَى، كالمنوى في قولك متكلمًا: أقومُ، ومخاطبًا: قُم.

(١) ينظر: العين للخليل ٤١/٧، والصاحح للجوهري ٧٢٢/٢، ولسان العرب لابن منظور ٢٦٠٦/٤، والقاموس

المحيط للفيروزابادي ٧٦/٢، وتاج العروس للزبيدي ٣٥٢/٣ (ضمير).

(٢) ينظر: الصاحح ٧٢٢/٢، واللسان ٢٦٠٦/٤، والقاموس المحيط ٧٦/٢.

(٣) ينظر: تاج العروس ٣٥٣/٣.

(٤) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد ٩٧/١.

(٥) هو أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، ولد بمصر وحفظ القرآن والمتون، وبرع وصنّف في مختلف العلوم. من أشهر تصانيفه: حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، توفي وصلى عليه بالجامع الأزهر في مشهد حافل سنة ١٢٠٦هـ. ينظر: تاريخ الجبرتي ٣٣٨/٢، ٣٤٩، ونشأة النحو للطنطاوي ٢٣٥/، ٢٤٠.

(٦) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٠٩/١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٦٢/١، والتصريح ٩٧/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٢٣/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٠/١.

وينقسم البارز إلى متصل ومنفصل، فالمتصل هو: ما لا يُفتح به النطق، ولا يقع بعد إلا، كياء غلامى، وكاف أرشدك. والمنفصل هو: ما يُفتح به النطق، ويقع بعد إلا، نحو قولك: أنا مؤمن، وما جاء إلا أنا.

وينقسم المنفصل بحسب موقعه من الإعراب قسمين:

أولهما: ما يختصُّ بمحل الرفع، نحو: أنا، وأنت، وهو، وفروعهن. والثانى: ما يختصُّ بمحل النصب، وهو: إيّا، مُردِّفاً بما يدل على المعنى المراد من تكلم أو خطاب أو غيبة، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، نحو: إيّاى، وإيّاك وإياه، وفروعهن<sup>(١)</sup>.

والذى يعيننا من ذلك هو: الضمير المنفصل المرفوع الدال على المتكلم في حالة الإفراد، مذكراً كان أو مؤنثاً، وهو: أنا.

وقد اختلف النحويون في بنيته؛ فذهب البصريون إلى أن الضمير هو الهمزة والنون، والألف أتى بها في الوقف لبيان الحركة. فهو عندهم ثنائى مبنى على الفتح.

وذهب الكوفيون إلى أن المجموع هو الضمير، فهو عندهم ثلاثى مبنى على السكون<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ورد عن العرب خمس لهجات في هذا الضمير، أوردها ابن مالك في التسهيل، وفصل القول فيها ابن عقيل على النحو التالى:

اللهجة الأولى: أن حضرت - بفتح النون مع حذف الألف حالة الوصل، وإثباتها في الوقف. وعلى هذا مذهب البصريين، فالضمير عندهم هو الهمزة والنون، والألف تُزادُ في الوقف كهاء السكت.

اللهجة الثانية: أنا قُنتُ، بإثبات الألف وقفًا ووصلًا، وهى لهجة تميم، وعليها جاءت قراءة نافع<sup>(٣)</sup> ﴿ قَالَ أَنَا أَحْيَى ﴾ بإثبات الألف وقفًا ووصلًا<sup>(٤)</sup>. ومذهب الكوفيين على هذه اللهجة، فالضمير

عندهم هو مجموع الأحرف الثلاثة.

اللهجة الثالثة: هنا فَعَلْتُ، بإبدال الهاء من الهمزة، كما قالوا في إيّاك: هيّاك.

(١) ينظر: التصريح ١/٩٧، ٩٨، ١٠٣، ١٠٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٣، ٩٤، وشرح الأشموني ١/١١٤.

(٣) هو أبو رُوَيْمٍ نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثى مولاهم، قرأ على طائفة من تابعى أهل المدينة، وهو أحد القراء السبعة، توفى سنة ٢٦٩ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٨٩، ٩٢، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ٢/٣٣٠، ٣٣٤.

(٤) من الآية ٢٥٨ من سورة البقرة. وتنظر القراءة في: الإقناع في القراءات السبع لابن البادش ٣٨١/، وتقريب النشر لابن الجزرى / ٩٧.



اللهجة الرابعة: أَنَّ قُلْتُ ذلك، بمدّ الهمزة الأولى وحذف الأخيرة، وعَضَدَهَا ابن عقيل بما نقله عن الفراء أَنَّ بعض العرب يقول: أَنَّ قُلْتُ ذلك، يُطِيل الألف الأولى ويحذف الأخيرة. وهذه اللهجة في قُضَاعَةَ على وزن عَانَ.

اللهجة الخامسة: أَنَّ قُلْتُ، ساكنة النون وقفًا ووصلًا، وهي حكاية قُطْرُبٍ<sup>(١)</sup>.

أما السلسليُّ فقد وافق ابن عقيل في حديثه المفصل عن اللهجتين الأوليين، وأما اللهجات الثلاث الأخر فقد أوردتها، كما ذكرها ابن مالك في التسهيل دونما توضيح أو تفصيل<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

تناول العلماء اللهجات الواردة في هذا الضمير بالتحليل والتفسير، وقد وصلت إلينا بعد أن تَحَدَّثَ عنها غير عالم، مُتَرَدِّدَةً في مؤلفاتهم بين الثلاث والأربع، إلى أن استوت خمس لهجات، حكاها ابن مالك وغيره من العلماء، وهاك بيانها:

اللهجة الأولى تقول: أَنَّ حَصْرَتُ الندوة، بالهمزة والنون فقط حالة الوصل، وزيادة الألف حالة الوقف؛ لبيان حركة النون، كزيادة هاء السكت<sup>(٣)</sup>.

وقد حكم الزجاج<sup>(٤)</sup> على هذه اللهجة بأنها أجود اللهجات الثلاث التي ذكرها في هذا الضمير، وحذا حذوه أبو منصور الأزهري<sup>(٥)</sup> واصفًا إياها باللغة الجيدة<sup>(٦)</sup> وعلى منوالهما نسج ابن منظور<sup>(٧)</sup> قائلًا:

(١) هو أبو علي محمد بن المستنير البصري، أخذ النحو عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة، ومن تصانيفه: كتاب معاني القرآن، وكتاب العلل في النحو، توفي سنة ٢٠٦ هـ. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأتباري/٧٦، ٧٧.

(٢) ينظر: المساعد لابن عقيل ٩٨/١، وشفاء العليل للسلسلي ١٨٧/١.

(٣) ينظر: العين للخليل ٣٩٩/٨ (أنا)، والكامل في اللغة والأدب للمبرد ٦٢/٢، والتكملة لأبي علي الفارسي تح د/حسن فرهود ٢٨/، والمنصف لابن جنى ٣٨/، وعلل النحو للوراق ٤١١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٧/٣، والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، من أئمة اللغة والنحو، ومن مصنفاته: الكتاب المذكور، وكتاب فعلت وأفعلت. توفي في جمادى الآخرة سنة ٣١١ هـ. ينظر: نزهة الألباء للأتباري ١٨٣، ١٨٥.

(٥) هو محمد بن أحمد بن الأزهر اللغوي، صاحب الكتاب المشهور: تهذيب اللغة، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ. ينظر: نزهة الألباء للأتباري ٢٣٧، ٢٣٨ وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٧٢/٣.

(٦) ينظر: معاني القراءات/٨٤، ٢٦٧.

(٧) هو جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الأتصاري. حدث بمصر ودمشق، وله نظم ونثر، تَشَيَّعَ وتُوفِيَ بمصر سنة ٧١١ هـ. ينظر: شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٦/٦، ٢٧.



قائلاً: "للعرب في أنا لغات، وأجودها: أنك إذا وَقَفْتَ عليها قُلْتَ: أنا بوزن عَنَّا، وإذا مضيتَ عليها قلت: أنَ فَعَلْتُ بوزن عَنَ فَعَلْتُ، تُحَرِّكُ النونَ في الوصل..."<sup>(١)</sup>.

وقد عَزِيَتْ هذه اللهجة لأهل الحجاز<sup>(٢)</sup>، قال السيوطي: "وهي الفصحى"<sup>(٣)</sup>، وقال الأشموني ذاكراً اللهجات في هذا الضمير: "فُصْحَاهُنَّ"<sup>(٤)</sup>.

وبها قرأ جمهور القراء، ولم يخالفهم في ذلك إلا نافع المدني، فإنه قرأ باللهجة الثانية في مواضع ستأتي<sup>(٥)</sup>.

وحجتهم في ذلك - كما يقول مكى القيسى<sup>(٦)</sup> - أن الألف إنما جيء بها لبيان حركة النون، كهاء السكت؛ لأن الاسم لما قلت حروفه اختلَّ في الوقف؛ لزوال حركة النون، فجيء بالألف في الوقف؛ لتبقى حركة النون على حالها، ولا حاجة إليها في الوصل؛ لأن النون فيه متحركة<sup>(٧)</sup>.

وهذه اللهجة هي مُعْتَمَدُ البصريين في مذهبهم القائل بأن الضمير هو الهمزة والنون المفتوحة، والألف إنما يُوتَى بها بعد النون في حالة الوقف، لبيان فتحها، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة؛ لأجل الوقف، فيلتبس الضمير بأن الحرفية؛ لسكون النون، ولهذا يُكتب الضمير بالألف؛ لأن الخط مبنى على الوقف والوصل<sup>(٨)</sup>.

والدليل على زيادة الألف في الوقف أنك إذا وَصَلْتَ فَقُلْتَ: أَنْ فَهَيْتُ، سقطت الألف وزالت من اللفظ، وإن رسمت في الخط، ولو كانت من نفس الكلمة لم تسقط. وبعض العرب يجعل في موضع الألف

(١) اللسان ١٦٠/١ (أنن).

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٧٣/١، وهمع الهوامع للسيوطي ٢٣٦/١.

(٣) همع الهوامع ٢٣٦/١.

(٤) شرح الأشموني على الألفية ١١٤/١.

(٥) ينظر: معاني القراءات للأزهري ٨٤، ٨٣، وتقريب النشر ٩٧، وإتحاف فضلاء البشر للبخاري ٤٨/١.

(٦) هو أبو محمد مكى بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسى كان نحوياً فاضلاً، عالماً بوجوه القراءات، من مصنفاته: مشكل إعراب القرآن، والتبصرة في القراءات السبع. توفي سنة ٤٣٧ هـ، ينظر: نزهة الألباء للأتباري ٢٥٤.

(٧) ينظر: الكشف ٣٠٧/١.

(٨) ينظر: شرح الرضوي على الكافية ٤١٦/٢، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمايني تح د / محمد المفدي ٦٩/٢.



هاء إذا وقف فيقول: أَنَّهُ، وهذا يدلُّ على أَنَّهُم بَيَّنُّوا الفتحَةَ بالهاء، كما بَيَّنُّوا بالألف، وكتاهما تذهب في الوصل، فثبت بهذا أن الألف ليست من بنية الكلمة<sup>(١)</sup>.  
 وذكر بعض العلماء أن من العرب من يبيِّنُ فتحة النون بهاء السكت إذا وقف، فيقول: أَنَّهُ<sup>(٢)</sup> وحكم وحكم عليها الفراء بأنها لغة جيدة في عُليا تميم وسُفلى قيس قائلًا: "ومن العرب من يقول إذا وقف: أَنَّهُ، وهي في لغة جيدة، وهي في عليا تميم وسفلى قيس"<sup>(٣)</sup>.  
 وذكر الرضى<sup>(٤)</sup> أن بعض طيِّبٍ يقفون على هذا الضمير بالهاء مكان الألف، فيقولون: أَنَّهُ، كقول حاتم حاتم الطائي<sup>(٥)</sup>، وقد عرِّقَ ناقته لضيف، فقيل له: هَلَّا فَصَدَّتْهَا، وأطعمته دمها مشويًا، فقال: هكذا فَصَدَى أَنَّهُ<sup>(٦)</sup>.  
 وقول القائل:

إِنْ كُنْتُ أَدْرِى فَعَلَى بَدَنَةِ

مِنْ كَثْرَةِ التَّخْلِيطِ فِيَّ مَنْ أَنَّهُ<sup>(٧)</sup>

وعدَّ ابن عصفور إبدال الألف من أنا في الوقف هاء إحدى اللهجات التي ذكرها في هذا الضمير، فهي عنده لهجة مستقلة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: علل النحو للوراق / ٤١١، والمنصف لابن جنى / ٣٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤٤/٢، وعلل النحو للوراق / ٤١١، وشرح الرضى على الشافية ٢٩٤/٢.

(٣) معاني القرآن ١٤٤/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية ٢٩٤/٢، والرضى هو: محمد بن الحسن نجم الملة والدين الاستراباذى، هجر بلاد المشرق وأقام بالمدينة المنورة، شرح كافية ابن الحاجب وشافيته. توفي سنة ٦٨٨هـ. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ١/٥٦٧، ونشأة النحو للطنطاوي ١٨٨، ١٩٨.

(٥) هو حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج، من طيِّبٍ - كان جوادًا شاعرًا جيد الشعر، يُضْرَبُ به المثل في الكرم. ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ١/٢٤١.

(٦) قيل: إن أول من تكلم به كعب بن مامة، حينما كان أسيرًا في عنزة فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقة فنحرها، فلامته على نحرها، فقال: هكذا فصدى، يريد: أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام. ينظر: مجمع الأمثال للميداني ٣١٧/٢، ونسبه المبرد إلى حاتم الطائي. ينظر: الفاضل/ ٤١، ٤٢.

(٧) بيتان من مشطورالرجز، ولم يعرف قائلهما، وهما في: شرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، وشرح شواهد الشافية للبغدادي/ ٢٢٢، وخرزاة الأدب ٢٤١/٥، والمعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إعداد د/ إميل يعقوب ٣/١٢٧٣.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٧/٢.

ويرى الدارس أن الوقف على الضمير في هذه اللهجة له وجهان واردان عن العرب: أولهما: الوقف بالألف، وبه لهج أهل الحجاز، كما ذكر أبو حيان والسيوطي.  
والثاني: الوقف بالهاء، وهو في لهجة جيدة في عليا تميم وسفلى قيس، كما ذكر الفراء، وفي بعض طبيئ، كما أثبت الرضى.

وأما في حالة الوصل فهم متفقون على حذف الزائد، ألفا كان أم هاء؛ للغنية عنه.  
اللهجة الثانية تقول: أنا قلتُ الحق، بإثبات الألف وقفاً ووقفاً ووصلاً. قال الفراء: "ومن العرب من يقول: أنا قلتُ ذلك، بتمام الألف"<sup>(١)</sup>.

وقد عزا ابن مالك والرضي هذه اللهجة لبنى تميم<sup>(٢)</sup>. وزاد أبو حيان حاكياً عن الفراء أن من ربعة ربعة وقيس من ينطق بهذه اللهجة، وأورد قول أبي النجم<sup>(٣)</sup>:  
أنا أبو النجم إذا قلَّ العذرُ  
شاهدًا على ذلك<sup>(٤)</sup>.

وبهذه اللهجة تمسك الكوفيون، وبنوا عليها مذهبهم القاضى بأن مجموع الأحرف الثلاثة هو الضمير، وليست الألف زائدة، بل أصلية. ودليلهم على ذلك: إثبات الألف في قول الشاعر:  
أنا سيفُ العشيِّرَةِ فاعرِفُوني حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّانِمَا<sup>(٥)</sup>  
وقول أبي النجم:

أنا أبو النجم وشعري شعري<sup>(٦)</sup>

وقال الأعشى<sup>(١)</sup>:

(١) معاني القرآن ١٤٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٤١/١، وشرح الرضى على الكافية ٤١٧/٢.

(٣) هو الفضل بن قدامة بن عبيد بن عبيد الله بن عبدة بن الحارث المعروف بأبي النجم العجلي، راجز مجيد، مقدم عند جماعة من أهل العلم على العجاج، بقى إلى أيام هشام بن عبد الملك، وله معه أخبار. ينظر: معجم الشعراء للمرزبانى / ١٨٠، وتجريد الأغاني لابن واصل الحموى ق/١ج/٣/١١٦٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٢، والرجز ليس في ديوانه.

(٥) البيت من بحر الوافر، وهو لحميد بن ثور في ديوانه/١٣٣، وأساس البلاغة (ذرى)، ولسان العرب (أ ن ن)، ولحميد بن جدل الكلبى في شرح شواهد الشافية / ٢٢٣، وخزانة الأدب ٢٤٢/٥، وبلا نسبة في: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٧/٣، والمنصف / ٣٨، وشرح الرضى على الشافية ٢٩٥/٢، ورتف المبانى للمالقي / ١٤، ٤٠٣، و (حميداً) روى مصعراً ومكبراً، وتذريت بمعنى: علوت، والسنام للبعير معروف، والمراد: بلغت غاية المجد. ينظر: شرح شواهد الشافية / ٢٢٣.

(٦) الرجز في المنصف / ٣٩، والخصائص ٣٤٠/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٨/١، ٨٣/٩، وشرح شواهد المعنى للسيوطى ٩٤٧/٢، وهمع الهوامع ٢٣٦/١.



فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي — فَبَعْدَ الْمَشْيَبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا<sup>(٢)</sup>

ففى هذه الشواهد ثبتت الألف فى (أنا)؛ لكونها من بنية الكلمة، وليست غريبة عنها. واختار مذهبهم ابن مالك، وأفاض فى تعليقه قائلاً: "والصحيح أن (أنا) بثبوت الألف وقفاً ووصلاً هو الأصل، وهى لغة بنى تميم، وبذلك قرأ نافع قبل همزة قطع كـ ﴿أَنَا أُحْيِء﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقَلَّ﴾<sup>(٤)</sup>... ولمراعاة الأصل كان نون أنا مفتوحاً فى لغة من لفظ به دون ألف، وجعل الفتحة دليلاً عليها، كما أن من حذف ألف (أما) فى الاستفتاح قال: أم والله. ولو كان وضع أنا فى الأصل من همزة ونون فحسب لكانت النون ساكنة؛ لأنها آخر مبنى بناء لازماً، وقبلها حركة، وما كان هكذا فحقه السكون كـ (من وعن وأن ولن)، ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبأ بحركته بحيث يلزم صونها فى الوقف بزيادة ألف أو هاء سكت.

فإذا قيل: إن الألف أصل وحذفها عارض، وأبقيت الفتحة دليلاً عليها، سلم من مخالفة النظير وتكلف التقدير، لكون (أنا) فى تخفيفه بحذف ألفه وبقاء الفتحة دليلاً مذكراً برده ما يوقف عليه، نظير (أما) حين قيل: أم والله، ونظير (ما)، الاستفهامية إذا حذف ألفها فى الجر، فقيل: لم فعلت؟<sup>(٥)</sup>. ذكر الرضى فى شرحه أن نافعاً قرأ بإثبات الألف قبل همزة المضمومة والمفتوحة دون المكسورة ودون غير همزة من الحروف<sup>(٦)</sup>. وحكى عن أبى على<sup>(٧)</sup> فى شرح الكافية قوله: لا أعرف فرقاً بين همزة وغيرها، فالأولى ألا يثبت الألف وصلاً فى موضع.

(١) هو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، المعروف بالأعشى الكبير. ولد بقرية باليمامة يقال لها منفوحة، وفيها داره، وبها قبره. ينظر: معجم الشعراء للمرزبانى / ٣٢٥.

(٢) البيت من بحر المتقارب، من قصيدة يمدح فيها قيس بن معد يكرب، ورواية الديوان هكذا:

فَمَا أَنَا أَمْ مَا انْتِحَالِي الْقَوَا فَبَعْدَ الْمَشْيَبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا

ينظر: ديوانه/٥٣، وهو فى: تخلص الشواهد / ١٠٣، وبلا نسبة فى: شرح المفصل ٤/٤٥، والمقرب ٢/٣٥، ووصف المباني / ١٤، ٤٠٣.

(٣) من الآية ٢٥٨ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف.

(٥) شرح التسهيل ١/١٤١

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/٤١٧، وشرح الشافية ٢/٢٩٥.

(٧) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسى النحوى. أخذ عن ابن السراج والزجاج، ومن مصنفاته: كتاب الإيضاح فى النحو، والحجة فى علل القراءات السبع. توفى سنة ٣٧٧ هـ. ينظر: نزهة الألباء للأبصارى / ٢٣٢، ٢٣٣.

وفى شرح الشافية قوله: لا أعرف الوجه في تخصيص ذلك بما ذكر<sup>(١)</sup>.  
ويقال لأبي على: إن القراءة المتواترة سنة متبعة، مصدرها المعصوم ﷺ أفصح العرب، وليست نابعة  
من هوى القارئ حتى يتأتى الطعن فيها.

ويقال للرضي: اختلف الأخذ عن قالون، أحد الرواة عن نافع، فرؤى عنه الإثبات مع المكسورة،  
والحذف، وقد صحَّ عنه الوجهان جميعاً<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن ابن مالك نسب إلى نافع القراءة بالإثبات قبل همزة قطع على الإطلاق؛ لأن قالون أحد  
الرواة عنه قد قرأ بذلك، فله دَرَّةٌ عالمًا مُدَقَّقًا!

والبصريون ومن سلك مسلكهم يحكمون على إثبات الألف في الوصل بالضعف والشذوذ، ويقصرونه  
على الضرورة الشعرية، وعلى حالة الوقف<sup>(٣)</sup>.

وقد ردَّ المبرد رواية بيت الأعشى السابق، وذكر أن الرواية الجيدة:

فَكَيْفَ يَكُونُ انْتِحَالِي الْقَوَافِي — وَبَعْدَ الْمَشْيِبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا<sup>(٤)</sup>

وجعله ابن جنى من باب ما أجرته العرب في الوصل على حدِّ ما يكون عليه في الوقف، وأكثر ما  
يجيء ذلك في ضرورة الشعر<sup>(٥)</sup>.

وبتتبع الواهد الواردة بإثبات الألف خطأً ولفظاً في هذا الضمير تَبَيَّنَ ما يلي:

أولاً: كثرتها، وفصاحتها، وخروجها بذلك من باب الضعف والضرورة الشعرية.

ثانياً: أن الألف لا تثبت لفظاً إلا إذا كان بعدها حرف متحرك، همزة كان أو غيرها من الحروف، وأما  
إذا كان بعدها حرف ساكن فإنها تحذف لفظاً لالتقاء الساكنين، ومن شواهده الكثيرة المتعددة نذكر  
قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَاللَّيْسَ مِنْ عَارٍ<sup>(١)</sup>

(١) عبارة أبي على في الحجة للقراء السبعة ٣٦٤/٢ هي: "لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلاً، ولا شيئاً  
يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف".

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات لابن غلبون ٣٣٧/٢، ٣٣٨، والإقناع لابن البادش ٣٨١/٣، وتقريب النشر لابن  
الجزري/٩٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٧/٣، والأصول في النحو لابن السراج ٤٥٤/٣، والمنصف لابن جنى  
٣٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٧١/٢، ٥٧٢.

(٤) ينظر: الكامل ٦٣/٢.

(٥) ينظر: المنصف ٣٨/٣٩.



وقول الآخر:

أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي (٢)

ثالثاً: تأييد عالم له شأنه في الدراسات اللغوية، كابن مالك للكوفيين في تمسكهم بهذه اللهجة، وعزوه إياها لبني تميم، شاهد صدق على فصاحتها، كما أن بني تميم لم ينفردوا بها، فقد شاركهم فيها بعض قيس وربيعة (٣).

ولا عبرة بما رُميت به من ضعف وشذوذ، دافعه التعصب لمذهب معين.

اللهجة الثالثة: هنا فعلت ذلك، بإبدال الهمزة هاء، وقد حكم ابن مالك عليه بالكثرة، وعلى عكسه بالقلّة (٤).

فالهاء في هذه اللهجة بدل من الهمزة، كما قالوا في إياك: هيّاك (٥).

وهنا يثار سؤال: هل يوافق أهل هذه اللهجة أهل اللهجة الأولى في أن الضمير هو الهاء والنون، والألف زائدة؛ لبيان حركة النون في الوقف، أو أهل اللهجة الثانية في أن المجموع هو الضمير؟ قال الشيخ الصبان: "لم أرَ من صرّح بذلك، والأقرب الأول". (٦)

وذكر صاحب اللسان هذه اللهجة الواردة عن العرب في أنا وأنت، فقال: "ومن العرب من يقول: هَنا وهنّت، بمعنى أنا وأنت، يقلبون الهمزة هاء، وينشدون بيت الأعشى:

يَأَلَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَعُودُنْ نَاشِئًا مِثْلِي زُمَيْنَ هَنا بِرُقَّةٍ أَنْقَدَا؟ (٧)

=

(١) البيت من بحر البسيط، وقائله: سالم بن دارة، وقد ورد في: الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٧٠/٢، ٦٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٧/٢، وبلا نسبة في: شرح ابن عقيل على الألفية ٥٩٣/١، وشرح شذور الذهب ٢٦٩.

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله: الفرزدق، وهو في ديوانه ١٥٣/٢ بهذا اللفظ ورواه بعض النحويين بلفظ:

أَنَا الزَّائِدُ الحَامِي الدِّيَارِ وَإِنَّمَا ..... ..

وقد ورد في: المحتسب ١٩٥/٢، وتذكرة النحاة لأبي حيان ٨٥/١، والجنى الدانى ٣٩٧/١، وأوضح المسالك ٨٨/١، والتصريح ١٠٩/١، وشرح شواهد المغنى ٧١٨/٢، وشرح الأشموني ١١٦/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٧٣/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٤٢/١.

(٥) ينظر التذييل والتكميل لأبي حيان ١٩٦/٢، والمساعد لابن عقيل ٩٨/١.

(٦) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٤/١.

(٧) البيت من بحر الكامل، قائله الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، من قصيدة قالها لكسرى، وهو في ديوانه ٢٢٧/ بلفظ:

بَلْ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَعُودُنْ نَاشِئًا مِثْلِي زُمَيْنَ أَحْلُ بِرُقَّةٍ أَنْقَدَا

=

...<sup>(١)</sup>.

اللهجة الرابعة: آنَ قلتُ ذاك، بمد الهمزة الأولى وفتح النون دون ألفٍ. وقد عزيت هذه اللهجة لقضاة، فقد حكى أبو حيان وابن عقيل عن الفراء أن بعض العرب يقول: آنَ قلتُ ذاك، يطيل الألف الأولى ويحذف الأخيرة، وأن هذه اللهجة في قضاة على وزن عَانَ<sup>(٢)</sup>. وبتتبع ما قيل عن هذه اللهجة وجدنا لها تفسيرين:

أولاً: فسرها ابن عصفور بأنهم أدخلوا همزة بين الهمزة والنون، فصارت آنَ<sup>(٣)</sup>. وأصلها على هذا: (أَنَّ) اجتمعت همزتان في أول الكلمة، أولاهما متحركة والثانية ساكنة، فقلبت الثانية مدة من جنس حركة الأولى، وهى الألف، فصارت: آنَ. وهذه الهمزة زيدت نتيجة إشباع حركة الهمزة الأولى، أو أنها جاءت لتقوية الكلمة.

ثانياً: جعلها ابن مالك من باب القلب المكاني، الذى هو: تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، فقد قُدِّمَت اللام - وهى الألف - على العين - وهى النون -، فصارت: آنَ، كقول بعض العرب في رأى: رَاءَ، ولا ينبغي أن يكون مد الهمزة من قبيل الإشباع؛ لأن الإشباع لا يكون غالباً إلا في الضرورة الشعرية<sup>(٤)</sup>. وعلى نهجه سار أبو حيان<sup>(٥)</sup>.

وبالنظر إلى هذين التفسيرين لهذه اللهجة يبدو الآتى:

١- أن ما دفع ابن عصفور إلى هذا التفسير أنه ممن تَمَسَّكَ باللهجة الأولى، وشابح المذهب البصرى فيما ذهب إليه، فالضمير عنده هو الهمزة والنون فقط، وهذه الهمزة جاءت إما نتيجة الإشباع، أو لتقوية الكلمة، والإشباع عندهم مقصور على الضرورة.

٢- أما ابن مالك فقد تمسك باللهجة الثانية، وأيد الكوفيين في مذهبهم القائل بأن الأحرف الثلاثة هى الضمير، ومن ثم استبعد أن يكون المد نتيجة الإشباع؛ لكونه مقصوراً على الضرورة، وتمسكاً بمذهبه، وهذا ما دفعه إلى القول بالقلب المكاني.

وقبله:

إِنَّ الْغَوَانِي لَا يُوَأصِلْنَ امْرُءًا فَقَدَ الشَّابَابَ وَقَدِ يَصِلْنَ الْأُمْرَدَا

(١) لسان العرب ٤٧١٦/٦ (هنا).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٢، والمساعد ٩٨/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجى ١٧/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٤١/١، ١٤٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٦/٢.



واستشكل الدماميني<sup>(١)</sup> القول بالقلب المكانى قائلاً: "وأما ادعاء القلب فإن ثبت يقوم عليه، لاسيما لاسيما و(أنا) شبيهه بالحروف فينافيه القلب؛ لأنه نوع من التصرف، والحروف وما يشبهها غير قابلة له"<sup>(٢)</sup>.

ويرى الباحث أن الإشباع قد ورد بكثرة في الشعر العربي؛ إذ نطق به غير شاعر<sup>(٣)</sup>، وورد في بعض بعض القراءات القرآنية<sup>(٤)</sup> فهو لهجة لبعض العرب، وإن قصره البصريون على الضرورة. قال صاحب اللسان عن هذه اللهجة: "وَقَضَاعَةٌ تَمُدُّ الْأَلْفَ الْأُولَى: أَنْ قُلْتَهُ. قَالَ عَدِيٌّ: يَأَلِيَّتْ شِعْرِي أَنْ ذُو عَجَّةٍ مَتَى أَرَى شَرِبًا حَوَالِي أَصِيصٍ"<sup>(٥)</sup>....<sup>(٦)</sup>

ومما يؤيد ذلك أن الفارقي<sup>(٧)</sup> ذكر لغة أخرى في هذا الضمير، تُعَدُّ من وجهة نظري أصلاً لهذه، هي: هي: أَنْ فَعَلْتُ "بِالْهَمْزَةِ وَفَتْحِ النَّونِ مِنْ غَيْرِ أَلْفٍ وَصَلًّا وَوَقْفًا، حَيْثُ حَكَى عَنْ أَصْحَابِهِ خَمْسَ لَهْجَاتٍ، هِيَ إِحْدَاهُنَّ، بَيْنَمَا لَمْ تَرِدْ فِيهِنَّ: هُنَا بِإِبْدَالِ الْهَمْزَةِ هَاءً، ثُمَّ قَالَ: "كُلُّ ذَلِكَ جَاءَ عَنْهُمْ"<sup>(٨)</sup> واستشهد لها بقول القائل:

وَأَنَّ اللَّيْثُ مَحْمِيَّ الْعَرِينِ<sup>(٩)</sup>

فإذا أشبعت الهمزة نتجت الثانية، والله أعلم.

(١) هو: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر المخزومي. أصله من دمامين (قرية قريبة من الأقصر) ولد بالإسكندرية وتعلم بها، ثم نزل مصر وعلا شأنه. من مصنفاته: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، وتحفة الغريب في الكلام على معنى اللبيب. توفي بالهند في كلبرجا سنة ٨٢٧ هـ. ينظر: شذرات الذهب ١٨١/٧، ونشأة النحو للطنطاوى ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٢.

(٢) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد تح د/ محمد المفدى ٧١/٢.

(٣) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢٣/١، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠.

(٤) روى قنبل عن ابن كثير إثبات الياء في (يَرْتَعُ، وَيَتَّقُ) وصلًّا ووقفًا. ينظر: التذكرة في القراءات لابن غلبون ٤٧٣/٢، والإقناع لابن الباذش ٤١٤، وتقريب النشر لابن الجزري ١٢٨.

(٥) البيت من بحر السريع، ونُسب في اللسان إلى عدي، ولعله عدي بن الرقاع العاملي؛ إذ هو الذي ينتهي نسبه إلى قضاعة، كما في معجم الشعراء للمرزباني ٨٦.

(٦) لسان العرب ١٦٠/١ (أنن).

(٧) هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي الأديب، صاحب النظم والنثر، المتوفى سنة ٤٨٧ هـ. ينظر: شذرات الذهب ٣٨٠/٣.

(٨) الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ٢٦٩.

(٩) شطر بيت من الوافر، ولم أعرف قائله، وهو في الإفصاح ٢٦٩.



اللهجة الخامسة: أَنْ فَعَلْتُ، بفتح الهمزة وسكون النون وصلًا ووقفًا، كـ (عَنْ)، وهى حكاية قطرب.

وهى لهجة شديدة الضعف عند الزجاج، رديئة عند الأزهري، قليلة عند ابن منظور<sup>(١)</sup>، قال عنها ابن ابن يعيش: "ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف، فيقول: أَنْ فَعَلْتُ، وهذا مما يؤيد مذهب البصريين، وأن الألف زائدة لبيان الحركة؛ لوقوعها موقع مالا شبهة في زيادتها وهى الهاء، وسقوطها في هذه اللغة"<sup>(٢)</sup>.

واستشهد لها الفارقي بقول الشاعر:

وَأَنْ أوردتُهُمْ حَوْضَ المَنَائِيا وَجِئْتُ بِمَنْ بَقِيَ زُمْرًا قَطِينًا<sup>(٣)</sup>

ويبدو أن هذه اللهجة وُسمت بالقلّة والضعف؛ لأن الناطق بها يُوقِع سامعه في لبس، أمقصوده الضمير أم أَنْ الحرفية؟

وبعد، فيمكن القول بأن اللهجات الواردة في هذا الضمير ست، وليست خمسًا، أجزها فيما يلي:

١- أَنْ فَعَلْتُ، بفتح النون وصلًا، وإثبات الألف وقفًا (أنا).

٢- أنا فَعَلْتُ، بإثبات الألف وصلًا ووقفًا.

٣- هُنَا فَعَلْتُ، بإبدال الهمزة هاء.

٤- أَنْ فَعَلْتُ، بفتح النون من غير ألف وصلًا ووقفًا.

٥- آَنْ فَعَلْتُ، بمد الهمزة الأولى، وحذف الأخيرة.

٦- أَنْ فَعَلْتُ، بسكون النون وصلًا ووقفًا.

\* \* \*

(١) ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٧/٣، ومعانى القراءات للأزهري ٨٤/، ٢٦٧، ولسان العرب ١/١٦٠.

(٢) شرح المفصل ٩٤/٣.

(٣) البيت من بحر الوافر، ولم أعرف قائله، وهو في الإفصاح للفارقي منسوب إلى بعض النميريين ٢٦٩.



## هُوَ وَهِيَ

## تقديم:

من ضمائر الرفع المنفصلة: هُوَ للغائب المذكر، وَهِيَ للغائبة المؤنثة. وقد اختلف النحويون في بِنْيَتِهِمَا؛ فذهب الكوفيون إلى أن الاسم منهما الهاء وحدها، والواو والياء مزيدتان للإشباع أو للتكثير، محتجين بأن الواو والياء تحذفان في التثنية والجمع نحو: هُمَا، وَهُمَّ، وَهُنَّ، ولو كانتا أصلاً لما حُذفتا.

وبأنهما تحذفان في حالة الإفراد أيضاً، وتبقى الهاء وحدها في لغة، وجاء ذلك في الشعر العربي. وذهب البصريون إلى أن الاسم هو المجموع؛ لأنه ضمير منفصل، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبني على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف، والوقف على حرف، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها؛ لكان يؤدي إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً، وذلك محال، فوجب أن يكون الاسم هو المجموع<sup>(١)</sup>.

والصحيح مذهب البصريين؛ لأن المضمرة إنما أتت به للإيجاز والاختصار، فلا يليق به الزيادة، ولا سيما الواو والياء لثقلهما<sup>(٢)</sup>. ولأن حرف الإشباع لا يتحرك، ولا يثبت إلا ضرورة<sup>(٣)</sup>. ولأن التثنية التثنية والجمع ألقاظ مرتجلة، قالوا: الأصل: هو ما، وهو مو، فحرّكت الواو بالضم، كما فعلوا في تاء أنتما، وأنتم، فاستنقلوا الضمة عليها، فحذفوها، فسكنت، فحذفت استخفافاً، وحذفت الواو من هُمُو، ولم تحذف الألف من هُمَا.

وجمع المؤنث: هُنَّ، النون الأولى كالميم، والثانية كالواو، ولم يحذفوا النون كما قالوا: هم؛ لأنها ليست بحرف مد<sup>(٤)</sup>. والميم والنون والألف في التثنية والجمع زوائد، وقال أبو علي: الكل أصول، ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد<sup>(٥)</sup>.

## البيان:

ورد عن العرب في هذين الضميرين لهجتان فصيحتان غير اللهجة المشهورة، ذكرهما ابن مالك في التسهيل، وأفاض في بيانهما ابن عقيل والسلسليّ مستدلين على ذلك بالشعر العربي<sup>(٦)</sup>، وإليك إيضاح ما قلناه:

(١) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف للأبّارى ٢/٦٧٧، ٦٧٨، ٦٨١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٦.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٤١٨، وتعليق الفرائد للدماميني ٢/٧٢.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/١٩٩، ٢٠٠.

(٥) ينظر: همع الهوامع للسيوطي ١/٢٣٩.

(٦) ينظر: المساعد ١/١٠١، وشفاء العليل ١/١٨٩، ١٩٠.

اللهجة الأولى: إسكان الواو والياء من هُوَ وهى، فيقال: هُوَ، وهى وتُعزى لقيس وأسد.

استدل ابن عقيل لإسكان الواو بقول الشاعر:

أَدْعَوْتُهُ بِإِلَهِ ثُمَّ قَتَلْتَهُ      لَوْ هُوَ دَعَاكَ بِذِمَّةٍ لَمْ يَغْدِرِ<sup>(١)</sup>

بينما استدل السلسي بقول الآخر:

وَرَكْضُكَ لَوْلَا هُوَ لَقَيْتَ الَّذِي لَقُوا      فَأَصْبَحْتَ قَدْ جَاوَزْتَ قَوْمًا أَعَادِيَا<sup>(٢)</sup>

ولإسكان الياء استدل كلاهما بقول الشاعر:

إِنَّ سَلْمَى هِيَ الَّتِي لَوْتَرَاءَاتُ      حَبَّذَا هِيَ مِنْ خُلَّةٍ لَوْ تُخَالِ<sup>(٣)</sup>

غير أن كلمة (المنى) جاءت بدل (التي) عند السلسي.

اللهجة الثانية: تشديد الواو والياء من هُوَ وهى، فيقال: هُوَّ، وهىَّ، وتنسب لهمدان.

وقد استدل ابن عقيل والسلسي لتشديد الواو بقول الشاعر:

وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا      وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَقْمُ<sup>(٤)</sup>

واستدلا لتشديد الياء بقول الآخر:

وَالنَّفْسُ إِنْ دُعِيَتْ بِالْعَنْفِ آيَةً      وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتِمِرُ<sup>(٥)</sup>

### الدراسة التفصيلية:

بتتبع اللهجات الواردة في هذين الضميرين يمكن القول بأنها أربع لهجات، اتفق العلماء على ثلاثة منها، واختلفوا في الأخرى، فمنهم من عدّها لهجة، ومنهم من حكم عليها بالضرورة والشذوذ. وهاكها مبيّنة على النحو التالي:

(١) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله، وهو في التذييل والتكميل لأبى حيان ٢/٢٠٣، والمساعد ١/١٠١.

(٢) البيت من بحر الطويل، ونسب في لسان العرب (ها) ٦/٤٥٩٥ لعبيد بن الأبرص، وليس في ديوانه. وجاء في: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٤، والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢/٢٠٣، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢٤١، والركّض: مشية الرجل بالرجلين معاً، وفلان يركض دابته، أى: يضرب جنبيها برجليه. ينظر: العين (ركض) ٥/٣٠١، واللسان (ركض) ٣/١٧١٨.

(٣) البيت من بحر الخفيف، ونسب في اللسان (خلل) ٢/١٢٥٢ للهلبي، وليس في ديوان الهذليين، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٤، والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢/٢٠٣، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢٤٢ بدون نسبة. كأنه أراد: تخالّل، فأبدل الياء من أحد حرفي التضعيف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٤.

(٤) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وفي التصريح أن قائله رجل من همدان ١/١٧٧، وهو في شرح المفصل ٣/٩٦، وشرح الرضى على الكافية ٢/٤٢٠، وتعليق الفرائد للدماميني ٢/٧٦.

(٥) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٤، والتذييل والتكميل لأبى حيان ٢/٢٠٤، وتعليق الفرائد للدماميني ٢/٧٧، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢٤٢.



اللهجة الأولى: هُوَ وَهِيَ، بإثبات الواو والياء محركتين بالفتح مخففتين، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا

يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْبَشْرِ ﴾<sup>(١)</sup>.

لما كانا على حرفين قوياً بالحركة، وكانت الفتحة أولى؛ لختها<sup>(٢)</sup>.

والسبب في بنائهما على حركة أيضاً: قَصْدُ امتيازهما من ضمير الغائب المتصل، فإنه في اللفظ هاء مضمومة وواو ساكنة، أو هاء مكسورة وياء ساكنة، فلو سَكَنَ آخر هو وهى لالتبس المنفصل بالمتصل<sup>(٣)</sup>. وكذلك يُقال: إنما حُرِّكَت الواو؛ لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يَصِحَّ كونها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظنَّ الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء، نحو: إنَّهُو، وبهـى.

وكان قياس المثني والجمع بناء على ذلك أن يقال: هُوَ مَا، وَهِيَ مَا، وَهُومَ، وَهَيْنَ، فخفف بحذف الواو والياء.<sup>(٤)</sup>

قال الجوهرى<sup>(٥)</sup>: "وإنما بنوا الواو في هو، والياء في هي على الفتح؛ ليفرقوا بين هذه الواو والياء التي هي من نفس الاسم المكنى، وبين الواو والياء اللتين تكونان صلة في نحو قولك: رأيتهُو، ومررت بهـى؛ لأن كل مبنى فحقه أن يبني على السكون، إلا أن تعرض علة توجب له الحركة.

والعلة التي تعرض ثلاثة أشياء:

أحدها: اجتماع الساكنين، مثل: كيف، وأين.

والثاني: كونه على حرف واحد، مثل: الباء الزائدة.

والثالث: الفرق بينه وبين غيره<sup>(٦)</sup>.

(١) من الآية ٣١ من سورة المدثر.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/١.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤١٨/٢، وتعليق الفراند للدماميني ٧٢/٢.

(٥) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى: كان أديباً، فاضلاً أخذ عن الفارسي، والفارابي الذي كان خالاً له. من مصنفاته: الصحاح في اللغة. توفي في الفترة من سنة ٣٩٣ - ٤٠٠ هـ. ينظر: نزهة الألباء للأبباري / ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤.

(٦) الصحاح ٢٥٥٧/٦، ٢٥٥٨ (ها).

ويرى الكسائي أن هو وهى في هذه اللهجة مخففان من اللهجة الواردة بالتشديد؛ إذ الأصل أن يكونا على ثلاثة أحرف، مثل: أنت<sup>(١)</sup>. وارتضاه ابن مالك<sup>(٢)</sup>. وهذه اللهجة هي أفصح اللهجات الواردة في هذين الضميرين، وأكثرها شيوعاً وانتشاراً في الاستعمال العربي.

اللهجة الثانية: هو وهى، بإسكان الواو والياء. وتُعزى لقيس وأسد<sup>(٣)</sup>. وذكر صاحب اللسان أن الكسائي حكى عن بنى أسد وتميم وقيس: هو فعل ذلك، بإسكان الواو، وهى فعلت ذلك، بإسكان الياء<sup>(٤)</sup>. فأضاف إليهما تميماً.

وحكى أبو حيان عن الفراء قوله: "بنو أسد يسكنون الياء والواو من هى وهو في الوصل والقطع، سمعتها كثيراً من بنى ذبيان وغيرهم من أسد"<sup>(٥)</sup>.

والتسكين في هذه اللهجة قد يؤدي إلى التباس الضمير المنفصل بالمتصل، ولم يُبالِ بذلك قيس وأسد؛ لكونه نادراً؛ لأن موضع المنفصل في الغالب يدلُّ عليه فيؤمن التباسه بالمتصل.

ومن غير الغالب التباسهما؛ لصلاحيته كل منهما له، كما في هذين المثالين: من أعطيتُه زيد، ومن لم أعطه هند.

فيجوز أن يُراد بالضميرين الاتصال، فيكونا مفعولين، ويجوز أن يُراد بهما الانفصال على لغة قيس وأسد، فيكونا مبتدئين، والعائد محذوف، والأصل: من أعطيته هو زيد، ومن لم أعطها هى هند، ثم حذِفَ العائدان؛ لمفعوليتهما، واتصالهما، وأسكن آخر هو وهى، فأشبهها متصلين<sup>(٦)</sup>.

ومع ذبوع هذه اللهجة بين العلماء فإنها مردودة عند الزجاج، غير جائزة في الكلام، وما ورد من ذلك حكم عليه بالرداءة قائلاً: "وقد روى الإسكان بعض النحويين، وهو رديء؛ لأن كل مضمَر فحركته إذا انفرد الفتح، نحو ﴿أَنَا رَبُّكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> فكما لا تسكن نون أنا، لا تسكن هذه الواو"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: لسان العرب ٤٥٩٥/٦ (ها)، ٤٧٤٣، (هيا).

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٤٣/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/١، وشرح الرضى على الكافية ٤١٩/٢، والتذليل والتكميل لأبى حيان ٢٠٢/٢.

(٤) ينظر: لسان العرب ٤٥٩٥/٦ (ها).

(٥) التذليل والتكميل ٢٠٢/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٢/١، ١٤٣.

(٧) من الآية ٢٤ من سورة النازعات.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ١٥٧/١.



قال أبو حيان: "وردَّ عليه أبو علي بسكون النون في أنت؛ لأن التاء حرف خطاب، وقال: لا يمتنع سكونها إن وردت بذلك رواية عن ثقة، وقال: الوجهان متكافئان في العمل، إلا أن الفتح هو المشهور نقلًا"<sup>(١)</sup>.

وذهب ابن يعيش إلى أن إسكان الواو من هوَّ تخفيف، ربما جاء في الشعر، أما إسكان الياء من هيَّ فقد عدَّه أضعف لهجاتها الثلاث التي ذكرها<sup>(٢)</sup>.

والحق أنها لهجة فصيحة، نصَّ عليها حذاق النحويين، كالكسائي، والفراء، وابن مالك، والرضي، وأبي حيان، والسيوطي<sup>(٣)</sup>.

وجاءت في الشعر العربي، فقد نطق بها غير شاعر، ومن ذلك قول الشاعر:

وَكُنَّا إِذَا مَا كَانَ يَوْمٌ كَرِيهَةً      فَقَدْ عَلِمُوا أَنِّي وَهُوَ فَتَيَانٌ<sup>(٤)</sup>  
وقال الآخر:

أَخْلَفَ مَا بَازِلًا سَدِيسُهَا      لَا حَقَّةَ هِيَ وَلَا نَيْوِبٌ<sup>(٥)</sup>  
وقول الآخر:

وَلَكِنَّمَا هُوَ لِأَمْرِي ذِي حَفِيظَةٍ      إِذَا مَالٌ لَمْ تُرْعَدْ إِلَيْهِ خَصَائِلُهُ<sup>(٦)</sup>  
وقول زهير<sup>(٧)</sup>:

وَهُوَ غَيْثٌ لَنَا فِي كُلِّ عَامٍ      يُلَوِّذُ بِهِ الْمُخَوَّلُ وَالْعَدِيمُ<sup>(٨)</sup>

(١) التذييل والتكميل ٢٠٣/٢

(٢) ينظر: شرح المفصل ٩٦/٣، ٩٧، ٩٨.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٢٤١/١.

(٤) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وفي اللسان أشده أبو الهيثم الرازي حاكياً عن بني أسد هذه اللهجة.  
(ها) ٤٥٩٧/٦.

(٥) البيت من مخلع البسيط، وقائله: عبيد بن الأبرص الأسدي، وهو في ديوانه ٢٧، وفي التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٣/٢. الإخلاف: أن يأتي على البعير البازل سنة بعد بزوله. ويزل يبزل بزولاً: انشقق نابه، فهو بازل. والسديس من الإبل: الملقى سديسه، وهي السن التي بعد الرباعية. والحقُّ من أولاد الإبل: الذي بلغ أن يركب، ويحمل عليه، ويضرب. والنَّيْبُ: الناقة المسنة. ينظر: اللسان (خلف)، (بذل)، (سدس)، (حقق)، (نيب).

(٦) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٤/٢.

(٧) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، جاهلي لم يدرك الإسلام، وأدركه ابنه كعب وبجبر، فأسلما. ولم يتصل الشعر في ولد أحد من فحول الجاهلية ما اتصل في ولد زهير. ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٣٧/١، ١٤١.

(٨) البيت من بحر الوافر، وهو في ديوانه ٩١/ والتذييل والتكميل لأبي حيان ٢٠٤/٢، والمخول: المراد به الغنى، والعديم: الفقير. ينظر: المعجم الوسيط (خول، عدم).

اللهجة الثالثة: هُوَّ وهِيَّ، بتشديد الواو والياء مفتوحتين. وهى لهجة همدان. حكاها الكوفيون<sup>(١)</sup>.

وهى أصل اللهجات الواردة في هذين الضميرين عند الكسائي، فقد قال \_ فيما يحكيه عنه صاحب اللسان -: هِيَّ أصلها أن تكون على ثلاثة أحرف، مثل: أنت، فيقال: هِيَّ فعلت ذلك، وهى لهجة همدان، ومن في تلك الناحية. وكذلك قال في هُوَّ<sup>(٢)</sup>.

وأيد ذلك ابن مالك قائلاً: "ويجوز أن يكون الأصل: هُوَّ وهِيَّ، كما يقول همدان، ثم خففا وتركت الحركة مشعرة بالأصل"<sup>(٣)</sup>.

وأرجع ابن يعيش تشديد الواو في هو لكرهية وقوع الواو طرفاً وقبلها ضمة، وفسر لهجة تشديد الياء من هِيَّ بأنها مبالغة في تقوية الاسم، ولتصير على أبنية الظاهر<sup>(٤)</sup>.

ومن العلماء من قال: الاسم إذا كان على حرفين فهو ناقص، قد ذهب منه حرف، فإن عُرف تثنيته وجمعه وتصغيره وتصريفه عُرف الناقص منه، وإن لم يصغر، ولم يصرف ولم يعرف له اشتقاق زيد فيه مثل آخره، فنقول: هُوَّ أخوك، فزادوا مع الواو واوًا<sup>(٥)</sup>.

ومن شواهد هذه اللهجة قول الراجز:

أَلَا هِيَّ أَلَا هِيَّ فَدَعَهَا فَاتِمَا  
تُمَيِّكَ مَالَا تَسْتَطِيعُ غُرُورُ<sup>(٦)</sup>

وقول الآخر:

تَخَطَّاهُ الْحُتُوفُ فَهُوَ جَوْنٌ  
كَنَازُ اللَّحْمِ فَائِلُهُ رَيْدٌ<sup>(٧)</sup>

اللهجة الرابعة: حذف الواو والياء منهما، فتبقى الهاء متحركة. حكاها الكسائي عن بعض أسد وقيس الذين ينطقون بإسكان الواو والياء من هُوَّ وهِيَّ. فقد قال في هُوَّ: "بعضهم يلقي الواو من هو إذا كان قبلها ألف ساكنة، فيقول: حَتَّاهُ فعل ذلك، وإنما فعل ذلك"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: التذييل والتكميل لأبى حيان ٢/٢٠٤، واللسان (ها)، (هيا).

(٢) ينظر: اللسان (ها)، (هيا).

(٣) شرح التسهيل ١/١٤٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٣/٩٧، ٩٨.

(٥) ينظر: اللسان (ها) ٦/٥٩٧.

(٦) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في اللسان (ها) ٦/٥٩٧.

(٧) البيت من بحر الوافر، وقائله أبو خراش الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/١٦٢، والتذييل والتكميل ٢/٢٠٤.

الجَوْنُ: حمار الوحش، كِنَازُ اللحم: صلبه، قائله: اللحم الذى على خُرْبِ الْوَرِكِ، رديد: مجتمع. ينظر: اللسان (جون)، (كنز)، (فيل)، (ردد).

(٨) اللسان (ها) ٦/٥٩٥.



وقال في هي: "بعضهم يلقي الياء من هي إذا كان قبلها ألف ساكنة، فيقول: حتاه فعلت ذلك، وإنما فعلت ذلك"<sup>(١)</sup>. وقال: "لم أسمعهم يلقون الواو والياء عند غير الألف"<sup>(٢)</sup>.

ومن شواهد حذف الواو في هذه اللهجة قول الراجز:

إِذَاهُ سَامَ الْخَسْفَ أَلَى بِقَسَمِ بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَحْتَكَمُ<sup>(٣)</sup>

وقول الآخر:

إِذَاهُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ لَمْ يَنْبِسِ<sup>(٤)</sup>

وقول الآخر:

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلَ رِخْوُ الْمَلَاظِ نَجِيبٌ<sup>(٥)</sup>

وقول الآخر:

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلِّنَا وَمَا نَعْلَمُهُ<sup>(٦)</sup>

ومن شواهد حذف الياء قول الشاعر:

سَأَلْتُمْ مِنْ أَجْلِ سَمَى قَوْمَهَا وَهُمْ عَدَى وَلَوْلَاهُ كَانُوا فِي الْفَلَا رِمَمَا<sup>(٧)</sup>

وقد جاء عنهم حذف الياء عند غير الألف، كقول الراجز:

دَارٌ لَسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَا كَا<sup>(٨)</sup>

(١) المصدر السابق (ها) ٤٧٤٣/٦.

(٢) المصدر السابق نفسه (ها) ٤٥٩٦/٦.

(٣) بيتان من مشطور الرجز، وفي اللسان عن الكسائي: أنشده خَشَّافٌ (ها) ٤٥٩٥/٦، ٤٥٩٦. والخسْفُ: الجور، وفي الإتيان للأنباري ٦٧٨/٢ بلفظ: إِذَاهُ سِيم.

(٤) البيت من مشطور الرجز، وفي اللسان حكاية عن الكسائي: أنشده أبو خالد الأسدي (ها) ٤٥٩٥/٦. ولم ينبس: لم تتحرك شفتاه بشيء من الكلام. ينظر: اللسان (نيس).

(٥) البيت من بحر الطويل، ونسب في اللسان (ها) للعجبر السلولي، وهو كذلك غير أن رويه: طويل أو ذلول، على ما جاء في شعره. ينظر: اللسان (ها) ٤٥٩٦/٦، والانتصاف من الإتيان للشيخ محمد محيي الدين ٥١٢/٢. الملاظ بكسر الميم: الجنب. ينظر: اللسان (ملظ).

(٦) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله، وهو في الكتاب ٣١/١، والإتيان ٦٧٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٣/١، وهمع الهوامع ٢٣٩/١.

(٧) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل لابن مالك ٤٣/١، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٢، والمساعد ١٠١/١، وتعليق الفرائد ٧٥/٢.

(٨) هذا بيت من مشطور الرجز، ولم يعرف قائله، وهو في الكتاب ٢٧/١، والخصائص ٩٠/١، والإتيان ٦٨٠/٢، واللسان (ها)، (هيا)، وشرح شواهد الشافية ٢٩٠.



والبصريون ومن نهج نهجهم يَعُدُّون هذا الحذف من قبيل الضرورة الشعرية، ولا يستعمل عندهم في سعة الكلام. (١) فهذا ابن جنى يجعل ذلك من قبيل الضرورة، وتشبيهه الضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه، وفتاه (٢).

والكوفيون مستقرون على أن ذلك لهجة، قال السيوطي: "وهذا المذهب هو المختار عندي" (٣).  
وعدَّ ابن جماعة (٤) هذه اللهجة رابعة اللهجات الواردة في هذين الضميرين (٥).

ويقف الدارس خلف الكوفيين ومن حذا حذوهم؛ إذ السماع العربي الفصيح سندهم وحجتهم، فقد ورد في جملة صالحه من الشواهد الشعرية حذف الواو والياء من هو وهى، إذا كانا قبل ألف، ووروده هكذا شاهد صدق على كونه لهجة.

وسمعه الكسائي إمام الكوفيين في النحو والقراءة عن العرب، ومن سمع حجة على من لم يسمع. والله أعلم.

\* \* \*

(١) ينظر: الكتاب ٢٧/١، ٣١، والإتصاف ٦٨٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٦/٣، ٩٧، وشرح الرضى على الكافية ٤١٩/٢، والتذيل والتكميل ٢٠٢/٢، وتعليق الفرائد ٧٤/٢، ٧٥.

(٢) ينظر: الخصائص ٧٠/١.

(٣) همع الهوامع ٢٤٠/١.

(٤) هو محمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن محمد بن جماعة، ولد سنة ٧٤٩ هـ بمدينة ينبع، وصنَّف التصانيف الكثيرة ما بين حاشية ونكت وشرح، منها: حاشيته على شرح ابن الناظم على الألفية، وحاشيته على شافية ابن الحاجب توفى سنة ٨١٩ هـ. ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر لابن حجر ١١٥/٣.

(٥) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١٧٩/١.



## إِيَّاكَ

## تقديم:

من الضمائر المنفصلة: ما يختصُّ بمحلِّ النصب، وهو: إِيَّاكَ. مُرَدِّفًا بما يدلُّ على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، نحو: إِيَّايَ، وإِيَّاكَ، وإِيَّاهُ، وفروعهن<sup>(١)</sup>.

وقد دارت رحى الخلاف بين النحويين فى الضمير من هذه الكلمة، ونتج عنها الأقوال التالية:

القول الأول: أن الضمير هو (إِيَّايًا) فقط، وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة لا موضع لها من الإعراب. وهو قول سيبويه، ومن وافقه من البصريين.<sup>(٢)</sup>

واستشكل بأن الضمير ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب، و(إِيَّايًا) على حدثها لا تدل على ذلك. وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعانى الثلاثة، فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد، كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث<sup>(٣)</sup>.

والثانى: أن (إِيَّايًا) ضمير مضاف إلى ما بعده، وأن ما بعده ضمائر فى محل خفض بإضافة (إِيَّايًا) إليها. وهو قول الخليل<sup>(٤)</sup>، والأخفش، والمازنى<sup>(٥)</sup>، واختاره ابن مالك مستندًا إلى أمور، منها: وقوع الاسم الظاهر بعد إِيَّايًا مجرورًا بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإِيَّاه وإِيَّايًا الشواب.

وإضافته للتخصيص، وليست منافية لكونه ضميرًا؛ لأن التخصيص يُصَيَّر المضاف معرفًا إن كان قبله نكرة، وإلا ازداد به وضوحًا كما يزداد بالصفة<sup>(٦)</sup>.

وضُعمُف بأن الضمائر لا تضاف<sup>(٧)</sup>، ولم يقع هذا الضمير قط نكرة<sup>(٨)</sup>.

والثالث: أن (إِيَّايًا) اسم ظاهر، خُصَّ بالإضافة إلى المضمرات، فهى فى محل خفض بالإضافة. هذا قول الزجاج<sup>(٩)</sup>، ونُسِبَ مثله إلى الخليل، غير أنه لم يخصه بالإضافة إلى المضمر، مستدلًّا

(١) ينظر: التصريح للشيخ خالد ١٠٤/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥٥/٢، ٣٥٦، والإتصاف للأببارى ٦٩٥/٢، وهمع الهوامع ٢٤٣/١.

(٣) ينظر: التصريح ١٠٤/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٧٩/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠٥/٢، والتصريح ١٠٥/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١٤٥/١، ١٤٦.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٥/٢.

(٨) ينظر: الإتصاف للأببارى ٦٩٦/٢.

(٩) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٤٨/١.

على إضافته بقول العرب: إذ بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب<sup>(١)</sup>. وردَّ بأنه لو كان ظاهرًا لجاز تأخره عن عامله، كسائر الظواهر، فكان يقال: ضربت إياك، كما يقال: ضربت بكرًا<sup>(٢)</sup>.

والرابع: أن (إيًّا) اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره. وهو قول المبرد<sup>(٣)</sup>. المبرد<sup>(٣)</sup>. وردَّ بأن المبهم معرفة، والمعرفة لا تضاف؛ لأنه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره؛ لأنَّ الكحلَّ يُعْنَى عن الكحلِّ<sup>(٤)</sup>.

والخامس: أن الكاف والياء والهاء من: إِيَّكَ وإِيَّاي وإِيَّاه، هي الضمائر المنصوبة، وأنَّ إيَّا عماد، أو دعامة لها؛ لتصير بسببها منفصلة. نُسب إلى الكوفيين<sup>(٥)</sup>، وابن كيسان<sup>(٦)</sup>. وردَّ بأنه لا يكون أكثر الكلمة تبعًا لأقلها؛ لأنَّ ذلك نقض ما يُبْتَنَى عليه الكلام<sup>(٧)</sup>.

والسادس: أن (إِيَّكَ) بكمالها هي الضمير، وهو قول بعض الكوفيين<sup>(٨)</sup>، ونُسب إلى الأخفش<sup>(٩)</sup>. وهو ضعيف؛ إذ ليس في الأسماء الظاهرة ولا المضمر ما يختلف آخره كافيًا، وياء، وياء، وهاء<sup>(١٠)</sup>. ولأنَّ الكاف في إِيَّكَ بمنزلة التاء في: أنت<sup>(١١)</sup>. والقول الأول هو المختار، وعليه المحققون<sup>(١٢)</sup>.

### البيان:

ورد عن العرب في إِيَّكَ لهجات، ذكر ابن مالك في التسهيل أربعًا منها، ضُبِّطَتْ في المساعد هكذا: إِيَّكَ، وإِيَّكَ، وهِيَّكَ، وهِيَّكَ، وبينما ضُبِّطَتْ في شفاء العليل: إِيَّكَ، وإِيَّكَ، وهِيَّكَ، وهِيَّكَ، وجاء ضبطها في التذييل والتكميل هكذا: أِيَّكَ، وإِيَّكَ، وهِيَّكَ، وهِيَّكَ، وفي تعليق

(١) ينظر: علل النحو لأبي الحسن الوراق / ٤١٦.

(٢) ينظر: المساعد لابن عقيل / ١٠٢/١.

(٣) ينظر: الإِتصاف للأنباري / ٦٩٥/٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق / ٦٩٧/٢.

(٥) ينظر: السابق / ٦٩٥/٢، وشرح الرضى على الكافية / ٤٢٥/٢، والتصريح / ١٠٤/١.

(٦) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي. أخذ عن المبرد وثلعب، وكان يخلط المذهبين، توفي سنة ٢٩٩ هـ.

هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي / ١١٣، ونزهة الألباء للأنباري / ١٧٨.

(٧) ينظر: علل النحو للوراق / ٤١٧.

(٨) ينظر: الإِتصاف / ٦٩٥/٢، وشرح الرضى على الكافية / ٤٢٥/٢.

(٩) ينظر: علل النحو / ٤١٦.

(١٠) ينظر: شرح الرضى على الكافية / ٤٢٥/٢.

(١١) ينظر: الإِتصاف / ٧٠٢/٢.

(١٢) ينظر: المساعد / ١٠١/١.



الفرائد جاء ضبطها كما جاء في شفاء العليل، وهى في شرح التسهيل لابن مالك على هذا النحو: إِيَّكَ، وإِيَّاكَ، وهِيَّكَ، وهِيَّاكَ<sup>(١)</sup>.

وقد بلغت باختلاف ضبطها سبع لهجات، ذكر ابن عقيل أربعاً منها، وزاد خامسة مفصلاً القول فيها مستدلاً بالسماع على النحو التالى:

اللهجة الأولى: إِيَّكَ، بكسر الهمزة، وتشديد الياء، وهى اللغة المشهورة.

والثانية: أِيَّكَ، بفتح الهمزة، وتخفيف الياء. وقد قرأ بها الرقاشى<sup>(٢)</sup>.

والثالثة: إِيَّاكَ، بكسر الهمزة، وتخفيف الياء، وقد قرأ بها عمرو بن فائد<sup>(٣)</sup>.

والرابعة: هِيَّاكَ، بكسر الهاء المبدلة من الهمزة، وتشديد الياء، وقد قرئ بها.

والخامسة: هِيَّاكَ، بفتح الهاء، وتخفيف الياء، وقد قرئ بها أيضاً<sup>(٤)</sup>.

أما السلسلى فقد اكتفى بعرض اللهجات الأربع التى ذكرها ابن مالك في التسهيل مجملة، وقال: "أغرب لغاته تخفيف الياء"<sup>(٥)</sup> وهى عبارة ابن مالك في شرح التسهيل<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ذكرت في التقديم ستة أقوال في الضمير من إِيَّاكَ، وإِيَّا على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شىء، وذهب أبو عبيدة<sup>(٧)</sup> وغيره إلى أنها مشتقة. ثم اختلف فقيل: اشتقاقها من لفظ أو من قوله:

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٤٤، والمساعد ١/١٠٢، وشفاء العليل ١/١٩١، والتذييل والتكميل ٢/٢١٣، وتعليق الفرائد ٢/٨١.

(٢) هو الفضل بن عبد الصمد بن الفضل الرقاشى الخطيب. كان شاعراً، هاجى أبا نواس وغيره من الشعراء، ومدح البرامكة ورتاهم فأكثر، رشيدى بصرى. ينظر: معجم الشعراء للمرزبانى / ١٨٠.

(٣) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه / ١، والمحتسب لابن جنى ١/٤٠، وعمرو بن فائد هو: أبو على الأسوارى البصرى. وردت عنه الرواية في حروف القرآن، وروى عنه: حسان بن محمد الضرير، وبكر بن نصر العطار. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ١/٦٠٢.

(٤) ينظر: المساعد ١/١٠٢، ١٠٣.

(٥) شفاء العليل ١/١٩١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/١٤٧.

(٧) هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمى، مولا هم البصرى. كان عالماً بالأنساب والشعر والغريب والأخبار. توفى سنة ٢٠٨، أو ٢١٠ هـ وقد قارب المائة. ينظر: مراتب النحويين لأبى الطيب ٦٠، ٦١، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى ٨٠، ٨١، ٨٣.

فَأَوْ لِيذِكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا<sup>(١)</sup> ... ..

وقيل: من الآية، فتكون عينها ياء.

ثم اختلف في وزنها فقيل: إِفْعَل، والأصل: إِوَوَوْ، أو: إِوَى.

وقيل: فِعِيل، والأصل: إِوِيَو، أو: إِوِي.

وقيل: فِعُول، والأصل: إِوَوَوْ، أو: إِوِي.

وقيل: فِعَلَى، والأصل: إِوِيَا، أو: إِوَوَى<sup>(٢)</sup>.

قال أبو حيان - رحمه الله -: "وليس في الاختلاف في (إِيَّا) ولا في وزنه كبير فائدة"<sup>(٣)</sup>. وأقول: إن إِيَّا على قول من قال: إنها ضمير، لا تكون مشتقة من شيء؛ لأن الضمائر مبنية غير مشتقة نحو: أنا، وهو، وهي. وعلى قول من قال: إنها اسم ظاهر، وهو الزجاج، والخليل فيما نسب إليه، تكون مشتقة؛ لأن الاشتقاق إنما هو للأسماء الظاهرة، فالقول باشتقاقها يدل على أنها اسم ظاهر<sup>(٤)</sup>.

أما اللهجات الواردة في إِيَّاك فتقتضى التوضيح والتحليل على النحو الآتي:

اللهجة الأولى: إِيَّاك، بكسر الهمزة، وتشديد الياء، وهي اللغة المشهورة، وبها قرأ أئمة القراءات المتواترة قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله عزَّ من قائل: ﴿وَإِنَّا أَوْ

إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(٦)</sup>.

اللهجة الثانية: هِيَّاك، مكسورة الهاء المبدلة من الهمزة المكسورة مع تشديد الياء<sup>(٧)</sup>.

وإبدال الهاء من الهمزة وارد عن العرب في كلامهم بكثرة، فقد قالوا: هرقنتُ الماء في أرقنتُ، وهردتُ في أردتُ، وهرختُ الدابة في أرحتُ، وهنرتُ الثوب في أنرتُ، وقالوا في إِيَّاك: هِيَّاك<sup>(٨)</sup>.  
أنشد الأخفش:

(١) صدر بيت من بحر الطويل، وعجزه: ومن بُعِدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءٍ، ولم يعرف قائله، وهو في الخصائص ٩١/٢،

٤٠/٣، والمحتسب ٣٩/١، وارتشاف الضرب ٤٧٤/١، وهمع الهوامع ٢٤٣/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢٤٣/١، ٢٤٤.

(٣) ارتشاف الضرب ٤٧٥/١.

(٤) ينظر: علل النحو للوراق ٤١٨.

(٥) الآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٦) من الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٣٨/٤، وهمع الهوامع ٢٤٤/١.

(٨) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ٣٥٥، والإتصاف للأبباري ٢١٥/١.



فَهَيْيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنَّ تَوَسَّعْتَ      مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ<sup>(١)</sup>  
وقال آخر:

يَا خَالَ هَلَّا قُلْتَ إِذْ أُعْطَيْتَنِي      هَيْيَاكَ وَحَنَوَاءَ الْغُنُقِ<sup>(٢)</sup>  
وقد قرئ بها في الشواذ. <sup>(٣)</sup>

اللهجة الثالثة: إِيَاكَ، بكسر الهمزة، وتخفيف الياء <sup>(٤)</sup>. وقد قرأ بها عمرو بن فائد قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فوزن إِيَا على هذا فعل، كَرِضًا، وَحَجًّا، وَحِمَى. <sup>(٥)</sup> ووجه وجه ابن جنى هذه القراءة منكرًا أن تكون لغة، فقال: "وينبغي أن يكون عمرو بن فائد إنما قرأ (إِيَاكَ) بالتخفيف؛ لأنه كره اجتماع التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة والكسرة، ولا ينبغي أن يحمل (إِيَاكَ) بالتخفيف على أنها لغة، وذلك أنا لم نر لذلك أثرًا في اللغة ولا رسمًا، ولا مرًّا بنا في نثر ولا نظم" <sup>(٦)</sup> وقال أيضًا: "فأما (إِيَاكَ) بالتخفيف فلم يسمع إلا من هذه الجهة، وينبغي للقرآن أن يختار له، ولا يختار عليه" <sup>(٧)</sup>. وذكرها العكبري <sup>(٨)</sup>، ووجهها قائلًا: "وقرئ بكسر الهمزة، وتخفيف الياء، والوجه فيه أنه حذف إحدى إحدى الياءين؛ لاستئصال التكرير في حرف العلة" <sup>(٩)</sup>. والحق أنها لغة نصَّ عليها العلماء، وإن لم ترد في نثر، أو نظم، بل جاءت في قراءة ابن فائد، والقراءات مصدر من مصادر السماع.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لمضرس بن ربيع الفقعسي في شرح شواهد الشافية ٤٧٦/، ولطفيل الغنوي في ديوانه ١٠٢/، وجاء بلا نسبة في: المحتسب ٤٠/١، والإتصاف ٢١٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٨، ٤٢/١٠، والممتع ٣٩٧/١، واللسان (هيا).

(٢) البيت من بحر الرجز، ولم أعرف قائله، وهو في الإتصاف ٢١٥/١، واللسان (حنا)، و(أيا)، و(هيا)، والحنوء من الغنم: التي تلوى عنقها لغير علة، وكذلك هي من الإبل، وقد يكون ذلك عن علة. وهذا البيت أنشده اللحياني عن الكسائي. ينظر: اللسان (حنا).

(٣) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، وقد عزاها لأبي السوار الغنوي ١/.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢١٤/٢، وتعليق الفرائد ٨١/٢، وهمع الهوامع ٢٤٤/١.

(٥) ينظر: المحتسب لابن جنى ٤٠/١.

(٦) المصدر السابق ٤٠/١.

(٧) نفسه ٤١/١.

(٨) هو أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين ابن عبد الله أصله من عكبرا (بليدة على دجلة) ولد ببغداد، وأخذ النحو عن ابن الخشاب وغيره، من مصنفاته: شرح اللمع لابن جنى. توفي ببغداد سنة ٦١٦ هـ. ينظر: نشأة النحو/١٦٣، والأعلام ٨٠/٤.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ٦/١.

اللهجة الرابعة: هياك، بكسر الهاء المبدلة من الهمزة المكسورة، وتخفيف الياء.

ذكر أبو حيان والسيوطي أنه قد قرئَ بها. (١)

اللهجة الخامسة: أيّك، بفتح الهمزة، وتشديد الياء. (٢) وقد قرأ بها الفضل الرقاشي في قوله تعالى:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، نصّ ابن جنى على أنه قرأ ﴿وَأَيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾

و(إيّاك) الأولى هكذا، فقد نصّ أبو حيان على أنه قرأ ﴿أَيَّاكَ نَعْبُدُ﴾. (٣)

وذكر السيوطي أنها قراءة على - كرم الله وجهه - . (٤) وروى عن قطرب أنه سمع بعض العرب

يقول: أيّك، بفتح الهمزة مع تشديد الياء. (٥)

قال العكبري: "وقرئ شاذًا بفتح الهمزة، والأشبه أن يكون لغة مسموعة" (٦).

اللهجة السادسة: هياك، بفتح الهاء المبدلة من الهمزة المفتوحة، مع تشديد الياء. (٧)

وقد روى عن قطرب أنه سمع بعض العرب الذين قالوا: أيّك، يبدلون الهاء من الهمزة مفتوحة

أيضًا، فيقولون: هياك. (٨)

اللهجة السابعة: أيّك، بفتح الهمزة، وتخفيف الياء. وذكر ابن عقيل والسيوطي أنها قراءة الرقاشي

في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾. (٩)

اللهجة الثامنة: هياك، بفتح الهاء المبدلة من الهمزة المفتوحة مع تخفيف الياء. (١٠)

وقد قرأ بها أبو السوّار الغنوي (١١) الآية السابقة (١٢).

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢١٤، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٢٤٤.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ١/٣٩٧، وشرح الرضى على الكافية ٢/٤٢٥، والتذييل والتكميل لأبي

حيان ٢/٢١٣، وتعليق الفرائد للدماميني ٢/٨١.

(٣) ينظر: المحتسب ١/٣٩، والتذييل والتكميل ٢/٢١٣، ٢١٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/٢٤٤.

(٥) ينظر: اللسان (أيا).

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/٦.

(٧) ينظر: الممتع لابن عصفور ١/٣٩٧، واللسان (أيا)، وتعليق الفرائد للدماميني ٢/٨١.

(٨) ينظر: اللسان (أيا).

(٩) ينظر: المساعد ١/١٠٢، وهمع الهوامع ١/٢٤٤.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٤٧٥، وهمع الهوامع ١/٢٤٤.

(١١) أعرابيٌ فصيح، أخذ عنه أبو عبيدة فمن دونه. ينظر: بغية الوعاة ١/٦٠٧.

(١٢) ينظر: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/٢١٤، وهمع الهوامع ١/٢٤٤.



هذه هي اللهجات الواردة في إِيَّكَ، وقد بلغت ثمانياً، ذكر سيبويه منها اثنتين، هما: إِيَّكَ وَهِيَّكَ (١)، وزاد ابن مالك عليهما اثنتين، هما: أِيَّكَ وَهِيَّكَ، فصارت عنده أربعاً، ثم قال: "والكلام على ما في إِيَّكَ من اللغات غَنِيٌّ عن التفسير؛ إذ ليس فيه إلا النقل، وأغرب لغاته تخفيف الياء". (٢)

والمعنى في هذه اللهجات واحد، فمعناها جميعاً معنى إِيَّكَ، واختلاف النطق شدة وخفة وإبدالاً معهود في اللهجات العربية.

وبُنِيَّت (إِيَّكَ) وغيرها من المضمرات؛ لوجهين: أحدهما: أنها أشبهت الحروف في احتياجها إلى غيرها، والآخر: أنها لم يوجد فيها سبب الإعراب، فإن السبب هو اختلاف المعاني على الصيغة الواحدة، وهذه صيغها مختلفة، فيقوم اختلاف الصيغ مقام الإعراب؛ فلم يوجد فيها سبب الإعراب. (٣)

الإعراب. (٣)

\* \* \*

---

(١) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٨.

(٢) شرح التسهيل ١/١٤٧.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٦٢.



## هاء الغائب

## تقديم:

من الضمائر المتصلة ما هو مشترك بين محلّ النصب والجر فقط، وهو ثلاثة: أحدها: ياء المتكلم، نحو: ربي ارزقني، فالياء الأولى في محلّ جرّ بالإضافة، والثانية في محلّ نصبٍ على المفعولية.

وثانيها: كاف الخطاب، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾<sup>(١)</sup>، فالكاف الأولى في محلّ نصبٍ على المفعولية، والثانية في محلّ جرّ بالإضافة.

وثالثها: هاء الغائب، نحو قوله جلّ شأنه: ﴿ قَالَ لَهُرَ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾<sup>(٢)</sup>، فالهاء من له، وصاحبه في محلّ جرّ باللام، وبالإضافة، وفيّ يحاوره في محلّ نصبٍ على المفعولية<sup>(٣)</sup>.

وأصل حركة هاء الغائب الضم نحو: ضربه، عنده، له، وتكسر بعد الكسرة نحو: مررت به، وأعطه، ولم يعطه، وبعد الياء الساكنة نحو: فيه، وعليه، ويرميه؛ إتباعاً، ما لم تتصل بضمير آخر، فإنها تُضم نحو: يعطيهموه، ولم يعطيهموه.

فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرهما، ومنه قراءة: ﴿ أَرَجِنُهُ وَأَخَاهُ ﴾<sup>(٤)</sup>.

والكسر في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين، أما هم فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً<sup>(٥)</sup>.

## البيان:

جاءت الرواية عن العرب في النطق بهاء الغائب تقول باختلاف لهجاتهم في حركتها، ومقدار هذه الحركة.

أما الاختلاف في الحركة فللهجة الحجازيين ضمّ هاء الغائب مطلقاً، فيقولون: ضربتُه ونظرت إليه، ومررت به. هكذا قال ومثّل ابن عقيل.

(١) الآية ٣ من سورة الصحى.

(٢) من الآية ٣٧ من سورة الكهف.

(٣) ينظر: التصريح ٩٩/١، ١٠٠.

(٤) بالكسر مع اختلاس الحركة قرأ قالون، وابن وردان، وابن ذكوان. وبالإشباع قرأ خلف، والكسائي، وورش، وابن جماز، وابن وردان من طريق ابن شبيب عن الفضل. ينظر: تقريب النشر لابن الجزرى / ١٦، وشرح طيبة النشر للنويرى ٣٧٢/١.

(٥) ينظر: مع الهوامع ٢٣٠/١.



أما السلسليُّ فاستشهد بآيات من الذكر الحكيم، هي: ﴿ وَمَا أَدْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾<sup>(١)</sup>،  
﴿ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿ لِأَهْلِهِ آمْكُثُوا ﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال: "فهذا الضمُّ جاء على لغة  
لغة الحجازيين".<sup>(٤)</sup> وذكر ابن عقيل أن لهجة غير الحجازيين كسر الهاء بعد الياء الساكنة أو الكسرة  
الكسرة نحو: فيه، وبه؛ وذلك للإتباع، بينما ذكر السلسليُّ أن الكسر جاء على لغة غير الحجازيين،  
دون تمثيل وتعليل.<sup>(٥)</sup>

وإشباع حركة الهاء بعد حرف متحرك لغة جمهور العرب، وهي الأفصح.

وقوم من العرب يُسكنون حركة الهاء، أو يختلسونها إذا وقعت الهاء بعد حرف متحرك، وذلك في  
اختيار الكلام، وهم: بنو عُقيل وبنو كلاب. قال الكسائي: سمعت أعرابَ عُقيل وقلاب يقرءون ﴿ إِنَّ  
الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ بالجزم، و ﴿ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ ﴾ بغير تمام.<sup>(٦)</sup> ولا يوجد ذلك في كلام غيرهم إلا في  
في موضع الضرورة، وهو الشعر.

هكذا ذكر ابن عقيل والسلسليُّ.<sup>(٧)</sup> ثم أخذ ابن عقيل يستشهد لما جاء من ذلك في الشعر، فنذكر  
للإسكان قول الشاعر:

وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَابِي نَحْوَهُ ظَمًا      إِلَّا لِأَنَّ عَيْونَهُ سَيْلَ وَاذِيهَا<sup>(٨)</sup>

ولاختلاس الحركة قول الآخر:

عَسَى ذَاتَ يَوْمٍ أَنْ يَعُودَ بِهَا النَّوَى      عَلَى ذِي هَوَى حَيْرَانَ قَلْبُهُ طَائِرُ<sup>(٩)</sup>

(١) من الآية ٦٣ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ١٠ من سورة الفتح.

(٣) من الآية ١٠ من سورة طه والآية ٢٩ من سورة القصص، وهي قراءة حمزة. ينظر: تقريب النشر / ١٧، وشرح  
طيبة النشر / ٣٧١/١.

(٤) شفاء العليل / ١٨٣/١.

(٥) ينظر: المساعد / ٩١/١، وشفاء العليل / ١٨٤/١.

(٦) من الآية ٦ من سورة العاديات.

(٧) ينظر: المساعد / ٩٢/١، وشفاء العليل / ١٨٤/١.

(٨) البيت من بحر البسيط، رواه ابن جنى في الخصائص / ٣٧٢/١ عن قطرب، وهو في شرح التسهيل / ١٣٣/١،  
وشرح المفصل للخوارزمي / ٢٤٥/٤ ورفص المباتي / ١٦، والتذليل والتكميل / ١٦٩/٢.

(٩) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في التذليل والتكميل / ١٦٧/٢، والمساعد / ٩٢/١.

**الدراسة التفصيلية:**

هاء الضمير الغائب تتصل بالأسماء والأفعال والحروف، ويمكن تصنيفها بحسب ما قبلها إلى ثلاث حالات:

**أولها:** إذا كان قبلها ياء أو كسرة، فللمتكلم فيها لهجتان ينطق بهما:

**الأولى:** لهجة الحجازيين، وهي: ضَمُّ الهاء مطلقاً، أى فى هذا، وفى غيره، وهو الأصل، فيقولون: ضربته، ومررت به، ونظرت إليه. (١)

وليست هذه لهجة الحجازيين وحدهم، فقد شاركهم فيها غيرهم، حكى أبو حيان عن الفراء قوله: قُرَيْشٌ وأهل الحجاز ومن جاورهم من فصحاء اليمن يرفعون الهاء من ﴿ نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ (٢) وعليهما، وعليهم، وعليهن، و ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ (٣)، ونزلت به (٤).

وبهذه اللهجة نقرأ قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُنسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾ وقوله عز وجل: ﴿ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴾ بضم الهاء.

**والثانية:** لهجة غير الحجازيين، وهي: كسر الهاء، وهؤلاء كما حكى أبو حيان عن الفراء هم: أهل نجد من بنى أسد وقيس وتميم، يقولون: عليه، وعليهما، وعليهم، وبه (٥).

وعلة الكسر: أن الهاء حرف خفي، فهو إذن حاجز غير حصين، فكأن الواو الساكنة وليت الكسرة أو الياء، فقلبت ياءً، وكُسِرَت الهاء؛ لأجل الياء بعدها (٦).

- وقد جاء النطق بحركة الهاء، سواء أكانت ضمة أم كسرة متفاوت المقدار، فمنهم من أشبع الحركة، ومنهم من ترك الإشباع؛ فنتج عن ذلك اللهجات التالية:

**الأولى:** عليهِ مالٌ، وبهِو عيبٌ، بضم الهاء على الأصل مع الإشباع؛ فتتولد الواو.

**الثانية:** عليهِ مالٌ، وبهِى عيبٌ، بكسر الهاء مع الإشباع؛ فتتولد الياء.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٣٢.

(٢) من الآية ٦ من سورة الحجر.

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة، والآية ٢ من سورة السجدة.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢/١٦٤.

(٥) ينظر: السابق ٢/١٦٤.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٤٢١.



قال ابن إسحاق الصيمري<sup>(١)</sup>: «تَقَلَّبَ الواو ياء؛ لأنه بمنزلة واو تليها ياء أو كسرة؛ لأن الهاء ليس بحاجز حصين. وقياس ذلك أن تَقَلَّبَ الواو ياء، ويُكسر لها ما قبلها؛ لأنهم يكرهون الواو طرفاً، حتى إنه ليس فى الكلام اسم فى آخره واو قبلها ضمة لازمة<sup>(٢)</sup>. والإشباع بعد الكسر أشهر منه بعد الياء؛ لأن الهاء حرف خفى، فكأنه التقى ساكنان (الياء الأولى والثانية)، واللافظ بذلك كالجامع بينهما<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: عليه مالٌ، وبه عيبٌ، بحذف الواو، وإبقاء الضمة للدلالة عليها، ويُعرف هذا بالاختلاس وهو: النطق بالحركة سريعة، وهو ضد الإشباع.

الرابعة: عليه مالٌ، وبه عيبٌ، بحذف الياء بعد القلب، والاجتزاء بالكسر عنها. والحذف بعد الياء أكثر منه بعد الكسر؛ لأنه فى الأول شبه التقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذه اللهجات كلها تسقط الحركة فى الوقف، فيقال: عليه، وبه<sup>(٥)</sup>.

ويرى سيبويه أن حذف الواو والياء بعد حرف العلة أحسن وأكثر؛ لأن الهاء من مخرج الألف، والألف تُشبه الياء والواو؛ تُشبههما فى المد، وهى أختهما، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا، والإتمام عربى<sup>(٦)</sup>.

وذهب الزجاج إلى أن أجود اللغات ما فى القرآن الكريم، وهو قوله: ﴿عَلَيْهِ قَائِمًا﴾<sup>(٧)</sup>، والذى يليه فى الجودة (عليه مال) بالضم، ثم يلى هذا (عليه مال)، ثم (عليه مال) بإثبات الواو، وهى أردأ الأربعة<sup>(٨)</sup>. وحكم الرضى على الكسر بأنه أشهر وأكثر<sup>(٩)</sup>.

ومن العرب من يكسر هاء الغائب بعد كسرة مفصولة بساكن<sup>(١٠)</sup>، وعليه جاءت قراءة ﴿أَرْجِنَهُ وَأَخَاهُ﴾ سالفة الذكر.

(١) هو أبو محمد عبد الله بن على بن إسحاق الصيمري، من نحاة القرن الرابع، ومن مصنفاته: التبصرة والتذكرة، أكثر أبو حيان من النقل عنه. ينظر: بغية الوعاة ٤٩/٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ٥٠٩/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/١، وشرح الرضى على الكافية ٤٢٢/٢.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٠٨/١، ٥٠٩، وشرح الرضى على الكافية ٤٢٢/٢.

(٥) ينظر: التبصرة والتذكرة ٥١٠/١.

(٦) ينظر: الكتاب ١٨٩/٤.

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران.

(٨) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٥١/١.

(٩) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٢٢/٢.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٢/١، والتذييل والتكميل ١٦٦/٢.

**الحالة الثانية:** إذا كان ما قبل الهاء ساكنًا، فيما أن يكون صحيحًا أو معتلاً.

فإن كان معتلاً فالمختار اختلاس الحركة، باتفاق سيبويه والمبرد، ومن أتى بعدهما. (١)

وإن كان الساكن قبل الهاء صحيحًا، فالمختار عند سيبويه الإشباع، ويجوز الاختلاس. وفي ذلك يقول: "وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي بعد الهاء إذا كان ما قبل الهاء ساكنًا؛ لأنهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرفٌ خفيٌّ نحو الألف، فكما كرهوا النقاء الساكنين في أين ونحوها كرهوا أن لا يكون بينهما حرفٌ قويٌّ، وذلك قول بعضهم: منهُ يافتى، وأصابتُهُ جائحة. والإتمام أجود؛ لأن هذا الساكن ليس بحرف لين، والهاء حرف متحرك". (٢)

والمختار عند المبرد الاختلاس مطلقًا، أى سواء أكان الساكن قبل الهاء حرف علة نحو: عليه، أم صحيحًا نحو: منه. (٣) نسب النحويون هذا إلى المبرد، والذي في مقتضبه أن الاختلاس مختار إذا كان الساكن حرف علة، وأما إن كان صحيحًا فالوجهان مستويان: الاختلاس والإشباع، بلا ترجيح. (٤) ترجيح.

ووافق ابن مالك المبرد فيما نسب إليه قائلًا: "ويعضده السماع الشائع" (٥)، واختاره الرضى (٦). فى حين وافق أبو حيان سيبويه فيما ذهب إليه، وانتقص المبرد قائلًا: "وكان هذا الرجل قليل الإمام بكتاب سيبويه، فكثيرًا يزل بمخالفته إياه" (٧).

وهذا من أبى حيان لا يُقبل، فنجم المبرد فى سماء النحو لامع، لا يخفى على كل ذى عينين، ومعرفته بكتاب سيبويه كانت حديث العلماء والمريدين، وله شخصيته النحوية. وقد انتصر له الدمامينى ذاهبًا إلى أنه لا فرق بين حرف العلة وغيره فى اختلاس الحركة، وقال: "ومما يدل للمبرد أنه لم يقرأ بالإشباع مطلقًا إلا ابن كثير (٨)، وأما باقى السبعة فيختلسون بعد الساكن

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٨٩، والمقتضب ١/٣٧، ٣٨، وشرح التسهيل لابن مالك ١/١٣١، والتذليل والتكميل ٢/١٦٥، وتعليق الفرائد ٢/٤٨.

(٢) الكتاب ٤/١٩٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/١٣٢، وتعليق الفرائد ٢/٤٨.

(٤) ينظر: المقتضب ١/٣٧، ٣٨.

(٥) شرح التسهيل ١/١٣٢.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٤٢٢.

(٧) التذليل والتكميل ٢/١٦٦.

(٨) ينظر: الإقناع فى القراءات السبع لابن البادش ٣٠٩، وتقريب النشر ١/١٥، وابن كثير هو: عبد الله بن كثير المكي، الدارى؛ لأنه كان عطارًا، والعطار تسميه العرب دارياً، نسبة إلى دارين، موضع بالبحرين يجلب منه الطيب.



الساكن مطلقاً، معتلاً كان أو صحيحاً. ولم يقرأ أحد من القراء السبعة بالإشباع بعد الصحيح، والاختلاس بعد المعتل، كما اختاره سيبويه<sup>(١)</sup>.

وحركة الهاء إذا كان ما قبلها ساكناً صحيحاً الضم عند الحجازيين وغيرهم، إلا ما حكى أبو على أن ناساً من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين، نحو: مِنْهُ، وَمِنْهُمَا، وَمِنْهُمْ، وَمِنْهُنَّ؛ إتباعاً للكسرة<sup>(٢)</sup>.

وعزا سيبويه كسر الهاء من ضمير الجمع المذكر لقوم من ربيعة، وبدا ذلك واضحاً من قوله: "واعلم أن قوماً من ربيعة يقولون: مِنْهُمْ، أتبعوها الكسرة، ولم يكن المسكناً حاجزاً حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة"<sup>(٣)</sup>.

وتردد أبو حيان في عزوه إلى بني تغلب قائلاً: "وبنو تغلب يقولون: مِنْهُمْ، بكسر الهاء، ولا أدرى أَيْطَرْدُونَ ذلك في: منه، ومنهما، ومنهن، وما أشبهه مما قبل الهاء ساكن غير الياء أم لا يَطْرُدُونَ ذلك"<sup>(٤)</sup>. وحكى عن الفراء أنها لغة مرفوضة<sup>(٥)</sup>.

**الحالة الثالثة:** إذا كان ما قبل الهاء متحركاً، ففيها لهجتان:

**الأولى،** وهي أجودهما: إشباع الحركة، فيتولد من الكسرة ياء، ومن الضمة واو في الوصل. وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿حَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ﴾<sup>(٦)</sup>، وغلأمهؤ.

قال سيبويه: "فإن كان الحرف الذي قبل الهاء متحركاً فالإثبات ليس إلا، كما تثبت الألف في التانيث؛ لأنه لم تأت علة مما ذكرنا، فجرى على الأصل"<sup>(٧)</sup>. وحكى أبو حيان عن الفراء قوله: "العرب تصل

---

إمام أهل مكة في القراءة، روى عنه قنبل والبيزى، توفي سنة ١٢٠ هـ. ينظر: الإقناع/٤٠، ٤١، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى ٤٤٣/١، ٤٤٥.

(١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٢١/٢.

(٣) الكتاب ١٩٦/٤.

(٤) التنزيل والتكميل ١٦٥/٢.

(٥) ينظر: السابق ١٦٥/٢، وارتشاف الضرب ٤٦٧/١.

(٦) من الآية ١٩ من سورة عبس.

(٧) الكتاب ١٩٠/٤.

الهاء بالواو إذا رفعت مثل: رفعه إليه، وبالياء إذا كسرت نحو ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾<sup>(١)</sup>، وهى أفصح اللغات<sup>(٢)</sup>.

والثانية: اختلاس الضمة والكسرة، أو حذفهما وإسكان الهاء فى اختيار الكلام، وهى لغة رواها الكسائى سماعاً عن بنى عقيل وبنى كلاب<sup>(٣)</sup> وعزاها الفراء لبعض قيس قائلًا - فيما حكاه عنه أبو حيان - "وبعض قيس يحذفون الواو والياء، فيقولون ﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ باختلاس حركة الهاء، ﴿وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ باختلاس الضمة<sup>(٤)</sup>، ورفعته إليه. أنشدنى بعض بنى عامر:

أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ، فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَعْطِيًّا فَإِنِّي لَمُجْتَلِي<sup>(٥)</sup>

وبعض العرب يقف على الهاء جزماً فى الوصل والقطع<sup>(٦)</sup>.

وهذه اللهجة المروية عن بنى عقيل وبنى كلاب لا توجد فى لغة غيرهم إلا فى الضرورة الشعرية، كما قال سيبويه: "إلا أن يضطر شاعر فيحذف"<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن جنى: "وكذا يجب عندى وينبغى ألا يكون لغة؛ لضعفه فى القياس. ووجه ضعفه: أنه ليس على مذهب الوصل، ولا مذهب الوقف. أما الوصل فيوجب إثبات واوه، كلقينتهو أمس. وأما الوقف فيوجب الإسكان، كلقينته، وكلمته؛ فيجب أن يكون ذلك ضرورة للوزن، لا لغة"<sup>(٨)</sup>.

والحق أنها لهجة عربية محكية عن أعراب فصحاء، وردت فى شعر الشعراء، وابن جنى نفسه نصاً فى محتسبه على أنها لغة معزوة لأزد السراة، يقولون: مررت به أمس<sup>(٩)</sup>. وقد قرأ بها بعض

(١) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران.

(٢) التذييل والتكميل ١٦٧/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٣٢/١، والتذييل والتكميل ١٦٦/٢.

(٤) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف، وهى قراءة يعقوب وقالون اتفاقاً. ينظر: الإقناع ٣١٠، وشرح طيبة النشر للنويرى ٣٦٢/١.

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو فى الإنصاف ٥١٨/٢، وشرح المفصل للخوارزمى ٢٤٤/٤، والتذييل والتكميل ١٦٧/٢.

(٦) التذييل والتكميل ١٦٧/٢، وينظر: معانى القرآن للفراء ٢٢٣/١.

(٧) الكتاب ١٩٠/٤.

(٨) الخصائص ٣٧٢/١.

(٩) ينظر: المحتسب ٢٤٤/١، والإنصاف ٥١٦/٢، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، وشرح المفصل للخوارزمى ٢٤٤/٤، ٢٤٥، والتذييل والتكميل ١٦٧/٢، ١٦٨، ١٦٩، وشرح طيبة النشر ٣٦٤/١، ٣٦٥.



القراء فقد قرأ أبو جعفر<sup>(١)</sup> (لَهُ وَبِهِ) وما أشبههما بالاختلاس، وقرأ يعقوب<sup>(٢)</sup> ﴿بِيَدِهِ مَكُوتٌ﴾ بالاختلاس أيضاً<sup>(٣)</sup>. وإنما حذف المد، تخفيفاً، ولم يسكن؛ للخفاء، وهي لغة قيس<sup>(٤)</sup>. ورويت القراءة القراءة عن حمزة<sup>(٥)</sup> بحذف الحركة وإسكان الهاء<sup>(٦)</sup>.

\* وإن فصل المتحرك في الأصل ساكن حُذِفَ جزءاً أو وقفاً جاز في الهاء الأوجه الثلاثة:

١ - الإشباع؛ نظراً إلى اللفظ؛ إذ الضمير بعد حركة.

٢ - الاختلاس؛ نظراً إلى الأصل؛ لأنه بعد ساكن.

٣ - الإسكان؛ نظراً إلى حلول الهاء محل المحذوف، وحقه الإسكان لو لم يكن حرف علة، فأعطيت الهاء ما يستحقه المحل من السكون<sup>(٧)</sup>.

وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>.

\* \* \*

(١) هو أبو جعفر المدني يزيد بن القعقاع القارى، أحد القراء العشرة، روى القراءة عنه ابن وردان، وابن جَمَاز. توفي سنة ١٢٧ هـ على الأصح. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ٥٨/١.

(٢) هو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، قارئ أهل البصرة في عصره، وهو أحد العشرة، روى عنه القراءة رويس، وروح. توفي سنة ٢٠٥ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٣٠/١.

(٣) من الآية ٨٨ من سورة المؤمنون، الآية ٨٣ من سورة يس. وينظر: شرح التسهيل ١٣٢/١، والتذليل والتكميل ١٦٦/٢، وتقريب النشر ١٥، ١٧.

(٤) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري ١٦٥/١.

(٥) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات، أحد القراء السبعة. روى القراءة عنه خلف، وخلاد. توفي سنة ١٥٦ هـ على الأصح. ينظر: معرفة القراء الكبار ٩٣/١، وغاية النهاية ٢٦١/١.

(٦) ينظر: الإقناع ٣١٠، وشرح طيبة النشر ٣٦٤/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٣٣/١، وتعليق الفرائد ٥٢/٢.

(٨) من الآية ٧ من سورة الزمر.



## كسر كاف المخاطب في التثنية والجمع بعد كسرة أو ياء

### تقديم:

سبق القول بأن كاف المخاطب من الضمائر المتصلة التي تشترك بين محلّ نصب والجر فقط، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾<sup>(١)</sup> فالكاف من (وَدَّعَكَ) في محلّ نصبٍ على المفعولية، ومن (رَبُّكَ) في محلّ جرٍّ بإضافة ربِّ إليها.<sup>(٢)</sup>

وهذه الكاف تُبنى على الفتح عند خطاب المفرد المذكر، وعلى الكسر عند خطاب المفردة المؤنثة، وعلى الضم عند خطاب الاثنين والجماعة، فيقال: أكرمتك يابكر، وأكرمتك ياهند، وأكرمتكما، وأكرمتكم يارجال، وأكرمتكنّ يانسوة.

### البيان:

ذكر العلماء أن بعض العرب يكسر كاف الخطاب في التثنية والجمع، وأن ذلك مشروط بكونها بعد ياء ساكنة، نحو: رغبتُ فيكما، وفيكمن، أو بعد كسرة نحو: مررتُ بكما، وبكمن.<sup>(٣)</sup> وأثبت ذلك ابن عقيل والسلسلي، لكن نصّ ابن عقيل على كونها لغة رديئة، حكاها سيبويه والفراء قائلاً: "وهي لغة حكاها سيبويه والفراء، لكنها رديئة، كما قال سيبويه"<sup>(٤)</sup> في حين اكتفى السلسليُّ السلسليُّ بقوله: "رؤى ذلك عن بعض العرب".<sup>(٥)</sup> وأنشداً معاً قول الشاعر شاهداً على هذه اللهجة:

وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلَىٰ جُلِّ حَادِثٍ  
مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضَّلَ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوا<sup>(٦)</sup>

وقال السلسليُّ معلقاً على هذا البيت: "هكذا رؤى بكسر الكاف في أحلامكم"<sup>(٧)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جاء الذكر الأول لهذه اللهجة - فيما أعلم - في كتاب سيبويه، فقد عرضها عرضاً حسناً، وعلّل لها منتهاً إلى الحكم عليها بالرداءة البالغة، وهذا ما بدا من قوله: "وقال ناس من بكر بن وائل: من

(١) من الآية ٣ من سورة الضحى.

(٢) ينظر: التصريح ٩٩/١، ١٠٠، والتقديم السابق.

(٣) ينظر: الكتاب ١٩٧/٤، وشرح التسهيل ١٣٣/١، ١٣٤، وارتشاف الضرب ٤٦٨/١، وتعليق الفرائد ٥٣/٢.

(٤) المساعد ٩٣/١، وينظر الكتاب ١٩٧/٤.

(٥) شفاء العليل ١٨٥/١.

(٦) البيت من بحر الطويل، وقائله: الحطيئة مادحاً بنى آل سيّار بن عمرو، وهو في ديوانه ٤٤/٤، والكتاب ١٩٧/٤.

والكامل ٢٠٢/٢، وشرح التسهيل ١٣٤/١، والتذييل والتكميل ١٧٢/٢.

(٧) شفاء العليل ١٨٥/١.



أحلامكم، وبكم، شبهها بالهاء؛ لأنها علم إضمار وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخف عليهم من أن يضم بعد أن يكسر. وهى رديئة جداً. سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الحطيئة<sup>(١)</sup>:

وإن قال مولاهم على جُلِّ حادِثٍ      من الدهر رُدُّوا فضَّلَ أحلامكم رُدُّوا<sup>(٢)</sup>

فقد كسروا الكاف من أحلامكم؛ تشبيهاً لها بهاء أحلامهم؛ لأنها أختها فى الإضمار، ومناسبة لها فى الهمس. وهى لغة ضعيفة؛ لأن أصل الهاء الضم، والكسر عارض عليها بخلاف الكاف، فحمل الكاف عليها بعيد ضعيف؛ لأنها أبين منها وأشد<sup>(٣)</sup>.

ويرى الزجاج عدم جواز كسر الكاف من: عليكم، وبكم، والرواية الواردة بذلك عن بعض العرب لا يلتفت إليها؛ لأن هذه لغة شاذة، والرواية الصحيحة لبيت الحطيئة: فضل أحلامكم، بضم الكاف، وقد أنشده سيبويه على الشذوذ<sup>(٤)</sup>.

وكسر هذه الكاف حكاة الفراء لهجةً للنمر، فإنهم يقولون: السلام عليكم. بكسر الكاف، قال: "ولا نعلم أحداً من العرب يقولها غيرهم"<sup>(٥)</sup>.

والملاحظ مما ذكره سيبويه أنه لم ينقل هذه اللهجة إلا فيما كان قبل الكاف التى لجمع المذكر كسرة، والفراء نقلها فيما كان قبل تلك الكاف ساكن؛ فيجىء من مجموعهما أنه قد تكسر الكاف فى الجمع المذكر إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة. وهل ذلك يكون فى التثنية نحو: بكما، وفيكما، وفى الجمع المؤنث نحو: بكن، وفيكن، كما ذكره ابن مالك وغيره؟<sup>(٦)</sup>

قال أبو حيان: "يحتاج إلى مزيد نقل، ولا يكاد الأمر يختلف فى ذلك، إلا أن التحرى فى النقل أحوط، فقد يجمعون بين المتفرقات، ويفرقون بين المتماثلات، فلو كان قبل الكاف ساكن غير الياء نحو: لم أضربكم فالضم"<sup>(٧)</sup>.

وهى لهجة قليلة الشيوع، ضيقة الأفق، فلم يسمع فيها إلا بيت الحطيئة الذى نطقوا به، ومن ثم وجدنا الرضى يقول: "وربما كسرت الكاف فى التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة أو كسرة؛ تشبيهاً لها بالهاء، نحو: بكما، وبكم، وبكن، وعليكما، وعليكم، وعليكن"<sup>(٨)</sup>.

(١) هو جرول بن أوس، لُقّب بالحطيئة؛ لقصره وقربه من الأرض، ويُكنى أبا مُليكة، وكان راوية زهير. وهو جاهلٌ إسلاميٌّ. ينظر: الشعر والشعراء ٣٢٢/١.

(٢) الكتاب ١٩٧/٤.

(٣) ينظر: حاشية كتاب سيبويه ١٩٧/٤.

(٤) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٥٢/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٢/٢، وتعليق الفرائد ٥٤/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١٣٣/١، ١٣٤، وشرح الرضى على الكافية ٤٢٠/٢، وجمع الهوامع ٢٣٢/١.

(٧) التذييل والتكميل ١٧٣/٢.

( 56 )

وَحُقُّ لِّلسِّيَوطِي أَن يَقُولَ: "قَد تَكَسَّرَ - بَقْلَةٌ - كَافَ المَثْنَى أَوِ الجَمْعِ بَعْدَ الكَسْرَةِ وَالْيَاءِ السَّاكِنَةِ نَحْوَ: بَكِمٌ، وَفِيكِمٌ، وَبِكِمَا، وَفِيكِمَا"<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

=

(١) شرح الرضى على الكافية ٢/٤٢٠.

(٢) همع الهوامع ١/٢٣٢.



## ضمير الفصل

### تقديم:

الفصل هو: صيغة ضمير منفصل مرفوع<sup>(١)</sup>، يُسمّيه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً. فسُمّي فصلاً؛ للفصل به بين شيئين لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولانفصال السامع عن توهم الخبر تابعاً. وسُمّي عماداً؛ لأنه معتمد عليه في تقرير المراد ومزيد البيان<sup>(٢)</sup>.

وزعم البصريون أنه لا محلّ له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وصحّحه ابن عصفور<sup>(٣)</sup> وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة.

وقال الكوفيون: له محلّ، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله؛ فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إنّ بالعكس<sup>(٤)</sup>.

ويشترط له في نفسه أمران: أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع.

والثاني: أن يكون مطابقاً لما قبله في حضوره وغيبته، وتذكيره وتأنيثه، وإفراده وتثنيته وجمعه.

ويشترط فيما قبله أمران: أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، والثاني: كونه معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

ويشترط فيما بعده أمران: أحدهما: كونه خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، والثاني: كونه معرفة، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل أل، نحو قوله عزّ من قائل: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ

أَجْرًا﴾<sup>(٦)</sup> فجملة الشروط ستة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٨٩.

(٢) ينظر: التسهيل لابن مالك ١/١٦٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٦٤.

(٤) ينظر: معنى اللبيب لابن هشام ٢/١٠٦.

(٥) من الآية ١٥٧ من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ٢٠ من سورة المزمّل.

(٧) ينظر: معنى اللبيب ٢/١٠٤، ١٠٥.

**البيان:**

سُمِعَ عن العرب في ضمير الفصل ثلاث لهجات، أوردها ابن عقيل والسلسلي في شرحيهما على التسهيل، وها أناذا أوضحها وأعرضها كما ذكرها على النحو التالي:

**اللهجة الأولى:** ورد عن بعض العرب جواز وقوع ضمير الفصل بين نكرتين كمرفتين، وذلك في امتناع لحاق أل بكل منهما، فيقولون: ما أظن أحداً هو خيراً منك، وما أظن أحداً هو مثلك، بنصب خير ومثل. وهذه اللهجة حكاها سيبويه عن أهل المدينة. وذكر أن يونس<sup>(١)</sup> زعم أن أبا عمرو جعله لحناً. هكذا جاء حديث ابن عقيل عن هذه اللهجة<sup>(٢)</sup>.

وأما السلسلي فذكر هذا المثال: ما أظن أحداً هو خيراً منك، وقال: "هذا حكاها سيبويه عن أهل المدينة، وروى عن يونس أن أبا عمرو رآه لحناً"<sup>(٣)</sup>.

**اللهجة الثانية:** سُمِعَ من بعض العرب جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، فقد حكى الأخفش عنهم: ضربت زيداً هو ضاحكاً.

وعلى هذه اللهجة جاءت قراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿ هَتُوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾

بنصب ﴿ أَطْهَرُ ﴾<sup>(٤)</sup> وأجاز عيسى<sup>(٥)</sup>: هذا زيد هو خيراً منك، وقرأ ﴿ هُنَّ أَطْهَرُ ﴾ بالنصب، وهذا وهذا ونحوه يُعَدُّ لحناً عند أبي عمرو والخليل وسيبويه. هكذا ذكر ابن عقيل<sup>(٦)</sup>.

وأما السلسلي فجاء حديثه عنها موجزاً هكذا: "حكى الأخفش عن العرب: ضربت زيداً هو ضاحكاً. وعليه قوله تعالى: ﴿ هَتُوْلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ ﴾ على قول من نصب (أطهر)"<sup>(٧)</sup>.

(١) هو يونس بن حبيب الضبي، مولى بنى ضبة، برع في النحو، وأخذ عن أبي عمرو، وروى عنه سيبويه وأكثر. توفي سنة ١٨٢ هـ ينظر: مراتب النحويين لأبي الطيب / ٣٤.

(٢) ينظر: المساعد / ١ / ١٢١.

(٣) شفاء العليل / ١ / ٢٠٧.

(٤) من الآية ٧٨ من سورة هود، وهذه قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، ومحمد بن مروان، وابن أبي إسحاق. ينظر: مختصر شواذ القرآن / ٦٥، والمحتسب / ١ / ٣٢٥، والبحر المحيط / ٦ / ١٨٧.

(٥) هو عيسى بن عمر الثقفي، من أهل البصرة المتقدمين، أخذ عن ابن أبي إسحاق، وأخذ عنه الخليل بن أحمد. توفي سنة ١٤٩ هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين / ٤٩، ومراتب النحويين / ٣٣.

(٦) ينظر: المساعد / ١ / ١٢١.

(٧) شفاء العليل / ١ / ٢٠٧.



اللهجة الثالثة: بعض العرب يرفع ضمير الفصل على الابتداء، ويجعل ما بعده خبراً عنه، فقد ذكر سيبويه أن رؤبة<sup>(١)</sup> كان يقول: أظن زيدا هو خير، برفع خير. وحكى الجرمي<sup>(٢)</sup> أن الرفع لغة تميم. وحكى عن أبي زيد<sup>(٣)</sup> أنه سمعهم يقرءون ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾<sup>(٤)</sup> وهذا ما قاله ابن عقيل<sup>(٥)</sup>.

أما السلسلي فنقل عبارة ابن مالك في التسهيل، ومحتواها: أن ضمير الفصل مبتدأ، مخبر عنه بما بعده عند أكثر العرب. وأخذ في التمثيل لها، ولم يعزها لأحد، فذكر قول عيسى بن عمر: إن ناساً كثيراً من العرب يقولون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاكُمْ وَكُنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٦)</sup> وقول الشاعر:

تُبَكِّي عَلَى لُبَّتِي وَأَنْتَ تَرَكَتَهَا      وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأَ أَنْتَ أَقْدَرُ<sup>(٧)</sup>

### الدراسة التفصيلية:

استقرَّ جمهور النحويين على أن ضمير الفصل لا يقع إلا بين معرفتين، أو بين معرفة وما يقاربهما من النكرات مما لا تدخله الألف واللام مع عدم استغناء إحداهما عن الأخرى، وذلك نحو: المبتدأ والخبر، واسم كان وخبرها، أو مفعولى ظننتُ وعلمتُ وما أشبه ذلك وباب إن<sup>(٨)</sup>. لكن سُمِعَ عن العرب ثلاث لهجات تخالف ذلك، هاكها مفصلة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: وقوع ضمير الفصل بين نكرتين كمعرفتين.

(١) هو رؤبة بن العجاج عبد الله بن رؤبة بن حنيفة، من رجّاز الإسلام وفصحاءهم المذكورين المقدمين منهم، أخذ عنه وجوه أهل اللغة، وكان يقتدون به ويحتجون بشعره، ويجعلونه إماماً، مات في خلافة المنصور. ينظر: تجريد الأغاني لابن واصل الحموي ق ٢/ج ٢/٢١٤٥.

(٢) هو أبو عمر صالح بن إسحاق، أخذ النحو عن الأخفش وغيره، وأخذ اللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وغيرهم. توفي سنة ٢٢٥ هـ. ينظر: أخبار النحويين البصريين ٨٤.

(٣) هو أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، من رواة الحديث، ثقة مأمون، وكذلك حاله في اللغة، أخذ عنه أكابر الناس، منهم سيبويه وحسبك. توفي سنة ٢١٥ هـ. ينظر: مراتب النحويين / ٥٧، ٥٨، ٥٩.

(٤) من الآية ٢٠ من سورة المزل، وهي قراءة شاذة.

(٥) ينظر: المساعد ١/١٢٤.

(٦) الآية ٧٦ من سورة الزخرف، وهي قراءة عبد الله بن أبي إسحاق، وأبي زيد النحويين. ينظر: مختصر شواذ القرآن / ١٣٦، والبحر المحيط ٣٨٨/٩، ونسبها الفراء والنحاس وابن عطية لعبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - ينظر: معاني القرآن ٣/٣٧، وإعراب القرآن ٣/١٠٢، والمحزر الوجيز ١٤/٢٧٦.

(٧) البيت من بحر الطويل، وقائله قيس بن ذريح، وهو فى: الكتاب ٢/٣٩٣، وتجريد الأغاني لابن واصل الحموي ٣/١٠٧٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١١٢، وشرح التسهيل ١/١٦٩، واللسان (ملا).

(٨) ينظر: الكتاب ٢/٣٨٩، ٣٩٠، والمقتضب ٤/١٠٣، ١٠٤، وشرح الرضى على الكافية ٢/٤٥٥.

وقد عزاها العلماء لأهل المدينة. قال سيبويه في (باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً، ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك: ما أظن أحداً هو خيراً منك): "وأما أهل المدينة فيُنزلون هُوَ هاهنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا.

وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن، يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ فنصب<sup>(١)</sup>.

ويرى السيرافي أن هذا الكلام الذي قاله سيبويه إذا حُمِلَ على ظاهره فهو غلط وسهوَ؛ لأن أهل المدينة لم يُحك عنهم إنزال هو في النكرة منزلتها في المعرفة، والذي حكي عنهم ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ بالنصب. و (هُؤُلَاءِ بَنَاتِي) جميعاً معرفتان، و (أَطْهَرُ لَكُمْ) منزل منزلة المعرفة في باب الفصل. والذي أنكر سيبويه أن يجعل ما أظن أحداً هو خيراً منك فصلاً. وليس هذا مما حكي عن أهل المدينة<sup>(٢)</sup>.

وأرى أن السيرافي لم يُوفَّق في فهم عبارة سيبويه السابقة؛ فذهب بعيداً عن الصواب؛ ذلك لأنها تشتمل على مسألتين أو لهجتين:

الأولى: أن أهل المدينة يجيزون الفصل بين نكرتين كمعرفتين، نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، فإن (أحداً) بما فيه من العموم شبيه بالمعرف بالألف واللام الجنسية و (خيراً منك) شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف عليه. قال ابن مالك: "وقد حكي سيبويه أن أهل المدينة يجيزون وقوع الفصل بين نكرتين كهاتين"<sup>(٣)</sup>.

وروى سيبويه عن يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا<sup>(٤)</sup>.

الثانية: أن بعض العرب يأتي بضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وعلى هذا جاءت قراءة ابن مروان المدني. وقد ردّها جمهور النحويين لمخالفتها للقاعدة النحوية التي استقروا عليها في باب الفصل، فقد وقع ضمير الفصل بين اسمين يستغنى أحدهما عن الآخر، وضمير الفصل إنما يأتي قبل الاستغناء؛ ليدل على أن ما بعده من تمام الأول، وأنه خبر وليس بتابع<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٩٦/٢، ٣٩٧.

(٢) ينظر: هامش الكتاب ٣٩٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ١٦٨/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٩٦/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٨٩/٢، والمقتضب ١٠٦/٤.



ويرى الرضى أن ما حكى عن أهل المدينة ادعاء، ولم تثبت صحته ببينة من قرآن أو كلام موثوق به<sup>(١)</sup>.

والحق أنها لهجة ترددت في كتب العلماء حكاية عن سيبويه أوثق النحويين، وعزيت إلى أهل المدينة، وهم قوم فصحاء، ووافقهم على ذلك من النحويين أبو موسى الجزولي<sup>(٢)</sup>. قال أبو حيان: "وافق أبو موسى أهل المدينة في ذلك، فأجاز وقوع الفصل بين نكرتين لا تقبلان الألف واللام"<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الثانية: وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها.

ذهب الأخفش مخالفاً جمهور النحويين إلى جواز وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وحكى في الأوسط مجيء ذلك عن العرب، نحو: ضربت بكرًا هو ضاحكًا، وجعل منه هذه القراءة ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ﴾ بنصب (أَطَهَرَ)<sup>(٤)</sup>.

وقد ثار العلماء على هذه القراءة وتلك اللهجة ولم تهدأ ثورتهم، فذهب جمهورهم يتزعمه أبو عمرو بن العلاء والخليل ويونس إلى أن هذه القراءة لحنٌ ظاهر. حكى ذلك عنهم سيبويه<sup>(٥)</sup>. وهى عند المبرد لحنٌ فاحش، خرج من ابن مروان المدنى الذى لا علم له بالعربية<sup>(٦)</sup>. وعلى هذا المنوال نسج اللاحقون من بعدهم؛ فرماها بالبعد والضعف غير عالم، وقد نطقت بذلك كتبهم<sup>(٧)</sup>.

والذى اطمأن إليه الباحث وارتضاه هو: أن وقوع ضمير الفصل بين الحال وصاحبها لغة واردة عن بعض العرب الفصحاء، وعليها جاءت القراءة المعزوة لأهل المدينة فى شخص ابن مروان المدنى.

وقد ذهب الأخفش إلى جواز ذلك وحكاه عن العرب، وهو من العلم بمكانة لا تجهل، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٥٩/٢.

(٢) هو أبو موسى عيسى بن يَلْبَخْت، من قبيلة جَزُولَة من قبائل البربر بمراكش، لما حجَّ عرَجَ على مصر فأخذ النحو عن ابن برى، ثم عاد إلى المغرب وأخذ عنه الناس، من مؤلفاته: المقدمة، توفى بمراكش سنة ٦٠٧ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٣٦/٢.

(٣) التذييل والتكميل ٢٩٤/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٨/١، وارتشاف الضرب ٤٨٩/١، وهمع الهوامع ٢٧٦/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٩٦/٢، ٣٩٧.

(٦) ينظر: المقتضب ١٠٥/٤، ١٠٦.

(٧) ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٦٧/٣، ٦٨، والمحتسب لابن جنى ٣٢٥/١، ٣٢٦، ومشكل إعراب القرآن لمكى القيسى ٤١٢/١، والكشاف للزمخشري ٤١٤/٢.



وحكى أبو جعفر النحاس عن الكسائي أن قوله ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ بالنصب صواب، يجعل هُنَّ عماداً<sup>(١)</sup>. ونصَّ ابن مالك على أنها لغة<sup>(٢)</sup>. وقال أبو حيان: "وقد أجاز ذلك بعضهم، وادعى فيه السماع لكنه قليل"<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الثالثة: جعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبراً عنه.

ذكر النحويون أن لبعض العرب لهجة في ضمير الفصل تخالف ما عليه جمهورهم، حيث يجعلون ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبراً عنه. وسيبويه هو أول من ذكرها، وحكاها عن ناس كثير من العرب قائلًا: "وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبنى عليه، فكأنك تقول: أظن زيداً أبوه خيرٌ منه، ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه. فمن ذلك أنه بلغنا أن روبة كان يقول: أظن زيداً هو خيرٌ منك.

وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرءونها ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ وقال الشاعر، قيس بن ذريح:

تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكَتَهَا      وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأَ أَنْتَ أَقْدَرُ  
وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل<sup>(٤)</sup>.

وقد تناقلها عنه العلماء متتابعين في كتبهم النحوية<sup>(٥)</sup>. منهم ابن يعيش، فقد أفاض في بيانها متبعاً المقال بالمثل قائلًا: "ويجوز رفع ما بعد هذه المضمرات، سواء كان قبلها معرفة أو بعدها، أو لم تكن، وذلك نحو قولك: ما ظننت أحداً هو خيرٌ منك، فـ (أحداً) مفعول أول، وقولك (هو خيرٌ منك) مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني، وكذلك لو قلت: ما ظننت زيداً هو قائمٌ، كل ذلك جائز، وكذلك تقول: زيد هو القائم، وإن زيداً هو العالم، وظننت محمداً هو الشاخصُ وكنت أنا الراكبُ. وهو استعمال ناس كثير من العرب، حكاه سيبويه"<sup>(٦)</sup>.

وتعزى هذه اللهجة لتميم، قال أبو حيان: "ذكر أبو عمر الجرمي أن لغة تميم جعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: إعراب القرآن ١٠٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٦٨/١.

(٣) البحر المحيط ١٨٧/٦.

(٤) الكتاب ٣٩٢/٢، ٣٩٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/١، وشرح الرضى على الكافية ٤٦٣/٢، وارتشاف الضرب لأبى حيان

٤٩٥/١، وتعليق الفرائد للداميني ١٣٦/٢، ١٣٧، وهمع الهوامع ٢٧٩/١.

(٦) شرح المفصل ١١٢/٣.

(٧) البحر المحيط ٣٨٨/٩، ٣٨٩.



والمعنيون بإعراب القرآن وبيان معانيه يحملون القراءة السابقة على هذه اللهجة التميمية فيقولون: (هم) في موضع رفع بالابتداء، و(الظالمون) خبره، والجملة في موضع نصب خبر كان<sup>(١)</sup>. وهذه القراءة شاذة، لا تجوز القراءة بها، وإن مثَّلتُ لهجة قوم فصحاء؛ لأنها تخالف رسم المصحف الذي هو شرط من شروط القراءة الصحيحة<sup>(٢)</sup>. وهذا لا يضير اللهجة في شيء، ولا يُقلل من فصاحتها في حقل اللهجات العربية.

\* \* \*

---

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٠٢/٣، والمحرر الوجيز لابن عطية ٢٧٦/١٤، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٤٥٣/٢، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١١٥/١٦، والبحر المحيط ٣٨٨/٩.  
(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٢٠/٤.

## ذلك وتلك

## تقديم:

ذهب النحويون فى أسماء الإشارة مذهبين:

أحدهما، وهو المشهور: أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب: قُربى، ووُسْطى، وبُعْدى. فما تجرد عن الكاف واللام للقربى، تقول: ذا للمذكر، وتى، وتآ، وتة بسكون، أو كسر مختلس، أو كسر مشبع، وذى، وذات، وذة بسكون، أو كسر مختلس، أو كسر مشبع. عشرة ألفاظ للمؤنث. وما صاحب الكاف وحدها للوسطى، تقول: ذاك للمذكر، وتيك، وتيئك، وذيك ثلاثة ألفاظ للمؤنث. وما صاحب الكاف واللام للبعدى، تقول: ذلك، وآلك. للمذكر، وتلك، وتلك، وتيئك، وتالك، أربعة ألفاظ للمؤنث<sup>(١)</sup>. قال ابن مالك: "كلها مروية عن العرب إلا أن بعضها أشهر من بعض"<sup>(٢)</sup>.

والثانى: أن أسماء الإشارة ليس لها إلا مرتبتان: قربى، وبعدى.

فما تجرد عن الكاف واللام للقربى، وما صاحب الكاف بلا لام، أو بلام للبعدى<sup>(٣)</sup>. وصحَّحه ابن مالك<sup>(٤)</sup> ونسبه الصفار<sup>(٥)</sup> إلى سيبويه<sup>(٦)</sup>.

## البيان:

سُمِعَ عن العرب فى أسماء الإشارة لهجتان، حكاها العلماء عن الفراء. وبهما تمسك بعض النحويين ذاهبين إلى أن اسم الإشارة ليس له إلا مرتبتان، ومنهم ابن مالك.

فقد روى الفراء أن بنى تميم يقولون: ذاك وتيك بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك باللام. وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على هاتين اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى للبعد. هكذا جاءت عبارة ابن عقيل والسلسلى<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٩/١، والمساعد ١٨٢/١.

(٢) شرح التسهيل ٢٣٩/١.

(٣) ينظر: المساعد ١٨٥/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٢/١.

(٥) هو قاسم بن على بن محمد بن سليمان الأنصارى البَطْلِيُّوسَى، صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، مات بعد سنة ٦٣٠ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٥٦.

(٦) ينظر: المساعد ١٨٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤١٠/١.

(٧) ينظر: المساعد ١٨٥/١، وشفاء العليل ٢٥٧/١.



**الدراسة التفصيلية:**

روى الفراء عن العرب لهجتين فى اسم الإشارة قائلاً: "ذلك وتلك لغة قريش، وتميم تقول: ذاك وتيك الواقعة"<sup>(١)</sup>. وقد شاعت هذه الرواية وانتشرت بين النحويين، مختلفة بعض الاختلاف.

حكى أبو حيان أن الفراء قال: أهل الحجاز يقولون: ذلك، وبه جاء القرآن، وأهل نجد من تميم وقيس وربيعه بغير لام<sup>(٢)</sup>. فذكر فى ترك اللام ثلاث طوائف من العرب لا طائفة واحدة. وحكى الدمامينى عن ابن هشام أن الفراء قال عن ترك اللام: إنه لغة أهل نجد من تميم وقيس وأسد وربيعه. فذكر أربع طوائف لا ثلاثاً ولا واحدة<sup>(٣)</sup>.

وقد أثارت هاتان اللهجتان خلافاً بين النحويين، وجعلتاهم مذهبيين:

المذهب الأول، وهو المشهور، وإليه ذهب جمهور النحويين: أن لاسم الإشارة ثلاث مراتب: قريبة، ومتوسطة، وبعيدة، فيقال: ذا، ثم ذاك، ثم ذلك.

المذهب الثانى، وإليه ذهب بعض النحويين: أنه لا واسطة بين القريب والبعيد، فيقولون: أسماء الإشارة المجردة عن الكاف واللام للقريب، والمقترنة بهما أو بالكاف وحدها للبعيد<sup>(٤)</sup>.

وقد نسب الصفار القول بذلك إلى سيبويه<sup>(٥)</sup>، ويبدو أن الفراء من القائلين به، فعنه جاءت الرواية عن العرب الحجازيين والتميميين. وصححه ابن مالك؛ لأنه هو الظاهر من كلام المتقدمين، وكانت هاتان اللهجتان أحد معتمداته الخمسة التى استدل بها على صحة ذلك، وهاك بيانها:

الأول: أن النحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان: مرتبة للقرب تستعمل فيها الهزمة، ومرتبة للبعد وما هو فى حكمه تستعمل فيها بقية الحروف. والمشار إليه شبيه بالمنادى، فليقتصر فيه على مرتبتين؛ إلحاقاً للنظير بالنظير<sup>(٦)</sup>.

وردّه أبو حيان بأن المشار إليه ليس شبيهاً بالمنادى، وأى شبه بينهما؟ المشار إليه ليس مقبلاً عليه بالخطاب، بل المقبل عليه بالخطاب هو غيره، وهو اسم غائب يُخبر عنه إخبار الغائب، وأما المنادى فهو المقبل عليه بالخطاب، فنقول: يازيد لقد صنعت كذا. ولو سلمنا أن بينهما شبيهاً فى شىء ما لم يلزم أن يشتركا فى سائر الأحكام، فتكون رتبة المشار إليه مثل رتبة المنادى<sup>(٧)</sup>.

(١) معانى القرآن ١/١٠٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٥٠٧.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ٢/٣٢٢.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٤٨٠.

(٥) ينظر: المساعد ١/١٨٥، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١/٤١٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٤٢.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٩١، ١٩٢.

والثاني: أن المرجوع إليه في مثل هذا النقل لا العقل، وقد روى الفراء أن بنى تميم يقولون: ذاك وتيك، بلا لام، حيث يقول الحجازيون: ذلك وتلك باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه. (١)

ودفعه أبو حيان بأنه لا يلزم ذلك؛ لأنه قد يقتصر في بعض اللغات على معنى ما، ولا يكون لهم لفظ يعبر عن المعنى المقابل، ولا يلزم من تعقل معنى ما في الوجود أن يوضع له لفظ، فإن صحَّ نقل الفراء فيكون بنو تميم لم يضعوا لفظاً يعبر به عن المرتبة البعدى، بل اقتصروا على المرتبة الوسطى، فقالوا: ذاك وتيك، ويكون الحجازيون أيضاً لم يضعوا لفظاً يعبر به عن المرتبة الوسطى، بل اقتصروا على المرتبة البعدى، فقالوا: ذلك وتلك، وحصل من مجموع اللغتين استعمال اللغة العربية للمرتبتين: الوسطى والقصوى؛ إذ قد يكون معنى ما وضعت له طائفة من العرب، ومعنى آخر مقابله وضعت له طائفة من العرب. (٢)

والثالث: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا بمجرد من اللام والكاف معاً، أو بمصاحب لهما معاً. أعنى غير المثنى والمجموع، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى (٣): ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَبْيِينًا لِّكُلِّ

شَيْءٍ ۖ ﴾ (٤).

وضَعَفَهُ أبو حيان بأنه شبيهه بكلام الوعاظ، ولا يلزم من كونه لم يرد في القرآن عدم وجوده فى لسان العرب، فكم من قاعدة نحوية شهيرة فصيحة لم تأت فى القرآن، ولا يدعى أحد أن القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النحوية، ولا انحصر ذلك فيه، هذه (رباً) تجر الأسماء، وقد طفح بها لسان العرب نثراً ونظماً، حتى إنه قلَّ قصيد لهم يخلو من ذلك، ولم تجئ فى القرآن جارة الأسماء.

وأما استدلاله بالآية الكريمة فليس المعنى أنه مبيِّن لوجوه الإشارة وجميع المعانى الكلامية، وإنما هذا عام مخصوص، والمعنى: تبياناً لأصل كل شىء من أصول الديانات وأصول الأحكام التكليفية، وإلا فعدد ركعات الصلوات الخمس لم يبيِّن فى القرآن، وكذلك ما تجب فيه الزكاة، وما يجب، ومتى تجب، وعلى من تجب (٥).

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٢/١، ٢٤٣.

(٢) ينظر: التذليل والتكميل ١٩٢/٣، ١٩٣.

(٣) من الآية ٨٩ من سورة النحل.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٣/١.

(٥) ينظر: التذليل والتكميل ١٩٣/٣.



والرابع: أن التعبير بذلك عن مضمون كلام على إثر انقضائه شائع في القرآن وغيره، ولا واسطة بين النطقين، كقوله تعالى: ﴿ ذَلِكُمْ مَا كُنَّا نَبْعُغُ ﴾<sup>(١)</sup>، و ﴿ ذَلِكُمْ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿ ذَلِكُمْ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾<sup>(٣)</sup>...<sup>(٤)</sup>.

وأوهنه أبو حيان بأن كون اللفظ الموضوع للبعد يستعمل في القرب لا يدل على أن المشار إليه له مرتبتان؛ إذ قد تقرر أنه قد يُعَبَّرُ بالبعيد عن القريب، وبالعكس، وذكر هو نفسه ذلك بعد هذا، وتكلمنا عليه، ولا يدل ذلك الاستعمال على انحصار المشار إليه في مرتبتين<sup>(٥)</sup>.

والخامس: أنه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف في باقي التثنية والجمع بلفظين؛ لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الأفراد، وفي اكتفائهم بقولهم: هذان وذانك، وهؤلاء وأولئك دليل على أن ذلك وذلك مستويان، وأن ليس للإشارة إلا مرتبتان<sup>(٦)</sup>.

ولم يسلم له أبو حيان القول بأنه اكتفى في التثنية والجمع بلفظين. أما التثنية فإنهم قد قالوا في الوسطى: ذانك، وفي البعدى: ذانك بالتشديد، وذانك بالإبدال، وقالوا في المؤنث: تانك في الوسطى، وفي البعدى: تانك بالتشديد، وتانك بالإبدال، ولا التفات إلى ما قاله<sup>(٧)</sup>.

وأيد السيوطي ابن مالك فيما ذهب إليه، وبدا ذلك واضحاً من قوله عن الأوجه التي ذكرها ابن مالك: "وهي وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع في الأول مردودة"<sup>(٨)</sup>.

وهو مذهب حسن، مستنده السماع العربي الفصيح، وكاد أن يكون هو الصحيح.

ويبدو أن هاتين اللهجتين ليس بينهما تفاوت في البعد، بدليل أنهما يستعملان في رتبة واحدة، نحو أن يُخْبَرَ إنسان بخبر فيقال: أَعْرَفْتُ ذلك؟ فيقول: نعم عرفتُ ذلك<sup>(٩)</sup>.

(١) من الآية ٦٤ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يوسف.

(٣) من الآية ٨٢ من سورة الكهف.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٣/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٤/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٣/١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١٩٤/٣.

(٨) همع الهوامع ٢٩٦/١.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣١٦/١.

وقد جاء القرآن الكريم بلغة الحجازيين ﴿ذَلِكَ أَلَكِتَبُ﴾<sup>(١)</sup>، و ﴿تَلَّكَ ءَايَتُ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>، وهى الأفصح، ومن ثمَّ ساغ لأبى عمرو بن العلاء أن يقول: "أكثر العرب تقول: تلك، وتيك لغة لا خير فيها".<sup>(٣)</sup>

والكاف فى اسم الإشارة حرف، تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً؛ ليتبين بها أحوال المخاطب من الأفراد والتنثية والجمع، والتذكير والتأنيث، كما يتبين بها لو كانت اسماً، نحو: أكرمتك وأكرمتك، وأكرمتكما، وأكرمتكم، وأكرمتكن. وقد اجتمع فيها ثلاث لغات: أفصحها: أن تفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة، وتتصل بها علامة التنثية والجمعين، فتقول: ذاك، وذاك، وذاكما، وذاكُم، وذاكُن.

والثانية: أن تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث، ولا يلحقها دليل تنثية ولا جمع.

والثالثة: أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد فى الأحوال كلها.<sup>(٤)</sup>

ويحتملها قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لِّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿<sup>(٦)</sup> واللام التى تزداد قبل الكاف فيها ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها دليل البعد<sup>(٧)</sup>، وذلك على المذهب الأول، أو لتأكيد بعد المشار إليه، أو المبالغة فيه<sup>(٨)</sup>، على المذهب الثانى.

والثانى: أنها عماد.

والثالث: أنها عوض من هاء التنبيه؛ لأنها لا تجامعها<sup>(٩)</sup>.

وأصلها السكون، وكسرت فى ذلك؛ للتخلص من التقاء الساكنين، أو فرقاً بينها وبين لام الجر من نحو: ذاك بفتح اللام<sup>(١)</sup>.

(١) من الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٥٢ من سورة البقرة، والآية ١٠٨ من سورة آل عمران.

(٣) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى ٢٢٥/١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤١١/١، والتصريح للشيخ خالد ١٤٥/١.

(٥) من الآية ٢٣٢ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ١٢ من سورة المجادلة.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤١١/١.

(٨) ينظر: التصريح ١٤٥/١، وحاشية الصبان ١٤٢/١.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤١١/١.



وتارة تكسر اللام، وتبقى الياء والألف قبلها، كما فى: تَيْلِكِ وتَالِكِ، وتارة يبقى سكونها، وتحذف الياء أو الألف قبلها؛ للتخلص من التقاء الساكنين، كما فى تَلِكُ بكسر التاء، وتَلَّكَ بفتحها<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

=

(١) ينظر: التصريح ١/١٤٥.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١/١٤٢.



## الجمع من اسم الإشارة

### تقديم:

إذا جمع اسم الإشارة على المذهب القائل بأن له ثلاث مراتب، وهو المشهور، قيل فى المرتبة الأولى، وهى القُربى: أولاء، وأولى مقصوراً، وهؤلاء، يستوى فى ذلك المذكر والمؤنث، عاقلاً كان المشار إليه أو غير عاقل. وفى المرتبة الثانية، وهى الوسطى: أولاك، وأولئك. وفى الثالثة، وهى البُعدى: أولالك<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف أصحاب هذا المذهب فى أولئك بالمد، فقيل: هو للمرتبة الوسطى لعدم اللام، وقيل: هو للبعدى<sup>(٢)</sup>.

وإذا جمع على المذهب القائل بأن له مرتبتين؛ وهو قول بعض النحويين، فيجعل المجرّد من اللام والكاف للمرتبة القربى، وما صحب اللام والكاف جميعاً أو أحدهما للبعدى<sup>(٣)</sup>.

وقد اختار هذا المذهب ابن مالك وصحّاه<sup>(٤)</sup>، وعلى منواله نسج الصبان قائلًا: "وعزى لسببويه، وهو الراجح؛ لأنه سيأتى أن ترك اللام لغة التميميين، والإتيان بها لغة الحجازيين، فلو كانت المراتب ثلاثاً كما عليه الجمهور للزم أن التميميين لا يشيرون إلى البعيد والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط"<sup>(٥)</sup>.

ومن قبل زعم الفراء أن ترك اللام فى الكل لغة تميم، فيكونون قد اقتنعوا للبعيد وللمتوسط بالكاف وحدها<sup>(٦)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسيلى أنه يقال فى جمع اسم الإشارة مطلقاً، مذكراً كان أو مؤنثاً، زاد السلسيلى: عاقلاً كان أو غير عاقل: (أولاء)، ومثّل له ابن عقيل بأنك تقول: أولاء خرجوا، وأولاء خرجن. ثم اتفقا معاً فى أنه قد يُنَوَّن، وذلك فى لغة حكاها قطرب، فيقال: أولاء.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب لأبى حيان ٥٠٦/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤١٠/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٠٦/١، وتعليق الفرائد للداميني ٣٢١/٢، ٣٢٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٤٢/١.

(٥) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٣٩/١، ١٤٠.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٨٢/٢.



ويقال: (أولئك) للمرتبة الوسطى، وقد تقصر أولاءٍ، وأولئك، فيقال في الأولى: أولى، وفي الثانية: أولاء. ذكر ابن عقيل أن الفراء حكى القصر فيهما لغة لبنى تميم، والمد لغة لأهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، في حين لم يُشر إلى ذلك السلسلي<sup>(١)</sup>.

وقد يقال: (هلاء) في الأء، وذلك من باب إبدال الهمزة هاء، زاد ابن عقيل ممثلاً: "كقولهم في إياك: هياك، وفي أنا: هنا"<sup>(٢)</sup>.

وقد يقال: (ألاء) بضم الهمزتين.

وقد تُشبع الضمة قبل اللام فيقال: أولاءٍ، وأولئك.

و(الأء) بضم الهمزتين، و (أولاءٍ وأولئك) بإشباع الضمة قبل اللام لغتان حكاها قطرب عن العرب، وحكم عليهما ابن عقيل بأنهما غريبتان<sup>(٣)</sup>.

وقد يقال في لغة: (هولاء)، قال ابن عقيل: "حكاها الشلوبين عن بعض العرب"<sup>(٤)</sup>.

وذكر السلسلي أن من العرب من يقولها، وأنشد:

تَجَلَّدُ لَا يَقْلُ هَوْلَاءِ هَذَا      بَكَى لَمَّا بَكَى حَذْرًا عَلَيَا<sup>(٥)</sup>

وانفرد ابن عقيل بلغة أخرى، حكاها بعض اللغويين، وهي: (الأك) بالقصر والتشديد<sup>(٦)</sup>، واستشهد لها لها بقول الراجز:

مِنْ بَيْنِ الْأَكِ إِلَى الْأَكَا<sup>(٧)</sup>

### الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب في جمع اسم الإشارة لهجات، أوردها العلماء في كتبهم متحدثين عن اسم الإشارة، وإليك دراستها مفصلة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: أولاءٍ، بالتنوين، وهي حكاية قطرب عن العرب.

(١) ينظر: المساعد ١٨٤/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٢٧/١، وشفاء العليل ٢٥٦/١.

(٢) المساعد ١٨٤/١.

(٣) السابق ١٨٤/١.

(٤) السابق نفسه ١٨٤/١.

(٥) البيت من بحر الوافر، ولم يعرف قائله، وقد جاء مختلف الرواية، ففي شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٣، وشرح الرضى على الكافية ٤٧٧/٢ (أسفاً وغيظاً)، وفي شرح التسهيل ٢٤٢/١، وشفاء العليل ٢٥٧/١ (أسفاً عليكا) وفي التذييل والتكميل ١٩١/٣، وتعليق الفرائد ٣٢٠/٢ (أسفاً علينا).

(٦) ينظر: المساعد ١٨٥/١.

(٧) هذا الرجز لم يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل ٢٤٢/١، والتذييل والتكميل ١٨٩/٣، وتعليق الفرائد ٣٢١/٢، وهمع الهوامع ٢٩٧/١، والدرر اللوامع ٢٣٥/١.

ذكر ابن مالك أن تسمية هذا تنويناً مجازاً؛ لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين. والجيد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة (أولاء) نوناً، كما زيد بعد فاء (ضيف) نون، إلا أن ضيفاً معرباً، فلما زيد آخره نون صار حرف إعراب فتحرك، و (أولاء) مبنياً، فلما زيد آخره نون سكن؛ إذ لا موجب لتحركه، فإنه آخر مبنى بحركة<sup>(١)</sup>.

واعترضه أبو حيان بأن هذه النون ليست في الزيادة كنون (ضَيْفَن)، لأن نون (ضيفن) زِيدت للإلحاق بجعفر، فجاء بها لأجل الإلحاق، ونون (أولاء) لم يوت بها لشيء. وأيضاً ففي نون (ضيفن) خلاف، أهي زائدة، فيكون أصل الكلمة (ضيف)، أم أصلية، فيكون وزنه فيَعْلًا، ويكون من ضَفَنَ الرجل إذا جاء مع الضيف؟<sup>(٢)</sup>

ولم يسلم قوله كذلك من نظرات الدماميني الدقيقة، فقد اعترضه قائلاً: "وفيه نظر: أما أولاً - فلأن قطرباً إذا نقل أن هذا تنوين، فمعناه أن قائله يثبت به وصلاً، ويحذفه وقفاً، فلايتأتى تأويله بما ذكر.

وأما ثانياً - فلأن الرضى ادعى أن التنوين فيه للتكثير، فيكون من أقسام التنوين المعروفة، وقد قال<sup>(٣)</sup>: والتنوين فيه للتكثير، كما في صه، وإن كان أولاء معرفة، فيكون فائدته: البعد حتى يصير المشار إليهم كالمذكورين".<sup>(٤)</sup>

وذكر الصبان من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم: تنوين الشذوذ، فقد حكى هؤلاء قومك، بتنوين هؤلاء؛ لتكثير اللفظ.<sup>(٥)</sup>

وأرى أن الأولى أن يقال: إنها لهجة انطلق بها لسان بعض العرب هكذا، قد يفيد التنوين فيها البعد كما ذكر الرضى، فيكون أولاء كأولئك، وقد يكون لتكثير اللفظ كما ذكر الصبان، والحكم في ذلك ما تعارف عليه هؤلاء العرب فيما بينهم، وأنى لنا معرفة ذلك؟

والثانية: قصر أولاء وأولئك، فيقال: أولى وأولاك، والقصر لغة بنى تميم، والمد لغة أهل الحجاز، وهي الفصحى، وبها جاء القرآن الكريم<sup>(٦)</sup> قال تعالى: ﴿ هَتَأْتُمْ أُولَاءِ تُحِبُّوهُمْ ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٨٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٧٦/٢.

(٤) تعليق الفرائد ٣١٨/٢.

(٥) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٤/١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤٠٨/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٢٧/١.

(٧) من الآية ١١٩ من سورة آل عمران.



حكى الفراء ذلك عنهما<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن مالك أن المدَّ لغة الحارثيين، وأن القصر لغة التميميين، حاكياً عن الفراء؛ ليرد به على من قال فى (أولاء) بالمد والقصر فى المراتب الثلاث، فظهر بطلان قول من زعم أن القصر يتعين فى البعد؛ لتدخل اللام، بخلاف القرب والوسط فيجوز معهما المد والقصر، إذ لا لام فى التوسط، ولا كاف ولا لام فى القرب، وعلى من قال: يتعين القصر فى التوسط؛ ليكون الإخلاء من اللام مع التمكن منها دليلاً، ويجوز فى البعد الوجهان؛ لتكون اللام مع القصر فى مقابلة المد، ويتعين المد فى القرب. وتضمن الرد على هذين الفريقين مدعاه أنه ليس لإقربٍ وبُعد. <sup>(٢)</sup> والأولى عنده الأخذ بقول الفراء؛ الفراء؛ لروايته عن العرب الفصحاء، قال: "وهذا هو المأخوذ به؛ لأن مستنده رواية، ومستند غيره رأى، والرواية أولى من رأى". <sup>(٣)</sup>

والثالثة: هُلاء، بإبدال الهمزة الأولى من (الأء) هاء، كما قالوا فى إِيَّاك: هِيَّاك، وفى أَمَا: هَمَّا، وفى أُرقت: هُرقت. <sup>(٤)</sup> قال الدمامينى: "بل هذا أولى؛ لثقل الضم". <sup>(٥)</sup> وهو باب واسع، كثر وروده فى كلام كلام العرب.

والرابعة: ألاء، بضم الهمزتين: الأولى والأخيرة.

والخامسة: أولاء وأولئك، بإشباع الضمة قبل اللام، فتتولد واو ساكنة، فيقال: أولاءٍ مثل: طومار، وهو الصحيفة. <sup>(٦)</sup>

وهذه اللهجة وسابقتها جاءتا فى حكاية قطرب. وصفهما ابن مالك بأنهما لغتان عربيتان، ووصفهما غيره بأنهما لغتان غريبتان. <sup>(٧)</sup>

والسادسة: هَوْلَاء، بفتح الهاء وسكون الواو على مثال توراة. <sup>(٨)</sup> فقد ذكر أبو على الشلوبين أن من العرب من يقول: هَوْلَاء، وأنشد:

تَجَلَّدُ لَا يَقْلُ هَوْلَاءٍ هَذَا      بَكَى لَمَّا بَكَى حَذْرًا عَلَيَّكَ. <sup>(٩)</sup>

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٤٠٨/١، والمساعد ١٨٤/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٣، وتعليق الفرائد ٣٢٢/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/١، وتعليق الفرائد ٣٢٢/٢، ٣٢٣.

(٣) شرح التسهيل ٢٤١/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٣.

(٥) تعليق الفرائد ٣١٨/٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٣٢٠/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/١، والمساعد ١٨٤/١، والتذييل والتكميل ١٩٠/٣، وتعليق الفرائد ٣٢٠/٢.

(٨) ينظر: تعليق الفرائد ٣٢٠/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/١، وقد سبق تخريج البيت.

( 74 )

وقد خُرج ذلك على أن الأصل هاوُلاء، فحذفت الألف، ثم شُبّه هَوُلاءَ بَعَضُد، فَسُكِّنَ، ثم أُبدل الهمزة واوًا - وإن كانت ساكنة بعد فتحة - تنبيهًا على حركتها الأصلية.

وأسهل من ذلك أن يقال: أُبدلت الهمزة من هاوُلاءَ واوًا على غير قياس، ثم استنقلت الضمة على الواو، فأسكنت، فحذفت الألف لانتقاء الساكنين. (١)

وأنكر الرضى أن تكون هَوُلاءَ على وزن تَوْرَاب لغة، وإنما هي تخفيف هاوُلاءَ، بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاءٍ واوًا (٢).

والحق أنها لهجة مروية عن بعض العرب، فقد نصَّ ابن يعيش على أنها لغة (٣)، وكذلك فعل السيوطي (٤). وجاءت في بيت شعري فصيح يُبَيَّن قدمها في حقل اللهجات العربية، ولا عبرة بإنكار الرضى.

والسابعة: الأكَ، بهمزة مضمومة فلام مشددة. حكاها بعض أهل اللغة (٥).  
ومن شواهدا قول الراجز:

مِنْ بَيْنِ الْأَكِ إِلَى الْأَكَا

\* \* \*

(١) ينظر: تعليق الفرائد ٢/٣٢٠، ٣٢١.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٤٧٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣/١٣٦.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/٢٩٦.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/١٩١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٤٠٨، وتعليق الفرائد ٢/٣٢١.



## الذى والتى

### تقديم:

الموصول الاسمى هو: كل اسم افتقر إلى الوصل بجملته خبرية، أو ظرف أو جار ومجرور تامين، أو وصف صريح، وإلى عائد أو خلفه<sup>(١)</sup>.

ومنه: الذى، للمفرد المذكر، سواء أكان من ذوى العلم أم من غيرهم، فالعالم نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾<sup>(٢)</sup> وغيره نحو قوله عز من قائل: ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

والتى، للمفردة المؤنثة، سواء أكانت من ذوات العلم أم من غيرهن<sup>(٤)</sup>، فالعالمة نحو قوله عز وجل: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾<sup>(٥)</sup>، وغيرها نحو قوله جل شأنه: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْنَاهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

واللام والياء فيهما أصلان؛ لأنهما اسمان ظاهران، فلم يكونا على حرف واحد، كسائر الأسماء الظاهرة. وأصلهما: لذى ولتى بوزن فعل كعمى، وزيدت عليهما (أل) زيادة لازمة؛ لأنها لو نزعنا تارة وأدخلت أخرى لأوهم كونها للتعريف، كما فى: الرجل ورجل<sup>(٧)</sup>.

وقال الكوفيون: أصل الذى: الذال الساكنة، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لاماً متحركة؛ لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة، ثم حركوا الذال بالكسر، وأشبعوا الكسرة فتولدت ياء، كما حُرِكت ذال ذا بالفتح، وأشبع، فتولدت ألف<sup>(٨)</sup>.

وردَّ بأن الموصولات معارف وضعاً، بدليل: كون (من وما) معرفتين بلا لام<sup>(٩)</sup>. وبأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: شرح شذورالذهب لابن هشام ١٧١، والتصريح للشيخ خالد ١٤٩/١.

(٢) الآية ٣٣ من سورة الزمر.

(٣) من الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء.

(٤) ينظر: المساعد لابن عقيل ١٣٨/١.

(٥) من الآية ١ من سورة المجادلة.

(٦) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٧/٣، والتذييل والتكميل ١٩/٣، وهمع الهوامع ٣١٩/١.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٧/٣.

(٩) ينظر: المصدر السابق ١٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٠/٣.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ٣١٩/١.

وقال الفراء: أصل الذى: ذا المشار بها، وأصل التى: تى المشار بها، ومذهب السهيلي أن أصل الذى ذو بمعنى صاحب، وللفراء والسهيلي تقديرات حتى صارت (الذى) فى غاية التعسف والاضمحلال<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك خمس لهجات فى الذى والتى، وأخذوا يوضحانها، ويستشهدان لها بالسمع العربى الفصيح، وسبيله الشعر، وهاك بيان ذلك:

اللهجة الأولى: الذى والتى، بإثبات الياء ساكنة، وهى المشهورة، فالذى للواحد المذكر، والتى للواحدة المؤنثة.

والثانية: تشديد ياءيهما مكسورتين، فيقال: الذى والتى، كقول الشاعر:

وَلَيْسَ الْمَالُ فاعْلَمَهُ بِمَالٍ      وَإِنْ أَرْضَكَ إِلَّا لِلَّذِي  
يَنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَصْطَفِيهِ      لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِي<sup>(٢)</sup>

والثالثة: تشديد ياءيهما مضمومتين، فيقال: الذى والتى، كقول الشاعر:

أَغْضُ مَا اسْطَعْتَ فَالْكَرِيمِ الَّذِي      يَأْتِي الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بَذِي<sup>(٣)</sup>

وذكر السلسلي أن التى لم يحفظ فيها شىء من ذلك ولم يذكر<sup>(٤)</sup>. قال ابن عقيل: "وظاهر كلام المصنف أن كسر الياء المشددة وضمها للبناء، وذكر بعضهم أن فى الذى إذا شُدَّتْ البناء على الكسر، والجرى بوجه الإعراب".<sup>(٥)</sup>

والرابعة: حذف ياءيهما وإسكان ما قبلها، فيقال: اللذ والتت، كقول الشاعر:

فَلَمْ أَرِ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً      مِنْ اللَّذِ بِهِ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِر<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٠/٣، وهمع الهوامع ٣٢٠/١.

(٢) البيتان من بحر الوافر، وهما فى شرح السيرافى للكتاب ٨٦/٤، والإنصاف ٦٧٥/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٧/٣، واللسان (لذا)، وهمع الهوامع ٣٢٠/١ بلا نسبة مع اختلاف فى بعض الألفاظ، ونسبهما محقق شرح جمل الزجاجى للحطينة، ولم أجدهما فى ديوانه.

(٣) البيت من بحر الخفيف، ولم يعرف قائله، وهو فى شرح التسهيل ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٢٢/٣، وهمع الهوامع ٣٢٠/١، والدرر اللوامع ٢٥٧/١.

(٤) ينظر: شفاء العليل ٢٢٠/١.

(٥) المساعد ١٣٨/١.

(٦) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وهو فى الإنصاف ٦٧١/٢، وشرح التسهيل ١٨٩/١، والتذييل والتكميل ٢٣/٣، وهمع الهوامع ٣٢٠/١، والدرر ٢٥٧/١.



وقول الآخر:

أَرْضْنَا اللَّتْ آوَتْ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذُّ  
لِ فَآضُوا ذَوِي غِنَى وَاعْتِزَّازِ<sup>(١)</sup>  
وزاد السلسليُّ شاهداً آخر في (اللَّتْ) هو:

فَقُلْ لِلَّتْ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي  
أَرَاهَا لَا تَعُوذُ بِالتَّمِيمِ<sup>(٢)</sup>  
والخامسة: حَذَفُ يَاعِيهِمَا مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا، فيقال: الذُّ واللَّتْ، كقول الشاعر:

لَا تَعْذِلِ الذُّ لَا يَنْفَكُ مَكْتَسِبًا  
حَمْدًا وَإِنْ كَانَ لَا يُبْقَى وَلَا يَذُرُ<sup>(٣)</sup>  
وقول الآخر:

شُغِفْتُ بِكَ اللَّتْ تِيَمَّتْكَ فَمَثَلُ مَا  
بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ<sup>(٤)</sup>  
ونصَّ ابن عقيل على أن هذه الصور اللفظية الواردة في الذى والتى، نقلها أئمة العربية، وليست  
مختصة بالشعر، خلافاً لبعضهم<sup>(٥)</sup>.

وزاد ابن عقيل تبعاً لابن مالك سادسة، وهى: لَذَى وَلَتَى بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وتخفيف الياء  
ساكنة<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب ست لهجات في الذى والتى، ذكر العلماء فى كتبهم خمساً منها، وزاد ابن مالك فى  
شرح التسهيل سادسة.

وهأناذا أعرضها مفصلة على النحو التالى:

اللهجة الأولى: الذَّى والَّتَى، بإثبات الياء ساكنة، وهى الأصل<sup>(٧)</sup>، وهى أفصح اللغات<sup>(٨)</sup>؛ ولشهرتها لا  
لا تحتاج إلى دليل<sup>(٩)</sup>.

(١) البيت من بحر الخفيف، ولم أعرف قائله، وهو فى شرح التسهيل ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٢٤/٣، وتعليق  
الفرائد ١٨٥/٢.

(٢) البيت من بحر الوافر، ولم أعرف قائله، وهو فى شرح التسهيل ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٢٤/٣، وهمع  
الهوامع ٣٢٠/١، والدرر ٢٥٨/١.

(٣) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله، وهو فى شرح التسهيل ١٨٩/١، والتذييل والتكميل ٢٤/٣، وتعليق  
الفرائد ١٨٦/٢.

(٤) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله، وهو فى شرح التسهيل ١٩٠/١، والتذييل والتكميل ٢٥/٣، وتعليق  
الفرائد ١٨٦/٢، وهمع الهوامع ٣٢١/١، والدرر اللوامع ٢٥٩/٢.

(٥) ينظر: المساعد ١٤٠/١، وشفاء العليل ٢٢٠/١، ٢٢١، ٢٢٢.

(٦) ينظر: المساعد ١٤٣/١.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٣٢٠/١.

(٨) ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف للأتبارى ٦٧٥/٢.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٧١/١.



ويأتيان دائماً في مقدمة الحديث عن الأسماء الموصولة؛ لأنهما كالأصل لغيرهما، فإن غيرهما إذا أشكل أمره يستدل على موصوليته بصلاحيته موضعه للذي إن كان مذكراً، والتي إن كان مؤنثاً<sup>(١)</sup>.

اللهجة الثانية: تشديد الياء فيهما مكسورة. وقد أنشد ابن مالك قول الشاعر شاهداً لها:

وَأَيُّسَ الْمَالِ فَأَعْلَمَهُ بِمَالٍ      وَإِنْ أَرْضَ صَاكٍ إِلَّا لِلَّذِي  
يُنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَنَّهُ      لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِي

وظاهر كلامه أنهما يبنيان على الكسر، وأن ذلك جائز في الذي والتي. أما البناء على الكسر فليس بظاهر في الرواية التي أنشدها، وهي قوله: إِلَّا لِلَّذِي؛ لأنه يجوز أن تكون الحركة حركة إعراب أحدثتها لام الجر.

وأما في إنشاد غيره، كابن عصفور<sup>(٢)</sup>: (إِلَّا الَّذِي تَنَالُ بِهِ) على الخطاب بـ (تَنَالُ) وبقوله (تَصْطَفِيهِ) (تَصْطَفِيهِ) و (أَقْرَبِيكَ) فإن فيه دليلاً على البناء.

وقد زعم أبو موسى الجزولي أن الياء تجرى بوجوه الإعراب الثلاثة. وإن صحَّ هذا عن العرب فلا يكون في إنشاد ابن مالك دليل على أنها تبنى على الكسر؛ إذ يحتمل أن تكون الكسرة كسرة إعراب<sup>(٣)</sup>.

وذكر بعض النحويين أن في الذي إذا شددت وجهين: البناء على الكسر؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين، والجرى بوجوه الإعراب الثلاثة<sup>(٤)</sup>.

وردَّ الرضى الوجه الثانى قائلاً: "ولا وجه لإعراب المشدد؛ إذ ليس التشديد يوجب الإعراب"<sup>(٥)</sup> وقد سمع التشديد في الذي، وأما في التي فلا يحفظ ذلك. لكن نصَّ بعض العلماء على أنها كالذى في ذلك على السواء<sup>(٦)</sup>. قال ابن عصفور: "وهذه اللغات كلها جائزة في التي"<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الثالثة: تشديد الياء مضمومة. وقد أنشد لها ابن مالك قول الشاعر:

أَغْضُ مَا اسْطَطَعْتُ فَالْكَرِيمَ الَّذِي      يَأْلَفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَّاهُ بَذِي

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٨٩.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٧١.

(٣) ينظر: التذليل والتكميل لأبي حيان ٣/٢١، ٢٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/١٧١، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٧، والتذليل والتكميل ٣/٢٢.

(٥) شرح الرضى على الكافية ٣/١٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/١٨٩، ١٩٠، والتذليل والتكميل ٣/٢٢، وهمع الهوامع ١/٣٢٠.

(٧) شرح جمل الزجاجي ١/١٧٢.



وظاهر كلامه أن الياء مبنية على الضم مشددة<sup>(١)</sup>، بل ذكر الدماميني أنه جزم بوجود البناء<sup>(٢)</sup>. قال قال أبو حيان: 'ولا حجة في هذا البيت على البناء؛ إذ قد يحتمل أن تكون الحركة حركة إعراب، كما ذكروا أنه يجوز في (الذى) مشددة الجرى بوجوه الإعراب"<sup>(٣)</sup> والبناء على الضم مع تشديد الياء محكوم عليه بالبعد عند الدماميني الذي قال عن هذه اللهجة وعن سابقتها: "وجه الكسر ظاهر، وهو التقاء الساكنين، وأما على الضم فبعيد"<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الرابعة: حذف الياء مع بقاء الذال والتاء مكسورتين، ومثالها قول بعض بني تميم:

وَالَّذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ بِرًا  
أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا<sup>(٥)</sup>

وقول الآخر:

شُغِفَتْ بِكَ اللَّتِ تَيْمَتُكَ فَمَثَلُ مَا  
بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامِ  
وإذا بحثنا عن سبب لحذف الياء في هذه اللهجة فيمكن أن يكون الاستغناء عنها بالكسرة<sup>(٦)</sup>؛ لأجل التخفيف.

اللهجة الخامسة: حذف الياء وتسكين الذال والتاء، ومن شواهدا قول الشاعر:

مَا الَّذِ يَسُومُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدِ  
بِالْبِرِّ إِلَّا كَمَتَلِي الْبَغْيِ عُدْوَانَا<sup>(٧)</sup>

وقول الآخر:

فَظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ الَّذِ كِيدَا  
كَالَّذِ تَرَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩٠، والتذليل والتكميل ٣/٢٣.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ٢/١٨٤.

(٣) التذليل والتكميل ٣/٢٣.

(٤) تعليق الفرائد ٢/١٨٤.

(٥) هذان بيتان من مشطور الرجز، ولم يعرف قائلهما، وهما في شرح السيرافي للكتاب ٤/٨٦، والإتصاف ٢/٦٧٦، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٨، والضمير في (لكانت) عائد على الدنيا، والبرُّ ضد البحر، والمشمخر: البالغ الغاية في الارتفاع، وقد وردت الرواية بكسر الذال مع حذف الياء، ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحريك الذال، ولم ينقل أنها تحرك بغير الكسر، فدل ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الكلمة على هذا الوجه. ينظر: الإتصاف من الإتصاف للشَّيخ محمد محيي الدين ٢/٦٧٦.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٧١.

(٧) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل ١/١٨٩، والتذليل والتكميل ٣/٢٣.

(٨) هذان بيتان من مشطور الرجز، ينسبان لرجل من هذيل، ولم أجدهما في ديوان الهذليين، تَرَبَّى: اتخذ زُبْيَةً وهى مصيدة الأسد، وهما في: الكامل ١/٦٢، وشرح السيرافي للكتاب ٤/٨٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٧٢، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٨، ووصف المباني/٧٦، واللسان (زبي).

وقول الآخر:

فَقُلْ لِّلَّتْ تَلُوْمُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تُعَوِّذُ بِالتَّمِيمِ

وإذا التمسنا علة لحذف الياء في هذه اللهجة وسابقتها فإننا نقول كما قال السيرافي: "هذه الأسماء موصولة، تكون هي وصلاتها كالاسم الواحد، فحذفوا منها لطولها"<sup>(١)</sup>؛ وذلك تخفيفاً واختصاراً، ثم أسكنوا الذال للوقف، ثم أجروا الوصل مجرى الوقف، وهذا من قبيل الضرورة عند البصريين، وعند الكوفيين قياس؛ لكثرة<sup>(٢)</sup>.

وذهب بعض النحويين إلى أن الأوجه الثلاثة في الذي والتي، وهي: تشديد الياء وحذفها ساكناً ما قبلهما أو مكسوراً، يجوز أن تكون لضرورة الشعر، لا أنها لغات؛ إذ المخفف يُشَدَّدُ للضرورة، ويكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء. إلا أن ينقلوها في حال السعة، لا في الشعر، فسمعاً إذاً، وطاعة<sup>(٣)</sup>.

ورمى أبو حيان هذا المذهب بالفساد؛ لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات في الذي والتي<sup>(٤)</sup>. وحذا حذوه الدماميني فدفع هذا المذهب قائلاً: "وليس كذلك؛ فإن أئمة اللغة قد نقلوها على أنها لغات، فلا يحمل ما أنشدوه من الأبيات على أنه من باب الاستدلال، وإنما يحمل على التمثيل"<sup>(٥)</sup>.

اللهجة السادسة: حَذْفُ الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة، وبهذه اللهجة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾<sup>(٦)</sup> ذكرها ابن مالك<sup>(٧)</sup>. واعترضه أبو حيان بأنه لم يذكر شاهداً على حذف الألف واللام من الذي وفروعه سوى قراءة أعرابي، حكاها أبو عمرو، فلا ينبغي أن يقاس على الذين بقية الألفاظ دون سماع؛ لئلا يكون قياساً فاسداً؛ لأن هذه القراءة في غاية من الندور والشذوذ<sup>(٨)</sup>. ودفع الدماميني هذا الاعتراض قائلاً: "قرأ

(١) شرح كتاب سيبويه ٨٦/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٨/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥/٣.

(٥) تعليق الفرائد ١٨٦/٢.

(٦) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٩٠/١، والمساعد ١٤٣/١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٣٢/٣.



أبى بن كعب، وابن السميع<sup>(١)</sup>، وأبو رجاء<sup>(٢)</sup>، بتخفيف اللام حيث كان: جمعاً أو واحداً، فقد ثبت بهذا بهذا أن ذلك وارد فى الإفراء أيضاً، والقاعدة فى التثنية أنها تكون بلفظ الواحد؛ فيجىء ذلك فى التثنية أيضاً<sup>(٣)</sup>.

والحق أنها لهجات فصحاء لعرب فصحاء، وقد انطلقت بها ألسنة الشعراء، وتناقلها العلماء<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن السميع أبو عبد الله اليماني، له اختيار فى القراءة ينسب إليه، وقد شدَّ فيه ؛ لخروجه عن المشهور. ينظر: غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ١٦٣/٢.

(٢) هو عمران بن تميم أو ابن ملحان العطاردى البصرى التابعى الكبير، أسلم فى حياة النبى ﷺ ولم يره، وعرض القرآن على ابن عباس، وتلقنه من أبى موسى، ولقى أبا بكر الصديق، وحدَّث عن عمر وغيره من الصحابة رضوان الله عليهم. روى القراءة عنه أبو الأشهب العطاردى عرضاً. توفى سنة ١٠٥ هـ وقيل: سنة ١٣٠ هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزرى ٦٠٤/١.

(٣) تعليق الفرائد ١٩٢/٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ٨٦/٤، والإتصاف ٦٧١/٢، ٦٧٢، ٦٧٥، ٦٧٦، والتذييل والتكميل ٢١/٣، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، وتعليق الفرائد ١٨٤/٢، ١٨٥، ١٨٦، وهمع الهوامع ٣٢٠/١، ٣٢١.

## المثنى من الاسم الموصول

### تقديم:

تحذف الياء من الذى والذى عند إرادة التثنية، ويلى الحرف الذى قبلها علامة التثنية، وهى الألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً، تليهما نون مكسورة، فيقال: اللذان واللّتان. ورأيت اللّذين حضرا واللّتين حضرتا، ومررت باللّذين حضرا، وباللّتين حضرتا. وكان القياس يقتضى إثبات الياء فيهما، فيقال: اللّذيان واللّتيان، كما يقال فى تثنية الشّجى ونحوه من المنقوص: الشّجّيان بإثبات الياء. لكن لما كان الذى والذى مبنيين لم يكن ليائهما حظ فى الحركة، فبقيت ساكنة، ثم حذفت عند التثنية؛ لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>، ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى<sup>(٢)</sup>.

ومقتضى هذا الكلام أنهما معربان، وبعضهم لا يرى ذلك، بل يقول: إنهما مبنيان لقيام علّة البناء فيهما، وهى صيغ مرتجلة غير مبنية على الواحد، فاللذان واللّتان صيغة للرفع، واللّذين واللّتين صيغة للنصب والجر<sup>(٣)</sup>.

والأولى أنهما معربان؛ لأن ادعاء أن كل واحد منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر<sup>(٤)</sup>، ولأن منهاج التثنية لا يختلف، ولا تكون إلا من لفظ واحد، فلذلك حافظوا على التثنية، وأجروها فى الإعراب على منهاج واحد<sup>(٥)</sup>.

قال الزجاج: لم يُبن شىء من المثنى؛ لأنهم قصدوا أن تجرى أصناف المثنى على نهج واحد؛ إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث، ولا عاقل ولا غيره، فوجب ألا تختلف المثنيات إعراباً وبناء؛ بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضاً<sup>(٦)</sup>.

وقال الصبان: "الأصح أنهما مبنيان، والظاهر أن بناءهما على الألف أو الياء"<sup>(٧)</sup>. وأختلف مع الشيخ الصبان فأقول كما قال ابن مالك: "لما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت الذى والذى، وكان لحاقها لهما معارضاً لشبههما بالحروف أعربا فى التثنية، كما جعلت إضافة أى معارضة لشبهها بالحروف فأعربت"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١/٤١٩، ٤٢٠، وتعليق الفرائد للدمامينى ٢/١٨٦.

(٢) ينظر: التصريح للشيخ خالد ١/١٥١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤١، وتعليق الفرائد ٢/١٨٧.

(٤) ينظر: تعليق الفرائد ٢/١٨٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٤٢.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٤٧٥.

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٤٧.

(٨) شرح التسهيل ١/١٩١.



**البيان:**

ذكر ابن عقيل في تنثية الذى والتي ثلاث لهجات وارده عن العرب مؤيداً حديثه عنها بالسمع العربى الفصيح، وإليك بيانها:

اللهجة الأولى: تخفيف النون مكسورة، فيقال فى حالة الرفع: جاء اللذَّانِ قاما، واللَّتَّانِ قامتا. وفى حالة النصب والجر: رأيت اللَّذينِ قاما، واللَّتَّينِ قامتا، ومررت باللَّذينِ قاما، وباللَّتَّينِ قامتا. قال ابن عقيل: "والتخفيف لغة الحجازيين وبنى أسد".<sup>(١)</sup>

ولم نر للسلسلى حديثاً عن هذه اللهجة، ومن نطق بها.

والثانية: تشديد النون مكسورة، ومن شواهد التشديد مع الألف: هذه القراءة مِنْكُمْ بتشديد النون<sup>(٢)</sup>.

وأما التشديد مع الياء ففيه خلاف؛ منعه البصريون، وأجازوه الكوفيون، ومن شواهد هذه قراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾ بتشديد النون (اللَّذينِ)<sup>(٣)</sup> وعزا ابن عقيل هذه اللهجة لقيس وتميم.<sup>(٤)</sup>

أما السلسلى فتحدث عن التشديد، وذكر أنه جائز مع الألف بلا خلاف، وأما مع الياء ففيه الخلاف المذكور، وأن ظاهر كلام ابن مالك جواز التشديد مع الألف والياء، ولم يُشر إلى كونه لهجة<sup>(٥)</sup>.

والثالثة: حذف نون التنثية، فيقال: اللذَّا واللَّتَّا، وهى لهجة بنى الحارث بن كعب وبعض ربيعة، يقولون: هما اللذَّا قالا ذلك، وهما اللَّتَّا قالتا ذلك.

ومن شواهدهما قول الشاعر فى تنثية الذى:

أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنَّ عَمَّى اللَّذَّا قَتَلَا الْمُؤُوكَ وَقَكَكَ الْأَغْلَالَ<sup>(٦)</sup>

(١) المساعد ١/١٤٠.

(٢) من الآية ١٦ من سورة النساء، وقد قرأ بالتشديد عبد الله بن كثير المكى. ينظر: الإقناع فى القراءات السبع لابن البادش ٣٩١/، وتقريب النشر لابن الحزرى ١٠٤/.

(٣) من الآية ٢٩ من سورة فصلت، وقرأ بالتشديد أيضاً ابن كثير المكى ينظر: الإقناع فى القراءات السبع ٣٩١/، وتقريب النشر ١٠٤/.

(٤) ينظر: المساعد ١/١٤٠.

(٥) ينظر: شفاء العليل ١/٢٢٢.

(٦) البيت من بحر الكامل، وقائله الأخطل غياث بن غوث فى هجاء جرير، وهو فى ديوانه ٣٨٧/، وفى الكتاب ١/١٨٦، والمقتضب ٤/١٤٦، وشرح السيرافى للكتاب ٤/٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٤، وشرح التسهيل ١/٦٢، ١٩٢، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٩.

وقول الآخر في تثنية التي:

هُمَا اللَّتَا لَوْ وَاذَّت تَمِيمٌ  
لَقِيلَ فَخَرَّ لَهُمْ صَمِيمٌ<sup>(١)</sup>

وقد جاء حديث ابن عقيل والسلسلي عن هذه اللهجة مفصلاً على النحو المذكور، مع عزوهما لها لمن نطق بها، على السواء<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

للعرب في النطق بنون المثني من الاسم الموصول أربع لهجات، حكاها عنهم العلماء في كتبهم التي درسوا فيها ثمرات العقول العربية، التي انسلت بها ألسنتهم، وجادت بها قرائحهم. وهاك تفصيل القول في هذه اللهجات على النحو التالي:

اللهجة الأولى: تخفيف نون المثني من الاسم الموصول مكسورة، وهي لهجة أهل الحجاز وبنو أسد<sup>(٣)</sup>، وعزيت في التصريح لجمهور العرب<sup>(٤)</sup>، فيقولون: جاء اللذَّانِ قاما، واللَّتَّانِ قامتا في حالة الرفع، ورأيت اللذَّينِ قاما، واللَّتَّينِ قامتا، ومررت باللذَّينِ قاما وباللَّتَّينِ قامتا، بالياء المفتوح ما قبلها في حالتى النصب والجر.

والنون بعد الألف والياء مكسورة؛ لأنها جرت على منهاج التثنية الحقيقية، نحو: رجلان، وفرسان بكسر النون، ومنهم من يقول: دخلت النون في (الذَّانِ واللَّتَّانِ) عوضاً من الياء المحذوفة. ومنهم من لا يجعلها عوضاً من شيء؛ لأنها صيغة موضوعة للتثنية<sup>(٥)</sup>، والحق أن من خفف النون فقد جرى على منهاج التثنية على حد نون: رجلان وفرسان<sup>(٦)</sup>.

وهذه اللهجة هي المشهور في الكلام العربي، وبها نقرأ قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا

مِنْكُمْ فَعَاذُوهُمَا﴾<sup>(٧)</sup> وقوله عزَّ من قائل: ﴿رَبَّآ أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) بيتان من مشطور الرجز، وينسبان للأخطل، وليسا في ديوانه، وهما في التذييل والتكميل ٢٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٢١/١، وتعليق الفرائد ١٨٨/٢، والتصريح ١٥٢/١، وقد جاء عند ابن عقيل بلفظ: صميم ١٤١/١ وعند السلسلي بلفظ: صميم ٢٢٢/١.

(٢) ينظر: المساعد ١٤١/١، وشفاء العليل ٢٢٢/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥/٣، والمساعد ١٤٠/١.

(٤) ينظر: التصريح للشيخ خالد ١٥١/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٣.

(٦) المصدر السابق ١٤٢/٣.

(٧) من الآية ١٦ من سورة النساء.

(٨) من الآية ٢٩ من سورة فصلت.



اللهجة الثانية: تشديد هذه النون مع الألف والياء مكسورة، فيقال: هما اللذان حضرا، واللذان حضرتا، ورأيت اللذين حضرا، واللتين حضرتا، ومررت باللذين حضرا، وباللتين حضرتا. وهى لهجة قيس وتميم<sup>(١)</sup>.

وحول هذا التشديد دارت رحى الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أجوازه على الإطلاق أم على التقييد؟ فمذهب البصريين: أن هذا التشديد مختص بحالة الرفع فقط. ومذهب الكوفيين: جوازه فى أحوال المثنى الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر.

والصحيح مذهب الكوفيين؛ إذ إن السماع العربى يؤيدهم، وهو دليلهم، فقد قرئ فى السبع ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾ بالتشديد فى حالة النصب، كما قرئ فى حالة الرفع ﴿وَالَّذَانَ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ﴾ بالتشديد. فتجوز إحداهما ومنع الأخرى تحكم. (٢)

ومما يعضد مذهبهم ما روى أن عبد الله بن كثير المكى كان يقرأ بتشديد النون فى أحوال المثنى كلها فى الإشارة والموصول. (٣)

وفى توجيه التشديد وتعليه تعددت أقوال العلماء على النحو الآتى:

القول الأول: أن هذه النون شددت؛ ليكون التشديد عوضاً من الحذف الذى دخل هذه الأسماء المبهمة فى حالة التثنية؛ لأنه قد حذف منها الياء لالتقاء الساكنين (الياء التى فى آخر المفرد، وعلامة التثنية) فحذفت ياء المفرد. ومن العرب من إذا حذف لم يعوض، ومنهم من إذا حذف عوض. فمن لم يعوض أثر التخفيف، ومن عوض أثر تمام الكلمة؛ فجعل التشديد عوضاً من المحذوف<sup>(٤)</sup>.

والثانى: أن النون شددت؛ فرقا بين ما يضاف من المثنى وتسقط نونه للإضافة، وهو الاسم المعرب، نحو: غلاما زيدا، وصاحبا عمرو، وبين ما لا يضاف نحو: الذى والتى وسائر المبهمات؛ لأنها معرفة فهى لا تضاف اليه<sup>(٥)</sup>.

والثالث: أن تشديد هذه النون للفرق بين النون الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين اللذين كانا فى الواحد، نحو: زيداً، وعمرو، وبين النون الداخلة عوضاً من حرف ساقط من نفس الكلمة، فجعلوا لما

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥/٣، والمساعد ١٤٠/١، وشرح الأشمونى ١٤٨/١.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ١٨٧/٢، والتصريح ١٥١/١.

(٣) ينظر: السبعة فى القراءات لابن مجاهد ٢٢٩، وتقريب النشر لابن الجزرى ١٠٤.

(٤) ينظر: حجة القراءات لأبى زرعة ٥٤٤، ٥٤٥، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى ٣٨١/١، ٣٨٢.

والبيان فى غريب إعراب القرآن للأبى ٢٣٢/٢، والتصريح ١٥١/١، وشرح الأشمونى ١٤٨/١.

(٥) ينظر: البيان للأبى ٢٣٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣، والتصريح ١٥١/١.



هو عوض من أصل في الكلمة مزية على ما هو عوض من شيء زائد ليس من الكلمة؛ فشُدِّدَت النون<sup>(١)</sup>.

والقول الأول في توجيه التشديد هو السديد؛ لأننا عند تثنية الذي نقول: اللَّذَانِ، والأصل: اللَّذِيَانِ، التقى ساكنان: ياء المفرد وألف التثنية، فَحُدِّقَتْ ياء المفرد؛ لالتقاء الساكنين. والعرب في هذه الحالة فريقان: منهم من إذا حذف عَوَّضَ، ومنهم من إذا حذف لم يُعَوِّضَ، من عَوَّضَ أثر تمام الكلمة، وهم قيس وتميم، أصحاب هذه اللهجة. ومن لم يعوض أثر التخفيف، وهم أهل الحجاز وبنو أسد، أصحاب اللهجة الأولى.

وفي تحديد النون الزائدة خلاف؛ قيل: هي الثانية؛ لئلا يلزم الفصل بين علامة التثنية ونونها. وقيل: هي الأولى؛ لئلا يكثر العمل، بإسكان الأولى وإدغامها<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثالثة: حذف النون من مثنى الاسم الموصول. وهي لهجة بنى الحارث بن كعب وبعض ربيعة، يقولون: هما اللَّذَا قالا ذلك، وهما اللَّتَا قالتا ذلك، بحذف النون؛ تقصيراً للموصول لطوله بالصلة؛ لكونهما كالشيء الواحد<sup>(٣)</sup>. قال سيبويه: "حذفوها من اللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ، وَكَانَ الْإِسْمُ الْأَوَّلُ مِنْتَهَاهُ الْإِسْمُ الْآخِرُ"<sup>(٤)</sup>.

وجعل ابن مالك في شرح التسهيل حذف النون من (اللَّذَانِ) مقصوراً على الضرورة الشعرية مستشهداً بقول الشاعر:

أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنَّ عَمَى اللَّذَا قَتَلَا الْمُئُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ

مع أنه صرَّح بجوازه قبل ذلك في متن التسهيل<sup>(٥)</sup>. وقد سبق له أن ذكر من أسباب حذف نون التثنية التثنية تقصير الصلة، وأتى بهذا البيت شاهداً على ذلك<sup>(٦)</sup>.

ولا يخفى ما في كلامه من تعارض.

والحق أنها لغة لبعض العرب، فقد ذكر غيره أنها لغة بنى الحارث بن كعب وبعض ربيعة، كما سبق. ومن شواهد قول الشاعر:

(١) ينظر: الكشف لمكي ٣٨١/١، ٣٨٢، والبيان للأبنباري ٢٣٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٣.

(٢) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٧/١.

(٣) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٨٦/٤، والتذليل والتكميل ٢٧/٣، وتعليق الفرائد ١٨٧/٢، التصريح ١٥١/١.

(٤) الكتاب ١٨٦/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٨٩/١، ١٩٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٦٢/١.



وَعَرِمَةُ الْفَيَاضُ مِنَّا وَحَوْشَبُ هُمَا فَتَيَا النَّاسِ اللَّذَا لَمْ يُعَمَّرَا<sup>(١)</sup>

اللهجة الرابعة: حذف الألف واللام منهما مع تخفيف النون مكسورة فيقال: لَذَانِ وَلْتَانِ. ذكرها ابن مالك<sup>(٢)</sup>، والصبان<sup>(٣)</sup> وردّها أبو حيان؛ لعدم السماع<sup>(٤)</sup>.  
وذكر الدماميني مؤيداً ابن مالك أن هذه اللهجة جاءت في الجمع والمفرد فقد قرئ بها فيهما، ثم قال:  
"والقاعدة في التثنية أنها تكون بلفظ الواحد فيجيء ذلك في التثنية أيضاً، وقد يكون سمى التثنية جمعاً بالتسمية اللغوية، ومن البعيد عند كل أحد أن يكونوا قد خففوا الواحد دون المثني"<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله: العديل بن الفرخ العجلي في كتاب الأغاني لأبي الفرج ٣٧٦/٢٢ البيت بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٥٣٧/٢، والتذليل والتكميل ٢٧/٣.  
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٨٩/١، ١٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤٢٢/١.  
(٣) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٤٨/١.  
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٢٦/١.  
(٥) تعليق الفرائد ١٩٢/٢، وقوله: وقد يكون سمى التثنية جمعاً بالتسمية اللغوية، يعني بذلك: من نقل أنه قد قرئ بحذف الألف واللام حيث كان: جمعاً أو واحداً، وهو أبو محمد عبد السلام بن قبيلة المقرئ السلامي في كتابه الشواذ. ينظر: تعليق الفرائد ١٩١/٢، ١٩٢.

## الذين

## تقديم:

يقال في جمع الذئ: الذين، بالياء مطلقاً، رفعاً، ونصباً وجرّاً، نحو: جاء الذين فعلوا الخير، ورأيت الذين فعلوه، ومررت بالذين فعلوه.

وهي مبنية، وإن كان الجمع من خصائص الأسماء المتمكنة؛ لأن الذين مخصوص بأولى العلم، والذي عام، فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة، بخلاف المثني فإنه جار على سنن المثنيات المتمكنة، لفظاً ومعنى. (١)

ويخصُّ هذا الجمع أولى العلم، ومن يُشَبَّه بهم، كالأصنام التي عبّدت من دون الله تعالى؛ لأنهم نزلوها منزلة من يعلم حين عبدوها. (٢)

فمثال الأول، وهو كثير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَشِعُونَ﴾ (٣)، والثاني نحو قوله عز من قائل ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ (٤).

## البيان:

سمع عن العرب في الذين لهجات، أوردها ابن عقيل، وفصل القول فيها، وقد بلغت عنده ثلاثاً، شاركه السلسلي في بعضها، وهاكها مبينة:

اللهجة الأولى: الذين، بالياء مطلقاً في الأحوال الثلاثة: الرفع، والنصب، والجر. فيقال: جاء الذين فعلوا، ورأيت الذين فعلوا، ومررت بالذين فعلوا (٥).

والثانية: اللذون، بالواو في حالة الرفع، وبالياء في حالتى النصب والجر، وهذا مشهور في لغة طيى، فيقولون: نصر اللذون آمنوا على اللذين كفروا.

وهي لغة هذيل وعقيل أيضاً. هكذا ذكر ابن عقيل في المساعد (٦)، وقال في شرحه على الألفية: "وبعض العرب يقول: (اللذون) في الرفع، و (الذين) في النصب والجر، وهم بنو هذيل" (٧) فعزاها فيه فيه لطائفة واحدة من العرب.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٩١، والتصريح ١/١٥٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٥٢٦، والمساعد ١/١٤١.

(٣) الآية ٢ من سورة المؤمنون.

(٤) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: المساعد ١/١٤١، وشفاء العليل ١/٢٢٢، ٢٢٣.

(٦) ينظر: المساعد ١/١٤٢.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٣٧.



أما السلسلي فلم ينصَّ على أنها لغة لبعض العرب، واكتفى بذكر مثالين لحالة الرفع، <sup>(١)</sup> شاركه ابن ابن عقيل في الأول منهما، وهو قول الراجز:

نَحْنُ اللَّذُونُ صَبَّحُوا الصَّبَّاحَا  
يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا <sup>(٢)</sup>

وثانيهما قول الشاعر:

وَبَنُو نُؤَيْجِيَةَ اللَّذُونِ كَأَنَّهُمْ مُعْطٌ مُخْدَمَةٌ مِنَ الْخِزَانِ <sup>(٣)</sup>  
والثالثة: حذف الألف واللام منها، فيقال: لَذِين، وبهذه اللهجة قرأ بعض الأعراب. قال أبو عمرو بن العلاء: سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ <sup>(٤)</sup> قرأ ﴿صِرَاطَ لَذِين﴾. هكذا عرضها ابن عقيل. <sup>(٥)</sup>

أما السلسلي فجاءت عبارته عن هذه اللهجة موجزة، فلم يزد على ذكره أنها لغة لم يجئ شاهد عليها إلا ﴿صِرَاطَ لَذِين﴾. <sup>(٦)</sup>

### الدراسة التفصيلية:

تعددت اللهجات الواردة عن العرب في الذين، وقد تناولها العلماء في كتبهم مستنديين في الحديث عنها إلى السماع، وجدير بنا أن نعرضها مدروسة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: الذين، مستعملة بالياء مطلقاً، رفعاً، ونصباً، وجرأً، وهي أشهر اللهجات الواردة وأفصحها <sup>(٧)</sup>، وبها جاء القرآن الكريم، وعليها نسير في القراءة والكتابة والمحادثة. فيقال: جاء

(١) ينظر: شفاء العليل ٢٢٣/١.

(٢) بيتان من مشطور الرجز، قالهما رجل من بني عقيل جاهلي، وقيل: رؤبة، وقيل: ليلى الأخرية، والنخيل: موضع بالشام، والملحاح: الكثير الإلحاح، أراد: غارة شديدة لازمة. ينظر: تخلص الشواهد لابن هشام ١٣٥/١، ١٣٧، وشرح الشواهد للعينى ١٤٩/١، ١٥٠، وهما بلا نسبة في شرح المفصل للخوارزمي ١٨٩/٢، والتصريح ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٣٢١/١.

(٣) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله، وهو في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٣/١، وشرح التسهيل ١٩١/١، والتذييل والتكميل ٣١/٣، معط: جمع أمعط وهو الذى تساقط عنه شعره، مخدمة: بيضاء الأطراف، الخزان: جمع: خزز، وهو ولد الأرنب، وقيل: هو الذكر من الأرنب. ينظر: اللسان ١١١٥/٢ (خدم)، ١١٤٩/٢ (خزز)، ٤٢٣٣/٦ (معط).

(٤) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٥) ينظر: المساعد ١٤٣/١.

(٦) ينظر: شفاء العليل ٢٢٤/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٧٢/١.

الذين أكرموا بكرًا، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكرموه. وهي حينئذ مبنية؛ لكونها أخصَّ من واحدتها، فلم تجر بذلك على سنن الجموع، فبقيت على بنائها. (١)

والثانية: الذِي، بحذف النون. تَحَدَّثَ عنها سيبويه قائلًا: "حذفوها من اللذين والذين حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر... كما أن (الَّذِينَ فَعَلُوا) مع صلته بمنزلة اسم". (٢) وقد نصَّ بعض العلماء على أنها لغة (٣). وحكى المرادى (٤) عن المغاربة أربع لهجات في الذين منها: حذف حذف النون؛ لطول الاسم بالصلة مطلقًا.

والحذف أمر جائز عند ابن عصفور فقد قال: "وإن شئت حذف النون فقلت: الذِي". (٥) واستدل على ذلك بقول الشاعر:

وإِنَّ الذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ      هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يَأْمُ خَالِدٍ (٦)  
وقول الراجز:

يَارَبَّ عَبَسَ لِاتُّبَارِكِ فِي أَحَدٍ      فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِي مَن قَعَدٍ

إِلَّا الذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ المَسَدِ (٧)

وابن مالك ومن تبعه لا يرون ذلك لغة ولا أمرًا جائزًا، وإنما هو من باب الاستغناء بالذِي عن الذين؛ حملًا على مَنْ. وذلك إذا لم يقصد به مخصَّص، بأن كان المراد به الجنس لا أفراد منه على الخصوص، فيأتى الذِي بصيغة الأفراد كثيرًا موصوفًا به مقدر، مفرد اللفظ مجموع المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (٨) أى: والجمع أو

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٤٢٥/١.

(٢) الكتاب ١٨٦/١.

(٣) ينظر: الأمل الشجرية ٣٠٧/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ١٩٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٢٥/١.

(٤) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادى، بدر الدين المعروف بابن أم قاسم، من مؤلفاته: شرح

التسهيل، والجنى الدانى فى شرح حروف المعانى توفى سنة ٧٤٩ هـ. ينظر: بغية الوعاة للسيوطى ٥١٧/١.

(٥) شرح جمل الزجاجى ١٧٢/١.

(٦) البيت من بحر الطويل، وقائله: أشهب بن رُمَيْلة، وهو فى الكتاب ١٨٧/١، والمقتضب ١٤٦/٤، وفى شرح

المقدمة الجزولية الكبير لأبى على الشلوبين ٦٠٤/٢، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٧٢/١، وشرح

التسهيل ١٩٢/١ بلا نسبة. وفلج: اسم موضع قُتِلوا فيه.

(٧) ثلاثة ابيات من مشطور الرجز، ولم يعرف قائلها، وهى فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٧٣/١، ورصف

المباني ٢٧٠/، والتذليل والتكميل ٣٠/٣، واللسان ١٤٧٤/٣ (ذا) والمسد: حبل الدلو.

(٨) الآية ٣٣ من سورة الزمر.



الفريق الذى جاء بالصدق. فله جهران بحسب اللفظ والمعنى، فرُوعى اللفظ فوُصِفَ بالمفرد، ورُوعى المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة. (١)

وإن قُصد بالذى مخصَّص فلا محيص عن الذين فى الجمع، ما لم يضطر شاعر، فيجوز له ذلك، ومثَّل ابن مالك لذلك بالبيت السالف الذكر. (٢)

والشاهد فيه: أن (الذى) المفرد قد عبَّر به عن الجمع، مع أنه مخصَّص؛ وذلك للضرورة الشعرية، لا أنه جمع حُذفت نونه. هذا ما فهمته من كلام ابن مالك واستشهاده.

وحكى أبو حيان عن بعض النحويين جواز حذف نون الذين فى فصيح الكلام، لا الضرورة (٣). ومما أنشدوه على ذلك قول الشاعر:

فَبِتُّ أَسَاقِي الْقَوْمِ إِخْوَتَى الَّذِي غَوَايَتُهُمْ غَيَّى وَرُشْدُهُمْ رُشْدِي (٤)

وقيل: إن الذى كـ (مَنْ) يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، وهو مذهب الأخفش (٥). وردّه أبو أبو حيان بأنه غير مسموع فى المثنى. (٦)

وأرى أن الحذف لهجة جارية فى المفرد والمثنى والجمع، وكل ذلك قد جاء فى الشعر. فسبق أن ذكرنا جملة من الشواهد التى تحاكي لغة من نطق بذلك، وعلّة الحذف فيها واحدة، وهى: أن الأسماء الموصولة مع صلاتها كالاسم الواحد، فحذفوا منها طولها؛ تخفيفاً واختصاراً. وهذا عندى أولى؛ لسلامته من التأويل، ولا ريب أن مالا يحتاج إلى تأويل أولى وأحق مما يحتاج.

الثالثة: اللذون، بالواو رفعا، وبالياء نصبا وجرًا. وهى لهجة مشهورة فى طيّب يقولون: نصير اللذون آمنوا على اللذين كفروا، وعزيت إلى هذيل وعقيل أيضاً (٧). وعزاها الفراء لكنانة (٨). وهى حينئذٍ معربة؛ لأن شبة الحرف عارضه الجمع، وهو من خصائص الأسماء (٩) وقيل: مبنية جىء بها على صورة العرب. وذهب الصبان إلى أن ذلك هو الصحيح؛ إذ هذا الجمع ليس حقيقياً حتى يعارض شبه

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩١، ١٩٢، وتعليق الفرائد ٢/١٨٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/١٥٥، ١٥٦، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/١٧٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٩، ٣٠.

(٤) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وهو فى: سر صناعة الإعراب ٢/٥٣٧، والتذييل والتكميل ٣/٣٠.

(٥) ينظر: همع الهوامع للسيوطى ١/٣٢٢.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٣٠، ٣١، وهمع الهوامع ١/٣٢٢.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٣١، والمساعد ١/١٤٢، وتعليق الفرائد ٢/١٩١، وهمع الهوامع ١/٣٢١.

(٨) ينظر: معانى القرآن ٢/١٨٤.

(٩) ينظر: التصريح للشيخ خالد ١/١٥٣.

الحرف؛ لاختصاص الذين بالعقلاء، وعموم الذى للعاقل وغيره، ولأن الذى ليس علماً ولا صفة؛ ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية. (١)

وصحَّه الشيخ محمد محيي الدين أيضاً، فهي مبنية جيء بها على صورة المعرب، والظاهر أنها مبنية على الواو والياء. (٢)

وذهب الزمخشري إلى أن إعراب الجمع لغة من شدد الياء فى الواحد، موافقاً بذلك الجزولى فى مدعاه: أن الذى مشدد الياء معرب، فكان أصله: اللذيون، فحذفت إحدى الياءين، ثم عمل به ما عمل بـ (قاضون).

وحكى بعضهم: اللذيون رفعاً، واللذيين نصباً وجرّاً، وهى لغة من شدد الياء، فجمعه بلا حذف شىء منه. (٣)

وذكر ابن عصفور أن حذف النون جائز على هذه اللهجة أيضاً، فقال: "وإن شئت حذفت النون فقلت: اللذو والذوى". (٤) فكما ورد عن بعض العرب حذف نون الذين جمع الذى فى لغة من جاء به بالياء، بالياء، كذلك ورد فى لغة من جاء به بالواو.

ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ اللَّذُو بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرَّراً      مِنْ رُءُوسِ قَوْمِكَ ضَرَبًا بِالمَصَاقِيلِ (٥)  
أراد: اللذون، فحذف النون؛ تخفيفاً.

الرابعة: حذف الألف واللام، فيقال: لذين، وعليها جاءت قراءة الأعرابى التى سمعها منه أبو عمرو بن العلاء فى قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ (٦) فقد قرأها الأعرابى بتخفيف اللام ﴿صِرَاطَ

لذين﴾ (٧). ومما يعضد هذه اللهجة ما ذكره الدمامينى أن أبى بن كعب، وابن السميع، وأبا رجاء قرعوا بتخفيف اللام من الذى والذين حيث كانا (٨).

\* \* \*

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٤٩.

(٢) ينظر: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١/١٣١، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ١/١٣٨.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/١٩.

(٤) شرح جمل الزجاجى ١/١٧٣.

(٥) البيت من بحر البسيط، وينسب لأمية بن حرثان بن الأسكر، وهو فى شرح الرضى على الكافية ٣/٢٠، بلفظ قومي اللذو، وعدة السالك ١/١٢٩، والمصاقيل: السيوف.

(٦) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩٠، والتنزيل والتكميل ٣/٣٢، والمساعد ١/١٤٣.

(٨) ينظر: تعليق الفرائد ٢/١٩٢.



## حذف ألف ما الموصولة المجرورة

تقديم:

تستعمل ما الموصولة في أصل وضعها لغير العالم غالباً نحو قوله تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾<sup>(١)</sup> أي: الذي عندكم ينفد<sup>(٢)</sup>. ومن غير الغالب قولهم: سبحان ما سخرن لنا، وسبحان ما سبح الرعد بحمده. قال الرضى: "يجوز أن يكون لكونه تعالى مجهول الماهية"<sup>(٣)</sup>. وقد جاء استعمال (ما) للعالم في ثلاثة مواضع:

أحدها: إذا اختلط العالم مع غيره، نحو قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٤)</sup> فإن (ما) يتناول ما فيهما من إنس وجن وملك وحيوان وجماد، بدليل قوله عز وجل: ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾<sup>(٥)</sup>.

والثاني: في المبهم أمره على المتكلم، كقولك وقد رأيت شبحاً من بُعد: انظر إلى ما أرى<sup>(٦)</sup>. وليس منه قوله عز شأنه: ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾<sup>(٧)</sup>. خلافاً لابن مالك<sup>(٨)</sup>؛ لأن إبهام ذكورته وأنوئته لا يخرجها عن العقل، بل استعمال ما هنا هنا فيما لا يعقل؛ لأن الحمل ملحق بالجماد<sup>(٩)</sup>.

والثالث: أن يكون المراد صفات من يعلم، نحو قوله جلّ وعلا: ﴿ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ ﴾<sup>(١٠)</sup> واعترض بأنه لا يصح أن يقال: انكحوا الطيب أو الطيبة؛ لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات<sup>(١١)</sup>.

(١) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٥٥/٣، وأوضح المسالك ١٣٦/١، وهمع الهوامع ٣٥١/١.

(٣) شرح الرضى على الكافية ٥٦/٣.

(٤) من الآية ١ من سورة الجمعة، والآية ١ من سورة التغابن.

(٥) من الآية ٤٤ من سورة الإسراء.

(٦) ينظر: التصريح ١٥٧/١، وشرح الأشموني ١٥٣/١، ١٥٤، ومنحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ١٤٠/١.

(٧) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢١٧/١.

(٩) ينظر: منحة الجليل ١٤٠/١.

(١٠) من الآية ٣ من سورة النساء.

(١١) ينظر: التصريح ١٥٧/١.



والأولى أن يقال: إنما مستعملة في ذوات العالم ملحوظاً فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة، لأنه لما كان الملحوظ فيها الصفات، وهى من غير العالم، كان كأنها مستعملة فى غير العالم، والمعنى هاهنا: انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب إلى غير ذلك من الأوصاف. (١)

وتكون (ما) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، والأكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ، ويجوز اعتبار المعنى. (٢)

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك زعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة. وعزّزه ابن عقيل بقول الأخفش فى كتابه (الأوسط): "زعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: سَلَّ عَمَّ شَيْتَ، كأنهم حذفوا؛ لكثرة استعمالهم إياه". (٣)

وأيدته السلسلى قائلاً: "وقد نقل ذلك أبو زيد، قال: كثير من العرب يقولون: سَلَّ عَمَّ شَيْتَ، كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم". (٤)

### الدراسة التفصيلية:

ذكر النحويون أن (ما) الموصولة والشرطية المجرورتين لا تحذف ألفهما، نحو: مررتُ بما مررتُ به، وبما تفرح أفرح.

وخصوا الحذف بالاستفهامية، كما فى قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (٥)، وقولك: مجيء مَ جئت؟ لإرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، فكانت أولى بالحذف؛ لاستقلالها، بخلاف الشرطية، فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة بمنزلة اسم واحد (٦).

وحكى كثير من النحويين زعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة المجرورة لغة خاصة بشئت دون غيرها من الأفعال، نحو: سَلَّ عَمَّ شَيْتَ (٧)، أى: عن الذى شئت، ونقل ذلك أبو زيد أيضاً، فهو لهجة نطق بها كثير من العرب.

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٥٣، ١٥٤.

(٢) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/١٥٤.

(٣) المساعد ٤/٢٠٤.

(٤) شفاء العليل ٣/١١٠٨.

(٥) الآية ١ من سورة النبأ.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٣/١٤٨٥، وشرح الأشموني ٤/٢١٦.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٨٥، والمساعد ٤/٢٠٤، وشفاء العليل ٣/١١٠٨، والتصريح ٢/٦٣٤، وشرح الأشموني ٤/٢١٦.



ومعتمدتهم فى ذلك قول الأَخفش فى الأوسط: "وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون: سَلَّ عَمَّ شَيْئًا، كأنهم حذفوا؛ لكثرة استعمالهم إياه"<sup>(١)</sup>.  
ومفهوم ذلك: أنهم حذفوا ألف ما الموصولة المجرورة مع شئت خاصة؛ لكثرة استعمالهم لذلك التركيب المذكور.  
ويمكن أن يُعَلَّلَ الحذف بأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد، فحذفوا الألف من (ما) تطولها بالصلة؛ تخفيفاً واختصاراً لهذا التركيب الذى كثر دورانه على ألسنتهم.

\* \* \*

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٥/٣، والمساعد ٢٠٤/٤، وشرح الأشموني ٢١٦/٤.

## أحكام ذو في لهجة طيِّ

### تقديم:

تستعمل (ذو) في لغة طيِّءٍ اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع. وتعرف في عرف النحويين بذو الطائية؛ لأنه لا يستعملها اسماً موصولاً إلا الطائيون، ومن تشبَّه بهم من المولدين كأبي نواس وغيره<sup>(١)</sup>.

وهي ذو التي بمعنى صاحب، نقلوها إلى معنى الذي، ووصلوها بالجملة التي توصل بها الذي، من الفعل والفاعل، أو المبتدأ أو الخبر، وبتوَّها؛ لاحتياجها إلى ما بعدها، كما بُنيت الذي فقالوا: هذا بكرٌ ذو قام، ورأيتُ بكرًا ذو قام، ومررتُ ببكرٍ ذو قام أبوه، فتكون في حال الرفع والنصب والجر بالواو، وهذه الواو عين الكلمة، وليست علامة الرفع. وتقول: مررتُ بالمرأةِ ذو قامت، وبالرجلين ذو قاما، وبالرجالِ ذو قاموا، وبالنساءِ ذو قمن، فيستوى فيها المفرد والمثنى والجمع.<sup>(٢)</sup>

وتتميز معانيها بالعائد كما في الأمثلة السابقة، أو بما هي له، كقول الشاعر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي      وَبُنَى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ<sup>(٣)</sup>

أى: البئر؛ لأن البئر مؤنثة<sup>(٤)</sup>.

والفرق بين (ذو) التي بمعنى الذي على لغة طيِّءٍ وبين (ذو) التي بمعنى صاحب، يبدو فيما يلي:

أولاً: أن (ذو) في لغة طيِّءٍ توصل بالفعل، ولا يجوز ذلك في (ذو) التي بمعنى صاحب.

ثانياً: أن (ذو) في لغة طيِّءٍ لا يوصف بها إلا المعرفة، والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنكرة، إن أضفتها إلى النكرة وصفت بها النكرة، وإن أضفتها إلى معرفة صارت معرفة، ووصفت بها المعرفة. و (ذو) التي بمعنى الذي معرفة بالصلة على حد تعريف من وما.

ثالثاً: أن (ذو) في لغة طيِّءٍ لا تكون إلا بالواو؛ لكونها مبنية، وليست كذلك التي بمعنى صاحب، فإنها معربة، تكون بالواو رفعاً، وبالألّف نصباً، وبالياء جراً<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٤٣٦/١، وأبو نواس هو: الحسن بن هاتئ ولد بالأهواز، ونشأ بالبصرة، أخذ عن أبي زيد الغريب، وحفظ عن أبي عبيدة أيام الناس، ونظر في نحو سيبويه، وبرع في الشعر حتى قيل: أبو نواس للمحدثين كامرئ القيس للمتقدمين. مات سنة ١٩٨ هـ على الأصح. ينظر: نزهة الألباء للأتباري/٦٥، ٦٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٣.

(٣) البيت من بحر الوافر، وقائله سنان بن الفحل الطائي، وهو في الإتصاف ٣٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٧/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٢/٣، وتخليص الشواهد ١٤٣، والتصريح ١٦١/١، وهمع الهوامع ٣٢٦/١، والدرر اللوامع ٢٦٧/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١٩٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٣٦/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٣.



**البيان:**

ورد عن العرب الطائيين طرق ومذاهب فى استعمالهم ذو اسماً موصولاً بمعنى الذى وفروعه، ذكر ابن عقيل والسلسلى ثلاثة منها فى شرحيهما على التسهيل، هاك بيانها:  
**المذهب الأول**، وهو الغالب عندهم: أنها تكون مبنية، وبلفظ واحد، ومثّل لذلك ابن عقيل بأنك تقول: جاءنى ذو قام، ورأيت ذو قام، ومررت بذو قام. ومن كلام بعض الطائيين: لا وذو فى السماء بيته<sup>(١)</sup>.

فى حين أورد السلسلى غير بيت من الشعر شاهداً لها<sup>(٢)</sup>، ومن ذلك قول حاتم الطائى:

وَمَنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَى قَوْمِي      وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي؟<sup>(٣)</sup>  
 وقول الآخر:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي      وَبُنْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ  
 وقول غيره:

إِذَا أَنْتَ يَمَّمْتَ الرِّكَابَ لِقَصْدِهِمْ      تَبَيَّنْتَ طَعْمَ المَاءِ ذُو أَنْتَ شَارِبُهُ<sup>(٤)</sup>  
 والثانى: بعضهم أعربها بالحروف، كما أعربت ذو بمعنى صاحب، قال الشاعر:

وإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ رَأَيْتُهُمْ      فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا<sup>(٥)</sup>  
 وذكر السلسلى أن لهذا البيت رواية أخرى بالواو، جاءت على المذهب الأول<sup>(٦)</sup>.

والثالث: استعمال ذات وذوات مرادفتين للتى واللاتى، مبنيتين على الضم رفعاً، ونصباً، وجرّاً. ومن ذلك قول بعضهم: بالفضل ذو فَضَلَكُمْ اللهُ بِهِ، وبالكرامة ذات أكرمكم اللهُ بِهِ. أراد: بها فحذف الألف، وحرك الباء بحركة الهاء.  
 وقول الراجز فى ذوات:

جَمَعْتَهَا مِنْ أَيُّنُقِ سَوَابِقِ

(١) ينظر: المساعد ٢٦/١، ١٤٧، ٣٦٠/٢.

(٢) ينظر: شفاء العليل ٢٢٧/١.

(٣) البيت من بحر الوافر، وليس فى ديوانه، وهو فى شرح التسهيل ١٩٩/١، والمساعد ١٥٣/١، وشرح الأشمونى ١٧٤/١.

(٤) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وهو فى شفاء العليل ٢٢٧/١.

(٥) البيت من بحر الطويل، وقائله: منظور بن سُحَيْمِ الفَقْعَسَى، وهو فى شرح المفصل لابن يعيش ١٤٨/٣، وشرح التسهيل ١٩٩/١، والتذيل والتكميل ٥١/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٣٧/١، وتعليق الفرائد ٢٠٦/٢، والتصريح ١٦١/١، وهمع الهوامع ٣٢٦/١، وشرح الأشمونى ١٥٧/١، والدرر اللوامع ٢٦٨/١.

(٦) ينظر: المساعد ١٤٧/١، وشفاء العليل ٢٢٨/١.

ذَوَاتٌ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ<sup>(١)</sup>أراد: اللاتي<sup>(٢)</sup>.

ومن جهة أخرى، فقد أفاض ابن عقيل في عرض مذاهب الطائيين وبيانها في شرحه على الألفية، فبعد أن ذكر أن لغة طيبيّ استعمل (ذو) موصولة، وأنها تكون للعاقل وغيره قال - ونعم ما قال - :  
 ١ - "وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد، للمذكر والمؤنث، مفردًا، ومثنى، ومجموعًا فتقول: جاءني ذو قام، وذو قامت، وذو قاما، وذو قامتا، وذو قاموا، وذو قمن.  
 ٢ - ومنهم من يقول في المفرد المؤنث: جاءني ذات قامت، وفي جمع المؤنث: جاءني ذوات قمن، وهو المشار إليه بقوله:

وَكَاثِلَتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ<sup>(٣)</sup>

٣- ومنهم من يُنثيها ويجمعها فيقول: ذَوَا، وَذَوُو فِي الرَّفْعِ، وَذَوَى وَذَوَى فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَذَوَاتَا فِي الرَّفْعِ، وَذَوَاتَى فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ، وَذَوَاتٌ فِي الْجَمْعِ، وَهِيَ مَبْنِيَةٌ عَلَى الضَّمِّ. وحكى الشيخ بهاء الدين بن النحاس<sup>(٤)</sup> أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم<sup>(٥)</sup>. وعن حكمها في الجملة العربية من من حيث البناء والإعراب، قال:

١ - "والاشهر في ذو هذه - أعنى الموصولة - أن تكون مبنية.

٢ - ومنهم من يعربها بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًا فيقول: جاءني ذو قام، ورأيت ذا قام، ومررت بذي قام، فتكون مثل ذى بمعنى صاحب، وقد روى قوله:

فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ رَأَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء<sup>(٦)</sup>.

وأما ذات فلهم فيها حكمان أيضًا:

(١) بيتان من الرجز، قائلهما رؤبة، وهما في: ديوانه / ١٨٠، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩٦، والتذليل والتكميل ٣/ ٤١، وتخليص الشواهد / ١٤٤، والتصريح / ١٦٢، وهمع الهوامع / ٣٢٦، وشرح الأشموني / ١٥٨، وأينق جمع ناقة، وأصله أنوق، استثقلت الضمة على الواو فقدمت الواو فصار أنوق، ثم قلبت الواو ياء للتخفيف فصار أينق. ينظر: شرح الشواهد للعيني / ١٥٨.

(٢) ينظر: المساعد / ١٤٦، ٣٠٧/٤، وشفاء العليل / ٢٢٦.

(٣) ألفية ابن مالك / ٧.

(٤) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي النحوي، شيخ الديار المصرية في علم اللسان، يعرف بابن النحاس، وهو شيخ أبي حيان، توفي سنة ٦٩٨. ينظر: بغية الوعاة / ١٣، ١٤.

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية / ١٤٢، ١٤٣.

(٦) المصدر السابق / ١٤٣.



- ١- "الفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم، رفعاً ونصباً وجرّاً، مثل: ذوات،  
٢- ومنهم من يعربها إعراب مسلمات، فيرفعها بالضمّة، وينصبها ويجرها بالكسرة"<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

لا تستعمل ذو بمعنى الذى وفروعه إلا فى لغة طيبيّ، ومن ثم أطلق عليها: الطائية؛ لأن بنى طيبيّ هم الذين يستعملونها موصولة، أو من تشبّه بهم من المولدين، فاستعملها، كأبى نواس<sup>(٢)</sup>، وأبى تمام<sup>(٣)</sup>، وغيرهما ممن سلك هذا المسلك<sup>(٤)</sup> ومن كلام بعض الطائيين:  
أرى ذو ترون، وفلا وذو فى السماء بيته<sup>(٥)</sup>.

وقد تعددت المذاهب الكلامية، والأحكام النحوية لـ (ذو) فى المجتمع الطائى. وهذا يتطلب منا تفصيل القول فيها على هذا النحو:

المذهب الأول: المشهور فى (ذو) الطائية أنها مبنية، وبنائها على سكون الواو<sup>(٦)</sup>، وتكون للعاقل وغيره بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. ويتميز بعضها من بعض بالعائد، أو بما هى له، كما يبدو من سياق الكلام<sup>(٧)</sup>.  
وذكر الرضى أن عدم تصرفها هذا هو الأكثر والأشهر فى الاستعمال الطائى<sup>(٨)</sup>.

(١) السابق نفسه ١/١٤٤.

(٢) من ذلك قوله: [من بحر الكامل]

حُبُّ المَدَامَةِ ذُو سَمِعَتْ بِهِ      لَمْ يُبْقِ فِيَّ لغيرَهَا فَضْلاً

ينظر: الكامل للمبرد ٣/٥٤.

(٣) هو حبيب بن أوس الطائى الشاعر، جالس الأدباء وأخذ عنهم، فجاد شعره، وشاع ذكره. توفى سنة ٢٣٢هـ.

ينظر: نزهة الألباء للأبى لى ١/١٢٣، ١٢٤. ومن استعماله ذو موصولة قوله: [من بحر الكامل]

أَنَا ذُو عَرَفْتِ فَإِنْ عَرَّتْكَ جَهَالَةٌ      فَأَنَا المَقِيمُ قِيَامَةَ العُدَالِ

ينظر: الكامل للمبرد ٣/٥٤

(٤) كالحسن بن وهب الحارثى فإنه قال: [من بحر الخفيف]

أَنَا ذُو لَمْ يَزَلْ يَهُونُ عَلَى النَّدِّ      مَانَ إِنْ عَزَّ جَانِبُ النَّدْمَانِ

ينظر: الكامل ٣/٥٤.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٥٠، ٥١.

(٦) ينظر: التصريح ١/١٦٠، وهمع الهوامع ١/٣٢٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩٩.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٢٢.

وذهب ابن عصفور إلى أنها تقع على من يعقل، وعلى ما لا يعقل من المذكورين فقط، وذكر أن بعض النحويين زعم أنها تقع على المؤنث مستدلاً على ذلك بقول الشاعر:

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي      وَبئْرِي ذُو حَفْرَتُ وَذُو طَوَيْتُ

وأن معناه: بئري التي حفرتها والتي طويتها، ثم رده قائلاً: "وهذا لا حجة فيه؛ لأنه جاء على تذكير البئر لا على تأنيثها، وذكر على معنى قليب، فكأنه قال: وقلبي الذي حفرته والذي طويته"<sup>(١)</sup>.

وذلك لأنه ذهب إلى أن (ذات) الطائفة تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثات، فجعلها للمؤنث في مقابلة (ذو) للمذكر، وليس لإحدهما أن تتعدى حدود الأخرى<sup>(٢)</sup>.

**والمذهب الثاني:** إعرابها بالحروف الثلاثة إعراب (ذو) التي بمعنى صاحب، بالواو ورفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، فيقال: جاءني ذو يقوم، ورأيت ذا يقوم، ومررت بذى يقوم، حكاها ابن درستويه<sup>(٣)</sup>.

وخص بعضهم الإعراب بحالة الجر؛ لأنه المسموع<sup>(٤)</sup> في قول الشاعر:

فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا      ... ..

وإنما إعرابها هؤلاء؛ تشبيهاً للموصولة بذى التي بمعنى صاحب، بل حكى بعضهم أن هذه منقولة منها؛ لاشتراكهما في التوصل إلى الوصف بهما<sup>(٥)</sup>.

واستشكل الإعراب بأن سبب البناء قائم، وليس له معارض<sup>(٦)</sup>.

**والثالث:** من الطائيف من يستعمل (ذو) موصولة لمفرد المذكر، ومثناه، ومجموعه، وذات مضمومة التاء لمفرد المؤنث، ومثناه، ومجموعه<sup>(٧)</sup>. حكاها الجزولي<sup>(٨)</sup>.

**والرابع:** وهو كالمذهب السابق، إلا أنه يُقال لجمع المؤنث: ذوات مضمومة التاء في الأحوال الثلاثة، وهو حكاية الجزولي أيضاً<sup>(٩)</sup>.

(١) شرح جمل الزجاجي ١/١٧٨.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١/١٧٩.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ٢/٢٠٦، وابن درستويه هو: أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي، من مصنفاته: الإرشاد، وتصحيح الفصح، توفي سنة ٣٤٧ هـ. ينظر: نزهة الألباء ٢١٣، ٢١٤.

(٤) ينظر: التصريح ١/١٦١، وحاشية الصبان ١/١٥٨.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد ٢/٢٠٧.

(٦) ينظر: التصريح ١/١٦١، وحاشية الصبان ١/١٥٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٣/١٤٩، وشرح جمل الزجاجي ١/١٧٨، ١٧٩، وارتشاف الضرب ١/٥٢٧.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٢٣.

(٩) ينظر: السابق ٣/٢٣.



والخامس: ومنهم من يُؤنثها، ويُثنيها، ويجمعها، فيقول في المذكر: جاء ذو قام، وفي المؤنث: ذات قامت، وفي مثنى المذكر: ذوا قاما، وفي مثنى المؤنث: ذواتا قامتا، وفي جمع المذكر: ذوو قاموا، وفي جمع المؤنث: ذوات قمن<sup>(١)</sup>.

فقد حكى بعض العلماء أن بعض العرب الطائيين يُثني ذو، ويجمعها جمع ذى بمعنى صاحب، وهى حينئذٍ معربة، يقولون: جاء ذوا قاما، ورأيت ذوى قاما، ومررت بذوى قاما، وجاعنى ذوو قاموا، ورأيت ذوى قاموا، ومررت بذوى قاموا<sup>(٢)</sup>.

وحكاه ابن السراج<sup>(٣)</sup> عن جميع لغة طييء على الإطلاق<sup>(٤)</sup>، ونازع فى ثبوت ذلك المحكى على الإطلاق ابن مالك<sup>(٥)</sup>، فقال: "وأطلق ابن عصفور القول بتثنيها وجمعها، وأظن حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى التى واللاتى، فأضربتُ عنه لذلك"<sup>(٦)</sup>.

ولم يفعل ذلك ابن عصفور لما ذكره ابن مالك، بل نقل ذلك الهروى<sup>(٧)</sup> وابن السراج عن هؤلاء العرب<sup>(٨)</sup>. والمردود عليه إنما هو الإطلاق فى جميع لغة طييء. وأما كون (ذو) تُثنى، وتُجمع عند بعض طييء فهو ثابت<sup>(٩)</sup>.

والسادس: بعض طييء يستعملون ذات للمفردة، وذوات لجمعها مضمومتين، على أنهما موصولان مستقلان مرادفان لـ (التى واللاتى)<sup>(١٠)</sup>، قال ابن مالك: "وقد تُرادف التى واللاتى ذات وذوات مضمومتين مطلقاً"<sup>(١١)</sup>. أى: فى الأحوال الثلاثة؛ لكونهما مبنيتين. وقال أيضاً:

وَكَاَلَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ<sup>(١٢)</sup>

(١) ينظر: التصريح ١٦١/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥٤/٣، ٥٥، والتصريح ١٦١/١.

(٣) هو أبو بكر محمد بن السرى، أحد أئمة النحو، أخذ عن المبرد، وانتهت إليه الرئاسة بعده. من مصنفاته: الأصول فى النحو. توفى سنة ٣١٠ هـ. ينظر: نزهة الألباء ١٨٦/١، ١٨٧.

(٤) ينظر: الأصول فى النحو ٢٦٣/٢، والتصريح ١٦١/١.

(٥) ينظر: التصريح ١٦١/١.

(٦) شرح التسهيل ١٩٩/١.

(٧) هو أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الباشانى الهروى: من كبار العلماء، أخذ عن أبى منصور الأزهرى وغيره، وهو صاحب كتاب الغريبين: غريب القرآن، وغريب الحديث النبوى، توفى سنة ٤٠١ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٧١/١، والفلاحة والمفلوكون للدلجى ١٠٨/١.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٥٤/٣، ٥٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٣٨/١.

(٩) ينظر: التصريح ١٦١/١.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ١٦١/١.

(١١) شرح التسهيل ١٩٣/١.

(١٢) الألفية ٧/



كما رُوِيَ عن الفراء أنه سَمِعَ أعرابياً من بنى طَيْيءٍ يَسْأَلُ ويقول: بالفضل ذو فضلكم الله بهُ والكرامة ذات أكرمكم الله بهُ. أراد: التي أكرمكم الله بها، فبنى ذات على الضم، ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ما قبلها، وحذف الألف فسكنت الهاء.

وأشُد في ذوات بمعنى اللاتي قول الراجز:

جَمَعَتْهَا مِنْ أَنْيَقِ مَوَارِقِ ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بَغَيْرِ سَائِقِ

أراد: اللاتي، وتاء ذات وذوات مضمومة أبداً<sup>(١)</sup>.

والسابع: حكى عن بعض طَيْيءٍ إعراب ذات وذوات بالحركات إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات.

حكى أبو حيان إعراب ذات، وحكى بعضهم تثنيتها وجمعها، تقول: ذواتا في الرفع وذواتي في النصب والجر، ويجوز أن تجمع ذات على ذوات مبنية على الضم رفعاً، ونصباً، وجرّاً<sup>(٢)</sup>. وحكى أبو جعفر ابن النحاس إعراب ذوات<sup>(٣)</sup>. قال أبو حيان: "وهو نقل غريب"<sup>(٤)</sup>.

وإذا أعربت ذات وذوات نُوتتاً؛ لعدم الإضافة، فنقول: جاءت ذات قامت، ورأيت ذاتاً قامت، ومررت بذات قامت، بالحركات الثلاث مع التنوين.

وتقول: جاءت ذوات قمن، بالرفع مع التنوين، ورأيت ذوات قمن، ومررت بذوات قمن، بالكسر مع التنوين جرّاً ونصباً<sup>(٥)</sup>.

هذه اللغات والمذاهب الكلامية السابقة كلها طائفة، ولم تتعد حدود المجتمع الطائفي إلى غيرهم من العرب. نطق بها شعراؤهم، وتكلم بها فصحاؤهم، وحكاها عنهم العلماء مثبتين إياها في كتبهم، فجزاهم الله خير الجزاء.

- وإذا سُمِّيَ بـ: ذو الطائفة في اللغة الشهيرة عندهم ضُعِفَتْ فيقال: ذو قام، كما تفعل العرب ذلك بـ: لو عند التسمية فنقول: لو أتى، ومنه من يهمز فيقول: لَوَّعَ حضر<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/١٩٥، ١٩٦، والتصريح ١/١٦٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٥٢٧، ٥٢٨.

(٣) ينظر: التصريح ١/١٦٢.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٥٢٨.

(٥) ينظر: التصريح ١/١٦٢، ١٦٣، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ١/١٤٢، ١٤٣.

(٦) ينظر: المساعد ٣/٤٨، ٥٠.



## فَعَالٍ

## تقديم:

تنقسم صيغة فَعَالٍ قسمين: معدول، وغير معدول. فالمعدول ينقسم خمسة أقسام: أحدها: أن يكون اسم فعل أمر، نحو: نَزَالَ وَتَرَكَ. والثاني: أن يكون معدولاً عن صفة ملازماً للنداء وهو سب للأنثى، نحو: يافَسَاقِ، ويأخْبَاطِ. والثالث: أن يكون معدولاً عن صفة غالبية، خرجت مخرج الأعلام، مثل: حَلَّاقٍ لِلْمَنِيَّةِ، ووَاقِعٍ لِلْكِيَّةِ فِي الرَّأْسِ. والرابع: أن يكون معدولاً عن مصدر معرفة، نحو: فَجَّارٍ معدول عن الفجرة، وَيَسَّارٍ معدول عن الميسرة. والخامس: أن يكون اسماً علماً معدولاً عن فاعلة، نحو: حَذَّامٍ، اسم من أسماء النساء معدول عن حاذمة علماً، وهو مأخوذ من الحذم، وهو القطع<sup>(١)</sup>.

وهذه الأنواع الخمسة كلها تُبنى على الكسر معدولة عن مؤنث، وهذا في اسم فعل الأمر ظاهر على رأى المبرد: أنه معدول عن مصدر مؤنث علماً، وأما على ظاهر كلام سيبويه: أنه معدول عن الفعل، فتأنيث الفعل باعتبار أنه لفظة أو كلمة<sup>(٢)</sup>.

فإن سُمي بهذه الأنواع مذكر ففيه وجهان: أرجحهما منع الصرف، كعَنَاقٍ إِذَا سُمِّيَ بِهِ، والآخر: الصرف، فيجعل كصَبَاحٍ<sup>(٣)</sup>.

وغير المعدول ينقسم أربعة أقسام: أحدها: أن يكون اسماً مفرداً نكرة، مثل: جَمَادٍ، وَجَنَاحٍ. والثاني: أن يكون مصدراً، مثل: ذَهَابٍ. والثالث أن يكون صفة، مثل: جَوَادٍ. والرابع: أن يكون اسم جنس جمعي، يُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَاحِدِهِ بِالتَّاءِ، مثل: سَحَابٍ.

وغير المعدول مصروف إلا أن يُسمى به، فإن سُمِّيَ بِهِ مذكر انصرف قولاً واحداً، إلا أن يكون منقولاً من مؤنث، نحو رجل سميته بعَنَاقٍ. وإن سُمِّيَ بِهِ مؤنث امتنع من الصرف للعلمية والتأنيث<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

تحدّث ابن عقيل والسلسليُّ عن صيغة فَعَالٍ المعدول، وفَصَلًا القول فيها ذاكرين ما ورد فيها من لهجات عن العرب. وهاك بيان ذلك:

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢/٢٤٦، ٢٤٧، وشرح الأشموني ٣/٢٦٩، ٢٧٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٢٧٩، والمقتضب ٣/٣٦٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/٢٧٠.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٣/١٢٢٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجة لابن عصفور ٢/٢٤٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٢، شرح الأشموني

أولاً: بنو تميم يُعربون فَعَالِ المعدول علماً للمؤنث إعراب الممنوع من الصرف، ومانع: العلمية والعدل، فرَقَاشِ معدول عن راقشة، وحَدَامِ عن حاذمة، وقَطَامِ عن قاطمة، وهو مقصور على السماع<sup>(١)</sup>.

والمنع المذكور لهذه العلة نسبة ابن عقيل لسيبويه، مُعلِّلاً ذلك بأن الغالب في الأعلام أو اللزوم فيها النقل، فيُقدَّرُ عدول فَعَالِ عن فاعلة علماً؛ وفاءً بما تستحقه الأعلام. وحكى عن المبرد القول بمنع باب رَقَاشِ من الصرف للعلمية والتأنيث. وذلك يقتضى أنها مرتجلة، ثم قال مُعلِّقاً على قول المبرد: "وهو خلاف ما استقرَّ أو غلب في الأعلام"<sup>(٢)</sup>.

وأما الحجازيون فيبنونه على الكسر؛ إجراءً له مجرى فَعَالِ اسم فعل كَنَزَالِ؛ لشبهه به وزناً، وعدلاً، وتعريفًا، وتأييماً، فيقولون: حَدَامِ ورَقَاشِ بكسر الميم والشين مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

ويوافقهم أكثر تميم فيما لامه راء، فيبنونه على الكسر، وذلك نحو: سَفَارِ لِمَاءِ، وحَضَارِ لِكوكِبِ، وهما مؤنثان، كأنهما للماءة والكوكبة. قال ابن عقيل مُعلِّلاً ذلك: "وإنما كسروا الراء؛ ليتوصلوا إلى ما هو مذهبهم، وهو الإمالة"<sup>(٤)</sup>.

وبعض تميم يُعربه إعراب مالا ينصرف، كما يعرب حَدَامِ<sup>(٥)</sup>.

ومن ناحية أخرى فقد عرض ابن عقيل في شرحه على الألفية هذين المذهبين عرضاً موجزاً، جاء فيه: "إذا كان علم المؤنث على وزن فَعَالِ - كحَدَامِ، ورَقَاشِ - فللعرب فيه مذهبان: أحدهما - وهو مذهب أهل الحجاز - : بناؤه على الكسر، فنقول: هذه حَدَامِ، ورأيتُ حَدَامِ، ومررتُ بحَدَامِ.

والثاني - وهو مذهب بنى تميم - : إعرابه كإعراب مالا ينصرف؛ للعلمية والعدل، والأصل: حاذمة،

وراقشة، فعدِلَ إلى حَدَامِ ورَقَاشِ، كما عدِلَ عُمَرُ وجُشَمُ عن عامر وجاشم"<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: اتفق الحجازيون والتميميون على بناء فَعَالِ على الكسر في الحالات التالية:

الأولى: إذا كان اسم فعل أمر، نحو: نَزَالِ وحَدَارِ بمعنى: انزل، واحذر. وبنو أسد يبنونه على الفتح، طلباً للتخفيف، فيقولون: نَزَالِ<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٣/٣٧، وشفاء العليل ٢/٩٠٧.

(٢) المساعد ٣/٣٧، ٣٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٨، وشفاء العليل ٢/٩٠٧.

(٤) المساعد ٣/٣٨.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٨، وشفاء العليل ٢/٩٠٧.

(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٣٠٨، ٣٠٩.

(٧) ينظر: المساعد ٣/٣٨، وشفاء العليل ٢/٩٠٧، ٩٠٩.



والثانية: إذا كان معدولاً عن مصدر، نحو: حَمَادٍ وَيَسَارٍ وَفَجَارٍ.

والثالثة: إذا كان حالاً، نحو: بَدَادٍ بِمَعْنَى مُتَبَدِّدَةٍ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وَدَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً وَالخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادٍ<sup>(١)</sup>

والرابعة: إذا كان صفةً جاريةً مجرى الأعلام، نحو: حَلَّاقٌ لِلْمَنِيَةِ، وَصَمَامٌ لِلْحِيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهَا الرَقَى لِخَبَثِهَا فَلَا تَجِيبُ كَأَنَّهَا صَمَاءٌ.

والخامسة: إذا كان صفةً ملازمةً للنداء، نحو: يَأْفَسَاقُ، وَيَاخْبَاطُ. وكلها معدول عن مؤنث<sup>(٢)</sup>. فإن سُمِّيَ ببعض هذه الأسماء الخمسة مذكراً فهو كَعَنَاقُ، يَعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ؛ لِلْعَمِيَةِ وَالتَّائِيثِ، فيقال: هَذَا فَسَاقٌ، وَرَأَيْتُ فَسَاقًا، وَمَرَرْتُ بِفَسَاقٍ. وَلَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ مَذْكَرٌ، وَلَا يَجِيءُ فَعَالٍ مَعْدُولًا عَنِ مَذْكَرٍ. وَأَجَازَ ابْنُ بَابِ شَاذٍ<sup>(٣)</sup> بِنَاءَهُ عَلَى الْكَسْرِ.

وَقَدْ يُجْعَلُ كَصَبَاحٍ، فَيَعْرَبُ إِعْرَابَ الْمَنْصَرَفِ، نَحْوُ: هَذَا نَزَالٌ، وَرَأَيْتُ نَزَالًا، وَمَرَرْتُ بِنَزَالٍ. قَالَ السُّسَيْلِيُّ: "هَذِهِ لُغَةٌ ضَعِيفَةٌ"<sup>(٤)</sup> وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: "وَالْمَشْهُورُ مَنْعُهُ، وَلَا يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ"<sup>(٥)</sup> وَإِنْ سُمِّيَ سُمِّيَ بِهَا مُؤنْثٌ فَهُوَ كَرَقَاشٍ عَلَى الْمَذْهَبِينَ.

فِيُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ فِي مَذْهَبِ الْحِجَازِيِّينَ، وَيَعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ فِي مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ. فَإِنْ كَانَتْ لِامِهِ رَاءٌ، فَقَدْ جَاءَ عَنِ تَمِيمِ الْوَجْهَانِ: الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ، وَإِعْرَابُهُ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

صيغة فَعَالٍ الْمَعْدُولِ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ الْمُؤنْثُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً، وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ:  
النَّوْعُ الْأَوَّلُ: فَعَالٍ اسْمًا مَعْدُولًا عَنِ فِعْلِ الْأَمْرِ مِثْلُ: تَرَكَ بِمَعْنَى: اِتْرَكَ، مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ. وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي سَبَبِ بِنَائِهِ عَلَى أَقْوَالٍ:

(١) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْكَامِلِ، نَسَبَهُ سَيَبُويهِ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ ٢٧٥/٣، وَتَبِعَهُ صَاحِبُ اللِّسَانِ ٩٦٩/٢ (حَلَقٌ)، وَنَسَبَهُ ابْنُ يَعْيشَ ٥٤/٤، وَصَاحِبُ اللِّسَانِ ٢٢٦/١ (بَدَدٌ) وَالْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الشُّوَاهِدِ ٢٧٠/٣ لِعُوفِ بْنِ عَطِيَّةَ بْنِ الْخُرْعِ. وَالْمُحَلَّقُ مِنَ الْإِبِلِ: الْمَوْسُومُ بِحَلْقَةٍ فِي فِخْذِهِ، أَوْ فِي أَسْلِ أذُنِهِ. اللِّسَانُ ٩٦٩/٢ (حَلَقٌ).

(٢) يَنْظُرُ: الْمَسَاعِدُ ٣٨/٣، ٣٩، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٩٠٧/٢، ٩٠٨.

(٣) هُوَ أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَابِ شَاذِ النَّحْوِيِّ الْمِصْرِيِّ، أَحَدُ الْأُمَّةِ الْأَعْلَامِ فِي فَنُونِ الْعَرَبِيَّةِ. مِنْ تَصَانِيفِهِ: شَرْحُ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ، وَالْمَحْتَسَبُ فِي النَّحْوِ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٤٦٩ هـ. يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١٧/٢.

(٤) شَفَاءُ الْعَلِيلِ ٩٠٨/٢.

(٥) الْمَسَاعِدُ ٤٠/٣.

(٦) يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ ٤١/٣، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٩٠٨/٢.

أولها: أنه استحق البناء؛ لقيامه مقام فعل الأمر، فلما قام مقام فعل الأمر وجب أن يُبَيَّنَّ على السكون، فالتقى في آخره ساكنان، فكسر الآخر لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن علة بنائه إنما هي تضمنه معنى لام الأمر، ألا ترى أن نَزَالَ بمعنى انزل، وصه بمعنى اسكت. وأصل اسكت وانزل: لَتَسَكَّتْ وَلِتَنْزَلْ، كما أن أصل قم: لَتَقَمَّ، وأصل اقعد: لَتَقَعُدَّ، فلما تضمنت هذه الأسماء معنى لام الأمر شابهت الحروف فَبُيِّنَتْ<sup>(٢)</sup>.

والثالث: أن بناء هذا النوع - نَزَالَ وشبهه - لا يحتاج إلى تعليل؛ لأنها لم توضع إلا مواضع الأفعال، فليس فيها موجب الإعراب أصلاً؛ إذ المعاني الموجبة للإعراب هي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة. وإذا كانت هذه الأسماء لم توضع إلا مواضع الأفعال فلا تصحُّ فيها هذه المعاني، وإذا لم تصح فيها لم يكن للإعراب فيها مدخل أصلاً، وإذا لم يكن له فيها مدخل انبغى أن يبقى الآخر منها على أصله، وهو سكون، فاجتمع ساكنان، فوجب الكسر؛ لالتقائهما. وهو قول أبي على الشلوبين<sup>(٣)</sup>.

وكان الكسر أولى بلامه؛ لوجهين: أحدهما: أن نَزَالَ وبابه مؤنث، والكسر من علم التأنيث نحو: قمت وضربك يافئاة، فَحَرَكَ بِأَشْكَالِ الحركات به. والوجه الآخر: أنه كُسِرَ على حَدِّ ما يوجب التقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>.

والغرض من الإتيان بهذه الصيغة هو المبالغة في المعنى، فنَزَالَ أبلغ في المعنى من انزل، وتراكب أبلغ من اترك<sup>(٥)</sup>. وهل يقاس على هذا النوع أو لا؟ هناك قولان:

أولهما: جواز القياس على ما سُمِعَ عن العرب في هذا الباب، فيجوز: ضَرَابٍ بَكَرًا، أي: اضرب. وإنما جاز القياس على باب نَزَالَ؛ لكثرة ما ورد عنهم في باب الأفعال الثلاثية، فلما كثر واطرد، جُعِلَ أصلاً، وجاز القياس عليه. وهو قول سيبويه<sup>(٦)</sup>.

والثاني: أن فَعَالَ في الأمر من الثلاثي مسموع، فلا يقال: قوام وقَعَادِ في: قُمْ واقْعُدْ؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العرب. وهو قول المبرد<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: علل النحو للوراق / ٤٧٢.

(٢) ينظر: الخصائص ٥١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤، ٥١.

(٣) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي على الشلوبين ٤٤٣/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٧٢/٣، والكامل للمبرد ٩٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٠/٤، وشرح الرضى على الكافية ١٠٩/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٨٠/٣، وعلل النحو للوراق / ٤٧٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٥٢/٤، وشرح الرضى على الكافية ١٠٨/٣.



وذهب بعض النحويين إلى أن منع المبرد قوى، وأن الأولى أن يتأول ما قاله سيبويه بأنه أراد بالاطراد الكثرة، فكأنه قياس؛ لكثرتة. (١)

والحق أنه لا يقتصر فيه على السماع، بل يُصاغ من كل فعل ثلاثي مجرد قياساً، فيقال: جَلَسَ، وَقَامَ، وَنَطَقَ بمعنى: اجلس، وقم، وانطق. (٢)

وأما ما ورد معدولاً من الرباعي فلا يجوز القياس عليه عند سيبويه؛ لأنه لم يسمع إلا في كلمتين: عَرَعَارٍ، وهى لعبة يلعب بها الصبيان، وَقَرَقَارٍ من السحاب المقرقر بالرعد. فلما لم يكثر لم يجز القياس عليه. (٣)

ويرى المبرد أن الرباعي لم يأت فيه عدل أصلاً، وإنما هو قَرَقَارٍ حكاية صوت الرعد. وعَرَعَارٍ حكاية أصوات الصبيان، كما يقال: غاق غاق، وغَلَطَّ سيبويه فيما قاله. (٤)

وذهب السيرافي إلى أن الأولى ما قاله سيبويه؛ لأن حكاية الأصوات لا يخالف فيها الأول الثانى مثل: غاق غاق، ولو أرادوا الحكاية لقالوا: قار قار، وعار عار، فلما قالوا: عَرَعَارٍ، وَقَرَقَارٍ فخالف لفظ الأول لفظ الثانى عليم أنه محمول على عَرَعَرٍ، وَقَرَقِرٍ. (٥) أى دال عليه دلالة اسم الفعل على الفعل. (٦) الفعل. (٧) وصححه الأشمونى.

وحمل قَرَقَارٍ وعَرَعَارٍ على العدل مشكل؛ لخروجهما عن الثلاثى الذى هو الباب، فالأولى أن يجعل حكاية للصوت المردد؛ وفاقاً للمبرد، لا معدولين، خلافاً لسيبويه والسيرافي، فقد حكى عن أبى عمرو والمازنى مثل قول المبرد أنهما حكايتا صوت، وحكى قطرب أن من زجر العرب الناقة عند الطلب لتسكن: قَرَقَارٍ وَقَرَقِرٍ. (٨) قال ابن يعيش: "وهو القياس، لأن بناء فَعَالٍ إنما يجيىء فى الثلاثى، والثلاثى، وهذا العدل إنما جاء فيه، فأما الرباعى نحو: قَرَقَارٍ، وعَرَعَارٍ فهو فَعَالٍ، وليس بفَعَالٍ". (٩)

وشدَّ مجيء دَرَاكٍ من أدرك، وبَدَارٍ من بادر؛ لأنهما رباعيان. (١٠)

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٠٨/٣، وهو قول الأندلسى.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٩، ٤٢٠/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٧٦/٣، ٢٨٠، وعلل النحو للوراق ٤٧٢.

(٤) ينظر: هامش الكتاب ٢٧٦/٣، ٢٧٧، وشرح الرضى على الكافية ١٠٩/٣.

(٥) ينظر: المصدران السابقان.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ١٦١/٣.

(٧) ينظر: شرح الأشمونى ١٦١/٣.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب لأبى حيان ١٩٩/٣.

(٩) شرح المفصل ٥٢/٤.

(١٠) ينظر التصريح ٢٨٢/٢.

وأجاز ابن طلحة<sup>(١)</sup> بناءه من أَفْعَلٍ قِيَاسًا عَلَى دَرَاكٍ، وَعَلَى بِنَائِهِمْ فَعَلَى التَّعَجُّبِ مِنْ أَفْعَلٍ<sup>(٢)</sup>. وَبِنَاءِ فَعْلَالٍ أَمْرًا مِنَ الرَّبَاعِيِّ قِيَاسًا عِنْدَ الْأَخْفَشِ، فَأَجَازَ أَنْ يَقَالَ: دَحْرَاجٍ، وَقَرَطَاسٍ، قِيَاسًا عَلَى قَرَقَارٍ<sup>(٣)</sup>.

وما ذهب إليه مردود، وباب الإصَابَةِ عِنْدَ مَسْدُودٍ؛ لِشِدُوذِهِ وَقِلَّةِ السَّمَاعِ، فَلَمْ يَكُنْ

جَدِيرًا بِالِاتِّسَاعِ. وَبِنَاءِ فَعَالٍ عَلَى الْكَسْرِ أَمْرًا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعَرَبُ الْحِجَازِيُّونَ وَالتَّمِيمِيُّونَ. وَبَنَوْا أَسَدَ يَبْنُونَهُ عَلَى الْفَتْحِ؛ إِتْبَاعًا، وَتَخْفِيفًا<sup>(٤)</sup>، أَوْ لِمُنَاسَبَةِ الْأَلْفِ وَالْفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَهَا<sup>(٥)</sup>.

النَّوْعَ الثَّانِي: مَا كَانَ مَعْدُولًا عَنِ صِفَةِ مَلَازِمًا لِلنَّدَاءِ فِي سَبِّ الْأَنْثَى وَذَمِّهَا، نَحْوُ: يَأْخَبَاثٍ بِمَعْنَى يَا خَبِيثَةَ، وَيَادْفَارٍ بِمَعْنَى يَا مُنْتَنَةً، وَيَالْكَاعَ بِمَعْنَى يَا لَيْئِمَةَ، وَمِنْ كَلَامِ سَيِّدِنَا عَمْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِبَعْضِ الْجَوَارِي: أَنْتَشْبِهِينَ بِالْحَرَائِرِ يَالْكَاعِ.

وَلَا تَسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ آوَى إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ<sup>(٦)</sup>

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ قَوْلًا مَحذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: قَعِيدَتَهُ يَقَالُ لَهَا: يَا لَكَاعِ، فَحُذِفَ الْخَبْرُ وَحُرِفَ النَّدَاءُ، فَيَكُونُ جَارِيًا عَلَى الْقِيَاسِ<sup>(٧)</sup>.

وَيَجُوزُ صَوْغُ فَعَالٍ هَذَا وَفَعَالٍ السَّابِقِ قِيَاسًا مَطْرَدًا مِمَّا اسْتَوْفَى الشَّرْطُ الْأَرْبَعَةَ التَّالِيَةَ:

الأول: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا مَجْرَدًا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ تَامًّا، فَلَا يُبْنِيانِ مِنْ نَاقِصٍ، نَحْوُ: كَانَ، وَصَارَ، وَبَاتَ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ مُتَصَرِّفًا فَلَا يُبْنِيانِ مِنْ جَامِدٍ، نَحْوُ نِعَمَ وَبِئْسَ، مُرَادًا بِهِمَا الْمَدْحَ وَالذَّمَّ. وَالرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ كَامِلَ التَّصَرُّفِ، فَلَا يُبْنِيانِ مِنْ يَدَّرٍ وَيَدَعٍ؛ لِأَنَّهُمَا نَاقِصَا التَّصَرُّفِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ سَيَّبُويهِ<sup>(٨)</sup> وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِكَثْرَةِ مَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ<sup>(٩)</sup>.

(١) هُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُحَمَّدِ الْأَمْوِيِّ الْإِشْبِيلِيِّ، كَانَ إِمَامًا بَارِعًا فِي الْعَرَبِيَّةِ، مُشْتَغَلًا بِالْقِرَاءَاتِ، يَمِيلُ فِي النَّحْوِ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ. تُوُفِيَ سَنَةَ ٦١٨ هـ. يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ ١/١٢١.

(٢) يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣/١٩٨، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢٨٢.

(٣) يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٣/١٠٩، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢٨٢.

(٤) يَنْظُرُ: الْمَسَاعِدُ ٣/٣٨، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢٨٣.

(٥) يَنْظُرُ: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ ١٢٦.

(٦) الْبَيْتُ مِنْ بَحْرِ الْوَاغِرِ، وَقَاتِلُهُ الْحَطِيبَةُ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ٢٥٦/٢، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ ٤/٥٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ ٣/٤٢٠، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ ١٢٦، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢٤١، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ١/٣١٨.

(٧) يَنْظُرُ: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ ١٢٦، ١٢٧.

(٨) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣/٢٨٠، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ ٣/١٩٨، وَالتَّصْرِيحُ ٢/٢٤٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ ٣/١٦٠.

(٩) يَنْظُرُ: الْمَسَاعِدُ ٢/٦٥٦.



وفى ذلك قال: "وإنما يطرد هذا الباب فى النداء وفى الأمر"<sup>(١)</sup>. وخالفه المبرد فى النوعين فقال: لا يُقال منهما إلا ما سُمع، ولا يُقاس عليهما<sup>(٢)</sup>.

النوع الثالث: ما كان معدولاً عن صفة غالبية، جارية مجرى الأعلام، نحو: حَلَّاقٌ وَجَبَّازٌ لِلْمَنِيَةِ معدولان عن حالقة وجابذة، وكَلَّاحٌ لِلْسِنَةِ الْمَجْدِبَةِ معدول عن كالحة، ووقَّاعٌ لِلْكِيَةِ فى الرأس معدول عن واقعة. والعدل هنا للمبالغة فى الصفة أيضاً<sup>(٣)</sup>.

ولغلبتها أشبهت الأعلام فصارت كالنابغة، ولذلك لا يتبع شىء منها موصوفها<sup>(٤)</sup>.

النوع الرابع: ما كان معدولاً عن مصدر معرفة، نحو: فَجَّارٌ معدول عن الفجرة، وَيَسَّارٌ معدول عن الميسرة. وبدادٍ بمعنى متبددة فى قول الشاعر:

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرِبَةً      وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِى الصَّعِيدِ بَدَادٍ

فهو مصدر فى معنى اسم الفاعل، كقولهم عدلٌ بمعنى عادل، والتحقيق فيه أنه اسم لمصدر مؤنث معرفة، كأنه البدة، وإن كان لا يتكلم به<sup>(٥)</sup>.

وَجَمَادٍ بمعنى الجمود، وحمادٍ بمعنى الحمد، وهما معدولان عن اسمين مؤنثين سُمِّيَا بهما، وهما: الجمدة، والحمدة اللتان لم تستعملتا فى الكلام<sup>(٦)</sup>.

وقد اتفق العرب الحجازيون والتميميون على بناء الأنواع الأربعة السابقة على الكسر، ولم يسمع عن غيرهم فيها شىء إلا النوع الأول، فبنو أسد بينونه على الفتح، كما سلف الذكر.

ولا يجوز القياس على هذا النوع وسابقه<sup>(٧)</sup> قال سيبويه: "واعلم أن فعَّالٍ ليس بمطرِدٍ فى الصفات نحو: حَلَّاقٌ، ولا فى مصدر نحو: فَجَّارٌ"<sup>(٨)</sup>.

النوع الخامس: ما كان اسماً علماً لمؤنث معدولاً عن فاعلة، نحو: حَدَّامٌ، وَقَطَّامٌ معدولان عن حاذمة، وقاطمة، وهما من أسماء النساء، وسَجَّاحٌ اسم للكذابة التى ادعت النبوة، وكَسَّابٌ اسم لكلبة، وسكَّابٌ اسم لفرس<sup>(٩)</sup>.

(١) الكتاب ٢٨٠/٣.

(٢) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤٤/٤، والتصريح ٢٤٢/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٤، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٤٧/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٤٠/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٤.

(٦) ينظر: هامش الكتاب ٢٧٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥/٤.

(٧) ينظر: شرح المفصل للخوارزمى ٢٤٩/٢.

(٨) الكتاب ٢٨٠/٣.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٤٧/٢، وشرح شذور الذهب ١٢٨، وجمع الهوامع ١٠٧/١.



- وقد ورد عن العرب في هذا النوع ثلاث لهجات:

إحداها: لهجة أهل الحجاز، وهى البناء على الكسر مطلقاً، وعليها جاء قول الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا      فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ<sup>(١)</sup>

وفى سبب بناء هذا النوع وسابقه أربعة أقوال:

أحدها: شبهها بفعال الدال على الأمر، وزناً، وتعريفًا، وعدلاً، وتأنيتاً<sup>(٢)</sup>. قال ابن عصفور: "وهو مذهب سيبويه، وهو الصحيح"<sup>(٣)</sup>.

والثانى: تضمنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيت فى المعدول عنه، وإليه ذهب الربيعى<sup>(٤)</sup>.  
والثالث: توالى العلل، وليس بعد منع الصرف إلا البناء؛ لأنها قبل العدل غير مصروفة للعلمية والتأنيت، فإذا عدلت زاداها العدل ثقلاً، وليس وراء منع الصرف إلا البناء، وهو قول المبرد<sup>(٥)</sup>.

والرابع: بُنى؛ لتضمنه معنى لام التعريف، وهذا لأن فعّالٍ قد جاء بمعنى المصدر المعرفة، ففجّر علم للفجرة، فيكون نزالٍ فى الأصل معناه النزول، فيكون بناؤه؛ لتضمنه معنى اللام المعرفة<sup>(٦)</sup>.

ويرى صاحب هذا القول أن قولهم بُنى فجّارٍ؛ لأنه شابه فى الوزن نزالٍ من مكاره النحو، وذلك لأنه ما من شيء إلا وهو يُشبه شيئاً ثم لا يُعطى حقه<sup>(٧)</sup>.

والثانية: لبعض بنى تميم، وهى إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً، فيقولون: هذه حذامٌ، ورأيت حذامٌ، ومررت بحذام<sup>(٨)</sup>.

(١) البيت من بحر الوافر، وهو للجم بن صعب فى العقد الفريد لابن عبد ربه ٣/٣٦٣، والتصريح ٢/٣٤٧، وشرح الشواهد للعيني ٣/٢٦٨، وله أو لوشيم بن طارق فى اللسان ٦/٤٤٣٧ (نصت)، ويلا نسبة فى الكامل ٢/٩٩، والخصائص ٢/١٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٤، وأوضح المسالك ٤/١٢٠، وشرح شذور الذهب ١٢٨، وشرح الأشمونى ٣/٢٦٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٣/١٢١٩، وشرح الأشمونى ٣/٢٦٨.

(٣) شرح جمل الزجاجى ٢/٢٤٨.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢/٢٤٩، وهمع الهوامع ١/١٠٨، والربيعى هو: على بن عيسى بن الفرج بن صالح، أحد أئمة النحويين وحذّاقهم، شرح كتاب الإيضاح للفارسي، وصنف كتاباً فى النحو يقال له: البديع. توفى سنة ٤٢٠ هـ ينظر: نزهة الألباء / ٢٤٩، ٢٥٠، وبغية الوعاة ٢/١٨١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٦٤، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٤٨، وشرح الأشمونى ٣/٢٦٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل للخوارزمى ٢/١٣٦.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٢/١٣٦.

(٨) ينظر: شرح شذور الذهب ١٢٩.



وفى علة منعه من الصرف خلاف: ذهب سيبويه إلى أن المانع له العلمية والعدل عن فاعلة، ويؤيده: أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة<sup>(١)</sup>. وإليه ذهب ابن مالك<sup>(٢)</sup>.  
 وذهب المبرد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث المعنوي، ويؤيده: أن التأنيث محقق، والعدل مقدر، ولا حاجة إلى تقدير عدلها؛ لأن تقدير العدل فى باب عَمَر إنما ارتكب؛ لأنه لو لم يُقَدَّر لزم ترتيب المنع على العلمية وحدها، ولا يلزم ذلك هنا<sup>(٣)</sup>. ولأجل هذا قال الأشمونى: "وهو أقوى على ما لا يخفى"<sup>(٤)</sup>. وعلى مذهب المبرد تكون مرتجلة<sup>(٥)</sup>.

والثالثة: لجمهور بنى تميم، وهى التفصيل بين أن يكون مختوماً بالراء؛ فيبني على الكسر، أو غير مختوم بها؛ فيمنع من الصرف، للعلمية والعدل، أو للعلمية والتأنيث المعنوي على الخلاف المذكور بين سيبويه والمبرد.

مثال المختوم بالراء: سَفَارِ اسم لماء، وَحَصَارِ اسم لكوكب، وَوَبَارِ اسم لقبيلة، وَجَعَارِ اسم للضبع، وَطَفَارِ اسم لبلدة<sup>(٦)</sup>.

وإنما وافق أكثر بنى تميم أهل الحجاز فيما آخره راء، فبنوه على الكسر؛ لأن الإمالة فاشية فى لغتهم، فإذا كسروا الراء سَهَلَتْ عليهم الإمالة؛ لأن الراء المكسورة لها قوة فى الإمالة؛ للتكرير الذى فيها<sup>(٧)</sup>.

\* وهذه الأنواع السابقة إن سُمِّيَ بها مذكر، زال موجب البناء؛ لأنه ليس الآن مؤنثاً معدولاً<sup>(٨)</sup>. وفى إعرابه وجهان واردان عن العرب:

أحدهما: إعرابه ممنوعاً من الصرف، فيرفع بالضمة، ويُصب ويجرُّ بالفتحة، كما لو سَمَّيْتَ رجلاً بعنّاق، فإنه يُمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. قال سيبويه معللاً: "لأن هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكر فيشبهه به. تقول: هذا حَدَامٌ، ورأيت حَدَامَ قَبْلُ، ومررتُ بِحَدَامٍ قَبْلُ. سمعتُ ذلك ممن يُوثق بعلمه"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٢٧٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٠/٣، ١٢٢١.

(٢) ينظر: الألفية ٤٨، وشرح الأشمونى ٢٦٩/٣.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٠/٣، ١٢٢١.

(٤) شرح الأشمونى ٢٦٩/٣.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢١/٣، وحاشية الصبان ٢٦٩/٣.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب ١٢٩.

(٧) ينظر: علل النحو للوراق ٤٧٤، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٥٦٧/٢.

(٨) ينظر: التصريح ٣٤٧/٢.

(٩) الكتاب ٢٧٩/٣.

والثاني: إعرابه مصروفًا، فيُرفع بالضمّة، ويُنصب بالفتحة، ويُجر بالكسرة، كما لو سميت رجلاً بصباح.

قال سيبويه: "ومن العرب من يصرف رَقَاشٍ وِغْلَابٍ إذا سَمَّى به مذكرًا، لا يضعه على التأنيث بل يجعله اسمًا مذكرًا، كأنه سَمَّى رجلاً بصباح"<sup>(١)</sup>.

- وإن سَمَّى بها مؤنث، فأهل الحجاز يتركونه على حاله قبل التسمية ولا يُعربونه، فيقولون: هذه حَدَامٌ، ورأيتُ حَدَامًا، ومررت بحدَامٍ.

وبنو تميم يُجرونه مُجرى مالا ينصرف ويُعربونه، فيقولون: هذه حَدَامٌ، ورأيتُ حَدَامًا، ومررتُ بحَدَامٍ<sup>(٢)</sup>. والقياس عند سيبويه مذهب بنى تميم<sup>(٣)</sup>.

فأما ما كان آخره راء فإن أهل الحجاز وبنى تميم متفقون فيه على كسرهما، لغة أهل الحجاز هي اللغة الأولى القُدُمى، وبنو تميم يختارونها في ذلك<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) المصدر السابق ٢٨٠/٣.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ٥٦٥/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٧٧/٣.

(٤) ينتظر: المصدر السابق ٢٧٨/٣.



## هَلْمٌ

## تقديم:

هَلْمٌ: اسم من أسماء الأفعال، ومسامه ايتِ وتَعَالَى ونحوهما، وهو مبنى؛ لوقوعه موقع الفعل المبنى، وأصله أن يكون ساكناً على أصل البناء، وإنما حُرِّكَ آخره؛ لالتقاء الساكنين، وهما الميمان اللذان في آخره، وفتح تخفيفاً؛ لثقل التضعيف<sup>(١)</sup>.

وقد نقل بعض النحويين الإجماع على أنها مركبة، وفي كيفية التركيب خلاف:

ذهب البصريون وفي مقدمتهم الخليل إلى أنها مركبة من (ها) التنبيه، ومن (لم) التي هي فعل أمر من قولهم: لَمْ اللهُ شَعَثَهُ، أى جمعه، كأنه قيل: اجمع نفسك إلينا، وحذفت ألف (ها) تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال، ولأن اللام بعدها - وإن كانت متحركة - فى حكم الساكن، ألا ترى أن الأصل وأقوى اللغتين فيها اللغة الحجازية، وهى أن تقول: ها المم فلما كانت لام هلم فى حكم الساكن حذفت لها ألف (ها)، كما تحذف لالتقاء الساكنين، وجعلا اسماً واحداً، فصارت هلم<sup>(٢)</sup>.

وقال الخليل: ركباً قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدرج؛ إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت<sup>(٣)</sup>.

وذهب الكوفيون وفي مقدمتهم الفراء إلى أنها مركبة من (هل) التى للزجر والحث، و (أم) بمعنى اقص، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها إلى الساكن قبلها، وحذفت هى فصارت هلم<sup>(٤)</sup>.

وقد أنكر بعضهم ذلك وقال: إنه ضعيف من جهة المعنى؛ لأن هل للاستفهام، ولا مدخل للاستفهام هاهنا<sup>(٥)</sup>. ودفع ابن جنى هذا الاعتراض قائلاً: "وهذا عندى لا يلزم الفراء؛ لأنه لم يدع أن (هل) هنا حرف استفهام، وإنما هى عنده زجر وحث"<sup>(٦)</sup>.

وقول البصريين أولى وأقرب إلى الصواب، ويدل على صحته أنهم نطقوا بالأصل على ما ادعاه البصريون فقالوا: هالم<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣٣٢، والخصائص ٣/٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤١، ٤٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٣/١٦٥٢، وجمع الهوامع ٣/١١٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٥٢، والمساعد ٢/٦٤٥.

(٥) ينظر: الخصائص ٣/٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٢.

(٦) الخصائص ٣/٣٨.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٥٢، وجمع الهوامع ٣/١١٠.

وذكر بعض النحويين أنها ليست مركبة<sup>(١)</sup>. قال أبو حيان: "وهو قول لا بأس به؛ إذ الأصل البساطة حتى يقوم دليل واضح على التركيب"<sup>(٢)</sup>.

وتأتى هَلُمَّ على وجهين: متعدية، ولازمة، فالمتعدية بمعنى: أَحْضِرْ، وهات، ومنه قوله تعالى: ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> أى: أَحْضِرْوهم، وهَلُمَّ التريد، أى: أَحْضِرْه.

واللازمة بمعنى: ايت وأقبل، وتتعدى بإلى نحو قوله عز وجل: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾<sup>(٤)</sup> وقد تُعدى باللام نحو: هَلُمَّ للثريد<sup>(٥)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي فى هَلُمَّ لهجتين واردتين عن العرب فى فصيح الكلام، إليك بيانهما: الأولى: لهجة الحجازيين أنها اسم فعل أمر، وتكون بمعنى أَحْضِرْ فتتعدى بنفسها، نحو قوله تعالى: ﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾ أى: أَحْضِرْوهم، وبمعنى أَقْبَلِ فتتعدى بإلى نحو قوله عز وجل: ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ أى: أَقْبِلُوا<sup>(٦)</sup>. وذكر ابن عقيل أن منهم من يُعديها باللام نحو: هَلُمَّ للثريد، ومنهم من يُعديها بعديها بنفسها فيقول: هَلُمَّ التريد، أى: ائته<sup>(٧)</sup>.

والثانية: لهجة التميميين أنها فعل أمر؛ وذلك لاتصال الضمائر بها على حد اتصالها بالأفعال، فتقول: هَلُمَّ يارجل، وهَلُمَّ يا امرأة، وهَلُمَّ يارجلان، أويا امرأتان، وهَلُمَّوا يارجال، وهَلُمَّنَ يانساء<sup>(٨)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

هَلُمَّ كلمة دعوة إلى شىء. جمهور العرب يدعون بها المفرد والمثنى والجمع، مذكراً كان أو مؤنثاً على السواء، إلا فى لغة بنى سعد فإنهم يحملونها على تصريف الفعل، ومن ثم يلحقون بها الضمائر، فيقولون: هَلُمَّا، وهَلُمَّوا، ونحو ذلك. هكذا ذكر الخليل بن أحمد<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٦٥١/٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٠٩/٣.

(٣) من الآية ١٥٠ من سورة الأنعام.

(٤) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٣/٤، وارتشاف الضرب ٢١٠/٣، ومع الهوامع ١١٠/٣.

(٦) ينظر: المساعد ٦٤٤/٢، ٢٤٩/٣، وشفاء العليل ٨٧٠/٢، ٨٧١.

(٧) ينظر: المساعد ٦٤٤/٢، ٢٤٩/٣.

(٨) ينظر: المصدر السابق ٦٤١/٢، ٦٤٤، ٢٤٩/٣، وشفاء العليل ٨٦٩/٢، ٨٧١.

(٩) ينظر: العين ٥٦/٤ (هلم).



وأطبق العلماء من بعده على أن فيها لهجتين، هاتهما مدروستين كما يلي:

الأولى: لهجة أهل الحجاز استعمال هَمْ اسم فعل أمر، بمعنى: أَحْضِرْ أو أَقْبِلْ، بلفظ واحد مع المفرد والمثنى والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: هَمْ يارجل، وهَمْ يارجلان، وهَمْ يارجال، وهَمْ يامرأة، وهَمْ يامرأتان، وهَمْ يانساء<sup>(١)</sup>، كما كان ذلك في صه ومه ونحوهما، وهو القياس، وبه جاء التنزيل، فأفرد والمخاطبون جماعة، وإنما كان هذا هو القياس؛ لأنه قد قامت الدلالة على أنه اسم، وليس القياس في الأسماء أن تتصل بها علامة الضمير المرفوع، إنما ذلك للأفعال.

والذي يدل على خروجه عندهم من حكم الأفعال مخالفتهم مجراه في لغتهم؛ لأن لغتهم أن يقولوا للواحد: اَلَمْ بِفَكِّ الإِدْغَامِ، نحو: ارْدُدْ واشْدُدْ، فلما رَكَّبُوهُ مع غيره، وسمَّوا به خرج عن حكم الفعل، فألزموه طريقة واحدة في أحواله كلها، فلم يظهر فيه علامة تنثية ولا جمع<sup>(٢)</sup>.

وتأتى هَمْ عندهم على وجهين: متعدية، نحو: هَمْ بكَراً بمعنى قَرَّبَهُ أو أَحْضَرَهُ، ولازمة، نحو: هَمْ يابكر، بمعنى: اقْرُبْ أو أَقْبِلْ. وتتعدى بالي نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ هَلَمْ إِلَيْنَا ﴾<sup>(٣)</sup>، وقد تتعدى باللام باللام نحو: هَمْ للثريد، ومنهم من يحذف اللام فينصب، نحو: هَمْ للثريد، أي: آيْتَهُ<sup>(٤)</sup>. وهى عند التميميين متعدية ولازمة أيضاً.

والخلاف في هَمْ من حيث التركيب وعدمه إنما يكون فيها، وهى على لغة الحجازيين دون غيرهم. والثانية: لهجة بنى تميم إجراؤها مجرى (لَمْ) فيغيرونها بقدر المخاطب، يثنون، ويجمعون، ويؤنثون، فيقولون: هَمْ يارجل، وهَمْ يارجلان، وهَمْ يارجال، وهَمْ يامرأة، وهَمْ يامرأتان<sup>(٥)</sup>.

وقد اختلف عنهم في فعل جماعة النساء، فذكر البصريون وبعض الكوفيين: هَلْمُنَ يانسوة، بفتح الهاء، وتسكين اللام، وضم الميم الأولى، وتسكين الثانية، وفتح النون بلا تشديد. وإنما كان كذلك؛ لأن لام الفعل تسكن عند اتصال هذه النون بها، نحو: قَعْدَنَ، وَقَمْنَنَ، فلما كانت نون النسوة تُوجب تسكين ما قبلها بطل الإدغام؛ لسكون الحرف الذى يلي النون، وصار عندهم بمنزلة: ارْدُدْنَ، واشْدُدْنَ<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الخصائص ٣/٣٨، والمخصص لابن سيده ١٤/٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤٤.

(٢) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ١/١٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤٤.

(٣) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٣، وارتشاف الضرب ٣/٢١٠، ٢١١، وهمع الهوامع ٣/١١٠.

(٥) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ١/١٨٤، والخصائص ٣/٣٨.

(٦) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ١/١٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤٤.

وزعم الفراء أن الصواب في هذه اللغة أن يقال: هَلْمَنَّ، بفتح الهاء، وضم اللام، وتشديد الميم مفتوحة، وفتح النون وتشديدها.

والسبب الذي أوجب ذلك أن هذه النون التي هي ضمير جماعة النساء لا توجد إلا وقبلها ساكن، فزادوا نوناً ثانية قبلها؛ ليقع السكون عليها، وتسلم فتحة الميم في هَلْمَّ فتكون وقاية لها من السكون، كما قالوا: مَنَّى، وَعَنَى فزادوا نوناً ثانية؛ لتسلم نون مِّنْ وَعَنْ من الكسر؛ إذ كانت ياء المتكلم أبداً تكسر ما قبلها<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه البصريون وبعض الكوفيين سوى الفراء هو القياس.

وقد حكى عن بعضهم: هَلْمَّيْنِ يانسوة في هذه اللغة، بجعل الزائد للوقاية ياء، وهذا شاذ<sup>(٢)</sup>.

وحكى عن أبي عمرو أنه سمع العرب تقول: هَلْمَّيْنِ يانسوة، بكسر الميم مشددة، وزيادة ياء ساكنة بعدها نون الإناث<sup>(٣)</sup>.

وحول هَلْمَّ في لهجة بني تميم أهي فعل أم اسم فعل؟ دار الخلاف بين النحويين؛ فذهب سيبويه والمبرد ومن حذا حذوهما إلى أن بني تميم يجعلونها فعلاً صحيحاً، ويجعلون الهاء زائدة، فيقولون: هَلْمَّ يارجل، ولثلاثين: هَلْمَّا، وجماعة الذكور: هَلْمُوا، وجماعة الإناث: هَلْمُنَّ؛ لأن المعنى المُمَّنَّ، والهاء زائدة<sup>(٤)</sup>.

ويدل على ذلك: أنهم يؤكدونها بالنون الخفيفة والثقيلة، قال سيبويه: "وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في هَلْمَّ في لغة بني تميم؛ لأنها عندهم بمنزلة رُدَّ، ورُدَّا، ورُدِّي، وارْدُدْنِ"<sup>(٥)</sup>.

وذهب بعض النحويين إلى أن بني تميم وإن كانوا يُجرونها مُجْرَى الفعل في اتصال الضمير بها؛ لشدة شبهها به، وإفادتها فائدته، فهي عندهم اسم للفعل، وليست بمبقة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم، والدليل على ذلك: أن بني تميم يختلفون في آخر الأمر من المضاعف، فمنهم من يُتبع فيقول: رُدُّ بالضم، وفرُّ بالكسر، وعَضَّ بالفتح، ومنهم من يكسر على كل حال فيقول: رُدُّ، وفرُّ، وعَضُّ. ومنهم من يفتح على كل حال، ثم رأيناهم كلهم مجتمعين على فتح الميم من هَلْمَّ، وليس أحد

(١) ينظر: المصدران السابقان، والخصائص ٣/٣٨.

(٢) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٢١٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٥٢٩، والمقتضب ٣/٢٠٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٥١، وارتشاف الضرب ٣/٢١١.

(٥) الكتاب ٣/٥٢٩.



يكسرهما ولا يضمهما؛ فدلَّ ذلك على أنها خرجت عن طريق الفعلية، وأخلصت اسماً للفعل، نحو: دونك، ورويدك، وعندك<sup>(١)</sup>.

وقد دفع المرادى ذلك بان التزام أحد الجائزين لا يُخرجها عن الفعلية، والتزام أحد الجائزين فى كلامهم كثير<sup>(٢)</sup>. كما أن الجرمى حكى كسر الميم منها عن بعض بنى تميم<sup>(٣)</sup>. وهذا يدل دلالة واضحة على أن ما ذهب إليه سيبويه والمبرد ومن نهج نهجهم هو الصحيح. وقد استعمل لها فعلاً مضارعاً من قيل له: هَلُمَّ إلى كذا، فقال: لا أَهَلِّمُ إليه، بفتح الهمزة والهاء، وضم اللام والميم<sup>(٤)</sup>.

وبلغة الحجازيين جاء القرآن الكريم، فهى لغة التنزيل؛ ومن ثم صارت أعلى اللغتين عند ابن جنى<sup>(٥)</sup>. والحق أن هاتين اللهجتين تنازعتا الفصاحة على حدِّ سواء، فقد جاء الحديث النبوى الشريف بلغة التميميين كثيراً، من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (يا عائشة هَلُمَّى المَدِيَةَ)<sup>(٦)</sup> أى: هاتيا أو أحضريها، وقوله صلى الله عليه وسلم لها أيضاً: (فَهَلِّمِى لأرِيكِ مَا تَرَكَوا)<sup>(٧)</sup> بمعنى: أقبلى أو اقربى، وقوله عليه الصلاة والسلام حكاية عن الملائكة فى حديث الذكر: (هَلِّمُوا إِلَى حَاجَتِكُمْ)<sup>(٨)</sup> وعلى لغة الحجازيين جاء قوله ﷺ فى حديث الحوض: (أناديهم: أَلَا هَلُمَّ أَلَا هَلُمَّ)<sup>(٩)</sup>. وما ذكرته قليل من كثير مما ورد فى كتب الحديث الشريف.

\* \* \*

(١) ينظر: الخصائص ٣/٣٨، ٣٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٤٢، ٤٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٥١.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٣/١٦٥٠.

(٤) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ١/١٨٥، وارتشاف الضرب ٣/٢١١، وشرح الأشمونى ٣/٢٠٦.

(٥) ينظر: الخصائص ٣/٣٨.

(٦) جزء من حديث أخرجه مسلم فى كتاب الأضاحى: باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة، ح رقم/١٩.

(٧) جزء من حديث أخرجه مسلم فى كتاب الحج: باب نقض الكعبة وبنائها، ح رقم/٤٠٢.

(٨) صحيح البخارى ٧/١٦٨.

(٩) موطأ الإمام مالك ٢٥/٢٥.



## حَيْثُ

## تقديم:

جمهور العرب على أن حَيْثُ مبنية أينما كانت، فإذا استعملت شرطاً فهي مبنية؛ لتضمنها معنى حرف الشرط. وإذا استعملت ظرفاً، وهو الشائع نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإنها تُبنى؛ لشبهها بالحرف في الافتقار؛ إذ لا تُستعمل إلا مضافة، أو في إبهامها، كما أن الحرف مبهم<sup>(٢)</sup>؛ مبهم<sup>(٢)</sup>؛ إذ إنها تقع على الجهات الست، وهي: خلف، وقدام، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت، وعلى وعلى كل مكان؛ فأبهمت حَيْثُ، ووقعت عليها جميعاً. كما أنه ليس شيء من ظروف الأمكنة يُضاف إلى جملة إلا حَيْثُ، فلما خالفت أخواتها بنيت؛ لخروجها عن بابها<sup>(٣)</sup>.

ووجب أن يكون بناؤها على السكون؛ لأن المبنى على حركة ما كان له أصل في التمكن، وحالة يكون معرباً فيها، نحو: يابكر وبابه في النداء، وقبل وبعد ونحوهما من الغايات. فأما حيث فلما لم تكن لها هذه الحالة كانت ساكنة الآخر<sup>(٤)</sup>، ثم حركت لالتقاء الساكنين، وهما الياء والشاء<sup>(٥)</sup>. وحيثُ ظرف مكان، يضاف إلى جملة فعلية، نحو: جلستُ حيثُ جلس بكر، أو اسمية، نحو: جلستُ حيثُ بكرٌ جالس، وشرط الاسمية: ألا يكون الخبر فيها فعلاً، نصَّ على ذلك سيبويه<sup>(٦)</sup>. وندر إضافتها إضافتها إلى المفرد، كقول الراجز:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالَعَا<sup>(٧)</sup>

ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي<sup>(٨)</sup>.

وقال الأخفش: ترد ظرف زمان بمعنى الحين، كما في قول الشاعر:

لَلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ<sup>(٩)</sup>

(١) من الآية ٦٥ من سورة الحجر.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٢/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٤٢/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ١٠٧/١، والتصريح ٦٩٩/١.

(٧) الرجز لم يعرف قائله، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٤، وشرح التسهيل ٢٣٢/٢، وشرح شذور الذهب

١٦١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٥٤/٢، وهمع الهوامع ٢١٠/٢، وشرح الأشموني ٢٥٤/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦٢/٢، وهمع الهوامع ٢١٠/٢.

(٩) البيت من بحر المديد، وقائله: طرفه بن العبد، وهو في ديوانه ٨٦/، وبلا نسبة في: شرح المفصل لابن يعيش

٩٢/٤، وشرح التسهيل ٢٣٣/٢، والمساعد ٥٣٠/١، وهمع الهوامع ٢١١/٢.



وذهب الزجاج إلى أن أصل حيثُ أن تكون مبنية على السكون؛ لأنها ليست لمكان بعينه، وأن ما بعدها صلة لها، وليست بمضافة إليه<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل أن حيثُ مبنية على الضم؛ تشبيهاً بقبَلُ؛ لأنها تضاف إلى جملة، والإضافة في الحقيقة إنما هي إلى المفرد، فكأنها مقطوعة عن الإضافة.

وقد تبنى على الفتح؛ طلباً للتخفيف، أو على الكسر؛ على أصل التقاء الساكنين.

ثم ذكر هو والسلسلي فيهما لغتين تابعين لابن مالك، هاك بيانهما: الأولى: أن ياء حيثُ تخلفها الواو، فيقال: حوَتْ مبنية على الضم، وهي لغة طيئ<sup>(٢)</sup>. حكاها ابن عقيل عن اللحياني<sup>(٣)</sup>.

والثانية: إعراب حيثُ، وهي لغة فقّس، يقولون: جلستُ حيثُ كنتُ بالفتح، وجئتُ من حيثُ جئتُ<sup>(٤)</sup>. ذكر ابن عقيل أن الكسائي حكى ذلك عنهم، فهم ينصبونها، ويجرونها بمن، فصارت عندهم كعند. وفقّس أبو قبيلة من بني أسد<sup>(٥)</sup>.

وذكر السلسلي من شواهد هذه اللهجة قراءة بعض السلف «سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ»<sup>(٦)</sup> بالكسر<sup>(٧)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

حيثُ ظرف مكان، قال سيبويه: "وأما حيثُ فمكانٌ، بمنزلة قولك: هو في المكان الذي فيه زيد"<sup>(٨)</sup>. وهي ملازمة للإضافة إلى جملة فعلية أو اسمية، ولو أفردت لم يصح معناها<sup>(٩)</sup>. وشرط الجملة التي تُضاف إليها: أن تكون خبرية، وتصدر في النفي بلم أو لا<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٢٩/٢.

(٢) ينظر: المساعد ٥٢٩/١، وشفاء العليل ٤٨٢/١.

(٣) ينظر: المساعد ٥٢٩/١.

(٤) ينظر: المساعد ٥٢٩/١، وشفاء العليل ٤٨٢/١.

(٥) ينظر: المساعد ٥٢٩/١.

(٦) من الآية ١٨٢ من سورة الأعراف، والآية ٤٤ من سورة القلم. ولم أجد هذه القراءة في كتب القراءات والتفسير التي تيسر لي الاطلاع عليها. وهي موجودة في بعض كتب النحويين؛ ففي شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٤: حكاها الكسائي عن بعض العرب، وهي في: اللسان ١٠٦٤/٢ (حيث)، وارتشاف الضرب ٢٦١/٢، ومغنى اللبيب ١١٦/١، وشرح شذور الذهب ١٦٢، وشفاء العليل ٤٨٢/١، وهمع الهوامع ٢٠٩/٢.

(٧) ينظر: شفاء العليل ٤٨٢/١.

(٨) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٩) ينظر: المقتضب ١٧٥/٣.

(١٠) ينظر: المساعد ٥٣٠/١.

والغالب كون حَيْثُ في موضع نصب على الظرفية، أو خفض بمن، وذهب ابن هشام - وفاقاً للفارسي - إلى أنها قد تقع مفعولاً به، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ تَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(١)</sup> إذ المعنى أنه سبحانه وتعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئاً في المكان، وناصبها (يَعْلَمُ) محذوفاً مدلولاً عليه بـ (أَعْلَمُ)، لا بأعلم نفسه؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به، إلا إن أوْلَتْهُ بعالم فإنه يجوز في رأى بعضهم<sup>(٢)</sup>. ولم تقع حَيْثُ اسماً لإن؛ خلافاً لابن مالك؛ إذ ذهب إلى ذلك<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد عن العرب فيها خمس لهجات، دونك دراستها مفصلة على النحو التالي:

**اللهجة الأولى** - وهي الفاشية-: حَيْثُ، بالبناء على الضم؛ تشبيهاً بالغايات كـ قَبْلُ وبعْدُ، ووجه الشبه بينهما: أن حقَّ حَيْثُ من جهة أنها ظرف أن تُضَافُ إلى المفرد كغيرها من ظروف الأمانة، نحو: أمامك، وقدامك، ونحوهما، فلما أُضِيفت إلى الجملة صارت إضافتها كلا إضافة، فأشبهت قبل وبعْد في قطعهما عن الإضافة، إلا أن الحركة في حَيْثُ لالتقاء الساكنين، وفي قَبْلُ وبعْدُ للبناء<sup>(٤)</sup>.

وإنما كانت إضافتها إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها وهو الجر لا يظهر في المضاف إليه بوجه ما<sup>(٥)</sup>.

وقَبْلُ وبعْدُ ونحوهما إنما سُمِّيَتْ بالغايات؛ لأنها تصير غاية وآخراً في النطق بعد حذف المضاف إليه<sup>(٦)</sup>. وشبَّهَتْ حَيْثُ بها؛ لأنها مضافة من حيث المعنى غير مضافة من حيث الصورة. أما إضافتها من حيث المعنى فلأنك متى قلت: اجلس حَيْثُ بكر جالس فكأنك قلت: اجلس مكان جلوس بكر. وأما أنها غير مضافة من حيث الصورة؛ فلأن الجملة لا تصلح لكونها مضافاً إليها؛ إذ الجملة ليست في معنى ما يدخل عليه حرف الجر، والمضاف إليه في معنى ذلك، وهما في طرفي نقيض<sup>(٧)</sup>.

وذكر بعض العلماء أن العرب أجمعت على ضم حَيْثُ في كل وجه، وذلك أن أصلها حَوْتُ، فقلبت الواو ياء؛ لكثرة دخول الياء على الواو، فقيل: حَيْثُ، ثم بُنيت على الضم؛ لالتقاء الساكنين. واختير

(١) من الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ١/١١٧، وهمع الهوامع ٢/٢١٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٢، وهمع الهوامع ٢/٢١٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩١.

(٥) ينظر: مغنى اللبيب مع حاشية الأمير ١/١١٦.

(٦) ينظر: حاشية الأمير على مغنى اللبيب ١/١١٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢/٢٧١.



لها الضم؛ ليشعر ذلك بأن أصلها الواو؛ وذلك لأن الضمة مجانسة للواو، فكأنهم أتبعوا الضمَّ الضمَّ<sup>(١)</sup>.

وقد خُطِيَءَ ذلك بأنهم إنما يُعْقَبُونَ في الكلمة ضمةً دالةً على واو ساقطة<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثانية: حيثُ، بالبناء على الفتح، على كل حال من الخفض والنصب، نحو: فعدت حيثُ قعد بكر، وجئتُ من حيثُ جئتُ؛ وذلك طلباً للخفة، لثقل الكسرة بعد الياء كَأَيْنَ وكيف. وهي لغة بنى يربوع وطُهَيَّة، ولا تُضَمُّ عندهم<sup>(٣)</sup>. حكى ذلك عنهم الكسائي قائلًا: "سمعتُ في بنى تميم من بنى يربوع وطُهَيَّة من ينصب الثاء، على كل حال في الخفض والنصب والرفع، فيقول: حيثُ التقينا، و ﴿من حيثُ لا يعلمون﴾، ولا يُصِيبه الرفع في لغتهم"<sup>(٤)</sup>. وقد ذكر ابن عصفور للفتح عندهم وجهين: أحدهما: التخفيف، والآخر: الإتياع<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر هاتين اللهجتين السابقتين سيبويه حين قال: "فأما ما كان غاية نحو: قَبْلُ، وبعْدُ، وحيثُ فإنهم يحركونه بالضمة. وقد قال بعضهم: حيثُ؛ شبهوه بأيِّن"<sup>(٦)</sup>.

اللهجة الثالثة: حيثُ، بالبناء على الكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، لم يبالوا بالثقل، كما قالوا: جِير، فكسروا، وإن كان قبل الآخر ياء. حكاها الكسائي عن بعض العرب<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الرابعة: حَوْتُ، بإبدال الياء واوًا، وهي لغة طَيِّيءٍ، وفي ثائها أيضًا الحركات الثلاث<sup>(٨)</sup>. فالضم؛ تشبيهاً لها بالغايات؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة؛ لأن أثرها وهو الجر لا يظهر. والكسر؛ على أصل التقاء الساكنين. والفتح؛ طلباً للتخفيف<sup>(٩)</sup>، وذكره سيبويه<sup>(١٠)</sup>. وذكر صاحب اللسان عن بعض العلماء أن (حَوْتُ) مبنية على الضم رواية عن العرب، لبنى تميم<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: اللسان ١٠٦٤/٢ (حيث).

(٢) ينظر: السابق ١٠٦٥/٢ (حيث).

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩١/٤، وارتشاف الضرب ٢٦١/٢.

(٤) اللسان ١٠٦٤/٢ (حيث)

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٤٢/٢.

(٦) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٤.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٨٢/٢، وجمع الهوامع ٢٠٩/٢.

(٩) ينظر: مغنى اللبيب ١١٦/١.

(١٠) ينظر: الكتاب ٢٩٢/٣.

(١١) ينظر: اللسان ١٠٦٤/٢ (حيث).

اللهجة الخامسة: بنو الحارث وبنو فقَّعس يُعربونها، فيخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب؛ فيقولون: جلستُ حَيْثُ كُنتَ، وجئتُ من حَيْثُ جئتُ، فيجرونها بمن، وهى عندهم كعند<sup>(١)</sup>. حكى ذلك عنهم الكسائي قائلًا: "وسمعتُ في بنى أسد بن الحارث بن ثعلبة، وفي بنى فقَّعس كُلهَا، يخفضونها في موضع الخفض، وينصبونها في موضع النصب، فيقولون: (من حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ)، وكان ذلك حَيْثُ التَّقِينَا"<sup>(٢)</sup>. وذكر السلسلي أنه قد قرأ بعض السلف قوله تعالى: ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> بكسر التاء<sup>(٤)</sup>. فيحتمل أن يكون فيها وجهان:

أحدهما: الإعراب على هذه اللغة، والآخر: البناء على الكسر؛ جرياً على اللغة الثالثة<sup>(٥)</sup>. فإن قدرتها معربة كانت حَيْثُ مجرورة بمن، وعلامة جرّها الكسرة الظاهرة، وإن قدرتها مبنية كانت مبنية على الكسر، كأمس في محل جر<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٦١، وهمع الهوامع ٢/٢٠٩.

(٢) اللسان ٢/١٠٦٤ (حيث).

(٣) من الآية ١٨٢ من سورة الأعراف، والآية ٤٤ من سورة القلم.

(٤) ينظر: شفاء العليل ١/٤٨٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٠٩.

(٦) ينظر: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ محمد محيي الدين ١٦٢/١٦٢.



## أَمْسٍ

### تقديم:

أَمْسٍ ظرف من ظروف الزمان، وهو عبارة عن اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، ويقع لكل يوم من أيام الجمعة<sup>(١)</sup> وهو معرفة متصرف، يُستعمل في موضع رفع ونصب وجر.

فإن استعمل ظرفاً فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب. وعلة بنائه: تضمنه معنى الحرف، وهو لام التعريف<sup>(٢)</sup>؛ وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه، فكان في الأصل نكرة، ثم لما أريد أمس أمس يوم التكلم دخله لام التعريف العهدي، كما هو عادة كل اسم قُصد به إلى واحد من بين الجماعة المسماة به، ثم حذفت اللام وقُدِّرت؛ لتبادر فهم كل من يسمع أَمْسٍ مطلقاً من الإضافة إلى أمس يوم التكلم، فصار معرفة، نحو: لقيته أمس الأحداث<sup>(٣)</sup> ولم يُبَيَّنْ (عَدَّ) مع كونه معرفة؛ لأنه لم يتضمن لام التعريف، إنما يتضمنها ما هو حاصل واقع، و(عَدَّ) ليس بواقع<sup>(٤)</sup>. وقال ابن كيسان: بُنِيَ؛ لأنه في معنى الفعل الماضي، وأُعْرِبَ عَدَّ؛ لأنه في معنى الفعل المستقبل، والمستقبل معرب<sup>(٥)</sup>. وقال قوم: قوم: علة بنائه: شبه الحرف؛ لافتقاره في الدلالة على ما وُضِعَ له إلى اليوم الذي أنت فيه<sup>(٦)</sup>. وقال وقال آخرون: بُنِيَ؛ لشبهه بالأسماء المبهمة في انتقال معناه؛ لأنه لا يختص بمسمى دون آخر<sup>(٧)</sup>.

ومن تعليل ابن مالك لبنائه: شبهه بضمير الغائب في التعريف بغير أداة ظاهرة، وكون حضور مسماه مانعاً من إطلاق لفظه عليه، ولشبهه بغاق وحوَبٍ في الانفراد بمادة مع التوافق في الوزن<sup>(٨)</sup>. وأجاز الخليل في: لقيته أَمْسٍ أن يكون التقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين: الباء وأل؛ تخفيفاً على اللسان، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب<sup>(٩)</sup>. وضَعَفَه تلميذه سيبويه قائلاً: "ولا يقوى قول قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول: ذهب أمس بما فيه"<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/٤.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١٨٧/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٦/٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١٨٧/٢.

(٥) المصدر السابق ١٨٨/٢.

(٦) ينظر: المساعد ٥١٩/١، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١٨٨/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٣/٢.

(٩) ينظر: الكتاب ١٦٣/٢، وهمع الهوامع ١٨٨/٢.

(١٠) الكتاب ١٦٤/٢.

وذهب قوم منهم الكسائي إلى أنه ليس مبنياً ولا معرباً، بل هو محكىٌّ سمىَ بفعل الأمر من الإمساء، كما لو سمى بأصبح من الإصباح، فقولك: جئت أمس، أي: اليوم الذي كنا نقول فيه: أمس عندنا أو معنا، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم، فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت<sup>(١)</sup>. وتعريفه بأل إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك<sup>(٢)</sup>.

وكان حقه تسكين آخره على ما يقتضيه البناء، وإنما التقى في آخره ساكنان، وهما الميم والسين، فكسرت السين لالتقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>. وحكى الزجاجي أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح<sup>(٤)</sup>، الفتح<sup>(٤)</sup>، مستشهداً بهذا الرجز:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِذْ أَمْسَا      عَجَابًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا<sup>(٥)</sup>

وحكم ابن مالك على ذلك بعدم الصحة؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتحة في مذ أمس فتحة إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق ألا يُعول عليه<sup>(٦)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي في أمس ثلاث لهجات فصيحات، دونك بيانها:

الأولى: لهجة أهل الحجاز بناء أمس على الكسر مطلقاً، سواء استعمل ظرفاً أو اسماً غير ظرف، في الرفع والنصب والجر، فيقولون: ذهب أمس بما فيه، وأحببتُ أمس، وما رأيته مذ أمس<sup>(٧)</sup>. وذكر ابن ابن عقيل أن ذلك حكاة عنهم سيبويه، وهو كذلك<sup>(٨)</sup>.

والثانية: بنو تميم يبنونه على الكسر في حالتى النصب والجر، ويعربونه إعراب مالا ينصرف حالة الرفع، وقد حكى ذلك عنهم سيبويه<sup>(٩)</sup> فيقولون: ذهب أمس. بالرفع بلا تنوين، وعلى لغتهم جاء قول قول الشاعر:

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٩، وهمع الهوامع ٢/١٨٨.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/١٨٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٦.

(٤) ينظر: الجمل في النحو ٢/٢٩٩، وارتشاف الضرب ٢/٢٤٩، والتصريح ٢/٣٤٨.

(٥) الرجز لم أعرف قائله، وقد جاء بلا نسبة في: الكتاب ٣/٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠٦، ١٠٧،

وشرح جمل الزجاجي ٢/٤١٢، وشرح التسهيل ٢/٢٢٣، وشرح شذور الذهب ١٣٣، وهمع الهوامع ٢/١٩٠، وشرح الأشموني ٣/٢٦٧، والسعالى: سواحر الجن.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٢٣، ٢٢٤.

(٧) ينظر: المساعد ١/٥١٩، وشفاء العليل ١/٤٧٧.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٢٨٣، والمساعد ١/٥١٩.

(٩) ينظر: الكتاب ٣/٢٨٣.



اعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ يَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسٌ<sup>(١)</sup>

ذكر ذلك ابن عقيل<sup>(٢)</sup> وأما السلسلي فاكتفى بإيراد عبارة ابن مالك دون ما توضيح أو تمثيل<sup>(٣)</sup>.

والثالثة: بعض بنى تميم يعربون أَمْسَ إعراب مالا ينصرف مطلقاً، فى حالة الرفع والنصب والجر<sup>(٤)</sup>.

والجر<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن عقيل أن هذه اللهجة حكاها عنهم الكسائي<sup>(٥)</sup>، وعليها قول الراجز:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مَذْ أَمْسًا عَجَائِرًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا

وقد ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن بناء أَمْسَ على الفتح ليس لغة؛ خلافاً للزجاجي

الذى خرج عن إجماع النحاة فى ذلك<sup>(٦)</sup>. قال ابن عقيل: "ولا حجة فى الـرجز على ذلك؛ لاحتمال

إعرابه غير منصرف، وهو ظاهر كلام سيبويه فى الـرجز"<sup>(٧)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

إذا استعملت أَمْسَ اسماً غير ظرف فللعرب فيها لهجات متعددة، هاك دراستها مفصلة على النحو

التالى:

اللهجة الأولى: أهل الحجاز بينونه على الكسر، رفعاً ونصباً وجرّاً، كحاله حين كان ظرفاً، فيقولون:

ذهب أَمْسٌ بما فيه، وأحببتُ أَمْسَ، وما رأيتك مذ أَمْسَ، وقال الشاعر:

الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٌ<sup>(٨)</sup>

فأَمْسَ فاعل مضى، وهو مبنى على الكسر<sup>(٩)</sup>؛ لأن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بُنى نحو: أين

وكيف، وحُرِّك بالكسر؛ لكونه الأصل فى التقاء الساكنين<sup>(١٠)</sup>.

(١) البيت من بحر الخفيف، ولم يعرف قائله، وهو فى: شرح التسهيل ٢/٢٢٣، وأوضح المسالك ٤/١٢٢، والمساعد

١/٥٢٠، والتصريح ٢/٣٤٨، وهمع الهوامع ٢/١٨٩، وشرح الأشمونى ٣/٢٦٨.

(٢) ينظر: المساعد ١/٥١٩، ٥٢٠، ١٧/٣، ٣٧.

(٣) ينظر: شفاء العليل ١/٤٧٧.

(٤) ينظر: المساعد: ١/٥٢٠، وشفاء العليل ١/٤٧٧.

(٥) ينظر: المساعد ١/٥٢٠.

(٦) ينظر: المساعد ١/٥٢٠، وشفاء العليل ١/٤٧٧.

(٧) المساعد ١/٥٢٠، وينظر: الكتاب ٣/٢٨٤.

(٨) البيت من بحر الكامل، وهو للقمام بن العاهل ملك حضرموت واليمن، أو لأسقف نجران فى معجم الشعراء

للمرزياتى ٣/٢٢٣، ولأخير فقط فى اللسان ١/١٣٠ (أمس)، وله أو لتبع بن الأقرن فى التصريح ٢/٣٤٨، وبلا نسبة

فى مراتب النحويين ٧٧، وشرح جملة الزجاجى لابن عصفور ٢/٤١١، وشرح التسهيل ٢/٢٢٢، وشرح شذور

الذهب ٣/١٣٣، وهمع الهوامع ٢/١٨٩.

(٩) ينظر: التصريح ٢/٣٤٨، ٣٤٩.

(١٠) ينظر: الإفصاح للفارقي ٧/٢٣٧.



وبناؤه على الكسر عندهم إنما يكون متى توافرت هذه الشروط الخمسة: ألا يُكَّر، وألا يُكسَّر، وألا يُصغَّر، وألا يُضاف، وألا يُحلى بأل<sup>(١)</sup>.

وقد نصَّ على هذه اللهجة شيخ النحويين في كتاب العربية<sup>(٢)</sup>.

**اللهجة الثانية:** إعرابه إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع خاصة، وبناؤه على الكسر في حالتى النصب والجر، وهى لغة جمهور بنى تميم، يقولون: ذهب أمس، فيضمونه بغير تنوين، واعتكفت أمس، وعجبت من أمس، فيكسرونه فيهما<sup>(٣)</sup>، وقد حكى ذلك عنهم سيبويه حين قال: قال: "واعلم أن بنى تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمس بما فيه، وما رأيت مذ أمس، فلا يصرفون في الرفع؛ لأنهم عدلوه عن الأصل الذى هو عليه فى الكلام لا عن ما ينبغى أن يكون عليه فى القياس. ألا ترى أن أهل الحجاز يكسرونه فى كل المواضع، وبنو تميم يكسرونه فى أكثر المواضع فى النصب والجر، فلما عدلوه عن أصله فى الكلام ومجراه تركوا صرفه"<sup>(٤)</sup> فأمس عندهم فى حالة الرفع معدول عن الألف واللام، فلا يُصرف للعلمية والعدل، نظير سحر إذا أردت به وقتاً بعينه فإنه يُمنع من الصرف للعلمية والعدل<sup>(٥)</sup>.

فإن قيل: ما وجه التفرقة بين حالة الرفع وغيرها؟ فالجواب: أن الرفع شأن العمد فلم يُخرج فيه عن الأصل فى الأسماء بالكلية، بخلاف النصب والجر فإنهما شأن الفضلات، فيقبلان الخروج عن الأصل بالكلية<sup>(٦)</sup>.

وإذا وقع أمس بعد مذ وجعلتها اسماً قلت: ما رأيت مذ أمس، بالرفع، وإن جعلت مذ حرفاً وافق بنو تميم أهل الحجاز فى بنائها على الكسر، فقالوا: ما رأيت مذ أمس<sup>(٧)</sup>.

**اللهجة الثالثة:** إعرابه إعراب مالا ينصرف مطلقاً، رفعاً، ونصباً وجرّاً؛ لأنه علم على اليوم الذى يليه يومك معدول عن الأمس المعروف بأل، وهى لغة بعض بنى تميم<sup>(٨)</sup>. فيقولون: مضى

(١) ينظر: شرح الأشمونى مع حاشية الصبان ٢٦٨/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب / ١٣٤.

(٤) الكتاب ٢٨٣/٣.

(٥) ينظر: اللسان ١٣٠/١ (أمس).

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٧/٣.

(٧) ينظر: اللسان ١٣١/١ (أمس).

(٨) ينظر: شرح شذور الذهب ١٣٣.



مضى أمس بالرفع بلا تنوين، وشاهدتُ أمس، وما رأيتُ بكراً مذ أمس، بالفتح فيهما<sup>(١)</sup>، نيابة عن الكسرة؛ لكونه ممنوعاً من الصرف للعلمية والعدل.

وقد اختلف النحويون في إعراب أمس إعراب مالا ينصرف مطلقاً عند بعض بنى تميم؛ فذهب إلى إثبات ذلك الفارقي، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن مالك ومن وافقهم<sup>(٢)</sup>، ومعتمداهم في ذلك ما يلي:

أولاً: ظاهر قول سيبويه: "وقد فتح قوم أمس في مذ لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع، شبهوها بها"<sup>(٣)</sup> فقد ذكر السيرافي شارحاً هذه العبارة أن هؤلاء القوم هم بعض بنى تميم، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم تركوا صرفه، وما بعد مُذ يرفع ويخفض، فلما ترك من يرفع صرفه بعد مُذ ترك أيضاً من يجرُّ صرفه بعدها، فكانت مشبهة بنفسها<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: ما حكاه الكسائي من أن بعضهم يمنع الصرف رفعاً ونصباً وجرّاً<sup>(٥)</sup>.

وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أن هذا غلط، وإنما بنو تميم يعربونه في الرفع، وبينونه في النصب والجر<sup>(٦)</sup>. والحق أن أبا على أولى بالغلط من غيره؛ لإتكاره نقل الثقات وحكايتهم

عن بعض بنى تميم، ومن حفظ وسمع حجة على من لم ينل ذلك، والسماع أحق بالاتباع.

وحكى ابن أبي الربيع<sup>(٧)</sup> أن بنى تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف إذا رفع أو جر بمذ أو مُنذ فقط، ووافقه الرضى في ذلك<sup>(٨)</sup>.

ومقتضى رأيهما: أنهم بينونه على الكسر فيما سوى ذلك، ولعل وجه تخصيص مُذ ومُنذ كثرة جر أمس بهما<sup>(٩)</sup>. وإثبات هذه اللهجة على الإطلاق المذكور هو الأولى بالقبول؛ لقوته.

(١) ينظر: التصريح ٣٤٧/٢.

(٢) ينظر: الإفصاح ٢٣٨، وشرح المفصل ١٠٧/٤، وشرح جمل الزجاجي ٤١٢/٢، وشرح التسهيل ٢٢٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٤٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمراي ١٢١٨/٣، والتصريح ٣٤٧/٢، وهمع الهوامع ١٨٩/٢، وشرح الأشموني ٢٦٧/٣.

(٣) الكتاب ٢٨٤/٣.

(٤) ينظر: هامش الكتاب ٢٨٤/٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٩/٢.

(٦) ينظر: المصدر السابق ٢٤٩/٢، وشرح الأشموني ٢٦٧/٣.

(٧) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأموي العثماني الإشبيلي إمام أهل النحو في زمانه، من مصنفاة: شرح الإيضاح، والملخص، والقوانين، وشرح الجمل. توفي سنة ٦٨٨ هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٢٥/٢، ١٢٦.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٩/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢١٨/٣، وشرح الأشموني ٢٦٧/٣.

(٩) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٧/٣.

والفرق بين المعدول عن الحرف والمتضمن له: أنك إذا عدلت عن الحرف جاز لك إظهاره واستعماله، وإذا ضمنته إياه لم يجز إظهاره، ألا ترى أنه لا يجوز إظهار همزة الاستفهام مع أين وكيف ونظائرهما<sup>(١)</sup>.

اللهجة الرابعة: من بنى تميم من يُعربه إعراب المنصرف، فيُنَوِّنُهُ في الأحوال الثلاث كلها. حكى ذلك الكسائي<sup>(٢)</sup>، فيقول هؤلاء: ذهب أمس، وأحببت أمساً، وما رأيتك مذ أمس.

اللهجة الخامسة: حكى الزجاج أن بعض العرب يُنَوِّنُهُ، وهو مبنى على الكسر؛ تشبيهاً بالأصوات، نحو: غاق وغيره<sup>(٣)</sup>، فيقول: ذهب أمس، وأحببت أمس، وما رأيتك مذ أمس.

وبعد، فيمكن القول بأن أمس حال كونه غير ظرف، قد تلخص فيه خمس لهجات: البناء على الكسر مطلقاً بلا تنوين، وبتنوين، وغير منصرف مطلقاً، وإعرابه منصرفاً، وإعرابه غير منصرف رفَعاً، وبنائوه على الكسر نصباً وجرّاً<sup>(٤)</sup>.

- فإن نُكِّرَ أَمْسٍ؛ بأن أُريدَ به يوم من الأيام الماضية مبهم، أو لُفِظَ معه بالألف واللام، أو أُضيف، أو صُغِرَ على مذهب من يجيز تصغيره كالمبرد ومن وافقه، وقد نصَّ سيبويه على أنها لا تُصغَرُ<sup>(٥)</sup>، أو أو جُمعَ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، أو ثُنِيَ، فهو معرب إعراب المنصرف إجماعاً؛ لزوال علّة البناء، وهي تضمن اللام<sup>(٦)</sup>. نحو: كل غدٍ صائرُ أمساً، وكان الأمسُ طيباً، وكان أمسنا طيباً، وأميس، وأميس، وأموس، وأمسان.

ومن العرب من يستصحب البناء مع أل، كقول الشاعر:

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ  
بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ<sup>(٧)</sup>

فكسر السين، وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم<sup>(٨)</sup>. وذكر ابن هشام أن هذا البيت روى بفتح أَمْسٍ على أنه ظرف معرب؛ لدخول أل عليه، وروى أيضاً بالكسر، وتوجيهه إما على البناء، وتقدير

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٩/٢، وهمع الهوامع ١٩٠/٢.

(٣) ينظر: المصدران السابقان.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١٩٠/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٨٠/٣.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤١٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٢٩/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٩/٢، ٢٥٠.

والتصريح ٣٤٩/٢، وهمع الهوامع ١٩١/٢، وشرح الأشموني ٢٦٨/٣.

(٧) البيت من بحر الطويل، وقائله: نصيب، وهو في ديوانه ٩، واللسان ١٣١/١ (أمس)، وبلا نسبة في الخصائص

١/٣٩٥، ٣/٥٩، والإتصاف ١/٣٢٠، وشرح التسهيل ٢/٢٢٤، وشرح شذور الذهب ١٣٥، وهمع الهوامع

١٩٠/٢، والدرر ٣/١٠٩.

(٨) ينظر: همع الهوامع ١٩١/٢.



أل زائدة، أو على الإعراب؛ على أنه قدّر دخول في على اليوم، ثم عطف عليه عطف التوهم<sup>(١)</sup>.  
وتكون أل فيه معرفة.  
ولو سُمِّي رجل بأمسٍ على لغة أهل الحجاز انصرف؛ لأن كل مفرد مبنى سمّي به شخصاً فالواجب  
فيه الإعراب مع الصرف. وكذلك لو سميت به على لغة بنى تميم انصرف أيضاً<sup>(٢)</sup>. وقد نصَّ على  
ذلك سيبويه<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب ١٣٥.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٨/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٨٣/٣، ٢٨٤.

## لَدُنْ

## تقديم:

لَدُنْ من الظروف المبنية الملازمة للإضافة، تجر ما بعدها لفظاً إن كان مفرداً، أو تقديرًا إن كان جملة<sup>(١)</sup>. وهى لأول غاية زمان أو مكان، نحو: ما رأيته من لدن ظهر الخميس، وقوله تعالى: تعالى: ﴿ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا ﴾<sup>(٢)</sup> أى: من جهتنا ونحونا<sup>(٣)</sup>.

ولَدُنْ مبنية عند أكثر العرب؛ لشبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد، وهو الظرفية وابتداء الغاية، وامتناع الإخبار بها وعنها، فلا يُبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لابتداء الغاية ولغير ذلك، ويُستعملان فضلة وعمدة، فاستعمالهما فضلة كثير، واستعمالهما عمدة كقوله تعالى: ﴿ وَعِنْدَهُرُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَعِنْدَهُرُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله عزَّ من قائل: ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾<sup>(٧)</sup>.

واستعمال لَدُنْ دون مِنْ قليل؛ ولذلك لم تخل فى القرآن من (مِنْ)<sup>(٨)</sup>. قال تعالى: ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا لَدُنَّا عِلْمًا ﴾<sup>(٩)</sup> وقال جلَّ شأنه: ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ ﴾<sup>(١٠)</sup>. وإذا أُضيفت إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان؛ لأن ظروف المكان لا يُضاف منها إلى الجملة إلا حيث<sup>(١١)</sup> وذلك كقول الشاعر:

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٧.

(٢) من الآية ٩٩ من سورة طه.

(٣) ينظر: المساعد ١/٥٣١.

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية ٨٥ من سورة الزخرف.

(٦) من الآية ٦٢ من سورة المؤمنون.

(٧) من الآية ٣٥ من سورة ق.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٦، ٢٣٧، وجمع الهوامع ٢/٢١٩.

(٩) من الآية ٦٥ من سورة الكهف.

(١٠) من الآية ٢ من سورة الكهف.

(١١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٢٢٠.



صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهْنٍ وَرُقْتَنَةً لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَابِ (١)  
ولا ترادفها لدى، بل ترادف عند. صرّح بذلك سيبويه (٢).

والفرق بين لَدُنْ وعند يبدو موجزاً من أربعة أوجه: أولها: أن لَدُنْ مبنية وعند معربة، وثانيها: أن لَدُنْ ملازمة للدلالة على أول غاية زمان أو مكان، وأما عند فقد تكون لأول الغاية إذا اقترنت بمن، وقد لا تدل على ذلك، وثالثها: أنه لا يخبر بلَدُنْ، وقد يُخْبِرُ بعند، نحو: بكر عندك، ورابعها: أن لَدُنْ قد تضاف إلى جملة، وهي حينئذ ظرف زمان، وأما عند فلا تُضاف إلا إلى مفرد (٣).

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسليّ تابعين لابن مالك اللهجات الواردة في لَدُنْ، وقد جاءت مختلفة عندهما بعض الاختلاف في الصورة والعدد؛ نظراً لاختلاف نسخ التسهيل التي اعتمدا عليها في شرحيهما. فقد بلغت عند ابن عقيل إحدى عشرة لهجة، وعند السلسليّ عشرة. علق ابن عقيل على كل لهجة وردت ضابطاً لها، في حين أوردها السلسليّ كما ذكرها ابن مالك دون ضبط. وهاك بيانها عند ابن عقيل:

اللهجة الأولى: لَدُنْ، بفتح اللام، وضم الدال، وسكون النون.

والثانية: لَدَنْ، بفتح اللام والدال وسكون النون.

والثالثة: لَدُنْ، بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون.

والرابعة: لَدُنْ، بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون.

والخامسة: لُدُنْ، بضم اللام وسكون الدال وكسر النون.

والسادسة: لَدُنْ، بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون.

والسابعة: لَدْ، بفتح اللام وسكون الدال.

والثامنة: لُدْ، بضم اللام وسكون الدال.

والتاسعة: لَدْ، بفتح اللام وضم الدال.

والعاشرة: لَتْ، بفتح اللام وكسر التاء.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو للقطامي في ديوانه / ٩٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/٢٣٧، وشرح الرضوى على الكافية ٣/٢٢٠، وتخليص الشواهد ٢٦٣، وهمع الهوامع ٢/٢٢٠، وشرح الأشموني ٢/٢٦٣، ونُسب له في التصريح ١/٧١٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٣٤، شرح التسهيل ٢/٢٣٨.

(٣) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين ٢/٦٤.

جاءت في بعض نسخ التسهيل، فإن ثبتت كانت لغى المبنية عشرًا. هكذا ذكر ابن عقيل<sup>(١)</sup>. وأما السلسلي فكانت اللهجات المبنية عنده تسعًا، هي: لَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدِنْ، وَلَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدُنْ، وَلَدُ، وَلَدُ، وَلَتْ، وَلَتْ<sup>(٢)</sup>. وبقيت لغة أخرى ذكرها كلاهما، وهي: إعراب لَدُنْ في اللهجة الأولى، وهي لغة قيس. وبها روى أبو بكر عن عاصم ﴿مِنْ لَدُنِهِ﴾<sup>(٣)</sup> بجر النون وإسكان الدال مشمة الضم، والأصل: مِنْ لَدُنِهِ، بضم الدال. هكذا ضبطها ابن عقيل<sup>(٤)</sup>، وضبطها السلسلي بجر النون، وكسر الدال وشمها<sup>(٥)</sup>. والصحيح ضبط ابن عقيل؛ لكونه المنصوص عليه في كتب القراءات<sup>(٦)</sup>. وحكى أبو حاتم<sup>(٧)</sup> ﴿مِنْ لَدُنِهِ﴾ بضم الدال وكسر النون<sup>(٨)</sup>. قال ابن عقيل: "وتقول في النصب: لَدُنْهُ، بفتح النون والدال مضمومة أو ساكنة مشمة الضم"<sup>(٩)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب في لدن عدة لهجات، ذكرها العلماء في كتبهم، مختلفة العدد والصورة، وقد تتبعتهم في ذلك ما استطعت إليه سبيلا، فوجدتها قاربت العشرين لهجة على النحو التالي: اللهجة الأولى: لَدُنْ، بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، مثل: عَضُدٌ وَسَبْعٌ، وهي المشهورة، ومعناها: أول غاية زمان أو مكان<sup>(١٠)</sup>، نصَّ على ذلك سيبويه<sup>(١١)</sup> وقال أيضًا: "وأما لَدُنْ فالموضع الذي هو أول الغاية، وهو اسم يكون ظرفًا، يدلُّك على أنه اسم قولهم: مِنْ لَدُنْ"<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٥٣٢/١.

(٢) ينظر: شفاء العليل ٤٨٤/١.

(٣) من الآية ٢ من سورة الكهف

(٤) ينظر: المساعد ٥٣٢/١، ٥٣٣، وشرحه على الألفية ٦٥/٢.

(٥) ينظر: شفاء العليل ٤٨٤/١.

(٦) ينظر: التذكرة في القراءات لابن غلبون ٥٠٧/٢، وتقريب النشر لابن الجزرى ١٣٦، وشرح طيبة النشر للنويرى ٤٢٨/٢.

(٧) هو سهل بن محمد السجستاني، كان كثير الرواية عن أبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، عالمًا باللغة والشعر، أخذ عن الأخفش كتاب سيبويه. توفي سنة ٢٥٥ هـ ينظر: أخبار النحويين البصريين للسيرافي ١٠٢، ١٠٤.

(٨) ينظر: المساعد ٥٣٣/١، وشفاء العليل ٤٨٤/١.

(٩) المساعد ٥٣٣/١.

(١٠) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٠/٣.

(١١) ينظر: الكتاب ٢٦٥/١.

(١٢) ينظر: السابق ٢٣٣/٤.



وهذه لهجة أهل الحجاز<sup>(١)</sup>، ونصّ سيبويه على أنها الأصل<sup>(٢)</sup>، فهي أمّ الجميع وأشهر اللغات كما قال الرضى<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الثانية: لَدُنْ، بفتح اللام والداد وسكون النون<sup>(٤)</sup> وأصلها: (لَدُنْ) بضم الدال، أسكنوا العين فيها كما أسكنوها في عَضُدٍ وَسَبْعٍ؛ استثقالاً للضمة فيها، فلما سكنت الدال وكانت النون ساكنة بعدها، التقى ساكنان، ففتحت الدال للتخلص من التقاء الساكنين، وشبّهت من طريق اللفظ بنحو قولك في الأمر والنهي: اضْرِبْ بَكَرًا، وَلَا تَضْرِبْ عَمْرًا<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثالثة: لَدُنْ، بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون، كـ (كَتِفٌ)<sup>(٦)</sup> وأصلها: لَدُنْ بضم الدال، حذفت الضمة؛ استثقالاً لها، فسكنت الدال والنون بعدها ساكنة، فالتقى ساكنان، فكسرت الدال جوازًا، كما فتحت جوازًا على اللهجة السابقة، قال أبو على الفارسي: "لأن من الساكنين ما إذا التقيا ما يحرك أحدهما بالكسر، كما يحرك بالفتح، وقد تعاقب الأمران على الكلمة الواحدة"<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الرابعة: لَدُنْ، بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون، كـ (جَيْرٌ). حكاها الفراء عن ربيعة<sup>(٨)</sup>. قال ابن يعيش موجهًا لها: "كأنهم استثقلوا ضمة الدال فسكنوا تخفيفًا، كما قالوا في عَضُدٍ. عَضُدٌ، ولما سكنت الدال والنون ساكنة، كسروا النون؛ لالتقاء الساكنين، فقالوا: لَدُنْ"<sup>(٩)</sup> وبُنِيَتْ لَدُنْ على الكسر هنا؛ لأن هذه النون تُشبه التنوين من حيث وقعت في آخر الاسم، وحقها السكون، والتنوين إذا حُرِّك حُرِّك بالكسر<sup>(١٠)</sup>؛ فحرّكت النون به. وقد حمل بعض العلماء على هذه اللهجة ما رواه أبو بكر عن عاصم من قراءته ﴿مِن لَدُنِي﴾<sup>(١١)</sup> بكسر النون، فإن ذلك لالتقاء الساكنين من حيث سكنت الدال إسكان الباء من سَبْعٍ، وليست كسرة إعراب<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٥/٤.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢١/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢٨٠/٢، وشرح التسهيل ٢٣٧/٢، وتاج العروس ٣٣٢/٩ (لَدُنْ)، وهمع الهوامع ٢١٩/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٧/٢، والمساعد ٥٣٢/١، وحاشية الأمير ١٣٥/١.

(٧) الحجة للقراء السبعة ١٢٥/٥.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٥٧/١، ٣٥٨، وشرح السيرافي في الكتاب ٢١٢/١.

(٩) شرح المفصل ١٠٠/٤.

(١٠) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢٨٠/٢.

(١١) من الآية ٢ من سورة الكهف

(١٢) ينظر: التصريح ٧١٢/١



اللهجة الخامسة: لُدُنْ، بفتح اللام وسكون الدال وفتح النون<sup>(١)</sup>. أصلها: لُدُنْ، سكنت الدال تخفيفاً، ففتحت النون؛ لالتقاء الساكنين، وقصد التخفيف، كَأَيْنَ وَكَيْفَ<sup>(٢)</sup>.

اللهجة السادسة: لُدُنْ، بضم اللام وسكون الدال وكسر النون<sup>(٣)</sup>. أصلها: لُدُنْ، خففت الدال بنقل حركتها وهي الضمة إلى اللام بعد سلب حركتها، فصارت الكلمة: لُدُنْ، التقى ساكنان، فحركت النون بالكسر<sup>(٤)</sup>؛ للتخلص من التقائهما. قال ابن يعيش معللاً: "وذلك أنهم لما أرادوا التخفيف نقلوا الضمة من الدال إلى اللام؛ ليكون ذلك أمانة على الحركة المحذوفة، وكسروا النون؛ لالتقاء الساكنين"<sup>(٥)</sup>.

اللهجة السابعة: لُدُنْ، بضم اللام وسكون الدال وضم النون، حكاها أبو حاتم<sup>(٦)</sup>. وأصلها: لُدُنْ، خُفِّتْ خُفِّتْ الدال بنقل حركتها إلى اللام بعد سلب حركتها، فالتقى ساكنان، فحركت النون بالضم<sup>(٧)</sup>؛ لمناسبة الحركة قبلها؛ إذ الساكن ليس بحاجز حصين.

اللهجة الثامنة: لُدُنْ، بضم اللام وسكون الدال وفتح النون<sup>(٨)</sup>. أصلها: لُدُنْ نُقِلَتْ حركة الدال إلى اللام اللام قبلها بعد حذف حركتها، فالتقى ساكنان، فحركت النون بالفتح؛ طلباً للتخفيف. وعن إسكان الدال في اللهجات السابقة قال الزجاج: "فأما إسكانهم دال لُدُنْ، فأسكنوها كما يقولون في عَضُدٍ: عَضُدٌ، فيحذفون الضمة"<sup>(٩)</sup>.

اللهجة التاسعة: لُدُنْ، بضميتين فسكون<sup>(١٠)</sup> وهي لغة أسد<sup>(١١)</sup>. يمكن القول بأنهم خففوا الدال بنقل حركتها إلى اللام، بعدما سلبت حركتها، فالتقى ساكنان، فحركوا الدال بالضم؛ إتباعاً للحركة المنقولة.

اللهجة العاشرة: لُدُنْ، بفتح اللام وضم الدال والنون، وهي معربة، أُعْرِبَتْهَا قَيْسٌ على اللهجة الأولى المشهورة<sup>(١)</sup>. قال ابن مالك: "ولكون موضع لُدُنْ صالحاً لعند شبهتها قَيْسٌ بها فأعربتها، وبلغتهم

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٧، والمساعد ١/٥٣٢، وحاشية الصبان ٢/٢٦٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٧، ١٢٨.

(٣) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/٢١٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٢/٢٨٠.

(٤) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/٢١٣، وشرح الرضى على الكافية ٣/٢٢١.

(٥) شرح المفصل ٤/١٠٠، ١٠١.

(٦) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٨.

(٧) ينظر: الحجة للقراء السبعة للفارسي ٥/١٢٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٧، وحاشية الصبان ٢/٢٦٢.

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٠٤.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٢٩، وشفاء العليل ١/٤٨٤، وتاج العروس ٩/٣٣٢ (لندن).

(١١) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١/٣٥٨.



قراءة أبى بكر عن عاصم ﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهِ﴾<sup>(٢)</sup> إلا أنه أسكن الدال وأشَمَّهَا ضَمًّا (مِن لَّدُنْهِ)، ويقال فى النصب على هذه اللغة: لَدُنْهُ وَلَدُنْهُ<sup>(٣)</sup>.

ويمكن أن يكون مما جاء على هذه اللغة قول الراجز:

تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِى ظَهْرِى      مِّن لَّدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصَيْرِ<sup>(٤)</sup>

وإسكان الدال على هذه اللهجة عارض للتخفيف، كما فى القراءة السابقة، والأصل ضَمُّهَا؛ ويرشد إليه إشمائها الضم فى القراءة؛ تنبيهًا على أصلها<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر الزجاج هذه اللهجة عارئة عن الحكم عليها بالإعراب أو البناء، مضبوطة بفتح اللام وضم الدال والنون منونة<sup>(٦)</sup>، ويبدو من الوهلة الأولى أنه يقصد بذلك إعرابها، وهو لهجة قيس، لا أنها لغة مبنية، كما زعمت إحدى الباحثات؛ إذ عدَّتْها لهجة مستقلة غير لهجة قيس<sup>(٧)</sup>، مع أن لدن لم تأت معربة إلا فى لهجة قيس والكلبيين، فقد حكى أبو زيد عن الكلبيين أجمعين: (هذا من لَدُنْهِ)، ضَمُّوا الدال، وفتحوا اللام، وكسروا النون<sup>(٨)</sup>.

اللهجة الحادية عشرة: لَدُ، بفتح اللام وضم الدال وحذف النون<sup>(٩)</sup>، وهى مخففة من لَدُنْ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون، والذى سوَّغ سقوط النون منها: أنهم أجروا النون فيها مجرى التنوين، حيث قالوا: لَدُنْ<sup>(١٠)</sup>. وأبقوا ضمة الدال بعد الحذف؛ ليكون ذلك دليلاً على المحذوف، وأنها منتقصة من غيرها وليست بأصل قائم بنفسه<sup>(١١)</sup>.

=

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢١/٣.

(٢) من الآية ٢ من سورة الكهف.

(٣) شرح التسهيل ٢٣٦/٢، ٢٣٧.

(٤) الرجز لرجل من طيِّئ فى شرح الشواهد للعيني ٢٦٢/٢، وبلا نسبة فى الخصائص ٢٣٥/٢ وشرح التسهيل

٢٣٧/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٥/٢، وهمع الهوامع ٢٢٠/٢، وشرح الأشمونى ٢٦٢/٢.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٢/٢.

(٦) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٥٣/٢.

(٧) ينظر: لدن بين أساليب اللغة وآيات القرآن الكريم للدكتورة / سهير عطية هاشم / ٦١.

(٨) ينظر: معانى القراءات للأزهري ٢٦٤، واللسان ٤٠٢٢/٥ (لدن).

(٩) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢١/٣، وحاشية الصبان ٢٦٢/٢.

(١٠) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢٨٠/٢، ٢٨١.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٤.

وقد ذكر سيبويه أن بعض العرب يحذف النون حتى تصير لَدُنْ على حرفين، وجعل من ذلك قول  
الراجز:

يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ      مِنْ لَدُنْ لَحْيَيْهِ إِلَى مُنْخُورِهِ<sup>(١)</sup>

يقصد بذلك أن لَدُ محذوفة من لَدُنْ، منوية النون؛ فلذلك بقيت على حركتها، ولو كانت مما بُنِيَ على حرفين للزمها السكون كـ (عَنْ) وغيرها<sup>(٢)</sup>. والدليل على ذلك: أنك تَرُدُّ النون إذا أضفتها إلى مضمراً. فَرَّرَ ذلك سيبويه قائلاً: "وأما لَدُ فهي محذوفة، كما حذفوا يَكُنْ، ألا ترى أنك إذا أضفت إلى مضمراً رددته إلى الأصل، تقول: من لَدُنْهُ، ومن لَدُنِّي، فإنما لَدُنْ كَعَنْ"<sup>(٣)</sup>. ولا يجوز أن يقال: من لَدُنْكَ، ولا من لَدُهُ<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثانية عشرة: لَدَا، بفتح اللام والداد مع التنوين، كـ قَفَاً<sup>(٥)</sup> حكاها سيبويه قائلاً: "وقال بعضهم: لَدَا غدوة، كأنه أسكن الدال ثم فتحها، كما قال: اضربنْ زيداً، ففتح الباء لما جاء بالنون الخفيفة"<sup>(٦)</sup>. بعد ذكره أن (لَدُنْ) لها في غدوة حال ليست في غيرها، وذلك أنها تنصبها فقط دون غيرها<sup>(٧)</sup>، وذلك أن حَقَّ (لَدُنْ) أن تخفض ما بعدها؛ لأن النون من نفس الكلمة، إلا أن بعض العرب يحذف النون تخفيفاً، ثم يردّها بعضهم، فيقدّرُ النون فيها أنها زائدة، فشابهت التنوين في قولك: ضَارِبٌ بكرًا؛ فهذا جاز أن يُنصب بها غدوة، فيخفّ اللفظ، وخفته من وجهين: أحدهما: أن النصب أخفُّ من الجر. والثاني: أن الجار والمجرور كالشيء الواحد، والمنسوب كالفضلة، وما هو فضلة أخفُّ من اللازم.

(١) ينظر: الكتاب ٢٣٣/٤، ٢٣٤، والرجز لغيلان بن حريث الربيعي، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٢، واللسان ٤٠٢٢/٥ (لندن)، وتاج العروس ٣٣٢/٩ (لندن)، وشرح شواهد الشافية ١٦١، وبلا نسبة في الصحاح للجوهري ٢١٩٥/٦ (لندن). يصف الراجز بغيراً أو فرساً بطول العنق، فهو يستوعب من حبله الذي يوثق به مقدار باعين فيما بين لحييه ونحره. ينظر: شرح شواهد الشافية للبغدادي ١٦١.

(٢) ينظر: شرح شواهد الشافية ١٦١.

(٣) الكتاب ٢٨٦/٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢٢٠/٢.

(٥) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٢١٢/١، والإتصاف ٧١٦/٢، وتاج العروس ٣٣٢/٩ (لندن).

(٦) الكتاب ٢١٠/١.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٢١٠/١، ٢٨١/٢، ٣٧٥.



وبعض من ردَّ النون تشبيهاً بالنون الخفيفة فتح ما قبلها، وكان ذلك طلباً لتخفيف الكلمة؛ لكثرتها في كلامهم، والفتح أعمُّ من الضم<sup>(١)</sup>، ومن ثمَّ أبدلها ألفاً في الرسم كما هو الحال في هذه اللهجة، والله أعلم.

اللهجة الثالثة عشرة: لَدْ بفتح اللام وسكون الدال وحذف النون<sup>(٢)</sup>. أصلها: لَدُنْ، حُذفت ضمة الدال تخفيفاً، ثم حُذفت النون، وأُبقيت الدال على سكونها<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الرابعة عشرة: لُدْ، بضم اللام وسكون الدال وحذف النون<sup>(٤)</sup>.

وعن هذه اللهجة وسابقتها قال السيرافي: "وأما من سكن الدال فإنه بنى باقى الكلمة بعد الحذف والتخفيف"<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الخامسة عشرة: لُدْ، بضم اللام والدال وحذف النون.<sup>(٦)</sup> أصلها: لَدُنْ، نقلت ضمة الدال إلى اللام بعدما سلبت الحركة، فالتقى ساكنان: الدال والنون، فحذفت النون؛ لكونها آخر الكلمة، ثم ضموا الدال؛ إتباعاً لضمة اللام.

اللهجة السادسة عشرة: لَتْ، بفتح اللام وكسر التاء. ذكرها أبو حيان<sup>(٧)</sup>، وابن عقيل قائلاً: "وفى بعض نسخ التسهيل: وَلَتِ بفتح اللام وكسر التاء"<sup>(٨)</sup>. وتبعهما السيوطي<sup>(٩)</sup>.

اللهجة السابعة عشرة: لَتْ، بفتح اللام وضم التاء.<sup>(١٠)</sup>

اللهجة الثامنة عشرة: لَتْ، بفتح اللام وسكون التاء. ذكر هذه اللهجة وسابقتها السلسيلى ومحقق كتاب المساعد حاكياً لها عن بعض نسخ التسهيل<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: علل النحو للوراق / ٥١٥.

(٢) ينظر: التبيان للعبرى ١/١٢٥، وشفاء العليل ١/٤٨٤، وتاج العروس ٩/٣٣٢ (لندن)، وحاشية الصبان ٢/٢٦٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٠١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/٢١٢، وتاج العروس ٩/٣٣٢ (لندن)، وحاشية الصبان ٢/٢٦٢.

(٥) شرح السيرافي للكتاب ١/٢١٣.

(٦) ينظر: تاج العروس ٩/٣٣٢ (لندن).

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٦٥.

(٨) المساعد ١/٥٣٢.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٢٠.

(١٠) ينظر: شفاء العليل ١/٤٨٤.

(١١) ينظر: شفاء العليل ١/٤٨٤، وهامش المساعد ١/٥٣٢.

وإذا التمسنا لهذه اللهجات الثلاث السابقة وجهاً فهو إبدال الدال تاء؛ لكونهما من مخرج واحد، وهو: ما بين ظهر رأس اللسان وأصل الثنيتين العليين<sup>(١)</sup>، واتفقهما في الصفات إلا صفة واحدة انفردت بها الدال عن التاء، وهى الجهر، فلولا الجهر لكانت تاء، ولولا الهمس فى التاء لكانت دالاً<sup>(٢)</sup>.

- ولَدُنْ بلغاتها بمعنى عند، نصَّ على ذلك كثير من العلماء<sup>(٣)</sup>. قال الخليل: ولَدُنْ بمعنى عند وتقول: وتقول: "وقفوا له من لَدُنْ كذا إلى المسجد ونحو ذلك، إذا اتصل ما بين الشيين، وكذلك فى الزمان: من لَدُنْ طلوع الشمس إلى غروبها، أى: من حين"<sup>(٤)</sup>.

فهى اسم لمكان الحضور وزمانه كما أن عند كذلك<sup>(٥)</sup>، ويفترقان فى أمور، ذُكرت فى التقديم، وقيل: عند لما هو حاصل أو فى تقديره، فيقال: هذا عندي، وإن لم يكن حاصلًا، ولدن للحاصل المتصل<sup>(٦)</sup>. وقال العكبرى: "بُنيت لدن وإن أُضيفت؛ لأن علة بنائها خروجها عن نظيرها؛ لأن لَدُنْ بمعنى عند، ولكن هى مخصوصة بملاصقة الشيء وشدة مقاربتة، وعند ليست كذلك، بل هى للقريب وما بُعد عنه، وبمعنى الملك"<sup>(٧)</sup>.

- ولَدُنْ تجر ما وليها بالإضافة لفظاً إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان مبنياً أو جملة<sup>(٨)</sup>. إلا غدوة فقد حكى عن أحمد بن يحيى والمبرد أنهما قالوا: العربُ تقول: لَدُنْ غُدْوَةٌ، ولَدُنْ غُدْوَةٌ، ولَدُنْ غُدْوَةٌ. فمن رفع أراد: لَدُنْ كانت غدوةً. ومن نصب أراد: لَدُنْ كان الوقتُ غُدْوَةً. ومن خفض أراد: من عندِ غُدْوَةٍ<sup>(٩)</sup>.

أما النصب فلغدوة خاصة من بين سائر الكلام، قال سيبويه: "لَدُنْ لها فى غدوة حال ليست فى غيرها، تُنصبُ بها"<sup>(١٠)</sup>. ويجوز أن يكون فعلوا ذلك؛ لكثرة استعمال لَدُنْ مع غدوة<sup>(١١)</sup> وهذا النصب محمول على ثلاثة أوجه:

(١) ينظر: نهاية القول المفيد فى علم تجويد القرآن المجيد للشيخ محمد مكى نصر / ٤١.

(٢) ينظر: السابق / ٦٦.

(٣) ينظر: العين ٤٠/٨ (لدن)، والمقتضب ٣٤٠/٤، وعلل النحو ٥١٥، وشرح السيرافى للكتاب ٢١٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/٤، واللسان ٤٠٢٢/٥ (لدن).

(٤) العين ٤٠/٨ (لدن).

(٥) ينظر: التصريح ٧١١/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦٥/٢، والمساعد ٥٣٢/١.

(٧) التبيان فى إعراب القرآن ٣٤/٢.

(٨) ينظر: شرح الأشموني ٢٦٢/٢.

(٩) ينظر: اللسان ٤٠٢٢/٥ (لدن)، وتاج العروس ٣٣٢/٩ (لدن).

(١٠) الكتاب ٢١٠/١.



أولها: النصب على التمييز، فتكون غدوة تمييزاً لـ (لَدُنْ) تمييز المفرد، ووجهه: أن لَدُنْ اسم لأول زمان مبهم؛ ففسر بغدوة. نقله الصبان عن الدماميني<sup>(٢)</sup>.  
وثانيها: النصب على التشبيه بالمفعول به في نحو: ضاربٌ بكرًا؛ وذلك لأن بعض العرب يحذف نون لَدُنْ تخفيفاً، ثم يردّها بعضهم، فيَقَدَّرُ النونَ فيها أنها زائدة، فهذا التقدير صارت كاسم الفاعل فعملت عمله، فنصبت غدوة<sup>(٣)</sup>.

وثالثها: كونها خبراً لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: لَدُنْ كانت الساعةُ غدوةً<sup>(٤)</sup>.

وأما الجر في غدوة فهو الوجه والقياس، وتكون النون من نفس الكلمة بمنزلة نون مِنْ وَعَنْ؛ فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيءَ في موضعٍ ولا يستخفونه في غيره<sup>(٥)</sup>.  
وفي رفع غدوة بعد لَدُنْ ثلاثة أوجه: أولها: رفعها على إضمار كان تامة، والتقدير: لَدُنْ كانت غدوةً، وثانيها: أنها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: لَدُنْ وقتٍ هو غدوة<sup>(٦)</sup>. وثالثها: أنها مرفوعة بَلَدُنْ؛ لشبهها باسم الفاعل<sup>(٧)</sup>. فرُفِعَت غدوة بعدها؛ تشبيهاً بالفاعل. ولا تكون غدوة بعد لَدُنْ إلا منونةً، وإن كانت معرفة، ولا تُنصبُ غدوة إلا مع وجود النون في لَدُنْ دون حذفها، ولا ينصب شيءٌ من المفردات بعد عند<sup>(٨)</sup>، وهذا يعد من الأمور التي يفترقان فيها.

بدا من اللهجات المعروضة آنفاً أن العرب توسعت في استخدام هذه اللفظة توسعاً كبيراً، وكل هذه الاستعمالات مبنية إلا استعمال قيس والكلبيين فهو معرب، وكلها بمعنى واحد على اختلاف صورها اللفظية. وما ذكر من تعليل أو توجيه لهذه اللهجات فهو اجتهاد من النحويين للكشف عن صلتها بأصلها؛ لأنها مسموعات عن العرب، نطقوا بها هكذا، وأفصح هذه اللهجات ما جاء في القرآن الكريم.

\* \* \*

(١) ينظر: علل النحو للوراق ٥١٥.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٣/٢.

(٣) ينظر: علل النحو للوراق ٥١٥، والتصريح ٧١٣/١، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢.

(٤) ينظر: التصريح ٧١٤/١، وشرح الأشموني ٢٦٣/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢١٠/١، وعلل النحو للوراق ٥١٤.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٢٦٣/٢.

(٧) ينظر: التصريح ٧١٤/١، وحاشية الصبان ٢٦٤/٢.

(٨) ينظر: التصريح ٧١٤/١.

## سوى

## تقديم:

دارت رحى الخلاف بين النحويين فى سوى، هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية؟ وقد تمخض عن هذا الخلاف أربعة آراء:

الأول: أن سوى ظرف مكان ملازم للظرفية؛ وذلك لأن قولك: مررتُ برجلٍ سواك، بمعنى مكانك الذى يدخله معنى عوضك وبدلِكَ، فكما أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ مكانك، أى: عوضك وبدلِكَ لا يتصرف، فكذا ما هو بمعناه، وسبب ذلك: أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقى؛ لأن مكان الشئ حقيقه إنما هو موضعه ومستقره، فلما كانت الظرفية على طريق المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون فى الظروف الحقيقية<sup>(١)</sup>. فلا يقال: قام سوى زيد، ولا: قام سواك زيد، ولا: ما ضربت سواك، ولا: مررت بسواك<sup>(٢)</sup>. كما أنهم ما استعملوه فى اختيار الكلام إلا ظرفاً، بدليل وصل الموصول بها نحو: جاء الذى سواك، فليست هنا بمعنى غير، لأن غيراً لا تدخل هاهنا إلا والضمير قبلها، يقولون: جاء الذى هو غيرك، فلما وصلوا سوى بغير ضمير، حكم بأنها ظرف، والتقدير: جاء الذى استقر مكانك<sup>(٣)</sup>.

وهذا رأى الخليل وسيبويه والفراء وجمهور البصريين. ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر<sup>(٤)</sup>.

والثانى: أن سوى تُستعمل اسماً وتُستعمل ظرفاً على السواء، ليس أحدهما أكثر من الآخر، ولا ضرورة، ولا شاذاً. وهذا رأى جمهور الكوفيين. واستدلوا على ذلك بدخول حرف الجر عليها، وقول بعض العرب: أتانى سواؤك، فرفع<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: همع الهوامع ١٦٠/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٦/٢.

(٣) ينظر: التصريح ٥٥٩/١، ٥٦٠.

(٤) ينظر: الكتاب ٤٠٧/١، ٣٥٠/٢، والإتصاف فى مسائل الخلاف ٥٩٤/١، وارتشاف الضرب ٣٢٦/٢، والمساعد

٥٩٤/١، والتصريح ٥٥٩/١، ٥٦٠.

(٥) ينظر: الإتصاف ٢٩٤/١، ٢٩٥، ٢٩٦، وشرح الأشموني ١٥٨/٢، ١٥٩.



والثالث: أنها تستعمل ظرفاً كثيراً؛ وتُستعمل اسماً غير ظرف قليلاً، كغير. وهو رأى الرمانى<sup>(١)</sup> وأبى البقاء العكبرى<sup>(٢)</sup>. واختار ابن هشام هذا المذهب؛ لأنه أخلص<sup>(٣)</sup>، واختاره الأشمونى؛ لأنه أعدل، لا يحوج إلى تكلف فى موضع من المواضع<sup>(٤)</sup>.

والرابع: أنها ليست ظرفاً ألبتة، وإنما هى اسم مرادف لغير، فكما أن غيراً لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى. وهو رأى الزجاجى وابن مالك<sup>(٥)</sup>. واستدل لذلك ابن مالك بأمرين: الأول: إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحد، ولم يقل أحد منهم: إن سوى عبارة عن زمان أو مكان حتى تكون ظرفاً. والثانى: أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظماً خلاف ذلك<sup>(٦)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل فى سوى أربع لهجات وردت عن العرب، دونك بيانها:

الأولى: سوى، بكسر السين مع القصر، نحو: قام القوم سوى بكر.

والثانية: سؤى، بضم السين مع القصر، نحو: قام القوم سؤى زيد، حكاها الأخفش.

والثالثة: سؤاء، بفتح السين مع المد، نحو: قام القوم سؤاء بكر، حكاها سيبويه. وقد اكتفى

السلسيلى بذكر هذه اللهجات الثلاث فقط، بإيجاز متابعاً ابن مالك<sup>(٧)</sup>.

والرابعة: سؤاء، بكسر السين مع المد، قال ابن عقيل: "وحكى ابن الخباز، وابن العلج، وابن عطية، والفاسى شارح الشاطبية كسر السين والمد، فصار فى سوى أربع لهجات، كسر السين وضمها مع القصر، وفتحها وكسرها مع المد"<sup>(٨)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب فى سوى أربع لهجات، حكاها عنهم العلماء، هاكها مفصلة دراستها على النحو التالى:

(١) هو أبو الحسن على بن عيسى، من كبار النحويين، تفنن فى مختلف العلوم، وصنف كتباً كثيرة، منها: كتاب معانى الحروف، وشرح الموجز لابن السراج، توفى سنة ٣٨٤ هـ. ينظر: نزهة الألباء للأتبارى/٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٥.

(٢) ينظر: المساعد ٥٩٤/١، وأوضح المسالك ٢٤٨/٢، والتصريح ٥٦٠/١.

(٣) ينظر: التصريح ٥٦٠/١.

(٤) ينظر: شرح الأشمونى مع حاشية الصبان ١٦٠/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣١٦/٢، وهمع الهوامع ١٦١/٢.

(٦) ينظر: شرح الأشمونى ١٥٨/٢.

(٧) ينظر: شفاء العليل ٥١٧/٢.

(٨) المساعد ٥٩٥/١، وينظر: شرحه على ألفية ابن مالك ٥٥٥/١.



الأولى: سِوَى، بكسر السين وفتح الواو مع القصر، بوزن رِضًا، وهذه هي اللغة الفصيحة<sup>(١)</sup>. وذكر  
وذكر الرضى أنها فى الأصل صفة ظرف مكان، وهو (مكانًا) قال الله تعالى: ﴿مَكَانًا سِوَى﴾<sup>(٢)</sup>  
﴿(٢) أى: مستويًا، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، وهو  
وهو الاستواء الذى كان فيها، فصارت سِوَى بمعنى: مكان فقط، ثم استعملت استعمال لفظ مكان لما  
قامت مقامه فى إفادة معنى البدل، كقولك: أنت لى مكان عمرو، أى: بدله؛ لأن البدل ساد مسد المبدل  
منه وكائن مكانه، ثم استعملت بمعنى البدل فى الاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءنى القوم بدل زيد، أفاد  
أن زيدًا لم يأت، فجردت عن معنى البدل أيضًا لمطلق معنى الاستثناء.

فسِوَى فى الأصل: مكان مستوٍ، ثم صارت بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء<sup>(٣)</sup>. وهى  
وهى عند البصريين لازمة النصب على الظرفية؛ لأنها فى الأصل صفة ظرف، والأولى فى صفات  
الظروف إذا حُذفت موصوفاتها النصب، فنصبها على كونها ظرفًا فى الأصل، وإلا فليس فيها  
الآن معنى الظرفية، والدليل على ظرفيتها فى الأصل: وقوعها صلة بخلاف غير نحو: جاءنى  
الذى سوى بكر<sup>(٤)</sup>. وهى مشعرة بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا فى ضرورة  
الشعر<sup>(٥)</sup>.

وبقولهم تَمَسَّكَ ابن عصفور ذاهبًا إلى أنها أبدًا تكون فى موضع نصب على الظرفية، فإذا قلت: قام  
القوم سواك، فكأنك قلت: قام القوم مكانك وبدلك<sup>(٦)</sup>.

ومذهب ابن مالك أنها ليست ظرفًا، وتعامل بما تعامل به غير من الأحكام مطلقًا، فيستثنى بها كما  
يستثنى بغير استثناء متصلًا، نحو: قام القوم سوى بكر، واستثناء منقطعًا، نحو: ما فى الدار أحد  
سوى حمار.

وتساويها أيضًا فى الوصف، نحو: جاءنى رجل سوى بكر، وتساويها أيضًا فى قبول تأثير العوامل  
المفرغة رافعة وناصبة وخافضة فى نثر ونظم<sup>(٧)</sup>، فمن وقوعها مجرورة بالحرف قول النبى ﷺ: (ما

(١) ينظر: حاشية الشيخ عبد الله العشاوى على متن الأجرومية ٤٨/.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة طه، وكسر السين هو قراءة نافع وابن كثير وأبى عمرو والكسائى وأبى جعفر المدنى.  
ينظر: تقريب النشر لابن الجزرى/١٤١.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٣٢/٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ١٣٢/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٥٥٦/١.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢٦٣/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣١٤/٢، وشرح الأشموني ١٥٨/٢.



(مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأَمَمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ وَكَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ)<sup>(١)</sup>. وقول الشاعر:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ      مُعَلَّلٌ بِسِوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبٌ<sup>(٢)</sup>

ومن وقوعها مجرورة بالاضافة قول الشاعر:

ذَكَرَكَ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ      صَارِفًا عَنِ فُؤَادِكَ الْعَفَّالَاتِ<sup>(٣)</sup>

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول الشاعر:

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى      فَسِوَاكَ بَاعَهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى<sup>(٤)</sup>

وبالفاعلية قول بعض العرب: أتانى سواك، وقول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا      نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا<sup>(٥)</sup>

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر:

أَتَّرَكَ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا      سِوَى لَيْلَةَ إِنِّي إِذَا لَصَبُورٌ<sup>(٦)</sup>

وقول الآخر:

لَدَيْكَ كَفَيْلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ      وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى<sup>(٧)</sup>

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان: باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة ح رقم /٣٧٨.

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله أبو دؤاد الإيادي، وهو في ديوانه /٢٩٤، والإتصاف /٢٩٥، وشرح التسهيل /٣١٥، وهمع الهوامع /١٦٢، وشرح الأشموني /١٥٩.

(٣) البيت من بحر الخفيف، ولم يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل /٣١٥، والمساعد /٥٩٥، وهمع الهوامع /١٦٢، والدرر اللوامع /٩٣.

(٤) البيت من بحر الكامل، وقائله محمد بن عبد الله بن مسلم المدني، وهو في شرح التسهيل /٣١٥، وشرح ابن عقيل على الألفية /٥٥٧، وشرح الشواهد للعيني /١٥٩، وهمع الهوامع /١٦١، وشرح الأشموني /١٥٩، والدرر /٩٢.

(٥) البيت من بحر الهزج، وقائله الفند الزماني: شهل بن شيبان، وهو في شرح التسهيل /٣١٥، وشرح ابن عقيل على الألفية /٥٥٨، وشرح الشواهد للعيني /١٥٩، وشرح شواهد المغنى /٩٤٥، وهمع الهوامع /١٦١، وشرح الأشموني /١٥٩.

(٦) البيت من بحر الطويل، وقائله قيس بن الملوح مجنون ليلى، وهو في ديوانه /٨٥، وشرح التسهيل /٣١٥، والمساعد /٥٩٤، وهمع الهوامع /١٦٢، وشرح الأشموني /١٥٩، والدرر /٩٣.

(٧) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في شرح التسهيل /٣١٥، والمساعد /٥٩٤، وشرح الشواهد للعيني /١٥٩، وشرح الأشموني /١٥٩.

وقد ردّ ابن مالك على من قال بظرفيتها؛ لوقوعها صلة في قولهم: جاء الذى سواك - أى: الذى استقر مكانك - بأنه لا يلزم من معاملتها معاملة الظرف كونها ظرفاً، فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف، ولم يكن بذلك ظرفاً، وإن سمي ظرفاً فمجاز.

وتحتل سوى في هذا المثال أن تكون مرفوعة على أنها خبر مبتدأ مضمرة، تقديره: هو، أو منصوبة على الحال، وقبلها ثبت مضمراً<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه ابن مالك هو الأولى بالقبول، فقد جاءت سوى متصرفة غير ملازمة للظرفية، وتأثرت بالعوامل المختلفة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة في جملة من الشواهد الشعرية والنثرية، ذكرنا بعضاً منها، ولذلك صار قوله - كما يقول الشيخ محمد محيي الدين -: "هو القول الخليق بأن نأخذ به، وإن خالف ما ذهب إليه الخليل بن أحمد، وشيخ نحاة البصرة سيبويه، فإننا نتحدث عن لغة العرب التى نطقت بها ألسنتهم في مختلف عصورهم"<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثانية: سؤى، بضم السين وفتح الواو مع القصر، وهذه اللغة أفصح من اللغة الثالثة، وهى على وزن هُدَى<sup>(٣)</sup>. وفى معنى غير، فسؤى الشيء غيره، كقولك: رأيت سؤاك<sup>(٤)</sup>. وهذه اللغة حكاها حكاها الأخفش<sup>(٥)</sup>، وعنها وعن سابقتها قال الفراء: "الكسر والضم بالقصر عربيان ولا يكونان إلا مقصورين وقد قرئ بهما"<sup>(٦)</sup>.

فقد قرأ عاصم وحمزة الكوفيان، وابن عامر الشامى، ويعقوب الحضرمى، وخلف العاشر قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾ بضم السين، وقرأ الباقون بكسرها<sup>(٧)</sup>.

وتضاف سؤى مثل غير إلى المعرفة والنكرة على الصحيح<sup>(٨)</sup>. وتفارقها سؤى في أمرين: أحدهما: أن المستثنى بغير قد يحذف إذا فهم المعنى، نحو: ليس غير، بالضم وبالفتح وبالتنوين، بخلاف سؤى. وبعبارة أخرى: تلزم سؤى الإضافة لفظاً بخلاف غير فإنها تقطع عنها لفظاً وتنوى.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣١٦/٢، ومغنى اللبيب مع حاشية الأمير ١٢٤/١.

(٢) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٤٦/٢.

(٣) ينظر: حاشية الشيخ عبد الله العثماوى على متن الأجرومية ٤٨.

(٤) ينظر: اللسان (سوا) ٢١٦٣/٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ١٦٣/٢.

(٦) معانى القرآن ١٨٢/٢.

(٧) ينظر: الإقناع فى القراءات السبع لابن البادش ٤٢٧، وتقريب النشر لابن الجزرى ١٤١، وشرح طيبة النشر

فى القراءات العشر للنويرى ٤٤٩/٢.

(٨) ينظر: همع الهوامع ١٦٤/٢، ١٦٥.



والثانى: أن سُوَى تقع صلة الموصول فى فصيح الكلام، كما سلف، بخلاف غير<sup>(١)</sup>. وقد دفع ابن مالك هذا الأمر، وأخذو حذوه.

اللهجة الثالثة: سَوَاء، بفتح السين المهملة مع المد، وهى لغة قليلة، نحو: قام القوم سَوَاءَ بكر<sup>(٢)</sup>. بكر<sup>(٢)</sup>. وقد حكاها سيبويه<sup>(٣)</sup>.

وزعم الأخفش أن سَوَاء إذا أخرجوها عن الظرفية نصبوها - أيضاً -؛ استنكاراً لرفعها، فيقولون: جاءنى سَوَاءَك، وفى الدار سَوَاءَك<sup>(٤)</sup>.

وزعم بعض النحويين أن سَوَاء الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى إلا.

ورأى أبو حيان أن الذى حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغير غير. والصحيح أن فتحها إعراب، وهى لازمة الظرفية؛ فذلك لم ترفع ولم تُجر، ويلزمه أن يقول ببناء سَوَى وسَوَى، أو يُبدي فرقاً بينها وبين هذين<sup>(٥)</sup>.

وليس ملازمة للظرفية كما ذكر أبو حيان، فقد روى الفراء عن بعض العرب: أتانى سَوَاؤُك، ولا عبرة بردّ أبى البركات الأنبارى لما رواه الفراء مُعللاً ذلك بأنه رواية شاذة غريبة تفرّد بها الفراء، فلا يكون فيها حجة على أنها غير ظرف<sup>(٦)</sup>؛ فأبو البركات ممن حذا حذو البصريين، وقال بلزوم الظرفية، ومن ثم ردّ رواية مسموعة، سمعها الفراء عن بعض العرب الفصحاء، ولست معه فى ردّه؛ لأن من سمع حجة على من لم يسمع، كما أن الخليل شيخ العربية الجليل، وأستاذ سيبويه نصّ على أن سَوَى إذا كانت فى موضع غير، فيها لغتان: بكسر السين مقصورة وبفتحها ممدودة، ولم يقل بملازمتها للظرفية، كما حكى عنه النحويون<sup>(٧)</sup>.

وتأتى سَوَاءً بمعنى: مستوٍ نحو: مررت برجلٍ سَوَاءٍ والعدم، بجر سَوَاء صفة لرجل، ويخبر بها حينئذ عن الواحد فما فوقه، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾<sup>(٨)</sup>؛ لأنها فى الأصل مصدر بمعنى

(١) ينظر: المصدر السابق ١/١٦٤، ١٦٥، وشرح الأشمونى ٢/١٦٠، ١٦١.

(٢) ينظر: حاشية الشيخ عبد الله العشماوى على متن الأجرومية ٤٨.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٤٠٧.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/١٣٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢/١٦٣، ١٦٤.

(٦) ينظر: الإنصاف فى مسائل الخلاف ١/٢٩٨.

(٧) ينظر: العين ٧/٣٢٦ (سوى).

(٨) من الآية ١١٣ من سورة آل عمران.

بمعنى الاستواء، وتأتى بمعنى وسط نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ ﴾<sup>(١)</sup>، أو بمعنى تام نحو: هذا درهمٌ سوءٌ، وكذا بمعنى حذاء، نحو: زيد سوءٌ عمرو. وهى حينئذٍ معربة إجماعاً<sup>(٢)</sup>. ولم ترد فى القرآن بمعنى غير، وقيل: وردت، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾<sup>(٣)</sup> وهو وهم<sup>(٤)</sup>. فقد روى عن الفراء أن سوء السبيل بمعنى: قصد السبيل<sup>(٥)</sup>. وظاهر كلام ابن مالك أنه يستثنى بهذه اللهجات الثلاث السابقة، فقد قال فى الألفية: وَلِسَوَى سَوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصْحَ مَا لَغَيْرِ جُعَلَا<sup>(٦)</sup> وهو ظاهر كلام الأخفش فيما حكاه عنه صاحب اللسان<sup>(٧)</sup>، ولم يُمثَّلْ سيبويه إلا بالمكسورة<sup>(٨)</sup>. اللهجة الرابعة: سوء، بكسر السين المهملة مع المد، بوزن بناء، وهى لغة قليلة<sup>(٩)</sup> حكاها بعض النحويين<sup>(١٠)</sup>.

وذهب ابن عصفور إلى أنه لم يشرب من هذه اللغات معنى الاستثناء إلا سَوَى المكسورة السين، فإن استثنى بما عداها فبالقياس عليها<sup>(١١)</sup>. فتعطى غيرُ سَوَى وسَوَى وسَوَاءٍ وسَوَاءٍ ما يعطاه الاسم الواقع بعد إلا من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب، لكن على الحال، نحو: قام القومُ غيرَ بكرٍ. ومن جواز الإتيان بعد التام المنفى، نحو: ما قام القومُ غيرَ بكرٍ، بالرفع راجحاً على البدل، وبالنصب على الحال مرجوحاً. ومن الإجراء على حسب العوامل فى الناقص المنفى، نحو: ما قام غيرُ بكرٍ، وما رأيتُ غيرَ بكرٍ، وما مررتُ بغيرِ بكرٍ، ويُقاس عليها سَوَى بسائر لغاتها<sup>(١٢)</sup>.

(١) من الآية ٥٥ من سورة الصافات.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١٦٤/٢، وشرح الأشموني ١٦١/٢، ١٦٢.

(٣) من الآية ١٠٨ من سورة البقرة، ومن الآية ١٢ من سورة المائدة، ومن الآية ١ من سورة الممتحنة.

(٤) ينظر: الإتقان فى علوم القرآن للسيوطى ١٩٩/٢.

(٥) ينظر: معانى القرآن للفراء ٧٣/١، واللسان ٢١٦٥/٣ (سوى).

(٦) الألفية / ٢٤.

(٧) ينظر: اللسان ٢١٦٣/٣ (سوى).

(٨) ينظر: الكتاب ٣٥٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٦٧٨/٢، ٦٧٩.

(٩) ينظر: حاشية الشيخ عبد الله العشماوى على متن الأجرومية / ٤٨.

(١٠) ينظر: المساعد ٥٩٥/١، وهمع الهوامع ١٦٣/٢، وشرح الأشموني ١٦٠/٢.

(١١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٦٧٩/٢.

(١٢) ينظر: شرح الشيخ خالد على متن الأجرومية / ٨٨، وحاشية أبى النجا على الشرح المذكور / ٨٨.



## عشرة وعشر حال التركيب

### تقديم:

من الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة، وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعاً مكسراً، فإن كان المعدود له جمع قلة وجمع كثرة لم يضاف في الغالب إلا إلى جمع القلة؛ ليطابق العدد المعدود لفظاً ومعنى، نحو: عشرة أطفال، وعشرة أرغفة<sup>(١)</sup>.

وتثبت التاء في عشرة وما دونها إلى ثلاثة إن كان المعدود بها مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً. وتُركب عشرة مع ما دونها إلى واحد، فيقال: أحد عشر، واثنان عشر، وثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر، ويقال في المؤنث: إحدى عشرة واثنان عشرة، وثلاث عشرة إلى تسع عشرة. فللمذكر: أحد واثنان، وللمؤنث: إحدى واثنان.

وأما ثلاثة وما بعدها إلى تسعة فحكمها بعد التركيب كحكمها قبله، تثبت التاء فيها إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً<sup>(٢)</sup>.

وأما عشرة فيرجع بها إلى القياس في التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث، فتجرد من التاء مع المذكر، وتؤنث مع المؤنث؛ لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

والأعداد المركبة سوى اثني عشر واثنى عشرة مبنية على فتح الجزأين؛ ليعادل الفتح بخفته ثقل التركيب، نحو: أحد عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأة.

أما بناء الجزء الأول فلأنه منزل منزلة صدر الكلمة من عجزها<sup>(٣)</sup>. وقيل: بُني؛ لوقوعه موقع ما قبل قبل تاء التأنيث في لزوم الفتح<sup>(٤)</sup>.

وأما الجزء الثاني فبني؛ لتضمنه معنى حرف العطف، وهو الواو؛ إذ الأصل قبل التركيب: أعطيتك خمسة وعشرة مثلاً، فحذفت الواو، وركب العددان؛ اختصاراً، ودفعاً لما يتبادر إلى الذهن من العطف من أن الإعطاء دفعتان<sup>(٥)</sup>. وجعله الوراق علة لبناء الجزأين معاً، فكل اسم تضمن معنى حرف وجب أن يبني؛ فلذلك استحقا البناء، وإنما وجب أن يبني على حركة؛ لأن لهما قبل البناء حال الإعراب، والاسم إذا كان معرباً ثم دخلت عليه علة أوجب له البناء وجب أن يبني على حركة. واختير لهما أخف الحركات وهو الفتح؛ لأن جعل الاسمين اسماً واحداً مستثقل<sup>(٦)</sup>. وقيل: بُني الجزء الثاني؛

(١) ينظر: التصريح ١/٤٥٤.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٣٧٥.

(٣) ينظر: التصريح ٢/٤٥٨، ٤٥٩.

(٤) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٦٨.

(٥) ينظر: السابق ٤/٦٨.

(٦) ينظر: علل النحو ٤/٤٩٤.

لوقوعه موقع التنوين، وهو حرف مبنى على السكون، وخالف فى البناء حكم ما وقع موقعه؛ تنبيهًا على الفرعية<sup>(١)</sup>.

وأما اثنا عشر، واثنتا عشرة فإن صدرهما يُعرب بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا إعراب المثنى؛ لأنهما ملحقان به. وأما عجزهما فمبنى على الفتح؛ لوقوعه موقع النون المحذوفة؛ لشبهه الإضافة، والاسم إذا وقع موقع الحرف بُنى<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلى أن تاء عشرة لها حال التركيب عكس ما كان لها قبله، فتسقط مع المذكر، وتثبت مع المؤنث<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد عن العرب لهجتان فى شين عشرة المركبة، فصّل القول فيهما ابن عقيل على النحو التالى<sup>(٤)</sup>:

اللهجة الأولى: تسكين الشين، وهى لهجة الحجازيين، يقولون: ثلاث عَشْرَةَ أو بضع عَشْرَةَ امرأة، بتسكين الشين.

والثانية: كسر الشين، وهى لهجة التميميين، يقولون: ثلاث عَشْرَةَ أو بضع عَشْرَةَ امرأة، بكسر الشين، وعلى لغتهم قرأ بعض القراء ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾<sup>(٥)</sup>.

وأما السلسلى فأورد اللهجتين كما ذكرهما ابن مالك معزوتين، ولم يزد على ذلك سوى قوله: "وعلى لغة التميميين قرأ بعضهم ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾..."<sup>(٦)</sup> واتفقا معًا على أن شين عشرة

قد تفتح، مُستدلين على ذلك بقراءة الأعمش<sup>(٧)</sup> ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ بفتح الشين<sup>(٨)</sup>.

وأما عشر فذكر ابن عقيل فيها لهجتين:

(١) ينظر: التصريح ٤٥٩/٢.

(٢) ينظر: السابق ٤٥٩/٢.

(٣) ينظر: المساعد ٧٩/٢، وشفاء العليل ٥٦٦/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٧٩/٢.

(٥) من الآية ٦٠ من سورة البقرة، وهى قراءة يحيى بن وثاب والأعمش وطلحة بن سليمان. ينظر المحتسب ٢٦١/١.

(٦) شفاء العليل ٥٦٦/٢، ٥٦٧.

(٧) هو أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش الأسدى الكاهلى مولاهم الكوفى، قرأ على يحيى بن وثاب وروى القراءة عنه أبو العباس المطوعى، وأبو الفرج الشنبوذى، وقراءته من القراءات الشاذة، توفى سنة ١٤٨ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ٧٨/١.

(٨) ينظر: المساعد ٧٩/٢، وشفاء العليل ٥٦٧/٢.



أولاهما: من العرب من يُسَكِّنُ عينه، فيقول: أَحَدَ عَشَرَ، بسكون العين؛ لتوالى الحركات، وعلى ذلك جاءت قراءة يزيد بن القعقاع ﴿حَدَّ عَشَرَ كَوَكَبًا﴾ بتسكين العين<sup>(١)</sup>، وقرأ هبيرة صاحب حفص<sup>(٢)</sup> ﴿أثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ بسكون العين<sup>(٣)</sup>، وفيها الجمع بين الساكنين على غير حددهما.

والثانية: من العرب من يُسَكِّنُ الحاء في: أَحَدَ عَشَرَ، فيقول: أَحَدَ عَشَرَ<sup>(٤)</sup>.

وأما السلسلي فجاء حديثه عن اللهجة الأولى في صورة إشارات سريعة، تمثلت فيما قاله ابن مالك عنها، ولم يذكر ما يدلُّ على أنها لهجة، وأورد القراءتين السابقتين مستشهداً بهما على تسكين العين، ولم يُشر إلى اللهجة الثانية<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ذكر جمهور النحويين أن شين عشرة المركبة في المؤنث يجوز فيها وجهان: الإسكان والكسر، وكادوا يجمعون على أن ذلكما الوجهين لهجتان واردتان عن العرب<sup>(٦)</sup>. ومن لم ينصَّ على كونهما لهجتين كابن عصفور، ذهب إلى جواز الوجهين معاً<sup>(٧)</sup>.

وجاء الذكر الأول لهاتين اللهجتين - فيما أعلم - في الكتاب، فقد ذكرهما سيبويه غير مرة، وذلك حيث يقول: "وإن جاوز المؤنث العشرَ فزاد واحداً قلت: إحدى عشرةً بلغة بني تميم، كأنما قلت: إحدى نَبَقَةً، وبلغة أهل الحجاز: إحدى عَشْرَةَ، كأنما قلت: إحدى تَمْرَةً"<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف، ويزيد هو أبو جعفر المدني، وقد سبقت ترجمته، وقراءته عشرية. ينظر: تقريب النشر ١٢٠.

(٢) هو هبيرة بن محمد التمار، أبو عمر الأبرش البغدادي، أخذ القراءة عرضاً عن حفص بن سليمان عن عاصم، وقرأ عليه حسنون بن الهيثم وغيره عرضاً وسماعاً. ينظر: غاية النهاية ٣٥٣/٢.

(٣) وهي قراءة أبي جعفر المدني، ويمد ألف (أثنا) للساكنين، وانفرد النهرواني عن ابن وردان أحد الرواة عن أبي جعفر بحذف ألفها. ينظر: تقريب النشر ١٢٠.

(٤) ينظر: المساعد ٨٠/٢.

(٥) ينظر: شفاء العليل ٥٦٧/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، وعلل النحو للوراق ٤٩٩، ومعاني القراءات للأزهري ٥٧، والمذكر والمؤنث لابن الأتباري ٢٢٧/٢، وشرح السيرافي للكتاب ١٨٩/١، ١٥٩/٤، والمحتسب ٨٥/١، ٢٦١، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٤٨٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦، وشرح الرضى على الكافية ٢٩٤/٣، وارتشاف الضرب ٣٦٥/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٨/٢.

(٨) الكتاب ٥٥٧/٣.



ويقول: "وإذا زاد المؤنث واحداً على إحدى عشرة قلت: له ثنتا عشرةً واثننا عشرةً، وإن له ثنتى عشرةً واثنتى عشرةً. وبلغه الحجازيين: عشرة" (١).

ويقول أيضاً: "وإذا زاد العدد واحداً فوق ثنتى عشرة، فالحرف الأول بمنزلته حيث لم تجاوز العدد ثلاثاً، والآخر بمنزلته حيث كان بعد إحدى وثلثين، وذلك قولك: ثلاث عشرةً جارية، وعشرةً بلغه أهل الحجاز" (٢).

فبدا من عباراته الثلاث السابقة أن عشرة المركبة في المؤنث في شينها لغتان: إحداهما: إسكان الشين، وهي لغة الحجازيين، والثانية: كسر الشين، وهي لغة بني تميم. وإنما اختار التميميون كسر الشين؛ لثقل المؤنث في اللفظ والمعنى، فأما اللفظ فلزيادة الهاء، وأما المعنى فوقعه للمؤنث (٣).

وذكر بعض العلماء أن الشين كُسرت من قِبَل أن عشر التي في قولك: عشرُ نسوةٍ مؤنثة الصيغة، فلم يصح دخول الهاء عليها، فاخترتوا لفظة أخرى يصح دخول الهاء عليها فقالوا: عشرةً بكسر الشين، وخفف أهل الحجاز ذلك (٤).

وعَلَّلَ الرضى كسرهم الشين بأنهم لما كرهوا توالى أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيّف الذى فى آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطه إلى كسره. وأما الحجازيون فيعدلون عن حركة الوسط إلى السكون؛ لئلا يكون إزالة ثقل بثقل آخر، وهي الفصحى (٥). وجعل الشيخ خالد علة نطق الحجازيين بها ساكنة، كراهة توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وعلّة نطق التميميين بها مكسورة، تشبيههم لها بقاء (كَتَف) (٦).

وألفاظ العدد - كما يقول ابن جنى - قد كثر فيها الانحرافات والتخليطات، ونُقِضت فى كثير منها العادات؛ وذلك أن لغة أهل الحجاز فى غير العدد كسر الحرف الثانى فيقولون: نَبَقَةٌ وَفَحْدٌ، وبنو تميم يسكنونه، فيقولون: نَبَقَةٌ وَفَحْدٌ، فلما رُكِبَ الاسمان فى العدد استحال الوضع، فقال بنو تميم: إحدى عشرةً وثنتا عشرةً إلى تسع عشرةً، بكسر الشين، وقال أهل الحجاز: عشرةً، بسكونها (٧).

(١) السابق ٥٥٨/٣.

(٢) السابق نفسه ٥٥٨/٣، ٥٥٩.

(٣) ينظر: علل النحو للوراق / ٤٩٩.

(٤) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ١٥٩/٤، والمخصص لابن سيده ١٠٢/١٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٦.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٩٤/٣.

(٦) ينظر: التصريح ٤٦٠/٢.

(٧) ينظر: المحتسب ٨٥/١.



وقال ابن جنى فى ذلك أيضاً: "واعلم أن هذا موضعٌ طريفٌ، وذلك أن المشهور عن الحجازيين تحريك الثانى من الثلاثى إذا كان مضموماً أو مكسوراً، نحو: الرُّسُلُ والطُّنْبُ، والكَبْدُ والفَخْدُ، ونحو: ظَرْفٌ وشَرْفٌ، وعَلِمَ وقَدِمَ. وأما بنو تميم فيسكنون الثانى من هذا ونحوه، فيقولون: رُسُلٌ وكُتُبٌ، وكَبَدٌ وفَخْدٌ، وقد ظَرْفٌ، وقد عَلِمَ، لكن القبيلتين جميعاً فارقتا فى هذا الموضع من العدد مُعتاد لغتهما، وأخذت كل واحدة منهما لغة صاحبتها، وتركت مألوف اللغة السائرة عنها، فقال أهل الحجاز: اثنتا عشرة بالإسكان، والتميميون: عشرة بالكسر<sup>(١)</sup>.

والسبب فى ذلك عنده: أن العدد موضع يحدث معه ترك الأصول، ويضم فيه الكلام بعضه إلى بعض، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر، فلما فارقوا أصول الكلام من الأفراد وصاروا إلى التركيب، فارقوا أيضاً أصول أوضاعهم ومألوف لغاتهم، فأسكن من كان يحرك، وحرك من كان يُسكن<sup>(٢)</sup>.

وذكر المعنيون بإعراب القرآن وبيان معانيه هاتين اللهجتين، فقد قرأ أكثر القراء بإسكان الشين من عشرة، وهم أصحاب القراءات المتواترة، وقرأ بعض القراء بكسرها فى قوله تعالى: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾<sup>(٣)</sup> وقوله عز وجل: ﴿وَقَطَّعْنَهُمْ اثْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ط فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾<sup>(٤)</sup> وهى قراءة شاذة.

ونصَّ الزجاج على أنهما لغتان، وحكم عليهما بالجودة البالغة<sup>(٥)</sup>، وتبعه الأزهري فى كونهما لغتين، لكن الحكم عليهما جاء عنده مختلفاً؛ فلغة العالية الفصيحة، والقراءة المختارة عشرة بسكون الشين، واللغة القليلة التى قرأ بها بعض القراء كسر الشين<sup>(٦)</sup>، وذكرهما العكبرى دون عزو، ودون توجيه<sup>(٧)</sup>.

(١) السابق ٢٦١/١، ٢٦٢.

(٢) ينظر: السابق نفسه ٢٦٢/١.

(٣) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

(٥) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ١/١٤١.

(٦) ينظر: معانى القراءات ٥١/٥١.

(٧) ينظر: التبيان ٣٩/١، ٢٨٧.

وهناك لهجة ثالثة فى عشرة ذكرها كثير من العلماء حاكين لها عن بعض العرب، فى حين ردها بعضهم.

هذه اللهجة هى: فتح الشين، وقد قرأ بها الأعمش فى سورتي البقرة والأعراف فى الآيتين السابقتين، وحكاها عنه العلماء مختلفة موافقهم منها؛ فمنهم من حكاها عنه وعن غيره، ثم ردها قائلاً: "وأهل اللغة والنحو لا يعرفون فتح الشين"<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا المنوال نسج الأزهرى قائلاً: "وأما عَشْرَةٌ فى مثل هذا الموضع فإن أهل اللغة لا يعرفونها، وقد قرأ بها الأعمش، والعرب لا تعرفها"<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من وجّه هذه اللهجة متمثلة فى قراءة الأعمش، وقبّلها كابن جنى حين قال: "وأما (اثنتا عشرة) بفتح الشين فعلى وجه طريف، وذلك أن قوله (اثنتا) يختص بالتأنيث، و(عشرة) بفتح الشين يختص بالتذكير، وكل واحد من هذين يدفع صاحبه. وأقرب ما تُصرف هذه القراءة إليه أن يكون شَبَّةً اثنتى عشرة بالعقود ما بين العشرة إلى المائة، ألا تراك تقول: عشرون وثلاثون، فتجد فيه لفظ التذكير، ولفظ التأنيث؟

أما التذكير فالواو والنون، وأما التأنيث فقوئك: ثلاث من ثلاثين؛ ولذلك صلحت ثلاثون إلى التسعين للمذكر والمؤنث، فقلت: ثلاثون رجلاً، وثلاثون امرأة، وتسعون غلاماً، وتسعون جارية، فكذاك أيضاً هذا الموضع"<sup>(٣)</sup>. وحسن تشبيه اثنتى عشرة برعوس العقود دون المائة، من حيث كان إعراب كل واحد منهما بالحرف لا بالحركة، نحو قولك: حضر اثنتا عشرة امرأة، ورأيت اثنتى عشرة امرأة، فهذا مثل قولهم: حضر عشرون أو خمسون أو تسعون رجلاً، وأكرمنا عشرين أو خمسين أو تسعين رجلاً"<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن يعيش أن قراءة الأعمش جاءت على الأصل<sup>(٥)</sup>، وقال الرضى: "وقد تفتح الشين على قلّة؛ لأن التركيب عارض"<sup>(٦)</sup>.

وصرح كثير من العلماء بأنها لغة لبعض العرب<sup>(٧)</sup>، وعزاها الشيخ خالد للأقلين من بنى تميم، فهم يفتحونها؛ إبقاء لها على أصلها من

(١) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأتبارى ٢/٢٢٧.

(٢) معانى القراءات ٥١.

(٣) المحتسب ١/٢٦٣.

(٤) ينظر: السابق ١/٢٦٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٦/٢٧.

(٦) شرح الرضى على الكافية ٣/٢٩٤.

(٧) ينظر: التبيين ١/٣٩، ٢٨٧، وارتشاف الضرب ١/٣٦٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣٢٥، وأوضح

المسالك ٤/٢٣١، والتصريح ٢/٤٦٠، والمزهر ٢/٢٧٥، وشرح الأشمونى ٤/٦٧.



الفتح<sup>(١)</sup>. وقول هؤلاء أولى بالقبول، فهي لهجة نطق بها بعض العرب على الأصل قبل التركيب، وهو الفتح، كما في قوله تعالى: ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد قرأ بها الأعمش، وهو من التابعين، ونال ثناء العلماء، وإن شذت قراءته فهي حجة في إثبات هذه اللهجة، قال السيوطي: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"<sup>(٣)</sup>.

\* وأما أحدَ عشرَ فقد ورد فيه ثلاث لهجات أيضاً، إليك بيانها:

اللهجة الأولى: بعض العرب يقول: أحدَ عشرَ وخمسةَ عشرَ، بإسكان العين<sup>(٤)</sup>. وقد قرأ بها أبو جعفر جعفر المدني، وهو المقصود في قول الزجاج: "قرأ بها بعض أهل المدينة، وهي غير منكرة"<sup>(٥)</sup>، وقال وقال عنها أيضاً: "فأما التسكين في العين فقراءة صحيحة كثيرة، ولكن سيبويه والخليل وجميع أصحابهم لا يجيزون إلا فتح العين، إلا أن قطرباً قد روى إسكان العين، ورواه الفراء أيضاً، وقد قرئ به"<sup>(٦)</sup>.

وإنما سكنت العين؛ لأن أحدَ عشرَ قد اجتمع فيه ست متحركات، وليس في كلامهم أكثر من ثلاث متحركات متواليات إلا ما كان مخففاً، والأصل غيره، كقولهم: جندل، وزأزل. وليس في كلامهم أكثر من أربع حركات متواليات في كلمة أصلاً كانت أو مخففة، فلما صار أحدَ عشرَ بمنزلة اسم واحد، خففوا الحرف الرابع الذي بتحريكه يكون الخروج عن ترتيب حركات الأصول في كلامهم<sup>(٧)</sup>.

وعلة ذلك عند ابن جنى: أن الاسمين لما جُعلا كالاسم الواحد، وبُنيَ الأول منهما؛ لأنه كصدر الاسم، والثاني منهما؛ لتضمنه معنى حرف العطف - لم يجز الوقف على الأول؛ لأنه كصدر الاسم من عجزه، فجعل تسكين أول الثاني دليلاً على أنهما قد صارا كالاسم الواحد، وكذلك بقية العدد إلى تسعة عشر<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ٤٦٠/٢.

(٢) من الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ٩٦.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢/٢٢٦، وشرح السيرافي في الكتاب ١/١٨٨، والمحتسب ١/٣٣٢،

والتصريح ٤٦٠/٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٩٠/٣.

(٦) السابق ٩٠/٣.

(٧) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٨٨.

(٨) ينظر: المحتسب ١/٣٣٢.

واستثنى الفراء والزجاج والسيرافي وابن جنى وابن عصفور اثني عشر من هذا التسكين؛ لئلا يجتمع ساكنان، وليس في كلامهم جمع بين ساكنين، إلا أن يكون الساكن الثاني بعد حرف من حروف المد مدغماً في مثله، نحو: دابّة وما أشبهها<sup>(١)</sup>.

لكن أبا جعفر المدني قرأ بتسكين العين أيضاً في ﴿أَثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾<sup>(٢)</sup>، وفي ﴿تِسْعَةَ عَشَرَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَيَمُدُّ الْأَفَّ مِنْ (اثنا) لأجل التقاء الساكنين، وروى عنه من طريق آخر حذف الألف، وهو من اللغة المذكورة أيضاً، ووجه تسكين العين من (عشر): قصد الخفة<sup>(٤)</sup>.

فيمكن القول إثر ذلك بأن هذه اللهجة واردة في أحد عشر وبقيّة العدد إلى تسعة عشر دون استثناء، وقد جاءت قراءة أبي جعفر المدني على ذلك شاهدة، وبه ناطقة، وهي قراءة عشرية. وجاء التسكين في هذه اللهجة؛ فراراً من توالي الحركات، وإفادة المبالغة في الامتزاج<sup>(٥)</sup>.

ولا يجوز تسكين العين في مؤنث العدد؛ لأن الشين من عشرة تسكن، فلا يستقيم تسكين العين والشين معاً<sup>(٦)</sup>.

واللهجة الثانية: حكاها الزجاج، وبدت واضحة من قوله: "وقد رويت لغة أخرى، وهي: أحد عشر، وهذه الرواية في الرداءة وترك الاستعمال بمنزلة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> لا يلتفت إليها"<sup>(٨)</sup>.

ولم أجد لهذه اللهجة ذكراً عند غيره من العلماء الذين تيسر لي الاطلاع على مؤلفاتهم.

واللهجة الثالثة: تسكين حاء أحد؛ استثقلاً لتوالي الحركات، فيقال: أحد عشر. ذكرها أبو حيان، وابن عقيل، والسيوطي معزوة إلى بعض العرب<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه ٩٠/٣، وشرح السيرافي للكتاب ١/١٨٨، ١٨٩، والمحتسب ٣٣٢/١، وشرح جمل الزجاجي ٣١/٢.

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة المدثر.

(٤) ينظر: تقريب النشر / ١٢٠، وشرح طيبة النشر للنويري ٣٥٨/٢.

(٥) ينظر: التبيان للعكبري ٤٨/٢، وحاشية الصبان ٦٧/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤/٢.

(٧) وهي قراءة زيد بن علي - رضى الله عنهما - والحسن البصري، وإبراهيم بن أبي عبلة، وهي شاذة. ينظر: المحتسب ٣٧/١.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٩٠/٣.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٦٦/١، والمساعد ٨٠/٢، وهمع الهوامع ٢٥٨/٣.



\* ومما تجدر الإشارة إليه أن في (اثنتا) من اثنتى عشرة لغتين: ثنتا عشرة، واثنتا عشرة فمن قال: اثنتا عشرة بناه على المذكر، فقال للمذكر: اثنان، وللمؤنث: اثنتان، كما يقول: اثنان وابنتان. ومن قال: ثنتان بنى ثنت على مثال: جذع، كما قالوا: بنت، فألحقها بجذع، ثم قال: ثنتان، كما يقول: بنتان<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١٥٨/٤.

## كَأَيِّنْ

## تقديم:

من الألفاظ التي يكنى بها عن العدد كَأَيِّنْ، ومعناها معنى كم الخبرية، في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدر<sup>(١)</sup>. وفي أصلها قولان للعلماء: أولهما: أنها مركبة من كاف التشبيه وأى الاستفهامية المنونة، وحكى فصارت كـ(بزيد) مسمى به، يحكى ويحكم على موضعه بالإعراب فيقال: هذا بزيد، ورأيت بزيد<sup>(٢)</sup>. وقال ابن عصفور: الكاف فيها زائدة لا تتعلق بشيء، وهى مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة فى لا سيما<sup>(٣)</sup>.

وثانيهما: أنها بسيطة، واختاره أبو حيان قائلاً: "وهذا الذى كنت أذهب إليه قبل أن أقف على قول هذا القائل"<sup>(٤)</sup>.

والظاهر من الاستعمال العربى لـ(كأَيِّنْ) أنها خبرية تدل على التكثير، ويكثر جر تمييزها بـ(من)، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّن نَّبِيٍّ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّن قَرْيَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>. وجعله ابن عصفور لازماً ولم يُوفَّق فى ذلك<sup>(٧)</sup>؛ فقد قال سيبويه: "وكذلك كأَيِّنْ رجلاً قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكأَيِّنْ قد أتانى رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من، قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَكَأَيِّنْ مِّن قَرْيَةٍ﴾..."<sup>(٨)</sup> وإنما نصبوا بها؛ للزوم التنوين لها، والتنوين مانع من الإضافة، فعُدل إلى النصب<sup>(٩)</sup>.

ولا تقع كأَيِّنْ استفهامية عند الجمهور، خلافاً لابن مالك، فقد ذكر أنها قد يُستفهم بها مستشهداً بقول أبي بن كعب لعبد الله: كأَيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب أو كأَيِّنْ تعد سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثاً وتسعين، فقال أباي: قط<sup>(١٠)</sup>. أى: ما كانت كذا قط<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: شرح الأشموني ٨٤/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٢/٢، وارتشاف الضرب ٣٨٥/١، وهمع الهوامع ٦٠٤/٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٦٠٤/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ٣٨٥/١.

(٥) من الآية ١٤٦ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٤٨ من سورة الحج، والآية ١٣ من سورة محمد ﷺ، والآية ٨ من سورة الطلاق.

(٧) ينظر: المقرب ٣١٣/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٠/٢.

(٨) الكتاب ١٧٠/٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٤.

(١٠) ينظر: مسند الإمام أحمد ١٣٢/٥، والسنن الكبرى للبيهقي ٢١١/٨، وقائله فيهما: أباي بن كعب لزر بن حبيش،

وليس لعبد الله، وهو فى المسند بلفظ (كائن).

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٣/٢.



وتلزم صدر الكلام، ولم تجئ في القرآن الكريم إلا مبتدأة أو سائغاً فيها النصب على الاشتغال، قال أبو حيان: "وقد استقرأت جملة مما وردت فيه مبتدأة، فوجدت خبرها لا يكون إلا جملة فعلية مصدرية بماض أو بمضارع، أو جاراً ومجروراً، ولم أقف على كون خبرها يكون اسماً مفرداً، ولا جملة اسمية، ولا فعلية مصدرية بمستقبل، فينبغي ألا نقدم على شيء من ذلك إلا بسمع من العرب"<sup>(١)</sup>. وذكر بعض النحويين أنها تكون مبتدأة وخبراً ومفعولاً، ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها بالظرف والمجرور والجملة، والأفصح اتصال تمييزها بها، كما جاء في القرآن الكريم<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي خمس لهجات واردة عن العرب في كائين، جاء حديث ابن عقيل عنها مفصلاً، مؤيداً بالسمع في بعضها، في حين جاء حديث السلسلي عنها موجزاً، مجرداً من السماع كما ذكرها ابن مالك في التسهيل، ولم يزد عليها السلسلي سوى ضبطها، وهاك بيانها. اللهجة الأولى: كائين، ومعناها معنى كم الخبرية؛ فتفيد التكثير كما تفيد كم الخبرية، نحو: كائين رجلاً رأيت. ومميزها منصوب، والأكثر جره بمن كما قال سيبويه، وهي لازمة التصدير، وقد يستفهم بها، كما جاء في كلام أبي بن كعب المذكور في التقديم<sup>(٣)</sup>.

والثانية: كيء، بياء ساكنة بعد الكاف وهمزة مكسورة منوثة، وهذه اللغة حكاها المبرد<sup>(٤)</sup>، والأصل: والأصل: كيء، بتقديم الياء المشددة على الهمزة، ثم خففت كميء. هكذا قال ابن عقيل<sup>(٥)</sup>. وأما السلسلي فلم نجد له حديثاً عنها سوى قوله ضابطاً: "بهمزة بعد ياء ساكنة"<sup>(٦)</sup>. والثالثة: كاء، بالألف بعد الكاف، وهمزة مكسورة منونة، والألف بدل من الياء المخففة، وبهذا قرأ ابن كثير. هكذا علق عليها ابن عقيل<sup>(٧)</sup>. وأما السلسلي فلم يعلق إلا بقوله: "بهمزة بعد ألف"<sup>(٨)</sup>.

والرابعة: كاء، بحذف الألف، وهمزة مكسورة منونة بعد الكاف، هكذا ضبطها ابن عقيل<sup>(٩)</sup>، وأما ضبط ضبط السلسلي فتمثل في قوله: "بهمزة فقط"<sup>(١)</sup>.

(١) ارتشاف الضرب ٣٨٧/١، وينظر: همع الهوامع ٦٠٥/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٧/١، ٣٨٨.

(٣) ينظر: المساعد ١١٥/٢، ١١٦، ١١٧، وشفاء العليل ٥٨٢/٢، ٥٨٣.

(٤) ينظر: الكامل ١٣٠/٣.

(٥) ينظر: المساعد ١١٧/٢.

(٦) شفاء العليل ٥٨٣/٢.

(٧) ينظر: المساعد ١١٧/٢.

(٨) شفاء العليل ٥٨٣/٢.

(٩) ينظر: المساعد ١١٧/٢.



والخامسة: كَأَي، وهي مقلوبة من اللهجة الثانية (كَيِّ)، وبها قرأ ابن محيصن<sup>(٢)</sup>، والأشهب<sup>(٣)</sup>، وحكاها ابن كيسان والأعلم<sup>(٤)</sup>. وزعم ابن خروف<sup>(٥)</sup> أن الأعلم غلط فيها، وهي كاي، بألف ثم ياء، وردَّ بأن غير الأعلم قد ضبطها كما سبق، لا كما ذكر ابن خروف، وبأن ما ذكره ابن خروف لم يحكه غيره. قال ابن عصفور: وهو جائز في القياس، كما قالوا في رأس: راس بألف جاز في كَأَي: كاي. هكذا ذكر ابن عقيل<sup>(٦)</sup>. وأما السلسلي فلم يذكر سوى ضبطها قائلاً: "بياء بعد همزة ساكنة"<sup>(٧)</sup>.

وهذه اللهجات في الفصاحة مختلفة المراتب، قال ابن عقيل: "وأفصح لغاتها الأصل، وبها قرأ الجمهور، ثم ما قرأ به ابن كثير، وهي كثيرة في كلام العرب، خصوصاً في الشعر"<sup>(٨)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

تلاعبت العرب بهذه الكلمة كما يقول أبو حيان<sup>(٩)</sup> وسبب تلاعبهم بها كثرة الاستعمال<sup>(١٠)</sup>، ومن ثم ورد عنهم فيها عدة لهجات، هاكها مفصلة دراستها على النحو التالي:

اللهجة الأولى: كَأَيْن، بياء مشددة بعد الهمزة، وهي (أَي) زيد عليها كاف التشبيه، وجُعِلَا كلمة واحدة، وحصل من مجموعها معنى ثالث، لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد، ولذلك نظائر من العربية وغيرها، ولكونهما صارا كلمة واحدة، لم تتعلق الكاف بشيء قبلها من فعل، ولا معنى فعل،

=

(١) شفاء العليل ٥٨٣/٢.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاها المكي، قارئ أهل مكة مع ابن كثير وحמיד الأعرج، روى القراءة عنه البزى وابن شنبوذ، وقراءته شاذة، توفي سنة ١٢٣ هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي ٨١/١، ٢٢١.

(٣) هو مسكين بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم، أبو عمرو المصري، المعروف بأشهب العقيلي، صاحب الإمام مالك، روى القراءة سماعاً عن نافع المدني. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري ٢/٢٩٦.

(٤) هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري، كان عالماً بالعربية ومعاني الأشعار، حافظاً لها، مشهوراً بإتقانها، توفي سنة ٤٧٦ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٣٥٦.

(٥) هو علي بن محمد، نظام الدين، أبو الحسن الأندلسي النحوي، كان إماماً في العربية، محققاً، مدققاً، صنَّف: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل. توفي سنة ٦٠٩ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٣.

(٦) ينظر: المساعد ٢/١١٧.

(٧) شفاء العليل ٥٨٣/٢.

(٨) المساعد ٢/١١٨.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٨٨.

(١٠) ينظر: شرح الأشموني ٤/٨٧.



كما لا تتعلق فى (كان، وكذا) بشيء مع كونها عاملة فيما دخلت عليه؛ لأن حرف الجر لا يعلق عن العمل<sup>(١)</sup>. وقيل: إنها بسيطة وليست مركبة. فهذه الكلمة هكذا سمعت من العرب بالكاف فى أولها، والنون فى آخرها مختلطتين بها فى الخط واللفظ<sup>(٢)</sup>.

وهذه اللهجة هى أصل اللهجات، وأفصحها، وأشهرها، بوزن كَعَيْنٍ، وهى لهجة قریش<sup>(٣)</sup> ومعناها عند سيبويه معنى رُبَّ<sup>(٤)</sup>، وعند الفراء معنى كم الخبرية<sup>(٥)</sup>. قال السيرافى: "وكثر استعمال النحويين من البصريين والكوفيين تفسيرها بكم، والذى قال سيبويه أصح؛ لأن الكاف حرف دخوله على ما بعده كدخول رُبَّ، وكم فى نفسها اسم، وأنت تقول: كَمَ لك، ولا تقول: كَأى لك كما لا تقول: رُبَّ لك"<sup>(٦)</sup>.

واختلف النحويون فى الوقف على هذه اللهجة المشهورة؛ فذهب السيرافى والفارسي وجماعة من البصريين إلى أنه بحذف النون، وذهب ابن كيسان وابن خروف إلى أنه بإقرار النون. والوجهان منقولان عن أبى عمرو والكسائى<sup>(٧)</sup>. وقرأ الجمهور من القراء العشرة بإثبات النون فى الوقف، كما كان فى الوصل؛ اتباعاً لرسم المصحف.

والرواية الصحيحة عن أبى عمرو ويعقوب أنهما كانا يقفان عليها بالياء حاذفين النون، والصحيح عن الكسائى أنه كان يقف بالنون. وما روى غير ذلك عنهم فهو من رواية شاذة<sup>(٨)</sup>. وحجة أبى عمرو ويعقوب فى حذف النون أنها تنوين، والتنوين لا يوقف عليه. وحجة الجمهور فى إثبات النون اتباع الرسم<sup>(٩)</sup>.

ولا ينبغى أن يتعمد الوقف على هذه الكلمة حيث وقعت لأحد من القراء؛ لأنها ليست بتامة ولا كافية، والوقف إنما يكون على ما هو على أحد هذين الأمرين فقط، وإنما بيّننا كيفية الوقف عليها لمن انقطع نفسه عندها، أو امتحن بمعرفته بالوقف عليها إن ضاق نفسه عليها لا غير<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٥/٤.

(٢) ينظر: التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٧٨/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤، وارتشاف الضرب ٣٨٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى

١٣٤٥/٣، ومفاتيح الغيب للفخر الرازى ٤٨٠/٨.

(٤) ينظر: الكتاب ١٧١/٢.

(٥) ينظر: معانى القرآن ٢٣٧/١.

(٦) هامش الكتاب ١٧١/٢.

(٧) ينظر: التذكرة فى القراءات لابن غلبون ٣٦٠/٢، ٣٦١، وارتشاف الضرب ٣٨٨/١.

(٨) ينظر: الإقناع فى القراءات السبع لابن البادش/٣٢٧، ٣٢٨، وتقريب النشر/٨٠، وشرح طيبة النشر للنويرى

٧٦/٢.

(٩) ينظر: شرح الهداية للمهدوى ٢٣٣/١.

اللهجة الثانية: كائِنٌ، بألف بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة، بعدها نون ساكنة. وأصلها: كَأَيْنٌ، تصرفوا فيها لكثرة استعمالهم إياها، وفي صيرورتها لهذه الصيغة أقوال للعلماء:

القول الأول: أنهم قَدَّمُوا الياء المشددة على الهمزة، فصارت (كَيَاءً) بوزن كَيِّعٍ، ثم حُذفت الياء المتحركة تشبيهاً لها بميِّتٍ؛ لثقلها بالحركة والتضعيف، فصارت (كَيِّئِ) بوزن كَيِّعٍ، ثم قُلِّبت الياء أَلْفًا؛ لانفتاح ما قبلها وإن كانت ساكنة، كما قُلِّبت في طائِي، والأصل: طَيِّئِ، فصارت (كَاءِ) بوزن كَاءِ. قاله ابن جنِي، والعكبري، وابن يعيِش<sup>(٦)</sup>. وقيل: حُذفت الياء الساكنة، وقُدِّمت المتحركة فانقلبت أَلْفًا<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنه لم يحذف منها شيء، ولكن قُدِّمت الياء المتحركة على الهمزة، وقُلِّبت أَلْفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين، وبقيت الياء الأخرى ساكنة، وحذفت بالتنوين، كما في: قاضٍ، قاله العكبري، والرضي<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أن الياء الساكنة من أيٍّ قدمت على الهمزة، وحُرِّكت بحركتها؛ لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة؛ لوقوعها موقع الياء الساكنة، ثم قُلِّبت الياء أَلْفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الألف والهمزة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة، فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها، كالمنقوص. وهو قول الخليل<sup>(٥)</sup>.

والرابع: أنه اسم فاعل من كان يكون، وهو قول يونس<sup>(٦)</sup>. وحكم عليه ابن جنِي بالبعد قائلاً ومعللاً: "وهذا يبعد؛ لأنه لو كان كذلك لوجب إعرابه؛ إذ لا مانع له من الإعراب"<sup>(٧)</sup>.

ونسب العكبري هذا القول إلى المبرد، ثم ردَّه قائلاً: "وهو بعيد الصحة؛ لأنه لو كان ذلك لكان معرباً، ولم يكن فيه معنى التكثر"<sup>(٨)</sup>. وهو من غريب المنقول عند أبي حيان<sup>(٩)</sup>.

=

(١) ينظر: التذكرة في القراءات لابن غلبون ٣٦٢/٢.

(٢) ينظر: المحتسب ١٧٠/١، ١٧١، والتبيان ١٥٢/١، وشرح المفصل لابن يعيِش ١٣٦/٤.

(٣) ينظر: التبيان ١٥٢/١.

(٤) ينظر: السابق ١٥٢/١، وشرح الرضي على الكافية ١٥١/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٥١/٣، وحاشية الصبان ٨٧/٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيِش ١٣٦/٤، وشرح الرضي على الكافية ١٥١/٣.

(٧) المحتسب ١٧١/١.

(٨) التبيان ١٥٢/١.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٨/١.



والخامس: أنهم بنوا من الكلمتين لَمَّا ركبوهما اسمًا على زنة فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاعل (أى) صارت عيناً، وحذفت إحدى الياعين، وهى الثانية، وبقيت الأخرى لاماً، فدخل عليها التنوين الذى كان فى (أى) فسقطت الياء؛ لالتقاء الساكنين، فصارت: كاءٍ، ولزمت النون عوضاً من الياء المحذوفة، وهو قول المبرد<sup>(١)</sup>. قال الرضى: "وهو الأولى"<sup>(٢)</sup>.  
والسادس: أنه اسم فاعل من كَاءَ يَكِيءُ كَيْئًا وَكَيْئَةً إذا رجع وارتدع، ف (كَاءٍ) من هذا اللفظ كجاء، ثم لزم الاستعمال بمعنى كم. ذكره أبو حيان، والمرادى حاكماً عليه بالغرابة<sup>(٣)</sup>. وعلى القولين الرابع الرابع والخامس يكون الوقف عليها بالنون، وعلى غيرهما يكون الوقف على الهمزة بالسكون بعد حذف التنوين<sup>(٤)</sup>.

وبهذه اللهجة قرأ ابن كثير المكى وأبو جعفر المدنى (كائِن) حيث وقع<sup>(٥)</sup>.  
ووجه هذه القراءة عندهما أنها مقلوبة من (كَائِنٌ)، فقدمت الياء المشددة وجعلت فى موضع الهمزة، وأخرت الهمزة وجعلت فى موضع الياء المشددة، فصارت (كِيِّنٌ)، ثم خُفِّفَتْ بِأَنْ حُذِفَتْ الياء المتحركة، فصارت (كِيِّنٌ)، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً، كما قلبت فى آية، والأصل: آيَّة، فصارت (كائِن)<sup>(٦)</sup>.

- واللهجتان والقراءتان جيدتان بالغتان عند الزجاج، وأكثر ما جاء الشعر على اللغة الثانية<sup>(٧)</sup>. وقال وقال الأشمونى: "هى أكثر فى الشعر من الأولى، وإن كانت الأولى هى الأصل"<sup>(٨)</sup>. ومنه قول قول الشاعر:

وَكَائِنٌ بِالْأَبْطَاحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا<sup>(٩)</sup>

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤، وشرح الرضى على الكافية ١٥١/٣.

(٢) شرح الرضى على الكافية ١٥١/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٤٥/٣، وقد نسب أبو حيان هذا القول لابن يسعون.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤.

(٥) ينظر: تقريب النشر ١٠٢، وشرح طيبة النشر للنويرى ٢٤٦/٢.

(٦) ينظر: شرح الهداية للمهدوى ٢٣٢/١، ٢٣٣.

(٧) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٤٧٥/١.

(٨) شرح الأشمونى ٨٧/٤.

(٩) البيت من بحر الوافر، وقائله: جرير، وهو فى ديوانه/١٧، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٤٧٥/١، ومفاتيح الغيب للفخر الرازى ٤٨٠/٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٣، ١٣٥/٤، ومغنى اللبيب ١٠٥/٢، وشرح الأشمونى ٨٧/٤.

وقد اختلف النحويون في الوقف على هذه اللهجة، فوقف المبرد وابن كيسان بالنون، ووقف جماعة بحذفها<sup>(١)</sup>.

اللهجة الثالثة: كَيَّيْءٌ، بياء مشددة وهمزة بعدها منونة؛ وذلك لأنها لما أصارها القلب والتغيير إلى كَيَّيْءٍ وَقَفَ عند ذلك، ولم تحذف إحدى الياءين، وإنما أخرجت الهمزة، وقُدِّمَت الياء، فصارت كسيِّدٍ وجيِّدٍ، فَخَفَّتْ بكثرة النظير<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الرابعة: كَيَّيْءٌ بوزن كَيَّعٍ<sup>(٣)</sup> وذلك لأن (كَيَّيْنٍ) لما أصارها القلب والتخفيف بحذف إحدى الياءين إلى كَيَّيْءٍ بوزن بَيَّيْتٍ، لم تقلب الياء ألفاً؛ لسكونها<sup>(٤)</sup>. وقد حكى المبرد هذه اللهجة قائلاً: "وبعض العرب يقلب، فيقول: كَيَّيْءٌ يا فتى، فيؤخر الهمزة؛ لكثرة الاستعمال"<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الخامسة: كَأَيٌّ بوزن كَعَيٍّ، بهمزة ساكنة وياء مكسورة خفيفة، وقد قرأ بها ابن محيصن والأشهب والأعمش. ذهب ابن جنى إلى أنها مقلوبة من كَيَّيْءٍ، وجاز قلبها لأمرين: أحدهما: كثرة التلعب بهذه الكلمة، والآخر: مراجعة الأصل؛ وذلك لأن أصل الكلمة كَأَيٌّ، فالهمزة إذاً قبل الياء<sup>(٦)</sup>. وتبعه ابن مالك في ذلك<sup>(٧)</sup>.

وذهب العكبري إلى أن أصلها كَأَيٌّ، حُذِفَت الياء الثانية، وسُكِّنَت الهمزة؛ لاختلاط الكلمتين، وجعلهما كالكلمة الواحدة، كما سكنوها في لَهَوٌ وَفَهَوٌ، وحركت الياء؛ لسكون ما قبلها<sup>(٨)</sup>.

وذكر ابن يعيش أن هذه اللهجة حكاية أبي الحسن بن كيسان؛ وذلك لأنه لما أدخل الكاف على أيٍّ، وركَّبَها كلمة واحدة، وصار اللفظ كَأَيٌّ، خَفَّفَ بحذف إحدى الياءين، وأسكن الهمزة، كأنه بنى من المجموع اسماً على زنة فَعَلٍ، مثل: فَلَسٌ وَكَعَبٌ<sup>(٩)</sup>.

وذكر أبو حيان وابن عقيل أن هذه اللهجة حكاية ابن كيسان والأعلم<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٤٥/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤.

(٣) ينظر: المصدر السابق ١٣٦/٤، وشرح الرضى على الكافية ١٥١/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤.

(٥) الكامل في اللغة والأدب ١٣٠/٣.

(٦) ينظر: المحتسب ١٧١/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٤/٢.

(٨) ينظر: التبيان ١٥٢/١.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٨/١، والمساعد ١١٧/٢.



اللهجة السادسة: كَأِ بوزن كَعِ<sup>(١)</sup>، ورسمها العكبرى كَنِّ عَلَى وزن كَعِنْ، وذكر لها وجهين: أحدهما: أنه حذف إحدى الياءين على ما تقدم، ثم حذفت الأخرى؛ لأجل التنوين، والآخر: أنه حذف الياءين دفعة واحدة، واحتمل ذلك لما امتزج الحرفان<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن يعيش أنها حكاية ابن كيسان عن العرب، وذلك أنهم بنوا من كَأَيْنَ اسماً على زنة فَعِلْ، بفتح الفاء وكسر العين كَعَمٍ وشج<sup>(٣)</sup>.

وذهب الرضى إلى أنها جاءت إما على حذف العين واللام معاً، ونقل كسرة اللام إلى الهمزة، وإما على حذف العين، ونقل كسرة اللام إلى الهمزة، وحذفها للتنوين، كما فى عَمٍ وشج<sup>(٤)</sup>.

اللهجة السابعة: كَأَيْنْ، بألف ثم ياء، حكاها ابن خروف، وردّها بعض العلماء ذاهبين إلى أنها كَأِي، كما ضبطها الأعلم وغيره، وأن ابن خروف وقع فى الغلط ضابطاً لها، ولم يحكها غيره<sup>(٥)</sup>.

وهذه اللهجة جائزة فى القياس، فكما جاز أن تُبدل من الهمزة الساكنة ألفاً فى رأس، فتقول: رأس، جاز أن تقول فى كَأِي: كَأِي<sup>(٦)</sup>.

والحق أن ابن خروف لم يقع فى الغلط، وكذلك الأعلم، وأنها لهجة جارية على القياس، ولها سند من السماع، فقد روى أنها قراءة قتادة<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الثامنة: كَيَأْ، بقيت الهمزة مفتوحة بعد القلب المكانى، ثم قلبت الياء التى هى لام الكلمة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. ذكرها الرضى<sup>(٨)</sup>.

اللهجة التاسعة: كَيْنْ، بفتح الكاف والياء، بوزن كَعِنْ. ذكرها أبو حيان<sup>(٩)</sup>، وقد عزيت القراءة بها لابن محيصن<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤، والمقرب لابن عصفور ٣١٤/١، وشرح الرضى على الكافية ١٥٢/٣.

(٢) ينظر: التبيان ١٥٢/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٥٢/٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٨/١، والمساعد ١١٧/٢.

(٦) ينظر: المصدران السابقان.

(٧) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٢٩، وفتادة هو أبو الخطاب بن دعامة السدوسى البصرى الأعمى المفسر، روى القراءة عن أبى العالية وأنس بن مالك وأبى الطفيل وغيرهم، وروى عنه أبان بن يزيد العطار وغيره. توفى سنة ١١٧هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزرى ٢/٢٥، ٢٦.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٥١/٣، ١٥٢.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٨/١.

(١٠) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٢٢.

وأرى أن هذه الصور اللفظية المختلفة لـ (كأَيِّن) لهجات نطق بها العرب على هذا النحو المثبت، وما ذكره النحويون من توجيه لها فهو اجتهاد للكشف عن صلتها بأصلها ليس غير، وجميعها في معنى كم، كما قال الخليل: "وكأَيِّن في معنى كم"<sup>(١)</sup>. ومعظمها يرسم على وجهين: وجهين: أولهما: إثبات النون؛ لأنها الحكم تغير بامتزاج الكلمتين، فصارت النون أصلاً في الكلمة. والآخر: حذف النون؛ لأنها تنوين، والوصل مبنى على الوقف<sup>(٢)</sup>. فيقال على ذلك: كَأَيِّنُ وَكَأَيٌّ، وَكَائِنٌ وَكَأَيٌّ، وَكَئِينٌ وَكَئِيٌّ، وَكَأَيْنٌ وَكَأَيٌّ، وَكَئِنٌ وَكَأَيٌّ. ومراتبها في الفصاحة مختلفة. قال ابن يعيش: "وأصل هذه اللغات وأفصحها كَأَيٌّ بياء مشددة، والوقف عليها بغير تنوين، وبعدها في الفصاحة والكثرة كَاءٍ بوزن كاع، وهي أكثر في أشعار العرب من الأولى، ثم باقى اللغات متقاربة في الفصاحة"<sup>(٣)</sup>.

وأرى أنها بسيطة، نطقت بها كل طائفة من العرب على النحو الذى يلائم طبيعة مجتمعهم، ويسهل تداوله على الألسنة فيما بينهم من معاملات؛ إذ الأصل فى الألفاظ أن تكون بسيطة، والتركيب طارئ.

\* \* \*

(١) العين ٤٤١/٨.

(٢) ينظر: السابق ٤٤١/٨.

(٣) شرح المفصل ١٣٦/٤.



## حَيْثَ بَيْتَ

## تقديم:

أجرى الحال مجرى الظرف فى التركيب. وعلة ذلك: كون الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها: إنها مفعول فيها من حيث المعنى، وتوسعهم فيها توسع الظروف؛ فأجريت مجراها أيضاً فى الجريان كخمسة عشر. وقد ورد من ذلك عدة ألفاظ محفوظة، لا يقاس عليها، فمنها: ما أصله العطف نحو: تفرقوا شغراً بغير، وشذراً مذرّ بفتح أولهما وكسره، وخذع مذع، وتركت البلاد حيث بيث. ومنها: ما أصله الإضافة، كبادئ بدع بمعنى: مبدوء بها<sup>(١)</sup>.

وهذه الأحوال المذكورة بمنزلة مركب العدد فى القيام مقام مفرد؛ لأن شغراً بغير بمعنى: منتشرين، وشذراً مذرّ بمعنى: متفرقين، وخذع مذع بمعنى: منقطعين، وحيث بيث بمعنى مبحوثة، أى: بحث عن أهلها، واستخرجوا منها<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل فى حيث بيث خمس لهجات:

إحداها: حيث بيث - بفتح الحاء والباء والثاءين - يقال: تركت البلاد حيث بيث، أى: مبحوثة، وتركهم حيث بيث، أى: متفرقين، متبددين. والثانية: حيث بيث - بكسر الحاء والباء وفتح الثاءين - والثالثة: حاث باث - بالبناء على الكسر - إما على أصل حركة التقاء الساكنين، وإما على كراهية توالى ست فتحات؛ لأن الألفين بمنزلة فتحتين. والرابعة: حوث بوث - بالواو وفتح الثاءين - وهى الأصل؛ إذ عين الكلمة واو. والخامسة: حوثاً بوثاً - بالواو والتنوين<sup>(٣)</sup>. ثم أخذ فى بيانها قائلاً: "وعين الكلمة واو، وقد تلعبوا بها فى هذا الاجتماع، فمن قال: حاث قلب الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومن قال: حيث بيث، صير الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، والأصل حوث بوث، وقيل فى حيث بيث: إن الثانى قلب للأول كما فى قولهم: (لا دريت ولا تليت)<sup>(٤)</sup>، وفى حوث بوث: إن الأول قلب للثانى، كقولهم: وقعوا فى حوص بوص، وفيه نظر"<sup>(٥)</sup>. ويبدو أن ذلك لكون عين الكلمة (حيث) واوًا.

(١) ينظر: همع الهوامع ٣٣٣/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٦/٢، ٤١٧.

(٣) ينظر: المساعد ١٠١/٢.

(٤) هذا قول الملائكة رداً على الميت الكافر بعد سؤاله فى القبر وإجابته. وهو جزء من حديث صحيح. ينظر: صحيح

البخارى ٩٢/٢، ١٠٢، وسنن أبى داود ٤٢٤/٢، وسنن النسائى ٩٨/٤.

(٥) المساعد ١٠٣/٢، ١٠٤.



وأما السلسلي فذكر ثلاثاً منها تابعا لابن مالك، وهي: **حَيْثَ بَيْتٌ**، و**حَاثِ بَاثٍ**، و**حَوْتًا بَوْتًا**، ولم ينصَّ على أنها لغات كما نصَّ ابن عقيل، بل قال موجهاً لها: **"حَاثِ بَاثٍ من بنى على الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين، ومن فتح فتح تخفيفاً، وحوْتًا بَوْتًا، أتبعوا الأول للثاني، وهذا بعكس حَيْثَ بَيْتٍ فإن الثاني تابع للأول"**(١).

### الدراسة التفصيلية:

**حَيْثَ بَيْتٌ** حال من الأحوال الملازمة للحالية، والمسموع عن العرب فيها سبع لهجات، ذكر في البيان السابق خمس منها، وأما الأخرى فإحداهما: **حَيْثًا بَيْتًا** - بفتح الشاءين منونين - والثانية: **حَاثِ بَاثِ** - ببناء الجزأين على الفتح -.

وكل لهجة من هذه اللهجات اسمان رُكِّب أحدهما مع الآخر، فصارا اسماً واحداً، وبُنِيَا؛ لما تضمناه من معنى حرف العطف، وهو الواو، وكان الأصل فيه **حَيْثًا وبَيْتًا**، أو **حَوْتًا وبَوْتًا**، فحذفت الواو؛ إرادة للإيجاز والتخفيف، وتضمنا معناها، والمعنى بالتضمين: إرادة معنى الحرف مع حذفه، فبُنِيَا لذلك بناء خمسة عشر(٢).

وبُنِيَا على الحركة؛ للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الأعراب أصلاً، وعلى الفتح؛ ليخفَّ به بعض الثقل الحاصل من التركيب(٣). قال ابن مالك: **"وبُنِيَا على حركة؛ لأن لهما أصلاً فى التمكن، وكانت الحركة فتحة؛ لأنَّ مع التركيب ثقلاً وكثرة، واجتماع ثقيلين لوجيء معه بكسرة أو ضمة"**(٤).

والتنوين فى بعضها؛ تشبيهاً لها بالأصوات المنكورة، كما قال ابن يعيش(٥) ومن ثم جعله بعض الباحثين من تشبيه المركبات بالأصوات(٦).

والعين فى الكلمتين واو، وقد تَلَعَّبَتِ العرب بها فى هذا التركيب، فمن قال: **حَيْثَ بَيْتٌ**، و**حَيْثًا وبَيْتًا**، قلب الواو ياءً؛ طلباً للرخفة، والأصل: **حَوْتٌ بَوْتٌ**(٧).

ومن قال: **حَيْثَ بَيْتٌ**، بكسر الأول منهما، قلب الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، والأصل: **حَوْتٌ بَوْتٌ**(٨). ومن قال **حَاثِ بَاثِ**، و**حَاثِ بَاثِ**، قلب الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وإنما قضينا على ألف

(١) شفاء العليل ٥٧٨/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٤.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٣٥/٣.

(٤) شرح التسهيل ٤١٧/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١١٩/٤.

(٦) هو الدكتور/ فؤاد الحطاب فى كتابه: قضية الشبه فى النحو العربى/٥٣٧.

(٧) ينظر: اللسان ١٠٦٤/٢ (حيث).

(٨) ينظر: المساعد ١٠٤/٢.



حاث أنها منقلبة عن الواو، وإن لم يكن هناك ما اشتقت منه؛ لأن انقلاب الألف إذا كانت عيناً عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء<sup>(١)</sup>.

والكسر في حاثِ باثِ جاء فراراً من توالى ست فتحات تقديراً؛ لأن الألفين بمنزلة فتحتين، وقبلهما فتحتان، فإذا فتح تاليهما اجتمعت ست فتحات تقديراً، فأوثر الكسر مُخلصاً من توالى الأمثال<sup>(٢)</sup>. وهو وهو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

وعلّل الرضى بناء حاثِ باثِ على الكسر بأنه جاء على التشبيه بالأصوات، كخاق باق: صوت الجماع، وخاش ماش: صوت القماش عند طيّه<sup>(٣)</sup>.

ومن قال: حَوَثَ بَوَثٌ، وَحَوَثًا بَوَثًا، نطق بالأصل، وهو الواو. والحق أن (حَوَثَ) لغة طائية في (حَيْثَ)، فهما لغتان: واوية، ويائية<sup>(٤)</sup>.

واللهجات السابقة: جميعها بمعنى واحد، يقال: تركتُ البلادَ حَيْثَ بَيْثَ، وَحَوَثَ بَوَثَ... إلخ بمعنى: مبحوثة، وأوقعَ بهم فلانَ فتركهم حَيْثَ بَيْثَ، وَحَوَثَ بَوَثَ... إلخ بمعنى: مذلولين، أو مُنْفَرِّقين، أو مُبَدِّدين<sup>(٥)</sup>.

وقد جمع الرضى هذه اللهجات السبع في قوله: "وَحَيْثَ بَيْثَ، وَقَدْ يُنَوَّنَانِ، وَقَدْ يُقَالُ: حَيْثَ بَيْثَ بِكسر الفاعين، وأصلهما: حَوَثَ بَوَثَ، وَقَدْ يُسْتَعْمَلَانِ عَلَى الْأَصْلِ مَعَ التَّنْوِينِ وَعَدَمِهِ نَحْوُ: حَوَثًا بَوَثًا، مِنَ الْإِسْتِحَاةِ وَالِاسْتِبَاةِ، وَهِيَ بِمَعْنَى، يُقَالُ: اسْتَحَثْتُ الشَّيْءَ إِذَا ضَاعَ فِي التَّرَابِ فَطَلَبْتَهُ، وَقَدْ جَاءَ حَاثٌ بِأَثَ بَفَتْحِ النَّاعِينَ، وَحَاثٌ بِأَثَ بِكسرهما أيضاً؛ تشبيهاً بالأصوات، نَحْوُ خَاشٍ مَاشٍ، وَخَاقٍ بَاقٍ، وَجَازَ قَلْبَ الْوَاوِ يَاءً، أَوْ أَلْفًا؛ لِلاِسْتِقْفَالِ الْحَاصِلِ بِالْتَرَكِيبِ، وَمِنْ نَوْنَهُمَا فَلَكَوْنِ الثَّانِي إِتْبَاعًا، كَمَا فِي: خَبِيثٌ نَبِيثٌ"<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: اللسان ١٠٣٨/٢ (حوث)، وتاج العروس ٦١٦/١ (حوث).

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٧/٢، والمساعد ١٠٣/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٤٥/٣.

(٤) ينظر: القاموس المحيط ١٦٥/١ (حيث).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٩/٤، واللسان ١٠٣٨/٢ (حوث).

(٦) شرح الرضى على الكافية ١٤٥/٣.

## بَادِي بَدَا

## تقديم:

الاسمان اللذان رُكِّبَا فُجِعِلَا اسماً واحداً إذا كان منتهى الاسم الأول منهما ياء، نحو: قَالِي قَلَا - علم بلدة - وبَادِي بَدَا، ومَعْدِي كَرِبَ فَإِنْ هَذِهِ الْيَاءُ تَسْكُنُ؛ لِأَنَّهَا فِي حَشْوِ الْأَسْمَاءِ، وَلِأَنَّ حِكْمَهَا لَوْ كَانَتْ حُرُوفَ الْإِعْرَابِ أَنْ تَسْكُنَ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، فَتَقُولُ: هَذَا الْقَاضِيُ يَا بَكْرُ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِيِ يَا عَمْرُو، وَيَضْطَرُّ الشَّاعِرُ إِلَى إِسْكَانِهَا فِي النَّصْبِ، فَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؛ إِذْ كَانَتْ تَسْكُنُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ: الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، وَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي الْحَشْوِ: هَذَا مَعْدِي كَرِبَ، وَمَرَرْتُ بِمَعْدِي كَرِبَ، وَفَعَلْتُ هَذَا بَادِي بَدَا، وَنَزَلَتْ قَالِي قَلَا بِإِسْكَانِ الْيَاءِ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ سُمِعَتْ عَنِ الْعَرَبِ أَحْوَالٌ مُرَكَّبَةٌ أَصْلُهَا الْإِضَافَةُ، وَهِيَ أَلْفَاظٌ مَحْفُوظَةٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَاً أَوْ أَيَادِي سَبَاً بِمَعْنَى: مَتَفَرِّقِينَ، وَافْعَلْ هَذَا بَادِي بَدَا أَوْ بَادِي بَدِي، بِمَعْنَى: مَبْدُوءاً بِهِ.

وَالْجُزْءُ الْأَوَّلُ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ مَبْنِيٌّ؛ لِكَوْنِهِ جُزْءُ الثَّانِي، وَلاَحْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ؛ فَشَابَهُ الْحَرْفُ، وَبَنِيَ الثَّانِي؛ تَشْبِيْهُاً لَهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ وَبَيْتَ بَيْتٍ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا تَضَمَّنَ حَرْفَ الْعَطْفِ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ سَبْيُويْه: "وَأَمَّا قَوْلُهُ: كَانَ ذَلِكَ بَادِي بَدَا فَإِنَّهُمْ جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ: خَمْسَةَ عَشَرَ، وَلَا نَعْلَمُهُمْ أَضَافُوا، وَلَا يُسْتَنْكَرُ أَنْ تُضِيفَهَا، وَلَكِنْ لَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ الْعَرَبِ"<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: "وَأَمَّا مَا أَصْلُهُ الْإِضَافَةُ فَسَبَبُ بِنَائِهِ تَشْبِيْهُهُ بِمَا أَصْلُهُ الْعَطْفُ، فِي التَّرْكِيبِ مِنْ شَيْئَيْنِ يُؤَدِّيَانِ مَعْنَى وَاحِدًا، وَفِي لُزُومِ مَعْنَى فِي، وَامْتِنَاعِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالإِضَافَةِ، وَالتَّصْغِيرِ"<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

ذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَالسَّلْسِلِيُّ اللَّهْجَاتِ الْوَارِدَةَ فِي بَادِي بَدَا، وَقَدْ بَلَغَ عَدْدُهَا عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ تِسْعًا، كَمَا ذَكَرَهَا ابْنُ مَالِكٍ، فِي حِينِ نَقْصِ عَدْدِهَا وَاحِدَةً عِنْدَ السَّلْسِلِيِّ، فَكَانَتْ ثَمَانِيًّا<sup>(٥)</sup>، وَدُونَكَ بَيَانُهَا: الأولى: بَادِي بَدَا، يُقَالُ: افْعَلْ ذَلِكَ بَادِي بَدَا بِمَعْنَى: مَبْدُوءاً بِهِ. الثانية: بَادِي بَدِي، يُقَالُ: افْعَلْ ذَلِكَ بَادِي بَدِي، بِمَعْنَى: مَبْدُوءاً بِهِ. قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: "وَيَاءُ بَادِي فِيهِمَا سَاكِنَةٌ كَيَاءُ مَعْدِي كَرِبَ، وَبَادِي اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ بَدِي كَبِي، وَهِيَ لُغَةٌ الْأَنْصَارِ. وَالْمَشْهُورُ فِي اللُّغَةِ بَدَاً بِالْهَمْزَةِ... وَبَدِي بِكَسْرِ الدَّالِ لَعْلُهُ اسْمُ فَاعِلٍ كَشَجٍ، وَجَمْعُهُ مَعَ بَادِي تَأْكِيدٌ كَجَمْعِ بَادِي مَعَ بَدَا"<sup>(٦)</sup>. الثالثة: بَادِي بَدَعٍ. الرابعة: بَادِي

(١) ينظر: المقتضب ٢١/٤، ٢٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤١٧/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٣٩/٣، والمساعد ١٠١/٢، ١٠٢.

(٣) الكتاب ٣٠٤/٣.

(٤) شرح التسهيل ٤١٧/٢.

(٥) ينظر: السابق ٤١٤/٢، والمساعد ١٠٢/٢، ١٠٣، وشفاء العليل ٥٧٧/٢، ٥٧٨.

(٦) المساعد ١٠٢/٢.



بَادِي بَدَاءٍ. الخَامِسَةُ: بَادِي بَدِيءٍ. السَادِسَةُ: بَادِي بَدِيءٍ. السَابِعَةُ: بَدَاءَةٌ ذِي بَدَعٍ. الثَامِنَةُ: بَدَاءَةٌ ذِي بَدَاءَةٍ، والتَّاسِعَةُ: بَدَاءَةٌ ذِي بَدَاءَةٍ. قال ابن عقيل إثر هذه اللهجات السبع: "بإضافة الأول للثاني، والمعنى كالبناء، وجاء هذا الهمز على المشهور في اللغة"<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن هذا التحليل الذي جاء عند ابن عقيل مفقود عند السلسلي.

### الدراسة التفصيلية:

جاء من الحال ألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر، منها: ما أصله الإضافة، نحو قولهم: افعل هذا بَادِي بَدَاءٍ، أي: مبدوءاً به قبل كل شيء.

وقد ورد في هذا التركيب تسع لهجات ذكرها بعض علماء العربية<sup>(٢)</sup>، هاك تفصيل القول فيها:

اللهجة الأولى: بَادِي بَدَاءٍ، أصلها: بَادِي بَدَاءٍ، طُرِحَتِ الهمزة من بَدَاءٍ تخفيفاً، وهو مصدر بمعنى المفعول، فصار بَدَاءٍ مقصوراً، وأبدلت الهمزة من بَادِي ياء، وأسكنت حين ضُمَّ الثاني إلى الأول<sup>(٣)</sup>.  
اللهجة الثانية: بَادِي بَدِيءٍ، تقول: أعطه بَادِي بَدِيءٍ، والأصل: بَادِي بَدِيءٍ. فالأول اسم فاعل من بَدَأْتُ الشَّيْءَ، أي: فعلته ابتداءً، والثاني: فعيل بمعنى مفعول منه. فهذا التركيب اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وانتصابه على الحال، أي: أعطه فاعلاً ابتداءً لما يجب أن يُفَعَلَ ابتداءً، فعلى هذا هو في الأصل مضاف ومضاف إليه، فينبغي أن يكون كل منهما معرباً، لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة؛ إذ معنى بَادِي بَدِيءٍ: مبتدئاً، فَشُبِّهَ المضاف والمضاف إليه لانتحاء معنهما الأصلي، وإفادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر<sup>(٤)</sup>.  
وقد أشار سيبويه إلى هذه اللغة قائلاً: "ومن العرب من يقول: بَادِي بَدِيءٍ"<sup>(٥)</sup>. واستشهد لها بقول الراجز:

وَقَدْ عَلَّنِي ذُرَّاءَ بَادِي بَدِيءٍ

وَرَثِيَّةً تَنْهَضُ فِي تَشَدُّدِي<sup>(٦)</sup>

قال الرضي: "وأما تخفيف همزتي بَادِي بَدِيءٍ فنقول: إنه سَكُنَ الهمز من بَادِيءٍ، وَقَلِبَ ياءً، وحذف الهمز من بَدِيءٍ، وكلا التخفيفين خلاف القياس"<sup>(٧)</sup>.

(١) السابق ١٠٢/٢.

(٢) ينظر: المخصص ٩٨/١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٢/٤، ١٢٣، وشرح التسهيل ٤١٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ١٣٩/٣، ١٤١، وارتشاف الضرب ٣٧١/٢، والمساعد ١٠٢/٢، ١٠٣، وشفاء العليل ٥٧٧/٢، ٥٧٨.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٢٠/١.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٣٩/٣.

(٥) الكتاب ٣٠٤/٣.

(٦) البيتان من مشطور الرجز، قالهما أبو نخيلة السعدي، وقد وردا في: إصلاح المنطق/ ١٧٢، والمقتضب ٢٧/٤، والخصائص ٣٦٦/٢، وتهذيب إصلاح المنطق ٤٢٣/١، واللسان (بدا، ذراً) ومعنى ذُرَّاءٍ: شيب، وَرَثِيَّةٌ: انحلال الركب والمفاصل. ينظر: اللسان (ذ ر أ).

(٧) شرح الرضي على الكافية ١٤١/٣.

واختلف النحويون في هذا التركيب الواقع حالاً ونحوه، فذهب سيبويه إلى جعله من باب خمسة عشر، فهو مبنى على جهة التشبيه بما تضمن حرف العطف، وهو خمسة عشر<sup>(١)</sup>، وجزم بذلك ابن مالك<sup>(٢)</sup>.

وذهب الزمخشري إلى أنه من المركب تركيب ما لا ينصرف نحو: معدى كرب<sup>(٣)</sup>.

والأولى ما ذهب إليه سيبويه. ويرى ابن الحاجب أن القول بالبناء مشكل، ووجه إشكاله: أنه في الأصل اسم معرب لم يطرأ عليه إلا التخفيف، والتخفيف لا يُوجب بناءً، ولو قيل: إنه معرب على أصله منصوب على الحال، إلا أنهم سكنوا الياء بعد حذف الهمزة تخفيفاً لما جرت في كلامهم كثيراً لكان أقرب إلى الصواب، إلا أنهم حكموا بالبناء لما رأوا إسكان الأول وهو موضع نصب، ورأوا صورة التركيب<sup>(٤)</sup>. واختار الرضى مذهب سيبويه، وردّ مذهب الزمخشري قائلاً: "ولو كان الأمر كما قال جار الله لوجب إدخال التنوين في بدى وبداء؛ لأن فيهما تركيباً بلا علمية، ولم يُسَمعاً منونين"<sup>(٥)</sup>.

وذهب بعضهم إلى أنه ليس مبنياً، بل مضاف، وإنما حُذِفَ التنوين من الثانى للإتباع، وحركة الإِتباع ليست حركة إعراب، فهو مخفوض في التقدير، كما أتبع الأول في: يا بكر بن عمرو للثانى في حركته<sup>(٦)</sup>.

اللهجة الثالثة والرابعة والخامسة: بادى بدء، وبأدى بدىء، وبأدى بداء. الكلمة الأولى من هذه اللهجات كأولى المذكورتين قبلها ساكنة الياء، والثانية إما على وزن فعل، أو فَعِيل، أو فَعَال، والبَدْءُ والبداءُ مصدران بمعنى المفعول<sup>(٧)</sup>. قال أبو حيان: "وبَدْءٌ يجوز أن يكون مصدرًا لبدأً بمعنى بدأ"<sup>(٨)</sup>. بدأ<sup>(٩)</sup>. وقال ابن عقيل: "وبدءٌ مصدر بدى موازن بقى"<sup>(٩)</sup>.

وليس الجزآن في هذه اللهجات مبنين، بل هما المضاف والمضاف إليه، وإنما ألزم ياء بادى السكون بعد القلب؛ للتخفيف، والثانية فيها كلها غير مخففة، كما ترى<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٠٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤١٦، وهمع الهوامع ٢/٣٣٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٥٢٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٢، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٤٠، وارتشاف الضرب ٢/٣٧١.

(٤) ينظر: الإيضاح ١/٥٢٠، ٥٢١.

(٥) شرح الرضى على الكافية ٣/١٤٠.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٧١، وهمع الهوامع ٢/٣٣٤.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/١٤١.

(٨) ارتشاف الضرب ٢/٣٧١.

(٩) المساعد ٢/١٠٢.

(١٠) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/١٤١.



وكشف ابن سيده عن علة إسكان الياء من بَدَى في اللهجات السابقة حين قال: "وإنما سَكَنَت الياء من أواخر هذه الأسماء؛ لأن الاسمين إذا جُعلا اسماً واحداً، وكان الأول منهما صحيح الآخر بُنِيَ على الفتح؛ لأنه أخف الحركات، وقد علمت أن الياء المكسور ما قبلها أثقل من الحروف الصحيحة، فأعطيت أخف مما أعطى الحرف الصحيح، ولا أخف من الفتحة إلا السكون"<sup>(١)</sup>.

اللهجة السادسة: بَدَى بَدءٍ بالهمزة في الأول والثاني مع الإضافة<sup>(٢)</sup>.

اللهجة السابعة والثامنة والتاسعة: بَدَأَ ذى بَدءٍ، وبَدَأَ ذى بَدَأَةٍ، وبَدَأَ ذى بَدَاعَةٍ، على وزن فَعَلَةٍ ذى فَعَلٍ، وفَعَلَةٍ ذى فَعَلَةٍ، وفَعَلَةٍ ذى فَعَالَةٍ<sup>(٣)</sup>. قال الرضى: "المضاف إليه في الثلاث بمعنى المفعول؛ لأنه يقال للمضروب: ذو ضرب، كما يقال للضارب. والمضاف مصدر، إما بمعنى الفاعل، فيكون انتصابه على الحال، فيكون المعنى كما فى بَدَى بَدَى، أو منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف، أى: وقت ابتدائك بما تبتدئ به، فهو مصدر مضاف إلى المفعول"<sup>(٤)</sup>.

وإثر الفراغ من عرض هذه اللهجات نُقِرَّ أن هذا التركيب مبنى في اللهجتين الأوليين؛ لتنزيله منزلة خمسة عشر على جهة التشبيه، مُعَرَّبٌ فيما سواهما من اللهجات؛ إذ هو مضاف ومضاف إليه، والمعنى فى جميعها واحد.

\* \* \*

(١) المخصص ٩٨/١٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣٠٠/٢، وشرح التسهيل ٤١٤/٢، وارتشاف الضرب ٣٧١/٢، والمساعد ١٠٢/٢، ١٠٣، وشفاء العليل ٥٧٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤١٤/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٤١/٣، وارتشاف الضرب ٣٧١/٢، والمساعد ١٠٣/٢، وشفاء العليل ٥٧٨/٢.

(٤) شرح الرضى على الكافية ١٤١/٣.

## الخازِبازِ

## تقديم:

الخازِبازِ اسم مركب من شينين: اسم فاعل خَزَى، أى: قَهَرَ وَغَلَبَ، واسم فاعل بَزَى إذا سما وارتفع، فكأنه قيل: هو الخازى البازى، فركباً معاً وجعلاً اسماً واحداً<sup>(١)</sup>.

وقد درج النحويون على أن الاسمين إذا رُكِبَ أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسم واحد، وإذا تنزلاً منزلة اسم واحد، فينبغى ألا يُجمع فيه بين علامتى تعريف، وأن تلحق الاسم الأول منهما فقط؛ لأن الثانى ينتزل منزلة بعض حروفه، وعلى ذلك قالت العرب: الخازِبازِ، فأدخلت الألف واللام على الاسم الأول، ولم تكررهما مع الثانى فتقول: الخازالباز، ولم يحك عنهم ذلك لا فى شعر، ولا فى كلام منثور<sup>(٢)</sup>.

قال ابن جنى: "الألف عندنا فيهما أصل، بمنزلة ألف كاف ودال؛ وذلك لأنها أسماء مبنية وبعيدة عن التصرف والاشتقاق، فألفاتها إذا أصول فيها، كألفات ما، ولا، وإذا، وألا، وكلا، وحتى"<sup>(٣)</sup>. وقد بنى الخازِبازِ على كسر الجزأين، لا يتغيران فى الرفع والنصب والجر<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل فى الخازِ بازِ سبع لهجات سُمعت عن العرب، ثم أعقبها بإيراد خمسة معانٍ لها، وكُلُّ ذلك بدا واضحاً من قوله: "وفى الخازِبازِ لغات:

١- بناء الجزأين على الفتح كحاث باث؛ تشبيهاً بخمسة عشر. ٢- وعلى الكسر، كحاث باث، بكسر الثاء فيهما، ٣، ٤- وفتح الأول أو كسره، قيل: وضم الثانى، وفيه بحث. ٥- وإعراب الأول وإضافته إلى الثانى معرباً، ٦- وخزِبازِ، كقِرطاسِ، ٧- وخازِباءُ كقاصعاء، غير مصروف. وهو: عُشْبٌ، وذُبابٌ، وصوت الذباب، وداء فى اللهازم، وبعض أسماء السنور<sup>(٥)</sup>.

وأما السلسيلى فأورد فيه لهجتين فقط، ثم ذكر أن فيه لغات كثيرة، متبعاً ذلك بأربعة معانٍ قائلًا: "والخازِبازِ - بالبناء فيهما على الكسر والفتح، فالفتح؛ إجراءً له مجرى خمسة عشر، والكسر إجراءً له مجرى حاث باث، وفيه لغات كثيرة، ومعناه: عُشْبٌ، وقيل: ذباب، وقيل: صوت الذباب، وقيل: داء فى اللهازم"<sup>(٦)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب فى هذه الكلمة سبع لهجات، تناقلها العلماء، ونطقت ببعضها السنة الشعراء، دونك دراستها مفصلة على النحو الآتى:

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٤٥/٣.

(٢) ينظر: الإتصاف فى مسائل الخلاف ٣١٣/١، ٣١٤.

(٣) الخصائص ٢٣١/٣.

(٤) ينظر: اللسان ١٢٨٧/٢ (خوز).

(٥) المساعد ١٠٤/٢، ١٠٥.

(٦) شفاء العليل ٥٧٨/٢.



اللهجة الأولى: خازباز، بكسر الجزأين: الأول والثاني، والناطقون بهذه اللهجة يجعلونها اسمين غير مركبين، ويُجرونهما مجرى الأصوات نحو: غاق غاق، وحاب حاب، وكُسِر كل واحد منهما؛ لالتقاء الساكنين<sup>(١)</sup>.

قال سيبويه في (باب الشينين اللذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجعلوا بمنزلة اسم واحد): "ومن ذلك الخازباز، وهو عند بعض العرب: ذباب يكون في الروض، وهو عند بعضهم: الداء، جعلوا لفظه كلفظ نظائره في البناء، وجعلوا آخره كسراً كجبر، وغاق؛ لأن نظائره في الكلام التي لم تقع علامات إنما جاءت متحركة بغير جرٍّ ولا نصب ولا رفع، فألحقوه بما بناؤه كبنائه"<sup>(٢)</sup>.

فخازباز اسم للذباب، وبئى؛ لأنه في الأصل صوت لها، وكثُرَ فيها حتى سُميت به، والأصوات كلها مبنية، مثل: (غاق)، و(خاق باق)، الأول: صوت الغراب، والثاني: صوت الفرجين عند الجماع، وحركت بالكسر؛ لكونه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>. وألف خازبازِ واو؛ لأنها عين، والعين واوًا أكثر منها ياءً<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثانية: خازباز، بفتح الجزأين، وأصحاب هذه اللهجة ركبوها وجعلوها اسماً واحداً، وبنوها على الفتح؛ تشبيهاً بخمسة عشر<sup>(٥)</sup>. قال الرضى: "وكان أصله: الخازى والبازى على عطف عطف أحد النعتين على الآخر"<sup>(٦)</sup>؛ وذلك لأن سبب بناء خمسة عشر تضمنه معنى حرف العطف، وقد شبّهت العرب بعض المركبات ببعض، فأعطت المشبه حكم المشبه به، وهذا من ذلك.

اللهجة الثالثة: خازباز، بكسر الأول وضم الثاني، ومن نطق بذلك فقد ركبها جاعلاً إياها اسماً واحداً، وبنى الأول؛ لأنه صار كالجاء من الثاني، بمنزلة الصدر، وسكّنه على أصل البناء، إلا أنه التقى في آخره ساكنان، فكسر؛ لالتقاء الساكنين، وأعرّب الثاني؛ تشبيهاً بمعدى كرب في لغة من يعرب فيقول: هذا معدى كرب، ورأيت معدى كرب، ومررت بمعدى كرب، إلا أنه لم يلتق في آخر معدى ساكنان، فبقى على سكونه؛ لأن ما قبل الياء الساكنة متحرك<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الرابعة: خازباز، بفتح الأول وضم الثاني، ومن قال بذلك فإنه ركبها فصاراً اسماً واحداً، وشبّهه بحضرموت أو بعلبك في لغة من أعرّب، وقال: هذا حضرموت، ورأيت حضرموت، ومررت بحضرموت، فأعرّبه كإعرابه، وفتح الجزء الأول؛ لأنه ينزل الثاني من الأول منزلة تاء التانيث، ففتح ما قبل الثاني كما يفتح ما قبل تاء التانيث<sup>(٨)</sup>.

قال سيبويه عن هذه اللهجة: "وقد قال بعضهم: الخازباز، جعله بمنزلة: حضرموت"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٩٩، والمخصص لابن سيده ١٤/٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٠.

(٢) الكتاب ٣/٢٩٩.

(٣) ينظر: الإفصاح للفارقي/٢٦٠.

(٤) ينظر: اللسان ٢/١٢٨٧ (خوز).

(٥) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٠.

(٦) شرح الرضى على الكافية ٣/١٤٦.

(٧) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٠.

(٨) ينظر: المصدران السابقان.

(٩) الكتاب ٣/٣٠١.



ومنع الصرف في اللهجة وسابقتها؛ للعلمية الجنسية والتركيب المزجي، فإذا أدخلت الألف واللام انكسر الثاني جرّاً، كما في سائر غير المنصرف<sup>(١)</sup>.

اللهجة الخامسة: خازُ باز، بإضافة الأول إلى الثاني، كما قالوا: بعلُ بكُّ، وحضرموت، ومعديكرب، فيمن أضاف، وجعل كريباً مذكراً. وطريق إضافة هذه الأسماء طريق إضافة الاسم إلى اللقب، ومثال ذلك في الكلام: أنا لو لَقَبْنَا رجلاً معروفاً بلقب لأضفنا اسمه إلى لقبه، نحو: هذا سعيدُ قفةً، فأضيف اسمه إلى (قفة) حين لُقِبَ بها، وكذلك كل اسم مفرد إذا لُقِبَته<sup>(٢)</sup>.

قال الرضى: "فيجوز صرف الثاني وترك صرفه"<sup>(٣)</sup>. وقد ذكر سيبويه هذه اللهجة حين قال: "ومن العرب من يقول: هو الخازباز، والخازباز، وخازباز، فيجعلهما ك: حضرموت"<sup>(٤)</sup>.

اللهجة السادسة: خازبَاءُ، مثل: قاصعاءً ونافقاءً، ومن نطق بهذا فإنه بناه اسماً على فاعلاء، وجعل همزته للتأنيث<sup>(٥)</sup>. وقد ذكرها سيبويه عن بعض العرب قائلاً: "وقد قال بعضهم: الخازبَاءُ، جعلها بمنزلة: القاصعاء والنافقاء"<sup>(٦)</sup>.

اللهجة السابعة: خزبازٌ مثل: قرطاس، وكرباس، وهو معرب بوجود الإعراب كلها؛ لكونه منصرفاً<sup>(٧)</sup>. منصرفاً<sup>(٧)</sup>. وهي حكاية سيبويه عن العرب، فقد قال: "ومن العرب من يقول: الخزبازُ، ويجعله بمنزلة بمنزلة سربال. قال الشاعر:

مِثْلُ الْكِلَابِ تَهْرُ عِنْدَ دِرَابِهَا وَرِمَتْ لَهَا زِمْمًا مِنَ الْخَزْبَازِ..."<sup>(٨)</sup> (٩)

وعن هذه اللهجة وسابقتها قال ابن مالك: "ومن قال: خزبازُ، وخازبَاءُ أفردهما، كقرطاس وقاصعاء"<sup>(١٠)</sup>. وقال الرضى: "وليس الأخيران مركبين من كلمتين، بل كل واحد منهما صيغ من اسمين، كما قيل: عَبَسَى في: عبد القيس"<sup>(١١)</sup>.

- وإذا دخلت خازباز الألف واللام في هذه اللهجات التي يُبنى فيها ترك على بنائه، ولم تغير فيه شيئاً، كما تقول: هذه الخمسة عشر درهماً، فتدخل الألف واللام عليها، وتدعها على بنائها<sup>(١)</sup>. وإذا

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٤٦/٣.

(٢) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٩٩، ٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٠.

(٣) شرح الرضى على الكافية ١٤٦/٣.

(٤) الكتاب ٣/٣٠١.

(٥) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/٢٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٠.

(٦) الكتاب ٣/٣٠٠.

(٧) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/٢٠٠، والمخصص لابن سيده ٩٧/١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٠.

(٨) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله، وهو في شرح السيرافي للكتاب ١/١٩٩، والخصائص ٣/٢٣١، والمخصص ٩٧/١٤، والإتصاف ١/٣١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٢، واللسان ٢/١٢٨٧ (خوز) والذراب جمع درب، وهو باب السكة الواسع، والهازم جمع لهزيمة، وهي لحمة في أصل الحنك، شبههم بالكلاب النابجة عند الدروب.

(٩) الكتاب ٣/٢٩٩، ٣٠٠.

(١٠) شرح التسهيل ٢/٤١٧.

(١١) شرح الرضى على الكافية ١٤٦/٣.



وإذا سُمِّيَ بشيءٍ من هذه اللهجات، وصار علماً أعرب، قال سيبويه: "وجميع هذا إذا صار شيءٌ منه علماً أعربٌ وغير، وجعل كحضر موت" (٢).

وللخازباز خمسة معان: أولها: ضرب من البقل أو العشب، وثانيها: ذباب أزرق يكون في العشب (٣)، وثالثها: حكاية صوت الذباب (٤)، ورابعها: داء في الأعناق والهازم، يأخذ الإبل في حلقها والناس أيضاً (٥)، وخامسها: السنور، قال السيرافي وابن يعيش: هو أعرب معانيه (٦). وفي معنى العُشْبِ قال الراجز:

رَعَيْتَهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُوْدَا الصَّلِّ وَالصَّفْصِلَّ وَالْيَعْضِيْدَا  
وَالخَازِبَازِ السَّنَمِ الْمَجْوودَا بِحَيْثُ يَدْعُو عَامراً مَسْعُوداً (٧)

وفي الداء قال الآخر:

يَا خَازِبَازِ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا إِنِّي خَشِيْتُ أَنْ تَكُونَ لَازِمَا (٨)

وأما أصل معنى التركيب في الكلمتين، فبازٍ من البزوان وهو الوثب، وبزاً عليه يبزؤ إذا تطاول، وسُمِّيَ البازي؛ لتطاوله على سائر الطيور، ومنه البزاء وهو خروج الصدر وتطاوله، وخزاه يخزؤه خزواً، إذا ساسه وقهره، ومعنى التطاول فيه لائح.

ويطبق هذا المعنى الأصلي بالمعاني الخمسة السابقة، فمعنى التَطَاوُلِ في العشب ظاهر، وذلك أن العشب من شأنه أن ينمو ويتطاول، وفي الذباب كذلك؛ لأنه يؤذي الحيوان ويعضه، وهذا تطاول عليه وزيادة، وفي صوت الذباب أيضاً كذلك؛ لأنه صياح وشغب، وهذا بعينه معنى التطاول، وفي الداء

(١) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/٢٠٠، والمخصص ١٤/٩٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢١، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٤٦.

(٢) الكتاب ٣/٣٠٠.

(٣) ينظر: العين ٤/٢١٠، وشرح السيرافي للكتاب ١/١٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٢٠.

(٤) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٩٨، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٤٦، واللسان ٢/١٢٨٧ (خوز).

(٥) ينظر: العين ٤/٢١٠، وإصلاح المنطق/٤٤، والإنصاف ١/٣١٤، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٤٦.

(٦) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٩٨، وشرح المفصل ٤/١٢٢.

(٧) أبيات من مشطور الرجز، لم يعرف قائلها، وهي في المخصص ١٤/٩٧، والإنصاف ١/٣١٤، وشرح المفصل للخوارزمي ٢/٢٩٧، ٢٩٨، ولابن يعيش ٤/١٢٠، وشرح الرضى على الكافية ٣/١٤٦، وارتشاف الضرب ١/٣١٧، واللسان ٢/١٢٨٧ (خوز)، والصل، والصفصل، واليعضيد، والخازباز: كلها من أسماء النباتات، والسنم: العالى المرتفع، وعامر ومسعود راعيان.

(٨) بيتان من مشطور الرجز، قائلهما: العدوى، وهما في: العين ٤/٢١١، وإصلاح المنطق/٤٤، وشرح السيرافي للكتاب ١/١٩٩، وشرح المفصل للخوارزمي ٢/٢٩٧، ولابن يعيش ٤/١٢٢، وارتشاف الضرب ١/٣١٨، واللسان ٢/١٢٨٧ (خوز).

( 176 )

أيضاً بهذه المنزلة؛ لأنه يغلب الحيوان ويقهره، وكأنه يتناول عليه، وفي السنن غير خفي؛ لأنه أبداً يتعرض للحيوان ويصيده، وهذه نهاية التناول<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢/٢٩٨، واللسان ١/٢٧٨ (بزا)، ٢/١٢٨٦ (خوز).



## **المطلب الثانى**

**اللهجات فى الأسماء المعربة**

## إعراب امرئِ وابْنِمِ

## تقديم:

ذهب البصريون إلى أن الحركة التي في راء امرئ ونون ابنم إذا وافقت حركة الإعراب، فانضمت قبل الحرف المرفوع، وانفتحت قبل الحرف المنصوب، وانكسرت قبل الحرف المجرور، هي حركة إتباع لا حركة إعراب، نحو قولك: هذا امرؤٌ، ورأيت امرأً، ومررت بامرئٍ، وهذا ابْنُمُ، ورأيت ابْنَمًا، ومررت بابْنِمِ، فتكون الراء تابعة للهمزة، والنون تابعة للميم في الحركة<sup>(١)</sup>.  
وذهب الكسائي والفراء وغيرهما من الكوفيين إلى أنها حركة إعراب، وأن الاسم معرب من مكانين، فامرؤٌ يعرب من مكانين: من الراء ومن الهمزة، وكذلك ابْنُمُ. وأبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال، معربة عندهم من مكانين - أيضاً -<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي أن في امرئِ وابْنِمِ لهجتين، وقد جاءتا واضحتين عند السلسلي ولم تكونا كذلك عند ابن عقيل؛ لأن ذكره لهما كان عَرَضًا؛ لأجل حكم آخر.

قال السلسلي: "وفي امرئِ وابْنِمِ لغتان:

إحدهما: فتح راء امرئِ ونون ابْنِمِ مطلقًا، والثانية: إتباعهما الهمزة والميم في حركات الإعراب"<sup>(٣)</sup>.  
الإعراب"<sup>(٣)</sup>.

وأما ابن عقيل فذكرهما عند حديثه عن منع صرف الاسم؛ لوفاقه الفعل فيما يَخُصُّه، كالتسمية بـ: انطلق، واستخرج، أو فيما هو به أولى من وزن لازم، كأن يكون في أوله زيادة من زيادة المضارع، نحو: يَشْكُرُ وَأَفْكَلُ.

فقد قرَّرَ أن امرأً وابْنَمًا يُمنعان الصرف في إحدى اللغتين المذكورتين، ويصرفان في الأخرى، وذلك حين قال عن امرئِ: "إذا سُمِّيَ به على لغة من يُتبع، فيُصرف؛ لأن وزنه الذي يحصل بالإتباع غير لازم، فلم يستقر على شبه الفعل؛ لأن تلك الحركة [مُعَرَّضَةٌ للزوال]؛ للإتباع. فلو سُمِّيَ به على لغة من يلتزم فتح عينه مُنْعٌ؛ لكون الوزن لازمًا حينئذ، وتقطع همزته. وكذلك الكلام في ابْنِمِ على اللغتين"<sup>(٤)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

- (١) ينظر: الكتاب ٢/٢٠٣، ٣/٥٣٣، والمقتضب ٤/٢٣١، والتنزيل والتكميل ١/١٧٤، والمساعد ١/٢٨، ٢٩.  
(٢) ينظر: اللسان (مرأ)، والتنزيل والتكميل ١/١٧٥، وارتشاف الضرب ١/٤١٥، وهمع الهوامع ١/١٤٣.  
(٣) شفاء العليل ١/١٢٢.  
(٤) المساعد ٣/١٠.



ذكر بعض العلماء في امرئ ثلاث لهجات:

إحداها: فتح الراء في كل حال من الأحوال الثلاثة مطلقاً، والإعراب في الحرف الذي يليه، وهو الهزمة، فتقول عليها: هذا امرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ. حكاها الفراء<sup>(١)</sup> وأنشد عليها قول الشاعر:

أَنْتَ امْرَأٌ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ كُلِّهِمْ تُعْطَى الْجَزِيلَ وَتَشْرِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ<sup>(٢)</sup>

وقول الآخر:

بِأَبِي امْرَأٍ وَالشَّامُ بِيئِي وَيَيْئُهُ أَتْتَنِي بِبِشْرِي بُرْدُهُ وَرَسَائِلُهُ<sup>(٣)</sup>

وعلى هذه اللغة جاء التانيث، قالوا: امرأة، وهي الأصل<sup>(٤)</sup>.

الثانية: ضمُّ الراء على كل حال، فتقول عليها: هذا امرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ، وتقول: هذه امرأة - مفتوحة الراء - على كل حال<sup>(٥)</sup>.

الثالثة: إبتاع الراء الهزمة في حركات الإعراب، وهي الأفصح، كما قال ابن مالك<sup>(٦)</sup>، تقول: هذا امرؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرئ، وهي لغة القرآن الكريم، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ امْرَأً هَلَكَ﴾<sup>(٧)</sup>، وقال عز وجل: ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأً سَوِيًّا﴾<sup>(٨)</sup>، وقال جل جلاله: ﴿لِكُلِّ امْرِيٍّ مَرَعٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾<sup>(٩)</sup>، ولا تدخل (أل) على امرئ؛ لأنهم استغنوا بدخولها على مرع<sup>(١٠)</sup>، وهما مترادفان.

- وأما ابْنُم فهو ابنٌ، زيدت عليه الميم، وقد ذكروا فيه لهجتين:

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٨/١، واللسان (مرأ)، والتذييل والتكميل ١٧٣/١، وتعليق الفرائد ١٥٢/١، وهمع الهوامع ١٤٣/١.

(٢) البيت من بحر البسيط، ولم أعرف قائله، وقد ورد في: اللسان (مرأ)، والتذييل والتكميل ١٧٣/١.

(٣) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وقد ورد في: اللسان (مرأ)، والتذييل والتكميل ١٧٣/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٣/١.

(٥) ينظر: الصحاح واللسان (مرأ)، والتذييل والتكميل ١٧٣/١، وهمع الهوامع ١٤٣/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٤٨/١.

(٧) من الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٨) من الآية ٢٨ من سورة مريم.

(٩) الآية ٣٧ من سورة عبس.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ١٧٣/١.

إحداهما: فتح النون على كل حال من الأحوال الثلاثة، والإعراب فى الحرف الذى يليها، وهو الميم، فتقول: جاء ابْنَمٌ، ورأيتُ ابْنَمًا، ومررتُ بابْنَمٍ. قال أبو حيان: "وهى القليلة"<sup>(١)</sup>.  
والثانية: إتباع النون الميم فى حركات الإعراب، فتقول: هذا ابْنُمٌ، ورأيتُ ابْنَمًا، ومررتُ بابْنَمٍ<sup>(٢)</sup>، وهى أفصح اللغتين، كما رأى ابن مالك<sup>(٣)</sup>.  
وإذا ثنَّيتَ فتحتَ النون والميم فتقول: ابْنَمَانِ، ولم تجمعهُ العرب فتقول: ابْنَمُونِ، وإن كانوا قد جمعوا ابنًا فقالوا: بَنُونِ. ولم يُسمع تأنِيثُهُ، وإن كان قد سُمِعَ تأنِيثُ ابن نحو: ابْنَةٌ.  
وعَلَّلَ بعضهم الإتباع بأن هذه الميم زيدت على اسم كان مجردًا منها، وكان الإعراب يقع على آخره، فلما زدت عليه ميمًا عَرَّبْتَ الميم؛ إذ كانت طرفًا، وأتبعْتَ ما قبلها؛ إذ كانت الميم قد تسقط، فيرجع الإعراب<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) السابق ١/١٧٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨، والتذليل والتكميل ١/١٧٤، وشفاء العليل ١/١٢٢، وتعليق الفرائد ١/١٥١، ١٥٢، وهمع الهوامع ١/١٤٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل ١/١٧٤.



## تشنية أب وأخ ويد ودم وفم

### تقديم:

المثنى: اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف<sup>(١)</sup>. يُرفع بالألف نيابة عن الضمة، ويُصب ويُجر بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: جاء المحمدان، ورأيت المحمدين، ومررت بالمحمدين.

والاسم المثنى قد يكون منقوصاً، وهو: ما نقص حرف من آخره، أى: حُذِفَ، وله نوعان: مقيس، وغير مقيس. فالمقيس هو: ما قُدِّرَ إعرابه في الحرف المحذوف، نحو: جاءنى قاضٍ، ومررت بقاضٍ؛ لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدرّة في الياء المحذوفة.

وغير المقيس هو: ما لم يُقَدَّرَ إعرابه بل ظهر فيما ولى المحذوف، نحو: جاءنى أخٌ وأبٌ؛ لأن الأصل فيها أخوٌ وأبو<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك أيضاً: دمٌ، ويدٌ، وفمٌ.

فإذا ثبتت المقيس فإنك ترد إليه المحذوف، وهو الياء، وتلحقه ألفاً ونوناً في الرفع، وياء ونوناً فى النصب والخفض، نحو: جاءنى قاضيان، ورأيت قاضيين، ومررت بقاضيين.

وإذا ثبتت غير المقيس فإنك ترد المحذوف فى: أب وأخ، وهو الواو، وتلحق العلامتين، فتقول: أخوان وأبوان فى الرفع، ورأيت أخوين وأبوين، ومررت بأخوين وأبوين فى حالتى النصب والجر<sup>(٣)</sup>.

ولا يُردُّ المحذوف فى: يد، ودم، وفم عند التثنية؛ لأنه لا يُرد فى الإضافة، وتلحقها علامة التثنية فيقال: يدان، ودمان، وفمان، إلا فى ضرورة الشعر فإنه يُردُّ المحذوف<sup>(٤)</sup>. قال الشاعر:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدِّمْيَانِ بِالْخَبْرِ اليَقِينِ<sup>(٥)</sup>

وقال الآخر:

(١) ينظر: شرح الأشموني ٧٥/١.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٤١/١.

(٣) ينظر: المقرب ٤٤/٢، وشرح جمل الزجاجى ١٤١/١، ١٤٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وشرح جمل الزجاجى ١٤١/١.

(٥) البيت من بحر الوافر، وهو للمثقب العبدى فى ديوانه/٢٨٣، وفى الأمالى الشجرية ٣٤٤/٢، ونسبه ابن يعيش فى شرح المفصل ١٥١/٤، ١٥٢، ١٥٣، لمرداس بن عمرو، ولالأخطل، وليس فى ديوانه، ونسبه البغدادي فى شرح شواهد الشافية/١١٣ لعلى بن بدّال السلمى، وبلا نسبة فى المقتضب ٣٦٦/١، ٢٣٦/٢، ١٥٣/٣، والمصنف ٤٠٢، والإتصاف ٣٥٧/١، والمقرب ٤٤/٢، وشرح جمل الزجاجى ١٤١/١، وشرح الرضى على الشافية ٦٤/٢، وعلى الكافية ٣٥٦/٣، ووصف المبانى ٢٤٢، وتعليق الفرائد ٢٨٢/١، والمعنى: أن العرب كانت تزعم أنه إذا قُتِلَ رجلان فجرى دميهما على سنن واحد ثم التقيا حُكِمَ عليهما أنهما كانا متحابين، فإن لم يلتقيا حُكِمَ عليهما أنهما كانا متشائنين. ينظر: المخصص ٩٢/٦.



يَدِيَانِ بِيضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَاكِمٍ قَدْ تَمَنَعَاكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَاهَدَا<sup>(١)</sup>

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي في تثنية (أب، وأخ، ويد، ودم، وفم) ثلاث لهجات، ينفرد أب وأخ عن الثلاثة الأخر بلهجة، وينفردون عنهما بلهجة، ويشترك الخمسة في لهجة، فحصل من ذلك أن في أب وأخ لهجتين، وفي يد ودم وفم لهجتين، وهاك بيان ذلك:

اللهجة الأولى: التثنية على لهجة النقص الواردة في حالة الأفراد، فمن قال في الأفراد: هذا أبٌ وأخٌ، وفي الإضافة: رأيتُ أبك وأخك، التزم ذلك في التثنية أيضاً فقال: أبان وأخان، وهي لغة قليلة في هذين الاسمين، كثيرة في يد ودم وفم، فيقال: يدان، ودمان، وفمان.

والثانية: التثنية على لهجة القصر المسموعة في حالة الأفراد، فمن قال في الأفراد: يداً ودماً وفماً، باللام آخرها الألف المنقلبة عن اللام في الأحوال الثلاثة، وجعل الإعراب بحركات مقدره عليها، قال في التثنية: يديان، ودميان، ودموان، وفميان، وفموان. وهي لغة قليلة في هذه الأسماء.

والثالثة: التثنية على لهجة الإتمام، بأن يتم في التثنية من المحذوف اللام ما يتم في حال الإضافة، فكما يقال: هذا قاضيك وأخوك وأبوك، يقال في التثنية: قاضيان، وأخوان، وأبوان، فيرد في التثنية ما رُدَّ في الإضافة. وهي اللهجة المشهورة في أب وأخ<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

خمس هذه الألفاظ محذوفة اللام اعتباراً، فأصل (أب) أبوٌ بالتحريك، وكذلك (أخ) أصله أخوٌ بالتحريك، فالحرف المحذوف منهما واو<sup>(٣)</sup>.

والذى يدلنا على الحرف المحذوف هو التثنية والجمع والتصغير، فنقول: أخوان، وأبوان، وآباء وآخاء يا فتى، وأبى وأخى<sup>(٤)</sup>.

قال سيبويه متحدثاً عن تكسير ما كان على حرفين وليس فيه علامة التأنيث: "وإن كان أصله فعلاً كُسر من أدنى العدد على (أفعال) كما فعل ذلك بما لم يُحذف منه شيء، وذلك أبٌ وآباءٌ. وزعم يونس أنهم يقولون: أخٌ وآخاءٌ. وقالوا: إخوانٌ"<sup>(٥)</sup>.

وقد ورد عن العرب في تثنية هذين الاسمين لهجتان:

(١) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله، وهو في المنصف/٤٠٢، والصاحح ٢٥٤٠/٦ (يدى)، وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٥٦، وعلى الشافية ٢/٦٥ وشرح شواهد الشافية للبغدادى/١١٣، ١١٤ ومُحَكَّم: اسم رجل.

(٢) ينظر: المساعد ١/٤١، ٧٠، ٣٤٤، وشفاء العليل ١/١٢٠، ١٢١، ١٦١.

(٣) ينظر: الصاحح للجوهري ٦/٢٢٦٤ (أبا، وأخا).

(٤) ينظر: المقتضب ١/٣٦٢.

(٥) الكتاب ٣/٥٩٧.



أولاهما، وهى المشهورة: تثنيتهما على لهجتى الإتمام والقصر الواردتين فيهما حال الإفراد والإضافة، فنقول فى التثنية: أبوان وأخوان، كما نقول فى الإضافة: أبوك وأخوك وأباك وأخاك، فترد اللام المحذوفة فى التثنية كما ترد فى الإضافة<sup>(١)</sup>.

والثانية: تثنيتهما على لهجة من التزم النقص فى الإفراد والإضافة، فيقال فى التثنية: أبان، وأخان، كما يقال فى الإضافة: أبك وأخك. قال الفراء: أبان جاء على لغة من قال: هذا أبك<sup>(٢)</sup>. قال الشيخ خالد: "فظهر أن المسموع أبان فقط، وأخان مقيس عليه"<sup>(٣)</sup>. وشاهد قولهم (أبان) فى التثنية قول الراجز:

بَاعَدَنِى عَنْ شَتَمِكُمْ أَبَانَ  
عَنْ كُلِّ مَا عَيْبَ مُهَذَّبَانَ<sup>(٤)</sup>

وأما أخان فلم يذكروا له شاهداً<sup>(٥)</sup>.

ولأبى العباس ثعلب حديث طيب جمع فيه هاتين اللهجتين، فقد نُقِلَ عنه أنه قال: يقال: هذا أبوك وأباك وأبك. فمن قال: هذا أبوك أو أباك، قال فى التثنية: أبوان، ومن قال: هذا أبك، قال فى التثنية: أبان على اللفظ<sup>(٦)</sup>.

\* وأما يذّ وذمّ وفمّ فهناك بيان أصلها، ثم اللهجتين الواردتين فى تثنيتهما:

يد: أصلها يذئ على فعل ساكن العين، ويدل على سكون عينها جمعها على أيد؛ لأن قياس فعل فى جمع القلة أفعل، كقولهم: أكلب، وأكعب، وأبجر، وأسُر<sup>(٧)</sup>.

وقد نصّ سيبويه على سكون الدال منها<sup>(٨)</sup>. وذكر المبرد أنه لا اختلاف فى ذلك، وحكى ابن جنى الإجماع عليه<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٥/٣، والتذييل والتكميل ٦١/٢، وتعليق الفرائد ٢٨١/١.

(٢) ينظر: الصحاح ٢٢٦٠/٦، ٢٢٦٤ (أبا وأخا)، واللسان ١٥/١، ٤٠ (أبى وأخا) والتذييل والتكميل ٦١/٢، وتعليق الفرائد ٢٨٢/١، والتصريح ٦٢/١، وهمع الهوامع ١٦٤/١.

(٣) التصريح ٦٢/١.

(٤) ورد هذا الرجز فى لسان العرب ١٥/١ (أبى) منسوباً إلى تكتّم بنت الغوث.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد ٢٨٢/١.

(٦) ينظر: اللسان ١٦/١ (أبى)، والتصريح ٦٢/١.

(٧) ينظر: الأمالى الشجرية ٣٥/٢.

(٨) ينظر: الكتاب ٥٩٧/٣.

(٩) ينظر: المقتضب ١٥٣/٣، والمنصف ٤٠٢.

لكن ورد في كتاب العين ما يدفع ما ذكره المبرد من عدم الاختلاف في إسكان الدال، وما حكاه ابن جني من الإجماع على ذلك، فقد قيل فيه: "وقد تجيء أسماء لفظها على حرفين، وتماها ومعناها على ثلاثة أحرف، مثل: يد ودم وفم، وإنما ذهب الثالث لعله أنها جاءت سواكن، وخلفتها السكون، مثل ياء يدى، وياء دَمَى في آخر الكلمة، فلما جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنان، فثبت التنوين؛ لأنه إعراب، وذهب الحرف الساكن، فإذا أردت معرفتها فاطلبها في الجمع والتصغير كقولهم: أيديهم في الجمع، ويديَّة في التصغير"<sup>(١)</sup>.

فبان من هذا أن هناك من يراها مفتوحة.

- وأما دَمَّ فقد اختلف النحويون في المحذوف منها، وفي حركة الميم قبل الحذف أفحة هي أم سكون؟ فوجدنا لهم ثلاثة أقوال في ذلك:

القول الأول: ذهب بعض العلماء إلى أن أصل دم دَمَى بسكون العين؛ لأن الأصل في هذه المنقوصات أن تكون أعينها سواكن حتى يقوم دليل على الحركة؛ من حيث كان السكون هو الأصل والحركة طارئة. قالوا: وليس ظهور الحركة في قولنا: دَمِيَانٍ دليلاً على أن العين متحركة في الأصل؛ لأن الاسم إذا حذف لامه واستمرت حركات الإعراب على عينه، ثم أعيدت اللام في بعض تصارييف الكلمة، أزموا العين الحركة؛ لإفهم الحركة فيها<sup>(٢)</sup>.

وقد نصَّ سيبويه على إسكان العين، وحكى ذلك عنه العلماء<sup>(٣)</sup>.

والثاني: ذهب جماعة من العلماء إلى أن أصل دم دَمَى بفتح العين؛ لأن بعض العرب قلبوا لامه ألفاً، فألحقوه بباب رَحَا فقالوا: هذا دَمَا، مثل قولهم: هذه رَحَا<sup>(٤)</sup>؛ ولأنه ثَنَى على دَمِيَانٍ. وإلى هذا القول ذهب المبرد<sup>(٥)</sup>، وتبعه على ذلك بعض العلماء<sup>(٦)</sup>.

ولام الكلمة المحذوفة على هذين القولين هي الياء.

والثالث: ذهب الجوهري إلى أن أصل دم دَمَوٌ بالتحريك، وإنما قالوا: دَمَى يدَمَى لحال الكسرة التي قبل الياء، كما قالوا: رَضِيَ يَرْضَى، وهو من الرضوان<sup>(٧)</sup> قال الرضى: "ولعل ذلك لأن ذوات الواو أكثر"<sup>(٨)</sup>.

(١) العين للخليل بن أحمد ٥٠/١.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ٣٤/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٩٧/٣، والمقتضب ١٥٣/٣، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٧/٣.

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية ٣٤/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ١٥٣/٣.

(٦) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤١٦، والممتع لابن عصفور ٦٢٤/٢.

(٧) ينظر: الصحاح ٢٣٤٠/٦ (دما).

(٨) شرح الرضى على الكافية ٣٥٧/٣.



- وأما فَمٌ فقد ذكر الخليل أن أصله فَوَّةٌ، والجمع أفواه، والفعل فَاهَ يَفُوهُ فَوْهًا، إذا فتح فمه للكلام<sup>(١)</sup> والمحذوف منه الواو وهى عين الكلمة، والهاء وهى لامها.

وإنما حذفت اللام؛ لأن الهاء حرف خفى مهموس. ولما بقى الاسم على حرفين، المتطرف منهما حرف علة ألزموا الكلمة الإضافية؛ لأن أفرادها يؤدي إلى إسقاط حرف العلة منها، ولما أرادوا التصرف فيها بالإفراد كما تصرفوا فيها بالإضافة، أبدلوا من الواو الميم؛ لاتفاقهما فى الخروج من الشفتين، فقالوا: فَمٌ، وفَمٌ زيد، وإضافته مع الميم قليلة<sup>(٢)</sup>.

وذكر ابن مالك أن للفم أربع مواد: إحداهما: فَمَ ي، والثانية: فَمَ و، والثالثة: فَمَ م و والرابعة: فَمَ و ه، وكلها أصول متوافقة فى المعنى، لا أن أصلها فَوَّةٌ كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك مدعى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه فى غير ضرورة، مع تصرف وتوسع<sup>(٣)</sup>.

\* وقد ورد عن العرب فى تثنية هذه الأسماء الثلاثة لهجتان:

أولاهما: يدان ودمان وفمان، بدون ردّ المحذوف من الواحد فى التثنية؛ لأن بعض العرب الذين التزموا النقص فى الأفراد والإضافة التزموه فى التثنية أيضاً، فقالوا: يدان ودمان وفمان، وذلك لأن هذا المحذوف لا يُردُّ فى الإضافة عند قولك: يدك، ودمك، وفمك يارجل، فكذا لا يُردُّ فى التثنية<sup>(٤)</sup>.

وهذه اللهجة أفصح وأكثر من التى تليها، كما يبدو من كلام العلماء.

والثانية: يديان ودميان ودموان وفميان وفموان، برد المحذوف عند التثنية. وقد جعل بعض العلماء ذلك من قبيل القليل الشاذ الذى لا يكون إلا فى الضرورة الشعرية، والقياس عندهم: يدان ودمان وفمان، بدون رد اللام المحذوفة؛ لأن هذه اللام لم ترد عند الإضافة إذا قلت: يده، ودمك، وفمك، وإذا لم يرجع الحرف المحذوف فى الإضافة لم يرجع فى التثنية<sup>(٥)</sup>.

وذكر ابن الشجرى أنه قد قيل فى تثنية فَم: فَمَان وفَمَوَان، ثم قال: "والأوجه فى تثنيته فَمَان؛ لأن من قال: فَمَوَان جمع بين العوض والمعوض منه"<sup>(٦)</sup>.

وذهب بعض العلماء إلى أن هذه الأسماء تُثبت على لهجة للعرب فصيحة، وهى القصر فلا شذوذ ولا قلة ولا ضرورة فيها<sup>(٧)</sup>. قال ابن يعيش: "والذى أراه أن بعض العرب يقول فى اليد: يدَا فى الأحوال

(١) ينظر: العين ٥٠/١.

(٢) ينظر: الأمالى الشجرية ٣٩/٢، ٤٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤٨/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤، وتعليق الفرائد ٢٨٢/١، وهمع الهوامع ١٦٤/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١٥١/٤، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ١١٣، ١١٤.

(٦) الأمالى الشجرية ٤٠/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣٥٦/٣، ٣٥٧، والتنزيل والتكميل ٦٢/٢، والمساعد ٧٠/١، وشفاء العليل

كلها، يجعله مقصوراً كرحى وفتى... وتثنيته على هذه اللغة: يَدَيَانِ مثل: رَحِيَانِ، وكذلك دَمَّ يقال منقوصاً ومقصوراً<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مالك: " من العرب من قصر يداً ودماً وفماً، فعلى ذلك قيل فى التثنية: يَدَيَانِ ودمَيَانِ وفَمَيَانِ وفَمَوَانِ"<sup>(٢)</sup>. وقال الدماميني: "ولعل هذا جاء على لغة القصر، فلا إشكال"<sup>(٣)</sup>. وعلى منوال هؤلاء العلماء أنسج، وقاتل الله الضرورة.

\* وقد رجَّح بعض العلماء بين (دمَيَانِ ودمَوَانِ)، منهم ابن الشجرى<sup>(٤)</sup> فقد قال: "حكى قوم: دمَوَانِ، والأعرف منه الياء"<sup>(٥)</sup>. وذكر بعضهم (دمَيَانِ) ثم حكم على (دمَوَانِ) بالقلّة<sup>(٦)</sup>. واختار أبو البركات الأنبارى أنه من ذوات الواو، فقال: دمَوَانِ؛ ذاكراً أن الأكثرين عليه<sup>(٧)</sup>.

والحق أنهما لهجتان مسموعتان عن العرب، حكاهما العلماء، فكما سُمِعَ دَمَيَانِ، سمع كذلك دَمَوَانِ، وفى لأمهما خلاف ذكرناه، ولعلمها مادتان (دَمَ ي، دَمَ و) متفقتا المعنى، نطق العرب بكليتهما.

\* \* \*

(١) شرح المفصل ١٥٢/٤، ١٥٣.

(٢) شرح التسهيل ١٠٤/١.

(٣) تعليق الفرائد ٢٨٢/١.

(٤) هو أبو السعادات هبة الله بن على بن محمد، ينتهى نسبه إلى الحسن بن على بن أبى طالب - رضى الله عنهما-، كان أوحد زمانه، وفرد أوانه فى علم العربية، صنَّفَ الأمالى، وشرح اللمع لابن جنى، وشرح التصريف الملوكى، وغير ذلك. توفى سنة ٥٤٢هـ، ينظر: بغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٥) الأمالى الشجرية ٣٤/٢.

(٦) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤١٧، والممتع لابن عصفور ٦٢٤/٢.

(٧) ينظر: الإتصاف فى مسائل الخلاف ٣٥٧/١، ٣٥٩.



## إعراب المثنى

## تقديم:

المشهور أن المثنى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾<sup>(١)</sup> وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾<sup>(٢)</sup> وقولك: مررت برجلين. وهذا مذهب الجمهور من المتأخرين، منهم ابن مالك<sup>(٣)</sup>، ونسبه أبو البركات الأنباري للكوفيين وقطرب، وزاد أبو حيان نسبه إلى الزجاج والزجاجي<sup>(٤)</sup>.

وذهب سيبويه ومن وافقه من البصريين إلى أن الألف والياء حرفا إعراب<sup>(٥)</sup>. وقد اختلف في فهم مراد سيبويه، فذهب قوم إلى أن مذهبه في هذين الحرفين أن الإعراب مقدر فيهما، وذهب آخرون إلى أنه لا إعراب فيهما ظاهراً ولا مقدرًا؛ لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين؛ لأنه لو كان هناك إعراب مقدر لم يأت منه عوض<sup>(٦)</sup>.

وذهب الأخفش والمازني والمبرد إلى أن حركات الإعراب مقدره فيما قبل الألف والياء، وهما دليلان على الإعراب، ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذين الحرفين بالحركات التي اقتضاها هذان الحرفان<sup>(٧)</sup>. وردَّ بأنه تقدير في غير الآخر، والإعراب لا يكون إلا آخرًا<sup>(٨)</sup>.

وذهب الجرمي إلى أنهما حرفا إعراب، والإعراب بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع. وهذا بناء على أن الإعراب معنوي لا لفظي<sup>(٩)</sup>. واختاره ابن عصفور مُصَحِّحًا إيَّاه<sup>(١٠)</sup>. وحكى عن الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان؛ لتضمنهما واو العطف، وليس الاختلاف فيهما إعرابًا عنده، بل كل واحدة صيغة مستأنفة، وهو خلاف الإجماع<sup>(١١)</sup>.

(١) من الآية ٢٣ من سورة المائدة.

(٢) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٥٩/١.

(٤) ينظر: الإتصاف ٣٣/١، وارتشاف الضرب ٢٦٤/١، وهمع الهوامع ١٧٧/١.

(٥) ينظر: الكتاب ١٧/١.

(٦) ينظر: شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي/٥٠.

(٧) ينظر: المقتضب ١٥٢/٢، وارتشاف الضرب ٢٦٤/١.

(٨) ينظر: همع الهوامع ١٧٧/١.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦٤/١، وهمع الهوامع ١٧٨/١.

(١٠) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٢٤/١.

(١١) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف ٣٣/١، وشرح الرضى على الكافية ٣٥١/٣.

وهناك رأى آخر للرضى فى إعراب المثنى والمجموع، يبدو جلياً من قوله متسائلاً: "ولم لا يجوز - كما اخترنا - أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب أيضاً، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معاً؛ إذ لا تنافى بينهما؟" (١).

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلى فى إعراب المثنى لهجتين واردتين عن العرب الفصحاء، وهما فى ذلك تابعان لابن مالك. وإليك بيان هاتين اللهجتين:

اللهجة الأولى، وهى المشهورة: إعرابه بالألف رفعاً، وبالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نصباً وجرّاً؛ فيقال: جاء المحمدان، ورأيت المحمدين ومررت بالمحمدين.

والثانية: إلزام المثنى الألف مطلقاً فى الأحوال الثلاثة: الرفع والنصب والجر، وهى لغة بنى الحارث بن كعب، قال ابن عقيل مؤيداً لها بالسماع: "ومن ذلك ما حكى الأخفش أنه سمع فصيحاً من بنى الحارث يقول: ضربت يداه.

وقول الشاعر:

وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا (٢)... (٣)

وأما السلسلى فذكر لها شاهدين آخرين مغايرين لما ذكره ابن عقيل، أحدهما: قراءة متواترة ذكر أنها خرّجت على هذه اللهجة، وهى ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٍ﴾ (٤) بتشديد نون (إن). والآخر قول

الشاعر:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذُنَاهُ ضَرْبَةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٍ (٥)

(١) شرح الرضى على الكافية ٨٦/١.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للمتلّمس فى: ديوانه/٣٤، و اللسان ٢٥٠٣/٤ (صمم)، وبلا نسبة فى معانى القرآن للفراء ١٨٤/٢، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣، وشرح التسهيل ٦٣/١، وشرح الأشمونى ٧٩/١، وصمم أى: عضّ ونَيَّبَ فلم يرسل ما عضّ، والشجاع من أسماء الحيات. (٣) المساعد ٤٠/١، ٤١.

(٤) من الآية ٦٣ من سورة طه، وهى قراءة جمهور القراء سوى أبى عمرو وابن كثير وحفص. ينظر: الإقناع فى القراءات السبع لابن البادش/٤٢٧، وتقريب النشر/١٤١.

(٥) البيت من بحر الطويل، وهو لهوئير الحارثى فى اللسان ٤٦٠٩/٦ (هبا)، وبلا نسبة فى شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣، وشرح التسهيل ٦٣/١، وشرح شذور الذهب/٧٦، وهمع الهوامع/١٤٦، والدرر ١١٦/١، والهأبى من التراب: ما ارتفع ودقّ.



واكتفى بهما<sup>(١)</sup> وقد أورد ابن عقيل هاتين اللهجتين فى شرحه على الألفية أيضاً - حين قال: "وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحق به يكونان بالألف رفعا، والياء نصبا وجرأ هو المشهور فى لغة العرب. ومن العرب من يجعل المثنى والملحق به بالألف مطلقا: رفعا، ونصبا وجرأ، فيقول: جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما"<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

للعرب فى إعراب المثنى ثلاث لهجات، وجدناها فيما تيسر لنا الاطلاع عليه من كتب العلماء، هاكها مدروسة على هذا النحو الآتى:

اللهجة الأولى: إعرابه بالحروف نيابة عن الحركات، فيرفع بالألف نيابة عن الضمة، وينصب ويجرب بالياء نيابة عن الفتحة والكسرة. وهى اللغة المشهورة فى اللسان العربى<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الثانية: لزوم الألف فى أحوال المثنى الثلاثة، وهى لغة معروفة، عزيت لبنى الحارث بن كعب، وكنانة، وبنى العنبر، وبنى الهجيم، ويطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وزبيد، وختعم، وهمدان، وفزارة، وعذرة<sup>(٤)</sup>، يقولون: جاء المحمدان، ورأيت المحمدان، ومررت بالمحمدان.

والإعراب على هذه اللهجة بحركات مقدره على الألف؛ إجراء للمثنى مجرى الاسم المقصور<sup>(٥)</sup>. ويرى بعض العلماء أنها لهجة جارية على القياس؛ لأن الألف اجتلبت للدلالة على التثنية، فالقياس أن تلزم، ويقدر الإعراب عليها، ولم تجتلب لعامل الرفع حتى تزول بزواله، بل هى سابقة عليه<sup>(٦)</sup>.

وأول من قال بذلك الفراء؛ فقد ذكر أنها وإن كانت قليلة فهى أقيس؛ لأن العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة؛ لأن الواو لا تعرب، ثم قالوا: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلما رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحا، تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلان فى كل حال<sup>(٧)</sup>.

وقد التمس ابن يعيش لهذه اللهجة وجهاً فقال: "كأنهم أبدلوا من الياء ألفا؛ لانفتاح ما قبلها، وإن كانت ساكنة، كقولهم فى يئأس: يآءس"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شفاء العليل ١/١٣٨.

(٢) شرح ابن عقيل ١/٦٠.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ١/٦٥.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٥٧، وهمع الهوامع ١/١٤٥.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/٢٤٥.

(٦) ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٦٤، وحاشية الأمير على معنى اللبيب ١/٣٧.

(٧) ينظر: معانى القرآن ٢/١٨٤.

(٨) شرح المفصل ٣/١٣٠.



وقد جاء السماع العربى بكثرة مُعَضِّدًا هذه اللهجة، فقد سمع الأُخفش أعرابياً فصيحاً من بنى الحارث يقول: ضربت يداه ووضعته علاه، يريد: يَدِيَهْ وَعَلِيَهْ، وقال بعض العرب: لو استطعت لأتيتك على يدَايَ<sup>(١)</sup>. وسمع الفراء رجلاً من الأسد يحكى عن بنى الحارث قولهم: هذا خَطُّ يَدَا أَخِي بعينه<sup>(٢)</sup>.

وقال الزجاج: "وهؤلاء أيضاً يقولون: ضربته بين أذناه، ومن يشتري منى الخَفَّان"<sup>(٣)</sup> والمعنيون بإعراب القرآن وبيان معانيه يحملون عليها القراءة المتواترة المذكورة سالفاً<sup>(٤)</sup>. وخرَّج عليها قوله ﷺ: (لَا وَتِرَانَ فِي لَيْلَةٍ)<sup>(٥)</sup>. وجاءت فى الشعر العربى<sup>(٦)</sup>.

ومع شيوع هذه اللهجة وانتشارها بكثرة فى معظم كتب العلماء، وجدنا بعض النحويين ينسب إلى المبرد إنكارها، كأبى حيان الذى يقول مُعْتَفًا: "وإنكار المبرد ما نقله الأئمة عن هؤلاء القبائل مكابرة لا تليق بعالم"<sup>(٧)</sup>. وقال المرادى: "وأنكرها المبرد، وهو محجوج بنقل الأئمة"<sup>(٨)</sup>. ورَدَدَ ذلك أبو الحسن الأشموني<sup>(٩)</sup>.

ولم أجد فى المقتضب، والكامل، والفاضل، وما تحت يدي من مؤلفات للمبرد ما يشير إلى أنه أنكرها، أو ذهب إلى ردّها.

اللهجة الثالثة: من العرب من يُلزم المثنى الألف دائماً، ويُعربه إعراب المفردات، بحركات ظاهرة على النون. وعلى هذا يقول: جاء المحمدان بضم النون -، ورأيت المحمدان - بفتحها -، ومررت بالمحمدان - بكسرها -<sup>(١٠)</sup>.

قال الدمامينى: "وذلك قليل جداً"<sup>(١١)</sup> وقال الصبان: "وهى لغة قليلة جداً"<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٦/١.

(٢) ينظر: معانى القرآن ١٨٤/٢.

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٣٦٢/٣.

(٤) ينظر: القراءات القرآنية فى المقتضب للمبرد دراسة نحوية وصرفية للباحث/٣٣٠، ٣٣٢.

(٥) أخرجه الترمذى فى أبواب الوتر (باب ما جاء لا وتران فى ليلة) برقم ٤٦٨ وقال: هذا حديث حسن غريب ٢٩٣/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٣، ١٢٩، وشرح التسهيل ٦٣/١، والتذييل والتكميل ٢٤٦/١، ٢٤٧.

(٧) ارتشاف الضرب ٢٥٧/١.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ٣٣٠/١.

(٩) ينظر: شرح الأشموني ٧٩/١.

(١٠) ينظر: تعليق الفرائد ١٩٨/١، ١٩٩، والتصريح ٦٥/١، وحاشية الصبان ٧٩/١.

(١١) تعليق الفرائد ١٩٩/١.

(١٢) حاشية الصبان ٧٩/١.



والظاهر على هذه اللهجة منع صرف المثني إذا انضم إلى زيادة الألف والنون علة أخرى، كالوصفية في نحو: صالحان<sup>(١)</sup>.  
وهي لهجة بالغة الندرة، ولم تنل حظاً من الشهرة، كسابقتها، فلم نرها في سماع عربي: شاهد من الشعر، أو لون من النثر.

\* \* \*

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٧٩/١.

## إعراب كلا وكتا

## تقديم:

حُمِلَ على المثني في الإعراب بالحروف أربعة ألفاظ:

أولها وثانيها: اثنان واثنان في لغة الحجازيين، وثنتان في لغة التميميين مطلقاً، سواء أفرّداً أو رُكِّباً مع العشرة، أو أُضيفاً إلى ظاهر أو مضمّر. ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية فلا يقال: جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثناهما؛ لأن ضمير التثنية نصٌّ في الاثنين، فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه<sup>(١)</sup>.

ويجرى هذا اللفظان مجرى المثني في إعرابه دائماً من غير شرط، وإنما لم نسمّهما مثنيين؛ لأنهما ليسا اختصاراً للمتعاطفين؛ إذ لا مفرد لهما، فلا يقال: اثنٌ، ولا اثنتٌ، ولا اثنتٌ<sup>(٢)</sup>.

والثالث والرابع: كلا وكتا، بشرط أن يضافا إلى مضمّر، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾<sup>(٣)</sup> وتقول: رأيتُ كليهما وكتنيتها. فإن أُضيفا إلى مظهر أجرياً بالألف في الأحوال كلها<sup>(٤)</sup>.

ومذهب البصريين أنهما مفردان لفظاً مثنيان معنى. والذي يدل على ذلك أنهما تارة يرجع الضمير إليهما بالإفراد مراعاة للفظ، وتارة بالتثنية مراعاة للمعنى مثل قوله تعالى: ﴿كَلِمَاتٍ أَلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْهُمَا أَكْلَهُمَا﴾<sup>(٥)</sup> ردّ الضمير إلى اللفظ فأفرد<sup>(٦)</sup>. وأما ردّ الضمير مثني حملاً على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال: كلاهما قائمان، وكتنهما لقيتاهما<sup>(٧)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان حقيقة: لفظاً ومعنى، كرجلين<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ٦٦/١.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب/٨١.

(٣) من الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١٥١/١.

(٥) من الآية: ٣٣ من سورة الكهف.

(٦) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري/٢٨٦، وارتشاف الضرب ٢٥٧/١.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٦/٢.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٩/١.



**البيان:**

ذكر ابن عقيل والسلسلي في كلا وكلتا لهجتين تابعين في ذلك لابن مالك، وجاء حديث ابن عقيل عنهما مُفَصَّلًا مُوضَّحًا بالأمثلة، في حين جاء كلام السلسلي عنهما مجملًا مجردًا من الأمثلة التوضيحية، وهاك بيان كليهما:

اللهجة الأولى: إعرابهما بالحروف إعراب المثني إذا أُضيفا إلى مضمَر، نحو: جاء المحمدان كلاهما، ورأيت المحمدين كليهما، وجاء الهندان كلتاهما، ومررت بالهنديين كليهما. وإعرابهما بالحركات المقدرّة على الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا إن أُضيفا إلى مظهر، نحو: كلا الرجلين، وكلتا المرأتين.

والثانية: بعض العرب يجرى كلا وكلتا مع المظهر مُجْرَاهما مع المضمَر، فيعرّبهما بالحروف بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، فيقول: رأيتُ كَلِيَّ أخويك. وهي حكاية الكسائي، والفراء الذي عزاها لكنانة، كما ذكر ابن مالك<sup>(١)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة، ولفظهما مفرد ومعناهما مثني<sup>(٢)</sup>. وقد ورد عن العرب في إعرابهما ثلاث لهجات، دونك دراستها على النحو التالي:

اللهجة الأولى: إعرابهما إذا أُضيفا إلى المظهر إعراب المقصور، بحركات مقدرّة على الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، فيقال: جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين، ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين. وعلى هذا تكون ألف كلا كألف عصا، وألف كلتَا كألف حُبْلَى<sup>(٣)</sup>. وإعرابهما إذا أُضيفا إلى المضمَر إعراب المثني، بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالتَي النصب والجر، قال أبوحيان: "هذا الحكم المجمع عليه من السماع عن العرب، ولا يجيز البصريون غيره"<sup>(٤)</sup>.

فلما كان لكلا وكلتا حظٌّ من الإفراد، وحظٌّ من التثنية، أُجريا في إعرابهما مُجْرَى المفرد تارة، ومُجْرَى المثني تارة. وخصَّ إجراؤهما مُجْرَى المثني بحالة الإضافة إلى المضمَر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمَر فرع الإضافة إلى المظهر؛ لأن المظهر أصل المضمَر، فجعل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل؛ مراعاة للمناسبة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٤١/١، ٤٢، وشفاء العليل ١٣٨/١، ١٣٩.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٧٧/١.

(٣) ينظر: التصريح ٦٦/١، وشرح الأشموني ٧٧/١.

(٤) التنزيل والتكميل ٢٥٤/١.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ٧٨/١.

قال أبو البركات الأتباري: "وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد؛ لأن المظهر هو الأصل، والمفرد هو الأصل؛ فكان الأصل أولى بالأصل، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمرة بمنزلة التثنية؛ لأن المضمرة فرع، والتثنية فرع؛ فكان الفرع أولى بالفرع" (١).

وهذه التفرقة في الإعراب بين الإضافة إلى المظهر والإضافة إلى المضمرة هي اللغة المشهورة (٢).

اللهجة الثانية: إعرابهما إعراب المثنى مع المظهر والمضمرة، فيكونان بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًا (٣)، فقد حكى الكسائي والفراء أن بعض العرب يُجريهما مع المظهر مُجرأهما مع المضمرة، وحقى: رأيت كلّي أخويك (٤).

وهذه اللغة عزّاهما الفراء إلى كنانة، وذكر أنهم يقولون: رأيت كلّي الرجلين، ومررت بكلّي الرجلين، ثم حكم عليها قائلاً: "وهي لغة قبيحة قليلة، مضوا على القياس" (٥).

ومادامت جارية على القياس، وهو الإعراب بالحروف كالمثنى تمامًا، ونطقت بها طائفة من العرب الفصحاء؛ فلم الحكم عليها بالقبح؟ وقد تناقلها كثير من النحويين في أسفارهم معزوة إلى كنانة (٦).

اللهجة الثالثة: إعرابهما إعراب المقصور مطلقًا سواء أُضيفا إلى مظهر أم مضمرة، فتلزمهما الألف رفعًا ونصبًا وجرًا. حكاها الفراء (٧). وهي لغة بني الحارث بن كعب، وختعم، وزبيد، وآخرين، المشهورة في إعراب المثنى، بإلزامه الألف دائمًا وجعل الإعراب بحركات مقدرة عليها (٨).

وإذا كان الأمر كذلك فلا اعتداد بقول الرضى بعد أن نقل ذلك حاكياً إياه عن بعض العرب: "ولا أدري ما صحته" (٩)، وهو نفسه أثبت هذه اللهجة بعد ذلك في إعراب المثنى مستشهداً لها بالسمع (١٠)؛ فينبغي أن يكون الملحق بالمثنى عند أهل هذه اللهجة كالمثنى تمامًا، وأن يجريا عندهم على وتيرة

(١) الإتيان في مسائل الخلاف ٢/٤٥٠.

(٢) ينظر: التصريح ١/٦٦، وهمع الهوامع ١/١٥١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمراي ١/٣٢٦.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ١/٢٥٤.

(٥) معاني القرآن ٢/١٨٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٦٧، وشرح الرضى على الكافية ١/٩٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣٢٦، وهمع الهوامع ١/١٥١.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٢/١٨٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣٢٦.

(٨) ينظر: شرح شذور الذهب ٦/٧٦.

(٩) شرح الرضى على الكافية ١/٩٢.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ٣/٣٤٩، ٣٥٠.



واحدة، قال أبو الحسن الأشموني: " في المثني وما أُحِقَّ به لغة أخرى، وهي لزوم الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهي لغة بني الحرث بن كعب وقبائل آخر"<sup>(١)</sup>.  
وكون اللهجات الواردة في إعراب كلا وكلتا ثلاثًا، نقله غير البصريين من النحويين، وهم أهل الكوفة، وفي مقدمتهم الكسائي والفراء، ومن سلك مسلكهم، قال أبو حيان: "فعلى ما نقل غير البصريين يكون في كلا وكلتا ثلاث لغات"<sup>(٢)</sup>. وهذا هو الأولى بالقبول؛ إذ العرب اختلفت لهجاتهم، كما اختلفت ألوانهم؛ خضوعًا لطبيعة بيئاتهم التي يعيشون فيها، والبصريون لم يستقصوا جميع الكلام العربي، وإنما صاغوا قواعدهم على الكثرة المطلقة متغاضين عما سواها. وفيما حكاه الكوفيون ثراء في أساليب اللغة، وسعة في أفقها.

\* \* \*

---

(١) شرح الأشموني ٧٩/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٥٥/١.

## حركة نون المثني

## تقديم:

اختلف النحويون في سبب مجيء النون في التثنية، فذهب سيبويه إلى أنها عوض من الحركة والتنوين في الاسم المفرد<sup>(١)</sup>. وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على ثلاثة أضرب، فتارة تكون تكون بدلاً من الحركة والتنوين، وتارة تكون بدلاً من الحركة دون التنوين، وتارة تكون بدلاً من التنوين دون الحركة.

فأما كونها بدلاً من الحركة والتنوين ففي نحو: رجلان، وفرسان، وأما كونها بدلاً من الحركة دون التنوين ففي نحو: الرجلان والفرسان، وأما كونها بدلاً من التنوين فقط ففي نحو: رَحِيانٍ وَعَصَوانٍ. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها زيدت للفرق بين التثنية والمفرد المنصوب في نحو قولك: رأيت محمداً<sup>(٢)</sup>. وقيل: لحقت النون؛ لدفع توهم الإضافة في نحو: جاءني خليلان موسى وعيسى، وقد ذكر ذلك الأشموني<sup>(٣)</sup>.

وحُرِّكت هذه النون لالتقاء الساكنين، وخصت بالكسر؛ لوجهين: أحدهما: أن الأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر، فكسرت نون التثنية على أصل التقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>. والثاني: أن النون إنما كُسرت في التثنية؛ لأن علامتها الألف، والألف خفيفة، والكسرة ثقيلة؛ فجمعوا بين الخفيف والثقل؛ ليعتدلا، والوجه الأول أقيس<sup>(٥)</sup>.

## البيان:

ردد ابن عقيل والسلسلي أن نون المثني مكسورة في الاستعمال العربي، فيقال: جاء المحمدان، ورأيت المحمدين، ومررت بالمحمدين، ثم ذكرا معاً تابعين لابن مالك أن فتح نون المثني لغة. فصل القول فيها ابن عقيل حاكياً نسبتها لفريقين من العرب قائلاً:

زعم الكسائي أن فتح النون مع الياء لغة لبني زياد بن فقعس، قال: وكان لا أحد يزيد عليهم فصاحة. وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد، أنشدني بعضهم:

عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغْيِبٌ<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: الكتاب ١/١٧، ١٨، وشرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي/٥١.

(٢) ينظر: أسرار العربية/٥٤.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١/٩١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤١.

(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب/٥١، ٥٢.

(٦) البيت من بحر الطويل، وقائله حميد بن ثور، وهو في ديوانه/٥٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٤١، وشرح التسهيل ١/٦٢، والتذليل والتكميل ١/٢٣٨، وتعليق الفرائد ١/١٩٥،



... " (١). أما السلسلي فاكتفى بعبارة ابن مالك الموجزة، ولم يعز هذه اللهجة لأحد من العرب، وكل ما فعله أنه أتى بالببيت السابق شاهداً عليها (٢).

وأثبت كلاهما أن ضم نون المثني هو حكاية الشيباني (٣) عن العرب في قولهم: هما خليلان، وقول السيدة فاطمة - رضى الله عنها - يا حسنان، يا حسنان (٤).

وقد اكتفى ابن عقيل بهذين المثالين في الحديث عن ضم النون، ولم ينص على أنه لغة، في حين أورد السلسلي لها شاهداً آخر، هو قول الراجز:

يَأْبَتَا أَرْقَتِي الْقِدَانُ فَالَنَوْمُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ (٥)

ونصَّ على أنها لغة قائلاً: "قول الشيخ (وقد تضمَّ) يفهم منه أنها لغة تضمَّ فيها، وهذا إنما هو في حال الألف، والله أعلم" (٦).

### الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب في حركة نون المثني لهجات، اختلفت درجاتها في الفصاحة، كما ذكر العلماء في مؤلفاتهم، وهاكها مدروسة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: كسر نون المثني والملحق به بعد الألف والياء، ولم يحفظ البصريون فيها غير ذلك (٧). وهي اللغة المشهورة الشائعة في الاستعمال العربي قديماً وحديثاً.

وخصوا نون المثني بالكسر، ونون الجمع بالفتح؛ لأنهم لو لم يكسروا نون المثني، ويفتحوا نون الجمع، لانتبس جمع المقصور في حالتى النصب والجر بتثنية الصحيح؛ وذلك لأنك تقول في جمع

والتصريح ٨٧/١، وهمع الهوامع ١٨٠/١، والدرر ١٣٧/١ و (أحويين) تثنية أحوي، وهو الخفيف في مشيه لحذقه، والمراد بهما هنا: جناحاً قطاة؛ إذ يصور الشاعر القطاة في خفتها بأنها ارتفعت في الجو على جناحين، فما يشاهدها الرائي إلا لمحة وتغيب عنه.

(١) المساعد ٣٩/١، وينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٧٠/١، ٧١.

(٢) ينظر: شفاء العليل ١٣٦/١.

(٣) هو: أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، وكان عالماً باللغة حافظاً لها جامعاً لأشعار العرب، وله كتابان جليلان هما: الجيم، والنوادر، توفي سنة ٢٠٦ أو ٢١٠ هـ ينظر: مراتب النحويين لأبى الطيب/١٢٣، ونزهة الألباء للأنباري/٧٧، ٧٨، ٨٠.

(٤) ينظر: المساعد ٤٠/١، وشفاء العليل ١٣٦/١.

(٥) هذا الرجز لرؤية في ملحق ديوانه/١٨٦، وورد في: التذييل والتكميل ٢٤١/١، وتعليق الفراند ١٩٨/١، والتصريح ٧٨/١، وهمع الهوامع ١٨٦/١، وشرح الأشموني ٩١/١، أرقني بمعنى: أسهرني، والقِدَانُ: البراغيث. ينظر: حاشية الصبان ٩١/١، والدرر اللوامع ١٤٢/١.

(٦) شفاء العليل ١٣٧/١.

(٧) ينظر: تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام/٧٨.



مصطفى: رأيتُ مصطفىينَ، ومررتُ بمصطفىينَ، فلفظ (مصطفىينَ) كلفظ محمدَيْنِ، فلولم يكسروا نون المثني ويفتحوا نون الجمع، لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية<sup>(١)</sup>.

وكان القياس يقتضى حذف الألف لالتقاء الساكنين؛ لأن حرف المد إذا لقيه ساكن بعده فإنه يحذف لالتقاء الساكنين؛ لأن حركة ما قبله تدل عليه، وذلك نحو: لم يَخَفْ، ولم يَقُلْ، ولم يَبِعْ، والأصل: يخاف، ويقول، ويبيع، فلما دخل الجازم سكن آخر الفعل، فالتقى ساكنان: حرف الإعراب وما قبله من حروف المد؛ فحذف حرف المد؛ تخلصاً من ذلك.

وإنما امتنع حذف حرف التثنية لسكون النون بعده؛ من قبل أنه جيء به للدلالة على معنى التثنية، فلو حذفته لذهبت دلالاته، ويكون ذلك نقضاً للغرض؛ فهذا حركت النون ولم تحذف الألف<sup>(٢)</sup>. وأصحاب هذه اللهجة حرَّكوها بالكسر.

اللهجة الثانية: فَتَحُ نون المثني والملحق به. وقد اختلف النحويون في الحكم على هذا الفتح، فذهب البصريون إلى أن نون المثني لا يجوز فيها إلا الكسر، وعليه كلام العرب، وبه جاء القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>. وأجازه الكثيرون مختلفين في تقييده وإطلاقه على كل حال؛ فذهب الكسائي والفراء إلى أن فتح النون جائز في حالتى النصب والجر مع الياء، ونصاً على أن ذلك لا يجوز مع الألف، ثم اختلفا في نسبة هذه اللهجة، فزعم الكسائي أنها لغة لبني زياد بن قَعَس، وكان لا أحد يزيدك عليهم فصاحة، وقال الفراء: هي لغة لبعض بني أسد<sup>(٤)</sup>. وتبعهما ابن كيسان فيما ذهب إليه قائلاً: "لا نعلم أحداً من الحذاق يجيزه مع الألف"<sup>(٥)</sup>. وحجتهم في ذلك - كما يقول ابن هشام<sup>(٦)</sup> - - أمران:

أدھما: أن الياء ثقيلة؛ فاحتيج إلى التخفيف معها ففتحت النون، كما في: أَيْنَ وَكَيْفَ، وأما الألف فإنها خفيفة؛ فالترزم معها الأصل.

والثاني: أن الفتح إنما صحَّ به السماع مع الياء خاصة، كقول بعض الأسيديين يصف قطاة:  
عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغْيِبُ

وذهب ابن جنى إلى جواز فتحها مع الألف حملاً لها على الياء، مستشهداً لذلك بهذا الرجز الذى قرأه على أبى على حكاية عن أبى زيد:

(١) ينظر: أسرار العربية للأبباري/٥٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٨/١.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٢٣٨/١، وتخليص الشواهد/٧٨، وتعليق الفرائد ١٩٤/١، ١٩٥.

(٥) تخليص الشواهد لابن هشام/٧٩.

(٦) ينظر: السابق/٧٩.



أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَ وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا<sup>(١)</sup>

وتبعه ابن مالك فيما ذهب إليه<sup>(٢)</sup>. لكنهما لم يذكرنا شاهداً لفتحها مع الألف حالة الرفع. وغير ابن جني من البصريين لا يجيز الفتح أصلاً، لا مع الألف ولا مع الياء<sup>(٣)</sup>.  
وقيل: إن هذا البيت مصنوع، فلا يحتج به<sup>(٤)</sup>؛ لأن الراجز قد جمع فيه بين لغتين من لغات العرب؛ وذلك قَلَمًا يتفق لعربي في بيت واحد. فقد قال (العينانا، وظبياننا) فجاء بالمتنى بالألف في حالة النصب، وجاء به بالياء في قوله (مَنْخَرَيْنِ)<sup>(٥)</sup>.

ويردُّ ذلك أمران: أولهما: أن أبا زيد هو الثقة فيما ينقل، وقد كاد أبو علي يُصلى بنوادره، وهذا البيت ثابت فيها؛ فوجب طرح قول منكره<sup>(٦)</sup>. وكان أبو زيد ثقة ثبناً عند سيبويه، فقد كان يُعبر عنه دائماً بقوله: حدثني الثقة، أو أخبرني الثقة، ونحو ذلك<sup>(٧)</sup>.

والثاني: أن الرواية الواردة عند أبي زيد غير الرواية المشهورة عند النحويين، فقد جاءت فيها المثنيات جارية على نسق واحد بالألف:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيْدَ وَالْعَيْنَانَ وَمَنْخَرَانَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا<sup>(٨)</sup>

(١) نسبه أبو زيد لرجل من بني ضبة في نوادره/١٦٨، وورد في: شرح السيرافي للكتاب ١/٢٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٢٩، ٤/١٤٣، والتذييل والتكميل ١/٢٣٩، وتخليص الشواهد/٨٠، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٧٢، وتعليق الفرائد ١/١٩٦ والتصريح ١/٧٩، أراد الراجز: العَيْنَيْنِ، فجعل مكان الياء ألفاً وفتح النون؛ للحفاظ على النظم؛ لأن ما قبله مفتوح الآخر، فالألف نابت عن الياء، وكذلك: ظَبْيَانِ عند من قال: إنه متنى، والصحيح - كما ذكر أبو زيد - أنه اسم رجل، فالراجز أراد: مَنْخَرَى ظَبْيَانِ، فحذف المضاف وجعل المضاف إليه مكانه. ينظر: النوادر في اللغة/١٦٨، والتذييل والتكميل ١/٢٣٩.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٦١، ٦٢.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ١/١٩٦.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٧٣، وتعليق الفرائد ١/١٩٦.

(٥) ينظر: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين ١/٧٣. وذكر الدماميني أن في قوله (مَنْخَرَيْنِ) دلالة على أن أصحاب تلك اللغة قد لا يلتزمون بها، بل تارة يستعملون المتنى بالألف مطلقاً، وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة. ينظر: تعليق الفرائد ١/١٩٧، وحاشية الصبان ١/٩١.

(٦) ينظر: تعليق الفرائد ١/١٩٦.

(٧) ينظر: مقدمة الكتاب ١/١٢، ومنحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ١/٧٣.

(٨) ينظر: النوادر في اللغة/١٦٨، وهذا البيت ثالث ثلاثة، ذكرها أبو زيد لرجل من بني ضبة، وقبله:

إِنَّ لِسْـَٔدِي عِنْدَنَا دِيُونََنَا      يُخْزِي فُلَاتَنَا وَإِنْبَانَا فُلَاتَنَا

كَانَتْ عَجْـُوزًا عُمِّرَتْ زَمَاتَنَا      وَهِيَ تَرَى سَيِّئَهَا إِحْسَانَنَا

وذهب بعض العلماء إلى أن فتحها مع الألف لم يجئ إلا في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال، ولا يُحفظ فتحها في هذه اللغة إلا في حال النصب، وكأنهم أجروا الألف في ذلك مجرى الياء، واستشهد على ذلك بالبيت السابق<sup>(١)</sup>.

وأرى أن فتح نون المثنى في جميع الأحوال: الرفع والنصب والجر لغة لبعض العرب، كما ذكر ابن جنى وابن مالك، فقد ورد عن النحويين أن نون المثنى مكسورة على أصل التقاء الساكنين، وذلك متفق عليه في الجر والنصب، وأما الرفع فأبوعلى الشلوبين يرى أنه إذا التقى ساكنان أولهما ألف، فالأصل تحريك الثاني بالفتح<sup>(٢)</sup>. وهذا مما يؤيد أن فتحها في جميع الأحوال لغة، وإن لم تسمع في حالة الرفع، وبعض الذين يلزمون المثنى الألف دائماً ينطقون بهذه اللغة، والله أعلم.

اللهجة الثالثة: ضمّ نون المثنى، وهو لغة محكية عن بعض العرب، حكاها الشيباني وابن جنى<sup>(٣)</sup>. فقد قال الشيباني: ضمّ نون التثنية لغة، وحكى: هما خيلان<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن جنى أن من العرب من يضم نون المثنى في نحو: الزيدان والعمران، ثم حكم على ذلك بأنه من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه<sup>(٥)</sup>.

واختلف العلماء في إطلاق الضمّ في أحوال المثنى كلها وفي تقييده.

فقد أطلقه ابن مالك مع الألف والياء، معتمداً في ذلك على ما حكاها الشيباني عن بعض العرب من ضمّ للنون دون تقييد بحالة دون أخرى، وإن كان المثال المسموع يخصّ حالة الرفع فقط<sup>(٦)</sup>. وقيدته بعض المتأخرين بكون النون بعد الألف خاصة، وأما مع الياء فلا يجوز، معتمدين في ذلك على قول الشيباني حكاية عن بعض العرب: هما خيلان، وقول السيدة فاطمة - رضى الله عنها -: يا حسنان، يا حسينان، تريد: الحسن والحسين، فغلّبت لفظ أحدهما على الآخر كالعمرين<sup>(٧)</sup> فلم يُسمع ذلك إلا في حالة الرفع فقط.

والبيت بلا نسبة في: رصف المبانى/٢٤، وتخليص الشواهد/٨٠، والتصريح/٧٩، وهمع الهوامع/١٨١، والدرر/١٣٩.

(١) ينظر: التذييل والتكميل/٢٤٠/١، وتعليق الفرائد/١٩٦، ١٩٧.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد/١٩٤.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب/٤٨٩/٢، والتذييل والتكميل/٢٤٠، ٢٤١، وتعليق الفرائد/١٩٧.

(٤) ينظر: شرح التسهيل/٦٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك/٣٣٩/١، وتعليق الفرائد/١٩٧.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب/٤٨٩/٢، والتذييل والتكميل/٢٤٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل/٦٢/١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل/٢٤١/١، وتعليق الفرائد/١٩٧، وهمع الهوامع/١٨٦، وشرح الأشموني/٩١.



وأرى أن ضمَّ النون لغةً جاريةً في أحوال المثني كلها؛ إذ كيف ينطق العربيُّ بالضم مع الألف ولا ينطق به مع الياء، ويقال: إن ذلك لغة؟ مع أن الذين حكوا إنما حكوا ما سمعوه فقط. كذلك حركة النون في أقوى الوجهين إنما جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين، فلا ضير إن حركها جمهور العرب بالكسر، وحركها بعضهم بالفتح، وآخرون بالضم.

ومن الأخلاق اللغوية لكل طائفة من طوائف العرب أن تجرى في مذهبها الكلامي على نهج واحد، لا أن تعدد طرق الكلام في الناحية اللغوية الواحدة.

اللهجة الرابعة: تشديد نون المثني من اسم الإشارة والموصول فقط؛ عوضاً من الحذف المحذوف منهما، وهو الألف في اسم الإشارة، والياء في الموصول؛ إذ كان حقهما الإثبات كألف المقصور، وياء المنقوص<sup>(١)</sup>.

وذهب البصريون إلى أن ذلك مختص بحالة الرفع فقط. ومذهب الكوفيين جوازه في الرفع والنصب والجر، وهو الصحيح؛ لكون السماع دليلهم وحجتهم<sup>(٢)</sup>، فقد كان عبدالله بن كثير المكي يقرأ بتشديد النون في أحوال المثني كلها في الإشارة والموصول<sup>(٣)</sup> ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِحْدَى أَبْتَتَى هَتَيْنِ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله جلَّ شأنه: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ ﴾<sup>(٦)</sup>. وهذه لهجة تميم وقيس<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: همع الهوامع ١/١٨٧.

(٢) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ١/١٢٧، والتصريح ١/١٥١، وشرح الأشموني ١/١٤٨.

(٣) ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد/٢٢٩، وتقريب النشر لابن الجزري/١٠٤.

(٤) من الآية ١٦ من سورة النساء.

(٥) من الآية ٢٧ من سورة القصص.

(٦) من الآية ٢٩ من سورة فصلت.

(٧) ينظر: التصريح ١/١٥١، وشرح الأشموني ١/١٤٨.

## إعراب سنين

## تقديم:

جمع المذكر السالم هو: ضمَّ اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا توكيد، ولم يتغير فيه بناء مفردة<sup>(١)</sup>. يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظاً نحو: المحمَّدون، أو تقديرًا نحو: قوله تعالى: ﴿ وَأَنْتُمْ أَلْأَعْلَوْنَ ﴾<sup>(٢)</sup> وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها لفظاً نحو: رأيت المحمَّدين، ومررت بالمحمَّدين، أو تقديرًا نحو: رأيت المصطفين<sup>(٣)</sup>.

وما يُجمع هذا الجمع قسمان: جامد، وصفة. يشترط في الجامد: أن يكون علماً لمذكر عاقل، خالياً من تاء التانيث، وليس مركباً. فلا يُجمع نحو: رجل؛ لعدم العلمية، ولا نحو: زينب؛ لكونه علماً لمؤنث، وكذلك لا يجمع نحو: واشق؛ لكونه علماً لغير العاقل وهو الكلب، ولا نحو: طلحة؛ لأن فيه تاء التانيث، ولا نحو: برقَ نحرُهُ، ومعد يكره؛ لكونهما مركبين، أولهما: إسنادي، والآخر: مزجي، وقيل في المزجي: يجوز أن يجمع مطلقاً، وقيل: إن ختم بويه جاز، وإلا فلا. وأما المركب الإضافي فإنه يُجمع أول المتضايفين ويُضاف للثاني، فنحو: غلامٌ محمدٌ علماً يقال فيه: غلامو محمدٍ، وأجاز الكوفيون جمعهما معاً، فيقال: غلامو المحمَّدين.

ويُشترط في الصفة: أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من تاء التانيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعْلانَ فعلى، ولا مما يستوى فيه المذكر والمؤنث، فلا يُجمع نحو: حائض؛ لكونه صفة لمؤنث، ولا نحو: سابق؛ لكونه لغير العاقل - وهو الفرس - وكذلك لا يُجمع نحو: علامة؛ لأن فيه تاء التانيث، ولا نحو: أحمر، وسكران؛ لأن مؤنثهما حمراء وسكرى، ولا نحو: جريح بمعنى مجروح، وصبور بمعنى صابر؛ لأنهما مما يستوى فيه المذكر والمؤنث<sup>(٤)</sup>. وقد حملوا على جمع المذكر السالم أربعة أنواع أعربت بالحروف، وليست جمع تصحيح:

**أحدها:** أسماء جموع وهى: أولو، اسم جمع ذو بمعنى صاحب، وقيل: جمع ذو على غير لفظه، وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام، وليس جمعاً له؛ لأن العالم عامٌّ فى العقلاء وغيرهم، والعالمون مختص بالعقلاء؛ فلا يكون جمعاً لما هو أعمُّ منه، وعشرون وبابه وهو سائر العقود إلى التسعين؛ لأنه ليس له واحد من لفظه. **والثانى:** جموع تكسير تغيّر فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف، وهى بنون جمع ابن، وأرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها، وسنون وبابه وهو: كل اسم ثلاثى حذفت

(١) ينظر: عدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ٤٨/١.

(٢) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران، والآية ٣٥ من سورة محمد ﷺ.

(٣) ينظر: التصريح ٦٧/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٤٨/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦١/١، ٦٢، والتصريح ٦٧/١، ٦٨.



لامه، وِعَوْضَ مِنْهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، وَلَمْ يُجْمَعْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ، نَحْوُ: عِضَّةٌ وَعِضِينَ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ، وَثَبَّةٌ وَثَبِينَ.

وَالنُّوعُ الثَّلَاثُ: جَمْعُ تَصْحِيحٍ لَمْ تَسْتَوْفِ الشُّرُوطَ، كَأَهْلُونَ، وَوَابِلُونَ؛ لِأَنَّ أَهْلًا وَوَابِلًا لَيْسَا عِلْمِينَ وَلَا صِفَتَيْنِ؛ وَلِأَنَّ وَابِلًا لَغَيْرِ عَاقِلٍ. وَالرَّابِعُ: مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ وَمَا أُحِقَّ بِهِ نَحْوُ: زَيْدُونَ، وَعِلِّيُّونَ مُسَمَّى بِهِمَا، الْأَوَّلُ: اسْمُ شَخْصٍ، وَالثَّانِي: اسْمٌ لِأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَهُوَ غَيْرُ عَاقِلٍ<sup>(١)</sup>.

### البيان:

أورد ابن عقيل والسلسلي في إعراب سنين وبابه ثلاث لهجات، هاك بيانها:

اللهجة الأولى: إعرابه إعراب جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو المسبوقة بضمة، وينصب ويجرب بالياء المسبوقة بكسرة، تليهما نون مفتوحة<sup>(٢)</sup>. وذكر السلسلي أن هذه لغة الحجازيين<sup>(٣)</sup>.

والثانية: إلزامه الياء، وإعرابه بالحركات الظاهرة على النون مُنَوَّنَةً، نحو: هذه سنين، وأقامت سنيناً كثيرة. وأنشد الكسائي:

أَلَمْ نَسْقِ الْحَجِيجَ سَلَى مَعَدًّا سِنِينًا مَا تَعَدُّ لَنَا حِسَابًا<sup>(٤)</sup>

وثلاثة الأمثلة السابقة ذكرها ابن عقيل لا السلسلي<sup>(٥)</sup>.

أما إلزام الياء فله علتان: قال ابن عقيل: "لأنه شَبَّهَ بَغْسِلِينَ، فيقال: سنين بالياء رفعاً، وجرّاً، ونصباً، والغسلين ما اغسل من لحوم أهل النار ودمائهم، وزيد فيه الياء والنون، كما زيد في عفرين، وعفرين مأسدة"<sup>(٦)</sup>. وقال السلسلي: "لأنه لو لم يلزم الياء، وأتى بالواو؛ لجمعوا بين إعرابين في كلمة واحدة: إعراب بالحروف، وإعراب بالحركات"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٤٨/١، ٤٩، والتصريح ٦٩/١ - ٧٣.

(٢) ينظر: المساعد ٤٥/١، وشفاء العليل ١٤٩/١.

(٣) ينظر: شفاء العليل ١٤٩/١.

(٤) البيت من بحر الوافر، ولم يعرف قائله، وهو في تخلص الشواهد/٧١، والتذييل والتكميل ٣٣٠/١، وهمع

الهوامع ١٧٤/١، والدرر اللوامع ١٣٦/١.

(٥) ينظر: المساعد ٥٥/١.

(٦) المصدر السابق ٥٥/١.

(٧) شفاء العليل ١٥٠/١.

وأما أن هذه النون لا تسقطها الإضافة فقد قال السلسلي مُعَلِّلاً ذلك: " لأنها تنزلت منزلة الدال من زيد في جعل الإعراب فيها"<sup>(١)</sup>.  
وذلك كقول الشاعر:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنْ سِنِيئَهُ لَعِبْنَ بِنَاشِيئًا وَشَيَّيْنَا مُرْدًا<sup>(٢)</sup>

وقد عزا ابن عقيل والسلسلي هذه اللهجة إلى بنى عامر<sup>(٣)</sup>.

والثالثة: إلزامه الياء، وإعرابه بالحركات الظاهرة على النون دون تنوين<sup>(٤)</sup>. عزاها ابن عقيل إلى بنى تميم<sup>(٥)</sup>. وقد تحدّث في شرحه على الألفية عن هذه اللهجات الثلاث دونما إشارة إلى أنها لهجات، وذكر أن حذف التنوين أقل من إثباته<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

من تتبع النحويين في الحديث عن الملحق بجمع المذكر السالم تبين أن للعرب في إعراب سنين وبابه لهجات، اختلفت وتعددت، فبلغت خمسا، دونكها مدروسة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: إعراب سنين وبابه إعراب جمع المذكر السالم، فيرفع بالواو المسبوقة بضمة، وينصب ويجر بالياء المسبوقة بكسرة، وبعدهما نون مفتوحة، زيدت عوضاً من التنوين في الاسم المفرد، فيقال: هذه سنون، وعشت سنين كثيرة، ومررت بسنين عديدة. وإعراب سنين هذا الإعراب لهجة أهل الحجاز، وعليا قيس<sup>(٧)</sup>. وهي أفصح اللهجات الواردة فيه، وأجودها، وأوسعها انتشاراً على الألسنة العربية.

اللهجة الثانية: إجراء سنين وبابه مجرى غسّين في لزوم الياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على النون منونة. قال ابن الشجري: "ومنهم من جعل النون في جمع سنة حرف الإعراب، وألزمها الياء،

(١) المصدر السابق ١/١٤٩.

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله: الصمة بن عبدالله القشيري، وهو في شرح المفصل لابن يعيش ٥/١١، ١٢، وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٨٣، والتذليل والتكميل ١/٣٣٠، وتخليص الشواهد ٧١/٧١، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٦٦، وتعليق الفراند ١/٢٤٨، والتصريح ١/٧٥، وشرح الأشموني ١/٨٦.

(٣) ينظر: المساعد ١/٥٥، وشفاء العليل ١/١٤٩.

(٤) ينظر: المصدران السابقان.

(٥) ينظر: المساعد ١/٥٥.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٦٥، ٦٦.

(٧) ينظر: التذليل والتكميل ١/٣٣٠، وارتشاف الضرب ١/٢٦٨، وجمع الهوامع ١/١٧٣.



وأثبت النون في الإضافة ورفعها، ونصبها، وخفضها ونونها؛ تشبيهاً لها بنون غسليين، فقالوا: أقتُ عنده سنيئاً، وعجبتُ من سنين زيدٍ، وأعجبتني سنيئك<sup>(١)</sup>.

وإنما أعربوه بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء؛ لأنها أخفُ عليهم؛ ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة، ولو كان الذاهب من الكلمة موجوداً لكان الإعراب فيه كسائر المفردات، فكذلك يكون ما قام مقامه<sup>(٢)</sup>.

وهذه لغة بني عامر، حكاها عنهم الفراء قائلاً - فيما يحكيه عنه أبوحيان -: "وأما بنو عامر فإنهم يجرونها في النصب والخفض والرفع، فيقولون: أقتُ عنده سنيئاً كثيرة<sup>(٣)</sup>". وأنشد لها شواهد شعرية، سمعها من العلماء، ومنها قول الشاعر:

سِنِيئِي كُلُّهَا قَاسَيْتُ حَرْبًا أَعَدُّ مَعَ الصَّلَامَةِ الذُّكُورَ<sup>(٤)</sup>

وبعض النحويين يطرد هذه اللغة في جمع المذكر السالم، وفي كل ما حمل عليه؛ لأن باب الياء أوسع من باب الواو<sup>(٥)</sup>. قال ابن عقيل: "والصحيح أنه لا يطرد، وأنه مقصور على السماع، ومنه قوله ﷺ: (وَأَجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِيئًا كَسِنِينِ يُوْسُفَ)<sup>(٦)</sup> في إحدى الروايتين"<sup>(٧)</sup>.

وهذه اللغة - كما قال ابن هشام - قليلة الاستعمال، ولكنها على مقتضى القياس؛ لأن سنين جمع تكسير<sup>(٨)</sup>.

اللهجة الثالثة: بنو تميم يُعربونه الإعراب السابق غير أنهم لا يُنَوِّنُونَ. قال الفراء - فيما يحكيه عنه أبو حيان -: "إذا أُلقت بنو تميم الألف واللام من السنين لم يُجروا سنين، فقالوا: قدمضت له سنين

(١) الأملية الشجرية ٥٣/٢.

(٢) ينظر: التصريح ٧٥/١.

(٣) التذييل والتكميل ٣٣٠/١.

(٤) البيت من بحر الوافر، نسبه أبو زيد لقطيب بن سنان الهجيمي في النوادر/٤٥٢، وقبله:

أَجِينُ صَفَحْتُ ثُمَّ صَفَحْتُ عَنْكُمْ عَلَائِيَّةً وَأَفْلَاحَ مُسْتَشِيرِي

وهو في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٥، والصلامة جمع صلدم، وهو الشديد الحافر. ينظر: اللسان ٢٤٨٢/٤ (صلدم).

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٥٤/١، والتصريح ٧٦/١، وشرح الأشموني ٨٧/١.

(٦) جزء من حديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى (القنوت في صلاة الصبح) ح رقم/٦٦٠، وصحيح ابن حبان ٣٠١/٥، ومسند أبي يعلى ٢٧٥/١٠، ح/٥٨٧٣. والرواية فيها (وَأَجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينِ كَسِنِي يُوْسُفَ).

(٧) شرحه على الألفية ٦٦/١.

(٨) ينظر: تخلص الشواهد/٧١.



كثيرة، وكنت عنده بضع سنين يا هذا" (١). وقال أبو حيان شارحاً عبارته السابقة: "ومعناه فى اصطلاح الكوفيين أنهم يعربونه إعراب مالا ينصرف. هذا هو الاصطلاح عندهم، يقولون فى المنصرف: مُجْرَى، وفيما لا ينصرف: غير مُجْرَى" (٢). فظاهر كلام الفراء أنه عند بنى تميم ممنوع من الصرف، يرفع بالضمّة، وينصب ويجرب بالفتحة؛ لشبهه العجمة. وظاهر كلام ابن مالك أنهم يجرونه بالكسرة الظاهرة من غير تنوين، وترك التنوين لازم عندهم؛ لأن وجوده مع هذه النون، كوجود تنوينين فى حرف واحد (٣). وصحَّح الشيخ محمد محيي الدين كلام ابن مالك قائلاً: "وإذا تذكرت أن فرض الكلام أن هذا النوع من الملحق بجمع المذكر السالم ليس علماً، علمت أن الصواب هو كلام ابن مالك؛ لأن منعه من الصرف لشبهه العجمة وحده غير صحيح؛ لأن العجمة نفسها لا تمنع الاسم من الصرف إلا أن يكون علماً" (٤).

والفراء برئ من هذه التخطئة، فقد تحدث فى (معانى القرآن) عن اللهجة الثانية فقط، وعزاها إلى ثلاث طوائف من العرب، هم: أسد، وتميم، وعامر، ذاكراً أنها كثيرة فيهم، ولم يخص طائفة منهم بالتنوين أو بعدمه، وهاك عبارته: "ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويُعرب نونها، فيقول: عَضِينِكَ، مررتُ بعَضِينِكَ وسِينِكَ، وهى كثيرة فى أسد، وتميم، وعامر" (٥). وأورد لها شواهد شعرية تُعَدُّها، وكل ذلك يدفعنى إلى القول بأن ما حكى عن الفراء فى اللهجة الثالثة ليس من كلامه، وعمدتى فى ذلك ما نقلته من كلامه المثبت فى كتابه، ورحم الله الحاكى عنه والمخطئ له، وغفر لهما ولنا.

اللهجة الرابعة: من العرب من يلزم سنين وبابه الواو وفتح النون فى الأحوال كلها، ويكون إعرابه بحركات مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، فيقول: هذه سنون، وأقمتُ سنون، وتتبعته فى سنون عديدة (٦). ذكرها السيرافى، وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب (٧).

اللهجة الخامسة: بعض العرب يلزم سنين وبابه الواو، ويجعل الإعراب بحركات على النون. كزيتون، فتقول: هذه سنون، وأقمتُ سنوناً، وتتبعته فى سنون كثيرة (٨). وحكم بعض النحويين على ذلك بالبعد بالبعد من جهة القياس (٩).

(١) التذييل والتكميل ٣٣٠/١، ٣٣١.

(٢) المصدر السابق ٣٣١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٨٥/١، وعدة السالك ٥٢/١، ٥٣.

(٤) عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٥٣/١.

(٥) معانى القرآن ٩٢/٢.

(٦) ينظر: التصريح ٧٤/١، وهمع الهوامع ١٧٤/١، وحاشية الصبان ٨٦/١، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٦٦/١.

(٧) ينظر: التصريح ٧٤/١، وشرح الأشموني ٩٥/١.



- والحق أن هذه اللهجات مسموعة عن العرب، حكاها النحويون عنهم، وجادت ببعضها أقرائح الشعراء، وما القاعدة الموضوعية لجمع المذكر السالم وما أُلقِيَ به إلا أخذ بالكثرة المطلقة من الشواهد المسموعة، وطَرِحَ للقلّة التي جاد بها السماع بعد ضِنَّةٍ. ولم يكن يمكن لأحد من العلماء أن يحيط علمًا بما تحويه اللّغة من كلمات، وما ينضوى تحتها من استعمالات، وكما قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يُحيط به إلا نبيُّ<sup>(٣)</sup>.  
فاللهجات تُقبَل وتُحكى كما سُمعت، ولا ترد وإن من الشهرة والذُّيوع حُرمت.

\* \* \*

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٧٤/١، وهمع الهوامع ١٧٤/١، وحاشية الصبان ٨٦/١، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٦٦/١.  
(٢) ينظر: همع الهوامع ١٧٤/١.  
(٣) ينظر: المزهر في علوم اللّغة وأنواعها للسيوطي ٦٤/١.

## إعراب المعتل اللام إذا جُمع بالألف والتاء منصوباً بالفتحة

## تقديم:

إذا أردت جمع الاسم المؤنث زدت في آخره ألفاً وتاء، وجعلت التاء مضمومةً في حالة الرفع، مكسورةً في حالتى الجر والنصب، فتقول في الرفع: هؤلاء المسلمات، وفي الجر: مررت بالمسلمات، وفي النصب: رأيت المسلمات.

فالألف والتاء علامة الجمع والتأنيث، والتاء حرف الإعراب، وضممتها علامة الرفع، وكسرتها علامة الجر والنصب<sup>(١)</sup>. وزعم بعضهم أنه مبنى في حالة النصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه<sup>(٢)</sup>. فالكسرة نائبة عن الفتحة في إعراب هذا الجمع.

وإنما حُمِلَ النصب على الجر في هذا الجمع؛ لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم الذى هو الأصل وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذى هو الفرع؛ حملاً للفرع على الأصل<sup>(٣)</sup>. وتَخَلَّفَ الفرع عن الأصل في الإعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع، وهى أنه ليس في آخره حروف تصلح للإعراب<sup>(٤)</sup>.

فإن كان في الاسم المؤنث تاء التأنيث حذفها في الجمع، فتقول في جمع مسلمة: مسلمات، وقائمة: قائمات، وكان الأصل مسلمات، وقائمات، فحذفت التاء الأولى؛ لئلا يجتمع في الاسم المؤنث الواحد علامتا تأنيث.

وإن كانت فيه ألف التأنيث المقصورة قلبت في الجمع ياء، فتقول في جمع حُبلى: حُبليات، وفي جمع سَعْدَى: سَعديات، وفي جمع حُبَارَى: حُباريات.

فإن كانت فيه ألف التأنيث الممدودة قلبت الهمزة في الجمع واوًا، فتقول في جمع صحراء: صحراوات، وفي جمع خنفساء: خنفساوات<sup>(٥)</sup>.

## البيان:

الاسم الثلاثى الذى حُذِفَت لامه، وَعُوِّضَ منها تاء التأنيث، نحو: ثُبَّةٌ وَلُغَةٌ، إذا جُمِعَ بالألف والتاء، فإنه ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة. وذكر ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أنه يُنصب

(١) ينظر: اللمع في العربية لابن جنى، تحقيق د/حسين شرف/١٠٦

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٧٤/١، وشرح الأشموني ٩٢/١

(٣) ينظر: أسرار العربية للأببارى/٦٢.

(٤) ينظر: التصريح ٨٠/١

(٥) ينظر: اللمع في العربية/١٠٦، ١٠٧



بالفتحة على لغةٍ مالم يُرد إليه المحذوف، فإن رُدَّ نحو: سنوات جمع سنة، وعضوات جمع عضة، وهى الكذب والكهانة، ولامهما المحذوفة واو أو هاء، فإنه يُنصب بالكسرة ليس غير<sup>(١)</sup>.

وقد جاء حديثهما عن هذه اللهجة مختلفاً، فابن عقيل نقل عن الكسائي حكايته: سمعت لغاتهم - بفتح التاء - شاهداً، ثم قال: "قال الفراء: العرب تجمع الثبَّة ثُبِين وثُبَات، وبعضهم ينصبها فى النصب فيقولون: رأيت ثُبَاتاً"<sup>(٢)</sup>. وقال أحمد بن يحيى: هى لغة. والثبَّة: الجماعة وأصلها ثُبَوٌ، والجمع ثُبَات وثُبُون وأثَابِي. والثبَّةُ أيضاً: وسط الحوض يثوب إليه الماء، والهاء هنا عوض من الواو التى هى عين؛ لأن الأصل ثُوبٌ"<sup>(٣)</sup>.

وأما السلسيلى فذكر أن نصب المعتل اللام المحذوفها بالفتحة، نحو ثُبَات، ولغات مذهب الكوفيين، ثم قال متحدثاً عنهم: "أجازوا فى غير الشعر فتح التاء فى هذا المنقوص. والبصريون لافرق عندهم بين الناقص والتام، واستدل الكوفيون بقول بعضهم: سمعت لغاتهم"<sup>(٤)</sup>. ثم ذكرا معاً أن أبا على الفارسي زعم أن قولهم: سمعت لغاتهم - بفتح التاء - مفرد رُدَّت إليه اللام المحذوفة وليس بجمع، وأصله: لُغَوَةٌ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفاً، ثم نَفَيَا ذلك تابعين لابن مالك، فليس الوارد من ذلك مفرداً مردود اللام<sup>(٥)</sup>.

وقال ابن عقيل عما ذهب إليه الفارسي: "وَرَدَّ بأنه لم يُسمع فى لغة ردِّ اللام، فيقال: لغاة، والله أعلم"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

يُعرب المجموع بألف وتاء مزيدتين بالحركات، فيرفع بالضمة، نحو: هؤلاء الهندات، ويجر وينصب بالكسرة، نحو: مررت بالهندات، ورأيت الهندات. وهذا هو مذهب البصريين، لا يعرفون غيره، ولا يجيزون الأصل<sup>(٧)</sup>، قال ابن جنى: "وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء فى موضع النصب"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٥٦/١، وشفاء العليل ١٥٠/١.

(٢) ينظر: معانى القرآن ٩٢/٢، ٩٣.

(٣) المساعد ٥٦/١.

(٤) شفاء العليل ١٥٠/١.

(٥) ينظر: المساعد ٥٦/١، وشفاء العليل ١٥٠/١.

(٦) المساعد ٥٦/١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ١٥١/١.

(٨) الخصائص ٣٠٧/٣.

وقال أيضاً: "ولم يُجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة" (١). وقال ابن يعيش: "ولا يجوز فتح هذه هذه التاء عندنا" (٢).

وأما الكوفيون فأجازوا فتح التاء مختلفين في جوازه بين تقييده وإطلاقه، فكان لهم فيه قولان: القول الأول: جواز نصب المجموع بألف وتاء بالفتحة حال النصب، وذلك مشروط بكونه معتل اللام ولم تُرد إليه عند الجمع، نحو: ثَبَاتٌ، ولُغَاتٌ، وحكى الكسائي عن بعض العرب: سمعت لغاتهم - بفتح التاء -، وحكى غيره: رأيت ثباتك - بفتح التاء - (٣). أما إذا لم يكن كذلك بأن رُدَّت اللام في الجمع، كسنوات أو سنهات - على اللغتين في اللام - فإنه ينصب بالكسرة اتفاقاً مع البصريين، نحو: مكثت سنواتٍ أو سنهاتٍ (٤).

وقد أبان الفراء هذا القول في معانيه مؤيداً كلامه بالمسموع من العرب، فقال متحدثاً عن الثَبَاتِ واللُّغَاتِ: "ربما عَرَبُوا التاء منها بالنصب والخفض، وهي تاء جَمَاعٍ ينبغي أن تكون خفضاً في النصب والخفض، فيتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل، وأنشدني بعضهم: إِذَا مَا جَلَّاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّرَتْ ثَبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَآكْتَابُهَا (٥)

وقال أبو الجراح (٦) في كلامه: مامن قومٍ إلا وقد سمعنا لغاتهم. قال الفراء: رجع أبو الجراح في كلامه عن قول: لغاتهم. ولا يجوز ذلك في الصالحات والأخوات؛ لأنها تامة، ولم يُنقص من واحدتها شيء، وما كان من حرف نُقص من أوله، مثل: زِنَةٌ، ولِدَةٌ، وِدِيَّةٌ فإنه لا يقاس على هذا؛ لأن نقصه من أوله لا من لأمه (٧).

فهذا النوع إنما نُصب بالفتحة؛ تشبيهاً بهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء، أو جَبْرًا لما فاته من حذف لأمه، كما أعرب نحو: سنين بالحروف جَبْرًا لما فاته من حذف لأمه (٨).

(١) المصدر السابق ٣/٣٠٨.

(٢) شرح المفصل ٥/٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٥١، ٣٣٥، وتعليق الفرائد ١/٢٤٩، والتصريح ١/٨١، وهمع الهوامع ١/٨٣، وشرح الأشموني ١/٩٣.

(٤) ينظر: التصريح ١/٨١، ٨٢.

(٥) البيت من بحر الطويل، وقائله: أبو ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ١/٧٩ بلفظ:

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّرَتْ ثَبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَآكْتَابُهَا

واجتلاها: طردها، والإيام: الدُحَانُ، وَتَحَيَّرَتْ: اجتمع بعضها إلى بعض، وثبات: جماعات، عليها، أي: على النحل. وهو في: شرح المفصل لابن يعيش ٥/٨، والتذييل والتكميل ١/٣٣٥، والتصريح ١/٨١.

(٦) أعرابي فصيح وثق به الفراء؛ فأخذ عنه. ينظر: مراتب النحويين لأبي الطيب/١١٧.

(٧) معاني القرآن ٢/٩٣.

(٨) ينظر: التصريح ١/٨١.



وَنَصَّ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْمَعْرُوفُ بِثَعْلَبِ الْكُوفِيِّ عَلَى أَنَّهَا لُغَةٌ<sup>(١)</sup>.

وقد نسب بعض النحويين هذا القول في المعتل اللام الذي لم ترد إليه خاصة إلى هشام<sup>(٢)</sup>؛ وذلك لمشابهته المفرد، حيث لم يجر على سنن الجموع في رد الأشياء إلى أصولها<sup>(٣)</sup>. وأخذ ابن مالك بهذا القول ذاهباً إلى أن المعتل اللام المعوض منها تاء التأنيث إذا جمع بالألف والتاء جاز عند بعض العرب أن ينصب بالفتحة، ثم قال: "ولا يُعامل بهذه المعاملة إلا نحو: لُغَةٌ وَثْبَةٌ مِنَ الْمَعْتَلِ اللَّامِ الْمَعْوُضِ مِنْهَا التَّاءُ، مَالِمٌ يُرَدُّ إِلَيْهِ الْمَحْذُوفُ، فَإِنْ رُدَّ، كَسَنَوَاتٍ وَعَضَوَاتٍ رَجَعَ إِلَى مَا هُوَ بِهِ أَوْلَى، وَهُوَ النَّصْبُ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ نَصْبَهُ بِالْفَتْحَةِ قَبْلَ الرَّدِّ كَانَ لِسَبَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الشَّبَهُ بِبَابِ قُضَاةٍ فِي أَنَّهُ جَمَعَ آخِرَهُ تَاءً مَزِيدَةً بَعْدَ الْأَلْفِ فِي مَوْضِعِ لَامٍ مَعْتَلَةٍ. وَالثَّانِي: ثَبَاتُ بِيَاذِائِ ثُبَيْنٍ، وَكَسْرَتِهِ بِبِيَاذِائِهِ، فَكَمَا جَازَ عَلَى لُغَةٍ أَنْ يَرَاغَعَ الْأَصْلُ بِثُبَيْنٍ؛ تَشْبِيهًا بِقَرِينٍ، جَازَتْ مَرَاجَعَتُهُ بِثَبَاتٍ؛ تَشْبِيهًا بِبِنَاتٍ، وَكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ السَّبَبَيْنِ مُنْتَفِئٌ مَعَ رَدِّ الْمَحْذُوفِ، فَيَبْقَى عَلَى الْإِعْرَابِ الَّذِي هُوَ بِهِ أَوْلَى"<sup>(٤)</sup>.

والقول الثاني: جواز نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً، سواء أٌحذفت لامه أم لا.

نسبه ابن يعيش إلى البغداديين ذاكراً شواهدهم<sup>(٥)</sup> وعزاه الرضى إلى الكوفيين قائلاً: "وحكى الكوفيون الكوفيون في غير محذوف اللام: استأصل الله عرقاتهم - بفتح التاء -، وكسرهما أشهر"<sup>(٦)</sup>. وحكوا أيضاً عن بعض العرب: حفرت إراتهم - بفتح التاء - جمع إرة وهي موقد النار، وانتزعت علقاتهم وعرقاتهم - بكسر التاءين وفتحهما - وعلقات جمع علقة، وهي ما يُضنُّ به لنفسه<sup>(٧)</sup>.

وقد ردَّ البصريون هذين القولين ذاهبين إلى أنه لا حجة لأصحابهما فيما ذكروه من شواهد؛ لاحتمال أن يكون الوارد من ذلك مفرداً رُدَّتْ إليه اللام وتاؤه للتأنيث، فقد حكى سيبويه قول العرب: استأصل الله عرقاتهم، وعرقاتهم ثم قال: "بعضهم يجعله بمنزلة علقاة، وبعضهم يجعله بمنزلة عرس وعرسات، كأنك قلت: عرق وعرقان وعرقات. وكلاً سمعنا من العرب"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٥٦/١، وتعليق الفرائد ٢٤٩/١

(٢) هو أبو عبدالله هشام بن معاوية الضرير، أخذ عن الكسائي، وكان مشهوراً بصحبته، من مصنفاته: كتاب المختصر، وكتاب القياس. ينظر: نزهة الألباء للأنباري/١٢٩، ١٣٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١٥٢/١، وهمع الهوامع ٨٣/١، وشرح الأشموني ٩٣/١، وحاشية الصبان ٩٣/١.

(٤) شرح التسهيل ٨٧/١

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨/٥

(٦) شرح الرضى على الكافية ٣/٣٩٢.

(٧) ينظر: الخصائص ٣/٣٠٧، والتذييل والتكميل ١٥٢/١

(٨) الكتاب ٣/٢٩٢

ف (عِرْقَاتُهُمْ) - بفتح التاء - واحدة، وكذلك إِرَاءةً، وثَبَاةٌ فَعَلَةٌ من الثُّبَةِ، وسمعتُ لُغَاتَهُمْ إنما هي واحدة كَرُطْبَةٍ<sup>(١)</sup>. قال ابن جنى: "هذا كله إذا كان ما رووه - من فتح هذه التاء - صحيحاً ومسموعاً من فصيح يؤخذ بلغته"<sup>(٢)</sup>.

وقد حكى كثير من النحويين زعم البصريين - فى شخص أبى على الفارسى - أن نحو سمعتُ لُغَاتَهُمْ مفرد رُدَّتْ لأمه، وأصله: لُغَوَةٌ، تحركت اللام وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فصارت: لُغَاءَةً، ثم رُدَّوه<sup>(٣)</sup>. وأفاض فى الردِّ عليه ابن مالك، والله دَرُّهُ مُفَنَّدًا! أجاد فى الردِّ، ووفَّق فى القصد؛ إذ قال: "وهذا الذى ذهب إليه مردود من أربعة أوجه:

أحدها: أن جمعية لغات فى غير (سمعتُ لُغَاتَهُمْ) ثابتة بإجماع، والأصل عدم الاشتراك لاسيما بين أفراد وجمع.

الثانى: أن التاء فى هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو رُدَّتْ لكان ذلك جمعا بين عوض ومعوض منه، وذلك ممنوع.

الثالث: أن قائل (تَحَيَّرَتْ ثُبَاتًا) يصف مَشْتَارًا<sup>(٤)</sup> عسلٍ من شق جبل، والعادة جارية بأن النحل التى تكون هناك إذا نُفِّرَتْ بالإيام - وهو الدُّخَان - اعتزلت مع يَعَاسِيْبِهَا<sup>(٥)</sup> ثُبَةً ثُبَةً، فمعنى ثبات إذن جماعات، لا يستقيم المعنى بغير ذلك.

الرابع: أن بعض العرب قال: رأيت ثُبَاتَكَ - بفتح التاء -، حكاة ابن سيده، وهذا نصٌّ فى الجمعية التى لا يمكن فيها ادعاء الأفراد. فبطل قول أبى على بطلاناً جلياً غير خفى<sup>(٦)</sup>.

بعد هذا يمكن القول بأن نصب المجموع بالألف والتاء المزيديتين بالفتحة لغة لبعض العرب، نصٌّ عليها الكوفيون، ثم اختلفوا، بعضهم قيدها بالمعتل اللام إذا لم تردِّ إليه، نحو: ثبات ولغات وتبعهم ابن مالك، وبعضهم أطلقها فى المجموع بالألف والتاء، نحو مسلمات، ولغات، وهذا ما أُؤيِّدُه وأذهب إليه؛ لكونه المسموع من أفواه العرب الأقباح، وليس فتح التاء شاذاً كما قال الرضى<sup>(٧)</sup>، فقد سمعهُ أبو عمرو بن العلاء من بعض الأعراب الفصحاء، وحكاة الكوفيون بعد ذلك مثبتين به هذا الإعراب، ومعناه الجمع.

(١) ينظر: الخصائص ٣/٣٠٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٥

(٢) الخصائص ٣/٣٠٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١/٨٨، وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٩١، ٣٩٢، والمساعد ١/٥٦، وشفاء العليل

١/١٥٠، والتصريح ١/٨١

(٤) قال أبو عبيد: شَرْتُ الْعَسَلَ وَاشْتَرْتُهُ: اجْتَنَيْتُهُ وَأَخَذْتَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ. اللسان ٤/٢٣٥٦ (شور)

(٥) جمع يَعْسُوبٍ، وهو أمير النحل وذكرها. اللسان ٤/٢٩٣٦ (عسب)

(٦) شرح التسهيل ١/٨٨

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٣٩٢



- وأما ما جاء فى بيت أبى ذؤيب الهذلى<sup>(١)</sup> - كما ورد فى كثير من كتب النحو - على هذه اللغة مخالفاً لمألوف كلام العرب، فقد جاء مرةً أخرى فى رواية الديوان جارياً على هذا المألوف، وهو النصب بالكسرة<sup>(٢)</sup>. وهذا يجعلنا أمام أمرين:

أولهما: أن نصب هذا الجمع المعتل اللام - إذا لم تُردِّ إليه - بالفتحة من الظواهر النحوية فى لغة هذيل.

والثانى: أن يكون بيت أبى ذؤيب قد تعدَّى المجتمع الهذلى إلى غيره، ممن ينطقون بنصب هذا الجمع بالفتحة على الإطلاق. والله أعلم.

\* \* \*

---

(١) هو خويلد بن خالد، أحد المخضرمين، أسلم وحسن إسلامه، وكان من فحول الشعراء، فصيحاً كثير الغريب، متمكناً فى الشعر. ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٥٣/٢، وتجريد الأغاني لابن واصل الحموى ق ١، ج ٧٨٥/٢.

(٢) تقول الرواية الواردة فى الديوان ٧٩/١:

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّرَتْ نُبَاتٌ عَلَيْهَا ذُهَا وَاكْتَنَبَهَا



## تشبيه الوصف الواقع مبتدأ وجمعه

### تقديم:

المبتدأ هو: الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمستغنى به<sup>(١)</sup>. وهو قسمان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل أو نائب عنه يُغنى عن الخبر، وهو الوصف سواء كان اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صفة مشبهة، أو منسوباً<sup>(٢)</sup>.

وسبب استغناء الوصف عن الخبر: شدة شبهه بالفعل؛ لأن قولك: أضربُ المحمدان؟ بمنزلة: أضربُ المحمدان؟ فكما لا يفترق: أضربُ المحمدان؟ إلى مزيد فى تمام الجملة، كذلك لا يفترق ما هو بمنزلة؛ ولأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه؛ فلم يحتج إلى خبر، لا فى اللفظ ولا فى التقدير. ولما كان الوصف المذكور منزلاً منزلة الفعل لم يجز تصغيره، ولا وصفه، ولا تعريفه، ولا تثنيته، ولا جمعه؛ لأن ذلك كله من خصائص الأسماء المحضة<sup>(٣)</sup>.

ويشترط فى هذا الوصف الواقع مبتدأ ثلاثة شروط:

**أحدها:** أن يكون معتمداً على نفى أو استفهام، نحو: ما قائمُ المحمدان؟ أمضروبُ المحمدان؟ وذلك عند البصريين إلا الأخفش. وأجاز الكوفيون والأخفش وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام، نحو: قائمُ المحمدان فـ: قائم مبتدأ، والمحمدان فاعل سدَّ مسدَّ الخبر<sup>(٤)</sup>.

**والثانى:** أن يكون مرفوعه اسماً ظاهراً، أو ضميراً منفصلاً، نحو: قائمُ المحمدان؟ وأقائمُ أنتما؟ ومنع الكوفيون الضمير، فلا يجيزون إلا: أقائمان أنتما بالمطابقة، بجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا؛ لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير. وردَّ بالسمع نحو قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَتَابِرَاهِيمُ﴾<sup>(٥)</sup>.

**والثالث:** أن يكون مرفوعه مغنياً عن الخبر، بحيث يحسن السكوت عليه، فلا يجوز فى نحو: أقائم أبوه محمد؟ فإن الفاعل فيه غير مُغْنٍ، فمحمد فيه مبتدأ، وقائم خبر مقدم<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: شرح الأشموني ١/١٨٨، ١٨٩

(٢) ينظر: مع الهوامع ١/٣٦١

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٢، ٢٧٣

(٤) ينظر: التصريح ١/١٩٤، وأجاز ابن مالك وقوع الوصف مبتدأ غير معتمد على نفى أو استفهام على قلة وضعف، نحو: فائز أولو الرشد. ينظر: شرح التسهيل ١/٢٧٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/١٨٢، وشرح

الأشموني ١/١٩٢

(٥) من الآية ٤٦ من سورة مريم.

(٦) ينظر: مع الهوامع ١/٣٦١/٣٦٢.



**البيان:**

ذكر ابن عقيل أن الوصف الواقع مبتدأ ليس له خبر؛ لشدة شبهه بالفعل، فإذا قلت: أقائم الزيدان؟ فالزيدان فاعل مُغْنٍ عن الخبر، وليس هناك خبر محذوف، خلافاً لبعضهم؛ وذلك لتمام الكلام بدون تقدير، كما في قولك: أيقوم الزيدان؟

ولشدة شبه هذا الوصف المجعول مبتدأ بالفعل، لا يجوز تصغيره، فلا يقال: أضويرب الزيدان؟ ولا أمضيريب البكران؟ ولا يجوز وصفه، فلا يقال: أضارب عاقل الزيدان؟ ولا يجوز تعريفه، فلا يقال: أقائم أخواك؟ لأنّ المعارف لا تقوم مقام الأفعال، ولا يجوز تثنيته وجمعه فلا يقال: أقائم الزيدان؟ ولا أقائمون الزيدون؟ على أن ما بعد الوصف مرفوع بالفاعلية، بل على أن الوصف خبر مقدم، وما بعده مبتدأ مؤخر، وذلك على المشهور من لغة العرب، وأما على لغة (أكلوني البراغيث) فيجوز تثنية الوصف الواقع مبتدأ وجمعه، فيقال: أقائم المحمدان؟ وأقائمون المحمدون؟ فيكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر<sup>(١)</sup>. قال ابن عقيل: "ومن ورودها في الوصف قوله عليه الصلاة والسلام: (أَوْ مُخْرَجِي هُمْ)<sup>(٢)</sup> على ذلك خرجه أبو محمد بن حوط الله<sup>(٣)</sup>، وفيه نظر"<sup>(٤)</sup>.

وقال في شرحه على الألفية متحدثاً عن تثنية الوصف الواقع مبتدأ وجمعه: "ويجوز على لغة (أكلوني البراغيث) أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر"<sup>(٥)</sup>.

وقد بدا من تناول ابن عقيل للأشياء غير الجائزة في الوصف الواقع مبتدأ، أنه تناول كل شيء منها على حدة ممثلاً له.

وأما السلسلي فأوردها كلها على سبيل الإجمال كما ذكرها ابن مالك في التسهيل، ثم مثل لها سائراً على أسلوب اللف والنشر المرتب<sup>(٦)</sup>، قائلاً: "... ولذا لا يُصَغَّر ولا يُوصَف ولا يُعرَّف ولا يُثنى ولا

(١) ينظر: المساعد ٢٠٦/١، ٢٠٧، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/١٨٦. ولغة أكلوني البراغيث هي: إلحاق الفعل المسند إلى مثني أو جمع علامتيهما، نحو: ظلماني المعلمان، وضربوني المحمدون.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان (باب بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) حديث رقم ٢٥٢.

(٣) هو أبو محمد عبدالله بن سليمان بن داود الأنصاري، كان فقيهاً أصولياً نحوياً أديباً شاعراً ورعاً تقياً، ولى القضاء بإشبيلية ومُرسية وقرطبة وغيرها، وتوفي بغرناطة سنة ٦١٢ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٤٤/٢.

(٤) المساعد ٢٠٧/١.

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٨٦.

(٦) اللف والنشر من المحسنات البديعية المعنوية، وهو: ذكر متعدد على سبيل التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من أحاد هذا المتعدد من غير تعيين، ثقة بأن السامع يرده إليه. ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني تحقيق د/محمد خفاجي ٤٢/٦.

يُجمع إلا على لغة (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً)<sup>(١)</sup>، فلا يقال: أَسْوَيْرِبُّ الزِيدَانَ؟ ولا أَضَارِبُّ عَاقِلَ الزِيدَانَ؟ ولا آقَائِمُ أَخَوَاكُ؟ ولا أَقَائِمَانِ الزِيدَانَ؟ ولا أَقَائِمُونَ الزِيدُونَ؟ إلا على لغة أكلوني البراغيث<sup>(٢)</sup>. ثم ذكر محاولة أبي حيان إنكار هذه اللغة، وردَّ عليه شبهته في ذلك بالسماع العربي الفصيح<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

إذا رفع الوصف ما بعده فله معه ثلاثة أحوال:

**الحالة الأولى:** أن يَتَعَيَّنَ جَعْلُ الوصف مبتدأ والمرفوع فاعلاً، وذلك إذا لم يطابق الوصف ما بعده، بأن كان مفرداً والمرفوع مثنى، نحو: أَقَائِمُ مُحَمَّدَانَ؟ أو جمعاً نحو: أَقَائِمُ مُحَمَّدُونَ؟ — (قائم) مبتدأ، وما بعده فاعله، وقد سدَّ مسدَّ خبره.

ولا يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً؛ لأنه لا يجوز الإخبار بالمفرد عن المثنى والمجموع<sup>(٤)</sup>.

**الحالة الثانية:** إذا تطابق الوصف مع مرفوعه في الأفراد تذكيراً وتأنياً، جاز فيه هذان الوجهان على السواء: أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً، والوصف خبراً مقدماً، وذلك نحو: أَقَائِمُ أَخَوَاكُ؟ وأقائمة أختك؟ فيجوز أن يجعل الوصف (قائم، أو قائمة) مبتدأ وما بعده (أخوك، أو أختك) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخراً، والوصف خبراً مقدماً. فإن رُجِحَ الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عُرِضَ بأن الأصل في الوصف الخبرية، فلما تعارض الأصلان تساقطا<sup>(٥)</sup>.

**الحالة الثالثة:** أن يَتَعَيَّنَ كون الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخراً، وذلك إذا تطابقا في غير الأفراد، وهو التثنية والجمع، نحو: أَقَائِمَانِ مُحَمَّدَانَ؟ وأقائمون المحمدون؟ فالوصف في هذين المثالين خبر مقدم، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر.

ولا يجوز في المشهور من لغة العرب أن يكون الوصف فيهما مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهراً كان حكمه حكم الفعل في لزوم الأفراد؛ فلا تتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع<sup>(٦)</sup>.

(١) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) ح رقم ٢١٠.

(٢) شفاء العليل ٢٧٢/١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٨٨، ١٨٩، وشفاء العليل ١/٢٧٣.

(٤) ينظر: التصريح ١/١٩٥، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ١/١٧٥.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/١٨٥، والتصريح ١/١٩٥.

(٦) ينظر: التصريح ١/١٩٥، وعدة السالك ١/١٧٥.



ويجوز كون الوصف مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلاً سداً مسدّ الخبر، وذلك على لغة أكلونى البراغيث. قال ابن مالك: "ومن قال من العرب: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون قال هنا: أفاعلان الزيدان؟ وأفاعلون الزيدون؟ وكان الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سادّ مسدّ الخبر"<sup>(١)</sup> وهذه لغة بنى الحارث<sup>(٢)</sup>.

وقد نصّ كثير من النحويين على أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع. وحكم القاضي أبو محمد بن حوط الله على ذلك النصّ بأنه غلط، ذاهباً إلى أنه يجوز تثنيته وجمعه، واستدل لذلك بقوله ﷺ: (أَوْ مُخْرِجِي هُمْ).

وقد ذكر أبو حيان والسيوطي أن لهذا الحديث احتمالين: أولهما: أنه جاء على لغة بنى الحارث المعروفة بلغة: أكلونى البراغيث، فالوصف مبتدأ وما بعده خبر. والثاني: أن يكون الوصف خبراً مقدماً، والمرفوع مبتدأ مؤخراً<sup>(٣)</sup>. قال أبو حيان: "إذ يجوز فى هذا الوصف إذا طابق ما بعده فى أفراد وتثنية وجمع أن يكون خبراً مقدماً"<sup>(٤)</sup>.

ووصف أبو حيان هذه اللغة المذكورة فى شرحه للتسهيل بأنها لغة ضعيفة<sup>(٥)</sup>.

والحق أنها لغة فصيحة وإن خرجت على المألوف، وقد تكلم بها طائفتان أخريان من العرب غير بنى الحارث، وهما: طييء، وأزد شنوءة<sup>(٦)</sup>.

وجاءت فى فصيح الكلام نثراً وشعراً، قال ابن يعيش: "وهى لغة فاشية لبعض العرب كثيرة فى كلام العرب وأشعارها"<sup>(٧)</sup>. وسيأتى الحديث عنها مفصلاً - إن شاء الله - فى موضعه من الدراسة.

\* \* \*

(١) شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٢) ينظر: شرح النووى على صحيح مسلم ١٤٥/٣ طبعة دار الحديث، وارتشاف الضرب ٢٦/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦/٢، والتذييل والتكميل ٣/٢٧٢، وهمع الهوامع ١/٣٦٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٢٦/٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٢٧١.

(٦) ينظر: التصريح ٤٠٣/١، وهمع الهوامع ١/٥٧٩.

(٧) شرح المفصل ٨٧/٣.

## قول العرب (ليس الطيب إلا المسك)

## تقديم:

بين النحويين خلاف في المنفى بليس؛ إذ ذهب قوم إلى أنها مخصوصة بنفى الحال، وبنوا على ذلك أنها تُعَيَّنُ المضارع له. وذهب آخرون إلى أنها تنفى الحال والماضى والمستقبل، لكن الكثير أن تكون لنفى الحال، وكونها لنفى المستقبل أقل منه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ولنفى الماضى أقل من المستقبل، كقولهم: ليس خلق الله مثله<sup>(٢)</sup>.

وليست (ليس) محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبى على الفارسي وجماعة، فذهب سيبويه إلى أنها فعل<sup>(٣)</sup>، وذهب الفارسي إلى أنها حرف<sup>(٤)</sup>. ولكل وجهة. فهي فعل؛ لاتصالها بتاء التانيث والضمائر المرفوعة، فقد قالوا: لَسْتُ، وَلَسْتُ، وَلَسْتُ، وَلَيْسْتُ، وَلَسْتُمْ، وَلَيْسَا، وَلَسْنَا، وَلَيْسُوا، وَلَسْنَ. وقالوا: محمد ليس قائماً فأضمرها فيها، كقولك: محمد كان قائماً، فيتلازم رفع الاسم ونصب الخبر بعدها<sup>(٥)</sup>.

وهي حرف؛ لأنها لفظ يدل على معنى في غيره لا غير، كـ (من، وإلى، ولا، وما)<sup>(٦)</sup>. وهي بمنزلة (ما) في قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، وليس قالها زيد، وليس الطيب إلا المسك بالرفع<sup>(٧)</sup>. والذي ينبغي أن يقال فيها إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية: إنها حرف لا غير، كـ (ما) النافية. وإذا وجدت بشيء من خواص الأفعال قيل: إنها فعل؛ لوجود خواص الأفعال فيها. وهذا لا تنازع فيه؛ فقد ذكر أبو علي أن (ما) النافية عمّلت بشبهها لليس، فجعل ليس أصلاً في العمل وما فرعاً، وليس ذلك إلا لتغليبها عليها حكم الفعلية، وتسميتها فعلاً، ولو كانت حرفاً عنده لم تكن أصلاً في العمل حتى يُشَبَّه بها (ما) بل كانا يكونان أصليين في ذلك<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ٨ من سورة هود.

(٢) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب لابن جماعة تحقيق: د/محمد داود/٣١٢، وهمع الهوامع ١/٢٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٥٧، ٢/٣٤٧، ٣٤٨.

(٤) ينظر: رصف المباني للمالقي/٣٠٠.

(٥) ينظر: الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي تحقيق/سعید عبد الكريم سعودی/١٦٢، و رصف المباني/٣٠١، ومغنى اللبيب ١/٢٢٧.

(٦) ينظر: رصف المباني/٣٠٠، ٣٠١.

(٧) ينظر: الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/١٦٢.

(٨) ينظر: رصف المباني/٣٠١.



**البيان:**

ذكر ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن فى نحو قولهم: ليس الطيبُ إلا المسك لهجتين: **إحدهما**: رَفَعُ ما بعد إلا، فيقال: ليس الطيب إلا المسك، وهى لغة تميم، فهى عندهم حرف نفى لا عمل لها، وهذا قول الجمهور. وذهب الفارسي إلى أن فى ليس ضمير الشأن وهو اسمها، وأما هى ففعل ناقص، والطيب مبتدأ، والمسك خبره، والجملة خبر ليس. وقد سار ابن عقيل والسلسيلى على مذهب الجمهور نافيين ما ذهب إليه أبو على<sup>(١)</sup>. وقد ردّه ابن عقيل قائلاً: "وردّ بأنه لو كان كما زعم لقليل: ليس إلا الطيب المسك، كما يقال: ليس كلامى إلا زيد منطلقاً، ولم يقل: ليس الطيب إلا المسك، كما لا يقال: ليس كلامى زيد إلا منطلقاً"<sup>(٢)</sup>.

والثانية: نَصَبُ ما بعد إلا، فيقال: ليس الطيب إلا المسك، وهو لغة الحجازيين. وقد حكى كلاهما قول أبى عمرو بن العلاء: ليس فى الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب<sup>(٣)</sup>؛ إثباتاً لهاتين اللهجتين وتعصيماً.

**الدراسة التفصيلية:**

لُقِبَ قَوْلُ العرب: ليس الطيب إلا المسك - برفع المسك ونصبه - بالمسألة المسكية أخذاً من كلمة المسك التى وردت فى جملة، والتى هى مناط الخلاف الإعرابي<sup>(٤)</sup>. فالنصب على ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع فعلى إهمال ليس، وجعلها حرفاً<sup>(٥)</sup>. وفى كلام سيبويه ما يشير إلى جواز ذلك فى بعض الكلام، لكن الرفع قليل جداً عنده، والنصب هو الوجه، وهذا هو مفهوم قوله: "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد... هذا كله سُمِعَ من العرب، والوجه والحد أن تحمله على أن فى ليس إضماراً وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك"<sup>(٦)</sup>. فيجوز كون ليس ليس فعلاً متحماً ضمير الشأن اسماً لها، وكونها مهملة؛ حملاً على ما. وأما المثال الثانى: ما كان الطيب إلا المسك فقد ذكره فى موضع آخر، وكلامه عنه يحتمل أمرين: أولهما: أن فى كان ضمير الشأن والأمر، والمعنى: ما كان الأمر الطيب إلا المسك.

(١) ينظر: المساعد ٢٨٥/١، وشفاء العليل ٣٣٣/١، ٣٣٤.

(٢) المساعد ٢٨٥/١.

(٣) ينظر: السابق ٢٨٥/١، وشفاء العليل ٣٣٣/١.

(٤) ينظر: المسائل الملقبات فى علم النحو لابن طولون الدمشقى تحقيق د/عبدالفتاح سليم/٣٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٩/١.

(٦) الكتاب ١٤٧/١.

والثانى: أن كان زائدة، والمعنى: ما الطيبُ إلا المسك<sup>(١)</sup>.

واضطرب كلام أبى على الفارسي فى ليس - كما قال ابن مالك - فَرَجَّحَ فى بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم فى موضع آخر فعليتها وإبقاء عملها فى نحو: ليس الطيبُ إلا المسك<sup>(٢)</sup>، ومن ثم حمل الرفع على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن فى ليس ضمير الشأن وهو اسمها، والطيب مبتدأ، والمسك خبره، والجملة خبر كان<sup>(٣)</sup>. وحكم ابن مالك على هذا الوجه بأنه غير صحيح<sup>(٤)</sup>؛ لأنه لو كان كذلك للزم دخول إلا على الجملة من المبتدأ والخبر التى هى خبر لضمير الشأن والأمر، لا على جزئها الثانى فكان يكون التركيب: ليس إلا الطيبُ المسكُ، كما تقول: ليس كلامى إلا زيد منطلق.

وقد أوجب عن هذا بأن إلا كان أصلها أن تدخل على الجملة، لكنها دخلت فى غير موضعها، ونظير دخول إلا فى غير موضعها قوله تعالى: ﴿إِنْ نُنْظِنُ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٥)</sup> والمعنى: إن نحن إلا نظن ظناً؛

لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى؛ لعدم الفائدة<sup>(٦)</sup>.

وهذا لا حجة فيه على أن إلا دخلت فى غير موضعها؛ لأن ذلك لم يثبت، والآية تُخَرِّجُ على حذف الصفة لفهم المعنى، وتبقى إلا فى موضعها، وحذف الصفة لفهم المعنى سائغ فى كلام العرب، والتقدير: إن نُنْظِنُ إِلَّا ظَنًّا ضَعِيفًا<sup>(٧)</sup>. فالمفعول المطلق هاهنا للنوعية لا للتوكيد، وهذا بحمل التنكير على ما يفيد التنوع، كالتعظيم والتحقيق والتكثير، ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد إلا من المفعول المطلق<sup>(٨)</sup>.

والوجه الثانى: أن يكون الطيبُ اسم ليس، والخبر محذوف، وإلا المسكُ بدل منه، كأنه قيل: ليس الطيبُ فى الوجود إلا المسك<sup>(٩)</sup>. وقد نسب هذا القول إلى ابن جنى<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: السابق ٧١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٩/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٠٤/١، وشرح الرضى على الكافية ١٩٩/٢، ومغنى اللبيب ٢٢٧/١، وهمع الهوامع ٤٢٣/١، والمسائل الملقبات فى علم النحو/٤٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٩/١.

(٥) من الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠١/٤، ومغنى اللبيب ٢٢٧/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٠٤/١، والتذييل والتكميل ٣٠١/٤.

(٨) ينظر: المسائل الملقبات فى علم النحو/٤١.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٠٤/١، وشرح الرضى على الكافية ١٩٩/٢، ومغنى اللبيب ٢٢٧/١، وهمع الهوامع ٤٢٣/١، والمسائل الملقبات فى علم النحو/٤١.

(١٠) ينظر: الحل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل/١٦٣.



وارتضى ابن مالك هذا الوجه، فطفق يقول: "ويمكن فى ليس الطيبُ إلا المسكُ إبقاء العمل على وجه لا محذور فيه" (١) وذكر هذا الوجه، ثم قال: "ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر، كاستغناء به فى نحو: لا فتى إلا على، ولا سيف إلا ذو الفقار" (٢).

والوجه الثالث: أن يكون الطيبُ اسم ليس، وإلا المسكُ نعت له، والخبر محذوف، كأنه قال: ليس الطيبُ الذى هو غيرُ المسكِ طيباً فى الوجود، وحذف خبر ليس لفهم المعنى قد يجيء قليلاً (٣)، ورآه السيوطى كثيراً (٤).

ولأبى نزار الملقب (٥) بـ (ملك النحاة) توجيه آخر، وهو: أن الطيب اسمها، والمسك مبتدأ، حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسكُ أفره، كما تقول: ليس زيدٌ إلا عمرو ضاربه (٦). وقد حكم عليه أبو حيان بالغرابة (٧).

وبعد هذا كله يحسن القول بأن نقل أبى عمرو الرفع عن بنى تميم مبطل لهذه التأويلات السابقة؛ لأن التميمى يقول: ما كان الطيبُ إلا المسكُ وينصب، وليس الطيبُ إلا المسكُ ويرفع، والحجازى ينصب فيهما، فدل على فرقان اللغتين، وأن التميمى جعلها كـ (ما) فى لغته (٨).

ولقد كان هذا القول العربى مبعث نقاش استحوذ على مجلس عيسى بن عمر الثقفى مع أبى عمرو بن العلاء، وانتهى بثناء عيسى بن عمر على أبى عمرو، وإقراره بتفوقه على معاصريه، وسعة أفقه اللغوى؛ لإتقانه الحفظ والرواية عن العرب، وأمانته فى الحكاية والنقل، ولندع أباً محمد اليزيدى (٩) أحد الحاضرين يروى لنا هذا المشهد قائلاً:

جاء عيسى بن عمر إلى أبى عمرو بن العلاء ونحن عنده، فقال: يا أباً عمرو، ما شىء بلغنى أنك تُجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغنى أنك تُجيز (ليس الطيبُ إلا المسكُ) - بالرفع - فقال له أبو عمرو:

(١) شرح التسهيل ٣٨٠/١.

(٢) السابق ٣٨٠/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٤٠٤/١، ٤٠٥، والتذليل والتكميل ٣٠٢/٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٤٢٤/١.

(٥) هو الحسن بن صافى بن عبد الله، ولد ببغداد، واستوطن دمشق، وكان من أئمة النحو، من مصنفاته: المسائل العشر المتعبات إلى الحشر، والحاوى فى النحو، توفى سنة ٥٦٨ هـ: ينظر: بغية الوعاة ٥٠٤/١، ٥٠٥.

(٦) ينظر: التذليل والتكميل ٣٠٣/٤، ومغنى اللبيب ٢٢٧/١، والمسائل الملقبات فى علم النحو/٤٢.

(٧) ينظر: التذليل والتكميل ٣٠٣/٤.

(٨) ينظر: السابق ٣٠٣/٤.

(٩) هو أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدى، نسب إلى يزيد بن منصور خال المهدي؛ لصحبته إياه، وأخذ عن أبى عمرو العربية والقراءة، وهو ثقة. توفى سنة ٢٠٢ هـ. ينظر: مراتب النحويين لأبى الطيب/٨٣، وأخبار النحويين البصريين للسيرافى/٥٦، ونزهة الألباء للأنبارى/٧٢.



نمت يا أبا عمرَ وأدلجَ الناسُ، ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع.

ثم قال لى أبو عمرو: تعال أنت يا يحيى، وتعال أنت يا خَلْفُ - لخلف الأحمر - (١) اذهب إلى أباى المهدي (٢) فلقتناه الرفع فإنه لا يرفع، واذهبنا إلى المنتجع التميمي (٣) ولقتناه النصب فإنه لا ينصب. فذهبت أنا وخلف وأتينا أبا المهدي فإذا هو يُصلى؛ فلما قضى صلاته التفت إلينا فقال: ما خطبكما؟ قلنا: جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب. فقال: هاتيا. فقلت له: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك؟ فقال: أتأمرانى بالكذب على كبرة سنى، فأين الجادئ - وهو الزعفران -، وأين بنة الإبل الصادرة - وهى الرائحة الطيبة - وأين كذا، وأين كذا؟ فقال له خلف: ليس الشراب إلا العسل. قال: فما يصنع سُودان هجرَ، ما لهم شراب إلا هذا التمر. فلما رأيت ذلك منه قلت له: ليس ملك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها. فقال: هذا كلام لا دخل فيه - أى لاريب - ليس ملك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، فنصب. فقلت له: ليس ملك الأمر إلا طاعة الله والعمل بها، ورفعت، فقال: لا، ليس هذا من لحن قومى. فكتبنا ما سمعناه منه، ثم أتينا المنتجع، فأتينا رجلاً يعقل، فقال له خلف: ليس الطيب إلا المسك، فرفع، ولقتناه وجهنا به فى ذلك، فلم ينصب وأبى إلا الرفع. فأتينا أبا عمرو، فأعلمناه وعنده عيسى بن عمر لم يبرح، فأخرج عيسى خاتمه من يده، ثم قال لأبى عمرو: لك الخاتم، بهذا والله فقت الناس! (٤).

فهذا القول العربى يُمثل لهجتين فصيحيتين، حكاها أبو عمرو بن العلاء الراوية الثقة عن بنى تميم والحجاز، وسمعهما - أيضاً - مشافهةً أبو محمد اليزيدى وخلف الأحمر، وأقر ذلك عيسى بن عمر معترفاً بثقة السماع، فبنو تميم رفعوا (المسك) حملاً وليس على (ما) فى الإهمال عند انتقاض النفسى بإلا، كما حمل أهل الحجاز (ما) على ليس فى الأعمال عند استيفاء شروطها (٥).

(١) هو أبو محرز خلف بن حيان. قال عنه أبو عبيدة: خلف معلم الأصمعى ومعلم أهل البصرة، كان يقول الشعر فيجيد. ينظر: نزهة الألباء/٥٣.

(٢) هو محمد بن سعيد بن ضمضم، شاعر، أعرابى، فصيح أخذت عنه لغة الحجاز. ينظر: المسائل الملقبات فى علم النحو/١٤٣.

(٣) هو المنتجع بن نبهان، أعرابى فصيح أخذت عنه اللغة التميمية. ينظر: الفهرست لابن النديم/١٥٨، والمسائل الملقبات فى علم النحو/١٤٣.

(٤) ينظر: مجالس العلماء للزجاجى تحقيق/عبد السلام هارن/١، ٢، ٣، ٤، والحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل للبطلبوسى/١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، والمزهر فى علوم اللغة وأنواعها ٢/٢٧٧، ٢٧٨.

(٥) ينظر: معنى اللبيب ١/٢٢٧.



وإذا ثبت الإهمال لُغَةً بطلت التوجيهات والتأويلات السابقة؛ لأن التأويل إنما يكون لكلمة وقعت شذوذاً ممن لغته غيرها، لا في لغة قوم لا يعرفون سواها<sup>(١)</sup>. وقال أبو حيان: "لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة، فَيُتَأَوَّلُ، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول"<sup>(٢)</sup>.

و(ليس) في هذا القول العربيّ لمجرد النفي كـ (ما)، والمعنى: ما الطيبُ إلا المسكُ.

\* \* \*

---

(١) ينظر: حاشية الأمير على معنى اللبيب ٢٢٨/١.

(٢) التنزيل والتكميل ٣٠٠/٤.

## زيادة الباء في خبر ما الحجازية والتميمية

## تقديم:

تُزاد الباء بكثرة في الخبر المنفى بليس، والخبر المنفى بما، كقوله تعالى: ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي أَنْتِقَامٍ ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله عزّ من قائل: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾<sup>(٢)</sup>. وفائدة زيادتها عند البصريين: رُفِعَ توهم أن الكلام مُوجب؛ لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهمه موجباً، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم؛ ولذا لم تدخل في خبرها الموجب، فلا يقال: ليس محمد إلا بقائم، ولا: ما بكر إلا بخارج<sup>(٣)</sup>. وعند الكوفيين: تأكيد النفي، قالوا: لأن ليس ليس زيد بقائم ردّ لـ: إنَّ زيدا لقائم، فالباء بمنزلة اللام<sup>(٤)</sup>. وقد قال به الرضى<sup>(٥)</sup>، وصحّحه وصحّحه الصبان<sup>(٦)</sup>. وقيل: إنما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها؛ لاتساع دائرة الكلام؛ إذ الكلام؛ إذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه إلا بزيادة الحرف، ومحلّ المجرور بها نصبٌ على الإعمال، وعليه يحمل ما ورد في القرآن الكريم؛ لأن خبر (ما) لم يقع في القرآن مجرداً من الباء إلا منصوباً، ورفّع على الإهمال<sup>(٧)</sup>.

وتزاد الباء بقلة في خبر فعل ناسخ للابتداء منفي، نحو: لم أكن بقائم، وما ظننته بخارج، وفي خبر مبتدأ بعد هل، نحو: هل محمد بخارج؛ وذلك لشبهه هل بحرف النفي، وبعد لا النافية للجنس، نحو: لا خيرٍ بخيرٍ بعده النار؛ إذا لم تجعل الباء بمعنى في<sup>(٨)</sup>.

وفي خبر (أنّ) المسبوقة بـ (أولم يروا) نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزُبْ عَنْهُنَّ بِقَدِيرٍ ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) من الآية ٣٧ من سورة الزمر.

(٢) من الآية ٤٦ من سورة فصلت.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٢/١، والتصريح ٢٧٢/١، وهمع الهوامع ٤٦٣/١.

(٤) ينظر: التصريح ٢٧٢/١.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٨٩/٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٢٥٠/١.

(٧) ينظر: السابق ٢٥٠/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٤/١، وشرح الرضى على الكافية ١٨٩/٢، وهمع الهوامع ٤٦٤/١.

(٩) من الآية ٣٣ من سورة الأحقاف.



وهذا من إجراء الشيء على ما هو فى معناه؛ لأن معنى أولم يروا أن الله: أوليس الله<sup>(١)</sup>.

وفى خبر المبتدأ بعد (ما) المكفوفة بـ (إن)، كقول الشاعر:

لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ بِـ وَاهٍ وَلَا بَضْرَ عَيْفٍ قُـ وَاهٍ<sup>(٢)</sup>

وبعد ما التميمية<sup>(٣)</sup>.

وتزاد الباء بندور فى غير ذلك، كخبر إنَّ المكسورة، ولكنَّ، وليت<sup>(٤)</sup>. وربما زيدت فى الحال المنفية، المنفية، نحو: ما جاءنى محمد براكب<sup>(٥)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل والسلسلىّ تابعين لابن مالك أن الباء تُزاد بقلّة فى خبر المبتدأ بعد ما التميمية، خلافاً لأبى على الفارسى والزمخشريّ، قال السلسلىّ: "فإنهما يقولان: إن دخول الباء على الخبر مختص بلغة أهل الحجاز"<sup>(٦)</sup> والصحيح ما ذهب إليه الجمهور من الجواز، قال ابن عقيل: "والصحيح خلاف خلاف قولهما؛ لكثرة دخول الباء بعد ما فى أشعار بنى تميم ونثرهم، ونصّ على ذلك سيبويه والفراء".<sup>(٧)</sup> ثم ذكر كلاهما قول الفرزدق:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بَتَّارِكِ حَقَّهِ وَلَا مُنْسِيٍّ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرٍ<sup>(٨)</sup>

شاهداً لدخول الباء على خبر المبتدأ بعد ما التميمية.

ويبدو من كلام ابن عقيل عن ذلك فى شرحه على الألفية أن زيادة الباء بعد ما التميمية كزيادتها بعد ما الحجازية من حيث الكثرة، فقد قال بعد حديثه عن زيادتها بكثرة فى خبر ليس وما: "ولا تختصُّ زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية خلافاً لقوم، بل تُزاد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٣/١.

(٢) البيت من بحر المتقارب، وقائله المتنخل الهذليّ يرثى أباه عويمراً. ديوان الهذليين ٢٩/٢، وهو فى: شرح التسهيل ٣٨٣/١، والتذييل والتكميل ٣١١/٤، وشرح الأشموني ٢٥٢/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٣/١.

(٤) ينظر: التصريح ٢٧٤/١، وشرح الأشموني ٢٥٢/١.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٨٩/٢.

(٦) شفاء العليل ٣٣٦/١.

(٧) المساعد ٢٨٨/١.

(٨) البيت من بحر الطويل، وهو فى ديوان الفرزدق/٣١٠، والكتاب ٦٣/١، وشرح التسهيل ٣٨٣/١، وهمع الهوامع ٤٦٧/١، وحاشية الصبان ٢٥٢/١، والدرر اللوامع ١٢٩/٢.

والفراء زيادة الباء بعد(ما) عن بنى تميم، فلا التفات إلى من منع ذلك، وهو موجود فى أشعارهم<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

قال سيبويه متحدثاً عن (ما) المشبهة بليس: "وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أمّا وهل، أى لا يعملونها فى شىء، وهو القياس؛ لأنه ليس بفعل، وليس (ما) كليس، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها"<sup>(٢)</sup>.

وجمهور النحويين على أن الباء تزداد بكثرة فى الخبر النفى بليس غير الاستثنائية، والخبر المنفى بما، سواء أكانت حجازية عاملة، أم تميمية مهملة<sup>(٣)</sup>.

وزعم أبو على الفارسي أن دخول الباء على الخبر بعد(ما) مخصوص بلغة أهل الحجاز، وتبعه فى ذلك الزمخشري<sup>(٤)</sup>، ونسج على منواله الخوارزمي<sup>(٥)</sup> شارح مفصله، فقال متحدثاً عن نحو: ما زيد بمنطلق: "هذه الباء الداخلة على الخبر هاهنا هى لغة أهل الحجاز، وأما على لغة بنى تميم فلا يكون؛ لأنهما عندهم باقيان على ماكانا عليه من الابتداء، وخبر المبتدأ لا تدخل عليه هذه الباء. فإن سألت: ما الدليل على أن هذه الباء لا تدخل على خبر المبتدأ؟ وهب أنها لا تدخل عليه، والمبتدأ والخبر فى مقام الإثبات، فلم لا تدخل عليه وهما فى مقام النفى؟ أجبت: لأن هذه الباء لا تدخل إلا فى مقام النصب، والمقام هاهنا مقام الرفع"<sup>(٦)</sup>. فى حين وجدنا ابن يعيش وهو شارح مفصله - أيضاً - لم يرتض ما ذهب إليه، وحكم عليه بعدم السداد معللاً ذلك بأن الباء إن كان أصل دخولها على خبر

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٨٥/١.

(٢) الكتاب ٥٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣١٦/٢، ومعانى القرآن للفراء ٤٢/٢، ١٣٩/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٢، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٦٠٧/١، وشرح التسهيل ٣٨٣/١، وشرح الرضى على الكافية ١٨٨/٢، والتذليل التكميل ٣١١/٤، وتوضيح المقاصد المسالك ٥٠٨/١، وهمع الهوامع ٤٦٤/١، وشرح الأشموني ٢٥٢/١.

(٤) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ٣٩٩/١، وشرح التسهيل ٣٨٣/١. والخوارزمي هو: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن أحمد، عالم بالعربية، ومن فقهاء الحنفية، له كتب منها: شرح سقط الزند، وشرح الأتمودج، وشرح المقامات وغيرها. توفى سنة ٦١٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٥٢/٢، ٢٥٣، والأعلام ١٧٥/٥.

(٥) الخوارزمي هو: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين بن أحمد، عالم بالعربية، ومن فقهاء الحنفية، له كتب منها: شرح سقط الزند، وشرح الأتمودج، وشرح المقامات وغيرها. توفى سنة ٦١٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٥٢/٢، ٢٥٣، والأعلام ١٧٥/٥.

(٦) شرح المفصل للخوارزمي ٥٢٣/١، ٥٢٤.



ليس، وما محمولة عليها؛ لاشتراكهما في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتميمية في ذلك، وإن كانت دخلت في خبر (ما) بإزاء اللام في خبر (إن) فالتميمية والحجازية في ذلك سواء<sup>(١)</sup>.  
فالصحيح ما ذهب إليه الجمهور، ولا عبرة بما قاله أبو علي ومن وافقه؛ لعدة أمور:

أحدها: السماع؛ فقد كثرت زيادة الباء في الخبر بعد ما في أشعار بني تميم ونثرهم، ونصَّ على ذلك سيبويه<sup>(٢)</sup>، وكذلك الفراء قائلًا: "وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا"<sup>(٣)</sup> وهذا دليل واضح - كما يقول ابن مالك - على أن وجود الباء جارة للخبر بعد (ما) لا يلزم منه كون الخبر منصوب المحل، بل جائز أن يقال: هو منصوب المحل، وأن يقال: هو مرفوع المحل، وإن كان المتكلم به حجازيًا، فإن الحجازي قد يتكلم بلغة غيره، وغيره قد يتكلم بلغته، إلا أن الظاهر أن محل المجرور نصب إن كان المتكلم به حجازيًا، ورفع إن كان المتكلم تميميًا أو نجديًا.

وإذا جاز للحجازي أن يتكلم باللغة التميمية، جاز للتميمي أن يتكلم باللغة الحجازية، بل التميمي بذلك أولى؛ لوجهين: أحدهما: أن الحجازية أفصح، وانقياد الفصح لموافقة الأفصح أكثر وقوعًا من العكس. والثاني: أن معظم القرآن حجازي، والتميميون يتعبدون بتلاوته كما أنزل، ولذلك لا يقرأ أحد منهم قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>(٤)</sup> بالرفع إلا من جهل كونه منزلًا بالنصب<sup>(٥)</sup>.

وإذا عطف التميميون على المجرور بالباء رفعوا المعطوف على الموضع، كما ينصب الحجازيون المعطوف إذا عطفوا على المجرور بالباء قاصدين الموضع<sup>(٦)</sup>.

والثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيًا، لا لكونه خبرًا منصوبًا، ولذلك دخلت على خبر (لم أكن)، وامتنع دخولها على خبر (كنت). وإذا ثبت أن كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي منصوب المحل ومنفي مرفوع المحل<sup>(٧)</sup>.

والثالث: القياس؛ لأن الباء قد ثبت دخولها في خبر المبتدأ بعد (ما) المكفوفة عن العمل - (إن)، وكذلك في الخبر بعد هل، وكلاهما مرفوع، فكذا تدخل في خبر (ما) التميمية، بل هو أحق وأولى؛ لأن شبه (ما) ب- (ما) أكمل من شبه هل ب- (ما)<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل ١١٦/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣١٦/٢، والتذييل والتكميل ٣١١/٤.

(٣) معاني القرآن ٤٢/٢، وينظر: ١٣٩/٣.

(٤) من الآية ٣١ من سورة يوسف عليه السلام.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٤/١، ٣٨٥.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٧/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٤/١، وهمع الهوامع ٤٦٤/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٨٤/١، والتذييل والتكميل ٣١٢/٤.

والرابع: الإجماع، فقد نقل بعض النحويين أنهم أجمعوا على أن الباء تدخل على المرفوع والمنصوب، فتقول: ما محمد بمنطلق. حكى ذلك أبو حيان<sup>(١)</sup>.

والراجح جواز زيادة الباء في الخبر بعد (ما) مطلقاً، سواء أكانت حجازية أم تميمية؛ لكونه حكاية حذاق النحويين وإثباتهم، وتمسك به اللاحقون من بعدهم حاكمين عليه بالصحة، وعمدتهم في ذلك السماع وغيره<sup>(٢)</sup>، قال المرادى: "والصحيح الجواز؛ لوجود ذلك في أشعار بني تميم"<sup>(٣)</sup>.

كما أنه حكى اضطراب أبي على في ذلك، فمرة قال: إن ذلك مخصوص بلغة الحجاز، وشبهته في ذلك: أن ما بعد ما التميمية مرفوع بالابتداء والخبر، فكما أنه لا يجوز في الموجب: محمد بقائم، فكذلك في النفي، وإنما دخلت في الحجازية؛ تشبيهاً بدخولها في خبر ليس: ومرة قال: يجوز ذلك، وتدخل في كل خبر منفي<sup>(٤)</sup>.

ومما يُعزّد عدم الفرق بين الماعين في زيادة الباء أن الأخفش أجاز زيادتها في كل موجب، نحو: زيد بقائم<sup>(٥)</sup>، واستدل بقوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٣١٢/٤، وارتشاف الضرب ١١٧/٢.

(٢) ينظر: المصدران السابقان ٣١١/٤، ١١٧/٢، والمساعد ٢٨٨/١، وشرح الأشموني ٢٥٢/١.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٥٠٨/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٣١٢/٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٦/٢، وهمع الهوامع ٤٦٦/١.

(٦) من الآية ٢٧ من سورة يونس عليه السلام.



## نصب الجزأين بـ (إنّ) وأخواتها

### تقديم:

المشهور أن الأحرف الناسخة ستة: إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وعدّها سيبويه خمسة مسقطاً المفتوحة؛ لأنها فرع المكسورة<sup>(١)</sup>، وتبعه على ذلك بعض العلماء<sup>(٢)</sup>.

ومعنى إنّ وأنّ: التوكيد، وكأنّ: التشبيه، ولكنّ: الاستدراك، وليت: التمني، ولعلّ: الترجى والإشفاق. وهذه الأحرف تدخل على المبتدأ والخبر، فتنبص المبتدأ ويُسمى اسمها، وترفع الخبر ويُسمى خبرها. فهي عاملة في الجزأين، وهذا مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر، وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول (إنّ) وهو خبر المبتدأ<sup>(٣)</sup>.

وعملت هذه الأحرف؛ لأنها أشبهت الأفعال من أوجه: أحدها: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبنى على الفتح. والثاني: أنها على ثلاثة أحرف كما أن الفعل على ثلاثة أحرف. والثالث: أنها تلزم الأسماء كما أن الفعل يلزم الأسماء. والرابع: أنها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل، نحو: إنّني، وكأنّني، ولكنّني<sup>(٤)</sup>. والخامس: أن معانيها معانى الأفعال، فمعنى إنّ وأنّ: أؤكد، أؤكد، ومعنى كأنّ: أشبهه، ومعنى لكنّ: أستدرك، ومعنى ليت: أتمنى، ومعنى لعلّ: أترجى<sup>(٥)</sup>. السادس: السادس: أن ضمائر النصب تتصل بها على حد اتصالها بالأفعال، نحو قولك: إنّني، وإنّك، وإنّه، كما تقول: ضربني وضربك، وضربه<sup>(٦)</sup>.

وذهب ابن مالك إلى أن سبب إعمال هذه الأحرف هو اختصاصها بمشابهة كان الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما<sup>(٧)</sup>.

وإنما قدّموا المنصوب فيها على المرفوع؛ لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين ما يعمل بحق الأصل، وما يعمل بحق الشبه، فكرهوا أن يقدموا مرفوعها على منصوبها فيتوهم أنها أفعال، فإن قيل: فقد قدّموا مرفوع ما المحمولة على ليس، وهي مشبهة بالفعل، قيل: (ما) أشبهت الفعل معنى ولم تشبهه لفظاً، وإنّ وأخواتها أشبهته لفظاً ومعنى، فلو قدّم مرفوعها على منصوبها لتوهم أنها أفعال<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١٣١/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ١٠٧/٤، وشرح التسهيل ٥/٢.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٣١٨/١، ٣١٩.

(٤) ينظر: أسرار العربية للأباري ١٤٨.

(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي ١٠٤، وأسرار العربية ١٤٨.

(٦) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٠٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٨/٢.

(٨) ينظر: شرح عيون الإعراب ١٠٤، ١٠٥.



وقيل: لما كان معنى كل واحد من هذه الأحرف لا يتحقق حصوله إلا في الأخبار، تنزلت منهن منزلة العُمد من الأفعال، فأعطيت إعراب الفاعل وهو الرفع، وتنزلت الأسماء منها منزلة الفضلات؛ فأعطيت إعراب المفعول وهو النصب<sup>(١)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن الفراء أجاز نصب الاسم والخبر معاً بليت؛ فيقول: ليت زيداً قائماً، دليله على ذلك قول الشاعر:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ إِلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِيءُ الْأَوَّلُ<sup>(٢)</sup>

وزاد السلسلي شاهداً آخر لذلك، هو قول الراجز:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعًا<sup>(٣)</sup>

ثم ذكر كلاهما أن بعض الكوفيين أجازوا نصب الجزأين بعد الأحرف الخمسة مستنديين في ذلك إلى بعض الشواهد، وقد أوردها ذاكريّن أنها محمولة على الحال، ف (خَبَّةٌ جَرُوزًا) في قول الراجز:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزًا

تَأْكُلُ فِي مَقْعَدِهَا فَفَيْزًا<sup>(٤)</sup>

حال من الضمير في تأكل وهو الفاعل، والتقدير: إن العجوز تأكل خبّة جروزاً، والخبّة: الخداعة، والجروز: التي إذا أكلت لم تترك على المائدة شيئاً.

ومحمولة على إضمار فعل، وهو رأى الكسائي، كما في البيت الأول، والتقدير: كان الرجيع، فحذف كان، وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلاً. قال ابن عقيل: "وكان الكسائي يوجّه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصاب بعد شيء من هذه الأحرف، وكذلك يُقدّر في قوله:

(١) ينظر: شرح التسهيل ٩/٢.

(٢) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء ٣٥٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، والمساعد ٣٠٨/١، وشفاء العليل ٣٥٢/١.

(٣) بيت من الرجز، قائله: العجاج، وهو في: ملحقات ديوانه ٣٠٦/٢، والكتاب ١٤٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/١، ٨٤/٨، وشرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٨٠٢/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٣/١، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٤/٤، ووصف المباني ٢٩٨، ومغنى اللبيب ٢٢٢/١، وهمع الهوامع ٤٩١/١، وشرح الأشموني ٢٧٠/١.

(٤) بيتان من الرجز المشطور، ولم يعرف قائلهما، وهما في: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٠/٢، ٨٠٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، وهمع الهوامع ٤٩١/١. والفقيز: مكيال كبير، ينظر: المصباح المنير ٥١١/٢.



إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَّاتِ وَلَتَكُنَّ خَطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا<sup>(١)</sup>

أن الأصل: إن حراسنا يُشبهون أسداً أو كانوا، وجُنْحُ اللَّيْلِ وجنحه: طائفة منه<sup>(٢)</sup>.

وزاد السلسلي شاهدين آخرين: أحدهما: قول أبي هريرة - رضى الله عنه -: (إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا)<sup>(٣)</sup> وقد نسبه السلسلي للنبي ﷺ، وليس كذلك، فهو من كلام أبي هريرة بعد روايته لحديث النبي ﷺ<sup>(٤)</sup>. قال السلسلي موجهاً: "والقعر في الحديث مصدر قَعَرْتُ الشيءَ إذا بلغت قعره، وسبعين خريفاً: ظرف مخبر به عن المصدر"<sup>(٥)</sup>. والآخِر قول الراجز:

كَأَنَّ أذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا<sup>(٦)</sup>

ف (قادمةً وقلماً) منصوبان بفعل مضمَر تقديره: يخلفان قادمة... .

وقد حكى كلاهما عن بعض العلماء أنها لغة لبعض العرب، فابن عقيل حكاها عن ابن سلام من كتابه (طبقات الشعراء) معزوة إلى رؤبة وقومه، ثم زاد حاكياً عن ابن السيد البطليوسى أنها لغة لبعض العرب<sup>(٧)</sup>. وأما السلسلي فقال: "وزعم أبو محمد بن السيد أن نصب خبر إنَّ وأخواتها لغة لبعض العرب"<sup>(٨)</sup>.

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله: عمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وهو في: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠٠/٢، وشرح جمل الزجاجي ٤٣٢/١، وشرح التسهيل ٩/٢، وهمع الهوامع ٤٩٠/١، وشرح الأشموني ٢٦٩/١، والدرر ١٦٧/٢.

(٢) المساعد ٣٠٨/١.

(٣) الرواية في صحيح مسلم بالواو (لسبعون): كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، حديث رقم (٣٢٩)، وذكر النووي أن في معظم الأصول والروايات (لسبعين) بالياء. ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٧٤/٢.

(٤) ينظر: صحيح مسلم ٥٨/٢، وشفاء العليل ١/٣٥٢.

(٥) شفاء العليل ١/٣٥٣.

(٦) بيتان من الرجز المشطور، قائلها: محمد بن ذؤيب الفقيمي النعماني ينعث فرساً، وهما في: الكامل للمبرد ٤٣٣/٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٠١/٢، ٨٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٢/١، وشرح التسهيل ٩/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٥/٤، وهمع الهوامع ٤٩١/١، وشرح الأشموني ٢٧٠/١. والتشوف: التطلع، والقادمة: واحدة قوادم الطير، وهى مقادم ريشه، وهى عشر فى كل جناح. ينظر: حاشية الصبان ٢٧٠/١.

(٧) ينظر: المساعد ٣٠٨/١، والذي فى كتاب طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى أنها لغة العجاج وقومه. ينظر: ٧٨/١، ٧٩ بتحقيق/محمود محمد شاكر.

(٨) شفاء العليل ١/٣٥٣.

## الدراسة التفصيلية:

المشهور في لغة العرب أنَّ إنَّ وأخواتها تنصب المبتدأ ويسمى اسمها، وترفع الخبر ويسمى خبرها. وعلى هذا استقر جمهور النحويين ومن لفَّ لفَّهم، لا يعرفون غيره، ولا يرتضون سواه. قال الأشموني: "هذه اللغة المشهورة"<sup>(١)</sup>. وبها جاء القرآن الكريم، وألفيناها السائدة في المعاملات الكلامية بين جمهور العرب قديماً، ولم نألف غيرها حديثاً.

وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز نصب الجزأين معاً مختلفين في ذلك بين إطلاقه في الأحرف كلها وتقبيده ببعضها؛ فقد أجاز الفراء نصب الاسم والخبر معاً بليت؛ تشبيهاً لها بفعل التمني لما وافقته في معناه، فيقول: ليت محمداً قائماً، كما يقول: أتمنى محمداً قائماً، أو تمنيت بكرةً حاضرًا<sup>(٢)</sup>. ومن حجته على ذلك قول الراجز:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وتخصيص ليت بذلك هو المشهور عن الفراء<sup>(٣)</sup>، وذكر أبو حيان أنَّ نصب الجزأين بعد كَأَنَّ ولعلَّ منقول - أيضاً - عن الفراء<sup>(٤)</sup>.

وأجاز الكسائي نصب الجزأين معاً لكن على غير هذا التقدير، وهو: تقدير كان مضمرة بعد الاسم؛ فيقول: ياليت محمداً كان قائماً، ويا ليت أَيَّامَ الصبا كانت رواجعاً<sup>(٥)</sup>.

وقد أعجب ابن مالك بهذا التقدير أَيْمًا إعجاب؛ لأنه يرُدُّ بعض الشواهد إلى ما عليه جمهور النحويين، وهذا هو المبتغى. وقد بدا ذلك من ابن مالك في حمله بعض الشواهد عليه، ومن قوله: "ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، وقد روى عن الكسائي أنه كان يُوجِّهُ هذا التوجيه في كل موضع نُصِبَ فيه بعد شيء من هذه الأحرف، ويُقَوَّى ما ذهب إليه إظهار كان بعد لَيْتَ وإن كثيراً، كقوله تعالى: ﴿يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup> و ﴿يَلِيَّتِي كُنْتُ تُرَابًا﴾<sup>(٧)</sup> و ﴿إِنَّ

(١) شرح الأشموني ٢٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٤، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٩٨، ١٩٩.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٤٣٢، وهمع الهوامع ١/٤٩٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٣١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٤، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/١٩٩، وشرح الرضى على

الكافية ٤/٣٣٤.

(٦) من الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٧) من الآية ٤٠ من سورة النبأ.



أَللَّهُ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿١﴾... و ﴿إِنَّهُ كَانَ بِى حَفِيًّا﴾ (٢) فجاز إضمار كان هنا؛ لكثرة إظهارها " (٣).

ومع ذلك وجدنا الرضى يُضعفه مُعللاً ذلك بأن كان ويكون لا يُضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه محذوفين، فتكون الشهرة دليلاً عليهما، كما فى قولهم: إن خيراً فخير" (٤). وعلى هذا المنوال نسج ابن ابن هشام، فردّ تقدير كان ويكون قائلاً عن الرجز المذكور: "وتقديره: أقبَلتُ، لا تكون، خلافاً للكسائي؛ لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين" (٥). وقد أُجيب على اعتراض ابن هشام بأن حذف كان بعد تقدم إن ولو الشرطيتين إنما هو للكثرة، لا لأصل حذفها (٦).

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز نصب الجزأين بالأحرف الخمسة الباقية - أيضاً -، وسندهم فى ذلك السماع، وإن لم يرد فى بعضها فبالقياس على المسموع (٧). ومن أدلتهم: قول أبى هريرة - رضى الله عنه-: (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا) وقد نسبه بعض النحويين للنبي ﷺ (٨) وليس كذلك؛ فقد جاء فى صحيح مسلم بعد رواية أبى هريرة للحديث: (وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا) (٩). وذكر النووى أن فى معظم الأصول والروايات (لسبعين) بالياء (١٠).

وقول الشاعر:

لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيعَ إِلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِئُ الْأَوَّلُ

وقول الراجز:

إِنَّ الْعُجُوزَ خَبَّةٌ جَرُوزًا  
تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيْرًا

(١) من الآية ٢٩ من سورة النساء.

(٢) من الآية ٤٧ من سورة مريم.

(٣) شرح التسهيل ٩/٢، ١٠.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣٣٤/٤.

(٥) ينظر: معنى اللبيب ٢٢٢/١.

(٦) ينظر: حاشية الأمير على معنى اللبيب ٢٢٢/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٤/٤، والمساعد ٣٠٨/١، وشفاء العليل ٣٥٢/١.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٨٠١/٢، ٨٠٣، ٨٠٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، وشفاء العليل ٣٥٢/١.

(٩) ينظر: صحيح مسلم ٥٨/٢.

(١٠) ينظر: شرح النووى على صحيح مسلم ٧٤/٢.

وقول الآخر:

كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا  
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وقد ردَّ جمهور النحويين ذلك ذاكرين أنه لا حجة لهم في شيء من ذلك؛ لإمكان ردِّه إلى المجمع على جوازه<sup>(١)</sup>. فالحديث يُحمل على أَنَّ القعر فيه مصدر قَعَرْتُ الشيء إذا بلغت قعره، وهو اسم (إنَّ)، و(لسبعين خريفًا) ظرف مخبر به؛ لأن الاسم مصدر، وظروف الزمان يُخبر بها عن المصادر كثيرًا<sup>(٢)</sup> ويجوز أن يُحمل على مذهب من يحذف المضاف، ويبقى المضاف إليه على جرّه، فيكون التقدير: لسيرٌ سبعين خريفًا<sup>(٣)</sup>.

والبيت الشعريُّ يُحمل على تقدير كان، والأصل: لبيت الشباب كان الرجيع، فحذف كان، وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلاً.

والرجز الذي يليه محمول على أن تأكل خبر (إنَّ)، و (خَبَّةٌ جَرُوزًا) حالان من فاعل تأكل<sup>(٤)</sup>.

وذكر ابن عصفور أن انتصاب (خَبَّةٌ جَرُوزًا) على الذم<sup>(٥)</sup>.

والرجز الأخير محمول على أن (قادمة وقلمًا) منصوبان بفعل مضمر، والتقدير: كَأَنَّ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا يخلفان قادمةً أو يحكيان<sup>(٦)</sup>. وقيل: إن الرواية (قادمًا أو قلمًا محرَّفًا) بألفات غير منونة، على أن الأسماء مثناة، وحذفت النون للضرورة<sup>(٧)</sup>. وقيل: إن الراجز قد لحن بحضرة الرشيد، وردَّ عليه البيت البيت وقت إنشاده مُلقَّنًا إياه الصواب قائلًا له: قل:

تَخَالَ أُذُنَيْهِ إِذَا تَشَوَّفَا<sup>(٨)</sup>

والتأويل في هذا الرجز مُتَعَيِّنٌ؛ لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٣/١، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٥/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٢.

(٣) ينظر: شرح النووى على صحيح مسلم ٧٤/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٩/٢، ١٠، والمساعد ٣٠٨/١، وشفاء العليل ٣٥٣/١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٣٣/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١٠/٢.

(٧) ينظر: مغنى اللبيب ١٦٤/١.

(٨) ينظر: الكامل للمبرد ٤٣٤/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٣٥/٤.

(٩) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٩/١.



- وقدحكى كثير من النحويين أن نصب الجزأين بياناً وأخواتها لغة لبعض العرب، فقد نُقِلَ عن يونس زعمه أن ذلك لغة لبعض العرب في لعل، وحكى: لعلّ أباك منطلقاً. قال ابن هشام: "وتأويله عندنا على إضمار يُوجد، وعند الكسائي على إضمار يكون"<sup>(١)</sup>.

ونصّ ابن سلام الجمحي على أنها لغة العجاج وقومه مستشهداً بقوله:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

وحكى عن بعض العرب أنه قال: لَيْتَ أَبَاكَ مِنْطَلِقًا، ولَيْتَ زَيْدًا قَاعِدًا، ذَاكِرًا أَنْ مَنْشَأَهُ بِلَادِ الْعَجَّاجِ، فَأَخَذَهَا عَنْ قَوْمِهِ<sup>(٢)</sup>.

وذكر الخوارزمي أن ذلك الرجز المنشود جاء على لغة بني تميم؛ إذ يُعملون لَيْتَ إِمْعَالِ ظَنٍّ، فيقولون: لَيْتَ زَيْدًا شَاخِصًا، كما يقال: ظَنَنْتُ زَيْدًا شَاخِصًا. وإنما أُجْرِي بنو تميم هذه الكلمة من بين سائر أخواتها مُجْرِي الفِعْلِ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَ أَخَوَاتَهَا بِالْفِعْلِ، وَلِذَلِكَ لَا تَفَارِقُهَا نُونُ الْوَقَايَةِ<sup>(٣)</sup>. وَصَرَّحَ ابْنُ ابْنِ يَعِيشَ بِأَنَّهَا لُغَةٌ بَنِي تَمِيمٍ، وَقَدْ تَمَسَّكَ بِهَا الْكُوفِيُّونَ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>. وَقَدْ سُمِعَ: لَعْلَ زَيْدًا أَخَانًا<sup>(٥)</sup>.

وذهب ابن السيد البطليوسي ومن وافقه إلى أن نصب الجزأين معاً بهذه الأحرف لغة لبعض العرب<sup>(٦)</sup>.

وأرى أن ذلك هو الأولى بالقبول، فهي لغة أَيْدَتْهَا الشَّوَاهِدُ الْكَثِيرَةُ، وَنَسَبَهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ لِبَنِي تَمِيمٍ، وَهِيَ طَائِفَةٌ مِنَ الطَّوَائِفِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَصِيحَةِ الَّذِينَ أُخِذَتْ عَنْهُمْ اللَّغَةُ، وَبِهِمْ يُقْتَدَى فِيهَا، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: "وَحَكَى عَنْ تَمِيمٍ أَنَّهُمْ يَنْصُبُونَ بِلَعْلَ، وَسَمِعَ ذَلِكَ فِي خَبَرِ ابْنِ، وَكَأَنَّ، وَلَعْلَ، وَكَثُرَ ذَلِكَ فِي خَبَرِ لَيْتٍ... وَلَمْ يَحْفَظْ فِي خَبَرِ أَنْ وَلَا خَبَرَ لَكَنَّ"<sup>(٧)</sup>.

ونسبها بعضهم للعجاج وقومه، وهم فصحاء، وأرجازهم في صدارة الاحتجاج اللغويّ والنحويّ. ولا داعي لتكلف التأويل لما سُمِعَ جَارِيًا عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، فَلَا رَيْبَ أَنْ مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِ أَوْلَى وَأَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ مِمَّا يَحْتَاجُ.

وقد انحصر نطاق هذه اللهجة في الشواهد المذكورة، فينبغي أن تحكى كما سُمِعَتْ، وَإِنْ أَصْبَحَتْ الْآنَ مَهْجُورَةً، وَخَارِجَةً عَنِ حَيْزِ الْإِسْتِعْمَالِ اللَّغَوِيِّ.

(١) مغنى اللبيب ١/٢٢٢.

(٢) ينظر: طبقات فحول الشعراء لمحمد بن سلام الجمحي ١/٧٨، ٧٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل ١/٢٨٧، ٢٨٨.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١/١٠٤.

(٥) ينظر: همع الهوامع ١/٤٩١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٠/٢، والمساعدي ١/٣٠٨، وشفاء العليل ١/٣٥٢، وهمع الهوامع ١/٤٩٠.

(٧) ارتشاف الضرب ٢/١٣١.

## حذف خبر لا النافية للجنس

## تقديم:

تعمل لا النافية للجنس عمل (إنّ) فتنصب الاسم وترفع الخبر، حكى يونس عن العرب أنهم يقولون: لا رجل أفضل منك<sup>(١)</sup>، لكن هذا العمل مقيد باستيفاء الشروط الآتية: أحدها: أن يكون المنفى بها الجنس بأسره. والثاني: أن تكون نصاً في نفيه. والثالث: ألا تتكرر. والرابع: ألا يدخل عليها جار، نحو: جئت بلازاد. والخامس: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. والسادس: ألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل<sup>(٢)</sup>.

وإنما عملت (لا) عمل (إنّ) لمشابهتها لها في الأمور التالية:

الأول: أن كلاّ منهما يدخل على الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر. والثاني: أن كلاّ منهما يفيد التوكيد، فـ (لا) لتوكيد النفي، و(إنّ) لتوكيد الإثبات. والثالث: أن (لا) نقيضة (إنّ)، والشيء يحمل على نقيضه، كما يحمل على نظيره. والرابع: أن كلاّ منهما له صدر الكلام. والخامس: لفظ (لا) مساو للفظ (إنّ) إذا خُفِّت. والسادس: أن (لا) تقترن بهزمة الاستفهام، ويراد بها التمني، فيجب إلحاقها بليّت في العمل، ثم حملت في سائر أحوالها على حالها في التمني<sup>(٣)</sup>.

وقد أثارت الفتحة في اسم لا المفرد خلافاً بين النحويين، أهي فتحة إعراب أم فتحة بناء؟

فذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أنها فتحة إعراب، وحذف التنوين تخفيفاً لا بناء؛ لأنّ لا جُعِلت مع ما بعدها شيئاً واحداً، فطال الاسم فَخُفِّفَ بحذف التنوين<sup>(٤)</sup>. ونسب أبو البركات الأنباري هذا المذهب للكوفيين<sup>(٥)</sup>. وردّ بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى، وبأنه لم يُعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو وصف العلم بابن، أو ملاقة ساكن، أو وقف، أو بناء، وليس هذا واحداً مما قبل البناء؛ فَتَعَيَّنَ البناء<sup>(٦)</sup>.

وذهب أكثر النحويين من البصريين إلى أنها فتحة بناء، ثم اختلفوا في سبب البناء. فمنهم من قال: إنما بُنِيَ لتضمنه معنى من الاستغراقية؛ لأنها لَمَّا وقعت في جواب: هل من رجل عندك؟ على سبيل الاستغراق وجب أن يكون الجواب - أيضاً - بحرف الاستغراق الذي هو من؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، فحذفت (من) من اللفظ تخفيفاً، وتضمّن الكلام معناها، كما بُنِيَ خمسة عشر لما تضمن معنى

(١) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي/١١٣، ١١٤.

(٢) ينظر: التصريح ٣٣٧/١، وشرح الأشموني ٣/٢، ٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٤/٢، والتصريح ٣٣٦/١، وهمع الهوامع ٥٢٢/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٦/٢، وهمع الهوامع ٥٢٧/١.

(٥) ينظر: الإنصاف ٣٦٦/١.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٥٢٧/١.



حرف العطف. وهذا قول الخليل والمبرد<sup>(١)</sup>. وصحَّحه ابن عصفور<sup>(٢)</sup>، ورجَّحه الرضى<sup>(٣)</sup> واعترضَ بأن المتضمن معنى من هو (لا) لا الاسم<sup>(٤)</sup>، وردَّ بأنه دعوى بلا دليل ولا نظير؛ إذ ليس فى العربية حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر، والتضمين إنما عهد فى الأسماء، فالصواب أن المتضمن معنى (من) هو النكرة، وهو وجيه<sup>(٥)</sup>.

ومنهم من قال: إنما بُنىَ لتركيبه مع لا، وصيرورته معها كالاسم الواحد، نحو: خمسة عشرَ وهو قول سيبويه<sup>(٦)</sup>. وقيل: بُنىَ؛ لتضمنه معنى اللام الاستغرافية، وردَّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة، كما قيل: لقيته أمسِ الدابر<sup>(٧)</sup>.

فبينى المفرد وجمع التكسير على الفتح، نحو: لا رجلَ فى الدار، ولا رجالَ، والمثنى والجمع الذى على حدِّه يُبنى على الياء. وذهب المبرد إلى أن المثنى والمجموع على حدِّه معربان معها؛ لأنه لم يُعهد فيهما التركيب مع شيءٍ آخر. وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال: أحدها: وجوب بنائه على الكسر؛ لأنه علامة نصبه. والثانى: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازنى والفارسى. والثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح؛ للسمع<sup>(٨)</sup>. وأما المضاف والشبيه به فمعربان اتفاقاً، نحو: لا غلامَ سفرٍ حاضرٍ، ولا طالباً علماً ممقوت<sup>(٩)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن خبر لا النافية للجنس إذا علِمَ كثر حذفه عند الحجازيين، وأكثر ما يحذفونه مع إلا، نحو: لا إله إلا الله. ومن حذفه دونها: قول النبى ﷺ: (لا ضررَ ولا ضرارَ)<sup>(١٠)</sup> وزاد السلسيلى شواهد أخرى لذلك، هى قوله تعالى: ﴿لَا ضَيْرَ﴾<sup>(١١)</sup>،

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٥، والمقتضب ٤/٣٥٧.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٢/٢٧٧.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/١٥٥.

(٤) ينظر: همع الهوامع ١/٥٢٧.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٢/٦.

(٦) ينظر: الكتاب ٢/٢٧٤، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٧٧.

(٧) ينظر: همع الهوامع ١/٥٢٧.

(٨) ينظر: السابق ١/٥٢٧، ٥٢٨.

(٩) ينظر: التصريح ١/٣٤٤.

(١٠) أخرجه ابن ماجه فى سننه ٢/٧٨٤ باب: من بنى فى حقه ما يضر بجاره ح (٢٣٤١)، والبيهقى فى السنن

الكبرى ١/١٣٣ كتاب آداب القاضى. باب مالا يحتمل القسمة.

(١١) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء.



وقوله عزّ من قائل: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾<sup>(١)</sup>، وقول النبي ﷺ: (لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ)<sup>(٢)</sup>.

وحذف الخبر المعلوم واجب عند التميميين، وذكر ابن عقيل أن الطائيين شركاء لهم في ذلك قائلًا: "فيوجبون هم والطائيون حذف الخبر المعلوم"<sup>(٣)</sup>.

وإذا لم يُعلم الخبر فلا يحذف عند الجميع، نحو قوله ﷺ: (لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)<sup>(٤)</sup>.

وقد تحدث ابن عقيل عن هاتين اللهجتين في شرحه على الألفية، وجاء حديثه عنهما موفورًا، وتناوله لهما ميسورًا، وبدا ذلك واضحًا من قوله: "إذا دلّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هل من رجل قائم؟ فتقول: لا رجل، وتحذف الخبر - وهو قائم - وجوبًا عند التميميين والطائيين، وجوازًا عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، كما مثّل، أو ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: لا رجل.

فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجر حذفه عند الجميع، نحو قوله ﷺ: (لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)...<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

يُحذف خبر (لا) النافية للجنس؛ لدلالة الكلام عليه، والعرب تحذف إذا كان فيما أبقى دليل على ما أُلقي<sup>(٦)</sup>. وهذا الحذف على ثلاثة أقسام: ممتنع، وجائز، وواجب.

فالحذف الممتنع هو الذي لا دليل عليه من لفظ ولا معنى، كقولك مبتدئًا مقتصرًا: لا رجل، فمثل هذا لا يُعدّ كلامًا عند أحد من العرب؛ لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئًا<sup>(٧)</sup>.

والحذف الجائز والواجب هو: ما دلّ عليه دليل من السياق أو غيره، وللعرب فيه لهجتان:

اللهجة الأولى: جواز الحذف والإثبات، وهي لغة الحجازيين، كقولك: لا رجل، جوابًا لمن قال: هل في الدار من رجل؟ وكقولك للشاكي: لا بأس، تحذف (فيها) من الأول، و (عليك) من الآخر، وهما

(١) من الآية ٥١ من سورة سبأ.

(٢) أخرجه مسلم في كتاب السلام، (باب لا عدى ولا طيرة...) حديث رقم ١٠٢، ١٠٧ و (باب الطيرة والفأل) حديث رقم ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٦.

(٣) المساعد ٣٤١/١.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب التوبة، باب غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش، حديث رقم (٣٣، ٣٤) ٨٩/٩، وينظر: المساعد ٣٤١/١، وشفاء العليل ٣٨١/١.

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٣٧٧/١، ٣٧٨.

(٦) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي/١١٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٦/٢.

الخبر<sup>(١)</sup>. فمثل هذا يجوز فيه الحذف والإثبات عندهم، وهذا ما يبدون قول سيبويه في (باب المنفى بلا): "والذى يُبنى عليه في زمان أو مكان، ولكنك تضمرة، وإن شئت أظهرته. وكذلك لا رجل ولا شيء، إنما يريد: لا رجل في مكان، ولا شيء في زمان.

والدليل على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ، وما من رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك<sup>(٢)</sup>.

وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا، نحو: لا إله إلا الله، أي: لنا، أو في الوجود، أو نحو ذلك، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف، وهو موجود، لا خبر (لا)؛ لوجوب تنكيره، ولأن خبرها خبر في الأصل لاسمها، ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر إله؛ لتعريفه وتنكير إله، وقيل: بدل من محل لا مع اسمها، وقيل: من محل اسمها قبل دخولها<sup>(٣)</sup>. ومن حذفه دون إلا قوله

تعالى: ﴿ قَالُوا لَا صَيَّرَ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله عز وجل: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ ﴾<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثانية: وجوب حذف الخبر المعلوم، وهي لغة بني تميم. وذهب جماعة منهم: ابن يعيش إلى أن بني تميم لا يجيزون ظهور خبر (لا) ألبتة، ويقولون: هو من الأصول المرفوضة، ويتأولون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: لا رجل أفضل منك: إن (أفضل) نعت لرجل على الموضع، وكذلك (خيرٌ منك) نعت لأحد على الموضع<sup>(٦)</sup>.

وذكر بعض النحويين أن بني تميم لا يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف<sup>(٧)</sup>. ومن هؤلاء: المالقي الذي يقول: "اعلم أن الخبر في هذا الفصل إن كان ظرفاً أو مجروراً فالعرب كلهم ينطقون به، وإن كان ظاهراً اسماً فلا ينطق به إلا بنو تميم أصلاً، ويُقدرونه مرفوعاً، فيقولون: لا بأس، وأهل الحجاز يظهرونه مرفوعاً، فيقولون: لا رجل أفضل منك<sup>(٨)</sup>.

وذهب ابن عصفور إلى أنهم يجيزون الحذف والإثبات إن كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، وفي غيره يلتزمون الحذف<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: السابق ٥٦/٢.

(٢) الكتاب ٢٧٥/٢، ٢٧٦.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١٧/٢.

(٤) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء.

(٥) من الآية ٥١ من سورة سبأ.

(٦) ينظر: شرح المفصل ١٠٧/١.

(٧) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١٠٠٥/٣، ١٠٠٦، وارتشاف الضرب ١٦٦/٢، والتصريح

٣٥٦/١.

(٨) رصف المباني/٢٦٥.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٧٩/٢، وارتشاف الضرب ١٦٦/٢.

والحق أنه لا فرق بين الظرف في ذلك وبين غيره من الأخبار عندهم<sup>(١)</sup>. فقد نقل ابن مالك وتبعه ابن عقييل أن التميميين والطائيين لا يلفظون بالخبر، بل حذفه واجب عندهم بشرط ظهور المعنى، ولا فرق في ذلك بين الظرف وغيره<sup>(٢)</sup>، قال ابن مالك: "ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقاً، أو بشرط بشرط [عدم] كونه ظرفاً، فليس بمصيب وإن رُزق من الشهرة أوفر نصيب"<sup>(٣)</sup> لأن حذف خبر لا دليل دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه<sup>(٤)</sup>. وقد علل السيوطي حذف الخبر في هاتين اللهجتين معاً قائلاً: "وإنما كثر أو وجب؛ لأنّ (لا) وما دخلت عليه جواب استفهام عام، والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً؛ ولهذا يكتفون فيها بـ (لا) و (نعم)، ويحذفون الجملة رأساً"<sup>(٥)</sup>.

ونرتضى من هذه الأقوال الواردة في تلك اللهجة ما عليه حذاق النحويين كابن مالك، وابن عقييل وغيرهما، وحاصله: أن خبر لا هذه يجب ذكره إذا كان غير معلوم، فإن كان معلوماً التزم حذفه التميميون والطائيون - كما يقول ابن مالك -، والتميميون والنجديون - كما يقول ابن هشام - وأجاز الوجهين الحجازيون<sup>(٦)</sup>.

- وهناك بيت من الشعر اضطربت فيه أقوال النحويين من حيث الاستشهاد به، هذا البيت هو قول الشاعر:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمَ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٠٦/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٩٢/٢، وشرح ابن عقييل على الألفية ٣٧٧/١، وشرح الأشموني ١٧/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٥٦/٢، وشرح ابن عقييل على الألفية ٣٧٧/١.

(٣) شرح التسهيل ٥٦/٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٥٣٠/١.

(٥) السابق ٥٣٠/١.

(٦) ينظر: تخلص الشواهد/٤٢٢.

(٧) البيت من بحر البسيط، وهو مما رُكِبَ فيه صدر بيت على عجز آخر، وقد أورده سيبويه في الكتاب ٢٩٩/٢ والجرمي وابن السراج في الأصول ٣٨٥/١، وتبعهم على ذلك كثيرون، ولم يورد الزمخشري في مفصله إلا عجزه فسلم من ذلك الغلط، وقد نسبه لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي لأبي ذؤيب الهذلي، وغلطهما في ذلك ابن هشام والعيني ذاكرين أن الصواب أنه لرجل جاهلي من بني النبيت، اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند ماوية بنت عفزر، خاطبين لها، فَقَدَّمَتْ حَاتِمًا عَلَيْهِمَا وَتَزَوَّجَتْهُ، فقال هذا الرجل:

هَلَّا سَأَلْتِ النَّبِيَّتَيْنِ مَا حَسَنِي عِنْدَ الشَّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَمْلِيحُ



استشهد به بعض النحويين على أن خبر لا قد ذكر - وهو قوله: مصبوح - عند جميع العرب؛ لكونه غير معلوم إذا حذف<sup>(١)</sup>.

وذهب جماعة منهم الجرمي والفراسي إلى أن هذا البيت يحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون مصبوح صفةً لكريم على الموضع، والخبر محذوف، وتقديره: موجود أو نحوه؛ جرياً على لهجة بني تميم. والثاني: أن يكون مصبوح خبراً، كما قال أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>.

وتبعهم الزمخشري، ونسب هذا البيت لحاتم الطائي ذاكراً أنه يحتمل وجهين:

أحدهما: أن حاتم قد ترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، قال الخوارزمي شارحاً: "مصبوح في بيت حاتم يُحتمل أن يكون ارتفاعه بأنه خبر لا النافية للجنس، وإن كان بنوطي لا يأتيون بخبر لا النافية للجنس بينهم، لكنهم أخذوا بلغة أهل الحجاز"<sup>(٣)</sup>.

والثاني: ألا يجعل مصبوحاً خبراً، لكن صفةً محمولة على محل لا مع اسمها<sup>(٤)</sup>.

وحكى ابن هشام عن بعض النحويين أن هذا جهل بما قال سيبويه، فإنه جزم بأنه خبر، وهو الصواب؛ لأن المراد أنه لا كريم يُصبح، ولم يُرد أن ينفي وجود الولدان المصباحين، وإذا قدر خبراً لم يقع النفي على وجودهم، بل يقع على المصباح؛ لأن الخبر محط النفي<sup>(٥)</sup>.

فمصبوح خبر لا صفة؛ لعدم الحاجة إلى مقدر<sup>(٦)</sup>. وهذا هو الأولى؛ لعدم قيام قرينة حالية أو مقالبة تدل على الخبر إذا حذف.

\* \* \*

إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتُهَا وَلَا كَرِيمٍ مِّنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحٌ

الجازر: الذي ينحر الإبل، والمراد به الجنس؛ إذ لا يكون في العادة للحي جازر واحد. والحرف: الناقة المسنة أو المهزولة، والمصرمة: المقطوعة اللبن؛ لعدم الرعي، والكريم: الشريف الحسب، والمصبوح: الذي يُسقى اللبن في الصباح، أي: أنهم في جذب، واللبن عندهم متعذر. ينظر: تخلص الشواهد/٤٢٢، ٤٢٣، وشرح الشواهد للعينى ١٧/٢، ١٨.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٧٨/١، ٣٧٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/١، وتخلص الشواهد ٤٢٤.

(٣) شرح المفصل ١/٢٨٩.

(٤) ينظر: السابق ٢٨٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٥/١، ١٠٧.

(٥) ينظر: تخلص الشواهد/٤٢٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٥٧/٢.

## مُنْذُ وَمُنْذُ

## تقديم:

مُنْذُ وَمُنْذُ لهما ثلاث حالات:

**الحالة الأولى:** أن يقع بعدهما اسم مجرور؛ فقول: هما اسمان مضافان؛ لأن الاسمية قد ثبتت لهما، فلا يخرجان عنها ما أمكن بقاؤهما عليه، وقد أمكن ذلك بأن يُجعلاً ظرفين في موضع نصب بالفعل قَبْلَهُما. والجمهور على أنهما - حينئذ - حرفا جر؛ لإيصالهما الفعل إلى (كم) كما يُوصِلُ حرفُ الجر، فنقول: منذ كم سرت؟ كما تقول: بكم اشتريت؟ ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما؛ فكان يقال: منذ كم سرت فيه، أو سرته؟ إن اتسع، كما تقول: يوم الجمعة قمت فيه أو قمته، ولم تتكلم العرب بذلك<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا فهما بمعنى (من) إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى (في) إن كان حاضراً، وبمعنى (من، وإلى) جميعاً إن كان معدوداً؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو مذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام.

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه، وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جره<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يأتي بعد (مُنْذُ وَمُنْذُ) مصدر فيُجر أو يُرفع، نحو: ما رأيته مذ قدوم محمد، وهو على حذف زمان، والتقدير: مذ زمان قدوم محمد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(٣)</sup>. ويجوز أن يأتي بعدهما أن وصلتها، نحو: ما رأيته مذ أن الله خلقتي، فيحكم على موضعهما بما حكم به لفظ المصدر من رفع أو جر، وهو على تقدير زمان أيضاً<sup>(٤)</sup>.

ولا تجر مُنْذُ وَمُنْذُ إلا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر كما سبق. وأجاز المبرد أن يجراً ضمير الزمان؛ نحو: يوم الخميس ما رأيته مُنْذُ أو مُذُه، والصحيح المنع؛ لأن العرب لم تقله<sup>(٥)</sup>.

**والحالة الثانية:** أن يليهما اسم مرفوع؛ نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يومان، وفيهما - حينئذ - مذاهب للنحويين: أحدها: أنهما مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير، إجراءً للرفع مُجْرَى الجر، وهو مذهب المبرد وابن السراج والفرسي، ومعناهما: الأمد إن كان الزمان حاضراً أو

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٢٦.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٢/٢١، وهمع الهوامع ٢/٢٢٦، ٢٢٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٤، وهمع الهوامع ٢/٢٢٧.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٢٧.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٤، وهمع الهوامع ٢/٢٧٧.



معدوداً، وأول المدّة إن كان ماضيّاً<sup>(١)</sup>. والثاني: أنّهما ظرفان خبران مقدّمان وما بعدهما مبتدأ. وهو مذهب الأخفش والزجاج والزرّاجي، ومعناها: بين وبين مضافين، فمعنى ما لقّيته مذ يومان: بينى وبين لقائه يومان. ولا يخفى ما فيه من التعسف<sup>(٢)</sup>؛ لأنّه تقدير ما لم يصرّحوا به فى موضع ما<sup>(٣)</sup>. والكلام على هذين المذهبين جملتان.

والثالث: أنّهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها، وبقي فاعلها، والتقدير، مذ كان يومان أو يوم الجمعة. وعليه أكثر الكوفيين والسهيلي<sup>(٤)</sup>، واختاره ابن مالك معللاً ذلك بقوله: "وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء مُذ ومُنْذ فى الاسمىة على طريقة واحدة مع صحة المعنى فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلّص من ابتداء نكرة بلا مسوغ إن ادّعى التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادّعى التعريف، وفيه - أيضاً - تخلّص من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدّر"<sup>(٥)</sup>. وقد يردّ بأن إضمار الفعل ليس بقياس<sup>(٦)</sup>.

والرابع: أنّهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ما رأيت من الزمان الذى هو يومان، وهذا مذهب لبعض الكوفيين - وهو الفراء - وهو مبنى على أن مُنْذ مركبة من (من) - الجارة، و (ذو) الطائىة<sup>(٧)</sup>. والكلام على هذا المذهب وما قبله جملة واحدة.

والجمهور على أن الجملة من: مُنْذ ومُنْذ ومرفوعهما لا موضع لها من الإعراب، وذهب السيرافى إلى أنّها فى موضع الحال، كأنه قال: ما رأيت متقدماً<sup>(٨)</sup>. وردّ بأنّها خرجت مخرج الجواب، كأنه قيل له: ما أمد ذلك؟ قال: يومان، وبأنّه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال<sup>(٩)</sup>.

والحالة الثالثة: أن يليهما الجملة الفعلية أو الاسمىة، نحو: ما رأيت مذ سافر محمد، أو مذ محمد سافر، والمشهور أنّهما - حينئذ - ظرفان مضافان، فقيل إلى الجملة، وعليه سيبويه والسيرافى والفارسى وابن مالك<sup>(١٠)</sup>. وقيل: إلى زمان مضاف إلى الجملة، وعليه ابن عصفور؛ لأنّهما لا يدخلان عنده إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو مقدرة، فالتقدير فى: ما رأيت مذ محمد مسافر: مذ زمان

(١) ينظر: المساعد ٥١٥/١، والتصريح ٦٦١/١، وهمع الهوامع ٢٢٥/٢.

(٢) ينظر: معنى اللبيب ٢٢/٢، والمساعد ٥١٥/١، والتصريح ٢٦٦/١.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٢٢٦/٢.

(٤) ينظر: معنى اللبيب ٢٢/٢، وهمع الهوامع ٢٢٦/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢١٧/٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢٢٦/٢.

(٧) ينظر: معنى اللبيب ٢٢/٢، والتصريح ٦٦٢/١، وهمع الهوامع ٢٢٦/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٣/٢، ٢٤٤.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٢٢٦/٢.

(١٠) ينظر: الكتاب ١١٧/٣، وشرح التسهيل ٢١٧/٢، وهمع الهوامع ٢٢٥/٢.

محمد مسافر<sup>(١)</sup>. وقيل: إنهما - حينئذ - مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملية يكون هو الخبر<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض البصريين: مُنْذٌ ومُنْذٌ اسمان على كل حال، فإذا رفعت ما بعدهما فعلى الابتداء والخبر، وإن خفضت ما بعدهما فعلى الإضافة<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

ورد عن العرب في النطق بـ (مُنْذٌ ومُنْذٌ) لهجات، ذكرها ابن عقيل معزوةً إلى الناطقين بها، وقد بلغت عنده ثلاثاً: واحدة اشتركت فيها (مُنْذٌ ومُنْذٌ)، واثنان انفردت بهما (مُنْذٌ)<sup>(٤)</sup>. وهاك بيانها:

الأولى: كَسْرُ مِيمٍ مُنْذٌ ومُنْذٌ، وهي لغة بني سَلِيمٍ، يقولون: مِندٌ ومِندٌ بكسر الميم، وقد شاركه السلسيلي في ذكر هذه اللهجة دون غيرها، فقال: "بنو سليم يقولون: مِندٌ ومِندٌ بكسر الميم"<sup>(٥)</sup>.

والمشهور في (مُنْذٌ) إسكان ذالها قبل متحرك، وضمها قبل ساكن، نحو: ما رأيته مُنْذٌ يوم الجمعة، ومُنْذٌ اليوم. وقد جاء عن العرب في النطق بها لهجتان أخريان، ذكرهما ابن عقيل دون السلسيلي، وهما:

الأولى: ضم ذال (مُنْذٌ) قبل متحرك، وهي لغة بني عُبَيْدٍ من غَنِيٍّ، يقولون: ما رأيته مُنْذٌ يومان، أو مُنْذٌ يومين.

والثانية: كسر ذال (مُنْذٌ) قبل ساكن، وهي لغة لبعض بني عُبَيْدٍ من غَنِيٍّ، يقولون: ما رأيته مُنْذٌ اليوم<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

سمع عن العرب في (مُنْذٌ ومُنْذٌ) لهجات مختلفة النطق والضبط، دونك دراستها مفصلة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: مُنْذٌ ومُنْذٌ، بضم ذال الأولى، وإسكان ذال الثانية، وهي اللغة المشهورة الجارية في الاستعمال العربي.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٧/٢، ٥٨.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٢٢/٢، والتصريح ٣٦٦/١، وهمع الهوامع ٢٢٥/٢.

(٣) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١٦٧/١، ١٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤، وشرح الرضى على الكافية ٢١٠/٣.

(٤) ينظر: المساعد ٥١٢/١، ٥١٥.

(٥) شفاء العليل ٤٧٣/١.

(٦) ينظر: المساعد ٥١٥/١.



وأصل (مُنْذُ) أن تكون ساكنة الذال اسماً كانت أو حرفاً. أما إذا كانت حرفاً فلأن الحروف كلها حقها أن تبنى على السكون، وأما إذا كانت اسماً فلأنها اسم في معنى الحرف؛ فحقها البناء على السكون - أيضاً<sup>(١)</sup> - وحُرِّكت ذالها؛ لالتقاء الساكنين، وضمَّت؛ إتباعاً لضم الميم، إذ النون خفيفة؛ لأنها غنة في الخيشوم ساكنة، فكانت حاجزاً غير حصين، ولو بنوها على الكسر بمقتضى التقاء الساكنين لخرجوا من ضم إلى كسر، وذلك قليل في كلامهم<sup>(٢)</sup>. هذا مذهب البصريين. وزعم الفراء أنها إنما ضُمَّت؛ لأنها تدل على معنيين: معنى من ومعنى إلى، وذلك أنك إذا قلت: ما رأيته مُنْذُ يومين، كان معناه: ما رأيته من أول اليومين إلى وقتنا هذا، وقد جعل الفراء هذا أصلاً مطرداً في أشياء كثيرة، منها: أنه قال: إنما بُنيت نَحْنُ على الضم؛ لأنها تدل على التثنية والجمع، وبئى قَبْلُ وبعُدُ على الضم؛؛ لأنهما يدلان على معنهما وعلى معنى المضاف إليه<sup>(٣)</sup>. قال السيوطي: وعندى أن التعليل بالحمل على سائر الظروف - قَبْلُ وبعُدُ وقَطُّ وعَوْضُ - أوَّلَى<sup>(٤)</sup>.

وأما ذال (مُنْذُ) فسكنت؛ لأن (مُنْذُ) على حرفين، وكل ما كان من الحروف على حرفين فهو ساكن الآخر؛ لأنه لم يعرض له علة تخرجه عن أصله، والأصل في الحروف السكون؛ نحو: من وقَدَ وهَلْ وبِلْ، وما أشبه ذلك. ومن جعلها اسماً أسكنها؛ لمشابهتها الحرف وتضمُّتها معناه<sup>(٥)</sup>.

وهُنْذُ بسيطة، وقيل: مركبة، وعليه الكوفيون، ثم اختلفوا؛ فقال الفراء: أصلها (منْ ذو) من الجارة وذو الطائفة بمعنى الذي. وردَّ باستعمال جميع العرب لها.

وقال غيره: أصلها (منْ إِذْ) حذف الهزمة؛ فالتقى ساكنان: النون والذال، فحركت الذال. وردَّ بأن من لا تدخل على إِذْ<sup>(٦)</sup>.

وهُنْذُ أصلها (مُنْذُ)، فهي محذوفة منها عند الجمهور، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال (مُنْذُ) عند ملاقات الساكن؛ نحو: مُنْذُ اليوم، وليس ذلك إلا لأن أصلها (مُنْذُ) بالضم، فروجع بها الأصل حين احتياج إلى تحريكها، ولولا أن الأصل الضم لكُسِرَ<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٥.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٥.

(٣) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي/١٩٥.

(٤) همع الهوامع ٢/٢٢٣.

(٥) ينظر: شرح عيون الإعراب/١٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٩٥.

(٦) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف ١/٣٨٢، ٣٨٣، وارتشاف الضرب ٢/٢٤١، والمساعد ١/٥١٢، وهمع الهوامع ٢/٢٢٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٦، وهمع الهوامع ٢/٢٢٤.



وقال بعض النحويين: هما أصلان؛ لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف، ولا في الأسماء غير المتمكنة<sup>(١)</sup>. ويردُّه تخفيفهم إنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ، وربَّ، وقَطُّ<sup>(٢)</sup>.

وذهب المالقي إلى أن (مُدَّ) إذا كانت اسماً فهي مقتطعة من (مُنْدُ) بدليل تصغيرها على مُنْيَدٍ، وهو يردُّ الأشياء إلى أصولها. وأما إذا كانت حرفاً فهي لفظ قائم بنفسه، لا يطلب له اشتقاق ولا وزن ولا أصل، فهو لفظ مشترك بين الاسم والحرف<sup>(٣)</sup>.

والاختيار في (مُدَّ) أن يُرفع بعدها ما مضى وأن يجر بها ما أنت فيه. وأما (مُنْدُ) فالاختيار فيها أن يجرَّ بها على كل حال. وإنما اختير في (مُدَّ) أن يرفع بعدها الماضي؛ لقوة الاسم فيها، وذلك أنه قد حذف منها، والحذف إنما يكون في الأسماء والأفعال دون الحروف. فلما قويت فيها الاسم من هذا الوجه اختاروا أن يرفعوا ما بعدها، وليست (مُنْدُ) كذلك؛ لأنها موفورة الحروف، فحكم الحرفية فيها أظهر<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا فالغالب على (مُدَّ) الاسم، والغالب على (مُنْدُ) الحرفية<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثانية: مُنْدٌ ومُدٌّ بكسر الميمين، وهي لغة بني سُلَيْم<sup>(٦)</sup>. وذكر بعض النحويين أن كسر ميم (مُدَّ) فقط لغة محكية عن عُكْل<sup>(٧)</sup>.

وقد روى جمهور الكوفيين هذه اللغة متمسكين بها على أن مُنْدُ مركبة من (مِنْ وإِذ) وبهذا يكون الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد إِذ، والتقدير في: ما رأيته مُدُّ يومان أو مُنْدُ ليلتان: مُدُّ مضى يومان، ومُنْدُ مضى ليلتان. وأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً فإن الخفض بهما اعتباراً بـ (مِنْ)؛ ولهذا المعنى كان الخفض بمُنْدُ أجود في كلامهم من مُدُّ؛ لظهور نون (مِنْ) فيها تغليباً لـ (مِنْ)، والرفع بمُدُّ أجود؛ لحذف نون (مِنْ) منها تغليباً لِإِذ<sup>(٨)</sup>.

وقد ردَّ ذلك عليهم أبو البركات الأتباري، وجاء ردُّه مشتملاً على أمرين:

أولهما: أن هذه لغية شاذة نادرة لا يُعَرَّجُ عليها، وليس فيها حجة على أنها مركبة من (مِنْ وإِذ) وإنما هي لغية نادرة جاءت بالكسر، كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم؛ فهو من جملة ما

(١) ينظر: همع الهوامع ٢/٢٢٤.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٢/٢٢٢، وشرح الأشموني ٢/٢٢٩.

(٣) ينظر: رصف المباني/٣٢٢.

(٤) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي/١٩٤.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٦، وشرح الرضى على الكافية ٣/٢٠٩، وارتشاف الضرب ٢/٢٤٢،

والمساعد ١/٥١٥، وشفاء العليل ١/٤٧٣ وهمع الهوامع ٢/٢٢٤.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٢، والتصريح ١/٣٦٣، وهمع الهوامع ٢/٢٢٤.

(٨) ينظر: الإصناف في مسائل الخلاف ١/٣٨٢.



جاء على لغتين: الضم والكسر، والضم أفصح. فأما أن تدل على أنها مركبة من (مِنْ وَإِذْ) فَكَلَّا. والثاني: أن الحرفين إذا رُكِّبَا بطل عمل كل واحد منهما منفرداً، وحدث حكم آخر<sup>(١)</sup>.

وحكى ابن مالك هذه اللغة عن الكوفيين ذاكراً أنها حجتهم على أن (مُنْذُ) مركبة من: مِنْ وَذُو الطائفة - وهو قول الفراء - ثم رَدَّه قائلًا: "ولا حجة فيه؛ لأن الأصل عدم التركيب"<sup>(٢)</sup>.

والأولى أن يقال: إن هذه لغة لبعض العرب، وهم بنو سليم في مُنْذُ و مُنْذُ، وشاركتهم عُكْلُ في مُنْذُ، وإن بطل استدلال الكوفيين بها على مذهبهم فهذا لا يضيرها ولا يقدر في فصاحتها، بل تُحكى وتُروى كما سُمعت، وإن قَلَّتْ وندرت في الاستعمال الجارى بين العرب.

اللهجة الثالثة: ضم ذال مُنْذُ، سواء كان بعدها ساكن أو متحرك، وهي لغة بنى غَنِيٍّ، يقولون: ما رأيتَه مُنْذُ اليوم أو مُنْذُ يوم الجمعة<sup>(٣)</sup>. وهذه اللغة من أدلة الجمهور على أن (مُنْذُ) محذوفة النون من (مُنْذُ)<sup>(٤)</sup>، فقد ذكر ابن مالك - مستدلاً على أن (مُنْذُ) أصل (مُنْذُ) - أن بنى غَنِيٍّ، يضمون الذال قبل متحرك، باعتبار أن النون محذوفة لفظاً لانية، ولو لم يكن الأصل مُنْذُ لم يصح الاعتبار<sup>(٥)</sup>.

وجمهور العرب على أن ذال مُنْذُ تُحْرَكُ بالضم إذا وليها ساكن؛ نحو: ما رأيتَه مُنْذُ اليوم أو مُنْذُ العام، وذكروا لذلك وجهين: أحدهما: إتياع الضم الضم، قال المجاشعي<sup>(٦)</sup>: "وهذا هو الاختيار"<sup>(٧)</sup>.

والثاني: أن مُنْذُ مخففة من مُنْذُ مضمومة الذال، فلما اضطر إلى تحريك الذال في (مُنْذُ) ضم بحركته في مُنْذُ<sup>(٨)</sup>، ولولا أن الأصل الضم لكسروا<sup>(٩)</sup>. قال ابن مالك: "وكانت أولى الحركات بها الضمة؛ لأنها حركتها قبل أن تحذف النون"<sup>(١٠)</sup>. وقد نسب ابن عقيل هذه اللغة لبنى عُبَيْدٍ من غَنِيٍّ<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: السابق ٣٩٢/١.

(٢) شرح التسهيل ٢١٨/٢.

(٣) ينظر: السابق ٢١٦/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٠٨/٣، وارتشاف الضرب ٢٤٢/٢، والتصريح ٦٦٣/١، وجمع الهوامع ٢٢٤/٢.

(٤) ينظر: جمع الهوامع ٢٢٤/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢١٦/٢.

(٦) هو: أبو الحسن على بن فضال بن علي المجاشعي القيرواني، كان إماماً في النحو والتصريف واللغة والتفسير والسِّير. صَنَّفَ: شرح عيون الإعراب، والعوامل والهوامل، وغير ذلك. توفي سنة ٤٧٩ هـ. ينظر: بغية الوعاة ١٨٣/٢.

(٧) شرح عيون الإعراب ١٩٦.

(٨) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١٦٦/١، ١٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٥/٤.

(٩) ينظر: مغنى اللبيب ٢٢/٢، وجمع الهوامع ٢٢٤/٢.

(١٠) شرح التسهيل ٢١٨/٢.

(١١) ينظر: المساعد ٥١٥/١.

اللهجة الرابعة: كسر ذال مُد قبل ساكن ، وهي لغة لبعض العرب، يقولون: ما رأيته مُد اليوم أو مُد العام، وذلك جَرِيًّا على الأصل في التخلص من الساكنين إذا التقيا<sup>(١)</sup>. وقد عزا ابن عقيل هذه اللغة لبعض بنى عُبَيْدٍ من غَنِيٍّ<sup>(٢)</sup>. ومن العرب مَنْ حَرَكَ ذال مُد إذا لقيها ساكن بالضم أخذًا بمذهب الجمهور، وبالكسر أخذًا بهذه اللغة، وكل ذلك حسن جميل، قال المجاشعي: "ومنهم من أخذ بالمذهبين، فيضم بعضًا، ويكسر بعضًا، وكله حسن جميل"<sup>(٣)</sup>.

وهذه اللهجات السابقة متفاوتة في الشهرة والاستعمال، فسكون ذال مُد قبل متحرك أُعْرِفُ من ضمها، وضمها قبل ساكن أُعْرِفُ من كسرها، قال ذلك ابن مالك<sup>(٤)</sup> وتبعه الشيخ خالد في تصريحه معلاً ذلك بقوله: "لأن القريب أولى من الغريب، والمألوف خير من المنكور"<sup>(٥)</sup>.

وينبغي هنا أن نبين نسبة استعمال العرب لـ (مُنْدُ ومُنْدُ) فنقول: لا يتكلم بـ (مُنْدُ) إلا أهل الحجاز خاصة، وغيرهم لا يعرفونها، وهي عندهم تَجْرُ الحال أبدأً، والماضي عند أكثرهم، وبعضهم يرفعه، وهُمُ الأقل.

وجميع العرب يتكلمون بـ (مُدُّ)، ويشاركونهم في ذلك أهل الحجاز، وكلهم يجرون بها الحال اتفاقاً. وأهل الحجاز يجرون بها الماضي، وبعضهم يرفعه بها، وبنو تميم يرفعون بها الماضي ولا يجيزون الجر<sup>(٦)</sup>.

ومنذ ومذ لا يستعملان في المستقبل اتفاقاً<sup>(٧)</sup>.

ويتضح من ذلك أن (مُدُّ) الغالب عليها الاسمية؛ لأن بنى تميم لا يجيزون في الماضي معها إلا الرفع، وبعض الحجازيين يرفع بها. وأما (مُنْدُ) فلا يتكلم بها إلا الحجازيون، فهي جارة للحال أبدأً، وتجر الماضي عند أكثرهم، وأقلهم هو الذي يرفعه بها؛ فالغالب عليها الحرفية<sup>(٨)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ١/١٦٦، وشرح عيون الإعراب/١٩٦، وشرح التسهيل ٢/٢١٨، وهمع الهوامع ٢/٢٢٤.

(٢) ينظر: المساعد ١/٥١٥.

(٣) شرح عيون الإعراب/١٩٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٥، ٢١٦.

(٥) التصريح بمضمون التوضيح ١/٦٦٣.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٤.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٢٠٩.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٤.



## مَع

## تقديم:

من الظروف العادمة التصرف: مَع وهو اسم لمكان الاصطحاب أو وقته على حسب ما يليق بالمصاحب، نحو: جلس بكر مَع محمد، وجاء بكر مَع محمد. ودليل اسميتها: تنوينها عند أفرادها عن الإضافة، نحو: كنا مَعًا، ودخول مَن عليها، حكى سيبويه: ذهب من مَعه<sup>(١)</sup>. ويلزم إضافة (مَع) إن ذكر معها أحد المصطحبين، نحو: كنتُ مع محمد<sup>(٢)</sup>، ولها - حينئذ - ثلاثة معان: أحدها: موضع الاجتماع؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات، نحو: محمد معك. والثاني: زمان الاجتماع؛ نحو: جئتكَ مع العصر. والثالث: مرادفة عند، فتجر بـ (مِن)، كحكاية سيبويه، ذهب مِّن مَعه بالجر<sup>(٣)</sup>. وكان حقها البناء؛ لشبهها بالحرف في الجمود المحض، وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص؛ إذ هي على حرفين بلا ثالث محقق العود، إلا أنها أعربت في أكثر اللغات؛ لمشابهتها عند في وقوعها خبراً، نحو: بكر مع محمد، وصفة، نحو: مررت برجل معه صقر، وحالاً، نحو: جاء محمد مَعِي، وصلة، نحو: رأيت الذي معك، ودالة على حضور؛ نحو قوله تعالى: ﴿ وَجِئْتِي وَمَنْ مَعِيَ ﴾<sup>(٤)</sup> وعلى قرب، نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾<sup>(٥)</sup>.

وإذا ذُكر قبل (مَع) المصطحبان لم يبق ما تُضاف إليه، فتنبص مُنَوِّتَةً على الظرفية؛ نحو: جئنا مَعًا، أي: في زمان، وكنا مَعًا، أي: في مكان، وقيل: انتصابها على الحالية، أي: مجتمعين<sup>(٦)</sup>. وقد اختلف في حركة عين مَعًا إذا نُوتت؛ فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب، كفتحة دال يد من قولك: رأيت يدًا، والكلمة ثنائية اللفظ في حال الأفراد كما كانت في حال الإضافة، والألف بدل من التنوين<sup>(٧)</sup>، وصحَّه أبو حيان<sup>(٨)</sup>. وذهب يونس والأخفش إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء فتى؛ لأنها

(١) ينظر: الكتاب ٢٨٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٨/٢، ٢٣٩، ومغنى اللبيب ٢١/٢، والمساعد ٥٣٥/١.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٣٢/٣.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ٢١/٢، والتصريح ٧١٤/١.

(٤) من الآية ١١٨ من سورة الشعراء.

(٥) الآية ٦ من سورة الشرح.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٣/٣، ٢٣٣، والمصباح المنير ٥٧٦/٢ (مع).

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٩/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٣/٣، وارتشاف الضرب ٢٦٧/٢، ٢٦٨

والتصريح ٧١٦/١، وهمع الهوامع ٢٢٩/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦٨/٢.

لما أفردت رُدَّت إليها لامها المحذوفة فصارت اسماً مقصوراً، منقوصاً في الإضافة تاماً في الأفراد، ولكن حُذفت ألفتها في الوصل للساكنين: الألف والتنوين، كما حُذفت ألف فتى لذلك<sup>(١)</sup> والألف بدل من من لام الكلمة عندهما مثل ألف فتى. وحقَّقه الرضيُّ؛ استنكاراً لإعراب الموضوع على حرفين، فمع تُردُّ لامها في غير الإضافة؛ لقيام المضاف إليه مقام لامها<sup>(٢)</sup>. وهو الصحيح عند ابن مالك؛ لأنهم يقولون: الزيدان معاً والعمرون معاً، فيوقعون (معاً) في موقع رفع، كما ترفع الأسماء المقصورة؛ كقولهم: فتى، وهم عدِّي، ولو كان باقياً على النقص لقليل: الزيدان مع، كما قالوا: هم يدٌ واحدة على من سواهم، وهم جميع<sup>(٣)</sup>. وردَّ بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أُخبر به أن يبقى على نصبه ولا ولا يرفع، نحو: محمد عندك، فلا يلزم ما قاله<sup>(٤)</sup>.

وذهب ابن مالك إلى أن (مع) في الأفراد مساوية لمعنى جميع<sup>(٥)</sup>. وردَّه أبو حيان حاكماً عليه بعدم الصحة؛ فقد قال ثعلب: إذا قلت: قام زيد وعمرو جميعاً، احتمل أن يكون القيام في وقت واحد أو في وقتين. وإذا قلت: قام زيد وبكر معاً فلا يكون إلا في وقت واحد<sup>(٦)</sup>. قال ابن هشام: "فيه نظر"<sup>(٧)</sup>. نظر<sup>(٧)</sup>. وذلك لأنه دعوى بلا دليل، خصوصاً مع التسوية بينهما في المعادلة وإن لم تكن قاطعة<sup>(٨)</sup>. قاطعة<sup>(٨)</sup>. وهي في الأكثر منصوبة على الحالية، وقلَّ وقوعها في موضع رفع خبر<sup>(٩)</sup>، وذلك كقول كقول الشاعر:

أَفَيْقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَأُونَا مَعًا وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةً لَمْ تُقَضَّبِ<sup>(١٠)</sup>

وقيل: إن (معاً) في موضع رفع، بل هو منصوب على الحال بعامل محذوف هو الخبر، والتقدير: وأهواؤنا كائنة معاً. وهو باطل عند ابن مالك<sup>(١١)</sup>، وليس بصحيح عند أبي حيان<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٩، وارتشاف الضرب ٢/٢٦٨، والتصريح ١/٧١٦، وهمع الهوامع ٢/٢٢٩.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/٢٣٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٩، ٢٤٠.

(٤) ينظر: التصريح ١/٧١٦، وهمع الهوامع ٢/٢٢٩، وحاشية الصبان ٢/٢٦٥.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٢٩، ٢٣٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٦٧، وبصائر ذوى التمييز للفيروزابادى ٤/٥١٢، وهمع الهوامع ٢/٢٢٩.

(٧) معنى اللبيب ٢/٢١.

(٨) ينظر: حاشية الأمير على معنى اللبيب ٢/٢١.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٠، ومعنى اللبيب ٢/٢١.

(١٠) البيت من بحر الطويل، وقائله: جندل بن عمرو، وهو في: شرح التسهيل ٢/٢٤٠، وارتشاف الضرب ٢/٢٦٨، ومعنى اللبيب ٢/٢١، وبصائر ذوى التمييز ٤/٥١٢، وهمع الهوامع ٢/٢٢٩، وشرح شواهد المعنى ٢/٧٤٦.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٤٠.



**البيان:**

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن تسكين عين مَع قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة ربيعة، يقولون: زيدٌ مَع عمرو بالبناء على السكون، وزيد مَع القوم بالكسر. وقد حكى ذلك الكسائي عنهم ورواه<sup>(٢)</sup>. وذكرها ابن عقيل في شرحه على الألفية - أيضاً - منسوبة إلى ربيعة، وهي عندهم مبنية على السكون قبل متحرك، ويكسرونها؛ لالتقاء الساكنين؛ فيقولون: مَع ابْنِك<sup>(٣)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

يمكن القول إن الوارد عن العرب في (مَع) لهجتان متفاوتتان في الشهرة والاستعمال، وتأتيك دراستهما مفصلة على هذا النحو التالي:

**اللهجة الأولى:** مَع بفتح العين، وهي لغة جمهور العرب الشائعة المنتشرة في الكلام العربي شعراً ونثراً، وبها جاء القرآن الكريم. والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفاً لمكان الاجتماع، أو لزمانه. وقد تُجْرَبُ بـ (مِنْ) فتكون مرادفة لعند؛ حكى سيبويه: ذهب من مَعِه<sup>(٤)</sup>. وقد تفرد عن الإضافة فتنون وتصير بمعنى: جميعاً، فتنصب على الحال من الاثنين؛ نحو: جاء محمد وعلى مَعًا، أي: مجتمعين، أو من الجماعة<sup>(٥)</sup>، كقول الشاعر:

وَأَفْنَى رَجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَأً<sup>(٦)</sup>

ويجوز أن يكون النصب على الظرفية، كأنه قيل: جاء وقت اجتماعهما، وبادوا مكان اجتماعهم أو وقته. قاله السيرافي والرضي وغيرهما<sup>(٧)</sup>.

وفتحة عين مَع فتحة إعراب؛ لشبهها بعند في وقوعها خبراً وحالاً وصفة وصلّة ودالة على حضور أو قرب<sup>(٨)</sup>. قال سيبويه: "وسألت الخليل عن مَعَكُمْ وَمَع، لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت

=

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٦٨.

(٢) ينظر: المساعد ١/٥٣٥، ٥٣٦، وشفاء العليل ١/٤٨٦.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٦٧.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٨١٦، والتصريح ١/٧١٤.

(٥) ينظر: شرح التصريح ١/٧١٥، ٧١٦.

(٦) البيت من بحر المتقارب، وهو للخنساء في: ديوانها/١١٨، ومغنى اللبيب ٢/٢١، وشرح شواهد المغنى

١/٢٥٢، ٢/٧٤٨ والتصريح ١/٧١٦، وشرح الأشموني ٢/٢٦٦.

(٧) ينظر: هامش الكتاب ٣/٢٨٧، وشرح الرضى على الكافية ٣/٢٣٢، ٢٣٣، والمصباح المنير ٢/٥٧٦ (مع).

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٢/٢٦٥.

غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة،، وذلك قولك: جاءاً معاً وذهبا معاً، وقد ذهب معاً، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة أمّامٍ وقَدّامٍ<sup>(١)</sup>.

فهم الرضى أن ظاهر كلام سيبويه أنها مبنية، وأن مَنْ قال: إنها مبنية فلأجل مشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها؛ إذ لا تكون إلا منصوبة، ثم قال، "والأولى الحكم بإعرابه؛ لدخول التنوين فى نحو: كنا معاً، وانجراره بمن - وإن كان شاذاً - نحو: جئت من معه، أى: من عنده"<sup>(٢)</sup>. والصحيح الذى تناقله تناقله العلماء عن سيبويه والخليل أن فتحها إعراب<sup>(٣)</sup>، وفى شرح السيرافى لعبارة سيبويه السابقة نصٌّ على إعرابها<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثانية: تسكين عين مع قبل متحرك؛ نحو: محمد مع بكر، وكسرها قبل سكون؛ نحو: محمد مع القوم؛ لغة ربيعة<sup>(٥)</sup>. وذكر المرادى وابن هشام وآخرون أنها لغة ربيعة وغم<sup>(٦)</sup>، وعزاها الشيخ الشيخ محمد محبى الدين إلى قيس<sup>(٧)</sup>. وهى عندهم مبنية على السكون؛ قيل: لجمودها؛ للزومها الظرفية، وقيل: لتضمنها معنى المصاحبة، وهو من المعانى التى حقها أن تؤدّى بالحرف، وإن لم يوضع لها حرف كالإشارة<sup>(٨)</sup>. واسميتها باقية - حينئذ - على الأصح؛ قال ابن عقيل: "لأن معناها مبنية كمعناها معربة"<sup>(٩)</sup>. والمعنى الواحد لا يكون مستقلاً وغير مستقل<sup>(١٠)</sup>.

وذهب قوم إلى أن الساكن العين حرف، ومن هؤلاء: النحاس والمالقي؛ فقد زعم النحاس أن النحويين مجموعون على حرفيتها؛ لسكون عينها<sup>(١١)</sup> وقال المالقي: "وإذا سكنت عينها فهى إذ ذاك

(١) الكتاب ٢٨٦/٣، ٢٨٧.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٢٣٢/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٩/٢، وارتشاف الضرب ٢٦٧/٢، ٢٦٨، والتصريح ٧١٦/١، وهمع الهوامع ٢٢٩/٢، وحاشية الصبان ٢٦٥/٢.

(٤) ينظر: هامش الكتاب ٢٨٧/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٤١/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٢/٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ٦٧/٢، همع الهوامع ٢٢٨/٢.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٨١٦/٢، ومعنى اللبيب ٢١/٢، والتصريح ٧١٤/١، وشرح الأشموني ٢٦٥/٢.

(٧) ينظر: منحة الجليل ٦٧/٢.

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٥/٢.

(٩) المساعد ٥٣٦/١.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان ٢٦٥/٢.

(١١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢٤١/٢، ٢٤٢، والمساعد ٥٣٦/١، وشفاء العليل ٤٨٧/١.



حرف جر معناه المصاحبة، والعامل فيها فعل وما جرى مجراه كسائر حروف الجر، ولا يحكم فيها بحذف ولا وزن، ولا يسأل عن بنائها؛ لثبوت الحرفية فيها<sup>(١)</sup>.

وما ذهب إليه ليس بصحيح؛ لأن المعنى مع الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية؛ ولأن كلام سيبويه مشعر بلزوم الاسمية على كل حال<sup>(٢)</sup>.

هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك، فإذا لقيها ساكن جاز كسرهما على أصل التقاء الساكنين، وفتحها استصحاباً للأصل أو إتباعاً؛ نحو: جئت مع القوم - بكسر العين وفتحها-<sup>(٣)</sup>.

ولم يثبت سيبويه تسكين العين لغة. بل حكم عليه بالضرورة<sup>(٤)</sup>. وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد في الكلام، ونقل الكسائي أن ربيعة تقول: ذهبت مع أخيك، وجئت مع أبيك بالسكون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ<sup>(٥)</sup>، وقد جاء في لسان العرب بيان أحكام هذه اللغة قبل المتحرك والساكن؛ قال صاحبه: "وحكى الكسائي عن ربيعة وغنم أنهم يسكنون العين من مع، فيقولون: معكم ومعنا، قال: فإذا جاءت الألف واللام وألف الوصل اختلفوا فيها، فبعضهم يفتح العين، وبعضهم يكسرها، فيقولون: مع القوم، ومع ابنك، وبعضهم يقول: مع القوم، ومع ابنك"<sup>(٦)</sup>.

وذكر الشيخ محمد محيي الدين أن العلماء نقلوا عن قوم من العرب بأعيانهم - وهم قيس - أن من لغتهم تسكين عين مع، ثم قال: "فعلى هذه اللغة يجوز تسكينها في سعة الكلام، ولا شك أن من حفظ حجة على من لم يحفظ"<sup>(٧)</sup>.

وهذه اللغة فصيحة، لكنها قليلة الورد في الكلام العربي بالنسبة للأولى التي هي الأشهر والأفصح؛ لمجيئها في خير الكلام وأوثقه، وهو القرآن الكريم؛ من ذلك قوله تعالى حكاية عن نبيه ﷺ ﴿لَا

(١) رصف المباني/٣٢٩.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/٢٤، ٢٤٢، وارتشاف الضرب ٢/٢٦٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٨١٦، والمساعد

١/٥٣٦، وشفاء العليل ١/٤٨٧.

(٣) ينظر: التصريح ١/٧١٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٢٨٧.

(٥) ينظر: التصريح ١/٧١٥.

(٦) اللسان ٦/٤٢٣٤ (مع).

(٧) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ٢/٦٧.



( 254 )

تَحْزَنُ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴿١﴾، وقوله عز وجل: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ ﴿٢﴾،  
وقوله تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿٣﴾.

\* \* \*

---

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٤٦ من سورة طه.

(٣) من الآية ٦٩ من سورة النساء.



## استعمال ذا وذوات مضافين إلى وقت غير ظرف

### تقديم:

ينقسم ظرف الزمان قسمين: أحدهما: متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يستعمل مبتدأ وخبراً، نحو: اليومُ يومٌ مباركٌ، برفعهما، أو فاعلاً، نحو، أعجبنى اليومُ، أو مفعولاً به؛ نحو: أحببتُ يومَ قدومِك، أو مضافاً إليه، نحو: سرتُ نصفَ اليومِ، أو مجروراً بغير (من)، نحو قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(١)</sup> وهذا القسم هو الذى أشار إليه ابن مالك فى ألفيته<sup>(٢)</sup> بقوله:

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ فَذَلِكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

وهو نوعان: أولهما: منصرف، كحين، ووقت، وساعة، وشهر، وعام، ودهر، وثانيهما: غير منصرف كغدوة وبكرة علمين، قصد بهما التعيين أم لا؛ لأن علميتهما جنسية<sup>(٣)</sup>.  
والقسم الثانى: غير متصرف، بالأخبار عنه، ولا يُجرَّ بغير (من) بل يلزم النصب على الظرفية، أو يجر بـ (من). وإنما لم يحكموا بتصرف ما جرَّ بـ (من) وحدها كعد وقل؛ لأن (من) كثرت زيادتها فلم يُعدَّ بدخولها على الظرف الذى لا يتصرف.

وهذا القسم نوعان - أيضاً -: أولهما: منصرف، كبعيدات بين، تلزم النصب على الظرفية فيقال: لقيته بعيدات بين، أى: مراراً متفرقة قريباً بعضها من بعض، وبعيدات جمع (بعيد) مصغرة، وبين بمعنى فراق، فدل التصغير على القرب؛ إذ تصغير الظرف يراد به التقريب.

ومن ذلك ما عُنَّ من: بكرة، وسحير، وضحى، وضحوه، وصباح، ومساء، وليل، ونهار، وعتمة، وعشاء، وعشية، فتقول: لقيته يومَ الخميسِ عشيةً - بالتونين - وكذا الباقي؛ لأنها نكرات أريد بها أزمان معيّنة، فوضعت موضع المعارف؛ ولذلك لا تتصرف، وتوصف - حينئذ - بالنكرة، نحو: لقيته يومَ الخميسِ عشيةً متأخرةً، ولا تخرج عن النصب على الظرفية. نصَّ على ذلك سيبويه<sup>(٤)</sup>. وأجاز الكوفيون تصرف ما عُنَّ، فيقولون: سيرَ عليه ضحوه، وعتمة، وليل، ونهار. وربما منعت عشية الصرف؛ للعلمية الجنسية والتأنيث كغدوة، فيقال: أتيتك عشيةً - بلا تنوين<sup>(٥)</sup> - والآخر: غير منصرف، كسحر إذا كان من يوم بعينه، وجرَّد من أل والإضافة؛ وذلك نحو قولك: أزورك يوم الجمعة

(١) من الآية ٨٧ من سورة النساء.

(٢) ينظر: الألفية/٢٢، والتصريح ٥٢٦/١، وهمع الهوامع ١٣٩/٢.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١٣٩/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٢٥/١، ٢٢٦، ٢٢٧.

(٥) ينظر: المساعد ٤٩٣/١، وهمع الهوامع ١٤٠/٢.

سَحَرَ. وجئتكَ سَحَرَ، وأنت تريده من يوم بعينه. أما إذا كان نكرة فإنه ينصرف ويتصرف، نحو قوله تعالى: ﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾<sup>(١)</sup> وكذلك إن عُرِفَ بِأَلٍ أو الإضافة. وألحق بال ممنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يُضَفَ من مُركب الأحيان؛ نحو: فلان يزورنا صباحَ مساءً، ويومَ يومٍ، وهو مبنى؛ لتضمنه معنى حرف العطف، كخمسةَ عشرَ، أي: كل صباح ومساءً. وألحق العرب بال ممنوع التصرف - أيضاً - ذا وذوات مضافين إلى زمان؛ نحو: لقيته ذا صباح، وذات يوم، أي: صباحاً، ويوماً<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

الذي يبدو مما أثبتته ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن للعرب في (ذا وذوات) مضافين إلى زمان لهجتين. وقد جاء حديثهما عن هاتين اللهجتين مختلفاً من حيث التفصيل والإجمال؛ فابن عقيل كعهدنا به يُفَضِّلُ حديثه ويوضحه، ودونك بيان اللهجتين، كما جاء عنده:  
اللهجة الأولى: استعمال (ذات وذوات) مضافين إلى زمان غير متصرفين، فيلزمان النصب على الظرفية. وهذه لغة جمهور العرب، يقولون: سيرَ عليه ذا صباح، أي: صباحاً، وذات يوم، أي: يوماً - بالنصب -.

والثانية: استعمالهما مضافين إلى زمان متصرفين. وهذه لغة خَنَعَمَ، يقولون: سير عليه ذات اليمين - بالرفع -، وذا بمعنى صاحب، وذات بمعنى صاحبة. قال ابن عقيل موضحاً ذلك: "وحكى سيبويه عن خَنَعَمَ التصرف للاسم، فيجوز الرفع وتقول: سير عليه ذات اليمين، فيجوز الرفع في ذات. نصَّ عليه سيبويه<sup>(٣)</sup>. وذا بمعنى صاحب، وذات تأنيثها"<sup>(٤)</sup>.

وأما السلسلي فأجمل حديثه عن ذلك مكتفياً بعبارة اعترافها بعض الإبهام والغموض؛ فها هو ذا يقول شارحاً قول ابن مالك (وألحق غير خَنَعَمَ ذا وذوات مضافين إلى زمان)<sup>(٥)</sup>: "فتقول على غير لغتهم: سُرَى عليه ذات ليلة، تُنصَبُ ذاتٌ وترْفَعُ على لغتهم"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

الاستعمال العربي لـ (ذا وذوات) مضافين إلى زمان جاء مختلفاً من حيث الكثرة والقلّة، والشهرة والندرة، ومن ثم وجدنا للعرب فيهما لهجتين: إحداهما: كثيرة مشهورة، والأخرى: قليلة نادرة؛

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر.

(٢) ينظر: المساعد ١/٤٩٤، ٤٩٥، وهمع الهوامع ٢/١٤١، ١٤٢، ١٤٣.

(٣) ينظر: الكتاب ١/٢٢٦.

(٤) المساعد ١/٤٩٥.

(٥) شرح التسهيل ٢/٢٠٠.

(٦) شفاء العليل ١/٤٦٦.



لإحصارها في محيط لغوى لطائفة معينة من العرب، ولم تتعدّها إلى غيرها، وهاك تفصيل القول في هاتين اللهجتين:

اللهجة الأولى: استعمال (ذا وذوات) مضافين إلى زمان ظرفين غير متصرفين، أي: ملازمان للنصب على الظرفية. وهذا ما عليه الجمهور من العرب؛ فقد ذكر الخليل أنك تقول: لقيته ذا صباح، وذات صباح، وذات يومٍ ملتزمًا للنصب على الظرفية. وهذا هو الأحسن؛ لأنّ ذا وذوات يُراد بهما في هذا المعنى وقت مضاف إلى اليوم والصباح<sup>(١)</sup>.

وقرّر سيبويه أن من الظروف الملازمة للنصب على الظرفية: ذا صباح، وذات مرة في نحو قولك: سير عليه ذا صباح، وسير عليه ذات مرة. ولا يجوز فيهما إلا هذا؛ لأنهم لم يستعملوهما على هذا المعنى إلا ظرفاً، ألا ترى أنك لا تقول: إنّ ذات مرة كان موعدهم، ولا تقول: إنّما لك ذات مرة، كما تقول: إنّما لك يومٌ. وقد أخبره يونس بذلك عن العرب<sup>(٢)</sup>.

وكثير من العلماء نصّوا على أن ذلك استعمال جميع العرب غير خنعم<sup>(٣)</sup>. قال ابن مالك: "واعلم أن من الظروف التي لا تتصرف: ذا وذوات مضافين إلى وقت، كقولهم: لقيته ذا صباح، وذات مرة، وذات يوم أو ليلة. وهذا النوع عند غير خنعم لا يستعمل إلا ظرفاً"<sup>(٤)</sup>. وإنما أنثوا في قولهم: ذات مرة؛ لأن مقصدهم لقيته مرة في يوم<sup>(٥)</sup>.

والسبب في عدم تصرف (ذا وذوات) في هذه اللغة: أنهما في الأصل بمعنى: صاحب وصاحبة، فهما صفتان لظرف محذوف، والتقدير في لقيته ذا صباح: وقتاً ذا صباح، أي: صاحب هذا الاسم، ولقيته ذات مرة، أي: الدفعة المسماة بهذا الاسم الذي هو مرة، وذات يوم، أي: قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، فلم يتصرفوا في الصفة؛ لئلا يكثر التوسع<sup>(٦)</sup>، والإضافة بهذا المعنى المعنى من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم، وقد قال عنها ابن جنى: "واعلم أن هذا الفصل من العربية غريب، وقل من يعتاده أو يتطرّقه"<sup>(٧)</sup>. وذكر ابن يعيش أنهم أضافوا المسمى إلى الاسم مبالغة في البيان؛ لأن الجمع بينهما أكد من أفراد أحدهما بالذكر، وفي ذلك دليل من جهة النحو على أن الاسم

(١) ينظر: العين ٢٠٨/٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٢٢٥/١، ٢٢٦.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج ١/١٩٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٠٣، وشرح الرضى على الكافية ١/٤٩٥، وارتشاف الضرب ٢/٢٢٩، والمساعد ١/٤٩٥، وشفاء العليل ١/٤٦٦، وهمع الهوامع ٢/١٤٣.

(٤) شرح التسهيل ٢/٢٠٣.

(٥) ينظر: اللسان ٣/١٤٧٨ (ذو وذوات).

(٦) ينظر: الكتاب ١/٢٢٧، ٢٢٨، والمساعد ١/٤٩٥، ٤٩٦، وهمع الهوامع ٢/١٤٤.

(٧) الخصائص ٣/٣٤.

عندهم غير المسمى؛ إذ لو كان إياه لما جاز إضافته إليه؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه؛ إذ الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء إنما يعرفه غيره. فالاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقة أو معنى تمييزاً لها ممن يشاركها في النوع، والمسمى هو تلك الحقيقة صاحبة الاسم<sup>(١)</sup>. وهذه الإضافة قليلة في كلام العرب؛ فذلك لم يتصرفوا فيها، وألزموا النصب على الظرفية<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثانية: استعمال (ذا وذوات) مضافين إلى زمان غير ظرف. وهي لغة خثعم، يقولون: سير عليه ذات ليلة، وذات مرة - بالضم - . وعلى هذا يجوز في (ذا وذوات) أن ينصبا نصب المفعول على السعة<sup>(٣)</sup>. نص سيبويه على هذه اللغة<sup>(٤)</sup>. قال شاعرهم:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يُسْوَدُّ مَنْ يُسْوَدُّ<sup>(٥)</sup>

فأخرج (ذا صباح) عن الظرفية، وجرَّ بالإضافة على لغتهم.

ولم يثبت المبرد ذلك لغة، بل رأى أن الشاعر اضطر فأجراه اسماً، ولو جاز مثله في الضرورة لجاز: سير به ذو صباح<sup>(٦)</sup>. وليس في البيت ما يدعو إلى الضرورة، بل هذا تمحل عند مندوحة.

وذهب السهيلي إلى أن (ذات مرة) و(ذات يوم) لا يتصرفان لا في لغة خثعم ولا في غيرها، وأن الذي يتصرف عندهم إنما هو (ذا) فقط<sup>(٧)</sup>. ويرده امران:

(١) ينظر: الخصائص ٢٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١٤٥/٢.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج ١٩٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٣/٢، ٢٠٤، وشرح الرضى على الكافية ٤٩٥/١، وارتشاف الضرب ٢٣٠/٢، والمساعد ٤٩٥/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٢٦/١.

(٥) البيت من بحر الوافر، نسبه سيبويه لرجل من خثعم ٢٢٧/١، وبلا نسبة في المقتضب ٣٤٥/٤، والخصائص ٣٤/٣، ونسبه الزمخشري لأتس بن مدركة الخثعمي في المفصل، ينظر: شرح ابن يعيش ١٢/٣، وهو لبعض الخثعميين في شرح التسهيل ٢٠٣/٢، وشرح الرضى على الكافية ٤٩٥/١، وهمع الهوامع ١٤٤/٢ ومراد الشاعر: عزم على إقامة صاحب هذا الاسم، وهو صباح، فكأنه قال: على إقامة صباح، و(ما) مجرورة الموضع، لأنها وصف لأمر، أي: عتيد أو مؤثر يسود من يسود. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٣، والشاهد فيه: استعمال (ذا) غير ظرف على لغة خثعم، فقد جاءت مجرورة بالإضافة.

(٦) ينظر: المقتضب ٣٤٥/٤.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٠/٢، وهمع الهوامع ١٤٤/٢.



أحدهما: نَقَلَ سيبويه ذلك عنهم في (ذا وذوات) معاً قائلاً: "وذو صباح بمنزلة ذات مرة. تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة لَخْنَمَ مفارقاً لـ (ذات مرة، وذات ليلة). وأما الجيدة فأن تكون بمنزلتها. وقال رجل من خَنْعَمَ:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَشَيْءٍ مَا يُسْوَدُّ مَنْ يَسْوَدُّ

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفع"<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن الجمهور على خلاف ما زعمه وذهب إليه<sup>(٢)</sup>. فهما لهجتان عربيتان: إحداهما: نطق بها الجمهور، وهي التزام النصب على الظرفية، والأخرى: نطق بها الخثعميون في مجتمعهم مخرجين لهما من الظرفية إلى الاسمية. وقد جمع الصبان هاتين اللهجتين في عبارة سديدة، أوضحت معالمهما، وأزالت الخفاء عنهما؛ فقال - ونعم ما قال -: "ومن غير المتصرف بالتاء عند غير خَنْعَمَ ذا وذوات مضافين إلى زمان، فيلتزمون نصبهما على الظرفية؛ نحو: لقيته ذا صباح، وذا مساء، وذات يوم، وذات ليلة، أي: وقتاً ذا صباح، ووقتاً ذا مساءً، ومدةً ذات يوم، ومدةً ذات ليلة، أي: وقتاً صاحب هذا الاسم، ومدة صاحبة هذا الاسم.

وأما خَنْعَمَ فيخرجونها على الظرفية، كما حكاها عنهم سيبويه، فيقولون: سير عليه ذو يوم، وذات يوم - بالرفع - . وإنما منع غيرهم تصرفهما؛ لقلّة إضافة المسمى إلى الاسم، واستقبال كل العرب تصرف صفات الأزمان القائمة مقام موصوفاتها إذا لم توصف، فيقبح عند الجميع سير عليه طويل، أي: زمن طويل، دون سير عليه طويل من الدهر"<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) الكتاب ١/٢٢٦، ٢٢٧.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/١٤٤.

(٣) حاشية الصبان ٢/١٣٣.

## الاستثناء المنقطع

## تقديم:

الاستثناء المنقطع هو: ما لا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، نحو: قام القومُ إلا حماراً، وما قام القومُ إلا حماراً. فإن كان الكلام تاماً موجباً، كما في المثال الأول وجب نصب المستثنى اتفاقاً. وإن كان تاماً غير موجب، فتارة يمكن تسليط العامل على المستثنى، وتارة لا يمكن ذلك. فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقاً، نحو: ما زاد هذا المالُ إلا ما نقص، ف (ما) مصدرية، و (نقص) صلتها، وموضعها نصب على الاستثناء، ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل؛ لأنه لا يصح تسليط العامل عليه؛ إذ لا يقال: زاد النقصُ. وإن أمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو: ما قام القومُ إلا حماراً؛ إذ يصح: قام حماراً، فالحجازيون يوجبون النصب على الاستثناء، والتميميون يرجحونه، ويجيزون إتباع المستثنى للمستثنى منه، فيرفعونه على البدلية في المثال المذكور<sup>(١)</sup>.

## البيان:

ورد عن العرب في الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفى أو شبهه لهجتان مسموعتان، ذكرهما ابن عقيل والسسيلي تابعين لابن مالك، إليك بيانهما:

اللهجة الأولى: وجوبُ نصب المستثنى، وهي لغة أهل الحجاز، يقولون: ما قام القومُ إلا حماراً، وما فيها أحدٌ إلا وتدأ، ولا يجوز عندهم سواه. وعزاها ابن عقيل في شرحه على الألفية إلى جمهور العرب<sup>(٢)</sup>.

والثانية: جواز الإتيان، بإبدال المستثنى من المستثنى منه، إذا كان المستثنى متأخراً، وصحَّ إغناؤه عن المستثنى منه، نحو: ما قام القومُ إلا حماراً، وما فيها أحدٌ إلا وتدأ - بالرفع -؛ إذ يصح أن يستغنى بالبدل فيقال: ما قام إلا حماراً، وما فيها إلا وتدأ.

فإن لم يصح إغناؤه تعين النصب، كما في قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾<sup>(٣)</sup> ف (مَنْ) في موضع نصب، ولا يصح أن تكون بدلاً من (عاصم)؛ لأنه لا يمكن الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه. وهذه لغة بني تميم. ويجوز عندهم - أيضاً - ما أوجبته الحجازيون

(١) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢/٢٢٩، والتصريح ١/٥٤٦، ٥٤٧، وحاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد للأجرومية/٨٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٥٤٥، ٥٤٦.

(٣) من الآية ٤٣ من سورة هود.



فيه، وهو النصب<sup>(١)</sup> قال ابن عقيل: "وإن كان الأفصح عندهم ما أوجبته الحجازيون فيه [وهو] النصب"<sup>(٢)</sup>. وعرض هاتين اللهجتين في شرحه على الألفية عرضاً موجزاً قال فيه: "وإذا كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب، ولا يجوز الإتيان، وأجازه بنو تميم، فتقول: ما قام القوم إلا حماراً، وما ضربت القوم إلا حماراً وما مررت بالقوم إلا حماراً"<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ذكر النحويون في الاستثناء المنقطع أن الكلام إذا كان تاماً غير موجب، وأمكن تسليط العامل على المستثنى - نحو: ما فيها أحدٌ إلا حماراً؛ إذ يصحُّ أن يقال: ما فيها إلا حماراً - فللعرب في المستثنى لغتان مسموعتان، تبدو دراستهما مفصلةً على النحو التالي:

اللهجة الأولى: وجوب النصب على كل حال، وهو لغة أهل الحجاز، يقولون: ما فيها أحدٌ إلا حماراً. نعتها ابن هشام بأنها اللغة العُليا<sup>(٤)</sup>، ووصفها السيوطي بأنها اللغة الشهيرة<sup>(٥)</sup>، وقال الأشموني: وهذه لغة جميع العرب سوى تميم<sup>(٦)</sup>. وعليها جاءت قراءة القراء العشرة ﴿ مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ

إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ ﴾<sup>(٧)</sup> بنصب (اتباع).

وإنما التزم الحجازيون فيه النصب دون سواه؛ لأنه فضلة بعد تمام الكلام، ولم يجيزوا فيه البديل من المستثنى منه؛ لأنه ليس من جنسه حتى يبذل منه بدل بعض من كل<sup>(٨)</sup>. وذكر الرضى أن أهل الحجاز الحجاز يوجبون نصبه مطلقاً؛ لأن بدل الغلط غير موجود في الفصح من كلام العرب، فهو عندهم من قبيل بدل الغلط إذا جاز الإتيان<sup>(٩)</sup>. وجعل الشيخ خالد علة وجوب النصب عندهم أنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة؛ من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه<sup>(١٠)</sup>. وإلاً بمعنى (لكن) في الاستثناء المنقطع عند البصريين، وبمعنى (سوى) عند الكوفيين<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٥٦٢/١، ٥٦٣، وشفاء العليل ٥٠١/١.

(٢) المساعد ٥٦٢/١.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ٥٤٥/١، ٥٤٦.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب/٢٨٦.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢٥٥/٢.

(٦) شرح الأشموني على الألفية ١٤٧/٢.

(٧) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٢/٢.

(٩) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٨٥/٢.

(١٠) ينظر: التصريح ٥٤٧/١.

(١١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج ٢٩٠/١.



وأما عامل النصب في الاستثناء المنقطع فذهب ابن الحاجب إلى أنه (إلا)؛ لأنها تعمل عمل (لكن) ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد، ومنهم من يجيز إظهاره، ومنهم من يقول: إنه - حينئذٍ - كلام مستأنف<sup>(١)</sup>. وذكر الرضى أن مذهب سيبويه انتصابه بما قبله من الكلام، وهو الفعل أو شبهه، كما انتصب به المتصل؛ وذلك لقوله: "فحمل على معنى (لكن)، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم"<sup>(٢)</sup>. وما بعد إلاّ عنده مفرد، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، فهي وإن لم تكن حرف عطف، إلا أنها كـ (لكن) العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها؛ فلهاذا وجب فتح أن الواقعة بعدها في نحو: زيد غني إلا أنه شقي.

والمتأخرون لما رأوها. بمعنى (لكن) قالوا: إنها الناصبة بنفسها، نصب (لكن) لاسمها، وخبرها في الأغلب محذوف، نحو قولك: جاءني القوم إلا حماراً، أي: لكن حماراً لم يجيء، قالوا: وقد يجيء خبرها ظاهراً نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ ءَذَابَ الّٰخِزْيِ فِي الّٰحْيَوٰةِ الدُّنْيَا ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال الكوفيون: إلا في الاستثناء المنقطع بمعنى (سوى) وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل<sup>(٤)</sup>.

وتأويل البصريين أولى؛ لأن الاستثناء المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا، كما في (لكن)، وفي (سوى) لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول: لى عليك ديناران سوى الدينار الفلاني، وذلك إذا كان صفة. وأيضاً معنى (لكن) الاستدراك، وإلا في الاستثناء المنقطع كذلك؛ لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل فيه<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر سيبويه هذه اللغة معزوة إلى أهل الحجاز، موضحاً معالمها قائلاً: "هذا باب يختار فيه النصب؛ لأن الخبر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حماراً، جاءوا به على معنى: ولكن حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن) وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٦٣/٢، وحاشية الصبان ١٤٣/٢.

(٢) الكتاب ٣١٩/٢.

(٣) من الآية ٩٨ من سورة يونس.

(٤) لهم في ناصبه أقوال: أحدها: أنه منصوب بأن مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر، وهو قول الكسائي والثاني: أنه انتصب؛ تشبيهاً بالمفعول، ونُسب إلى الكسائي أيضاً، والثالث: أن إلا مركبة من (إن) مخففة، ومن (لا)، وعليه الفراء، قال: ولهذا رفع من رفع تغليباً لحكم (لا) ومن نصب غلبَ حكم (إن)، والرابع: أنه انتصب بـ (إلا). ينظر:

الإتصاف ٢٦١/١، وشرح الرضى على الكافية ٨٠/٢، وهمع الهوامع ٢٥٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٨٢/٢، ٨٣، وحاشية الصبان ١٤٣/٢.

(٦) الكتاب ٣١٩/٢.



اللهجة الثانية: ورد عن بنى تميم فى الاستثناء المنقطع وجهان من الإعراب: أحدهما: النصب على الاستثناء، وهو الراجح عندهم، نحو ما جاءنى أحد إلا حماراً، بالنصب جرياً على لغة أهل الحجاز. والثانى: جواز الإتيان، فيبدلون المستثنى مما قبله، وذلك مشروط عندهم بصحة إغناء المستثنى عن المستثنى منه، نحو ما جاءنى أحد إلا حماراً - بالرفع - (١).

وقد ذكر العلماء فى توجيه الرفع عندهم أربعة أوجه:

أحدها: أن ذلك محمول على المعنى؛ لأن المراد هو المستثنى، فالمعنى فى المثال: ماجاءنى إلا حماراً، وذُكِرَ أحد قبله توكيداً؛ ليعلم أن الجائى ليس بآدمى، ثم أُبدِلَ منه ما كان مراداً، وهو الحمار. والثانى: أن يُجعل الحمار يقوم مقام الجائى من الآدميين مجازاً؛ لحلولة محله، كما يقال: عتابك السيف، وتحيتك الضرب، وذلك أنه لما كانت العادة عند الاجتماع أن يحيى أحد المتقابلين الآخر، فوقع الضرب ولم تقع التحية المألوفة، جُعِلَ الضرب تحية؛ لوقوع موقعها (٢).

وهذان القولان ذكرهما سيبويه، وحمل عليهما لغة بنى تميم، فقال: "وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حماراً، أرادوا: ليس فيها إلا حماراً، ولكنهُ ذَكَرَ أحداً توكيداً؛ لأن يُعْلَمَ أن ليس فيها آدمى، ثم أُبدِلَ فكأنه قال: ليس فيها إلا حماراً. وإن شئت جعلته إنسانها" (٣).

والثالث: أن يكون الاسم الأول قد أُطلق على مسماه وعلى ما يلبس مسماه، فإذا قال: ما فى الدار أحدٌ إلا حماراً، فكأنه قال: ما فى الدار أحدٌ ولا ما يلبسه. فأراد بالأحد: الأحد وما يلبسه، فيكون ذلك من باب تسمية الشيء باسم الشيء إذا كان مجاوراً له، وكان منه بسبب. قاله ابن عصفور (٤).

وعلى هذا التأويل وسابقه يكون الاستثناء متصلاً؛ لصحة دخول المبدل فى المبدل منه (٥). والاستثناء والاستثناء المتصل إذا كان الكلام تاماً غير موجب. اختير فيه الإتيان بدل بعض من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين، لأن إلا عندهم من حروف العطف فى باب الاستثناء خاصة، وهى عندهم بمنزلة (لا) العاطفة فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها (٦).

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٣٧٩/١، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٧٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٨٦، والمساعد ١/ ٥٦٢، والتصريح ١/ ٥٤٧، وشرح الأشموني ٢/ ١٤٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ٤١٢، ٤١٣، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ١/ ٣٧٩، ٣٨٠، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٧٢، ٢٧٣، والتصريح ١/ ٥٤٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٣١٩، ٣٢٠.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/ ٢٧٣.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/ ٨٥.

(٦) ينظر: التصريح ١/ ٥٤٢، ٥٤٣.

والرابع: أنهم خلطوا من يعقل بما لا يعقل فغلبوا من يعقل، فقالوا: ما فيها أحد، وهم يريدون من يعقل وما لا يعقل، ثم أبدلوا من أحد على هذا التأويل، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾<sup>(١)</sup> لما خلط من يعقل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين بما لا يعقل وهو الحية التي تمشي على بطنها، والبهائم التي تمشي على أربع، خبر عنها كلها بلفظ من يعقل، وهو (منهم) و(من) <sup>(٢)</sup>. وهذا قول المازني <sup>(٣)</sup>.

ولا يطرد في جميع الباب، ومن ثم حكم عليه ابن خروف بالفساد؛ لأنه لا يتوهم ذلك إلا في لفظ (أحد)، والذي يبدل منه في هذا الباب، وليس بلفظ (أحد)، أكثر من أن يحصى <sup>(٤)</sup>، ومنه قولهم: ما له له عليه سلطان إلا التكلف، ونحو ذلك <sup>(٥)</sup>.

وذكر كثير من النحويين أن بنى تميم يقرءون قوله تعالى: ﴿مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾<sup>(٦)</sup> برفع (اتباع) على أنه بدل من (علم) باعتبار الموضع، ولا يجوز الخفض على اللفظ؛ لأن من الزائدة لا تعمل في المعارف <sup>(٧)</sup>.

وعلى لغتهم جاء قول الراجز:

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفَا فَيْرُ وَإِلَّا الْعِيسُ<sup>(٨)</sup>

(١) من الآية ٤٥ من سورة النور.

(٢) ينظر: هامش الكتاب ٣٢٠/٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٣٨٠/١، ٣٨١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٣/٢.

(٣) ينظر: المصادر السابقة.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٨٧/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٢٢/٢.

(٦) من الآية ١٥٧ من سورة النساء، ولم أجد للقراءة المذكورة ذكراً إلا عند النحويين فقط.

(٧) وأجاز السمين الحلبي الإبدال من (علم) على اللفظ فيجراً، حاكياً عن تميم. ينظر: الدر المصون ١٤٧/٤ ولجواز ذلك احتمالان: إما على اعتبار أن البدل لا يشترط فيه موافقة متبوعه في التعريف والتنكير، كما في قوله تعالى:

﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> صِرَاطِ اللَّهِ ﴿الآيتان ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى، وقوله جل جلاله:

﴿لَنْسَفَعًا بِالْإِنصَابِ نَاصِيَةً كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿الآيتان ١٥، ١٦ من سورة العلق، أو على اعتبار أنه

يُغْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ. ينظر الكتاب ١٥٠/١، ٣٩٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣٠، ٣٣١.

(٨) هذا البيت من أرجوزة لعامر بن الحارث المعروف بجران العود، وهذه رواية النحاة أجمعين، ورواية الديوان هكذا:

فأبدل اليعافير والعييس من أنيس، وليس من جنسه، وإلاَّ الثانية مؤكدة للأولى<sup>(١)</sup>. والنصب على الاستثناء عند بنى تميم أرجح وأفصح من البدل<sup>(٢)</sup> وهذا يدفعنا إلى القول بأن لغة الحجازيين هي الأفصح؛ لأن ما فى القرآن الكريم من هذا الباب منصوب جرياً عليها، ولا حاجة إلى التكلف بادعاء التأويلات عند التزامها.

\* \* \*

---

قَدْ نَدَعُ الْمَنْزِلَ يَـالْمَيْسُ يَغْتَسُّ فِيهِ السَّبُعُ الْجَرُوسُ  
الذَّبُّ أَوْذُو لِبِـدِهِمْ وَسُ بَسَا بَسَا، لَيْسَ بِهِ أُنَيْسُ  
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ وَبَقَرٌ مَلَمَّعٌ كُنُوسُ

الديوان/٩٧. واليعافير جمع يعفور، وهو ولد البقرة الوحشية، والعييس جمع عيساء، وهى الإبل البيض التى يخالط بياضها شيء من الشقرة ينظر: التصريح ٥٤٧/١.

(١) ينظر: التصريح ٥٤٧/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٣/٢.

## جعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً

### تقديم:

جمهور البصريين على منع تقديم المستثنى على المستثنى منه والحكم معاً، وجعله أول الكلام موجباً كان أو منفيّاً، وذلك في الاختيار، فلا يقال: إلا محمداً قام القوم، ولا: إلا محمداً ما أكل أحد طعاماً، ولا: ما إلا محمداً قام القوم؛ لأنه لم يُسمع من كلامهم؛ ولأن إلا مُشَبَّهَةٌ بـ (لا) العاطفة وواو (مع)، وهما لا يتقدمان. وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه في السّعة<sup>(١)</sup>.

وأما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه - إذا لم يتقدم -، وتوسطه بين جزأى كلام، ففيه ثلاثة مذاهب: أحدها: المنع مطلقاً، سواء كان العامل متصرفاً أو غير متصرف، فلا يقال: القوم إلا محمداً قاموا، ولا: القوم إلا محمداً قائمون، ولا: القوم إلا محمداً في الدار، تشبيهاً بالمفعول معه. وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعل أو شبهه. والثاني: الجواز مطلقاً، والثالث: التفصيل بين أن يكون العامل متصرفاً فيجوز، نحو: القوم إلا محمداً قائمون، أو غير متصرف فلا يجوز، نحو: القوم إلا محمداً في الدار. وهذا مذهب الأخفش، واختاره أبو حيان؛ لأن السماع إنما ورد بالتقديم في المتصرف، فيقتصر عليها، ولا يقدم على غيره إلا بثبت من العرب<sup>(٢)</sup>.

وإذا تقدم المستثنى المسبوق بنفى على المستثنى منه، وجب نصبه عند البصريين مطلقاً، سواء كان متصلاً أو منقطعاً، وامتنع إتباعه؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، ومثاله قول الشاعر:

فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ<sup>(٣)</sup>

والأصل: مالى شيعة إلا آل أحمد - صلى الله عليه وعليهم وسلم - ومالى مشعب إلا مشعب الحق، فلما قُدمَ المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه. والكوفيون والبغداديون يجيزون فى المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه الإتيان على البدلية<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٨٤/٢، وارتشاف الضرب ٣٠٧/٢، وهمع الهوامع ٢/٢٦٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٨/٢، وهمع الهوامع ٢/٢٦١، ٢٦٢.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله: الكميّ يمدح بنى هاشم، وهو فى شرح هاشمياته ٥، والمقتضب ٣٩٨/٤، والإنصاف ٢٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعين ٧٩/٢، وتخليص الشواهد ٨٢، وأوضح المسالك ٢٣٤/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٥٤٧/١، وهمع الهوامع ٢/٢٥٥، وشرح الأشموني ١٤٩/٢، وشرح الشواهد للعيني ٢/١٤٩.

(٤) ينظر: التصريح ٥٤٩/١.



وأما إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا محمداً خيراً منك، وما قام القومُ إلا محمداً العقلاء، وما مررت بأحدٍ إلا محمد خير منك، فيجوز فيه الإتيان بدلاً، والنصب على الاستثناء كالتأخر، والإتيان فيه هو المختار - أيضاً - مثله للمشاكله. هذا مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>.

واختلف النقل عن المازني، فالمشهور عنه موافقة سيبويه، ونقل عنه: أنه يوجب النصب ويمنع الإتيان، ونقل عن المبرد أنه يختار النصب ولا يوجب؛ لأن المبدل منه منوى الطرح، فلا ينبغي أن يُوصف بعد ذلك، قال المبرد: "والقياس عندى مذهب سيبويه، لأن الكلام إنما يراد لمعناه"<sup>(٢)</sup>.

ويرى ابن مالك أن النصب على الاستثناء والإتيان على البديل مستويان؛ لأن لكل واحد منهما مرجحاً، فتكافأ. فمرجح البديل تقدّم الموصوف. وعدم الاكتران بالصفة، فيكون البديل مختاراً كما كان قبل ذكرها. ومرجح النصب على الاستثناء تأخر الصفة، وعدم الاكتران بتقدم الموصوف، فيعدّ المستثنى مقدماً بالكلية على المستثنى منه؛ فيكون نصبه راجحاً، كما قال المازني<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي أن بعض العرب يجعلون المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً، ومستندهما في ذلك ما حكاه سيبويه عن يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالى إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً<sup>(٤)</sup>. ونقل ابن عقيل عن ابن الضائع<sup>(٥)</sup> أن المشهور فى اللغة عند تقدّم المستثنى على المستثنى منه النصب. ونقل عن ابن عصفور القول فيه مرة: إنه من القلة بحيث لا يقاس عليه، ومرة أخرى: إنه لغية ضعيفة. وأجازه الكوفيون والبغداديون. قال ابن عقيل: "ولا يمكن جعل أحد بدلاً من الأب وحده؛ إذ يلزم منه استعمال أحد فى الإيجاب، وإنما هو بدل من الاسم مع إلا مجموعين، وهو بدل شيء من شيء، فقولك: ما قام إلا زيداً أحدٌ، فى قوة: ما قام غير زيدٍ أحدٌ"<sup>(٦)</sup>.

أحدٌ"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

(١) ينظر: الكتاب ٣٣٦/٢.

(٢) المقتضب ٤٠٠/٤.

(٣) ينظر: التصريح ٥٤٦/١، وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان ١٤٩/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٥٦٧/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٥٤٧/١، وشفاء العليل ٥٠٣/١.

(٥) هو: أبو الحسن على بن محمد بن على بن يوسف الإشبيلي، بلغ الغاية فى فن النحو، ولازم الشلوبين، وفاق أصحابه، صنّف شرح الجمل وغيره، توفى سنة ٦٨٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٠٤/٢.

(٦) المساعد ٥٦٧/١.

إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب، فإذا كان موجباً وجب نصب المستثنى، نحو: قام إلا محمداً القوم<sup>(١)</sup>. وإن كان الكلام غير موجب وجب نصب المستثنى عند البصريين مطلقاً، سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، وامتنع إتباعه؛ لأن التابع لا يقدم على المتبوع، نحو: ما قام إلا محمداً القوم، وما في الدار إلا حمراً أحد.

والكوفيون والبغداديون يجيزون في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه الإتباع على البدل فيقولون: ما قام إلا محمداً أحد، ومستندهم في ذلك قول سيبويه: "وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالى إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررتُ بمثله أحد، فجعلوه بدلاً"<sup>(٢)</sup> فقد خرّجه سيبويه على البدل. وقال حسان بن ثابت - رضى الله عنه -:

لأنهم يرجون منه شفاعَةً إذا لم يكن إلا النبيون شافع<sup>(٣)</sup>

ووجهه: أن العامل، وهو الابتداء في المثال، و (يكن) التامة في البيت فرغ لما بعد إلا، وهو أبوك في المثال، والنبيون في البيت، وأن المؤخر عام، وهو (أحد) في المثال، و (شافع) في البيت؛ لوقوعه في سياق النفي، أريد به خاص، فصح إبداله من المستثنى منه، لكنه بدل كل من كل، لا بدل بعض.

وإنما لجئوا إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص، ولم يبقوه على عمومته؛ لأن الأعم لا يبدل من الأخص<sup>(٤)</sup>. وقد تمسك ابن عصفور بوجوب النصب، فردّ هذا المذهب، وحكم عليه بالبطلان معللاً ذلك ذلك بأن مدعيه إذا قال: ما قام إلا محمداً أحد، فلا يخلو من أن يجعل (أحد) فاعل (قام)، و (إلا محمد) بدلاً منه، أو يجعل (إلا محمد) فاعلاً، و (أحد) بدلاً منه.

فإن جعل (أحد) فاعلاً ب (قام)، و (إلا محمد) بدلاً منه فباطل؛ لأن البدل تابع، وحكم التابع أن يكون بعد المتبوع. وإن جعل (إلا محمد) فاعلاً، و (أحد) بدلاً منه فباطل، لأن (أحد) أعم من (محمد)، فلو جعله بدلاً لكان عكس البدل؛ لأنه ليس من أقسام البدل بدل كل من بعض. وقد يجوز ذلك على أنه من وضع العام موضع الخاص، فيكون بدل الشيء من الشيء إلا أن ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٥٤٦.

(٢) الكتاب ٢/٣٣٧، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩٠، وارتشاف الضرب ٢/٣٠٧.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوانه ١/٢٤١، والرواية فيه (النبيين) وعليها فلا شاهد لهم فيه، وورد البيت في: شرح التسهيل ٢/٢٩٠، وأوضح المسالك ٢/٢٣٥، وشرح ابن عقيل ١/٥٤٧، والتصريح ١/٥٤٩، وجمع الهوامع ٢/٢٥٨، وشرح الأشموني ٢/١٤٨، وشرح الشواهد للعيني ٢/١٤٨.

(٤) ينظر: التصريح ١/٥٤٩، ٥٥٠.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٢٦٨.



وقيل: إن المستثنى المقدم بدل، وهو فى نية التأخير. وقال بعضهم: جعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً من القلة بحيث لا يقاس عليه، ووجهه أن يكون بدلاً<sup>(١)</sup>.

ولا يمكن جعل أحد بدلاً من المستثنى منه وحده؛ إذ يلزم منه استعمال أحد فى الإيجاب، وإنما هو بدل من الاسم مع إلا مجموعين، وهو بدل شيء من شيء، فقولك: ما قام إلا محمداً أحدٌ فى قوة: ما قام غير محمداً أحد<sup>(٢)</sup>.

وقد نصَّ بعض العلماء على أن جعل المستثنى متبوعاً والمستثنى منه تابعاً لغة لبعض العرب، فجاء النقل عن ابن عصفور بأنها لغة ضعيفة<sup>(٣)</sup>. وذكر السيوطى أن المستثنى منه يتبع المستثنى فى لغة<sup>(٤)</sup>. وهل يقاس على هذه اللغة أولاً؟ هناك قولان:

ذهب بعضهم إلى أنه لا يقاس عليها، ولا تكون إلا فى الضرورة الشعرية<sup>(٥)</sup>. وذهب الكوفيون والبغداديون وابن مالك إلى جواز القياس عليها<sup>(٦)</sup>.

والأولى عندي أنها لغة محكية عن قوم من العرب الفصحاء، ينبغى ألا تضعف ولا ترد، وإن قلت فى الاستعمال، وخالفت المشهور؛ وذلك لأمر التالية:

أولاً: حكاية سيبويه عن يونس أن الناطقين بها قوم يوثق بعربيتهم، ونصه على أن المستثنى قد صار متبوعاً والمستثنى منه قد آصّ تابعاً.

ثانياً: أن المستثنى منه - حينئذ - بدل كل من كل؛ لأن العامل لما فرغ لما بعد إلا، والمؤخر عامٌ أريد به خاصٌّ، صحَّ إبداله من المستثنى منه. ونظيره فى أن المتبوع آخر من تقديم وصار تابعاً بعدما كان متبوعاً قولك: ما مررت بمثلك أحد - بالجر - والأصل: ما مررت بأحدٍ مثلك، فمثلك تابع لأحد، على أنه نعت له فلما قدّم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل، وأعرب المنعوت بدلاً من النعت<sup>(٧)</sup>.

ثالثاً: قول الفراء: ومن العرب من يرفع الاستثناء المقدم<sup>(٨)</sup>. فالإتباع جائز، وإن قل، والنصب على الاستثناء هو الأكثر؛ لأنه الشائع فى الاستعمال، وعليه جمهور العرب.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢.

(٢) ينظر: المساعد ٥٦٧/١، وهمع الهوامع ٢٥٧/٢.

(٣) ينظر: المساعد ٥٦٧/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢٥٧/٢.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٦٨/٢، وهمع الهوامع ٢٥٨/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٠/٢، وحاشية الصبان ١٤٨/٢.

(٧) ينظر: التصريح ١/٥٥٠، وشرح الأشمونى ١٤٨/٢، وحاشية الصبان ١٤٨/٢، ١٤٩.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٧/٢.



) 271 (

\* \* \*



## غير

## تقديم:

الأصل في (غير) أن يُوصف بها؛ لما فيها من معنى اسم الفاعل، ألا ترى أن قولك: محمدٌ غيرُ عمرو، معناه: محمد مغاير عمرو. وهل تتعرف غير بإضافتها إلى معرفة أو لا؟ هناك ثلاثة أقوال: أولها: أنها لا تتعرف بالإضافة؛ لأنها متوغلة في الإبهام، والموصوف بها إما نكرة محضة، نحو قوله تعالى: ﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾<sup>(١)</sup> فـ ﴿ غَيْرَ ﴾ صفة ﴿ صَٰلِحًا ﴾، ولا أثر لإضافتها إلى الموصول، أو يوصف بها معرفة لفظًا كالنكرة معنى؛ نحو قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup> على القول بأن ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ ﴾ صفة لـ ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ فإن موصوفها الذين جنس مبهم، لا قوم بأعيانهم<sup>(٣)</sup>. والثاني: أنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة مطلقًا. والثالث: ذهب السيرافي إلى أن (غير) تتعرف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين، كما في قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾. وعلى هذين القولين الأخيرين تكون (غير) صفة، وعلى القول الأول تكون بدلاً، بدل نكرة من معرفة، ولا حاجة إلى التأويل الذي ذكره في الآية<sup>(٤)</sup>. وتخرج غير عن الصفة، وتتضمن معنى إلا فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وتُعرَّب هي بما كان يعرب به المستثنى بعد إلا. فإن كان الكلام تامًّا موجبًا وجب نصب غير، نحو: قام القوم غيرَ محمد - بنصب غير - كما تقول: قام القوم إلا محمدًا. وإن كان تامًّا غير موجب بأن تقدم على المستثنى منه نفىً أو شبهه جاز في (غير) الرفع على البدل براجحية، والنصب بمرجوحية، نحو: ما قام أحدٌ غيرُ محمد، وغيرَ محمدٍ بالإتباع والنصب، كما تقول: ما قام أحدٌ إلا محمدًا، وإلا محمدًا. وإن كان الاستثناء منقطعًا فالنصب واجب عند الحجازيين، نحو: ما قام أحدٌ غيرَ حمارٍ - بنصب غير -، ويجوز الإتباع عند بني تميم، كما تقول: ما قام أحدٌ إلا حمارًا، وإلا حمارٌ، وفي الاستثناء المقدم نحو: ما قام غيرُ محمد أحد، يجب النصب عند الحجازيين، ويجوز الإتباع عند الكوفيين والبغداديين. وإن كان الكلام ناقصًا منفيًّا فـ(غير) على حسب العوامل، نحو: ما قام غيرُ محمد، وما رأيت غيرَ

(١) من الآية ٣٧ من سورة فاطر.

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٣) ينظر: التصريح ٥٥٦/١.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ١٥٥/٢، وعدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ٢٤٢/٢.

محمد، وما مررت بغير محمد، كما تقول: ما قام إلا محمد، وما رأيت إلا محمداً، وما مررت إلا بمحمد<sup>(١)</sup>.

وتفارق غيرُ إلا في خمس مسائل: إحداهما: أنَّ الإلتقاء بعدها الجمل دون غير، والثانية: أنه يجوز أن يقال: عندي درهم غير جيد، على الصفة، ويمتنع عندي درهم إلا جيد، والثالثة: أنه يجوز أن يقال: قام غير محمد ولا يجوز قام إلا محمد، والرابعة: أنه يجوز أن يقال: ما قام القوم غير محمد وعمرو، بجر عمرو عطفًا على لفظ محمد، ورفعاً حملاً على المعنى؛ لأن المعنى: ما قام إلا محمد وعمرو، ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ، والخامسة: أنه يجوز ما جئتك إلا ابتغاء معروفك - بالنصب - ولا يجوز مع غير إلا بالجر؛ نحو: ما جئتك لغير ابتغاء معروفك<sup>(٢)</sup>.

قد يكتفى بالإلا وبغير عن المستثنى إذا فهم المعنى، ولم يستعمل العرب ذلك إلا بعد ليس خاصة فيقال: قبضت عشرة ليس إلا، وليس غيرٌ وغيرَ. ذكر ابن خروف أنه روى مضموم الراء ومفتوحها<sup>(٣)</sup>. فإن ضمت الراء فقد نسب إلى سيبويه أن الضمة للبناء، كقَبْلُ وبعْدُ؛ لشبهها بهما في الإبهام، والقطع عن الإضافة، ونية المضاف إليه. وإليه ذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين. وعلى هذا الرأي يجوز أن تكون (غير) هي الاسم، والتقدير: ليس غيرُ ذلك مقبوضًا، وأن تكون الخبر، والتقدير: ليس المقبوضُ غيرَ ذلك<sup>(٤)</sup>.

والأخفش يراها معربة في الحالين: الضم والفتح، وسقط التنوين؛ لنية الإضافة؛ لأن المضاف إليه ثابت في التقدير. وعلى رأيه تكون مضمومة الراء هي الاسم والمحذوف الخبر، ومفتوحها هي الخبر والمحذوف الاسم<sup>(٥)</sup>.

### البيان:

ورد عن العرب في (غير) لهجات، نقلها عنهم العلماء، ذكر ابن عقيل منها ثلاثًا، وأثبت السلسلي اثنتين، وقد اشتركا معًا في ذكر لهجة واحدة منها؛ فمجموعها - إذا - أربع، هاك بيانها:

الأولى والثانية: قرّر ابن عقيل أنَّ (غير) تجرُّ المستثنى معربةً بما له بعد إلا؛ فيقال: جاءوني غيرَ زيد، بنصب غير وجوبًا، وما أتاني أحد غيرُ زيد، برفع راجح على النصب، وما لزيد علمٌ غيرُ ظن،

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٥٥٥، والتصريح ١/٥٥٧، وحاشية الشيخ عبد الله العشماوى على متن الأجرومية ٤٨/٤٩.

(٢) ينظر: التصريح ١/٥٥٧، ٥٥٨، وحاشية الصبان ٢/١٥٤، ١٥٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣١٧، المساعد ١/٥٩٥، وشفاء العليل ٢/٥١٧، وهمع الهوامع ٢/٢٧٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣١٧، ٣١٨، والمساعد ١/٥٩٥.

(٥) ينظر: المصدران السابقان.



بنصب واجب في لغة أهل الحجاز، وإتباع جائز في لغة بني تميم. وفي نحو: ما جاءني غير زيد، يتعين أن تكون على حسب العوامل رافعة، أو ناصبة، أو جارة، كما في المستثنى الواقع بعد إلا<sup>(١)</sup>.

فلغة الحجازيين وجوب نصب غير في الاستثناء المنقطع، ولغة التميميين جواز الإتيان.

والثالثة: بعض العرب يفتح (غير) مطلقاً، سواء تم الكلام قبلها أم لم يتم، أُضيفت إلى مبنى أم إلى معرب. ذكر ذلك الفراء، وذهب إلى جوازه مخالفاً الجمهور؛ لتضمنها معنى إلا؛ فيقال على رأيه: ما قام غير زيد، أو غيرك - بفتح الراء - وقد عزا هذه اللغة لبعض بني أسد وقضاعة في غير إذا كانت بمعنى إلا؛ إذ يقولون: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحد غيرك<sup>(٢)</sup>. ونقل ذلك عنه ابن عقيل والسلسلي، وذكر أن غيراً قد تفتح في الرفع والجر؛ لإضافتها إلى مبنى ليس غير<sup>(٣)</sup>.

والرابعة: بعض العرب يحذف المستثنى بعد غير إذا فهم المعنى المراد، وكانت مسبوقه بليس، ويؤنّبها مرفوعة ومنصوبة؛ لأنها في اللفظ غير مضافة؛ فيقول: قبضت عشرة ليس غير، وليس غيراً - بالتونين - نقل السلسلي ذلك عن الأخفش<sup>(٤)</sup>، قائلاً: "ذكر الأخفش أن بعض العرب يُنَوِّنُ غيراً مرفوعة ومنصوبة؛ لأنه في اللفظ غير مضاف"<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

سبق القول بأن أصل غير أن تكون صفة تابعة للموصوف، وإنما جعلت في الاستثناء تشبيهاً بـ (إلا)؛ لأنك إذا قلت: مررت برجل غير محمد، فالمرور لم يقع بمحمد، وكذلك إذا قلت: مررت بقومك إلا محمداً، فالمرور لم يقع بمحمد، فبينهما موافقة في المعنى من جهة إخراج ما بعدهما مما دخل فيه ما قبلهما، فلما تقاربا في المعنى حُمِلَ أحدهما على الآخر فيما هو أصل فيه، فاستثنى بغير، ووصف بـ (إلا)، كما في قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٦)</sup> والتقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله، على الصفة<sup>(٧)</sup>.

ويذكر النحويون في باب الاستثناء أن كل موضع وقع الاسم فيه بعد إلا على ضرب من الإعراب، كان ذلك الضرب حالاً في غير<sup>(٨)</sup>. فيجب نصب غير بإجماع العرب الحجازيين والتميميين في

(١) ينظر المساعد ٥٩٠/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٥٥٥/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣٨٢/١.

(٣) ينظر: المساعد ٥٩٠/١، ٣٦١/٢، وشفاء العليل ١٥١/٢.

(٤) ينظر: شفاء العليل ٥١٧/٢.

(٥) شفاء العليل ٥١٧/٢.

(٦) من الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٣٨٢/١، ٣٨٣، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي/١٦٨، ١٦٩.

(٨) ينظر: المقتضب ٤٢٢/٤، والتبصرة والتذكرة ٣٨٢/١، وشرح عيون الإعراب/١٦٨.

مسألتين: أولاهما: أن يكون الكلام تاماً موجباً، نحو: قام القوم غيرَ محمد، فهذا الكلام تام تقدم فيه ذكر المستثنى منه، وهو موجب؛ لأنه ليس فيه نفى ولا شبهة.

والثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى؛ نحو: ما نفع هذا المال غيرَ الضرر. فهذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى؛ إذ لا يقال: نفع الضرر<sup>(١)</sup>. وفي غير هاتين هاتين المسألتين اختلفت العرب في إعرابها، وسُمع في ذلك أربع لهجات، دونك تفصيل القول فيها على النحو التالي:

اللهجة الأولى: وجوبُ نصب غير، وذلك في مسألتين:

إحدهما: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو: ما في الدار أحدٌ غير حمار، فإن هذا استثناء منقطع؛ لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويمكن تسليط العامل على المستثنى. ووجوب النصب في هذه المسألة لغة الحجازيين.

والثانية: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما في الدار غيرَ محمدٍ أحدٌ. ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين من العرب<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثانية: ترَجُّحُ نصب غير، وذلك - أيضاً - في مسألتين:

إحدهما: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو: ما في الدار أحدٌ غير حمار، وترجُّح النصب في هذه المسألة لغة التميميين، والإتباع عندهم جائز مرجوح.

والثانية: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو: ما في الدار غيرَ محمدٍ أحدٌ، وترجُّح النصب في هذه المسألة لغة قوم من العرب الموثوق بهم، وبها أخذ الكوفيون والبغداديون<sup>(٣)</sup>.

ويضعف نصب غير في مسألة واحدة، وهي: أن يكون الكلام تاماً غير موجب؛ نحو: ما قام القوم غيرَ محمد؛ فهذا كلام تام منفي، والاستثناء متصل؛ لأن المستثنى من جنس المستثنى منه فالراجح فيه الإتباع، والنصب على الاستثناء ضعيف<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثالثة: بعض بنى أسد وقضاة إذا كانت (غير) في معنى إلا بنوها على الفتح مطلقاً، ثم الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرك، وما أتاني أحدٌ غيرك. نصَّ على ذلك الفراء، ونقله عنه العلماء<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/٢٤٣، والتصريح ١/٥٥٦، وعدة السالك ٢/٢٤٣.

(٢) ينظر: التصريح ١/٥٥٧، وعدة السالك ٢/٢٤٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٩٠، والتصريح ١/٥٤٩، شرح الأشموني ٢/١٥٥، وعدة السالك ٢/٢٤٤.

(٤) ينظر: التصريح ١/٥٥٧، وعدة السالك ٢/٢٤٤.



وبهذه اللهجة تمسك الفراء ذاهباً إلى أن (غير) تُبنى على الفتح فى الاستثناء مطلقاً، سواء أتمّ الكلام قبلها أم لم يتمّ، أُضيفت إلى مبنى أم إلى معرب؛ لكونها بمعنى إلا؛ فيقول: ما قام غير محمد، وما قام غيرك، بفتح الراء فيهما<sup>(٢)</sup>.

وعزا أبو البركات الأنبارى هذا المذهب إلى الكوفيين أجمعين، وحجتهم فى ذلك: أن غير هاهنا قامت مقام إلا، وإلا حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف يجب أن تُبنى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن؛ نحو: ما نفعنى غير قيام محمد، أو غير متمكن؛ كقول الشاعر:

لَمْ يَمَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ<sup>(٣)</sup>  
فقد بُنيت غير على الفتح؛ لتضمنها معنى إلا<sup>(٤)</sup>.

وذهب البصريون ومن تبعهم إلى أنه لا يجوز بناؤها على الفتح إلا إذا أُضيفت إلى غير متمكن؛ وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تُجوز فى المضاف البناء؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِّنْ

فَزَعِ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فى قراءة من قرأ بإضافة فزع إلى يوم، وبناء يوم على الفتح، وهى قراءة نافع وأبى جعفر والكسائى؛ لأنه أُضيف إلى (إذ) وهو اسم غير متمكن، فاكتسب منه البناء<sup>(٦)</sup>. وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تُجوز فى المضاف البناء، بل هو باق على أصله فى البناء؛ ولذا حكم الزجاج على إطلاق الفراء بأنه خطأ بَيِّن<sup>(٧)</sup>. وبُنيت غير فى البيت السابق؛ لإضافتها إلى مبنى وهو أن، لا لتضمنها معنى إلا، كما زعم الفراء والكوفيون<sup>(٨)</sup>. قال ابن عقيل: "إذ لم يذكر الفراء فى

(١) ينظر: معانى القرآن ٣٨٢/١، وارتشاف الضرب ٣٢٢/٢، ٣٢٣، والمساعد ٥٩٠/١، وشفاء العليل ٥١٥/٢، والتصريح ٥٥٧/١، وهمع الهوامع ٢٧٤/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٢٧/٢، والمساعد ٥٩٠/١، وحاشية الصبان ١٥٤/٢.

(٣) البيت من بحر البسيط، عزاه سيبويه للكنانى ٣٢٩/٢، وعزاه ابن يعيش لأبى قيس بن رفاعه ٨٠/٣، وله أيضاً فى حاشية الأمير ١٣٧/١، وبلا نسبة فى الإنصاف ٢٨٧/١، وشرح الرضى على الكافية ١٢٧/٢، والمساعد ٥٩١/١، وشفاء العليل ٥١٥/٢، ومعنى اللبيب ١٣٧/١، والتصريح ١٣/١، والأوقال: الأعلى.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢٨٧/١.

(٥) من الآية ٨٩ من سورة النمل.

(٦) ينظر: شرح الهداية للمهدى ٣٤٩/٢، والإنصاف ٢٨٩/١، وتقريب النشر ١٢٥، ١٥٥.

(٧) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٣٤٨/٢، ٣٤٩.

(٨) ينظر: الإنصاف ٢٨٩/١، ٢٩٠.

الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبنى<sup>(١)</sup>. وكان حامله على الإطلاق جعل سبب البناء تضمن غير معنى إلا، وذلك عارض، فلا يجعل وحده سبباً، بل إذا أُضيفت غير إلى مبنى جاز بناؤها، صلح موضعها لـ (إلا) أو لم يصلح، لكن بناءها إذا أُضيفت إلى مبنى وصلح موضعها لـ (إلا) أقوى من بنائها إذا أُضيفت إلى مبنى ولم يصلح موضعها لـ (إلا)<sup>(٢)</sup> فمثال الأول البيت السالف الذكر، ومثال الثاني قول الشاعر:

لُدُّ بِقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ تَفِيهِ بَحْرًا مَقِيضًا خَيْرَهُ<sup>(٣)</sup>

والذي أميل إليه هنا: أن لغة بعض بني أسد وقضاعة التزام فتح راء (غير) إذا أُضيفت إلى مبنى وكانت في معنى إلا، تمَّ الكلام قبلها أو لم يتم، يقولون: ما جاءني غيرك، وما جاءني أحد غيرك. فهذا ما صدّفته الشواهد الواردة، التي ذكرها الفراء في معانيه محكية عنهم، وليس فيها شاهد واحد على بنائها مضافةً إلى معرب، حتى يسوغ القول بالإطلاق. فالأولى عدم الاتساع، والوقوف عند حدود السماع.

- وإذا انتصبت غير في الاستثناء ففي انتصابها أقوال:

أحدها: أن انتصابها كانتصاب الاسم الواقع بعد إلا، والناصب لها كونها جاءت فضلة بعد تمام الكلام فهي بمنزلة التمييز. وهذا قول المغاربة، واختاره ابن عصفور<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن انتصابها على التشبيه بظرف المكان؛ وذلك بما في الجملة قبلها من فعل أو شبهه. قاله جماعة، واختاره ابن الباذش.

والثالث: أن انتصابها على الحال، وفيها معنى الاستثناء. قاله الفارسي، واختاره ابن مالك<sup>(٥)</sup>. قال السيوطي: "والذي أختاره أنها انتصبت؛ لقيامها مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ (أستثنى) مضمراً، وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بـ (أستثنى) لازم الإضمار، وجعلت إلا عوضاً عن النطق به"<sup>(٦)</sup>.

اللهجة الرابعة: حكى الأخفش عن بعض العرب أنهم يُنَوِّنون غيراً؛ لأنها في اللفظ غير مضافة، وتنوينها على وجهين: الرفع والنصب، يقولون: قبضتُ عشرةً ليس غيرٌ، وليس غيراً - بالتنوين -.

(١) المساعد ٥٩١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٢/٢، والمساعد ٥٩١/١.

(٣) البيت من بحر الرمل، لم أعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/٢، وارتشاف الضرب ٣٢٣/٢، ومغنى اللبيب ١٣٨/١، والمساعد ٥٩١/١، وشرح شواهد المغنى ٤٥٨/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٥٨/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٧٨/٢، وارتشاف الضرب ٣٢٢/٢، ومغنى اللبيب ١٣٧/١، والتصريح ١٣/١، وهمع

الهوامع ٢٧٤/٢، وشرح الأشموني ١٥٧/٢.

(٦) همع الهوامع ٢٧٤/٢.



والمرفوعة على هذا اسم ليس، والمنصوبة هي الخبر. والمقدّر في حالة الرفع الخبر، وفي حالة النصب الاسم<sup>(١)</sup>. وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات، وإما للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور<sup>(٢)</sup>. قال ابن مالك: "تنوين غير يؤول على أنه معرب؛ لأن تنوينه إما للصرف، وإما للتعويض من المضاف إليه. وأيهما كان لزم كون ما هو فيه معرباً؛ لأن تنوين الصرف لم يلحق مَبْنِيًّا، وتنوين العوض يوجب للمنون ما له مع المضاف إليه من بناء أو إعراب؛ لأنه قام مقامه، ولذلك حُكِمَ ببناء (إِذْ) وإعراب كل وبعض"<sup>(٣)</sup>.

وليس هذا باستثناء من الأول في شيء؛ لأنه يكون تابعاً لما ليس مُبَعَّضًا، ولأن ما بعد ليس هو الأول كيف كان<sup>(٤)</sup>.

\* أجاز الأخفش وابن مالك أن يقال: لم يكن غيره قياساً على: ليس غيره، ومنع ذلك السيرافي؛ لأن الأصل في باب كان ألا يجوز فيها حذف الاسم، ولا الخبر، ومجيء ليس إلا وليس غير على خلاف الأصل<sup>(٥)</sup>. قال السيرافي - فيما نقله عنه ابن مالك -: "الحذف الذي استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس، ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يَجُزْ الحذف"<sup>(٦)</sup>.

وهذه اللهجة قليلة الاستعمال، وقولهم: ليس غيره، وليس غيره، بذكر المضاف إليه أجود من ليس غير، وغيرًا - بالحذف - كما في هذه اللهجة<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣١٧/٢، والمساعد ٥٩٦/١، وشفاء العليل ٥١٧/٢.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ١٣٧/١.

(٣) شرح التسهيل: ٣١٧/٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢٧٦/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣١٢/٢، ٣١٨، وهمع الهوامع ٢٧٦/٢.

(٦) شرح التسهيل ٣١٨/٢.

(٧) ينظر: المساعد ٥٩٦/١.



## وقوع المعرّف بالإضافة حالاً لهجة الحجاز وتميم ترفعه توكيداً

### تقديم:

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة؛ لأن الغالب كونها مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها؛ لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً، أو خفى إعرابها.

وما ورد منها معرفةً لفظاً فهو مؤول بنكرة معنى؛ محافظةً على ما استقر لها من لزوم التنكير؛ كقولهم: ادخلوا الأول فالأول، أي: مترتبين، وجاءوا الجماء الغفير - بمعنى الجماعة الكثيرة الساترة وجه الأرض؛ لكثرتها - أي: جميعاً، واجتهد وخذك، أي: منفرداً، وفعل ذلك جهده وطاقته، أي: جاهداً ومطيقاً. فقد جاء الحال من المعرف بالألف واللام أو بالإضافة فأول بنكرة<sup>(١)</sup>.

وأجاز يونس والبغداديون تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل؛ فأجازوا نحو: جاء محمدٌ الراكب. وفصل الكوفيون فقالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها لفظاً؛ نحو: عبدُ الله المحسن أفضلُ منه المسيء، ف (المحسن و المسيء) حالان، وصحَّ مجيئها بلفظ المعرفة؛ لتأولها بالشرط؛ إذ التقدير: عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء. فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة، فلا يقال: جاء محمدٌ الراكب؛ إذ لا يصح أن يقال: جاء محمدٌ إن ركب<sup>(٢)</sup>. ومذهب الجمهور هو الصحيح، وإليه أشار العلامة ابن مالك قائلاً:

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَوَخْدِكَ اجْتَهِدْ<sup>(٣)</sup>

### البيان:

قرّر ابن عقيل و السلسلي تابعين لابن مالك أن الحال واجب التنكير؛ لئلا يلتبس بالصفة، وقد يجيء معرفاً في الصورة بالألف واللام، كقولهم: جاءوا الجماء الغفير، أي: جميعاً، أو بالإضافة، نحو: كلمته فاه إلى في، أي: مشافهةً، وذكرنا معاً أن من وقوع المعرف بالإضافة حالاً لتأوله بنكرة عند أهل الحجاز: العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم، فيقولون: مررت بالقوم ثلاثتهم، وأربعتهم، وخمستهم، وهكذا إلى العشرة - بالنصب - ويجعله التميميون توكيداً، فيقولون: قام القوم ثلاثتهم - بالرفع - ورأيت القوم ثلاثتهم - بالنصب - ومررت بالقوم ثلاثتهم - بالجر -<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٦/٢، والتصريح ٥٧٨/١، ٥٧٩، وهمع الهوامع ٣٠١/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٥٧٢/١، ٥٧٣، وهمع الهوامع ٣٠١/٢، وشرح الأشموني ١٧٢/٢.

(٣) الألفية/٢٤.

(٤) ينظر: المساعد ١١/٢، ١٢، وشفاء العليل ٥٢٣/٢.



وعن المعنى فى هاتين اللهجيتين قال ابن عقيل: 'فظاهر كلام المصنف فى الشرح أن المعنى فى اللغتين على حد واحد؛ إذ قال: النصب عند الحجازيين على تقدير: جميعاً، ورفع التميميون توكيداً على تقدير: جميعهم.

وذكر غيره بينهما فرقاً، وهو: أن النصب على الحال أو الظرف يقتضى ألا يكون مع المذكورين غيرهم للزوم الكذب؛ إذ المعنى: مررت بالقوم مع التقييد بالعدد المذكور، فلو زادوا على ذلك كان كذباً. وأما الإتيان فمعناه: مررت بالثلاثة كلهم، وإذا كان معهم غيرهم لم يكذب ذلك<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

حقُّ الحال أن تكون نكرة؛ لأن المقصود بها بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير؛ فلا حاجة لتعريفه صوناً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد عن العرب أحوال مقترنة بالألف واللام؛ نحو: ادخلوا الأول فالأول، وورد - أيضاً - أحوال مضافة؛ نحو: طلبته جهدى وطاقتى. وأولها جمهور النحويين بنكرة، فقالوا فى المثال الأول: المعنى: ادخلوا مترتبين، وقالوا فى الثانى: طلبته جاهداً ومطيقاً.

ومن الأحوال المضافة عند العرب الحجازيين: العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم. نحو مررت بهم ثلاثتهم، أو أربعتهم، أو خمستهم، إلى العشرة<sup>(٣)</sup>. قال سيبويه: "ومثل ذلك: فى لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم، وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة"<sup>(٤)</sup>. ومذهب الخليل وسيبويه فيه: أنه اسم موضوع موضع المصدر الواقع موقع الحال، والتقدير فى مررت بالقوم خمستهم: مخمساً لهم، فوضع خمسة موضع خمس: مصدر خمست القوم، وخمس واقع موقع مخمس<sup>(٥)</sup>. فـ (خمستهم) ونحوه عندهما: منصوب على الحال.

ومذهب يونس والكوفيين: أنه منتصب انتصاب الظرف<sup>(٦)</sup>، أى: موضع التثنية، والتربيع... ومذهب المبرد: أنها أسماء منصوية، وضعت موضع المصادر، والعامل فيها فعل يُقدَّر من لفظها، والمعنى: مررت بالقوم فثلثتهم بمرورى تثليثاً، وربعتهم تربيعاً، وخمستهم تخميساً<sup>(٧)</sup>. وبنو تميم يتبعون ذلك العدد المذكور لما قبله فى الإعراب توكيداً؛ فيقولون: جاء الرجال ثلاثتهم - بالرفع، ورأيت الرجال

(١) المساعد ١٢/٢، ١٣.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشيخ عبدالرحمن المكودى/١٧٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٣/١، وشرح التسهيل ٣٢٧/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢١/٢، وارتشاف الضرب

٣٤٠/٢، والمساعد ١٢/٢، وهمع الهوامع ٣٠١/٢، ٣٠٢.

(٤) الكتاب ٣٧٣/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٤٠/٢، والمساعد ١٢/٢، وهمع الهوامع ٣٠٢/٢.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٧٧/١، وارتشاف الضرب ٣٤٠/٢.

(٧) ينظر: المقتضب ٢٣٩/٣، وارتشاف الضرب ٣٤٠/٢.

ثلاثتهم - بالنصب -، ومررت بالرجال ثلاثتهم - بالجر -، وتقديره: جميعهم<sup>(١)</sup>. ولا يؤكد العرب الحجازيون إلا بكلهم وأجمعين، لا بثلاثتهم إلى العشرة<sup>(٢)</sup>، وقد عرض سيبويه لهجتهم قائلاً: "وأما بنو تميم فيجُرونه على الاسم الأول: إن كان جرًّا فجرًّا، وإن كان نصبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا. وزعم الخليل أن الذين يُجرونه فكأنهم يريدون أن يعمُوا، كقولك: مررتُ بهم كلُّهم، أى: لم أَدع منهم أحدًا"<sup>(٣)</sup>.

ويُقدَّرُ العدد المذكور في لغة الحجازيين بـ: جميعًا، وعلى لغة التميميين بـ: جميعهم. وظاهر كلام ابن مالك أن المعنى في اللغتين على حد سواء؛ إذ قال: "النصب عند الحجازيين على تقدير: جميعًا، ورفع التميميون توكيدًا على تقدير: جميعهم"<sup>(٤)</sup>.

وذكر أبو حيان أن بينهما فرقًا، وهو: أن النصب على الحال أو الظرف فيه تقييد للفعل، يقتضى ألا يكون مع المذكورين غيرهم، فلا يقع الفعل إلا بهم خاصة؛ إذ المعنى: مررت بالقوم مع التقييد بالعدد المذكور، فلو زادوا على ذلك كان كذبًا.

وأما الإتياع على سبيل التوكيد فيجوز أن يكون الفعل خاصًا بهم، ويجوز أن يكون شارك غيرهم؛ إذ المعنى: مررت بالثلاثة كلُّهم، وإذا كان معهم غيرهم لم يكذب ذلك<sup>(٥)</sup>.

والعدد المؤنث كالعديد المذكور في النصب على الحال، وفي الإتياع، فيقال: قام النساء ثلاثهنَّ وأربعهنَّ إلى عشرهنَّ على اللغتين<sup>(٦)</sup>.

وقد وقع الخلاف بين النحويين في مركّب العدد، هل يجرى فيه النصب والإتياع المذكوران أو لا؟ فمنهم من منع، ومنهم من أجاز، وهو الصحيح، فتجرى فيه اللغتان: الحجازية على النصب، والتميمية على الإتياع، يقال: جاءوا خمسة عشرهم، وجئنا خمسَ عشرتهن. التقدير على النصب: جميعًا، وعلى الإتياع: جميعهم. حكى ذلك الأخفش في الأوسط<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٧/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢١/٢، وارتشاف الضرب ٣٤١/٢، وهمع الهوامع ٣٠٢/٢.

(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٣٤١/٢.

(٣) الكتاب ٣٧٤/١.

(٤) شرح التسهيل ٣٢٧/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٤١/٢، والمساعد ١٢/٢، ١٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٧/٢، وارتشاف الضرب ٣٤١/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٥/٢، ٣٢٧، وشرح الرضى على الكافية ٢١/٢، وارتشاف الضرب ٣٤١/٢، والمساعد ١٣/٢، وشفاء العليل ٥٢٣/٢، وهمع الهوامع ٣٠٢/٢.



وحكى سيبويه فى قولهم: جاء القومُ قَضُّهُمُ بقَضِيضِهِمُ الوجهين المذكورين: الإِتباع لما قبله على سبيل التوكيد، والنصب على الحال<sup>(١)</sup>.

هذا، وكلتا اللهجتين فصيحتان، بأيتهما نطقتَ فقد أصبتَ، لكن المعنى على لغة الحجازيين مقيدٌ بالعدد المذكور فقط. قال سيبويه: "وزعم الخليل - رحمه الله - أنه إذا نَصَبَ ثلاثتهم فكأنه يقول: مررتُ بهؤلاء فقط، لم أُجَاوِزْ هؤلاء، كما أنه إذا قال: وَحَدَه فإِنما يريد: مررتُ به فقط لم أُجَاوِزْه"<sup>(٢)</sup>. والمعنى على لغة التميميين ليس مقيداً بهم؛ فقد يتجاوزهم إلى غيرهم، قال المبرد: "فالمعنى يحتمل أن تكون قد مررتَ بغيرهم ، كما أنك إذا قلت: مررتُ بإخوتك كُلِّهم جاز أن تكون قد مررتَ بغيرهم أيضاً"<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٧٤، ٣٧٥، وارتشاف الضرب ٢/٣٤١، والمساعد ٢/١٣، وشفاء العليل ٢/٥٢٣.

(٢) الكتاب ١/٣٧٤.

(٣) المقتضب ٣/٢٣٩.

## المصدر الواقع بعد أما

## تقديم:

من أوصاف الحال: أن تكون نفس صاحبها في المعنى؛ لأنها وصفٌ له، وخبرٌ عنه، والوصف نفس الموصوف، والخبر نفس المخبر عنه؛ فلذلك جاز: جاء محمد ضاحكاً؛ لأن الضاحك هو محمد في المعنى، وامتنع أن يقال: جاء محمد ضحكاً؛ لأن الضحك مصدر ومحمد ذات، والمصدر يباين الذات<sup>(١)</sup>.

وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف، نحو: أرسلها العراك، وفيه شذوذان: المصدرية، والتعريف، وللنحاة في تخريجه مذاهب:

أحدها: أن هذا المصدر حال، وهو في التأويل وصف منكر، وكأنه قال: أرسلها معاركةً. وهو مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>. والثاني: أن العراك مفعول ثانٍ لأرسل، بعد أن ضمّن أرسل معنى أورد. وهو مذهب الكوفيين. والثالث: أن العراك مصدر باقٍ على مصدريته، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه مبينٌ لنوع عامله الذي يقدر وصفاً منكرًا يكون حالاً من الضمير البارز المتصل (ها)، فكأنه قال: أرسلها معركةً العراك، أي: مزدحمةً الازدحام المعهود. وهو مذهب الفارسي<sup>(٣)</sup>. وجاءت مصادر أحوالاً بكثرة في النكرات، نحو: طلع محمد بغتةً، وجاء ركضًا، وقتلته صبرًا. وللنحويين في هذا الأمر خلافان:

الخلاف الأول في إعرابه؛ فقد تعددت مذاهبهم في ذلك على النحو التالي: المذهب الأول: أنه مصدر منصوب على الحال، وهو مؤول بالمشق، أي: باغتًا، وراكضًا، ومصبورًا أي: محبوسًا. وهذا مذهب سيبويه والجمهور<sup>(٤)</sup>.

والمذهب الثاني: أنه منصوب على المصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع محمد يبغت بغتةً، وجاء يركض ركضًا، وقتلته يصبر صبرًا، فالحال هو الجملة لا المصدر، وهذا مذهب الأخفش والمبرد، وكلام المبرد في المقتضب يحتمل هذين المذهبين السابقين معًا، وقد أشار إلى ذلك الشيخ عزيمة في تعليقه عليه<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ١ / ٥٧٩ / ٥٨٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١ / ٣٧٢.

(٣) ينظر: أوضح السالك ٢ / ٢٦٧، وعدة السالك ٢ / ٢٦٧.

(٤) ينظر: الكتاب ١ / ٣٧٠.

(٥) ينظر: المقتضب ٣ / ٢٣٤، ٢٦٩، ٣١٢ / ٤.



والمذهب الثالث: أنه منصوب على المصدرية، كالمذهب السابق، لكن العامل عندهم الفعل المذكور؛ لتأوله بفعل من لفظ المصدر، فطلع محمد بغتةً عندهم في تأويل: بغت محمد بغتةً، وجاء ركضاً في تأويل: ركض ركضاً، وقتلته صبراً في تأويل: صبرته صبراً. وهو مذهب الكوفيين.

والمذهب الرابع: أنها مصادر على حذف مصادر، والتقدير: طلع محمد طلوع بغتةً، وجاء مجيء ركض، وقتلته قتل صبر.

والمذهب الخامس: أنها مصادر على حذف مضاف، والتقدير: طلع ذا بغتةً، وجاء ذا ركض وقتلته ذا صبر، فلما حذف المضاف ناب عنه المضاف إليه في الحالية<sup>(١)</sup>.

وأما الخلاف الثاني: ففي القياس عليه، وقد تعددت أقوالهم في ذلك - أيضاً - على النحو التالي:

القول الأول: أنه مقصور على السماع، وهو قول سيبويه والجمهور<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: جواز القياس عليه، وهذا قول المبرد، وقد جاء النقل عنه مختلفاً بين الإطلاق والتقييد؛ فقيل: إنه أجاز القياس فيما هو نوع من عامله؛ نحو: جاء محمد سرعةً؛ لأن السرعة نوع من المجيء، ومنع نحو: جاء ضحكاً؛ لأن الضحك ليس نوعاً من المجيء. وقيل: إنه أجاز القياس مطلقاً، سواء أكان المصدر نوعاً من العامل أم لا<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: جواز القياس في ثلاثة أنواع - وهو قول ابن مالك وابنه-<sup>(٤)</sup>:

أحدها: المصدر الواقع بعد الخبر المقترن بأل الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل عِلماً، ف (عِلماً) حال من الضمير في الرجل؛ لتأويله بالمشفق؛ إذ معناه: الكامل، وهو العامل في الحال. وذهب أبو حيان إلى أنه يحتمل أن يكون تمييزاً، كأنه قال: أنت الكامل عِلماً؛ أي: عِلْمُهُ، فهو محوّل عن الفاعل<sup>(٥)</sup>.

والثاني: المصدر الواقع بعد خبر شُبّه به مبتدؤه، نحو: أنت زهير شعراً، ف (شعراً) حال، عامله زهير؛ لما فيه من معنى الفعل؛ إذ معناه: مجيد، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه، قال أبو حيان: " والأظهر أن يكون تمييزاً؛ إذ هو على تقدير مثل محذوفة"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٥٧٤، وهمع الهوامع ٢/٢٩٨، ٢٩٩، وشرح الأشموني ٢/١٧٢، ١٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٧٠.

(٣) ينظر: التصريح ١/٥٨١، وهمع الهوامع ٢/٢٩٩، شرح الأشموني ٢/١٧٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٨، ٣٢٩.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٤٣.

(٦) السابق ٢/٣٤٤.

والثالث: المصدر الواقع بعد أمّا، نحو: أمّا علماً فعالم، والأصل فيه: أن رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعلمٍ وغيره، فقال للواصف: أمّا علماً فعالم، أي: مهما يُذكرُ شخصٌ في حال علم فالمذكور عالم، كأنه مُنكر ما وصف به من غير العلم. والناصب لهذه الحال فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط<sup>(١)</sup>.

### البيان:

أثبت ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك في المصدر الواقع بعد أمّا لهجتين مختلفتين الإعراب لطائفتين كبيرتين من العرب، وقد جاء الحكم الإعرابي مختلفاً عندهما تبعاً لاختلاف المصدر من حيث التنكير والتعريف، وكان ابن عقيل - كعهدينا - أحسن شرحاً ووضوحاً، وأكثر فيضاً. وإليك بيان اللهجتين:

اللهجة الأولى: ترفع تميم المصدر التالي لـ (أمّا) في حال التنكير جوازاً مرجوحاً؛ فيقولون: أمّا علمٌ فعالمٌ، والنصب عندهم أحسن، يقولون: أمّا علماً فعالمٌ. وقد حكى ابن عقيل قول سيبويه في هذه الحال: وقد يُرفع في لغة تميم، فيقولون: أمّا علمٌ فعالمٌ - بالرفع - والنصب في لغتها أحسن<sup>(٢)</sup>. وأما في حال التعريف فيرفعون المصدر وجوباً؛ فيقولون: أمّا العلم فعالمٌ - بالرفع -<sup>(٣)</sup> قال ابن عقيل: "وظاهر إطلاق كلام المصنف أنهم يرفعون المعرف بالألف واللام وغيرهما وجوباً، فيقولون مثلاً: أمّا علمٌ النحو فعالمٌ، وظاهر كلام سيبويه يقتضي تخصيص ذلك بذي أل، وهو المنقول، قال سيبويه: "فإن أدخلت الألف واللام رفعوا"<sup>(٤)</sup>. يعني: بنى تميم... ولا يبعد أن يجرى المضاف إلى ذي أل مجرى ما دخلت عليه"<sup>(٥)</sup>.

والثانية: غير التميميين ينصب المصدر المنكر بعد أمّا، سواء كانوا حجازيين أو غيرهم، فيقولون: أمّا علماً فعالمٌ. قال ابن عقيل: "وقضية كلامه أن غير تميم تنصبه، سواء الحجاز وغيرهم. وقال المصنف في الشرح<sup>(٦)</sup>: إن النصب لغة الحجاز"<sup>(٧)</sup>. وقصره السلسلي على الحجازيين قائلاً: "وأما الحجازيون فيلتزمون نصب هذا المنكر"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: المصدر السابق ٣٤٣/٢، ٣٤٤، والتصريح ٥٨٢/١، ٥٨٣، وهمع الهوامع ٢٩٩/٢، وشرح الأشموني ١٧٣/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٤/١، والمساعد ١٥/٢.

(٣) ينظر: المساعد ١٥/٢، ٢٣٨/٣، وشفاء العليل ٥٢٤/٢، ٥٢٥، ٩٨٤ / ٣.

(٤) الكتاب ٣٨٥ / ١.

(٥) المساعد ١٥/٢، ١٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٢.

(٧) المساعد ١٥/٢.

(٨) شفاء العليل ٥٢٤/٢، ٥٢٥.



وأما المصدر المعرف فللحجازيين فيه رفع ونصب، يقولون: أما العلمُ فعالمٌ - برفع العلم ونصبه - قال ابن عقيل: "وظاهر كلام المصنف التساوى، وسيبويه ذكر الرفع وجُملاً من مسائله، ثم قال: "وقد ينصب أهل الحجاز فى هذا الباب بالألف واللام"<sup>(١)</sup> وهذا قد يُشعر بأن الرفع أكثر<sup>(٢)</sup>، وقال السلسيلى: "وظاهر كلام سيبويه أن الرفع عندهم أكثر"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر كلاهما هاتين اللهجتين تبعاً لابن مالك مرة أخرى فى باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك<sup>(٤)</sup>. وكانت عبارة ابن مالك هناك مخالفة لعبارته هنا فى باب الحال؛ إذ ذكر أن الحجازيين ينصبون المصدر التالى لـ (أماً) مطلقاً، أى: معرفةً ونكرةً، فيقولون: أماً العلمُ فعالمٌ، أو أماً علمًا فمحمدٌ عالمٌ - بالنصب فيهما. وقد أورد عليه ذلك ابن عقيل، وجمَع بين عبارتيه قائلاً: "وقد ذكر المسألة فى باب الحال، وقال: إن للحجازيين فى المعرف الرفع والنصب، وهذا مخالف لما ذكره هنا من النصب مطلقاً. وقضية مفهوم كلامه فى الحال، ومنطوق كلامه هنا، أنهم يلتزمون نصب النكرة، وهو كذلك، وصرح به فى الشرح فى باب الحال"<sup>(٥)</sup>. ولم نجد للسلسيلى على ذلك أخذاً أو تعقيباً<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ذهب العلامة ابن مالك إلى أنه يجوز وقوع المصدر حالاً على القياس فى ثلاثة أنواع، أبداها بقوله:

١- "وقد اطرِد وروِد المصدر حالاً فى نحو: هو الرجل علمًا وأدبًا ونُبلاً، أى: الكامل فى حال علم وحال أدب وحال نُبلٍ. ومذهب ثعلب فى: هو الرجل علمًا ونحوه: أن المصدر فيه مؤكّد على تأويل الرجل باسم فاعل من معناه"<sup>(٧)</sup>.

٢- "واطرِد - أيضاً - وروِد المصدر حالاً فى نحو: هو زهير شعرًا، وحاتم جودًا، والأحنفُ جِلمًا، ويوسفُ حُسنًا، أى: مثل زهير فى حال شعر، ومثل حاتم فى حال جود، ومثل الأحنف فى حال حلم، ومثل يوسف فى حال حُسن"<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ١/٣٨٥.

(٢) المساعد ٢/١٦.

(٣) شفاء العليل: ٢/٥٢٥.

(٤) ينظر: المساعد ٣/٢٣٨، وشفاء العليل ٣/٩٨٤.

(٥) المساعد ٣/٢٣٨.

(٦) ينظر: شفاء العليل ٣/٩٨٤.

(٧) شرح التسهيل ٢/٣٢٨.

(٨) السابق ٢/٣٢٨، ٣٢٩.



٣- 'واطرْد - أيضاً - ورود المصدر حالاً عند سيبويه في نحو: أَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ، يريد: مهما يُذكَرُ إنسان في حال علم فالذى وَصَفَتْ عَالِمٌ، كأنه مُنْكَرٌ ما وصفه به من غير العلم، فصاحب الحال على هذا التقدير: المرفوع بفعل الشرط المحذوف، وفعل الشرط المحذوف هو ناصب الحال. ويجوز أن يكون ناصبه ما بعد الفاء، وصاحبه ما فيه من ضمير، والحال على هذا مؤكدة، والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم"<sup>(١)</sup>.

وقد نصَّ سيبويه على جواز نصب هذه الحال بما قبلها وما بعدها<sup>(٢)</sup> فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تَعَيَّنَ نصب المصدر التالي لـ (أَمَّا) بفعل الشرط المقدَّر بعدها؛ نحو: أَمَّا عِلْمًا فَلَا عِلْمَ لَهُ؛ وَأَمَّا عِلْمًا فَإِنَّ لَهُ عِلْمًا، وَأَمَّا عِلْمًا فَهُوَ ذُو عِلْمٍ؛ لأن المصدر لا يعمل في متقدِّم<sup>(٣)</sup>. و(أَمَّا) عند سيبويه نائبة عن أداة الشرط وفعله معاً، والفاء وما بعدها جواب<sup>(٤)</sup>. والمصدر التالي لـ (أَمَّا) إما ان يكون نكرة، وإما أن يكون معرفة، وقد سمع عن العرب فيه لهجتان، دونك تفصيل القول فيهما:

اللهجة الأولى: بنو تميم يلتزمون رفع المصدر الواقع بعد (أَمَّا) إذا كان معرفةً؛ فيقولون: أَمَّا الْعِلْمُ فَعَالِمٌ رَافِعِينَ الْعِلْمَ بِالْإِبْتِدَاءِ، والتقدير: مهما يكن من شيء فالعلم هو عالم به<sup>(٥)</sup>. ويجرى ذلك في كل تركيب وقع فيه الحال بعد أَمَّا مصدرًا معرفًا في مقام قُصِدَ فيه الرُدُّ على مَنْ وصف شخصًا بوصفين أو أكثر، وأنت تعتقد اتصافه بأحدهما دون الآخر، أو بأحدها دون الآخر<sup>(٦)</sup>. والظاهر من كلام سيبويه تخصيص التعريف في لغتهم بالألف واللام فقط<sup>(٧)</sup> وظاهر إطلاق كلام ابن مالك أنهم يرفعون المعرفة بالألف واللام وغيرهما وجوبًا، فيقولون: أَمَّا عِلْمُ النَّحْوِ فَعَالِمٌ<sup>(٨)</sup>. وليس ببعيد أن يجرى المضاف إلى ذى آل مجرى ما دخلت عليه آل<sup>(٩)</sup>.

وأما إذا كان المصدر نكرة فرفعه جازئ عندهم جوازًا مرجوحًا، والنصب عندهم هو الراجح والأكثر، يقولون: أَمَّا عِلْمٌ فَعَالِمٌ، وَأَمَّا عِلْمًا فَعَالِمٌ<sup>(١٠)</sup>. وإلى هذه الأحكام الإعرابية الواردة في المصدر الواقع

(١) السابق نفسه ٣٢٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٧/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠٩ / ١، والمساعد ١٥/٢.

(٣) ينظر: التصريح ٥٨٢/١.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠٧/١.

(٥) ينظر: السابق ٤٠٩/١، وشرح التسهيل ٣٢٩/٢، وهمع الهوامع ٣٠٠/٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ١٧٣/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٨٥/١، والمساعد ١٦/٢.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٨/٢، ٣٢٩، والمساعد ١٥/٢.

(٩) ينظر: المساعد ١٦/٢.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٢، وهمع الهوامع ٣٠٠/٢.



بعد (أما) في لغة التميميين أشار سيبويه قائلًا: "وقد يرفع هذا في لغة بني تميم، والنصب في لغتهم أحسن؛ لأنهم يتوهمون الحال. فإن أدخلت الألف واللام رفعوا؛ لأنه يمتنع من أن يكون حالاً"<sup>(١)</sup>.

اللهجة الثانية: التزام نصب المصدر المنكر الواقع بعد أما. وهي لغة أهل الحجاز وغيرهم، يقولون: أما علمًا فعالمٌ. وأما المصدر المعرف فللحجازيين فيه وجهان: جواز الرفع، وهو الأكثر عندهم والأرجح، كما أفاده كلام سيبويه، يقولون: أما العلمُ فعالمٌ - بالرفع -<sup>(٢)</sup> وجواز النصب، فيقولون: أما العلمُ فعالمٌ - بالنصب - قال سيبويه: "وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالألف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، وبنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره؛ فمن ثم لم ينصبوا في الألف واللام، وتركوا الفُبح"<sup>(٣)</sup>. أي: قبح وقوع المصدر المعرف حالاً.

والمصدر المعرف المرفوع بعد أما يحتمل رفعه وجهين: أحدهما: الابتداء؛ فقولهم: أما العلمُ فهو عالمٌ، تقديره: مهما يكن من شيء فالعلمُ هو عالمٌ به<sup>(٤)</sup>. والثاني: أنه نائب عن الفاعل، والتقدير: مهما ذكر العلمُ فهو عالمٌ به.

والمصدر المنكر المرفوع عند بني تميم يُعرب نائباً عن الفاعل؛ فيقال: مهما ذُكرَ علمٌ فهو عالمٌ به<sup>(٥)</sup>. وقد اختلف النحويون في توجيه النصب في هاتين اللهجتين، فإن لهم فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن نصب المصدر المنكر على الحالية؛ إذ الحال لا يكون إلا نكرة، والتقدير: مهما يُذكرَ إنسانٌ في حالٍ علمٌ فالمذكور عالمٌ. وأما نصب المصدر المعرف في لغة الحجازيين فعلى أنه مفعول لأجله، وهذا المفعول يكون معرفةً ونكرةً<sup>(٦)</sup>. والعامل فيه فعلُ الشرط؛ أي: مهما يذكر إنسانٌ لأجل العلمِ فالمذكور عالمٌ<sup>(٧)</sup>. وإنما أعربه سيبويه مفعولاً لأجله؛ لتعذر الحالية الحالية بالتعريف، والمصدرية؛ لأنه مؤكد، والمصدر المؤكد لا يكون معرفةً<sup>(٨)</sup>.

(١) الكتاب ٣٨٤/١، ٣٨٥

(٢) ينظر: السابق ٣٨٥/١، وارتشاف الضرب ٣٤٤/٢، والمساعد ١٦/٢، وشفاء العليل ٥٢٥/٢، وهمع الهوامع ٣٠٠/٢.

(٣) الكتاب ٣٨٥/١.

(٤) ينظر: هامش الكتاب ٣٨٥/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠٩/١.

(٥) ينظر: المساعد ٢٣٨/٣، وشفاء العليل ٩٨٤/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٨٥/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠٨/١، وشرح التسهيل ٣٢٩/٢، وارتشاف الضرب

٣٤٤/٢، والتصريح ٥٨٢/١، وهمع الهوامع ٣٠٠/٢، وشرح الأشموني ١٧٤/٢.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ١٧٤/٢.

(٨) ينظر: المساعد ١٦/٢، وهمع الهوامع ٣٠٠/٢.

والثاني: مذهب الأخفش أن المنكر والمعرف كليهما بعد أمّا مفعول مطلق مؤكد، والعامل فيه ما بعد الفاء إن لم يفترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله، فتقدير أما علماً فعالمٌ في مذهب الأخفش: مهما يكن من شيء فالمذكور عالمٌ علماً، وإن اقترن بما لا يعمل ما بعده فيما قبله فالعامل فيه فعل الشرط<sup>(١)</sup>.  
والثالث: مذهب الكوفيين أنهما مفعول به بفعل شرط مقدر، والتقدير: مهما تذكر علماً أو العلم فالذى وصفت عالم<sup>(٢)</sup>، واختاره ابن مالك قائلاً: "وهذا القول عندي أولى بالصواب، وأحق ما اعتمد عليه في الجواب"<sup>(٣)</sup>. وردّه ابن عقيل؛ لعدم اطراد ذلك في الأسماء التي ليست بمصادر كالعلم، ولا صفات كعالم<sup>(٤)</sup>. ويدفعه وجاهة قولهم وألويته بالاتباع من القول بالحالية؛ لاطرادها في التعريف والتكبير، ومن القول بأنه مفعول لأجله؛ لقلّة نصب المحلّى بأل مفعولاً لأجله، ومن القول بأنه مفعول مطلق؛ لأن المصدر المؤكد لا يُعرّف، ودعوى زيادة أل خلاف الأصل<sup>(٥)</sup>. وقد علّل ابن مالك اختيار هذا المذهب بأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطرادها مانع، فكان أولى من غيره<sup>(٦)</sup>.  
وأميل إلى الأخذ بمذهب سيبويه فهو سديد دقيق، وقد قال أبو إسحاق الزجاج: "هذا الباب لم يفهمه أحد إلا الخليل وسيبويه"<sup>(٧)</sup>. فنصب المصدر مُكرراً على الحال، ومعرفةً على المفعول لأجله، كما نصّ سيبويه<sup>(٨)</sup>. ومذهب الكوفيين وابن مالك له وجاهته، ولا يمكن الطعن في صحته؛ لجريان النصب فيه تعريفاً وتكبيراً على وتيرة واحدة، وسلامته من النقض.

\* \* \*

- 
- (١) ينظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٢، وارتشاف الضرب ٣٤٤/٢، والتصريح ٥٨٢/١، وشرح الأشموني ١٧٤/٢.  
(٢) ينظر: المساعد ١٦/٢، ١٧، والتصريح ٥٨٢/١، وهمع الهوامع ٣٠٠/٢.  
(٣) شرح التسهيل ٣٣٠/٢.  
(٤) ينظر: المساعد ١٧/٢.  
(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٠/٢، وحاشية الصبان ١٧٤/٢.  
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٠/٢.  
(٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٠٧/١.  
(٨) ينظر: الكتاب ٣٨٦/١.



## المقصود المضاف إلى ياء المتكلم

### تقديم:

يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم إن لم يكن مقصوراً، أو منقوصاً، أو مثني، أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر؛ وذلك نحو: غلامِي، وغِلمَانِي، وفَتَيَاتِي ودَلْوِي، وظَبْيِي<sup>(١)</sup>. ويجوز في الياء بعد الكسرة وجهان: الفتح، والإسكان، وقد اختلف في الأصل منهما؛ فقيل: الفتح هو الأصل، وقيل: الإسكان هو الأصل، ويُجمع بينهما بأن الإسكان أصل أول؛ إذ هو أصل كل مبني، والياء مبنية، والفتح أصل ثانٍ؛ إذ هو أصل ما هو على حرف واحد. وعلى القولين الإسكان أكثر<sup>(٢)</sup>.

وفي المضاف إلى الياء أربعة مذاهب من حيث الإعراب والبناء:

أحدها: أنه معرب بحركات مقدّرة في الأحوال الثلاثة، وهو مذهب الجمهور.

والثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة، وصَحَّحَهُ ابن مالك قائلاً: "والصحيح أن المكسور الآخر للإضافة إلى الياء معرب تقديرًا في الرفع والنصب؛ لأن حرف الإعراب في الحاليين قد شُغِلَ بالكسرة المجنوبة ترعيةً للياء، فتعذر اللفظ بغيرها، فحكم بالتقدير كما فُعل في المقصور. وأما حال الجر فالإعراب ظاهر؛ للاستغناء عن التقدير. هذا عندي هو الصحيح. ومن قَدَّرَ كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه"<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أنه مبني، وإليه ذهب الجرجاني ومن وافقه. وردَّ بأنه لا مقتضى للبناء، والإضافة للمبني إنما تُجَوِّزُ البناء إذا تَوَعَّلَّ المضاف في الإبهام<sup>(٤)</sup>.

الرابع: أنه لا معرب ولا مبني، وإليه ذهب ابن جنى<sup>(٥)</sup>. وعن هذا المذهب وسابقه قال الأشموني: "وكلا هذين المذهبين بين الضعف"<sup>(٦)</sup>.

وإذا كان المضاف إلى ياء المتكلم منقوصاً أُدغمت ياءه في ياء المتكلم، وفُتحت ياء المتكلم، فيقال: قاضِيٌّ رفَعًا ونصبًا وجرًّا. وكذلك يُفعل بالمثني وجمع المذكر السالم في حالة الجر والنصب؛ نحو: رأيتُ غُلامِيَّ ومُحمَّدِيَّ، ومررتُ بغُلامِيَّ ومُحمَّدِيَّ، والأصل: بغلامِيْنِ لي، ومُحمَّدِيْنِ لي، فحُذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف، ثم أُدغمت الياء في الياء، وفُتحت ياء المتكلم.

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك ٨٣٤/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٨٤/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٨٣٤/٢، والتصريح ٧٣٩/١، وشرح الأشموني ٢٨٢/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢٧٩/٣.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٢٨٣/٢.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٨٣٤/٢، وشرح الأشموني ٢٨٣/٢.

(٦) شرح الأشموني ٢٨٣/٢.

وأما جمع المذكر السالم في حالة الرفع فيقال: جاء مُحَمَّدِيٌّ، كما في حالة النصب والجر، والأصل محمُدُوِيٌّ: اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، والضمّة كسرة؛ لتصحّ الياء، ثم أدغمت الياء في الياء، فصار اللفظ: محمديٌّ.

وأما المثني في حالة الرفع فتسلم ألفه، وتفتح ياء المتكلم بعدها فيقال: غَلامايَ، ومحمدايَ، عند جميع العرب.

وأما إذا كان المضاف إلى الياء مقصوراً فالمشهور في لغة العرب جعله كالمثني المرفوع، فيقال: عصايَ، وفتايَ<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل ثلاث لهجات في المقصور المضاف إلى ياء المتكلم، وشاركه السلسلي في الأولى منها دون غيرها، وإليك بيانها:

**اللهجة الأولى:** قَبُّ أَلْفِ الْمُقْصُورِ يَاءً، وإدغامها في ياء المتكلم، مع الفتح، وهي لغة هذيل، يقولون: عَصِيٌّ وَفَتِيٌّ فِي عَصَايَ وَفَتَايَ<sup>(٢)</sup>. وقد جاء حديث ابن عقيل والسلسلي عنها مختلفاً؛ فابن فابن عقيل أوضح معالمها، وذكر أنها تعدت حدود المجتمع الهذلي إلى غيره، وبيّن مدى استعمالها بين العرب قائلاً: "وذكر سيبويه هذه اللغة، ولم يعزّها لهذيل، فقال<sup>(٣)</sup>: وبأشرت العرب يقولون: بُشْرِيٌّ وَهُدْيِيٌّ، وحكاها عيسى بن عمر عن قريش، وليس القلب بمتحتم عندهم، أعنى: أصحاب اللغة المذكورة، بل يجيزون إقرار الألف، كما يفعل غيرهم من العرب، وقد فعل أكثر العرب فعلهم في الأكثر عنهم مع كلمتي لَدَى وَعَلَى الظرفية؛ فقالوا: لَدَى وَعَلَى؛ فقلّبوا، ومنهم مَنْ أَقْرَأَ الألف فقال: لَدَايَ وَعَلَايَ. فأما أَلْفُ التثنية فكل العرب يقرها نحو: غَلامايَ وَفَتَايَ وَرَامِيَايَ<sup>(٤)</sup>."

وأما السلسلي فاكتفى بذكر شاهدين لها قائلاً: "والذي جاء على لغة هُذَيْلٍ قراءة الحسن ﴿يَا بُشْرِيٌّ هَذَا غَلامٌ﴾<sup>(٥)</sup>."

وقول الشاعر:

سَبَقُوا هَوِيَّ وَأَعَنُّوا لِهَوَاهُمْ فَتَخَرَّمُوا وَلِكَلِّ جَنْبِ مَصْرَعٍ<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٨٤/٢، ٨٥.

(٢) ينظر: المساعد ٣٧٨/٢، وشفاء العليل ٧٣٠/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٤/٣.

(٤) المساعد ٣٧٨/٢.

(٥) من الآية ١٩ من سورة يوسف، وهي قراءة أبي الطّفيّل والجحدري وابن أبي إسحاق، ورويت عن الحسن البصري. ينظر: المحتسب لابن جني ٣٣٦/١.

(٦) البيت من بحر الكامل، وقائله أبو ذؤيب الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/١، والمحتسب ٧٦/١، وشرح المفصل للخوارزمي ٦٥/٢، ٦٦، ولابن يعيش ٣٣/٣، وشرح التسهيل ٢٨٣/٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ٨٥/٢، والتصريح ٧٤/١، وهمع الهوامع ٥٢٩/٢، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١، وشرح الأشموني ٢٨٢/٢. يرثى =



بالإدغام والقلب<sup>(١)</sup>.

وَقَرَّرَ ابن عقيل هذه اللغة - أيضاً - فى شرحه على الألفية قائلاً: "وهذيل تقلب ألفه ياء، وتدغمها فى ياء المتكلم، وتفتح ياء المتكلم فتقول عَصَى"<sup>(٢)</sup>.

والثانية: كسر ياء المتكلم مدغماً فيها، وهذه تكون فى المقصور وغيره، يقولون: عَصَى وفتى، وفى، قال ابن عقيل: "وهى لغة حكاها الفراء وقطرب"<sup>(٣)</sup>.

وقد استدلت لها بشاهدين من غير المقصور:

أحدهما: قراءة حمزة ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ﴾<sup>(٤)</sup>، والآخر قول الراجز:

قَالَ لَهَا: هَلْ لَكَ يَاتَا فِى؟ قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرَضِىِّ<sup>(٥)</sup>

وقد ذكر السلسلى هذين الشاهدين دونما إشارة إلى أنها لغة<sup>(٦)</sup>.

والثالثة: كسر ياء المتكلم بعد الألف كقول بعض العرب: عَصَا، قال ابن عقيل: "وهى لغة قليلة أقل من كسرها مدغماً فيها، وبها قرأ الحسن وأبو عمرو فى شأده"<sup>(٧)</sup> ولم ينصّ السلسلى على أنها لغة، بل ذكر أن الياء ربما كُسرت بعد الألف، ومثّل لذلك قائلاً: "ومثالها بعد الألف قول بعض العرب: عَصَا"<sup>(٨)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

يمكن القول بأن الوارد عن العرب فى المقصور المضاف إلى ياء المتكلم أربع لهجات متفاوتة الدرجة فى الفصاحة والشهرة والاستعمال، تبدو مفصلة على النحو التالى:

الشاعر بنىه الخمسة الذين هلكوا جميعاً بالطاعون، وأعنفوا: تبع بعضهم بعضاً، وتخرّموا: أصيبوا واحداً واحداً، ينظر: شرح الشواهد للعيني ٢/٢٨٢.

(١) شفاء العليل ٢/٧٣٠.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٨٥.

(٣) المساعد ٢/٣٧٨.

(٤) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وينظر هذه القراءة فى: التيسير لأبى عمر الدانى/١٠٩، والإقناع/٤١٥، وتقريب النشر/١٢٩.

(٥) هذا الرجز للأغلب العجلى، وهو فى ديوانه/١٦٩ ومعانى القرآن للفراء ٢/٧٦، ومعانى القرآن إعرابه للزجاج ٣/١٥٩، والمحتسب ٢/٤٩، وشرح التسهيل ٣/٢٨٤، والمساعد ٢/٣٧٨، وشفاء العليل ٢/٧٣١.

(٦) ينظر: شفاء العليل ٢/٧٣٠.

(٧) المساعد ٢/٣٧٩.

(٨) شفاء العليل ٢/٧٣١.

اللهجة الأولى: سلامة ألف المقصور عند إضافته إلى ياء المتكلم، وفتح ياء المتكلم بعدها، فيقال: عصائَ وفتائَ. وهذه اللغة هي الفصيحة المشهورة عند العرب، وقد عُزيت لجمهورهم<sup>(١)</sup>. وعزاها بعضهم لقريش قائلًا: "وأما ألف المقصور فتسلم - أيضًا - في لغة قريش، نحو: عصائَ وفتائَ"<sup>(٢)</sup>.

وإنما سلمت الألف؛ لأنها لا يمكن تحريكها بكسر ولا غيره، فوجب أن تبقى ألفًا، ولو قُدِّرَ جوازًا تحريكها لوجب أن تنقلب ألفًا، فوجب أن تبقى ألفًا على حالها<sup>(٣)</sup>.

وفتحت الياء؛ لسكون الألف قبلها، فلما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين كان تحريكها بحركتها الأصلية أولى من اجتلاب حركة غريبة<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثانية: قلب ألف المقصور ياءً وإدغامها في ياء المتكلم المفتوحة، وهي لغة هذيل، يقولون: هذه عصيٌّ ورأيت عصيًّا، ومررت بعصيٍّ<sup>(٥)</sup>.

ولا تختص هذه اللغة بهذيلٍ وحدها، فقد حكاها عيسى بن عمر عن قريش<sup>(٦)</sup>، وحكاها غيره عن طيِّ<sup>(٧)</sup>. وحكاها سيبويه عن ناس من العرب لم يعينهم قائلًا: "وناس من العرب يقولون: بُشْرَىٌّ وهُدَىٌّ؛ لأنَّ الألف خفية؛ والياء خفية، فكأنهم تكلموا بواحدة فأرادوا التبيان"<sup>(٨)</sup>. وأثبتها ابن جنى لهذيل وغيرهم، وبدا ذلك واضحًا من قوله: "وهذه لغة فاشية في هذيلٍ وغيرهم، أن يقلبوا الألف من آخر المقصور - إذا أضيف إلى ياء المتكلم - ياءً"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٢٦٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٣٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٨٥، وشرح المكودي عليها/٢٢٥.

(٢) الفضة المضية في شرح الشذرة الذهبية لابن زيد العاتكي. تحقيق/هزاع سعد المرشد/٣١٩.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٤٣١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٣.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/٣٥٤، وشرح التسهيل ٣/٢٨٣، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٦٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٨٥، والمساعد ٢/٣٧٨، وشفاء العليل ٢/٧٣٠، والفضة المضية/٣١٩، وهمع الهوامع ٢/٥٢٩، شرح الأشموني ٢/٢٨١.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/٨٣٦، والمساعد ٢/٣٧٨، والتصريح ١/٧٤٢.

(٧) ينظر: التصريح ١/٧٤٢، وعدة السالك ٣/١٧٨.

(٨) الكتاب ٣/٤١٤.

(٩) المحتسب ١/٧٦.



وقد نطق أكثر العرب بلغة هؤلاء في ثلاث كلمات: لدى وعلى الظرفيتين فقالوا: لدى وعلى، ومنهم من لا يقلب الألف ياء فيقول: لدائ وعلاي، وكذلك: إلی قالوا فيها: إلی، وبعضهم قال: إلاي<sup>(١)</sup>.

وللقلب والإدغام وجه صالح من القياس؛ وذلك أنه لما كانت ياء المتكلم أبداً يكسر ما قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً، نحو: هذا غلامى، ورأيت غلامى، ومررت بغلامى، وكانت الياء وسيلة الكسرة فى نحو: أخيك وأبيك، وفى التنثية والجمع من نحو: المحمدين والمحمدين وجب ألا يقولوا: رأيت عصاي بإثبات الألف، كما لم يقولوا: رأيت غلامى - بفتح الميم -، فأبدلوا من الألف ياء، كما أبدلوا من الفتحة كسرة فقالوا: هذه عصى وهدى، كما قالوا: صاحبي وغلامى، وهو كثير<sup>(٢)</sup>.

وقد اتسع نطاق هذه اللغة، فانتشرت على أسنة الطوائف العربية، فبالإضافة إلى ما سبق ذكره من طوائف يقول الفراء: "وهي لغة فى بعض قيس وهذيل... كل ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة... وقال لى بعض بنى سليم: آتيك بمولى فإنه أرؤى منى"<sup>(٣)</sup>.

وبها جاءت بعض القراءات القرآنية، فقد قرئ: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدًى﴾<sup>(٤)</sup>، وقرئ ﴿يَا بُشْرَى﴾<sup>(٥)</sup>،

وقرئ - أيضاً - ﴿هِيَ عَصَى﴾<sup>(٦)</sup> بالقلب والإدغام مع الفتح.

ووجه هذه القراءات: أن ياء المتكلم يكسر ما قبلها فى الاسم الصحيح؛ نحو: هذا غلامى وصاحبي، فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياءً من جنس الكسرة، ثم أدغموها فى الياء<sup>(٧)</sup> فالياء عوض من الكسر الذى يستحقه ما قبل ياء المتكلم، وذلك من قبيل نيابة حرف عن حركة فى غير أبواب الإعراب، ومثله: لا رجلين، ولا قائمين<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٣٧/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٣٦/٢، والمساعد ٣٧٨/٢، والتصريح ٧٤٢/١، وهمع الهوامع ٥٣٠/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٣/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٦٣/٢.

(٣) معانى القرآن ٣٩/٢.

(٤) من الآية ٣٨ من سورة البقرة، وقد نسبت هذه القراءة إلى النبي ﷺ، وإلى أبى الطفيل وعبد الله بن أبى إسحاق وعاصم الجحدري وعيسى بن عمر الثقفى. ينظر: المحتسب ٧٦/١.

(٥) من الآية ١٩ من سورة يوسف وقد سبقت.

(٦) من الآية ١٨ من سورة طه، وهذه قراءة عبد الله بن أبى إسحاق، ينظر: مختصر شواذ القرآن/٩٠.

(٧) ينظر المحتسب ٧٦/١، والتبيان للعبرى ٣٢/١.

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٢٨١/٢، ٢٨٢.



وقد جاءت هذه اللغة في الشعر العربي كثيراً، ومنه بيت أبي ذؤيب السابق<sup>(١)</sup>. وجاء في دعاء بعض بعض العرب: يا سيدي ومولّي<sup>(٢)</sup>. وقرّر الأشموني أن فتح ياء المتكلم المدغم فيها هو الفصيح الشائع<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الثالثة: كسر ياء المتكلم المدغم فيها، سواء كان ما هي فيه مقصوراً أو غيره، يقولون: عَصَى وهَوَى، وفي<sup>(٤)</sup>، وذلك مطرد في لغة بني يربُوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم، وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء<sup>(٥)</sup>، ووصفها الأشموني بالقلّة<sup>(٦)</sup>. وعليها وعليها جاءت قراءة حمزة ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾ بكسر الياء في الوصل<sup>(٧)</sup>.

وقد حكم النحويون على هذه القراءة التي قرأ بها حمزة وغيره بالضعف، ورموا من قرأ بها باللحن والوهم. فالفراء عزاها إلى الأعمش ويحيى بن وثاب وقال: "ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء في ﴿بِمُصْرِحِي﴾ خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك"<sup>(٨)</sup>. والزجاج قضى بأنها قراءة رديئة مرذولة عند جميع النحويين<sup>(٩)</sup> وحكم وحكم العكبري على الكسر بأنه ضعيف؛ للثقل<sup>(١٠)</sup>. والفصيح الشائع عندهم هو الفتح<sup>(١١)</sup> وقد ذكروا ذكروا لهذه القراءة وجهين مقبولين - وإن كان الأصل هو الفتح -:

أحدهما: أن الكسر جاء على الأصل في التخلص من النقاء الساكنين<sup>(١٢)</sup>.  
والثاني: أنه أراد: مُصْرِحِي، وهي لغية، يقول أربابها: فَتَى، فيتبعون الكسرة الياء إشباعاً<sup>(١٣)</sup>.  
إشباعاً<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٣٣، وعدة السالك ٣/١٧٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٨٣، وارتشاف الضرب ٢/٥٣٧.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٨٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٨٣، ٢/٢٨٤، والمساعد ٢/٣٧٨، وشفاء العليل ٢/٧٣٠.

(٥) ينظر: التيسير لأبي عمرو الداني/١٠٩، وشرح التسهيل ٣/٢٨٤، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢٦٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٣٦، والتصريح ١/٧٤٠.

(٦) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٨٣.

(٧) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم. وينظر: تقريب النشر/١٢٩.

(٨) معاني القرآن ٢/٧٥.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/١٥٩.

(١٠) ينظر التبيان ٢/٦٨.

(١١) ينظر: الأشموني ٢/٢٨٢.

(١٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/٧٦، والتبيان للعكبري ٢/٦٨.

(١٣) ينظر: التبيان ٢/٦٨.



قال الرضى: "وجاء فى لغة بنى يربوع فيها: الكسر مع الياء قبلها؛ وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما فى: فيه ولديه ومنه قراءة حمزة"<sup>(١)</sup>.

وبهذين الوجهين يسقط الطعن المذكور، ففعل الذين كسروا لغتهم إسكان ياء المتكلم، فالتقى عندهم ساكنان، فتخلصوا بالكسر، وإن كان الكسر فى الياء أثقل<sup>(٢)</sup>. أو أن هذه لغة لقوم من العرب فى المقصور وغيره.

وقد جاءت هذه اللغة فى الشعر العربى؛ إذ نطق بها غير شاعر، وروى أشعارهم ابن جنى عن قطرب وجماعة<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك قول أحدهم:

إِنَّ بَيْئَ صَبِيَّةٍ صَيِّفِيُونَ أَفْلَحَ مَنْ كَانَ لَهُ رِبْعِيُونَ<sup>(٤)</sup>

اللهجة الرابعة: كسر ياء المتكلم بعد ألف المقصور، فيقولون: هذه عصاي، وهذا فتاي، وبها قرأ الحسن البصرى وأبو عمرو فى شاذه ﴿هِيَ عَصَاي﴾<sup>(٥)</sup> بكسر الياء على الأصل فى التقاء الساكنين<sup>(٦)</sup>. ولعل لغة هؤلاء - أيضاً - إسكان ياء المتكلم.

وكسر الياء بعد الألف ضعيف عند ابن جنى؛ فقد قال: "كسر الياء فى نحو هذا ضعيف، استثقلاً للكسرة فيها، وهرباً إلى الفتحة"<sup>(٧)</sup>. وعلى منواله نسج العبرى حاكماً على الكسر بالضعف؛ لثقله على الياء<sup>(٨)</sup>.

وقد حكم بعض النحويين على هذه اللغة بالقلّة، قال ابن مالك: "وهى لغة قليلة، أقل من كسر المدغم فيها"<sup>(٩)</sup>. وردّد ابن عقيل ذلك<sup>(١٠)</sup>. وذكر الأشمونى أن كسر الياء فى هذه اللغة أضعف من كسرها مع

(١) شرح الرضى على الكافية ٢/٢٦٥.

(٢) ينظر: التصريح ١/٧٤٠.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/٤٩، وشرح التسهيل ٣/٢٨٤.

(٤) هذا الرجز لأكثم بن صيفى، وقيل: لسعد بن مالك بن ضبيعة، وصيفيون: مولودون له فى سن الكبر، وربعيون: الذين ولدوا فى حدائة الأب وأول شبابه، وقد تمثل بهذا الرجز سليمان بن عبد الملك لما حضرته الوفاة. ورد هذا الرجز فى المحتسب ٢/٤٩، واللسان (صيف).

(٥) من الآية ١٨ من سورة طه، وهذه القراءة فى المحتسب لابن جنى ٢/٤٨ منسوبة إلى هذين الإمامين.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٨٤، والمساعد ٢/٣٧٩، والتصريح ١/٧٤٠، وشرح الأشمونى ٢/٢٨٣.

(٧) المحتسب ٢/٤٩.

(٨) ينظر: التبيان ٢/١٢٠.

(٩) شرح التسهيل ٣/٢٨٤.

(١٠) ينظر: المساعد ٢/٣٧٩.

كسرهما مع التشديد<sup>(١)</sup>، وتلقى ذلك العلامة الصبان قائلاً: "لعل وجهه أن الكسرة في (عَصَاي) تالية للألف، وهي لا تناسب الكسرة، وفي (مُصْرَخِي) تالية للياء وهي تناسب الكسرة"<sup>(٢)</sup>.

- وبعد، فهذه لهجات أربع تفاوتت مراتبها في الفصاحة، ودرجاتها في الاستعمال، فأولاهما هي الفصيحة المشهورة عند العرب والجارية على ألسنتهم في معاملاتهم الكلامية، والثانية تليها في الفصاحة والاستعمال؛ إذ هي من الظواهر النحوية في لغة هذيل، وقد تجاوزت حدود مجتمعهم إلى جمهور العرب، فنطقوا بها، وجاءت في أشعارهم وكلامهم، والثالثة تليها، وإن أصابها من النحويين ما أصابها، فهي فصيحة، وإن ثقلت علينا فقد تلاعت مع طبيعة الناطقين بها، وجاءت قراءة حمزة أحد السبعة ناطقة بها، وقراءته متصلة السند بالنبي ﷺ؛ فلا يجوز الطعن فيها أو ردّها، وما كان لمثل حمزة أن ينطلق في قراءته عن هوى، وقد كان كما قال الشاطبي: (من الطويل)

وَحَمْزَةُ مَا أَذْكَاهُ مِنْ مَتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلًّا<sup>(٣)</sup>

والرابعة تلي ثلاثتها، وقد قرأ بها إمامان فصيحان، وإن شذت قراءتهما فقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يُحْتَجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢/٢٨٣.

(٢) حاشية الصبان ٢/٢٨٣.

(٣) متن الشاطبية المسمي: حرز الأمانى ووجه التهاى فى القراءات السبع/٨.

(٤) ينظر: الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى/٩٦.



## رفع أفعال التفضيل فاعلاً ظاهراً

### تقديم:

اسم التفضيل هو: الوصف المبني على أفعال لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل المشتق هو منه. وأما خَيْرٌ وشرٌّ فأصلها: أَخَيْرٌ وَأَشْرٌ، حُذفت الهمزة منهما لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما. فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما<sup>(١)</sup>. وأفعال التفضيل ممنوع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل. ويصاغ مما يصاغ منه فعلاً التعجب، وهو ما توافر فيه شروط ثمانية: أحدها: أن يكون فعلاً، والثاني: أن يكون ثلاثياً، والثالث: أن يكون متصرفاً، والرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل، فلا يصاغ من: فَيَى، ومات، وذهب، والخامس: أن يكن تاماً، والسادس: أن يكون غير منفي، والسابع: ألا يكون الوصف منه على وزن أفعال، فلا يُبنى من نحو: عرج فهو أعرج، وعور فهو أعور، والثامن: ألا يكون مبنياً للمفعول نحو: عني بحاجتي، وضرب محمد<sup>(٢)</sup>.

ولاسم التفضيل ثلاث حالات: إحداها: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، فيجب له حكمان: أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، ولو كان مسنداً إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع، نحو قولك: محمد أفضل من عمرو، وهند أفضل من عمرو، والمحمدان أفضل من عمرو، وكذلك الهندان والمحمدون والهندات. الثاني: أن يؤتى بعده بـ (من) جارة للمفضول، وقد تحذف مع مجرورها للعلم بها؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾<sup>(٣)</sup> أي: من الحياة الدنيا.

الحالة الثانية: أن يكون أفعال مقروناً بـ(أل)، فيجب له حكمان: أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، نحو: محمد الأفضل، وهند الفضلى، والمحمدان الأفضلان، والهندان الفضلتان، والمحمدون الأفضلون أو الأفاضل، والهندات الفضليات أو الفضل. الثاني: ألا يؤتى معه بـ(من) لأن من وأل يتعاقبان؛ فلا يجتمعان كأل والإضافة<sup>(٤)</sup>.

والحالة الثالثة: أن يكون أفعال مضافاً، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران: التذكير والتوحيد، كما يلزمان المجرّد من أل والإضافة؛ لاستوائهما في التذكير، ولكونهما على معنى (من)، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف، نحو: المحمدان أفضل رجلين، والمحمدون أفضل رجال، وهند

(١) ينظر: التصريح ٢/ ٩٢، وشرح الأشموني ٣/ ٤٣.

(٢) ينظر: شرح المكودي على الألفية/٢٥٨، ٢٥٩ والفضة المضية لابن زيد العاتكي/٣٧٩، ٣٨٠، والتصريح ٢/ ٩٣.

(٣) الآية: ١٧ من سورة الأعلى.

(٤) ينظر: التصريح ٢/ ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٩، ١٠٠، وشرح الأشموني ٣/ ٤٧، ٤٨.

أفضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نساء. وإن كانت الإضافة إلى معرفة، فإن أول فعل بما لا تفضيل فيه وجبت المطابقة، كقولهم: الناقص والأشجُّ أعدلا بنى مروان، أى: عادلاهم، والناقص هو: يزيد بن الوليد بن عبد الملك، لُقّب به؛ لأنه نَقَصَ أرزاق الجند، والأشجُّ هو: عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - لقب بذلك؛ لأن بجيبه أثر شجّة من دابة ضربته<sup>(١)</sup>. وإن كان أفعال على أصله من إفادة المفاضلة جازت المطابقة، نحو: المحمدان أفضلا القوم، والمحمدون أفضلو القوم، وجاز تركها نحو: المحمدان أفضل القوم، والمحمدون أفضل القوم، وهند أفضل النساء، وهكذا الهندان والهندات<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن أفعال التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر فى الأعراف إلا فى حالة مخصوصة، لها قيود وضوابط، ستأتى، ثم أثبتا معاً ما مفاده: أن أفعال التفضيل يرفع الظاهر مطلقاً بدون قيد أو شرط فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه<sup>(٣)</sup>، يقول أصحابها: مررت برجل أفضل منه أبوه فـ(أبوه) مرفوع بـ(أفضل)، قال ابن عقيل: "فلا يقال: مررت برجل أفضل منه أبوه، برفع الأب بـ(أفضل) إلا فى لغة ضعيفة حكاها سيبويه وغيره؛ وذلك لشبهه فى التنكير بأفعال فى التعجب؛ فلزم التنكير ورفع المضمّر"<sup>(٤)</sup>. ونصّ عليها مرة أخرى فى شرحه على الألفية<sup>(٥)</sup>. ونصّ عليها السلسلي شارحاً عبارة ابن مالك معلقاً على قوله: (فى الأعراف) وذلك حيث قال: "احترز من لغة ضعيفة حكاها سيبويه: أنه يُرْفَعُ فيها الظاهر، وهى: مررت برجل أفضل منه أبوه"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

يرفع أفعال التفضيل الضمير المستتر فى لغة جميع العرب، كقولك: محمد أفضل من عمرو، ففى (أفضل) ضمير مستتر يعود على محمد، مرفوع على الفاعلية<sup>(٧)</sup>؛ وذلك لأن العمل فى الضمير المستتر ضعيف، لا يظهر أثره لفظاً، فلا يحتاج إلى قوة العامل<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢٦٥/٣، والتصريح ١٠١/٢، ١٠٢.

(٢) ينظر: شرح الأشمونى ٤٨/٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٤/٢.

(٤) المساعد ١٨٤/٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١٧٥/٢.

(٦) شفاء العليل ٦١٨/٢، ٦١٩.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٢٦٦/٣، وشرح المكودى على الألفية/٢٧٠، وشرح الأشمونى ٥٣/٣.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٦٤/٣، وحاشية الصبان ٥٣/٣.



وأما رفعه الظاهر سواء كان اسماً أو ضميراً منفصلاً فقد ورد فيه لهجتان، دونك تفصيل القول فيهما:

اللهجة الأولى: رفع الظاهر مطلقاً، اسماً كان أو ضميراً منفصلاً بدون قيد أو شرط، فيقال: مررت برجل أكرم منه أبوه، أو أكرم منه أنت، بخفض (أكرم) بالفتحة على أنه صفة لرجل، ويرفع الأب أو أنت على الفاعلية بـ (أكرم) على معنى: فائقه في الكرم أبوه أو أنت. وهي لغة محكوم عليها بالضعف عند بعض العلماء<sup>(١)</sup>؛ وبالقلة عند آخرين<sup>(٢)</sup>، ويعزون في كتبهم حكايتها إلى سيبويه الذي ذكرها في كتابه، وحكم عليها بالرداءة قاتلاً: "ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول: مررت بعبد الله خيراً منه أبوه. وهي لغة رديئة"<sup>(٣)</sup>.

ومراده - كما قال السيرافي -: أن خيراً منصوب على الحال من عبدالله، وأبوه مرفوع بـ (خيراً) على الفاعلية<sup>(٤)</sup>.

وأثبت الرضى<sup>١</sup> ليونس حكايتها عن ناس من العرب، يقولون: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمه، ثم قال: "وليس ذلك بمشهور"<sup>(٥)</sup>. وجاء عند أبي حيان حكايتها لغة لبعض العرب، وحاكها سيبويه والفراء وغيرهما<sup>(٦)</sup>.

وإنما كان رفع أفعال للظاهر قليلاً في هذه اللغة؛ لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل، من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، وهذا إذا لم يعاقب فعلاً، أي: لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه<sup>(٧)</sup>.

وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك كله على أنه خبر مقدم، وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل، وربطها الضمير المجرر بمن<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٦٥/٣، وشرح شذور الذهب/٤٢١، والمساعد ١٨٤/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٧٥/٢، وشفاء العليل ٦١٨/٢، وهمع الهوامع ٩٢/٣.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٦٦/٣، والتصريح ١٠٣/٢، وشرح الأشموني ٥٣/٣، والمسائل الملقبات في علم النحو لابن طولون الدمشقي/١٠٤.

(٣) الكتاب ٣٤/٢.

(٤) ينظر: هامش الكتاب ٣٤/٢.

(٥) شرح الرضى على الكافية ٤٦٤/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٣/٣.

(٧) ينظر: شرح الأشموني ٥٣/٣، وعدة السالك ٢٦٦/٣.

(٨) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه ٤٥٤/١، والتصريح ١٠٤/٢، والمسائل الملقبات في علم النحو/١٠٤.

اللهجة الثانية: يَرْفَعُ فيها أفعال التفضيل الاسم الظاهر فاعلاً، وهي لغة جمهور العرب، يرون جواز ذلك باطراد إذا حُلَّ أفعال التفضيل محلَّ الفعل مع موافقة المعنى، والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حُلَّ محلّه. وذلك إذا كان أفعال صفة لاسم جنس، وسبقه نفى، وكان مرفوعه أجنبيًا - وهو ما ليس متلبسًا بضمير الموصوف به - مفضلًا ذلك الأجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين، نحو قول العرب: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُّ منه في عين زيد، فـ (أحسن) أفعال تفضيل، وهو صفة لـ (رجلاً) وهو اسم جنس مسبوق بنفى، ومرفوعه (الكحل) وهو أجنبي من الموصوف؛ لكونه لم يتصل بضميره، و(الكحل) مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين: فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول. والمعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غير زيد من الرجال<sup>(١)</sup>.

ففي هذه الحالة ونحوها يرفع أفعال الظاهر عند جميع العرب، ولذلك عند جمهور النحويين علتان: إحداهما: أن أفعال التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر؛ لأنه ليس له فعل بمعناه، وفي هذا المثال ونحوه يصح أن يقع موقعه فعل بمعناه، فيقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحلُّ كحسه في عين زيد.

والثانية: أنه لو لم يجعل هذا المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ مخبراً عنه بأفعال التفضيل، فيلزم الفصل بين أفعال ومنْ بأجنبي<sup>(٢)</sup>. والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف بأفعال، بأفعال، وهو الهاء في (عينه)، وثانيهما للظاهر، وهو الهاء في (منه). وقد يحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف؛ للعلم به، نحو: ما رأيت رجلاً أحسنَ الكحلُّ منه في عين زيد، والمقدَّر كالمفوظ. وقد يحذف الضمير الثاني العائد إلى الكحل، فيكون المفضول مقدراً.

وتدخل (منْ) إما على الاسم الظاهر - وهو الكحل - أو على محله - وهو العين - أو على ذى المحل - وهو زيد - فتقول: ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُّ من كحل عين زيد، أو من عين زيد، أو من زيد، فتحذف مضافاً أو مضافين.

وقد لا يوتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشيء أصلاً، وذلك إذا تقدم المفضل على أفعال التفضيل، فَيُسْتغْنَى عما بعد المرفوع، فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسنَ فيها الكحلُّ، فتحذف ضمير الكحل ومحلّه وصاحب محلّه اختصاراً<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١٧٥/٢، والفضة المضوية/٣٩٤، والتصريح ١٠٤/٢، والمسائل الملقبات في علم النحو/١٠٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٦٧/٣، ٦٨، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٩٤٣/٢، ٩٤٤، وشرح المكودي على الألفية/٢٧٠، وشرح الأشموني ٥٤/٣.

(٣) ينظر: التصريح ١٠٥/٢، وشرح الأشموني ٥٤/٣، والمسائل الملقبات في علم النحو/١٠٥.



- وقد قاس ابن مالك على النفي النهى والاستفهام فقال: "لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك: لا يكن غيرك أحبَّ إليه الخَيْرُ منه إليك، وهل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ لله منه بمحسن لا يَمُنُّ بمنه"<sup>(١)</sup>. ورفض أبو حيان ذلك القياس قائلاً: "والأولى الاقتصار فيه على مورد السماع، ولا يقاس عليه؛ إذ رفع أفعل التفضيل للظاهر على سبيل الشذوذ"<sup>(٢)</sup>.

على أن إلحاق النهى والاستفهام بالنفي ظاهرٌ في القياس، ولكن الأولى اتباع السماع، والاقتصار على ما قالته العرب<sup>(٣)</sup>.

وأرى أولوية القول بأن اسم التفضيل يرفع الظاهر مطلقاً على الفاعلية في لغة لبعض العرب مسموعة، وإن لم تكن متبوعة، ويُعزدها أن جمهور العرب وافق أربابها في مسألة الكحل، وإن قصره الجمهور على هذه المسألة دون سواها. فهذه اللغة أُخذت من أفواه بعض الأثبات، ورواها عنهم بعض الثقات.

\* \* \*

---

(١) شرح التسهيل ٦٨/٣، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٩٤٤/٢، والمساعد ١٨٥/٢، ١٨٦.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٣٥/٣.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٩٣/٣، ٩٤.



## لغتا الترقيم

## تقديم:

من المعانى المتواردة على مادة ( ر خ م ) فى معجماتنا العربية: اللين والسهولة والرقّة<sup>(١)</sup>. وعلى هذا هذا فترقيم اللفظ فى اللغة بمعنى: تليينه وتسهيله وترقيقه.

وأما معناه فى اصطلاح النحويين فهو: حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص<sup>(٢)</sup>. والعلاقة بين المعنيين واضحة، أشار إليها ابن عصفور قائلاً: "وهذه التسمية التى أوقعوها على هذا المعنى مناسبة للوضع اللغوى، ألا ترى أن حذف الآخر من الكلمة تسهيل للنطق بها، وتليين له"<sup>(٣)</sup>. وللترقيم ثلاثة أنواع:

أحدها: ترقيم المنادى بحذف آخره تخفيفاً، وذلك بشرط كونه معرفة، غير مستغاث مجرور باللام، ولا مندوب، ولا ذى إضافة، ولا ذى إسناد.

فلا يُرَخَّم نحو قول الأعمى: يا إنساناً خذ بيدى؛ لأنه نكرة، ولا نحو قولك: يا لجعفر؛ لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه، لأنه مجرور مثله؛ فكان غير منادى؛ إذ لم تعمل أداة النداء فى لفظه وإنما عملت فى موضعه. فإن لم يجرّ باللام جاز ترخيمه، نصّ على ذلك سيبويه فى كتابه<sup>(٤)</sup>، وأقرّه عليه شراحه.

ولا يُرَخَّم نحو: واجعفره؛ لأن المندوب ليس منادى حقيقة، وإن كان صورته صورة المنادى؛ لأنه لا يطلب إقباله. ولا يُرَخَّم نحو: يا أمير المؤمنين عند البصريين؛ لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله، فليس بأخر المنادى حقيقة. ولا يُرَخَّم نحو: تأبط شراً - علماً - عند الجمهور؛ لأن أصله الجملة، وجزؤها الثانى ليس منادى.

وإذا كان المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً، سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال، وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل، تقول فى هبة - علماً -: يا هب - بحذف التاء - وفى جارية - لمغنية -: يا جارى بحذف التاء.

وإن كان المنادى مجرداً من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف، كجعفر علم رجل، وسعاد علم امرأة، يقال فيهما: يا جَعْفَ وَيَأْسَعَا<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: مادة ( ر خ م ) فى: العين ٢٦٠/٤، وأساس البلاغة ٣٣١/١، واللسان ١٦١٧/٣، والمصباح المنير ٢٢٤/١.

(٢) ينظر: التصريح ٢٥١/٢، وشرح الأشموني ١٧١/٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ١١٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٤٠/٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٥٢/٤، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، والتصريح ٢٥١/٢، ٢٥٤، ٢٥٥.



النوع الثاني: ترخيم الضرورة، فقد يضطر الشاعر إلى حذف آخر الكلمة غير المناداة، وقد ذكر النحويون له شرطين: أحدهما: أن يكون الاسم المحذوف آخره صالحاً للنداء، والثاني: أن يكون الاسم المرخم في الضرورة إما زائداً على ثلاثة أحرف، كـ (مالك) في قول الشاعر:

لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِّ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ<sup>(١)</sup>

أراد: ابن مالك، فرخمه في غير النداء ضرورة؛ لصلاحيته للنداء.

أو مختوماً بتاء التانيث، كقول الشاعر:

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَ أُنْبِي حَقِّي أَمَالِ بِنِّ حَنْظَلِ<sup>(٢)</sup>

أراد: ابن حنظلة، فرخمه في غير النداء ضرورة<sup>(٣)</sup>

النوع الثالث: ترخيم التصغير، ويسميه الصرفيون تصغير الترخيم وهو: تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد الصالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم.

فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فُعَيْلٍ، وإن كانت أربعة صغر على فُعَيْعِلٍ، فيقال في معطف: عَطِيفٌ، وفي أزهَر: زُهَيْرٌ، وفي حامد وحمدان وحماذ ومحمد ومحمود وأحمد: حَمِيدٌ، ويقال في قرطاس وعصفور: قُرَيْطِسٌ وَعُصَيْفِرٌ<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

أثبت ابن عقيل والسلسلي في شرحيهما على التسهيل اللهجتين الواردتين عن العرب في ترخيم المنادى، لكن حديثهما عنهما جاء مختلفاً؛ فكان مبسوطاً مؤيداً بالسمع عند ابن عقيل مقبوضاً يعلوه الإبهام عند السلسلي<sup>(٥)</sup>، ودونك بيان اللهجتين:

اللهجة الأولى: تقدير ثبوت المحذوف للترخيم، وتعرف بلغة من ينتظر الحرف، وهي الأعراف والأكثر استعمالاً، والأقوى في النحو، ولا مبالاة بعدم النظير بعد الحذف. ويبقى ما قبل المحذوف على حركته

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله: امرؤ القيس، وهو في: ديوانه/١٤٢، والكتاب ٢/٢٥٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٨٢، وشرح التسهيل ٣/٤٢٩، وارتشاف الضرب ٣/١٦٤، وشرح ابن عقيل ٢/٢٧٠، والتصريح ٢/٢٦٦، وهمع الهوامع ٢/٧٥، وشرح الأشموني ٣/١٨٤، تعشو أي: تسير في العشاء وهو الظلام، والخصر: شدة البرد. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٣/١٨٤، وحاشية الصبان ٣/١٨٤.

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله: الأسود بن يعفر، وهو في: ديوانه/٥٦، والكتاب ٢/٢٤٦، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٧٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢٦.

(٣) ينظر: التصريح ٢/٢٦٦.

(٤) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/١٦٩.

(٥) ينظر: المساعد ٢/٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، وشفاء العليل ٢/٨٢٨، ٨٢٩.

نحو قولك: يا جَعْفَ في نداء جَعْفَرٍ، أو على سكونه نحو: يا هِرَقَ في نداء هِرْقَل. وعلى هذه اللغة جاءت قراءة بعضهم ﴿وَنَادُوا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(١)</sup>.

والثانية: تقديرُ التمام بدون المحذوف، وتُعرف بلغة من لا ينتظر، وعليها ما رُوِيَ من قول بعض العرب: يا طَلْحُ بضم الحاء<sup>(٢)</sup>.

وقد أبدى ابن عقيل هاتين اللهجتين متضحتي المعالم في شرحه على الألفية، فقال: "يجوز في المرخم لغتان: إحداهما: أن يُنوى المحذوف منه، والثانية: ألا يُنوى، ويعبر عن الأولى بلغة من ينتظر الحرف، وعن الثانية بلغة من لا ينتظر الحرف.

فإذا رَحَّمَتَ على لغة من ينتظر تركت الباقي بعد الحذف على ما كان عليه: من حركة، أو سكون، فتقول في جعفر: يا جَعْفَ، وفي حارث: يا حَارَ: وفي قمطر: يا قِمَطَ.

وإذا رَحَّمَتَ على لغة من لا ينتظر عاملت الآخر بما يُعاملُ به لو كان هو آخر الكلمة وضعا، فتبنيه على الضم، وتعامله معاملة الاسم التام، فتقول: يا جَعْفُ، ويا حَارُ، ويا قِمَطُ بضم الفاء والراء والطاء.

وتقول في ثمود على لغة من ينتظر الحرف: يا ثَمُو - بواو ساكنة - وعلى لغة من لا ينتظر تقول: يا ثَمِي، فتقلب الواو ياء والضممة كسرة؛ لأنك تعامله معاملة الاسم التام، ولا يُوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة"<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

الترخيم المطرد يلزم المنادى دون غيره؛ تخفيفاً من اسمه إذا طال؛ لكثرة النداء في كلامهم؛ ولأنه باب حذف، ألا ترى أن المنادى المفرد قد حذف منه التنوين والإعراب، فلما جاز حذف التنوين منه والإعراب، جاز - أيضاً - حذف بعض حروفه استخفافاً، لدلالة ما بقى عليه<sup>(٤)</sup>.

والأسماء التي يجوز ترخيمها تُرَخَّمُ على لغتين واردتين عن العرب، هاك تفصيل القول فيهما: الأولى: لغة من ينوى المحذوف، وتُسَمَّى - أيضاً - لغة من ينتظر الحرف وهي الأكثر في لسان العرب، وضابطها: أن ينوى المتكلم المحذوف للترخيم، فيعتبره في حكم الثابت، فلا يُغَيَّرُ ما بقى وصار آخر الكلمة عن حاله: من حركة أو سكون، بل يُبْقِيه على فتحه إن كان مفتوحاً، فيقول في جعفر: يا جَعْفَ بالفتح، وعلى كسره إن كان مكسوراً، فيقول في حارث: يا حَارَ بالكسر، وعلى ضمه

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف، وهي قراءة على بن أبي طالب وابن مسعود - رضى الله عنهما - وقرأ بها يحيى بن وثَّاب والأعمش. ينظر: المحتسب ٢/٢٥٠.

(٢) ينظر المساعد ٢/٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥.

(٣) شرح ابن عقيل ٢/٢٦٨، ٢٦٩.

(٤) ينظر: علل النحو للوراق/٣٥٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١/٥٧٥.



إن كان مضمومًا، فيقول في منصور: يا مَنْصُ، بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم، وعلى سكونه إن كان ساكنًا، فيقول في هِرْقَل: يا هِرْقَ بالسكون، ويقول في ثمود وعلاوة وسقاية وكروان - أعلامًا -: يا ثَمُو، ويا علاو، ويا سِقَايَ، ويا كَرَوَ، بإبقاء الواو والياء على صورتها في الأمثلة الأربعة من غير إبدال؛ لأنهما ليسا طرفًا في التقدير؛ لأن الحرف المحذوف بعدهما في نية الملفوظ به<sup>(١)</sup>.

ويرى الفراء أن ترخيم هِرْقَل وِقِمَطَر ونحوهما مما قبل آخره حرف ساكن يكون بحذف حرفين؛ لأن الاقتصار على حذف الحرف الأخير يوجب عدم النظير، وهو سكون الاسم الصحيح، فيقول في ترخيمهما: ياهر، ويا ياقِمَ بفتح الراء والميم، ويقول في ترخيم ثمود: يا ثَمُ؛ لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير؛ إذ ليس في العربية اسم معرب في آخره واو لازمة قبلها ضمة<sup>(٢)</sup>. ويدفعه أن المنوى كالثابت، فليس الساكن هو الآخر في الحقيقة، وكونه آخرًا لفظًا لا محذور فيه<sup>(٣)</sup>.

وقد جعل أبو البركات الأنباري هذا الرأي في إنصافه مذهبًا للكوفيين أجمعين<sup>(٤)</sup> في حين حكى أبو حيان والأشمونى عن الكوفيين سوى الفراء منع ترخيم نحو قِمَطَر، مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحجتهم مايلزم عليه من عدم النظير<sup>(٥)</sup>. وما حكياه هو الصحيح.

ويستثنى من إبقاء الحرف الذى صار آخرًا على حاله مسألتان:

إحدهما: ما حُذِفَ لأجل واو الجمع أو يائه، كما لو سمي بنحو: قاضون ومصطفون، وقاضين ومصطفين من جموع معتل اللام، فإنه يقال في ترخيمه: ياقاضى ويا مصطفى، برد الياء فى الأول والألف فى الثانى؛ لزوال سبب الحذف - وهو التقاء الساكنين - بحذف واو الجمع ويائه فى الترخيم. هذا مذهب الأكثرين، وعليه مشى ابن مالك فى الكافية الشافية وشرحها<sup>(٦)</sup>، لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد، فيقول: يا قاضٍ بالضم - فى ترخيم: قاضون، وبالكسر فى ترخيم قاضين، ويا مصطفٍ بفتح الفاء؛ لأن الساكن الأخير كالثابت لفظًا، فالتقاء الساكنين موجود تقديرًا<sup>(٧)</sup>. ومعتمد الأكثرين فى الردّ القياس على ردّ ما حُذِفَ لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها فى الوقف، وعلى ردّ ما حُذِفَ للإضافة عند حذف المضاف إليه.

(١) ينظر: التصريح ٢/٢٦١، والترخيم فى العربية لأستاذنا الدكتور إبراهيم حسن ٤١، ٤٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٥، ١٥٨، وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان ٣/١٧٧.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٣/١٨٠.

(٤) ينظر: الإصناف فى مسائل الخلاف ١/٣٦١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٨، وشرح الأشمونى ٣/١٧٩، ١٨٠.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٣، ١٣٦٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٢٣، وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان ٣/١٨٠، والترخيم فى العربية/٤٢.

ومعتمد ابن مالك فى عدم الرد: أنه إذا رُدَّت الياء والألف يلزم رُدُّ كل مغير بسبب إزالة الترخيم إلى ماكان يستحقه<sup>(١)</sup>.

والثانية: ما كان مدغمًا فى المحذوف وهو بعد مدة، فإنه إن كان له حركة فى الأصل حركته بها نحو: مضارّ ومحاجّ - علمين - فيقال فى ترخيمهما: يا مضارٍ ويا محاجٍ - بالكسر إن كانا اسمى فاعل، وبالفتح إن كان اسمى مفعول، وكذلك: خويصّ - بتشديد الصاد - مصغر خاصّ إذا سُمى به، فإنه إذا رُحِمَ قيل: يا خويصٍ بكسر الصاد. ونحو: تحاجّ - علمًا - يقال فيه: يا تحاجّ بالضم؛ لأن أصله تَحَاجَجٌ.

وإن كان أصلى السكون نحو: اسحارّ - بفتح الهمة وكسرهما، والكسر أكثر - اسم بقلّة، ووزنه أفعالٌ بمثلين: أولهما ساكن لا حظ له فى الحركة<sup>(٢)</sup>.

فإذا سُمى به ورُحِمَ على هذه اللغة فقد ورد فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يُحرَكُ بالفتح إبتاعًا لحركة ما قبله، والساكن حاجز غير حصين، فيقال: يا اسحارّ بفتح الراء؛ لأنه بعد حذف الحرف الأخير للتخيم التقى ساكنان: الراء التى صارت آخرًا والألف التى قبلها، فحركت الراء بالفتح إبتاعًا لحركة الحاء، وهى أقرب الحركات إليها. وهذا القول منقول عن سيبويه مختلف الحكم؛ فقال السيرافى: يُحتمُّ الفتح، وقال الشلوبين: يختاره ويجيز الكسر<sup>(٣)</sup>.

والثانى: أنه يُحرَكُ بالكسر على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين. نقله ابن عصفور عن الفراء، وهو مذهب الزجاج أيضًا.

والثالث: أنه يحذف كالأخير مع كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهى إلى متحرك، فعلى هذا يقال: يا اسحّ. وهذا منقول عن الفراء - أيضًا<sup>(٤)</sup>.

وإذا لم يكن قبل المدغم مدة مثل: محمرّ مسمى به، حذفت الراء الأخيرة للتخيم، وأبقيت الأولى ساكنة عند الجمهور، ومحركة بالكسر عند الفراء؛ لأنه لا يرى سكون الحرف الأخير فى الترخيم<sup>(٥)</sup>.

الثانية: لغة من لا ينوى المحذوف، وتسمى لغة من لا ينتظر، كما تسمى لغة التمام، وضابطها: ألا ينوى المحذوف، فيجعل الباقي بعد الحذف اسمًا برأسه، ويجعل الحرف الذى قبل المحذوف كأنه آخر

(١) ينظر: همع الهوامع ٨٩/٢، ٩٠، وحاشية الصبان ١٨٠/٣، والتخيم فى العربية/٤٣.

(٢) ينظر: شرح الأشمونى مع حاشية الصبان ١٨٠/٣، والتخيم فى العربية/٤٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٦٥/٢، وشرح الرضى على الكافية ٤٠٨/١، وشرح الأشمونى ١٨٠/٣.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٠٧/١، ٤٠٨، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١١٤٢/٣، وهمع

الهوامع ٨٩/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٨٩/٢، والتخيم فى العربية/٤٤.



الاسم فى أصل الوضع من غير حذف، فلا يبقى على حاله بل يُضَمُّ، فيقال: يا جَعْفُ ويا حَارُّ، ويا هِرْقُ بالضم فيهن.

ويقال: يا منصّ بضمّة حادثة للبناء غير تلك الضمة التى كانت قبل الترخيم، بدليل أن هذه الضمة يحوز إتباعها، والضمة التى كانت قبل الترخيم لا يجوز إتباعها. وممن قال بهذا الشيخ خالد<sup>(١)</sup>. ويرى الأشمونى أنه مبنى على ضم مقدر<sup>(٢)</sup>، وهو الأقرب عند الصبان؛ لأن تقدير ضمة أسهل من تكلف ذهاب الضمة الأصلية وحدث ضمة أخرى للبناء، قال: "وما استدل به صاحب التصريح لا ينهض؛ لجواز أن يكون رفع التابع إتباعاً للضمة المقدره، كما فى: يا سيبويه العالم، برفع العالم، لا للضمة الملفوظ بها"<sup>(٣)</sup>.

فالأسماء المرخمة على هذه اللغة تبدو كأنها أسماء كاملة لم يحذف منها شيء، ويُعامل الحرف الذى صار آخرًا بما يستحقه الآخر، فيضم ظاهرًا إن كان صحيحًا، فيقال: يا حَارُّ ويا جَعْفُ ويا هِرْقُ، وتُقدَّرُ فيه الضمة إن كان معتلاً، كقولك فى نداء ناجية: يا ناجى بسكون الياء، ويُعلُّ بالقلب أو الإبدال كقولك فى ثمود: يا ثَمِي بقلب الواو ياء، والضمة كسرة؛ إذ ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وفى علاوة وسفاية: يا علاءُ ويا سقاءُ بإبدال الواو والياء همزة؛ لوقوعهما آخرًا إثر ألف زائدة، وفى قَطَوَان - موضع بالكوفة -: يا قَطَا - بقلب الواو ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها. وإن كان المرخم ثنائياً ذا لينٍ ضَعْفَ إن لم يُعلم له ثالث، ك: لات مُسَمَّى به إذا رَحَمْتَه حذفت التاء - وضَعَفَت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة فقيل: يا لاءُ.

وإن علم ثالثه جىء به ك: ذات - علماً - يُرَخَّمُ بحذف التاء، ويُرد المحذوف، وهو الواو؛ لأن أصله ذوات؛ ولذا قيل فى التثنية: ذواتا، فيقال: يا ذَوَا<sup>(٤)</sup>.

واللغتان المذكورتان مطردتان فى جميع الأسماء المرخمة إلا أن اللغة الأولى تتعين فى موضعين: الأول: ما فيه تاء التانيث فارقة بين المذكر والمؤنث، يستوى فى ذلك العلم والصفة، نحو: حارثة وحفصة، ومسلمة وقائمة، تقول فى ترخيمهن: يا حارثُ ويا حفصَ، ويا مسلمَ ويا قائمَ، بالتزام الفتح فيهن على لغة من ينوى المحذوف؛ لأنك لو رَحَمْتَهُن على لغة التمام لتبادر إلى ذهن السامع أن المناديين: رجل اسمه حارثٌ، وآخر اسمه حفصٌ، ورجل موصوف بالإسلام، وآخر موصوف بالقيام<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ٢/٢٦١.

(٢) ينظر: شرح الأشمونى ٣/١٨١.

(٣) حاشية الصبان ٣/١٨١.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢/٩٠، ٩١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٥٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٤٤، والفضة المضية لابن زيد العاتكى/١٧٠، والتصريح ٢/٢٦٣، وهمع الهوامع ٢/٩٠، وشرح الأشمونى ٣/١٨٢.

وخصَّ ذلك ابن عصفور بالصفات فقط<sup>(١)</sup>، وتبعه بعض النحويين<sup>(٢)</sup> ووجهه: أن اشتهاه المسمى اشتهاه المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب<sup>(٣)</sup>. وحجتهم الدامغة: نصُّ سيبويه على ذلك<sup>(٤)</sup>.

الثاني: ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير، كطيلسان - في لغة من كسر اللام - مُسمَّى به، فتقول فيه: يا طَيْسَ بالفتح على نية المحذوف، ولا يجوز الضم؛ لأنه ليس في الكلام فيعل صحيح العين إلا ما ندر من نحو: صَيْقِل - اسم امرأة -<sup>(٥)</sup>.

وعزا أبو حيان هذا المذهب للأخفش وكثير من النحويين، وأما السيرافي وغيره فاتهم أجازوا فيه التمام، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد الترخيم من ذلك؛ لأن الأوزان إنما يعتبر فيها الأصل لا ما صارت إليه بعد الحذف<sup>(٦)</sup>.

ولا تتعين لغة التمام في شيء من الأسماء عند البصريين، وتتعين عند الكوفيين فيما إذا كان قبل الآخر ساكن، ك: هِرْقَل؛ فراراً من وجود اسم متمكن ساكن الآخر<sup>(٧)</sup>.

- هذا، واللغة الأولى أكثر اللغتين استعمالاً، وأقواهما في النحو<sup>(٨)</sup>، وقال ابن عصفور: "ولغة من ينوى أحسن من لغة من لا ينوى"<sup>(٩)</sup>، وهي أعرف اللغتين عند ابن مالك وأبي حيان<sup>(١٠)</sup>؛ فقد قال: قال: "والأعرف الأكثر تقدير ثبوت المحذوف"<sup>(١١)</sup>. وعليها جاءت قراءة بعضهم ﴿وَنَادُوا يَا مَال﴾<sup>(١٢)</sup>.

مَال﴾<sup>(١٢)</sup>. وقد كشف ابن جنى عن سر الترخيم في هذه القراءة، فقال موجهاً: "هذا المذهب المؤلف المؤلف في الترخيم، إلا أن في هذا الموضوع سرّاً جديداً، وذلك أنهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم؛ فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ووقوفاً دون تجاوزه

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١١٧/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٩/٣، وهمع الهوامع ٩٠/٢.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١٨٢/٣، والترخيم في العربية/٤٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٢٥١/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٦/٣، وهمع الهوامع ٩٠/٢، وشرح الأشموني ١٨٢/٣، ١٨٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٩/٣، وهمع الهوامع ٩٠/٢، والترخيم في العربية/٥٠، ٥١.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٩١/٢، والترخيم في العربية/٥١.

(٨) ينظر: المساعد ٥٥٣/٢، وهمع الهوامع ٨٨/٢.

(٩) شرح جمل الزجاجي ١٢٢/٢.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٣/٣، ٤٢٤، وارتشاف الضرب ١٥٧/٣.

(١١) ارتشاف الضرب ١٥٧/٣.

(١٢) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف، وهي قراءة شاذة، سبق توثيقها.



إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه<sup>(١)</sup>. والشواهد على هذه اللغة كثيرة،  
منها قول الشاعر:

يَا حَارِ لَا أُرْمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ<sup>(٢)</sup>

- والترخيم في الضرورة الشعرية جائز بإجماع النحويين على لغة من لا ينتظر المحذوف وهي  
المسماة بلغة التمام.

وأما على اللغة الأولى: التي ينتظر المتكلم فيها المحذوف فجائز عند سيبويه وجمهور البصريين<sup>(٣)</sup>،  
ومنعه المبرد<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

(١) المحتسب ٢٥٧/٢

(٢) البيت من بحر البسيط، وقائله: زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه/٥١، وشرح عيون الإعراب لابن فضال  
المجاشعي/٢٦٩، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام/٢٥٢، وعدة السالك ٦١/٤، ومنحة الجليل للشيخ محمد محيى  
الدين ٢٦٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢٤٦، ٢٤٧، وشرح عيون الإعراب/٢٦٩، والإتصاف ٣٥٢/١، وشرح جمل الزجاجي لابن  
عصفور ١٢٥/٢، والتصريح ٢٦٦/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/٢٥١، ٢٥٢، وشرح التسهيل ٣/٤٣٠، والتصريح ٢/٢٦٦، وهمع الهوامع ٢/٧٥،  
وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ٨٦/٢



## ترخيم تَابَطَ شَرًّا

## تقديم:

منع البصريون ترخيم المركب الإضافي، نحو: يا أمير المؤمنين؛ لأن الحذف من المضاف يمنع منه أن المتضايقين كالشيء الواحد، فالحذف منه بمنزلة حذف حشو الكلمة، والحذف من المضاف إليه يمنع منه أن تآلى أداة النداء المضاف، فالحذف من المضاف إليه بمنزلة الحذف من غير المنادى<sup>(١)</sup>.

المنادى<sup>(١)</sup>. وأجاز الكوفيون ترخيمه بحذف عجز المضاف إليه؛ تمسكاً بنحو قول الشاعر:  
خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عَكْرَمٍ وَادْكُرُوا أَوْاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكَّرُ<sup>(٢)</sup>

أراد: يا آل عكرمة، إلا أنه حذف التاء للترخيم<sup>(٣)</sup>. وأما العلم المركب تركيب مزج نحو: بعلبك، وسيبويه، وخمسة عشر - علماً - فالجمهور على جواز ترخيمه مطلقاً، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سُمِّيَ به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره ويه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فيقول: ياسيبوي<sup>(٤)</sup>. والمنقول أن العرب لم تُرَخِّمَ المركب المزجي، وإنما أجازوه النحويون النحويون قياساً على ما فيه تاء التانيث؛ لأن الجزء الثاني يشبه تاء التانيث من وجوه: فتح ما قبله غالباً، وحذفه في النسب، وتصغير صدره، كما أن تاء التانيث كذلك<sup>(٥)</sup>.

ولكونه غير مسموع اختلفوا في كيفية ترخيمه؛ فأجمع البصريون على ترخيمه بحذف الجزء الثاني منه، فيقولون: يا بَعْلَ، ويا سيبَ، ويا خَمْسَةَ. وقال ابن كيسان: لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت: يا بَعْلَبَ في: بعلبك، ويا حَضْرَمَ في: حضرموت، لم أر به بأساً؛ لأن ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره الذي يؤدي إلى الالتباس بالمفردات<sup>(٦)</sup>.

وذهب أبوحيان إلى أنه لا يجوز ترخيم المركب تركيب مزج على لغاته الثلاث؛ لأنه إن جرى مجرى المضاف والمضاف إليه فالبصريون منعوا ترخيمه، وإن بنى على الفتح فهو بناء لا بسبب النداء؛ فلا

(١) ينظر: حاشية الصبان ١٧٥/٣، ١٧٦.

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائله: زهير بن أبي سلمى، وهو في ديوانه/٣١، والكتاب ٢/٢٧١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٩٣، والإتصاف ١/٣٤٧، وشرح الرضى على الكافية ١/٣٩٤، وهمع الهوامع ٢/٧٨، وشرح الأشموني ٣/١٧٥، والأواصر: القربات، والوحدة: أصرة. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٣/١٧٥.

(٣) ينظر: الإتصاف ١/٣٤٧، ٣٤٨، والتصريح ٢/٢٥٢، وهمع الهوامع ٢/٧٨، وشرح الأشموني ٣/١٧٥.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٤٠، والتصريح ٢/٢٦٠.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٣/١٧٩، والترخيم في العربية/٢٥.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٤، ١٥٥، وهمع الهوامع ٢/٨٢.



ينبغي أن يُرَخِّمَ، وإن أعرب إعراب مالا ينصرف فينبغي ألا يجوز ترخيمه؛ لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم<sup>(١)</sup>.

وإذا رَخِّمْتَ (اثنا عشر واثنتا عشرة) علمين، حذف العجز مع الألف قبله، فتقول: يا اثنَ، ويا اثنتَ، كما تفعل في ترخيمهما لولم يركبا، نصَّ على ذلك سيبويه، وعلته: أن عجزهما بمنزلة النون، ولذلك أعرب<sup>(٢)</sup>. وأما العلم المركب المضمن إسناداً، نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ وتَأَبَّطَ شَرًّا، فذهب أكثر النحويين إلى منع ترخيمه، وذهب ابن مالك إلى الجواز، ونقله عن سيبويه، فيقال في ترخيمه: يا بَرَقَ، ويا تَأَبَّطَ بحذف الجزء الثاني<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

أثبت ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن من العرب من يُرَخِّمُ تَأَبَّطَ شَرًّا، فيقول: يا تَأَبَّطَ، ومعتمد ابن مالك في ذلك: نصُّ سيبويه في باب النسب على أن من العرب من يُرَخِّمُه فيقول: يا تَأَبَّطَ، وإن كان قد ذكر في باب الترخيم أن ذلك لا يجوز<sup>(٤)</sup>. قال ابن عقيل معلقاً على ما ذهب إليه ابن مالك: "والذي في النسب: وإذا أضفت إلى الحكاية حذف، وتركت الصدر، وذلك قولك: تَأَبَّطَى. ويدلك على ذلك: أن من العرب من يُفرد فيقول: يا تَأَبَّطَ أَقْبِلْ، فيجعل الأول مفرداً، فكذا يُفرد في الإضافة، يعنى النسب<sup>(٥)</sup>. وليس هذا نصاً في الترخيم؛ لاحتمال إرادة الأفراد لا على جهة الترخيم، أى أى ينادى مرة: يا تَأَبَّطَ شَرًّا، ومرة: يا تَأَبَّطَ؛ ولذا قال: يفرد دون ترخيم، وأتى به مبنياً على الضم"<sup>(٦)</sup>.

وكأنى بابن عقيل يقول لابن مالك بعبارته تلك: الأولى أن تسلك مسلك الجمهور وهو المنع المشهور، ولا داعي للأخذ بالاحتمال أو التمسك بالندور.

### الدراسة التفصيلية:

جمهور النحويين على أن ما سُمِّيَ به من الجملة، نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ، وشَابَ قَرْنَاهَا، وتَأَبَّطَ شَرًّا، والمنطلقُ زيدٌ، لا يُرَخِّمُ؛ لأن الجملة إذا سُمِّيَ بها يراعى حال جزأها قبل العلمية في استقلال كل

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٤/٣ والترخيم في العربية/٢٤

(٢) ينظر: الكتاب ٢٦٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١١٤٠/٣، وشرح الأشموني ١٧٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣، ١٣٥٩، وشرح التسهيل ٤٢١/٣، ٤٢٢، والمساعد ٥٥٣/٢، وهمع الهوامع ٨٢/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٢٢/٣، والمساعد ٥٥٣/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٦٧/٢، وشفاء العليل ٢٨٢/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٣.

(٦) المساعد ٥٥٣/٢.

واحد منهما من حيث اللفظ - أى الإعراب - فيحكيان على حال إعرابهما قبل العلمية، وينمحي عن كل واحد من جزأيهما بعد العلمية الاستقلال معنى؛ لأنهما من حيث المعنى بمنزلة العلم المفرد، كـ: على ومحمد، ولا بد من مراعاة اللفظ والمعنى معاً، وبذلك لا يمكن الحذف من الأول نظراً إلى المعنى؛ إذ ليس بآخر الأجزاء، ولا يمكن حذف الثانى ولا حذف آخره نظراً إلى اللفظ، فامتنع الترقيم من الجملة بالكلية<sup>(١)</sup>.

وأسهل من هذا أن يقال: امتنع الترقيم فى الجملة المسمى بها؛ لأنها محكية بحالها، فلا تتغير<sup>(٢)</sup>. قال سيبويه: "واعلم أن الحكاية لا تُرَخَّم؛ لأنك لا تريد أن تُرخم غير منادى، وليس مما يُغيِّره النداء، وذلك نحو: تَأَبَّطُ شَرًّا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وما أشبه ذلك"<sup>(٣)</sup>.

وذهب ابن مالك إلى جواز ترخيمه بقلة، فيحذف الجزء الثانى منه؛ اعتماداً على ما حكاه سيبويه فى بعض أبواب النسب عن بعض العرب الذين يقولون: يا تَأَبَّطُ<sup>(٤)</sup>. قال سيبويه: "فإذا أضفت إلى الحكاية الحكاية حذفت، وتركت الصدر، بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر، حيث لزمه الحذف كما لزمهما، ومن ذلك قولك فى تَأَبَّطُ شَرًّا: تَأَبَّطُ، ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: يا تَأَبَّطُ أَقْبَل، فَيَجْعَلُ الأَوَّلَ مفرداً، فكذلك تفرده فى الإضافة"<sup>(٥)</sup>.

وقد فهم ابن مالك من عبارتى سيبويه: المانعة فى باب الترقيم، والمجوزة فى باب النسب أن منع الترقيم المركب الإسنادى كثير، وجوز ترخيمه قليل<sup>(٦)</sup>. وعن فهمه هذا قال صاحب التصريح: "ولاشتهار المنع فى المسألة عن سيبويه اعتنى بذكرها، ونبّه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب"<sup>(٧)</sup>.

وقد انبرى أبو حيان فى الحقل النحوى متصدياً لابن مالك، فحكم على مذهبه بعدم الصحة؛ لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه، بل قال: "من العرب من يفرد فيقول: يا تَأَبَّطُ أَقْبَل، فَيَجْعَلُ الأَوَّلَ مفرداً"<sup>(٨)</sup> وليس مناقضاً لما قرره من أن المحكى لا يُرَخَّم، بل أراد: أن من العرب من يفردها لا على على جهة الترقيم؛ ولذلك قال: من يفرد، ولم يقل: من يُرَخَّم<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣٩٦/١، والترقيم فى العربية ١٦/١٧.

(٢) ينظر: الترقيم فى العربية ١٧.

(٣) الكتاب ٢٦٩/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣، ١٣٥٩، وشرح التسهيل ٤٢٢/٣.

(٥) الكتاب ٣٧٧/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٩/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٤١/٣، وشرح الأشموني ١٧٩/٣.

(٧) التصريح ٢٥٣/٢.

(٨) الكتاب ٣٧٧/٣.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٤/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٤١/٣، وجمع الهوامع ٨٢/٢.



ومما سبق ينبعث سؤال: بماذا يأخذ الدارس لو وجد نصين في مسألة واحدة واردين عن العالم متضادين، وكلاهما مُعَلَّل؟

أجاب عن هذا السؤال صاحب التصريح حين قال: "وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نسان متعارضان في بايين، فالعمل على المذكور في بابه؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يَعتن به كاعتنائه بالأول؛ لكونه ذكره استطراداً، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هنالك تاريخ"<sup>(١)</sup>.

ويبدو من هذا أن الشيخ خالدًا يرى العمل بما جاء في باب الترقيم، وهو منع ترقيم الجملة، وعدم الأخذ بما جاء في باب النسب<sup>(٢)</sup>.

والواضح أنه لاتعارض بين نصي سيبويه المذكورين - كما فهم ابن مالك -؛ لأن ما ذكره في باب الترقيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب، وما ذكره في باب النسب محمول على المستعمل عند بعضهم<sup>(٣)</sup>.

وذكر بعض النحويين أن ترقيم العلم المركب الإسنادي جائز على لغة قليلة<sup>(٤)</sup>، فكان سيبويه إنما منعه في باب الترقيم؛ لكونه لم يعتمد على هذه اللغة؛ لقلتها<sup>(٥)</sup>.

ويعضد ذلك قول الشيخ محمد محيي الدين: "والذي يتجه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده دليلاً على تجويز ترقيمه، فكم من العبارات قدحكاها ولم يقل بمقتضاها؛ لأنه رآها ضعيفة لا تجرى على المهيع المطرد في كلامهم"<sup>(٦)</sup>.

والذي أخلص إليه من ذلك كله: أن جواز ترقيم المركب تركيباً إسنادياً لغة قليلة الذبوع، نطق بها بعض العرب الفصحاء؛ استناداً إلى ما حكاها سيبويه عنهم في كتابه، وإن كان قد أخذ بها في باب وترك الأخذ بها في آخر، فهذا لا يضيرها.

وأرى أن في الأخذ بها فتحاً في مجال القول، يزيد الاستعمال اللغوى سعة على سعته، وبياناتاً على بيانه، فيحذف الجزء الثاني من الجملة؛ وقوفاً على المسموع، فيقال: يا تَأْبَطُ، ويا شَابَ، ويا بَرَقَ، ويا المنطلق.

(١) التصريح ٢/٢٥٤.

(٢) ينظر: الترقيم في العربية/١٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٥٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٤١، وشرح الأشموني ٣/١٧٩، والترقيم في العربية/١٩.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٤١، وشرح المكودي على الألفية/٣٢٥، وشرح الأشموني ٣/١٧٩، وحاشية الخضرى ٢/٨٥.

(٥) ينظر: شرح المكودي على الألفية/٣٢٥.

(٦) عدة السالك ٤/٥٤.

## صرف هند ومنعها

### تقديم:

من موانع صرف الاسم: العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديرًا. فإذا كان العلم مؤنثاً بالتاء لفظاً فهو ممنوع من الصرف مطلقاً، سواء أكان مؤنثاً في المعنى أم لا، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا، ساكن الوسط أم لا، نحو: فاطمة وعائشة، وطلحة وحمزة، وهبة<sup>(١)</sup>. وإنما لم يصرفوه؛ لوجود العلمية في معناه، ولزوم علامة التأنيث في لفظه، وهي ملازمة له، ومن ثم لم تؤثر في الصفة؛ لأنها في حكم الانفصال، فإنها تارة تجرد منها، وتارة تقتنن بها<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان العلم مؤنثاً تأنيثاً معنوياً فشرط منعه من الصرف وجوباً: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، نحو: زينب وسعاد؛ لأن الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث، أو يكون ثلاثياً محرك الوسط، نحو: سقر ولظى؛ لأن حركة الوسط قامت مقام الحرف الرابع، خلافاً لابن الأباري فإنه جعله ذا جهين، ك: هند، أو يكون ثلاثياً أعجمياً ساكن الوسط، نحو: ماه وجور، علمى بلديتين؛ لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي؛ لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف، وإنما أثرت تحتم المنع. وقيل: هو ذو جهين، ك: هند، أو يكون العلم ثلاثياً عربياً منقولاً من المذكر إلى المؤنث، نحو: زيد وبكر وعمرو - أسماء نسوة-؛ لأنه حصل بنقلها إلى التأنيث ثقل، عادل خفة اللفظ، هذا مذهب سيبويه والجمهور<sup>(٣)</sup>. وذهب عيسى بن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه يجوز فيه الوجهان: المنع، وعدمه<sup>(٤)</sup>.

والعلم المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف وكان ساكن الوسط وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، ففيه وجهان: المنع، والصرف، والمنع أولى، فتقول: هذه هند، ورأيت هند، ومررت بهند<sup>(٥)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي في باب النداء أن وصف الاسم العلم بابنة كوصفه بابن في المسألة المعروفة في النداء وغيره، وضابطها: أن يكون الاسم مفرداً علماً، ووُصِفَ بابن مضاف إلى علم، ولم يُفصل بين الاسم العلم وبين ابن.

- ففي حالة النداء يجوز لك في الاسم الموصوف بابن وجهان: البناء على الضم، نحو: يا محمد بن بكر، والفتح إبتاعاً لحركة ابن؛ إذ الساكن حاجز غير حصين، نحو: يا محمد بن بكر، والمختار عند

(١) ينظر: شرح شذور الذهب/٤٥٨، ٤٥٩، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٠٣/٢، وشرح الأشموني ٢٥٣/٣.

(٢) ينظر: التصريح ٢٣١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٤٣/٣، وشرح شذور الذهب/٤٥٩.

(٤) ينظر المقتضب ٣٥٢/٣، وشرح شذور الذهب/٤٥٩، والتصريح ٣٣٢/٢، وشرح الأشموني ٢٥٣/٣.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٣٠٤/٢، وشرح الأشموني ٢٥٤/٣.



البصريين غير المبرد الفتح<sup>(١)</sup>. فتعامل ابنة في هذه الحالة معاملة ابن، فيجوز في المنادى الموصوف بها الوجهان المذكوران، نحو: يا هند ابنة عمرو، ويا هند ابنة عمرو.

- وأما في غير النداء فيلزم حذف التنوين من العلم؛ لكثرة استعمال هذه الأسلوب في كلام العرب، فكما تقول: هذا محمد بن بكر، يقال: هذه هند ابنة بكر، بحذف التنوين في لغة من يصرف هنداً، ويُعَلَّل الحذف - أيضاً - بالتقاء الساكنين<sup>(٢)</sup>.

لكن هذه المعاملة ليست محل اتفاق بين النحويين، فقد قال ابن عقيل: "حكى ابن كيسان خلافاً في: يا هند ابنة زيد، أيعامل معاملة ابن؟"

منهم من أجاز قياساً، ومنهم من منع؛ لأن السماع في ابن، وهو خارج عن القياس، فلا يتجاوز واختار ابن كيسان القياس، فَيَجُوزُ ضَمُّ دال هند وفتحها، وعلى الآخر تضم لا غير، وأما ابنة فينصب.

وعلى ما اختار ابن كيسان تقول: جاءتني هند ابنة زيد، بحذف التنوين في لغة من صرف هنداً<sup>(٣)</sup>. وأما السلسلي فحكى المعاملة دون ذكر خلاف قائلاً: "فحكم هند ابنة خالد في لغة من صرف هنداً، كحكم زيد الموصوف بابن مضاف إلى علم في النداء وغيره"<sup>(٤)</sup>.

وقد جاءت هند موصوفة ببنت في غير النداء على وجهين مسموعين عن العرب الذين يصرفونها، وهما: إثبات التنوين، وحذفه؛ لكثرة الاستعمال. قال ابن عقيل ممثلاً لهما: "فتقول في لغة من صرف هنداً: هذه هند بنت عاصم، بالتنوين وتركه؛ وترك؛ لكثرة الاستعمال، ذكره سيبويه<sup>(٥)</sup>"<sup>(٦)</sup>. وذكرهما وذكرهما السلسلي قائلاً: "إثبات التنوين، وتركه، فتقول: هذه هند بنت عاصم، وهند بنت عاصم، روى الوجهين سيبويه عن العرب الذين يصرفون هنداً"<sup>(٧)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

العلم المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، وليس أعجمياً ولا منقولاً من مذكر، فللنحويين فيه ثلاثة أقوال:

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٣٨، ٢٣٩، والمساعد ٢/٤٩٤.

(٢) ينظر: المساعد ٢/٤٩٨، ٥٠٠، وشفاء العليل ٢/٨٠٦.

(٣) المساعد ٢/٥٠٠.

(٤) شفاء العليل ٢/٨٠٦.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٠٦.

(٦) المساعد ٢/٥٠٠.

(٧) شفاء العليل ٢/٨٠٧.

أولها: أن المتكلم به مُخِيرِبِين أمرين: إن شاء نطق به مصروفًا، وإن شاء منعه من الصرف، وذلك نحو: هند، ودَعَدَ، وَجُمِلَ، وَنُعِمَ، يقول فيها: هذه هندٌ، ودَعَدَ، وَجُمِلَ، وَنُعِمَ، ورأيتَ هندًا، ودَعَدًا، وَجُمَلًا، ونعمًا، ومرت بهندٍ، ودَعَدِ، وَجُمِلِ، وَنُعِمِ بالصرف. وإن شاء قال: هذه هندٌ، ودَعَدُ، وَجُمِلُ، وَنُعِمُ، ورأيتَ هندَ، ودَعَدَ، وَجُمِلَ، وَنُعِمَ، ومررت بهندَ، ودَعَدَ، وَجُمِلَ، وَنُعِمَ بمنع الصرف. وهذا قول جمهور النحويين<sup>(١)</sup>.

فمن نطق بها مصروفة نظر إلى خفة اللفظ بسكون وسطه، وأنها قاومت أحد السببين الموجودين<sup>(٢)</sup> الموجودين<sup>(٢)</sup> مع كون الصرف هو الأصل؛ فيرجع إليه بأدنى سبب<sup>(٣)</sup>.

ومن نطق بها ممنوعة من الصرف نظر إلى وجود السببين، وهما: العلمية والتأنيث، ولم يعتبر الخفة<sup>(٤)</sup>.

والثاني: وجوب منع الصرف، وهو قول الأخفش والزجاج، وعَلَّةُ الزجاج بأن السكون لا يُعَيِّرُ حكمًا أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف<sup>(٥)</sup>.

والثالث: أن ما كان اسم بلد، كـ: فَيْدٌ لا يجوز صرفه، ومالم يكن جاز؛ لأنهم يُرَدِّدُونَ اسم المرأة على غيرها، فيوقعون هندًا، ودَعَدًا وَجُمَلًا على جماعة من النساء، ولا يُرَدِّدُونَ اسم البلدة على غيرها، فَلَمَّا لم تُرَدِّدْ، ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل، وهو قول الفراء<sup>(٦)</sup>.

وقد اختار الأعمى قول الجمهور، وهو جواز الأمرين؛ لأن إجماعهم على جواز الصرف لم يكن إلا لشهرة ذلك عن العرب<sup>(٧)</sup>.

وعلى جواز الأمرين في نحو: هند، ودعد، اختلف في الأجود منهما، فالأصح الذي عليه جمهور النحويين أن المنع هو الأجود، والأقيس، والأكثر في كلام العرب<sup>(٨)</sup>؛ لأنه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث، ونقصان الحركة ليس مما يُعَيِّرُ الحكم، وإنما صرفه من صرفه؛ لأن هذا الاسم قد بلغ نهاية

(١) ينظر: الكتاب ٣/٢٤٠، ٢٤١، والمقتضب ٣/٣٥٠، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/٨٣٤، وارتشاف الضرب

١/٤٤٠، وشرح شذور الذهب/٤٥٩، وشرح المكودي على الألفية/٣٥٠، والفضة المضنة للعاتكي/٤٤٤، والتصريح

٢/٣٣٢، وهمع الهوامع ١/١٢١، وشرح الأشموني ٣/٢٥٤.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٣٣٢، وهمع الهوامع ١/١٢٢، وشرح الأشموني ٣/٢٥٤.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٥٤.

(٤) ينظر: التصريح ٢/٣٣٢ وهمع الهوامع ١/١٢٢، وشرح الأشموني ٣/٢٥٤.

(٥) ينظر: النكت للأعمى ٢/٨٣٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٠، والتصريح ٢/٣٣٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع ١/١٢٢، وشرح الأشموني ٣/٢٥٤.

(٧) ينظر: النكت ٢/٨٣٤.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٢٤٠، والمقتضب ٣/٣٥٠، وارتشاف الضرب ١/٤٤٠، وهمع الهوامع ١/١٢٢.



الخفة في قلة الحروف والحركات، فقاومت خفتها أحد الثقلين<sup>(١)</sup>. وذهب أبو علي الفارسي إلى أن الصرف أفصح، وحكم عليه ابن هشام الخضراوي<sup>(٢)</sup> بأنه غلط جلي<sup>(٣)</sup>. ولا أرى فيه غلطاً مادام مسموعاً عن العرب، كما نقل الثقات، وهو إن لم يكن أفصح في مقابلة المنع فهو أفصح عند الناطقين به من العرب. وكلا هذين الأمرين مسموع عن العرب، فهما لغتان فصيحتان مشهورتان، قال أبو الحسن الوراق: "واعلم أن ما كان على ثلاثة أحرف من أسماء المؤنث، أوسطه ساكن، فبعض العرب يصرفه، وبعض العرب لا يصرفه"<sup>(٤)</sup>.

ونصَّ ابن هشام على أن للعرب في العلم المؤنث الذي على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن لغتين: منهم من يصرفه؛ لقلّة حروفه وقله حركاته، نحو: جُمْل، وهند، ودَعْد، ومنهم من لا يصرفه؛ لأنه اسم مؤنث، وهو معرفة<sup>(٥)</sup>.

وقد قال الشاعر فجمع بين اللغتين:

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِزْرِهِا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ<sup>(٦)</sup>

فصرف ولم يصرف، كما قال سيبويه<sup>(٧)</sup>. ولم تدعه إلى الصرف ضرورة.

- وعلى لغة العرب الذين يصرفون هندياً ونحوها، إذا نعتت هند بـ (ابنة) مضافة إلى علم فحكمها في النداء من البناء على الضم، وجواز الفتح إتباعاً لحركة (ابنة)، وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم العلم المذكر الموصوف بـ (ابن) مضافاً إلى علم. هذا ما جزم به ابن مالك وغيره، وحجتهم: القياس على (ابن)<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: هامش الكتاب ٢٤١/٣.

(٢) هو: أبو عبد الله محمد بن يحيى الأنصاري الخزرجي الأندلسي، كان رأساً في العربية، وصنّف كتباً كثيرة، منها: فصل المقال في أبنية الأفعال، والمسائل النخب. توفي سنة ٦٤٦هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٢٦٧، ٢٦٨.

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/١٢٢، وشرح الأشموني ٣/٢٥٤.

(٤) علل النحو/٤٥٩.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي/٣٠٢.

(٦) البيت من بحر المنسرح، وهو لجريير في: ديوانه ١٠٢١/٢، والكتاب ٢٤١/٣، والخصائص ٦٣/٣، ٣١٩، والاقتضاب ١٩٥/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن هشام/٣٠٢، وشرح المكودي على الألفية/٣٥١، ويروى هذا البيت لعبد الله بن قيس الرقيات، والتلفّع: الاشتغال بالثوب، والغلب جمع علبة، وهو إناء يصنع من جلود الإبل، يريد: أن دعداً نشأت في الرفاهية والنعمة، ولم تكن من البدويات اللواتي يتلفعن بالمآزر، ويشربن الألبان في العلب. ينظر: الاقتضاب ١٩٥/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٤١/٣.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٩٥، والمساعد ٢/٤٩٨، ٥٠٠، وشفاء العليل ٢/٨٠٦، وهمع الهوامع ٢/٥٧.



وإذا نُعتت هند ونحوها ببنت في غير النداء، ففيها وجهان، رواهما سيبويه عن العرب الذين يصرّفونها، وهما: إثبات التنوين، وحذفه، قال: " وقال يونس: من صرف هِنْدًا قال: هذه هِنْدٌ بِنْتُ زَيْدٍ، فَنَوْنٌ هِنْدًا؛ لأن هذا موضع لا يَتَغَيَّرُ فيه الساكن، ولم تُدْرِكْه عِلَّةٌ. وهكذا سمعنا من العرب. وكان أبو عمرو يقول: هذه هِنْدٌ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ فيمن صرف، ويقول: لَمَّا كَثُرَ في كلامهم حذفوه كما حذفوا: لا أَدْرِي، وَلَمْ يَكُنْ، وَلَمْ أُبَلِّ، وَخُذْ، وَكُلْ، وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ، وهو كثير" (١).

\* \* \*

---

(١) الكتاب ٥٠٦/٣.



## صرف سكران

### تقديم:

من موانع صرف الاسم: الوصفية وزيادة الألف والنون، بشرط ألا يقبل التاء الدالة على التأنيث، إما لأن مؤنثه فعلى، بألف التأنيث المقصورة، نحو: سكران، وعطشان، وغضبان، فإن مؤنثاتها: سكرى، وعطشى، وغضبى، أو لكونه لا مؤنث له أصلاً، نحو: لحيان، لكبير اللحية.

فالأول متفق على منع صرفه؛ لأنه صفة جاءت على فعْلان، والمؤنث منه على فعلى، وإنما كان ذلك مانعاً فيه؛ لتحقق الفرعيتين فيه: فرعية المعنى، وفرعية اللفظ.

أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية، وهى فرع عن الجمود؛ لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه، والجامد لا يحتاج إلى ذلك.

وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفى التأنيث فى نحو: حمراء، فى أنهما فى بناء يخصُّ المذكر، كما أن ألقى التأنيث فى حمراء فى بناء يخصُّ المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء، فلا يقال: سكرانة، كما لا يقال: حمراء<sup>(١)</sup>، مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف، والثانى حرف يعبر به عن المتكلم، فلما اجتمع فى فعْلان المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف.

وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة مع أن فى الصفة فرعية فى المعنى كما سبق، وفرعية فى اللفظ، وهى الاشتقاق من المصدر؛ لضعف فرعية اللفظ فى الصفة؛ لأنها كالمصدر فى البقاء على الاسمىة والتنكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة الحدث إلى الموصوف، والمصدر صالح لذلك إجمالاً، كما فى: رجل عدلٌ، ودرهم ضربُ الأمير، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعداً لها عن معناه، فكان كالمفقود فلم يؤثر، ومن ثم كان نحو: عالم وشريف مصروفاً مع تحقق ذلك فيه<sup>(٢)</sup>.

والثانى وهو مالا مؤنث له نحو: لحيان: مختلف فيه، والصحيح منعه من الصرف؛ لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوداً، فله فعلى تقديرًا؛ لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعْلانة؛ لأن باب فعْلان فعلى أوسع من باب فعْلان فعْلانة، والمقدر فى حكم الموجود؛ بدليل الإجماع على منع صرف أكرم - لعظيم الكمرة وهى الحشفة - مع أنه لا مؤنث له<sup>(٣)</sup>.

فإن كان المذكر على فعْلان، والمؤنث على فعْلانة صرفت، فتقول: هذا رجل سيفان - أى طويل - ورأيت رجلاً سيفاناً، ومررت برجل سيفان، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: سيفانة وكذلك مصان - للنيم -، وأليان - لكبير الإلية -، وندمان، من المنادة، لا من الندم على مافات مؤنثاتها فعْلانة<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ٣٢٢/٢، وشرح الأشمونى ٢٣٢/٣، ٢٣٣، وحاشية الحضرى ٩٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الأشمونى ٢٣٣/٣، ٢٣٤، وحاشية الحضرى ٩٨/٢.

(٣) ينظر: التصريح ٣٢٣/٢، وشرح الأشمونى ٢٣٢/٣.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٩٦/٢، والتصريح ٣٢٣/٢.

**البيان:**

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن صرف نحو: سكران؛ للاستغناء في مؤنثه بفعْلانة عن فعْلَى لغة أسدية. وجاء تقرير ابن عقيل عن هذه اللهجة مفصلاً، أثبت فيه أن العرب مجمعون على صرف ما كان على فعْلان ومؤنثة فعْلانة، سواء أكان مفتوح الفاء أم مضمومها، قال: "فتقول بنو أسد: سكرانة، وريّانة، وغضبانة، ويصرفون مذكر هذه، وكذلك يفعلون فيما أشبهها؛ لأنها صارت عندهم كندمان وندمانة، ونصْران ونصْرانة، ونحوهما مما لحقت فيه التاء النون. والعرب مجمعون على صرف ما كان كذلك، وإن لم يكن على فعْلان - بفتح الفاء - كخُمْصان وخُمْصانة - بضم الخاء"<sup>(١)</sup>.

وأما السلسلي فذكر أن بنى أسد يصرفون فعْلان؛ لأنهم يقولون في مؤنثه: فعْلانة، بدا ذلك واضحاً من قول ممثلاً للهجتهم: "فيقولون: سكرانٌ وعطشانٌ بالتنوين؛ لقولهم: سكرانة وعطشانة، وكذلك يفعلون في كل صفة على فعْلان، فسكران ونحوه عندهم كندمان"<sup>(٢)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

الألف والنون إنما تؤثران في منع الصرف؛ لمشابهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً، وبفوات هذه الجهة تسقط الألف والنون عن التأنيث. وتتشابهان -أيضاً- بوجوه أخر، لا يضرُ فوّتها، نحو:

تساوى الصدرين وزناً، فسكّر من سكران كحمر من حمراء، وكون الزائدين في نحو: سكران مختصين بالمذكر، كما أن الزائدين في نحو: حمراء مختصان بالمؤنث، وكون التأنيث في نحو سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو: حمراء كذلك، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعْلان فعْلَى<sup>(٣)</sup>.

وهذا تعليل سيبويه<sup>(٤)</sup>، وتابعه عليه المبرد في مقتضبه غير مخالف له، كما نسب إليه الرضى والأشموني<sup>(٥)</sup>. فمن تتبع أقوال سيبويه المتفرقة في كتابه، وأقوال المبرد الشتيتة في مقتضبه بدا ذلك واضحاً جلياً<sup>(٦)</sup>.

(١) المساعد ٩/٣.

(٢) شفاء العليل ٨٩٥/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٥٧/١.

(٤) ينظر: الكتاب ٢١٥/٣، ٢١٦.

(٥) ينظر: المقتضب ٣٣٥/٣، وشرح الرضى على الكافية ١٥٨/١، وشرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ٢١٥/٣، ٢١٦، ٤٢٠، ٢٤٠/٤، والمقتضب ١٩٧/١، ٢٠٢، ٣٥٥، ٣٣٥/٣ وحاشية الشيخ

عضيمة على المقتضب ٢٠٢/١.



ومذهب الكوفيين أن الألف والنون أثرتا في منع الصرف؛ لكونهما زائدتين لا تقبلان التاء، لا للتشبيه بألفى التانيث<sup>(١)</sup>.

فإن كان فَعْلَانٌ ليس له فَعْلَى، أو كان على غير هذا الوزن مما الألف والنون فيه زائدتان، انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة، نحو: عُثْمَانٌ وَعُرْيَانٌ، وسِرْحَانٌ. وإنما امتنع من الصرف في المعرفة؛ للزيادة التي في آخره؛ لأنها كالزيادة التي في آخر سكران، وانصرف في النكرة؛ لأنه ليس مؤنثه فَعْلَى؛ لأنك تقول في مؤنثه: عُرْيَانَةٌ، وَخُمَصَانَةٌ<sup>(٢)</sup>. هذا هو المسموع عن جمهور العرب.

وقوم من العرب هم بنو أسد يصرفون كل صفة على فَعْلَانٍ؛ لأنهم يؤنثونه بالتاء، ويستغنون فيه بفَعْلَانَةٍ عن فَعْلَى، فيقولون: سكرانة، وعطشانة، وغضبانة، فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفى حمراء، فلم تمنع من الصرف<sup>(٣)</sup>. وتجمع عندهم بالواو والنون.

وقد حكى كثير من العلماء هذه اللهجة عن بنى أسد كلهم، نكتفى من حكايتهم بقول صاحب المخصص: "وقال قوم: إن باب فَعْلَانِ الذي أنثاه فَعْلَى بنو أسد يدخلون الهاء في مؤنثه ويخرجونها من المذكر، فيقولون: ملائنة وملائن، وسكرانة وسكران، كما قالوا: خُمَصَانَةٌ. وندمانَةٌ، وللمذكر: خُمَصَانٌ، وندمان"<sup>(٤)</sup>.

وحكاها بعض النحويين معزوةً إلى بعض بنى أسد لا مجموعهم، ومنهم ابن يعيش والرضى<sup>(٥)</sup>. وإطلاق هذه اللهجة في المجتمع الأسمى كله أولى من تقييدها ببعضه؛ لكون الإطلاق نقل جماعة من اللغويين والنحويين<sup>(٦)</sup>، ولا شك أن اللغويين أدقُّ وأضبط في نقل اللغات من متأخري النحويين.

(١) ينظر: شرح الأشموني ٢٣٤/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٣٣٥/٣، ٣٣٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٢٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٩٢/٣، والفضة المضية لابن زيد العاتكي/٤٤٥، وشرح الأشموني ٢٣٤/٣، وحاشية الخضرى ٩٨/٢.

(٤) المخصص ١٤٤/١٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٦٧/١، وشرح الرضى على الكافية ١٥٩/١.

(٦) ينظر: إصلاح المنطق/٣٥٨، والمخصص ١٤٤/١٤، وتهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ٢٣٤/٢، واللسان (سكر) ٢٠٤٧/٣، والمصباح المنير (سكر) ٢٨٢/١، وارتشاف الضرب ٤٢٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٩٢/٣، والفضة المضية/٤٤٥، والتصريح ٣٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢٣٤/٣، وحاشية الخضرى ٩٨/٢.

وذكر بعض العلماء أن هذا المذهب اللغوي المنقول عن بنى أسد ضعيف رديء، وقال أبو حاتم: لبنى أسد مناكير لا يؤخذ بها<sup>(١)</sup>. ولعل مراده بذلك: أن صرفهم نحو سكران وإلحاق التاء بمؤنثه؛ فرقاً بين المذكر والمؤنث بالعلامة لا بالصيغة، أمر منكر من مناكيرهم التي لا يجوز الأخذ بها. وفي رأيي أن هذه اللغة مثلت الواقع اللغوي السائد في المجتمع الأسمى، فهي لغة فصيحة؛ لهذه الأمور:

الأول: أن بنى أسد من القبائل العربية الخالصة التي أخذت عنها اللغة وبها يُقتدى فيها، فقد اصطفاها نقلة اللغة ورواة العربية؛ لكونها بعيدة كل البعد عن التأثر بالأعاجم، مستوطنة قلب الجزيرة العربية، نائية عن أطرافها<sup>(٢)</sup>.

والثاني: في يقيني أن أبا حاتم كان يختار من كلام العرب الأفصح الذي عليه الجمهور، ويترك غير المشهور، وإن كان فصيحاً لا شين فيه. فحكمه المذكور لا يقدح في عربية هذه اللهجة وفصاحتها؛ إذ هو حكم مفردٌ عدماً من يتابعه.

والثالث: أن هذه اللهجة جارية على الأصل في التأنيث، وهو أن يكون بالتاء، ومقتضى ذلك الحكم عليها بالفصاحة؛ لمجيئها على القياس، وقوتها به.

ويبدو أن هذه اللهجة مصدر الصحة لما يدور على ألسنتنا في كلامنا الحالي، فهذا يقول: امرأة عطشانة، وغضبانة، وسكرانة، وهي تقول: أنا عطشانة، وغضبانة..... الخ.

وما أصدق عبارة ابن جنى الواردة في آخر (باب اختلاف اللغات وكلها حجة) التي يقول فيها: "وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: التصريح ٣٢٣/٢.

(٢) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي/١١٢، ١١٣.

(٣) الخصائص ١٤/٢.



## جَنُوبٌ وَدَبُورٌ وَشَمَالٌ مِنْ حَيْثُ الصَّرْفِ وَعَدَمُهُ

### تقديم:

إذا سُمِّيَ مذكرباسم من أسماء المؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط:  
أحدها: كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظاً، ك: زينب، أو تقديراً ك: جَيْل، مخفف جَيْال - اسم للضبيح - نقلت حركة الهمزة إلى الياء، وحُذِفَتْ. فهذا يمتنع من الصرف في المذكر، كما يمتنع في المؤنث.  
والثاني: ألا يكون مسبوقةً بتذكير انفرد به تحقيقاً، ك: رباب - علم امرأة - إذا سميت به مذكراً انصرف؛ لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكراً بمعنى الغيم، أو انفرد به تقديراً، نحو: حائض، إذا سميت به ذكراً انصرف؛ لأنه في الأصل لفظ مذكر وُصِفَ به مؤنث؛ إذ معناه في الأصل شخص حائض؛ لأن الأصل المطرد في المشتقات أن يكون المجرى من التاء منها صيغة المذكر، وذو التاء موضوعاً للمؤنث، فكل وصف لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث.  
والثالث: ألا يكون مسبوقةً بتذكير: غالب ك: ذراع، فإنه مؤنث؛ بدليل: ذراع رأيتها، فإذا سمي به مذكر انصرف؛ لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر، كقولهم: أنت ذراعي وعضدي؛ بمعنى: أنت ناصري ومنجدي.

والرابع: ألا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثاً يحتاج إلى تأويل غير لازم، فإن نساء ورجالاً وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت به مذكراً انصرف؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة، ولا يلزم هذا التأويل؛ بل لنا أن نُؤوِّلَهَا بالجمع؛ فيكون مذكراً<sup>(١)</sup>.

### البيان:

مفهوم ما ذكره ابن عقيل والسلسلي أن المؤنث إذا سُمِّيَ به مذكر، واحتاج تأنيثه إلى تأويل، فإمّا أن يكون لازماً أو غير لازم.  
 فإن كان التأويل غير لازم انصرف، نحو: جنوب، ودبُور، وشَمَال - أعلام مذكر -؛ لأن تأنيثها يحتاج إلى تأويل غير لازم، وهو أنها أوصاف جرت على الريح، وهي مؤنثة.  
 وإذا كان التأويل لازماً امتنع من الصرف أعلاماً لمذكر، وذلك عند بعض العرب الذين يجعلونها أسماء مؤنثات، ولا يلحظون فيها معنى الوصفية<sup>(٢)</sup>.  
 قال ابن عقيل فذلِكَ لما ذكر: "والحاصل أن ما كان اسماً على لغة، وصفةً على لغة، ففيه الصرف وتركه، علم مذكر، ك: جنوب ونحوه"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١/١٣٦، وشفاء العليل للسلسلي ٢/٨٩٩، ٩٠٠، والتصريح ٢/٣٣٣.

(٢) ينظر: المساعد ٣/٢١، وشفاء العليل ٢/٩٠٠.

(٣) المساعد ٣/٢١.

**الدراسة التفصيلية:**

ذكر العلماء أن المسموع عن العرب في استعمال هذه الألفاظ: جنوب ودبور وشمال وما أشبهها لهجتان:

**إحدهما:** استعمالها صفات جارية على الريح، وهذا هو الأكثر في كلام العرب.

**والثانية:** استعمالها أسماء للريح، وهذا قليل الوجود في كلام العرب بالنسبة للأول، ويترتب على ذلك أنك إذا سميت بها مذكراً على اللغة الأولى صرفته؛ لاحتياج تأنيثها إلى تأويل غير لازم. وإذا سميت بها مذكراً على اللغة الثانية منعه من الصرف؛ للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لاحتياج تأنيثها إلى تأويل لازم. فقد قرّر سيبويه أن هذه الألفاظ (جنوب، وشمال، وحرور، وسموم، وقبول، ودبور) إذا سميت رجلاً بشيء منها صرفته؛ لأنها صفات في أكثر كلام العرب، وعمدته في ذلك السماع، قال مثبتاً إياه: "سمعناهم يقولون: هذه ريح حرور، وهذه ريح شمال، وهذه ريح الجنوب، وهذه ريح سموم، وهذه ريح جنوب". سمعنا ذلك من فصحاء العرب، لا يعرفون غيره<sup>(١)</sup>.

وقرّر - أيضاً - أن بعضهم يجعلها أسماء للريح، وذلك قليل، ويبنى عليه أنك إذا سميت بها مذكراً، منعه من الصرف، قال: "فمن جعلها أسماء لم يصرف شيئاً منها اسم رجل، وصارت بمنزلة الصعود، والهبوط، والحرور، والعروض"<sup>(٢)</sup>. وقد نقل ذلك عنه صاحب المخصص، دونما زيادة عليه<sup>(٣)</sup>.

وإلى هاتين اللهجتين المائتين في الاستعمالين المذكورين أشار أبو حيان قائلاً: "وما كان اسماً على لغة ووصفاً على لغة، وذلك: جنوب وحرور وسموم، ودبور وشمال، فإن سميت بها مذكراً انصرفت على تقدير أنها أوصاف كحائض، ومُنِعَتْ على تقدير أنها أسماء، فصارت كـ: صعود مسمى به"<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا المنوال نسج السيوطي ذاكراً أنه لو سُمِّيَ مذكر بما هو اسم في لغة، ووصف في لغة، كجنوب، ودبور وشمال، وسموم وحرور، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح، كالصعود والهبوط، وعند بعضهم صفات جرت على الريح، وهي مؤنثة، ففيه الوجهان المذكوران: المنع من الصرف كباب زينب، والصرف كباب حائض<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٢٣٨/٣.

(٢) السابق ٢٣٨/٣.

(٣) ينظر: المخصص ٨٤/٩.

(٤) ارتشاف الضرب ٤٤١/١.

(٥) ينظر: همع الهوامع ١٢٤/١.



وبعد، فالألفاظ المذكورة صفات فى أكثر الكلام العربى، إذا سميت بها مذكراً انصرف، وأسماء فى قليل الكلام إذا سميت بشيء منها امتنع من الصرف، كما قرَّرَ العلماء. فالأولى لغة جمهور العرب، والثانية: لغة بعضهم.

\* \* \*



## إجراء نحو: جوارٍ ورباعٍ مجرى الصحيح

## تقديم:

الاسم المنقوص إذا كان جمعاً لمفرد على فاعلة معتلة اللام، نحو: غَوَاشٍ جمع غاشية ونَوَاصٍ جمع ناصية، فإنه يُعامل معاملة جَوَارٍ في أنه يُنَوَّنُ في الرفع والجر تنوين عوض عن الياء المحذوفة، ويُنصب بفتحة من غير تنوين؛ لكونه ممنوعاً من الصرف، وماتعه: صيغة منتهى الجموع، فتقول: هؤلاء غَوَاشٍ ونَوَاصٍ، ونظرت إلى غَوَاشٍ ونَوَاصٍ، ورأيتُ غَوَاشِيَّ ونَوَاصِيَّ، كما تقول: هؤلاء جوارٍ ومررت بجوارٍ ورأيتُ جوارِيَّ<sup>(١)</sup>.

وأصل جوارٍ: جَوَارِيَّ، استثقلت الضمة والكسرة على الياء مع ثقل البناء، فحذفوهما؛ فاجتمع ساكنان: الياء والتنوين، فحذفوا الياء، ثم التنوين لمنع هذا البناء من الصرف؛ لأن الياء منوية وإن كانت محذوفة، ثم عَوَّضُوا من الياء المحذوفة تنويناً غير تنوين الصرف<sup>(٢)</sup>. هذا مذهب ابن أبي إسحاق وأبى عمرو والخليل وسيبويه وجمهور البصريين، وهو المشهور<sup>(٣)</sup>.

وزهد عيسى بن عمر ويونس والكسائي وأبو زيد والبغداديون إلى إجرائه مُجْرَى الاسم الصحيح في ترك تنوينه مطلقاً، وجره ونصبه بفتحة ظاهرة على الياء، وإثبات يائه ساكنة مقدراً فيها الضمة في حال الرفع؛ وذلك لثقل الضمة، فيقولون: هؤلاء غَوَاشِيَّ، ونَوَاصِيَّ وجواري، ومررتُ بغَوَاشِيَّ ونَوَاصِيَّ وجواري، ورأيتُ غَوَاشِيَّ ونَوَاصِيَّ وجواري<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي أن معظم العرب أو أكثرهم يُجْرَى جَوَارٍ وَغَوَاشٍ وَشَنَاحٍ - وهو الطويل - مُجْرَى المنقوص، فيقولون: هؤلاء الجوارِيَّ والغَوَاشِيَّ والشَنَاحِيَّ، ومررتُ بالجوارِيَّ والغَوَاشِيَّ والشَنَاحِيَّ، ورأيتُ الجوارِيَّ والغَوَاشِيَّ والشَنَاحِيَّ.

وبعض العرب يحذف الياء، ويُعامل هذه الأسماء معاملة الصحيح، فيقولون: هؤلاء جوارٍ وغَوَاشٍ وشَنَاحٍ، ومررتُ بجوارٍ وغَوَاشٍ وشَنَاحٍ، ورأيتُ جواراً وغَوَاشاً وشَنَاحاً<sup>(٥)</sup>. ثم استشهد لهذه اللغة بقراءتين جاءتا على مقتضاها، إحداهما: قراءة عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه -: ﴿وَلَهُ

(١) ينظر: التصريح ٣٥٤/٢، ٣٥٥، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣.

(٢) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ٨٧٣/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٠٨/٣، ٣١٠، وارتشاف الضرب ٤٤٧/١، والتصريح ٣٥٤/٢، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣.

(٤) ينظر: المصادر السابقة.

(٥) ينظر: المساعد ٨٣/٢، وشفاء العليل ٥٦٩/٢.

الْجَوَارُ الْمَشْعَاتُ ﴿١﴾ بضم الراء، والثانية: قراءة بعض السلف ﴿وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ﴾ ﴿٢﴾ بضم غَوَاشٍ ﴿٢﴾ بضم الشين ﴿٣﴾.

### الدراسة التفصيلية:

تَبَيَّنَ من تتبع العلماء في تناولهم لهذه المسألة أنه قد ورد عن بعض العرب لهجتان مغايرتان لما عليه جمهورهم أو معظمهم:

**إحداهما:** هي التي تمسك بها عيسى بن عمر ويونس والكسائي وأبو زيد والبغداديون، ومؤداها: إجراء هذا النوع من الاسم المنقوص مُجْرَى الصحيح الآخر، فيترك تنوينه مطلقاً، وَيَجْرُ وينصب بالفتحة الظاهرة؛ لكونه ممنوعاً من الصرف، وَتَثَبْتُ يَأُوهُ ساكنةً مقدرًا فيها الضمة؛ وذلك لثقل الضم. وقد احتجوا لذلك بقول الفرزدق يهجو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتَهُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا<sup>(٤)</sup>

فأظهر الفتحة في حالة الجر<sup>(٥)</sup>، ولو جرى على القياس المشهور لقال: مولى مَوَالٍ، على حد قوله

تعالى: ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾﴾<sup>(٦)</sup>.

وما جاء على هذه اللغة محمول عند الخليل وسيبويه وجمهور البصريين على أنه من قبيل الضرورة الشعرية<sup>(٧)</sup>.

وَقَرَّرَ الرضى أن هذه اللغة التي اختارها عيسى بن عمر والكسائي وأبو زيد قليلة، ثم زاد في وصفها مرة أخرى: أنها لغة قليلة خبيثة<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ٢٤ من سورة الرحمن، وذكر ابن خالويه أن هذه قراءة ابن مسعود - رضى الله عنه - وعبد الوارث عن أبي عمرو والحسن. ينظر: مختصر شواذ القرآن/١٤٩، ١٥٠.

(٢) من الآية ٤١ من سورة الأعراف.

(٣) عزاها ابن خالويه إلى أبي رجاء العطاردي. ينظر: مختصر شواذ القرآن/٤٩.

(٤) البيت من بحر الطويل، وليس في ديوان الفرزدق، وقد ورد في: الكتاب ٣/٣١٣، والمقتضب ١/٢٨١، وشرح الرضى على الكافية ١/١٥٢، وأوضح المسالك ٤/١٢٨، والتصريح ٢/٣٥٥، وهمع الهوامع ١/١٢٧، وشرح الأشموني ٣/٢٧٣.

(٥) ينظر: الممتع ٢/٥٥٦، وشرح الرضى على الكافية ١/١٥٢، ١٥٣، وارتشاف الضرب ١/٤٤٧، والتصريح ٢/٣٥٤، ٣٥٥، وشرح الأشموني ٣/٢٧٣.

(٦) الآيتان ١، ٢ من سورة الفجر.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٣١٢، ٣١٣، والنكت ٢/٨٧٥، ٨٧٦، والممتع ٢/٥٥٦، وارتشاف الضرب ١/٤٤٧، والتصريح ٢/٣٥٥، وشرح الأشموني ٣/٢٧٣.

واللهجة الثانية: بعض العرب إذا حذف الياء من نحو: جَوَارٍ وِرْبَاعٍ وِشْنَاخٍ صَيَّرَ الإعراب على ما قبلها، فتظهر عليه حركات الإعراب كلها، كما تظهر على الصحيح الآخر، فيقولون: هؤلاء جَوَارٌ وغواشٌ، ومررتُ بجوارٍ وغواشٍ، ورأيتُ جواراً وغواشاً.

وذكر ابن مالك من أمثلة ذلك: قول بعض العرب: رَبَاعٌ فِي الرَّبَاعِيِّ مِنَ الْحَيَوَانِ، وهو ما فوق الثَّنيِّ، وِشْنَاخٌ فِي الشَّنَاخِيِّ، وهو الطويل<sup>(٢)</sup>.

ويقولون: مررتُ برِباعٍ وِشْنَاخٍ، ورأيتُ رباعاً وِشْنَاخاً. ومن شواهد هذه اللغة: القراءتان المذكورتان سلفاً، وهما: قراءة أبي رجاء ﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ ﴾، وقراءة عبدالله بن مسعود - رضى الله

عنه -: ﴿ وَكَأَنَّ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ ﴾ بضم الشين والراء من: غواشٍ، والجوار<sup>(٣)</sup>.

ولكون هاتين اللغتين ضيقتى النطاق، فلم تكثر شواهدهما، ولم يعين لنا أحد من أئمة اللغة من نطق بهما من العرب نُقَرَّرُ أنهما لغتان قليلتان ضعيفتان، والأولى ألا يبني متكلم كلامه عليهما إلا فى موطن الضرورة، وهو الشعر إن أعوزته الحاجة إلى ذلك.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١/١٥٣، ١٥٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٠٣.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٢٢٢، وشرح التسهيل ١/٤٠٣، والمساعد ٢/٨٣، وشفاء العليل ٢/٥٦٩.



## صَرَفُ مَا لَا يَنْصَرَفُ

### تقديم:

قد يُصرف غير المنصرف؛ لأحد أسباب أربعة:

الأول: أن يكون أحد سببيه المانعين له من الصرف العلمية ثم يُنكَّر، فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني، وهو إما التأنيث، أو الزيادة، أو العدل، أو الوزن، أو العجمة، أو التركيب، أو ألف الإلحاق المقصورة، نحو قولك: رَبَّ فَاطِمَةَ، وعمران، وعمر، ويزيد، وإبراهيم، ومعدى كرب، وأرطى لقيتهم، بالجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة؛ لزوال أحد موجبي منع صرفها، وهو العلمية.

الثاني: التصغير المزيل لأحد السببين المانعين من الصرف، نحو: حُمَيْدٌ، وعُمَيْرٌ، في تصغير أحمد وعمر، فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير، فيصرفان؛ لزوال أحد السببين<sup>(١)</sup>.

الثالث: إرادة التناسب، وهو نوعان: تناسب لكلمات منصرفة انضم إليها غير منصرف، وتناسب لرعوس الآي<sup>(٢)</sup>.

فمثال الأول: قراءة نافع وأبي جعفر والكسائي وهشام ﴿سَلَسِلًا﴾ بالتنوين وصلًا وبالآلف وقفًا<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾<sup>(٤)</sup>. وذلك لمناسبة ﴿وَأَغْلَلًا وَسَعِيرًا﴾ بعدها، وهي رواية أبي بكر عن عاصم.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِأَيْنِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾<sup>(٥)</sup> قَوَارِيرًا مِّنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١١﴾ في قراءة المذكورين وابن كثير وخلف ﴿قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا﴾ بالنصب والتنوين<sup>(٦)</sup>. الأولى لمناسبة رعوس الآي، والثانية مشاكلة للأولى<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ٢/٣٥٠، ٣٥١.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٧٣، وحاشية الخضري ٢/١٠٩.

(٣) وقرأها الباقر وغير تنوين، وقف منهم بالآلف أبو عمرو وروح، واختلف عن ابن كثير وابن ذكوان وحفص، والباقر وغير ألف. ينظر: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني/١٧٦، والإقناع في القراءات السبع لابن البادش/٤٧٩، وتقريب النشر لابن الجزري/١٨٥، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي ٢/٥٧٦، ٥٧٧.

(٤) الآية ٤ من سورة الإنسان.

(٥) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة الإنسان.

(٦) وقرأ الباقر (كانت قَوَارِيرًا) بغير تنوين، وكلهم وقف بالآلف إلا حمزة ورويسًا، وأما (قَوَارِيرًا) الثانية ففرعها - أيضًا - بغير تنوين، ووقفوا بغير الألف سوى هشام من طريق الحلواني، فاختلف عنه في الوقف. ينظر: التيسير/١٧٧، وتقريب النشر/١٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٥٧٧، ٥٧٨.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٧٣.

الرابع: الضرورة الشعرية، كقول الشاعر:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ عُنَيْزَةَ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي<sup>(١)</sup>

فصرف (عنيزة) بالتنوين ضرورة<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن قوماً من العلماء زعموا أن صرف مالا ينصرف مطلقاً لغة محكية عن بعض العرب، حكاهما الأخفش<sup>(٣)</sup>. قال ابن عقيل: "حكى الأخفش أن من العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف، قال: وكأنها لغة الشعراء، جرت ألسنتهم في الكلام على ما يضطرون إليه في الشعر"<sup>(٤)</sup>.

وقال السلسلي: "حكى الأخفش أن من العرب من يصرف في الكلام جميع مالا ينصرف"<sup>(٥)</sup>. وذكرنا معاً أن الأعراف قصر ذلك على الجمع المتناهي، نحو: سلاسل، وقوارير<sup>(٦)</sup>. قال ابن عقيل: "حكى الأخفش أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهي، قال: سمعت ذلك منهم، وسببه: جمعهم له جمع سلامة، نحو: صواحبات، فأشبهه بذلك الآحاد"<sup>(٧)</sup>.

ويبدو مما سبق أن ابن عقيل كان أغزر مادة، وأوسع أفقاً في الحديث عن هذه اللهجة من السلسلي.

### الدراسة التفصيلية:

حكى أبو البركات الأتباري إجماع النحويين على جواز صرف مالا ينصرف في ضرورة الشعر<sup>(٨)</sup>، وتبعه في ذلك بعض النحويين<sup>(٩)</sup>. لكن الكوفيين استثنوا من هذا الجواز المطلق في الضرورة صيغة

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه/١١، والعين ١٠٤/٦، ومغنى اللبيب ٢٤/٢، والتصريح ٣٠/١، ٣٥٢/٢، وشرح الشواهد للعيني ٢٧٤/٣، وشرح الأشموني ٢٧٤/٣ والخدر: كل ما ستر من قبة أو هودج أو بيت أو ستر، والويلات: التعتات، وهو دعاء عليه، ومُرْجَلِي: مصيرى راجلة إذاعقرت بعيرى. ينظر: شرح شواهد المغنى للسيوطي ٧٦٦/٢.

(٢) ينظر: التصريح ٣٥٢/٢.

(٣) ينظر: المساعد ٤٤/٣، وشفاء العليل ٩١٠/٢.

(٤) المساعد ٤٤/٣.

(٥) شفاء العليل ٩١٠/٢.

(٦) ينظر: المساعد ٤٤/٣، وشفاء العليل ٩١٠/٢.

(٧) المساعد ٤٤/٣.

(٨) ينظر: الإنصاف ٤٩٣/٢.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٣١١/٢، وشرح المكودي عليها/٣٥٦، والفضة المضية لابن زيد العاتكي/٤٥٣، وشرح الأشموني ٢٧٣/٣.



التفضيل (أفعل من)، فمنعوا صرفها في الضرورة؛ لأن من لما اتصلت به منعت من صرفه؛ لقوة اتصالها به، ولأن من مع مجرورها كالمضاف إليه؛ فلا ينون ما هو كالمضاف. وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة؛ لأنهما دليلان من أدلة الأسماء، فاستغنى بأحدهما عن الآخر<sup>(١)</sup>.

وذهب البصريون إلى جواز صرفه في ضرورة الشعر؛ لأن الأصل في الأسماء كلها الصرف، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل، ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها<sup>(٢)</sup>، وفرق بين المضاف، وما هو كالمضاف<sup>(٣)</sup>، ولأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا من، بدليل صرف: خير منه وشر منه؛ لزوال الوزن<sup>(٤)</sup>.

وللعامة الدماميني رأى وجيه في صرف مالا ينصرف للضرورة على لغة عامة العرب، وهو: أنه ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه، ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف؛ لمنافاته لوجود العلتين المحققتين. وإنما يكون تنوين ضرورة<sup>(٥)</sup>.

وذهب قوم من النحويين إلى أن صرف مالا ينصرف مطلقاً، أي: في الاختيار وغيره لهجة لبعض العرب<sup>(٦)</sup>. حكى الرضى عن الأخفش قوله: "إن صرف مالا ينصرف مطلقاً، أي: في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيراً؛ لإقامة الوزن إلى صرف مالا ينصرف، فتمرن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضاً"<sup>(٧)</sup>. وحكى عنه المرادى، والشيخ خالد، والسيوطى، والأشمونى قوله: "وكأن هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف ٤٨٨/٢، ٤٨٩، وشرح الرضى على الكافية ١٠٧/١.

(٢) ينظر: الإتصاف ٤٨٩/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٠٧/١.

(٤) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ١٠٢/٢، وهمع الهوامع ١٣٢/١، وشرح الأشموني ٢٧٥/٣.

(٥) ينظر: التصريح ٣٥٢/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٤٨/١، والمساعد ٤٤/٣، وشفاء العليل ٩١٠/٢، وحاشية الخضرى ١٠٩/٢.

(٧) شرح الرضى على الكافية ١٠٦/١، ١٠٧.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٧/٣، والتصريح ٣٥٢/٢، وهمع الهوامع ١٣٢/١، وشرح الأشموني

٢٧٥/٣.

وصرف مالا ينصرف في الشعر جاء منه مالا يحصى كثرة من الشواهد في أشعارهم، كما يقول الفراء وأبو البركات الأتباري<sup>(١)</sup>، ومنه قول أبي كبير الهذلي<sup>(٢)</sup>:

وَمِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ الثِّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثْقَلٍ<sup>(٣)</sup>

وأما في الاختيار فقد جاءت به بعض القراءات القرآنية:

قراءة قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾<sup>(٤)</sup> بتنوين (سَلَاسِلًا)،

وقراءة قوله عز وجل: ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وُدًّا وَلَا سُوءًا وَلَا يَغُوتَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾<sup>(٥)</sup> بتنوين

يَغُوتَ وَيَعُوقَ اسمي صنمين ﴿ يَغُوتًا وَيَعُوقًا ﴾ وهي قراءة الأعمش الأسدي<sup>(٦)</sup>، وقراءة قوله جلَّ

شأنه: ﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِعَائِنِ اللَّهِ مِنْ فَضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴾<sup>(٧)</sup> قَوَارِيرًا مِنْ فَضَّةٍ

قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿<sup>(٨)</sup> بتنوين ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأولى والثانية.

ومما ذكره العلماء في حديثهم عن هذه القراءات يمكن القول بأن لها وجهين: الأول: أن الصرف

فيها لمناسبة ما قبلها وما بعدها، فتنوين ﴿سَلَاسِلًا﴾ لمناسبة ﴿وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ بعدها،

وتنوين ﴿يَغُوتًا وَيَعُوقًا﴾ لمناسبة ما قبلهما وما بعدهما، وتنوين ﴿قَوَارِيرًا﴾ الأولى؛ لمناسبة

رعوس الآي في التنوين وصلًا وفي الألف بدله وقفًا، وتنوين ﴿قَوَارِيرًا﴾ الثانية؛ لمناسبة

الأولى<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢١٨/٣، والإتصاف ٤٨٩/٢.

(٢) هو عامر بن الحليس، شاعر جاهلي، أحد بنى سعد بن هذيل، ثم أحد بنى جزيب، له أربع قصائد، أولها كلها شيء واحد، ولا يعرف أحد من الشعراء فعل ذلك. ينظر: ديوان الهذليين ٨٨/٢، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٦٧٠/٢.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو في ديوان الهذليين ٩٢/٢، والكتاب ١٠٩/١، وشرح السيرافي للكتاب ١٠١/٢، والإتصاف ٤٨٩/٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٢٧/١ يصف أبو كبير تأبط شرًا بأن أمه حملت به وهي فزعة غير مستعدة للفراش، فقد تحزمت للهرب فواقعا أبوه فجاءت به نجيبًا، وكانوا يقولون: إن المرأة إذا حملت وهي فزعة فجاءت بغلام جاءت به لا يُطاق. والحُبْك: الخيط الذي يشدُّ به الثياب، وغير مُثْقَلٍ: يعني حسن القبول محبب إلى القلوب. ينظر: ديوان الهذليين ٩٢/٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٢٨/١، ٢٢٩، وحاشية الصبيان ٢٢٩/٢.

(٤) الآية ٤ من سورة الانسان.

(٥) من الآية ٢٣ من سورة نوح.

(٦) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/١٦٢، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي ٥٦٤/٢.

(٧) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة الانسان.

(٨) ينظر: حاشية الصبيان ٢٧٣/٣، وحاشية الخضري ١٠٩/٢.



والثانى: أنها جاءت على لغة بعض العرب الذين يصرفون جميع مالا ينصرف، ولا يُفَرِّقون بين ما يمتنع صرفه لعله واحدة، كصيغة منتهى الجموع أو لعلتين، فالكل عندهم سواء، جرياً على الأصل فى الأسماء، وهو الصرف.

وقد استثنى الكسائى وغيره من الكوفيين أفعال التفضيل من هذه اللغة، ومذهب الأخفش وحكايته عنهم أنهم يصرفون مطلقاً فى الاختيار وغيره<sup>(١)</sup>. وعزا إليه الرضى موافقة الكسائى فيما استثناه<sup>(٢)</sup>. استثناه<sup>(٢)</sup>.

والقول بأن صرف مالا ينصرف مطلقاً لغة لبعض العرب هو الأولى عندى بالقبول؛ فقد قيل: إنها لغة بنى أسد، وعلتهم: أن الأصل فى الأسماء الصرف<sup>(٣)</sup> وبلغتهم نطق قارئهم الأعمش الأسدى بالموالاة، وإن شذت قراءته فهى حجة فى إثبات لهجتهم، وقرأ بها بعض أصحاب القراءات المتواترة فى ﴿ سَلْسِلًا ﴾ و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾.

ونطق بهذه اللهجة أبو كبير الهذلى، ولم تدفعه إلى ذلك ضرورة فيما يبدو، فلعلها لغة فيهم، ولا يمكننا الجزم بنسبتها إليهم؛ لأننا لم نجد إشارة إلى ذلك من اللغويين، مع عدم توافر الشواهد الدافعة إلى ذلك.

ولا أرى عيباً فى هذه اللغة، فهى من باب ردّ الفرع إلى الأصل، وليست مقصورة على ضرورة أو غيرها.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١/١٠٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٥٧٦، ٥٧٧.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١/١٠٧.

(٣) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٢/٥٧٧.



## حال وعَضُد ولسان

### تقديم:

ورد عن العرب في استعمال هذه الألفاظ الثلاثة ونحوها لغتان: بعضهم استعملها أسماء مؤنثة، وبعضهم الآخر استعملها أسماء مذكرة. ففي لفظ (حال) يقال: حال حسنة، وحال حسن، قال الفراء: "الحال أنثى، وأهل الحجاز يذكرونها، وربما أدخلوا فيها الهاء"<sup>(١)</sup>. وفي عَضُد قال أبو زيد: "أهل تهامة يُؤنثون العَضُد، وبنو تميم يُذكرون"<sup>(٢)</sup>. وفي لسان قال المبرد: "اعلم أن الشيء قد يكون على لفظ واحد مذكراً ومؤنثاً، فمن ذلك: اللسان، يقال: هو اللسان، وهي اللسان. فمن جمع اللسان المذكر قال في جمعه: ألسنة؛ لأنه على مثال: فراش وأفرشة، وجمار وأحمرة، وجمعه الكثير: لسن مثل فرش، وحمُر.

ومن قال: هي اللسان فأنث، فجمعه: ألسن، على مثال: ذراع وأذرع، وشمال وأشمَل..."<sup>(٣)</sup>. وإذا أراد المتكلم أن يسلك بهذه الألفاظ الثلاثة ذات اللغتين طريق العدد، جاز له في العدد وجهان: حذف التاء منه على اعتبار تأنيث المعدود، وإثباتها على اعتبار تذكيره، فيقول: ثلاث أحوال، وثلاثة أحوال، وثلاث أعضد، وثلاثة أعضد، وثلاث ألسن، وثلاثة ألسنة"<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أنه إذا كان في المعدود لغتان: إحداهما: التذكير، والأخرى: التأنيث، نحو: حال، وعضد، ولسان، جاز في العدد وجهان: حذف التاء عند إرادة تأنيث المعدود، وإثباتها عند إرادة تذكيره.

فقد ذكر ابن عقيل حالاً وعضداً، وقال: "فتقول على لغة من ذكر: ثلاثة أحوال، وثلاثة أعضاد، وعلى لغة من أنث: ثلاث أحوال، وثلاث أعضاد. وكذلك أكثر أسماء الأجناس المميز واحداً بالتاء، نحو: ثلاثة من النمل، وثلاث من النحل"<sup>(٥)</sup>.

وذكر السلسلي عضداً ولساناً، وقال: "فإن اعتبرت التأنيث حذفت، أو التذكير أثبتتها"<sup>(٦)</sup>. ولم يتبع ذلك بأمثلة توضيحية لعبارته الموجزة، كما فعل ابن عقيل.

(١) المذكر والمؤنث/٨٣ تح د/رمضان عبد التواب.

(٢) المصباح المنير لليومي ٤١٥/٢.

(٣) كتاب المذكر والمؤنث/١٠٣، ١٠٤ تح د/رمضان عبد التواب، ود/صلاح الدين الهادي.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٦٣/١، والمساعد ٧٦/٢، وشرح الأشموني ٦٤/٤، ٦٥.

(٥) المساعد ٧٦/٢.

(٦) شفاء العليل ٥٦٥/٢.



**الدراسة التفصيلية:**

سمع عن العرب في بعض الألفاظ لغتان من حيث التذكير والتأنيث، بعضهم أنثها، وبعضهم ذكَّرها، ومن هذه الألفاظ: حال، وعضد، ولسان، وذراع.

وقد سبق الحديث عن الثلاثة الأولى في التقديم، وأما ذِرَاعُ فقال عنها الفراء: "والذراع أنثى، وذَكَّرَ الذراع بعض بنى عَكل، وتصغيرها: ذُرَيْعَةٌ، وربما قالوا: ذُرَيْعٌ، والهاء في التصغير أجود وأكثر في الذراع، ويقال: ثلاث أذرع"<sup>(١)</sup>.

وإذا كان في المعدود لغتان من حيث التذكير والتأنيث - كما في الألفاظ السابقة - جاز في عدده وجهان: حذف التاء منه إذا كان المعدود في الكلام مؤنثاً، وإثباتها فيه إذا كان المعدود مذكراً. ويجوز الوجهان بكثرة في أسماء الأجناس التي يفرق بينها وبين واحدتها بالتاء<sup>(٢)</sup>.

قال العلامة ابن مالك: "وقد يكون في المعدود لغتان، فيجوز في عدده وجهان، كحال، وعضد، ولسان، فإنها تُذَكَّرُ وتُؤنَّثُ.

فيقال على لغة من ذَكَّرَ: ثلاثة أحوال، وثلاثة أعضاد، وثلاثة ألسنة.

ويقال على لغة من يؤنَّث: ثلاث أحوال، وثلاث أعضاد، وثلاث ألسن.

ويكثر الوجهان في أسماء الأجناس المميز واحدتها بالتاء، كبقر ونخل وسحاب، فيقال على لغة من ذَكَّرَ: لزيد ثلاثة من البقر، وثلاثة من النخل، وسُقِّيت أرضنا بثلاثة من السحاب، ويقال على لغة من أنث: ثلاث"<sup>(٣)</sup>.

فإذا جرى المتكلم في كلامه على لغة العرب الذين يؤنثون، وهم - كما قال أبو زيد في عَضُدٍ - أهل تهامة، ترك التاء من العدد، فقال: ثلاثُ أعضاد، وأحوال، وألسن، وأذرع. وإذا جرى على لغة العرب الذين يُذَكَّرُون، وهم - كما قال الفراء في لسان - أهل الحجاز، وكما قال أبو زيد في عَضُدٍ - بنو تميم، وبعض بنى عَكل - كما قال الفراء في ذراع - إذا جرى المتكلم على لغة هؤلاء أثبت التاء في العدد، فقال: ثلاثة أعضاد، وأحوال، وألسنة، وأذرع.

\* \* \*

(١) المذكر والمؤنث/٦٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٦٣، والمساعد ٢/٧٦، وشرح الأشموني ٤/٦٤، ٦٥.

(٣) شرح التسهيل ٢/٣٩٩/٤٠٠.

## إسقاط تاء العدد المضاف إلى دوابٍّ مع قصد التذكير

## تقديم:

فى أسلوب العدد يُعدُّ التذكير والتأنيث مع الجمع بحال مفرده، فإن كان مفرده مذكراً أُنتَّ عدده، وإن كان مؤنثاً ذُكِّرَ، تقول: عندي ثلاثة طلاب، وثلاث طالبات.

وكذلك تقول: ثلاثة إصطبلات - جمع إصطبل بقطع الهمزة المكسورة -، وثلاثة حمَّامات - جمع حمَّام بتشديد الميم - بالتاء فيهما؛ اعتباراً بالإصطبل والحمَّام فإنهما مذكران، ولا تقول: ثلاث بتركها؛ اعتباراً بحال الجمع، خلافاً للكسائي والبغداديين؛ فإنهم أجازوا مراعاة حال الجمع<sup>(١)</sup>.

وإذا كان المعدود صفة منويّاً موصوفها فالمعتبر فى التذكير والتأنيث حال الموصوف المنوى لاحتالها، فإن كان الموصوف مذكراً أُنتَّ العدد، وإن كان مؤنثاً ذُكِّرَ، قال الله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرٌ مِّثَالِهَا﴾<sup>(٢)</sup> بترك التاء؛ لأن الموصوف مؤنث، والتقدير: عشر حسنات أمثالها، ولولا ذلك لقل: عشرة بالتاء؛ لأن المثل الذى هو واحد الأمثال مذكر، وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده.

وتقول: عندي ثلاثة ربَّعات، بالتاء فى ثلاثة إن قَدَّرت الموصوف رجالاً، وبتركها إن قَدَّرت الموصوف نساء؛ لأن ربَّعات - بفتح الباء - فى الأصل اسم، ثم استعملت فى الصفة وهى جمع ربَّعة - بسكون الباء - يوصف بها المذكر والمؤنث، فيقال: رجل ربَّعة، وامرأة ربَّعة، أى: مربوع لا طويل ولا قصير.

ولهذا نرى العرب يقولون: ثلاثة دواب - بالتاء - إذا قصدوا ذكوراً؛ لأن الدابة صفة فى الأصل غلبت عليها الاسمية، فكانهم قالوا: ثلاثة أحمرّة دوابٍّ. وقد سُمِعَ من كلامهم: ثلاث دوابٍّ ذكور - بترك التاء -؛ لأنهم اعتبروا تأنيث اللفظ، وأجروا الدابة مجرى الاسم الجامد؛ نظراً إلى الحال<sup>(٣)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلى أن من العرب من يسقط تاء العدد المضاف إلى دوابٍّ مع قصد تذكير الموصوف، وعَلَّلَ ذلك ابن عقيل بقوله: "الجريان دابة مجرى الأسماء الجامدة"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢٢٥/٤، والتصريح ٤٥١/٢، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ٢٢٥/٤.

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢٢٧/٤، والتصريح ٤٥٢/٢، ٤٥٣.

(٤) المساعد ٧٦/٢.



وأثبت السلسلي أن قول بعض العرب: ثلاثُ دوابَّ بسقوط التاء مع قصد التذكير جاء اعتبارًا بحال الصفة (دوابَّ)؛ لكونها جرت مجرى الأسماء الجامدة<sup>(١)</sup>.

وقد أحسن كلاهما صنعًا حين أوجز في العبارة وأبدع في الإشارة إلى هذه اللهجة وقتها، فابن عقيل قال: "من العرب" بمن التبعية، والسلسلي قال: "بعض العرب" فبدا من ذلك أن كليهما يراها طريقة كلامية لفئة قليلة من العرب.

### الدراسة التفصيلية:

الدابة: اسم لما دبَّ من الحيوان مُمَيَّزَةً وغير مُمَيَّزَةٍ<sup>(٢)</sup>. فهي لفظة مؤنثة، تقول: هذه دابة، سواء أشرت إلى مذكر أم إلى مؤنث، غير أنك تقول في العدد عند قصد التأنيث: ثلاثُ دوابَّ، وعند قصد التذكير: ثلاثة دوابَّ، فتلحق التاء على معنى أشخاص، ويُقَوَّى ذلك: أن دابة صفة، فكأن الأصل: ثلاثة أشخاص دوابَّ، فحذف الموصوف وهو أشخاص، وأقيمت صفته مقامه، وبقي لفظ العدد على ما كان عليه قبل حذف الموصوف<sup>(٣)</sup>.

وبعض العرب يسقط تاء العدد المضاف إلى دوابَّ؛ لتأنيث لفظها، مع قصد تذكير الموصوف وقد سمع من كلامهم: ثلاثُ دوابَّ ذكور<sup>(٤)</sup> بترك التاء؛ لأنهم اعتبروا تأنيث اللفظ، وأجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرًا إلى الحال؛ فلا يجرونها على موصوف<sup>(٥)</sup>.

وهذا ما قرَّره العلامة ابن مالك حين قال: "ومن العرب من يسقط تاء العدد المضاف إلى دوابَّ؛ لتأنيث لفظها مع قصد تذكير الموصوف؛ لأن الدابة صفة جرت مجرى الأسماء الجامدة، فاعتبر في العدد لفظها"<sup>(٦)</sup>.

ف (دوابَّ) عند هذه الطائفة من العرب جارية مجرى فتيات في قولك: عندي ثلاث فتيات في كونها ليست صفة بل توصف، وهي مؤنثة باعتبار لفظها حال الجمع وإن قصدَ بها مذكر، ومن ثم جاز إسقاط التاء من عددها.

\* \* \*

(١) ينظر: شفاء العليل ٥٦٥/٢.

(٢) ينظر: اللسان (دبب) ١٣١٤/٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٦٣/١، والمساعد ٧٦/٢، وشفاء العليل ٥٦٥/٢، وحاشية الصبان ٦٣/٤.

(٥) ينظر: التصريح ٤٥٣/٢.

(٦) شرح التسهيل ٤٠٠/٢.

## حكاية العلم عند الحجازيين والتميميين

## تقديم:

الحكاية هي: إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام<sup>(١)</sup>. وهي على نوعين: أولهما: حكاية الجمل، وهي مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله عز وجل: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله جل شأنه: ﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله تباركت أسماؤه: ﴿ قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ ﴾<sup>(٥)</sup> فتحكى الجملة على ترتيب اللفظ، ويجوز حكايتها على المعنى، فنقول في حكاية زيد قائم: قائم: قال عمرو: قائم زيد، بعكس الترتيب<sup>(٦)</sup>.

والثاني: حكاية المفرد، وهي ضربان:

ضرب بأداة الاستفهام، ويسمى الاستثبات بأى أو بمن؛ لأن السائل طالب للإثبات. وضرب بغير أداة، وهو شاذ، كقول بعض العرب - وقد قيل له: هاتان تمرتان -: دعنا من تمرتان<sup>(٧)</sup>.

فإن كان المسئول عنه نكرة مذكورة حكى في لفظ (أى) ولفظ (من) ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع سالم موجود فيه، أو صالح لوصفه به. فتقول لمن قال: رأيت رجلاً وامرأة، وغلّامين، وجاريتين، وبنين، وبنات: أياً؟ فى حكاية (رجلاً)، وأية؟ فى حكاية (امرأة)، وأيين؟ فى حكاية (غلامين)، وأيتين، فى حكاية (جاريتين)، وأيين، بالجمع فى حكاية (بنين)، وأيات؟ فى حكاية (بنات).

وكذلك تقول فى (من) إذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا على حدها، تذكيرًا وتأنيثًا، غير أنه فى حالة الإفراد والتذكير تُشبع الحركة التى على النون، فيتولد منها حرف مجانس لها، فتقول لمن قال: جاءنى رجل: منو، ولمن قال: رأيت رجلاً: منّا، ولمن قال: مررت برجل: منى، وفى حالة التأنيث يقال: منة بفتح النون وقلب التاء هاء، ومنّت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣١٩/١، وهمع الهوامع ٢٦٥/٣.

(٢) من الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٤) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٥) من الآية ٤٨ من سورة سبأ.

(٦) ينظر: التصريح ٤٧٩/٢.

(٧) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٩٣/٤.



هذا حكم (مَنْ) إذا حُكِيَ بها في الوقف، فإذا وُصِلَتْ لم يُحَكَّ فيها شيء من ذلك، لكن تكون بلفظ واحد في الجميع، فيقال: مَنْ يَا فَتَى فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا. وأما الحكاية بأى فاعلة في الوقف والوصل<sup>(١)</sup>.

### البيان:

أثبت ابن عقيل والسلسلي أن للعرب في حكاية العلم غير المتيقن نفى الاشتراك فيه، نحو: محمد، وزيد، لهجتين، دونك بيانهما:

الأولى: حكاية إعرابه، وهى لغة الحجازيين، يقولون لمن قال: رأيت بكراً: مَنْ بَكَراً؟ بالنصب، ولمن قال: مررت ببكر: مَنْ بَكَرٍ؟ بالجر.

و (مَنْ) فيهما مبتدأ، والاسم بعدها الخبر، ويجوز العكس، فتكون (مَنْ) خبراً مقدماً، والاسم بعدها المبتدأ، قال ابن عقيل: "علامة الرفع مقدرة، منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة الحكاية، وإذا قلت: مَنْ زَيْدٌ، فهو أيضاً على تقدير الحركة؛ للعلّة المذكورة"<sup>(٢)</sup>.

ويبدو من كلام ابن عقيل أن حكاية العلم عند الحجازيين جائزة، وليست بواجبة، ويبدو من كلام السلسلي التزامهم لها، فقد قال ابن عقيل: "فيجيز الحجازيون حكايته مع كونهم يجيزون رفعه بكل حال"<sup>(٣)</sup>. وقال السلسلي: "والذى لا يُتَيَقَّنُ نفى الاشتراك فيه كزيد ونحوه من سائر الأعلام، فيحكيه الحجازيون"<sup>(٤)</sup>.

الثانية: عدم الحكاية مطلقاً، ووجوب رفع ما بعد (مَنْ) وهى لغة بنى تميم. وَضَحَّهَا ابن عقيل قائلاً: "وأما بنو تميم فيوجبون رفعه بكل حال، ولا يجيزون الحكاية أصلاً"<sup>(٥)</sup>.

واضطرب السلسلي فى فهم ما قيل عن هذه اللهجة؛ فابتعد عن الجادة، وحاد عن الصواب، وذلك حين قال: "وبنو تميم لا يحكون، بل يحركونه بحركات الإعراب مقدراً إعرابه بعد (مَنْ) فتقول: مَنْ زَيْدٌ؟ لقائل: جاء زيدٌ، ومن زيداً؟ لقائل: رأيتُ زيداً، ومَنْ زَيْدٌ؟ لقائل: مررتُ بزَيْدٍ. فزيد فى الأحوال الثلاثة مرفوع بضمة مقدرة، وهو خبر (مَنْ) أو مبتدأ خبره (مَنْ). هذا إذا كان غير مقرون بعاطف، فإن قُرِنَ بعاطف بطلت الحكاية عند الحجازيين أيضاً"<sup>(٦)</sup>؛ إذ الإعراب المقدر إنما يكون على لغة الحكاية التى عليها الحجازيون، وأما على لغة التميميين الذى لا يجيزون الحكاية فالإعراب ظاهر؛

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٣٩٠، ٣٩١، والتصريح ٢/٤٨٠، ٤٨١.

(٢) المساعد ٣/٢٦٣.

(٣) السابق ٣/٢٦٣.

(٤) شفاء العليل ٣/٩٩٠.

(٥) المساعد ٣/٢٦٣.

(٦) شفاء العليل ٣/٩٩٠.

لوجوب رفع ما بعد (مَنْ) عندهم على كل حال؛ فهو مبتدأ خبره (مَنْ)، أو خبر مبتدؤه (مَنْ)<sup>(١)</sup>. وبعد أن ذكر ابن عقيل هاتين اللهجتين مفيضاً في بيانهما قال: 'فالذي أجمع عليه الرواة - وهو مذهب الحجازيين - حكاية العلم اسماً، وكنية، ولقباً'<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

اختلف العرب في العلم المذكور في الكلام، اسماً كان أو كنية أو لقباً، إذا استفهمت عنه بـ (مَنْ)، فقد ورد عنهم فيه لهجتان<sup>(٣)</sup>:

**اللهجة الأولى:** حكاية لفظ العلم بعد (مَنْ)، وهي: أن يُجرى المستفهم الاسم على إعراب الاسم المتقدم ذكره، فإذا قال الرجل: جاءني بكر، قلت في جوابه مستثبناً: مَنْ بكر؟ وإذا قال رأيتُ بكراً، قلت: مَنْ بكرًا؟ وإذا قال: مررت ببكر، قلت: مَنْ بكر؟. هذه لغة الحجازيين، وإنما حكوا حرصاً على أن يبيّنوا أن الاستفهام وقع عن الاسم المذكور دون غيره<sup>(٤)</sup>.

ومذهب الجمهور في إعراب الاسم المحكى أنه خبر مبتدؤه (مَنْ) سواء أكانت حركته ضمة، أم فتحة، أم كسرة<sup>(٥)</sup>. ويجوز العكس، وهو كونه مبتدأ، وخبره (مَنْ)<sup>(٦)</sup>. واختلفوا في حالة الرفع، فقيل: الحركة في الاسم المحكى حركة إعراب، وقيل: حركة حكاية، وهو الصحيح<sup>(٧)</sup>. فحركاته حركات حكاية، وحركة إعرابه مقدرة منع من ظهورها اشتغال محل الإعراب بحركة الحكاية<sup>(٨)</sup>. وذهب الفارسي إلى أن (مَنْ) في مثل ذلك مبتدأ، وخبرها جملة محذوفة، والاسم المحكى بعض تلك الجملة، والتقدير: مَنْ ذكرته بكراً؟ ومن مررت به بكر؛ فيكون بدلاً من الضمير المقدر، على تقدير أن العامل في البديل هو العامل في المبدل منه، لا على نية تكرار العامل.

وذهب الكوفيون إلى أن (مَنْ) محمولة على عامل مضمّر يدل عليه العامل في المستفهم عنه، والواقع بعد (مَنْ) بدل منها، فإذا قيل: ضربت بكراً فقلت: مَنْ بكرًا؟ فالتقدير: مَنْ ضربت؟ و (بكرًا)

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٧٩/٣، وارتشاف الضرب ٣٢٣/١، والتصريح ٤٨٦/٢، وهمع الهوامع ٢٦٧/٣، وشرح الأشموني ٩١/٤.

(٢) المساعد ٣٦٤/٣، ٣٦٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٤٧٥/١، وأسرار العربية لأبى البركات الأنبارى/٣٩١، وشرح المفصل للخوارزمى ٢١٢/٢، ٢١٣، ولابن يعيش ١٩/٤، وشرح الرضى على الكافية ٧٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ١٣٥٠/٣، وشرح جمل الزجاجى لابن هشام/٣٩٢، وشرح المكودى على الألفية/٤٠١، والتصريح ٤٨٥/٢، ٤٨٦.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٤.

(٥) ينظر: أسرار العربية/٣٩١، وشرح الرضى على الكافية ٧٩/٣، وارتشاف الضرب ٣٢٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٥٠/٣، وهمع الهوامع ٢٦٦/٣.

(٦) ينظر: المساعد ٢٦٣/٣، والتصريح ٤٨٥/٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٣/١.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٥٠/٣.



بدل من (مَنْ)، وإذا قيل: مررت ببكرٍ فقلت: من بكرٍ؟ فالتقدير: بمنٍ مررت؟ و(بكر) بدل من (مَنْ)<sup>(١)</sup>. ومذهب الجمهور هو الصحيح؛ لسلامته من التكلف والحاجة إلى التأويل. وحكاية العلم بعد (مَنْ) عند الحجازيين ليست مطلقة، بل مقيدة بشروط لا بد من توافرها وإلا امتنعت الحكاية:

أحدها: ألا يكون نفي الاشتراك في العلم مُتَيَقَّنًا، فإن تَيَقَّنَ نفي الاشتراك فيه لم يُحَكَّ، فمن قال: جاء الفرزدق لا يقال له: مَنْ الفرزدق؟ لانتفاء الاشتراك فيه<sup>(٢)</sup>. الثاني: أن يكون الاسم المحكى علمًا لمن يعقل، وإلا بطلت الحكاية<sup>(٣)</sup>. الثالث: ألا يدخل على (مَنْ) حرف من حروف العطف، نحو: ومَنْ بكرٍ؟ أو فَمَنْ بكرٍ؟ فلا تجوز الحكاية اتفاقًا؛ لزوال اللبس؛ إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عن ذكره دون غيره<sup>(٤)</sup>. الرابع: ألا يكون الاسم المحكى منوعًا، ولا مؤكدًا، ولا مبدلاً منه، ولا معطوفًا عليه عطف البيان، فإن إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغنى عن حكاية إعرابها؛ إذ يعرف المخاطب أن المحكى هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها إليه، فتقول لمن قال: رأيتُ بكرًا الظريفَ، أو بكرًا نفسه، أو بكرًا أبا محمد: مَنْ بكرٌ الظريف؟ ومَنْ بكرٌ نفسه؟ ومَنْ بكرٌ أبو محمد؟ بالرفع لا غير<sup>(٥)</sup>.

ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنًا متصلًا بعلم، وأسقط تنوينه لذلك، نحو: رأيتُ بكرَ بنَ عمرو، أو علمًا معطوفًا بالواو خاصة، نحو: رأيتُ بكرًا وعمراً، فيجوز فيهما الحكاية عند أهل الحجاز على خلاف في المستثنى الثاني بين يونس وسيبويه، فذهب يونس إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية، وذهب سيبويه إلى جوازها، فقد حكاها عن قوم، واستحسنها، فتقول لمن قال: رأيتُ بكرًا وعمراً: مَنْ بكرًا وعمراً؟<sup>(٦)</sup>

وقد علَّلَ الشيخ خالد هذا الشرط وما استثنى منه قائلاً: "أما شرط انتفاء التابع فلأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية، واستثنى النعت بابن؛ لأنه صار مع المنعوت كشيء واحد، واستثنى عطف النسق؛ لأنه ليس فيه بيان للمتبوع، فلا يُبَيَّنُ إلا بالحكاية"<sup>(٧)</sup>.

- وإنما خصَّ الحجازيون الأعلام بالحكاية، ورفعوا ما سواها؛ لهذه الأسباب:

- (١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٣/١، وهمع الهوامع ٢٦٧/٣.
- (٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٥٠/٣، والمساعد ٢٦٣/٣، وشفاء العليل ٩٩٠/٣، وهمع الهوامع ٢٦٦/٣، وحاشية الخضرى ١٤٤/٢، ولغة قریش لمختار الغوث/١٨٢.
- (٣) ينظر: التصريح ٤٨٥/٢، ٤٨٦، وحاشية الخضرى ١٤٤/٢.
- (٤) ينظر شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ٧٨/٣.
- (٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٧٧/٣.
- (٦) ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، ٤١٤، وشرح الرضى على الكافية ٧٨/٣، والتصريح ٤٨٦/٢، وحاشية الخضرى ١٤٤/٢.
- (٧) التصريح ٤٨٦/٢.



**الأول:** أن أكثر ما يُخبر عن الناس بالأعلام، فَخَصُّوها بذلك؛ لكثرة دورها وسعة استعمالها فى الإخبارات والمعاملات ونحوهما؛ ولئلا يُقدر أنهم ابتدءوا بالاستفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور<sup>(١)</sup>. و - أيضاً - لما فى الحكاية من ربط أحد الكلامين بالآخر<sup>(٢)</sup>.

وأما غير الأعلام فرُفِعَ؛ لأنه لم يكثر الإخبار به ككثرة العلم، فلم يخشوا لبساً، وأجروه على القياس<sup>(٣)</sup>.

**الثانى:** أن الحكاية ضرب من التغيير؛ إذ كان فيها عدول عن مقتضى عمل العامل، والأعلام مخصوصة بالتغيير؛ لأنها كلها منقولة إلا أسماء يسيرة، فلذلك كثرت الشذوذات فيها؛ إذ التغيير يأنس بالتغيير<sup>(٤)</sup>.

**الثالث:** أن الحكاية ساغت فى الأعلام لما توهموه من تنكيرها، ووجود التزاحم لها فى الاسم، فجاءوا بالحكاية؛ لإزالة توهم ذلك، وهذا المعنى ليس موجوداً فى غيرها من المعارف؛ لأنه لا يصح اعتقاد التنكير فيما فيه الألف واللام مع وجودهما، ولا فيما هو مضاف مع وجود الإضافة، وكذلك سائر المعارف<sup>(٥)</sup>.

- وشرطوا أن تكون الحكاية بعد (مَنْ) دون (أَيُّ)؛ لثلاثة أوجه:  
أحدها: كثرة استعمالهم لها دون (أَيُّ). نصَّ على ذلك سيبويه<sup>(٦)</sup>.

والثانى: أن (مَنْ) اسم مبنى لا يظهر معه قبح الحكاية؛ لسكونه على كل حال، بخلاف (أَيُّ) فإنه لو حكى بها: أَيْ بَكَرًا؟ أَيْ بَكَر؟ برفع أَيْ فيهما، ونصب بكر فى الأول وجره فى الثانى، لظهر القبح فى اختلاف إعراب المبتدأ والخبر<sup>(٧)</sup>.

والثالث: ذكره ابن خروف، وهو: كون (مَنْ) على حرفين. قال ابن الضائع: والأول أولى، وعليه اعتمد سيبويه<sup>(٨)</sup>.

فلما اجتمعت هذه الأسباب عند الحجازيين تكلموا بالحكاية؛ لأنها تزيل الالتباس، وتزيل التوسع فى الكلام<sup>(٩)</sup>. وليست بواجبة عندهم، بل جائزة، فمنهم من يحكى، ومنهم من يرفع<sup>(١٠)</sup>. قال الصبان متحدثاً عنهم: "لا يلتزمون الحكاية، بل يجوزون الحكاية والإعراب، بل يرجحون الإعراب"<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٧٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٤.

(٢) ينظر: التصريح ٤٨٦/٢.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٧٥/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية ٣٩٢ وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٤، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨٢/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٤١٤/٢، والتصريح ٤٨٦/٢.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨٢/٢، والتصريح ٤٨٦/٢.

(٨) ينظر: التصريح ٤٨٦/٢.

(٩) ينظر: أسرار العربية ٣٩٠.

(١٠) ينظر ارتشاف الضرب ٣٢٣/١، والمساعد ٢٦٣/٣.

(١١) حاشية الصبان ٩١/٤.



اللهجة الثانية: عدم الحكاية مطلقاً، ووجوب رفع ما بعد (مَنْ) على كل حال<sup>(١)</sup>، سواء أكان ما قبله فى كلام المخاطب مرفوعاً، أم منصوباً، أم مجروراً، تقول لمن قال: قام بكر: مَنْ بكر؟ ولمن قال: رأيتُ بكرًا: مَنْ بكر؟ لمن قال مررت ببكر: مَنْ بكر؟ بالرفع فى الأحوال الثلاثة. هذه لغة بنى تميم<sup>(٢)</sup>، يلتزمون الرفع؛ لأن الاسم الواقع بعد (مَنْ) عندهم مبتدأ خبره (مَنْ)، أو خبر مبتدؤه (مَنْ)<sup>(٣)</sup>.

وإذا اقترنت (مَنْ) بعاطف، نحو: ومَنْ بكر؟ التقت اللغتان الحجازية والتميمية فى نطق المستفهم على حد سواء، فيتعين الرفع عندهم جميعاً<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء الذكر الأول لهاتين اللهجتين مجتمعتين - فيما أعلم - فى الكتاب، فقد ذكرهما سيبويه، وحكم على لغة التميميين بأنها الأقيس، وذلك حين قال: "اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل: رأيتُ زيداً: مَنْ زيداً؟ وإذا قال: مررت بزيدٍ قالوا: مَنْ زيدٍ؟ وإذا قال: هذا عبدُ الله قالوا: مَنْ عبدُ الله؟

وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين<sup>(٥)</sup>.

فبنوا تميم سلكوا بالعلم المذكور فى الاستفهام عنه بـ(مَنْ) مسلك غيره من الأسماء، فأتوا به مرفوعاً على كل حال بالابتداء جرياً على القياس<sup>(٦)</sup>.

وذكر ابن جنى أن العرب تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى، ومن ذلك: حكاية العلم بعد (مَنْ)، وهى عنده أقوى اللغتين<sup>(٧)</sup>.

والحق أن الإعراب أقيس من الحكاية؛ لأنها لا تتصور إلا بخروج الخبر عما عهد فيه من الرفع<sup>(٨)</sup>، بدليل أن الحجازيين أنفسهم يُجوزون الرفع على كل حال، فيوافقون بنى تميم، قال السيوطى: "وقد يترك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه، ويرفعون على كل حال، كلغة غيرهم، فإن بنى تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً"<sup>(٩)</sup>.

وذكر الصبان وغيره أن الرفع على كل حال هو الأرجح عند الحجازيين<sup>(١٠)</sup>؛ فينبغى أن يكون هو الأقوى؛ لكثرة فى كلام العرب. وأما الحكاية فمحدودة النطاق؛ لأنها لا يؤتى بها إلا مقيدة بشروط؛ لأسباب وأغراض داعية، متى فُقدت امتنعت الحكاية؛ فكان الرفع.

(١) ينظر: الكتاب ٤١٣/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٢١٣/٢، وشرح الرضى على الكافية ٧٩/٣، وشرح جمل

الزجاجى لابن هشام/٣٩٢، والتصريح ٤٨٦/٢، وحاشية الخضرى ١٤٤/٢.

(٢) ينظر: أسرار العربية/٣٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٤، وارتشاف الضرب ٣٢٣/١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٥٠/٣، وشرح الأشمونى ٩١/٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٥٠/٣، وهمع الهوامع ٢٦٧/٣، وشرح الأشمونى ٩١/٤.

(٥) الكتاب ٤١٣/٢.

(٦) ينظر: التبصرة والتذكرة ٤٧٥/١، وشرح الرضى على الكافية ٧٩/٣.

(٧) ينظر: المحتسب ٢١١/٢.

(٨) ينظر: همع الهوامع ٢٦٧/٣.

(٩) السابق ٢٦٧/٣.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان ٩١/٤، وحاشية الخضرى ١٤٤/٢.

## المبحث الثانى

### اللهجات فى الأفعال والحروف

#### وتحتة مطلبان:

#### المطلب الأول: اللهجات فى الأفعال.



## إلحاق الفعل المسند إلى مثنى أو جمع علامتيهما

### تقديم:

إذا أسند الفعل إلى فاعل ظاهر مثنى أو مجموع، وجب تجريده من أى علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول: قام البكران، وقام البكرون، وقامت الهندات، بتوحيد الفعل فى الجميع، كما تقول: قام بكر؛ لأنه لو قيل: قاما البكران، وقاموا البكرون، وقمن الهندات لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر، وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم، فالتزم توحيد الفعل دفعاً لهذا الإيهام. هذا مذهب جمهور العرب فى كلامهم<sup>(١)</sup>. وإليه أشار العلامة ابن مالك قائلاً:

وَجَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَا الشُّهَدَا<sup>(٢)</sup>

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن الفعل إذا أسند إلى ما ليس واحداً، وهو المثنى والمجموع ظاهراً كان أو ضميراً منفصلاً، قد تلحقه علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيقال: قاما البكران، وقاموا البكرون، وقمن الهندات، وذلك فى لغة لقوم معينين من العرب<sup>(٣)</sup>.

وإذا نظرنا إلى تناولهما لهذه اللهجة نظرة موازنة قلنا: شتان ما بين التناولين؛ ذلك أن ابن عقيل - كعادته - أفاض فى بيانها مؤيداً كلامه بالشواهد مرتين: مرة فى شرحه على التسهيل، وأخرى فى شرحه على الألفية.

ففى شرحه على التسهيل قال "فالآلف والواو والنون علامات كتاء التانيث فى قامت، وهذه لغة طييء، وحكى أنها من لغة أزد شنوءة... وحكم الضمير المنفصل حكم الظاهر، فتقول على هذه اللغة: الرجلان ما خرجا إلا هما، والرجال ما خرجوا إلا هم، والنساء ما قمن إلا هن"<sup>(٤)</sup>. وفى شرحه شرحه على الألفية قال: "ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفار فى شرح الكتاب - أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع، أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، فتقول: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء فى: قامت هند حرفاً تدل على التانيث عند جميع العرب، والاسم بعد الفعل المذكور مرفوع به، كما ارتفعت هند ب: قامت"<sup>(٥)</sup>. وقال أيضاً: "وهذه اللغة القليلة هى

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٢٥، والتصريح ١/٤٠٣، وهمع الهوامع ١/٥٧٨.

(٢) الألفية/١٧.

(٣) ينظر: المساعد ١/٣٩٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٢٥، ٤٢٦، وشفاء العليل ١/٤١٥.

(٤) المساعد ١/٣٩٤.

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٢٥، ٤٢٦.

التي يُعبر عنها النحويون بلغة: أكلوني البراغيث، ويُعبر عنها المصنف في كتبه بلغة: (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)<sup>(١)</sup>.

ف: البراغيث فاعل أكلوني، وملائكة فاعل يتعاقبون، هكذا زعم المصنف<sup>(٢)</sup>.

وأما الشواهد التي ذكرها لهذه اللغة فمنها: قول الشاعر:

يَلُومُونَنِي فِي اسْتِرَاءِ النَّخِي — لِ أَهْلِي، فَكُلُّهُمْ يَعْذِلُ<sup>(٣)</sup>

وقول الآخر:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ<sup>(٤)</sup>

وقول بعضهم: التقتا حلقتا البطان<sup>(٥)</sup>.

أما السلسلي فلم يزد بعد أن عرّف بها على أن قال: "هذه لغة أكلوني البراغيث"<sup>(٦)</sup>. مجرداً قوله من البيان والتوضيح بالشواهد المؤيدة لها.

### الدراسة التفصيلية:

إذا أسند الفعل إلى فاعله المثنى أو المجموع، ظاهراً كان أو ضميراً منفصلاً فللعرب فيه لهجتان:

اللهجة الأولى: تجريد الفعل من علامة التثنية أو الجمع؛ استغناء بما هو في الفاعل من العلامات، فيقال: فاز الشهيدان، ويفوز الشهيدان، وفاز الشهداء، ويفوز الشهداء، وفازت الهندات، وتفوز

(١) جزء من حديث أخرجه مالك في الموطأ (كتاب قصر الصلاة في السفر) باب جامع الصلاة رقم ٨٢، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة (باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما) رقم ٢١٠.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٩٤، ٤٣٠.

(٣) البيت من بحر المتقارب، نسبه بعضهم لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه/٤٨، والتصريح ١/٤٠٤، ونسبه بعضهم لأحيحة بن الجلاح، وذلك في شرح شواهد المغنى للسيوطي ٢/٧٨٣، والبيت بلاتسبة في: معاني القرآن للفراء ١/٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٨٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٦٨، وأوضح المسالك ٢/٩٠، وهمع الهوامع ١/٥٧٨، وشرح الأشموني ٢/٤٧، ويروى في بعضها: فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ.

(٤) البيت من بحر الطويل، نسب لمحمد بن أبي أمية في العقد الفريد ٣/٤٣، ونسب لأبي عبدالرحمن محمد بن عبدالله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان في شرح الشواهد للعيني ٢/٤٧، وبلا نسبة في: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك/١٩٣، وشرح شذور الذهب/٢٠٦، وشرح الأشموني ٢/٤٧، والغواني: جمع غانية وهي المرأة التي استغنت بحسنها عن الزينة، ولاح بعارضي: ظهر في صفحة خدي، والنواضر: جمع ناضر من النضرة، وهي الحسن والرونق، ينظر: شرح الشواهد للعيني ٢/٤٧.

(٥) ينظر: المساعد ١/٣٩٣، والبطان الحزام الذي يُجعل تحت بطن البعير، ويقال هذا للأمر إذا اشتد. ينظر: اللسان (بطن) ١/٣٠٥.

(٦) شفاء العليل ١/٤١٥.



الهندات. هذا مذهب جمهور العرب<sup>(١)</sup>، وهو اللغة المشهورة<sup>(٢)</sup> والفصيحة<sup>(٣)</sup>، وقال الشيخ خالد: "لغة خالد: لغة التوحيد هي الفصحى"<sup>(٤)</sup>. وبها جاء القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الثانية: إلحاق الفعل المسند إلى المثنى ألفاً، والمسند إلى الجمع المذكر واواً، والمسند إلى الجمع المؤنث نوناً، فيقال: سعدا أخواك، ويسعدان البكران، وسعدوا إخوتك، ويسعدون البكرون، وسعدن بناتك، ويسعدن الهندات، وأخواك ما سعدا إلا هما، وإخوتك ما سعدوا إلا هم، والهندات ما سعدن إلا هن<sup>(٨)</sup>.

وهذه اللغة يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث، ويعبر عنها ابن مالك بلغة (بِتَعَاقُبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً)<sup>(٩)</sup>. وقد حكاها البصريون عن طييء، وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة<sup>(١٠)</sup> قال أبو حيان: "حكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم طييء، يلتزمون العلامة أبداً، ولا يفارقونها، وذكر بعض الرواة أنها لغة أزد شنوءة، وأبهم سيبويه فقال:

"واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك"<sup>(١١)</sup>...<sup>(١٢)</sup>.

وزاد ابن هشام في المغنى، وابن عقيل في شرحه على الألفية حكايتها عن بنى الحارث بن كعب<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٤٢٥/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢، وارتشاف الضرب ٣٥٤/١، والمساعد ٣٩٤/١ وشرح الأشموني ٤٧/٢.

(٣) ينظر: شرح المكودي على الألفية/١١٩.

(٤) التصريح ٣٠٤/١.

(٥) من الآية ٢٣ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٨ من سورة الفرقان.

(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف.

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢، وارتشاف الضرب ٣٥٤/١، وشرح المكودي على الألفية/١١٩، و همع الهوامع ٥٧٨/١، وشرح الأشموني ٤٧/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٦/٢، والتذييل والتكميل ١٨٨/١، وارتشاف الضرب ٣٥٤/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٨٦/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٢٩/١، وشرح الأشموني ٤٧/٢.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٨٨/٢، والتصريح ٤٠٣/١، وشرح الأشموني ٤٨/٢.

(١١) الكتاب ٤٠/٢.

(١٢) ارتشاف الضرب ٣٥٤/١.

(١٣) ينظر: مغنى اللبيب ٧٣/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٢٥/١.

والداعى إلى هذا الاستعمال: أن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع، كـ (مَنْ) فإذا قصدت تثنيته أو جمعه، والفعل مجرد لم يعلم القصد. فأراد أصحاب هذه اللغة تمييز فعل الواحد من غيره، فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما، وجرّدوه عند قصد الإفراد، فرفعوا اللبس، ثم ألزم ذلك فيما لا لبس فيه؛ ليجرى الباب على سنن واحد<sup>(١)</sup>. وقد جاء على هذه اللغة بعض الآيات القرآنية، والأحاديث، والأشعار.

من ذلك فى القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

ومنه فى الحديث الشريف: قول النبى ﷺ: (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ)، وقول السيدة عائشة - رضى الله عنها-: (ذَكَرْنَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كَنِيْسَةً رَأَيْتَهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ)<sup>(٤)</sup>، وقول أحد الصحابة - رضوان الله عليهم-: (حتى احمرتنا عيناؤنا)<sup>(٥)</sup>.

ومنه فى الشعر: قول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا<sup>(٦)</sup>

وقد اختلف النحويون فى الحكم على هذه اللفظة؛ فمنهم من حكم عليها بالقلّة، وهو سيبويه ومن هذا حذوه<sup>(٧)</sup>، ومنهم من رماها بالضعف كأبى على الشلوبين<sup>(٨)</sup> وابن عصفور الذى قال عنها: "ويعض العرب يلحق الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه، وهى لغة ضعيفة"<sup>(٩)</sup>. وعلى منوالهما نسج ابن هشام فى المعنى<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/١٩١.

(٢) من الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٣) من الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب المساجد ومواضع الصلاة (باب النهى عن بناء المسجد على القبور) حديث رقم ١٨.

(٥) جزء من حديث أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان (باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها...) رقم ٦١.

(٦) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله، وهو فى: شرح التسهيل ١١٧/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٩٢، وشرح الأشمونى ٤٧/٢، ومنحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ٤٢٨/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٤٠/٢، ٤١، وشرح النووى على صحيح مسلم ١٦/٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٢٩/١، وشرح المكودى عليها/١١٩، وشرح الأشمونى ٤٢/٢.

(٨) ينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٥٧٦/٢.

(٩) شرح جمل الزجاجى ١٦٨/١.

(١٠) ينظر: معنى اللبيب ٣٧/٢.



ومنهم من أجاز هذه اللغة، وفي مقدمتهم ابن يعيش الذى قال: "وهى لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة فى كلام العرب وأشعارهم، وعليه جاء قولهم: أكلونى البراغيث فى أحد الوجوه"<sup>(١)</sup>، وكذلك فعل ابن مالك<sup>(٢)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣)</sup>، والمرادى فقد قال: "ولا يقبل قول من أنكرها"<sup>(٤)</sup>.

- واختلف النحويون فى هذه اللواحق، أهي أحرف أم ضمائر؟ على قولين:

القول الأول: أنها أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه، كما دلت التاء فى: قامت هند على تأنيث الفاعل، بجامع الفرعية عن الغير، فالمثنى والجمع فرع الأفراد، كما أن المؤنث فرع المذكر. هذا قول سيبويه والجمهور<sup>(٥)</sup>.

والقول الثانى: ذهب بعض النحويين إلى أنها ضمائر مرفوعة على الفاعلية، ثم اختلفوا؛ فقال قوم منهم: إن ما بعد الألف والواو والنون بدل منها، بدل كل من كل، وقال قوم: ما بعدها مبتدأ، والجملة السابقة من الفعل والفاعل فى موضع الخبر المقدم<sup>(٦)</sup>.

والقول الأول الذى عليه سيبويه والجمهور هو الصحيح والمختار؛ إذ لو كان اللاحق ضميراً، لم يكن لثباته وجه<sup>(٧)</sup>، ولقول الأئمة من أهل اللغة: إن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب، فوجب تصديقهم فى ذلك، كما نصدقهم فى غيره<sup>(٨)</sup> والإبدال من الضمير كما يقول به الفريق الأول من أصحاب القول الثانى، وتقديم الخبر كما يقول به الفريق الثانى يجيزهما جميع العرب، ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم<sup>(٩)</sup>.

وأرى أن هذه اللهجة ليست قليلة، ولا ضعيفة، بل جائزة فصيحة؛ للأسباب التالية:

أولاً: لا يجوز حمل ما ورد من هذه اللغة على الإبدال أو التقديم والتأخير؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن نصوا على أن قوماً من العرب مخصوصين يلتزمون مع تأخير الاسم الظاهر الألف فى

(١) شرح المفصل ٨٧/٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١١٧/٢، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٩١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٥٤/١.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ٥٨٧/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٤٠/٢، وعلل النحو للوراق/٢٧٤، ومغنى اللبيب ٣٧/٢، وهمع الهوامع ٥٧٨/١، وشرح الأشموني ٤٨/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١١٧/٢، وارتشاف الضرب ٣٥٤/١، ومغنى اللبيب ٣٧/٢، وهمع الهوامع ٥٧٩/١.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٦٩/١، وارتشاف الضرب ٣٥٤/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١١٧/٢، والتصريح ٤٠٥/١، وشرح الأشموني ٤٨/٢.

(٩) ينظر: التصريح ٤٠٥/١.



فعل الاثنين، والواو فى فعل جمع المذكر، والنون فى فعل جمع المؤنث، على أنها علامات دالة على التثنية والجمع<sup>(١)</sup>.

ثانياً: ورود هذه اللهجة فى جملة صالحة من الشواهد العديدة المتنوعة الموثوق بها نثراً ونظماً - كما سبق - مما جعل أبا حيان يقول: "وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة"<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: صحح بعض النحويين أن هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة بغير أو، خلافاً لزامى ذلك، فيقال: قاما بكر وعمرو، وقاموا زيد وعمرو وجعفر، إلا أن الأكثر وجود صيغة التثنية والجمع<sup>(٣)</sup>، وهذا مما يؤكد كثرتها وفصاحتها، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ<sup>(٤)</sup>

رابعاً: قول الشيخ محمد محيي الدين: "وكثرة مجيء ذلك فى شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبى فراس، وأبى عبادة البحتري، وأبى نواس، والشريف الرضى، وأضراب هؤلاء يدل على أن هذه اللغة ليست مهجورة فى الاستعمال، ولا بعيدة عن الفصاحة"<sup>(٥)</sup>.

وهناك حكمان، ذكر ابن مالك وابن عقيل والسلسيلى أنهما يجريان على هذه اللغة:

أولهما: إذا سُمى بهذه اللغة قيل: جاء أَسْلَمْتُ، ورأيت أَسْلَمْتُ، ومررت بأَسْلَمْتُ، فتعرب هذا الاسم إعراب مالا ينصرف؛ للعلمية والتأنيث، إلحاقاً له بمُسَلِّمَةٍ علماً.

وإذا سُمى بـ: أَسْلَمًا وَيُسَلِّمَانِ، وَأَسْلَمُوا وَيُسَلِّمُونَ، عاملت مافيه الألف معاملة المثنى، وما فيه الواو معاملة جمع المذكر السالم، وتُلحق النون فيما ليست هى فيه، وهو أَسْلَمًا، فتقول: أَسْلَمَانِ، وَأَسْلَمُوا، فتقول: أَسْلَمُونَ، ثم تجعل الألف والواو للرفع، والياء للجر والنصب. وإن شئت أعربتّه بالحركات الظاهرة على النون.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١١٧/٢، وشرح الأشموني ٤٨/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٣٥٤/١.

(٣) ينظر: السابق ٣٥٤/١، وأوضح المسالك ٩٥/٢، والتصريح ٤٠٥/١، ٤٠٦، وعدة السالك ٩٥/٢.

(٤) البيت من بحر الطويل، قاله عبيد الله بن قيس الرقيات يرثى مصعب بن الزبير، وهو فى ديوانه/١٩٦، وشرح التسهيل ١١٦/٢، وتخليص الشواهد لابن هشام/٤٧٣، ومعنى اللبيب ٣٨/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٢٦/١، وجمع الهوامع ٥٧٨/١، وشرح الأشموني ٤٧/٢، و(المارقين) الخارجون، و(أسلماه) خذلاه ولم ينصراه، و(المبْعَدُ) الرجل الأجنبي، و(الحميم) صاحب الذى يهتم بصاحبه. ينظر: شرح شواهد المعنى للسيوطى ٧٨٤/٢، ٧٨٥، وحاشية الأمير على المعنى ٣٨/٢.

(٥) عدة السالك ٩٤/٢، وقد قال ذلك الشيخ محمد محيي الدين بعد أن ذكر لهم بعض الأبيات التى نطقوا بها جرياً على هذه اللغة، وذلك على سبيل التمثيل لا الاستشهاد.



وإذا سَمَّيتَ بـ (أَسْلَمَنْ) أعربته إعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية وشبه العجمة؛ لأن النون لا تلحق الأسماء في مثل هذا الوزن في اللغة العربية، فتقول: هذا أَسْلَمَنْ، ورأيت أَسْلَمَنْ، ومررت بأَسْلَمَنْ. ولو سَمَّيْتُ بشيء من ذلك على غير هذه اللغة فإنه يُحكى؛ لأنه جملة سَمَّيْتُ بها، والألف والواو والنون حينئذ ضمائر<sup>(١)</sup>.

والثاني: تُننَى الصفة المشبهة وتُجمع جمع المذكر السالم على هذه اللغة، فيقال: مررت برجلين حَسَنَيْنِ غلامهما، وبرجالٍ حَسَنَيْنِ غلمانهم، كما قيل: مررتُ برجلين حَسَنًا غلامهما وبرجال حَسَنُوا غلمانهم<sup>(٢)</sup>. وفي غير هذه اللغة إذا رفعت الصفة المشبهة ما بعدها لم تُطابق ما قبلها، بل تُعطى حكم الفعل المؤدى معناها إذا وقع موقعها، فيقال: مررتُ برجلين حَسَنٍ غلامهما، وبرجال حَسَنٍ غلمانهم، وبامرأة حَسَنٍ غلامها، وبرجلٍ حَسَنَةٍ جاريتها، وبنساء حَسَنٍ غلماتهن، كما يقال: حَسُنَ غلامهما، وحَسُنَ غلمانهم، وحَسُنَ غلامها، وحَسُنَتْ جاريتها، وحَسُنَ غلماتهن. والأحسنُ فيما فاعلها جَمَعَ أن تُجمع جمع تكسير، نحو قولك: مررت برجالٍ حَسَانٍ غلمانهم<sup>(٣)</sup>. ومذهب الجمهور أن الأفراد أولى من التكسير، وهو اختيار الشلوبين<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: المساعد ٥٣/٣، ٥٤، ٥٥، وشفاء العليل ٩١٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٠٠/٣، ١٠١، والمساعد ٢٢٠/٢، وشفاء العليل ٦٤٠/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٠٠/٣، وشفاء العليل ٦٤٠/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٢٢٠/٢.

## إجراء القول مجرى الظن

## تقديم:

القول وفروعه مما يتعدى إلى مفعول واحد، ومفعوله إما مفرد، وهو على نوعين: مفرد فى معنى الجملة، نحو قولك: قلت شعراً وحديثاً وخطبة وقصة. ومفرد يراد به مجرد اللفظ، نحو: قلت كلمة، إذا كنت تلفظت بلفظة (محمد) مثلاً، وقوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُ رَإِبْرَاهِيمُ﴾<sup>(١)</sup> أى: يطلق عليه هذا الاسم، ولو كان (يقال) مبنياً للفاعل لنصب إبراهيم خلافاً لمن منع هذا النوع، وجعل إبراهيم فى الآية منادى أو خبراً لمبتدأ محذوف. وممن أجازوه الزمخشري وابن خروف<sup>(٢)</sup>. وإما جملة فتحكى به على حالها، وتكون فى موضع النصب على المفعولية، نحو: قال محمد: عمرو منطلق، وتقول: عمرو منطلق. ويجوز إجراؤه مجرى الظن، فينصب المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما ظن<sup>(٣)</sup>؛ وذلك إذا كان بعده جملة اسمية، أما الفعلية فليس فيها إلا الحكاية<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن فى إجراء القول مجرى الظن فى العمل لهجتين، دونك بيانها:

**الأولى:** إلحاق القول بالظن فى العمل، وذلك عند أكثر العرب مقيد بشروط لابد من توافرها هى: أن يكون الفعل مضارعاً، وأن يكون دالاً على الخطاب، وأن يكون للحاضر، وفسره ابن مالك بالحال، وأن يكون بعد استفهام متصل، نحو: أتقول بكرةً منطلقاً؟ ومتى تقول بكرةً منطلقاً؟<sup>(٥)</sup> قال ابن عقيل: عقيل: "وحكى الكسائى أنه سمع أعرابياً يقول: أتقول للعميان عقلاً؟ أى: أتظن<sup>(٦)</sup>.

ومثّل السلسيلى للاستفهام المتصل بالفعل بقول الراجز:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَّاسِيْمَا يُدَيِّنُ أُمَّ قَاسِيْمٍ وَقَاسِيْمَا<sup>(٧)</sup>

(١) من الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٦٨، ٥٦٩، والمساعد ١/٣٧٥، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٨/٢، وحاشية الخضرى ١/١٥٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/٧٨، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٠٦.

(٤) ينظر: حاشية الخضرى ١/١٥٥.

(٥) ينظر: المساعد ١/٣٧٥، وشفاء العليل ١/٤٠٤.

(٦) المساعد ١/٣٧٥، ٣٧٦.

(٧) بيت من الرجز، قاله هُدْبَةُ بن حَسْرَم العذرى، وهو فى ديوانه/١٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٩٥، وتخليص وتخليص الشواهد/٤٥٩، ٤٦١، وشرح شذور الذهب/٣٨٩، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٠٧، وشرح المكودى عليها/١١٥، والفضة المضية لابن زيد العاتكى/٣٥٩، وهمع الهوامع ١/٥٦٧، وشرح الأشموني ٢/٣٦، القُلُوصُ:

وإذا فُصِّلَ بين الاستفهام والفعل بالظرف، كقول الشاعر:

أَبْعَدُ بَعْدِ تَقْوُلِ الدَّارِ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ دَوَامَ البُعْدِ مَحْتَوَمَا؟<sup>(١)</sup>

أو الجار المجرور، نحو: أفي الدار تقول بكرًا منطلقًا؟

أو أحد المفعولين، كقول الشاعر:

أَجْهَلًا تَقْوُلُ بِنِي لُوَى لَعَمْرُ أَيْبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ؟<sup>(٢)</sup>

جاز إجراء القول مجرى الظن، ويمتنع أن ينصب القول مفعولين عند هؤلاء إذا كان الفصل بغير ذلك، أو فُقدَ شرط من الشروط السابقة.

والحكاية جائزة مع استيفاء الشروط؛ لأنها الأصل، وقد روى قول الشاعر:

عَلَامَ تَقْوُلِ الرَّمْحِ يُنْقِلُ عَاتِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ<sup>(٣)</sup>

بالوجهين: بنصب الرمح ورفعها، فمن نصب فعلى الإلحاق بالظن، ومن رفع فعلى الحكاية<sup>(٤)</sup>.

الثانية: إلحاق القول بالظن في العمل مطلقًا، أي: بلا شرط من الشروط التي سبق ذكرها، وهي لهجة سُلَيْمٍ، قال ابن عقيل: "حكاة سيبويه عن أبي الخطاب، فيقولون: قلتُ زيدًا قائمًا"<sup>(٥)</sup>.  
وعلى لغتهم جاء قول الراجز:

جمع قنوص، وهي الشابة من النوق، والرواسم صفته: جمع راسمة من الرسم: نوع من سير الإبل. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٣٦/٢.

(١) البيت من بحر السيط، ولم يعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل ٩٦/٢، وتخليص الشواهد/٤٥٧، وشرح شذور الذهب/٣٩٠، وأوضح المسالك ٧٠/٢، والفضة المضية/٣٥٩، وهمع الهوامع ٥٦٨/١، وشرح الأشموني ٣٦/٢.

(٢) البيت من بحر الوافر، وقائله: الكميث بن زيد الأسدي، يمدح مضر على أهل اليمن، وليس في ديوانه، وهو في: الكتاب ١٢٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٧، ٧٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٠/٢، وشرح التسهيل ٩٦/٢، وتخليص الشواهد/٤٥٧، وشرح شذور الذهب/٣٩٠، وأوضح المسالك ٧١/٢، والفضة المضية/٣٥٩، وهمع الهوامع ٥٦٨/١، وشرح الأشموني ٣٧/٢. ومعنى البيت: أتظن بني لوى جهلاً أم متجاهلين حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم، وآثروهم على المضريين مع فضلهم عليهم. والمتجاهل: الذي يرى من نفسه الجهل وليس به. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٣٧/٢، والتصريح ٣٨٤/١.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله: عمرو بن معد يكرب المدجحي الصحابي رضي الله عنه، وهو في شرح التسهيل ٩٥/٢، وشرح الشواهد للعيني ٣٦/٢، والفضة المضية/٣٦٠، والتصريح ٣٨٢/١، وهمع الهوامع ٥٦٧/١، وشرح الأشموني ٣٦/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٣٧٦/١، ٣٧٧، وشفاء العليل ٤٠٥/١.

(٥) المساعد ٣٧٥/١.

قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا - هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلًا<sup>(١)</sup>

ف (هذا) مفعول أول، و (إسرائيلين) مفعول ثان، وهو لغة في إسرائيل<sup>(٢)</sup>.

وقد فصل ابن عقيل في شرحه على الألفية القول في بيان هاتين اللهجتين، وجاء حديثه واضحاً خالياً من الوجازة التي تبهم العبارة، وذلك حيث يقول: "والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين: أحدهما - وهو مذهب عامة العرب-: أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط - ذكرها المصنف - أربعة، وهي التي ذكرها عامة النحويين:

**الأول:** أن يكون الفعل مضارعاً، والثاني: أن يكون للمخاطب... الشرط الثالث: أن يكون مسبوقةً باستفهام... الشرط الرابع: ألا يفصل بينهما - أي بين الاستفهام والفعل - بغير ظرف، ولا مجرر، ولا معمول للفعل، فإن فصل بأحدها لم يضر"<sup>(٣)</sup>. وكان ذلك منه شرحاً لقول ابن مالك:

وَكَمْ تَنْظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ إِنَّ وَإِلَى مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَأَلَمْ يَنْفَصِلِ  
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ<sup>(٤)</sup>

ثم شرح قوله إثر ذلك:

وَأَجْرِي الْقَوْلِ كَظَنْ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ قَوْلِ ذَا مُشْفَقًا<sup>(٥)</sup>

فقال: "أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول، وهو مذهب سُلَيْمٍ، فيجرون القول مجرى الظن في نصب المفعولين مطلقاً، أي: سواء كان مضارعاً، أم غير مضارع، وُجِدَتْ فِيهِ الشَّرْطُ الْمَذْكُورَةُ أَمْ لَمْ تَوْجَدْ، وَذَلِكَ نَحْوُ: قُلْ ذَا مُشْفَقًا، ف (ذا) مفعول أول، و (مشفقاً) مفعول ثان"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

قد تجرى العرب القول وما تصرف منه مجرى الظن، فيعملونه عمله، فإذا دخل على المبتدأ والخبر نصبهما؛ وذلك لأن القول والظن يدخلان على جملة مفيدة، فتصورها في القلب وترجحها عنده هو

(١) قاله أعرابيٌّ صاد ضبًّا، وأتى به إلى امرأته، فقالت له: هذا - وأشارت إليه - لعمر الله إسرائيلين، أي: ما مسخ من بني إسرائيل. وهو في: شرح التسهيل ٩٥/٢، وتخليص الشواهد/٤٥٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤١٠/١، وشرح الشواهد للعيني ٣٧/٢، والفضة المضوية/٣٦٠، والتصريح ٣٨٥/١، وهمع الهوامع ٥٦٦/١، وشرح الأشموني ٣٧/٢.

(٢) ينظر: المساعد ٣٧٥/١، وشفاء العليل ٤٠٤/١.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ٤٠٦/١، ٤٠٧.

(٤) الألفية/١٦.

(٥) السابق/١٦.

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية ٤٠٩/١.



الظن والاعتقاد، والعبارة عنها باللسان هو القول، فأجروا العبارة على حسب المعبر عنه، ومن ذلك قول القائل: هذا قول فلان، ومذهب فلان، وما تقول في مسألة كذا؟ ومعناه: ما ظنك وما اعتقادك؟<sup>(١)</sup> وقد اختلفت العرب في هذا الإجراء على لغتين:

أولاهما: لغة جمهور العرب، يوجبون الحكاية، فيقولون: قلت: بكر منطلق، ولا يجيزون إجراء القول مُجْرَى الظن في نصب المفعولين إلا بشروط:

أحدها: أن يكن القول فعلاً مضارعاً، وذكر بعض النحويين أن السيرافي أجاز إجراءه مجرى الظن ماضياً بباقي الشروط التي ستأتى<sup>(٢)</sup>. وأن الكوفيين أجازوا إجراء الأمر من القول مُجْرَى الظن إذا اجتمعت فيه الشروط التي في المضارع<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن يكون المضارع مبدوءاً بتاء الخطاب، وإنما نصبوا في الخطاب، ورفعوا في الخبر؛ لأنه كثرَ استفهام المخاطب عن ظنِّ نفسه واعتقاده، فيقال له: ما تقول في كذا؟ وأتقول كذا؟ ولم يكثر استفهامه عن ظنِّ غيره، فإذا استفهموا المخاطب عن ظنه وقوله نصبوا، وإذا استفهموه عن ظنِّ غيره رجعوا إلى الحكاية<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أن يكون واقعاً بعد استفهام بحرف أو اسم، سمع الكسائي من العرب: أتقول للعميان عقلاً؟ ف (عقلاً) مفعول أول، و (للعميان) مفعول ثان على التقديم والتأخير، وتقول: متى تقول بكراً حاضراً؟<sup>(٥)</sup>

الرابع: أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل، أو منفصلاً عنه بظرف، أو جار ومجرور، أو مفعول، فالفصل بالظرف نحو: أقدامك تقول بكراً جالساً؟ وبالجار المجرور نحو: أبالسوط تقول بكراً ضارباً؟ وبأحد المفعولين، نحو: أبكراً تقول منطلقاً<sup>(٦)</sup>.

والخامس: ذكره ابن مالك، وهو: أن يكون المضارع للحاضر مقصوداً به الحال<sup>(٧)</sup>. واعترضه أبو حيان قائلاً: "ولم يشترط أصحابنا هذا الشرط، بل إطلاقهم يدل على أنه يجوز أن يكون للحال والاستقبال"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر شرح السيرافي للكتاب ٢٤٠/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٧.

(٢) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٢٤٠/٣، وارتشاف الضرب ٧٨/٣، وهمع الهوامع ٥٦٨/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٧٨/٣، وهمع الهوامع ٥٦٨/١.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١١٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٧.

(٥) ينظر: التصريح ٣٨٢/١، وشرح الأشموني ٣٦/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٧٨/٤، وشرح شذور الذهب ٣٨٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٩٣/٢، ٩٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٧٠/١، وارتشاف الضرب ٧٩/٣، وهمع

الهوامع ٥٦٨/١.

(٨) ارتشاف الضرب ٧٩/٣.

السادس: زاده السهيلي، وهو: ألا يكون الفعل عدّى باللام لمعمول، نحو: أتقول ل بكر: عمرو منطلق؟<sup>(١)</sup> لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن؛ لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع<sup>(٢)</sup>. وإذا اجتمعت هذه الشروط فإعمال القول عمل الظن جائز عند هؤلاء لا واجب، والحكاية جائزة؛ مراعاة للأصل<sup>(٣)</sup>.

والثانية: إجراء القول وفروعه مجرى الظن وفروعه في العمل، فينصب المبتدأ والخبر مطلقاً، أي: بلا شرط من الشروط المذكورة، هذه لغة سليم، يقولون: قلت بكرة قائماً كما يقولون: ظننت بكرة قائماً<sup>(٤)</sup>. قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناساً من العرب يؤثق بعربيتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت"<sup>(٥)</sup>.

وقد اختلف: هل يعملونه باقياً على معناه، أو لا يعملونه حتى يضمنونه معنى الظن؟ على قولين، اختار ثانيهما ابن جنى، وصححه ابن عصفور<sup>(٦)</sup>، وهو مذهب الجمهور في اللغتين معاً<sup>(٧)</sup>. وعلى وعلى القول الأول الأعم، وابن خروف، وصاحب البسيط، واستدلوا بقول الراجز:

قَالَتْ - وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا - هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

إذ ليس المعنى على الظن؛ لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضرباً فقالت: هذا إسرئين؛ لأنها تعتقد في الضباب أنها من مسخ بنى إسرائيل<sup>(٨)</sup>.

قال ابن عصفور: ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ، وإسرئين على تقدير مضاف، أي: مسخ بنى إسرائيل، فحذف المضاف الذي هو الخبر، وبقي المضاف إليه على جرّه بالفتحة؛ لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة؛ لأنه لغة في إسرائيل<sup>(٩)</sup>.

وإذا وقعت إن بعد القول فالذي يقتضى القياس أن من أعمله إعمال الظن يفتحها كما يفتحها بعد الظن، ومن أجاز الحكاية بعد (أتقول) يكسرهما كما يكسرهما بعد القول عارياً من شروط الإعمال<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٧٩/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٧٠/١، وهمع الهوامع ٥٦٨/١.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٥٦٨/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٩٦/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٧٠/١، وهمع الهوامع ٥٦٩/١.

(٤) ينظر: شرح السيرافي للكتاب ٢٤٠/٣، ٢٤٤، وشرح التسهيل ٩٥/٢، وشرح شذور الذهب ٣٨٨، والفضة المضية/٣٦٠، والتصريح ٣٨٠/١، وشرح الأشموني ٣٧/٢.

(٥) الكتاب ١٢٤/١.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٨٠/٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٠/٣، والتصريح ٣٨٤/١.

(٨) ينظر: التصريح ٣٨٤/١، ٣٨٥، وهمع الهوامع ٥٦٦/١، ٥٦٧، وحاشية الصبان ٣٧/٢.

(٩) ينظر: التصريح ٣٨٥/١، وحاشية الصبان ٣٧/٢.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٠/٣.



لكن اختلف نقل النحويين فى ذلك؛ فحكى البصريون الفتح إذا أجرى القول مجرى الظن على لغة سُليْم وغيرها. وحكى الكوفيون أنها تفتح فى لغة سليم، وتكسر فى لغة غيرهم؛ وذلك لقوة إجراء القول مُجرى الظن فى لغة سُليْم دون غيرهم<sup>(١)</sup>.

وبفتح همزة (إنّ) على لغة سُليْم جاء قول الحطيئة:

إِذَا قُلْتُ أُنَى آيِبٍ أَهْلَ بَلَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ<sup>(٢)</sup>

والإعمال عند توافر الشروط على اللهجة الأولى جائز، وكذلك الإعمال المطلق عند سُليْم، وتجاوز الحكاية فى اللغتين؛ مراعاة للأصل<sup>(٣)</sup>. ولا ريب أن فى ذلك اتساعاً فى مجال القول، فللمتكلم بلهجة جمهور العرب عند استيفاء الشروط أن يُعمل القول إعمال الظن فى المبتدأ والخبر؛ فينصبهما، وله أن ينطق بالحكاية جرياً على الأصل، وإذا أراد النطق بلهجة سُليْم أجرى القول مُجرى الظن مطلقاً، فنصب المبتدأ والخبر على كل حال، أو تكلم بالحكاية فرفع.

\* \* \*

(١) ينظر: السابق ٨٠/٣، وحاشية الصبان ٣٨/٢.

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو فى ديوانه/٢٢٥، وشرح التسهيل ٩٥/٢، وتخليص الشواهد/٤٥٩، والفضة المضوية/٣٦٠، وشرح الأشمونى ٣٨/٢، آيبٌ: آتٍ ليلاً؛ وأهل بلدة مفعوله، والضمير فى (عنه) يعود إلى الجمل الذى يصفه، الْوَلِيَّةُ: البرذعة التى توضع تحت الرحل، وَالْهَجْرُ - بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة، والأصل فتحها -: نصف النهار عند اشتداد الحر. و(أُنَى) مع معموليها سدت مسدّ مفعولى قلت. ينظر: شرح الشواهد للعينى ٣٨/٢، والتصريح ٣٨١/١.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٥٦٩/١.



## نِعْمَ وَيئسَ

## تقديم:

اختلف النحويون في نِعْمَ وَيئسَ، هل هما اسمان أو فعلان؟ فذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك من خمسة أوجه:

أولها: دخول حرف الجر عليهما، وهو من خصائص الأسماء، فقد حكى عن بعض العرب أنه بُشِّرَ بمولودة، فقيل له: نِعْمَ المولودة مولودتك، فقال: والله ما هي بنِعْمَ المولودة، نَصَرُها بكاء وبرُّها سرقة.

وثانيها: قول العرب: يانِعَمُ المولى ويانِعَمُ النصير، فنداؤهم نِعْمَ يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء.

وثالثها: أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، فلا تقول: نِعْمَ الرجلُ أَمْسَ، ولا: بئسَ الرجلُ غداً.

ورابعها: أنهما غير متصرفين؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلماً لم يتصرفا دلَّ ذلك على أنهما اسمان.

وخامسها: قول العرب: نَعِيمَ الرجلُ زيدٌ، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن فعيل. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، ووافقهم الكسائي من الكوفيين، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: اتصال الضمير المرفوع بهما على حدِّ اتصاله بالأفعال، فقد قالوا: نِعْمًا رجلين، ونِعْمُوا رجالاً، كما قالوا: قاما، وقاموا.

وثانيها: أن تاء التانيث الساكنة التي لا تبدل في الوقف هاء تتصل بهما، كما تتصل بالأفعال: نحو: نِعِمَّتِ المرأة، وبئسَتِ الجارية.

وثالثها: أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بُنِيَ على الفتح من غير علة<sup>(١)</sup>.

وقد ردَّ البصريون ما استدل به الكوفيون، فقالوا عن الوجه الأول: إن الأصل: ما هي بمولودة مقول فيها نِعْمَ المولودة، فحذِفَ الموصوف وصفته، وأُقيم معمول الصفة مقامها، فحرف الجر في الحقيقة داخل على اسم محذوف<sup>(٢)</sup>. وقالوا عن الثاني: إنَّ المقصود بالنداء محذوف للعلم به، والتقدير: يا الله نِعْمَ المولى ونِعْمَ النصير أنت. وقالوا عن الثالث والرابع: إنهما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما، وسلبًا التصرف؛ لأن نِعْمَ موضوعة لغاية المدح، وبئسَ موضوعة لغاية الذم، فجعل

(١) ينظر: أسرار العربية/٩٨، ٩٧، ٩٦، والإتصاف لأبي البركات الأتباري/٩٧/١، ٩٨، ٩٩، ١٠٣، ١٠٤، ١١١.

(٢) ينظر: التصريح/٧٥/٢.



دلالتهما على الزمان مقصورة على وقت المدح والذم؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود فى الممدوح والمذموم، لا بما كان فزال، ولا بما سيكون. وقالوا عن الخامس: إنه رواية شاذة تفرَّد بها قطرب، ولئن صحت فليس فيها حجة؛ لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة؛ إذ الأصل فى نِعَم: نِعَم، أشبعت الكسرة فنشأت الياء، وهذا كثير فى كلامهم<sup>(١)</sup>. والصحيح أن نِعَمَ وبِئْسَ جامدان<sup>(٢)</sup> وعلى وعلى ذلك جرى العلامة ابن مالك قائلاً:

فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعَمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ<sup>(٣)</sup>

### البيان:

تناول ابن عقيل والسلسلى اللهجات الأربع التى ذكرها ابن مالك فى نِعَمَ وبِئْسَ، ولكن تناولهما جاء مختلفاً، من حيث الإجمال والتفصيل والتعليل.

فابن عقيل ذكر كل لهجة، وحلَّها معلَّلاً لها، فى حين خلا كلام السلسلى من ذلك، فلم نجد عنده إلا الذكر فقط<sup>(٤)</sup>. وهاك بيان اللهجات كما جاء عند ابن عقيل:

الأولى - وهى الأصل -: نِعَمَ وبِئْسَ على وزن فَعَلَ بفتح فكسر، يقال: نِعِمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الرجلُ بكرٌ، بفتح الفاء وكسر العين فيهما.

والثانية: نِعَمَ وبِئْسَ، بفتح الفاء وسكون العين، فيقال: نِعِمَ الرجلُ بكرٌ أو بِئْسَ، بفتح الفاء وسكون العين فيهما؛ تخفيفاً.

والثالثة: نِعِمَ وبِئْسَ، بكسر الفاء والعين، كُسِرَتِ الفاءُ إتباعاً لكسرة العين.

والرابعة: نِعَمَ وبِئْسَ، بكسر الفاء وسكون العين، وهى اللغة الفاشية مع بُعْدها من الأصل، فكسرت الفاء إتباعاً لكسرة العين، ثم خَفَّفَتِ العين بالتسكين.

وقد أبان ابن عقيل عن مراتب هذه اللهجات فى الفصاحة، فقال إثر ذكرها: "فهذه أربع لغات، قال بعض المغاربة: أفصحها نِعَمٌ، وهى لغة القرآن، ثم نِعِمٌ، وعليها ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾<sup>(٥)</sup>، ثم نِعَمٌ، وهى وهى الأصلية، ثم نَعَمٌ، وهى فى المرتبة الرابعة"<sup>(٦)</sup>.

أما السلسلى فلم يزد على أن قال: "هذه أربع لغات: نِعَمَ وبِئْسَ، ونَعَمَ وبِئْسَ، و نِعِمَ وبِئْسَ، و نِعَمٌ وبِئْسٌ. وبِئْسٌ"<sup>(٧)</sup> عارياً قوله من التحليل والتعليل، وهذا يجعل القارئ فى حَيْصٍ بَيِّصٍ.

(١) ينظر: أسرار العربية/١٠١، ١٠٢، والإتصاف ١/١١٧، ١٢١.

(٢) ينظر: التصريح ٢/٧٦.

(٣) الألفية/٣٥.

(٤) ينظر: المساعد ٢/١٢٢، وشفاء العليل ٢/٥٨٥.

(٥) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٦) المساعد ٢/١٢٢.

(٧) شفاء العليل ٢/٥٨٥.

وذكر ابن عقيل خلافاً في سماع هذه اللهجات عن العرب في نِعَمَ وبئسَ على السواء، فقال: "وظاهر كلام المصنف أن الجميع مسموع في نِعَمَ وبئسَ، وكذا ظاهر كلام غيره. وزعم بعضهم أنه لم يسمع في بئسَ إلا الفاشية، وبعضهم يترك حينئذ الهزمة، والباقي إنما قيل بالقياس. وحكى الأخفش والفراسي في بئسَ: بئسَ، بفتح الباء ثم ياء ساكنة، وهو غريب. والأصل: بئسَ، فحُفَّتْ الهزمة بجعلها بين الهزمة والياء، ثم سَكَنْتْ بعد التسهيل، وأُخْلِصَتْ ياءٌ على حد قولهم في يَوْمَئِذٍ: يَوْمَئِذٍ"<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

تأتى نِعَمَ وبئسَ لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة؛ ولذلك لم تتصرفا؛ إذ الإنشاء من معانى الحروف، والحروف لا تتصرف، فكذلك شبهها<sup>(٢)</sup>.

وإنما كانا لإنشاء المدح والذم؛ لأنك إذا قلت: نِعَمَ الرجلُ بكرٌ، وبئسَ الرجلُ سعدٌ، فإنما تنشئ المدح أو الذم وتحديثه بهذا اللفظ، وليس المدح أو الذم موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبراً، بل الموجود في الخارج جودة الشخص أو رداءته، والقصد بهذا الكلام مدحه بالجودة أو ذمه بالرداءة، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة، وقال له: نِعَمَ المولودة؛ والله ما هي بنِعَمَ المولودة، ليس تكديماً له في المدح؛ إذ لا يمكن تكديبه فيه، وإنما هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة، فهو تكذيب لما تضمنه الإنشاء من الإخبار بحصول الجودة، فالتكذيب والتصديق إنما يتسلطان على ماتضمنه ذلك الإنشاء من الخبر، لا عليه نفسه، فهو إنشاء جزؤه خبر، وكذا الإنشاء التعجبي، والإنشاء الذي في كم الخبرية، ورُبُّ<sup>(٣)</sup>.

قال الرضى: "هذا غاية ما يمكن ذكره في تمثية ما قالوا من كون هذه الأشياء للإنشاء، ومع هذا كله فلي فيه نظر؛ إذ يطرد ذلك في جميع الأخبار؛ لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو - ولاريب في كونه خبراً - لم يمكن أن تُكذَّبَ في التفضيل، ويقال لك: إنك لم تُفَضِّلْ، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد، وكذا إذا قلت: زيد قائم - وهو خبر بلاشك - لا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار؛ إذ لا يقال: إنك أخبرت أو لم تخبر؛ لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار، بل يدخله من حيث القيام، فيقال: إن القيام حاصل أو ليس بحاصل، فكذا قوله: ليس بنِعَمَ المولودة بيان أن النعمية، أي: الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة، وكذا في التعجب، وفي كم، ورُبُّ<sup>(٤)</sup>.

(١) المساعد ٢/١٢٢.

(٢) ينظر: التصريح ٧٦/٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٧/٣، وحاشية الخضرى ٤٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٣٨/٤، وهمع الهوامع ٢٣/٣، وحاشية الصبان ٢٧/٣.

(٤) شرح الرضى على الكافية ٢٣٨/٤.



وقد أُجيب عن هذا الاعتراض بأنه لا يخفى أن التفضيل هاهنا ليس بمعنى جعلك إياه أفضل بل بمعنى الإخبار عن كونه أفضل، ثم الإخبار الذي هو فعل المتكلم ليس مدلولاً أصلياً للكلام الخبرى ولا مقصوداً منه، بل مدلوله الأصلي المقصود منه هو الحكم بالنسبة بين طرفيه، وذلك محل للصدق والكذب، كقولك: زيد قائم، فلا يكون إنشاءً أصلاً.

وأما صيغة التعجب فالمقصود منها التعجب وإحداثه، وذلك مما لا يتطرق إليه صدق ولا كذب، وأما كون المتعجب منه كحُسْن زيد - مثلاً - حاصلًا في الواقع فهو لازم عرفيٌّ للمعنى المقصود، وليس مقصوداً من الصيغة، فلا يلزم كونها خبراً، وكذا الحال في صيغة المدح أو الذم. وأما نحو قولك: كم رجل عندي فمعناه: الحكم بحصول الرجال عنده، واستكثاره لتلك الرجال، والأول خبر، والثاني إنشاء. وقس على ذلك مثل: رَبُّ رَجُلٍ عِنْدِي، وحينئذ فلا إشكال<sup>(١)</sup>.

وأما المبالغة الموجودة في نِعَمَ وَبِئْسَ فلعموم المدح والذم فيهما، وعدم لتخصيصهما بخصلة معينة عند الإطلاق وعدم التقييد بمخصص، نحو: نِعَمَ الرَّجُلُ بُكَرٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ سَعْدٌ<sup>(٢)</sup>. ودليل المبالغة استعمال نِعَمَ في صفات الله تعالى والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، واستعمال بِئْسَ في عذاب الكفار ونحوه<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد عن العرب فيهما أربع لهجات، هاك تفصيل القول فيها على النحو التالي:  
اللهجة الأولى: نِعَمَ وَبِئْسَ، بفتح الفاء وكسر العين، وهى الأصل فيهما، وعليها جاءت قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف والأعمش قوله تعالى: ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup> بفتح النون وكسر العين<sup>(٦)</sup>. قال سيبويه: "وأصل نِعَمَ وَبِئْسَ: نِعَمَ وَبِئْسَ، وهما الأصلان اللذان وُضِعَا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"<sup>(٧)</sup>.

وينبغي أن يعلم أن لـ: نِعَمَ وَبِئْسَ على هذا الوزن استعمالين:  
أحدهما: أن يستعملا متصرفين كسائر الأفعال، فيكون لهما مضارع وأمر واسم فاعل وغيرها، وهما حينذاك للإخبار بالنعمة والبؤس، تقول: نِعَمَ بَكْرٌ بِكَذَا يَنْعَمُ بِهِ فَهُوَ نَاعِمٌ، وَبِئْسَ يَبْأَسُ فَهُوَ بَائِسٌ.

(١) ينظر: الأساليب الإتشائية في النحو العربى للأستاذ/عبدالسلام هارون/١٠٢، ١٠٣.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٢٧/٣.

(٣) ينظر: المساعد ١٢١/٢.

(٤) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٥٨ من سورة النساء.

(٦) ينظر: الإناصاف فى مسائل الخلاف ١/١٢١، ومفاتيح الغيب للفخر الرازى ٦/٦٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش

١٢٨/٧، وتقريب النشر/٩٨، وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٥٥.

(٧) الكتاب ١٧٩/٢.

والثاني: أن يستعملا لإنشاء المدح والذم، وهما في هذا الاستعمال لا يتصرفان؛ لخروجهما عن الأصل في الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان، فأشبهها الحرف، والكلام عليهما هنا باعتبار هذا الاستعمال، وتجرى فيهما على الاستعمالين معاً اللهجات الآتية<sup>(١)</sup>. وهذه اللغة منطوق الحجازيين، قال الشيخ خالد: "ولا يجوز الحجازيون فيهما إلا الأصل"<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثانية: نَعَمْ وبِأَسْ، بفتح الفاء وسكون العين، كما قالوا في كَتَفٍ: كَتَفٌ، وفي فَخَذٍ: فَخَذٌ، حُدِفَت كسرة العين تخفيفاً، وإنما سَكَنُوا العين كراهة الانتقال من الأَخْف - وهو الفتح - إلى الأَثْقَل منه - وهو الكسر - في البناء المبني على الخفة، وهو بناء الثلاثي المجرد، فسكَنُوها؛ لأن السكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذه اللهجة جاءت قراءة يحيى بن وثاب: ﴿فَنَعَمْ عُقْبَى الدَّارِ﴾<sup>(٤)</sup> بفتح النون وسكون العين<sup>(٥)</sup>. وقد حكى سيبويه هذه اللغة عن بعض العرب قائلًا: "وبلغنا أن بعض العرب يقول: نَعَمْ الرجل"<sup>(٦)</sup>. ولم تأت بِئْسَ في القرآن الكريم إلا مكسورة الفاء ساكنة العين<sup>(٧)</sup>.

وحكى الأخفش والفراسي (بئس) بفتح الباء وإبدال الهمزة ياء ساكنة على غير قياس<sup>(٨)</sup>. قال ابن مالك: "وهو غريب"<sup>(٩)</sup>. وتبعه في هذا الحكم ابن عقيل، ثم قال مُحَلِّلاً هذه الحكاية: "والأصل: بئس، فخُفِّفَت الهمزة بجعلها بين الهمزة والياء، ثم سَكَنَت بعد التسهيل، وأخْصَت ياءً على حد قولهم في يَوْمَئِذٍ: يَوْمَئِذٍ"<sup>(١٠)</sup>.

اللهجة الثالثة: نَعَمْ وبِئْسَ، بكسر الفاء والعين، كُسرت النون إتياعاً لكسرة العين<sup>(١١)</sup>؛ لأن الخروج من الشيء إلى مثله أخف من الخروج إلى ما يخالفه<sup>(١٢)</sup>. وعلى هذه اللغة جاء قوله عز وجل: ﴿إِنْ

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢٦/٣، وحاشية الخضري ٤٢/٢.

(٢) التصريح ٧٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٤٢/١.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الرعد.

(٥) ينظر: المحتسب ٣٥٦/١، والإتصاف ١٢٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٧، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٩/٤.

(٦) الكتاب ١١٦/٤.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٣٩/٤.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥/٣، وهمع الهوامع ٢٧/٣.

(٩) شرح التسهيل ٦/٣.

(١٠) المساعد ١٢٢/٢.

(١١) ينظر: الإتصاف ١٢٥/١، وشرح التسهيل ٦/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٣٩/٤، وارتشاف الضرب ١٥/٣، وهمع الهوامع ٢٦/٣.

(١٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧.



إِنْ تَبَدُّوا أَلْصَدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴿١﴾ وقوله تباركت أسماؤه: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ ﴿٢﴾

﴿٢﴾ بكسر النون إتباعاً لكسرة العين، وهى لغة هذيل<sup>(٣)</sup>. فقد قال سيبويه: "وأما قول بعضهم فى

القراءة: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ فحركَ العين فليس على لغة من قال: نِعَمَ فأسكن العين،

ولكنه على لغة من قال: نِعِمَ فحركَ العين. وحدَّثنا أبو الخطاب أنها لغة هذيل، وكسروا كما قالوا: لِعِبٍ<sup>(٤)</sup>. واستشهد لها بقول طرفة<sup>(٥)</sup>:

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نِعِمَ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشُّطْرُ<sup>(٦)</sup>

واستشهد به بعض النحويين على اللهجة الأولى الأصلية، وعليها جاء مضبوطاً فى ديوان الشاعر<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الرابعة: نِعَمَ وبِئْسَ، بكسر الفاء وسكون العين، وهى اللغة الفاشية، وفى تحليلها قولان: قول أبى البركات الأنبارى: نُقِلَتْ كسرة العين من نِعَمَ - بفتح فكسر - إلى النون<sup>(٨)</sup>. وقول ابن يعيش

(١) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٥٨ من سورة النساء.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٤٤٠، ومفاتيح الغيب ٦/٦٢٦، والممتع لابن عصفور ٢/٦٥٢ وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٥٥.

(٤) الكتاب ٤/٤٣٩، ٤٤٠.

(٥) هو طرفة بن العبد بن سفيان، شاعر جاهلى مجيد، نشأ يتيمًا، وقُتِلَ وهو ابن عشرين سنة. ينظر: الشعر والشعراء ١/١٨٨، ١٨٥.

(٦) البيت من بحر الرمل، وقد ورد مختلفًا ألفاظه فى: المقتضب ٢/١٣٨، والخصائص ٢/٢٣٠، والإتصاف ١/١٢٢، وهمع الهوامع ٣/٢٤، وفى الديوان ٥٨/٥٨ بلفظ:

خَالَتِي وَالنَّفْسُ قَدَمًا أَنَّهُمْ نِعِمَ السَّاعُونَ فِي الْقَوْمِ الشُّطْرُ

وقبله:

فَقَدَاءَ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُرٍّ وَضُرٍّ

والشُّطْرُ جمع شطير، وأصله الناحية، ويراد به هنا الغرباء. ينظر: الإتصاف من الإتصاف ١/١٢٢.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/١٣٨، والإتصاف ١/١٢٢، وشرح الرضى على الكافية ٤/٢٣٩، وهمع الهوامع ٣/٢٤، وديوان طرفة ٥٨/٥٨.

(٨) ينظر: الإتصاف ١/١٢٦.

وابن مالك ومن تبعهما: إن النون كُسرت إبتاعاً لكسرة العين، ثم خُففت العين بالتسكين<sup>(١)</sup>. وعلى هذه اللغة أكثر القراء، قال ابن عصفور: "وهي الأفصح، وكثرتها تُغني عن الاستشهاد عليها"<sup>(٢)</sup>. وقال ابن مالك: "وهذه اللغة أبعد من الأصل، وأكثر في الاستعمال"<sup>(٣)</sup>. وذكر أبو حيان أنها هي الكثيرة الكثيرة في السماع<sup>(٤)</sup>. وقد نازعت اللهجات السابقة في الانتشار والدوران على أسنة الطوائف العربية الناطقة بها، فكثر في كلامهم، واستعملوها في أحاديثهم، قال الرضى: "والأكثر في هذين الفعلين خاصة: كسر الفاء وإسكان العين، إذا قُصِدَ بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم. قال سيبويه: كأن عامة العرب اتفقوا على لغة بنى تميم"<sup>(٥)</sup>.

ومن ثم احتلت هذه اللهجة المرتبة الأولى في الفصاحة والاستعمال، وهي السائدة في القرآن الكريم، تليها في المرتبة (نعم) بالإتباع، ثم (نعم) بفتح فكسر، وهي الأصلية، ثم (نعم) بفتح فسكون في المرتبة الرابعة. وعلى هذا أكثر النحويين<sup>(٦)</sup>.

وقدّم الصبان تبعاً للدمامي (نعم) بفتح فسكون على (نعم) بفتح فكسر في الفصاحة<sup>(٧)</sup>. وما عليه أكثر النحويين هو الأولى بالصحة؛ لمجىء (نعم) بفتح فكسر في قراءتين متواترتين، هما ﴿فَنَعَمًا هِيَ﴾<sup>(٨)</sup> و﴿إِنَّ اللَّهَ نَعِمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾<sup>(٩)</sup> وقد قرأ بهما ابن عامر وحزمة والكسائي وخلف، ووافقهم الأعمش. وأما نعم فلم تجئ إلا في قراءة شاذة، قرأها يحيى بن وثاب. وهذه اللهجات جميعها كانت جارية على أسنة الناس في مجتمع بنى تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء الأصلي ولا يفرعون<sup>(١٠)</sup>.

وقد نص كثير من النحويين على أن بنس مسموع فيها اللهجات الأربع، وذهب بعضهم إلى أنه لم يُسمع فيها إلا لغتان، قال ابن عصفور والمرادى هما: بنس بالتخفيف بعد الإبتاع، وبنس على

(١) ينظر: شرح المفصل ١٢٩/٧، وشرح التسهيل ٦/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٠٣/٢، والمساعد ١٢٢/٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٦١٢/١.

(٣) شرح التسهيل ٦/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥/٣.

(٥) شرح الرضى على الكافية ٢٣٩/٤.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦١٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٠٣/٢، والمساعد ١٢٢/٢.

وهمع الهوامع ٢٧/٣.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ٢٨/٣.

(٨) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٩) من الآية ٥٨ من سورة النساء.

(١٠) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٤٠/١، والتصريح ٧٦/٢.



الأصل<sup>(١)</sup>. وقال أبو حيان: "المسموع إنما هو بئس بالهمز وتركه"<sup>(٢)</sup>. وعلى ذلك ابن عقيل<sup>(٣)</sup>.  
واللهجتان الأخريان قيلتا بالقياس<sup>(٤)</sup>. وماداموا قد اختلفوا في التحديد فالصحيح أن الجميع مسموع.  
والأصل فيها: بئس بفتح فكسر، والدليل على ذلك: أنه يجوز في كل ماكان على وزن فَعَلٍ - بفتح  
فكسر - من الأسماء والأفعال، وثانيه حرف من أحرف الحلق أربعة أوجه:

أحدها: استعماله على أصله، فتقول: فَخَذٌ، وقد ضَحِكَ.

والثاني: إسكان عينه تخفيفاً، فتقول: فَخَذٌ، وقد ضَحِكَ.

والثالث: إتباع فائه عينه في الكسر، فتقول: فَخَذٌ، وقد ضَحِكَ.

والرابع: كسر فائه وإسكان عينه؛ لنقل كسرتها إلى الفاء، فتقول: فَخَذٌ، وقد ضَحِكَ<sup>(٥)</sup>.

ويلزم باب نِعَمٍ وبئس ذكر شيئين: أحدهما: الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم، والآخر: الممدوح  
والمذموم، وذلك نحو: نِعَمَ الرجلُ بكرٌ، وبئسَ الخادمُ غلامك. فالاسم الذي يستحق به المدح أو الذم،  
هو الاسم الذي تعمل فيه نِعَمٌ أو بئس<sup>(٦)</sup>.

فـ(الرجلُ) و(الخادمُ) فاعلان، و(بكرٌ) و(غلامكُ) مرفوعان على أنهما مبتدآن مؤخران، والجملة  
قبلهما هي الخبر. وقيل: هما خبران لمبتدئين محذوفين وجوباً، والتقدير: نِعَمَ الرجلُ هو بكرٌ، وبئسَ  
الخادمُ هو غلامكُ، أو الممدوح بكر، والمذموم غلامك، وقيل: هما مبتدآن والخبر محذوف، والتقدير:  
بكر الممدوح، وغلامك المذموم<sup>(٧)</sup>.

وقيل: هما بدلان من الفاعل، وهو قول ابن كيسان<sup>(٨)</sup>. والأول هو الأولى بالقبول؛ لصحته في المعنى،  
المعنى، وسلامته من مخالفة أصل<sup>(٩)</sup>، وسلامته من التقدير<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي ٦١٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٠٣/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ١٥/٣.

(٣) ينظر: المساعد ١٢٢/٢.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٩٠٣/٢، والمساعد ١٢٢/٢.

(٥) ينظر: المحتسب ٣٥٦/١، ٣٥٧، أسرار العربية/١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٧، وشرح التسهيل

٦/٣، وارتشاف الضرب ١٦/٣، ١٥، وهمع الهوامع ٢٦/٣.

(٦) ينظر: هامش الكتاب ١٧٦/٢، ١٧٥.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١٦/٣، والفضة المضية لابن زيد العاتكي/٣٧٢، والتصريح ٨٣/٢، وشرح الأشموني

٣٧/٣.

(٨) ينظر: شرح الأشموني ٣٧/٣.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١٦/٣.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان ٣٧/٣.



( 366 )

وإذا تقدم على نِعَمَ وبئسَ ما هو الممدوح أو المذموم فى المعنى أغنى ذلك عن إعادة ذكره، كقولهِ تعالى: ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾<sup>(١)</sup> أى: نِعَمَ الْعَبْدُ أَيُوبُ؛ لأنه تقدم ذكره، وكذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ بئسَ الشَّرَابُ ﴾<sup>(٢)</sup> أى: بئسَ الشَّرَابُ الْمَاءُ الَّذِى يُعَاثُونَ بِهِ؛ لأنه قد تقدم ذكره<sup>(٣)</sup>.

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة ص.

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف.

(٣) ينظر: الفضة المضية/٣٧٣.



## المطلب الثانى

اللهجات فى الحروف

## إهمال إذن المستوفية لشروط العمل

## تقديم:

الصحيح أن (إِذْنَ) حرف بسيط، ناصب بنفسه لا بَأَنْ مضمرة بعده<sup>(١)</sup>. ومعناها: الجواب والجزاء، كقول القائل: أنا أزرُك، فتقول: إذن أكرمك، فإنك تريد إكرامًا توقعه في المستقبل وهو جواب لكلامه، وجزاء لزيارته<sup>(٢)</sup>. قال الثلوبيين: هي كذلك في كل موضع. وقال الفارسي: في الأكثر، وقد تتمحض للجواب، بدليل أنه يقال لك: أَحِبُّكَ، فتقول: إذن أَظُنُّكَ صادقًا؛ إذ لا مجازاة هنا<sup>(٣)</sup>.

ولا ينصب المضارع بها إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن يكون الفعل الذي بعدها معناه الاستقبال، فلو حَدَّثَكَ شخص حديث فقلت له: إذن تَصَدِّقْ، رفعت؛ لأن نواصب المضارع تقتضى الاستقبال، وأنت تريد الحال.

والثاني: أن تكون مصدرية، أي: في أول الجواب، فلا تعمل شيئًا في نحو قولك: أنا إذن أكرمك؛ لأنها معترضة بين المبتدأ والخبر، وليست مصدرية.

والثالث: أن يكون الفعل متصلًا بها، فإن فَصَلَ بينهما بطل عملها، إلا إذا كان الفصل بالقسم نحو قولك: إذن والله أكرمك، أو بـ: لا النافية نحو: إذن لا أكرمك، فتعمل؛ لأن القسم تأكيد لربط إذن، و(لا) لم يُعَدَّ بها فاصلة في (أَنْ) فكذا في (إِذْنَ)<sup>(٤)</sup>.

وأجاز بعض النحويين الفصل بأشياء أخرى، كالدعاء نحو: إذن غفر الله لك أكرمك، والنداء نحو: إذن يا محمد أكرمك، والظرف نحو: إذن يوم الجمعة أكرمك، والجار والمجرور نحو: إذن بسبب محمد أكرمك، ومعمول الفعل نحو: إذن فيك أرغب، وإذن صديقك أكرم<sup>(٥)</sup>. قال أبو حيان: "ولا نصَّ عند البصريين أحفظه في ذلك، والذي تقتضيه قواعدهم المنع"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: مغنى اللبيب ١/١٩، والتصريح ٢/٣٦٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٦، ووسائل الفئدة في شرح العوامل المائة للعيني تح د/خالد أبو جندية/١٤٥، ١٤٦.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ١/١٩، والتصريح ٢/٣٦٧، وهمع الهوامع ٢/٣٧٣، ٣٧٤.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب/٣٠٨، ٣٠٩ وشرح المكودي على الألفية/٣٥٩، والفضة المضية لابن زيد العاتكي/٢٢٩، ٢٣٠ والتصريح ٢/٣٦٧، ٣٦٩، وهمع الهوامع ٢/٣٧٤، ٣٧٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٩٧، ٣٩٨، ومغنى اللبيب ١/٢٠، والتصريح ٢/٣٧٠، وهمع الهوامع ٢/٣٧٥، وشرح الأشموني ٣/٢٨٩.

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٣٨٩.



**البيان:**

ذكر ابن عقيل والسلسلي أن بعض العرب يُهمل إذن مع استيفائها شروط نصب المضارع، ولكن هذا الذكر جاء مختلفاً عندهما من حيث التفصيل والإجمال. فابن عقيل هو صاحب التفصيل، ذكر أن عيسى بن عمر روى عن بعض العرب أنهم لا يعملون إذن مع استيفاء شروط النصب عند غيرهم، ثم حكم على هذه اللغة بالندور، ووفق يبين ما أثير حولها قائلاً: "وهي لغة نادرة، أثبتها البصريون؛ رجوعاً إلى نقل عيسى، ولم يُثبتها من الكوفيين إلا أحمد بن يحيى، وقول أبي بكر بن طاهر<sup>(١)</sup>: إن الذي رواه عيسى إنما هو في فعل الحال، ضعيف؛ فلا يلتبس مثله على سيبويه، ويزعم أن ذلك لغة"<sup>(٢)</sup>.

وأما السلسلي فهو صاحب الإجمال، يكتفى بالإشارة عن طويل العبارة، فيذكر أن عيسى بن عمر حكى أن ناساً يقولون: إذن أكرمك بالرفع مع استيفاء الشروط، ولانجد له حكماً على هذه اللهجة، ولا حديثاً عما أثير حولها<sup>(٣)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

لا يمكن الجزم بإجماع العرب على نصب الفعل المضارع بـ (إذن) إذا استوفت شروط الأعمال التي ذكرها النحويون استنباطاً من استقراء كلامهم؛ فقد حكى عيسى بن عمر أن قوماً من العرب يرفعون الفعل المضارع بعدها، فيقولون: إذن أكرمك لمن قال: سأزورك، فلغتهم إهمال (إذن) مع استيفائها الشروط المقتضية للنصب في لغة جمهور العرب<sup>(٤)</sup>.

وعن هذه اللغة قال سيبويه: "وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعل كذا، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع. جعلوها بمنزلة هل وبيل"<sup>(٥)</sup>. وقد نص بعض النحويين على هذه اللغة، وحكم عليها بالندور<sup>(٦)</sup>، وبعضهم حكم عليها

(١) هو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري، المعروف بالخدب، نحوي أندلسي، ولد في إشبيلية ورحل إلى مراكش، فدرس في فاس، وتوفي بها سنة ٥٨٠ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٨/١، ونشأة النحو/١٧٨.

(٢) المساعد ٧٢/٣، ٧٣.

(٣) ينظر: شفاء العليل ٩٢٤/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٦/٣، وشرح التسهيل ٢١/٤، وشرح الرضى على الكافية ٤٦/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٠/٣، وشرح الأشموني ٢٩١/٢.

(٥) الكتاب ١٦/٣.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٠/٣، والمساعد ٧٢/٣، وشرح الأشموني ٢٩١/٢، وحاشية الخضرى ١١٢/٢.

بالتدور البالغ<sup>(١)</sup>، وذكر ابن عصفور أن إلغاء إِنْ المهيأة للعمل قليل جداً، ولم يشر إلى أنه لغة<sup>(٢)</sup>.

وللنحويين تجاه هذه اللغة موقفان: منهم من قبلها وأجازها مع ندورها، ومنهم من أنكرها. فقد تلقاها البصريون بالقبول؛ لكونها حكاية عيسى بن عمر الثقة عن بعض العرب، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي. وخالف في ذلك سائر الكوفيين؛ فلم يجز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد (إِنْ) متى استكملت شروط إعمالها، وأنكر الكسائي والفراء هذه اللغة مع اتساع حفظهما، وكثرة أخذهما بالشاذ والقليل من الكلام<sup>(٣)</sup>. وزعم ابن طاهر أن مرواه عيسى من الرفع إنما جاز ذلك فيه؛ لأنه فعل حال لا مستقبل<sup>(٤)</sup>. وقد تصدّى للرد عليه العلامة ابن عقيل، فحكم على زعمه بالضعف، وقال: 'فلا يلتبس مثله على سيبويه، ويزعم أن ذلك لغة'<sup>(٥)</sup>.  
وذهب المالقي إلى أن حكاية عيسى بن عمر شاذة لاتعتبر<sup>(٦)</sup>.

والحق أنه لا يقبل قول من أنكر هذه اللغة، ولا يلتفت إليه، كما قال غير واحد من النحويين<sup>(٧)</sup>، فهي لغة مقبولة؛ للسببين التاليين:

أولاً: أن إهمال (إِنْ) هو القياس؛ لأنها حرف غير مختص، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على (ظَنَّ)؛ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة، وتأخرها عنها، وتوسطها بين جزأها. كما حُمِلَتْ (ما) على ليس؛ لأنها مثلها في نفي الحال، والمرجع في ذلك كله السماع<sup>(٨)</sup>.  
ثانياً: أن رواية الثقة الحجة مقبولة، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها؛ فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ<sup>(٩)</sup>. وقد قبلها يونس حين أخبره بها تلميذه النابه سيبويه، وكانت العلة في ذلك أن عيسى بن عمر لا يروى إلا ما سمع.

\* \* \*

(١) ينظر: همع الهوامع ٣٧٦/٢، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ١٥٠/٤.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١٧٥/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢، والمساعد ٧٢/٣، وهمع الهوامع ٣٧٦/٢، وعدة السالك ١٥٠/٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٦/٢، والمساعد ٧٣/٣، ٧٢.

(٥) المساعد ٧٣/٣.

(٦) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني/٦٤.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٠/٣، وحاشية الصبان ٢٩١/٣، وحاشية الخضري ١١٢/٢.

(٨) ينظر: المقتضب ١٠/٢، والتصريح ٣٧٠/٢، وشرح الأشموني ٢٩١/٣، وحاشية الخضري ١١٢/٢.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٣٧٦/٢، وعدة السالك ١٥٠/٤.



## سَوْفَ

## تقديم:

تُعرف السين وسوف بحرفي التنفيس؛ لأنَّ وضعهما لتخليص الفعل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال<sup>(١)</sup>.

فمعنى سوف: التنفيس في الزمان، وهي أبلغ في التنفيس من السين وأوسع زماناً منها عند البصريين؛ لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى. قال ابن هشام: "وليس بمطرد"<sup>(٢)</sup>. وقال غيرهم: غيرهم: هي مرادفة للسين<sup>(٣)</sup>.

ولم تعمل السين وسوف في الفعل المضارع مع أنهما مختصان به، ولا يفصل بينهما وبينه؛ لأن الحرف إذا نُزِلَ منزلة الجزء من الكلمة لم يعمل فيها؛ لأن أجزاء الكلمة لا يعمل بعضها في بعض، فلام التعريف مع المعرف بها بمنزلة اسم علم، فنُزِلَتْ منزلة جزئه، وقد مع الماضي بمنزلة فعل الحال؛ فنُزِلَتْ منزلة جزئه، وحروف المضارعة المجموعة في قولهم: أتيت فاصلة لفعل الحال عن الماضي، فصارت مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة دالة على فعل الحال، والسين وسوف مع الفعل فاصلتان لفعل المستقبل عن الحال، فصارتا مع الفعل بمنزلة كلمة واحدة دالة على فعل الاستقبال.

فاختصاص الحرف شرط عمله، ونزوله منزلة الجزء مانع من العمل<sup>(٤)</sup>.

وقد سلكها سيبويه في عداد الحروف التي لا يقع بعدها إلا الفعل، ولا تُغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تدخل عليه<sup>(٥)</sup>.

ولكون سوف على ثلاثة أحرف أشبهت الاسم فدخلت لام التوكيد والابتداء عليها في نحو قوله تعالى:

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾<sup>(٦)</sup> وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ﴾<sup>(٧)</sup> ولم يكن ذلك

في السين؛ لئلا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة، ولشدة اتصالهما بالكلمة

(١) ينظر: معنى اللبيب ١/١٢٢، وهمع الهوامع ١/٤٠.

(٢) معنى اللبيب ١/١٢٣.

(٣) ينظر: رصف المبانى للمالقي/٣٩٨، ومعنى اللبيب ١/١٢٢، ١٢٣، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢/١٩٨.

(٤) ينظر: بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١/١٠٣، ومعنى اللبيب ١/١٢٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/١١٥.

(٦) الآية ٥ من سورة الضحى.

(٧) من الآية ٤٩ من سورة الشعراء.

ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر، نحو: لَسِيدُحَرَجٍ، وَلَسِيدُجِدٍّ، فَتَثْقُلُ الكلمة، وكثيراً ما يهربون من هذا الثقل، فطرحوا دخول اللام على السين لذلك<sup>(١)</sup>. والفعل المقترن بالسين أو سوف إن وقع بعد (أَنْ) كانت مخففة من الثقيلة. ولا يصلح الفعل المقترن بهما أن يقع شرطاً؛ ولذلك وجب اقترانه بالفاء إذا وقع جواباً للشرط<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

أثبت ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك اللهجات الواردة في سوف، ويكاد يكون تناولهما لهذه اللهجات واحداً، ومجموعها ثلاث، دونك بيانها:

الأولى: سَفْ، ذكركلاهما أنها حكاية الكوفيين، ومثّل لها ابن عقيل بهذا المثال: سَفْ أَقَوْمٌ.

الثانية: سَوْ، مثّل لها ابن عقيل بهذا المثال: سَوْ أَقَوْمٌ، وقال: "حكاها الكسائي عن ناس من أهل الحجاز"<sup>(٣)</sup>. وقال السلسلي: "حكى الكسائي أن ناساً من أهل الحجاز يقولون: سَوْ يَعْلَمُونَ"<sup>(٤)</sup>. واستشهد لها بقول الشاعر:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوِّ تَجِدُونَ فَقَدِي وَإِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ<sup>(٥)</sup>

الثالثة: سَيْ، ذكر كلاهما أنها حكاية صاحب المحكم<sup>(٦)</sup>، وزاد ابن عقيل التمثيل لها بهذا المثال: سَيْ سَيْ أَقَوْمٌ، والحكم عليها قائلاً: "وهذه أعرب لغاتها"<sup>(٧)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

قال سيبويه: "وأماً (سَوْفَ) فتنفيسٌ فيما لم يكن بعدُ، ألا تراه يقول: سَوَفْتَهُ"<sup>(٨)</sup>.

وقد جاء عن العرب فيها أربع لهجات، حكاها عنهم بعض العلماء، إليك تفصيل القول فيها على النحو التالي:

(١) ينظر: رصف المباني/٣٩٨، والإيقان ١٩٨/٢.

(٢) ينظر: حاشية الشيخ عزيمة على المقتضب ٥/٢.

(٣) المساعد ١٥/١.

(٤) شفاء العليل ١٠٧/١.

(٥) البيت من بحر الوفر، ولم أعرف قائله، وهو في: رصف المباني للمالقي/٣٩٧، والتذييل والتكميل ٩٨/١، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢، وحاشية الدسوقي على مغنى اللبيب ١٥١/١.

(٦) ينظر: المساعد ١٥/١، وشفاء العليل ١٠٧/١، وصاحب المحكم هو أبو الحسن علي بن أحمد، وقيل: محمد، وقيل: إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ، وهو صاحب المخصص- أيضاً-. ينظر: بغية الوعاة ١٤٣/٢.

(٧) المساعد ١٥/١.

(٨) الكتاب ٢٣٣/٤.



اللهجة الأولى: سَفَ، بحذف الواو وحدها، فيقال: سَفَ يكون<sup>(١)</sup> حكاها الكوفيون<sup>(٢)</sup>. وهى فى الحروف الحروف كـ(مُنْذ) اسماً وحرفاً إذا حُذِفَ وسطها<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الثانية: سَوَ، بحذف الفاء وحدها، فيقال: سَوَ أَفْعَلُ<sup>(٤)</sup> حكى الكسائي أن ناساً من أهل الحجاز يقولون: سَوَ تعلمون، بسكون الواو<sup>(٥)</sup> وعليها جاء قول الشاعر:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوَ تَجِدُونَ فَفَدَى ..... البيهقي

وحكى بعض النحويين: سَوَ أَفْعَلُ، وَسَوَ أَفْعَلُ، بسكون الواو وفتحها على أنهما لغتان<sup>(٦)</sup>. وقد تناول الثمانيني<sup>(٧)</sup> هذه اللهجة، وحكم عليها بالقلّة البالغة، وذلك حيث يقول: "وقد حكوا عن ثعلب ثعلب أن بعض العرب يقول: سَوَ أَفْعَلُ، يريد: سَوَفَ أَفْعَلُ. وهذا قليل جداً"<sup>(٨)</sup>.

وذكر ابن عصفور أنها حكاية أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن البغداديين<sup>(٩)</sup>. اللهجة الثالثة: سَيَ، بحذف الفاء، وقلب الواو ياء مبالغة فى التخفيف<sup>(١٠)</sup> وقد حكاها صاحب المحكم<sup>(١١)</sup>. قال ابن مالك: "وهى أغربهن"<sup>(١٢)</sup>. وردّد العلامة ابن عقيل هذا الحكم بالغرابة<sup>(١٣)</sup>.

اللهجة الرابعة: سَا، بحذف الفاء، وإبدال الواو ألفاً طلباً للخفة. وقد حكاها صاحب اللسان<sup>(١٤)</sup> وذهب بعض النحويين إلى أن هذا الحذف بوجوهه ضرورة خاصة بالشعر، وليس بلغة<sup>(١٥)</sup>. ويبدو أن ذلك لعدم إجماع النحويين على كون هذه لهجات واردة عن العرب، فحكايتها عن العرب مقصورة على

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٤٩/٨، ١٤٨، واللسان (سوف) ٢١٥٢/٣، ومغنى اللبيب ١٢٣/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٥/١، وارتشاف الضرب ٧/٣، والمساعد ١٥/١، وشفاء العليل ١٠٧/١، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني ١٠٧/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل ١٤٩/٨، ١٤٨، وشرح التسهيل ٢٥/١، ومغنى اللبيب ١٢٣/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٧/٣، والتذييل والتكميل ٩٨/١، وتعليق الفرائد ١٠٧/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٧/٣.

(٧) هو: أبو القاسم عمر بن ثابت النحوىّ الضرير، إمام فاضل، وأديب كامل، أخذ عن ابن جنى، وصنّف: شرح اللمع، وشرح التصريف الملوكى، والمقيد فى النحو. توفى سنة ٤٤٢هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢١٧/٢.

(٨) شرح التصريف/٤٣٠.

(٩) ينظر: الممتع ٦٢٨/٢.

(١٠) ينظر: مغنى اللبيب ١٢٣/١، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٢٥/١، وارتشاف الضرب ٧/٣، وتعليق الفرائد ١٠٨/١.

(١٢) شرح التسهيل ٢٥/١.

(١٣) ينظر: المساعد ١٥/١.

(١٤) ينظر: اللسان (سوف) ٢١٥٢/٣.

(١٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٧/٣، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢.



الكوفيين، كما ذكر ابن يعيش والمالقي والسيوطي<sup>(١)</sup>. ولا يعرف البصريون إلا السين وسوف حرفين للتنفيس، وهما عندهم لغتان، وليست السين مقتطعة من سوف؛ لأن الأصل عدم الاقتطاع<sup>(٢)</sup>. وإذا دخلا على الفعل المضارع خلصاه للاستقبال، وأزالا عنه الشياخ الذي كان فيه، كما تفعل الألف واللام بالاسم، إلا أن سوف أشد تراخياً في الاستقبال من السين، وأبلغ تنفيساً<sup>(٣)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أن السين ليست حرفاً قائماً بنفسه، وإنما هي مقتطعة من سوف؛ حذفوا الواو والفاء منها لكثرة الاستعمال<sup>(٤)</sup>. ورجح ابن مالك مذهبهم ذاهباً إلى أن القول بأن السين فرع سوف يجب قبوله والتمسك به؛ لأنه أبعد من التكلف، وللإجماع على أن: سَفَّ وَسَوَّ وَسَى عند من أثبتها فروع سَوَّفَ، فلتكن السين أيضاً فرعها؛ لأن التخصيص دون مخصص مردود<sup>(٥)</sup>. وردَّ بأنها لو كانت فرعاً لسَوَّفَ لكانت أقلَّ استعمالاً منها؛ لأنها أبعد من الأصل، ولكانت مدة التسوية بهما سواء، وليس كذلك.

وأجيب عن ذلك بأن الفرع قد يفوق الأصل بكثرة الاستعمال، ك: نِعَمَ وَبِئْسَ، فإنهما فرعاً مُحَرَكَّ العين، وهما أكثر استعمالاً، وبالتزام توافق السين وسوف عندهم في الدلالة على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قُرْبٍ وَبُعْدٍ، إلا أن السين أخفُّ، فكان استعمالها أكثر<sup>(٦)</sup>.

والصحيح أن السين حرف استقبال قائم بنفسه، وليس مقتطعاً من سوف؛ لوجهين:

أحدهما: أن الاقتطاع دعوى بلا برهان، فلا يلتفت إليها، وهو - أيضاً - خلاف الأصل.

والثاني: أن التصريف في الأسماء لإرادة التصرف فيها بكثرة الاستعمال، وأما الحرف فليس أصلاً في نفسه فلا يتصرف فيه تصرف الأسماء<sup>(٧)</sup>. واللغات المذكورة في سَوَّفَ حفظها الكوفيون، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، فهي مقبولة وإن كانت قليلة؛ لتمثيلها الواقع اللغوي لبعض العرب في نطق هذه الكلمة.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح المفصل ١٤٨/٨، ورصف المباني/٣٩٧، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٧/٣، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل/١٤٨.

(٤) ينظر: السابق ١٤٨/٨، ورصف المباني/٣٩٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٦/١.

(٦) ينظر: السابق ٢٦/١، وهمع الهوامع ٥٩٥/٢.

(٧) ينظر: رصف المباني/٣٩، ٣٩٧.



## إبدال لام التعريف ميماً

### تقديم:

دارت رحى الخلاف بين النحويين فى تحديد أداة التعريف فى نحو: الرجل، أهى أل برمتها، أم اللام وحدها، أم الهمزة؟ فكانوا على أربعة أقوال:

**الأول:** أن أداة التعريف هى أل برمتها، وأن الهمزة همزة قطع أصلية، وُصِلَتْ فى الدرج؛ لكثرة الاستعمال. فهى حرف ثنائى الوضع مثل: هَلْ وَقَدْ. وهذا قول الخليل، وصَحَّحَهُ ابن مالك<sup>(١)</sup>.

**الثانى:** أن أداة التعريف هى أل برمتها، والهمزة همزة وصل زائدة، اجتلبت فى أصل الوضع توصلًا إلى النطق بالساكن، فهى ثنائية الوضع - أيضاً - وفُتِحَتْ مع أن أصل همزات الوصل الكسر؛ لكثرة استعمال لام التعريف. وهذا قول أبى عمرو ويونس وسيبويه<sup>(٢)</sup>.

**الثالث:** أنها اللام وحدها، وُضِعَتْ ساكنة، فاجتلبت همزة الوصل؛ لئلا يبتدأ بساكن. وهو مذهب كثير من المتأخرين<sup>(٣)</sup>.

وتظهر فائدة الخلاف بين هذا القول وسابقه فى قولك: قام القوم ونحوه. على قول سيبويه تقول: حذفتم همزة الوصل لتحرك ما قبلها، وعلى هذا القول لا تقول: حذفتم الهمزة؛ إذ لم يكن ثمَّ همزة، بل لم يؤت بها لعدم الحاجة إليها؛ لتحرك ما قبل اللام<sup>(٤)</sup>.

**الرابع:** أن أداة التعريف هى الهمزة وحدها، واللام زائدة؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو قول المبرد. نقله عنه الرضى من كتابه (الشافى)<sup>(٥)</sup> وهو فى المقتضب متابع لسيبويه، وعَلَّلَ فتح الهمزة بأنها لم تلحق اسماً ولا فعلاً نحو: اضْرِبْ، واسْمٌ، وإنما لحقت حرفاً<sup>(٦)</sup>.

قال أبو حيان: "وهذا الخلاف فى الأداة قليل الجدوى، وبعض الألسن خالٍ من أداة التعريف كلسان الترك، وبعضهم فيه أداة التنكير وحذفها علامة التعريف كلسان الفرس، وبعضهم مختلف الأداة فى التعريف بالنسبة إلى التنكير والتأنيث، وهذه كلها أوضاع لا تُعَلَّلُ"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٢٤، والمقتضب ١/٢٢١، وشرح التسهيل ١/٢٥٣، ٢٥٤، والتصريح ١/١٧٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣٢٤، ٤/١٤٧، وشرح الرضى على الكافية ٣/٢٤٠، والمساعد ١/١٩٥، وتعليق الفرائد ٢/٣٥٣، والتصريح ١/١٧٩، وعدة السالك ١/١٦١، ١٦٢.

(٣) ينظر: شرح المكودى على الألفية/٥٨، وتعليق الفرائد ٢/٣٥٣، والتصريح ١/١٧٩، وحاشية الصبان ١/١٧٧.

(٤) ينظر: المساعد ١/١٩٦، وحاشية الصبان ١/١٧٧، وحاشية الخضرى ١/٨٤.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٢٤١، والتصريح ١/١٧٩، وحاشية الصبان ١/١٧٧، وحاشية الخضرى ١/٨٤، وعدة السالك ١/١٦٢، و(الشافى) يبدو أنه من كتب المبرد المفقودة، ولم أجد من ذكره غير الرضى.

(٦) ينظر: المقتضب ١/٣٨٨، ٢/٩٢.

(٧) ارتشاف الضرب ١/٥١٣، ٥١٤.

**البيان:**

قرر ابن عقيل والسلسلي أن إبدال لام التعريف ميمًا لغة معزوة إلى حمير، وقد استدلا على ذلك بقول الشاعر:

أَنَّ شِمْتَ مَنْ نَجِدَ بُرَيْقًا تَأَلَّقَا تُكَابِدُ لَيْلَ امْرَأَمَدٍ اعْتَادَ أَوْلَقَا<sup>(١)</sup>

أراد: ليل الأرمَد، فأدخل (ام) المَعْرِفَةَ بدل (ال) جريًا على لغة حمير<sup>(٢)</sup>.

وزاد ابن عقيل نسبة هذه اللهجة إلى طيء<sup>(٣)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

من خواص الاسم: دخول أداة التعريف عليه، وإنما كان التعريف مختصًا بالاسم؛ لأن الاسم يُحَدَّثُ عنه، والمحدَّث عنه لا يكون إلا معرفة، والفعل خبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، ولا يصح - أيضًا - تعريف الحرف؛ لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجاء منهما، وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة؛ فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم<sup>(٤)</sup>.

وأداة التعريف هي (ال) في لغة الجمهور من العرب، التي جاءت بها أشعارهم، وكلامهم المنثور، وبها يتم التعامل فيما بينهم قديمًا وحديثًا، وهي لغة القرآن الكريم.

وفي لغة لبعض العرب أداة التعريف هي (ام)، وقد اختلف العلماء في تعيين الناطقين بها على النحو التالي:

أولاً: جماعة كثيرة من النحويين نسبوها إلى حمير وطيء<sup>(٥)</sup>.

ثانياً: اقتصر بعضهم على عزوها إلى حمير<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وقد ورد في: شرح التسهيل لابن مالك ٤٢/١، والتذييل والتكميل ١٤٨/١، وتعليق الفرائد للداميني ١٣٧/١، وهمع الهوامع ٩٤/١، وشرح الأشموني ٩٦/١. وشيمت أي: نظرت، وبريقًا: تصغير برق، وتألق: لمع، واعتاد أولقا: جنونًا. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٩٦/١، وحاشية الصبان ٩٦/١.

(٢) ينظر: المساعد ٢٤/١، وشفاء العليل ١١٦/١.

(٣) ينظر: المساعد ٢٤/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١، ٢٥.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٤١/٣، والتذييل والتكميل ١٤٨/١، ومغنى اللبيب ٤٧/١، والمساعد ٢٤/١، وتعليق الفرائد ١٣٦/١، ٣٥١/٢، وهمع الهوامع ٣٠٨/١، وشرح شواهد الشافية للبغدادى ٤٥٤.

(٦) ينظر: درة الغواص في أوام الخواص للحريرى تح/محمد أبو الفضل إبراهيم ١٥١، وشرح قطر الندى لابن هشام ١١٤، وشفاء العليل للسلسلي ١١٦/١، والتصريح ١٨٠/١، والمزهر ٢٢٣/١.



ثالثاً: اقتصر آخرون على نسبتها إلى طيئ<sup>(١)</sup>.

رابعاً: عزاها بعضهم إلى أهل اليمن<sup>(٢)</sup>.

خامساً: نسبتها أبو العباس ثعلب إلى الأزدي<sup>(٣)</sup>.

سادساً: عزاها بعضهم إلى دؤس وأهل تهامة<sup>(٤)</sup>.

وجاءت كلمة النحويين مختلفة في ضابط هذه اللغة، فبعضهم ذكر أنه: إبدال لام التعريف ميماً، نحو

قولهم: امرئٌ في الرجلِ، وطاب امضربٌ يريدون: طاب الضرب<sup>(٥)</sup>.

وقد التمس ابن مالك لهذا الإبدال علة فقال: "لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، فيصير

المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جعل أهل اليمن ومن دناهم بدلها ميماً؛ لأن

الميم لا تدغم إلا في ميم"<sup>(٦)</sup>.

وبعضهم قال: أم بمعنى الألف واللام التي للتعريف، فتقطع همزتها في الابتداء، وتسقط في الدرج

مثل ألف لام التعريف<sup>(٧)</sup>.

والفرق بين الهمزتين في اللغتين: أن الهمزة مع اللام مفتوحة، ومع الميم مكسورة؛ كأنهم كسروا

ليفرقوا بينها وبين أم العاطفة<sup>(٨)</sup>.

والقول الثاني هو الأولى - عندي - بالقبول؛ إذ الناطقون بهذه اللغة اصطاحوا على جعل (ام) أداة

للتعريف، ولم يستعبروها من لغة غيرهم مبدلين لامها ميماً، والدليل على ذلك قول أبي عمرو بن

العلاء: "ما لسان حمير وأقاصى اليمن لساننا، ولا عربيتهم عربيتنا"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٤/٣٠٠، ولابن يعيش ١/٢٤، ١٠/٣٣، ٣٤، وتخليص الشواهد/١٤٥، وشرح

الأشموني ١/٣٧، ٩٦، وحاشية الصبان ١/٣٧.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/٢٠، وشرح التسهيل ١/٢٥٧، واللسان (أمم) ١/١٣٩، ومعنى اللبيب ١/٤٧،

وشرح الشواهد للعينى ١/٩٦، ١٥٧.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب تح/عبدالسلام هارون ١/٥٨.

(٤) ينظر: اللهجات العربية في التراث د/أحمد علم الدين ١/٣٩٨، والدراسات اللغوية في تراث ابن هشام د/محمد

عبدالرحمن ١/٢٧١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤، ٩/٢٠، ١٠/٣٤، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٤١، ٢٥٧، وشرح

الرضى على الكافية ٣/٢٤١، والتذليل والتكميل ١/١٤٨، والمساعد ١/٢٤، وشفاء العليل ١/١١٦، وهمع الهوامع

١/٣٠٨.

(٦) شرح التسهيل ١/٢٥٧، وهمع الهوامع ١/٣٠٨.

(٧) ينظر: درة الغواص للحريزى ١/١٥١، ورسف المباني للمالقي ١/٩٦، ومعنى اللبيب ١/٤٧، واللسان (أمم)

١/١٣٩، وشرح الأشموني ١/٣٧، ٩٦.

(٨) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٤/٣٠٠.

(٩) المزهر للسيوطي ١/١٧٤.

وقد جاء استعمال (ام) أداة للتعريف في الحديث الشريف، والشعر العربي الفصيح. فقد تكلم النبي ﷺ بهذه اللغة فيما رواه عنه كعب بن عاصم الأشعري - رضى الله عنه - وكان من أصحاب السقيفة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لَيْسَ مِنْ أَمِيرِ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَقَرٍ)<sup>(١)</sup> والمراد: ليس من البر الصيام في السفر.

وكثير من النحويين يستشهدون بهذا الحديث، ويذهبون إلى أن روايه النمر بن تولب، ولم يرو عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث، فهو شاذ ولا يجوز القياس عليه<sup>(٢)</sup>. قال البغدادي: "وكلهم تواردوا على ما لا أصل له، أما أولاً فلأن النمر بن تولب مختلف فى إسلامه وصحبته، وأما ثانياً فإن هذا الحديث لا يُعرف من رواية النمر"<sup>(٣)</sup>.

فقد أخرجه الإمام أحمد فى مسنده من حديث كعب بن عاصم الأشعري، ومسنده صحيح، وجاء عنده بروايتين: إحداهما جاءت على اللغة المشهورة، والثانية جاءت على هذه اللغة المدروسة<sup>(٤)</sup>. وقولهم: إن هذا الاستعمال شاذ لا يجوز القياس عليه، فيه نظر، فإنه لغة قوم بأعيانهم<sup>(٥)</sup>. ومما جاء فى الشعر على هذه اللغة قول الشاعر:

أَنَّ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا تَكَابِدُ لَيْلٍ أَمْرَمَدٍ اِعْتَادَ أَوْلَقَا

أراد: الأرمد. وقول الآخر:

ذَاكَ خَلِيْلِي وَذُو يُوَاصِيْلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَاهُمْ وَأَمْسَلَمَه<sup>(٦)</sup>

أراد: بالسهم والسلمة، وهى واحدة السلام، وهى الحجارة<sup>(٧)</sup>.

وذكر صاحب اللسان عن أحد العرب أن سيف بن ذى يزن<sup>(٨)</sup> قال حين قاتل الحبشة:

قَدْ عَلِمَتْ ذَاتُ امْنِطَعِ

أَنِّي إِذَا امْمَوْتُ كَنَعُ

(١) المسند للإمام أحمد ٣٥/١٧ تح/حمزة أحمد الزين.

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جنى ١/٢٣٣، ودرة الغواص ١٥١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٩، ٣٤/١٠، وشرح الرضى على الكافية ٣/٢٤١، ومعنى اللبيب ١/٤٧، وتعليق الفرائد ٢/٣٥٢.

(٣) شرح شواهد الشافية/٤٥٥.

(٤) ينظر: المسند ٣٥/١٧، وشرح شواهد الشافية للبغدادي/٤٥٤، ٤٥٥، وحاشية الأمير ١/٤٧.

(٥) ينظر: شرح شواهد الشافية/٤٥١.

(٦) البيت من بحر المنسرح، وقائله: بحير بن غنمة الطائي، وهو فى: شرح المفصل لابن يعيش ١٧/٩، ٢٠، واللسان(أمم) ١/١٣٩، ومعنى اللبيب ١/٤٧، وشرح الشواهد للعيني ١/١٥٧، والتصريح ١/١٨٠، وهمع الهوامع ١/٣٠٨، وشرح شواهد المغنى ١/١٥٩، وشرح شواهد الشافية/٤٥١، ٤٥٢.

(٧) ينظر: شرح شواهد الشافية/٤٥٣.

(٨) ملك من ملوك حمير. ينظر: إصلاح المنطق/١٦١.



أَضْرِبُهُمْ بِذَا امْقَلَعِ  
لَا أَتَوَّقِي بَا مَجْرَعِ  
اقْتَرِبُوا قِرْفَ امْقَمَعِ

أراد: ذات النَّطْع - وهو بساط من الجلد كثيراً ما كان يُقتل فوقه المحكوم عليه بالقتل، يقال: علىَّ بالسيف والنَّطْع - وإذا الموتُ كَنَع - أي دنا وقرب - وبذا القلَع - القلعة موضع بالبادية تُنسب السيوف إليه - وبالجَزَع، وقِرْفَ القَمَع - وهو ما يوضع في فَم السقاء ثم يُصب فيه الماء أو الشراب، ونَصَبَ (قِرْفَ) لأنه أراد: يا قِرْفَ، أي: أنتم كذلك في الوسخ والذُّل<sup>(١)</sup>.

وذهب بعض العلماء إلى أن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تُدغم لام التعريف في أولها، وهي ذات الحروف القمرية، لا تغلب اللام، كما لا يغلب القمر النجوم، ويجمعها قولهم: ابغ حجك وخف عقيمته، وذلك نحو: غلام، وكتاب، بخلاف الأسماء التي تُدغم فيها، وهي ذات الحروف الشمسية، وهي الباقية بعد الحروف المذكورة، وذلك نحو: رجل، وناس، ولباس<sup>(٢)</sup>. قال ابن هشام: "وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرُمحَ واركب امقَرَس"<sup>(٣)</sup>. وذكر صاحب اللسان أن رجلاً من العرب قال: سمعت حميريّةً فصيحَةً سألتها عن بلادها فقالت: النَّخْلُ قُلٌّ، وَلَكِنْ عِشَتْنَا امقَمَحُ، امقَرَسِكُ، امعِنَبُ، امحَمَاطُ طُوبُ أَي: طَيِّبٌ، فقلتُ لها ما القَرَسِكُ؟ فقالت: هو امتِينُ عندكم. أرادت: القَمَحُ، القَرَسِكُ، العِنَبُ، الحَمَاطُ، وهو من ثمر اليمن معروف عندهم، وهو يُشبه التين<sup>(٤)</sup>.

قال ابن هشام: "ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق، وأنها في الحديث دخلت على النوعين"<sup>(٥)</sup>.

وهذه اللهجة تعرف عند اللغويين بالطُمُطُمانيّة، وقد عُرِفَتْ بها حمير واشتهرت، فيقال: طُمُطُمانيّة حمير<sup>(٦)</sup> قال السيوطي: "والطُمُطُمانيّة تعرض في لغة حمير، كقولهم: طاب امهَواءُ أي: طاب الهَواء"<sup>(٧)</sup>.

ولا أرى رمى هذه اللغة بالضعف وعدم الفصاحة، كما فعل بعضهم؛ للأمر التالية:

- 
- (١) ينظر: اللسان (قمع) ٣٧٤٠/٥، (قلع)، (كنع)، (نطع)، والمعجم الوسيط (نطع) ٩٦٨/٢.  
(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٤٧/١، والتصريح ١٨٠/١، وهمع الهوامع ٣٠٨/١، وحاشية الأمير ٤٧/١.  
(٣) مغنى اللبيب ٤٧/١.  
(٤) ينظر: اللسان (فرسك) ٣٣٨١/٥.  
(٥) مغنى اللبيب ٤٧/١.  
(٦) ينظر: درة الغواص ١٥١/١، والمزهر ٢٢٣/١.  
(٧) المزهر ٢٢٣/١.

أولاً: كثرة الشواهد الواردة بهذه اللغة، وقد ثبتت الفصاحة لقائلها، فالنبي ﷺ أفصح العرب نطق بها، ولو لم تكن فصيحة لترفع عنها، والشعراء الناطقون بها فصحاء، والمرأة الحميرية شهيد لها بالفصاحة - كما رأينا-، وما دام الأمر كذلك فلا يجوز الحكم على لغة هؤلاء القوم بالضعف ولا بالشذوذ، نعم لا يجوز القياس بإبدال كل لام ميمًا، ولكن يتبع إن سُمع<sup>(١)</sup>.

ثانياً: كثرة الطوائف العربية الناطقة بهذه اللغة.

ثالثاً: قول الدماميني الذي قضى في اليمن ما يقرب من عام قبل سفره إلى الهند: "وهذه اللغة فاشية إلى الآن بكثير من بلاد اليمن"<sup>(٢)</sup>. وقد عاش في القرن التاسع الهجري.

رابعاً: ذكر أحد الباحثين أنه لا تزال هذه اللغة شائعةً ومنتشرةً في بعض جهات اليمن إلى الآن، كما أن منها كلمة في اللهجة المصرية، وهي كلمة البارحة التي ينطقها المصريون أمبارح<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح شواهد الشافية/٤٥١.

(٢) تعليق الفرائد ٣٥٢/٢.

(٣) ينظر: الدراسات اللغوية في تراث ابن هشام د/محمد عبدالرحمن/٢٧١.



**(ما) النافية بين الأعمال والإهمال****تقديم:**

أصل العمل للأفعال، والدليل على ذلك أن كل فعل لا بد له من فاعل، إلا ما استعمل زائداً نحو: كان، على خلاف في ذلك، أو استعمل في معنى الحرف نحو: قلماً، أو تركب مع غيره نحو: حبّذا، على خلاف في هذا.

وما عمل من الأسماء فلشبهه بالفعل. وأما الحرف فإما أن يختص بما دخل عليه، أو لا. فإن اختص بما دخل عليه فإما أن ينتزل منزلة الجزء منه، أو لا. إن تنزل فلا يعمل؛ لأن جزء الشيء لا يعمل في الشيء، وإن لم ينتزل فقياسه إن اختص بالفعل أن يعمل من الإعراب النوع المختص بالفعل، وهو الجزم. وإن اختص بالاسم فقياسه أن يعمل من الإعراب النوع الذي يختص بالاسم، وهو الجر. وإن لم يختص بما يدخل عليه فقياسه ألا يعمل، و (ما) من هذا القبيل<sup>(١)</sup>. فهي حرف نفى يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: ما قام بكرّ، وما بكرّ قائمٌ، فقد وليها الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر؛ ولذلك ينبغي ألا تعمل لعدم اختصاصها جرياً على القياس فيها<sup>(٢)</sup>. ولها شبهان: أحدهما: هذا، وهو شبه عام فيما لا يعمل من الحروف، والثاني: خاصٌّ، وهو شبهها بليس في كونها للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، وتُخلّص المحتمل للحال كما أن ليس كذلك<sup>(٣)</sup>.

**البيان:**

ذكر ابن عقيل في ما النافية لهجتين، وذكر السلسلي أُولاهما فقط، ودونك بيانهما:  
الأولى: إلحاق ما النافية بليس في العمل؛ لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق، وهي لغة الحجازيين، يرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>(٤)</sup>.  
وقوله عزّ من قائل: ﴿ مَا هِيَ بِأُمَّهَاتِهِمْ ﴾<sup>(٥)</sup>. لكنها لا تعمل عندهم إلا بهذه الشروط:

الأول: أن يتقدم الاسم ويتأخر الخبر، فإن تقدّم الخبر بطل عملها نحو: ما قائمٌ بكرّ.

الثاني: بقاء نفي الخبر، فإن انتقض النفي لم تعمل نحو: ما بكرّ إلا قائمٌ.

الثالث: ألا تزداد بعدها (إن)، فإن زيدت بطل عملها نحو: ما إن بكرّ قائمٌ.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٤/٤، وهمع الهوامع ٤٤٧/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٣/١، ٦٠٤، والتذييل والتكميل ٢٥٤/٤، وهمع الهوامع ٤٤٧/١.

(٤) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٢ من سورة المجادلة.



**الرابع:** ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم، وهو غير ظرف ولا جار ومجرور، فلا يجوز: ما طعامك بكر آكلًا، ويجوز: ما عندك بكر آكلًا، وما فى الدار بكر آكلًا. وهذه الشروط الأربعة ذكرها ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك<sup>(١)</sup>. وزاد ابن عقيل فى شرحه على الألفية شرطين آخرين:

**أحدهما:** ألا تتكرر ما، فإن تكررت بطل عملها، نحو: ماما زيدًا قائمًا.

**والثانى:** ألا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: ما زيد بشيء إلا شيء لا يُعبأ به. فبشيء فى موضع رفع خبر عن المبتدأ الذى هو زيد، ولا يجوز أن يكون فى موضع نصب خبرًا عن (ما)<sup>(٢)</sup>.

**الثانية:** أن (ما) النافية لا تعمل شيئًا، بل يوقع بعدها المبتدأ والخبر مرفوعين، نحو: ما بكرًا قائمًا. وقد عزاها ابن عقيل فى شرحه على التسهيل لغير الحجازيين<sup>(٣)</sup>. وفى شرحه على الألفية لبنى تميم، وفى ذلك قال: "أما (ما) فلغة بنى تميم أنها لا تعمل شيئًا، فتقول: ما زيدًا قائمًا، فزيد مرفوع بالابتداء، وقائم خبره، ولا عمل لـ (ما) فى شيء منهما؛ وذلك لأن ما حرف لا يختص فحقه ألا يعمل"<sup>(٤)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب فى ما النافية الداخلة على المبتدأ والخبر لهجتان، دونك تفصيل القول فيهما:

**اللهجة الأولى:** إجراء ما فى العمل مجرى ليس، وهى لغة الحجازيين والنجديين، وقال الكسائى: هى لغة أهل تهامة<sup>(٥)</sup>؛ ولذا وجدنا ابن هشام يقول: "أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس ليس بشروط معروفة"<sup>(٦)</sup>. فيرفعون بها المبتدأ اسمًا لها، وينصبون الخبر خبرًا لها، فيقولون: ما بكر بكر قائمًا وما عبد الله ركبًا<sup>(٧)</sup>. وهذا مذهب البصريين، فهى عاملة فى الجزأين عندهم، ومذهب الكوفيين: أنها عملت فى الاسم الرفع، وأما الخبر فهو منصوب على نزع الخافض، والصحيح ما

(١) ينظر: المساعد ٢٧٧/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٨٠/١، ٢٨١، ٢٨٢، وشفاء العليل ٣٢٨/١، ٣٢٩.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٨٢/١، ٢٨٣.

(٣) ينظر: المساعد ٢٧٧/١.

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ٢٧٩/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥٥/٤، ٢٥٦، وارتشاف الضرب ١٠٣/٢.

(٦) معنى اللبيب ٦/٢.

(٧) ينظر: اللع لابن جنى/١٢٣، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي/٩٩، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور

٦٠٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٩/١، وشرح الرضى على الكافية ١٨٣/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك

للمرادى ٥٠٦/١، وشرح المكودى على الألفية/٨٣، ٨٤.



ذهب إليه البصريون<sup>(١)</sup>. ولا يعملها الحجازيون مطلقاً، بل لإعمالها عندهم أربعة شروط؛ لأنه على خلاف الأصل: أحدهما: أن يكون اسمها مقدماً وخبرها مؤخرًا. والثاني: ألا يقترن اسمها بـ (إن) الزائدة. والثالث: ألا ينتقض نفى خبرها بإلا.

والرابع: ألا يليها معمول الخبر وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً. فإذا استوفت هذه الشروط الأربعة عملت هذا العمل<sup>(٢)</sup>. وإن فُقد شرط من هذه الشروط بطل عملها<sup>(٣)</sup>. وبهذه اللغة نزل القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾. وقوله عز وجل: ﴿ مَا هِيَ ۖ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ ﴾<sup>(٤)</sup>. وإنما عملت ما في هذه اللغة فرفعت الاسم ونصبت الخبر؛ لأنها أشبهت ليس من وجهين، وما أشبه شيئاً من وجهين أعطى حكمه، وهذان الوجهان هما: الأول: أن (ما) تنفى الحال، كما أن ليس تنفى الحال. والثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر. ويقوى المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر ليس، فإذا ثبت أنها أشبهت ليس وجب أن تعمل عملها<sup>(٥)</sup>. قال سيبويه: "وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس؛ إذ معناها كمعناها"<sup>(٦)</sup>.

اللهجة الثانية: إهمال ما النافية، ولو استوفت الشروط الأربعة الماضية، وهي لغة بنى تميم، يرفعون بعدها المبتدأ والخبر على الأصل، فيقولون: ما بكر قائم<sup>(٧)</sup>. وعزا الفراء هذه اللغة إلى أهل نجد. وعلى لغتهم قرء ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ۖ ﴾<sup>(٨)</sup>. و﴿ مَا هِيَ ۖ أُمَّهَاتُهُمْ ۖ ﴾ بالرفع<sup>(٩)</sup>. ذكر الفراء أن أهل نجد

(١) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري/١٤٣، والتصريح ٢٦١/١، وهمع الهوامع ٤٤٧/١، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ٢٤٦/١.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب/٢١٩، وشرح المكودي على الألفية/٨٣.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٢٤٧/١.

(٤) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٥) من الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٦) ينظر: شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعي/٩٩، وأسرار العربية ١٤٣، ورصف المباني/٣١٠.

(٧) الكتاب ٥٧/١.

(٨) ينظر: اللمع لابن جني/١٢٣، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٩٨/١، وشرح المفصل للخوارزمي ٥٢١/١، ولابن يعيش ١٠٩/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٦٠٤/١، وشرح التسهيل ٣٦٩/١، ورصف المباني/٣١٣، وشرح شذور الذهب/٢٢٢، وشرح المكودي على الألفية/٨٣، والفضة المضية/١٠٦، والتصريح ٢٦١/١، وهمع الهوامع ٤٤٧/١، وشرح الأشموني ٢٤٧/١.

(٩) قراءتان شاذتان، عزا الأولى منهما الصبان والخضري إلى ابن مسعود، ولم أجد ذلك في مختصر شواذ القرآن لابن خالويه، ولا في المحتسب لابن جني، والقراءة الثانية رواها المفضل عن عاصم. ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/١٥٤.

يقرءون بهما<sup>(١)</sup>. وإنما لم تعمل (ما) على لغتهم؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف كحرف الجر، أو بالفعل كحرف الجزم، وإذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل، كـ: هَلْ وَبَلْ وحرف العطف وما أشبه ذلك، و (ما) تدخل على الاسم والفعل؛ فلم يُعْمَلْوا لذلك، ورفعوا ما بعدها بالابتداء والخبر<sup>(٢)</sup>. ومن قديم تَحَدَّثَ سيبويه عن هذه اللهجة، وحكم عليها بالقياس، فقال: "وأما بنو تميم فيجرونها مُجْرَى أَمَّا وَهَلْ، أَى: لَا يُعْمَلُونَهَا فِي شَيْءٍ، وَهُوَ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ، وَلَيْسَ (ما) كـ: لَيْسَ، وَلَا يَكُونُ فِيهَا إِضْمَارٌ"<sup>(٣)</sup>.

فلهجة التميميين هذه جارية على القياس، ولهجة الحجازيين كثيرة في الاستعمال، وقد جاءت في القرآن الكريم خير الكلام وأطيبه، فاللهجتان فصيحتان، بأيتهما نطقت فقد أَصَبَتْ، وإن كان الزجاج قد قال عن لغة أهل الحجاز: "وهي اللغة القُدْمَى الجيدة.... لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات"<sup>(٤)</sup>. فهذا لا يضير اللغة التميمية في شيء؛ لأن ذلك كان ردّاً من الزجاج على من زعم زعم أن الرفع أقوى الوجهين في الآية الكريمة، وهي قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾<sup>(٥)</sup>، وقد قال ابن فضال المجاشعي متحدثاً عما جرى عليه بنو تميم في كلامهم: "وهذا المذهب أقيس، ومذهب أهل الحجاز أكثر في الاستعمال، وبه جاء القرآن"<sup>(٦)</sup> الكريم.

\* \* \*

(١) ينظر: معاني القرآن ١٣٩/٣.

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب/٩٩، وأسرار العربية/١٤٤، ١٤٥، ورفص المبانى/٣١٣.

(٣) الكتاب ٥٧/١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١٠٨/٣.

(٥) من الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٦) شرح عيون الإعراب/٩٩، ١٠٠.



## كسر همزة إن بعد لا جرم

### تقديم:

يجوز الفتح والكسر في همزة إن في المواضع الآتية:-

الأول: إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو: استيقظت فإذا أن الشمس طالعة، فالكسر على عدم التأويل بالمصدر، والفتح على التأويل به.

الثاني: إذا وقعت بعد فعل قسم، وليس في خبرها اللام، نحو: حلفت أن بكرًا قائم، بالفتح، والكسر.

الثالث: إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: من يقصدني فإني أكرمه، فالكسر على الأصل، والفتح على إضمار مبتدأ، وينسك من أن وما دخلت عليه مصدر يكون الخبر، أي: فجزاؤه إكرامه.

الرابع: أن تقع خبرًا عن قول ومخبرًا عنها بقول، والقائل واحد، نحو: قولي أني أحمد الله فالفتح على معنى: خير القول حمد الله، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية، كأنك قلت: خير القول هذا اللفظ<sup>(١)</sup>.

الخامس: أن تقع بعد أما، نحو: أما إنك فاضلٌ، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة ألا الاستفاحية، والفتح على أنها بمعنى حقًا، وهو قليل.

السادس: أن تقع بعد حتى، فتكسر بعد الابتدائية نحو: مرض بكر حتى إنهم لا يرجونه، وتفتح بعد الجارة والعاطفة، نحو: عرفت أمورك حتى أنك فاضل.

السابع: أن تقع في موضع التعليل، نحو: لبيك إن الحمد والنعمة لك، يروى بكسر همزة إن وفتحها.

الثامن: أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه<sup>(٢)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى﴾ ١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ١١٩ <sup>(٣)</sup>. قرأ نافع، وروى أبو بكر عن عاصم ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾. بالكسر، إما على الاستئناف وإما على العطف على جملة (أن) الأولى، وقرأ الباقر ﴿وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ﴾ بالفتح، بالعطف على ﴿أَلَّا تَجُوعَ﴾، والتقدير: إن لك عدم الجوع وعدم الظمأ<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢، وارتشاف الضرب ٢/١٤١، وأوضح المسالك ١/٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣١، وشرح الأشموني ١/٢٧٥، ٢٧٧.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٠٧، والفضة المضية لابن زيد العاتكي/١٢٠، ١٢١، ١٢٢، وشرح الأشموني ١/٢٧٨.

(٣) الآيتان ١١٨، ١١٩ من سورة طه.

(٤) ينظر: معاني القراءات للأزهري/٣٠١، والفضة المضية/١٢٢، والنشر ٢/٣٢٢، وتقريبه/١٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٥٨.

التاسع: أن تقع بعد لا جَرَمَ، والغالب الفتح نحو قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

### البيان:

فَرَّرَ ابن عقيل والسلسلي أَنَّ بعض العرب يُجْرِي (لا جَرَمَ) مجرى اليمين؛ فيكسر همزة (إِنَّ) بعدها، كما تُكسر بعد اليمين. وقد جاءت عبارتهما عن ذلك متفقة في اللفظ والمعنى، فقد قالوا: "وقد أُجريت لا جَرَمَ مُجْرَى اليمين؛ فكسر بعض العرب (إِنَّ) بعدها"<sup>(٢)</sup>. وعلى ذلك تقول: لا جَرَمَ إِنَّ بكَراً صادقاً، ولا جَرَمَ إِنَّ الكذب هلاك.

### الدراسة التفصيلية:

ذكر كثير من النحويين أن لا جَرَمَ تُجْرَى عند بعض العرب مُجْرَى اليمين؛ ولذلك يكسرون همزة (إِنَّ) بعدها، ولم يذكروا لهذه اللهجة شاهداً مسموعاً<sup>(٣)</sup>. وبالنظر في كتب القراءات الشاذة تَبَيَّنَ لِي أَنَّ هناك قراءة تُمَثِّلُ هذه اللهجة خير تمثيل، وهي قراءة عيسى بن عمر الثقفي: ﴿لَا جَرَمَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾. بكسر همزة (إِنَّ)<sup>(٤)</sup>. وفتح الهمزة بعد لا جَرَمَ جائز، بل هو الغالب الذي عليه الجمهور من العرب، وبه جاء القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾<sup>(٦)</sup>. وقال جلَّ شأنه: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾<sup>(٧)</sup>. وقال عزَّ من قائل: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>. ومن ثم عدَّ النحويون لا جَرَمَ من الأشياء التي إن وقعت (إِنَّ)

(١) من الآية ٢٣ من سورة النحل.

(٢) المساعد ٣١٨/١، وشفاء العليل ٣٦١/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٤٧/٤، وارتشاف الضرب ١٤٢/٢، والجنى الدانى للمرادى/٤١٣، والفضة المضية لابن العاتكى/١٢٣، والتصريح ٣٠٩/١، وهمع الهوامع ٤٩٩/١، وشرح الأشمونى ٢٧٩/١.

(٤) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٧٦.

(٥) الآية ٢٢ من سورة هود.

(٦) من الآية ٢٣ من سورة النحل.

(٧) من الآية ٦٢ من سورة النحل.

(٨) الآية ١٠٩ من سورة النحل.



بعدها، جاز في همزتها الوجهان: الفتح والكسر، والمعنى عليهما مختلف. فإذا قلت: لا جرمَ إنَّ بكَراً قائم، فالكسر على معنى الجملة، أي: بكر قائم، فالجملة مذكورة بتمامها. وإذا قلت: لا جرمَ أنَّ بكَراً قائم، فالفتح على معنى الإفراد، أي: قيام بكر حاصل، فـ (أنَّ) ومعمولاها في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف<sup>(١)</sup>.

وفي معنى لا جرمَ على الفتح أقوال:

الأول: ذكر بعض النحويين أن الفتح عند سيبويه على أنَّ (جرمَ) فعل ماضٍ معناه: وجب وأنَّ وصلتها فاعل، أي: وجب أنَّ الله يعلم، و (ولا) صلة زائدة للتوكيد<sup>(٢)</sup>. وردَّه الفراء بأن (لا) لا تزداد في أول الكلام<sup>(٣)</sup>؛ لأن زيادة الشيء تفيد إطراحه، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به. وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة (لا) في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ﴾<sup>(٤)</sup>. من أن القرآن الكريم كالسورة الواحدة<sup>(٥)</sup>. فـ (لا) عنده زائدة، إلا أنها لزمت جرمَ؛ لأنها كالمثل<sup>(٦)</sup>.

الثاني: أن جرمَ فعل ماضٍ معناه: حقَّ، وأنَّ مع صلتها في موضع رفع بالفاعلية، و(لا) ردُّ لما قبلها متمماً يدل عليه سياق الكلام، فهي نافية، أي: ليس الأمر كما وصفوا وزعموا، ثم ابتدئ ما بعده. ذكر كثير من النحويين أنه قول سيبويه<sup>(٧)</sup>. وهو كذلك في الكتاب<sup>(٨)</sup>. وعزاه ابن هشام في المعنى إلى إبي قطرب<sup>(٩)</sup>. قال أبو حيان: "والوقف على لا عند سيبويه، ولا يجوز أن توصل بجرم؛ لأنها ليست نفيها"<sup>(١٠)</sup>.

الثالث: ذهب الفراء إلى أن لا نافية عاملة، وجرمَ اسم منصوب بلا؛ لأنها للتبرئة، وقد ركبت لا مع جرمَ، فصارتا كلمة واحدة بمنزلة: لا رجلَ في التركيب، ومعناهما: لا بدُّ من كذا، أو لا محالة في كذا،

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤، وارتشاف الضرب ٢/١٤٢، والجنى الداني/٤١٣، والمساعد ١/٣١٨، وشفاء العليل ١/٣٦١، والمصباح المنير ١/٩٧ (جرم)، والفضة المضية/١٢٣، والتصريح ١/٣٠٩، وهمع الهوامع ١/٤٩٩، وشرح الأشموني ١/٢٧٩.

(٢) ينظر: الفضة المضية لابن زيد العاتكي/١٢٣، والتصريح ١/٣٠٩، وشرح الأشموني ١/٢٧٩.

(٣) ينظر: معنى اللبيب ١/١٩٥، والتصريح ١/٣٠٩.

(٤) من الآية ١ من سورة القيامة، والآية ١ من سورة البلد.

(٥) ينظر: التصريح ١/٣٠٩، ٣١٠.

(٦) ينظر: هامش الكتاب ٣/١٣٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٩٣، وارتشاف الضرب ٢/١٤٢، والجنى الداني/٤١٣، ومعنى اللبيب ١/١٩٥، والمساعد ١/٣١٨، وشفاء العليل ١/٣٦١، والتصريح ١/٣١٠.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/١٣٨.

(٩) ينظر: معنى اللبيب ١/١٩٥.

(١٠) ارتشاف الضرب ٢/١٤٢.

و(من أوفى) بعدهما مقدره، أى: لا بُدَّ من أن الله يعلم، أو: لا محالة فى أن الله يعلم<sup>(١)</sup>. ومعتمده فى ذلك قول العرب: لا جرمَ أنه يفعل بضم الجيم وسكون الراء بزنة بُدَّ، والفعلُ والفعلُ يشتركان فى المصادر، كالرشدُ والرشدُ، والبخلُ والبخلُ<sup>(٢)</sup>. وقد عزا أبو البركات الأنبارى<sup>(٣)</sup>، والمرادى هذا القول القول إلى الكوفيين أجمعين<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا فـ: جرم عند الفراء والكوفيين اسم لا فعل<sup>(٥)</sup>. ويبدو للباحث المتأمل فى كتب العلماء أن هذا قول الخليل، وأن الفراء تابع له، فقد قال الخليل فى العين: "ولا جرمَ يجرى مجرى لا بُدَّ، ويُفسرُ حقًا"<sup>(٦)</sup>.

الرابع: أن لا جرمَ جواب لما قبلها من الكلام، كقول القائل: كان كذا وكذا، فتقول: لا جرمَ أنه يكون كذا وكذا<sup>(٧)</sup> وهو قول الخليل، حكاه عنه سيبويه قائلاً: "وزعم الخليل أن لا جرمَ إنما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجل: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقول: لا جرمَ أنهم سيندمون، أو أنه سيكون كذا وكذا"<sup>(٨)</sup>.

ومعنى لا جرمَ عنده: حقًا<sup>(٩)</sup>. وأما وجه كسر همزة إنَّ بعد لا جرمَ فهو ما ذكره الفراء من أن لا جرمَ جرمَ كلمة كانت فى الأصل بمنزلة: لا بُدَّ أنك قائم، ولا محالة أنك ذاهب، فجرت على ذلك، وكثر استعمالهم إياها حتى حوَّلتها بعض العرب إلى معنى القسم، وصارت بمعنى: حقًا؛ ولهذا تجاب باللام، كما يُجاب بها القسم، نحو قول العرب: لا جرمَ لآتينك، ولا جرمَ لقد أحسنت<sup>(١٠)</sup>. فقد نزلوها منزلة اليمين؛ ولأجل إجرائهم إياها مجرى اليمين، حكى عن بعض العرب كسر همزة (إنَّ) بعدها، فيقول: لا جرمَ إنَّك ذاهب، بكسر الهمزة<sup>(١١)</sup>. قال المرادى: "والظاهر أن (إنَّ) إذا كسرت بعدها فهى جواب قسم مقدر بعد لا جرمَ.... ويؤيد ذلك أن بعض العرب صرَّحَ بالقسم بعدها فقال: لا جرمَ والله لا

(١) ينظر: معانى القرآن ٨/٢، ٩، وارتشاف الضرب ١٤٢/٢، ومعنى اللبيب ١٩٥/١، والمساعد ٣١٨/١، والفضة المضية/١٢٣، والتصريح ٣١٠/١.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣٤٧/٤، والجنى الدانى/٤١٤، ٤١٥.

(٣) ينظر: منشور الفوائد له، نُشِرَ بمجلة المورد. بغداد. العدد الأول. المجلد العاشر/٣٤٧.

(٤) ينظر: الجنى الدانى/٤١٤.

(٥) ينظر: السابق/٤١٤، ومعنى اللبيب ١٩٤/١، ١٩٥.

(٦) العين ١١٩/٦ (جرم).

(٧) ينظر: منشور الفوائد لأبى البركات الأنبارى/٣٤٧.

(٨) الكتاب ١٣٨/٣.

(٩) ينظر: العين ١١٩/٦ (جرم).

(١٠) ينظر: معانى القرآن ٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٢، والجنى الدانى/٤١٥، والمصباح المنير ٩٧/١

(جرم).

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٢٤/٢، والجنى الدانى/٤١٥، وهمع الهوامع ٤٩٩/١.



فارفتك<sup>(١)</sup>. والأولى أن تكون إنَّ المكسورة جواباً لـ (لا جَرَمَ) مادامت قد أُجريت مُجْرَى القسم، فقد ذكر الصبان أنَّ لآتينك جواب لا جَرَمَ، وقال: "وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جَرَمَ، وانظر ما إعرابها على ما حكاه الفراء؟ هل هو كما يقول سيبويه، فيكون الجواب مغنياً عن الفاعل، أو كما يقول الفراء، فيكون الجواب مغنياً عن خبر لا؟ الأقرب الثاني؛ لكون الحاكى هو الفراء"<sup>(٢)</sup>. فمعنى (لا جَرَمَ) عند الفراء مختلف حسبما ينطق المتكلم، فمن فتح همزة إنَّ فللنظر إلى أصل لا جَرَمَ، كما تقول: لا بُدَّ أن تفعل كذا، ولا محالة أنك تفعل كذا، أى: من أن تفعل وفى أنك تفعل. ومن كسر فللمعنى العارض فى لا جَرَمَ، وهو صيرورتها بمعنى القسم<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

(١) الجنى الدانى/٤١٥.

(٢) حاشية الصبان ١/٢٧٩.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/٣٤٨.



## لَعَلَّ

## تقديم:

تختص لعل بالممكن، وأما قول الله تعالى حكاية عن فرعون ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٦٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(١)</sup>. فهذا جهل من فرعون أو إفك<sup>(٢)</sup>. ولها معانٍ ذكرها النحويون:  
الأول: الترجى فى الشيء المحبوب، نحو: لعلَّ الله يرحمنا، ولعلَّ الحبيب قادم. وهو الأشهر والأكثر<sup>(٣)</sup>.

الثانى: الإشفاق فى الشيء المكروه، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَخِيعُ نَفْسِكَ﴾<sup>(٤)</sup>. أى: قاتل نفسك، والمعنى: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك<sup>(٥)</sup>.  
الثالث: التعليل، وهذا المعنى أثبتته الكسائى والأخفش، وحملوا على ذلك ما فى القرآن الكريم من نحو قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾<sup>(٧)</sup>. أى: لتشكروا، لتشكروا، ولتهدتوا، وقولك: افرغ لعلنا نتغدى، أى: لتتغدى.

الرابع: الاستفهام، وهذا المعنى أثبتته الكوفيون، وتبعهم ابن مالك، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾<sup>(٨)</sup> وعلى هذا فالتقدير: وما يدريك أيزكى؟ والمعنى: وما يدريك جواب أيزكى؟<sup>(٩)</sup>

الخامس: الشك، نقله النحاس عن الفراء<sup>(١٠)</sup>.

(١) من الآيتين ٣٦، ٣٧ من سورة غافر.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٢٢٣/١، والتصريح ٢٩٥/١، ٢٩٦، وشرح الأشمونى ٢٧١/١

(٣) ينظر: الجنى الدانى للمرادى/٥٧٩، ومغنى اللبيب ٢٢٣/١.

(٤) من الآية ٦ من سورة الكهف.

(٥) ينظر: التصريح ٢٩٥/١، وشرح الأشمونى ٢٧١/١.

(٦) من الآية ١٢٣ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٥٣ من سورة البقرة.

(٨) الآية ٣ من سورة عبس.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨/٢، ٩، وارتشاف الضرب ١٣٠/٢، والجنى الدانى/٥٨٠، ومغنى اللبيب

٢٢٣/١، والمساعد ٣٠٦/١، والتصريح ٢٩٦/١، وهمع الهوامع ٤٨٧/١، ٤٨٨

(١٠) ينظر: الجنى الدانى/٥٨١، وهمع الهوامع ٤٨٨/١



وكل هذه المعاني المذكورة سوى الترجى فى المحبوب، والإشفاق فى المكروه خطأ عند البصريين<sup>(١)</sup>، قال السيوطى: "والبصريون رجَّعوا هذه المعانى كلها إلى الترجى، والإشفاق"<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك اللهجات الواردة فى لَعَلَّ العاملة عمل إنَّ، وهى عشر لهجات، زاد ابن عقيل عليها اثنتين، فصارت عنده اثنتى عشرة لهجة، وزاد السلسلى واحدة؛ فكانت عنده إحدى عشرة لهجة، وهاك بيان ذلك:

الأولى: لَعَلَّ، نحو: لَعَلَّ اللهُ يرحمنا.

الثانية: عَلَّ، قال ابن عقيل: "حكاها سيبويه وغيره"<sup>(٣)</sup>. وقال الكسائى: هى لغة بنى تميم الله من ربیعة"<sup>(٤)</sup>.

الثالثة: لَعَنَّ، قال ابن عقيل: "حكاها الفراء"<sup>(٥)</sup>. واستشهد لها السلسلى بقول الشاعر:  
هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ<sup>(٦)</sup>

الرابعة: عَنَّ، قال ابن عقيل والسلسلى: "حكاها الكسائى"<sup>(٧)</sup>.

الخامسة: لَأَنَّ، وشاهدها قول الشاعر:

عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّنا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِذَامِ<sup>(٨)</sup>

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٠/٢، والجنى الدانى ٥٨٠، ٥٨١، والتصريح ٢٩٥/١، ٢٩٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٤٨٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٣٢/٣.

(٤) المساعد ٣٣٤/١.

(٥) السابق ٣٣٤/١.

(٦) البيت من بحر الوافر، وقائله الفرزدق، وهو فى ديوانه ٢٦٠/٢، والإتصاف ٢٢٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٢، واللسان (لغن) ٤٠٤٩/٥، والتصريح ٢٥٣/١، وصدر البيت فى الديوان وشرح التسهيل: "أَسْتَمُّ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا، وهو الأصح وزناً، ورواية البيت فى الإتصاف، واللسان "لَغَنَّا" بالغين. وعائجون: عاطفون عليه، أو مائلون، أو مُلمَّون به، أو مَارُون عليه، والعَرَصَات: جمع عَرَصَةٍ، وهى كل بقعة بين الدور واسعة لابناء فيها. ينظر: اللسان (عرص) و(عوج) .

(٧) المساعد ٣٣٤/١، وشفاء العليل ٣٧٤/١.

(٨) البيت من بحر الكامل، وهو لامرئ القيس فى ديوانه/٢٠٠، والشعر والشعراء لابن قتيبة ١٢٨/١، وشرح المفصل لابن يعيىش ٧٩/٨، وشرح التسهيل ٤٦/٢، ووصف المبانى/١٢٧، والمزهر ٤٧٦/٢، وهمع الهوامع ٤٨٩/١، والطلل: ما شخص من آثار الديار، والمحيل: الذى غاب عنه أهله منذ حول. ينظر اللسان (طلل) (حول).

السادسة: أَنَّ، قال ابن عقيل: "حكاها الخليل وهشام"<sup>(١)</sup>. واستدل لها السلسلي بالسماع قائلاً: "حكى الخليل من قول بعض العرب: ايتِ السوق أنك تشتري لنا شيئاً. وقال الأخفش: شاهد ذلك: قُلْتُ لِشَيْبَانَ اذْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نَعْدِي الْقَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ"<sup>(٢)</sup>

ومن قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ﴿ أَنهآ إِذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> بالفتح"<sup>(٤)</sup>.

السابعة: رَعَنَّ، قال ابن عقيل: "يمكن أن تكون الراء بدلاً من اللام، كما قالوا في وَجَلَّ وجَرَّ".<sup>(٥)</sup>  
الثامنة والتاسعة: رَعَنَّ ولَعَنَّ، قال ابن عقيل "قيل: إن الغين فيهما بدل من العين، كما قالوا في أزمنت: أزمنت، وقيل: هما لغتان، وهو الأظهر؛ لقلة هذا البدل"<sup>(٦)</sup>. واكتفى السلسلي بالقول الأول الأول منهما قائلاً: "قيل: إن الغين فيهما بدل من العين"<sup>(٧)</sup>.

العاشرة: لَعَنَّتْ، قال ابن عقيل والسلسلي: "ذكرها أبو علي في التذكرة"<sup>(٨)</sup>.

الحادية عشرة: عَنَّ، بالغين المعجمة والنون، ذكر كلاهما أنها زيادة بعض المغاربة"<sup>(٩)</sup>.

الثانية عشرة: رَعَلَّ، بالراء بدلاً من اللام، وهي التي انفرد بها ابن عقيل عن السلسلي<sup>(١٠)</sup> في اللهجات المذكورة التي وردت في لَعَلَّ العاملة عمل (إن). وهناك لهجة أخرى لبعض العرب في لَعَلَّ من حيث العمل، أثبتاها إثر ذلك تابعين لابن مالك في التسهيل، وأوردها ابن عقيل في شرحه على الألفية، ومحتواها: أن الجر بـ (لعل) ثابتة الحرف الأول أو محذوفته، مفتوحة الآخر أو مكسورته لغة عَقِيلِيَّة<sup>(١١)</sup>. قال ابن عقيل: "قال أبو زيد: بنو عقيل يجرون بَلَعَلَّ مفتوحة الآخر أو مكسورته، وروى الفراء الجر بـ (عَلَّ)"<sup>(١٢)</sup>. واستشهد السلسلي لثابتة الأول مكسورة الآخر بقول الشاعر:

(١) المساعد ٣٣٥/١.

(٢) بيتان من الرجز لأبي النجم العجلي، وهما في: الكتاب ١١٦/٣، والإتصاف ٥٩١/٢، وشرح التسهيل ٤٦/٢، يأمر الراجز ابنه شيبان بأن يتبع هذا الظليم، ويدنو منه لعله يصيده؛ فيشوى لحمه ويطعم الناس منه. ينظر: الإتصاف من الإتصاف ٥٩١/٢.

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٤) شفاء العليل ٣٧٤/١، وينظر: النشر لابن الجزرى ١٦١/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦/٢.

(٥) المساعد ٣٣٥/١.

(٦) السابق ٣٣٥/١.

(٧) شفاء العليل ٣٧٤/١.

(٨) المساعد ٣٣٥/١، وشفاء العليل ٣٧٥/١.

(٩) ينظر: المصدران السابقان.

(١٠) ينظر: المساعد ٣٣٥/١.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٣٩/٢، والمساعد ٣٣٥/١، ٢٩٤/٢، وشفاء العليل ٣٧٥/١، ٦٧٩/٢.

(١٢) المساعد ٣٣٥/١.



لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

فقلت: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ<sup>(٢)</sup>

واستشهد لمحدوفة الأول بقول الراجز:

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

يُدَلِّنُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا<sup>(٣)</sup>

ونصَّ ابن عقيل في شرحه على الألفية على أن الجر بـ (لَعَلَّ) لغة عَقِيل، واستشهد لها بالشعر العربي، ثم ذكر أن المجرور بها يُعرب مبتدأ، فـ (أبي المغوار) في البيت السالف الذكر مبتدأ، و(قريب) خبر، و(لَعَلَّ) حرف جر شبيه بالزائد دخل على المبتدأ، فهو كالباء في: بحسبك درهم، وقال: "وقد روى على لغة هؤلاء في لامها الأخيرة الكسر والفتح، وروى أيضاً حذف اللام الأولى، فتقول: عَلَّ، بفتح اللام وكسرها"<sup>(٤)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

لَعَلَّ حرف له من حيث العمل قسمان:

القسم الأول: أن يكون من أخوات (إنَّ) فينصب الاسم، ويرفع الخبر على اللغة الفاشية، وقد ينصبها معاً على لغة لبعض العرب، عزاها أبو حيان إلى تميم<sup>(٥)</sup>. فقد حكى يونس: لعلَّ أباك منطلقاً<sup>(٦)</sup>. وسُمع: لعلَّ زيدا أخانا<sup>(٧)</sup>.

(١) البيت من بحر الوافر، وقائله خالد بن جعفر من بني عامر، جاهلي، وهو في: سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٧٤/٤، واللسان (علل) ٣٠٨١/٤، والجنى الداني/٥٨٣، والتصريح ٦٣١/١.

(٢) البيت من بحر الطويل، وقائلة: كعب بن سعد الغنوي، وهو في: شرح الرضى على الكافية ٣٧٣/٤، ووصف المباني/٣٧٥، والجنى الداني/٥٨٤، ومعنى اللبيب ٢٢٢/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٨/٢، والفضة المضية/٢٥٤، وشرح شواهد المعنى ٦٩١/٢، وشرح الأشموني ٢٠٥/١.

(٣) لم يعرف قائلهما، وهما في: الخصائص ٣١٧/١، وسر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، وشرح التسهيل ٤٧/٢، واللسان (علل) ٣٠٨١/٤، والجنى الداني/٥٨٤، ومعنى اللبيب ١٣٥/١، والتصريح ٦٣١/١، وشرح شواهد المعنى ٤٥٤/١، وشرح الأشموني ٣١٢/٣، ١١٨/٤، وصروف الدهر: حوادثه ونوائبه، والدُّولات جمع دُولَة وهي: اسم الشيء الذي يتداول، ويدلننا: ينصرننا، من الإدالة وهي الغلبة. ينظر: شرح شواهد المعنى ٤٥٤/١.

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية ٩/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣١/٢.

(٦) ينظر: معنى اللبيب ٢٢٢/١.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٤٩١/١.

وقد ورد عن العرب في لفظها خمس عشرة لهجة:

اللهجة الأولى: لعل، وهي الأشهر في الاستعمال، والأكثر دوراناً على الألسنة العربية في القديم والحديث، وهي لغة القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾<sup>(١)</sup>. ذهب الكوفيون وأكثر النحويين إلى أنها حرف بسيط، وأن لامها الأولى أصلية؛ لأن الأصل الأصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة؛ إذ مبناها على الخفة<sup>(٢)</sup>. وذهب البصريون إلى أنها مركبة، وأن لامها الأولى زائدة للتوكيد أو للتكثير؛ وذلك لكثرة التصرف فيها، والتقلب بها، وجواز زيادة التاء فيها<sup>(٣)</sup>. وقيل: هي حرف مركب، ولامه الأولى لام الابتداء<sup>(٤)</sup>. وهذه اللهجة هي الأصل الأصل عند الكوفيين ومن حذا حذوهم، قال ابن عصفور: "وإنما جعل الأصل لعل؛ لأنه أكثر استعمالاً"<sup>(٥)</sup>. والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ومؤيدوهم<sup>(٦)</sup>. ويجوز للمتكلم في لامها الأخيرة الفتح، الفتح، وهو الكثير، والكسر على أصل التقاء الساكنين، فقد قيل: لعل<sup>(٧)</sup>.

وإن سُمِّيَ بـ: (لعل) لم تنصرف عند البصريين؛ للعلمية والتركيب، وكذا عند الكوفيين؛ للعلمية وشبه العجمة؛ لأنها ليست من أوزان كلامهم<sup>(٨)</sup>.

اللهجة الثانية: عل، بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة، وهي الأصل عند البصريين<sup>(٩)</sup>. ومحدوفة اللام اللام عند الكوفيين، حكاها الكسائي عن بني تميم الله من ربيعة<sup>(١٠)</sup>. وعليها جاء قول الشاعر:

لَا تَهْتَبِينَ الْفَقِيرَ عَنَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(١١)</sup>

(١) من الآية ١ من سورة الطلاق.

(٢) ينظر: الإتيان في مسائل الخلاف ٢١٨/١، وشرح الرضى على الكافية ٣٧٤/٤، وارتشاف الضرب ١٥٥/٢، والجنى الدانى/٥٧٩، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٣٢/٣، والمقتضب ٧٣/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٠٦/١، والإتيان في مسائل الخلاف ٢١٨/١، وشرح الرضى على الكافية ٣٧٤/٤، والجنى الدانى/٥٧٩، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥/٢، والجنى الدانى/٥٧٩، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٥) الممتع في التصريف ٣٩٥/١.

(٦) ينظر: الإتيان في مسائل الخلاف ٢٢٤/١.

(٧) ينظر: رصف المباني للمالقي/٣٧٤.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣٧٤/٤.

(٩) ينظر: الكتاب ٣٣٢/٣، والمقتضب ٧٣/٣، وسر صناعة الإعراب ٤٠٦/١، والخصائص ٣١٧/١، والإتيان في مسائل الخلاف ٢٢٤/١، و رصف المباني/٣٧٣، ومغنى اللبيب ١٣٤/١.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥/٢، والمساعد ٣٣٤/١.

(١١) البيت من بحر المنسرح، وقائله الأضبط بن قريع السعدى، وهو فى: الإتيان في مسائل الخلاف ٢٢١/١، و رصف المباني/٣٧٣، المباني/٣٧٣، ومغنى اللبيب ١٣٥/١، وأوضح المسالك ١٠٣/٤، وشرح الشواهد للعيني ٢٢٥/٣، وهمع

وحذف اللام من لعل كثير في أشعارهم؛ لكثرتها في استعمالهم، وقد تلعبت العرب بهذه الكلمة، كما سيبدو<sup>(١)</sup>. قال السيوطي "علك لغة في لعلك"<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثالثة: لَعَنَّ، بإبدال اللام نوناً<sup>(٣)</sup>. حكاها الفراء<sup>(٤)</sup>، وقد جاءت في الشعر الفصيح، ومنه: قول الفرزدق:

أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ بِنَا لَعَنَّا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ  
قال السيوطي: "لَعَنَّا لغة في: لَعَنَّا"<sup>(٥)</sup>.

وقول الآخر:

وَلَا تَحْرِمِ الْمَوْلَى الْكَرِيمَ فَإِنَّهُ أَخُوكَ وَلَا تَدْرِي لَعَنَّكَ سَائِلُهُ<sup>(٦)</sup>  
وقال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم يقول:

اغْدُ لَعَنَّا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ<sup>(٧)</sup>

أراد: لَعَنَّا<sup>(٨)</sup>. قال الشيخ محمد محيي الدين: "هذه لغة من لغات العرب في (لعل) أبدلوا لامها الأخيرة المشددة نوناً؛ لكثرة ما تلعبوا بهذه الكلمة"<sup>(٩)</sup>.

الهوامع ٤٨٨/١، وشرح شواهد المغنى ٤٥٣/١، وشرح الأشموني ٢٢٥/٣، وحاشية الأمير ١٣٥/١. ولا تُهين أصله لا تُهين بنونين أو لهما مفتوحة، فحذفت النون الخفيفة لما استقبلها حرف ساكن.

(١) ينظر: الإتيان ٢١٩/١، ٢٢٠، ٢٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٨، ٨٧، واللسان (علل) ٣٠٨٢/٤.

(٢) شرح شواهد المغنى ٤٥٣/١.

(٣) ينظر: الممتع لابن عصفور ٣٩٥/١، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥/٢، والمساعد ٣٣٤/١.

(٥) شرح شواهد المغنى ٦٩٣/٢.

(٦) البيت من بحر الطويل، وهو لزهير في ديوانه ٧٢/٧، وبلا نسبة في: رصف المباني ٢٩٠، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٧) هذا الرجز ورد في العقد الفريد منسوباً لأبي النجم يصف فرساً، وقبله:

فَقَأْتُ لِلْسَّائِسِ قُدَّةً أَعْجَبُهَا وَأَغْرَبُهَا ..... دُ ..... دُ ..... دُ

٢٠١/١، وفي شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٨، والممتع لابن عصفور ٣٩٥/١ و رصف المباني ٣٧٦، واللسان (علل) ٣٠٨٢/٤.

(٨) ينظر: اللسان (علل) ٣٠٨٢/٤.

(٩) الانتصاف من الإتيان ٢٢٥/١.

اللهجة الرابعة: عَنّ، بحذف اللام من اللهجة السابقة، حكاها الكسائي<sup>(١)</sup>. وقد تحدث ابن يعيش عن هذه اللهجة وسابقتها قائلاً: " وقد قالوا - أيضاً - لَعَنَّ وَعَنَّ، كأنهم أبدلوا من اللام الآخرة نوناً؛ لأن النون أخف من اللام، وهي أقرب إلى حروف المد واللين، واللام أبعد؛ ولذلك استضعف الجرمي أن تكون من حروف الزيادة"<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الخامسة: لَأَنَّ، بإبدال العين همزة واللام نوناً<sup>(٣)</sup>. وقد جاءت في الشعر الفصيح، ومنه قول الشاعر:

عُوجَا عَلَى الطَّلِّ الْمُحِيلِ لَأَنَّنا نَبْكَى الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامِ

وقول الآخر:

أرِينى جَوَادًا مَاتَ هُزْلاً لَأَنَّنى أرى مَا تَرِينَنَ أَوْ بَخِيلاً مُخَلِّدًا<sup>(٤)</sup>

اللهجة السادسة: أَنّ، بحذف اللام من اللهجة السابقة<sup>(٥)</sup>. حكاها الخليل والأخفش وهشام<sup>(٦)</sup>، وعليها وعليها حمل قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٧)</sup> بفتح الهمزة على قراءة الجمهور<sup>(٨)</sup>. فقد نقل سيبويه عن الخليل أن معناها: لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ، وعزا القراءة القراءة بها إلى أهل المدينة قائلاً: "وأهل المدينة يقولون (أَنَّها) فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: أنت السوق أَنَّكَ تشتري لنا شيئاً، أى: لعلك، فكأنه قال: ﴿لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾"<sup>(٩)</sup>. ويؤيد ذلك

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥/٢، والجنى الداني/٥٨٢، والمساعد ٣٣٤/١، وشفاء العليل ٣٧٤/١، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٢) شرح المفصل ٨٨/٨.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٨، وشرح التسهيل ٤٦/٢، وارتشاف الضرب ١٥٥/٢، والجنى الداني/٥٨٢، وهمع الهوامع ٤٨٨/١.

(٤) البيت من بحر الطويل، نسبه ابن يعيش ٧٨/٨، وصاحب السان (أنن)، (علل) الى حطائط بن يعقفر، وذكر الحوفي أنه لذريد، والحق أن هذا البيت فى قصيدة معروفة مشهورة لحاتم الطائى، وهو فى ديوانه/٣٣ بذكر (لَعَلَّنى) بدلاً من (لَأَنَّنى)، وبلا نسبة فى سر صناعة الإعراب ٢٣٦/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/٨، وشرح التسهيل ٤٦/٢، ووصف المباني/٣٧٦، والجنى الداني/٥٨٢، وهمع الهوامع ٤٨٩/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥/٢، والمساعد ٣٣٤/١.

(٧) من الآية ١٠٩ من سورة الأتعام.

(٨) ينظر: النشر ٢٦١/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦/٢.

(٩) الكتاب ١٢٣/٣.



ذلك نصُّ الفراء وصاحب اللسان على أن الآية الكريمة في قراءة أبيّ - رضى الله عنه - ﴿وَلَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وحكم الفراء على هذه اللغة بالجودة، فقد ذكرها وقال: "وللعرب في (لعلّ) لغة بأن يقولوا: ما أدرى أنك صاحبها، يريدون: لعلك صاحبها... وهو وجه جيد أن تجعل (أنّ) فى موضع لعل"<sup>(٢)</sup>. وبها جاء الشعر الفصيح، فقد قال الشاعر:

أَعَاذِلَ مَا يُدْرِيكَ أَنْ مَنِيَّتِي إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضُحَى الْغَدِ؟<sup>(٣)</sup>

أراد: لعلّ منيّي، وقال الراجز:

قُلْتُ لَشَيِّبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ  
أَنَا نَعْدَى الْقَوْمَ مِنْ شَوَائِهِ

وقد حكم ابن مالك على هذه اللهجات الست المذكورة بالشهرة قائلاً: "فالسنة المتقدمة مشهورة"<sup>(٤)</sup>.

اللهجة السابعة: رَعَنَّ، بإبدال اللام راء، كما قالوا في رَجُلٍ: رَجْرٌ، ووجل: وجر<sup>(٥)</sup>.  
اللهجة الثامنة والتاسعة: رَغَنَّ ولَغَنَّ، بالغين المعجمة فيهما، وقد اختلف فيهما، فقليل: هي بدل من العين، كما قالوا في أزمعت: أزمغت؛ لأنها قريبة منها؛ إذ هما حرفا حلق، وهي أخف من العين؛ لأن العين أدخل في الحلق، وكلما استفل الحرف كان أثقل<sup>(٦)</sup>. وقيل: إنها لغتان، وليست الغين بدلاً من العين، وهو أظهر؛ لقلّة وجود الغين بدلاً من العين<sup>(٧)</sup>. قال صاحب اللسان: "ولغَنَّ لغة فى لَعَلَّ، وبعض بنى تميم يقول: لَغَنَّكَ بمعنى لَعَلَّكَ، قال الفرزدق:

قَفَا يَا صَاحِبِي بِنَا لَغْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

....."<sup>(٨)</sup>. وأنشد المالقي والسيوطي قول أبي النجم:

أُغْدُ لَغْنَا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ

(١) ينظر: معانى القرآن ١/٣٥٠، واللسان (أنن) ١/١٥٨.

(٢) معانى القرآن ١/٣٥٠.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو فى اللسان منسوب إلى عدى بن زيد (أنن) ١/١٥٨.

(٤) شرح التسهيل ٢/٤٦.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٥٥، والمساعد ١/٣٣٥، وهمع الهوامع ١/٤٨٩.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٨٨، ورفص المبانى/٣٧٦.

(٧) ينظر: رصف المبانى/٣٧٦، وارتشاف الضرب ٢/١٥٥، والجنى الدانى/٥٨٢، والمساعد ١/٣٣٥، وحاشية

الأمير ١/٢٢٣.

(٨) اللسان (لغن) ٥/٤٠٤٩.



شاهداً عليها<sup>(١)</sup>. وقد رُويًا بالعين المهملة كما سبق.

اللهجة العاشرة: لَعَلَّتْ، بتاء التأنيث، ذكرها أبو علي في التذكرة<sup>(٢)</sup>. وإنما أنثوها بالتاء، ولم يبدلوا يبدلونها هاء في الوقف، كما لم يبدلوا في رُبَّتْ وثُمَّتْ ولَاتْ؛ لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرفه<sup>(٣)</sup>. وحكم ابن مالك على اللهجات الأربع السابقة بالقلّة، وذكر أن لَعَلَّتْ أقلها استعمالاً<sup>(٤)</sup>. استعمالاً<sup>(٥)</sup>. وتبعه السيوطي في الأخيرة حاكماً عليها بالأقلية في الاستعمال<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الحادية عشرة: غَنَّ، بالغين المعجمة والنون المشددة<sup>(٦)</sup>. ذكر ابن عقيل والسلسلي أنها زيادة زيادة بعض المغاربة<sup>(٧)</sup>. وذكر السيوطي أنها حكاية ثعلب وأبي حيان<sup>(٨)</sup>. قيل: إن الغين فيها بدل من بدل من العين، وقيل: ليست بدلاً منها، وهو الأظهر؛ لقلّة هذا البديل<sup>(٩)</sup>.

اللهجة الثانية عشرة: رَعَلَّ، بالراء بدلاً من اللام<sup>(١٠)</sup>. يقال: رَعَلَّ الحبيبَ قادمًا.

اللهجة الثالثة عشرة: غَلَّ، بالغين المعجمة واللام المشددة<sup>(١١)</sup>. يقال: غَلَّ الله يرحمنا.

اللهجة الرابعة عشرة: لَوَانَّ، قال الفراء: "ويقولون: ما أدري لَوَانَّكَ صاحبها<sup>(١٢)</sup>" يريدون: لَعَلَّكَ. وذكر السيوطي أنها حكاية أبي علي القالي في أماليه، فقد أورد أن رجلاً يمينياً قال: من يدعو إلى المرأة الضالة؟ فقال أعرابي: لَوَانَّ عليها خماراً أسوداً، يريد: لَعَلَّ عليها<sup>(١٣)</sup>.

اللهجة الخامسة عشرة: لَعَا، جاءت بمعنى لَعَلَّ<sup>(١٤)</sup>. ودليلها ما ذكره أبو حيان نقلاً عن كتاب (الإتصاف في مسائل الخلاف)، وليس فيه، كما بدا من النسخة التي بحوزتي. هذا الدليل هو قول الشاعر:

- 
- (١) ينظر: رصف المبانى/٣٧٦، وهمع الهوامع ٤٨٩/١.
- (٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٦/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٧٣/٤، والجنى الداني/٥٨٢، وهمع الهوامع ٤٨٩/١.
- (٣) ينظر: اللسان (علل) ٣٠٨٢/٤.
- (٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٦/٢.
- (٥) ينظر: همع الهوامع ٤٨٩/١.
- (٦) ينظر: الإتصاف ٢٢٥/١، و رصف المبانى/٣٧٦، والجنى الداني/٥٨٢، وهمع الهوامع ٤٨٩/١.
- (٧) ينظر: المساعد ٣٣٥/١، وشفاء العليل ٣٧٥/١.
- (٨) ينظر: همع الهوامع ٤٨٩/١.
- (٩) ينظر: رصف المبانى/٣٧٦، والجنى الداني/٥٨٢.
- (١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٥/٢، والجنى الداني/٥٨٢، المساعد ٣٧٥/١، وهمع الهوامع ٤٨٩/١، وحاشية الأمير ٢٢٣/١.
- (١١) ينظر: الإتصاف ٢٢٥/١، وحاشية الصبان ٢٧١/١.
- (١٢) معانى القرآن ٣٥٠/١.
- (١٣) ينظر: همع الهوامع ٤٨٩/١.
- (١٤) ينظر: اللسان (علل) ٣٠٨١/٤، وارتشاف الضرب ١٥٥/٢.



أَرَى شَبَابَةَ الْفُقُولِ وَسَلَّتْ أُدْرِي لَعَا اللَّهُ يَجْعَلُهَا فُقُولًا (١)

وذكر الرضى أنها: لَعَاءٌ بالمد، وكذا ذكر في هامش شرح المفصل لابن يعيش، نقلاً عن كتاب (الإتصاف)، وليس البيت موجوداً فيه، ولا النصّ على أنّ لَعَاءً من لغات لعلّ، فلعلها نسخة غير المطبوعة التي تحت يدي (٢).

وهذه اللغات المذكورة جميعها بمعنى واحد. قال الأشموني: "لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها" (٣). وتلقى الصبان هذا الحكم بالتعليق قائلاً: "فإن هذا الكلام، وإن قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد في جميع لغات لعلّ" (٤). لعلّ (٤).

وعلّل أبو البركات الأنباري لتعدد اللهجات في هذه اللفظة، وحذف اللام منها؛ بأنها كثرت في كلامهم فحذفوا اللام؛ لكثرة الاستعمال، وكان حذف اللام أولى من العين - وإن كان أبعد من الطرف - لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات، فيؤدى ذلك إلى الاستئصال؛ لأجل اجتماع الأمثال، أو لأن اللام تكون في موضع ما من حروف الزيادة، وليس العين كذلك (٥).

والذى يبدو لى: أن تلاعب العرب بهذه الكلمة بالحذف تارة والإبدال تارة أخرى، حتى أذهبوا حروفها الأصلية جملة من اللفظ، ليدل دلالة واضحة على أن هذه اللهجات أو الصور النطقية الواردة فى هذه الكلمة أصل برأسها، وليست إحداها مأخوذة من الأخرى، بل نطقت كل طائفة عربية بما يلائم ظروف أفرادها النطقية، وليست إحداها أولى بالحكم عليها بالأصالة من غيرها، قال الشيخ محمد محيي الدين: "وهذا كلها لغات من لغات العرب، وليست إحداها بأن تكون أصلاً أولى من غيرها" (٦).

(١) البيت من بحر الوافر، ولم أعرف قائله، وهو فى: ارتشاف الضرب ١/١٥٦، وهامش شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/٨، وقد جاء فيه لَعَاءٌ بالمد بدلاً من لَعَا وهو الصحيح الذى يستقيم عليه الوزن. وكلاهما نقل عن الإتصاف.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/٣٧٣، وهامش شرح المفصل ٧٩/٨.

(٣) شرح الأشموني ١/٢٩٤.

(٤) حاشية الصبان ١/٢٧٢.

(٥) ينظر: الإتصاف ١/٢٢٥، ٢٢٦.

(٦) الانتصاف من الإتصاف ١/٢٢٠.

القسم الثاني: أن تكون حرف جرّ، وذلك في لغة عقيل، يقولون: لعلّ بكر قائمٌ فيجرون بـ (لعل) مفتوحة اللام الأخيرة ومكسورتها، وكذا بـ (علّ) مكسورة اللام ومفتوحاتها<sup>(١)</sup>.  
فقد حكى أبو زيد أن لغة عقيل لعلّ زيد منطلقٌ، بكسر اللام الآخرة من لعلّ، وجرّ زيد، وقال الشاعر:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

وذكر أبو عبيدة أنه سمع لام لعل مفتوحة في لغة من يجربها في قول الشاعر:

لَعَلَّ اللَّهُ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جَهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ<sup>(٢)</sup>

والجر بـ (لعلّ) مراجعة أصل مرفوض؛ لأن أصل كل حرف اختص بالاسم، ولم يكن كالجاء منه أن يعمل الجر. وإنما خرجت إن وأخواتها عن هذا الأصل، فعملت النصب والرفع؛ لشبهها بالفعل؛ ولذلك قال الجزولي: وقد جروا بـ (لعلّ) منبهة على الأصل. وروى الجر بها عن العرب أبو زيد والقراء والأخفش وغيرهم من الأئمة<sup>(٣)</sup>.

وقد حاول أبو علي الفارسي إنكار هذه اللغة زاعماً أن الأصل: لعله لأبي المغوار منك جواباً قريباً، فحذف موصوف قريب، وضمير الشأن، ولام لعل الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر مفتوحة تارة، ومكسورة تارة أخرى، و (أبي المغوار منك قريب) جملة في موضع خبرها، ولعلّ باقية على أصلها<sup>(٤)</sup>.

ولا يخفى ما فيما قاله من التكلف<sup>(٥)</sup>، قال المرادي: "وإذا صحت الرواية بنقل الأئمة فلا معنى لتأويل بعض شواهد ما هو بعيد"<sup>(٦)</sup>، وقال ابن هشام: "وهذا تكلف كثير، ولم يثبت تخفيف لعلّ، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أن الجر بـ "لعلّ" لغة قوم بأعيانهم"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٧/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٧٣/٤، وارتشاف الضرب ١٥٥/٢، ومغنى اللبيب ١٣٥/١، والمساعد ٣٣٥/١، والفضة المضية/٢٥٤، والتصريح ٢٩٦/١، ٦٣١، وهمع الهوامع ٤٥٧/٢، وشرح الأشموني ٢٠٤/٢.

(٢) سبق تخريج البيتين، وينظر: سر صناعة الإعراب ٤٠٧/١، والإفصاح للفارقي/١١١، واللسان (علل) ٣٠٨٢/٤.  
(٣) ينظر: الجنى الداني/٥٨٢، ٥٨٣، المساعد ٢٩٤/٢، ٢٩٥.

(٤) ينظر: المسائل البصرية للفارسي ٥٥١/١، ٥٥٢ تح د/ محمد الشاطر، والإفصاح للفارقي/١١١، وشرح التسهيل ٤٧/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٧٤/٤، ورسف المباني/٣٧٥، والجنى الداني/٥٨٥، ومغنى اللبيب ٢٢٢/١، وهمع الهوامع ٤٥٧/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٧/٢.

(٦) الجنى الداني/٥٨٦.

(٧) مغنى اللبيب ٢٢٢/١.



فما ذهب إليه الفارسي ضعيف وبعيد من أوجه:

أحدها: أن تخفيف لَعَلَّ لم يسمع في هذا البيت ولا في غيره حتى يقاس عليه.

الثاني: أنها لا تعمل في ضمير الشأن.

الثالث: أن فتح لام الجر مع الظاهر شاذ، فلا يقاس عليه إلا في باب الاستغاثة والتعجب.

الرابع: أن حذف الموصوف الذي (قريب) صفته لا يعلم، ولا يحذف من الموصوفات إلا ما يعلم من صفته<sup>(١)</sup>.

ومجرور لَعَلَّ في موضع رفع بالابتداء؛ لتنزيل لعل منزلة حرف الجر الزائد، نحو: بحسبك درهم؛ بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل؛ ولهذا كان (قريب) في البيت المذكور خبره<sup>(٢)</sup>.

فلعل على هذه اللغة حرف جر شبيه بالزائد؛ لانه لا متعلق له، وله معنى خاص هو الترجي؛ فأشبهه الأصلي<sup>(٣)</sup>.

ولا تكون لعل جارة عند عَقِيل إلا في هذه الصور النطقية التي نصَّ المرادى على أنها لغات قائلًا:  
"وفي لَعَلَّ الجارة أربع لغات: لَعَلَّ وَعَلَّ، بفتح اللام فيهما و لَعَلَّ وَعَلَّ، بكسر اللام فيهما"<sup>(٤)</sup>.

فالجر بلَعَلَّ وَعَلَّ مفتوحتي اللام أو مكسورتيها لغة ثابتة عَقِيلِيَّة، حكاها الثقات: أبو زيد والأخفش والفراء، وإنكار بعض النحويين لها غير مقبول، بل هو ضعيف<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: رصف المبانى/٣٧٥، والجنى الداني/٥٨٥.

(٢) ينظر: معنى اللبيب ١/٢٢٢، والفضة المضية/٢٥٤، والتصريح ١/٢٩٦.

(٣) ينظر: منحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ٢/٩.

(٤) الجنى الداني/٥٨٦.

(٥) ينظر: المساعد ١/٣٣٥، ٢/٢٩٤، ٢٩٥.

## حركة اللام الجارة

### تقديم:

الأصل في الحروف الأحادية أن تبنى على السكون؛ لأن الأصل في المبنى أن يُسكن، ولكن عارض هذا الأصل أمران:

أحدهما: أن ما وضع على حرف واحد فحقه أن يُقوى بالحركة؛ لضعفه.

والثاني: أنها عرضة لأن يبتدأ بها، فاحتاجت إلى الحركة؛ إذ لا يبتدأ بساكن، فصار أصلها بهذا الاعتبار أن تبنى على حركة<sup>(١)</sup>. والأصل في حركتها أن تكون فتحة؛ لأنها أخف من الضمة والكسرة، فهي أخت السكون الذي هو الأصل في الخفة<sup>(٢)</sup>.

وكسرت مع الاسم الظاهر نحو: هذا المال لبكر، أو ما في حكمه نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ

مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾<sup>(٣)</sup>. لأن المعنى: لزوال الجبال منه، وكذلك المبهمات نحو: المال

لهذا، أو الموصولات نحو: لمن ولما؛ لأنها في حكم الظاهر.

وإنما كسرت في هذه تشبيهاً بعملها، كالباء<sup>(٤)</sup>، وللفرق بينها وبين لام الابتداء، وذلك نحو قولك في الملك: إن بكرة لهذا، أي: هو في ملكه، وإن بكرة لهذا، أي: هو هذا. فلو فتحت في الموضعين لا لتبس معنى الملك بمعنى الابتداء<sup>(٥)</sup>، والفرق بالإعراب لا يتم؛ إذ ربما يكون الظاهر مبنياً أو موقوفاً عليه، فلا بد من فرق، فليكن باختلاف حركتيهما، فغيرت لام الجر إلى الكسر؛ لموافقة عملها، وبقيت تلك مفتوحة على الأصل<sup>(٦)</sup>. وجاءت اللام مفتوحة في غير ذلك من المضمرة غير ياء المتكلم، جرياً على الأصل ومقتضى القياس، نحو: لك ولكم ولكم، ولها، ولهما، ولهم ولهن<sup>(٧)</sup>. وأما مع ياء المتكلم فليس فيها إلا الكسر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِي

دِينٍ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الجنى الداني/١٨١، ١٨٢.

(٢) ينظر: رصف المباني/٢٥١، والجنى الداني/١٨١، ١٨٢.

(٣) من الآية ٤٦ من سورة إبراهيم.

(٤) ينظر: رصف المباني/٢٥٢.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٢٥، ٣٢٦.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/٢٨٤، وهمع الهوامع ٢/٤٥٦، وحاشية الأمير ١/١٧٥.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٦، و رصف المباني/٢٥٢.

(٨) من الآية ٦ من سورة الكافرون.



**البيان:**

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك ثلاث لهجات فى حركة اللام الجارة، إليك بيانها:  
**الأولى:** فتح اللام مع المضمرة غير ياء المتكلم، وهى لغة الجمهور من العرب، واللغة المشهورة،  
يقولون: لَكَ، وَلَكُمَا، وَلَكُمْ، وَلَكُنَّ، وَنَا، وَلَهَا، وَلَهُ بفتح اللام<sup>(١)</sup>.

**الثانية:** كسر اللام مع المضمرة، وهى لغة خزاعة. قال ابن عقيل: "وأما خزاعة فيكسرون اللام مع  
المضمرة، كما فعل هم وغيرهم مع المظهر"<sup>(٢)</sup>. وقال السلسلي: "وخزاعة يكسرونها، كالمظهر"<sup>(٣)</sup>.  
كالمظهر"<sup>(٣)</sup>.

**الثالثة:** فتح اللام مع الفعل، وهى لغة عُكْل وبلعبر. استشهد لها ابن عقيل بقراءتين شاذتين قائلاً:  
"ومن ذلك قراءة سعيد بن جبیر ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَنَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح اللام<sup>(٤)</sup>. وحكى أبو زيد  
أنه سمع من يقول: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. بفتح اللام<sup>(٦)</sup>. واستشهد لها السلسلي بقول  
بقول الشاعر:

وَتَأْمُرُنِي رَبِّيَعَةُ كُلَّ يَوْمٍ لِأَشْرِيهَا وَأَقْتَرِي الدَّجَاجَا<sup>(٧)</sup>

فقد فتح اللام مع الفعل<sup>(٨)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

أصل اللام الجارة أن تكون مفتوحة مع المظهر؛ لأنها حرف يضطر المتكلم إلى تحريكه؛ إذ لا يمكن  
الابتداء به ساكناً، فحُرِّكَ بالفتح؛ لأنه أخف الحركات، وبه يحصل الغرض، ولم يكن بنا حاجة إلى  
تكلف ما هو أثقل منه<sup>(٩)</sup>. وإنما كُسِرَتْ معه لموافقة معمولها<sup>(١٠)</sup>. وفاقاً بينها وبين لام الابتداء إلا فى

(١) ينظر: المساعد ٢/٢٦٠، وشفاء العليل ٢/٦٦٢.

(٢) المساعد ٢/٢٦٠.

(٣) شفاء العليل ٢/٦٦٢.

(٤) ينظر: المحتسب ٢/٣١٤، وسر صناعة الإعراب ١/٣٢٨، وارتشاف الضرب ٢/٤٣٣، وتذكرة النحاة لأبى  
حيان/٤٤١.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال، وهى قراءة أبى السمال، ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٥٥

(٦) المساعد ٢/٢٦٠.

(٧) البيت من بحر الوافر، وقائله: النمر بن تولب، وهو فى ديوانه/٤٧، والإفصاح للفارقي/١١٢، وشرح التسهيل  
لابن مالك ٣/١٤٩، والضمير فى: لأشريها يعود إلى الإبل.

(٨) ينظر: شفاء العليل ٢/٦٦٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٢٦.

(١٠) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/٢٨٣.

إلا في المستغاث به والمتعجب منه في النداء، نحو: يا لَبِكرٍ لِعَمرو، ويا لِلرجالِ لِلعجب، فإنها تفتح فيهما مراجعة للأصل، لأنهما ظاهران واقعان موقع الضمير؛ إذ كل منادى حالٌّ محلٌّ مضمّر مخاطب، ولو دخلت على المضمّر لم تكن إلا مفتوحة، فعومل الظاهر الواقع موقعه معاملته<sup>(١)</sup>. والمسموع عن العرب في حركة هذه اللام أربع لهجات، دونك تفصيل القول فيها:

اللهجة الأولى: كسر اللام مع الظاهر وياء المتكلم، وفتحها مع المضمّر جرياً على الأصل. هذه لغة أكثر العرب المشهورة<sup>(٢)</sup>، وهي اللغة الفصحى<sup>(٣)</sup>. وإنما بقيت لام الجر الداخلة على المضمّر على فتحها، إلحاقاً لها بسائر اللامات، كلام الابتداء، ولام جواب لو، وغير ذلك<sup>(٤)</sup>. وعلة ذلك البقاء أمران:

أحدهما: زوال اللبس مع المضمّر؛ لأن صيغة المضمّر المرفوع غير صيغة المضمّر المجرور، ألا ترى أنك إذا أردت الملك قلت: هذا لك، وإذا أردت التأكيد قلت: إنَّ هذا لأنت. فلما كان لفظ المجرور غير لفظ المرفوع اكتفوا في الفصل بنفس الصيغة.

الثاني: أن الإضمار مما يرد الأشياء إلى أصولها في أكثر الأحوال، فلما كان الأصل في هذه اللام أن تكون مفتوحة تركت هذه اللام الجارة مع المضمّر مفتوحة<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثانية: فتح اللام مع المظهر، فيقال: المال لَبِكرٍ بفتح اللام<sup>(٦)</sup>. فقد حكى أبو عمرو ويونس وأبو عبيدة وأبو الحسن الأخفش أنهم سمعوا من العرب من يفتح اللام مع الظاهر على الإطلاق<sup>(٧)</sup>. وقال ابن خالويه: "حكى أبو زيد أن من العرب من يفتح كل لام إلا في قولهم: الحمد لله"<sup>(٨)</sup>. وقد نصَّ ابن جنى على هذه اللغة قائلاً: "واعلم أن هذه اللام الجارة قد تفتح مع المظهر في بعض

(١) ينظر: رصف المباني/٢٥٢، والجنى الداني/١٨٢، ١٨٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب/٤٣٣/٢، والمساعد/٢٦٠/٢، وشفاء العليل/٦٦٢/٢، وهمع الهوامع/٤٥٦/٢، وحاشية الصبان/٢١٨/٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني/١٨٣.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية/٢٨٤/٤.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب/٣٢٦/١، ٣٢٧، ٣٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش/٢٦/٨، وشرح الرضى على الكافية/٢٨٤/٤.

(٦) ينظر: الإفصاح للفارقي/١١٢، وشرح الرضى على الكافية/٢٨٣/٤، و رصف المباني/٢٥٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب/٤٣٣/٢، والجنى الداني/١٨٣.

(٨) مختصر شواذ القرآن/٥٥.



اللغات، فيقال: المال لزيدٍ بفتح اللام<sup>(١)</sup>. وذكر ابن يعيش أنهم فعلوا ذلك تشبيهاً للمظهر بالمضمر<sup>(٢)</sup>.  
بالمضمر<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثالثة: فتح اللام متى باشرت الفعل المسبوق بأن المضمره، وهى لغة عكّل وبلعبر، قال أبو زيد: سمعت من العرب من يقول ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ بفتح اللام، وحكى المبرد عن سعيد بن جبير أنه قرأ ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ بفتح اللام الأولى رداً إلى الأصل، ونصب الثانية<sup>(٣)</sup>. واللام الجارة إذا وليها فعل كسرهما جميع العرب إلا هؤلاء، فإنهم يفتحونها، وأنشدوا على ذلك قول الشاعر:

وَتَأْمُرْنِي رَبِّعَةً كُلَّ يَوْمٍ لِأَشْرِيهَا وَأَقْتَنِي الدَّجَاجَا

فقد جاءت الرواية فيه بفتح اللام<sup>(٤)</sup>. وحكى أن الكسائي سمع من أبي حزام العكلى: ما كنت لآتيك بفتح اللام<sup>(٥)</sup>.

قال ابن جنى حاكماً على ما جاء من الشواهد على هذه اللهجة وسابقتها: "وهذا من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"<sup>(٦)</sup>، وتبعه المالكى فى هذا الحكم<sup>(٧)</sup>.

ويرى ابن يعيش أنها جارية على القياس؛ لأن فيها رداً إلى الأصل<sup>(٨)</sup>.

اللهجة الرابعة: كسر اللام مع المضمر، كما تكسر مع الظاهر، فيقال: المال له، كما يقال: المال لبكر، وهى لغة خزاعة<sup>(٩)</sup>، وعزاها ابن جنى إلى قضاة<sup>(١٠)</sup>. حكى اللحيانى عن بعض العرب غير معين أنهم يكسرونها مع المضمر، فيقولون: المال له<sup>(١١)</sup>. ونصَّ ابن مالك على أنها لغة خزاعة قائلاً: "كل

(١) سر صناعة الإعراب ٣٢٨/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٢٦/٨.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٢٨/١، ٣٣٠، وارتشاف الضرب ٤٣٣/٢، والجنى الدانى ١٨٣/١، ١٨٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٣.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٢٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨، وتذكرة النحاه لأبى حيان ٤٤١/٤.

(٦) سر صناعة الإعراب ٣٣٠/١.

(٧) ينظر: رصف المبانى ٢٥٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٢٦/٨.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٤٩/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٨٣/٤، وارتشاف الضرب ٤٣٣/٢، والجنى الدانى ١٨٣/١، وهمع الهوامع ٤٥٦/٢.

(١٠) ينظر: الخصائص ١٢/٢.

(١١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٣٠/١، وارتشاف الضرب ٤٣٣/٢.



العرب يفتحون لام الجر الداخلة على مضمر إلا خزاعة؛ فإنها تكسرهما مع المضمر، كما تُكسر مع غيره في اللغات كلها<sup>(١)</sup>. وهذه اللهجة التي حكاها اللحياني أشد مما قبلها عند ابن جنى، وقد علل ذلك قائلاً: "وإنما كان هذا أشد من الأول من قِبَلِ أَنَّ أصل اللام الفتح، فإن رُدَّتْ في بعض المواضع على ضرب من التأويل إليه فله وجه من القياس. وأما الكسر ففرع، والحمل على الأصول أجوز من النزول إلى الفروع.

ووجه جوازها: أنه لما شُبِّهَ المظهر بالمضمر في فتح لام الجر معه، نحو قراءة سعيد بن جبير وغيرها، كذلك شُبِّهَ المضمر بالمظهر في كسر لام الجر معه في هذه الحكاية الشاذة<sup>(٢)</sup>. ويرى أبو حيان أن ما حكاه اللحياني قليل جداً<sup>(٣)</sup>، وهو كذلك. فهذه اللهجات الثلاث الأخيرة المذكورة قليلة في الاستعمال، وثالثتها أقل، ومن ثمَّ منع بعض النحويين القياس عليها؛ لندرة السماع الناطق بها. وإذا استعمل هذه اللهجات متكلم في كلامه لم يكن متعدياً لحدود الكلام العربي الفصيح، لكنه يكون متجاوزاً أجود اللغات وأفصحها، وهي الأولى. وما أحسن عبارة ابن جنى التي تقول: "وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) شرح التسهيل ١٤٩/٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٣٠/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٣٣/٢.

(٤) الخصائص ١٤/٢.



## تقديم:

رُبَّ من حروف الجر عند البصريين؛ لأنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا الأفعال، وإنما جاءت لمعنى فى غيرها كالحروف. وذهب الكوفيون الى أنها اسم، حملاً على كم؛ لأن كم للعدد والتكثير، ورُبَّ للعدد والتقليل، فكما أن كم اسم، فكذلك رُبَّ، والعرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظير على النظير<sup>(١)</sup>. واختلف النحويون فى معناها على أقوال:

أولها: أنها للتقليل دائماً، وهذا مذهب أكثر النحويين، وقد عزوه إلى سيبويه<sup>(٢)</sup>.

والثانى: أنها للتكثير دائماً، وصحَّه ابن مالك؛ إذ تصلح كم فى كل موضع وقعت فيه رب غير نادر، وعزاه إلى سيبويه<sup>(٣)</sup>، ومثاله قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup>.

فإنه يكثر منهم تمنى ذلك، وقال أصحاب القول الأول: هم مشغولون بغمرات الأهوال، فلا يفقهون بحيث يتمنون ذلك إلا قليلاً.

والثالث: أنها تكون للتكثير والتقليل فهى من الأضداد، وقد نصَّ عليه الفيروزابادى<sup>(٥)</sup>.

والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل، والتكثير بها نادر، وقد اختاره السيوطى<sup>(٦)</sup>.

والخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر.

والسادس: أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق، واختاره أبوحيان<sup>(٧)</sup>.

والسابع: أنها للتكثير فى موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الإتحاف لأبى البركات الأنبارى ٨٣٢/٢، ٨٣٣، والمسائل الخلافية فى النحو للعبرى/١٢٦، ١٢٧،

وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٥/٣، ورفص المبانى/١٩١.

(٢) ينظر: شرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعى/١٨١، والتوطئة لأبى على الشلوبين/٢٤٥ تح د/يوسف أحمد

المطوع، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/٨، ورفص المبانى/١٨٨، وارتشاف الضرب ٤٥٥/٢، وهمع الهوامع

.٤٣١/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٧٦/٣، ١٧٧، والمساعد ٢٨٤/٢، ٢٨٥.

(٤) الآية ٣ من سورة الحجر.

(٥) ينظر: بصائر ذوى التمييز ٣٠/٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٤٣١/٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٥٥/٢.

(٨) ينظر: تذكرة النحاة لأبى حيان/٥، وارتشاف الضرب ٤٥٥/٢، ٤٥٦، والجنى الدانى/٤٣٩، ٤٤٠، والمساعد

٢٨٤/٢، ٢٨٥، والإتقان ١٩٦/٢، ١٩٧.

والثامن: أنها لمبهم العدد تكون قليلاً وتكثرًا<sup>(١)</sup>.

ورجّح المرادى القول الأول الذى ذهب إليه الجمهور؛ لأن رُبَّ قد جاءت فى مواضع لا تحتل إلا التقليل، وفى مواضع ظاهرها التكثر، وهى محتملة لإدارة التقليل بضرب من التأويل، فتعين أن تكون حرف تقليل؛ لأن ذلك هو المطرد فيها<sup>(٢)</sup>.

و لـ: رُبَّ أحكام تختصُّ بها دون حروف الجر الأخرى، منها:

أولاً: أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام، نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، وحروف الجر تقع متوسطة؛ لأنها دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال.

ثانياً: أنها لا تعمل إلا فى نكرة، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة.

ثالثاً: أن النكرة المجرورة بها لا بد أن تكون موصوفة، وحروف الجر تعمل فى النكرة الموصوفة وغيرها.

رابعاً: أن الفعل الذى تتعلق به يجب أن يكون ماضياً، نحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيت، وهذا على خلاف الحروف.

خامساً: أنه يكثر حذف هذا الفعل بعدها لدلالة السياق عليه؛ لأنها جواب لمن قال: ما لقيت رجلاً كريماً، فتقول فى جوابه: رُبَّ رجلٍ كريمٍ.

سادساً: أن الفعل الذى بعد معمولها إذا كان مضارعاً فهو فى معنى الماضى، نحو: رُبَّ رجلٍ يقوم، بمعنى: قام<sup>(٣)</sup>.

سابعاً: أن مجرورها قسمان: ظاهر ومضمر، فالظاهر - وهو الكثير - لا يكون إلا نكرة؛ لأن التقليل والتكثر لا يكون فى المعرفة، والمضمر - وهو القليل - يلزم أن يكون مبهماً مفسراً بنكرة متأخرة منصوبة على التمييز، نحو: رُبَّ رجلاً أكرمت. وهذا الضمير يلزم الأفراد والتذكير، وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه، نحو: رُبَّهما رجلين، ورُبَّهم رجالاً، ورُبَّها امرأة<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

أورد ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك اللهجات الواردة فى رُبَّ، وقد جاءت عندهم عشر لهجات، زاد عليها ابن عقيل ثنتين، فصارت عنده اثنتى عشرة لهجة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٥٦/٢، والإتقان ١٩٧/٢، وهمع الهوامع ٤٣٢/٢.

(٢) ينظر: الجنى الدانى/٤٤٠.

(٣) ينظر: الإتصاف فى مسائل الخلاف ٨٣٢/٢، ٨٣٣، والمسائل الخلافية فى النحو/١٢٧، ورتف المبانى/١٩١، والجنى الدانى/٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٤، ومغنى اللبيب ١٢٠/١.

(٤) ينظر: الجنى الدانى/٤٤٨، ٤٤٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٧٤/٣، ١٧٥، والمساعد ٢٨٣/٢، ٢٨٤، وشفاء العليل ٦٧٤/٢.





هشام<sup>(٢)</sup>، وسبع عشرة لهجة عند المرادى والسيوطى والصبان<sup>(٣)</sup>، وإليك دراستها على النحو التالى:  
اللهجة الأولى: رُبَّ - بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة - نحو: رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٍ، وتدخل عليها (ما)  
حتى يمكن أن يُتَكلم بالفعل بعدها، كما فى قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا  
مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> فقد قرأ بذلك حمزة وابن كثير والكسائى وابن عامر وأبو عمرو ويعقوب وخلف<sup>(٥)</sup>.

وبهذا يبدو الفرق بين رُبَّ ورُبَّمَا، وهو: أن رُبَّ لا يليها غير الاسم مجروراً بها، وأما رُبَّمَا فإنه قد  
زيدت ما مع رُبَّ؛ ليلها الفعل، تقول: رُبَّ رَجُلٍ جَاعِنٍ، و رُبَّ يَوْمٍ بَكَرْتُ فِيهِ، و رُبَّ خَمْرَةٍ شَرَبْتُهَا،  
ويقال: رُبَّمَا جَاعِنَى فُلَانٌ، و رُبَّمَا حَضَرْنَى بَكْرٍ، وأكثر ما يليها الماضى، ولا يليها من غيره إلا ما كان  
مستقبلاً، كما فى القراءة السابقة، فوعد الله تعالى حَقًّا، كأنه قد كان فهو بمعنى ما مضى، وإن كان  
لفظه مستقبلاً، وقد تلى رُبَّمَا الأسماء<sup>(٦)</sup>.

وفى ما وجهان: أحدهما: أنها كافة لرُبَّ عن العمل حتى يقع الفعل بعدها، والثانى: أنها نكرة  
موصوفة فى موضع جرٍّ، أى: رُبَّ شَيْءٍ يُوَدُّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا<sup>(٧)</sup>.

وهذه اللهجة هى الأصل فى اللهجات الواردة فى رُبَّ؛ إذ لو كان أصلها التخفيف لم يجز التشديد فيها  
إلا فى الوقف أو ضرورة الشعر، وليس الأمر فى رُبَّ كذلك، فإنها تستعمل مشددةً فى حال الاختيار  
وسعة الكلام، وفى الوصل والوقف<sup>(٨)</sup>.

اللهجة الثانية: رُبَّ - بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحة - يقال: رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٍ، حذفوا إحدى  
الباءين تخفيفاً؛ كراهية التضعيف، وكان القياس إذا خُفِّفت تسكين آخرها؛ لأنه لم يلتق فيها ساكنان،  
كما فعلوا بِنَّ ونظائرها حين خَفَّفوها، إلا أن المسموع رُبَّ بالفتح، كأنهم أبقوا الفتحة مع التخفيف  
دلالة وأمارة على أنها كانت مثقلة مفتوحة. ويمكن أن يكون فتح الباء من رُبَّ لما لحقها من الحذف  
وتاء التأنيث فى بعض اللغات - كما سيأتى - فأشبهت رُبَّ الأفعال الماضية؛ ففتحت كفتحتها.

وقيل: إنهم لما استثقلوا التضعيف حذفوا الحرف الساكن؛ لضعفه بالسكون<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٥٦/٢، والمساعد ٢٨٣/٢، ٢٨٤.

(٢) ينظر: معنى اللبيب ١٢٢/١.

(٣) ينظر: الجنى الدانى/٤٤٧، ٤٤٨، وهمع الهوامع ٤٢٩/٢، وحاشية الصبان ٢٠٣/٢.

(٤) الآية ٣ من سورة الحجر.

(٥) ينظر: التيسير لأبى عمرو الدانى/١١٠، والنشر ٣٠١/٢، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٣/٢.

(٦) ينظر: معانى القراءات للأزهري/٢٣٩، ٢٤٠، واللسان (ريب) ١٥٥١/٣.

(٧) ينظر: التبيين للعبرى ٧١/٢، ٧٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٨.



ومن شواهد هذه اللهجة قول الشاعر:

أَرْهَيْرُ إِنْ يَشِيبَ الْقَدَّالُ فَإِنَّهُ رَبُّ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفَتْ بِهَيْضَلٍ<sup>(٢)</sup>

وقد وردت متصلة بـ(ما) فى القرآن الكريم، قال الله تعالى ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> فقد قرأ بالتخفيف نافع وعاصم وأبو جعفر<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثالثة: رُبُّ - بضم الراء وتشديد الباء مضمومة، يقال: رُبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيتُ.

اللهجة الرابعة: رُبُّ - بضم الراء والباء المخففة؛ كأنهم أتبعوا الضم الضم<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الخامسة: رُبُّ - بضم الراء وتسكين الباء - حذفوا الحرف المتحرك على القياس؛ لأنه أبلغ فى التخفيف، ولتطرفه، وأبقوا الساكن على حاله<sup>(٦)</sup>، قال الزجاج: "وَيُسَكَّنُونَ فى التخفيف فيقولون: رُبُّ رَجُلٍ قَدْ جَاعَنِي"<sup>(٧)</sup>. وحكى اللحيانى عن الكسائى أنه قال له: إِنْ سَمِعْتَ بِالْجَزْمِ يَوْمًا فَقَدْ أَخْبَرْتَكِ، يريد: إِنْ سَمِعْتَ أَحَدًا يَقُولُ: رُبُّ رَجُلٍ، فَلَا تُنْكِرْهُ؛ فإنه وجه القياس<sup>(٨)</sup>.

اللهجة السادسة: رَبُّ - بفتح الراء وتشديد الباء المفتوحة - قال الزجاج: "ويقولون: رَبُّ رَجُلٍ، فيفتحون الراء"<sup>(٩)</sup>، وذكر أنها حكاية قطرب<sup>(١٠)</sup>.

=

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٨، وكشف اللثام عما تحت رُبُّ من أحكام الدكتور/ محمد حسين/ ٤٩١.

(٢) البيت من بحر الكامل، وقائله: أبو كبير الهذلى: عامر بن الحُلَيْس، ينادى زُهَيْرَةَ مرخماً إياها، والقَدَّال هو: ما بين الأذنين والقفاء، والهَيْضَل: الجماعة من الناس يُغزَى بهم، ومرس أى: ذو مَرَاة وشدة. ينظر: ديوان الهذليين ٨٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/٨، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥١٥/١، والممتع ٦٢٧/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٨٧/٤، ورفض المباني/ ٥٢، ١٩٢.

(٣) الآية ٣ من سورة الحجر.

(٤) ينظر: التيسير/ ١١٠، والنشر ٣٠١/٢، وإتحاف فضلاء البشر ١٧٣/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٨.

(٦) ينظر: السابق ٣١/٨.

(٧) معانى القرآن وإعرابه ١٧٢/٣.

(٨) ينظر: اللسان (ريب) ١٥٥٢/٣.

(٩) معانى القرآن وإعرابه ١٧٢/٣.

(١٠) ينظر: السابق ١٧٢/٣.

اللهجة السابعة: رَبّ - بفتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة - ذكر الزجاج حاكياً عن قطرب أن العرب يدخلون عليها (ما) فيقولون: رَبِّمَا رَجُلٌ جَاءَنِي<sup>(١)</sup>. وعلى هذه اللهجة جاءت قراءة ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ وهي قراءة شاذة<sup>(٢)</sup>.

وعلل ابن يعيش فتح الراء في هذه اللهجة بأنه إتباع لفتحة الباء<sup>(٣)</sup>، وذكر المالكى البيت السابق شاهداً عليها<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثامنة: رَبّ - بفتح الراء وإسكان الباء -.

اللهجة التاسعة: رَبَّتْ - بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة وزيادة تاء مفتوحة - تُستعمل متصلة بـ(ما)، وغير متصلة بها، وقد جاء بذلك السماع.

ومنه قراءة أبي السمال ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بفتح التاء<sup>(٥)</sup>. وقول الشاعر:

مَاوِيَّ يَا رَبِّمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَالذَّعَاءِ بِالمِيسَمِ<sup>(٦)</sup>

ومن ورودها غير متصلة بـ (ما) قول الراجز:

يَا صَاحِبًا رَبَّتْ إِنْسَانٍ حَسَنٍ يَسْأَلُ عَنْكَ الْيَوْمَ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ<sup>(٧)</sup>

اللهجة العاشرة: رَبَّتْ - بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة وزيادة تاء ساكنة - نقل الزجاج حكاية قطرب عن العرب أنهم يقولون: رَبَّتْ رَجُلٌ قَدْ جَاءَنِي<sup>(٨)</sup>، وحكاها الكسائي متصلة بـ(ما)، فيقال: رَبِّمَا رَجُلٌ قَدْ جَاءَنِي<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: السابق نفسه ١٧٢/٣.

(٢) ذكر ابن خالويه أن أبا زيد قال: سمعت أبا قرّة يقرأها كذلك. ينظر: مختصر شواذ القرآن/٧٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٣٢/٨.

(٤) ينظر: رصف المبانى/١٩٢.

(٥) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٧٤.

(٦) البيت من بحر المنسرح، وقائله: ضمرة بن ضمرة النهشلى، والغارة الشعواء: الحملة السريعة المتفرقة المنتشرة، والذعّة: مأخوذة من قولك: لذعته النار، أى: أحرقتة، والميسم: ما توسم به الإبل؛ ليكون علامة على أصحابها، وقد ورد البيت فى: معانى القراءات للأزهرى/٢٤٠، والإنتصاف ١/١٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/٨، وشرح الرضى على الكافية ٤/٢٤١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم/٣٧٥، واللسان (ريب) ١٥٥٢/٣، والإنتصاف من الإنتصاف ١/١٠٥.

(٧) هذا الرجز أنشده أبو زيد غير منسوب لأحد، وقد ورد فى: شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٨، وشرح الرضى على الكافية ٤/٢٤١، والمصباح المنير ١/٢١٤.

(٨) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ١٧٢/٣.

(٩) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٧٤.



اللهجة الحادية عشرة: رُبَّتْ - بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحة وزيادة تاء مفتوحة - وأثبت ابن خالويه أن أبا زيد حكاها عن العرب متصلة بـ(ما) فيقال: رُبَّتَمَا يجود البخيل<sup>(١)</sup>.  
اللهجة الثانية عشرة: رُبَّتْ - بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحة وزيادة تاء ساكنة - .  
اللهجة الثالثة عشرة: رُبَّتْ - بفتح الراء وتشديد الباء مفتوحة وزيادة تاء مفتوحة - وتدخل العرب عليها (ما) فيقولون: رُبَّتَمَا رجلٌ قد جاءنى فاتحين الراء والتاء، حكى ذلك عنهم قطرب<sup>(٢)</sup>. وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

أَفْرَةَ رُبَّتَمَا لَيْلًا غَبَّتْكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّيْلِ<sup>(٣)</sup>

اللهجة الرابعة عشرة: رُبَّتْ - بفتح الراء وتشديد الباء مفتوحة وزيادة تاء ساكنة - .  
اللهجة الخامسة عشرة: رُبَّتْ - بفتح الأحرف الثلاثة - .  
اللهجة السادسة عشرة: رُبَّتْ - بفتح الراء وتخفيف الباء مفتوحة وزيادة تاء ساكنة - .  
اللهجة السابعة عشرة: رُبَّتَا - بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة وزيادة تاء مفتوحة تعقبها ألف - يقولون: رُبَّتَا رجلٌ قد جاءنى، ذكر الزجاج أن قطرباً حكى ذلك عنهم<sup>(٤)</sup>.  
والجيد المشهور من هذه اللهجات بين العرب، والكثير فى استعمالهم: رُبَّ، بضم الراء وتشديد الباء مفتوحة على الأصل، ورُبَّ بضم الراء وتخفيف الباء مفتوحة، قال مكى القيسى: "هما لغتان مشهورتان"<sup>(٥)</sup>. وقد عزيت أولاهما إلى تميم وأسد، والثانية إلى أهل الحجاز<sup>(٦)</sup>.

وذهب صاحب اللسان إلى أن اللهجات الواردة بالتشديد هى الأكثر فى كلامهم مُعَلَّلاً ذلك بأن سيبويه إذا صَغَّرَ (رُبَّ) رَدَّهَا إِلَى الْأَصْلِ، فَقَالَ: رُبِّبَ<sup>(٧)</sup>.  
وفتح الراء من (رُبَّ) حكاها قطرب وأبو حاتم السجستاني، وذهب على بن فضال المجاشعى إلى أن فتح الراء فى الجميع مشدداً ومخففاً مع التاء ودونها شاذ، ومذهب الجمهور أن هذا الفتح لغة معروفة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: السابق/٧٤.

(٢) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ١٧٢/٣.

(٣) البيت من بحر المتقارب، وقائله: حنظلة الجرمى، وهو ينادى ابنه فُرَّة، وقد ورد فى: رصف المباني/١٩٢، ومعنى غبقتك: سقيتك الغبوق، وهو: شرب اللبن أو نحوه بالعشى. ينظر: اللسان (غبق) ٣٢١٠/٥.

(٤) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ١٧٢/٣.

(٥) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٩/٢.

(٦) ينظر: المعجم الكامل فى لهجات الفصحى للدكتور/ داود سلوم/١٥٩.

(٧) ينظر: اللسان (رُبب) ١٥٥١/٣.

(٨) ينظر: التذكرة لأبى حيان/٥، وارتشاف الضرب ٤٥٦/٢، والمساعد ٢٨٤/٢، وهمع الهوامع ٤٣٠/٢.



وتزاد بعدها (ما) كافة لها عن العمل في النكرة، وغير كافة، وزيادتها كافة أكثر. ومذهب المبرد ومن وافقه أن رُبَّ إذا كُفَّتْ بـ (ما) جاز أن يليها الجملتان: الاسمية والفعلية. ومذهب سيبويه - فيما نقل بعضهم عنه - أنها إذا كُفَّتْ بـ (ما) لا يليها إلا الجملة الفعلية<sup>(١)</sup>. وتبع ابن مالك مذهب المبرد، فما زائدة كافة هيأتها للدخول على الجملتين<sup>(٢)</sup>.

وقد اختلف العلماء في بيان أصل رُبَّ على مذهبين:

مذهب جمهور النحويين أنها ثلاثية الوضع، وعرض لها التصرف بالحذف منها.

وذهب على بن فضال المجاشعي إلى أنها ثنائية الوضع ساكنة الثاني، ك: هَلْ، وَقَدْ، وَبَلْ، وأن تخفيف الباء مع فتحها دون التاء ضرورة لا لغة<sup>(٣)</sup>.

ومذهب الجمهور هو الصحيح؛ إذ لو كان أصلها التخفيف لم يجز التشديد فيها إلا في الوقف أو ضرورة الشعر، وليس الأمر في رُبَّ كذلك، فإنها تستعمل مشددة في حال الاختيار وسعة الكلام، وفي الوصل والوقف<sup>(٤)</sup>.

- وأما التاء اللاحقة للهجات المذكورة فذهب أكثرهم إلى أنها تاء التأنيث، تلحق رُبَّ محرّكة كما تلحق الأسماء، وكما لحقت ثم فقالوا: نُتِمَّتْ، وتلحقها ساكنة كما تلحق الأفعال<sup>(٥)</sup>. وذهب أبو زيد وتبعه الفيومي إلى أنها مقحمة، وليست للتأنيث؛ إذ لو كانت للتأنيث لسكنت، واختصت بالمؤنث، وأنشد أبو زيد قول الراجز:

يَا صَاحِبًا رُبَّتْ إِنْسَانٍ حَسَنٍ<sup>(٦)</sup>

والصحيح أنها تاء التأنيث؛ لأن تاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً أو في نية الفتح، ولهذا امتنعوا من إسكان باء رُبَّ إذا لحقتها التاء، وآثروا فتحها؛ لمناسبة التاء<sup>(٧)</sup>.

- واختلف النحويون في الوقف على هذه التاء، فذهب ابن يعيش إلى أن قياس من أسكنها أن يقف عليها بالتاء، كما يقف على ضَرَبَتْ، وقياس من حَرَكَهَا أن يقف عليها بالهاء، كما يقف على ذِيَّةٍ وكيَّة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٧٢/٣، والجنى الداني/٤٥٥، ٤٥٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٧٤/٣.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة لأبي حيان/٥، وارتشاف الضرب ٤٥٦/٢، وهمع الهوامع ٤٢٩/٢، ٤٣٠، وكشف اللثام عما تحت رُبَّ من أحكام/٤٩٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣١/٨.

(٥) ينظر: السابق ٣١/٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥١٥/١، وشرح الرضى على الكافية ٢٤١/٤، ورفص المباني/١٩٢، والجنى الداني/٤٤٨.

(٦) ينظر: المصباح المنير ٢١٤/١.

(٧) ينظر: اللسان (ربب) ١٥٥٢/٣، وكشف اللثام عما تحت رب من أحكام/٤٩٥.

(٨) ينظر: شرح المفصل ٣٢/٨.



وذهب أبو حيان إلى أن الوقف على ما لحقته التاء بالتاء، ولم يُفرق بين التاء الساكنة والمتحركة، وبعض النحويين وقف بقلب التاء هاء، وهو مما أجازته الكسائي؛ لأن قلبها فتحة كتاء شجرة<sup>(١)</sup>. وقد أشار إلى هذا الاختلاف ابن عقيل في شرحه على التسهيل<sup>(٢)</sup>.

وبعد هذا كله أقول: إذا عَلِمَ أن هذه اللهجات المذكورة مسموعة عن العرب على النحو الذي وصفت به، والشكل الذي جاءت عليه، فينبغي أن نقلبها كما وردت، ولا داعي لتكلف التعليقات لها، وإثارة الاختلافات حولها، وحول التاء الموجودة في بعضها، فثمرة الاختلافات مفقودة، ومسالكها مسدودة، وأولى بها أن تكون مردودة ما دام العلماء قد نصوا على أنها لغات عربية، فقد نطقت كل طائفة بما يناسبها من تشديد للباء أو تخفيف، وإلحاق للتاء محرقة بالفتح أو مسكنة، أو عدم إلحاقها، فكل لهجة منها أصل عند الناطقين بها، وليست فرعاً مشتمةً على زيادة أو معترأةً بنقص.

\* \* \*

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٦٤.

(٢) ينظر: المساعد ٢/٢٨٤.

## حَتَّىٰ عِنْدَ هَذِيْلٍ

## تقديم:

تنقسم (حتى) أربعة أقسام:

الأول: أن تكون حرفاً من حروف الابتداء، فتقع بعدها الجمل المستأنفة اسمية كانت أو فعلية، وذلك نحو قولك: ضربتُ القومَ حتى بكرتُ مضروباً، ومرض حتى إنهم لا يرجونه، وشربت الإبل حتى يجيء البعيرُ يجرُّ بطنه.

الثاني: أن ينصب بعدها الفعل المضارع الدال على الاستقبال بأن مضمرة وجوباً عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن (حتى) ناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير (أن) بعدها<sup>(١)</sup>.

ومذهب البصريين هو الصحيح، وتكون حتى بمعنى (إلى)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ

يَأْتِيكَ الْيَقِينُ﴾<sup>(٢)</sup>، وقولك: لأسيرن حتى تغرب الشمس، أو بمعنى (كى)، نحو قولك: لأتوبن حتى يغفر الله لي<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أن تكون عاطفة: ولا يُعطف بها إلا بعضٌ على كلٍّ، ويكون غاية له في النقص والزيادة، وبعضهم يقول: غاية له في الضعة والرفعة، كقولهم: مات الناس حتى الأنبياء، والملوك حتى السوقة، وقدم الحجاج حتى المشاة<sup>(٤)</sup>.

الرابع: أن تكون جارةً، ولها معنيان: أحدهما: معنى إلى، والثاني: معنى كى. فالتى بمعنى (إلى) تجرُّ الاسم الصريح، نحو قوله تعالى: ﴿سَلِّمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(٥)</sup> والمصدر المؤول من أن والفعل، نحو قولك: أذكر الله حتى تطلع الشمس.

والتى بمعنى (كى) لا تجرُّ إلا المصدر المؤول من أن المضمرة والفعل المنتصب بعدها، نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة، ولا يقال: حتى دخول الجنة<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٩٧/٢، والمسائل الخلافية في النحو للعبرى/١٦٠، تح د/ عبد الفتاح سليم.

(٢) الآية ٩٩ من سورة الحجر.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٤١٩/١، ٤٢٠، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥٢٧/١، والفضة المضية لابن زيد العاتكى/٢٣٤، ٢٣٥.

(٤) ينظر: الفضة المضية/٤٢٩.

(٥) الآية ٥ من سورة القدر.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٧٣/٤.



وذهب الكسائي والفراء إلى أن الاسم يخفض بعد حتى بإلى مضمره أو مظهرة<sup>(١)</sup>.

وهو ظاهر الفساد؛ لبعده في التقدير، وإبطال معنى حتى<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن إبدال حاء (حتى) عيناً لغة هذلية، يقولون في حَتَّى: عَتَّى، والدليل على ذلك أن سيدنا عمر - رضى الله عنه - سمع رجلاً يقرأ: ﴿لَيْسَ جُنَّةٌ عَتَّى

حِينَ﴾<sup>(٣)</sup> فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إن الله أنزل هذا القرآن عربياً، وأنزله بلغة قريش، فأقريئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام<sup>(٤)</sup>.

وأورد ابن عقيل هذه اللهجة في شرحه على الألفية قائلاً: "ولغة هذيل إبدال حائها عيناً، وقرأ ابن مسعود ﴿فَتَرَبُّوا بِهِ عَتَّى حِينَ﴾<sup>(٥)</sup>...<sup>(٦)</sup>".

### الدراسة التفصيلية:

معنى حتى الجارة: انتهاء الغاية زمانية أو مكانية، مثالها في المكان: أكلت السمكة حتى رأسها، ومثالها في الزمان: ﴿سَلَّمَتْ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعَ الْفَجْرُ﴾<sup>(٧)</sup>.

والعلماء في حديثهم عن هذه اللهجة موضوع الدراسة فريقان:

الفريق الأول: يذكر أن إبدال حاء حتى عيناً لغة هذيل، ويستدلون على ذلك بقراءة ابن مسعود: ﴿لَيْسَ جُنَّةٌ عَتَّى حِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، فقد روى عن عمر - رضى الله عنه - أنه سمع رجلاً يقرأ كذا،

(١) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف ٥٩٧/٢، ٥٩٨، والمسائل الخلافية في النحو/١٦٠، والجنى الدانى/٥٤٢.

(٢) ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف ٦٠٠/٢.

(٣) من الآية ٣٥ من سورة يوسف، وهى قراءة شاذة، تعزى إلى ابن مسعود - رضى الله عنه - ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٦٨، والمحتسب/٣٤٣.

(٤) ينظر: المساعد ٢٧٥/٢، ٢٢٩/٣، وشفاء العليل ٦٦٩/٢، ٩٨١/٣.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة المؤمنون.

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية ١٥/٢.

(٧) الآية ٥ من سورة القدر، وينظر: التصريح ٦٥٦/١.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٤١/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٣، ١٦٨، واللسان (حتا) ٧٧٣/٢، وارتشاف الضرب ٤٦٩/٢، والجنى الدانى ٥٥٨/٢، والمساعد ٢٧٥/٢، وشفاء العليل ٦٦٩/٢، وهمع الهوامع ٤٢٥/٢، وحاشية الأمير ١١١/١.

فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ فَجَعَلَهُ عَرَبِيًّا، وَأَنْزَلَهُ بِلُغَةِ قَرِيْشٍ، فَأَقْرَأِ النَّاسَ بِلُغَةِ قَرِيْشٍ، وَلَا تَقْرَأَهُمْ بِلُغَةِ هَذِيْلٍ، وَالسَّلَامُ<sup>(١)</sup>.

وقال أبو زيد: سمعت العرب تقول: جلست عنده عتّى الليل، يريدون: حتّى الليل، فيقبلون الحاء عينا<sup>(٢)</sup>.

ولم يأت هذا الإبدال المذكور اعتباطاً، بل جاء لعة وجهة. وهى: أن الحرفين من مخرج واحد، وهو وسط الحلق، ولولا بحة في الحاء لكانت عينا<sup>(٣)</sup>.

قال ابن جنى: "العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه؛ لتقاربهما فى المخرج، كقولهم ﴿يُحْتَرِمَا فِى الْقُبُورِ﴾<sup>(٤)</sup> أى: بعثر، وضبعت الخيل، أى: ضبعت، وهو يُحْنِظِي وَيُعْنِظِي إِذَا جَاءَ بِالْكَلَامِ الْفَاحِشِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ عَتَّى وَحَتَّى، لَكِنِ الْأَخْذُ بِالْأَكْثَرِ اسْتِعْمَالًا، وَهَذَا الْآخِرُ جَائِزٌ، وَغَيْرُ خَطَأٍ"<sup>(٥)</sup>.

ويمكن أن يكون السبب فى إبدال هذيل أو بعض بطونها للحاء عينا هو أن العين حرف مجهور، والحاء حرف مهموس، والمجهور قد يناسب بيئة فيها بدوأة كهذيل أكثر مما يلائمها الحرف المهموس<sup>(٦)</sup>.

الفريق الثانى: يرى أن عتّى. بمعنى حتّى، فليس هناك إبدال، بل هما أصلان، نُطِقَ بِهِمَا عَلَى هَذَا النِّحْوِ. وَعَزَا هَذِهِ اللَّهْجَةَ إِلَى هَذِيْلٍ وَثَقِيْفٍ<sup>(٧)</sup>. قال الفراء: حتى لغة قريش وجميع العرب إلا هذيلًا وثقيفًا فإنهم يقولون: عتّى. وأنشدنى بعض أهل اليمامة:

لَا أَضَعُ الدَّلْوَ وَلَا أُصَلِّي

(١) ينظر: المحتسب ٣٤٣/١، وشرح التسهيل ١٦٨/٣، ١٦٩، وشرح شذور الذهب ٨٠/، وبصائر ذوى التمييز للفيروز ابادى ٤٢٩/٢.

(٢) ينظر: اللسان (حتا) ٧٧٣/٢.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢٤١/١، والبحة: غلظ الصوت وخشونته من داء أو كثرة صياح أو تصنع فى غناء، وقد يكون خلقة. ينظر: المعجم الوسيط ٤١/١ (بح).

(٤) قراءة شاذة منسوبة إلى ابن مسعود - رضى الله عنه - ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ١٧٨.

(٥) المحتسب ٣٤٣/١.

(٦) ينظر: من لغات العرب لغة هذيل للدكتور/ عبد الجواد الطيب/ ١١١.

(٧) ينظر: تنقيف اللبان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلّى/ ٢٣٠ تح د/ عبد العزيز مطر، وشرح الرضى على الكافية ٢٧٢/٤، واللسان (عتا) ٢٨٠٤/٤.



عَتَّى أَرَى جَلَّتْهَا تَوَلَّى

صَوَادِرًا مِثْلَ قَبَابِ التَّلِّ (١)

ونصَّ صاحب اللسان على أن جميع العرب يقولون: حتى إلا هذيلًا وثقيفًا، فانهم يقولون: عتَّى (٢)، وقال: "قرأ ابن مسعود ﴿عَتَّى حِينَ﴾ في معنى: حَتَّى حِينَ" (٣).

وتعرف هذه اللهجة عند اللغويين بالفَحْفَحَةِ، فيقولون: فَحْفَحَةُ هُذَيْلٍ، قال السيوطي: "الفحفة في لغة هذيل، يجعلون الحاء عينًا" (٤)، وقد سلكها في عِدَادِ الرديء المذموم من اللغات، فهي عنده لغة رديئة رديئة مرغوب عنها، لأنها من مُسْتَبْشَعِ اللغات، ومُسْتَبْجِحِ الألفاظ (٥).

وهذا ما لا أبتغيه، ولا أرتضيه، فهي لغة مقبولة فصيحة؛ للأمر التالية:

أولاً: أن هذيلًا من القبائل العربية المصطفاة، التي نقلت عنها اللغة العربية، وبها اقتدى فيها، وعنها أخذ اللسان العربي، وهي: قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين (٦).

ثانياً: نصُّ ابن جنى على أن هذا المذهب الهذليّ جائز في الكلام، وغير خطأ (٧).

ثالثاً: قول ابن مكي الصَّقَلِيّ (٨): "قولهم: عَتَّى في موضع حَتَّى صواب غير منكر، تقول: سرتُ حَتَّى دخلتُ المدينة، وسرتُ عَتَّى دخلتها. والعين لغة هذيل وثقيف" (٩).

رابعاً: أن قراءة ابن مسعود - رضی الله عنه - أنكرت؛ لأنها لم تسمع من النبي ﷺ، بل قرأ بها ابن مسعود جرياً على لغة قومه، فنهاه سيدنا عمر - رضی الله عنه - عن القراءة بها؛ لذلك.

وهناك لهجة أخرى مسموعة في حَتَّى، نصَّ عليها أبو حيان، والمرادى، والسيوطي، وهي: إمالة ألفها نحو الياء، وهي لغة يمنية (١).

(١) ينظر: ذوى التمييز للفيروز ابادى ٢/٤٢٩، ٤٣٠، والرجز المذكور قاله ساق يجتهد فى سقى إبله حتى تروى. ينظر: هامش البصائر ٢/٤٣٠.

(٢) ينظر: اللسان (عتا) ٤/٢٨٠.

(٣) المصدر السابق (عتت) ٤/٢٧٩٤.

(٤) المزهر ١/٢٢٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١/٢٢١، ٢٢٢.

(٦) ينظر: الاقتراح للسيوطي ١١٢/١، والمزهر ١/٢١١.

(٧) ينظر: المحتسب ١/٣٤٣.

(٨) هو أبو حفص عمر بن خلف بن مكى الحِمَيْرِي المازريّ الصَّقَلِيّ، النحويّ اللغويّ، كان فقيهاً ومُحَدِّثاً، وخطيباً وشاعراً، توفي سنة ٥٠١ هـ على الأصح. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاه للقفطي ٢/٣٢٩، ومقدمة محقق تنقيف اللسان ٦، ٨.

(٩) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان ٢٣٠.

( 421 )

والحاصل من ذلك: أن في حتى ثلاث لغات - كما يقول المرادى -: المشهورة، وهي لغة الجمهور من العرب. وإبدالها حائها عيناً، أو جعل عتّى بمعنى حتى، وهي لغة هذيل وثقيف. وإمالة ألفها نحو الياء، وهي لغة يمنية<sup>(٢)</sup>. ويبدو أن اللهجة الهذلية لم تكن سائدة في مجتمع الهذليين قاطبة، بل هي منطوق بعضهم، والآخر نطقوا بلغة الجمهور، فمن يطالع مستودع ثمرات عقولهم، وهو ديوان أشعارهم، يجده يُبدي هذا ولا يُخفيه، ويُصدِّقه ولا ينفيه.

\* \* \*

=

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٩/٢، والجنى الدانى ٥٥٨/، وهمع الهوامع ٤٢٥/٢.

(٢) ينظر: الجنى الدانى ٥٥٨/.



**الجر بـ (مَتَى)****تقديم:**

متى: ظرف زمان، سواء أكانت مستعملة اسم استفهام عن أمر حَدَّثَ أولم يحدث، كما فى قولك: متى جئت؟ ومتى تذهب؟، وقال الله تعالى: ﴿مَتَى نَصْرُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>.

أم اسم شرط، فتجزم الفعلين، نحو قولك: متى تأتى آتِكَ، وكذلك إذا أَدَخَلْتَ عليها ما، فتقول: متى ما يأتى أخوك أَرْضِهِ<sup>(٢)</sup>.

وتجىء متى بمعنى الاستنكار، تقول للرجل إذا حكى عنك فعلاً تنكره: متى كان هذا. على معنى الإنكار والنفى، أى: ما كان هذا<sup>(٣)</sup>.

**البيان:**

أثبت ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك أن الجر بمتى فى لغة هذيل، لكن حديثهما عنها كان مختلفاً، فابن عقيل نقل خلاف النحويين فى معناها، فقال: "قال المصنف وغيره: فتكون بمعنى مِن، وحكوا من كلامهم: أخرجها متى كمّه، أى: من كمّه. وقال بعض النحويين: إن متى تكون بمعنى وَسَطَ، فتجرماً بعدها، وحكى: وضعها متى كمّه، أى: وسطه"<sup>(٤)</sup> وأما السلسلى فتمثّل حديثه عنها فى فى الاستشهاد لها بهذا البيت فقط<sup>(٥)</sup>.

شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرٍ لَهْنٍ نَيْجٍ<sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: اللسان (متى) ٤١٣١/٥، وارتشاف الضرب ٤٦٥/٢، والجنى الدانى/٥٠٥، ومغنى اللبيب ٢١/٢، وبصائر ذوى التمييز للفيروزى بآدى ٤٨٠/٤.

(٣) ينظر: اللسان (متى) ٤١٣١/٥.

(٤) المساعد ٢٩٥/٢.

(٥) ينظر: شفاء العليل ٦٧٩/٢.

(٦) البيت من بحر الطويل، قاله أبو ذؤيب الهذلى من قصيدة يصف السحاب، وهو فى ديوان الهذليين ٥٢/١، والخصائص ٨٧/٢، والمحتسب ١١٤/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٦/٣، وشرح الرضى على الكافية ٢٠٤/٣، ورفص المباتى ١٥١/، وارتشاف الضرب ٤٥٦/٢، والجنى الدانى/٤٣، ٥٠٥، وبصائر ذوى التمييز ٤٨٠/٤، والفضة المضية لابن زيد العاتكى/٢٥٠، وهمع الهوامع ٤٦٠/٢، وشرح الأشمونى ٢٠٥/٢. الضمير فى شرين يرجع إلى السحب، وضمّن شرين معنى رَوَيْنَ فَعَدَى بالباء، أوهى بمعنى مِن، واللجج جمع لُجَّة، وهى معظم الماء، والنَّيْج: المر السريع مع الصوت. يقال: إن السحاب فى بعض الأماكن يدنو من البحر الملح، فيمتد منه خرطوم عظيمة تشرب من مائه، فيكون لها صوت عظيم مزعج، ثم تذهب صاعدة إلى الجو، فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن



واستشهد به ابن عقيل فى شرحه على الألفية، فقد ذكر هذه اللهجة معزوة إلى هذيل، وأن من كلامهم: أخرجها متى كمّه، يريدون: من كمّه، ثم أورد البيت شاهداً<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

تأتى متى فى لغة هذيل خاصة مجروراً ما بعدها فى بعض الأحوال، ويشترك الهذليون مع الجمهور من العرب فى لغته المشهورة، فيستعملون متى فى معانيها المعروفة، كالاستفهام وغيره، كما يبدو من استقراء أشعارهم وغيرها من الأقوال المأثورة<sup>(٢)</sup> وقد اختلف النحويون فى تحديد معناها مجروراً ما بعدها، وأثمر الاختلاف ثلاثة معان:

أولها: أنها تكون بمعنى من الابتدائية، فقد سُمع من بعضهم: أخرجها متى كمّه، أى: من كمّه<sup>(٣)</sup>. وعلى هذا المعنى استقر أكثر النحويين مستدلين له بقول أبى ذؤيب الهذلى:

مَتَى لَجَجِ خُضْرٍ لَهْنٍ نَّيْجٍ ..... ..

أى: من لجج<sup>(٤)</sup> وأنشد صاحب اللسان وابن هشام على هذا المعنى قول ساعدة بن جُوَيَّة الهذلى<sup>(٥)</sup>:

أَخِيْلُ بَرَقًا مَتَى حَابٍ لَه زَجَلٌ إِذَا يُفْتَرُّ مِنْ تَوَمَاضِهِ حَجَا<sup>(٦)</sup>

أى: من سحاب حاب<sup>(٧)</sup>.

الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها، ثم يمطر حيث يشاء الله تعالى. ينظر: شرح الشواهد للعينى ٢/٢٠٥، والتصريح ١/٦٣٠، ٦٣١، وحاشية الصبان ٢/٢٠٥، وحاشية الخضرى ١/٢٢٦،

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١٠/٢.

(٢) ينظر: من لغات العرب لغة هذيل للدكتور /عبد الجواد الطيب/ ٣٦٠.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٢٠٤، واللسان (متى) ٥/١٣١، وارتشاف الضرب ٢/٤٦٥، ومعنى اللبيب ٢/٢١، وبصائر ذوى التمييز ٤/٤٨٠، وهمع الهوامع ٢/٤٥٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٨٦، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢/٧٣٩، والجنى الدانى/٥٠٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٠/٢، وشرح المكوى عليها/١٩٤، والفضة المضية لابن زيد العاتكى/٢٥٠، والتصريح ١/٦٣٠، وشرح الأشموني ٢/٢٠٥.

(٥) هو ساعدة بن جُوَيَّة أخو بنى كعب بن كاهل بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل بن مدركة. ينظر: ديوان الهذليين ١/١٦٦.

(٦) البيت من بحر البسيط، وهو فى ديوان الهذليين ٢/٢٠٩، واللسان (متى) ٥/١٣١، ومعنى اللبيب ٢/٢١، وشرح شواهد المعنى ٢/٧٤٩، أخيلُ بضم الهمزة وكسر الخاء مضارع أخال، ومتى فى معنى من، والحابى: السحاب المرتفع، والزجل: الصوت، ويُفْتَرُّ: يضعف، والتَوَمَاضُ: اللَّمَعُ الخفيف من البرق، وحَلَجَ: مَطَرَ، ينظر: ديوان الهذليين ٢/٢٠٩، وهامش معنى اللبيب تح الشيخ/محمد محيى الدين ١/٣٦٦.

(٧) ينظر: اللسان (متى) ، ومعنى اللبيب ٢/٢١.



ومن الشواهد الواردة بهذه اللهجة، والتي جاءت فيها (متى) بمعنى (من) قول الشاعر:  
 إِذَا أَقُولُ صَاحَا قَلْبِي أُتِيحَ لَهُ سَكْرٌ مَتَى قَهْوَةٌ سَارَتْ إِلَى الرَّاسِ (١)  
 أى: من قهوة.

والثاني: أنها تكون بمعنى فى، كما فى قولهم: وضعته متى كُمى، أى: فى كُمى (٢). وقد حمل عليه ابن سيده قول أبى ذؤيب السابق (٣).

والثالث: أنها تكون بمعنى وَسَط فتجرُّ ما بعدها، سمع أبو زيد بعضهم يقول: وضعته متى كُمى، أى: وَسَط كُمى، وأنشد بيت أبى ذؤيب أيضاً وقال: أراد: وَسَط لُجَج (٤).

ومن الشواهد التى جاء فيها ما بعد متى مجروراً عند الهذليين قول شاعرهم:

مَتَى مَا تُتَكْرَوَهَا تَعْرِفُوهَا مَتَى أَقْطَرِهَا عَلَّقَ نَفِيثٌ (٥)

ذكر صاحب اللسان وأبو حيان أن متى بمعنى مِن، والمراد: من أقطارها (٦)، وذهب أبو حيان إلى أن (متى أقطارها) يحتمل أن تكون بمعنى (وَسَط أقطارها) فتكون متى ظرفاً مكانياً. (٧) لكن جاء البيت فى ديوان الهذليين بلفظ:

مَتَى مَا تُتَكْرَوَهَا تَعْرِفُوهَا عَلَى أَقْطَرِهَا عَلَّقَ نَفِيثٌ (٨)

وهذا يدفعنى إلى القول بأن متى فى الرواية المذكورة عند صاحب اللسان وأبى حيان بمعنى (على)، فالمرجع فى ذلك كله إلى السياق ومراد المتكلم، ولا ريب فى أن المعنى الذى يريده الشاعر يابى خلاف ذلك.

وختاماً أقول: إذا كانت متى بمعنى (من) أو (فى) أو (على) فهى حرف جرٌّ. وإذا كانت بمعنى (وَسَط) فهى ظرف مكان، وما بعدها مجرور بالإضافة، جزم بذلك ابن هشام وغيره (٩).

(١) البيت من بحر البسيط، ذكره صاحب اللسان غير معزو إلى أحد (متى) والمراد بالقهوة: الخمر.

(٢) ينظر: المخصص ٩٦/١٤، وشرح الرضى على الكافية ٢٠٤/٣، واللسان (متى)، ومغنى اللبيب ٢١/٢.

(٣) ينظر: المخصص ٩٦/١٤.

(٤) ينظر: السابق ٩٦/١٤، وشرح الرضى على الكافية ٢٠٤/٣ واللسان (متى)، وارتشاف الضرب ٤٦٥/٢، ومغنى اللبيب ٢١/٢ وهمع الهوامع ٤٦٠/٢.

(٥) البيت من بحر الوافر، قاله أبو المتلمم الهذلى، وهو فى: ديوان الهذليين ٢٢٤/٢، واللسان (متى، نفث) وارتشاف الضرب ٤٦٥/٢، الأقطار جمع قَطْرٍ، وهو الجانب والناحية، والعلق: الدم، ونفيثٌ: يقال: دمٌ نفيثٌ إذا نَفَثَهُ الجُرْحُ أى: أظهره. يتحدث الشاعر عن كتيبة كريمة فيقول: متى ما تقولوا: ما هذه؟ تشكون فيها، ترد عليكم وتعرفوها، ينظر:

ديوان الهذليين ٢٢٤/٢، واللسان (نفث)، والمصباح المنير (قطر) ٥٠٨/٢.

(٦) ينظر: اللسان (متى)، وارتشاف الضرب ٤٦٥/٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٥/٢.

(٨) الديوان ٢٢٤/٢.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٦٥/٢، ومغنى اللبيب ٢١/٢، وهمع الهوامع ٤٦٠/٢.

## إِمَّا

## تقديم:

تأتى (إمّا) المسبوقة بمثلها لما تأتى له (أو) من المعانى المشهورة المتفق عليها، وهى:  
الشك نحو: لبيك من العبيد إما تسعة وإما عشرة، والإبهام نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُوبَ  
مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> والتفصيل نحو قوله عز وجل: ﴿إِنَّا  
هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾<sup>(٢)</sup>، والتخيير نحو قوله تعالى: ﴿إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا  
أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾<sup>(٣)</sup> والإباحة نحو قولك: أقرأ إما فقهاً وإما نحواً<sup>(٤)</sup>، ونازع فى ثبوت هذا  
المعنى لـ (إما) جماعة مع إثباتهم إياه لـ(أو)<sup>(٥)</sup>.

والفرق بينها وبين أو فى المعانى المذكورة يبدو من أمرين:  
أولهما: أن إمّا لا بد من تكرارها فى الغالب، بخلاف أو فإنها لا تُكْرَرُ.  
والثانى: أن الكلام مع إمّا مبنى من أوله على ما جىء بها لأجله من شك أو غيره، بخلاف أو  
فإن الكلام معها أولاً دال على اليقين، ثم يوتى بـ(أو) دالة على ما جىء بها لأجله من شك أو  
غيره<sup>(٦)</sup>.

ولا خلاف بين النحويين فى أن إمّا الأولى غير عاطفة؛ لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو: تزوج  
إمّا هنذاً وإمّا أختها، وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر نحو: رأيت إمّا بكراً وإمّا عمراً، وبين  
المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾<sup>(٧)</sup>  
﴿<sup>(٧)</sup> فَإِن مَّا بَعْدَ الْأُولَىٰ بَدَلٌ مِّمَّا قَبْلَهَا﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ١٠٦ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٣ من سورة الإنسان.

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الكهف.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/٣٦٥، وارتشاف الضرب ٢/٦٤١، والجنى الدانى ٥٣٠/، والمساعد ٢/٤٦٠،  
وهمع الهوامع ٣/٢٠٨.

(٥) ينظر: معنى اللبيب ١/٥٧، وهمع الهوامع ٣/٢٠٨.

(٦) ينظر: التوطئة لأبى على الشلوبيين ١٩٩، وشرح عيون الإعراب للجاشعي ٢٤٨، والجنى الدانى ٥٣١، وهمع  
الهوامع ٣/٢٠٨.

(٧) من الآية ٧٥ من سورة مريم.

(٨) ينظر: الجنى الدانى ٥٣٠، ومعنى اللبيب ١/٥٧، ٥٨.



ووقع الخلاف فى إمّا الثانية، فذهب أكثر النحويين إلى أنها عاطفة، والواو التى قبلها زائدة؛ لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف. قال الصيمرى: "والدليل على ذلك أن الواو لو كانت العاطفة فى هذه المسألة لتناقض الكلام؛ وذلك أن الواو معناها الجمع بين الشئيين، وإمّا معناها أحد الشئيين، فكان يجىء من ذلك أن تكون المسألة يُراد بها الجمع والتفريق فى حالة واحدة، وهذا محال، وإنما دخلت الواو؛ لتؤذن أن إمّا الثانية هى الأولى؛ لأن إمّا لا تستعمل فى العطف إلا مكررة، والعاطفة هى الثانية منهما، فأمّا الأولى فلإيذان بالمعنى الذى بُنى عليه الكلام من الشك وغيره"<sup>(١)</sup> وذهب يونس وأبو على الفارسى وابن كيسان وغيرهم إلا أنها ليست عاطفة، والعطف إنما هو بالواو التى قبلها، وإمّا جائية لمعنى من المعانى المستفادة من أو<sup>(٢)</sup>.

واختار ابن مالك مذهبهم؛ لأن إمّا لا يليها معطوف إلا وقبلها الواو، فالعطف بالواو لا بها؛ لأن عطفية الواو إذا خلت من إمّا ثابتة، وعطفية إمّا إذا خلت من الواو منتفية، والأصل استصحاب ثبوت ما ثبت، ونفى ما نفي<sup>(٣)</sup>.

والراجح أنها حرف عطف، وفيما قاله الصيمرى ردّ على المانعين، وقد أيده الملقى فقال: "وهذا الذى ذكر الصيمرى هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه، ومذهب أئمة المتأخرين المُحذِّقين كأبى موسى الجزولى وغيره، وفيه الرد على أبى على وأتباعه ضرورة"<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن فى (إمّا) لغة أخرى تميمية، وهى: فتح همزتها، فيقول التميميون: قام أمّا بكر وأمّا عمرو، لكنّ ذكرها عند ابن عقيل جاء غيره عند السلسيلى، فقد تحدث ابن عقيل عن هذه اللهجة، وعزاها إلى طائفتين عربيتين أُخريين، وعزا إلى أهل الحجاز ومن جاورهم فتح الهمزة وكسرها، وذلك حيث يقول:

"وفتح همزتها لغة تميمية، وهى - أيضاً - لغة قيس وأسد، ولغة أهل الحجاز، ومن جاورهم فتح الهمزة وكسرها"<sup>(٥)</sup>.

(١) التبصرة والتذكرة ١/١٣٨، ١٣٩.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٣٥/ ورصف المباني/١٠٠، والجنى الدانى/٥٢٩، ومغنى اللبيب ١/٥٧، والتصريح ٢/١٤٧، ١٧٥ وهمع الهوامع ٣/٢٠٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٤٤.

(٤) رصف المباني/١٠٠.

(٥) المساعد ٢/٤٦١.

وأما السلسلي فإكتفى بعبارة ابن مالك، وردّها قائلاً: "وفتح همزتها لغة تميمية فتقول: قام أمّا زيد وأمّا عمرو"<sup>(١)</sup>.

وذكر كلاهما أن ميمها الأولى قد تبدل ياء؛ لكن قال ابن عقيل: "وقد جاء ذلك مع فتح الهمزة وكسرها، فمع الكسر نحو:

يَالَيْتَمَا أُمَّمَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارٍ"<sup>(٢)</sup>

ومع الفتح قول بعضهم في فرس ضاع له: هو أَيْمًا مَفْتُوقُ اللسانِ وَأَيْمًا مَرَضُوضٌ"<sup>(٣)</sup>.  
واستشهد السلسلي بالبيت السابق على إبدالها ياء مع فتح الهمزة جرياً على لغة التميميين<sup>(٤)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

دارات رحي الخلاف بين النحويين في بيان أصل (إمّا)، فذهب سيبويه وموافقوه إلى أنها مركبة من (إنّ وما) الزائدة، أدغمت نون إنّ في ما، فصارت (إمّا)، والدليل على ذلك:

أنه قد يستغنى عن (ما) في الشعر<sup>(٥)</sup>، كقول الشاعر:

وَقَدْ كَذَّبْتُكَ نَفْسُكَ فَأَكْذِبْنَهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبْرٍ"<sup>(٦)</sup>

أى: فإمّا جزعاً وإمّا إجمال صبر، فحذفت ما، واكتفى بـ (إنّ).

(١) شفاء العليل ٧٨٨/٢.

(٢) البيت من بحر البسيط وقائله: سعد بن قرط من أبيات له يهجو فيها أمة، وكان عاقفاً شريراً، وهو فسي: شرح التسهيل ٣/٣٤٤، ٣٦٦، وشرح الرضى على الكافية ٤/٤٠٢، ورسف المباني ٢/١٠٢، والجنى الداني/٥٣٣، ومعنى اللبيب ١/٥٧، وشفاء العليل ٧٨٨/٢، والتصريح ٢/١٥٧، ومع الهوامع ٣/٢٠٩، وشرح الأشموني ٣/١٠٩. شالت نعمتها: كناية عن موتها؛ لأن النعامة باطن القدم، وشالت: ارتفعت، ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه فظهرت نعامة قدمه. ينظر: شرح شواهد المعنى ١/١٨٦، ١٨٧، وحاشية الصبان ٣/١٠٩ ومعنى البيت: أن الشاعر يتمنى ارتفاع جنازة أمه إمّا إلى الجنة وإمّا إلى النار.

(٣) المساعد ٢/٤٦١، ومعنى مفتوق اللسان: مشقوق، ومرضوض: مدقوق، يقال: ضربه فرضّ عظامه أى: دقّها، ينظر: أساس البلاغة (فتق) (رضض).

(٤) ينظر: شفاء العليل ٧٨٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ١/٢٦٧، ٣/١٤١، وعلل النحو للوراق ٣٧٧/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٣٦، وشرح التسهيل ٣/٣٦٧، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم/٥٣٦، وشرح الرضى على الكافية ٤/٤٠٢، وارتشاف الضرب ٢/٦٤٢، والجنى الداني/٥٣٤.

(٦) البيت من بحر الوافر، وقائله: دريد بن الصمة، وهو في الكتاب ١/٢٦٦، وشرح التسهيل ٣/٣٦٧، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٦/٥٣٦، ورسف المباني ٢/١٠٢، والجنى الداني/٥٣٤، والمساعد ٢/٤٦٣، وشفاء العليل ٢/٧٩٠، ومع الهوامع ٣/٢١٠.



وأجيب بأنه يحتمل أن تكون (إن) في البيت شرطية حذفت جوابها، والتقدير: فإن كنت ذا جزع فاجزع، وإن كنت مجمل صبر فاصبر<sup>(١)</sup>.

وعلى القول بالتركيب قالوا: قد تحذف إما الأولى وتحذف ما من الثانية، كقول الشاعر:  
سَقَّتْهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمًا<sup>(٢)</sup>

أى: إما من صيف وإما من خريف، فحذف إما الأولى، واقتصر على الثانية بعد حذف ما، وذهب الأصمعي والمبرد إلى أن (إن) في البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والتقدير: وإن سقته من خريف فلن يعدم الرى<sup>(٣)</sup>. قال ابن هشام: "وليس بشيء، لأن المراد وصف هذا الوعل بالرئى على كل حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك"<sup>(٤)</sup>.

وذهب أبو عبيدة إلى أن (إن) زائدة، والتقدير: سقته الرواعد من صيف ومن خريف<sup>(٥)</sup>. وذهب غير سيبويه إلى أنها ليست مركبة من (إن وما)، ولا معنى لـ(إن) هنا، بل (إمّا) مفردة بسيطة، واختاره أبو حيان معللاً ذلك بأن الأصل في الحروف البساطة لا التركيب، وحكى ذلك عنه المرادى والسيوطى<sup>(٦)</sup>.

وإنى مع أبى حيان لسائر ومؤيد، ومعتمدى فى ذلك: أنه قد ورد عن العرب فى هذه الكلمة لهجات، أحصاها المرادى فألفاها أربعاً<sup>(٧)</sup>، ولم تأت صورة لهجة منها على الأصل الذى ذكره فيها، بل كانت بعيدة عنه، وهاك دراسة هذه اللهجات على النحو التالى:

اللهجة الأولى: إمّا - بكسر الهمزة وتشديد الميم - وهى لغة أهل الحجاز ومن جاورهم، نصّ على هذا أبو حيان، والمرادى<sup>(٨)</sup> الذى أخذ فى الحكم عليها قائلاً: "وهى الفصحى"<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الجنى الدانى / ٥٣٤.

(٢) البيت من بحر المتقارب، وقائله: النمر بن توبل، وهو فى: الكتاب ٢٦٧/١، ١٤١/٣، والخصائص ٤٤٣/٢، وشرح التسهيل ٣٦٧/٣، وشرح الرضى على الكافية ٤٠٢/٤، وارتشاف الضرب ٦٤٣/٢، والجنى الدانى / ٥٣٤، ومعنى اللبيب ٥٧/١، وشفاء العليل ٧٩٠/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٦٤٣/٢، والجنى الدانى / ٥٣٥، ومعنى اللبيب ٥٧/١.

(٤) معنى اللبيب ٥٧/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٧/٣، وارتشاف الضرب ٤٣/٢، والجنى الدانى / ٥٣٥، ومعنى اللبيب ٥٧/١.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٠٣/٤، وارتشاف الضرب ٦٤٣/٢، والجنى الدانى / ٥٣٣، ٥٣٤، وهمع الهوامع ٢١٠/٣.

(٧) ينظر الجنى الدانى / ٥٣٥.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٤١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠١٧/٢.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٠١٧/٢.

ومن قبله قال ابن عصفور: "والأفصح فيها كسر همزتها"<sup>(١)</sup>، وهى لغة القرآن الكريم. وغالب استعمالها أن تكون مكررة، لتشعر من أول وهلة بقصد التخيير أو الإباحة أو التقسيم أو الإبهام أو الشك، وألا تخلو الثانية عن الواو<sup>(٢)</sup>.

وقد يستغنى عن الثانية بـ(إلا) نحو: إمّا أن تتكلم بخير وإلا فاسكت.

وقد يُستغنى عنها وعن الواو بـ(أو) نحو قولك: قام إمّا بكر أو عمرو.

وقد يُستغنى عن الأولى لفظاً، كما فى قول الشاعر:

سَقَّتْهُ الرِّوَاءِ عِدُّ مِنْ صَيْفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيْفٍ فَلَنْ يَغْدَمَا

أراد: إمّا من صيف وإمّا من خريف<sup>(٣)</sup>.

وانفراد ابن عقيل بنقل جواز الأمرين: كسر الهمزة وفتحها عن أهل الحجاز ومن جاورهم<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثانية: أمّا - بفتح الهمزة وتشديد الميم - نصّ ابن مالك وابنه على أنها لغة بنى تميم، وتبعهم الأشمونى<sup>(٥)</sup>، وعزاها أبو حيان، والمرادى، والشيخ خالد، والسيوطى، والصبان إلى تميم وقيس وأسد<sup>(٦)</sup>، فيقولون: قام أمّا بكر وأمّا عمرو، قال ابن مكى الصقلى: "قولهم فى التخيير: أمّا أن أن تفعل كذا وأمّا كذا ليس بمنكر، جاء هذا عن بعض بنى تميم وأسد"<sup>(٧)</sup>. وعلى لغتهم جاء قول الشاعر:

تُنْفَحُّهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ وَأَمَّا صَبَاً جُنْحَ الظَّلَامِ هَبُوبٌ<sup>(٨)</sup>

وقرأ أبو السمال ﴿أَمَّا شَاكِرًا وَأَمَّا كَفُورًا﴾<sup>(٩)</sup> بفتح الهمزة<sup>(١)</sup>.

(١) شرح جمل الزجاجى ٢٣٥/١.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٣٦.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٦/١، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٥٣٦، ٥٣٧، ومغنى اللبيب ٥٩/١، والفضة المضية لابن زيد العاتكى ٤٣٥.

(٤) ينظر المساعد ٤٦١/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣٦٦/٣، وشرح ألفية ابن مالك ٥٣٨، وشرح الأشمونى ١٠٩/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٤١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠١٧/٢، والتصريح ١٧٥/٢، وهمع الهوامع ٢٠٩/٣، وحاشية الصبان ١٠٩/٣.

(٧) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ٢٣٥.

(٨) البيت من بحر الطويل، وقائله: أبو القمقام الأسدى، ومعنى تُنْفَحُّهَا: تُحَرِّكُهَا الرياح، وعَرِيَّة: باردة، والبيت فى: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣٥/١، وتثقيف اللسان ٢٣٥، ورفض المبانى ١٠١، وهمع الهوامع ٢٠٩/٣.

(٩) من الآية ٣ من سورة الإنسان.



وقد خفى على ابن عصفور أنها لغة لهؤلاء، فحكم على فتح الهمزة بأنه قليل جداً<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثالثة: إِيْمَا - بكسر الهمزة وإبدال الميم الأولى ياء - فيقال: جاء إِيْمَا سعد وإِيْمَا بكر، وحمل عليها ابن عقيل قول الشاعر:

إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمَا إِلَى نَارٍ ..... ..

أى: إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ وَإِمَّا إِلَى نَارٍ، فأبدل الميم الأولى ياء، وحذف الواو ضرورة<sup>(٣)</sup>.

قال الرضى: "ويروى: إِيْمَا إِلَى جَنَّةٍ، وهى لغة فى إِمَّا"<sup>(٤)</sup>. وجعل أبو حيان ذلك من إبدال الميم الأولى ياء، وهو أمر جائز عنده، ولم ينصَّ على أنها لغة<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الرابعة: أَيْمَا - بفتح الهمزة وإبدال الميم الأولى ياء - فيقال: جاء أَيْمَا بكر وأَيْمَا عمرو، وأنشدوا عليها قول الراجز:

لَا تُفْسِرِ دُوا أَبَاكَمُ أَيْمَا لَنَا أَيْمَا لَكُمْ<sup>(٦)</sup>

أراد: إِمَّا لَنَا وَإِمَّا لَكُمْ، ففتح الهمزة، وأبدل الميم التى تليها ياء، وحذف الواو ضرورة<sup>(٧)</sup>.

وقال بعضهم فى فرس ضاع له: هو أَيْمَا مَفْتُوقُ اللسانِ وَأَيْمَا مَرَضُوض<sup>(٨)</sup>.

ويبدو من كلام ابن مالك وابنه أنها لغة بنى تميم<sup>(٩)</sup>.

وذكر بعض العلماء أن فتح الهمزة وإبدال الميم الأولى ياء شاذان على سبيل الاجتماع<sup>(١٠)</sup>.

=

(١) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه / ١٦٦.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجى / ٢٣٥/١.

(٣) ينظر: الجنى الدانى / ٥٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك / ١٠١٧/٢، والمساعد / ٤٦١/٢.

(٤) شرح الرضى على الكافية / ٤٠٢/٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب / ٦٤٣/٢.

(٦) الرجز بلا نسبة فى: المحتسب / ٢٨٤/١، وشرح التسهيل / ٣٦٧/٣، والجنى الدانى / ٥٣٥، والمساعد / ٤٦٢/٢، وشفاء العليل / ٧٨٩/٢، وهمع الهوامع / ٢٠٩/٣.

(٧) ينظر: شرح التسهيل / ٣٦٧/٣، وشفاء العليل / ٧٨٩/٢، وهمع الهوامع / ٢٠٩/٣.

(٨) ينظر: المساعد / ٤٦١/٢.

(٩) ينظر: شرح التسهيل / ٣٦٦/٣، وشرح ألفية ابن مالك / ٥٣٨.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك / ٣٣٩/٣، ٣٤٠، والتصريح / ١٧٥/٢، وشرح الأشموني / ١٠٩/٣، وحاشية الصبان / ١٠٩/٣.



( 431 )

والحق أنها لهجة عربية رابعة أربع لهجات، نصَّ عليها المرادى<sup>(١)</sup>، وحكاها العنماء عن العرب ناقلين إلينا أشعارهم وأقوالهم التي مثلتها وجسَّدها، وهذا يقتضى منا قبولها وإقرارها، وإن لم نطق بها، ويدفعنا إلى القول ببساطتها وعدم تركيبها؛ إذ الأفراد أصل فى الحروف<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر الجنى الدانى / ٥٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/ ١٠١٧.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/ ٤٠٣.



## فتح اللام الطلبية

## تقديم:

من عوامل الجزم التي تجزم الفعل المضارع اللام الطلبية، وهي: الموضوعة لطلب الفعل وجزمه، قال العلامة ابن مالك:

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَاعَ جَزْمًا فِي الفِعْلِ ..... (١)....

وتسميتها باللام الطلبية أولى من تسميتها بلام الأمر؛ لتشمل الأمر، وهو طلب الفعل على سبيل الاستعلاء، نحو قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، والدعاء، وهو طلب الفعل على سبيل الخضوع، نحو قوله عز وجل: ﴿لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾<sup>(٣)</sup>، والالتماس، وهو طلب الفعل الفعل ممن يساويك، كقولك: لَتَفْعَلْ، وليَقْمَ<sup>(٤)</sup>. وذلك لأن الطلب إذا ورد من الأعلى للأدنى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى للأعلى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوى فهو التماس<sup>(٥)</sup>. وإنما سماها النحويون لام الأمر؛ لأنه الأصل فيها<sup>(٦)</sup>.

وتحرّك هذا اللام بالكسر؛ لضرورة الابتداء، إذ أصل لام الطلب السكون؛ لأن الأصل عدم الحركة، لكن منع منه أنها قد تكون في الابتداء، والابتداء بالساكن متعذر، فكسرت<sup>(٧)</sup>.

وقيل: إنها كسرت حملاً على لام الجر؛ لأنها أختها في الاختصاص بنوع معين وعملها فيه<sup>(٨)</sup>.

وقال العلامة العيني: "وإنما كُسِرَتْ، ومن حقَّ حروف الهجاء الواردة على هجاء واحد أن تفتح؛ فرقاً بينها وبين لام التأكيد التي تدخل المضارع، نحو: إِنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ"<sup>(٩)</sup>.

(١) الألفية / ٥٠.

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لبدر الدين ٥٧/٤، ٥٨، وارتشاف الضرب ٥٤١/٢، والجنى الدانى / ١١٠، والتصريح ٣٩٥/٢.

(٥) ينظر: الجنى الدانى / ١١٠، والتصريح ٣٩٥/٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٥٨/٤.

(٧) ينظر: التصريح ٣٩٥/٢، وهمع الهوامع ٥٣٨/٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٩، وحاشية الصبان ٤/٤.

(٩) وسائل الفئنة فى شرح العوامل المائة / ١٥٠، ١٥١.

وإذا وقعت اللام الطليبية بعد الفاء أو الواو أو ثم جاز تسكينها؛ رجوعاً إلى الأصل فى المبنى، ومشاكله عمله، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾<sup>(١)</sup> وقوله عز وجل: ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾<sup>(٢)</sup>.

وهو مع الفاء والواو أكثر؛ لكون اتصالهما أشد؛ لكونهما على حرف واحد، فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن: فَعِذْ، وَكَتِفْ، فَتَخَفْ بحذف الكسر. وأما ثم فمحمولة عليها؛ لكونها حرف عطف مثلهما، فلا تبلغ فى الكثرة مبلغهما<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك أن فتح لام الطلب لغة، ثم نسبها إلى سُلَيْم<sup>(٤)</sup>. واكتفى السلسلى فى الحديث عنها بذلك، فلم يزد عليه، وذلك حين قال: "وفتحها لغة، وهى لغة سُلَيْم"<sup>(٥)</sup>. وتحدثت عنها ابن عقيل، فذكر أنها حكاية الفراء عن بنى سُلَيْم، وأن بعضهم وضع لها قيداً، وهو: أنها إذا كان ما بعدها مفتوحاً فتحوها، وإلا فلا، وقد بدا ذلك جلياً من قوله: "وفتحها لغة، حكاها الفراء عن بنى سُلَيْم، وقيد بعضهم النقل عن الفراء بأن فتحها إذا كان بعدها مفتوح، وعلى هذا لا تفتح فى: لَتَكْرِمَ زَيْدًا، ولا فى: لَتَتَذَنَّ له"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جمهور العرب ينطقون باللام الطليبية مكسورة إذا وقعت فى ابتداء الكلام، فإذا كان قبلها فاء أو واو فهى على حالها فى الكسر، ويجوز إسكانها، وهو الأكثر على ألسنتهم. واختلف النحويون فى جواز الإسكان بعد ثم، فمنهم من أجاز ذلك، ومنهم من منعه، وقصره على الضرورة. والصحيح الجواز؛ لأن ثم تحمل على الفاء والواو؛ لكونها عاطفة مثلهما<sup>(٧)</sup>، وليس الإسكان بضعيف بعد ثم، ولا قليل، خلافاً لمن زعم ذلك<sup>(٨)</sup>؛ فقد ورد فى غير موضع من القرآن الكريم، خير الكلام وأفصحه، ومنه قوله

(١) من الآية ١٨٦ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الحج.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٨٤/٤، وهمع الهوامع ٥٣٨/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٥٧/٤، والمساعد ١٢١/٣، وشفاء العليل ٩٤٧/٣.

(٥) شفاء العليل ٩٤٧/٣.

(٦) المساعد ١٢١ / ٣.

(٧) ينظر: المقتضب للمبرد ١٣١/٢، ١٣٢، وارتشاف الضرب ٥٤١/٢، وهمع الهوامع ٥٣٨/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤١/٢، وشرح الأشموني ٤/٤.



عزَّ من قائل: ﴿ ثُمَّ لَيَقَطَّعَ فَلْيَنْظُرْ ﴾<sup>(١)</sup>. وحكى الفراء عن طائفة من العرب، وهم: بنو سليم أنهم يفتحون اللام الطلبية إذا استؤنفت بأن وقعت أولاً غير مسبوقة بفاء أو واو أو ثم، فيقولون: لَيَقْمُ زَيْدٌ، ويجعلون اللام مفتوحة فى كل جهة، كما فتحت تميم لام كى؛ إذ قالوا: جئت لأخذ حقى<sup>(٢)</sup>.

ونقل الزجاج عن الفراء حكايته هذه معزوة إلى بعض العرب، وحكم عليها بالخطأ قائلاً: "وهذا خطأ، لايجوز فتح لام الأمر؛ لثلاث تشبه لام التوكيد"<sup>(٣)</sup>، وعلل هذا الحكم - أيضاً - بأن الإجماع والروايات الصحيحة كسر لام الأمر، فلا يلتفت إلى الشذوذ، خاصة إذا لم يروه النحويون القدماء الذين هم أصل الرواية<sup>(٤)</sup>.

وهذا الحكم الواقع من الزجاج غير مقبول، والبادى أن دافعه العصبية البصرية؛ لأن الفراء حكى ما سمع من قوم بأعينهم، وكثير من النحويين أقروه على ما رواه وحكاه، ونقلوه عنه ناصيين على أنه لغة بنى سليم<sup>(٥)</sup>. وعلل السيوطى فتح اللام عندهم بأنه جاء طلباً للخفة الكامنة فى الفتح<sup>(٦)</sup>.

لكن وقع الخلاف فى هذه الحكاية، هل هى على الإطلاق أو لا؟

ظاهر كلام الفراء فى معانيه أن فتح اللام مطلقاً لغة بنى سليم، سواء كان ما بعدها مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً؛ نحو: لَيَقْمُ بَكْرٌ، وَلَتُكْرِمُ عَمْرًا، وَلَتَنْدِنَ لَهُ<sup>(٧)</sup>، وكذا جاء كلام كثير من النحويين النحويين عن هذه اللغة دالاً على هذا الإطلاق<sup>(٨)</sup>.

ومحل الفتح إذا كانت مبتدأة غير مسبوقة بفاء، أو واو، أو ثم.

(١) من الآية ١٥ من سورة الحج.

(٢) ينظر: معانى القرآن ٢٨٥/١.

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٩٨/٢.

(٤) ينظر: السابق ٩٨/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٥٨/٤، وشرح الرضى على الكافية ٨٤/٤، وارتشاف الضرب ٥٤١/٢، والجنى

الدانى/١١١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٦٨/٣، ومغنى اللبيب ١٨٥/١، والمساعد ١٢١/٣، والتصريح

٣٩٥/٢، وهمع الهوامع ٥٣٨/٢، وشرح الأشموني ٤/٤، وحاشية الخضرى ١١٩/٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٥٣٨/٢.

(٧) ينظر: معانى القرآن ٢٨٥/١.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٥٧/٤، ٥٨، والجنى الدانى/١١١، وشفاء العليل ٩٤٧/٣، والتصريح ٣٩٥/٢، وشرح

الأشموني ٤/٤، وحاشية الخضرى ١١٩/٢.

وحكى بعض النحويين عن الفراء أنها تفتح لفتح الياء بعدها، نحو: لِيَقْعُدَ عمرو، وعلى هذا لا تفتح إذا انضم ما بعدها، نحو: لِيُكْرِمَ بكرٌ عمراً، أو انكسر، نحو: لِيَتَنَزَّ له، بل تكسر<sup>(١)</sup>. وفي مقدمة هؤلاء ابن جنى الذى يقول: "وزعم الفراء أن من العرب من يفتح هذه اللام؛ لفتح الياء بعدها. وهذا كلام يستفاد منه: أنه إن انكسر حرف المضارعة، أو انضم ألا تكون هذه اللام مفتوحة، نحو: لِيُكْرِمَ زيدٌ عمراً، ولتَعْلَمَ ذلك"<sup>(٢)</sup>.

والذى أراه أولى بالقبول: ما حكاه الفراء نفسه فى معانيه، فهو الأوثق فى نقل روايته، والأثبت فى عرض حكايته، فلا مفرّاً من التصديق بعبارته، والأخذ بمضمون مقالته. ومتى سُبِقَتْ هذه اللام بواو العطف أو فائه أو ثم فإسكانها للتخفيف جائز عند جميع العرب، وهو أكثر من تحريكها بعد الفاء والواو، وليس بضعيف بعد ثَمَّ، ولا قليل، ولا ضرورة، خلافاً لمن زعم ذلك؛ إذ ثَمَّ محمولة عليهما فى ذلك؛ لمشاركتها لهما فى العطف<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/٣٨٤، وارتشاف الضرب ٢/٥٤١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٦٨، والمساعد ٣/١٢١، وهمع الهوامع ٢/٥٣٨، وحاشية الصبان ٤/٤، واللهجات العربية فى معانى القرآن للفراء لأستاذى الدكتور/صبحى عبد الحميد ١٨٧/١٨٧.  
(٢) سر صناعة الإعراب ١/٣٨٤.  
(٣) ينظر: معانى القرآن للفراء ١/٢٨٥، وارتشاف الضرب ٢/٥٤١، وشرح الأشموني ٤/٤.



## كسر همزة أَيْانَ

### تقديم:

أَيْانَ معناها: أَيْ حِينَ، فهي لتعميم الأزمنة مثل: متى، ولا تفارقان الظرفية<sup>(١)</sup>. قال سيبويه: "ألا ترى ترى أَنْ لَوْ أَنْ إِنْسَانًا قَالَ: مَا مَعْنَى أَيْانَ؟ فقلت: مَتَى، كنتَ قد أوضحتَ، وإذا قال: مَا مَعْنَى مَتَى؟ قلت: فِي أَيْ زَمَانٍ، فسألكَ عن الواضح، شَقَّ عَلَيْكَ أَنْ تَجِيءَ بِمَا تُوضِحُ بِهِ الواضح"<sup>(٢)</sup>.

ولـ (أَيْانَ) فِي الجُمْلَةِ العَرَبِيَّةِ اسْتِعْمَالان:

**أحدهما:** أَنْ تَكُونَ اسْمَ اسْتِفْهَامٍ لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، وللعلماء فيها من حيث إطلاق الزمان وتقييده مذهبان: **الأول:** ذهب طائفة إلى أنها تختص بالزمان المستقبل، فلا يستفهم بها عن الماضي. قال الأزهري: "ولا يجوز أن تقول: أَيْانَ فَعَلْتَ هَذَا؟ وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(٣)</sup> لا يكون إلا استفهامًا عن الوقت الذي لم يجيء"<sup>(٤)</sup>.

وبهذا قال ابن مالك وابنه، وأبو حيان، والسيوطي<sup>(٥)</sup> وورد عند الصبان<sup>(٦)</sup>.

**الثاني:** ذهب طائفة أخرى إلى أنها للزمان المطلق مثل: متى؛ فتستعمل في الزمان الماضي، كما تستعمل في المستقبل<sup>(٧)</sup>. قال الخطيب القزويني: "وأما متى وأَيْانَ فليسؤال عن الزمان، إذا قيل: مَتَى مَتَى جِئْتَ؟ أو أَيْانَ جِئْتَ؟ قيل: يوم الجمعة، أو يوم الخميس، أو شهر كذا، أو سنة كذا. وعن علي بن عيسى الربعي<sup>(٨)</sup> أن أَيْانَ تستعمل في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(١٠)</sup>...<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٧١/٤، واللسان ١٩٤/١ (أين)، والمصباح المنير ٣٤/١ (أين).

(٢) الكتاب ٢٣٥/٤.

(٣) الآية ١٢ من سورة الذاريات.

(٤) اللسان ١٩٥/١ (أين).

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٦٦/٤، ٧١، وارتشاف الضرب ٥٤٩/٢، وهمع الهوامع ٥٤٦/٢.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ١٢/٤.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٥٤٦/٢، وحاشية الصبان ١٢/٤.

(٨) كان من أكابر النحويين، أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وعن أبي على الفارسي مدة طويلة، وشرح كتابه الإيضاح، وألف مقدمة صغيرة، وكتابًا في النحو سماه: البديع. توفي سنة ٤٢٠ هـ. ينظر: نزهة الألباء لأبي البركات الأنباري/٢٤٩، ٢٥٠.

(٩) الآية ٦ من سورة القيامة.

(١٠) الآية ١٢ من سورة الذاريات.

(١١) الإيضاح في علوم البلاغة ٦٧/٣.

وصوب السيوطي المذهب الأول<sup>(١)</sup>.

وأيان في الاستفهام تكون في موضع رفع على الخبرية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّانَ مُرْسَلَهَا ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي موضع نصب على الظرفية بالفعل المذكور بعدها، نحو قوله عز وجل: ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن تكون اسم شرط، فتجزم فعلين، وأنكر قوم الجزم بها؛ نقلته، وكثرة ورودها استفهاماً، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾، وقوله جل شأنه: ﴿ أَيَّانَ مُرْسَلَهَا ﴾. وإنكارهم مردود؛ لأن الجزم بها محفوظ، قال أبو حيان: "لم يحفظ سيبويه الجزم بها، لكن حفظه أصحابه"<sup>(٤)</sup>. والقياس يقتضى الجواز؛ لأن معنى متى وأيان واحد<sup>(٥)</sup>.

ومن شواهد الجزم بها قول الشاعر:

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا<sup>(٦)</sup>

وأيان في أسلوب الشرط تكون في موضع نصب بفعل الشرط على الظرفية<sup>(٧)</sup>.

## البيان:

أثبت ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن كسر همزة أيان لغة سليم<sup>(٨)</sup>، زاد ابن عقيل قائلاً "حكاها الفراء، وبها قرأ السلمي"<sup>(٩)</sup> ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾....<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: همع الهوامع ٥٤٦/٢.

(٢) من الآية ١٨٧ من سورة الأعراف، ومن الآية ٤٢ من سورة النازعات.

(٣) من الآية ٢١ من سورة النحل، ومن الآية ٦٥ من سورة النمل، وينظر: همع الهوامع ٥٤٦/٢.

(٤) ارتشاف الضرب ٥٤٨/٢.

(٥) ينظر: المساعد ١٣٥/٣.

(٦) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله وهو في: شرح التسهيل ٧١/٤، وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم/٦٩٤، وشرح شنور الذهب/٣٥٠، والمساعد ١٣٥/٣، وشفاء العليل ٩٥١/٣، والفضة المضية/٣٢٧، والتصريح ٣٩٩/٢، وشرح الأشموني ١٠/٤.

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم/٦٩٦.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٦٦/٤، والمساعد ١٣٥/٣، وشفاء العليل ٩٥٢/٣.

(٩) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي الضرير، مقرئ الكوفة. أخذ عن عثمان وعلى وابن مسعود - رضی الله عنهم - وأخذ عنه عاصم، ويحيى بن ثابت وغيرهما، توفي سنة ٧٤هـ ينظر: غاية النهاية لابن الجزرى ٤١٣/١.

(١٠) المساعد ١٣٥/٣.



ومثل لها السلسلي قائلًا: "فيقولون: إِيَّانَ تَفْعَلُ أَفْعَلٌ"<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

أَيَّانَ: ظرف زمان مبنى فى الاستعمالين، فهو فى الاستفهام بمعنى حرفه، وفى الشرط بمعنى إن الشرطية. وَفُتِحَتِ النون؛ لالتقاء الساكنين؛ لَأَنَّ الاختيار إذا كان قبل الساكن الأخير أَلْفٌ أَنْ يُفْتَحَ؛ لأنَّ الفتح أشبه بالألف، وأخف معها<sup>(٢)</sup>.

وذكر الأندلسى أن كسر نونها لغة، والأولى الفتح لمجاورة الألف، وأن أَيَّانَ تختص فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف متى؛ فإنها تستعمل فى الماضى والمستقبل<sup>(٣)</sup>.

وكسر همزة أَيَّانَ لغة سَلِيمٍ، نصَّ عليها كثير من النحويين، وفى مقدمتهم الفراء؛ فقد جاء الذكر الأول لهذه اللهجة عنده - فيما أعلم -، وذلك حيث يقول: "وقرأ أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ ﴿إِيَّانَ

يُبَعَثُونَ﴾ بكسر أَلْفٍ (أَيَّانَ) وهى لغة سَلِيمٍ"<sup>(٤)</sup> وتناقل ذلك عنه العلماء اللاحقون فى مؤلفاتهم<sup>(٥)</sup>. وحكى الزجاج جواز كسر همزة وفتحها عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ

يَوْمُ الدِّينِ﴾<sup>(٦)</sup>، أى يقولون: متى يوم الجزاء؟ ولم ينصَّ على أن كسرهما لغة<sup>(٧)</sup>.

والتحقيق أن كسر همزة لغة سَلِيمٍ، فقد قرأ بها قارئهم أبو عبد الرحمن السُّلَمِيُّ فى جُلِّ المواضع التى وردت فيها أَيَّانَ فى القرآن الكريم، ونصَّ على ذلك ابن جنى فى محتسبه<sup>(٨)</sup>. وذكر ابن خالويه أن كسر همزة أَيَّانَ فى سورة النحل قراءة أبى عبد الرحمن السُّلَمِيِّ<sup>(٩)</sup>.

- وفى اشتقاق أَيَّانَ أقوال:

الأول: أنها مأخوذة من لفظ (أَيِّنَ)، وذكر الفخر الرازى أنه المشهور<sup>(١٠)</sup>، ووزنها: فَعَّالٌ.

(١) شفاء العليل ٩٥٢/٣.

(٢) ينظر: معانى القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٤/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٠٥/٣.

(٤) معانى القرآن ٩٩/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٦٦/٤، ٧١، وشرح الرضى على الكافية ٢٠٥/٣، واللسان ١٩٤/١ (أين)، وارشاف

الضرب ٥٤٨/٢، وهمع الهوامع ٥٤٦/٢، وشرح الأشمونى ١٢/٤.

(٦) الآية ٢ من سورة الذاريات.

(٧) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٥٢/٥.

(٨) ينظر: المحتسب ٢٦٨/١، ٩/٢، ١٤٢، ٢٨٨، ٣٥١.

(٩) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٧٦.

(١٠) ينظر: مفاتيح الغيب ٣٨٦/٧.



**الثانى:** أنها مأخوذة من لفظ (أى)، وهى فعْلانٌ منه، وهو اختيار ابن جنى؛ لأن معنى أيان: أى وقت، قال: "لأنَّ أيًا استفهام كما أنَّ أيانَ استفهام، وأنَّ (أى) أينَ كانت فهى بعض من كل، والبعض لا يخص زماناً من مكان، ولا جوهرًا من حدث، فحملها على أىِّ أولى من حملها على أيّن" (١). وقال - أيضاً -: "ومعنى أى: أنها بعض من كل، فهى تصلح للأزمنة صلاحها لغيرها؛ إذ كان البعض شاملاً لذلك كله" (٢).

وقد ردَّ ابن جنى القول الأول؛ لأمرين: أحدهما: أنَّ أيانَ سؤال عن الزمان، وأينَ سؤال عن المكان، فكيف يكون أحدهما مأخوذاً من الآخر (٣).

**والثانى:** قلة فعّالٍ فى الأسماء مع كثرة فعْلان، فلو سمّيت رجلاً بأيان، فتحت الهمزة أو كسرتها: لم تصرفه معرفة؛ لأنها ك: حمّدان، وعمران (٤).

**الثالث:** أن أصلها: أى أوّان، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة، فبقى: أيوان، فأدغم بعد القلب. وهو قول الأندلسى.

**الرابع:** أن أصلها: أى أن، أى: أى حين، فخفف بحذف الهمزة، فاتصلت الألف والنون بأى (٥)، قال الرضى: "وفيه نظر؛ لأن (آن) غير مستعمل بغير لام التعريف، وأى: لا يضاف إلى مفرد معرفة" (٦). وأرى أن هذه اللفظة ذات استقلال ومعنى، فهى لفظة مستقلة ليست مأخوذة من شىء وضعت للاستفهام عن الزمان المستقبل دون الماضى، وقد جاءت فى القرآن الكريم للسؤال عن الأمور العظام المستقبلية، ولم أجدها فى سماع آخر دالة على الزمان الماضى.

وفى البيت الشعري الذى وردت فيه اسم شرط، دخلت على الفعل المستقبل وجزمته؛ لأنها ضُمَّت معنى حرف الشرط وهو (إن)، ويأبى المعنى الذى أراده الشاعر إلا أيان؛ إذ معناها: فى أى وقتٍ أو حينٍ نعطك الأمان تأمن غيرنا... وليس هناك حاجة لتكلف دعوى الاشتقاق التى تضر النحو ولا تنفعه.

\* \* \*

(١) المحتسب ٢٦٨/١.

(٢) السابق ٢٨٨/٢.

(٣) ينظر: السابق ٢٦٨/١، ٢٨٨/٢، ومفاتيح الغيب للفخر الرازى ٣٨٦/٧.

(٤) ينظر: المحتسب ٢٦٨/١، ٢٨٨/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٠٥/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٠٥/٣.

(٦) السابق ٢٠٥/٣.



**الجزم بـ (لو)****تقديم:**

لـ: لو ستة أوجه:

أحدها: أن تكون للتمنى، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾<sup>(١)</sup> واختلف واختلف فيها فقيل: هي قسم برأسها، فلا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى لبت.

والثاني: أن تكون للعرض، نحو: لو تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا.

والثالث: أن تكون للتقليل، نحو: أعط المساكين ولو واحدًا<sup>(٢)</sup>.

والرابع: أن تكون مصدرية، فترادف (أن) إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوعها بعد (ودَّ)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تَدَّهِنُ فَيَدَّهِنُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> أي: الادهان، أو بعد (يودُّ)، نحو قوله عزَّ وجلَّ:

﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> أي: التعمير.

والخامس: أن تكون لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي، وهذا الوجه هو غالب أوجه لو، وهي مع الماضي مفيدة لثلاثة أمور:

أحدها: الشرطية، أي: عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها.

الثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت (إن)، فإنَّ (إن) لعقد السببية والمسببية في المستقبل.

الثالث: الامتناع، وقد اختلف النحويون في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال: أولها: أنها لا تفيده بوجه، وهو قول الثلويين وابن هشام الخضراوي، زعما أنها لا تدل على امتناع الشرط، ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي.

والثاني: أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا، وهذا هو القول الجارى على ألسنة العربيين، ونصَّ عليه جماعة من النحويين. وقد ردَّ هذين القولين ابن هشام في المعنى<sup>(٥)</sup> والثالث:

الثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب و على ثبوته، ولكنه إن

(١) من الآية ١٠٢ من سورة الشعراء.

(٢) ينظر: الجنى الداني/٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ومغنى اللبيب ١/٢١١، ٢١٢، والتصريح ٢/٤٢٥.

(٣) الآية ٩ من سورة القلم.

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة.

(٥) ينظر: مغنى اللبيب ١/٢٠٥، ٢٠٦، والتصريح ٢/٤١٩.

كان مساوياً للشرط في العموم، كما في قولك: لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، لزم انتفاؤه؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء مسببه.

وإن كان أعم، كما في قولك: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً، فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط، وهذا قول المحققين<sup>(١)</sup>.

والسادس: أن تكون لتعليق الجواب على الشرط في المستقبل، فترادف (إن) الشرطية إلا أنها لا تجزم على الأصح، نحو قول الشاعر:

لَا يَلْفِيكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا<sup>(٢)</sup>

فإن وليها فعل ماضٍ لفظاً أولً بالمستقبل معنى، نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> أي: إن شارفوا أن يتركوا، وإنما أولً الترك بمشاركة الترك؛ لأن الخطاب للأوصياء، وإنما يوجه إليهم قبل الترك، لأنهم بعده أموات<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

حلَّ ابن عقيل والسلسلي عبارة ابن مالك التي تقول عن الجزم بـ (لو): "وزعم اطراد ذلك على لغة"<sup>(٥)</sup>. فذكر ابن عقيل أن جزم المضارع بـ (لو) على اطراده لغة قوم<sup>(٦)</sup>، وكذلك فعل السلسلي، وذكر أن الجزم بلو على هذه اللغة لا يختص بالشعر، ثم أبدى اعتراضاً على عبارة ابن مالك قائلاً: "وفي كلام المصنف بعض نظر، فإنه قال: "وزعم اطراد ذلك على لغة" فكأنه نازع في اطراده لما بنى الفعل لما لم يُسمَّ فاعله، وقد تقدم له قبل هذا المكان قوله: والأصح امتناع حمل (لو) على (إن) الشرطية"<sup>(٧)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جواب لو لا يكون إلا فعلاً ماضياً، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم)، وقلمًا يخلو من اللام إن كان مثبتاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ<sup>ط</sup> وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ

(١) ينظر: مغنى اللبيب ٢٠٦/١.

(٢) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله، وهو في: الجنى الداني/٢٨٥، ومغنى اللبيب ٢٠٩/١، والتصريح ٤١٩/٢، وشرح شواهد المغنى ٦٤٦/٢، وشرح الأشموني ٣٨/٤، والمعنى: لا يجدك الذين يرجون إحسانك إلا مظهرًا خلق الكرام ولو كنت فقيراً. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٣٨/٤.

(٣) من الآية ٩ من سورة النساء.

(٤) ينظر: مغنى اللبيب ٢٠٩/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٩٣/٤، والمساعد ١٩٠/٣، وشفاء العليل ٩٦٨/٣.

(٦) ينظر: المساعد ١٩٠/٣.

(٧) شفاء العليل ٩٦٨/٣، ٩٦٩.



مُعْرَضُونَ ﴿<sup>(١)</sup>﴾. ومن خلوه منها قوله عز وجل: ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ  
خَلْفَهُمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾.

وإن كان الجواب مضارعاً منفيًا بـ(لم) امتنعت اللام، وإن ماضيًا منفيًا بـ(ما) جاز إلحاقها وعدمه،  
إلا أن عدم الإلحاق أجود، وبه جاء القرآن الكريم، فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا  
فَعَلُوهُ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولغلبة دخول لو على الماضي، اختلف النحويون فيها إذا دخلت على الفعل المضارع المستقبل هل  
تجزمه أو لا؟ المأثور عنهم في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يجوز الجزم بها، لا في الكلام المنثور، ولا في الشعر، ولو أريد بها معنى (إن)  
الشرطية. وما ورد مما ظاهره الجزم بها ردُّوه وأوَّوه<sup>(٣)</sup>. ويمكن أن يُعَلَّلَ ذلك بأنها مفارقة لحروف  
لحروف الشرط، وإن اقتضت جوابًا كما تقتضيه (إن) الشرطية، فحرف الشرط ينقل الماضي إلى  
المستقبل، كقولك: إن خَرَجْتَ غدًا خرجنا، ولا تفعل ذلك لو، وإنما تقول: لو خَرَجْتَ أمس لخرجنا<sup>(٤)</sup>.  
لخرجنا<sup>(٤)</sup>.

الثاني: ذهب جماعة منهم ابن الشجري إلى أنه يجوز الجزم بها في الشعر دون سواه<sup>(٥)</sup> وتبعهم  
الرضي فقال: "ولكون لو بمعنى الماضي وضعًا، لم يُجزم بها إلا اضطرارًا؛ لأن الجزم من خواص  
المعرب، والماضي مبني"<sup>(٦)</sup>. وقد استدلوا على ذلك بقول الشاعر:

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لَأَحِقَّ الْآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ<sup>(٧)</sup>

(١) الآية ٢٣ من سورة الأنفال.

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام، وينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم / ٧١٣، ٧١٤، والجنى الدانى / ٢٨٣،  
٢٨٤، وشرح ابن عقيل على الألفية / ٣٥٧/٢، والتصريح / ٤٢٤/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل / ٨٣/٤، ٩٧، والجنى الدانى / ٢٨٧، ومعنى اللبيب / ٢١٤/١، وهمع الهوامع / ٥٦٨/٢.

(٤) ينظر: الأمالي الشجرية / ١٨٦/١، ١٨٧.

(٥) ينظر: السابق / ١٨٦/١، ١٨٧، وشرح التسهيل / ٩٦/٤، ٩٧، وارتشاف الضرب / ٥٧٢/٢، وهمع الهوامع  
/ ٥٦٧/٢، وشرح الأشموني / ٤٢/٤.

(٦) شرح الرضى على الكافية / ٥٢/٤.

(٧) البيت من بحر الرمل، وقائله: علقمة الفحل، وهو في ديوانه / ١٣٤، ونسبه ابن الشجري وغيره إلى امرأة من  
من بنى الحارث بن كعب، وقد ورد البيت فى: الأمالي الشجرية / ١٨٧/١، وشرح التسهيل / ٨٣/٤، ٩٨، وشرح الرضى  
على الكافية / ٤٥٢/٤، والجنى الدانى / ٢٨٧، ومعنى اللبيب / ٢١٤/١، وهمع الهوامع / ٥٦٧/٢، وشرح الأشموني  
/ ١٤/٤، ٤٢ الميعة: النشاط، ولاحق الآطال: ضامر الخاصرتين، فقد جمع الشاعر فى موضع التنثية، والآطال جمع

وبقول الآخر:

تَامَتْ فُوَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتَ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ<sup>(١)</sup>

وقد ردّ المانعون هذين الشاهدين، فقالوا عن البيت الأول: لا حجة فيه على الجزم بـ: لو؛ لأن من العرب من يقول: جَائِجِي، وشَائِشًا بترك الهمزة، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همزة يشاء فقال: يشا، ثم أبدل الألف همزة، كما قيل في عالم وخاتم: عَالَمٌ وَخَاتَمٌ.

وقالوا عن البيت الثاني: إن ضمة الإعراب سَكَّنَتْ تَخْفِيفًا<sup>(٢)</sup> كقراءة أبي عمرو ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>

و ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> و ﴿يَنْصُرُكُمْ مِّنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾<sup>(٥)</sup> قال الصبان: "وهذا التأويل يجيء في الأول أيضا"<sup>(٦)</sup>.

الثالث: ذهب قوم إلى أن الجزم بها لغة لقوم، مطردة عندهم في الكلام منثورًا كان أو منظومًا<sup>(٧)</sup>. وقد جاء بها البيتان السابقان ناطقين.

وأرى إثبات هذه اللغة وإن كانت قليلة؛ للأمر التالية:

أولاً: أن لو جزمت الفعل المضارع الواقع بعدها؛ لأنها مثل (إن) الشرطية في الاختصاص بالفعل، وتقتضى جوابًا كما تقتضيه، وإن كانت (لو) لا تجزمه.

ثانيًا: أن الإثبات - وهو الجزم - مقدم على النفي - وهو عدمه -.

ثالثًا: أن إسكان حركة الإعراب - كما في القرءات المذكورة التي حمل عليها المانعون شاهدي الجزم بلو - لغة تميم، يسكنون آخر الفعل؛ لتوالي الحركات، وبلغتهم جاءت قراءة أبي عمرو<sup>(١)</sup>، لكن ورد النص على أن الجزم بـ(لو) لغة مطردة، فالأولى قبولها، وعدم حملها على لغة عامة غيرها.

إِطْل، وهي الخاصرة، نَهْدٌ مرتفع جسيم. والمعنى: لو شاء هذا الفارس لأتجاه فرس له، ذو نشاط، ضامر الجنبين، مرتفع، ذو خصل من الشعر. ينظر: شرح شواهد المغنى ٢/٦٦٤، ٦٦٥، وحاشية الصبان ١٤/٤، وحاشية الأمير ٢١٤/١.

(١) البيت من بحر البسيط، وقائله: لقيط بن زرارة، وهو في شرح التسهيل ٤/٨٣، ٩٨، والجنى الداني/٢٨٧، ومغنى اللبيب ١/٢١٤، وشرح الأشموني ٤/١٤، ٤٣، تامت بمعنى تيممت، يقال: تيممته الحب أي: ذلله وعبدده. ينظر: شرح شواهد المغنى ٢/٦٦٥، وحاشية الصبان ١٤/٤، وحاشية الأمير ٢١٤/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤/٨٣، ٩٧، ومغنى اللبيب ١/٢١٤، وشرح الأشموني ٤/٤٣.

(٣) من الآية ٨٠ من سورة آل عمران.

(٤) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة الملك، وينظر: النشر ٢/٢١٣، ٢٦١، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٦، ٥٥١.

(٦) حاشية الصبان ١٤/٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤/٩٧، وشرح الرضى على الكافية ٤/٥٢، وارتشاف الضرب ٢/٥٧٢، والجنى

الداني/٢٨٦، ومغنى اللبيب ١/٢١٤، وهمع الهوامع ٢/٥٦٨، وشرح الأشموني ٤/٤٢.



رابعاً: هناك بيت آخر يُعَضِّدُ الشاهدين السابقين في إثبات هذه اللغة، التي ذهب قوم من النحويين إلى اطرادها، وهو قول الشاعر:

إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا اقْتَرَحْتَ فَلَوْ تَكُنَّ حَيًّا إِذَا مَا كُنْتَ بِالْمُزْدَادِ<sup>(٢)</sup>

خامساً: ذكر صاحب المغنى أنَّ من مُلِحَ كلام العرب تَقَارُضُ اللفظين في الأحكام، وأنَّ من أمثلة ذلك: إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) في الإهمال، وإعطاء (لو) حكم (إن) في الجزم<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

=

(١) ينظر: المساعد ٣٧/١، والنشر لابن الجزرى ٢/٢١٣.

(٢) البيت من بحر الكامل، عزاه ابن الشجرى إلى الرضى من قصيدة رثى بها أبا إسحاق إبراهيم بن هلال الكاتب الصابى. ينظر: الأمالى الشجرية ١/١٨٦.

(٣) ينظر: مغنى اللبيب ٢/٢٠١.

## نَعَم

## تقديم:

نَعَم: حرف من حروف الجواب، وهي لتصديق مخبر، كقولك: نَعَم لمن قال: قام بكرٌ أو ما قام بكرٌ، أو لإعلام مستخبر، كقولك: نَعَم لمن قال: هل قام بكرٌ؟ وقوله عز وجل: ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾<sup>(١)</sup> أو لوعده طالب، كقولك: نَعَم لمن قال: اضرب بكرًا، وكذا لمن قال: لا تضرب سعدًا، وهلا تزورني، وألا تنزل عندنا.

وزعم بعض النحويين أنها تكون حرف تذكير بما بعدها، وذلك إذا وقعت صدرًا لجملة بعدها، كقولك: نَعَم هذه أطلالهم<sup>(٢)</sup>. قال ابن هشام: "والحق أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدار"<sup>(٣)</sup>، مقدار"<sup>(٣)</sup>، فكان سائلاً قال: هل هذه أطلالهم؟<sup>(٤)</sup> وقال غيره: هي فيه تصديق لما بعدها وقُدِّمَتْ، والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت لها<sup>(٥)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك ثلاث لهجات في حرف الجواب نَعَم، وهي: نَعَم المشهورة، ونَعَم بكسر العين، ونَحَم بإبدال العين حاءً.

وقد جاء الحديث عن هذه اللهجات مختلفًا عندهما، فابن عقيل - كعهدنا به - كان غزير المادة حسن المساعدة على الوصول إلى مراد ابن مالك، مُزَوِّدًا القارئ بالحكاية المسموعة والرواية المنقولة. وقد حكم على اللهجتين الأولىين بالفصاحة، وعلى فتح العين بأنه أشهر، تجلَّى ذلك من قوله: "وكسر عينها لغة كنانية. قال أبو عمرو: لغة كنانة نَعَم بكسر العين وذكر الكسائي أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة، والفتح والكسر لغتان فصيحتان، إلا أن الفتح أشهر، وجاء الكسر محكيًا عن كلام رسول الله ﷺ، وكلام عمر وعلى والزبير وابن مسعود، وقرأ معظم السبعة ﴿ نَعَمْ ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) من الآية ٤٤ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦٠/٣، ٢٦١، والجنى الدانى/٥٠٦، ومغنى اللبيب ٢٦/٢، وبصائر ذوى التمييز ٨٨/٥، وهمع الهوامع ٦٠٧/٢.

(٣) مغنى اللبيب ٢٦/٢.

(٤) ينظر: حاشية الأمير ٢٦/٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٦٠٧/٢.

(٦) من الآيتين ٤٤، ١١٤ من سورة الأعراف، والآية ٤٢ من سورة الشعراء، والآية ١٨ من سورة الصافات.



بافتح، وقرأ الكسائي بالكسر<sup>(١)</sup>. وقد تبدل حاء، فيقال: نَحَم، رواه النضر بن شميل<sup>(٢)</sup><sup>(٣)</sup>.

وأما السلسلي فاكتفى في الحديث عن اللهجتين الأولىين بالاستشهاد لهما ببيت يجمعهما، وعزا الثالثة إلى هذيل، وذلك حين قال: " وقد اجتمع اللغتان في قول الشاعر:  
دَعَانِي عُبَيْدُ اللَّهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ فَيَا لَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمَ نَعَمٌ<sup>(٤)</sup>  
وقد تبدل عينها حاء، فيقال: نَحَم، وحاء حتى عيناً... وهي لغة هذيل<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب في نَعَم عدة لهجات، سُمعت عنهم ورُويت، دونك تفصيل القول فيها:  
اللهجة الأولى: نَعَم بفتح النون والعين، موقوفة الآخر؛ لأنها حرف جاء لمعنى<sup>(٦)</sup>، وهي لغة أكثر العرب<sup>(٧)</sup>، المشهورة<sup>(٨)</sup>، وبها جاء القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾<sup>(٩)</sup>، وقال عز وجل: ﴿ قَالُوا إِنْ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَلَبِينَ ﴾<sup>(١٠)</sup> قال نَعَمْ<sup>(١١)</sup>، وقال عز من قائل: ﴿ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَلَبِينَ ﴾<sup>(١٢)</sup> قال نَعَمْ<sup>(١٣)</sup>، وقال جل شأنه: ﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾<sup>(١٤)</sup> قال النويري: "وفتحها التسعة، وهو لغة بقية العرب، وهي الأفضح"<sup>(١٥)</sup>.

- 
- (١) ينظر: الكشف لمكي ٤٦٢/١، والتيسير لأبي عمرو الداني/٩١، والنشر ٢٦٩/٢.  
(٢) أخذ عن الخليل، وعن فصحاء العرب كأبي خيرة الأعرابي وأبي الدقيش، وصنّف كتباً منها: كتاب غريب الحديث، وكتاب المعاني، توفي سنة ٢٠٣، أو ٢٠٤هـ. ينظر: نزهة الألباء/٧٣، ٧٥.  
(٣) المساعد ٢٢٩/٣.  
(٤) من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، وهو في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٥/٢.  
(٥) شفاء العليل ٩٨١/٣.  
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٠/٢، ومعاني القراءات/١٧٩، واللسان (نعم) ٤٤٨٥/٦.  
(٧) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ١٠٤/٤.  
(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٢٨/٤، والمساعد ٢٢٩/٣، وهمع الهوامع ٦٠٦/٢.  
(٩) من الآية ٤٤ من سورة الأعراف.  
(١٠) من الآيتين ١١٣، ١١٤ من سورة الأعراف.  
(١١) من الآيتين ٤١، ٤٢ من سورة الشعراء.  
(١٢) الآية ١٨ من سورة الصافات.  
(١٣) شرح طيبة النشر ٣٢٩/٢، ٣٣٠.



اللهجة الثانية: نَعَمُ بفتح النون وكسر العين، ذكر كثير من النحويين أنها لغة كنانة<sup>(١)</sup>، ومنهم ابن يعيش الذى قال حاكياً: "وقد جاء الكسر فى كلام النبى ﷺ وجماعة من الصحابة، منهم عمر وعلى والزبير وابن مسعود - رضى الله عنهم - وذكر الكسائى أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة، وحكى عن أبى عمرو أنه قال: لغة كنانة نَعِمُ بالكسر"<sup>(٢)</sup>.

قال أبو عثمان النهدي<sup>(٣)</sup>: أمرنا أمير المؤمنين عمر - رضى الله عنه - بأمر، فقلنا: نَعَمُ، فقال: لا تقولوا: نَعَمُ، وقولوا: نَعِمُ بكسر العين.

وقال بعض ولد الزبير: ما كنت أسمع أشياخ قريش يقولون إلا نَعِمُ بكسر العين<sup>(٤)</sup>.

وذكر جماعة أنها لغة كنانة وهذيل<sup>(٥)</sup>. وأبهم الزجاج فقال: "وفى بعض اللغات قالوا: نَعِمُ فى معنى نَعَمُ، موقوفة الآخر؛ لأنها حرف جاء لمعنى"<sup>(٦)</sup>.

وقد قرأ الكسائى بهذه اللغة فى كل المواضع التى وردت فيها نَعَمُ فى القرآن الكريم<sup>(٧)</sup>. قال مكى القيسى: "وكان من كسر العين فى نَعِمُ أراد أن يفرق بين نَعَمُ الذى هو جواب، وبين نَعَمُ الذى هو اسم للابل والبقر والغنم"<sup>(٨)</sup>.

وفى بيان درجة هاتين اللغتين فى الفصاحة قال ابن يعيش: "الفتح فى نَعَمُ والكسر لغتان فصيحتان، إلا أن الفتح أشهر فى كلام العرب"<sup>(٩)</sup>، وكذلك قال ابن عقيل<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل للخوارزمى ١٠٤/٤، وشرح الرضى على الكافية ٤٢٨/٤، وارتشاف الضرب ٢٦٠/٣، ومعنى اللبيب ٢٥/٢، والمساعد ٢٢٩/٣، وشفاء العليل ٩٨١/٣، وبصائر ذوى التمييز ٨٨/٥، وهمع الهوامع ٦٠٦/٢.

(٢) شرح المفصل ١٢٥/٨.

(٣) هو عبد الرحمن بن مل، بصرى أدرك زمن النبى ﷺ، وارتحل زمن عمر، فسمع منه ومن ابن مسعود وحذيفة بن اليمان وغيرهم - رضى الله عنهم -، وشهد اليرموك، وكان صَوَّاماً قَوَّاماً. ينظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٦٥/١، ٦٦.

(٤) ينظر: اللسان (نعم) ٤٤٨٥/٦.

(٥) ينظر: شرح طيبة النشر للنويرى ٣٢٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٤٩/٢، والمعجم الكامل فى لهجات الفصحى ٤٤٨/١.

(٦) معانى القرآن وإعرابه ٣٤٠/٢.

(٧) ينظر: معانى القرآن للأزهري ١٧٩/١، والكشف ٤٦٢/١، والنشر ٢٦٩/٢.

(٨) الكشف ٤٦٣/١.

(٩) شرح المفصل ١٢٥/٨.

(١٠) ينظر: المساعد ٢٢٩/٣.



اللهجة الثالثة: نَعَم بكسر النون إِتباعاً لكسرة العين؛ تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولهم: نَعِمَ وشهدَ بكسرتين<sup>(١)</sup>. ويبدو أنها لغة لبعض الكنانيين.

اللهجة الرابعة: نَحَمَّ بإبدال العين حاءً، كما قُلبت الحاء عيناً في حتى؛ لأنها تليها في المخرج، وهي أخف من العين؛ لأنها أقرب إلى حروف الفم، وقد حكى هذه اللغة النضر بن شميل<sup>(٢)</sup>. وبها قرأ ابن مسعود - رضى الله عنه<sup>(٣)</sup> - قال ابن هشام: "والفارسي لم يطلع على هذه القراءة، وأجازها بالقياس"<sup>(٤)</sup>.

وقد ذكر الفيروزابادي نَحَمَّ مرتين: مرة مضبوطة بفتح العين، وأخرى بكسرهما، ويبدو أنه يراهما لغتين<sup>(٥)</sup>. وهناك لغتان أخريان وردتا عن بعض العلماء، وهما بالغتا الندرة:

إحدهما: ذكرها ابن خالويه، وهي: نَعَايم، فإنه قال: "قالوا: نَعَايم مكان نَعَم لغة لا قراءة"<sup>(٦)</sup>.  
والأخرى: ذكرها ابن السكيت والفيروزابادي، وهي: نَعَام<sup>(٧)</sup>، فقد حكى ابن السكيت أن أبا زيد سمع أعرابياً من بنى تميم يقول: نَعَمَ ونَعَامَ عين<sup>(٨)</sup>.  
ولا ريب في أن أفصح هذه اللهجات ما ورد في القرآن الكريم.

\* \* \*

(١) ينظر: التبيان للعبري ٢٧٤/١، وشرح الرضى على الكافية ٤٢٨/٤، ومغنى اللبيب ٢٥/٢، وهمع الهوامع ٦٠٦/٢.

(٢) ينظر: المفصل لابن يعيش ١٢٥/٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٠٥/٢، وشرح الرضى على الكافية ٤٢٨/٤، وارتشاف الضرب ٢٦٠/٣، والجنى الدانى/٥٠٦، وهمع الهوامع ٦٠٦/٢، ٦٠٧.

(٣) ينظر: الجنى الدانى/٥٠٦، ومغنى اللبيب ٢٥/٢، وبصائر ذوى التمييز ٨٨/٥، وهمع الهوامع ٦٠٧/٢.  
(٤) مغنى اللبيب ٢٥/٢.

(٥) ينظر: بصائر ذوى التمييز ٨٨/٥.

(٦) مختصر شواذ القرآن/٤٩.

(٧) ينظر: إصلاح المنطق/١٠٥، وبصائر ذوى التمييز ٨٨/٥.

(٨) ينظر: إصلاح المنطق/٤٩، والمعجم الكامل فى لهجات الفصحى/٤٤٨.

## تنوين الترجم

## تقديم:

التنوين هو: نون ساكنة تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد. وله في العربية أنواع كثيرة مختصة بالاسم<sup>(١)</sup> أشهرها الأربعة التالية:

**الأول:** تنوين التمكين، وهو: اللاحق للاسم المعرب المنصرف، إعلماً ببقائه على أصله، وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، نحو: بكرٌ مجتهدٌ.

**الثاني:** تنوين التنكير، وهو: اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير، نحو: مررت بنفطويه ونفطويه آخر.

**الثالث:** تنوين المقابلة، وهو: اللاحق لجمع المؤنث السالم، جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، نحو: هؤلاء مسلماتٌ.

**الرابع:** تنوين العوض، وهو: اللاحق لنحو: جوارٍ وغواشٍ، عوضاً من الياء المحذوفة في حالتى الرفع والجر، ولد: إذ في نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> عوضاً من الجملة الجملة التي تضاف (إذ) إليها<sup>(٣)</sup>.

وهناك نوعان من التنوين غير مختصين بالاسم، وهما:

تنوين الترجم، وهو: اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من أحرف الإطلاق، وهي: الألف والواو والياء.

والتنوين الغالي، وهو: اللاحق لآخر القوافي المقيدة، وسُمي غالياً؛ لتجاوزه حد الوزن، وهذا النوع زاده الأخفش والعروضيون<sup>(٤)</sup>، ومنه قول الراجز:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقِنِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقَنِ<sup>(٥)</sup>

وجعله ابن يعيش من تنوين الترجم قائلاً: "وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسماً غير الأول، والصواب أنه ضربٌ منه، وبجمعهما الترجم؛ إذ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاقباً لحروف الإطلاق، والثاني - وهو الغالي - إنما يلحق القوافي المقيدة"<sup>(٦)</sup>.

(١) منها: تنوين الشذوذ، حكى أبو زيد: هؤلاء قومك بتنوين (هؤلاء) لتكثير اللفظ، وتنوين الحكاية، مثل أن تسمى رجلاً بعاقلة لسيبية، فإنك تحكى اللفظ المسمى به. ينظر: معنى اللبيب ٢/٢٣، ٢٤، ٢٥، والتصريح ١/٣٠، ٣١، وهمع الهوامع ٢/٦١٩، ٦٢٢، وحاشية الصبان ١/٣٤، وحاشية الخضرى ١/٢١.

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١/١٥، ١٦، وهمع الهوامع ٢/٦١٩، ٦٢٠، وشرح الأشموني ١/٣٤، ٣٥، ٣٦.

(٤) ينظر: الجنى الدانى/١٤٥، ١٤٧، ومعنى اللبيب ٢/٢٤.

(٥) الرجز لرؤية بن العجاج فى ديوانه/١٠٤، وشرح المفصل للخوارزمي ٤/١٧٩، ولابن يعيش ٩/٣٤، وشرح التسهيل ١/١١، وشرح ابن الناظم على الألفية/٢٤، وشرح الرضى على الكافية ١/٤٨، والجنى الدانى/١٤٧، ومعنى اللبيب ٢/٢٤، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٤، والتصريح ١/٢٩، وشرح الأشموني ١/٣٢، القاتم: المغبر، والأعماق: ما بعد من أطراف المفاوز، والخواوى: الخالى، والمخترق: الممر الواسع، والأعلام: الجبال وكل ما يهتدى به، والخفق: الاضطراب. ينظر: شرح الشواهد للعيني ١/٣٢، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٦٤، ٧٦٥.

(٦) شرح المفصل ٩/٣٤.



والترنم عنده حاصل بالنون نفسها؛ لأنها حرف أغن<sup>(١)</sup>.

### البيان:

تحدّث ابن عقيل والسلسلي عن تنوين الترّمن من حيث المراد به، وموقعه، والناطقون به، وقد جاء الحديث عند كليهما مختلفاً بعض الاختلاف منه عند الآخر.

قال ابن عقيل شارحاً عبارة ابن مالك (أو إشعاراً بترك الترّمن): "وهو تنوين الترّمن، والمعنى على هذا للتنوين الذي يُترك به الترّمن، وقد نصّ على ذلك سيبويه وابن السراج في أصوله<sup>(٢)</sup> وتوجيهه: أن الترّمن عبارة عن ترجيع الصوت، فإذا ثبت حرف العلة حصل الترجيع، وإذا أُبدل منه التنوين زال الترجيع... (في روى مطلق) وحروف الإطلاق: الواو والألف والياء. (في لغة تميم) وهو كثير في إنشادهم، وكذلك قيس. وأما أهل الحجاز فإنهم يبقون المدة"<sup>(٣)</sup>.

وقال السلسلي: "وتنوين الترّمن، قال ح<sup>(٤)</sup>: هو اللاحق الروى المطلق، وحروفه: الألف والواو والياء، يُعوضون التنوين من هذه الحروف، وذلك عند كثير من بنى تميم وقيس إذا أنشدوا، وأهل الحجاز لا يعوضون، بل يبقون حروف الإطلاق إذا أنشدوا.

ويسميه أصحابنا: تنوين الترّمن، والشيخ - كما قال في التسهيل -: مشعر بترك الترّمن"<sup>(٥)</sup>. وقد قرأنا معاً أن ناساً من بنى تميم وغيرهم يقفون بتسكين الروى الموصول بمدة، كما يقفون في النثر.

### الدراسة التفصيلية:

للعرب في الوقف على القوافي المطلقة بحرف مد حالتان: إحداهما: الترّمن، والأخرى: عدم الترّمن. أولاً: الترّمن: وهو مدّ الصوت بمدة تجانس حرف الروى<sup>(٦)</sup> وهى: الألف والواو والياء، المولدات من إشباع الحركة، وتسمى أحرف الإطلاق<sup>(٧)</sup>، وهذا ما قرّره سيبويه حين قال: "أما إذا ترنّموا فإتّهم يُلحقون الألف والياء والواو ما يُنوّن وما لا يُنوّن؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت"<sup>(٨)</sup>. وقال - أيضاً -: "وإنما ألحقوا هذه المدة في حروف الروى؛ لأن الشعر وُضع للغناء والترّمن، فألحقوا كلّ حرفٍ الذي حركته منه"<sup>(٩)</sup>. فالترنم يحصل بأحرف الإطلاق فقط عند سيبويه والمحققين؛ لقبولها لمدّ الصوت فيها<sup>(١٠)</sup>.

وذهب ابن يعيـش وغيره إلى أن الترّمن حاصل بالتنوين؛ إذا النون نفسها حرف أغن، جئ به، لوجود الترّمن؛ وذلك لأن حرف العلة مدة في الحلق، فإذا أُبدل منها التنوين حصل الترّمن؛ لأن التنوين غنة

(١) ينظر: مغنى اللبيب ٢/٢٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/٢٠٦، ٢٠٧، والأصول في النحو ٢/٣٨٧.

(٣) المساعد ٢/٦٧٨، وينظر: ٤/٣٣١، ٣٣٢.

(٤) يرمز السلسلي بالرمز (ح) إلى أبى حيان اختصاراً، ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣١٢.

(٥) شفاء العليل ٢/٨٨٩، وينظر: ٣/١١٣٥، ١١٣٦.

(٦) ينظر: الجنى الدانى/١٤٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٢٧٨، وشرح الأشمونى ١/٣١.

(٧) ينظر: التصريح ١/٢٧.

(٨) الكتاب ٤/٢٠٤.

(٩) السابق ٤/٢٠٦.

(١٠) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١/٤٨، ومغنى اللبيب ٢/٢٤، وتخليص الشواهد/٤٧، والتصريح ١/٢٨.

فى الخيشوم<sup>(١)</sup>. قال ابن يعىش عن تنوين الترنم: "وهذا التنوين يستعمل فى الشعر والقوافى للتطريب للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المد واللين، وقد كانوا يستلذون الغنة فى كلامهم، وقد قال بعضهم: إنما قيل للمطرب مَغْنٌ؛ لأنه يُغْنُّ صوته، وأصله: مَغْنَنٌ، فأبدل من النون الأخيرة ياء"<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: عدم الترنم، وللعرب فى الوقف على الروى المطلق إذا أنشدوا ولم يترنموا ثلاثة أوجه:

الأول: ترك القوافى على حالها، وإثبات حرف الإطلاق بعد الروى، تَرَنَّمُوا أو لم يترنموا؛ للفرق بين النظم والنثر، وهو لهجة أهل الحجاز<sup>(٣)</sup>. قال سيبويه: "أما أهل الحجاز فَيَدَعُونَ هذه القوافى ما نُونَ منها وما لم يُنَوَّنْ على حالها فى الترنم؛ ليفرقوا بينه وبين الكلام الذى لم يوضع للغناء"<sup>(٤)</sup>. للغناء"<sup>(٤)</sup>.

الثانى: إبدال المدة نوناً، فيما يُنَوَّنُ وفيما لا يُنَوَّنُ، وهى لهجة كثير من بنى تميم<sup>(٥)</sup>. قال سيبويه: "وأما ناس كثير من بنى تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما يُنَوَّنُ وفيما لم يُنَوَّنْ، لَمَّا لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد"<sup>(٦)</sup>. وتبعه كثير من النحويين ذاهبين إلى أن هذا التنوين بدل من الترنم، وأنه فى لغة تميم، وزادوا نسبته إلى قيس، ثم اختلفوا فى التعبير عنه، فقيل: الصواب أن يقال: تنوين ترك الترنم<sup>(٧)</sup>، قال الرضى: "وأما تنوين الترنم فهو فى الحقيقة لترك الترنم؛ لأنه إنما يؤتى به إشعاراً بترك الترنم عند بنى تميم فى روى مطلق، وذلك أن الألف والواو والياء فى القوافى تصلح للترنم بما فيها من المد، فيبدل منها التنوين لمناسبتة إياها، إذا قصد الإشعار بترك الترنم؛ لخلو التنوين من المد"<sup>(٨)</sup>. وقيل: يجوز أن يقال: تنوين الترنم على حذف مضاف، أى: قطع الترنم<sup>(٩)</sup>.

وقيل: تنوين الترنم؛ لأن الترنم يحصل بالنون نفسها؛ لكونها حرفاً أغن، وليس الترنم مخصوصاً بالمد المذكور. وهو قول ابن يعىش وموافقيه<sup>(١٠)</sup>. وهذا التنوين يلحق الاسم مصحوباً بأل وغير مصحوب بها، والفعل، والحرف. فالاسم كقول الراجز:

يَا صَاحِ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الدَّرَقْنَ<sup>(١١)</sup>

والفعل كقوله:

- (١) ينظر: شرح المفصل ٣٣/٩، ورسف المباني/٣٥٣، ومغنى اللبيب ٢٤/٢، والتصريح ٢٦/١، وحاشية الصبان ٣١/١.
- (٢) شرح المفصل ٣٣/٩.
- (٣) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ١٧٩/٤، وارتشاف الضرب ٣١٢/١، وتخليص الشواهد/٤٧، والتصريح ٢٨/١، وهمع الهوامع ٦٢٠/٢.
- (٤) الكتاب ٢٠٦/٤، وينظر: المساعد ٣٣١/٤.
- (٥) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ١٧٩/٤، وتخليص الشواهد/٤٧.
- (٦) الكتاب ٢٠٦/٤، ٢٠٧.
- (٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣١٢/١، وتخليص الشواهد/٤٧، والمساعد ٦٧٨/٢، والتصريح ٢٨/١، وحاشية الخضرى ٢٠/١.
- (٨) شرح الرضى على الكافية ٤٨/١.
- (٩) ينظر: الجنى الدانى/١٤٦، والتصريح ٢٦/١، وهمع الهوامع ٦٢٠/٢، وشرح الأشموني ٣١/١.
- (١٠) ينظر: شرح المفصل ٣٣/٩، ورسف المباني/٣٥٣، والتصريح ٢٨/١، وحاشية الخضرى ٢٠/١.
- (١١) قائله العجاج، وهو فى ديوانه/٨٢، والكتاب ٢٠٧/٤، وشرح ابن الناظم على الألفية/٢٤، والجنى الدانى/١٤٦، وتخليص الشواهد/٤٧، وشفاء العليل ٩٨/١.



ويجمعهما قول جرير:

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِينَ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنِ<sup>(٢)</sup>

والحرف كقول الشاعر:

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَتَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنِ<sup>(٣)</sup>

ومن ثم اختلف في هذا التنوين المسمى بالترنم على أقوال:

أحدها: أنه تنوين له خصوصيات، منها: مجامعة آل، والاتصال بغير الاسم.

والثاني: أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة، كما يبديل منه في نحو: رأيت بكراً.

والثالث: أنه ليس بتنوين، بل هو نون زيدت في الوقف، كما زيدت نون ضيفن - للطفيلي - في

الوصل والوقف، وليس من أنواع التنوين حقيقة في شيء؛ لثبوته مع آل، وفي الفعل، وفي الحرف،

وفي الخط والوقف، ولحذفه في الوصل، وليس شيء من أقسام التنوين كذلك.

واختار هذا القول ابن هشام وغيره<sup>(٤)</sup>.

الوجه الثالث: إجراء النظم مجرى النثر عند الوقف، فيوقف بالسكون<sup>(٥)</sup>. قال سيبويه: "وأما الثالث

فإن يُجروا القوافي مجراها لو كانت في الكلام، ولم تكن قوافي شعر، جعلوه كالكلام حيث لم

يترنموا، وتركوا المدة؛ لعلمهم أنها في أصل البناء، سمعناهم يقولون - لجرير -:

أَقْلَى اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابِ

...<sup>(٦)</sup> ويبدو أن هذا منطوق القلة الباقية من بني تميم.

وبعد، فإنني أختار القول بأن تنوين الترنم تنوين ذو خصوصيات؛ لأن أكثر النحويين تتابعوا على

سلكه في عداد أنواع التنوين، فهو تنوين غير مختص بالاسم، يلحقه ويلحق الفعل والحرف،

ويصحب ما فيه آل، ومن ثم خرج عن الحد المألوف للتنوين، وجاء نونا ساكنة ثابتة في اللفظ

والخط، وذكرهم له عند حديثهم عن خواص الاسم من نافلة القول.

(١) هو للعجاج - أيضا - في ديوانه/٧، والكتاب ٢٠٧/٤، وشرح ابن الناظم على الألفية/٢٤، والجنى الداني/١٤٦،

وتخليص الشواهد/٤٧، وشفاء العليل ٩٨/١، ٨٨٩/٢، والتصريح ٢٩/١، الطلل: ما شخص من آثار الديار،

والأَتْحَمِيُّ: برد يمني تُشَبَّهُ به الأطلال من أجل الخطوط التي فيه، وأنهجا: أخذ في البلى. ينظر: تخليص الشواهد/٤٩،

وشرح شواهد المعنى ٧٩٤/٢.

(٢) البيت من بحر الوافر، وهو في ديوان الشاعر/٦٤، والكتاب ٢٠٥/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٩/٩، ٣٣،

وشرح الرضى على الكافية ٤٨/١، ٤٨٢/٤، ومغنى اللبيب ٢٤/٢، والمساعد ٦٧٩/٢، ٦٨٠، والتصريح ٢٧/١،

وشرح الأشموني ٣١/١.

(٣) البيت من بحر الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه/٣٨، والجنى الداني/١٤٦، ومغنى اللبيب ٢٤/٢،

والمساعد ٦٧٩/٢، وشفاء العليل ٨٨٩/٢، وشرح شواهد المعنى ٤٩٠/١، ٧٦٤/٢، وشرح الأشموني ٣١/١.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ١٩/١، ومغنى اللبيب ٢٤/٢، والتصريح ٣٠/١، وشرح الأشموني ٣٣/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ١٧٩/٤.

(٦) الكتاب ٢٠٨/٤، وينظر: المساعد ٣٣١/٤، وشفاء العليل ١١٣٥/٣.

## الفصل الثانى

الدراسة النحوية للهجات التى انفرد بها ابن عقيل

**ويحتوى على مبحثين:**

المبحث الأول: اللهجات فى الأسماء.

**وتحتة مطلبان:**

**المطلب الأول: اللهجات فى الأسماء المبنية.**



## حركة هاء (هُوَ وَهِيَ) بعد الواو والفاء واللام وثمَّ

### تقديم:

من ضمائر الرفع المنفصلة الدالة على الغيبة: هُوَ للمفرد المذكر، وهى للمفردة المؤنثة، وعلّة بنائهما على حركة: قصد امتيازهما من ضمير الغائب المتصل، فإنه فى اللفظ هاء مضمومة وواو ساكنة، أو هاء مكسورة وياء ساكنة، فلو سكن آخر هُوَ وهى لالتبس المنفصل بالمتصل<sup>(١)</sup>. وقال الرضى: "وإنما حرّكت الواو والياء؛ لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظنَّ الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالهما سكّنت الواو والياء نحو: إنهُوَ، وبهى.

وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين: هُوَ مَا، وهى مَا، وهُوَمَ، وهَيْنَ، فَخُفَّفَ بحذف الواو والياء"<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل فى هاء (هُوَ وهى) إذا كانت بعد الواو، أو الفاء، أو اللام، أو ثم لهجتين: إحداهما: تسكين الهاء، فتقول: وَهُوَ، وَفَهُوَ، وَلَهُوَ، وَثُمَّ هُوَ، وكذلك تقول فى هى، وهذه لغة أهل نجد.

والثانية: تحريك الهاء، فتقول: وَهُوَ، فَهُوَ، وَلَهُوَ، وَثُمَّ هُوَ، وَهَى، وَفَهَى، وَلَهَى، وَثُمَّ هى، وهذه لغة أهل الحجاز.

وتخفيف الهاء بالتسكين بعد الواو والفاء واللام أكثر فى كلام العرب. وهذا هو مفهوم قوله عن هذه الهاء: "والتسكين فيها لغة أهل نجد، والتثقيب فيها لغة أهل الحجاز، والتخفيف بعد الواو والفاء واللام أكثر فى كلام العرب"<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

المسموع عن العرب فى الهاء بعد الحروف المذكورة لهجتان فصيحتان، دونك تفصيل القول فيهما:  
اللهجة الأولى: لهجة التثقيب، أى: تحريك الهاء فى المفرد المذكر بالضم، وفى المفردة المؤنثة بالكسر، وهى لغة أهل الحجاز<sup>(٤)</sup>. وعنّها قال سيبويه: "وكثير من العرب يدعون الهاء فى هذه

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/١٤٢، والتذييل والتكميل ٢/٢٠٠.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٢/٤١٨.

(٣) المساعد ١/١٠٠.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٠١، وارتشاف الضرب ١/٤٧٣، والمساعد ١/١٠٠، وتعليق الفرائد ٢/٧٢، وشرح طيبة النشر للنويرى ٢/١٥٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٨٤.



الحروف على حالها" (١). وبها جاء القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ (٢)، وقوله عز وجل: ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ (٣)، وقوله جل شأنه: ﴿ لَهَا أَلْحِيَانٌ ﴾ (٤)، وقوله تبارك اسمه: ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ (٥) في قراءة الجمهور (٦).

وعلة التحريك: الإبقاء على الأصل قبل دخول الحرف؛ لأنه عارض لايلزمها في كل موضع، وما جاء على الأصل فقد استغنى عن الاحتجاج له (٧).

اللهجة الثانية: تسكين هاء هُوَ وهِي، وهي لغة أهل نجد (٨). وقد تحدت عنها سيبويه وعلها، ولم ينسبها إلى أحد قائلًا: "واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة، وكان متحركًا سوى ألف الوصل، فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغير، إلا ما كان من هُوَ وهِي، فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك: وَهُوَ ذَاهِبٌ، وَهُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، وَهُوَ قَائِمٌ. وكذلك هِي، لما كثرتا في الكلام، وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فأسكنوا كما قالوا في فَخَذٍ: فَخَذٌ، وَرَضِي، وَرَضِي، وَفِي حَذِرٍ: حَذِرٌ، وَسَرُو: سَرُو، فَعَلُوا ذَلِكَ حَيْثُ كَثُرَتْ فِي كَلَامِهِمْ وَصَارَتْ تُسْتَعْمَلُ كَثِيرًا، فَأَسْكَنْتَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ اسْتِخْفَافًا" (٩).

وذهب ابن مالك وأبو حيان إلى أن هذا التسكين جاء فرارًا من مخالفة النظائر؛ إذ ليس في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما، فقصّد تسكين أحدهما، فكان ثانيهما أولى، إلا أنه لو سَكُنَ لَوَقَعَ بتسكينه في التباس المنفصل بالمتصل، فعدّل إلى تسكين الأول مع هذه الحروف (الواو والفاء واللام)؛ لأنها كثيرة الاستعمال، وبمنزلة الجزء مما تدخل عليه، وألحقت بها ثم (١٠).

(١) الكتاب ١٥١/٤.

(٢) من الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٧٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٦٤ من سورة العنكبوت.

(٥) من الآية ٦١ من سورة القصص.

(٦) ينظر: النشر ٢/٢٠٩، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٨٣، ٣٨٤.

(٧) ينظر: الكشف لمكي ١/٢٣٥، وشرح الهداية للمهدوي ١/١٥٧، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعلها لابن أبي مريم ١/٢٦٣.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٠١، وارتشاف الضرب ١/٤٧٣، والمساعد ١/١٠٠، وتعليق الفرائد ٢/٧٢، وشرح طيبة النشر ٢/١٥٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٨٤.

(٩) الكتاب ١٥١/٤.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ١/١٤٣، والتذييل والتكميل ٢/٢٠٠.



وقد وردت قراءات متواترة على هذه اللغة، فقد قرأ أبو عمرو وأبو جعفر والكسائي وقالون عن نافع بإسكان الهاء بعد الواو والفاء ولام الابتداء في جميع المواضع التي جاءت في القرآن الكريم، وكذلك يقرءون بعد ثم إلا أبا عمرو، فإنه حرَّكَ الهاء بعدها<sup>(١)</sup>.

وحجتهم في إسكان الهاء: أن هذه الحروف الثلاثة المذكورة لما اتصلت بالكلمة، وكان كل واحد منها على حرف لا يمكن أن يُسكتَ عليه، أشبهت ما هو من نفس الكلمة، فصار قولك: (وَهُوَ) مشبهاً في اللفظ عَضُدًا وَسَبْعًا، وصر قولك: (وَهِيَ) مشبهاً في اللفظ كَتَفًا وَفَخْدًا، ولغة بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم إسكان وسط الكلمة في نحو ذلك؛ تخفيفاً<sup>(٢)</sup>. وهي لغة مشهورة مستعملة، يقولون: يَقولون: عَضُدٌ، وَسَبْعٌ، وَكَتَفٌ، وَفَخْدٌ، وكذلك تُخَفَّفُ الهاء بالإسكان مع هذه الحروف الثلاثة فيقال: وَهَوٌ، فَهَوٌ، لَهَوٌ<sup>(٣)</sup>. ووجه الإسكان بعد ثم: حملها على الواو والفاء بجامع العطف والتشريك في الإعراب والمعنى<sup>(٤)</sup>.

وفَرَّقَ أبو عمرو بين ثم وبين ما كان على حرف واحد، كالواو والفاء؛ لأن ثم تنفرد عن الكلمة ويوقف عليها، فصارت الهاء بعدها في حكم الابتداء، والعرب لا تبتدئ بساكن، وليست الواو والفاء كذلك<sup>(٥)</sup>.

وبتبع العلماء في الحديث عن هاتين اللهجتين تبين أن لهم فيهما ثلاثة مواقف:

أولاً: أن تخفيف الهاء بالإسكان بعد الواو والفاء و اللام هو الأكثر في كلام العرب. وعلى هذا أبو حيان، وابن عقيل، والداميني<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: أن تحريك الهاء في الجميع هو الاختيار؛ لأنه الأصل؛ ولأن ما قبل الهاء زائد؛ ولأن الهاء في نية الابتداء بها، ولأن عليه جماعة القراء. وعلى هذا مكى القيسي<sup>(٧)</sup>.

ثالثاً: الحكم على كليهما بالجواز والحسن على السواء - وهو ما أراه - يقول الأزهري: "هما لغتان معروفتان، إذا اتصلت الهاء من (هُوَ وَهِيَ) بواو أو فاء أو لام فإن كثيراً من العرب من يسكن الهاء؛ لكثرة الحركات. ومنهم من يتركها على أصل حركتها، وكل جائز حسن"<sup>(٨)</sup>. لكون مستنده من السماع السماع صحيحاً فصيحاً.

\* \* \*

(١) ينظر: النشر ٢/٢٠٩، وشرح طيبة النشر ٢/١٤٩، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١١٣، ومعاني القرآن للفراء ٣/١٢٥.

(٣) ينظر: الكشف لمكى ١/٢٣٤، وشرح الهداية للمهداوى ١/١٥٧، والكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم ١/٢٦٤.

(٤) ينظر: شرح الهداية ١/١٥٨، وشرح طيبة النشر للنويرى ٢/١٥٠.

(٥) ينظر: شرح الهداية ١/١٥٧، ١٥٨، والكتاب الموضح ١/٢٦٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٢/٢٠١، والمساعد ١/١٠٠، وتعليق الفرائد ٢/٧٢.

(٧) ينظر: الكشف ١/٢٣٥.

(٨) معاني القراءات/٤٧.

## استعمال اللاتين جمعاً للذئ في هذيل

## تقديم:

المشهور الوارد عن العرب في جمع الذئ شيطان:

أحدهما: الألى مقصوراً، والكثير استعماله في جمع من يعقل، كقول الشاعر:

رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَنْقَلَبُ<sup>(١)</sup>

ويستعمل في غيره قليلاً، كقول الشاعر:

تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامَنَا الْأَلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرَيْقُ<sup>(٢)</sup>

وقد يمدُّ فيقال: الألاء، كقول الشاعر:

أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا<sup>(٣)</sup>

والثاني: الذين، بالياء مطلقاً رفعاً ونصباً وجرراً في اللغة الفصحى، نحو: جاء الذين فعلوا، ورأيت

الذين فعلوا، ومررت بالذين فعلوا. وهذا الجمع مختص بالعقلاء، كقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ

جَاهَدُوا فِيْنَا ﴾<sup>(٤)</sup> وما نزل منزلتهم، كقوله عز وجل: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ

عِبَادٌ أََمْثَالُكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup>.

وفي لغة طييء وهذيل وعقيل يقال: اللذون بالواو رفعاً، والذين بالياء نصباً وجرراً، ومنه قولهم:

نُصِرَ اللذون آمنوا على الذين كفروا<sup>(٦)</sup>.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو لعمر بن أسد الفقعسي في الحماسة البصرية ٧٥/١، ولبعض بنى أسد في خزاعة الأدب ٣٠/٣، وبلا نسبة في شرح اللحة البدرية لابن هشام ٣١٩/١، والمساعد ١٤٤/١، وتعليق الفرائد ١٩٢/٢، والتصريح ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٣٢٣/١.

(٢) البيت من بحر الطويل، يُعزى لمجنون ليلى، ولم أجده في ديوانه، وبلا نسبة في شرح اللحة البدرية ٣٢٠/١، والتصريح ١٥٣/١، وحاشية الخضري ٧٢/١، ومنتهى الأرب ١٧٥.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لكثير في ديوانه ٨٧/، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١٩٥/١، وشرح اللحة البدرية ٣١٩/١، والمساعد ١٤٣/١، وتعليق الفرائد ١٩٣/٢، والتصريح ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٣٢٣/١، وحاشية الخضري ٧٢/١، ومنتهى الأرب ١٧٤.

(٤) من الآية ٦٩ من سورة العنكبوت.

(٥) من الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٢٦/١، وشرح اللحة البدرية ٣١٨/١، ٣١٩، والمساعد ١٤١/١، ١٤٢، ١٤٣، وتعليق الفرائد ١٩٠/٢، ١٩١، والتصريح ١٥٣/١، وهمع الهوامع ٣٢١/١، وشرح الأشموني ١٤٨/١، ١٤٩.



**البيان:**

يبدو مما ذكره ابن عقيل أن العرب الهذليين هم الذين يقولون في جمع الذئب: اللاتين، وهم في ذلك على مذهبين:

**أولهما:** استخدام اللاتين بالياء مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً كالذئب، وهذا المذهب هو السائد عندهم، ومن ثم قال ابن عقيل: "وهي لغة هذيل"<sup>(١)</sup>.

**والثاني:** استخدامها بالواو رفعاً فيقال: جاء اللاعون فعلوا، وبالياء جرّاً ونصباً فيقال: مررت باللاتين فعلوا، ورأيت اللاتين فعلوا، وهذا المذهب معزو لبعضهم، قال ابن عقيل: "هي - أيضاً - لبعض هذيل"<sup>(٢)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

استعمال اللاتين جمعاً للذئب مختص بالعرب الهذليين، وهم فيه على مذهبين:

**المذهب الأول:** استعمالها بالياء مطلقاً رفعاً ونصباً وجرّاً، فهي مبنية كالذئب، ويبدو أن هذا المذهب هو لغة الجمهور السائدة عندهم، فقد أطلقه غير عالم فيهم<sup>(٣)</sup>. ومن هؤلاء العلماء ابن عصفور، فقد قال: "وبنو هذيل يقولون: اللاتين في الرفع والنصب والجر"<sup>(٤)</sup>. وجعلها الدماميني لغة الأكثرين الأكثرين في المجتمع الهذلي قائلاً: "وهذه لغة أكثر هذيل"<sup>(٥)</sup>.

**المذهب الثاني:** استعمالها بالواو في الرفع، فيقال: جاء اللاعون فعلوا، وبالياء في الجر والنصب، فيقال: مررت باللاتين فعلوا، ورأيت اللاتين فعلوا. وهي لغة لبعضهم<sup>(٦)</sup>. قال أبو حيان: "وبعض هذيل هذيل يعرب فيقول: اللاعون رفعاً، واللاتين نصباً وجرّاً"<sup>(٧)</sup>. وإنما أعربت؛ لأن شبه الحرف عارضه عارضه الجمع، وهو من خصائص الأسماء<sup>(٨)</sup>. وعليها جاء قول الشاعر:

هُمُ اللَّاعُونَ فَكُؤُوا الْغُلَّ عَنِّي بِمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي<sup>(٩)</sup>

(١) المساعد ١/١٤٤.

(٢) السابق ١/١٤٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٥٢٦، وشرح اللحة البدرية ١/٣٢٠، والمساعد ١/١٤٤.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١/١٧٣.

(٥) تعليق الفرائد ٢/١٩٤.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٣٦، والمساعد ١/١٤٤، وتعليق الفرائد ٢/١٩٤.

(٧) ارتشاف الضرب ١/٥٢٦.

(٨) ينظر: التصريح ١/١٥٣.

(٩) البيت من بحر الوافر، نسبه ابن الشجري إلى الهذلي، ولم يحدد لنا من هو؟ ٢/٣٨٠، وورد هذا البيت في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٧٣، وشرح التسهيل ١/١٩٤، والتذييل والتكميل ٣/٣٧، والمساعد ١/١٤٤،

وقد نسب ابن مالك هذا المذهب إلى هذيل قاطبة، ولم ينسب اللاتين بالياء مطلقاً، وكلاهما لغة لهذيل<sup>(١)</sup>. وقول الشاعر:

وَإِنَّا مِنَ اللَّاتِينَ إِن قَدَرُوا عَفَا وَإِنْ أُتْرِبُوا جَادُوا، وَإِنْ تَرِبُوا عَفَا<sup>(٢)</sup>

يحتمل أن يكون على المذهب الأول الذى يبنيتها، ويحتمل أن يكون على المذهب الثانى الذى يعربها<sup>(٣)</sup>.

ويجوز حذف النون من اللاتين و(اللاءون) فى المذهبين معاً، قال ابن الشجرى: "ومنهم من يقول: اللاءو بحذف النون، قال الكسائى: سمعت هذيل تقول: هم اللاءو فعلوا كذا وكذا، ومنهم من يقول: هم اللاتى فعلوا بالياء فى الأحوال الثلاث"<sup>(٤)</sup>. وقرأ ابن مسعود - رضى الله عنه -: ﴿اللَّاتِي أَلُوا مِن

نَسَائِهِمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وهو هذلى. ومنهم من يحذف الياء فيقول: هم اللاء فعلوا<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

وشفاء العليل ٢٢٤/١، وتعليق الفرائد ١٩٤/٢، وهمع الهوامع ٣٢٤/١، ومرو الشاهجان: أعظم مدن خراسان وأشهرها. ينظر: معجم البلدان ٣٣/٨.

(١) ينظر: شرح التسهيل ١٩٢/١ - ١٩٤، والتذييل والتكميل ٣٧/٣.

(٢) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وهو فى: شرح التسهيل ١٩٤/١، والتذييل والتكميل ٣٦/٣، وشفاء العليل ٢٢٤/١، وهمع الهوامع ٣٢٤/١، أُتْرِبُوا: كثر مالهم، وتَرِبُوا: قلَّ مالهم. ينظر: اللسان ٤٢٤/١ (ترب)،

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٩٤/١، والتذييل والتكميل ٣٦/٣.

(٤) الأمالى الشجرية ٣٠٨/٢.

(٥) من الآية ٢٢٦ من سورة البقرة، وهى قراءة شاذة. ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ٢١.

(٦) ينظر الأمالى الشجرية ٣٠٨/٢.



## إعراب أي الموصولة مطلقاً

## تقديم:

تأتى أي موصولة على مذهب الجمهور، وخالف فى ذلك ثعلب، فزعم أنها لا تكون إلا استفهاماً أو جزاء، وهو محجوج بثبوت ذلك فى لسان العرب بنقل الثقات من النحويين. ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقَيْتَ بِنِىِّ مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَيَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ<sup>(١)</sup>

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>، فإن الاستفهامية والشرطية لا يبينان على الضم، ولا يصلحان هنا<sup>(٣)</sup>.

ولأى الموصولة أربعة أحوال:

أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيُّهم هو قائم.

والثانى: ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيُّ قائم.

والثالث: ألا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيُّ هو قائم.

وفى هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث، فيقال: يعجبني أيُّهم هو قائم، وأيُّ قائم، وأيُّ هو قائم، ورأيت أيُّهم هو قائم، وأيُّ قائم، وأيُّ هو قائم، ومررت بأيُّهم هو قائم، وبأيُّ قائم، وبأيُّ هو قائم.

والرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: يعجبني أيُّهم قائم<sup>(٤)</sup>. وهى فى هذه الحالة مبنية على على الضم عند سيبويه والجمهور؛ لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف. وذهب الكوفيون والخليل ويونس إلى إعرابها حينئذ، وما ورد مما يوهم البناء على الضم، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ أوأوه.

(١) البيت من بحر المتقارب، وقائله: غسان بن وعلّة، وهو فى: الإتصاف فى مسائل الخلاف ٧١٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٨/١، وشرح ابن الناظم على الألفية/٩٤، ومغنى اللبيب ٧٢/١، وشرح ابن عقيل على الألفية/١٥٤، والتصريح ١٥٧/١، وهمع الهوامع ٣٢٩/١، وشرح الأشمونى ١٦٦/١.

(٢) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥٥/٣، والتصريح ١٥٧/١، ١٥٨، وهمع الهوامع ٣٣١/١، وحاشية الصبان ١٦٥/١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية/١٥٣، وهمع الهوامع ٣٤٩/١، ٣٥٠.

فقد زعموا أن أيًّا في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ، وأشد خبرها، ثم اختلفوا في مفعول (نزع)، فقال الخليل: محذوف، والتقدير: لننزعن الذين يقال فيهم: أيُّهم أشدُّ؟. وقال يونس: المفعول الجملة، وعُلِّقت (نزع) عن العمل فيها، وقال الكسائي والأخفش: المفعول (من كل شيعة) و(من) زائدة<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل أن بعض العرب أعرب أيًّا مطلقًا، أي: وإن أُضيفت وحذفت صدر صلتها، فيقولون: يعجبني أيُّهم قائم، ورأيت أيُّهم قائم، ومررت بأيُّهم قائم، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ بنصب (أيُّهم)<sup>(٢)</sup> ورؤي قول الشاعر:

إِذَا مَا لَقَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ أَفْضَلُ

بالجر<sup>(٣)</sup> جريًّا على هذه اللهجة.

### الدراسة التفصيلية:

أجمع النحويون على أنه إذا ذُكر العائد مع أيٍّ فهي معربة، نحو قولهم: لأضربن أيُّهم هو أفضل. وأما إذا حذفت العائد من الصلة وأي مضافة فقد دارت رحى الخلاف - كما مثلها كتاب الإصناف - بين الكوفيين والبصريين، فالكوفيون يرونها حينئذ معربة، فيقولون: لأضربن أيُّهم أفضل، والبصريون يرونها مبنية على الضم، فيقولون: لأضربن أيُّهم أفضل. ولكل وجهة<sup>(٤)</sup>. ويرى ابن مالك أن إعرابها حينئذ مع ما قلته قوى؛ لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً؛ لمخالفتها غيرها من أسماء الشرط والاستفهام بإضافتها، ووافقها في المعنى لبعض إن أُضيفت إلى معرفة، ولكل إن أُضيفت إلى نكرة، والموصولة - أيضاً - مخالفة لغيرها من الأسماء الموصولة بإضافتها، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة<sup>(٥)</sup>.

ويبدو للباحث المتتبع للعلماء في هذه المسألة أن هناك لغتين فصيحيتين:

(١) ينظر: الكتاب ٣٩٩/٢، ٤٠٠، والإصناف ٧٠٩/٢، ٧١٠، ٧١١، وشرح التسهيل ٢٠٨/١، والتصريح ١٥٩/١، وجمع الهوامع ٣٤٩/١، ٣٥٠.

(٢) من الآية ٦٩ من سورة مريم، وهي قراءة معاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء، وطلحة بن مصرف. ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٨٨، ٨٩.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١٥٦/١.

(٤) ينظر: الإصناف ٧٠٩/٢، ٧١٠، ومغنى اللبيب ٧٢/١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٨/١، ٢٠٩.



تَمَسَّكَ البصريون باللغة المشهورة التي مَثَلَّتْهَا القراءة الصحيحة المشهورة التي قرأ بها القراء العشرة، وهي قراءة الضم، ومَثَلَّتْهَا - أيضاً - البيت الشعري الذي حكاه أبو عمرو الشيباني عن غَسَّانٍ - وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب - بضم (أَيُّهُمْ) في قوله:

فَسَلِّمْ عَلَيَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ<sup>(١)</sup> ..... ..

ومفهومها: إعرابُ أيِّ فيما عدا حالة الإضافة مصحوبة بكون صدر الصلة ضميراً محذوفاً وتَمَسَّكَ الكوفيون باللغة التي نطق بها بعض العرب، ومَثَلَّتْهَا هذه القراءة الشاذة ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ بالنصب، ورواية البيت السابق بالجر<sup>(٢)</sup>.

ولو اعترف كل فريق منهما باللغة التي استند إليها الآخر، وأَقْرَبَهَا - كما فعل سيبويه - لانتهى هذا الخلاف الدائر، والجدال التائر بينهما.

وموضوع الدراسة هنا هو اللغة التي استند إليها الكوفيون، وهي: إعراب أيِّ مطلقاً، وتُعزى إلى بعض العرب، فقد ذكر غير عالم أن من العرب من يُعرب أيًّا الموصولة في كل أحوالها، كالاستفهامية والشرطية، يحملونها على القياس، فيقولون: كَلَّمَ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، يُعملون فيها الناصب، ويرفعون الاسم بعدها على أنه خبر مبتدأ محذوف<sup>(٣)</sup>. قال سيبويه: "وسألت الخليل - رحمه الله - عن قولهم: اضرب أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، فقال: القياسُ النصبُ، كما تقول: اضرب الذي أفضل؛ لأن أيًّا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي، كما أن مَنْ في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي"<sup>(٤)</sup>.

وبهذه اللغة جاءت قراءة النصب المذكورة، قال سيبويه: "وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرُّوها حين قالوا: امْرُرْ على أَيُّهُمْ أَفْضَلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل أيًّا ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام"<sup>(٥)</sup>.

ونحن نتابع سيبويه في حكمه على هذه اللغة بالجودة مع مخالفتها المشهور الذي هو عليه؛ لأنها مؤيدة بالأمور التالية:

(١) ينظر: الإتحاف ٢/٧١٤، ٧١٥.

(٢) ينظر: شرح الشواهد للعيني ١/١٦٦.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠١، والأمالى الشجرية ٢/٢٩٨، ٢٩٩، وشرح ابن الناظم على الألفية ٩٥/٩٥، والتنزيل والتكميل ٣/٥٦، ومعنى اللبيب ١/٧٢، وشرح شذور الذهب ١٤٢/١٤٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/١٥٦، والتصريح ١/١٦٠، وشرح الأشموني ١/١٦٧.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٨.

(٥) السابق ٢/٣٩٩.



## ( 462 )

أولاً: مجيئها على القياس، فقد قال سيبويه: " وأما الذين نصبوا ففاسوه وقالوا: هو بمنزلة قولنا: اضرب الذى أفضل، إذا أثرتنا أن نتكلم به. وهذا لا يرفعه أحد" (١).  
 ثانياً: ورود السماع بها فى قراءة شاذة، وبيت من الشعر الفصيح.  
 ثالثاً: ما حكاه أبو عمر الجرمى قائلاً: خرجتُ من الخندق - يعنى خندق الكوفة - حتى صرتُ إلى مكة، فلم أسمع أحداً يقول: اضرب أيُّهم أفضل، أى: كلهم ينصب ولا يضم (٢).  
 رابعاً: أن المفرد من المبينات إذا أُضيف أعرب، نحو: قبل وبعد، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم، وأى إذا أُفردت أعربت، فلو قلنا: إنها إذا أُضيفت بُنيت، كان هذا نقضاً للأصول النحوية (٣).

\* \* \*

(١) السابق نفسه ٤٠١/٢.

(٢) ينظر الإتصاف ٧١٢/٢، ومعنى اللبيب ٧٢/١، وشرح شذور الذهب ١٤٢، وحاشية الأمير ٧٢/١.

(٣) ينظر: الإتصاف ٧١٢/٢.



## تَأْنِيثُ أَىِّ الْمَوْصُولَةِ وَتَثْنِيَّتُهَا وَجَمْعُهَا

### تقديم:

من الأسماء الموصولة أَىِّ، وهى كـ (ما) فى الدلالة على معنى الذى التى وتثنيتهما وجمعهما بلفظ واحد، نحو: امرر بأَىِّ فعل، وأَىِّ فعلت، وأَىِّ فعلا، وأَىِّ فعلوا، وأَىِّ فعلن<sup>(١)</sup>.

ولا تضاف أَىِّ إلى نكرة خلافاً لابن عصفور، بل تضاف إلى معرفة لفظاً، كقولك: اقصد أَيْهَمْ هو أكرم، أو نية، كقولك: سل منهم أَيْاً تلقاه<sup>(٢)</sup>.

والبصريون على أنه لا يلزم تقدّم عاملها ولا استقباله، فيجوز: أحب أَيْهَمْ قرأ، ويعجبني أَيْهَمْ قرأ، وأوجبهما الكوفيون، ولا حجة لهم إلا كون ما ورد وفق ما قالوه<sup>(٣)</sup>. فقد سئل الكسائى: هل يجوز: يجوز: أعجبني أَيْهَمْ قائم؟ فمنع من ذلك، فقيل له: لِمَه؟ فلم يَحْ له وجه المنع، فقال: أَىِّ هكذا خلقت، أَىِّ: هكذا وضعها الواضع<sup>(٤)</sup>.

ومراده: أن أَيْاً وُضعت على الإبهام والعموم، فإذا قلت: يعجبني أَيْهَمْ يقوم، فكأنك قلت: يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام كائناً من كان، فلو جعلت معمولة للفعل الماضى أخرجها ذلك عما وُضعت له من العموم، ألا ترى أنك لو قلت: أعجبني أَيْهَمْ خرج، لم يقع إلا على الشخص الذى خرج؟<sup>(٥)</sup>

### البيان:

أورد ابن عقيل فى أَىِّ لغة لبعض العرب، وحكم عليها بالضعف، وضابطها: تأنيث أَىِّ بالتاء عند إرادة التأنيث، فيقال: يعجبني أَيْتُهَنَّ عندك، وتثنيتها عند إرادة التثنية، فيقال: يعجبني أَيَْاهُمَا عندك، وأَيْتَاهُمَا عندك، وجمعها عند إرادة الجمع، فيقال: يعجبني أَيْوَهُمْ عندك، وأَيْتَاهُنَّ عندك. قال ابن عقيل فى ذلك: "وهى لغة ضعيفة، وهؤلاء يثنونها - أيضاً - ويجمعونها، نحو: أَيَْاهُمَا، وأَيْتَاهُمَا، وأَيْوَهُمْ، وأَيْتَاهُنَّ"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية / ٩٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك / ١٩٩، وشرح الرضى على الكافية / ٢١/٣، وشرح الأشمونى / ١٦٧/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل / ١٩٩، ٢٠٠، وهمع الهوامع / ٣٣١/١.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية / ٢١/٣، والتذييل والتكميل / ٥٧/٣، وتعليق الفرائد للدمامينى / ٢٠٩/٢،

والتصريح / ١٥٨/١، وشرح الأشمونى / ١٦٧/١.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل / ٥٧/٣، والتصريح / ١٥٨/١.

(٦) المساعد / ١٤٩/١.

**الدراسة التفصيلية:**

المشهور عند جمهور العرب والنحويين أفراد أيّ وتذكيرها، وأنها تقع على من يعقل، وما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات. وحكى ابن كيسان لغة لبعض العرب فيها، وهى: تأنيثها بالتاء، وتثنيتهما وجمعها<sup>(١)</sup>.

فإذا أرادوا التأنيث قالوا: أيّة، وإذا صرحوا بالمضاف إليه قالوا: يعجبني أيّتهنّ فى الدار، ولأضربن أيّتهنّ فى الدار. وعلى ذلك قال الشاعر:

إِذَا اشْتَبَهَ الرَّشْدُ فِي الْحَادِثَاتِ فَارْضَ بِأَيَّتِهِنَّ قَدْ قُدِرَ<sup>(٢)</sup>

قال ابن مالك: " وإذا قيل فى أيّ: (أيّة)؛ لإرادة معنى التى، فإما أن يُصرح بما تُضاف إليه، وإما أن يُحذف ويُنوى، فإن صرّح به فحكم أيّة معه حكم أيّ حين يُصرح بما تُضاف إليه بلا خلاف، وإن نُوى فكذاك أيضاً"<sup>(٣)</sup>.

وإذا أرادوا التثنية قالوا: أيّانٍ وأيّان، وإذا صرحوا بالمضاف إليه قالوا: يعجبني أيّاهما عندك، وأيّاهما عندك، واضرب أيّيهما عندك، وأيّيتهما عندك. وإذا أرادوا الجمع قالوا: أيّونَ وأيّات، وإذا صرحوا بالمضاف إليه قالوا: يعجبني أيّوهم عندك، وأيّاتهنّ عندك، واضرب أيّيهم عندك، وأيّاتهنّ عندك<sup>(٤)</sup>. وهى حين التثنية والجمع معرفة إعراب المثنى والجمع فى جميع الأحوال<sup>(٥)</sup>.

وفى صرف أيّة وأيّاتٍ ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الإضافة لمعرفة خلاف؛ الجمهور على الصرف؛ لأنّ التعريف بنية الإضافة ليس من علل منع الصرف عندهم<sup>(٦)</sup>. وأبو عمرو يمنعها الصرف حينئذٍ للتأنيث والتعريف؛ لأنّ التعريف بالإضافة المنوية شبيهه بالتعريف بالعلمية، ولذلك منع من الصرف جُمع المؤكّد به؛ لأنّ فيه عدلاً وتعريفًا بإضافة منوية، فكان كالعالم المعدول<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٥٨/٣، والمساعد ١٤٩/١، وتعليق الفرائد ٢٠٩/٢، وهمع الهوامع ٣٣٠/١، ٣٣١، والتصريح ١٥٨/١.

(٢) البيت من بحر المتقارب، ولم يعرف قائله، وهو فى: شرح التسهيل ٢٠٠/١، والتذييل والتكميل ٥٨/٣، وشفاء العليل للسلسلي ٢٢٨/١، وتعليق الفرائد ٢٠٩/٢، وهمع الهوامع ٣٣١/١.

(٣) شرح التسهيل ٢٠٩/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٥٨/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٠/١، وتعليق الفرائد ٢٠٩/٢، وهمع الهوامع ٣٣٠/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١٦٦/١.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ١٦٦/١.

(٦) ينظر: السابق ١٦٦/١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٩/١.



وعلى هذه اللغة لا تكون أي من الموصولات المشتركة<sup>(١)</sup>.  
وقد حكم أبو حيان وابن عقيل على هذه اللغة بأنها ضعيفة، وهما محققان في ذلك<sup>(٢)</sup>؛ لكونها مفتقدة  
للدوران على الألسنة، وللألفة في الاستعمال، وهي حكاية ابن كيسان وحده، والسماع بها ضنين  
جداً.

\* \* \*

---

(١) ينظر: حاشية الصبان ١/١٦٦.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٥٨، والمساعد ١/٤٩.

## هَيْهَات

## تقديم:

من أسماء الأفعال ما هو بمعنى الماضي، ك: هيهات بمعنى: بَعْدَ. وإنما عدلوا عن لفظ الفعل لضرب من المبالغة، فإذا قيل: هيهات بكر، فكأنه قيل: بَعْدَ جَدًّا، أو بَعْدَ كُلِّ البعد.

وهي مبنية؛ لوقوعها موقع الفعل المبنى، وهو بَعْدَ، أو بالحمل على صَءَ و مَءَ ونحوهما مما يؤمر به. وحققها السكون على أصل البناء، والحركة فيها لانتقاء الساكنين: الألف والتاء. ويقع الفاعل بعدها مرفوعاً بها ارتفاع الفاعل بفعله؛ لأنها جارية مجرى الفعل، فاقتضت فاعلاً كاقترضه الفعل<sup>(١)</sup>.

ولا تستعمل غالباً إلا مكررة للتوكيد<sup>(٢)</sup>. كقوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل أن هيهات اسم فعل ماضٍ معناه: بَعْدَ، وفي حركة تائه عدة لهجات، وقد صرح بثلاث منها وأبهم البواقي، فالحجازيون يفتحون التاء، وبلغتهم جاء قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾، ويكسرهما أسد وتميم، وبلغتهم قرأ أبو جعفر المدنى أحد العشرة، وعيسى الثقفي<sup>(٤)</sup>. وبعضهم يضمها، وقد قرئ بها<sup>(٥)</sup>.

وعلى لغة الفتح تكتب هاء في الوقف، وعلى الكسر تكتب تاء، وعلى الضم قال الفارسي: تكتب تاء، وقال ابن جنى: تكتب هاء.

هذا هو مفهوم قول ابن عقيل: "والحجاز يفتح التاء، وأسد وتميم تكسر، وبعضهم يضم، وقرئ بهن، وذُكِرَ فيها ستة وثلاثون وجهاً. وعلى الفتح تكتب هاء، وعلى الكسر تاء، وعلى الضم قال الفارسي: تكتب تاء، وقال ابن جنى: هاء"<sup>(٦)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

تلاعبت العرب بهذه اللفظة تلاعباً كبيراً، فقد ورد عنهم فيها عدة لهجات، اختلف عددها من عالم إلى آخر؛ فجاءت عند ابن خالويه عشراً، وذلك حين حكى قائلاً: "سمعت محمد بن القاسم الأنباري يقول:

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٤، ٦٥.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٧/٣.

(٣) الآية ٣٦ من سورة المؤمنون.

(٤) ينظر: النشر ٣٢٨/٢، وشرح طيبة النشر للنويري ٤٦٨/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٨٤/٢.

(٥) عزا ابن الجوزي القراءة بها إلى أبي المتوكل الناجي، وسعيد بن جبير، وعكرمة: ينظر: زاد المسير في علم التفسير ٤٧١/٥، ٤٧٢، وعزاها الخوارزمي إلى الزُّهري. ينظر: شرح المفصل ٢٥٠/٢. وهي قراءة شاذة.

(٦) المساعد ٦٥٠/٢.





وقد اختلف النحويون فى توجيه فتح التاء، وكيفية الوقف عليها، ومن أقوالهم فى ذلك ما يلى:

أولاً: وَجَّهَ سيبويه والزجاج فتح التاء بأن هيات بمنزلة الأصوات، وليست مشتقة من فعل، فبنيت كما بنيت ذِيَّةً وَذِيَّةً، والوقف عليها بالهاء<sup>(١)</sup>. ومعناها عند الزجاج: البعد، فهى فى موضع رفع بالابتداء، وكذلك معناها عند النحاس<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: عَلَّلَ الفراء الفتح بأن هيات أداتان جمعتا فصارتا بمنزلة خمسة عشر، وأما الوقف عليها فقد حكى عن الكسائى أنه كان يختار الوقف بالهاء، وأما هو فيختار الوقف عليها بالتاء. ومعناها عنده: بعيد، ودخول اللام على ما بعدها عربى، وعدم دخولها صواب، فكلاهما مسموع، ومثله فى الكلام: هيات لك، وهيات أنت منا، وهيات لأرضك<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: ذهب المبرد إلى أن هيات ظرف غير متمكن؛ لإبهامها، ولأنها بمنزلة الأصوات، وهى اسم مفرد يوقف عليه بالهاء، ومعناها عنده: فى البعد، والتقدير فى الآية المذكورة: ما توعدون كائن فى البعد، فهى خبر مقدم، واللام زائدة<sup>(٤)</sup>.

رابعاً: ذهب ابن يعيش وغيره إلى أن من فتح التاء فتحها إتباعاً لما قبلها من الفتح؛ إذ كانت الألف حاجزاً غير حصين؛ لضرب من الخفة، كما فتحوا فى الآن وشتان. وهى لغة أهل الحجاز، وهيات عندهم اسم مفرد رباعى من مضاعف الهاء والياء، وزنه فعللة، وأصله: هيهية، فهو من باب زلزلة وقلقلة، فقلبت ياءه الأخيرة ألفاً؛ لتحركها و انفتاح ما قبلها فصارت: هيات، وتاؤه للتأنيث، وعلى هذا تبدل من تائه هاء فى الوقف<sup>(٥)</sup>.

والمشهور أن هيات اسم فعل ماض، هو: بَعَدَ، ويفتقر إلى فاعل ولا يتعداه، ولا موضع له من الإعراب<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٢٩١/٣، ٢٩٢، ومعانى القرآن وإعرابه ١٢/٤.

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤١٨/٢، والنحاس هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوى المصرى، أخذ عن الأخفش الأصغر، والمبرد، والزجاج، وغيرهم. وصنَّفَ: إعراب القرآن، وشرح المعلقات، وغير ذلك. توفى سنة ٣٣٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٦٢/١.

(٣) ينظر: معانى القرآن ٢٣٥/٢، ٢٣٦.

(٤) ينظر: المقتضب ١٨٢/٣، وارتشاف الضرب ٢٠٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٦٣/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٦٥/٤، ٦٦، وشرح الرضى على الكافية ١٠٢/٣، وحاشية الصبان ١٩٩/٣.

(٦) ينظر: التصريح ٢٨١/٢، وشرح الأشمونى ١٩٧/٣.



وأما كيفية الوقف على هيات في علم الأداء القرآني، فقد وقف الكسائي، والبيزى<sup>(١)</sup>، وقنبيل<sup>(٢)</sup> بخلاف عنه بالهاء، ووقف الباقر بالتاء<sup>(٣)</sup>. وجعل المهدوي حجة من وقف بالهاء أنه جعل التاء للتأنيث. بمنزلة تاء: مرضات، وحجة من وقف بالتاء أنه جعل التاء أصلية؛ إذ لا نعرف للكلمة اشتقاقاً، فيحكم للتاء بأنها للتأنيث. فهي محمولة على لفظها حتى يقوم دليل على خلاف ذلك<sup>(٤)</sup>.

ولا ينبغي أن يُتعمد الوقف على واحدة من هاتين الكلمتين لأحد من القراء؛ لأن الكلام ماتم، ولا كفى<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثانية: هياتاً - بالفتح والتنوين - نصّ الزجاج على أنها جائزة في الكلام غير جائزة في القراءة؛ لأن القراءة بها لم ترد عن أحد من القراء فيما يعلم<sup>(٦)</sup>. وذكر غير عالم أنه قد قرئ بها، ومنهم العكبري في تبيانه، وعلل التنوين بأنه لإرادة التكثير<sup>(٧)</sup>.

والمعروف أن التنوين يلحق هذه الأسماء المبنية للدلالة على التنكير، وقرّر ذلك ابن جنى حين قال: "فمن نونَ فقال: هياتاً فإنه نوى النكرة على ما قدمناه في صه وإيه، فكأنه قال: بُعداً بُعداً"<sup>(٨)</sup>.

اللهجة الثالثة: هيات - بكسر التاء - وهي لغة أسد وتميم، وبها جاءت قراءة أبي جعفر المدني. ويمكن تصنيف العلماء في حديثهم عن هذه اللهجة إلى فريقين لا ثالث لهما:

(١) هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بزّة، روى القراءة عن ابن كثير المكي، ولد سنة ١١٧٠هـ، وتوفي سنة ٥٢٥هـ. ينظر: الإقناع، ٤٢، وغاية النهاية ١١٩/١، ١٢٠.

(٢) هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن جرّة المخزومي، مولاهم المكي، روى القراءة عن ابن كثير المكي، ولد سنة ١٩٥هـ وتوفي سنة ٢٩١هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار ١٨٦/١، ١٨٧، وغاية النهاية ١٦٥/٢، ١٦٦.

(٣) ينظر: النشر ١٣١/٢، ١٣٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٨٤/٢.

(٤) ينظر: شرح الهداية ٤٣٥/٢، والمهدوي هو: أبو العباس أحمد بن عمار المقرئ النحويّ المفسر، كان مقدّمًا في القراءات والعربية، وصنّف كتبًا مفيدة، منها الكتاب المذكور. توفي سنة ٤٤٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٥١/١.

(٥) ينظر: التذكرة في القراءات لابن غلبون ٥٥٨/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢/٤.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٤٩/٢، ذكر ابن الجوزي أن قراءة الفتح والتنوين (هياتاً هياتاً) قرأ بها أبي بن كعب، وأبو مجلز، وهارون عن أبي عمرو. ينظر: زاد المسير في علم التفسير ٤٧١/٥، وذكر الخوارزمي أنها قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج. ينظر: شرح المفصل ٢٥٠/٢، وهي قراءة شاذة.

(٨) سر صناعة الإعراب ٥٠٠/٢.



الفريق الأول: ذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أن هيهاتٍ - بكسر التاء - جمع، كبيضات، ومن وقف عليها وقف بالتاء<sup>(١)</sup>. قال ابن جنى: "ومن كسر التاء فقال: هيهات فإن التاء تاء جماعة التأنيث، والكسرة فيها كالفتحة في الواحد، واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين، ولو جاءت غير محذوفة لكانت: هيهاتٍ، لكنها حُذفت؛ لأنها في آخر اسم غير متمكن، فجاء جمعه مخالفاً لجمع المتمكن"<sup>(٢)</sup>.

وقد فهم الزجاج و النحاس ومكى القيسى من قول سيبويه: "ومن قال: هَيْهَاتٍ فهي عنده كبيضات"<sup>(٣)</sup> كبيضات"<sup>(٣)</sup> أن واحد هيهاتٍ هَيْهَةٌ، كما أن بيضات واحده بيضة<sup>(٤)</sup>. وتعقبهم ابن عطية ذاهباً إلى أن هذا فهم غير موفق لعبارة سيبويه، فإنه حين ذكر أنها مثل بيضات أراد في أنها جمع، فظن هؤلاء أنه أراد في اتفاق المفرد، فقالوا: واحد هيهاتٍ هَيْهَةٌ، وليس كما قالوا<sup>(٥)</sup>. وردَّ أبو حيان في بحره ما قاله ابن عطية<sup>(٦)</sup>، وهو عين الصواب.

الفريق الثاني: يبدو مما ذكره الفراء في معانيه أنه يرى هيهات اسماً مفرداً، سواء أكانت مفتوحة التاء أم مكسورتها، والوقف عليها بالتاء في كلتا الحالتين<sup>(٧)</sup>.

وقد بسط ابن يعيش الحديث عن هذه اللهجة، وعزاها إلى تميم وأسد، وذكر أنها محتملة لأمرين:

أحدهما: أن تكون اسماً مفرداً، كحالها في لغة من فتح، وإنما كُسرت على أصل التقاء الساكنين؛ لخفة الألف قبلها، كما كسروا نون التثنية بعد الألف في قولك: الزيدان والعمران.

والثاني: أن تكون جمع هيهاتٍ المفتوحة الجمع المصحح، والتاء فيها تاء جمع المؤنث، والكسرة فيها كالفتحة في المفرد، ويكون الوقف بالتاء على حد الوقف على التاء في مسلمات، واللام التي هي

(١) ينظر: الكتاب ٢٩١/٣، ٢٩٢، والمقتضب ١٨٢/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٢/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٤١٨/٢، والمحاسب ٩١/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٠٠/٢، والمحرر الوجيز لابن عطية ٢٣٣/١١، وشرح المفصل للخوارزمي ٢٣٨/٤.

(٢) الخصائص ٤٣/٣، ٤٤.

(٣) الكتاب ٢٩١/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢/٤، وإعراب القرآن ٤١٨/٢، ومشكل إعراب القرآن ١٠٩/٢.

(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢٣٢/١١، ٢٣٣، زابن عطية هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم الغرناطي، كان فقيهاً جليلاً، عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، نحوياً أديباً بارعاً. صَنَّفَ تفسير القرآن العظيم المذكور، وتوفى سنة ٥٤٢ هـ. ينظر: بغية الوعاة ٧٣/٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٥٦١/٧.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٢٣٥/٢، ٢٣٦.



الألف في هيات محذوفة؛ لالتقائها مع ألف الجمع، وإنما حذفت ولم تقلب كما قلبت في حليات؛ لعدم تمكنها، جعلوا للمتمكن مزية على غير المتمكن؛ فحذفوها<sup>(١)</sup>.

وليست هيات - بكسر التاء - جمعاً عند أبي حيان، نصّ على ذلك في بحره<sup>(٢)</sup>، وإنما هي اسم مفرد يستعمله بعض العرب بكسر التاء، ويقفون عليه بالتاء، وهم تميم وأسد، والمعنى غير مختلف لاختلاف الصورة اللفظية للكلمة، وهذا ما أرجحه.

اللهجة الرابعة: هيات - بالكسر والتنوين -، وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٣)</sup>. تحدّث عنها المبرد قائلاً: "ومن جعلها نكرة في الجميع نوّن فقال: هيات يا فتى، وقال قوم: بل نوّن وهي معرفة؛ لأن التنوين في تاء الجمع في موضع النون من مسلمين. قال: والدليل على ذلك: أن معناه: في البعد كمعناه، فلو جاز أن تُنكره وهو جمع لجاز أن تُنكره وهو واحد. وهذا قول قوي"<sup>(٤)</sup>. وقد سبق القول بأن هيات عنده معربة منصوبة على الظرفية.

وعزا ابن جنى القراءة بها إلى عيسى بن عمر، ثم وجّهها بأنها جمع هيات، وأصله: هيات، إلا أنه حذف الألف؛ لأنها في آخر اسم غير متمكن، كما حذفت ياء الذى في التثنية إذا قلت: اللذان، وألف ذا إذا قلت: ذان. والتنوين لإرادة التنكير، والمعنى: بُعداً بُعداً<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الخامسة: هيات - بضم التاء - وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٦)</sup>.

ذكر الرضى والصبان أن هذه اللهجة محتملة للإفراد وللجمع؛ فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء<sup>(٧)</sup>، فالوقف بالتاء على أنها جمع، والوقف بالهاء على أنها مفرد. وجاء الخلاف في الوقف عليها، فقد قال المرادى والأشموني: "وإذا ضُمَّت فمذهب أبي على أنها تكتب بالتاء، ومذهب ابن جنى أنها تكتب بالهاء"<sup>(٨)</sup>. وقد نصّ على ذلك في محتسبه<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل ٦٦/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٥٦١/٧.

(٣) عزا ابن خالويه القراءة بها إلى عيسى بن عمر وخالد بن إلياس. ينظر: مختصر شواذ القرآن/٩٩، وعزاها ابن الجوزي إلى أبي العالية و قتادة. ينظر: زاد المسير في علم التفسير ٤٧١/٥.

(٤) المقتضب ١٨٣/٣.

(٥) ينظر: المحتسب ٩٠/٢، ٩١.

(٦) عزا ابن الجوزي القراءة بها إلى أبي المتوكل الناجي، وسعيد بن جبير، وعكرمة. ينظر: زاد المسير/٤٧٢، وعزاها الخوارزمي إلى الزهري. ينظر: شرح المفصل ٢٥٠/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٠٢/٣، وحاشية الصبان ٢٠٠/٣.

(٨) توضيح المقاصد والمسالك ١١٦٣/٣، وشرح الأشموني ١٩٩/٣.

(٩) ينظر: المحتسب ٩١/٢.

اللهجة السادسة: هيات - بالضم والتنوين - وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن جنى أن هذه القراءة محتملة لأمرين:

أحدهما: أن يكون القارئ قد أخلصها اسماً معرباً فيه معنى البعد، ولم يجعلها اسماً للفعل.

والثاني: أن تكون مبنية على الضم، كما بُنيت نَحْنُ عليه، وكما بُنيت حَوْبُ عليه في زجر الجمل، ثم اعتقد فيه التنكير؛ فلحقه التنوين<sup>(٢)</sup>.

والاحتمال الثاني - عندي - هو الأقوى، والأولى بالقبول.

اللهجة السابعة: هيات - بسكون التاء مرسله - وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٣)</sup>.

ويرى ابن جنى أن الأمثل فيها حينئذ أن تكون جمعاً، وتكتب بالتاء؛ لأنها لو كانت هاء كهاء علقاة للزم في الوقف عليها أن يلفظ بالهاء، كما يوقف مع الفتح، فبقاء التاء في الوقف مع السكون دليل على أنها تاء الجمع.

وهذا أولى من أن يعتقد فيها أنها أُجريت في الوقف مُجراها في الوصل من كونها تاء، كقولنا: عليه السلام والرحمت، وقد عُلِّ ذلك قائلاً: "قلّة هذا وكثرة الأول، وكذلك يقف الكسائي عليها، وهو عندي حسن لما ذكرته"<sup>(٤)</sup>.

وعُلِّ الرضى إسكان التاء في الوصل بأنها أُجريت فيه مُجراها في الوقف<sup>(٥)</sup>.

وما أُثير حول هذه اللهجات السابقة من توجيه وتعليل قال عنه الرضى: " وهذا كله وهم وتخمين؛ بل لا منع أن نقول: التاء والألف فيها زائدتان، فهي مثل: كَوَكَبْ، ولا منع - أيضاً - من كونها في جميع الأحوال مفردة مع زيادة التاء فقط، وأصلها: هَيْهِيَّة. ونقول: فتح التاء على الأكثر؛ نظراً إلى أصله حين كان مفعولاً مطلقاً، وكُسرت للساكنين؛ لأن أصل التاء السكون، وأما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه، إذ معناه: ما أبعد... وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير - أعنى أن أصله هَيْهِيَّة - ألا يوقف عليه إلا بالهاء، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر؛ تنبيهاً على التحاقها

(١) عزا ابن جنى القراءة بها إلى أبي حيوة. ينظر: المحتسب ٢/٩٠، وعزاها ابن الجوزى إلى ابن مسعود، وعاصم الجدرى، وأبي حيوة الحضرمي، وابن السميع. ينظر: زاد المسير ٥/٤٧١.

(٢) ينظر: المحتسب ٢/٩١.

(٣) عزا ابن خالويه القراءة بها إلى خارجة بن مصعب، وأبي حيوة، والأحمر. ينظر: مختصر شواذ القرآن/٩٩ وعزاها ابن جنى إلى عيسى الهمداني. ينظر: المحتسب ٢/٩٠، وعزاها ابن الجوزى إلى معاذ القارئ، وابن يعمر، وأبي رجاء، وخارجة عن أبي عمرو. ينظر: زاد المسير ٥/٤٧٢.

(٤) المحتسب ٢/٩٢.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/١٠٢.



بقسم الأفعال من حيث المعنى، فكانت تاؤها مثل تاء: قامت، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول، وأيضاً من جعل الألف والتاء زائدتين، لأن باب: قلقال أكثر من باب: سلس وببر<sup>(١)</sup>.

\* الأمر الثاني: الإبدال فى بعض حروفها، فقد أبدلت هاؤها الأولى همزة، كما فى: أيهات، وأيهان، وأيهاه، وأيهاك، وأيهات، وآيهان، وأبدلت تاؤها الأخيرة تارة نوناً، كما فى: أيهان، وهيهان، وهايهان، وآيهان، وتارة أخرى همزة، كما فى: هيهاء، وأيهاء، وأبدل الهاءان همزتين فى: آيات.

\* الأمر الثالث: زيادة حرف، كما فى: هايهات وهايهان، فقد زيدت الألف بين الهاء والياء، وكما فى: آيهات وآيهان، فقد زيدت الألف بين الهمزة والياء، أو حذف حرف، كالتاء فى: أيها، وأيهى.

وأرى أن اللهجات المذكورة على اختلاف صورها اللفظية، ليس فيها جمع، بل مجموعها اسم فعل مفرد، ومفاده واحد، وهو حين التنوين نكرة، وحين عدمه معرفة، وليست إحدى هذه الصور مأخوذة من الأخرى، وإنما هى لغات مستقلة منطوقة على النحو المذكور، وأفصحها الفتح بلا تنوين؛ لكثرة فى الاستعمال، ومجيئه فى خير الكلام، وهو القرآن الكريم، ويليه الكسر بلا تنوين؛ فقد قرأ به أحد العشرة، وهو أبو جعفر المدنى، ثم تتوالى بعد ذلك اللهجات الأخرى التى خلت من الإبدال والزيادة والنقصان؛ لمجيئها فى السماع، وطريقه القراءات الشواذ، ثم تأتى بعد ذلك البواقي.

\* \* \*

## هَاءُ وَهَاءُ

## تقديم:

من أسماء الأفعال المتعدية الدالة على الأمر: هَا وَهَاءٌ مَتَّوِّينَ بكاف الخطاب، أو مجردين منها، ومعناها: خُذْ. تقول: هَاكَ الْكَتَابَ يَا بَكْرَ، وَهَاكَ يَا هَنْدَ، وَهَاكُمَا يَا بَكْرَانَ، وَيَاهَنْدَانَ، وَهَاكُمَا يَا بَكْرُونَ، وَهَاكُنَّ يَا هَنْدَاتَ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي هَاءَ بِالْمَدِّ. وَتَقُولُ: هَا يَا بَكْرَ، وَيَاهَنْدَ، وَيَا بَكْرَانَ، وَيَاهَنْدَانَ، وَيَابَكْرُونَ، وَيَاهَنْدَاتَ، وَكَذَلِكَ هَاءَ بِالْمَدِّ.

وَتَوْضَعُ الْهَمْزَةَ مَوْضِعَ الْكَافِ مَصْرُفَةً تَصْرِيفُهَا مَعَ الْمَخَاطَبِ فِي أَحْوَالِهِ إِفْرَادًا وَتَثْنِيَّةً وَجَمْعًا، وَتَذَكِيرًا وَتَأْنِيثًا، فَيُقَالُ: هَاءَ يَا بَكْرَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَهَاءَ يَا هَنْدَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، وَهَاءُ مَا يَا بَكْرَانَ، وَيَاهَنْدَانَ، وَهَاءُ مَا يَا بَكْرُونَ، وَهَاءُ مَا يَا هَنْدَاتَ<sup>(١)</sup>.

وبهذا استدل ابن جنى على أن الكاف حرف جاء لمعنى الخطاب، فقال: "ويدلك على أن الكاف فى هَاكَ وَهَاكَ حَرْفٌ لَا اسْمَ، إِيقَاعُهُمْ مَوْقِعَهَا مَا لَا يَكُونُ اسْمًا عَلَى وَجْهِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَاءَ وَهَاءَ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَاءُ مَا أقرءُوا كِتَابِيَّةً﴾<sup>(٢)</sup> وَعَلَى هَذَا قَالُوا لِثَلَاثِينَ: هَاءُ مَا، وَلِلنِّسَاءِ: هَاءُ مَا، كَمَا يُقَالُ: هَاكَ، وَهَاكَ، وَهَاكُمَا، وَهَاكُم، وَهَاكُنَّ"<sup>(٣)</sup>.

## البيان:

أورد ابن عقيل فى هَا وَهَاءَ أَرْبَعَ لَهْجَاتٍ:

الأولى: هَا وَهَاءَ مُجْرَدِينَ مِنْ كَافِ الْخَطَابِ، فَتَقُولُ: هَا يَا زَيْدَ، وَيَا هَنْدَ، وَيَا زَيْدَانَ، وَيَاهَنْدَانَ، وَيَا زَيْدُونَ، وَيَاهَنْدَاتَ، وَكَذَلِكَ هَاءَ بِالْمَدِّ.

الثانية: هَاكَ وَهَاءَكَ مَتَّوِّينَ بِكَافِ الْخَطَابِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، فَيُقَالُ: هَاكَ، وَهَاكَ، وَهَاكُمَا، وَهَاكُم، وَهَاكُنَّ، وَهَاءَكَ، وَهَاءَكُمْ، وَهَاءَكُنَّ.

ونقل ابن عقيل عن الفراء عزو هذه اللهجة إلى بنى ذبيان قائلًا: "قال الفراء: وإلحاق الكاف لغة بنى ذبيان"<sup>(٤)</sup>.

الثالثة: هَاءَ، بِخِلَافَةِ الْهَمْزَةِ لِلْكَافِ مَصْرُفَةً تَصْرِيفُهَا بِحَسَبِ الْمَعْنَى، فَيُقَالُ: هَاءَ، وَهَاءَ، وَهَاءُ مَا، وَهَاءُ مَا،

(١) ينظر: معنى اللبيب ٢/٢٧، والمساعد ٢/٦٤٣، وبصائر ذوى التمييز ٥/٢٩٩، ووسائل الفئدة فى شرح العوامل المائة للعيني/١٦٨، ١٦٩.

(٢) من الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٣) سر صناعة الإعراب ١/٣١٨، ٣١٩.

(٤) المساعد ٢/٦٤٣.



وهاؤمٌ، وهاؤنٌ. قال ابن عقيل: "وهي أفصح اللغات، وبها جاء القرآن، قال تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً ﴾ وهي في هذه اللغات اسم فعل؛ لاستكنان الضمير فيها استكنانه في أسماء الأفعال"<sup>(١)</sup>.

الرابعة: من العرب من يجعل هَاءَ فعلاً، فيقول: هَاءِ يا رجل، هائي يا امرأة، هائيا يا رجلان أو يامرأتان، هاءوا يارجال، هائنٌ يا نساء. وهي حكاية الأخفش<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

في بنية (ها) لغتان: القصر والمد، فيقال: ها وهاء، وقد ورد عن العرب في استعمالهما عدة لهجات، هاكها مدروسة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: ها وهاء، على صورة واحدة، فيقال للمفرد والمفردة والاثنتين والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً: ها وهاء<sup>(٣)</sup>. قال ابن جنى: "والذى ينبغى أن يحمل هذا عليه أن تجعله بمنزلة صة ومة ورؤيد وإيه، وما أشبه ذلك مما يصلح للواحد والواحدة فما فوقهما"<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثانية: هاك وهاءك متلوتين بكاف الخطاب على حسب المعنى، فيقال: هاك هذا يا رجل، وهاكما هذا يا رجلان، وهاكم هذا يارجال، وهاك هذا يا امرأة، وهاكما هذا يامرأتان، وهاكنّ يا نسوة. ويقال: هاءك هذا يارجل، وهاكك يا امرأة، وهاككما هذا يا رجلان، أو يامرأتان، وهاككم هذا يارجال، وهاككنّ يا نسوة<sup>(٥)</sup>. وقد عزيت هذه اللغة إلى بنى ذبيان<sup>(٦)</sup>.

اللهجة الثالثة: هاء، بهمزة مكان الكاف متصرفة تصرفها، فيقال: هاء يا رجل، وها يا امرأة بكسر الهمزة بلا ياء، وهاؤماً يا رجلان أو يامرأتان، وهاؤمٌ يارجال، وهاؤنٌ يا نسوة<sup>(٧)</sup>.

والقرآن الكريم بهذه اللغة نزل، ولغته أفصح اللغات<sup>(٨)</sup> قال تعالى: ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً ﴾<sup>(٩)</sup>.

﴿<sup>(٩)</sup>

(١) السابق ٦٤٤/٢.

(٢) ينظر: السابق نفسه ٦٤٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٩٢/٣، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والمساعد ٦٤٣/٢، وهمع الهوامع ١٠٥/٣.

(٤) سر صناعة الإعراب ٣٢٠/١.

(٥) ينظر: السابق ٣١٩/١، وشرح الرضى على الكافية ٩٢/٣، واللسان ٤٥٩٩/٦ (ها)، وارتشاف

الضرب ١٩٩/٣، والمساعد ٦٤٣/٢، والمصباح المنير ٦٤٤/٢ (هاء).

(٦) ينظر: المساعد ٦٤٣/٢.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣١٩/١، وشرح الرضى على الكافية ٩٢/٣، واللسان ٤٥٩٩/٦ (ها)، وارتشاف

الضرب ١٩٩/٣، وهمع الهوامع ١٠٥/٣.

(٨) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣٢٠/١، والمساعد ٦٤٤/٢، وهمع الهوامع ١٠٥/٣.

(٩) من الآية ١٩ من سورة الحاقة.

اللهجة الرابعة: هأ بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل، فيقال: هأ يارجل، ويا امرأة، وهأ يارجلان، ويا امرأتان، وهأ يارجال، ويا نسوة<sup>(١)</sup>.

وهما في هذه اللهجات السابقة اسما فعل؛ لاستكنان الضمير فيهما استكنانه في أسماء الأفعال<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الخامسة: قولك للرجل: هاء يارجل بهمزة مكسورة، وللمرأة: هائي يا امرأة، وللاثنتين والاثنتين: هائيا، ولجماعة الذكور: هاءوا، ولجماعة الإناث: هائن<sup>(٣)</sup>. فهذه اللغة تتصرف تصرف نادٍ وعاطٍ، فعلا أمر من نادى وعاطى<sup>(٤)</sup>، وقد ذكر ابن عقيل أن هذه اللغة حكاية الأخفش<sup>(٥)</sup>.

اللهجة السادسة: قولك للرجل: هأ يارجل - بهمزة ساكنة بعد الهاء -، وللمرأة: هائي، وللاثنتين والاثنتين: هاءا، ولجماعة الذكور: هاءوا، ولجماعة الإناث: هائن<sup>(٦)</sup>.

فهذه اللغة تتصرف تصرف: خف، وخافى، وخافا، وخافوا، وخفن. وحكم عليها ابن جني بالقلة<sup>(٧)</sup>.

اللهجة السابعة: هأ - بهمزة ساكنة بعد الهاء - للرجل، وللمرأة: هئي، وللاثنتين والاثنتين: هاءا، ولجماعة الذكور: هئوا، ولجماعة الإناث: هائن. فهذه اللغة تتصرف تصرف: دع وذر وهب<sup>(٨)</sup>. قال الرضى: "والثلاثة الأخيرة أفعال غير متصرفة، لا ماضى لها ولا مضارع، وليست بأسماء أفعال"<sup>(٩)</sup>؛ وذلك لاتصال ضمائر الرفع بها.

وقد ذكر أبو حيان أنك تقول على اللغة السادسة: ما هاء، أى: ما آخذ، نحو: ما أخاف<sup>(١٠)</sup>. وعلى هذا فقد جاء منها المضارع.

وسبع اللهجات المذكورة بمعنى واحد، هو: خذ.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٩٢/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والمساعد ٦٤٤/٢.

(٣) ينظر: اللسان ٤٥٩٩/٦ (ها)، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣، والمساعد ٦٤٤/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٩٣/٣، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣.

(٥) ينظر: المساعد ٦٤٤/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٩٣/٣، واللسان ٤٥٩٩/٦ (ها)، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٣١٩/١.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٩٢/٣، وارتشاف الضرب ١٩٩/٣.

(٩) شرح الرضى على الكافية ١٩٣/٣.

(١٠) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/٣.



**تقديم:**

من أسماء الأفعال ما هو بمعنى المضارع، نحو: أفَّ، ومعناه: أتضجرُّ أو أضجرُّ، فهو اسم فعل مضارع، وذلك على الراجح المشهور.

وذهب بعض النحويين إلى إسقاط اسم الفعل المضارع من أسماء الأفعال، وقالوا: أفَّ اسم فعل ماضٍ، معناه: تضجرتُ أو ضجرتُ<sup>(١)</sup>. ومن هؤلاء الذين لا يثبتونه في اللغة الرضى، فقد قال: ".... وكذا لا نقول: أن أفَّ بمعنى أتضجر، وأوَّه بمعنى أتوجَّع؛ إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما، بل هما بمعنى: تضجرتُ وتوجعتُ الإثنائين"<sup>(٢)</sup>.

قال الصبان: "والإنصاف أن المذهبين محتملان"<sup>(٣)</sup>.

**البيان:**

ذكر ابن عقيل أن أفَّ اسم فعل مضارع، معناه: أتضجر، وقيل: أضجر. وقيل: هو اسم فعل ماضٍ، معناه: ضجرت، ثم نصَّ على أن فيه لغات كثيرة تقارب الأربعين، ولم يقدم لنا بياناً بها أو عرضاً لها كعهدنا به، بل اكتفى بقوله: "وذكرَ فيها لغات كثيرة تقارب الأربعين"<sup>(٤)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

ورد عن العرب في هذه اللفظة عدة لهجات، تضاربت أقوال العلماء في تحديد عددها، فالزجاج حكم بأنها سبع<sup>(٥)</sup>، وابن خالويه والثمانيني جعلها تسعاً<sup>(٦)</sup>، وابن جنى عدّها ثمانياً<sup>(٧)</sup>، والرضى جعلها إحدى عشرة لهجة متمثلة في:

أفَّ مضمومة الهمزة، مشددة الفاء مثلثتها بتنوين ودونه، وإفَّ بكسر الهمزة والفاء بلا تنوين، وأفَّى كـ: بشرى ممالئةً، وأفَّ كـ: خُدَّ، وأفَّه منونة وغير منونة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح شذور الذهب/٤١٤، والمساعد/٦٥٢، وحاشية الصبان/٣/١٩٧، والتخرجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش. د / سمير أحمد عبدالجواد/١٦٠.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٨٣/٣.

(٣) حاشية الصبان/٣/١٩٧.

(٤) المساعد/٢/٦٥٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه/٣/٢٣٤.

(٦) ينظر: مختصر شواذ القرآن /٧٩، وشرح التصريف/٤٢٨، ٤٢٩.

(٧) ينظر: الخصائص/٣/٣٩، والمحتسب/٢/١٨.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية/٣/١٠٥.



وبلغت أقصى عدد لها عند المتأخرين واستوت مكتملة عدتها أربعين لهجة<sup>(١)</sup>.

وحاصلها: أن الهمزة إما أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

فإن كانت مضمومة فالوارد في (أف) حينئذ اثنتان وعشرون لهجة؛ لأنها إما أن تكون مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد.

\* فالمجردة عن اللواحق لها حالتان: إما أن يكون آخرها متحركاً، وإما أن يكون ساكناً.

- فإن كان آخرها متحركاً ففيها اثنتا عشرة لهجة:

الأولى: أف - مكسورة الفاء مشددة مع التنوين -، وبها جاء القرآن الكريم، فقد قال الله تعالى:

﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقال عز وجل: ﴿ أَفٍ لَّكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال

وقال جل شأنه: ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أَفٍ لَّكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>.

قال الفراء: "فالذين خفضوا ونوّنوا ذهبوا إلى أنها صوت لا يعرف معناه إلا بالنطق به، فخفضوه كما تخفض الأصوات، من ذلك قول العرب: سمعت طاق طاق لصوت الضرب، ويقولون: سمعت تغ تغ لصوت الضحك"<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر السيوطي فيها ثلاثة أقوال للعلماء: أحدها: أنها اسم لفعل أمر، ومعناه: كف واترك، والثاني: أنها اسم لفعل ماض، ومعناه: كرهت وتضجرت، والثالث: أنها اسم لفعل مضارع، ومعناه: أتضجر<sup>(٦)</sup>.

الثانية: أف - مكسورة الفاء مشددة دون تنوين - وعلة الكسر: التقاء الساكنين؛ لأن حركة التقاء الساكنين أصلها الكسر، كما تقول: اضرب الرجل، فتكسر الباء<sup>(٧)</sup>.

وبهذه اللهجة جاءت قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف<sup>(٨)</sup>. وجعل المعنيون بعلم الأداء القرآني حجتهم في ذلك أنهم قدروا فيه التعريف<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٤/٣، والمساعد ٦٥٢/٢، والتصريح ٣٨/١، ٣٩، وهمع الهوامع ١٠٧/٣، وحاشية الصبان ١٩٨/٣.

(٢) من الآية ٢٣ من سورة الإسراء.

(٣) من الآية ٦٧ من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١٧ من سورة الأحقاف.

(٥) معاني القرآن ١٢١/٢.

(٦) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١٥٥/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ٤٢٨.

(٨) ينظر: النشر ٣٠٧/٢، وإتحاف فضلاء البشر ١٩٦/٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٣٤/٣، والكشف لمكي ٤٤/٢، وشرح الهداية للمهدوي ٣٨٥/٢.



وهذه اللهجة وسابقتها معزوتان إلى أهل الحجاز<sup>(١)</sup>.

الثالثة: أفا - مفتوحة الفاء مشددة مع التنوين -، وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: أفا - مفتوحة الفاء مشددة دون تنوين -، وعلة الفتح: التقاء الساكنين، واختير الفتح؛ لأنهم يكرهون الضمة والكسرة بعد التضعيف، كما يكرهونها بعد الياء والواو<sup>(٣)</sup>.

وقد قرأ بها ابن كثير وابن عامر ويعقوب<sup>(٤)</sup>، وهذه اللهجة معزوة إلى قيس<sup>(٥)</sup>.

الخامسة: أفا - مضمومة الفاء مشددة مع التنوين -، وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٦)</sup>.

السادسة: أفا - مضمومة الفاء مشددة دون تنوين -، وعلة ضم الفاء: سكونها وسكون الفاء التي قبلها، واختاروا لها الضمة؛ إبتاعاً لضمة الهمزة في أولها<sup>(٧)</sup>. وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٨)</sup>.

قال ابن جنى: "والحركة في جميعها لالتقاء الساكنين. فمن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضم فلا تباع، ومن فتح فلاستخفاف، ومن لم يُنَوَّن أراد التعريف، ومن نَوَّنَ أراد التنكير.

فمعنى التعريف: التضجر، ومعنى التنكير: تضجراً"<sup>(٩)</sup>.

السابعة: أفا - مكسورة الفاء مخففة مع التنوين -.

الثامنة: أفا - مكسورة الفاء مخففة دون تنوين -.

التاسعة: أفا - مفتوحة الفاء مخففة مع التنوين -.

العاشر: أفا - مفتوحة الفاء مخففة -، وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(١٠)</sup> قال ابن جنى: "وأما أفا خفيفة مفتوحة فقياسها قياس رُبَ خفيفة مفتوحة، وكان قياسها إذا خففت أن يسكن آخرها؛ لأنه لم يلتقى

(١) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري ٢/٤٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٩٦.

(٢) ذكر ابن خالويه أنها قراءة شبل عن أهل مكة. ينظر: مختصر شواذ القرآن/٧٩.

(٣) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤٢٨.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٠٦، ٣٠٧، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٩٦.

(٥) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري ٢/٤٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١٩٦.

(٦) ذكر ابن الجوزي أنها قراءة أبي الجوزاء وابن يعمر. ينظر: زاد المسير ٥/٢٣.

(٧) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤٢٨.

(٨) عزاها ابن خالويه وابن جنى إلى أبي السمال العدوي، وعزاها ابن الجوزي إلى أبي عمران الجوني وأبي السمال العدوي، وذكر أنها رواية الأصمعي عن أبي عمرو. ينظر: مختصر شواذ القرآن/٧٩، والمحتسب ٢/١٨، وزاد المسير ٥/٢٣.

(٩) الخصائص ٣/٣٩، ٤٠.

(١٠) ذكر ابن جنى أنها قراءة ابن عباس - رضى الله عنهما - ينظر: المحتسب ٢/١٨.

فيها ساكنان فُتحرك، لكنهم بقوا الحركة مع التخفيف أمانة ودلالة على أنها قد كانت مثقلة مفتوحة<sup>(١)</sup>.

الحادية عشرة: أُفّ - مضمومة الفاء مخففة مع التنوين -.

الثانية عشرة: أُفّ - مضمومة الفاء مخففة دون تنوين -.

- وإن كان آخرها ساكناً ففيها لهجتان:

إحدهما: أُفّ - مشددة الفاء -، والثانية: أُفّ - مخففة الفاء - حذفوا الفاء الأخيرة استئثاراً للتضعيف<sup>(٢)</sup>. وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٣)</sup>.

\* وأما الملحقة بالزوائد فإما أن يكون الزائد هاء السكت أو حرف المد.

- فإن كان هاء السكت ففيها ثلاث لهجات: إحداها: أُفّه - بكسر الفاء مشددة -، والثانية: أُفّه - بفتح الفاء مشددة -، والثالثة: أُفّه - بضم الفاء مشددة -.

- وإن كان الزائد حرف مد ففيها خمس لهجات: الأولى: أُفّي - بكسر الفاء مشددة وياء زائدة -، وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٤)</sup>. والثانية: أُفّو - بضم الفاء مشددة وواو زائدة -، والثالثة: أُفّي - بفتح الفاء مشددة وألف مفخمة، على وزن حُبلي -، والرابعة: أُفّي - بفتح الفاء مشددة وألف ممالمة إمالة محضة - قال ابن جنى: "ومن أمال بناه على فُعلي، وجاءت ألف التأنيث مع البناء"<sup>(٥)</sup>. والخامسة: أُفّي - بفتح الفاء مشددة وألف ممالمة بين بين، على وزن بُشري -.

- وإن كانت الهمزة مكسورة فالوارد في (أفّ) حينئذ إحدى عشرة لهجة:

الأولى: إفّ - مكسورة الفاء مشددة مع التنوين -، والثانية: إفّ - مكسورة الفاء مشددة دون تنوين -، والثالثة: إفّا - مفتوحة الفاء مشددة مع التنوين -، والرابعة: إفّ - مفتوحة الفاء مشددة دون تنوين -، والخامسة: إفّ - مكسورة الفاء مخففة مع التنوين -، والسادسة: إفّ - مكسورة الفاء مخففة دون تنوين -، وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(٦)</sup>. والسابعة: إفّا - مفتوحة الفاء مخففة مع التنوين -، والثامنة: إفّ - مفتوحة الفاء مخففة -، والتاسعة: إفّ - مضمومة الفاء مخففة مع التنوين -، والعاشر: إفّ - مضمومة الفاء مخففة دون تنوين -، والحادية عشرة: إفّي - بالإمالة -.

- وإن كانت الهمزة مفتوحة فالوارد في (أفّ) حينئذ سبع لهجات:

(١) المحتسب ١٨/٢.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤٢٩.

(٣) ذكر ابن الجوزي أنها قراءة عكرمة وأبي المتوكل وأبي رجاء وأبي الجوزاء. ينظر: زاد المسير ٢٣/٥.

(٤) ذكر ابن الجوزي أنها قراءة أبي العالية وأبي حصين الأسدي. ينظر: زاد المسير ٢٣/٥.

(٥) الخصائص ٤٠/٣.

(٦) ذكر ابن الجوزي أن ابن الأنباري روى عن بعضهم أنه قرأ (إفّ) بكسر الهمزة والفاء. ينظر: زاد المسير

٢٣/٥.



الأولى: أفّ- مكسورة الفاء مشددة مع التنوين- . والثانية: أفّ- مكسورة الفاء مشددة دون تنوين- . والثالثة: أفّا- مفتوحة الفاء مشددة مع التنوين-، وقد قرئ بها في الشواذ<sup>(١)</sup>. والرابعة: أفّ- مفتوحة الفاء مشددة- . والخامسة: أفّ- بسكون الفاء مخففة- . والسادسة: أفّي- بإمالة الألف- . والسابعة: أفّه- بهاء السكت- .

وأفّ ساكنة الفاء أو محركتها دون تنوين في اللهجات السابقة اسم فعل معرفة، كأنهم يقولون: أتضجّر التضجّر المعروف. وإذا كانت محركة الفاء مع التنوين فهي نكرة، كأنهم قالوا: أتضجّر تضجّراً، أو أضجّر ضجّراً<sup>(٢)</sup>.

وفى الكلام الجارى على الألسنة: إذا استعمل متكلم هذه اللفظة ونوّنها فقد أراد بها التنكير، وإذا لم يُنوّنها فقد أراد التعريف.

ويرى ابن عصفور أن المشددة أصل والمخففة فرع عنها<sup>(٣)</sup>، ومن أراد التخفيف حذف أحد المثليين<sup>(٤)</sup>؛ طلباً له، والمعنى فى الجميع واحد.

والذى أراه أن هذه المذكورات كلها لهجات مستقلة، وليست إحداها مأخوذة من الأخرى، نطق كل قبيل من العرب بما يلائمه، وللمتكلم أن ينطق بما شاء منها، غير أن الأفصح ما جاء فى القرآن الكريم وقراءاته المتواترة، ثم البواقي مشتركات فى الفصاحة على حد سواء.

\* \* \*

(١) عزا ابن الجوزى القراءة بها إلى معاذ القارئ وعاصم الجحدري وحميد بن قيس. ينظر: زاد المسير ٥/٢٣.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤٢٨، ٤٢٩، والمخصص لابن سيده ١٤/٨١، ٨٢.

(٣) ينظر: الممتع ٢/٦٢٨.

(٤) ينظر: التبيان للعبرى ٢/٩٠.

## أَوْهٌ

## تقديم:

أَوْهٌ: اسم فعل مضارع على الراجح، يقال عند الشكاية والتوجع، ومعناه: أتوجعُ أو أتألمُ. وبعض النحويين يراه اسم فعل ماضٍ، معناه: توجعتُ وتألّمتُ؛ لأنه مبنى، ولو كان اسم فعل مضارع لأعرب كما أعرب الفعل المضارع. ومن هؤلاء الذين لا يثبتون اسم الفعل المضارع: ابن الحاجب والرضي<sup>(١)</sup>. ويرى الصبان أن هذين المذهبين محتملان<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل أن أَوْهٌ اسم فعل مضارع، معناه: أتوجع، وهو بصورته هذه جاء على اللغة المشهورة فيه، ثم ذكر أن فيه لغتين أخريين هما: أَوْهٌ، وأَوْتَاهُ، وذلك حين قال: "ولأتوجعُ أَوْهٌ، وهذه على اللغة المشهورة فيها، ويقال: أَوْهٌ، وأَوْتَاهُ"<sup>(٣)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب في هذه اللفظة عدة لهجات، تباين عددها من عالم لآخر، فكانت عند ابن جني ثمانية<sup>(٤)</sup>، وصارت عند الرضي وابن منظور إحدى عشرة<sup>(٥)</sup>، وبلغت عند أبي حيان والمرادى اثنتى اثنتى عشرة<sup>(٦)</sup>، ولاختلافهم في عرض صورها اللفظية قاربت العشرين على النحو التالي:

الأولى: أَوْهٌ - بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وسكون الهاء - وهي المشهورة.

الثانية: أَوْهٍ - بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء - وقد روى بها قول الشاعر:

فَأَوْهٍ لِيَذْكُرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهُهَا وَمِنْ بَعْدِ أَرْضِ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ<sup>(٧)</sup>

وجاء بها قول الآخر:

فَأَوْهٍ عَلَي زِيَارَةِ أُمَّ عَمْرٍو فَكَيْفَ مَعَ الْعِدَا وَمَعَ الْوُشَاةِ؟<sup>(٨)</sup>

الثالثة: آه - بقلب الواو ألفاً وكسر الهاء -، وعليها جاء قول الشاعر:

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٨٣/٣، وشرح شذور الذهب/٤١٤، وحاشية الصبان ١٩٧/٣.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٩٧/٣.

(٣) المساعد ٦٥٢/٢.

(٤) ينظر: الخصائص ٤٠/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١٠٥/٣، واللسان (أوه)،

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٠٦/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٦١/٣.

(٧) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وهو في: معاني القرآن للفراء ٢٣/٢، وسر صناعة الإعراب

٤١٩/١، والخصائص ٩١/٢، ٤٠/٣، والمحتسب ٣٩/١، واللسان (أوه)، وهمع الهوامع ٢٤٣/١.

(٨) البيت من بحر الوافر، وهو من إنشاد ابن بري، ولم أعرف قائله، وقد ورد في اللسان (أوه)،



آه مِــــنْ تِيَّــــكِ آهَــــكِ أَلْفَا تَرَكَــــتْ قَلْبِي مِتَاهَا (١)

الرابعة: آه - بقلب الواو ألفاً وسكون الهاء-.

الخامسة: أوه - بفتح الهمزة وتشديد الواو مكسورة وسكون الهاء - ذكر الفراء أنها لغة في بنى عامر، وقد أنشده أبو الجراح:

فَأَوْهٌ مِّنَ الذُّكْرَى إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا  
.....

شاهدًا عليها (٢).

السادسة: آوه - بفتح الهمزة ممدودة وتشديد الواو مكسورة وسكون الهاء-.

السابعة: آوه - بفتح الهمزة ممدودة وتخفيف الواو مكسورة وسكون الهاء-.

الثامنة: آوه - بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وكسر الهاء-.

التاسعة: آوه - بفتح الهمزة ممدودة وتشديد الواو مفتوحة وكسر الهاء-.

العاشرة: آوه - بفتح الهمزة وتشديد الواو مكسورة وكسر الهاء-.

الحادية عشرة: آوه - بفتح الهمزة ممدودة وتشديد الواو مفتوحة وسكون الهاء-.

الثانية عشرة: آوه - بفتح الهمزة ممدودة وتخفيف الواو مفتوحة وسكون الهاء-.

الثالثة عشرة: آوه - بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح الهاء-.

الرابعة عشرة: آوه - بفتح الهمزة وسكون الواو وضم الهاء-.

الخامسة عشرة: آوه - بفتح الهمزة وتشديد الواو مكسورة وحذف الهاء - وبها رؤى البيت

السابق (٣).

السادسة عشرة: آوه - بفتح الهمزة ممدودة وتشديد الواو مكسورة وحذف الهاء-.

السابعة عشرة: آوتاه - بزيادة الألف والتاء على آوه-.

الثامنة عشرة: آوتاه - بزيادة الألف والتاء على آوه- والهاء في هاتين اللهجتين ساكنة في الوقف،

ومضمومة أو مكسورة في الوصل (٤).

التاسعة عشرة: آووه - بالمد وواوين-.

وهذه اللهجات السابقة جميعها تؤدي معنى واحداً هو: التوجع والتألم الحاصل في حال التكلم، ويرى

صاحب اللسان أن سبب المد في بعضها هو: تطويل الصوت بالشكاية (١)، والحق أنها لهجات مستقلة

(١) البيت من مجزوء الرمل صحيح العروض والضرب، ولم أعرف قائله، وهو من إنشاد الأزهري على ماجاء في

اللسان (أوه)،

(٢) ينظر: معانى القرآن ٢/٢٣.

(٣) ينظر: المحتسب ١/٣٩، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩، والخصائص ٣/٤٠، واللسان (أوه)،

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/١٠٥.

( 484 )

منطوقة هكذا، ومحكية على الوجه المذكور، وليست إحداها أولى بالأصالة من الأخرى، سواء زادت عنها أو نقصت، فكلها اسم فعل مضارع معناه: أتوجعُ أو أتألمُ عند الجمهور، واسم فعل ماض عند ابن الحاجب والرضى معناه: توجعتُ وتألمتُ، وعند الصبان المذهبان محتملان، ومختارى ما عليه الجمهور.

\* \* \*

---

(١) ينظر: اللسان (أوه).



## أَيْمُنُ الْمَخْصُوصُ بِالْقِسْمِ

### تقديم:

ذهب الزجاج والرماني إلى أنه حرف جرٌّ، وشَدًّا في ذلك. وذهب جمهور النحويين إلى أنه اسم، ثم اختلفوا؛ فذهب سيبويه والبصريون إلى أنه اسم مفرد موضوع للقسم مأخوذ من اليمن، وهو البركة، كأنهم أقسموا بيمن الله وبركته، وهمزته همزة وصل مفتوحة، كهمزة لام التعريف<sup>(١)</sup>. وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين؛ لأنه على وزن أَفْعُلْ، وهو وزن يختص بالجمع ولا يكون في المفرد. وهمزته همزة قطع؛ وإنما وصلت لكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup>.

وضَعَفَ ابن مالك رأيهم بثلاثة أمور:

أحدها: أَنَّ همزة الجمع همزة قطع، وهمزة هذا الاسم همزة وصل؛ لسقوطها مع اللام في قول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللّٰهِ مَا نَدْرِي<sup>(٣)</sup>

وليس هذا بضرورة؛ لتمكن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين والاستغناء عن اللام.

الثاني: أن من العرب من يكسر همزته في الابتداء، وهمزة الجمع لا تكسر.

الثالث: أن من العرب من يفتح الميم فيكون على وزن أَفْعُلْ، ولا يوجد ذلك في الجموع<sup>(٤)</sup>.

وحكمه عند الجمهور: لزوم الرفع بالابتداء وحذف الخبر للعلم به، والتقدير: أَيْمُنُ اللّٰهُ قَسْمِيْ أَوْ يَمِينِيْ وَنَحْوَهُمَا، وإضافته إلى اسم الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

وأجاز ابن درستويه جره بواو القسم نحو: وَأَيْمُنُ اللّٰهِ. وأجاز سيبويه والمبرد - على قلة - إضافته إلى الكعبة<sup>(٦)</sup> وتبعهما ابن مالك مجيزاً - أيضاً - إضافته إلى ضمير المخاطب وإلى الذي، ثم قال: لكن إضافته إلى غير الله قليلة، وإضافته إلى ضمير المخاطب وإلى الذي أقل من إضافته إلى

(١) ينظر: الكتاب ٥٠٣/٣، والمقتضب ٨٨/٢، والإحصاف ٤٠٤/١، ٤٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٨، ٩٥.

(٢) ينظر: الإحصاف ٤٠٤/١، ٤٠٥، وارتشاف الضرب ٤٨٠/٢، والجنى الداني ٥٣٨/، وشرح قطر الندى ٣٦١/، والتصريح ٦٨٤/٢، وشرح الأشموني ٢٧٦/٤.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله: نصيب بن رباح، وهو في ديوانه ٩٤/، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠٤/٣، واللسان (يمن)، ومعنى اللبيب ٩٤/١، وهمع الهوامع ٤٨١/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٤/٣، والجنى الداني ٥٣٨/، ٥٣٩.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٩٢/٩، والجنى الداني ٥٤٠/، ومعنى اللبيب ٩٥/١.

(٦) ينظر: الكتاب ٥٠٢/٣، والمقتضب ٨٨/٢.



الكعبة<sup>(١)</sup>. ومن إضافته إلى ضمير المخاطب قول عروة بن الزبير - رضى الله عنهما -: (لِيَمُنَّكَ لِنَنْ كُنْتَ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ)<sup>(٢)</sup>. ومن إضافته إلى الذى قول النبى ﷺ عن سيدنا سليمان - عليه السلام -: (وَأَيْمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرُسَانًا أَجْمَعُونَ)<sup>(٣)</sup>. وأيمنٌ مبنية، ومقتضى بنائها شبهها الحرف فى لزوم حالة واحدة، وهى الابتداء؛ ولذا فتحوا الهمزة، تشبيهاً بالهمزة اللاحقة بحرف التعريف<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل تابعاً لابن ماك فى التسهيل أن فى أيمن مضافاً إلى اسم الله تعالى عدة لهجات، وقد بلغت عندهما اثنتى عشرة لهجة، عزا ابن عقيل بعضها إلى الناطقين بها دون بعض، وذلك حين قال بعبارة واضحة:

"وقد يقال فيه مضافاً إلى الله: أَيْمُنُ، وَأَيْمَنُ، وَأَيْمَنْ. قال بعض المغاربة: ولا خلاف فى أن المكسورة الهمزة همزتها للوصل.

وَأَيْمُ - بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون-، ونقلت عن تميم.

وَأَيْمٌ - بكسر الهمزة وضم الميم وحذف النون-، ونقلت عن سليم.

وَأَيْمٌ - بهمزة مكسورة وميم مضمومة-، ونقلت عن أهل اليمامة.

وَمُنٌ - مثلث الحرفين - أى: الميم والنون - قال الجوهري: وربما قالوا: مَنَّ اللهُ - بضم الميم والنون-، وَمَنَّ اللهُ - بفتحهما-، وَمَنَّ اللهُ - بكسرهما-<sup>(٥)</sup>.

قال بعض متأخرى المغاربة: وينبغى أن يعتقد فى المفتوح النون والمكسورها أنه بُنى على السكون، ثم حُرِّك؛ لالتقاء الساكنين؛ لأنهما من أَيْمَنْ.

وَمٌ - مثلثاً - حكى الكسائى والأخفش: مَّ اللهُ، وحكى الهروى: مَّ اللهُ - بالفتح -<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

اختلف عدد اللهجات الواردة فى هذه اللفظة حال إضافتها إلى اسم الله تعالى من عالم لآخر. فجاءت عند أبى البركات الأنبارى وابن مالك وابن عقيل اثنتى عشرة لهجة<sup>(٧)</sup>، وتبعهم فى ذلك الأشمونى<sup>(٨)</sup>. وبلغت عند أبى حيان والمرادى والفيروزابادى والسيوطى عشرين لهجة<sup>(٩)</sup>، وتبعهم

(١) شرح التسهيل ٢٠٢/٣.

(٢) ورد فى فتح البارى لابن حجر ٤٦٠/١١، واللسان (يمن)، والجنى الدانى/٥٤٠.

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب الأيمان والنذور: باب كيف كانت يمين النبى صلى الله عليه وسلم ح رقم/١٤، ومسلم فى كتاب الأيمان: باب الاستثناء ح رقم/٢٥.

(٤) ينظر: المساعد ٣١١/٢.

(٥) ينظر: الصحاح، واللسان (يمن)،

(٦) المساعد ٣١١/٢.

(٧) ينظر: الإتناف ٤٠٩/٣، وشرح التسهيل ٢٠٣/٣، والمساعد ٣١١/٢.

(٨) ينظر: شرح الأشمونى ٢٧٦/٤.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٨١/٢، والجنى الدانى/٥٤١، والقاموس المحيط (يمن)، وجمع الهوامع ٤٨١/٢.



وتبعهم على ذلك الصبان<sup>(١)</sup>. وقد رَدُّوا تَصَرَّفُ العرب فيها على هذا النحو إلى كثرة استعمالهم لها؛ ودونها:

اللهجة الأولى: أَيْمُنُ - بفتح الهمزة وضم الميم والنون - وهذه هي المشهورة في الاستعمال.

اللهجة الثانية: أَيْمُنُ - بكسر الهمزة وضم الميم والنون -.

اللهجة الثالثة: أَيْمَنُ - بفتح الهمزة وفتح الميم وضم النون -.

اللهجة الرابعة: أَيْمَنُ - بكسر الهمزة وفتح الميم وضم النون -.

اللهجة الخامسة: أَيْمُ - بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون - ذكر سيبويه والمبرد أن يونس حكاها عن بعض العرب<sup>(٢)</sup>، وذكر بعض المتأخرين أنها منقولة عن تميم<sup>(٣)</sup>.

اللهجة السادسة: أَيْمُ - بكسر الهمزة وضم الميم وحذف النون - وهي منقولة عن سليم. وضممة الميم في هاتين اللهجتين علامة رفع<sup>(٤)</sup>.

اللهجة السابعة: أَيْمُ - بكسر الهمزة بعدها ياء وكسر الميم - وكسرة الميم عند الأخفش جرٌّ بحرف قسم مقدر، نحو: اللهُ لأَقُومَنَّ، وقيل: هو مبنى على السكون في لغة من بناها على السكون، وكسرت لالتقاء الساكنين<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثامنة: هَيْمُ اللهُ - بإبدال الهمزة هاء مفتوحة وضم الميم - كما قالوا: هَيْيَاكَ فَي: إِيَّاكَ. ذكر السيوطي أنها أغرب لغاتها<sup>(٦)</sup>.

اللهجة التاسعة: إِمُ اللهُ - بكسر الهمزة والميم - وهي مروية عن بعض العرب.

اللهجة العاشرة: أَمُ اللهُ - بفتح الهمزة والميم - وهي محكية عن بعض العرب.

اللهجة الحادية عشرة: أَمُ اللهُ - بفتح الهمزة وضم الميم - وهي منقولة عن بعضهم.

اللهجة الثانية عشرة: أَمُ اللهُ - بفتح الهمزة وكسر الميم - وهي مسموعة عن بعض العرب.

اللهجة الثالثة عشرة: إِمُ اللهُ - بكسر الهمزة وضم الميم - وهي معزوة إلى أهل اليمامة.

اللهجة الرابعة عشرة: إِمُ اللهُ - بكسر الهمزة وفتح الميم -.

اللهجة الخامسة عشرة: مُنُ اللهُ - بضم الميم والنون -.

اللهجة السادسة عشرة: مَنُ اللهُ - بفتح الميم والنون -.

اللهجة السابعة عشرة: مَنُ اللهُ - بكسر الميم والنون -<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الثامنة عشرة: مُ اللهُ - بميم مضمومة - وذكرها سيبويه حكاية عن بعض العرب<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢/٢٠٥، ٢٠٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٠٣، والمقتضب ٢/٣٢٩.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٨١، والمساعد ٢/٣١١، وهمع الهوامع ٢/٤٨١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٨١، والجنى الدانى/٥٤١.

(٥) ينظر: المصدران السابقان.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢/٤٨١.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٤٨١، والجنى الدانى/٥٤١، والمساعد ٢/٣١١، وهمع الهوامع ٢/٤٨١.

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٢٢٩.

اللهجة التاسعة عشرة: م الله - بميم مكسورة - وقد حكاها الكسائي والأخفش، وسئل رجل من بني العنبر: ما الدُّهُرَّان؟ فقال: م ربي الباطل<sup>(١)</sup>.

اللهجة العشرون: م الله - بميم مفتوحة - حكاها الهروي<sup>(٢)</sup>.

وزعم بعض النحويين أن الميم المفردة بدل من واو القسم في (والله)؛ لكونهما شفهيّتين، وإحاقاً للميم بالتاء. وردّه ابن مالك بأنها لو كانت بدلاً منها لفتحت كما فتحت التاء؛ ولأن التاء إذا أبدلت من الواو في القسم فلها نظائر في غير القسم مطردة، ك: اتّصل واتّصف، وغير مطردة، ك: تُراث وتجاه، وليس لإبدال الميم من الواو إلا موضع شاذ، وهو فَمٌ، وفيه مع شذوذه خلاف<sup>(٣)</sup>. ويضاف إلى ذلك أن كون التاء بدل من الواو في القسم غير مجمع عليه، فقد قال السهيلي بعدم بدليته<sup>(٤)</sup>.

وذهب الزمخشري إلى أنها (مُن) المستعملة مع ربي، حذفت نونها<sup>(٥)</sup>. وردّه ابن مالك وغيره بأن الميم لا تستعمل في الأشهر إلا مع اسم الجلالة (الله)، و(مُن) لا تستعمل في الأشهر إلا مع ربي<sup>(٦)</sup>.

- وذهب بعض النحويين إلى أن (مُن و م) بلغاتهما حرفان، وليسا بقية أيمن؛ لأنهما لو كانا منها لم يستعملا إلا مع الله، ك: أيمن، وقد استعملتا مع غيره<sup>(٧)</sup>. وإليه ذهب المبرد في (مُن) فقد قال: "ويقال: من الله لأفعلن، ومُن ربي لأفعلن، أبدل (مِن) من الباء التي في قولك: بالله لأفعلن، وبربي لأفعلن، كما تقول: فلان في الموضع وبالموضع، فيدخلُ الباءُ على في، وكذلك دخلت (مِن) على الباء"<sup>(٨)</sup>.

وردّ بأن كثرة تصرفهم فيها اقتضت ذلك، وهو أولى من إثبات حرف جر لم يستقر في موضع من المواضع<sup>(٩)</sup>.

ومذهب سيبويه أن (م و مَن و أيم) وبقية اللغات أصلها أيمن<sup>(١٠)</sup>، فقد قال: "واعلم أن بعض العرب يقول: م الله لأفعلن، يريد: أيم الله، فحذف حتى صيرها على حرف"<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٨١/٢، وهمع الهوامع ٤٨١/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٣/٣، وارتشاف الضرب ٤٨١/٢، والجنى الداني ٥٤١/١، والمساعد ٣١١/٢، وهمع الهوامع ٤٨١/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٣/٣، والمساعد ٣١١/٢، ٣١٢، وهمع الهوامع ٤٨٣/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٣١٢/٢.

(٥) ينظر: المفصل بشرح ابن يعيش ٣٥/٨، ٩٣/٩، ٩٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٣/٣، والمساعد ٣١٢/٢، وهمع الهوامع ٤٨٣/٢.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٨١/٢، وهمع الهوامع ٤٨١/٢.

(٨) المقتضب ٣٣٠/٢.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٤٨١/٢.

(١٠) ينظر: الكتاب ٥٠٣/٣، ٢٢٩/٤، وارتشاف الضرب ٤٨١/٢.

(١١) الكتاب ٢٢٩/٤.



وأرى أنه إذا ثبت سماع هذه اللهجات - التي تؤدي معنى واحداً مع اختلاف صورها اللفظية - عن العرب الفصحاء، لم تكن إحداها أولى بالأصالة من الأخرى، فكل واحدة منها عند الناطقين بها أصل قائم بنفسه، وليس مأخوذاً من غيره، وإن كان بعضها أشهر من بعض.

## المطلب الثانى

### اللهجات فى الأسماء المعربة



## اسْمٌ

## تقديم:

قال العلامة ابن مالك:

وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمًّا<sup>(١)</sup>

ينقسم الاسم إلى معرب و مبنى، فالمبنى ما أشبه الحرف في الوضع، بأن يكون على حرف أو حرفين، كـ (تاء) قمت، و(نا) جننا، أو فى المعنى، كمتى أشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً، وإن الشرطية إذا كانت شرطاً، أو فى الاستعمال كأسماء الأفعال، أشبهت الحروف فى كونها عاملة غير معمولة، أو فى الافتقار إلى غيره افتقاراً مؤصلاً، كالموصلات.

والمعرب ما سلم من الشبه المذكور، وينقسم قسمين: صحيح يظهر إعرابه، نحو: هذه أرضٌ، ورأيتُ أرضاً، ومررتُ بأرضٍ، ومعتل يُقدر إعرابه، نحو: سُمًّا - بالقصر - وهى لغة من اللغات الواردة فى: اسم<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

أورد ابن عقيل فى هذه الكلمة ست لغات عند شرحه لبيت ابن مالك المذكور، وذلك حيث يقول: "وسُمًّا لغة فى الاسم، وفيه ست لغات: أُسْمٌ - بضم الهمزة و كسرهما، وسُمٌّ - بضم السين و كسرهما - وسُمًّا - بضم السين و كسرهما أيضاً"<sup>(٣)</sup>. وقد ذكر إحداها فى المساعد ذكراً غير مقصود، وذلك حين قال: "على أن بعضهم زعم أنه لا حذف فى (بسم الله) وإنما هو على لغة من يقول فى اسم: سِمٌّ بلا همزة، ثم دخلت الباء فَخَفَّفَ كقولهم فى إِبِلٍ: إِبِلٌ، والتزم التخفيف، وهو ضعيف"<sup>(٤)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

اختلف عدد اللهجات الواردة فى هذه الكلمة من عالم إلى آخر، فالزجاج وابن سيده وابن منظور ذكروها أربعاً حكاية عن أبى زيد الأنصاري وغيره<sup>(٥)</sup>، وهى: إِسْمٌ - بكسر الهمزة -، وأُسْمٌ - بضمها -، وسِمٌّ - بكسر السين -، وسُمٌّ - بضمها -، وأبو البركات الأنبارى والعكبرى وابن يعيش

(١) الألفية/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٤-٣٨، وشرح المكودى عليها/١٥، ١٦، والتصريح ١/٤٨، وشرح الأشمونى ١/٥٧.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٨.

(٤) المساعد ٤/٣٦٢.

(٥) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ١/٣٩، ٤٠، والمخصص ١٧/١٣٥، واللسان (سما)،

وأبوحيان عدوها خمساً، فزادوا على ما سبق: سُمِّي مثل ضُحَى و عُلَى<sup>(١)</sup>. وابن عقيل أورد لها ستاً ستاً كما سبق، وكذلك فعل الشيخ خالد<sup>(٢)</sup>، وجزم الأشموني بكونها عشرًا قائلاً: "وفيه عشر لغات منقولة عن العرب: اسْمٌ و سَمٌ و سَمًا مثلثة، والعاشره سُمَاة، وقد جمعتها في قولى: لُغَاتُ الْإِسْمِ قَدْ حَوَّاهَا الْحَصْرُ فِي بَيْتِ شِعْرٍ وَهُوَ هَذَا الشَّعْرُ اسْمٌ وَحَذْفُ هَمْزِهِ وَالْقَصْرُ مَثَلَّثَاتٍ مَعَ سُمَاةٍ عَشْرًا"<sup>(٣)</sup> وأوصلها بعض المتأخرين إلى ثمانى عشرة لهجة<sup>(٤)</sup> وقد جمعت في هذا البيت: سُمَاءٌ سِمٌ وِاسْمٌ سُمَاةٌ كَذَا سِمًا وِزِدٌ سِمَاةً، وَأَثَلْتُ أَوَائِلَ كُلِّهَا<sup>(٥)</sup>

وقد جاء السماع ببعضها دون البعض، ومن ذلك قول الراجز:

بِاسْمِ الذِّي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمَةٌ<sup>(٦)</sup>

روى (سِمَةٌ) بوجهين: كسر السين وضمها. وقال الآخر:

وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سَمًا مُبَارَكًا

آثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِثْرًا<sup>(٧)</sup>

ويحتمل (سُمًا) أن يكون على لغة القصر مثل هُدَى، والنصب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، وأن يكون صحيح الآخر نظير أب وأخ، وهو حينئذ منصوب بالفتحة الظاهرة<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الإحصاف ١/١٦، وأسرار العربية ٨/٨، والتبيان في إعراب القرآن ٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٣، ٢٤، والتذليل والتكميل ١/٤٣.

(٢) ينظر: التصريح ١/٤٨.

(٣) شرح الأشموني ١/٥٧، والبيتان من بحر الرجز.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ١/٥٧، والفوائد المحررة للعجلوني ٣٠/٣٠، وحاشية الخضري ١/٢٩، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ١/٣٤.

(٥) البيت من بحر الطويل.

(٦) بيت من الرجز المشطور، وهو في اللسان من إنشاد أبي زيد لرجل من كلب، ورواه الكسائي عن بنى قضاة بالضم، وعن غيرهم بالكسر (سما) وقد ورد في: معاني القرآن وإعرابه ١/٣٩، والمخصص ١٧/١٣٥، والإحصاف ١/١٦، وأسرار العربية ٨/٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤.

(٧) بيتان من الرجز المشطور لابن خالد القناني، وهما في: إصلاح المنطق لابن السكيت ١/١٣٤، وتهذيبه للتبريزي ١/٣٥٠، والإحصاف ١/١٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٢٤، واللسان (سما)، والتذليل والتكميل ١/٤٤، وأوضح المسالك ١/٣٣، والتصريح ١/٤٩.

(٨) ينظر: التصريح ١/٤٨، ٤٩، وعدة السالك ١/٣٤.



قال أبو البركات الأنباري مُعلِّلاً: "وكسرت الهمزة في (اسم) لمحا لكسرة سينه في: سيمو؛ لأنه الأصل، وضمت الهمزة في (اسم) لمحا لضمة سينه في: سيمو؛ لأنه أصل ثان، والذي يدل على ذلك اللغتان الأخريان، وهما: سيم وسم، فإنهما حذفتا لامهما، وبقيت فإوهما على حركتها في الأصلين. ووزن اسم - بضم الهمزة -: أفع، ووزن سيم: فع، ووزن سم: فع، ووزن سمي فعل<sup>(١)</sup> وفي اللسان جاء عن اللحياني: اسمُ فلان كلامُ العرب، وحكى عن بنى عمرو بن تميم اسمُ فلان بالضم، وسمُ فلان بالضم في قضاة كثير، وأما سيم فعلى لغة من قال: اسم - بالكسر -، فطرح الألف وألقى حركتها على السين<sup>(٢)</sup>.

ولا اختلاف بين اللهجات المذكورة من حيث المعنى، ويبدو الاختلاف في الصورة اللفظية فقط من حيث ثبوت الهمزة وعدمه، ومن حيث اختلاف حركة أوائلها في كل حال التكلم، ومن حيث كون بعضها ظاهر الإعراب وبعضها مقدره. وأفصحها ما عليه جمهور الناطقين العرب، وهو كسر الهمزة في الابتداء وسقوطها في درج الكلام لفظاً لا خطأً.

\* \* \*

(١) أسرار العربية/٩.

(٢) ينظر: اللسان (سما).



## إعراب الأسماء الستة

## تقديم:

ترفع الأسماء الستة بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتخفص بالياء نيابة عن الكسرة، وهي: ذو بمعنى صاحب، وفم-إذا فارقت الميم-، وأب، وأخ، وحم، وهن. وشرط إعراب (ذو) هذا الإعراب: أن تكون بمعنى صاحب، نحو: جاءني ذو مال، وقابلت ذا فضل، ومررت بذى خبرة. ويشترط فيما سواها من الأسماء أربعة شروط: أحدها: أن تكون مفردة، أي: غير مثناة ولا مجموعة. والثاني: أن تكون مكبرة، فلو صُغرت أُعربت بالحركات الظاهرة، نحو: هذا أبيك وأخيك، بتشديد الياء مضمومة رفعاً، ومفتوحة نصباً، ومكسورة جرأً. والثالث: ألا تكون منسوبة، فلو نسبت أُعربت بالحركات الظاهرة، نحو: هذا أبوي وأخوي. والرابع: أن تكون مضافة لغير ياء المتكلم<sup>(١)</sup>.

قال الصيمري: "وإنما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات؛ ليكون ذلك توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى، والإضافة فرع على المفرد، كما أن التثنية والجمع فرع عليه، فلاشتراكهما في الفرعية جعل أحدهما توطئة للآخر"<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل ثلاث لهجات في أب وأخ وحم، دونك بيانها:

**الأولى:** أن يكون الإعراب بالحروف، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتخفص بالياء، نحو: هذا أبوه وأخوه وحموها، ورأيت أباه وأخاه وحمأها، ومررت بأبيه وأخيه وحميها. وقد حكم عليها بالمشهورة قائلاً: "وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة"<sup>(٣)</sup>.

**الثانية:** النقص، وهو حذف الواو والألف والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو: هذا أبه وأخه وحمها، ورأيت أبه وأخه وحمها، ومررت بأبه وأخه وحمها. وقد حكم عليها بالندرة قائلاً: "وهذه اللغة نادرة في أب وتالييه"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح شذور الذهب/٦٧، ٦٨، وشرح ابن عقيل على الألفية/١٥٤، ٥٥، والتصريح/١٥٧، وهمع الهوامع/١٣٥، وحاشية الشيخ عبد الله العثماوي على متن الأجرومية/١٤، ١٥، ومنتهى الأرب للشيخ محمد محيي الدين/٦٨.

(٢) التبصرة والتذكرة/١٨٤.

(٣) شرح ابن عقيل على الألفية/١٥١.

(٤) السابق/١٥٢.



الثالثة: القصر، وقد قال عنها: " واللغة الأخرى فى أب وتالييه: أن يكون بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً، نحو: هذا أباه وأخاه وحماها، ورأيت أباه وأخاه وحماها، ومررت بأباه وأخاه وحماها... فعلامه الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الألف، كما تقدر فى المقصور، وهذه اللغة أشهر من النقص"<sup>(١)</sup>.

وذكر فى (هَن) لهجتين:

إحداهما - وهى الأشهر-: أن يعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون فى آخره حرف علة، نحو: هذا هَنُ زيد، ورأيت هَنَ زيد، ومررت بهن زيد.

والثانية: الإتمام - وهى قليلة جداً- نحو: هذه هَنوه، ورأيت هَناه، ونظرتُ إلى هَنيه. ثم قال: "النقص فى هَن أحسن من الإتمام"<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

يمكن تقسيم الأسماء الستة من حيث اللهجات الواردة فيها إلى خمسة أقسام:

القسم الأول: ما فيه ست لهجات، وهو: حَمَّ.

والقسم الثانى: ما فيه خمس، وهو: أَخَّ.

والقسم الثالث: ما فيه أربع، وهو: أَبَّ.

والقسم الرابع: ما فيه اثنتان، وهو: هَنَّ.

والقسم الخامس: ما فيه لهجة واحدة، وهو: ذُو، والفم إذا خلا من الميم.

ومجموع اللهجات ثمان، منها ما هو عامٌّ فى الأسماء كلها، ومنها ما هو خاصٌّ ببعضها، وهاك تفصيل القول فيها مجتمعة على النحو التالى:

اللهجة الأولى: الإعراب بالحروف نيابة عن الحركات، فترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: هذا أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال، وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة، نحو: رأيت أباك وأخاك وحماك وهناك وفاك وذو مال، وتخفف بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: استمعت إلى أبيك وأخيك وحميك وهنيك وفيك وذى خبرة. وتُعرف هذه اللغة بلغة الإتمام. وهى لغة التنزيل.

اللهجة الثانية: إلزامها الألف فى الأحوال الثلاثة كلها، ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجرّاً. ذكر أبو البركات أنه يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون: هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك- بالألف فى حالة الرفع والنصب والجر- فيجعلونه اسماً مقصوراً، ويحكى عن الإمام أبى حنيفة أنه سئل عن إنسان رمى إنساناً بحجر فقتله: هل يجب عليه القودُ؟ فقال: لا، ولو رماه بأبا

(١) السابق نفسه ٥٢/١، ٥٣، وينظر: ص ٥٤.

(٢) شرح ابن عقيل على الألفية ٥١/١، وينظر: ص ٥٤.

قبيس- بالألف - على هذه اللغة<sup>(١)</sup>. وتقول: هذا أخاك وحماك فى حالة الرفع، ورأيت أخاك وحماك وحماك فى حالة النصب، ونظرت إلى أخاك وحماك فى حالة الجر إذا أردت النطق بهذه اللغة. وقد عزاها ابن يعيش إلى بنى الحارث، وذكر أنهم أتوا بها على القياس مقصورة؛ إذ القياس يقتضى أن تقلب الواو فى هذه الأسماء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٢)</sup>.

وقال الشيخ محمد محبى الدين: " هذه لغة قوم بأعيانهم من العرب، واشتهرت نسبتها إلى بنى الحارث وختعم وزبيد، وكلهم ممن يلزمون المثنى الألف فى أحواله كلها"<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الثالثة: حذف لامها وجعل ما قبلها آخرًا، والإعراب بحركات ظاهرة على الباء والخاء والميم والنون، نحو: هذا أبك وأخك وحمك وهنك، ورأيت أبك وأخك وحمك وهنك، ونظرت إلى أبك وأخك وحمك وهنك، وعليها جاء قول الراجز:

بِأَبِهِ أَقْتَدَى عَدَى فِى الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ<sup>(٤)</sup>

وتعرف هذه اللغة بلغة النقص، وهى أفصح وأشهر من الإتمام فى هن<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الرابعة: تشديد الباء والخاء من أب وأخ، والإعراب بالحركات الظاهرة عليهما، نحو: جاء أب وأخ، ورأيت أباً وأخاً، ومررت بأبٍ وأخٍ. وحكى الصبان عن بعضهم أنه أجاز فى الأب والأخ المشددين إعرابهما بالحروف، فيقال: هذا أبوك وأخوك بالتشديد والإعراب بالحروف<sup>(٦)</sup> فى أحوال الإعراب كلها.

اللهجة الخامسة: رد اللام المحذوفة وإسكان الخاء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الآخر، نظير دلو، فيقال: هذا أخو، ورأيت أخواً، ومررت بأخو، وعليها جاء قول الشاعر:

(١) ينظر: الإحصاف ١/١٨، وأسرار العربية ٤٦/٤٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١/٥٣.

(٣) منحة الجليل ١/٥٤.

(٤) هذا البيت من الرجز، وقائله رؤبة، وهو فى: ديوانه/١٨٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٤٦، والتذليل والتكميل ١/١٦٦، وأوضح المسالك ١/٤٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٥٢، وتعليق الفرائد ١/١٤٨، والتصريح ١/٦٢، وهمع الهوامع ١/١٣٩، وشرح الأشمونى ١/٧٠.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٥٣، وشرح التسهيل ١/٤٤، ٤٥، والتذليل والتكميل ١/١٦٥، ١/١٦٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣١٩، وتعليق الفرائد ١/١٤٧، ١/١٤٨، والفضة المضية لابن زيد العاتكى/٤٤، ٤٥، والتصريح ١/٦٤، وهمع الهوامع ١/١٣٩، ١/١٤١، وشرح الأشمونى ١/٧١، وحاشية أبى النجا على شرح الشيخ خالد للأجرومية/٣٧.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ١/٧١.



مَا الْمَرْءُ أَخْوَكُ إِنْ لَمْ تُتْلَفِهِ وَزَّرًا عِنْدَ الْكُرَيْهَةِ مِعْوَانًا عَلَى النُّوبِ<sup>(١)</sup>

وهذه اللهجة خاصة بـ (أخ).

اللهجة السادسة: رُدُّ اللام المحذوفة وإسكان الميم، والإعراب بالحركات الظاهرة على الآخر، نظير قَرَوُ، فيقال: هذا حَمَوٌ، ورأيتُ حَمَوًا، ومررتُ بِحَمَوٍ.

اللهجة السابعة: حذف اللام وزيادة همزة في آخره مع فتح الميم، والإعراب بحركات ظاهرة على آخره، نظير خَطَأُ، فيقال: هذا حَمَأٌ، ورأيتُ حَمَأً، ومررتُ بِحَمَأٍ.

اللهجة الثامنة: حذف اللام وزيادة همزة في آخره مع إسكان الميم، والإعراب بحركات ظاهرة على آخره، نظير قَرَعٌ، فيقال: هذا حَمَعٌ، ورأيتُ حَمَعًا، ومررتُ بِحَمَعٍ.

وثلاث اللهجات السابقة خاصة بـ (حَم) <sup>(٢)</sup>.

واللهجات المتقدمة الذكر متفاوتة في مراتب الفصاحة، فالأفصح في (أب وأخ وحم) لغة الإتمام، وتليها لغة القصر، ثم لغة النقص.

والأفصح في (هَن) لغة النقص<sup>(٣)</sup> والإتمام قليل جدًا؛ ولذلك قال ابن مالك: "ومن العرب من يقول: هذا هنوك، ورأيت هناك، ومررت بهنيك، وهو قليل، فمن لم ينبه على قلته فليس بمصيب، وأن حظي من الفضائل بأوفر نصيب"<sup>(٤)</sup>، وقال ابن هشام: "وهي لغة قليلة، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي، فادَّعِيَا أن الأسماء العربية بالحروف خمسة لا ستة.

واعلم أن لغة النقص مع كونها أكثر استعمالاً هي أفصح قياساً؛ وذلك لأن ما كان ناقصاً في الأفراد فحقه أن يبقى على نقصه في الإضافة"<sup>(٥)</sup>.

فالدافع إلى تفضيل لهجة على أخرى ورود السماع، وكثرة الدوران على ألسنة الفصحاء. وأما تعدد اللهجات فدليل واضح على ثراء اللغة العربية، واتساع مجال القول فيها، ولا ريب أن في هذا تيسيراً على الناظم والناثر؛ فيخرج كلاهما أسلوبه في أروع صورة.

\* \* \*

(١) البيت من بحر البسيط، عزاه ابن مالك إلى رجل من طيئ في شرح التسهيل ٤٥/١، وقد ورد بلا نسبة في: تعليق

الفرائد ١٤٧/١، وهمع الهوامع ١٤١/١. الوَزَّرُ: الملجأ، فكل ما التجأت إليه وتحصنت به فهو وَزَّرٌ. اللسان (وزر)،

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٤/١، والتنزيل والتكميل ١٦٧/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣١٩/١، وشرح الأشموني

٧١/١، والأسماء الستة في ميزان اللغة د/مهران عبد الله/٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣.

(٣) ينظر: منتهى الأرب/٧٠.

(٤) شرح التسهيل ٤٤/١.

(٥) شرح شذور الذهب/٧١.

## وقوع خبر لعل أن والفعل بعد اسم عين حملاً على عسى

### تقديم:

إذا كان الاسم في هذا الباب وغيره اسم معنى جاز كون الخبر فعلاً مضارعاً مقروناً بـ (أن)، كقولك: إنَّ الصَّلاحَ أنْ يُعْصَى الهوى، ولعلَّ الخيرَ أنْ تحضُر.

وإذا كان الاسم اسم عين امتنع ذلك كما يمتنع في الابتداء؛ إذ لا يخبر بالمصدر عن الجثة، أو بالمعنى عن العين<sup>(١)</sup>.

وقد قيل بجواز وقوع خبر لعل أن يفعل بعد اسم عين، وذلك بطريق الحمل على عسى؛ لأن معنى الكلمتين واحد، وهو الترجى والإشفاق، كقولك: عسى عبدالله يأتي، وقولك: لعل عبدالله يأتي، وقد عملت عسى عمل لعل في لُعْيَةٍ<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل أن خبر لعل قد يقع (أن يفعل) بعد اسم عين حملاً على عسى، والقياس يقتضى أن لا تدخل أن هنا؛ إذ لا يخبر بالمعنى عن العين، لكن فعل ذلك لما ذُكِرَ. ثم قال: "وهي لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلامهم"<sup>(٣)</sup>. وذكر أن من شواهد هذه اللغة قول الشاعر:

لَعَلَّ الَّذِي قَادَ النَّوَى أَنْ يَرُدَّهَا إِلَيْنَا وَقَدْ يُدْتَى الْبُعِيدُ مِنَ الْبُعْدِ<sup>(٤)</sup>

### الدراسة التفصيلية:

تباينت آراء النحويين في هذه المسألة المطروحة، وهي: وقوع خبر لعل أن والفعل المضارع بعد اسم عين حملاً على عسى. هل هي جائزة على الإطلاق أو لا؟ يبدو أن هناك ثلاثة آراء:

الرأى الأول: أن ذلك الجواز مقصور على الضرورة الشعرية، وفي مقدمة القائلين بهذا سيبويه، فقد قال: "وقد يجوز في الشعر - أيضاً - لعل أن أفعل، بمنزلة عسيت أن أفعل"<sup>(٥)</sup>. وتبعه المبرد<sup>(٦)</sup>، المبرد<sup>(٦)</sup>، وحذا حذوهما الزمخشري وابن يعيش<sup>(٧)</sup>، وقد استدلوا لذلك بقول الشاعر:

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٢، والمساعد ٣٣٥/١.

(٢) ينظر: التصريح ٢٩٧/١.

(٣) المساعد ٣٣٥/١.

(٤) البيت من بحر الطويل، ولم أعرف قائله، ولم أجده عند غيره ممن تيسر لي الاطلاع على كتبهم.

(٥) الكتاب ١٦٠/٣.

(٦) ينظر: المقتضب ٧٤/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٨٦/٨، ٨٧.



لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلْمَمَ مَلَمَّةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُكَ أَجْدَعًا<sup>(١)</sup>

وقد علقَ ابن يعيش على هذا البيت قائلًا: "وفيه بُعدٌ من حيث إنَّ لعلَّ داخلةً على المبتدأ والخبر، والخبر إذا كان مفردًا كان هو المبتدأ في المعنى، والاسم هاهنا جثة؛ لأنه ضمير المخاطب وأنَّ والفعل حدث، فلا يصح أن تكون خبراً عنه، وإنما ساغ هاهنا؛ لأنها بمعنى عسى؛ إذ كان معناها الطمع والإشفاق؛ فلذلك جاز دخول أن في خبرها"<sup>(٢)</sup>.

الرأى الثاني: أن ذلك جائز في الكلام قياساً على ما جاء؛ لكثرة<sup>(٣)</sup> قال أبو حيان: "وانفردت لعلَّ بجواز دخول أن الناصبة على المضارع الواقع خبراً لها، وكثر ذلك في الشعر حتى لو قيس ذلك لجاز، نحو: لعلَّ زيداً أن يقوم"<sup>(٤)</sup> وذكر ابن هشام أن من مَلَحَ الكلام العربي تقارض اللفظين في الأحكام، وجعل من أمثلته: إعطاء عسى حكم لعلَّ في العمل، وإعطاء لعلَّ حكم عسى في اقتران خبرها بأن<sup>(٥)</sup>.

واستشهد هؤلاء لذلك بقول النبي ﷺ: (لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ)<sup>(٦)</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام: (لَعَلَّكَ أَنْ تَخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضْرِبُكَ آخِرُونَ)<sup>(٧)</sup>.

الرأى الثالث: أن ذلك لغة مشهورة كثيرة الوقوع في كلام العرب. نصَّ على ذلك ابن عقيل<sup>(٨)</sup>. ومبلغ علمي أن النصَّ على كون ذلك لغة لم يرد عن أحد غيره من النحويين.

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله: متمم بن نويرة اليربوعي يرثى أخاه مالكا، وهو في ديوانه/١١٩، والمقتضب ٧٤/٣، والكامل ٢٦٠/١ وشرح المفصل لابن يعيش ٨٦/٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨٢/٢، واللسان (علل)، ومعنى اللبيب ٢٢٣/١، وشرح شواهده للسيوطي ٥٦٧/٢، ٦٩٥، والملمة: النازلة من نوازل الدهر أو المصيبة، والأجدع: مقطوع الأنف. ينظر: أساس البلاغة (جدع، لمم)، وحاشية الأمير ٢٢٣/١.

(٢) شرح المفصل ٨٦/٨، ٨٧.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤٧/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٢٣/٤، ومعنى اللبيب ٢٢٣/١، ٢٠٢/٢، وهمع الهوامع ٤٩٢/١.

(٤) ارتشاف الضرب ١٥٦/٢.

(٥) ينظر: معنى اللبيب ٢٠٢/٢، والتصريح ٢٩٧/١.

(٦) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الأفضية: باب الحكم بالظاهر واللعن بالحجة ح رقم/٤، والموطأ ٤٧٧/٢.

(٧) جزء من حديث أخرجه مسلم في كتاب الوصية: باب الوصية بالثلث ح رقم ٥، والرواية فيه بدون (أن)، وفي الموطأ بـ (أن) ٥٠٧/٢.

(٨) ينظر: المساعد ٣٣٥/١.

وإني لمع المجيزين اقتران خبر لعلّ المضارع بأنّ الناصبة في اختيار الكلام، سواء أكان الجواز بالقياس على الوارد، أم لكونه لغة مشهورة كثيرة، فقد ورد الاقتران في الشواهد الشعرية والنثرية الصالحة لإثبات ذلك، كما سبق، ومنها - أيضاً - قول الشاعر:

لَعَلَّهُمَا أَنْ تَبْعِيَا لَكَ حِيَلَةً وَأَنْ تَرْحَبَا سِرْبًا بِمَا كُنْتَ أَحْصَرُ<sup>(١)</sup>

والمعروف أنّ لعلّ من الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر، فلا يتصور أن يُقَدَّرَ الفعل المقرون بأنّ بعدها بالمصدر؛ لأن المصدر ليس بالشخص، ألا ترى أن التقدير في الحديث الأول: لعلّ بعضكم كان ألحنّ، وفي الثاني: لعلّك تخلف حتى ينفع بك، وقد جاء كذلك. وكذلك الأبيات السابقة، فالتقدير في الأول: لعلّ الذي قاد النوى يردها، وفي الثاني: لعلّك يوماً تلمّ عليك مليمّة، وفي الأخير: لعلّهما باغيتان لك حيلة. وقد حمّل على لعلّ في ذلك عسى وأخواتها فلا تُقدَّرُ أنّ والفعل بعدها بالمصدر؛ لأنّ (أنّ) أتى بها للدلالة على أنّ في الفعل تراخيّاً على الراجح<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله: عمر بن أبي ربيعة، وهو في: ديوانه/٩٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور/٢/١٨٢، والتذييل والتكميل/٤/٣٤٨، وهمع الهوامع/١/٤٩٢، السرب: النفس، والحصر: ضيق الصدر، والعى في المنطق. ينظر: القاموس المحيط (سرب، حصر)،

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور/٢/١٨٢، والتذييل والتكميل/٤/٣٤٧، ٣٤٨.



## عند

## تقديم:

من الظروف المكانية العادمة التصرف: عند، ولا تستعمل إلا مضافة، ولا يفارقها النصب على الظرفية إلا إلى الجر — (من) خاصة<sup>(١)</sup>. وقول العامة: ذهبت إلى عنده لحن، وإنما خُصَّت (من) بذلك؛ لأنها أم حروف الجر، ولأم كل باب اختصاص تمتاز به، وتنفرد بمزيته<sup>(٢)</sup>. و(عند) لبيان كون مظهرها حاضرًا حسًا أو معنى، أو قريبًا حسًا أو معنى.

وقد اجتمع الحضور الحسى والمعنوى فى قوله تعالى: ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي ﴾<sup>(٣)</sup> ومثال القرب الحسى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿١٤﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿١٥﴾ ﴾<sup>(٤)</sup>، ومثال القرب المعنوى قوله جلَّ شأنه: ﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾<sup>(٥)</sup> إذ المراد به التشريف ورفع المنزلة. ومن القرب المعنوى قول الرجل: عندى مائة، يريد: أنه مالكها، وإن كان موضعها بعيداً<sup>(٦)</sup>.

وتستعمل ظرف زمان إذا كان مظهرها معنى، كقول النبي ﷺ: (إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ أَوَّلِ الصَّدْمَةِ)<sup>(٧)</sup> وكذلك إذا أُضيفت إلى الزمان، نحو: عند الصبح، وعند طلوع الشمس<sup>(٨)</sup>. وإنما لم تتصرف عند؛ لشدة توغلها فى الإبهام؛ لأنها تصدق على الجهات الست<sup>(٩)</sup>، وهذا ما أراده الصيمرى بقوله: " وإنما لم تتمكن؛ لأنه ليس بمكان محصور"<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٣٤.

(٢) ينظر: درة الغواص فى أوهم الخواص للحريرى/٢٧، ٢٨.

(٣) من الآية ٤٠ من سورة النمل.

(٤) الآيات ١٣، ١٤، ١٥ من سورة النجم.

(٥) من الآية ١٦٩ من سورة آل عمران.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٤، ٢٣٥، وارتشاف الضرب ٢/٢٦٤، والمساعد ١/٥٣١، وهمع الهوامع ٢/١٦٥، والإتقان ٢/٢٠٦، ٢٠٧.

(٧) جزء من حديث أخرجه مسلم فى كتاب الجنائز: باب فى الصبر على المصيبة عند الصدمة الأولى رقم/١٥.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٥، واللسان (عند)، والمصباح المنير ٢/٤٣١ (عند).

(٩) ينظر: همع الهوامع ٢/١٦٥.

(١٠) التبصرة والتذكرة ١/٣٠٦.



**البيان:**

نصَّ ابن عقيل على أن في حركة عين عند ثلاث لغات: الكسر، وهو المشهور، والفتح، وهو منطوق بعض العرب، والضم، وهو منطوق بعض آخر منهم، وذلك حين قال: " والمشهور كسر عينها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمها. ففي عينها ثلاث لغات: عند، وعند، وعند" (١).

**الدراسة التفصيلية:**

ثلاث اللهجات السابقة وردت عن العرب الفصحاء، وقد نقلها عنهم العلماء واضعين أولاهما في المرتبة الأولى، فهي الشُّهْرِي، والكُثْرِي، والفُصْحِي؛ إذ ألفينا بعضهم يحكمون عليها بأنها أشهر الثلاث (٢)، وقضى بعضهم بأنها أكثرهن (٣)، وبعض آخر قال: أفصحهن (٤)، وممن صرَّح بذلك الفيومي، الفيومي، فقد قال: " وكسر العين هو اللغة الفصحى، وتكلم بها أهل الفصاحة" (٥) وأنسج على منواله فأقول: وجاء بها خير الكلام وأحسنه، وهو القرآن الكريم، ولا ريب أن ما جاء به هو النطق القويم؛ لأنه ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (٦). وهى بلغاتها الثلاث أقصى نهايات القرب، ولذلك لم تُصَغَّر (٧).

وتستعمل (عند) بعدة معان يقتضيها سياق الكلام، فتكون بمعنى الحضرة، كقولك: عندى بكر، وبمعنى الملك والسلطان على الشيء، كقولك: عندى مال، وبمعنى الحكم، كقولك: هذا عندى أفضل من هذا، أى: فى حكمى، وبمعنى الفضل والإحسان، كقول الله تعالى إخباراً عن خطاب شعيب لموسى عليهما السلام ﴿فَإِنَّ أَتَمَّمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ (٨) أى: فمن فضلك وإحسانك (٩).

والعلة فى إعراب عند: أنهم توسعوا فيها فأوقعوها على ما بحضرتك، وما يبعد عنك، وإن كان أصلها للحاضر، فقالوا: عندى مال، وإن كان المال بمكة، والمتكلم بمدينة الفشن، وقالوا: فلان عنده علم، وإن لم يعنوا به الحضرة (١٠).

(١) المساعد ٥٣١/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٣٥، وارتشاف الضرب ٢/٢٦٤، والمساعد ٥٣١/١، وهمع الهوامع ٢/١٦٥.

(٣) ينظر: معنى اللبيب ١/١٣٥، وحاشية الخضرى ١/١٩٩.

(٤) ينظر: المصباح المنير للفيومي ٢/٤٣١ (عند)، وحاشية الشيخ عبدالله العشماوى على متن الأجرومية/٤٥.

(٥) المصباح المنير ٢/٤٣١ (عند)،

(٦) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء.

(٧) ينظر: اللسان (عند).

(٨) من الآية ٢٧ من سورة القصص.

(٩) ينظر: درة الغواص للحريرى ٢٨/٢٨، والمصباح المنير ٢/٤٣١ (عند)،

(١٠) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ١/٢١٢.



ولا يُخرجها الجر بـ (مِنْ) عن الظرفية؛ لأن الجار والمجرور شبيه الظرف؛ لأنهما يتعلقان بالاستقرار، إذا وقعا خبراً وحالاً وصفة وصلة، وهما أخوان في التوسع فيهما<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: الفضة المضية لابن زيد العاتكي/١٨٩، والتصريح/١/٥٢٧.

## الاستغناء عن قلب ألف لَدَى ياء مع المضمر

### تقديم:

من ظروف المكان عادمة التصرف: لَدَى، وهي بمعنى عند، نَصَّ على ذلك سيبويه<sup>(١)</sup>، وليست بمعنى بمعنى لَدُنَّ على الأصح؛ لأن لَدُنَّ لا ابتداء الغاية، وعند ولدى لا ابتداء الغاية وغيرها، ولأنهما يُخبر بهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿٣﴾ ولا يُخبر بِلَدُنَّ<sup>(٤)</sup>.

وكون لَدَى مثل عند يقتضى أنها معربة، وقد صرَّح بإعرابها غير عالم<sup>(٥)</sup>، وذهب ابن الحاجب إلى أنها مبنية<sup>(٦)</sup>، ولم يتابع في ذلك.

وتفارق لَدَى عند من أوجه:

أحدها: أنها لا تُجْرُ أصلاً، وعند تُجْرُ بـ (مِنْ). والثاني: أن عند تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، تقول: هذا القول عندي صواب، وعند فلان علم به، ولَدَى لا تكون ظرفاً للمعاني، بل للأعيان خاصة، نحو: لَدَى مال. والثالث: أنك تقول: عندي مال، وإن كان غائباً عنك، ولا تقول: لَدَى مال إلا إذا كان حاضراً<sup>(٧)</sup>.

وألف لَدَى تُعامل معاملة ألف: على وإلى، فتقلب ياء مع المضمر، وتسلم مع الظاهر<sup>(٨)</sup> نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرِيماً وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾<sup>(٩)</sup>، وقوله عزَّ من قائل: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٢٣٤/٤.

(٢) من الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٣) من الآية ٦٢ من سورة المؤمنون.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٦٤/٢، والمساعد ٥٣٤/١، وهمع الهوامع ١٦٥/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٢/٣، ومغنى اللبيب ١٣٦/١، وهمع الهوامع ١٦٥/٢.

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥١٥/١، وحاشية الصبان ٢٦٤/٢.

(٧) ينظر: مغنى اللبيب ١٣٦/١، وهمع الهوامع ١٦٥/٢، وشرح الأشموني ٢٦٤/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٣/٢، وهمع الهوامع ١٦٦/٢.

(٩) من الآية ٤٤ من سورة آل عمران.

(١٠) من الآية ١٨ من سورة غافر.



وهذا هو المشهور الذى عليه الجمهور من العرب.

### البيان:

ذكر ابن عقيل أن بعض العرب يُقْرُونَ ألفَ لَدَى مع المضمّر، ولا يقلّبونها ياءً، وكذلك يفعلون بألف:

إلى وعلى<sup>(١)</sup> واستدل على ذلك بقول الشاعر:

إِلَاكُم يَا خُزَاعَةَ لَا إِلَانَا عَزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ وَالْهُوََانَا  
فَلَوْ بَرَّيْتُ عَقُوكُمْ بَصَرْتُمْ بِأَنْ دَوَاءَ دَائِكُمْ لَمَّا دَانَا  
وَدَلِكُمْ إِذَا وَتَقْتُمُونَا عَلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُمْ عَلَانَا<sup>(٢)</sup>

يريد: إليكم لا إلينا، ولدينا، وعلينا.

### الدراسة التفصيلية:

الجمهور من العرب يقلّبون ألف (لدى، وإلى، وعلى) ياء مع المضمّر، ويُقْرُونَهَا مع الظاهر، كأنهم فَرَّقُوا بين الظاهر والمضمّر بأن المضمّر لا يستقل بنفسه، بل يحتاج إلى ما يتصل به، فقلّبوا الألف ياءً؛ ليتصل بها الضمير، فقالوا: لديه، ولديك، وإليه وإليك، وعليه وعليك<sup>(٣)</sup>. وقال الرضى: "وإنما قَلِبَ أَلْفُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْثَلَاثِ مَعَ الْمَضْمَرِ؛ تَشْبِيهًا بِأَلْفِ: رَمَى إِذَا اتَّصَلَ بِالْمَضْمَرِ الْمَرْفُوعِ نَحْوِ: رَمَيْتُ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ الضَّمِيرَ الْمَجْرُورَ بِالْمَرْفُوعِ دُونَ الْمَنْصُوبِ، نَحْوِ: رَمَاكَ؛ لِأَنَّ الْجَارَّ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، كَالرَّافِعِ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ، بِخِلَافِ النَّاصِبِ مَعَ الْمَنْصُوبِ"<sup>(٤)</sup>.

وقوم من العرب يستغنون عن هذا القلب مع المضمّر، كما يستغنى عنه الجميع مع الظاهر، وبغيتهم التسوية بين الظاهر والمضمّر، وهم بنو الحارث بن كعب، يقولون: لَدَاهُ، وَلَدَاكَ، وَإِلَاكَ، وَعَلَاكَ. وَلَدَاكُمَا، وَإِلَاكُمَا، وَعَلَاكُمَا، وهكذا<sup>(٥)</sup>. وقد حكى سيبويه لغتهم هذه قائلاً: "وحدثنا الخليل أن ناساً من العرب يقولون: عَلَاكَ، وَلَدَاكَ، وَإِلَاكَ"<sup>(٦)</sup>.

ونقل ذلك عنه الرضى<sup>(٧)</sup>. وشاهدها من السماع الأبيات الشعرية الثلاثة سابقة الذكر.

(١) ينظر: المساعد ٥٣٥/١.

(٢) الأبيات من بحر الوافر، ولم يعرف قائلها، وقد وردت فى: شرح التسهيل ٢٣٨/٢، وهمع الهوامع ١٦٦/٢، والدرر النوامع ٩٦/٣.

(٣) ينظر: المصباح المنير ٥٥٢/٢ (لندن).

(٤) شرح الرضى على الكافية ٢٢٣/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٨/٢، وشرح الرضى على الكافية ٢٢٣/٣، والمساعد ٥٣٥/١، والمصباح المنير ٥٥٢/٢ (لندن)، وهمع الهوامع ١٦٦/٢.

(٦) الكتاب ٤١٣/٣.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٣/٣.

( 516 )

وهى لغة مقبولة وإن كانت قليلة الورد فى الخطاب اللغوى؛ لأنها حكاية سيبويه وأستاذة للواقع اللغوى الذى كان عليه بعض العرب فى كلامهم، وهما معروفان بالدقة فى النقل، والثقة فى الرواية، والتأكد من فصاحة المصدر المنقول عنه.

\* \* \*



## تقديم:

تأتى قَطُّ على ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى، وتختص بالنفى فيقال: ما فعلته قَطُّ، وربما استعملت دونه. وهى مشتقة من قَطَطْتُ الشئ أى: قطعته، فمعنى ما فعلته قَطُّ: ما فعلته فيما انقضى من عمرى؛ لأن الماضى ينقطع عن الحال والاستقبال.

وهى مبنية، وعلّة بنائها: تضمنها معنى حرفى ابتداء الغاية وانتهائها؛ إذ المعنى: ما فعلته مذ خلقتى الله تعالى إلى الآن<sup>(١)</sup>، وقيل: لتضمنها معنى لام التعريف الاستغراقية لزوماً؛ لأن معناها استغراق الزمان الماضى جميعه<sup>(٢)</sup>. واختاره الرضى<sup>(٣)</sup>.

وقيل: لتضمنها معنى المضاف إليه؛ لأنها بمعنى زمن الماضى. وقيل: لأن من لغاتها قَطُّ ساكنة الطاء، وهى موضوعة وضع الحروف<sup>(٤)</sup>. وقيل: لتضمنها معنى فى ومن الاستغراقية لزوماً<sup>(٥)</sup>. وقيل: لشبه الحروف فى الافتقار إلى جملة، وعدم الصلاحية لأن تضاف أو يضاف إليها، أو تسند أو يسند إليها<sup>(٦)</sup>. وقيل: لشبه الحروف فى إبهامها؛ لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان<sup>(٧)</sup>. وبُنيت على على حركة؛ فراراً من التقاء الساكنين<sup>(٨)</sup>.

**الوجه الثانى:** أن تكون بمعنى حَسَبَ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء، يقال: قَطِي، وقَطَكْ، وقَطُّ زيدٍ درهمٌ، كما يقال: حَسَبِي وحَسْبُكَ وحَسْبُ زيدٍ درهمٌ، إلا أنها مبنية؛ لأنها موضوعة على حرفين، وحسب معربة<sup>(٩)</sup>. ونقل الكوفيون إعرابها، فيقال: قَطُّ زيدٍ درهمٌ بالرفع، كما يقال: حَسْبُهُ درهمٌ. وهو وهو قليل<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: معنى اللبيب ١/١٥١، والتصريح ١/٥٢٦.

(٢) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/٥١٦.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٢٢٥.

(٤) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ١/٥١٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٢، والمساعد ١/٥١٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٢٢.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢/٢١٦.

(٨) ينظر: شرح المفصل للخوارزمى ٢/٢٨٦، والتصريح ١/٥٢٦.

(٩) ينظر: معنى اللبيب ١/١٥١.

(١٠) ينظر: التذييل والتكميل ٢/١٧٩، وهمع الهوامع ٢/٢١٧.

الوجه الثالث: أن تكون اسم فعل بمعنى: يكفى، نحو: قَطُّ بَكَرًا دَرَهْمٌ أَى: يكفيه، وَقَطْنِي بنون الوقاية، أَى: يكفينى. وهذه - أيضًا - مفتوحة القاف ساكنة الطاء<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل فى (قَطُّ) ست لهجات، تبدو جلية على الوجه التالى:

الأولى: قَطُّ - بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة - وبُنيت على حركة؛ لأن لها أصلًا فى التمكن، إذ أصلها القَطُّ، وكانت ضمة؛ تشبيهاً بـ (قبل)؛ لدالته على ما تقدّم من الزمان مثله<sup>(٢)</sup>. الثانية: قَطُّ - بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المشددة -.

الثالثة: قَطُّ - بفتح القاف وتخفيف الطاء مضمومة -؛ لنية المحذوف.

الرابعة: نقلها عن الجوهري قائلاً: "وحكى الجوهري أنّ منهم من يُتبع فى المخففة - أيضًا - فيقول: قَطُّ - بضم القاف والطاء - كقولهم: لم أَره مُدُّ يومان، قال: وهى قليلة"<sup>(٣)</sup>.

الخامسة: قَطُّ - بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة -؛ لعدم نية المحذوف.

السادسة: نقلها عن ابن مالك قائلاً: "وحكى المصنف فى الشرح لغة أخرى، وهى قَطُّ - بفتح القاف وتشديد الطاء مع الكسر - على أصل التقاء الساكنين"<sup>(٤)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

وصلت اللهجات الواردة فى (قَطُّ) عند سابقى ابن عقيل ولاحقيه من النحويين خمسًا<sup>(٥)</sup>، وألفيناها عند ابن عقيل ستًا كما سبق، ودونك تفصيل القول فيها على النحو التالى:

اللهجة الأولى: قَطُّ - بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة - قال الكسائى: أصله قَطُّ بضم الأولى وسكون الثانية، فسكّنت الأولى وأدغمت، وجعل الآخر على حركة الأول<sup>(٦)</sup>.

وقد جاء تعليل العلماء لضم الطاء مختلفًا؛ إذ ردّه ابن الشجرى إلى قوة (قَطُّ) بتضمنه معنى حرف الابتداء فى الزمان وحرف الانتهاء؛ لأنهم أرادوا بقولهم: ما رأيتَه قَطُّ: ما رأيتَه منذ أول عمري إلى الآن؛ فلذلك حرّكوه بأقوى الحركات<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: معنى اللبيب ١/١٥١، وهمع الهوامع ٢/٢١٧.

(٢) ينظر: المساعد ١/٥١٧، ٥١٨.

(٣) المساعد ١/٥١٩، وينظر: الصحاح، واللسان (قطط).

(٤) المساعد ١/٥١٩، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٢٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢٢١، ٢٢٢، وشرح الرضى على الكافية ٣/٢٢٥، وارتشاف الضرب ٢/٢٤٨،

ومعنى اللبيب ١/١٥١، والقاموس المحيط (قط)، وهمع الهوامع ٢/٢١٦، وحاشية الصبان ٢/١٣٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٧، وهمع الهوامع ٢/٢١٧.

(٧) ينظر: الأمالى الشجرية ٢/٢٦٢.



وذهب الخوارزمي إلى أن (قَطُّ) بُنِيَ على الضم؛ للمبالغة في المعنى، وهذا لأن زيادة اللفظ كما هي لزيادة المعنى، فكذلك قوة اللفظ لقوة المعنى<sup>(١)</sup>.

ورأى ابن مالك أنه بُنِيَ على الضم حملاً على (قَبْلُ) المنوى بالإضافة، أو لأنه لو فُتِحَ لتوهم النصب بمقتضى الظرفية، ولو كُسِرَ لتوهم الجر بـ (مِنْ) المضمن معناها، أو كان يُعْتَدَرُ عن زوال التنوين بكثرة الاستعمال<sup>(٢)</sup>. وَعَلَّلَ الرضى ضَمَّهُ بأنه مقطوع عن الإضافة، كـ (قَبْلُ، وَبَعْدُ، وَعَوَضُ)<sup>(٣)</sup>. وهذه اللهجة هي أشهر اللهجات الواردة كما قال الرضى<sup>(٤)</sup>، وأفصحها كما قال ابن هشام والصبان<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثانية: قَطُّ - بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المشددة<sup>(٦)</sup>، وَعَلَّلَ الخوارزمي ضَمَّ القاف بأنه جاء جاء لزيادة المبالغة في المعنى<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الثالثة: قَطُّ - بفتح القاف وتشديد الطاء مكسورة - وقد عَلَّلَ الكسر بأنه جاء على أصل التقاء الساكنين<sup>(٨)</sup>. قال ابن مالك: "ومن بناه على الكسر راعى أصل التقاء الساكنين، ولم يلتفت إلى توهم الجر؛ لأن الكسرة لا تكون علامة جر إلا مع تنوين أو إضافة أو ألف ولام، ولا واحد منها في قَطُّ، فلا إبهام"<sup>(٩)</sup>.

اللهجة الرابعة: قَطُّ - بضم القاف إتباعاً لضم الطاء المخففة<sup>(١٠)</sup> كقولهم: لم أره مُذُّ يومان، وهي لغة قليلة<sup>(١١)</sup>.

اللهجة الخامسة: قَطُّ - بفتح القاف وضم الطاء مخففة - استصحاباً لحالتها قبل التخفيف، فكان المحذوف موجود، والحركة لالتقاء الساكنين. قال ابن مالك: "ومن قال: قَطُّ بالضم والتخفيف فَمُخَفَّفٌ ناوٍ للتضعيف، فلذلك استصحب ما كان معه من الحركة"<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل ٢٨٦/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٥/٣، وهمع الهوامع ٢١٦/٢، وحاشية الصبان ١٣٢/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٥/٣.

(٥) ينظر: معنى اللبيب ١٥١/١، وحاشية الصبان ١٣٢/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٥/٣، ومعنى اللبيب ١٥١/١، وهمع الهوامع ٢١٦/٢، وحاشية الصبان ١٣٢/٢.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٢٨٦/٢.

(٨) ينظر: معنى اللبيب ١٥١/١، وهمع الهوامع ٢١٦/٢، وحاشية الصبان ١٣٢/٢.

(٩) شرح التسهيل ٢٢٢/٢.

(١٠) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢٢٥/٣، والمساعد ٥١٩/١.

(١١) ينظر: الصحاح، واللسان (قطط)،

(١٢) شرح التسهيل ٢٢٢/٢.



اللهجة السادسة: قَطُّ - بفتح القاف وتخفيف الطاء ساكنة - لأن الناطق بها لم ينو التضعيف، فعاملها معاملة مُنْذُ إذا قيل فيها: مُنْذُ<sup>(١)</sup>.

ويرى الأخفش أنك إذا أردت بـ (قَطُّ) الزمان تَضُمُّ أبداً فتقول: ما رأيتُ مثله قَطُّ، وإذا قلَّلتَ بها شيئاً سَكَّنْتَ فتقول: ما عندك إلا هذا قَطُّ، فإن لقيت ألف وصل كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين، فتقول: ما علمتُ إلا هذا قَطُّ اليوم، وما عندي إلا هذا قَطُّ الآن<sup>(٢)</sup>.

والذي يبدو لى أن هذه لهجات مستقلة فى هذه اللفظة، وليست إحداها مأخوذة من الأخرى، أو مُحَفَّفَةٌ منها، بل نطق كل قبيل من العرب على النحو الذى يلائمه، فكلها تتنازع الأصالة، وتؤدى معنى واحداً لا اختلاف فيه، وهو: استغراق ما مضى من الزمان المنفى.

\* \* \*

(١) ينظر: السابق ٢/٢٢٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٢٤٨، والقاموس المحيط (قط)، وهمع الهوامع ٢/٢١٧.



## جمع مائة إذا كانت مُفسراً

### تقديم:

مُفسراً ما بين عشرة ومائة- وهو العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين- مفرد منصوب، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾<sup>(١)</sup>، وقوله عز وجل: ﴿فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله جل شأنه: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِمْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

وأما العدد من ثلاثة إلى عشرة فيضاف إلى مُفسره مجموعاً جمع قلة؛ ليطابق العدد المعدود لفظاً ومعنى، نحو: ثلاثة رجال، وثلاث نسوة. وإذا كان المُفسر مائة فحقه أن يكون مفرداً مجروراً، نحو: ثلاث مائة، وأربع مائة، وقد جرى به مجموعاً فقيلاً: ثلاث مئتين، وثلاث مئتين<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل خلافاً بين النحويين في جمع مائة إذا كانت مُفسراً؛ فالأكثر يخصصونه بالشعر، وظاهر كلام سيبويه جوازه في الكلام<sup>(٥)</sup>، وحكى عن الفراء قوله: بعض العرب يقول: عشر مائة، مكان ألف، وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاث مئتين، وأربع مئتين<sup>(٦)</sup> وعلل ابن عقيل ترك استعمال: عشر مائة، وعشرون مائة في الكلام بالاستغناء عن ذلك بألف وألفين، على أن الفراء قد حكاه عن بعض العرب إلا أن الأولى لغة أكثر العرب<sup>(٧)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

يمكن القول بأن النحويين في هذه المسألة على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: جواز جمع مائة إذا كانت مُفسراً في سعة الكلام؛ لكونه مقتضى القياس؛ إذ ثلاثة وتسعة تضاف إلى جماعة في الأعداد الآحاد، فينبغي أن تكون هنا - أيضاً - مضافة إلى جماعة،

(١) من الآية ٤ من سورة يوسف.

(٢) من الآية ٦٠ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٩٢/٢، ٣٩٣، ٣٩٤، وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٠٣، وشرح شذور الذهب / ٤٦٢، والمساعد ٦٨/٢، والتصريح ٤٥٤/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٠٩/١.

(٦) ينظر: المساعد ٦٩/٢.

(٧) ينظر: السابق ٨٩/٢، ٩٠.

ولكن سلكَ بمائة المُفسِّرة سبيل المفرد؛ تشبيهاً بمُفسِّر أحد عشر وعشرين في كونه مفرداً. هذا مذهب سيبويه، وقد قرَّره قائلاً: "وأما ثلاثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبَّهوه بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يُبيِّنُ به العدد واحداً؛ لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد، وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع"<sup>(١)</sup>.

وتبعه المبرد في ذلك<sup>(٢)</sup>، وجعل علة الجواز قائمة على الشبه بالآحاد في الإضافة إلى الجمع حين قال: "وإنما أجاز أن تقول: ثلاث مئين، وثلاث مئآت من أجل أنه مضاف، فشَبَّهته من جهة الإضافة لا غير بقولهم: ثلاثة أثواب، وثلاث جوار"<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا المذهب سار ابن السكيت<sup>(٤)</sup>، وابن الشجري<sup>(٥)</sup>، وابن عصفور الذي رأى جواز الأمرين معاً الأمرين معاً على السواء، فقال: "ويجوز أن تقول: ثلاثمائة ومئين. فمن قال: مائة، راعى معناها من الجمعية، ومن قال: مئين لم يراع المعنى وراعى لفظها من الأفراد فاحتاج إلى الجمع"<sup>(٦)</sup>.

وحكم ابن مالك على هذا الجواز الذي يقتضيه القياس بأنه قليل في استعمال العرب<sup>(٧)</sup>. وقد عزى هذا هذا المذهب إلى البصريين، وأنهم يقولون: ثلاثمائة وأربعمائة وخمسمائة مما شذَّ عن القياس، والقياس عندهم: ثلاث مئين أو مئات، كما يقال: ثلاثة أثواب، وخمسة آلاف<sup>(٨)</sup>.

المذهب الثاني: أن ذلك الجواز مقصور على الضرورة الشعرية<sup>(٩)</sup> وإذا كان القياس يقتضى أن يقال يقال في ثلاث مائة إلى تسع مائة: ثلاث مئآت أو مئين، وتسع مئآت أو مئين، فإن هذا القياس متروك؛ لأن ذلك مما استغنى فيه بلفظ الواحد عن الجمع، ولا يراجع هذا القياس المتروك إلا في

(١) الكتاب ٢٠٩/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٦٧/٢.

(٣) السابق ١٦٧/٢.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق/٢٩٩، ٣٠٠، وابن السكيت هو: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق اللغوي النحوي، أخذ عن البصريين والكوفيين، له تصانيف كثيرة في اللغة ومعاني الشعر. توفي سنة ٢٤٤هـ. ينظر: بغية الوعاة ٣٤٩/٢، والفلاحة والمفلوكون للدجى/١٠٤.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ٢٤/٢، ٦٤.

(٦) شرح جمل الزجاجي ٣٢/٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣٩٤/٢.

(٨) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٣٣/٢، والمصباح المنير ٥٨٩/٢ (مائة).

(٩) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٢٣٤/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبدالقاهر ٧٣٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٦، وشرح الرضى على الكافية ٣٠٢/٣، وشرح شذور الذهب/٤٦٢، وأوضح المسالك ٢٢٨/٤، والتصريح ٤٥٤/٢، وشرح الأشموني ٦٥/٤.



موطن الضرورة، وهو الشعر<sup>(١)</sup>. ومن ثم وجدنا ابن يعيش يقول مُعلِّلاً: "وقد جاء في الشعر على القياس فقالوا: ثلاثٌ مئِينَ وثلاثٌ مئَاتٍ؛ لأنَّ الشعراء يُفسح لهم في مراجعة الأصول المرفوضة"<sup>(٢)</sup> المرفوضة<sup>(٣)</sup> ومن ذلك قول الفرزدق:

ثَلَاثٌ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَقِي بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنِّ وَجُوهِ الْأَهَاتِمِ<sup>(٣)</sup>

ووجه شدوذه - كما يقول الشيخ خالد-: أن المائة إذا جُمِعَتْ كان أقلَّ مفهوماتها ثلاثمائة، وهو مما يُفِيد الكثرة؛ فكان غير مناسب<sup>(٤)</sup>.

وقد عَزَى هذا المذهب إلى الكوفيين، فقد قال ابن الأنباري<sup>(٥)</sup>: "والقياس عند أصحابنا: ثلاثمائة بالتوحيد، والشاذ عندهم: ثلاثٌ مئَاتٍ ومِئِينَ. الدليل على ذلك قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَيْشُوا فِي

كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾<sup>(٦)</sup> فهذا هو القياس، وهو العالی في اللغة؛ لأن كتاب الله تبارك وتعالى نزل بأفصح اللغات، وأثبتها في القياس، ولم ينزل بما يقبح في لغة ويبطل في قياس، وربما اضطر الشاعر في الشعر إلى أن يجمع المائة فيجمعها على جهة الاضطرار لا على جهة الاختيار"<sup>(٧)</sup>.

المذهب الثالث: أن جمع مائة إذا كانت مُفسِّراً جائز؛ لكونه لغة لبعض العرب. جاءت الحكاية بذلك عن الفراء، وقد نقلها أبو حيان قائلاً: "وحكى الفراء أن بعض العرب يقول: عشرٌ مائة، ويجعل العقد

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٧٣٢/٢.

(٢) شرح المفصل ٢٣/٦.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الشاعر ٣١٠/٢، والمقتضب ١٦٧/٢، والمقتصد ٧٣٣/٢، والأمالى الشجرية ٢٤/٢، ٦٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٦، وشرح جمل الزجاجي ٣٣/٢، وشرح التسهيل ٣٩٤/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٠٢/٣، والتصريح ٤٥٤/٢، وشرح الأشموني ٦٥/٤. يفتخر الشاعر بأنه رهن رداءه بديات الملوك الثلاثة الذين قُتلوا في المعركة، وكانت ثلاثمائة بعير، والمراد بالوجه: الأعيان، والأهاتم هم بنو الأهم: سنان بن الأهم، سُمِّيَ بذلك لانكسار ثنيته. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٦٥/٤، وحاشية الصبان ٦٥/٤.

(٤) ينظر: التصريح ٤٥٤/٢.

(٥) هو: أبو بكر محمد بن القاسم النحوي اللغوي، سمع من ثعلب وغيره، وكان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً أُلِّفَ كتباً كثيرة، منها: غريب الحديث، والمقصود والممدود، والواضح في النحو. توفي سنة ٣٢٨هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢١٢/١، ٢١٤.

(٦) من الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(٧) المذكر والمؤنث ٢٣٣/٢، ٢٣٤، وينظر: المصباح المنير ٥٨٩/٢ (مائة).

من لفظ العشر. قال: وأهل هذه اللغة يقولون: ثلاثُ مئين، وأربعُ مئين<sup>(١)</sup>. وكذلك نقلها ابن عقيل مستشهداً لها بما جاء في الشعر<sup>(٢)</sup>، ومنه قول الشاعر:

ثَلَاثُ مِئِينَ قَدْ مَرَرْنَ كَوَامِلًا وَهَذَا أَنَا هَذَا أَشْتَهَى مَرَّ أَرْبَعٍ<sup>(٣)</sup>

ومجىء ذلك في غير بيت من الشعر<sup>(٤)</sup> دليل على ثبوت هذه اللغة، أو على جواز ذلك في سعة الكلام؛ الكلام؛ جرياً على المذهب الأول الذي عليه حذاق النحويين، وقد قال الإمام عبدالقاهر: "وإنما جُعِلَ الجمعُ القياس؛ لأن الباب الذي هو العشرة فما دونها إلى الثلاثة مبنى على التبيين بالجمع. ومعلوم أن الأقيس أن يطرد الباب على سنن واحد"<sup>(٥)</sup>. فيقال: ثلاثُ مئين ومئات، وأربعُ مئين ومئات، وهكذا.

ولا ريب أن في الأخذ بذلك عملاً بالقياس، وجرياً على ما جاء به السماع - وإن لم ينل في الاستعمال حظاً من الشهرة والاتساع - وهذا دليل واضح على ثراء اللغة، واتساع مجال القول فيها، فما جاء عن بعض الفصحاء مخالفاً لما عليه الجمهور من العرب ينبغي ألا يرد، بل يؤخذ به ويُعتد.

\* \* \*

(١) ارتشاف الضرب ١/٣٥٧، ٣٧٠.

(٢) ينظر: المساعد ٢/٦٩، ٨٩، ٩٠.

(٣) البيت من بحر الطويل، وهو لكعب أو لعمر بن حمزة الدوسي في حاشية الشيخ عزيمة على المقتضب ٢/١٦٨، وبلا نسبة في المقتضب ٢/١٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/٢٣، والمساعد ٢/٦٩.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنت لابن الأنباري ٢/٢٣٤، وإصلاح المنطق/٣٠٠.

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٧٣٢.



**جمع مُمَيِّز مائة****تقديم:**

من المعروف للدارسين أن مائة من الأعداد التي تضاف للمعدود، وحققها أن تضاف إلى مفرد، نحو قوله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾<sup>(١)</sup>، وقولك: عندي مائة درهم، ومائتا ثوب، وثلاثمائة دينار.

وإنما كان حقها ذلك؛ لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد؛ لأنها كانت مشتملة عليهما، فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد. وقد تضاف المائة إلى جمع، كقراءة حمزة والكسائي ﴿ وَلَيْثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثُمِائَةِ سِنِينَ ﴾<sup>(٢)</sup>. بحذف التنوين من مائة للإضافة<sup>(٣)</sup>.

وإلى ما سبق أشار العلامة ابن مالك قائلاً:

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفُفٌ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفٌ<sup>(٤)</sup>

**البيان:**

ذكر ابن عقيل أن مُمَيِّز مائة قد يُجمع، كما في قراءة حمزة والكسائي المذكورة، ثم نقل عن الفراء ما يفيد أن هذا مذهب لغوى لبعض العرب، وليس بدعاً من الاستعمال<sup>(٥)</sup>، فقال: "قال الفراء: من العرب من يضع السنين موضع سنة"<sup>(٦)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

وقف النحويون من هذه المسألة مواقف مختلفة، فمنهم من أجازها في سعة الكلام، ومنهم من منعها إلا في الضرورة، ومنهم من أجازها على بُعد أو ضعف أو قلة. ودونك توضيح ذلك:

**الموقف الأول:** أجاز الكسائي والفراء ومن تبعهما جمع مُمَيِّز مائة في السعة؛ لكونه جارياً على مألوف بعض العرب في كلامهم، وقد مثَّلتُ هذا الواقع اللغوي خير تمثيل قراءة الأخوين. وحكى أبو زرعة عن الكسائي أن العرب تقول: أقمتُ عنده مائة سنة، ومائة سنين<sup>(٧)</sup>.

(١) من الآية ٢ من سورة النور.

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الكهف، ينظر: النشر ٣١٠/٢، وتقريبه/١٣٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢١٢.

(٣) ينظر: المقتصد للإمام عبد القاهر ٧٣٣/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٢/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٧٣/٢، والتصريح ٤٥٦/٢، وشرح الأشموني ٦٦/٤.

(٤) الألفية/٣٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١٣٨/٢.

(٦) المساعد ٦٩/٢.

(٧) ينظر: حجة القراءات/٤١٤.

وقال الفراء فى معانيه: "ومن العرب من يضع السنين فى موضع سنة"<sup>(١)</sup> ونقل ذلك عنه أبو حيان وابن عقيل<sup>(٢)</sup>.

وذكر غير علم أن هذه القراءة من قبيل وضع الجمع موضع المفرد، فكأنه قيل (ثلاثمائة سنة) وهى فى مصحف عبد الله بن مسعود - رضى الله عنه - كذلك -<sup>(٣)</sup> كما وُضع الجمع موضع المفرد فى التمييز، قال الله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾<sup>(٤)</sup> فقد وضع ﴿ أَعْمَالًا ﴾ موضع (عَمَلًا)<sup>(٥)</sup>. وحسن ذلك، لأن الواحد فى هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع، فَحْمِلَ الكلام على المعنى<sup>(٦)</sup>.

وقد ذُكرَ لهذه القراءة وجه آخر، وهو: تشبيه المائة بال عشرة، إذا كانت المائة تعشيراً للعشرات، والعشرة تعشيراً للأحاد<sup>(٧)</sup>.

الموقف الثانى: منع المبرد إضافة مائة إلى الجمع إلا فى الضرورة الشعرية، وجوازها فى الشعر من قبيل الحمل على المعنى، لأن مُفسِّرَ مائة جمع فى المعنى، فمعنى مائة درهم: مائة من الدراهم. ومن ثم أقدم المبرد على ردِّ القراءة المذكورة وتخطئتها<sup>(٨)</sup> عفا الله عنه.

الموقف الثالث: ذهب النحاس وابن خالويه وغيرهما إلى أن هذه المسألة جاءت على المعنى والأصل؛ لأن كلام العرب ثلاثمائة سنة، وسنة بمعنى سنين؛ إذ الواحد المفسر عن العدد معناه الجمع<sup>(٩)</sup>. ومع ذلك حكم النحاس وغيره على هذه القراءة بأنها بعيدة فى العربية، يجب أن تتوقى

(١) معانى القرآن ١٣٨/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٥٧/١، والمساعد ٦٩/٢.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٣٩٠/١٦، والدر المصون للسمين الحلبي ٤٧٠/٧.

(٤) من الآية ١٠٣ من سورة الكهف.

(٥) ينظر: الكشاف للزمخشري ٧١٦/٢، وفتح الوصيد فى شرح القصيد لعلم الدين السخاوى ١٠٦٧/٣، والتصريح ٤٥٦/٢، وحاشية الصبان ٦٦/٤.

(٦) ينظر: الكشاف لمكى القيسى ٥٨/٢، وشرح الهداية للمهدوى ٣٩٣/٢، ٣٩٤.

(٧) ينظر: التصريح ٤٥٦/٢، وحاشية الصبان ٦٦/٤.

(٨) ينظر: المقتضب ١٦٩/٢.

(٩) ينظر: إعراب القرآن ٢٧٢/٢، والحجة فى القراءات السبع ٢٢٣، والتبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١٠١/٢.



القراءة بها<sup>(١)</sup>. والأصل إضافة العدد إلى الجمع، ولكن بعد هذا الأصل بقلة الاستعمال؛ إذ هو أصل قد قد رُفِضَ استعماله<sup>(٢)</sup>.

ولله درُّ أبي زرعة عالماً، فلما يرتض ما قاله هؤلاء، بل ردَّ عليهم محتجاً للأخوين قائلاً: "بل هذه القراءة مختارة، وحجتها: أنهما أتيا بالجمع بعد قوله (ثَلَاثُمِائَةٍ) على الأصل؛ لأن المعنى فى ذلك هو الجمع، وذلك أنك إذا قلت: عندي مائة درهم فالمعنى: مائة من الدراهم، والجمع هو المراد من الكلام. والواحد إنما اكتفى به من الجمع إذا قيل: ثلاثمائة سنة، وثلاثمائة رجل؛ لأن الواحد هنا يُؤدِّي على معنى الجمع بذكر العدد قبله، فعاملاً الأصل الذى هو مراد المتكلم، ولم يكتفيا بالواحد من الجمع. هذا مذهب قطرب"<sup>(٣)</sup>.

وحكم العكبرى على هذه المسألة بأنها ضعيفة فى الاستعمال؛ لأن مائة تُضاف إلى المفرد، ولكنها مع ذلك جاءت على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، ويُقوَّى ذلك أن علامة الجمع هنا جَبْرٌ لما دخل السنة من الحذف، فكأنها تنتمى الواحد<sup>(٤)</sup>.

الموقف الرابع: كثير من النحويين يذكرون أن مائة قد تُضاف إلى الجمع، ويستشهدون على ذلك بالقراءة المذكورة<sup>(٥)</sup>.

والذى أميل إليه أن جمع مُمَيِّزٌ مائة لغة لبعض العرب، كما حكى الفراء، ومثَّلَ ذلك قراءة حمزة والكسائى، فمن العرب قوم يضعون الجمع موضع المفرد جرياً على الأصل؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، وإن كان هذا الأصل قليل الاستعمال حتى زعم بعضهم أنه مرفوض. ولعل السبب فى قلته أن عدد هذا المميِّز فى معناه كثرة، فكهوا جمع مُمَيِّزه؛ لئلا ينضم الثقل اللفظى إلى الثقل المعنوى<sup>(٦)</sup>.

وما دام الأمر كذلك فهذه اللغة التى تَمَسَّكَ بها بعض العرب منبهة على الأصل الذى كان يجب استعماله، وجاءت به القراءة المذكورة، فَرَدُّ المبرد و النحاس لها غير مقبول؛ إذ ليست بدعاً من

(١) ينظر: إعراب القرآن ٢/٢٧٢، وحجة القراءات/٤١٤، والكشف ٢/٥٨.

(٢) ينظر: الكشف ٢/٥٨.

(٣) حجة القراءات/٤١٤.

(٤) ينظر: التبيان فى إعراب القرآن ٢/١٠١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٩٤، وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٠٥، وأوضح المسالك ٤/٢٣٠،

وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٣٧٣، ٣٧٤، وشرح المكودى عليها/٣٨٨، والتصريح ٢/٤٥٦.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٤/٦٦.



الاستعمال العربى، فهى مروية بالسند الصحيح عن أفصح العرب رضي الله عنه، وهو لا ينطق عن الهوى ﴿ إِنَّ

هُوَ إِلَّا وَحَىُّ يُوحَىٰ ﴾<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) الآية ٤ من سورة النجم.



## إضافة العشرين وأخواته إلى المفسر منكراً ومعرفةً

### تقديم:

مفسرُ العشرين وأخواته لا يكون إلا مفرداً منصوباً، نحو: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة، ويُذكر قبله النيف، ويُعطف العشرون وأخواته عليه، فيقال للمذكر: أحد و عشرون، واثنان وعشرون، وثلاثة وعشرون غلاماً، وكذا ما بعد الثلاثة إلى التسعة.

ويقال للمؤنث: إحدى وعشرون، واثنان وعشرون، وثلاث وعشرون امرأة: وكذا ما بعد الثلاث إلى التسع.

ومثل عشرين في ذلك ثلاثون، وأربعون، وهكذا إلى تسعين، فيقال: عندى ثلاثون ديناراً، وأربعون درهماً، وتسعون غلاماً، وتسعة وتسعون رجلاً، وتسع وتسعون امرأة<sup>(١)</sup> وإلى ذلك أشار العلامة ابن مالك قائلاً:

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتَّسْعِينَ بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَ<sup>(٢)</sup>

### البيان:

نقل ابن عقيل عن الكسائي حكايته التي تثبت أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفسر منكراً ومعرفةً، فيقولون: عشرو درهم، وأربعو ثوبه، ثم ذكر أن ابن مالك أشار إلى قلة ذلك<sup>(٣)</sup> وأن المغاربة قالوا: إن هذا شاذ لا يقاس عليه<sup>(٤)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

عرض ابن مالك هذه اللهجة التي نطق بها بعض العرب ممثلةً فيما حكاها الكسائي عنهم، فقال: "وحكى الكسائي أن من العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى المفرد منكراً ومعرفةً"<sup>(٥)</sup> وأشار إلى إقالتها ممثلاً لها بقولهم: عشرو درهم، وأربعو ثوبه<sup>(٦)</sup>. فالأول شاهد للمفسر المفرد منكراً مع إضافة العشرين إليه، والثاني شاهد له معرفةً مع إضافة الأربعين إليه<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٣٧٧، ٣٧٨، وشرح المكودي عليها/٣٩١.

(٢) الألفية/٥٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٩٢، ٣٩٥.

(٤) ينظر: المساعد ٢/٧٠.

(٥) شرح التسهيل ٢/٣٩٥.

(٦) ينظر: السابق ٢/٣٩٢، ٣٩٥.

(٧) ينظر: شفاء العليل للسلسلي ٢/٥٦٢.

( 521 )

وإلى قلة ذلك ذهب الرضى - أيضاً - قائلاً: "وربما جاء عَشْرُو درهمٍ، وأرْبَعُو ثوبٍ، وهو قليل" (١) ومثل هذا القليل عند النحويين لا تُبنى عليه القواعد، ولا يُقاس عليه، فقد قال أبوحيان: "وهذا عند أصحابنا شاذ، ولا تُبنى عليه قاعدة" (٢) وحكى ابن عقيل عن المغاربة قولهم: إنَّ هذا شاذ لا يقاس عليه (٣). ويبدو أن ذلك كذلك، فيقبل كما ورد، ولا يُبنى عليه الكلام؛ إذ لم نجد في سماع يُعتدّ به.

\* \* \*

---

(١) شرح الرضى على الكافية ٣/٣٠٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٣٥٥.

(٣) ينظر: المساعد ٢/٧٠.



## إضافة الأعداد المركبة إلى مستحقيها

### تقديم:

لتاء العشرة فى التركيب عكس ما كان لها قبله، فتسقط فى المذكر، وتثبت فى المؤنث؛ رجوعاً إلى الأصل، فتقول: ثلاثة عشرَ أو بضعة عشرَ رجلاً، وثلاث عشرةَ أو بضعة عشرَ امرأةً<sup>(١)</sup> وتبنى على الفتح مطلقاً، سواء أكانت مع اثنين واثنتين أم مع غيرهما.

أما بناؤها مع اثنين واثنتين فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة تشبه الإضافة، والاسم إذا وقع موقع الحرف يُبنى.

وأما بناؤها مع غيرهما فلأنها واقعة موقع التنوين، وهو حرف مبنى على السكون، وخالفت فى البناء ما وقعت موقعه تنبيهاً على الفرعية، واختير لها الفتح؛ طلباً للتخفيف.

وإنما جمعوا بين تأنيثين فى (إحدى عشرة) لاختلاف لفظى العلامتين، وفى (اثنتا عشرة) اعتبروا حال الكلمتين قبل التركيب<sup>(٢)</sup>.

ويجوز فى الأعداد المركبة إضافتها إلى غير مُميّزها ما عدا اثنى عشرَ واثنى عشرةَ فإنهما لا يضافان؛ لأن عشرًا فيهما واقعة موقع نون المثنى، فكما أن الإضافة تمتنع مع النون كذلك تمتنع مع ما وقع موقعها<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل أن الأجود فى العدد المركب إذا أُضيف بقاء الجزأين على ما كانا عليه قبل الإضافة من البناء على الفتح، كما يُفعل ذلك فيهما عند دخول أل، وهوفى (أل) إجماع، فتقول: هذه خمسة عشرَ بفتح الجزأين، كما تقول: الخمسة عشرَ بفتحهما<sup>(٤)</sup>.

ثم ذكر فيه لغتين أُخريين وارتدين عن العرب، حكى سيبويه أو لاهما موسومةً بالضعف عنده<sup>(٥)</sup> وحكى الفراء الأخرى<sup>(٦)</sup>.

فقال عن الأولى: "حكى سيبويه عن بعض العرب إعراب الجزء الثانى مع بقاء الأول على الفتح، نحو: أحدَ عشرَ زيدا، برفع الراء فى الأول وكسرها فى الثانى، وفتح الصدرين...

(١) ينظر: المساعد ٧٩/٢.

(٢) ينظر: التصريح ٤٥٩/٢، ٤٦٠.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٣٧٨/٢، وشرح المكودى عليها/٣٩١، والتصريح ٤٦٣/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٨١/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٩٩/٣.

(٦) ينظر: معانى القرآن ٣٣/٢، ٣٤.

وأجاز الأَخْفَش القياس على هذا، وهى لغة ضعيفة عند سيبويه<sup>(١)</sup> وقال عن الأخرى: "وحكى الفراء أنه سمع من أبى فَعَّس الأَسَدَى وأبى الهيثم العَقِيلَى: ما فعلتُ خَمْسَةً عَشْرَكَ؟ بإضافة الصدر إلى العجز... وأثبت الفراء ذلك قياساً مطرداً، ونسبه ابن عصفور مرةً إلى الكوفيين ومرةً إلى الفراء<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

الوارد عن العرب فى العدد المركب إذا أُضيف إلى مستحق العدد مستغنى عن التمييز ثلاث لهجات، إليك تفصيل القول فيها على النحو التالى:

اللهجة الأولى: إبقاء العدد المركب على حالته التى كان عليها قبل الإضافة، وهى البناء على فتح الجزأين، ويُضاف مجموع العدد المركب إلى مستحقه، فتقول: هذه أحدَ عشرَ بكرٍ، فهذه مبتدأ، وأحدَ عشرَ خبر المبتدأ مبنى فتح الجزأين فى محل رفع، وأحدَ عشرَ مضاف وبكر مضاف إليه. وتقول: اشتريتُ أحدَ عشرَ بكرٍ وبحثتُ عن أحدَ عشرَ سعدٍ.

والإضافة لا تُخلُّ بالبناء، كما لا تُخلُّ به الألف واللام؛ لاستوائهما فى الاختصاص بالأسماء؛ إذ العرب مجمعون على بقاء البناء مع الألف واللام، فيقال: الأحدَ عشرَ مع الأحدَ عشرَ<sup>(٣)</sup> وإنما لم تؤثر الإضافة فى البناء؛ لسببين:

أحدهما: أن هذه الإضافة عارضة، واستعمالها قليل، والثانى: أن المبنى قد يُضاف، نحو: كمَ رجلٍ عندك، فقد أُضيفت كم إلى مميزها<sup>(٤)</sup>.

وعلماء البصريين يوجبون السير على هذه اللهجة فى استعمال العدد المركب المضاف إلى مستحقه؛ لأنه المعروف المشهور فى الاستعمال العربى<sup>(٥)</sup>.

وقد تعددت أحكام استحسان النحويين لهذه اللهجة، فقليل: هى الفصحى<sup>(٦)</sup>، وقيل: هى الأجود فى الكلام<sup>(٧)</sup> وقيل: هى الأكثر فى كلام العرب<sup>(٨)</sup>. وشذَّ عن ذلك ابن عصفور، فحكم على ذلك الاستعمال بأنه ضعيف<sup>(٩)</sup>.

(١) المساعد ٨١/٢.

(٢) السابق ٨١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٩٨/٣، ٢٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٠٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٠٧/٣، وارتشاف الضرب ٣٦٦/١، وأوضح المسالك ٢٣٣/٤، والتصريح ٤٦٣/٢، وشرح الأشمونى ٧١/٤.

(٤) ينظر: عدة السالك للشيخ محمد محبى الدين ٢٣٣/٤.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٢٥٦/٣، وعدة السالك ٢٣٣/٤.

(٦) ينظر: شرح المكودى على الألفية/٣٩٢.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٢/٢، والمساعد ٨١/٢.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٦٦/١، وشرح الأشمونى ٧١/٤.

(٩) ينظر: المقرب ٣٠٩/١، وارتشاف الضرب ٣٦٦/١، والمساعد ٨١/٢.



اللهجة الثانية: إبقاء الجزء الأول مبنياً على الفتح، وإعراب الجزء الثانى بحسب العوامل، فتقول: هذه أحد عشر بكر، وأخذت أحد عشر سعد، وبحثت عن أحد عشر عمرو، بفتح أحد فى الجميع، ورفع عشر فى الأول، ونصبه فى الثانى، وجره فى الثالث<sup>(١)</sup>.

والفتحة فى النصب على هذه اللغة غير الفتحة فى اللغة الأولى؛ لأن تلك فتحة بناء، وهذه فتحة إعراب<sup>(٢)</sup>. ولم يُعرب الصدر؛ لأن المضاف مجموع الجزأين، فهما كاسم واحد إعرابه فى آخره<sup>(٣)</sup>. وهذه اللغة حكاها سيبويه عن العرب، وحكم عليها بالرداءة قائلاً: "ومن العرب من يقول: خمسة عشر ك، وهى لغة رديئة"<sup>(٤)</sup>. واستحسنها الأخفش، وأجاز القياس عليها، فهى جارية مجرى بعلبك<sup>(٥)</sup> بعلبك<sup>(٥)</sup> إلا أن بعلبك ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب، فيكون جره بالفتحة<sup>(٦)</sup>.

واختار ابن عصفور هذه اللغة، وزعم أنها الفصحى، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب<sup>(٧)</sup> ومنع ابن مالك فى التسهيل القياس عليها خلافاً للأخفش<sup>(٨)</sup>. وحكم عليها بعضهم بالضعف<sup>(٩)</sup>، وبعضهم بأنها لغة قليلة<sup>(١٠)</sup>.

وذكر الصبان أنه إذا ثبت كون ذلك لغة لم يمتنع القياس عليها، وإن كانت ضعيفة<sup>(١١)</sup>.

اللهجة الثالثة: معاملته معاملة المركب الإضافى، فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، ويُجرّ الجزء الثانى بالإضافة، كما تفعل فى عبدالله، فتقول: هذه خمسة عشر بكر، وأخذت خمسة عشر سعد، وبحثت عن خمسة عشر عمرو، بجرّ عشر فى الأحوال الثلاثة، وإعراب خمسة بحسب العوامل<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٠٧/٣، وشرح المكودى على الألفية ٣٩٢/٢، والتصريح ٤٦٣/٢، وهمع الهوامع ٢٥٦/٣، وشرح الأشموني ٧١/٤.

(٢) ينظر: التصريح ٤٦٣/٢.

(٣) ينظر: حاشية الخضرى ١٣٨/٢.

(٤) الكتاب ٢٩٩/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٠٧/٣، والمساعد ٨١/٢.

(٦) ينظر: عدة السالك ٢٣٣/٤.

(٧) ينظر: المقرب ٣٠٩/١، والمساعد ٨١/٢، والتصريح ٤٦٣/٢، وشرح الأشموني ٧١/٤، وعدة السالك ٢٣٣/٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٤٠١/٢.

(٩) ينظر: المساعد ٨١/٢، وحاشية الصبان ٧١/٤.

(١٠) ينظر: شرح المكودى على الألفية ٣٩٢/٢.

(١١) ينظر: حاشية الصبان ٧١/٤.

(١٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٠٧/٣، وارتشاف الضرب ٣٦٦/١، والتصريح ٤٦٤/٢، وشرح الأشموني ٧١/٤، وعدة السالك ٢٣٣/٤.

وهذه اللغة أجازها الكوفيون في النثر والنظم، وحكوها عن بعض العرب<sup>(١)</sup> قال الفراء: "سمعتها من أبي فقَّعس الأسدَى وأبي الهيثم العقيلى: ما فعلت خمسة عشر؟"<sup>(٢)</sup>.  
وبهذه العبارة يندفع ما قاله ابن عصفور بعد نقله الإجازة عن الفراء؛ إذ قال: "وهذا باطل؛ لأنه لم يُسمع من كلامهم"<sup>(٣)</sup> فقد سمعه الفراء وحكاه.  
ومنع ابن مالك فى التسهيل القياس على هذه اللغة خلافاً للفراء<sup>(٤)</sup>. وتدرج اللهجات الثلاث فى الفصاحة على النحو المذكور، فالأولى أفصحها، وتليها الثانية، تتبعها الثالثة.

\* \* \*

- 
- (١) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٠٣، ٤٠٢، وأوضح المسالك ٤/٢٣٣، والتصريح ٢/٤٦٤، وعدة السالك ٤/٢٣٣.  
(٢) معانى القرآن ٢/٣٣، ٣٤.  
(٣) شرح جمل الزجاجى ٢/٣٠.  
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٠١، وشرح الأشموني ٤/٧١.



## نصب مُميِّز كم الخبرية متصلاً بها

### تقديم:

تأتى كم خبرية بمعنى عدد كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، فهي اسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وليست مركبة خلافاً للكسائي والفراء، فإنها عندهما مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية محذوفة الألف، وسكنت ميمها؛ لكثرة الاستعمال. وزعم بعض النحويين أنها حرف للتكثير فى مقابلة ربّ الدالة على التقليل، والصحيح أنها اسم<sup>(١)</sup>.

ومُميِّزها مجرور بإضافتها إليه خلافاً للفراء؛ فإنه عنده مجرور بمن مقدرة. ويكون مفرداً كميِّز مائة، نحو: كم ثوب لبست، وهو أكثر وأفصح، وجمعاً كميِّز عشرة، نحو: كم غلمان ملكت. وزعم بعضهم أن الجمع شاذ، وقيل: الجمع على معنى الواحد، فد: كم رجال على معنى: كم جماعة من الرجال<sup>(٢)</sup>.

وإن فصل بين مميِّز كم الخبرية وتمييزها نصبَ حملاً على الاستفهامية، كقول الشاعر:

كَمْ نَأْتِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ<sup>(٣)</sup>

إذ لا يمكن الإضافة مع الفصل إلا على مذهب يونس؛ فإنه يجيز الفصل بينهما فى السعة بالظرف وشبهه. وجره مع الفصل عند الفراء جائز مطلقاً؛ لأنه يرى جره بمن المقدرة لا بالإضافة<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل أن نصب مُميِّز كم الخبرية مع عدم الفصل بينهما جائز عند سيبويه؛ فقد حكاه لغة عن بعض العرب<sup>(٥)</sup> ومن شواهدا قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَبَبَتْ عَلَى عِشَارِي<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: الجنى الدانى/٢٦١، والمساعد/١٠٦/٢، والتصريح/٤٧٣/٢، وهمع الهوامع/٢/٦٠٢.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية/٣/١٥٦، وارتشاف الضرب/١/٣٧٩، والمساعد/٢/١٠٩، والتصريح/٢/٤٧٤، ٤٧٥، وشرح الأشموني/٤/٨١.

(٣) البيت من بحر البسيط، وقائله: القطامى عمير بن شبيب التغلبى، وهو فى: ديوانه/٢٠٠، برفع فضل، والمقتضب/٣/٦٠، وشرح التسهيل/٢/٤٢٠، وشرح الرضى على الكافية/٣/١٥٦، وارتشاف الضرب/١/٣٨٠، وهمع الهوامع/٢/٣٥٣، وشرح الأشموني/٤/٨٢، والإقتار: الافتقار، وأحتمل: أى من بلد إلى بلد. ينظر: الديوان/٢٠٠، وشرح الشواهد للعيني/٤/٨٢.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية/٣/١٥٥، ١٥٦، وارتشاف الضرب/١/٣٧٩.

(٥) ينظر: الكتاب/٢/١٦١.

(٦) البيت من بحر الكامل، وهو فى ديوان الشاعر/١/٣٦١، والكتاب/٢/٧٢، ١٦٢، ومعانى القرآن للفراء/١/١٦٩، ١٦٩/١، والمقتضب/٣/٥٨، وسر صناعة الإعراب/١/٣٣١، والتبصرة والتذكرة/١/٣٢٢، والتصريح/٢/٤٧٦،



فى رواية من نصب، وقضى ابن عقيل بأنها لغة قليلة، وحكى عن بعضهم أنها لغة تميم، ثم قال: "وظاهر كلام سيبويه والمبرد والفارسي جواز نصب الجمع كالمفرد مع الفصل ودونه، فتقول: كم ملكت غلماناً، وكم غلماناً ملكت بالنصب-، وإليه ذهب السيرافي، وذهب الشلوبين إلى المنع فى الجمع؛ لأن التمييز يلزمه الأفراد إلا فيما استثنى"<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

نصب مميز كم الخبرية متصلاً بها لغة لبعض العرب، حكاها عنهم سيبويه قائلاً: "واعلم أن ناساً من العرب يُعملونها فيما بعدها فى الخبر، كما يُعملونها فى الاستفهام، فينصبون بها كأنها اسم مُنَوَّن. ويجوز لها أن تعمل فى هذا الموضع فى جميع ما عملت فيه رَبُّ إلا أنها تنصب؛ لأنها مُنَوَّنةٌ، ومعناها مُنَوَّنةٌ وغير مُنَوَّنةٍ سواء، لأنه لو جاز فى الكلام أو اضطرَّ شاعرٌ فقال: ثلاثة أثواباً كان معناه معنى ثلاثة أثوابٍ... وبعض العرب يُنشد قول الفرزدق:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَى عِشَارِي

وهم كثير، فمنهم الفرزدق، والبيت له"<sup>(٢)</sup>.

وعبارة سيبويه هذه تطرح بين أيدينا أمرين:

أولهما: أن نصب مُمَيِّزٌ كم الخبرية مع الاتصال بها حملاً على الاستفهامية لغة لناس كثيرين من العرب، وهم - فيما يبدو - بنو تميم، فالبيت المذكور للفرزدق، وهو تميميٌّ، نطق بلغة قومه. وقد صرَّح بنسبتها إلى بنى تميم غير عالم من النحويين<sup>(٣)</sup>، وأوماً ابن مالك إلى أنها لغة قليلة<sup>(٤)</sup> وجهر بهذا الحكم أبو حيان وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، ونقله السيوطى عن أبي حيان<sup>(٦)</sup>.

=

وهمع الهوامع ٣٥٢/٢، والقدعاء من القدعاء وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم إلى الجانب الأيسر أو الأيمن، والعشائر جمع عشراء وهى الناقة التى دخلت فى الشهر العاشر من حملها، ومعنى على: على كره منى. ينظر: شرح شواهد المغنى ٥١٢/١، وحاشية الأمير ١٥٨/١.

(١) المساعد ١١١/٢.

(٢) الكتاب ١٦١/٢، ١٦٢، وينظر: التبصرة والتذكرة للسميرى ٣٢٤/١، ٣٢٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٢١/٢، وارتشاف الضرب ٣٨٠/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٤٠/٣، وأوضح المسالك ٢٤٥/٤، والمساعد ١١١/٢، والتصريح ٤٧٦/٢، وهمع الهوامع ٣٥٤/٢، وشرح الأشموني ٨١/٤، وحاشية الخضرى ١٤١/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٢١/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٠/١، والمساعد ١١١/٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٣٥٤/٢.



ومذهب الزجاجي أنه لا يجوز حمل الخبرية على الاستفهامية، ولم يرتضه ابن عصفور، فقد حكم عليه بالفساد؛ لأن سيبويه حكى نصب تمييز كم الخبرية من غير فصل حملاً على الاستفهامية<sup>(١)</sup>. فالصواب أنها لغة لقوم مخصوصين من العرب، ولا سبيل إلى إنكارها، وإن كانت قليلة، كما قيل.

والثاني: أن هؤلاء الناطقين يأتون بتمييزها منصوباً، سواء كان مفرداً أو جمعاً، وهذا هو الظاهر من كلام المبرد وأبي على الفارسي<sup>(٢)</sup> وإليه ذهب السيرافي<sup>(٣)</sup> وصرَّح الرضى بحكاية هذه اللغة على هذا النحو قائلاً: "وبعض العرب ينصب مُمَيِّزَ كم الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل - أيضاً - اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال"<sup>(٤)</sup>.

وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أن التمييز لا يكون في هذه اللغة إلا مفرداً، وتبعه في ذلك ابن هشام الخضراوي<sup>(٥)</sup> وردَّده بعض المتأخرين<sup>(٦)</sup>.

وعلة ذلك عندهم: أن العرب التزمت في كل تمييز منصوب عن عدد، أو كناية ككم الاستفهامية وكأين وكذا<sup>(٧)</sup>. وردَّ بأن ذلك فيما يجب نصبه، لا فيما يجوز نصبه وجره<sup>(٨)</sup>. ومن ثم حُقَّ للمرادى أن يقول: "والصحيح أنه يجوز فيه - هنا - الأفراد والجمع على هذه اللغة"<sup>(٩)</sup> وحُقَّ للصبان أن يُردِّده<sup>(١٠)</sup>، وأن أراه أولى بالقبول غير أنني أرددُ عبارة الأشموني قائلاً: "إفراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم"<sup>(١١)</sup> أو ممتنع.

وبيت الفرزدق السابق قد وُجِّهَ بتوجيهين على رواية النصب:

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٧/٢.

(٢) ينظر: المقتضب ٦٠/٣، ٦٥، والمقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر ٧٤١/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٠/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٤٠/٣، والمساعد ١١١/٢، وهمع الهوامع ٣٥٤/٢، وحاشية الصبان ٨١/٤.

(٤) شرح الرضى على الكافية ١٥٦/٣، وعدة السالك ٢٤٥/٤.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨٠/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٤٠/٣، والمساعد ١١١/٢، وهمع الهوامع ٣٥٤/٢.

(٦) ينظر: معنى اللبيب ١٥٨/١، وأوضح المسالك ٢٤٥/٤، والتصريح ٤٧٦/٢، وشرح الأشموني ٨١/٤، وحاشية الخضري ١٤١/٢.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٣٥٤/٢.

(٨) ينظر: السابق ٣٥٤/٢.

(٩) توضيح المقاصد والمسالك ١٣٤٠/٣.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان ٨١/٤.

(١١) شرح الأشموني ٨١/٤.

أحدهما: أن لغة تميم نصب مُميّز كم الخبرية، والفرزدق منهم، ودليل إرادة الخبرية: أن الشاعر يهجو جريراً، ويفتخر عليه، ومثله لا يكون مستفهماً، والمعنى: كثير من عماتك وخالاتك كن يتطفلن ويدخلن في خدمتي قهراً عنى، وأنا أكره ذلك لما فيهن من العيب<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن كم استفهامية، وهو قول المبرد<sup>(٢)</sup> وتوجيه ذلك: أن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنه على سبيل التهكم والسخرية، فكأنه يقول لجرير: أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن على عشارى فقد نسيته.

وعلى هذه الرواية فـ (كم) مبتدأ خبره (قد حلبت)، وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم،<sup>(٣)</sup> أو التاء فى (حلبت) للجماعة، لأن عمه وخالة فى المعنى عمات وخالات<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: معنى اللبيب ١/١٥٩، والتصريح ٢/٤٧٦، وشرح الأشمونى ٤/٨١، وحاشية الأمير ١/١٥٨.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/٥٨.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/١٦٣، ومعنى اللبيب ١/١٥٩، وأوضح المسالك ٤/٢٤٥، والتصريح

٢/٤٧٦، وشرح الأشمونى ٤/٨١، وحاشية الأمير ١/١٥٩، وحاشية الشيخ عزيمة على المقتضب ٣/٥٨.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٤/٢٤٥، والتصريح ٢/٤٧٦، وحاشية الصبان ٤/٨١.



## تقديم العامل على كم الخبرية

### تقديم:

مذهب جمهور البصريين أن كم بنوعيتها: الاستفهامية والخبرية لها الصدر فى الكلام، فلا تكون إلا مبتدأة، ولا تُؤخَّرُ فاعلة ولا مفعولة، فلا تقول: رأيتَ كم رجلاً؟ وإنما تقول: كم رأيتَ رجلاً؟ وتقول: كم رجلٍ أتانى، ولا تقول: أتانى كم رجلٍ<sup>(١)</sup>.

فلا يتقدم عليها عامل إلا المضاف وحرف الجر؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شىء واحد، ولا يفرد أحدهما عن صاحبه، نحو: غلامٌ كم رجلاً ضربتُ؟ ورقبةٌ كم أسيرٍ فككتُ، وبكم درهماً ثوبُك؟ وبكم فاضلٍ اقتديتُ<sup>(٢)</sup> على أنه قد جاء فى الاستفهامية عند الاستثبات تقديم العامل عليها معطوفة؛ حكى من كلامهم: قبضتُ عشرين وكم؟ فى استثبات قائل: قبضتُ عشرين كذا وكذا<sup>(٣)</sup>.

وزعم الأخفش أن كم الخبرية لا تلزم الصدر؛ لأنها فى معنى كثير، وهو لا يلزم الصدر؛ لأنك إذا قلت: كم غلامٍ ملكتُ، فمعناه: كثيرٌ من الغلمان ملكتُ، وكثير لا تلزم الصدر، فكذلك ما فى معناه؛ ولذلك أجاز: رأيتَ كم غلامٍ ملكتُ<sup>(٤)</sup> ويبدو من كلام الفراء فى معانيه أنه يرى ذلك<sup>(٥)</sup>. وقد ردَّ ابن عصفور ما ذهب إليه الأخفش قائلاً: "وهذا فاسد؛ لأن العرب لم يُسمع منها إلا أن يُجعل صدرًا"<sup>(٦)</sup>.

### البيان:

نصَّ ابن عقيل على أن تقديم العامل على كم الخبرية لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش، نحو: فككتُ كم عانٍ، وملكْتُ كم غلامٍ، ثم حكم عليها بالقلَّة منطلقاً من ذلك إلى ذكر الخلاف الذى دار فى القياس عليها، فقال: "وهى لغة قليلة، ثم قيل: لا يُقاس على ما سُمِعَ؛ للقلَّة، وقيل: يُقاس، وهو الصحيح؛ لأنها لغة"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١٥٨/٢، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٠/٤، ٢٨٥، والتبصرة والتذكرة للسميرى ٣٢١/١، والمقتصد لعبد القاهر ٧٤٧/٢، ٧٤٨، ومعنى اللبيب ١٥٧/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٣٨٧/٢، وشرح الأشموني ٨٣/٤.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ٣٢١/١، وحاشية الخضرى ١٤٢/٢.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨١/١، والمساعد ١١٤/٢.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٨/٢، وقد أثبت المحقق المثال المجاز بلفظ: وأنت كم غلامٍ ملكت، والصواب ما أثبتته، فلكى تفتقد الصدر لابد أن يعمل فيها ما قبلها.

(٥) ينظر: معانى القرآن ٣٣٣/٢، ٣٧٦.

(٦) شرح جمل الزجاجى ٤٨/٢.

(٧) المساعد ١١٤/٢.

## الدراسة التفصيلية:

جواز تقديم العامل على كم الخبرية، وفقدانها صدر الكلام، حكاها الأخفش لغة عن بعض العرب، فتكون كم فاعلة ومفعولة، نحو: أتانى كم رجل، وفككت كم عان، وملكت كم غلام، لأنها بمعنى كثير، وهو لا يلزم الصدر، كأنك تقول: كثير من الغلمان ملكت، وتقول: ملكت كثيراً من الغلمان، وفككت كثيراً من العناة.

وقد صرح بهذه اللغة على هذا النحو جماعة من النحويين، وفي مقدمتهم: أبو حيان والمرادى، وابن عقيل<sup>(١)</sup>. وعزا الخضرى حكايتها إلى الفراء<sup>(٢)</sup>. ولم ينصّ الفراء على كون ذلك لغة، وإنما أجاز فى قوله تعالى: ﴿أولم يهد لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون﴾<sup>(٣)</sup> أن تكون (كم) فى موضع رفع على الفاعلية بـ (يهد) كأنك قلت: أو لم تهدم القرون الهالكة<sup>(٤)</sup>. وأجاز فى قوله عز وجل: ﴿الم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾<sup>(٥)</sup> أن تكون (كم) فى موضع نصب على المفعولية بـ (يروا)، و(أن) وصلتها بدل من الجملة قبلها؛ لأن المعنى: ألم يروا أنهم لا يرجعون<sup>(٦)</sup>.

وهذا ما جعل ابن هشام الذى حكم بلزوم التصدير يقول: "وأما قول بعضهم فى ﴿الم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم إليهم لا يرجعون﴾: أبدلت (أن) وصلتها من كم فمردود بأن عامل البديل هو عامل المبدل منه، فإن قدر عامل المبدل منه (يروا) فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها. وإن قدر (أهلكنا) فلا تسلط له فى المعنى على البديل. والصواب أن (كم) مفعول لـ (أهلكنا) والجملة إما معمولة لـ (يروا) على أنه علق عن العمل فى اللفظ، وأن وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضة بين (يروا) وما سدّ مسدّ مفعوليه، وهو (أن) وصلتها.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٤١/٣، والمساعد ١١٤/٢، وحاشية الصبان ٨٣/٤.

(٢) ينظر: حاشية الخضرى ١٤٢/٢، وهو الشيخ محمد الخضرى الدميّطى، ثم المصرى الشافعى، فلكى من آثاره: شرح اللمعة فى حل السبعة لشهاب الدين الكوم الريشى فى الميقات. توفى سنة ١٢٨٨هـ ينظر: إيضاح المكنون ١٢٠/١، ٤١٢/٢، ومعجم المؤلفين ٢٨١/٩.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة السجدة.

(٤) ينظر: معانى القرآن ٣٣٣/٢، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج ٢١٠/٤، وحاشية الصبان ٨٣/٤، ٨٤.

(٥) الآية ٣١ من سورة يس.

(٦) ينظر: معانى القرآن ٣٧٦/٢، والتبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ٢٠٣/٢.



وكذلك قول ابن عصفور ﴿أَوْلَمَ يَهْدِ هُمْ كَمَ أَهْلَكْنَا﴾: إِنَّ (كَمْ) فاعل مردود بأن (كم) لها الصدر، وقوله: إِنَّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول: ملكت كم عبيد<sup>(١)</sup> فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم؛ إذ خَرَجَ كلام الله سبحانه على هذه اللغة. وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل، أو جملة (أَهْلَكْنَا) على القول بأنَّ الفاعل يكون جملة، إما مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يُعَلَّقُ عن العمل والفعل قلبى، نحو: ظَهَرَ لى أقام زيداً، وجَوَّزَ أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة<sup>(٢)</sup>، وليس هذا من المواطن التى يعود الضمير فيها على المتأخر<sup>(٣)</sup>.

ولا يخفى ما فى هذه التأويلات من التكلف والتمحل الذى ما كان ينبغى أن يكون ما دام هناك مندوحة، فإذا ثبت أن تقديم العامل على كم الخبرية وعمله فيها لغة لبعض العرب فالأولى قبولها، ولا سبيل إلى إنكارها، فهى منطوق قوم فصحاء.

ولا شك أنَّ المعنى فى الآيتين الكريمتين حسنٌ عليها- فيما أرى-، وليس هناك داعٍ للتسوية بين كم الاستفهامية وكم الخبرية فى التزام الصدر، بل الأولى أن يكون ملتزماً فى الأولى، جائزاً فى الثانية، فقد قضى بذلك السماع الجدير بالاتباع.

وذكر بعض النحويين خلافاً فى القياس على هذه اللغة، فقد قيل: هى من القلة بحيث لا يُقاس عليها، وقيل: يُقاس، ثم صحَّحوا القول بجواز القياس عليها معلِّين ذلك بكونها لغة<sup>(٤)</sup>. ويدل على فصاحتها مجيئها فى خير الكلام وأطيبه، وأحلاه وأعذبه، وهو الذكر الحكيم.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٤٨/٢، ولم يتحدث ابن عصفور عن الآية الكريمة، ولانصَّ على كون ذلك لغة بل زعمًا للأخفش.

(٢) ينظر: التبيان فى إعراب القرآن ١٢٨/٢.

(٣) مغنى اللبيب ١٥٧/١، ١٥٨، والقول فى الآيتين الكريمتين للفراء لا غيره، ولا لابن عصفور؛ إذ لم أجده فى المقرب، ولا فى شرحه على الجمل.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٨١/١، ٣٨٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٤١/٣، والمساعد ١١٤/٢، وحاشية الصبان ٨٣/٤.

## حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر

### تقديم:

إذا أضفت المنادى صحيح الآخر إلى نفسك فإك في النطق به ستة أوجه:

أحدها: حذف الياء والاكْتفاء بالكسرة، فتقول: يا غلام أحضر الطعام، وهذا هو الأكثر.

الثاني: إثبات الياء ساكنة على الأصل في البناء، فتقول: يا غلامى، وهو دون الأول في الكثرة.

الثالث: إثبات الياء محرّكة بالفتح للتخفيف، فتقول: يا غلامى. وهذا الوجه والذي قبله فى مرتبة واحدة؛ نظراً لاختلافهم فى أصل وضعها: هل هو الفتح أو السكون؟

الرابع: قلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ لأن الألف أخف من الياء، فتقول: يا غلاماً.

الخامس: قلب الكسرة فتحة، والياء ألفاً، وحذفها، والاستغناء عنها بالفتحة، فتقول: يا غلام.

السادس: حذف الياء والاكْتفاء من الإضافة بنيتها، ويضم الاسم كما يضم المنادى المفرد، فتقول: يا غلام أحضر الطعام. وهذا الوجه أقلها<sup>(١)</sup>.

وجواز الأوجه الستة مشروط بالأى يكون المضاف اسم فاعل مراداً به الحال والاستقبال؛ لأن إضافته للتخفيف، فالياء فى تقدير الانفصال، ولاحظ لها فى غير الفتح والسكون، نحو: يا مكرمى<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل أنه قد يضم فى النداء ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، وتؤى الإضافة، كقراءة بعضهم ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿رَبِّ أَحْكُم بِالْحَقِّ﴾<sup>(٤)</sup>. ثم ذكر أنّ سيبويه حكى ذلك لغة لبعض العرب

فى النداء خاصة<sup>(٥)</sup> وأن أبا عمرو ومن وافقه أطلقاها فى النداء وغيره، فقال: "حكى سيبويه عن بعض العرب: يا قوم لا تفعلوا، ويارب اغفر لى، ووجه هذه اللغة: أنه لما حذف الياء قدر كأن الاسم

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصميرى ٣٥٠/١، وشرح عيون الإعراب للمجاشع/٢٦٢، ٢٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٨١/٣، ٢٨٢، وارتشاف الضرب ٥٣٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٣/٢ وشرح ابن عقيل على الألفية ٢٥٠/٢، ٢٥١، وشرح الأشموني ١٥٥/٣، ١٥٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٢/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٩/٢، والمساعد ٣٧٥/٢.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة يوسف، وقد جاءت هذه القراءة بدون نسبة إلى أحد: ينظر: التبيان للعبرى ٥٣/٢، وهى قراءة شاذة، ولعلها لابن محيصن؛ فقد قرأ بها فى سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١١٢ من سورة الأنبياء، وهى قراءة عشرية معزوة إلى أبى جعفر المدنى، ووافقه فيها ابن محيصن. ينظر: النشر ٣٢٥/٢، وتقريبه/١٤٤، وإتحاف فضلاء البشر ٢٦٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٢٠٩/٢.



لا ياءَ معه، فبنى على الضم. وأجاز أبو عمرو وغيره استعمال هذه اللغة بدون نداء، نحو: جاء غلامٌ<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

نصَّ جماعة من النحويين على أن الأوجه الستة المذكورة في التقديم لغات واردة عن العرب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر<sup>(٢)</sup>، وأنها ليست على درجة واحدة في الفصاحة، فأفصحها وأجودها حذف الياء والاكْتفاء بالكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، ثم البناء على الضم، وهي أقلهن وأضعفهن<sup>(٣)</sup>.

ومن هؤلاء الذين ذكروها ورَتَّبوها في الفصاحة ابن عصفور، وقد جاء الترتيب عنده مختلفاً بعض الاختلاف، وهذا ما يبدو من قوله: "وهذه اللغات المتقدمة على مراتب في الفصاحة، فأفصحها: يا غلامٌ؛ لأن المنادى كثير الاستعمال فهو في موضع الحذف، وهذه الياء - أيضاً - معاقبة للتثوين، فجاز حذفها مع أنَّ ثمَّ ما يدل عليها.

ويليه في الفصاحة: يا غلامِي؛ لأنه متوسط، ألا ترى أنه قد خَفَّفَ ما يستثقل لدوره، ولم يحذف شيئاً. ثم يليه: يا غلاماً ويا غلامِي. وأقلُّها: يا غلامٌ؛ لأنه ليس على الياء دليل"<sup>(٤)</sup>.

وموضوع الدراسة من هذه اللهجات أخرها، وبيانها: أنَّ بعض العرب يحذفون ياء المتكلم من المنادى المضاف إليها، وكذلك يفعلون بالكسرة قبلها، ويبنون الاسم المنادى على الضم. وهذا ما أشارت إليه حكاية يونس أنَّ من العرب من يقول: يا أمُّ لا تفعلِي<sup>(٥)</sup>، وعبارة سيبويه التي تقول: "وبعض العرب يقول: ياربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا"<sup>(٦)</sup>. وحكم خطاب الماردِي<sup>(٧)</sup> على هذه اللغة بالقلَّة والرداءة والقبح؛ لأن المضاف ينتبس بغيره عليها، كقولك: يا غلامٌ إذا أردتَّ يأيها الغلامُ، وقد

(١) المساعد ٣٧٧/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٩٧/٢، ٩٨، وأوضح المسالك ٣٦/٤، ٣٧، وشرح المكودي على الألفية/٣١١، والفضة المضية لابن زيد العاتكي/١٦١، ١٦٢، والتصريح ٢٣٢/٢، ٢٣٣، وهمع الهوامع ٥٣٢/٢.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمردى ١٠٨٣/٢، وشرح المكودي على الألفية/٣١١.

(٤) شرح جمل الزجاجي ١٠٠/٢، ١٠١.

(٥) ينظر: الكتاب ٢١٣/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٣/٢، والتصريح ٢٣٣/٢، وشرح الأشموني ١٥٦/٣.

(٦) الكتاب ٢٠٩/٢.

(٧) هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردِي، كان من أبرع النحاة، ومن تصانيفه: الترشيح أو التوشيح في النحو، ومختصر الزاهر لابن الأنباري، توفي بعد سنة ٤٥٠ هـ. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ٥٥٣/١.



انتهى من ذلك إلى إنكارها<sup>(١)</sup>. ولا يُقبل منه ذلك ما دام قد نُصَّ على كونها لغةً لقوم من العرب، وجاءت في قراءة متواترة. واشترط الشلوبين لجواز هذه اللغة عدم الالتباس بالمنادى المقبل عليه<sup>(٢)</sup>، وقيدَها بعضهم بما يكثر نداؤه مضافاً، كالأب والأم والابن والقوم؛ حملاً للقليل على الكثير<sup>(٣)</sup>. حتى إذا ضمته عِلْمَ أن المراد فيه الإضافة<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لأن هذه الأسماء الأكثر فيها ألا تُنادى تُنادى إلا مضافةً للياء، والأصل: ياربي، ويا أباي، ويا أمي، ويا ابني، ويا قومي، فحُذفت الياء تخفيفاً، وبنيت على الضم؛ تشبيهاً بالنكرة المقصودة، وعلى ذلك لا يجوز عندهم: يا غلامُ أقبلي، ولا: يا عدو؛ لأنَّ نداءه مضافاً للياء لم يكثر<sup>(٥)</sup>.

والأولى إطلاقها فيما عدا ياء المتكلم المضاف إليها منادى هو اسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال؛ لأن إضافته إضافة تخفيف، فالياء في نية الانفصال، ولاحظ لها في غير الفتح والسكون، نحو: يا مكرمي<sup>(٦)</sup>.

ووجه الضم عند ابن الحاجب: أنهم لما حذفوا شابه المفرد، فجعلت حركته حركته<sup>(٧)</sup>. وقريب منه قول ابن عصفور: "وجه هذا - والله أعلم - أنه لما حُذِفَ المعاقب للتونين بُنى على الضم، كما يُبنى الذي ليس مضافاً إذا حُذِفَ تنوينه"<sup>(٨)</sup>.

فالمنادى المضاف إلى الياء يعامل على هذه اللغة معاملة الاسم المفرد، فيضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبني، وهو منصوب تقديراً بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة<sup>(٩)</sup>.

وعلى هذه اللغة جاءت قراءة أبي جعفر المدني ﴿رَبُّ أَحْكَمِ بِالْحَقِّ﴾، والعلماء في توجيهها على فريقين:

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٣٩/٢.

(٢) ينظر: السابق ٥٣٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٣/٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣٩٠/١، وهمع الهوامع ٥٣٣/٢، وحاشية الصبان ١٥٦/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٣٩/٢.

(٥) ينظر: التصريح ٢٣٣/٢، ٢٣٤.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٨٢/٣، وارتشاف الضرب ٥٣٩/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٤/٢، والمساعد ٣٧٥/٢.

(٧) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢٨١/١.

(٨) شرح جمل الزجاجي ٩٨/٢.

(٩) ينظر: حاشية الصبان ١٥٥/٣، ١٥٦، وحاشية الخضرى ٧٨/٢.



الفريق الأول: ذهب إلى أن هذه القراءة من قبيل المنادى المفرد المبني على الضم، ثم طَوَّعَتْ لهم أنفسهم الحكم عليها باللحن والرمى بالضعف مستندين في ذلك إلى ما ذهب إليه البصريون من أن حرف النداء لا يُحذف من اسم الجنس إلا في الضرورة الشعرية<sup>(١)</sup>. وقد ردَّ أبو حيان ما ذهب إليه هؤلاء مؤيداً الفريق الآخر<sup>(٢)</sup>.

الفريق الثاني: ذهب إلى أن هذه القراءة جاءت على لغة لبعض العرب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، يكتفون من الإضافة بنيتها، فيحذفون الياء والكسرة، ويجعلون الاسم مضموماً كالمنادى المفرد، وذلك في الأسماء الغالب عليها الإضافة كالأب والأم<sup>(٣)</sup>. والصحيح ما ذهب إليه هذا الفريق؛ بدليل أن المعين بعلم الأداء القرآني حينما يذكرون هذه القراءة العشرية يُوْجِّهونها بأنها جاءت على لغة معروفة جائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم<sup>(٤)</sup>. ولا تتعدى هذه اللغة المنادى المضاف إلى الياء عند سيبويه والجمهور، وتتعداه على قلة عند أبي عمرو وغيره، فتقول في غير النداء: جاء غلامٌ، وأنت تريد الإضافة. وردَّ ذلك أبو زيد الأنصاري وأباه<sup>(٥)</sup>.

واختلَفَ في تعريف المضموم على هذه اللغة: أهو بالإضافة المنوية أم بالقصد والإقبال؟ اختار ابن مالك تعريفه بالإضافة المنوية<sup>(٦)</sup>، وصرَّح بعضهم بالثاني فقال: جعلوه معرفاً بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كهى في: يا رجلُ إذا قصدت رجلاً بعينه<sup>(٧)</sup>. ويرى المرادى أن كليهما محتمل<sup>(٨)</sup>، محتمل<sup>(٨)</sup>، والأظهر أن تعريفه بالإضافة المنوية؛ لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء، ولو كان تعريفه بالقصد والإقبال لم يكن لغة فيه<sup>(٩)</sup>.

ونخلص من ذلك كله إلى أن هذه اللغة فصيحة لا سبيل إلى إنكارها - وإن كان قد حكم عليها بالقلّة والضعف - لأمرين:

أولهما: أنها حكاية أدق الثقات: يونس وسيبويه عن بعض العرب الفصحاء.

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢٣٠، ٢٣١، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٣٨٧، والمحتسب ٢/٦٩، ٧٠، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢/١٢١، ١٢٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧/٤٧٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/١١، وشرح التسهيل ٣/٢٨٢، وارتشاف الضرب ٢/٥٣٨، والبحر المحيط ٧/٤٧٤، وروح المعاني للآلوسي ١٧/١٠٨.

(٤) ينظر: النشر ٢/٣٢٥، وشرح طيبة النشر للنويري ٢/٤٦٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٦٨.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٨٦، والمساعد ٢/٣٧٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٨٢، ٢٨٣.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٨٣، والتصريح ٢/٢٣٤، وحاشية الصبان ٣/١٥٦.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٨٣.

(٩) ينظر: السابق ٢/١٠٨٣، والتصريح ٢/٢٣٤.

والثانى: مجيئها فى قراءة متواترة، وأخرى شاذة، ونصُّ كثير من العلماء على أنها لغة جائزة.  
\*وإذا نُدبَ المنادى<sup>(١)</sup> المضاف إلى الياء على لغة من حذف الياء، فإن كان ما قبلها مفتوحاً أُقِرَّتْ  
الفتحة على حالها وأتى بألف الندبة. وإن كان مكسوراً أو مضموماً جُعِلَ بدل الكسرة والضمة فتحة،  
وزيدت الألف. وعلى لغة من أبدل الياء ألفاً وأبقاها حذفت الألف المبدلة، وزيدت ألف الندبة، فيقال  
فيما سبق: واغلاماً. وإذا نُدبَ على لغة من أثبت الياء مفتوحة زيدت الألف. ولم يُحتج إلى عمل ثانٍ؛  
لأن الياء متهينة بالفتحة لمباشرة الألف، فيقال: واغلامياً. وعلى لغة من أثبت الياء ساكنة يجوز  
وجهان:

أحدهما: أن تفتح الياء الساكنة، وتلحق ألف الندبة بعدها فتقول، واغلامياً، وهذا مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup>  
وهو أقيس وأقلُّ عملاً<sup>(٣)</sup>.

والثانى: أن تحذف الياء؛ لسكونها، فتقول: واغلاماً<sup>(٤)</sup> وبجواز الوجهين قال المبرد فى مقتضبه<sup>(٥)</sup>  
وتبعه آخرون<sup>(٦)</sup> وتلحق الهاء بعد الألف فى الوقف لتبينها؛ لأنها خفية<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) النُدْبَةُ: تَفَجُّعٌ أو تَوَجُّعٌ يلحق النادب عند فقد المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النساء؛ لضعفهن عن تحمل المصائب،  
وعلامة الندبة: وا أو يا فى أول العلم وألف وهاء فى آخره؛ لأنهم أرادوا مدَّ الصوت؛ إذ هو موضع توجع وبكاء.  
ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشع/٢٦٧، وأسرار العربية/٢٤٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٢٢١.

(٣) ينظر: التصريح ٢/٢٥٠.

(٤) ينظر: شرح المكودى على الألفية/٣٢٠.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/٢٧٠.

(٦) ينظر: المساعد ٢/٥٣٧، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٦٢، وشرح الأشمونى ٣/١٧١.

(٧) ينظر: شرح عيون الإعراب/٢٦٨، وأسرار العربية/٢٤٣.



## المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم

### تقديم:

إذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء نحو: يا غلام غلامى فالياء ثابتة فيه لا غير، وهى إما ساكنة أو مفتوحة، ولا يجوز حذفها؛ لبعدها عن المنادى، فتقول: يا ابنَ أخى ويا ابنَ خالى، ويا بنتَ أخى، ويا بنتَ خالى، ويا ابنَ صاحبى.  
ويستثنى من ذلك: ابنَ أمِّ، وابنَ عمِّ، فإنهما لما كثر استعمالهما فى النداء خُصَّ بالتخفيف فيقال: يا ابنَ أمِّ، ويا ابنَ عمِّ - بفتح الميم وكسرها - وكذلك: ابنةَ أمِّ، وابنةَ عمِّ<sup>(١)</sup>.

### البيان:

يبدو مما ذكره ابن عقيل أن فى الأمِّ والعمِّ المضاف إليهما ابن لهجتين فصيحيتين، وأخرين قليلتين، ودونك بيان ذلك:

اللهجة الأولى: فتح الميم، فيقال: يا ابنَ أمِّ، ويا ابنَ عمِّ. والثانية: كسر الميم دون ياء، فيقال: يا ابنَ أمِّ، ويا ابنَ عمِّ.

وقد فصلَ القول فى هاتين اللهجتين مبيناً اختلاف العلماء فى الكشف عن وجهيهما، فقال: "والفتح والكسر لغتان فصيحتان، وقُرئ بهما فى السبعة فى ﴿يَبْتَوُّمُ﴾<sup>(٢)</sup> فالفتح على جعل الاثنيين واحداً بالتركيب كـ: بعلبك، وهو قول سيبويه"<sup>(٣)</sup>.

وقيل: لأن الأصل: أمَّا بفتح ما قبل الياء، فقلبت ألفاً وحذفت، وقال ابن الضائع: الاجتزاء بالفتحة عن الألف ضعيف.

وأما الكسر فعلى حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها، وهو ظاهر كلام الزجاجي<sup>(٤)</sup>. وعليه جرى جرى المصنف<sup>(٥)</sup> والأصل: يا ابنَ أمِّ بلا تركيب، فحذفت الياء. وكلام المغاربة على أنه مركب، فهو كأحد عشر مضافاً إلى الياء<sup>(٦)</sup>.  
والثالثة: ثبوت ياء المتكلم، كما فى قول الشاعر:

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢١٣، ٢١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٤٠٥، ٤٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادى ٢/١٠٨٧، وشرح المكودى على الألفية/٣١٢، والتصريح ٢/٢٣٧.  
(٢) من الآية ٩٤ من سورة طه، قرأ ابن عامر وحمزة والكسائى وخلف وأبو بكر بكسر الميم، وقرأ الباقر بفتحةا.  
ينظر: النشر ٢/٢٧٢، وتقريبه/١١٦، وشرح طيبة النشر للنويرى ٢/٣٣٩، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٦٣، ٦٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/٢١٤.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/١٠٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٠٥، ٤٠٦.

(٦) المساعد ٢/٥٢٠.

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلِيَّتِي لِـدَهْرٍ شَدِيدٍ<sup>(١)</sup>

والياء فيها تسكن وتُحرك بالفتح.

الرابعة: قلب الياء ألفاً، كما في قول أبي النجم:

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَاهْجَعِي<sup>(٢)</sup>

### الدراسة التفصيلية:

بدا من تتبع النحويين في حديثهم عن المضاف إلى الياء إذا أُضيف إليه منادى أن للعرب في يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ ست لهجات، تبدو واضحة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ - بفتح الميم - وللعلماء فيها ثلاثة أقوال:

أولها: أن الأصل يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ، بقلب ياء المتكلم ألفاً، فحذفت الألف وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها. وهذا قول الكسائي والفراء<sup>(٣)</sup> وأبي عبيدة، وحكى عن الأخفش. واختاره السيوطي<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أنهما جُعلا اسماً واحداً مركباً، وبُنيَ على الفتح كخمسة عشر؛ لكثرة الاستعمال. وهذا قول سيبويه والبصريين<sup>(٥)</sup>.

والثالث: أن فتح الميم من أمّ وعمّ جاء إتياعاً لنون ابن، وموضعها خفض بالإضافة. وهذا قول السيرافي<sup>(٦)</sup>.

اللهجة الثانية: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ - بكسر الميم - وللعلماء فيها قولان:

(١) البيت من بحر الخفيف، وقائله أبو زبيد الطائي يرثى أخاه وهو في: ديوانه/٤٨، والكتاب ٢/٢١٣، والمقتضب ٤/٢٥٠، والأمالى الشجرية ٢/٧٤، وشرح التسهيل ٣/٤٠٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/١٠٨٩، وشرح المكودي على الألفية/٣١٢، والتصريح ٢/٢٣٨، وهمع الهوامع ٢/٥٣٣، وشرح الأشموني ٣/١٥٧.

(٢) الرجز في ديوانه/١٣٤، والكتاب ٢/٢١٤، والمقتضب ٤/٢٥٢، والمحتسب ٢/٢٣٨، والتصريح ٢/٢٣٨، وهمع الهوامع ٢/٥٣٣، وشرح الأشموني ٣/١٥٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/٣٩٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢/٥٣٤.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/٢١٤، والمقتضب ٤/٢٥١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣٧٨، والتبصرة والتذكرة للصرمى ١/٣٥١، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي/٢٦٥، والأمالى الشجرية ٢/٧٥، وارتشاف الضرب ٣/١٣٧، والتصريح ٢/٢٣٧، وشرح الأشموني ٣/١٥٧.

(٦) ينظر: هامش الكتاب ٢/٢١٤.



أولهما: أن يكون أضاف ابناً إلى أمٍّ، وأمًّا إلى ياء المتكلم، ثم حذفت الياء، واجتزئ بالكسرة عنها من غير تركيب. وهو ظاهر كلام الزجاجي<sup>(١)</sup>.

والثاني: أن يكون جعل ابناً مع أمٍّ اسماً واحداً وأضاف إلى نفسه، كما تقول: يا خمسة عشر أقبلسوا، أردت: يا خمسة عشرى، فحذفت الياء كما تحذفها فى نحو قولك: يا غلام<sup>(٢)</sup>، وهذا ما عناه أبو حيان بقوله: "وأصحابنا يعتقدون أن ابنَ أمٍّ وابنةَ أمٍّ وابنَ عمٍّ وابنةَ عمٍّ حكمت العرب لها بحكم اسم واحد، وحذفوا الياء كحذفهم إياها من: أحد عشر إذا أضافوه إليها"<sup>(٣)</sup>.

وعلى هاتين اللهجتين السابقتين حكم ابن مالك وغيره بأنهما لغتان فصيحتان، وقد قرئ بهما فى السبع<sup>(٤)</sup>، وهما مطردتان فى الكلام. ونصَّ بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح<sup>(٥)</sup> قال المرادى: "وهو ظاهر"<sup>(٦)</sup>.

وحكم ابنةَ عمٍّ وابنةَ أمٍّ حكم ابن عمٍّ وابن أمٍّ، استغنى بذكر المذكر عن ذكر فرعه<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الثالثة: يا ابن أمي ويا ابن عمي بإثبات الياء متحركة، وهو الأصل.

اللهجة الرابعة: يا ابن أمي ويا ابن عمي بإثبات الياء ساكنة<sup>(٨)</sup>. قال ابن الشجرى: "وهو القياس"<sup>(٩)</sup>. القياس<sup>(٩)</sup>. وعليها جاء قول الشاعر:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي ..... ..

اللهجة الخامسة: يا ابن أمّا، ويا ابن عمّا، بقلب ياء المتكلم ألفاً بعد فتح الميم؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وثبوتها<sup>(١٠)</sup>. وبها جاء قول أبي النجم:

يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

- 
- (١) ينظر: الأملى الشجرية ٧٥/٢، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١٠٢/٢، والمساعد ٥٢٠/٢.  
(٢) ينظر: المقتضب ٢٥١/٤، ومعانى القرآن وإعرابه ٣٧٨/٢، وهامش الكتاب ٢١٤/٢، والأملى الشجرية ٧٥/٢.  
(٣) ارتشاف الضرب ١٣٧/٣، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٧/٢، والتصريح ٢٣٧/٢، وشرح الأشموني ١٥٧/٣.  
(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٠٦/٣، وارتشاف الضرب ١٣٧/٣، والمساعد ٥٢٠/٢.  
(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٨/٢، وشرح الأشموني ١٥٧/٣.  
(٦) توضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٨/٢.  
(٧) ينظر: السابق ١٠٨٨/٢.  
(٨) ينظر: الكتاب ٢١٣/٢، ٢١٤، والمقتضب ٢٥٠/٤، ٢٥١، ٢٥٣، والتبصرة والتذكرة ٣٥١/١، وشرح عيون الإعراب للمجاشع ٢٦٥، والمقرب ١٨١/١، وارتشاف الضرب ١٣٧/٣.  
(٩) الأملى الشجرية ٧٥/٢.  
(١٠) ينظر: التبصرة والتذكرة ٣٥١/١، وشرح عيون الإعراب ٢٦٥، والمقرب ١٨١/١، وارتشاف الضرب ١٣٧/٣، والمساعد ٥٢٠/٢.

وليس إثبات الياء أو الألف من اللغات الواردة عند ابن مالك، بل إنه يرى ذلك من الوجوه الضعيفة نادرة الاستعمال، وهذا ما يبدو من قوله: "وربما ثبتا"<sup>(١)</sup>.  
 وذكر بعض النحويين أن العرب لا يكادون يثبتون الياء و لا الألف فيهما إلا في الضرورة الشعرية، واستدلوا بالشاهدين السابقين<sup>(٢)</sup>. لكن نصَّ غيرهم من النحويين على أنهما لغتان قليلتان<sup>(٣)</sup>، وقلب الياء ألفاً أجود من إثباتها. وإذا ثبتت الياء ففيها وجهان: الإسكان والفتح<sup>(٤)</sup>.  
اللهجة السادسة: يا ابن أمّ، ويا ابن عمّ - بضم الميم - ومن وجهة نظري أنهما جُعلا اسمًا واحدًا، وبُنيا على الضم تشبيهاً بـ: قبل وبعد؛ لكونهما مقطوعين عن الإضافة لفظًا. ولعل هذه لغة الذين يكتفون من الإضافة بنيتها في المنادى المضاف إلى الياء، فيحذفون الكسرة والياء، ويبنونه على الضم مشاكلة للمنادى المفرد. ولم أجد من نصَّ على كونها لغة غير الصبان<sup>(٥)</sup>. ولا شك أن ما جاء في القرآن الكريم هو أفصح اللغات، وتتوالى الأخباريات على النحو المذكور في الفصاحة، وأخراها أضعفهن.

\* \* \*

(١) شرح التسهيل ٤٠٦/٣.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٨/٢، وأوضح المسالك ٣٩/٤، والتصريح ٢٣٧/٢، ٢٣٨، وهمع الهوامع ٥٣٣/٢، وشرح الأشموني ١٥٧/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٨٨/٢، وحاشية الصبان ١٥٧/١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٠٩٠/٢، وحاشية الصبان ١٥٧/٣.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ١٥٦/١، ١٥٧.



## أَجْدَلُ وَأَخْيَلُ وَأَفْعَى مِنْ حَيْثُ الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ

### تقديم:

يُمنع الاسم من الصرف للوصفية الأصلية ووزن أفعال، بشرط: ألا يقبل التانيث بالتاء، إِمَّا لأن مؤنثه فَعْلَاءَ، ك: أحمر، وأشهل، أو فَعْلَى - بضم الفاء - ك: أفضل، أو لكونه لا مؤنث له، ك: أكرم - لعظيم الكمرة وهي الحشفة - وأدر - بالمد - لكبير الأنثيين<sup>(١)</sup>.

فإن قَبِلَ التاء صُرِفَ، نحو: مررت برجلٍ أرملٍ، أي: فقير، فتصرفه؛ لأنك تقول للمؤنثة: أرملة. وإن كانت الوصفية عارضة ك: أربَع في قولك: مررت بنسوةٍ أربَعٍ صُرِفَ؛ لأنه وُضِعَ اسماً للعدد، فلم يُلْتَفِتَ لما طرأ له من الوصفية، وأيضاً فإنه قابل للتاء في قولك: مررت برجالٍ أربعة. ولا يُعتد بعروض الاسمية فيما هو صفة في الأصل، ك: أدْهَمَ اسم للقيد فإنه وُضِعَ صفةً في الأصل لشيء فيه سواد، ثم استعمل استعمال الأسماء، فيُطلق على كل قيد أدهم، ومع هذا نمنعه من الصرف؛ نظراً إلى الأصل.

ويُصرف أجدل وأخيل وأفعى؛ لأنها أسماء، أولها للصقر، والثاني لطائر، والثالث للحية<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل في ثلاثة الألفاظ المذكورة لغتين واردتين عن العرب، وهما متفاوتتان في الاستعمال من حيث الكثرة والقلّة، ومختلفتان في الإعراب من حيث الصرف وعدمه، وقد بدا ذلك واضحاً من قوله: "أكثر العرب يصرفها؛ لأنها أسماء ك: أفكَل<sup>(٣)</sup>".

والأجدل: الصقر، والأخيل: اسم نوع من الطير، والأفعى: اسم نوع من الحيات. ودليل اسميتها: أنها لا تُستعمل لغير المذكور، ولا تقع توابع، لا يقال: صقر أجدل، ولا طائر أخيل، ولا حية أفعى. وبعض العرب جعلها كالصفات فمنعها؛ لتخيّل الوصفية، فأجدل في معنى: شديد، وأخيل: أفعال من الخيلان، وأفعى في معنى: خبيث، وهي كصفات خلفت موصوفاتها ووليت العوامل كالأسماء<sup>(٤)</sup>. وقد تحدث عنهما في شرحه على الألفية تابعاً لابن مالك في قوله:

وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى مَصْرُوفَةٌ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: شرح المكودي على الألفية/٣٤٤، والتصريح ٣٢٣/٢، وشرح الأشموني ٢٣٥/٣.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، وشرح المكودي عليها/٣٤٤، ٣٤٥، والتصريح ٣٢٣/٢، ٣٢٤.

(٣) الأفكَل: الرّعدّة، يقال: به أفكَلٌ، وهو مَفكُولٌ. ينظر: أساس البلاغة، والقاموس المحيط (فكل).

(٤) المساعد ١٥/٣.

(٥) الألفية/٤٧.



وعَلَّ منع الصرف في لغة من منع بأنه جاء لوزن الفعل والصفة المتخيَّلة ثم قال: "والكثير فيها الصرف؛ إذ لا وصفية محققة"<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جاء النصُّ على اللغتين المذكورتين عند جماعة من النحويين، وفي مقدمتهم: سيبويه والمبرد، فقد ذكرا أن الأجود في هذه الألفاظ الثلاثة أن تكون أسماء؛ لأنَّ الأجدل إنما يدل على الصقر بعينه، والأخيل اسم طائر، والأفعى اسم لنوع من الحيات، كما جاء الاستعمال في أكثر الكلام. ويترتب على ذلك كونها مصروفة.

وجعلها بعض العرب صفات؛ فمنعها من الصرف<sup>(٢)</sup> وقد فصلَّ القول في ذلك سيبويه حين قال: "وقد وجد جعله بعضهم صفة؛ وذلك لأنَّ الجدَّ شدة الخلق، فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد. وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان؛ للونه، وهو طائر أخضر، وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه. وعلى هذا المثال جاء أفعى، كأنه صار عندهم صفة، وإن لم يكن له فعل ولا مصدر"<sup>(٣)</sup>.

ومعناه: خبيث أو ضارٌّ أو ما أشبه ذلك مما يليق أن يكون صفة له<sup>(٤)</sup>. قال المبرد: "وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتاً، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة، وليس بأجود القولين.

أجودهما: أن تكون أسماء منصرفة في النكرة؛ لأنها- وإن كان أصلها ما ذكرنا-... تدل على ذات شيء بعينه. ألا ترى أنَّ (أجدل) لا يدل إلا على الصقر، تقول: أجدل. بمنزلة قولنا: صقرٌ. وكذلك أفعى لا يدل إلا على هذا الضرب من الحيات، ومثل ذلك أخيل؛ لأنه يدل على طائر بعينه"<sup>(٥)</sup>.

وتبعهما المتأخرون في عرض هاتين اللغتين ذاكين أن هذه الألفاظ في لغة أكثر العرب مصروفة؛ لأنها أسماء في الأصل والحال والاستعمال، فحقها الصرف.

وبعض العرب يمنعها من الصرف، ووجه المنع: أنهم لاحظوا فيها معنى الصفة، فلاحظوا في أجدل معنى شديد أو قوى، وفي أخيل معنى: متلَوَّن أو مَخِيُول، وفي أفعى معنى، خبيث أو مؤذٍ. كل ذلك على سبيل الملاحظة والتخيُّل<sup>(٦)</sup>.

(١) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٩٨.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٢٠٠، المقتضب ٣/٣٣٩.

(٣) الكتاب ٣/٢٠٠، ٢٠١.

(٤) ينظر: هامش الكتاب ٣/٢٠١.

(٥) المقتضب ٣/٣٣٩.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٩٤، ١١٩٥، وأوضح المسالك ٤/١١٠، والمساعد ٣/١٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٩٨، وشرح المكودي عليها ٣/٤٥، والفضة المضية لابن زيد العاتكي ٤٤٨/٤، والتصريح ٢/٣٢٤، ٣٢٥، وهمع الهوامع ١/١١٦.



وقال بعضهم: إن المنع فى أفعى أبعد منه فى أجدل وأخيل؛ لأن أجدل من الجدل، وهو الشدة، وأخيل من الخيول، وهو كثرة الخيلان، وأما أفعى فلا مادة لها فى الاشتقاق لكن عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها وإبذائها، فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة<sup>(١)</sup>. وقيل: إنها مشتقة من فَوْعَة السَّم، أى: حرارته، فأصل أفعى: أفْوَع، فدخله القلب المكانى، فقدمت اللام على العين، ثم قلبت الواو ألفاً، فوزنها: أفلع.

وقيل: إن أصل مادتها (ف ع و) بدليل: الأفعوان، وعليه فلا قلب، ووزنها: أفلع<sup>(٢)</sup>.  
 وذهب الرضى إلى أن ما توهموه فى هذه الألفاظ من أنها موضوعة للصفة لم يثبت تحقيقاً، ومن ثم تبع ابن الحاجب فى حكمه على منعها من الصرف بالضعف<sup>(٣)</sup>.

ومن الشواهد التى استعمل فيها بعض العرب أجدل وأخيل غير مصروفين قول الشاعر:

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا<sup>(٤)</sup>

وقول الآخر:

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيْمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخْيَلَا<sup>(٥)</sup>

وصرف هذه الكلمات الثلاث كما نطق أكثر العرب هو الأفصح والأجود، فلا يسع المتكلمين عند صياغة الكلام إلا اتباعه؛ إذ ثلاثتها أسماء فى الأصل والاستعمال، وهى فى هذه اللغة المشهورة لاحتجاج إلى تأويل بخلاف الأخرى التى نطق بها بعضهم، ولا ريب أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى بالقبول مما يحتاج، وقد حكم الأشمونى على الاعتداد بعروض ملاحظة الوصفية فى هذه الأسماء بالشذوذ<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ٣٢٥/٢، وشرح الأشمونى ٢٣٦/٣، وحاشية الخضرى ٩٩/٢.

(٢) ينظر: التصريح ٣٢٤/٢، وعدة المسالك للشيخ محمد محيى الدين ١١٠/٤.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٢٩/١، ١٣٠.

(٤) البيت من بحر الطويل وقائله: القطامى، وهو فى: ملحق ديوانه/٤٠٥، واللسان (جدل)، وأوضح المسالك ١١٠/٤، وشرح الشواهد للعينى ٢٣٧/٣، والتصريح ٣٢٥/٢، وشرح الأشمونى ٢٣٧/٣ والقطا: جنس من الطير يشبه الحمام، وأجدل بازياً أى: صقراً متطاولاً، من بزا عليه إذا تطاول عليه. ينظر: حاشية الصبان ٢٣٧/٣، وعدة المسالك ١١٠/٤، والشاهد فى قوله (أجدل) حيث منعه من الصرف لوزن أفلع والصفة المنخيلة، وهى الشدة.

(٥) البيت من بحر الطويل، وقائله حسان بن ثابت - رضى الله عنه - وهو فى: ديوانه/٢٧١، واللسان (خيل)، وأوضح المسالك ١١١/٤، وشرح الشواهد للعينى ٢٣٧/٣، والتصريح ٣٢٥/٢، وشرح الأشمونى ٢٣٧/٣، والشيمة: الطبيعة، وأخيل: طائر أخضر على جناحه نقط سود كالخيلان، وهى جمع خال وهو: نقطة تخالف بقية البدن. ينظر اللسان (خيل)، والتصريح ٣٢٤/٢، وحاشية الصبان ٢٣٧/٣، وقد منع أخيل من الصرف لوزن أفلع والصفة الملاحظة، وهى التلون.

(٦) ينظر: شرح الأشمونى ٢٣٧/٣.

## هَدَّكَ مِنْ رَجُلٍ

## تقديم:

من أساليب المدح قولهم: هذا رجل هَدَّكَ من رجلٍ، وهذان رجلان هَدَّكَ من رجلين، وهؤلاء رجال هَدَّكَ من رجال. وتدور حوله المعانى الآتية:

الأول: الشَّدَّةُ والغَلَبَةُ والكَسْرُ، فقد ذكر الزمخشري أنه يقال: هذا رجل هَدَّكَ من رجلٍ، إذا وُصِفَ بجَدِّ وشدة، أى: غَلَبَكَ وكَسَرَكَ، وهذه امرأة هَدَّتَكَ من امرأة.

وحكى عن أبى عمر الجرمى: مررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ، وبامرأة هَدَّكَ من امرأة، بمعنى: هَادَكَ وهادَتِكَ<sup>(١)</sup>.

الثانى: ذهب الرضى وابن عقيل إلى أن معناه: أثقلك وصَفَّ محاسنه أو عَدَّ مناقبه<sup>(٢)</sup>. قال ابن عقيل: "هذا أصله"<sup>(٣)</sup> وأثبتته صاحب اللسان بصيغة التضعيف قائلاً: "وقيل: معناه: أثقلك وصف محاسنه"<sup>(٤)</sup>.

الثالث: فى اللسان: مررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ، أى: حَسَبَكَ، وهو مدح<sup>(٥)</sup>. وقال ابن عقيل: "ويُفسَّرُ - أيضاً - ب: حَسَبَكَ من رجلٍ، أى: يُحْسِبُكَ، يقال: أَحْسَبَنِي كتابى"<sup>(٦)</sup> ومعناه: كَفَانِي<sup>(٧)</sup>، فَهَدَّكَ من رجلٍ، وهَدَّتَكَ من امرأة، بمعنى: كَفَاكَ وَكَفَّتَكَ<sup>(٨)</sup>.

والجار والمجرور فى ذلك يفيد أن المذكور هو المخصوص بالمدح من بين أقسام هذا الجنس إذ صُنِّفُوا رجلاً رجلاً، ورجلين رجلين، ورجالاً رجالاً<sup>(٩)</sup>.

## البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل أن فى قولهم: مررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ لهجتين، وقد فَصَّلَ القول فيهما قائلاً: "وفيه لغتان:

إحداهما: إجراؤه مُجرى المصادر، فيوصف به المفرد وغيره بلفظ واحد تابعاً ما قبله فى الإعراب، ولا يُثنى ولا يُجمع ولا يُؤنث، فتقول: مررتُ برجلين هَدَّكَ من رجلين.

(١) ينظر: أساس البلاغة (هدد).

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٢١٤، ٢٩٤، والمساعد ٣/٢٤٥.

(٣) المساعد ٣/٢٤٥.

(٤) اللسان (هدد).

(٥) ينظر: السابق (هدد).

(٦) المساعد ٣/٢٤٥.

(٧) ينظر: المخصص لابن سيده ١٤/٦٢، ٦٣.

(٨) ينظر: الكتاب ١/٤٢٣، وهمع الهوامع ٣/١٩.

(٩) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٢٩٣.



والثانية: جَعَلَهُ فعلاً، يُؤْتَى فيه بعلامة التأنيث للمؤنث، ويبرز فيه ضمير الاثنين والجماعة، فتقول: مررت بامرأة هَدَّتْكَ من امرأة، وبرجلين هَدَّاكَ من رجلين، وكذا الباقي، وهو فعل لا يتصرف<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ذكر سيبويه اللهجة الأولى في هذا الأسلوب حين قرَّرَ أن النعت يجرى على المنعوت في إعرابه؛ لأنهما كالاسم الواحد، ويبدو من كلامه أنها لغة الجمهور من العرب التي جاء عليها أكثر الكلام، فقد قال ممثلاً لما قرَّره: "ومنه: مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ من رجلٍ، فهذا نعتٌ للرجل بإحسابه إِيَّاكَ من كلِّ رجلٍ، كذلك: كافيك من رجلٍ، وهَمَّكَ من رجلٍ، وناهيك من رجلٍ، ومررتُ برجلٍ ماشئتَ من رجلٍ، ومررتُ برجلٍ شرَّعِكَ من رجلٍ، ومررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ، وبامرأة هَدَّكَ من امرأة. فهذا كُلهُ على معنى واحد، وما كان منه يجرى فيه الإعرابُ فصار نعتاً لأوَّلِهِ جري على أوَّلِهِ"<sup>(٢)</sup>.

فلا يُؤنث هَدَّكَ ولا يثنى ولا يجمع على هذه اللغة، بل يكون نعتاً لما قبله بلفظ واحد، سواء كان المنعوت مؤنثاً أو مثنى أو مجموعاً، لأنهم أجروه مجرى المصدر عند النعت به، وقد قال العلامة ابن مالك:

وَنَعَتْـُوا بِمَصْـُورٍ كَثِيـراً فَـانْتَرَمُوا الْإِفْـرَادَ وَالْتَّـذَكِيـراً<sup>(٣)</sup>

وأجروه على المنعوت في الإعراب فقط، فقالوا: هذا رجل هَدَّكَ من رجلٍ، وهذان رجلان هَدَّكَ من رجلين، وهؤلاء رجال هَدَّكَ من رجالٍ، ورأيتُ رجلاً هَدَّكَ من رجلٍ، ورجلين هَدَّكَ من رجلين، ورجالاً هَدَّكَ من رجالٍ، ومررتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجلٍ، وبرجلين هَدَّكَ من رجلين، وبرجال هَدَّكَ من رجالٍ. وقالوا: هذه امرأة هَدَّكَ من امرأة، وهاتان امرأتان هَدَّكَ من امرأتين، وهؤلاء نسوة هَدَّكَ من نسوة، ورأيتُ امرأة هَدَّكَ من امرأة، وامرأتين هَدَّكَ من امرأتين، ونسوة هَدَّكَ من نسوة، ومررتُ بامرأة هَدَّكَ من امرأة، وبامرأتين هَدَّكَ من امرأتين، وبنسوة هَدَّكَ من نسوة.

ومن ثم ألفينا الرضى يقول: " ويجوز أن يقال في حَسْبِكَ وَهَدَّكَ وَنَهَيْكَ وَكَفَيْكَ وَشَرَّعِكَ: إنها لم تتصرف؛ لكونها في الأصل مصادر"<sup>(٤)</sup> وكلها نكرات؛ لأن معناها: يكفى<sup>(٥)</sup>.

(١) المساعد ٢٤٥/٣، ٢٤٦.

(٢) الكتاب ٤٢٢/١.

(٣) الألفية/٣٧.

(٤) شرح الرضى على الكافية ٢١٤/٢.

(٥) ينظر: المقتضب ٢٨٨/٤.

وأما اللهجة الثانية فمنطوق بعض العرب، حكاها عنهم سيبويه قائلًا: "وسمنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: مررت برجل هَدَّكَ من رجل، ومررت بامرأة هَدَّتْكَ من امرأة، فجعله فعلاً مفتوحاً، كأنه قال: فَعَلَ وَفَعَلْتَ، بمنزلة كَفَأَكَ وَكَفَّتَكَ"<sup>(١)</sup>.

وأجاز المبرد السير على هذا في مجال القول دون نصٍّ على كونه لغة<sup>(٢)</sup> وأشار الرضى إلى مجيئه على قلة قائلًا: "وربما جاء فعلاً متصرفاً نحو: برجلين هَدَّاكَ من رجلين، وبرجال هَدُّوكَ من رجال، وبامرأة هَدَّتْكَ، وبامراتين هَدَّتَاكَ، وبنسوة هَدَدَّتْكَ"<sup>(٣)</sup>.

ومقصد الرضى من التصرف أن هَدَّكَ يُؤنث مع المؤنث، ويثنى مع المثنى بنوعيه، ويُجمع مع الجمع بنوعيه، ولا يقصد التصرف بمعناه المعروف، فقد قال ابن عقيل عنه في هذه اللغة: "وهو فعل لا يتصرف"<sup>(٤)</sup>.

وأما قول المغاربة: إن العرب لم تستعمل منه فعلاً فقد ردّه ابن عقيل قائلًا: "ليس بصواب، فقد نقل فعليته سيبويه وغيره"<sup>(٥)</sup>، كابن سيده والزمخشري والرضى وابن منظور<sup>(٦)</sup> وكذلك فعل الفيروزآبادي<sup>(٧)</sup>. وردّده أعلام المجمع اللغوي بالقاهرة<sup>(٨)</sup>.

ونعت سيبويه الناطقين به بكونهم موثوقاً بهم، فقد سمع منهم وحكى عنهم، وهو عالم هَدَّكَ من عالم، ولا ريب أن من سمع وحكى حجة على من لم يسمع.

ونصّ الزمخشري على أن مجيئه فعلاً أكثر من مجيئه مصدرًا<sup>(٩)</sup>. وهذا يدفعنا إلى القول بأنهما لغتان لغتان فصيحتان جرياً على ما ذكره بعض أئمة اللغة والنحو، وتصديقاً للسمع؛ فهو أولى بالاتباع من الأقوال المرسلّة على عواهنها.

وقد نصّ ابن منظور وابن عقيل على كونهما لغتين دونما إشارة تدل على تمييز إحداهما عن الأخرى أو اختيارها<sup>(١٠)</sup>.

(١) الكتاب ١/٤٢٣.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٢٨٩.

(٣) شرح الرضى على الكافية ٢/٢١٤.

(٤) المساعد ٣/٢٤٥، ٢٤٦.

(٥) السابق ٣/٢٤٦.

(٦) ينظر: المخصص ١٤/٦٣، وأساس البلاغة (هدد)، وشرح الرضى على الكافية ٢/٢١٤، واللسان (هدد).

(٧) ينظر: القاموس المحيط (الهدّ).

(٨) ينظر: المعجم الوسيط (هدد).

(٩) ينظر: أساس البلاغة (هدد).

(١٠) ينظر: اللسان (هدد)، والمساعد ٣/٢٤٥، ٢٤٦.



## الحكاية بـ (مَنْ) مُعْرَبَةً فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ

### تقديم:

الحكاية في أَىَّ عامة في الوقف والوصل، تقول لمن قال: جاءنى رجل: أَىُّ أو أَىُّ يا فتى؟ ولمن قال: جاءنى رجلان: أَيَّان؟ بالوقف والإسكان، وأَيَّانِ يافتى؟ بالوصل والكسر، ولمن قال: جاءنى رجال: أَيُّون، أو أَيُّونَ يا فتى؟

وتقول لمن قال: رأيت امرأة: أَيَّْةً أو أَيَّْةً يافتى؟ ولمن قال: رأيت امرأتين: أَيْتَيْنِ أو أَيْتَيْنِ يا فتى؟ ولمن قال: رأيت نسوة: أَيَّْاتٍ أو أَيَّْاتٍ يا فتى؟

والحكاية في مَنْ خاصة بالوقف، فإذا سئل بها عن منكور مذکور في كلام سابق، حُكِيَ فيها ما له من إعراب، وتُشَبَّع الحركة التي على النون فيتولد منها حرف مجانس لها، ويحكى فيها ما له من تأنيث وتذكير، وتثنية وجمع، فتقول لمن قال: جاءنى رجل: مَنُو؟ ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنَّا؟ ولمن قال: مررت برجل: مَنِي؟. وتقول لمن قال: جاءنى رجلان: مَنَّان؟ ولمن قال: رأيت رجلين: مَنَيْن؟ ولمن قال: مررت برجلين: مَنَيْن؟ بإسكان النون.

وتقول لمن قال: جاءنى رجال: مَنُون؟ ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنِين؟ ولمن قال: مررت برجال: مَنِين؟ بإسكان النون.

وتقول لمن قال: جاءت امرأة: مَنَّة؟ رفَعًا ونصبًا وجرًّا، وفي التثنية: مَنَّان؟ رفَعًا، ومثَّين؟ نصبًا، وبمَثَّين؟ جرًّا مع إسكان النون، وفي الجمع: مَنَّاتٍ رفَعًا ونصبًا وجرًّا. وذلك في اللغة الفصحى<sup>(١)</sup>.

ومن العرب من يُحَقِّقها علامة تدل على الإعراب خاصة، وهي واو في حال الرفع، وألف في حال النصب، وياء في حال الجر، سواء كان المحكى مفردًا أو مثني أو مجموعًا، مذكراً أو مؤنثًا. فتقول لمن قال: قام رجل: مَنُو؟ ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنَّا؟ ولمن قال: مررت برجل: مَنِي؟ وكذلك تقول في المفرد المؤنث والتثنية والجمع بنوعيهما؛ لأن لفظ مَنْ مبهم يصلح للواحد والاثنتين والجميع، فاكتمى بدلالة ما لحقه من علامة الإعراب عن التأنيث والتثنية والجمع<sup>(٢)</sup>. وفي حالة الوصل تمتنع الحكاية، فتقول: مَنْ يا فتى؟ لقائل جميع ما تقدم.

وإنما اشترط الوقف في الحكاية بـ: مَنْ ولم يشترط في أَىُّ؛ لأن مَنْ مبنية مستنكر عليها الإعراب، فلما قصدوا تبعيدها عن الإعراب أثبتوا حكاية الإعراب عليها في حالة لا يكون فيها على الاسم المفرد المذكر في الأغلب إعراب ولا تنوين، وهي حالة الوقف؛ لأن الكلمة تتجرد فيها عن

(١) ينظر: الكتاب ٢/٤٠٧، ٤٠٨، والمقتضب ٢/٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٨٤،

٤٨٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٣٩٠، ٣٩١، والتصريح ٢/٤٨١، ٤٨٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/٤١٠، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١/٤٧٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٨٥.

الرفع والجر والتنوين. وأما أيٌّ فإنها كانت معربة، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب، لا وصلًا ولا وقفًا<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل أن يونس أجاز حكاية النكرة بـ: مَنْ في الوصل، وحكاها لغة عن بعض العرب، وقضى ابن عقيل بأنها لغة شاذة، وقد قال في توضيح ذلك: "ولشذوذها قال يونس: لا يُصدَّق بهذه اللغة كل أحد، فتثبت على هذه اللغة الزيادة وصلًا، كما تثبت وقفًا، فتقول: مَنْ يا فتى؟ ومَنَّا يا هذا؟ ومَنِّي يا هذا؟ بلا تنوين.

وتقول في المؤنث: مَنْتُ يافتى؟ رفعًا ونصبًا وجرًا، تشير إلى الحركة ولا تنون، وفي التثنية: مَنْانٍ ومَنْتانٍ يا فتى؟ ومَنْينٍ ومَنْتَيْنٍ يا فتى؟ بكسر النون، ومَنْونٍ ومَنْينٍ يا فتى بفتحها، ومَنْاتٍ يا فتى؟ فتضم التاء وتَنْونُ رفعًا، وتكسرهما وتَنْونُ نصبًا وجرًا"<sup>(٢)</sup>.

وقال - أيضًا-: " قال يونس والكسائي: بعض العرب يُعرب مَنْ ويحكي بها النكرات، كما يحكى بـ (أي)، ومن كلامهم: ضرب مَنْ مَنَّا؟ وحكى الكسائي: ضرب غلامٌ مَنْ مَنَّا؟ بإعراب الأولى بالخفض وتنوينها، وبترك الإعراب فيها وتسكينها"<sup>(٣)</sup>.

ويبدو من عبارتي ابن عقيل أن هناك لغتين مختلفتين: إحداهما: الحكاية بمن في الوصل والأخرى: إعراب مَنْ عند حكاية النكرات حملًا على أي.

وما ذكره ابن عقيل ذكره أبو حيان قبله<sup>(٤)</sup>، وأختلف معهما في أمرين:

أولهما: أن إثبات الزيادة الناشئة من إشباع الحركات عند حكاية المفرد المذكر، وإثبات علامات التثنية والجمع ساكنة الآخر إنما يكون في حال الوقف فقط في اللغة الفصحى؛ لتدل على حال الاسم المحكى. فـ: (مَنْ) في الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى في محل رفع، وليس مثنى ولا جمعًا، بل جاء على صورته للغرض المذكور<sup>(٥)</sup>. وأما في هذه اللغة المحكية فتَنْونُ مَنْ رفعًا ونصبًا وجرًا في الوصل عند حكاية المفرد المذكر حملًا على أي، كما نقل سيبويه وغيره<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٧٢/٣، ٧٣.

(٢) المساعد ٢٦٦/٣.

(٣) السابق ٢٦٩/٣، ٢٧٠.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٢٠/١، ٣٢١.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٨٩/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٤١٠/٢، ٤١١، وشرح الرضى على الكافية ٧٥/٣.



وقد قال سيبويه عن نطق بهذه اللغة المحكية: "وينبغي لهذا ألا يقول (مَنُو) في الوقف، ولكن يجعله كـ أَيْ" (١).

والثاني: الإشارة إلى حركة إعراب المفرد المؤنث عند حكايته بـ(مَنْ) دون تنوين حال الوصل - كما ذكر أبو حيان وابن عقيل وتبعهما الأشموني (٢) - لا أراها؛ إذ الأصح ما حكاها سيبويه وغيره عن يونس، وهو: تنوين التاء رفعاً ونصباً وجرّاً حتى يستقيم القياس على (أَيْ) في هذه اللغة، ولا شك أن أياً معربة. فالحق أن هذه لغة واحدة حكاها يونس عن بعض العرب، وضابطها: حكاية النكرات بـ(مَنْ) في الوصل والوقف معربة كـ: أَيْ (٣).

### الدراسة التفصيلية:

وقف النحويون من قبول هذه اللهجة وإثباتها مواقف مختلفة، دونك تفصيل القول فيها على النحو التالي:

الموقف الأول: أجاز يونس الحكاية بـ(مَنْ) وصلّاً وإعرابها قياساً على أَيْ، فتقول: مَنْ يافتي، ومَنْ يا فتي، ومَنْ يافتي؟ لمن قال: جاعني رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجل. وتقول: مَنْ يافتي، ومَنْ يافتي، ومَنْ يافتي؟ لمن قال: جاءت امرأة، ورأيت امرأة، ومررت بامرأة، وتكسر نون المثني، وتفتح نون الجمع، وتؤنّ مناتٍ ضمّاً وكسراً. وحجته في ذلك: أنه سمع بعض العرب يقول: ضرب مَنْ مَنّا؟ لمن قال: ضرب رجلٌ رجلاً (٤). قال سيبويه: "وأما يونس فإنه كان يقيس (مَنْ) على أَيْة، فيقول: مَنْة، ومَنْة، ومَنْة إذا قال: يا فتي (٥) وهي لغة لبعض العرب، وقد حمل عليها قول الشاعر:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْونَ أَنْتُمْ؟ فَقَالُوا: الْجِنُّ قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا (٦)

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٩٠/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٠/٢، ٤١١، وأسرار العربية/٣٩٣، ٣٩٤، والمقرب ٣٠٠/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٨٥/٢، وشرح الرضى على الكافية ٧٥/٣، والتصريح ٤٨٢/٢، ٤٨٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٤١٠/٢، ٤١١، والمقرب ٣٠٠/١، وشرح الرضى على الكافية ٧٥/٣، والتصريح ٤٨٣/٢، وهمع الهوامع ٢٦٦/٣.

(٥) الكتاب ٤١٠/٢.

(٦) البيت من بحر الوافر، قاله: شمر بن الحارث الضبي، وقيل: خديج بن سنان الغساني، وقيل: تأبط شرّاً، وهو في: الكتاب ٤١١/٢، والمقتضب ٣٠٦/٢، والخصائص ١٣٠/١، والتبصرة والتذكرة ٤٧٨/١، والمقرب ٣٠٠/١، وشرح الرضى على الكافية ٧٥/٣، والتصريح ٤٨٢/٢، وشرح الأشموني ٩٠/٤. وعموا معناه: انعموا، وهي كلمة تحية عند العرب، وإنما قال لهم: عموا ظلاماً؛ لأنهم جنٌّ، وانتشارهم بالليل، كما يقال لبني آدم إذا أصبحوا: عموا صباحاً. ينظر: شرح شواهد الشافية/٢٩٦.



ومع استبعاد سيبويه لما أجازته يونس وحكاها فإنه قد حمل عليه هذا البيت حين قال: 'فإنما يجوز مَنُونٌ يا فتى؟ على ذاك' (١). فهو عنده معرب كـ (أى) مجموع بالواو والنون (٢).

وقال ابن عصفور: 'فأعرب (مَنْ) فيه، فألحقها علامة الجمع، كما يلحق أيًا. وكما لا تحذف هذه العلامة مع أيّ في الوصل فكذلك لا تحذف مع (مَنْ) في الوصل. وهذه اللغة نادرة حتى كان يونس يقول: لا يُصدّقُ هذا كل أحد' (٣).

الموقف الثاني: استبعد سيبويه الحكاية بمنّ في الوصل وإعرابها حملاً على أيّ، فقال عما ذهب إليه يونس من الجواز: "وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرةً في شعر ثم لم يُسمع بعدّ:

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنُونٌ أَنْتُمْ؟ .... ....

وزعم يونس أنه سمع أعرابياً يقول: ضرب مَنْ مَنْاً؟ وهذا بعيد لا تكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير. وكان يونس إذا ذكرها يقول: لا يقبل هذا كلُّ أحد. فإنما يجوز مَنُونٌ يافتى على ذاك' (٤).  
وعلّل السيرافي هذا الاستبعاد بأن قوله: ضرب مَنْ مَنْاً؟ استفهام عن الضارب وعن المضروب بلفظين من ألفاظ الاستفهام، وقد قدم الفعل على الاستفهامين، وأعرب أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً، والاسم المستفهم به يتضمن حرف الاستفهام، ولا يكون إلا صدراً (٥).

وأقول: إن هذا الاسم غير الحرف وإن تضمن معناه وبئى مثله، فهو اسم باق على اسميته ولم يلبث ثوب الحرف كاملاً، والإعراب أصل في الأسماء فلا غرو أن أعربه بعض العرب في باب الحكاية خاصة؛ رجوعاً إلى الأصل، وتناسياً لشبه الحرف، وقياساً على أيّ.

الموقف الثالث: ذهب بعض النحويين إلى أن هذه اللغة المحكية قليلة نادرة، وإنما جاز إبقاء العلامة في الوصل على التشبيه بـ: أيّ؛ لاشتراكهما في الاستفهام والجزاء والخبر (٦).

قال أبو البركات: 'فـ (مَنُونٌ) في هذه اللغة بمنزلة: قام الزيدون، وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه' (٧)، وكذلك قال ابن عصفور: "وهذه اللغة من الندور بحيث لا يقاس عليها" (٨) وحكم عليها ابن عقيل بالشذوذ (٩).

(١) الكتاب ٤١١/٢.

(٢) ينظر: التصريح ٤٨٢/٢.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٨٦/٢.

(٤) الكتاب ٤١٠/٢، ٤١١.

(٥) ينظر: هامش الكتاب ٤١٠/٢.

(٦) ينظر: علل النحو للوراق/٤٢٨.

(٧) أسرار العربية/٣٩٤.

(٨) المقرب ٣٠٠/١، وينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٨٦/٢.

(٩) ينظر: المساعد ٢٦٦/٣.



وإذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها مادامت منطوق بعض الفصحاء، كما حكى بعض العلماء. الموقف الرابع: ذهب جماعة إلى أنه لا حجة في البيت المذكور على إعراب مَنْ، وإنما أجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر<sup>(١)</sup>. قال الصميري: 'فهذا شاذ لا يُقاس عليه، ولم يسمع في شعر غيره بعده ولا قبله على ما حكى أهل العلم'<sup>(٢)</sup>. وعزا الأشموني الحكم بشذوذ هذا البيت إلى سيبويه والجمهور<sup>(٣)</sup> وذكر بعضهم أن فيه شذوذات:

أحدها: إثبات العلامة وصلًا. الثاني: تحريك النون وحكمها السكون. الثالث: كونه حكاية لمقدر غير مذكور، والتقدير: أَتَوَا نَارِي فَقَالُوا: أَتَيْنَا، فَقُلْتُ: مَنْ أَنْتُمْ؟ فـ(مَنْ) حكاية للضمير في (أتينا)، وهو معرفة، والمعارف غير الأعلام لا تُحكى، ففيه شذوذ آخر<sup>(٤)</sup>.

والأولى قبول هذه اللغة وإن كانت قليلة، وحمل البيت المذكور عليها كما فعل يونس وسيبويه وغيرهما، قال ابن خروف: وتوجيه سيبويه أجود، وهو أن يكون معربًا، وجمعه كـ: أَيْ<sup>(٥)</sup>. فهذا أفضل من أن يجعل هذا البيت من قبيل إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة؛ إذ الأولى أن يُحمل على غير الضرورة ما أمكن، كما قال ابن عصفور<sup>(٦)</sup>.

فـ: مَنْ معربة في هذه اللغة قياسًا على أَيْ. وأما حكمها في اللغة الفصحى وفي هذه - فعلى الأولى تكون الحركات والحروف اللاحقة لها علامات دالة على إعراب الاسم المحكى وتكون (مَنْ) في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف؛ لفهم المعنى.

وعلى الثانية تكون إعرابًا؛ فإذا كانت (مَنْ) سؤالًا عن مرفوع بالفاعلية، فهي عند الكوفيين فاعل بالفعل، وهو سابق عليها في التقدير؛ لأن الاستثبات يزيل الصدر، فيجوز أن يُصرَّح بالفعل مؤخرًا توكيدًا. ومقتضى قواعد البصريين: أن يتعين كونها مبتدأ، والخبر محذوف تقديره: مَنْ قام؟ لأن الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر. وإذا كانت مَنْ سؤالًا عن منصوب أو مجرور بقياس قول البصريين أنها معمولة لفعل محذوف متأخر، وفي حالة جر المسئول عنه بحرف لا بد من دخول حرف الجر عليها. وعند الكوفيين يجوز تقديم العامل عليها<sup>(٧)</sup>. ويرى الشيخ خالد؛ أنه أولى؛ للمطابقة بين جملة السؤال وجملة المسئول عنه<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: المقتضب ٣٠٦/٢، والخصائص ١٣٠/١، والتبصرة والتذكرة ٤٧٨/١، وأسرار العربية ٣٩٣، وشرح  
جمل الزجاجي ٤٨٦/٢، وأوضح المسالك ٢٥٦/٤.

(٢) التبصرة والتذكرة ٤٧٨/١.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ٩٠/٤.

(٤) ينظر: السابق ٩٠/٤، وحاشية الصبان ٩٠/٤، وحاشية الخضرى ١٤٤/٢، وعدة السالك ٢٥٦/٤.

(٥) ينظر: التصريح ٤٨٢/٢.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٨٦/٢.

(٧) ينظر: السابق ٤٨٦/٢، و التصريح ٤٨١/٢.

(٨) ينظر: التصريح ٤٨١/٢.

## المبحث الثانى

### اللهجات فى الأفعال والحروف

#### وتحتة مطلبان:

#### المطلب الأول: اللهجات فى الأفعال.



## عَسَى

## تقديم:

عسى فعل ماض جامد من أفعال المقاربة يدل على الرجاء، وقيل: إنه حرف، وردّه أبو البركات فقال: "وهو قول شاذ لا يُعْرَجُ عليه"<sup>(١)</sup>. فالصحيح أنه فعل؛ بدليل اتصال تاء الفاعل وأخواتها به، نحو: عَسَيْتُ وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتِ وَعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ. وتتصل به أيضاً - تاء التأنيث الساكنة المختصة بالفعل، نحو: عَسَتِ المرأةُ أن تأتي<sup>(٢)</sup>.

وعمله: رفع الاسم ونصب الخبر مثل كان إلا أن خبرها لا يكون إلا مضارعاً مقترناً بـ (أن) في الأكثر، نحو: عسى بكر أن يقوم، وتجريده منها قليل، وهذا مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>. ومذهب جمهور البصريين أنه لا يتجرد خبرها من أن إلا في الشعر، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مقترناً بها<sup>(٤)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَّ بِالْفَتْحِ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ

أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾<sup>(٦)</sup> واختصت عسى واخولق وأوشك من بين أفعال المقاربة بأنه إذا تقدّم عليها اسم جاز أن يُضمَر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، ويكون اسماً لها، و(أن يفعل) في موضع نصب خبر، نحو: بكر عسى أن يقوم، وهذه لغة تميم. وجاز تجريدها من الضمير، فتكون عسى تامة مستغنية بالمرفوع عن المنصوب، و(أن يفعل) في موضع رفع على الفاعلية، وهذه لغة الحجاز.

ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على لغة تميم: هند عَسَتِ أن تقوم، والبكران عَسَيَا أن يقوموا، والهندان عَسَتَا أن تقوما، والبكرون عَسَوْا أن يقوموا، والهندات عَسَيْنَ أن يقمن.

وتقول على لغة الحجاز: هند عسى أن تقوم، والبكران عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والبكرون عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن. وهي الأفضح؛ لمجيئها في التنزيل العزيز<sup>(٧)</sup>،

(١) أسرار العربية/١٢٦.

(٢) ينظر: السابق /١٢٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/١٥٨، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٣٠١.

(٤) ينظر: أسرار العربية/١٢٨، وشرح ابن عقيل ١/٣٠١، ٣٠٢.

(٥) من الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٧) ينظر: التصريح ١/٢٩٠، ٢٩١، وشرح الأشموني ١/٢٦٦، ٢٦٧.

فقد قال الله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾<sup>(١)</sup>.

وما سوى هذه الأفعال الثلاثة من أفعال الباب يجب فيه الإضمار، فتقول: البكران جعلان يكتبان، وطفقا، وأخذا، وكادا، والهندان جعلتا، وطفقتا... والبكرون جعلوا، وطفقوا... والهندات جعلن، وطفقن، وهكذا<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل أنه إذا اتصل بعسى ضمير مرفوع، وهولحاضر أو لغائبات جازلك في سين عسى وجهان: فتحها، وكسرهما، فتقول في الحاضر: عَسَيْتُ أَن أُخْرَجَ، وَعَسَيْتَ أَن تُخْرَجَ، وَعَسَيْتِ أَن تُخْرَجِي، وَعَسَيْتِمَا، وَعَسَيْتُنَّ. وتقول في الغائبات: الهندات عَسَيْنَ أَن يَخْرُجْنَ - بفتح السين وكسرهما-.

وقد بدا من كلامه أن الفتح هو المشهور الذي عليه الجمهور، والكسر بعد ذلك لغة تليه، وذلك حين قال: "والفتح أشهر، ولم يقرأ من السبعة بالكسر إلا نافع"<sup>(٣)</sup>. وذكر الأذفوي<sup>(٤)</sup> أن الكسر لغة الحجاز<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جاء كلام النحويين عن كسر سين عسر مختلفاً، فمنهم من منعه، ومنهم من أجازة بقيود، ومنهم من نصَّ على كونه لغة بهذه القيود، ومنهم من أطلق جوازه إطلاقاً؛ لكونه لغة، ودونك تفصيل ذلك: أولاً: منع أبو عبيدة كسر سين عسى<sup>(٦)</sup> وليس بشيء؛ لورود السماع به. ثانياً: نصَّ جماعة من النحويين على أن فتح سين عسى هو الأشهر، وأما كسرهما فأجازوه في ثلاثة مواضع، ولا يتعداها:

أولها: إذا اتصل بها ضمير المتكلم، نحو: عَسَيْتُ أَن أُخْرَجَ، وَعَسِينَا أَن نُنْصَرَفَ.

(١) من الآية ١١ من سورة الحجرات.

(٢) ينظر: همع الهوامع ١/٤٨٠، ٤٨١، وشرح الأشموني ١/٢٦٧، وحاشية الخضري ١/١٢٨.

(٣) ينظر: التيسير لأبي عمرو الداني/٦٩، والنشر ٢/٢٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ١/٤٤٥.

(٤) هو محمد بن علي بن أحمد بن محمد الأذفوي المصري، وكنيته أبو بكر، مفسر، مقرئ، نحوي، كان خشاباً، وأخذ عن أبي جعفر النحاس، من تصانيفه: الاستغناء في تفسير القرآن، والإمتاع في أحكام السماع. توفي سنة ٣٨٨هـ. ينظر: هدية العارفين ٢/٥٦، وكشف الظنون ١/٧٩، ومعجم المؤلفين ١٠/٢٠٥.

(٥) المساعد ١/٣٠٠، ٣٠١.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ١/٢٩٠، والتصريح ٢/٢٩٢.



وثانيها: إذا اتصل بها ضمير المخاطب، نحو: عَسَيْتَ أَنْ تَقُومَ، وَعَسَيْتَ أَنْ تَقُومِيَ، وَعَسَيْتُمَا أَنْ تَقُومَا، وَعَسَيْتُمْ أَنْ تَقُومُوا، وَعَسَيْتُنَّ أَنْ تَقْمَنَّ.

وثالثها: إذا اتصل بها نون الإناث الغائبات، نحو: الهندات عَسِينَ أَنْ يَخْرُجْنَ.

وعَلَّوْا كون الفتح هو الأجود والأشهر عندهم بأنه قد قرأ به جمهور القراء أصحاب القراءات المتواترة قوله تعالى: ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾<sup>(١)</sup> وقوله جلَّ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾<sup>(٢)</sup>. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع المدني وحده<sup>(٣)</sup>. قال ابن هشام وغيره عن الفتح: "وهو المختار"<sup>(٤)</sup>، وَعَلَّلَ الْأَشْمُونِي اخْتِيَارَهُ بِأَنَّهُ بِأَنَّهُ الْأَصْلُ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْقُرَاءِ<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: نَصَّ جَمَاعَةٌ آخَرُونَ عَلَى أَنْ الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ لِنِغْتَانِ، لَكِنَّهُمْ قَدَّوْا لُغَةَ الْكَسْرِ بِكُونِهَا مَعَ الْمُضْمَرِ فِي الْمَوَاضِعِ الْمَذْكُورَةِ خَاصَّةً، وَفِي غَيْرِهَا لِأَجْوَزِ إِلَّا لُغَةً وَاحِدَةً، وَهِيَ الْفَتْحُ، كَمَا لَوْ أُسْنَدَتْ عَسَى إِلَى ظَاهِرِ فَقِيلَ: عَسَى بِكَرٍّ أَنْ يَقُومَ<sup>(٦)</sup> وقد أجمع القراء العشرة ومنهم نافع على الفتح في المواضع المواضع التي وردت فيها عسى في القرآن الكريم مسندة إلى ظاهر، ومنها قوله تعالى: ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقد عُرِّيتْ لُغَةُ الْكَسْرِ إِلَى أَهْلِ الْحِجَازِ<sup>(٨)</sup>، وَالْفَتْحُ هُوَ الْمَخْتَارُ؛ لِجُرْيَانِهِ عَلَى الْقِيَاسِ، وَهُوَ عَدَمُ اخْتِلَافِهِ مَعَ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ بِخِلَافِ الْكَسْرِ، وَلِأَنَّهُ اللُّغَةُ الشَّائِعَةُ<sup>(٩)</sup>. وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْعَلَمَاءُ ابْنَ مَالِكٍ مَالِكٌ حِينَ قَالَ:

(١) من الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة محمد ﷺ.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٦، وشرح الرضى على الكافية ٤/٢١٤، وأوضح المسالك ١/٢٩٠، وشفاء العليل ١/٣٤٨، وشرح المكودي على الألفية ٩٢، والفضة المضية لابن زيد العاتكي ١٠٥، والتصريح ١/٩٢، وهمع الهوامع ١/٤٧٤، وشرح الأشموني ١/٢٦٨.

(٤) أوضح المسالك ١/٢٩٠، والفضة المضية ١٠٥.

(٥) ينظر: شرح الأشموني ١/٢٦٨.

(٦) ينظر: شرح الهداية للمهدوي ١/٢٠١، ٢٠٢، وفتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي ٣/٧٢٨، والمقرب ١/١٠٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٨٠، وارتشاف الضرب ٢/١٢٤، والمساعد ١/٣٠٠، ٣٠١.

(٧) من الآية ٧ من سورة الممتحنة.

(٨) ينظر: فتح الوصيد ٣/٧٢٨، وارتشاف الضرب ٢/١٢٤، والمساعد ١/٣٠١.

(٩) ينظر: التصريح ١/٢٩٢.

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزَا فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَأَنْتَقَا الْفَتْحَ زُكْنَ<sup>(١)</sup>

رابعاً: أطلق بعضهم جواز كسر السين من عسى سواء أسندت إلى ظاهر أو مضمرة، ونصوا على كونه لغة معادلة للفتح، وفي مقدمة هؤلاء أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، فقد نقل أبو حيان أن في عسى لغتين: عسى - بفتح السين - مثل مَضَى، وعسى - بكسرها - مثل: رَضِيَ. فإن أضمرت فيه وثبتت وجمعت فعلى هاتين اللغتين، تقول في لغة من فتح: بكر عسى أن يقوم، والبكران عسيًا أن يقوموا، والبكرون عسوا أن يقوموا، وهد عست أن تقوم، وعسيّت أن تقومي، والهندان عستنا أن تقوموا، والهندات عسيّن أن يقمن. وفي لغة من كسر: عسي، وعسيًا، وعسوا، وعسيّت، وعسيّنا، وعسيّين<sup>(٣)</sup>.

- وإذا ماوئنا وجوهنا شطر المعنيين بإعراب القرآن وتوجيه قراءاته ألفيناهم قد تحدثوا عن هاتين اللغتين في ضوء حديثهم عن القراءتين المذكورتين سابقاً، فنالت لغة الفتح منهم قبولا واختياراً، ولاقت لغة الكسر منهم رفضاً واستنكاراً.

فقد جاء الثناء الحسن على لغة الفتح والقراءة التي جاءت عليها، فعند الزجاج أنها اللغة الجيدة البالغة<sup>(٤)</sup> وقد دفعه ذلك إلى أن يقول: "أهل اللغة كلهم يقولون: عسيّت أن أفعل ويختارونه"<sup>(٥)</sup>، وقضى الأزهري بأنها القراءة المختارة<sup>(٦)</sup>، وقال مكي القيسي: "والفتح في السين هي اللغة الفاشية، وعليها أجمع القراء ونافع معهم إذا لم يتصل الفعل بمضمرة، وأيضاً فإن مساواة الفعل مع المضمرة والمظهر أولى من المخالفة بينهما؛ لأن المضمرة عقيب المظهر، فواجب أن يكون مثله"<sup>(٧)</sup>. وعَلَّ ابن أبي مريم<sup>(٨)</sup> اختيار قراءة الفتح بأن اللغة الفصيحة المشهورة هي عسيّت بالفتح<sup>(٩)</sup>. وقال وقال النويري: "الأصل الفتح؛ لاجتماع عليه في عسى"<sup>(١٠)</sup>.

(١) الألفية/١٣، وزُكْنَ أي: عَلِمَ.

(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/٣٥٠، وارتشاف الضرب ٢/١٢٤، وأوضح المسالك ١/٢٩٠، والتصريح ١/٢٩٢، وهمع الهوامع ١/٤٧٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٢٤.

(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٥/١٣.

(٥) السابق ١/٣٢٦.

(٦) ينظر: معاني القراءات/٨١.

(٧) الكشف ١/٣٠٣.

(٨) هو نصر بن علي بن محمد الشيرازي الفارسي الفسوي، لقبه: فخر الدين، وصدر الإسلام، وكنيته: أبو عبد الله، مفسر، مقرئ، نحوي، من تصانيفه: الكشف والبيان في تفسير القرآن، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي. توفي بعد سنة ٥٦٥ هـ ينظر: الأعلام ٨/٢٦، ومعجم المؤلفين ١٢/٩٠.

(٩) ينظر: الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ١/٣٣٥.

(١٠) شرح طيبة النشر ٢/٢١٢.



وجاء الطعن والاستنكار للغة الكسر وقراءة نافع التي جاءت به، وهذا ما يبدو من قول الفراء: "قرأها نافع المدني ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ بكسر السين ولو كانت كذلك لقال (عَسَى) في موضع (عَسَى)، ولعلها لغة نادرة، وربما اجترأت العرب على تغيير بعض اللغة إذا كان الفعل لا يناله قَدْ" (١) أي: تصرّف. ويبدو - أيضاً - من إعراض أبي حاتم عنها قائلاً: ليس للكسر وجه (٢)، ومن قول الأزهرى: "اتفق أهل اللغة على أن كسر السين ليس بجيد، وأنا أحسبها لغة لبعض العرب وإن كرهها الفصحاء" (٣). وتبعه في ذلك ابن أبي مريم قائلاً: "وعسيت - بالكسر - لغة رديئة يكرهها الفصحاء، وإن كانت لغة لبعض العرب" (٤).

وأرى أن هؤلاء لم يُوفّقوا في حديثهم عن قراءة نافع حين قضوا بعدم جودة الكسر ورداءة هذه اللغة، فقراءة نافع صحيحة ثابتة متصلة السند بالنبي ﷺ، وقد مثّلت الواقع اللغويّ لقوم فصحاء وهم أهل الحجاز؛ ولذلك قال السخاوي (٥): "والعجب ممن حكى اتفاق أهل اللغة على أن كسر السين ليس بجيد في قراءة ثابتة.... قال أبو بكر الأدفوي: هذه لغة أهل الحجاز يكسرون السين من عسى مع المضمرة خاصة" (٦) ووجه النويري كسر السين بأنه مجانسة للفظ الياء، مع ثقل الجمود (٧). وقد بدا من ذلك أن أكثر النحويين كانوا أحسن حديثاً عن هذه اللغة والقراءة التي جاءت عليها من هؤلاء؛ إذ أجازوا كسر السين مع الضمائر المذكورة أخذاً بقراءة نافع، وقبلوه ناصين على كونه لغة أو غير ناصين، فجزاهم الله خير الجزاء.

\* \* \*

(١) معاني القرآن ٦٢/٣.

(٢) ينظر: الكشف لمكي ٣٠٣/١، وفتح الوصيد للسخاوي ٧٢٧/٣.

(٣) معاني القراءات/٨١.

(٤) الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٣٣٥/١.

(٥) هو علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري السخاوي الشافعي، لقبه: علم الدين، وكنيته: أبو الحسن، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير. من مصنفاته: هداية المرتاب، وشرح المفصل للزمخشري. توفي سنة ٦٤٣ هـ. ينظر: الأعلام ٢٢٢/٤، ومعجم المؤلفين ٢٠٩/٧.

(٦) فتح الوصيد في شرح القصيد ٧٢٨/٣.

(٧) ينظر: شرح طيبة النشر ٢١٢/٢.



## حذف حركة الإعراب الظاهرة

## تقديم:

اختلف النحويون في جواز حذف حركة الإعراب الظاهرة من الأفعال والأسماء الصحيحة على أقوال:

**أحدها:** الجواز مطلقاً، وهو قول الفراء وابن مالك<sup>(١)</sup> وخرَجَ ابن مالك عليه قراءات أبي عمرو عمرو الواردة بإسكان الحركة الإعرابية، ومنها ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقراءة مسلمة بن محارب ﴿وَبِعُولَتِهِنَّ أَحَقُّ﴾<sup>(٥)</sup> بإسكان التاء<sup>(٦)</sup>.

**الثاني:** الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور<sup>(٧)</sup>. قال سيبويه: "وقد يجوز أن يُسكَّنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شَبَّهُوا ذلك بكسرة فَحَذِّ، حيث حذفوا فقالوا: فَحَذِّ، وبضمة عَضُدٍ، حيث حذفوا فقالوا: عَضُدٌ؛ لأن الرَفْعَةَ ضمة والجرَّة كسرة"<sup>(٨)</sup>.  
ومن ذلك قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِّنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ<sup>(٩)</sup>

(١) ينظر: معاني القرآن ١٢/٢، ١٣، ٣٧١، وشرح التسهيل ١/٥٥، ٥٨.

(٢) من الآية ٦٧ من سورة البقرة، والآية ٥٨ من سورة النساء.

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٤) من الآية ٥٤ من سورة البقرة، ينظر: هذه القراءات في: التيسير/٦٣، والنشر ٢/٢١٢، ٢١٣، وتقريبه/٩١، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٩١، ٣٩٢.

(٥) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة.

(٦) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٢١، والمحتسب ١/١٢٢، وقارئها هو: مسلمة بن محارب الزياتي، كوفي، قارئ، محدث: روى عن أبيه عن معاوية، وعن ابن جريج، وروى عنه إسماعيل بن عليّة. ينظر الجرح والتعديل للرازي ٨/٢٦٦، والنقات لابن حبان ٧/٤٩٠.

(٧) ينظر: الكتاب ٤/٢٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٩٦، وشرح الرضى على الكافية ٤/٢٥، وشرح شذور الذهب/٢٣٨، وهمع الهوامع ١/٢١٨.

(٨) الكتاب ٤/٢٠٣.

(٩) البيت من بحر السريع، وقائله امرؤ القيس الكندي، وهو في: ديوانه/١٢٢، والكتاب ٤/٢٠٤، ومعاني القرآن وإعرابه ١/١٣٦، والمحتسب ١/١١٠، والخصائص ١/٧٥، ٢/٣١٩، وشرح الهداية للمهدوي ١/١٦٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٩٦، وهمع الهوامع ١/٢١٧. مستحقب أى: مكتسب أو حامل، والواغل: الرجل الذى يأتى شراب القوم من غير أن يدعى إليه. ينظر: الكامل للمبرد ١/٣١٠.



والثالث: المنع مطلقاً في الشعر وغيره، وهو قول المبرد والزجاج<sup>(١)</sup>، وصَحَّحَهُ الشيخ محمد محيى الدين<sup>(٢)</sup>.

وقد أثبت المبرد البيت السابق برواية أخرى ليس فيها ضرورة، وهى قوله:

فَالْيَوْمَ أَسْقَى غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِّنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِثًا<sup>(٣)</sup>

### البيان:

فَرَّرَ ابن عقيل أن تسكين حركة إعراب المضارع المرفوع إذا كان صحيح الآخر نحو: يَعْلَمُهُمْ، جارٍ على السنة التميميين، وقد حكى عنهم هذه اللغة أبو عمرو بن العلاء، وهذا هو مراد ابن عقيل بقوله: "وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من يَعْلَمُهُمْ ونحوه"<sup>(٤)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

خَرَجَ الذين منعوا جواز حذف الحركة الإعرابية فى سعة الكلام البيت المذكور على ثلاثة أوجه: أحدها: أن ذلك ضرورة دعا إليها النظم. والثانى: أنه من قبيل إجراء المنفصل مجرى المتصل، وذلك أنه لما توالى فى الكلمة مع ما بعدها ثلاث حركات، صار (رَبِّغَ) من قوله (أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ) شبيهاً بـ(عَضُدٍ) فى وجود فتحة تتبعها ضمة، والعرب تجوز تسكين ضاد عَضُدٍ ونحوه<sup>(٥)</sup>. والثالث: أنه من قبيل الوصل بنية الوقف، فقد قَدَّرَ الشاعر الوقف على (أَشْرَبُ) فأسكنه، ثم وصل بنية الوقف<sup>(٦)</sup>.

وذكر سيبويه أن قراءة أبى عمرو فى (بَارِكُمْ) من باب اختلاس الحركة وعدم الإشباع- وهو الإتيان بثلاثى الحركة-<sup>(٧)</sup>، فحركة الهمزة ثابتة<sup>(٨)</sup>.

وأنكر الزجاج والأزهري وابن جنى رواية الإسكان، وأخذوا بما رواه سيبويه زاعمين أنها الرواية الصحيحة؛ لأن سيبويه أضبط لما روى عن أبى عمرو من غيره، ولأن حذف الكسرة والضمة فى مثل هذا بابيه الضرورة الشعرية، ولا يجوز ذلك فى القرآن الكريم<sup>(٩)</sup>، قال ابن جنى: "وهو أضبط لهذا

(١) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ١/١٣٦، وهمع الهوامع ١/٢١٧.

(٢) ينظر: منتهى الأرب ٢٣٨.

(٣) ينظر: الكامل ١/٣١٠.

(٤) المساعد ١/٣٧.

(٥) ينظر: الكتاب ٤/٢٠٣، وشرح شذور الذهب ٢٣٨، ومنتهى الأرب ٢٣٨.

(٦) ينظر: شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/٣٣٥.

(٧) ينظر: شرح طيبة النشر للنويرى ٢/١٥٩، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٩٢.

(٨) ينظر الكتاب ٤/٢٠٢.

(٩) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ١/١٣٦، ومعانى القراءات ٥٠/٥٠، والخصائص ١/٧٣، ٧٤.

لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَوَوْه ساكنًا، ولم يُؤتَ القوم في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية" (١).

وتبعهم في ذلك ابن أبي مريم، فاستنكر الإسكان ذاكراً أن الراوى ظن الاختلاس إسكاناً؛ لقربه منه، وهو قبيح؛ لزوال علامة الإعراب، وبابه الشعر (٢).

وطعن هؤلاء في الرواة مردود، وتلحينهم القراءة الصحيحة مرفوض؛ إذ جاءت الرواية عن أبي عمرو بالوجهين: الإسكان والاختلاس، وكلاهما منصوح عليه في كتب القراءات المعتمدة (٣). قال المهدي: "وليس قول سيبويه مما يُعارضُ به رواية من روى الإسكان؛ لثبوت الرواية، ولأنه مستعمل في كلام العرب" (٤).

- واعتبر المبرد حذف الحركة الإعرابية لحنًا صريحًا في جميع الكلام: منثوره ومنظومه، فردَّ رواية سيبويه وأثبت غيرها كما سبق، مما دفع ابن جنى إلى أن يقول: "وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو اعتراضٌ على العرب لا على صاحب الكتاب؛ لأنه حكاة كما سمعه، ولا يمكن في الوزن غيره" (٥). ورأى أن ذلك منه تحكُّم على السماع بالشهوة مجردًا من النصفة (٦).

- وإذا كان الأمر كما ذكرنا فالصحيح ما ذهب إليه الفراء وابن مالك من جواز تسكين حركة الإعراب الظاهرة في الأسماء والأفعال الصحيحة نثرًا ونظمًا؛ لسلامته مما ورد على غيره، ولأنه يُمثِّلُ الواقع اللغوي لقوم من العرب فصحاء، قال أبو حيان: "وإذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان ذلك حجة على المذهبين" (٧). فهي لغة مقبولة، كما أنها لغة فصيحة، ويدل على ذلك ما يلي:

أولاً: سئل أبو عمرو بن العلاء عن قوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ ﴾ (٨) فقال: أهل الحجاز يقولون: (يُعَلِّمُهُمْ) مثقلة، ولغة تميم (يُعَلِّمُهُمْ) بإسكان حركة الإعراب (٩). قال ابن جنى: "أما التثقيل فلا سؤال عنه ولا فيه؛ لأنه استيفاء واجب الإعراب، لكن مَنْ حذف فعنه السؤال، وعلته: توالى

(١) الخصائص ١/٧٣، ٧٤.

(٢) ينظر: الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ١/٢٧٦، ٣٠٢.

(٣) ينظر: التيسير ٦٣، والنشر ٢/٢١٢، ٢١٣، وتقريبه ٩١، وشرح طيبة النشر للنويري ٢/١٥٧، ١٥٨، وإتحاف فضلاء البشر ١/٣٩١، ٣٩٢.

(٤) شرح الهداية ١/١٦٦.

(٥) المحتسب ١/١١٠.

(٦) ينظر: الخصائص ١/٧٦.

(٧) التذيل والتكميل ١/٢١٧، وينظر: مع الهوامع ١/٢١٨.

(٨) من الآية ١٢٩ من سورة البقرة، والآية ١٦٤ من سورة آل عمران، والآية ٢ من سورة الجمعة.

(٩) ينظر: المحتسب ١/١٠٩.



الحركات مع الضمات، فيثقل ذلك عليهم، فيخففون بإسكان حركة الإعراب، وعليه قراءة أبي عمرو<sup>(١)</sup>.

وقد أخذ بتوجيه ابن جنى جماعة من النحويين؛ فحملوا قراءات أبي عمرو في الأسماء والأفعال على ذلك، وقراءة حمزة ﴿وَمَكَرَ السَّيِّءُ﴾<sup>(٢)</sup>. بإسكان الهمزة وصلًا وقلبها ياء وقفًا<sup>(٣)</sup>، وقراءة مسلمة بن مسلمة بن محارب السابقة، وحكاية أبي زيد الأنصاري ﴿بَلَىٰ وَرَسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾<sup>(٤)</sup> بإسكان بإسكان اللام<sup>(٥)</sup>. فقد قالوا جميعًا: إنَّ حركة الإعراب سَكَنَتْ تخفيفًا؛ لتوالى الحركات<sup>(٦)</sup>.

ثانيًا: نقل الفراء أن لغة تميم وأسد وبعض نجد إسكان حركة الإعراب؛ طلبًا للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركات ثقال من نوع واحد كـ (يَأْمُرُكُمْ)، أو من نوعين كـ (بَارِكُمْ) وإذا جاز إسكان حرف الإعراب وإذهابه في الإدغام للتخفيف، فإسكانه وإبقاؤه أولى<sup>(٧)</sup>.

ثالثًا: أن قبيلتي تميم وأسد من القبائل العربية المنتقاة من بين قبائل العرب لأخذ اللغة العربية عنها والاقتران بها فيها<sup>(٨)</sup>. ومقتضى ذلك: إثبات هذه اللغة وفصاحتها، وقبول ما جاء من الشواهد جاريًا جاريًا عليها، وعدم الحكم عليه بالضعف أو قصره على الضرورة.

رابعًا: أن هذه اللغة جاءت في جملة من الشواهد الشعرية والنثرية موثوق بها وبقائلها، ولا نستطيع أمام ذلك إلا التسليم بها والحكم عليها بالفصاحة، وإن خالفت المطرد المعروف، وخرجت عن المؤلف<sup>(٩)</sup>. ومن الشواهد الشعرية قول جرير:

سَيَرُوا بَيْتِي الْعَمَّ فَالْأَهْوَازَ مَنْزِلَكُمْ أَوْ نَهْرُ تَيْرِي وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ<sup>(١٠)</sup>

(١) السابق ١٠٩/١.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة فاطر.

(٣) ينظر: التيسير ١٤٨/١، وتقريب النشر ١٦٤/١، وإتحاف فضلاء البشر ٣٩٤/٢.

(٤) من الآية ٨٠ من سورة الزخرف.

(٥) ينظر: المحتسب ١٠٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٨/١، والنشر ٢١٤/٢.

(٦) ينظر: الكشف ٢٤١/١، وشرح الهداية ١٦٥/١، ١٦٦، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٧١، ١٧٢، وشرح

التسهيل لابن النائم ٩٧/٤، والتذيل والتكميل ٢١٥/١، ٢١٦، ومغنى اللبيب ٢١٤/١، وهمع الهوامع ٢٠٢/١،

٢١٦، وشرح الأشموني ٤٣/٤.

(٧) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي ٦٣٢/٣، وشرح طيبة النشر ١٥٩/٢، وإتحاف فضلاء

البشر ٣٩١/١، ٣٩٢.

(٨) ينظر: الاقتراح للسيوطي ١١٢/١.

(٩) ينظر: الكتاب ٢٠٣/٤، ٢٠٤، والخصائص ٧٥/١، ٧٦، ٣١٩/٢، والمحتسب ١١٠/١، ١١١، ١٢٣، شرح

الهداية ١٦٦/١، ١٦٧، والتذيل والتكيل ٢١٦/١، ٢١٧.

(١٠) البيت من بحر البسيط وهو في ديوانه ٤٤١/٤، والخصائص ٧٥/١، ٣١٩/٢، والمحتسب ١١٠/١، ١٢٣،

والمخصص ١٨٨/١٥. تيرى: موضع في نواحي الأهواز من بلاد فارس. المخصص ١٨٨/١٥.

**خامساً:** أن ظاهرة حذف الحركة الإعرابية تتلائم مع طبيعة تميم البدوية، حيث إنهم يميلون إلى السرعة في النطق، ولا شك أن في حذف الحركة الإعرابية تيسيراً لهم، بعكس أهل الحجاز الذين هم أهل الحضر، فإنهم يعطون كل حرف حقه من الوضوح والبيان<sup>(١)</sup>.

**سادساً:** قول ابن الجزرى عن قراءة أبى عمرو بالإسكان: "ووجهها في العربية ظاهر غير منكر، وهو التخفيف، وإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة نحو: إِبِلٌ وَعَضْدٌ وَعُنُقٌ. على أنهم نقلوا أن لغة تميم تسكين المرفوع من يَعْلَمُهُمْ ونحوه، وعزاه الفراء إلى تميم وأسد، مع أن سيبويه لم ينكر الإسكان أصلاً بل أجازَه.... وإجماع الأئمة على تسكين حركة الإعراب في الإدغام دليل على جوازه هنا"<sup>(٢)</sup>.

ويبدو لى أن أهل هذه اللغة هم الذين يحذفون نون الرفع في موضع الرفع؛ لمجرد التخفيف، والسبب في ذلك: كراهية تفضيل النائب على المنوب عنه؛ إذ النون نائبة عن الضمة، وهذا الحذف ثابت فى الكلام الفصيح نثره ونظمه<sup>(٣)</sup>.

فمن النثر قوله ﷺ: (لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا)<sup>(٤)</sup>.

ومن النظم قول الراجز:

أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبِيَّتِي تَدُلُّكِي وَجَهَّكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الزَّكِيِّ<sup>(٥)</sup>

قال الإمام النووى: "وهى لغة معروفة صحيحة"<sup>(٦)</sup> فلا مجال لإتكارها، أو قصرها على ضرورة الشعر.

وحذف الحركة الإعرابية يكون فى المرفوع والمجرور من الأسماء والأفعال الصحيحة دون المنصوب، فلا يكون فيه؛ لأن الفتح أخف عليهم<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: اللهجات العربية فى التراث. د/أحمد علم الدين الجندى ٢٤٦/١.

(٢) النشر فى القراءات العشر/٢، ٢١٣، ٢١٤.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/١٧١، وشرح التسهيل لابن مالك ٥٢/١.

(٤) أخرجه مسلم فى كتاب الإيمان: باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون.... ح رقم/٩٣.

(٥) لم يعرف قائله، وقد ورد فى الخصائص/١، ٣٨٩، وشرح التسهيل ٥٣/١، وشواهد التوضيح والتصحيح/١٧٣،

وشرح الرضى على الكافية ٢٤/٤، وهمع الهوامع/١، ٢٠١.

(٦) شرح النووى لصحيح مسلم ٣١٢/١.

(٧) ينظر: الكتاب ٢٠٢/٤، ٢٠٣.



**جزم المضارع بـ: (لن)****تقديم:**

لن: حرف نفى، تختص بالفعل المضارع، وتُخلصه للاستقبال، وتنصبه، نحو: لن أضرب، ولن أقوم، فتنفى ما أثبت بحرف التنفيس نحو: سأضرب، وسوف أقوم.

ولا تفيد تأبيد النفي، ولا تأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل؛ خلافاً للزمخشري<sup>(١)</sup>. وتأبيد النفي فى فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾<sup>(٢)</sup> لأمر خارجى خارجى لا من مقتضيات لن، وهو أن خلقهم الذباب محال، ونفى المحال مؤبد قطعاً<sup>(٣)</sup>.

واختلف النحويون فى أصلها، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها بسيطة، وذهب الخليل والكسائى إلى أنها مركبة، وأصلها (لا أن) حذفت همزة (أن) تخفيفاً، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين. وردَّ بأوجه: أحدها: أن البساطة أصل والتركيب فرع، فلا يدعى إلا بدليل قاطع.

والثانى: أنها لو كان أصلها (لا أن) لم يجوز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز فى نحو: بكرًا لن أضرب. وبهذا ردَّ سيبويه على الخليل<sup>(٤)</sup>.

والثالث: أنه يلزم منه أن تكون (أن) وما بعدها فى تقدير مفرد؛ لتأولها معه بالمصدر، فلا يكون قولك: لن يقوم بكر كلاماً.

وذهب الفراء إلى أن لن هى (لا) أبدلت ألفها نوناً. وهو ضعيف؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة فى موضع. فالصحيح مذهب سيبويه والجمهور<sup>(٥)</sup>.

**البيان:**

ذكر ابن عقيل أن المشهور فى لسان العرب هو نصب المضارع بـ(لن)، وقد حكى الجزم بها لغةً، وهذا ما بينه بقوله: "وينصب المضارع - أيضاً - بـ: لن، هذا هو المشهور فى لسان العرب، وحكى الجزم بها لغةً"<sup>(٦)</sup>. واستشهد لهذه اللغة أيضاً بقول الشاعر - وهو من إنشاد ابن الطراوة: -

(١) ينظر: همع الهوامع ٣٦٥/٢، وشرح الأشموني ٢٧٨/٣.

(٢) من الآية ٧٣ من سورة الحج.

(٣) ينظر: التصريح ٣٥٧/٢، وإعراب الفعل ١٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٥/٣، والجنى الدانى ٢٧١.

(٥) ينظر: رصف المباني ٢٨٥، ٢٨٦، والجنى الدانى ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ومغنى اللبيب ٢٢١/١،

والتصريح ٣٥٨/٢، وشرح الأشموني ٢٧٨/٣.

(٦) المساعد ٦٦/٣.

لَنْ يَخْبِ الْآنَ مَنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَقَّاهُ<sup>(١)</sup>

### الدراسة التفصيلية:

المشهور في كلام العرب نصب المضارع بـ(لَنْ)، وبذلك جاء السماع الفصيح نثراً ونظماً. وذكر بعض النحويين أن المضارع قد يُجزم بها<sup>(٢)</sup>. وأنشدوا على ذلك البيت السابق، وقول الشاعر: أَيْدِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحْلَ لِّلْعَيْتَيْنِ بَعْدَكَ مَنظَرٌ<sup>(٣)</sup> وقالوا: إن هذا البيت محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة<sup>(٤)</sup>. والبيت الذي قبله محتمل لأن يكون من باب إجراء الوصل مجرى الوقف<sup>(٥)</sup>.

وَنَصَّ جماعة من النحويين على أن الجزم بـ: لَنْ لغة محكية عن بعض العرب، فقد قرروا أن مَنْ العرب من يجزم بها؛ تشبيهاً لها بـ(لَمْ)؛ لأنها للنفي مثلها، ولأن النون أخت الميم في اللغة؛ ولذلك تُبدل منها، فيقال في غيم: غين<sup>(٦)</sup>.

وأقر ابن مالك هذه اللغة فقال: "ويجوز أن يكون السكون سكون جزم، على لغة من يجزم بـ(لَنْ)، وهي لغة حكاها الكسائي"<sup>(٧)</sup>. وحكاها اللحياني - أيضاً -<sup>(٨)</sup> قال السيوطي: "ذكر اللحياني أن ذلك لغة لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب وينصبون بالجوازم"<sup>(٩)</sup>.

(١) البيت من بحر المنسرح، قاله أعرابي مرّاً بباب الإمام الحسين - رضى الله عنه - فلما عرف الدار أنشأه، وقد ورد في: مغنى اللبيب ١/٢٢١، وهمع الهوامع ٢/٣٦٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٨٨، وشرح الأشموني ٣/٢٧٨، وحاشية الأمير ١/٢٢١، وحاشية الخضرى ٢/١١٠.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ١/٢٢١، والفضة المضية لابن زيد العاتكى ٢/٢٢٨، وشرح الأشموني ٣/٣٧٨.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله كثير عزة، وهو فى ديوانه ٣٢٨، ورفص المبانى ٢٨٨، والجنى الدانى ٢٧٢، ومغنى اللبيب ١/٢٢١، والفضة المضية ٢/٢٢٨، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٨٧، وشرح الأشموني ٣/٢٧٨، وحاشية الخضرى ٢/١١٠. أيدى سبا: اسمان جُعلا اسماً واحداً، يقال: إنَّ أهل سبا كانت يدهم واحدة، فلما فرَّقهم الله ومزقهم صارت يدهم أيدى. وقد اتخذ الناس ذلك مثلاً مضروباً فى التفريق والتمزيق. ينظر: اللسان (يدى)، وشرح شواهد المغنى ٢/٦٨٧.

(٤) ينظر: رصف المبانى ٢٨٨، والجنى الدانى ٢٧٢، ومغنى اللبيب ١/٢٢١، وشرح الأشموني ٣/٢٧٨، وحاشية الخضرى ٢/١١٠.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠، وإعراب الفعل ١٥.

(٦) ينظر: رصف المبانى ٢٨٧، ٢٨٨، والجنى الدانى ٢٧٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٩.

(٧) شواهد التوضيح والتصحيح ١٦٠.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٩٠، وهمع الهوامع ٢/٣٦٨.

(٩) شرح شواهد المغنى ٢/٦٨٩.



ويبدو من حكاية اللحياني أن أهل هذه اللغة هم الذين ينصبون المضارع بـ (لَمْ)، وعلى لغتهم جاءت قراءة أبي جعفر المنصور ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾<sup>(١)</sup> بنصب (نشرح)<sup>(٢)</sup>.  
فلهم مذهب إعرابي خاص في النواصب والجوازم يخالفون به لغة الجمهور السائدة في الاستعمال، والتي جاء بها التنزيل العزيز.  
وهو مذهب لغوى نادر، لم يأت في سماع يقتضى منا القياس عليه، والأخذ به في الكلام، ولكونه وارداً عن بعض العرب يحكى كما سُمع، ولا يُؤوّل.

\* \* \*

---

(١) الآية ١ من سورة الشرح.

(٢) ينظر: المحتسب ٢/٣٦٦، والجنى الدانى/٢٦٦، ٢٦٧، ومغنى اللبيب ١/٢١٧، وهمع الهوامع ٢/٥٤٣.



## جزم المضارع بعد أن المصدرية ورفعها

### تقديم:

أن المصدرية هي إحدى نواصب الفعل المضارع، بل هي أمّ الباب؛ لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة<sup>(١)</sup>. وتقع في موضعين<sup>(٢)</sup>:

أحدهما: في الابتداء، فتكون مع صلتها في موضع رفع على الابتداء، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله جلّ جلاله: ﴿ وَأَنْ يَسْتَعْفِفَ خَيْرٌ لَهُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>. والثاني: بعد لفظ دالٍ على معنى غير اليقين، فتكون في موضع رفع على الفاعلية، نحو قوله عزّ وجلّ: ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي موضع نصب على المفعولية، نحو قوله جلّ شأنه: ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾<sup>(٦)</sup>، وفي موضع جر، نحو قوله عزّ من قائل: ﴿ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفْعَةً ﴾<sup>(٧)</sup> ومحمّلة للنصب والجر، نحو قوله تقدّست أسماؤه على لسان إبراهيم - عليه السلام -: ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾<sup>(٨)</sup> أصله: في أن يغفر لي، فحذفت في، والمصدر المؤول من أن أن والفعل مجرور عند سيبويه جوازاً، منصوب على نزع الخافض عند الخليل وأكثر النحويين<sup>(٩)</sup>. وأكثر العرب على وجوب إعمال (أن) النصب في الفعل المضارع لفظاً إذا لم تباشره إحدى النونين: نون التوكيد ونون النسوة، ومحللاً إذا باشرتة إحداهما<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الجنى الداني/٢١٧، وحاشية الصبان ٢٨٢/٣.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ٢٦/١، والتصريح ٣٦٣/٢.

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النور.

(٥) من الآية ١٦ من سورة الحديد.

(٦) من الآية ٧٩ من سورة الكهف.

(٧) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة.

(٨) الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٩) ينظر: الكتاب ١٢٧/٣، ١٢٨، ومغنى اللبيب ١١٨/٢، وإعراب الفعل لأستاذنا الدكتور إبراهيم حسن/٢٧.

(١٠) ينظر: التصريح ٣٦٢/٢، وإعراب الفعل/٢٨.



**البيان:**

قَرَّرَ ابن عقيل أن اللغة الفصحى نصب الفعل بَأَنْ المصدرية، ودونها لغة قوم يرفعونه بعدها، وتليها لغة لقوم يجزموه بها، وقد حكاها أبو عبيدة واللحياني. وقد بدا ذلك جلياً من قوله: "قال الرؤاسي: فصحاء العرب ينصبون بَأَنْ الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها. انتهى. وحكى اللحياني أن الجزم بها لغة، وحكى الجزم بها - أيضاً - أبو عبيدة، وأنشدوا على ذلك: إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبُ<sup>(١)</sup>

فالصواب إثباته إلا أنه قليل، وتخصيص المصنف الكوفيين بذلك<sup>(٢)</sup> غير جيد، فقد حكاها من البصريين البصريين المذكوران قبل<sup>(٣)</sup> وقد فصل القول في لغة إهمالها ورفع المضارع بعدها في شرحه على الألفية حين قال: "من العرب من لم يُعْمَلْ أَنْ الناصبة للفعل المضارع، وإن وقعت بعد ما لا يدل على يقين أو رجحان، فيرفع الفعل بعدها حملاً على أختها (ما) المصدرية؛ لاشتراكهما في أنهما يُقدَّران بالمصدر، فتقول: أريد أن تقوم كما تقول: عجبت مما تفعل"<sup>(٤)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

المشهور في اللسان العربي نصب أن المصدرية للفعل المضارع، ومن غير المشهور رفعه بعدها، أو جزمه بها، وهما لهجتان، دونك تفصيل القول فيهما على الوجه الآتي:  
اللهجة الأولى: إهمالها ورفع المضارع بعدها، فبعض العرب أهمل أن المصدرية التي لم يسبقها ما يدل على علم أو ظن؛ حملاً على أختها (ما) المصدرية التي لا تعمل شيئاً، بجامع أن كلا منهما حرف مصدرى ثنائي<sup>(٥)</sup> يكون مع الفعل بعده بمنزلة المصدر، ألا ترى أنك تقول: يعجبني أن تفعل، فيكون فيكون التقدير: يعجبني فعلك، كما تقول: يعجبني ما تفعل، فيكون التقدير: يعجبني فعلك، فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبِّهَتْ بها في ترك العمل<sup>(٦)</sup>. وعلى ذلك جاءت قراءة بعضهم: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(٧)</sup> برفع يُتِمُّ<sup>(٨)</sup>.

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله: امرؤ القيس الكندي، وهو في ديوانه/٣٨٩، والجنى الداني/٢٢٧، ومغنى

الليبي/٢٩١، وشرح شواهد ٩١/١، وشرح الأشموني/٣/٢٨٤، وحاشية الخضري/١١١/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل/٤/١١.

(٣) المساعد/٣/٦٥، ٦٦.

(٤) شرح ابن عقيل على الألفية/٢/٣١٦.

(٥) ينظر: التصريح/٢/٣٦٢، وشرح الأشموني/٣/٢٨٦، ٢٨٧، وحاشية الخضري/١١١/٢.

(٦) ينظر: الإصناف في مسائل الخلاف/٢/٥٦٣.

(٧) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة.

(٨) عزاها ابن خالويه إلى مجاهد، وكذلك فعل الرضى وأبو حيان. ينظر: مختصر شواذ القرآن/٢١، وشرح الرضى

الرضى على الكافية/٤/٣٥، وارتشاف الضرب/٢/٣٩٠، وعزاها أبو البركات الأنباري إلى ابن مجاهد. ينظر:

وقد خرَّجها بعض النحويين على أن أصلها: لمن أراد أن يَتِمُّوا الرضاعة، فهو منصوب بحذف النون، والجمع باعتبار معنى (مَنْ)، وقد حُذفت واو الجماعة؛ للتخلص من التقاء الساكنين لفظاً، واستُصحب ذلك خطأً. وهو تكلف<sup>(١)</sup>.

وقال الشاعر:

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا مِنْى السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا<sup>(٢)</sup>

فرفع ما بعد أَنْ الأولى، ونصب ما بعد الثانية، وكتاهما مصدرية، وإنما أهملت الأولى حملاً على أختها (ما)؛ لاشتراكهما فى الدلالة على معنى واحد<sup>(٣)</sup>.

وإثبات هذه اللهجة على هذا النحو هو مذهب البصريين<sup>(٤)</sup> وأنكرها الكوفيون وأبو على وابن جنى، وخرَّجوا ما جاء فى البيت السابق وأمثاله على أَنْ (أَنْ) ليست هى المصدرية الناصبة ولكنها المخففة من الثقيلة، وجاز خلؤها من العلم والظن؛ لأنه لا مانع منه فى القياس<sup>(٥)</sup>.

واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبرها. وقد شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبرى، والقياس فصله منها بقَد أو إحدى أخواتها، كالسين وسوف ولن<sup>(٦)</sup>، كما فى قوله تعالى: ﴿ وَنَعَلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا ﴾<sup>(٧)</sup>، وقولـه سبحانه: ﴿ عَلِمَ أَنْ لَنْ

الإتصاف ٥٦٣/٢، ونسبها بعض النحويين إلى ابن محيصن. ينظر: مغنى اللبيب ٢٩/١، وأوضح المسالك ١٤٢/٤، والفضة المضية لابن زيد العاتكى/٢٢٦، والتصريح ٣٦٢/٢، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣، وفى الإتصاف ٤٤٠/١: أن قراءة ابن محيصن (تَتِمُّ) بفتح التاء من تَمَّ (الرضاعة) بالرفع، أسند الفعل إلى الرضاعة.

(١) ينظر: التصريح ٣٦٢/٢، وحاشية الصبان ٢٨٧/٣، وعدة السالك ١٤٢/٤، ١٤٣.

(٢) البيت من بحر البسيط، ولم يعرف قائله: وهوفى: الخصائص ٣٩١/١، والمنصف ٢٤٣/٣، والإتصاف ٥٦٣/٢، وشرح التسهيل لابن الناظم ١١/٤، ووصف المباني ١١٣/١، والجنى الدانى ٢٢٠/١، ومغنى اللبيب ٢٩/١، وأوضح المسالك ١٤٣/٤، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣.

(٣) ينظر: شرح المكودي على الألفية ٣٥٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١١/٤، وارتشاف الضرب ٣٩٠/٢، والجنى الدانى ٢٢٠/١، ومغنى اللبيب ٢٩/١، والتصريح ٣٦٣/٢، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣، وحاشية الخضرى ١١٢/٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن الناظم ١١/٤.

(٦) ينظر: الخصائص ٣٩١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٤/٧، وشرح التسهيل ١١/٤، وارتشاف الضرب ٣٩٠/٢، والجنى الدانى ٢٢٠/١، ومغنى اللبيب ٢٩/١، والتصريح ٣٦٣/٢، وهمع الهوامع ٣٦٢/٢، وشرح الأشموني ٢٨٧/٣، والإتصاف من الإتصاف ٥٦٤/٢، وعدة السالك ١٤٣/٤.

(٧) من الآية ١١٣ من سورة المائدة.



تُحْصُوهُ ﴿١﴾ وقوله جَلَّ شأنه: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضِيًّا﴾ ﴿٢﴾ قال ابن جنى: سألت أبا أبا على عن ثبات النون في تَقْرآنِ بعد أَنْ، فقال: أَنْ مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً" (٣).

- قال ابن الناظم عما ذهب إليه البصريون والكوفيون ومن لفَّ لفَّهُم: "وكلا القولين حسن" (٤). والصواب قول البصريين: إنها أَنْ المصدرية الناصبة أهملت حملاً على أختها (ما) المصدرية (٥). المصدرية (٥). ويدل على ذلك أمران:

أحدهما: عدم وقوعها بعد دال على علم أو ظن (٦). والثاني: عطف أَنْ المصدرية الناصبة عليها في قوله: (وَأَنْ لَا تَشْعُرَا)، فهذا مرجح لكون (أَنْ) المعطوف عليها مصدرية؛ ليحصل التناسب (٧). فإهمال أَنْ ورفع المضارع بعدها لغة لبعض العرب على ما حكى العلماء، وهي في الفصاحة دون ما عليه الجمهور من العرب. وهنا يقال: هل يقاس على هذه اللغة؟

ظاهر كلام ابن مالك أَنَّ إهمال أَنْ المصدرية المستحقة للعمل مقيس (٨)، فإنه قال:

وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَّ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا أُخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا (٩)

وظاهره - أيضاً - اختصاصها بالإهمال، ووجهه: أنهم يتوسعون في الأمهات، وضعفها من جهة أنها قد تهمل لا يتعارض مع كونها أم النواصب؛ إذ لا يلزم في الأم قوتها من كل وجه (١٠).

وقد جعل ابن هشام من ملح الكلام العربي تقارض اللفظين في الأحكام، وذكر من أمثله إعطاء أَنْ المصدرية حكم ما المصدرية في الإهمال (١١).

(١) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٢) من الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٣) المنصف/٢٤٣، وينظر: الخصائص ١/٣٩١.

(٤) شرح التسهيل ٤/١١.

(٥) ينظر: معنى اللبيب ١/٢٩، وإعراب الفعل ٣٢/٣٣.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٨٧، وحاشية الأمير ١/٢٩.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٨٧.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٣٩، وشرح الأشموني ٣/٢٨٧.

(٩) الألفية ٩/٤٩.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٨٧، وإعراب الفعل ٣٣/٣٣.

(١١) ينظر: معنى اللبيب ٢/٢٠١.

اللهجة الثانية: الجزم بأن المصدرية. أجاز بعض الكوفيين الجزم بأن، وحكوه لغة لبعض العرب، قال أبو جعفر الرؤاسي - وهو من الكوفيين -: فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها.

وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين: الجرّمى وأبو عبيدة واللحياني<sup>(١)</sup> فقد نقلها اللحياني عن بنى صَبَّاح من ضَبَّة<sup>(٢)</sup> وقد أنشدوا من الشواهد على ذلك قول الشاعر:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَوَدَانُ أَهْلِنَا تَعَالُوا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

فقد جزم (يأتنا) بأن، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء. ويمكن حمل البيت على أنه من قبيل الاجتزاء بالكسرة عن الياء؛ لأجل الضرورة. وقال بعضهم: إن الرواية الصحيحة: إلی أن يأتی الصيّد، وعليه فلا شاهد في البيت<sup>(٣)</sup>.

وأنشدوا قول الآخر:

أَحَادِرُ أَنْ تَعَلَّمَ بِهَا فَتَرَدَّهَا فَتَتْرَكَهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ<sup>(٤)</sup>

فقد جزم (تعلم) بأن، وعلامة جزمه السكون. قال ابن الناظم: "ولا حجة في ذلك؛ لجواز كونه سكون وقف للضرورة، لا سكون إعراب"<sup>(٥)</sup> ويدل على ذلك: عطف المنصوب - وهو فترکہا - عليه؛ إذ لو لو كان مجزوماً لعطف عليه بالجزم<sup>(٦)</sup>.

وإنما حصروا المنصوب في (فترکہا)؛ لأنه المنصوب نصاً، بخلاف (فتردها) فإنه مدغم يجوز تقدير إعرابه؛ إذ قد يدعى أنه مجزوم، وحرك تخلصاً من التقاء الساكنين، وكانت حركته الفتحة؛ للخفة<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٣٩٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٣٧، والجنى الدانى ٢٢٦/٢، والمساعد ٣/٦٥، وهمع الهوامع ٢/٣٦٣.

(٢) ينظر: معنى اللبيب ١/٢٩، وشرح الأشموني ٣/٢٨٤.

(٣) ينظر: شرح شواهد المغنى ١/٩٣، وحاشية الأمير ١/٢٩، وإعراب الفعل ٣١.

(٤) البيت من بحر الطويل، وقائله جميل بن معمر، وهو في ديوانه ٢٢٤/٢، وشرح التسهيل لابن الناظم ٤/١٣، والجنى الدانى ٢٢٧/٢، ومعنى اللبيب ١/٢٩، وهمع الهوامع ٢/٣٦٣، وشرح شواهد المغنى ١/٩٨، وشرح الأشموني ٣/٢٨٥.

(٥) شرح التسهيل ٤/١٤.

(٦) ينظر: معنى اللبيب ١/٢٩، وشرح الأشموني ٣/٢٨٥.

(٧) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٨٥، وحاشية الأمير ١/٢٩، وإعراب الفعل ٣١.



وإذا ثبت كون ذلك لغة لبني صَبَّاح على ما جاءت به الحكاية بطلت التأويلات السابقة، ولم يبق أمام المنصفين إلا قبولها وإثباتها، كما فعل المرادى؛ إذ عَدَّها القسم العاشر من أقسام (أَنْ) الحرفية المستعملة في اللغة العربية<sup>(١)</sup>. ولا داعي للتحكم في السماع - وإن كان قليلاً - ما دام قد جاء عن قوم مخصوصين من العرب يحكى واقعهم اللغوى.

وهذه اللغة دون سابقتها في الفصاحة، كما دلت عبارة أبي جعفر الرؤاسى المذكورة سلفاً. ويبدو أنها وسابقتها قد تفهقرتا أمام لغة الجمهور، فلم تكثر في الاستعمال؛ فاستحوذت لغة الجمهور على ألسنة الناطقين العرب، فجاء عليها جُلُّ الكلام، ونزل بها القرآن الكريم.

\* \* \*

---

(١) ينظر: الجنى الدانى/٢٢٦، ٢٢٧.

## أمر المخاطب باللام

### تقديم:

من جوازم الفعل المضارع: اللام الطلبية. ويكثر دخولها على المضارع المبني للمفعول، سواء أكان لمتكلم نحو: لأُخْرِجُ، ولتُخْرِجُ، أم مخاطب نحو: لتُخْرِجُ يا بكر، أم غائب نحو: ليُخْرِجُ بكرٌ. ويكثر دخولها -أيضاً- على المضارع المبني للفاعل إذا أُسْنِدَ إلى الغائب، نحو: ليُخْرِجُ بكرٌ من القرية. ودخولها على فعل المتكلم قليل؛ لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا على سبيل المجاز، سواء أكان المتكلم مفرداً، نحو قول النبي ﷺ لأصحابه: (قُومُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ) (١)، أو معه غيره، كقول الله تعالى - حكاية حكاية عن الذين كفروا - ﴿وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ (٢). وأقلُّ منه دخولها على فعل الفاعل المخاطب، كقراءة يعقوب الحضرمي ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا﴾ (٣) بالثناء (٤).

بالثناء (٤).

وعَلَّ ابن يعيش أقلبيته بأنه إذا كان الأمر حاضرًا لم يحتج إلى اللام؛ من قبل أن المواجهة تغنى عنها (٥).

### البيان:

أثبت ابن عقيل أن إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بـتاء الخطاب لغة جاءت بها الشواهد المختلفة منثورة ومنظومة، ثم شرع يورد أحكام النحويين على هذه اللغة منطلقاً من ذلك إلى أن اللغة الفصيحة الجيدة خلواً الفعل من اللام وتاء الخطاب. وذلك حين قال شارحاً قول ابن مالك: (والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه منها ومن حروف المضارعة): "استظهر بقوله غالباً على لغة من لا يخليه منهما، فتقول: لتَقْمُ يا زيد، وعن زيد وأبيّ"

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة: باب الصلاة على الحصير، رقم ٣٨٠ (فتح)، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب جواز الجماعة في النافلة والصلاة على حصير... رقم ٢٦٨.

(٢) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة يونس، وينظر: النشر ٢/٢٨٥، وتقريبه ١٢٣/١٢٣، وإتحاف فضلاء البشر ٢/١١٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٥٤٢، ومغنى اللبيب ١/١٨٥، وشرح الأشموني ٤/٣، ٤، وإعراب الفعل ١٢٣/١٢٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤١/٧.



وغيرهما أنهم قرءوا (فَبِذَلِكَ فَلتَفَرَحُوا)<sup>(١)</sup>، وفي الخبر (وَلتَزِرْهُ بِشَوْكَةٍ)<sup>(٢)</sup>، و(لتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ)<sup>(٣)</sup>.  
وقال الشاعر:

لَتَقْمَ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَتَقْضَى حَـوَائِجَ الْمُسْتَلْمِينَا<sup>(٤)</sup>

والأكثر على أنها لغة رديئة قليلة، وقال الزجاجي: هي لغة جيدة، وردَّ بأنه لا يكاد يوجد من هذا أزيد مما ذكر، واللغة الجيدة الفصيحة خلوهُ منهما نحو: اضربْ، وأقبلْ، واذهبْ<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

الكثير المشهور في كلام العرب، المحكوم عليه بالجودة والفصاحة: مجيء أمر الفاعل المخاطب مجرداً من اللام ومن حرف المضارعة مجعولاً آخره كآخر المجزوم.

فإن لم تتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أوياء المخاطبة وكان صحيح الآخر، فهو مبنى على السكون، نحو: اذهبْ وأقبلْ. وإن كان معتلاً فهو مبنى على حذف حرف العلة، نحو: اخشْ، وارمْ، واغزْ. وإن اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ثبتت في آخره، وبني على حذف النون، نحو: اضربا، اضربوا، اضربى<sup>(٦)</sup>.

أما أمر المخاطب باللام فيمكن تصنيف العلماء في حديثهم عنه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ذهب بعض النحويين إلى أن ذلك هو الأصل في الأمر، إلا أن العرب حذفَت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصة في كلامهم، فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل<sup>(٧)</sup>، ولما حُذِفَ حرف المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً، فاحتيج إلى همزة الوصل؛ ليقع الابتداء بها، فقبل: اضرب، افرح، ونحو ذلك<sup>(٨)</sup>.

(١) ونسبها ابن جنى إلى النبي ﷺ، وعثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبي رجاء، ومحمد بن سيرين، والأعرج، وأبي جعفر بخلاف، والسلمي، وقتادة، والجحدرى، وهلال بن يساف، والأعمش بخلاف، وعباس بن الفضل، وعمرو بن فائد. ينظر: المحتسب ٣١٣/١، وزيد المذكور هو ابن ثابت -رضى الله عنه- ينظر: مختصر شواذ القرآن/٦٢.

(٢) ينظر: المجموع في شرح المذهب للإمام النووي ١٧٤/٣، وشرح الرضى على الكافية ٨٥/٤.

(٣) لم أعثر عليه بهذا اللفظ فيما طالعت من كتب للحديث، وهو موجود في معانى القرآن للفراء ٤٧٠/١، والتبيان في تفسير القرآن للطوسى ٣٩٥/٥.

(٤) البيت من بحر الخفيف، ولم أعرف قائله، وقد ورد في: شرح الرضى على الكافية ٨٥/٤، ومعنى اللبيب ١٨٩/١، والتصريح ٥١/١، ٣٩٥/٢، وشرح شواهد المعنى ٦٠٢/٢.

(٥) المساعد ١٢٤/٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن الناظم ٦١/٤، وارتشاف الضرب ٥٤٢/٢، والجنى الدانى ١١١/١، وهمع الهوامع ٥٣٩/٢، وشرح الأشمونى ٣/٤.

(٧) ينظر: معانى القرآن للفراء ٤٦٩/١، والمقتضب ٤٣/٢، ٤٤، ١٢٩، وعلل النحو للوراق ١٤٩/١، والمحتسب ٣١٤/١، ولباب الإعراب للإسفرائينى ١٤٧/١.

(٨) ينظر: المحتسب ٣١٣/١.



قال أبو حاتم وغيره: الأصل في كل أمر إدخال اللام؛ إذا كان النهى بحرف فكذلك الأمر<sup>(١)</sup> وحكم المبرد لما جاء على هذا الأصل بالجودة<sup>(٢)</sup> وما جاء على الأصل ينبغي ألا يسأل عن علته، وقلة هذا الأمر لا تكون سبباً في أن يتصدى أحد للحكم على ما جاء عليه بالعيب، كما فعل الكسائي مع القراءة المذكورة،<sup>(٣)</sup> وهي متواترة على الأصح ومعروفة.

القسم الثاني: ذهب جماعة من النحويين إلى أن إدخال اللام على أمر الفاعل المخاطب أقبل من إدخالها على أمر الفاعل المتكلم، واستدلوا على ذلك بالقراءة السابقة، وحديث: (لتأخذوا مصافكم)<sup>(٤)</sup>. وعلة مذهبهم: أن للأمر صيغة تخصه، وهي فعل الأمر، واختص المخاطب بالأمر بصيغة الأمر، وغيره بالأمر باللام؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً، فكان التخفيف فيه باستعمال صيغة الأمر أولى<sup>(٥)</sup>.

القسم الثالث: نص كثير من العلماء على أن إثبات لام الأمر وتاء الخطاب لغة لقوم من العرب، لكن أحكامهم عليها جاءت مختلفة؛ فذهب بعضهم إلى أنها لغة قليلة<sup>(٦)</sup> وذهب آخرون إلى أنها رديئة قليلة<sup>(٧)</sup>، وذهب أبو القاسم الزجاجي إلى أنها لغة جيدة، وحمل عليها القراءة المذكورة منسوبة إلى أفصح العرب<sup>(٨)</sup> ونقل ذلك عنه بعض النحويين<sup>(٩)</sup> قال ابن عقيل: "وردّ بأنه لا يكاد يوجد من هذا أزيد مما ذكر"<sup>(١٠)</sup>. وقد مال الشيخ محمد محيي الدين إلى ما ذهب إليه الزجاجي، وهو الحكم بجودة هذه اللغة؛ لورودها في الحديث الصحيح، وفي قراءة جماعة من أعلام الصحابة<sup>(١١)</sup>. وعلى ذلك يقع اختياري؛ للأسباب التالية: أولاً: أن هذه اللغة هي الأصل في استعمال الأمر، وهي القياس؛ فالأصل في الأمر أن يكون بأداة حملاً على أخيه النهى<sup>(١٢)</sup>.

ثانياً: ذكر الخوارزمي وغيره أن أمر المخاطب باللام يحسن إذا كان المأمور جماعة بعضها غائب، وبعضها مخاطب، كقوله ﷺ: (لتأخذوا مصافكم) فالتاء تفيد الخطاب، واللام تفيد الغيبة، فيكون اللفظ بمجموع الأمرين نصاً على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً، ولو قلت: خذوا مصافكم؛ لأوهم

(١) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٥٨/٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٤٣/٢، ٤٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤٦٩/١، ٤٧٠.

(٤) ينظر: رصف المباني/٢٢٧، ومعنى اللبيب/١٨٦، وأوضح المسالك/٤١٨٢، والفضة المضية لابن زيد

العاتكي/٣٢٣، والتصريح/٣٩٥، وشرح الأشموني/٣/٤، وحاشية الخضري/١١٩/٢.

(٥) ينظر: حاشية الصبان/٣/٤، وحاشية الخضري/١١٩/٢، وإعراب الفعل/١٢٤.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز لابن عطية ٥٨/٩، وفتح القدير للشوكاني/٢/٦٣٥، وإتحاف فضلاء البشر/٢/١١٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش/٢/٥٧٠، وشرح المفصل للخوارزمي/٣/٢٥٩، وارتشاف الضرب/٢/٥٤٢، وتوضيح

المقاصد والمسالك/٣/١٢٦٦، والجنى الداني/١١١، والمساعد/٣/١٢٤.

(٨) ينظر: الجمل في النحو/٢٠٨.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب/٢/٥٤٢، والجنى الداني/١١١، والمساعد/٣/١٢٤، والتصريح/٢/٣٩٥.

(١٠) المساعد/٣/١٢٤.

(١١) ينظر: عدة السالك/٤/١٨٢.

(١٢) ينظر: المقتضب/٢/٤٣، ٤٤، وشرح الرضى على الكافية/٤/٨٥.



خصوص الجماعة المخاطبة. وعلى ذلك حُمِلت القراءة المذكورة<sup>(١)</sup> فلما كان النبي ﷺ مبعوثاً إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام والتاء. ولما كان الأمر لجماعة المؤمنين حاضرهم وغائبهم غلب الحاضر في الخطاب على الغائبين، وأتى باللام رعاية لأمر الغائبين<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: مجيء هذه اللغة في قراءة عَزِيَّتِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وأعلام الصحابة والتابعين، وهي قراءة عشرية قرأ بها يعقوب الحضرمي، ووردت في حديث النبي ﷺ، ومنه قوله في حجة الوداع: (لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكُكُمْ)<sup>(٣)</sup>، وجاءت في الشعر العربي.

رابعاً: قول ابن الجزري عن قراءة يعقوب: "ورويها مسندة إلى النبي ﷺ، وهي لغة لبعض العرب"<sup>(٤)</sup>.

العرب"<sup>(٤)</sup>.

## المطلب الثاني

## اللهجات في الحروف

- 
- (١) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢٥٩/٣، وشرح الرضي على الكافية ٨٤/٤.
- (٢) ينظر: روح المعاني للآلوسي ١٤١/١١.
- (٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج: باب استحباب رمي جمرة العقبة ركباً وبيان قوله ﷺ: "لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكُكُمْ" حديث رقم/٣١٠.
- (٤) النشر في القراءات العشر ٢٨٥/٢.

**عمل (ما) متوسطاً خبرها****تقديم:**

من شروط إعمال ما عمل ليس عند الحجازيين: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدّم رُفِعَ نحو: ما قائمٌ بكرٌ، ولا يقال: ما قائماً بكر. وعزا بعض النحويين إلى الفراء جواز نصبه مطلقاً مع التقدم سواء أكان الخبر اسماً مفرداً، أم ظرفاً أم جاراً ومجروراً نحو: ما قائماً بكر، وما في الدار بكر، وما عندك عمرو<sup>(١)</sup>. والثابت في معانيه أن (ما) لا تعمل إذا تقدّم خبرها على اسمها<sup>(٢)</sup>.

وإن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمته فقلت، ما في الدار بكر، وما عندك عمرو فقد اختلف في (ما) حينئذ، هل هي عاملة أو لا؟

فمن جعلها عاملة كابن عصفور قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نصب خبرين لها<sup>(٣)</sup>؛ لها<sup>(٣)</sup>؛ لأن الظروف والمجرورات يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها.

ومن لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خبران للمبتدأ الذي بعدهما<sup>(٤)</sup>.

قال ابن عصفور: "فأما إن كان خبر ما ظرفاً أو جاراً ومجروراً ففيه خلاف؛ فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم، ومنهم من منع ذلك.

والذين أجازوا هم جمهور البصريين قياساً على (أنّ) التي يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً، والذي منع هو أبو الحسن الأخفش<sup>(٥)</sup>.

**البيان:**

قرّر ابن عقيل أن (ما) قد تعمل عمل ليس متوسطاً خبرها بينها وبين اسمها على لغة قليلة، حكاها الجرمي، وذلك حيث يقول: "وقد تعمل متوسطاً خبرها، وحكى الجرمي أن ذلك لُغِيَّةٌ، وحكى ما مسيئاً مَنْ أعتب"<sup>(٦)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

لم يجز مع تقدّم خبر (ما) على اسمها إلا الرفع على لغة من ينصب، وهم أهل الحجاز؛ لأن (ما) حرف ضعيف غير متصرف في نفسه، وكذلك لا يتصرف في معموله<sup>(٧)</sup> قال سيبويه: "فإذا قلت: ما

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٦٦/٤، وارتشاف الضرب ١٠٣/٢، والتصريح ٢٦٤/١، وهمع الهوامع ٤٥٠/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٤٣/٢.

(٣) ينظر: المقرب ١٠٢/١.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢٨١/١، ٢٨٢، والتصريح ٢٦٤/١.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٦٠٧/١.

(٦) المساعد ٢٨٠/١.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١٩٩/١.



منطلق عبد الله، أو ما مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ، رفعت، ولا يجوز أن يكون مُقَدِّمًا مثله مؤخرًا<sup>(١)</sup>، وقال المبرد: "هذا قول مُعْنٍ في العربية: كُلُّ ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر، وإن لم يكن متصرفاً لم يُفَارِقَ موضعه؛ لأنه مُدْخَلٌ على غيره"<sup>(٢)</sup>. لكن الجرمي حكى أَنَّ عمل (ما) متوسطاً خبرها بينها وبين اسمها لغة لقوم من العرب، فقد سُمِعَ من ذلك قولهم: ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ، بالإعمال مع التقديم<sup>(٣)</sup>. وجاء قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ<sup>(٤)</sup>

فـ(ما) عاملة عمل ليس، و(مثلهم) خبرها مقدم منصوب، و(بشر) اسمها مؤخر مرفوع.

وقد فهم بعضهم أن سيبويه مجيز لذلك؛ لأنه قال: "وزعموا أن بعضهم قال"<sup>(٥)</sup> وأنشد بيت الفرزدق. فمنهم من قَبِلَ ذلك وأجازَه، ومنهم من أنكره.

فالذي أنكر هذه الرواية ولم يُجْزِ نصب خبر ما إذا تقدم ألبتة هو المبرد ومن تبعه، فقد قال: "فالرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش، وغلط بيِّن"<sup>(٦)</sup> والذي والذي قَبِلَه وأجازَه موافقة لسيبويه هو ابن مالك<sup>(٧)</sup>، وحكم أبو حيان على نسبة جواز ذلك إلى سيبويه بأنها باطلة<sup>(٨)</sup>، وذكر المرادى أَنَّ ناسبه إلى سيبويه هو ابن مالك، وفي نسبه إليه نظر؛ لأنَّ سيبويه إنما حكاه عن غيره<sup>(٩)</sup>.

وقد اختلف النحويون في توجيه هذا البيت، ولهم فيه سبعة أقوال: أحدها: أنه شاذٌّ لا يكاد يُعرَف. وهو مذهب سيبويه<sup>(١٠)</sup>.

(١) الكتاب ١/٥٩.

(٢) المقتضب ٤/١٩٠.

(٣) ينظر: أسرار العربية/١٤٧، وشرح التسهيل ١/٣٧٢، والتذليل والتكميل ٤/٢٦٦، والجنى الدانى/٣٢٣، والتصريح ١/٢٦٤، وهمع الهوامع ١/٤٥٠، وحاشية الخضرى ١/١١٩.

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو فى ديوان الشاعر ١/١٨٥، والكتاب ١/٦٠، والمقتضب ٤/١٩١، وأسرار العربية/١٤٧، وشرح التسهيل ١/٣٧٣، ورفص المبانى/٣١٢، والتذليل والتكميل ٤/٢٦٦، وأوضح المسالك ١/٢٥١، وشفاء العليل ١/٣٣٠، والتصريح ١/٢٦٤، وهمع الهوامع ١/٤٥٠.

(٥) الكتاب ١/٦٠.

(٦) المقتضب ٤/١٩١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٧٢، ٣٧٣، وشرح الأشموني ١/٢٤٩.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/١٠٣.

(٩) ينظر: الجنى الدانى/٣٢٣.

(١٠) ينظر: الكتاب ١/٦٠، وشرح عيون الإعراب لابن فضال المجاشعى/١٠١.

والثاني: أنه منصوب على الحال؛ لأن إضافة مثل لا تفيد التعريف، وهو في الأصل نعت لـ (بشر) ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال، و (بشر) مبتدأ، والخبر محذوف مقدم على المبتدأ؛ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف، وهو ممتنع أو نادر، والتقدير: ما في الوجود بشر مثلهم أي: مماثلاً لهم. وهو قول المازني والمبرد<sup>(١)</sup>.

وردَّ بأن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً - فيه معنى الفعل دون حروفه - ممتنع<sup>(٢)</sup>. واعترضه ابن ابن مالك - أيضاً - بأن الحال فضلة، فحق الكلام أن يتم بدونها، ومعلوم أن الكلام هنا لا يتم بدون مثلهم؛ فلا يكون حالاً، وإذا انتفت الحالية تعينت الخبرية<sup>(٣)</sup>.

والثالث: أن الفرزدق تميمي استعمل لغة الحجازيين فغلط؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير<sup>(٤)</sup>. وردَّ بأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته؛ فيؤدى ذلك إلى فساد لغته<sup>(٥)</sup>.

والرابع: أن (مثلهم) نصب ضرورة؛ لئلا يختلط المدح بالذم؛ لأنك إذا قلت: ما مثلك أحداً فنفيت عنه الأحديّة، احتمل أن يكون مدحاً أو ذمّاً، فإذا نصبت مثلك، ورفعت أحداً كان الكلام مدحاً، فلذلك نصب (مثلهم) في البيت. وهو قول الأعمش. وردَّ بأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح<sup>(٦)</sup>.

والخامس: أن (مثلهم) ظرف زمان منصوب، وهو متعلق بمحذوف حال على مذهب الجمهور، أو متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبشر مبتدأ مؤخر، وما هنا مهملة؛ لأن إهمالها لغة تميم، وهم قوم الفرزدق. وهو قول أبي البقاء<sup>(٧)</sup>.

والسادس: أنه منصوب على الظرفية المكانية، وأصله صفة لظرف تقديره: وإذ ما مكاناً مثل مكانهم بشر، ثم حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه؛ فأعربت بإعرابه فصار: إذ ما مثل مكانهم بشر، ثم حذف المضاف، وهو مكان<sup>(٨)</sup>.

وردَّ بأنه لا يُحذف الموصوف إلا إذا كانت الصفة خاصة، ومثل ليست من الصفات الخاصة، أو يتقدّم عليها ما يدلُّ على المحذوف<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: المقتضب ٤/١٩١، ١٩٢، وشرح عيون الإعراب ١٠١/١، وأسرار العربية ١٤٧/١٤٧.

(٢) ينظر: معنى اللبيب ٣٦/٢، والتصريح ١/٢٦٥، وحاشية الأمير ٣٦/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٣/١.

(٤) ينظر: أسرار العربية ١٤٧/١، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٧، والتصريح ١/٢٦٥.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٦٠٥، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٧.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٥، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٨.

(٧) ينظر: التصريح ١/٢٦٥، وعدة السالك ١/٢٥٣.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٦، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٨.

(٩) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٦.



والسابع: أن (ما) لم تعمل شيئاً، ولا شذوذ في البيت، و (مثلهم) في موضع رفع خبر مقدم، وبشر مبتدأ مؤخر، وبني مثل لإبهامه مع إضافته للمبنى وهو الضمير، فاكتمب منه البناء، ونظيره قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾<sup>(١)</sup> ببناء مثل على الفتح<sup>(٢)</sup>.

وصححه ابن عصفور<sup>(٣)</sup> قال أبو حيان: "والصحيح الذي عليه عامة النحويين أنه لا يجوز نصب خبر خبر ما إذا توسط، بل يجب الرفع"<sup>(٤)</sup>.

ولا يخفى ما في التأويلات السابقة من تكلف ظاهر لا يخدم المعنى المراد، ونحن في غنى عنه إذا تابعنا الجرمي وابن مالك وغيرهما ممن أجازوا توسط خبر ما بينها وبين اسمها؛ لكونه لغة لقوم من العرب. والقول بأن الفرزدق تميمي لغته رفع الخبر مؤخرًا، فكيف ينصبه مقدمًا؟ ليس بحجة؛ لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد يُغيرون البيت على لغتهم، ويروونه على مذاهبهم، وفيها ما يوافق لغة الشاعر ويخالفها؛ ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد. ولغة الرواة من العرب شاهد، كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين<sup>(٥)</sup> ويشهد لذلك: أن الفرزدق كان له أصداد من الحجازيين والتميميين، ومن مناهم أن يظفروا بذلة منه يُشنعون بها عليه مبادرين إلى تخطئته، ولو جرى شيء من ذلك لنقل؛ لتوفر الدواعي على التحدث بمثل ذلك لو اتفق. ففي عدم نقل ذلك دليل على إجماع أصداده الحجازيين والتميميين على تصويب قوله، فثبت بهذا صحة استشهاد سيبويه بما أنشده، كما قال ابن مالك<sup>(٦)</sup>.

ونحن نجد أنفسنا أمام أمرين:

إما الحكم بأن هذا البيت مثل لغة لقوم من العرب بإنشاد الرواة الفصحاء.

وإما الحكم بأن هذه لغة لبعض بني تميم الذين منهم الفرزدق، وإن كان سائر التميميين على إهمال ما؛ لعدم اختصاصها. وفي النحو العربي مذاهب اختلفت بها بعضهم دون مجموعهم، فلا غرو في ذلك.

ولأن يكون الخبر منصوبًا مقدمًا، كما كان مؤخرًا أقرب إلى الجواز على ضعفه من التأويلات المتكلفة<sup>(٧)</sup>. وقد قال الجرمي: إنها لغية، فيحمل عليها البيت، والقول المسموع.

(١) من الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٦، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٨، والتصريح ٢/٢٦٥.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٦، والتذييل والتكميل ٤/٢٦٨.

(٤) التذييل والتكميل ٤/٢٦٨.

(٥) ينظر: الانتصار لابن ولاد/١٨، ١٩ في حاشية الشيخ عزيمة على المقتضب ٤/١٩١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٧٣.

(٧) ينظر: الانتصار لابن ولاد/٢٠ في حاشية الشيخ عزيمة على المقتضب ٤/١٩١، ١٩٢.

## لا النافية المشبهة بليس

### تقديم:

تعمل لا النافية التي بمعنى ليس عملها، فترفع الاسم وتنصب الخبر، ولكنها تخالف ليس من ثلاث جهات:

**إحداها:** أن عملها قليل حتى ادعى أنه ليس بموجود. **والثانية:** أن ذكر خبرها قليل، حتى إن الزجاج لم يظفر به؛ فادعى أنها تعمل في الاسم خاصة، وأن خبرها مرفوع. **والثالثة:** أنها لا تعمل إلا في النكرات خاصة<sup>(١)</sup> وأجاز ابن جنى، وابن الشجرى وابن مالك إعمالها عمل ليس في المعرفة<sup>(٢)</sup> ومن أدلتهم على ذلك قول الشاعر:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَأَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا عَن حُبِّهَا مُتْرَاخِيًا<sup>(٣)</sup>

قال ابن مالك: "والقياس على هذا شائع عندي"<sup>(٤)</sup>. وأوَّله الجمهور على أن الأصل: لا أرى باغيًا، فحذف الفعل، وانفصل الضمير، و(باغيًا) حال<sup>(٥)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل أن إعمال (لا) إعمال ليس لغة الحجازيين، وإن إهمالها لغة التميميين، وليس إعمالها عند الحجازيين مطلقًا، بل مقيد بثلاثة شروط، وقد أعرب عن ذلك كله حين قال: "أمَّا لا فمذهب الحجازيين إعمالها عمل ليس، ومذهب تميم إهمالها. ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: لا رجلٌ أفضل منك....

الشرط الثاني: ألا يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: لا قائمًا رجلٌ.

الشرط الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا، فلا تقول: لا رجلٌ إلا أفضل من زيد، بنصب أفضل، بل يجب رفعه"<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: مغنى اللبيب ١/١٩٥.

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ١/٢٨٢، وشرح التسهيل ١/٣٧٧، وارتشاف الضرب ٢/١١٠، ومغنى اللبيب ١/١٩٥، وجمع الهوامع ١/٤٥٧.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله: النابغة الجعدى رضى الله عنه-، وهو فى: ديوانه ١٧١ وشرح التسهيل ١/٣٧٧، وارتشاف الضرب ٢/١١٠، والجنى الدانى ٢/٢٩٣، ومغنى اللبيب ١/١٩٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٩٠، والتصريح ١/٢٦٧، وشرح الأشمونى ١/٢٥٣، والدرر اللوامع ٢/١١٤.

(٤) شرح التسهيل ١/٣٧٧.

(٥) ينظر: جمع الهوامع ١/٤٥٧، وشرح الأشمونى ١/٢٥٣.

(٦) شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٢.



**الدراسة التفصيلية:**

نقل الخلاف عن متقدمي النحويين في (لا) التي بمعنى ليس من حيث الإهمال والإعمال، ونقله بعض المتأخرين عن العرب - أيضاً - من هذه الحيثية، فصار كل من النحويين والعرب على مذهبين فيها، دونك تفصيل القول فيهما على الوجه الآتي:

المذهب الأول: أنها لا تعمل أصلاً على الإطلاق، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر؛ لأنها حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، فحقه أن يكون مهملاً؛ لعدم اختصاصه.

وهذا مذهب الفراء والأخفش، والمبرد في نقل النحويين عنه<sup>(١)</sup>. وفي المقتضب خلاف ذلك<sup>(٢)</sup> وذكر بعض المتأخرين أن هذه لغة بني تميم<sup>(٣)</sup> قال أبو حيان: "والنقل عن بني تميم أنهم لا يعملونها يعملونها إعمال ليس"<sup>(٤)</sup>، بل يهملونها، زاد ابن هشام: "ويوجبون تكريرها"<sup>(٥)</sup>.

وهي لغة جارية على القياس، وقد قرّر ذلك ابن الحاجب حين قال: "النحويون يزعمون أن لغة بني تميم في ذلك هي القياس، ويقولون: إن الحرف إذ لم يكن له اختصاص بالاسم أو بالفعل، لم يكن له عمل في أحدهما، و(ما ولا) تدخل على القسمين، فالقياس ألا تعمل في أحدهما"<sup>(٦)</sup>.

المذهب الثاني: جواز إعمالها إعمال ليس على قلة، فترفع الاسم وتنصب الخبر. قال سيبويه: "وقد جُعِلت وليس ذلك بالأكثر بمنزلة ليس"<sup>(٧)</sup> وعَلَّ المبرد ذلك باجتماعها مع ليس في المعنى مشروطاً إعمالها في النكرات، نحو: لا رجل أفضل منك<sup>(٨)</sup>.

فهذا مذهب سيبويه والمبرد وطائفة من البصريين<sup>(٩)</sup> وليس هذا العمل على الإطلاق، بل إنه مقيد بأربعة شروط متى وُجِدَتْ وُجِدَ، وإذا فُقدت فُقدَ، ذكر ابن عقيل ثلاثة منها سبقت، ورابعها: ألا يفصل بينها وبين مرفوعها، فإن فصل بطل عملها؛ لأنها أضعف من ما، ومن شروط إعمال ما: عدم الفصل<sup>(١٠)</sup>. وقد جمعها أبو حيان في قوله: "وأكثر من أجاز إعمالها إعمال ليس اشترط أن تعمل في النكرات، نحو: لا رجل قائماً، ولم يجيزوا: لا زيداً أخاك، وألا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٨١، والجنى الدانى/٢٩٣، والتصريح ١/٢٦٧، وهمع الهوامع ١/٤٥٦.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/٣٨٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٨٥، وشرح شذور الذهب/٢٢٤، وهمع الهوامع ١/٤٥٨، وشرح الأشموني ١/٢٥٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٢/١١٠.

(٥) شرح شذور الذهب/٢٢٤.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٩٧.

(٧) الكتاب ٢/٢٩٦.

(٨) ينظر: المقتضب ٤/٣٨٢.

(٩) ينظر: الكتاب ١/٥٨، ٢/٢٩٦، والمقتضب ٤/٣٨٢، والتصريح ١/٢٦٧.

(١٠) ينظر: همع الهوامع ١/٤٥٧.



ينتنقض النفي، فلو قلت: لا قائمٌ رجلٌ، ولا رجلٌ إلا أفضلُ منك، وجب الرفع، ونصوا - أيضاً - على أنه لا يجوز الفصل بين لا وما عملت فيه<sup>(١)</sup>.

وبعض المتأخرين نصوا على أن أعمالها إعمال ليس بهذه الشروط لغة أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>.  
وذهب الزجاج إلى أن (لا) أُجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصة، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وهي مع اسمها في موضع رفع على الابتداء<sup>(٣)</sup> واستدل له بأنه لم يُحفظ النصب في خبرها ملفوظاً به. ويردّه سماع ذلك وإن كان قليلاً<sup>(٤)</sup>، ومنه قول الشاعر:

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا وَلَا وَرَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا<sup>(٥)</sup>

وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَازِلٍ فَبَوَّأْتَ حِصْنًا بِالْكَمَاءِ حَصِينًا<sup>(٦)</sup>

وربما ظن كثيرون أنّ (لا) العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، وليس ذلك بصحيح، فقد جاءت نافية للجنس وهي عاملة عمل ليس في قوله:

تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا<sup>(٧)</sup>

والخلاف النحوي المذكور إذا رُدَّ إلى هاتين الطائفتين من العرب، كما رأينا تبين أن كلاً من المذهبين صواب؛ لكون مستنده من السماع صحيحاً فصيحاً، قال ابن هشام: "وإعمال لا العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضاً، وأما بنو تميم فيهمّلونها، ويوجبون تكريرها"<sup>(٨)</sup>. فيقولون: لا رجلٌ حاضرٌ ولا امرأة.

(١) التذييل والتكميل ٤/٢٨٥.

(٢) ينظر: السابق ٤/٢٨٥، وشرح شذور الذهب/٢٢٤، والتصريح ١/٢٦٧، وهمع الهوامع ١/٤٥٨، وشرح الأشموني ١/٢٥٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥/٦٣، وارتشاف الضرب ٢/١١٠، والجنى الداني ٢٩٣، وهمع الهوامع ١/٤٥٦.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٢٨١، ٢٨٢، وارتشاف الضرب ٢/١١٠، وهمع الهوامع ١/٤٥٦، ٤٥٧.

(٥) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل ١/٣٧٦، والتذييل والتكميل ٤/٢٨٢، وارتشاف الضرب ٢/١١٠، والجنى الداني ٢/٢٩٢، وشرح شذور الذهب ٢/٢٢٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٨٩، وشرح المكودي عليها ٨٥، والتصريح ١/٢٦٨، وشرح الأشموني ١/٢٥٣. تعزّ: تصبر، الوزر: الملجأ. ينظر: شرح الشواهد للعينى ١/٢٥٣.

(٦) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وهو في شرح التسهيل ١/٣٧٦، وارتشاف الضرب ٢/١١٠، والجنى الداني ٢/٢٩٣، ومعنى اللبيب ١/١٩٥، بُوئت، أنزلت. الكماء: جمع كمي، وهو الشجاع المتكمي بسلاحه، أى المتغصى به. ينظر: شرح شواهد المعنى ٢/٦١٣.

(٧) ينظر: معنى اللبيب ١/١٩٦، والتصريح ١/٢٦٨.

(٨) شرح شذور الذهب/٢٢٤.



## زيادة أم في الكلام

### تقديم:

المشهور أن أم على قسمين: متصلة، ومنقطعة - وتسمى أيضاً منفصلة - فالمتصلة هي: المسبوقة إما بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة في محل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه. وإما مسبوقة بهمزة يطلب بها بها وبأم التعيين لأحد الشئيين بحكم معلوم الثبوت، نحو: أبكر في الدار أم عمرو؟ يقال في الجواب: بكر أو يقال: عمرو، ولا يقال: لا، ولا: نعم؛ لعدم التعيين.

وسميت أم في النوعين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى - أيضاً - معادلة؛ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني<sup>(٢)</sup>. الثاني<sup>(٢)</sup>. ويفترق النوعان من أربعة أوجه:

أولها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين، وتكونان فعليتين كما في الآية السابقة، واسميتين، كقول الشاعر:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَإِقِيعٌ<sup>(٣)</sup>

أي: لست أبالي بعد موتي أم وقوعه الآن، ومختلفتين، نحو قوله عز وجل: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَلِمْتُونَ﴾<sup>(٤)</sup> أي: سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم.

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب/٤٤٩، ومغنى اللبيب/٣٩/٤٠، والتصريح/١٦٨/٢، وشرح الأشموني/٩٩/٣، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢.

(٣) البيت من بحر الطويل، وقائله: متم بن نويرة في ديوانه/١٠٥، وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب/٢/٦٥٣، ومغنى اللبيب/١/٤٠، والتصريح/١٦٨/٢، وهمع الهوامع/٣/١٩٧، وشرح شواهد المغنى/١/١٣٤، وشرح الأشموني/٩٩/٣.

(٤) من الآية ١٩٣ من سورة الأعراف.

وأم الأخرى تقع بين المفردين، وذلك هو الغالب فيها، نحو قوله جلَّ شأنه: ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ  
السَّهَاءُ﴾<sup>(١)</sup>، وبين جملتين ليستا في تأويل المفردين، وتكونان - أيضاً - اسميتين نحو: أ بكرٌ  
عندك أم عمرو؟ وفعليتين نحو: أقام بكرٌ أم قعد؟. وأم المتصلة عاطفة عند جمهور  
النحويين<sup>(٢)</sup>.

وأما أم المنقطعة فمعناها الذي لا يفارقها الإضراب، وهي ثلاثة أقسام: مسبوقة بالخبر  
المحض، نحو قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٣)</sup> أم  
يَقُولُونَ أَفْتَرْتَهُ<sup>(٤)</sup>، ومسبوقة بهمزة لغير حقيقة الاستفهام، نحو قوله جلَّ جلاله:  
جلاله: ﴿أَلْهَمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾<sup>(٥)</sup>؛ إذ الهمزة في ذلك  
للإنكار، فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده. ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة،  
نحو قوله تعالى جده: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ  
وَالنُّورُ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقد تقتضى مع الإضراب استفهاماً حقيقياً كما في قولهم: إنها لإبلٌ أم شاء، أى: بل أهي شاء؟  
أو إنكارياً، كما في قوله عزَّ من قائل: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾<sup>(٧)</sup> أى: بل أله البنات. وسميت  
منقطعة؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين<sup>(٨)</sup>.

### البيان:

فَرَّرَ ابن عقيل بالنقل والحكاية أن أم تأتي زائدة في الكلام الجارى على السنة أهل اليمن، وذلك حين  
قال: "وأثبت أبو زيد الأنصارى زيادة أم، وخرَّج عليه ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾<sup>(٩)</sup>. وقال الأخفش: قال قوم:  
قوم: إنها لغة يمانية، يزيدون أم في الكلام"<sup>(١٠)</sup>.

(١) من الآية ٢٧ من سورة النازعات.

(٢) ينظر: معنى اللبيب ٤٠/١، وشرح الأشموني ١٠٢/٣، ١٠٣.

(٣) الآيتان ٢، ٣ من سورة السجدة.

(٤) من الآية ١٩٥ من سورة الأعراف.

(٥) من الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٦) من الآية ٣٩ من سورة الطور.

(٧) ينظر: معنى اللبيب ٤٣/١، والتصريح ١٧١/٢، وشرح الأشموني ١٠٤/٣، ١٠٥.

(٨) من الآية ٥٢ من سورة الزخرف.



## الدراسة التفصيلية:

نصَّ بعضُ النحويين على أن مجيء (أم) زائدة في الكلام مذهب أبي زيد الأنصاري، وقد خرَّج عليه قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴾ (١) أمَّ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴿ (٢) فقال: أم زائدة، والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير من هذا الذي هو مهين، فجعل جملة: أنا خير مستأنفة، والكلام خبري (٣). وقد استشهد بعضهم على هذا بقول ساعدة بن جُوَيَّة: يَأَلَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ (٤) فالزيادة ظاهرة؛ إذ التقدير: ليت شعري هل على العيش بعد الشيب من ندم (٥).

ويرى بعض النحويين أن هذه اللغة يمانية، يجعلون أم مبتدأً للكلام في الخبر، فيقول قائلهم: أم نحنُ خرَّجنا خيارَ الناس، أم نطعمُ الطعامَ أم نضربُ الهام، وهو يُخْبِرُ (٦).

وروى عن أبي حاتم أنه قال: قال أبو زيد: أم تكون زائدة في لغة لأهل اليمن (٧). فأطلقها في مجموعهم. وجعلها الحريري في بعضهم حين قال: "والمنقول من لغات العرب أن بعض أهل اليمن يزيدون أم في كلامهم فيقولون: أم نحنُ نضربُ الهام، أم نحنُ نطعمُ الطعام، أي: نحن نضربُ ونطعم. وأخذوا في زيادة أم مأخذ زيادة معكوسها، وهو (ما) في مثل قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ (٨)، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ (٩)... (١٠). ونقل ذلك عنه المرادي متابعاً له (١١).

=

(١) المساعد ٢/٤٥٦، ٤٥٧.

(٢) من الآيتين ٥١، ٥٢ من سورة الزخرف.

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٣٦، وارتشاف الضرب ٢/٦٥٧، والجنى الداني ٢/٢٠٦، ٢٠٧، ومغنى اللبيب ١/٤٧، وهمع الهوامع ٣/٢٠٣، وشرح الأشموني ٣/١٠٥.

(٤) البيت من بحر البسيط، وهو في ديوان الهذليين ١/١٩١، والأمالي الشجرية ٢/٣٣٦، واللسان (أمم)، ومغنى اللبيب ١/٤٧، وهمع الهوامع ٣/٢٠٣، وشرح شواهد المغنى ١/١٥٦، وشرح الأشموني ٣/١٠٥.

(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ٢/٣٣٦، ومغنى اللبيب ١/٤٧، وشرح الأشموني ٣/١٠٥.

(٦) ينظر: اللسان (أمم)، والمساعد ٢/٤٥٦، ٤٥٧، والمعجم الكامل في لهجات الفصحى د/داود سلوم/٢٧.

(٧) ينظر: اللسان (أمم)، والمعجم الكامل في لهجات الفصحى/٢٨.

(٨) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٩) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(١٠) درة الغواص في أوهام الخواص/١٥٠، ١٥١.

(١١) ينظر: الجنى الداني/٢٠٧.

( 586 )

ويبدو أن زيادة أم في الكلام ليست مقصورة على أهل اليمن أو على بعضهم كما ذكروا، فقد جاءت في شعر ساعدة بن جُوَيْيَّة، وهو شاعر هذليّ، فلعلها من الظواهر النحوية التي كانت جارئة في لغة هذيل.

\* \* \*



## مجيء حتى حرف عطف

### تقديم:

الأصل في حتى أن تكون غاية تجرُّ ما بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطَّلَعِ الْفَجْرِ﴾<sup>(١)</sup> وزعم بعضهم أن مابعداها مجرور بتقدير إلى بعدها، وهو قول شاذ لا يُعْرَجُ عليه؛ لكونه لكونه ظاهر الفساد<sup>(٢)</sup>.

ودخلها في باب العطف حملاً على الواو، والدليل على أن أصلها الجرُّ: أنها إذا جُعِلت عاطفة لم تخرج من معنى الغاية، ألا ترى أنك إذا قلت: جاعنى القوم حتى بكر، فبكر بعض القوم، وإذا رفعت - أيضاً - على العطف فهو بعض القوم. ولو كان أصلها العطف لوجب أن يكون مابعداها من غير جنس ما قبلها، كما هو الحكم في حروف العطف، نحو قولك: جاعنى بكرٌ وسعدٌ، ولا يجوز: جاعنى بكرٌ حتى سعدٌ، وكذلك لا يجوز الخفض على الغاية. فدل هذا على أن أصل حتى أن تكون غائية جارة.

وأشبهت الواو من قبل أنها تدخل مابعداها في حكم ما قبلها، ألا ترى أن قولك: ضربت القوم حتى بكر، معناه: أن الضرب وقع على بكر، كما أنك لو قلت: ضربت القوم وبكراً، لكان بكر مضروباً. فلما اشتركا في المعنى حُمِلت حتى على الواو<sup>(٣)</sup>. وذهب الزمخشري وابن الحاجب إلى أنها مثل ثم في الترتيب والمهلة<sup>(٤)</sup>.

ويرى الجزولى أن المهلة في حتى أقلُّ منها في ثم، فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها، وبين ثم المفيدة للمهلة<sup>(٥)</sup>.

وردَّ ابن مالك هذين الرأيين قائلاً: "ومن زعم أنها تقتضى الترتيب في الزمان فقد ادَّعى ما لا دليل عليه"<sup>(٦)</sup>. والصحيح أن حتى لمطلق الجمع كالواو من غير ترتيب ولا مهلة. فجانز أن يكون المعطوف المعطوف بها مصاحباً، أو سابقاً، أو لاحقاً، نحو قولك: قدم الحجاج حتى المشاة، يحتمل أن يكونوا

(١) الآية ٥ من سورة القدر.

(٢) ينظر: أسرار العربية لأبي البركات الأنباري/٢٦٥.

(٣) ينظر: علل النحو للوراق/٣١٧، وأسرار العربية/٢٢٦.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٤، ٩٥، وشرح الرضى على الكافية ٤/٣٨١، ٣٩٤، وارتشاف الضرب ٦٥٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/٣٩٤، وحاشية الأمير ١/١١٣.

(٦) شرح التسهيل ٣/٣٥٩، وينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦٤٩، ٦٥٠.

قد قدموا فى وقت واحد، ويحتمل أن يكون القادم أولاً: المشاة، ويحتمل أن يكون القادم أولاً: الحجاج<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل أن العطف بـ (حتى) لا يكون إلا على لغة ضعيفة غير مشهورة<sup>(٢)</sup>؛ ومن ثم لم تتفق تتفق عليه كلمة النحويين، وذلك حين قال: "وكون حتى من حروف العطف هو قول البصريين، والكوفيون لم يثبتوا ذلك. وروى سيبويه وأبو زيد وغيرهما العطف بها، إلا أنها لغة ضعيفة غير مشهورة، وقال الأخفش فى الأوسط: زعموا أن قومًا يقولون: ضربتُ القومَ حتى أخاك، وليس بالمعروف"<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

مذهب الكوفيين أن حتى لاتكون حرف عطف ألبتة، بل هى حرف ابتداء دائماً، ويقدرّون لما بعدها عاملاً مماثلاً للعامل فيما قبلها، فيحملون نحو: جاء القومُ حتى أبوك، ورأيتُ القومَ حتى أباك، ومررتُ بالقومِ حتى أبوك، على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل، هو: جاء فى الأول، ورأيت فى الثانى، والباء فى الثالث<sup>(٤)</sup>.

ومذهب البصريين أن حتى حرف عطف يفيد التشريك فى اللفظ والمعنى مطلقاً، لكن العطف بها عندهم قليل<sup>(٥)</sup>. وقد رواه سيبويه وأبو زيد وطائفة من البصريين عن العرب، لكنه لغة ضعيفة غير مشهورة؛ ولذلك قال أبو الحسن الأخفش فى الأوسط - له -: زعموا أن قومًا يقولون: جاءنى القومُ حتى أخوك، وضربتُ القومَ حتى أخاك، وليس بالمعروف<sup>(٦)</sup>. ومن ثمّ ساغ لابن يعيىش أن يقول: يقول: "حتى غير راسخة القدم فى باب العطف ولا متمكنة فيه؛ لأن الغرض من العطف إدخال الثانى فى حكم الأول، وإشراكه فى إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه. فأما إذا كان الثانى جزءاً

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٤١٩/١، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢٣١/١، وشرح التسهيل ٣٥٩/٣، وشرح الرضى على الكافية ٣٩٤/٤، ٣٩٥، وارتشاف الضرب ٦٤٩/٢، وهمع الهوامع ٢١٢/٣، ٢١٣، وحاشية الخضرى ٦٣/٢.

(٢) ينظر: : المساعد ٢٧٤/٢، ٤٥٤.

(٣) السابق ٤٥٤/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٦٣١/٢، والجنى الدانى ٥٤٦/٥، ومغنى اللبيب ١١٤/١، وأوضح المسالك ٣٢٤/٣، والتصريح ١٦٥/٢، وهمع الهوامع ٢١٥/٣، وشرح الأشمونى ٩٠/٣، ٩١، وعدة السالك ٣١٥/٣.

(٥) ينظر: الكتاب ٩٦/١، والمقتضب ٣٨/٢، وشرح السيرافى للكتاب ١٤٥/٣، والتبصرة والتذكرة ٤١٩/١، وشرح عيون الإعراب للمجاشعى ١٩٩، وأسرار العربية ٢٦٥/٢، والتصريح ١٦٥/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيىش ٩٧/٨، وارتشاف الضرب ٦٣١/٢، والجنى الدانى ٥٤٦/٥، والمساعد ٤٥٤/٢.



من الأول فهو داخل في حكمه؛ لأن اللفظ يتناول الجميع من غير حرف إشراك، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربتُ القومَ، شمل هذا اللفظ زيداً وغيره ممن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تفخيم وتحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية<sup>(١)</sup>.

وقد اشترطوا للعطف بها خمسة شروط:

أحدها: كون المعطوف بها اسماً لا فعلاً؛ لأنها منقولة من حتى الجارة، وهي لا تدخل على الأفعال. وأجاز ابن السيد والمالقي عطف الجملة الفعلية بها نحو قولك: قام القومُ حتى قام بكر<sup>(٢)</sup>. الثاني: كونه ظاهراً لا مضمراً، فلا يجوز: قام الناسُ حتى أنا، ولا ضربتُ القومَ حتى إياك. وهذا الشرط ذكره ابن هشام الخضراوي، قال صاحب المغنى: "ولم أقف عليه لغيره"<sup>(٣)</sup>.

الثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق بأن يكون جزءاً من كل نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها، أو فرداً من جمع نحو: قدم الحُجَّاجُ حتى المشاة، أو نوعاً من جنس نحو: أكلتُ التمرَ حتى الرطب. وإما بالتأويل كقول الشاعر:

أَفَى الصَّحِيفَةِ كَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَفَاهَا<sup>(٤)</sup>

أو شبيهاً ببعض في شدة الاتصال نحو: أعجبتني الجاريةُ حتى حديثها.

الرابع: كونه غاية لما قبلها في زيادة حسية نحو: فلانٌ يهبُ الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ، أو في زيادة معنوية نحو: مات الناسُ حتى الأنبياءُ أو الملوكُ، أو في نقص حسي نحو: المؤمنُ يجزى بالحسناتِ حتى مثقالِ الذرة، أو معنوي نحو: غلبك الناسُ حتى الصبيانُ أو النساءُ<sup>(٥)</sup>.

الخامس: أن يكون شريكاً في العامل، فلا يجوز: صمتُ الأيامِ حتى يومَ الفطر<sup>(٦)</sup>.

- وإذا عطفت بحتى على مجرور فالأحسن إعادة الجار عند ابن عصفور؛ ليقع الفرق بين العاطفة والجار، وقال ابن الخباز: يلزم إعادة الجار؛ فرقاً بينها وبين الجارة. وقيد ابن مالك للزوم

(١) شرح المفصل ٩٧/٨.

(٢) ينظر: رصف المباني/١٨١، ومغنى اللبيب/١١٤، والتصريح/١٦٥/٢، وهمع الهوامع/٣/٢١٤.

(٣) مغنى اللبيب/١١٣، والتصريح/١٦٥/٢، وشرح الأشموني/٩٧/٣.

(٤) البيت من بحر الكامل، وقائله: مروان النحوي في قصة المتلمس حين فرَّ من عمرو بن هند، وكان قد هجاه، وقد ورد في: الكتاب/٩٧، وشرح السيرافي للكتاب/١٤٩/٣، والتبصرة والتذكرة/٤٢٣/١، وأسرار العريضة/٢٦٩، وشرح التسهيل/٣/٣٥٨، والجنى الداني/٥٤٧، ومغنى اللبيب/١١١/١، والتصريح/١٦٦/٢، وهمع الهوامع/٣/٢١٣، وشرح الأشموني/٩٧/٣.

(٥) ينظر: أوضح المسالك/٣/٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، والتصريح/١٦٦/٢، ١٦٧، وشرح الأشموني/٣/٩٦، ٩٧.

(٦) ينظر: التصريح/١٦٨/٢، وحاشية الصبان/٩٧/٣.



بألا يتعين كونها للعطف نحو: اعتكفت في الشهرِ حتى في آخره، فإن تَعَيَّنَ العطف لم تلزم الإعادة نحو: عجتُ من القوم حتى بنيتهم<sup>(١)</sup>.  
 وحيث جاز العطفُ والجرُّ فالجرُّ أحسن، إلافى باب: ضربتُ القومَ حتى بكرًا ضربته، فالنصب أحسن، وله وجهان:  
 أحدهما: أن تكون عاطفة، وضربته توكيد. والآخر: أن تكون ابتدائية، وضربته تفسير لناصر بكر، والتقدير: حتى ضربتُ بكرًا ضربته<sup>(٢)</sup>.  
 وكثير من النحويين يتحدثون عن حتى وأنواعها، ومن بينها العاطفة دونما إشارة إلى خلاف فيها، أو كونها لغة ضعيفة<sup>(٣)</sup>؛ اعتدادًا بالسماع، وأخذًا بنقل الرواة الثقات.

\* \* \*

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٥٨، ٣٥٩، وارتشاف الضرب ٢/٦٤٧، ٦٤٨، والجنى الدانى/٥٥١، ومغنى اللبيب ١/١١٤، وهمع الهوامع ٣/٢١٤، وشرح الأشموني ٣/٩٨.  
 (٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/٦٥٠، والجنى الدانى/٥٥١، وشرح الأشموني ٣/٩٨.  
 (٣) ينظر: شرح السيرافى للكتاب ٣/١٤٥، والتبصرة والتذكرة ١/٤١٩، وشرح عيون الإعراب/١٩٩، وأسرار العربية/٢٦٥، ووصف المباني/١٨١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢١٠، وشرح المكودي عليها/٢٨٩، والفضة المضية لابن زيد العاتكي/٤٢٩.



## حركة ها التنبيه في: أَيُّهَا

### تقديم:

إذا نُوديت أَيُّ فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم، وتلزمها ها التنبيه، وفي علة ذلك ثلاثة أقوال: أحدها: أن أَيًّا تُستعمل مضافة، ولا تنفصل من الإضافة إلا في النداء، فلما حُذِفَ منها المضاف عُوِّضت أَيُّ بـ: ها.

والثاني: أنهم أدخلوها توكيداً للنداء. والثالث: أن مافيه الألف واللام هو المنادى في المعنى، فلما لم يصح دخول يا عليه، أدخلوا على أَيُّ ها التنبيه؛ لتكون قائمة مقام حرف النداء الذي يستحقه ما فيه الألف واللام<sup>(١)</sup>.

ولا توصف أَيُّ إلا باسم جنس محلى بأل نحو: يا أَيُّها الرجل، أو باسم إشارة نحو: يا أَيُّهذا أقبل، أو بموصول محلى بأل نحو: يا أَيُّها الذي فعل كذا.

ويجب رفعه عند الجمهور؛ لأنه هو المقصود بالنداء. وأجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة، نحو قولك: يا بكرُ الظريفُ بالرفع والنصب<sup>(٢)</sup>.

وتؤنث أَيُّ لتأنيث صفتها، فيقال: يا أَيُّتها المرأة<sup>(٣)</sup>. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ﴾<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل أنه إذا وُصِفَتْ أَيُّ باسم إشارة فُتِحَتْ الهاء لزوماً، وإذا وُصِفَتْ بشيء غيره جاز فتحها، وجاز ضمها، وعليه جاءت قراءة ﴿يَأْيُهَا السَّاحِرُ﴾<sup>(٥)</sup> بضم الهاء<sup>(٦)</sup>. ونقل عن الفراء ما يُعْضَدُ ذلك الجواز، فقال: "قال الفراء: لغة العرب فتحها، وبعض بنى مالك من بنى أسد يَضْمُونُ"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: علل النحو للوراق/٣٤٦، ومعنى اللبيب/٢٨، ومع الهوامع/٥٠، وشرح الأشموني/٣/١٥٠.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية/٢/٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) ينظر: التصريح/٢/٢٢٨، ومع الهوامع/٥٢، وشرح الأشموني/٣/١٥٠.

(٤) الآية ٢٧ من سورة الفجر.

(٥) من الآية ٤٩ من سورة الزخرف.

(٦) هي قراءة عبد الله بن عامر أحد السبعة - رضى الله عنهم - ينظر: التيسير/١٣١، والنشر/٢/١٤٢، وشرح

طيبة النشر/٢/٧٥، وإتحاف فضلاء البشر/٢/٤٥٧.

(٧) المساعد/٢/٥٠٥.

## الدراسة التفصيلية:

ها التنبيه التي تلزم أيًا أو آيةً في النداء تحرك بالفتح عند أكثر العرب، وبلغتهم جاء الذكر الحكيم، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup> وقوله جلّ جلاله: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾<sup>(٢)</sup> ويجوز حذف ألفها؛ لالتقاء الساكنين، وضمها؛ إبتاعًا لضمة الياء قبلها، وذلك في لغة أطلقها بعض العلماء في بني أسد؛ إذ يقولون: يا أيُّه الرجلُ أقبل، ويا أيُّتُه المرأة<sup>(٣)</sup>. وخصَّ جماعة من النحويين هذه اللغة بطائفة مخصوصة من بني أسد دون غيرهم، وهم بنو مالك؛ فقد نصَّ على مجيء ذلك عنهم أبو حيان والمرادى وابن عقيل؛ وذلك إذا لم يكن بعد (ها) اسم إشارة<sup>(٤)</sup>. وتبعهم في ذلك الشيخ خالد، فقال: "ويجوز ضمها إذا لم يكن بعد (ها) اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد"<sup>(٥)</sup>.

وقد جاءت عليها قراءة ابن عامر في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم:

قوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَ السَّاحِرُ﴾<sup>(٧)</sup>.

وقوله جلّ جلاله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾<sup>(٨)</sup> بضمّ الهاء في الوصل.

ومن العلماء من طوّعت له نفسه الطعن في هذه القراءة، على الرغم من أن قارئها عربيٌّ صريح، وقرائته ثابتة متواترة. فقد حكم عليها الأزهرى بأنها ضعيفة في العربية<sup>(٩)</sup>، وقضى العكبري بأنها بعيدة<sup>(١٠)</sup>.

(١) من الآية ١ من سورة الأحزاب.

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحجرات.

(٣) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي ٥٣٥/٢، ومغنى اللبيب ٢٨/٢، وشرح طيبة النشر للنويري ٧٦/٢، وجمع الهوامع ٥٢/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٧/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٧٥/٣، والمساعد ٥٠٥/٢.

(٥) التصريح ٢٢٨/٢.

(٦) من الآية ٣١ من سورة النور.

(٧) من الآية ٤٩ من سورة الزخرف.

(٨) الآية ٣١ من سورة الرحمن.

(٩) ينظر: معاني القراءات/٣٣٤.

(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٥٦/٢.



وأرى أنها لغة فصيحة وإن كانت قليلة، فبنو أسد من القبائل التي أجمع نقلت اللغة على فصاحتها مجيزين أخذ اللغة عنهم، والافتداء بهم فيها. وعلى لغتهم جاءت القراءة شاهدة، وبها ناطقة، ومن ثم قال المهدوي: "قراءة ابن عامر لغة للعرب، خصَّ بها هذه المواضع الثلاثة؛ لأنها وقعت في المصحف بغير ألف"<sup>(١)</sup>.

ووجَّه بعض المعنيين بعلم الأداء القرآني ضمَّ الهاء بأنه إتياع لضممة الياء قبلها؛ لأنه لما حُذفت الألف بعدها، قُدِّرَت الهاء طرفاً في المعنى كما هي طرفاً في اللفظ، فضُمَّت كما يُضَمُّ المنادى المفرد. وهي لغة عربية حكاها الكسائي والفراء عن بني أسد، يقولون: أيُّه الرجلُ أقبل. وذلك أنهم شَبَّهُوا هذه الهاء بهاء الضمير فضمُّوها<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

(١) شرح الهداية ٢/٤٤٠.

(٢) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد للسخاوي ٢/٥٣٥، وشرح طيبة النشر للنويري ٢/٧٦.

## حذف التنوين لالتقاء الساكنين

## تقديم:

قد يُحذف التنوين لزوماً، وقد يُحذف لالتقاء الساكنين.

أولاً: حذفه لزوماً: ذكر النحويون أن التنوين يُحذف لزوماً؛ لدخول أل؛ وللإضافة؛ ولشبهها، نحو: لامال لبكر، إذا قُدِّرَ الجار والمجرور صفةً، والخبر محذوفاً، فإن قُدِّرَ خبراً فحذف التنوين للبناء، وإن قُدِّرَت اللام مقحمةً، والخبر محذوفاً فهو للإضافة.

ويُحذف لزوماً - أيضاً - لمانع الصرف، نحو: فاطمة، وللوقف في غير النصب، أما فيه فيبذل ألفاً على اللغة المشهورة، وللاتصال بالضمير، نحو: صاحبك، فيمن قال: إنه غير مضاف<sup>(١)</sup>.

وكذلك في كل اسم غالبٍ وُصِفَ بآبَنٍ، ثم أُضيفَ إلى اسمٍ غالبٍ، أو كنيةً، أو أمٍّ، نحو قولك: هذا بكرُ بنِ عمرو. وإنما حذفوا التنوين من هذا النحو؛ حيث كثر في كلامهم؛ لأن التنوين حرف ساكن وقع بعده حرف ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك في نحو قولك: اضرب ابنَ بكرٍ، وأنت تريد نون التوكيد الخفيفة<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: حذفه لالتقاء الساكنين:

اختلفت وجهة النظر النحوية في حذف التنوين لالتقاء الساكنين، فمن النحويين من جعله ضرورةً، ومنهم من أجازَه في فصيح الكلام<sup>(٣)</sup>.

ومبعث هذا الاختلاف: أنَّ الأصل عند التقاء الساكنين كَسْرُ التنوين، فنقول: مررتُ ببكرِ الكريم، ومن العرب من يضمُّه إبتاعاً إذا كان ما بعد الساكن مضموماً ضمّاً لازماً، نحو: هذا بكرٌ أخرجَ له، فإن كان الضم عارضاً فالكسر، نحو: هذا بكرٌ ابْنُك<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

ذهب ابن عقيل تابعاً لابن مالك في التسهيل إلى أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين قليل في الكلام، واستدل على ذلك بما روى عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿ أَحَدٌ ﴿ ١ ﴾ اللَّهُ أَلَّصَمَدٌ ﴾<sup>(٥)</sup> بحذف التنوين<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: مغنى اللبيب ١٧٣/٢، وحاشية الصبان ٣٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٠٤/٣، ٥٠٥.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٩٥/٢، ٥٩٦.

(٤) ينظر: المساعد ٣٣٦/٣.

(٥) الآيتان ١، ٢ من سورة الإخلاص.

(٦) قراءة شاذة نُسِبَتْ إلى سيدنا عمر - رضى الله عنه - وأبان بن عثمان، وزيد بن على، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن، وابن أبي إسحاق، وأبي السمال، وأبي عمرو في رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه. ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/١٨٣، والبحر المحيط ٥٧١/١.



وقراءة عُمارة بن عقيل<sup>(١)</sup> ﴿ وَلَا أَلِيلٌ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾<sup>(٢)</sup> بحذف التنوين ونصب النهار<sup>(٣)</sup>. النهار<sup>(٣)</sup>. ثم حكى عن الجرمي نصه على كون ذلك القليل لغة لبعض العرب، وذكر أنه قد يطرد فى بعض المواضع، وذلك حين قال: "وقال الجرمي: حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة، انتهى. ويطرد حذف التنوين للالتقاء فى النُدْبَة، كقولك فى ندبة غلام زيد: واغلام زياده! على رأى البصريين"<sup>(٤)</sup>. وأعلن ابن عقيل متابعته للجرمي فى تقرير كون ذلك لغة؛ فقال: "والأول قليل، بل هو هو لغة، ويطرد فى بعض المواضع"<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

يمكن القول بأن العلماء فى حديثهم عن حذف التنوين لالتقاء الساكنين على فريقين: الفريق الأول: جعله مقصوراً على الضرورة الشعرية، وفى مقدمته سيبويه والمبرد. فقد ذهب سيبويه وتبعه المبرد إلى أن التنوين يُحذف لزوماً؛ لالتقاء الساكنين فى المسألة المعروفة، وهى: كل اسم غالب، وصف باين، مضاف إلى اسم غالب أو كنية، نحو: هذا بكرٌ بين عمرو؛ لأنها كثرت فى كلامهم؛ ولأن الصفة والموصوف بمنزلة اسم واحد. ولا يُحذف فى غير ذلك إلا فى الضرورة الشعرية<sup>(٦)</sup> كقول الشاعر:

فَأَلْفَيْتُ غَيْبَ رَمْسٍ تَعْتَبِ وَلَا ذَاكَ رِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً<sup>(٧)</sup>

وقد حذا حذوهما فى ذلك بعض النحويين<sup>(٨)</sup>. والدافع القوي الذى جعلهم يقضون بذلك أنهم وجدوا جمهرة العرب يتخلصون من التقاء الساكنين بتحريك التنوين، فينشأ عن ذلك نون مكسورة أو مضمومة، ولا يخالف ذلك إلا الشعراء؛ للحفاظ على الوزن، وهذا أمر مجاز لهم دون غيرهم. الفريق الثانى: أجازته فى فصيح الكلام المنثور والمنظوم؛ لمجيئه فيه بكثرة تقتضى ذلك. وهذا الفريق ينقسم قسمين:

(١) هو عُمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية بن الخطفى اليربوعى، شاعر مقدم فصيح، من سكان بادية البصرة، كان النحويون بالبصرة يأخذون عنه اللغة. وكان يقد إلى الخلفاء فى الدولة العباسية يمدحهم وينال عطاياهم. ينظر: معجم الشعراء للمرزبانى/٧٨، وتجريد الأغاني لابن واصل الحموى، القسم الثانى ٢٤٨١/٣.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة يس.

(٣) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/١٢٦.

(٤) المساعد ٣٣٦/٣.

(٥) السابق ٣٣٧/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ١/١٦٩، ٣/٥٠٤، والمقتضب ٢/٣١١، ٣/٣١٥.

(٧) البيت من بحر المتقارب، وقائله: أبو الأسود الدؤلى، وقد ورد فى: الكتاب ١/١٦٩، والمقتضب ٢/٣١٢، والأمالى الشجرية ١/٣٨٣، والإتصاف ٢/٦٥٩، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٢/٥٩٦، وشرح الرضى على الكافية ٤/٤٨٣، ومغنى اللبيب ٢/١٧٣، وشرح شواهد السيوطى ٢/٩٣٣، ٤/٩٣٤، وهمع الهوامع ٣/٤١١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٣/٧٨٨، ٧٨٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٦، وشرح الرضى على الكافية ٤/٤٨٣.

القسم الأول: حكم على حذف التنوين لالتقاء الساكنين بالجواز القليل، وقد بدا ذلك عند بعضهم بصريح العبارة، وعند الآخرين بمفهوم الإشارة<sup>(١)</sup>.

القسم الثاني: قضى بأن هذا الحذف لغة لبعض العرب على الإطلاق. وفي مقدمته أبو الحسن الأخفش، فقد قال: "ومن العرب من لا يُنَوِّنُ، يحذف لالتقاء الساكنين"<sup>(٢)</sup>، وأبو عمر الجرمي، فقد حَكِيَ عنه النصُّ على أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة<sup>(٣)</sup>. ووافقهما في ذلك ابن عقيل والسيوطي<sup>(٤)</sup>. واستشهد هذا الفريق بقسميه على جواز الحذف بالقراءتين السابقتين، وبشواهد شعرية فصيحة، منها قول الشاعر:

عَمَرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالَ مَكَّةَ مُسْنِنُونَ عَجَافٌ<sup>(٥)</sup>

وقول الآخر:

حُمَيْدُ الَّذِي أَمَجَّ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعِ<sup>(٦)</sup>

وقول الراجز:

لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا  
وَبِالْقَنَاءِ مِدْعَسًا مَكْرًا  
إِذَا غَطِيفُ السَّمِيِّ فَرًّا<sup>(٧)</sup>

والشواهد الواردة على هذا النحو كثيرة جداً،<sup>(٨)</sup> قال ابن جنى: "تكاد كثرتها تجعلها قياساً"<sup>(٩)</sup>. وقرَّرَ ذلك أبو حيان حين قال: "وهو موجود في كلام العرب، وأكثر ما يوجد في الشعر"<sup>(١٠)</sup>. ومن أجل هذه

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء/١/٤٣٢، ٣/٣٠٠، والأمالى الشجرية/١/٣٨٢، ٣٨٣، والإتصاف/٢/٦٥٩، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور/٢/٥٩٥، ٥٩٦، وارتشاف الضرب/١/٣٤٢، ومغنى اللبيب/٢/١٧٣، وحاشية الصبان/١/٣٧.

(٢) معاني القرآن/٢/٧٤٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب/١/٣٤٢، والمساعد/٣/٣٣٦، وهمع الهوامع/٣/٤١٠.

(٤) ينظر: المساعد/٣/٣٣٧، وهمع الهوامع/٣/٤١٠.

(٥) البيت من بحر الكامل، وقائله: مطرود بن كعب الخزاعي في معجم الشعراء/٢٨٣، وعبد الله بن الزبير في لسان العرب (سنت)، (هشم) ونُسِبَ فيه - أيضاً - لابنة هاشم بن عبد مناف (هشم)، وبلا نسبة في الكامل/١/٣١٧، والمقتضب/٢/٣١١، ٣١٥، وقد جاء فيه بروايتين: أولاهما: عمرو الذي... والثانية: عمرو العلاء... وورد - أيضاً - في: سر صناعة الإعراب/٢/٥٣٥، والإتصاف/٢/٦٦٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور/٢/٤٦٠، ٥٩٦.

(٦) البيت من بحر المتقارب، وهو بلا نسبة في المقتضب/٢/٣١٢، والكامل/١/٣١٨، والأمالى الشجرية/١/٣٨٢، والإتصاف/٢/٦٦٤، والبيان في غريب إعراب القرآن للأنباري/١/٣٩٧، وشرح جمل الزجاجي/٢/٥٩٦، ونُسِبَ في العقد الفريد لابن عم حميد الأمجى يهجو، وكان مفتوناً بالخمر/٦/٣٥٢.

(٧) ثلاثة أبيات من الرجز المشطور، وردت بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء/١/٤٣١، ٣/٣٠٠، وسر صناعة الإعراب/٢/٥٣٤، والأمالى الشجرية/١/٣٨٢، ٣٨٣، والإتصاف/٢/٦٦٥، واللسان (دعس)، والرجل المدعس: الطعان.

(٨) ينظر: الأمالى الشجرية/١/٣٨٢، والبيان للأنباري/٢/٥٤٢، وشرح جمل الزجاجي/٢/٥٩٦.

(٩) سر صناعة الإعراب/٢/٥٣٣.

(١٠) البحر المحيط/١/٥٧١.



الكثرة وجدنا ابن عصفور يختار جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين في فصيح الكلام، ويصحح مسشهاداً بمنثور الكلام ومنظومه<sup>(١)</sup>.

ولايسع المنصف أمام هذه الشواهد الكثيرة الواردة، التي يجوز القياس على مثلها إلا تقرير ما قرره الفريق الثاني، سالكاً مسلك القسم الثاني منه في الحكم على الحذف المذكور بكونه لغة لبعض العرب الفصحاء، فهذا هو الأقرب إلى الصواب، ويندرج تحت هذه اللغة ماورد عن العرب من أشعار، وما جاء عليها من قراءات. ويؤيد ذلك ما يلي:

أولاً: قول الفراء: "سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرءون ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ۞ اللَّهُ الصَّمَدُ ۞ فيحذفون النون من أحد"<sup>(٢)</sup> فقد بدا من قوله: كثرة الناطقين، والشهادة لهم بالفصاحة.

ثانياً: كان نصر بن عاصم الليثي يتعصب لهذه القراءة، ولايرى غيرها، فقد سئل عن كيفية قراءته لها، فلم يئن، فقيل له: إن غيره يئن، فقال: بئس ما قال، وهو للبئس أهل. فلما علم بذلك عبد الله بن أبي إسحاق لم يزل يقرأ بها حتى مات<sup>(٣)</sup>. فلو لم تكن هذه اللغة فصيحة مقبولة لما تمسك بها هذان العالمان المعروفان بتنسكهما في محراب العربية، وغيرتهما على قواعد النحوية والصرفية. ثالثاً: حكاية المبرد أنه سمع عمارة بن عقيل يقرأ ﴿ وَلَا أَلِيلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ بنصب النهار، فقال له: ما أردت؟ فقال: أردت ﴿سَابِقُ النَّهَارِ﴾ فقال له: فهلاً قلت؟ قال: لو قلت لكان أوزن، أي: أثقل<sup>(٤)</sup>. وكان عمارة بن عقيل فصيحاً يسكن بادية البصرة، وكان النحويون في البصرة يأخذون عنه اللغة<sup>(٥)</sup>. فدل ذلك على كون الحذف لغة تكلموا بها؛ طلباً للخفة.

رابعاً: وجّه بعض المعنيين بعلم الأداء القرآني حذف التنوين في القراءة المتواترة ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ ﴾<sup>(٦)</sup> بأنه جاء استخفافاً، أو لالتقاء الساكنين؛ لأن التنوين مشبهة بحروف اللين، فكما تسقط إذا سكنت وسكن ما بعدها، كذلك يسقط التنوين إذا سكن وسكن ما بعده<sup>(٧)</sup>. فلا مفر من التسليم بكون ذلك لغة فصيحة جائزة في الكلام.

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥٩٥، ٥٩٦.

(٢) معاني القرآن ١/٣٢٤، وينظر: ٣/٣٠٠.

(٣) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي/٢٧.

(٤) ينظر: الكامل ١/٣١٨، والخصائص ١/٣٧٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٩٥، ٥٩٦.

(٥) ينظر: تجريد الأغاني لابن واصل الحموي، القسم الثاني ٣/٢٤٨١.

(٦) من الآية ٣٠ من سورة التوبة، وهذه قراءة جمهور القراء العشرة؛ إذ لم يقر بالتنوين سوى عاصم والكسائي ويعقوب الحضرمي. ينظر: التيسير/٩٦، ٩٧، وتقريبه/١٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٨٩.

(٧) ينظر: حجة القراءات لأبي زرعة/٣١٧، والكشف لمكي القيسي ١/٥٠١، وشرح الهداية للمهدوي ٢/٣٢٩، وفتح

الوصيد في شرح القصيد للسخاوي ٣/٩٥٩، وشرح طيبة النشر للنويري ٢/٣٥٨.



## الفصل الثالث

الدراسة النحوية للهجات التي انفرد بها السلسلي

وينضوى تحته مبحثان:

المبحث الأول: اللهجات فى الأسماء



## إعراب الفم

## تقديم:

تعرب كلمة فم إعراب الأسماء الستة، فترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، بشرط: زوال الميم منها، فتقول: هذا فَوْهٌ، ورأيت فَاهُ، ونظرتُ إلى فيه، مستكملة الشروط العامة التي سبق ذكرها في إعراب الأسماء الستة. فإن لم تنزل منه الميم أعرب بالحركات، سواء أضيف أم لم يُضف، نحو: هذا فَمٌّ أو فَمُكْ، ورأيتُ فَمًّا أو فَمَكْ، ونظرتُ إلى فَمٍ أو فَمِكْ، ومن ذلك قولهم: هند أطيب الناس فَمًا<sup>(١)</sup>.

ومن مجيئه مضافاً قول النبي ﷺ: (لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ)<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

بعد أن تحدّثَ السلسلي عن إعراب فم بالحروف إذا خلا من الميم، سواء أضيف إلى ظاهر، نحو: هذا فو زيد، ورأيتُ فَا زيد، ونظرتُ إلى في زيد، أو إلى مضمّر غير الياء نحو: هذا فوه، ورأيتُ فَاه، ونظرتُ إلى فيه، انطلق يتحدّث عن اللهجات الواردة في فم مصحوباً بالميم، وقد بلغت عنده تسعاً؛ إذ اقتفى في عدّها أثر ابن مالك، وأبانها في عبارة جلية يقول فيها:

"تُثَلَّثُ فَاوُهُ مَنْقُوصًا: فَمٌّ، فَمٌّ، فَمٌّ. تُثَلَّثُ مَقْصُورًا: فَمَّا، فَمَّا، فَمَّا. يُضَعَّفُ مَفْتُوحُ الْفَاءِ: فَمٌّ. يُضَعَّفُ مَضْمُومُ الْفَاءِ: فَمٌّ.

اللغة التاسعة: أن تتبع فَاوَهُ حرف إعرابه، كما فُعِلَ بِفَاءِ مَرَّةٍ، وَعَيَّنَى امْرئٍ وابنم"<sup>(٣)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

جاء الفم في اللغة العربية مستعملًا على وجهين: خال من الميم، ومستعمل بها. فالخالي من الميم ليس فيه إلا لهجة واحدة، وهي الإتمام، وتعنى: الإعراب بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

وأما المستعمل بالميم فإنه يعرب بالحركات، وقد ذكروا له عدة لهجات، اختلف عددها من عالم لآخر، فابن مالك والسلسلي عدّاها تسعاً<sup>(٤)</sup>، والرضي والمرادى والسيوطي والأشموني جعلوها عشر

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٥٠، والمساعد ١/٢٦، وشرح المكودي على الألفية ٢٠/٢٠، وشرح الأشموني ١/٦٨، وعدة السالك ١/٤٢.

(٢) أخرجه مالك في الموطأ: كتاب الصيام، باب جامع الصيام ح رقم/٥٨، ومسلم في كتاب الصيام: باب فضل الصيام، حديث رقم/١٦٥.

(٣) شفاء العليل ١/١٢٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨، وشفاء العليل ١/١٢٢.

لهجات<sup>(١)</sup>، وأبو حيان والدماميني والصبان عدّوها ثلاث عشرة لهجة<sup>(٢)</sup>، دونكها موضحة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: النقص مع فتح الفاء، نحو: هذا فَمُه، ورأيتُ فَمَه، ونظرتُ إلى فَمِه.

اللهجة الثانية: النقص مع ضم الفاء، نحو: هذا فُمُه، ورأيتُ فُمَه، ونظرتُ إلى فُمِه.

اللهجة الثالثة: النقص مع كسر الفاء، نحو: هذا فِمُه، ورأيتُ فِمَه، ونظرتُ إلى فِمِه.

والإعراب - كما هو واضح - بالحركات الظاهرة على الميم المخففة رفعاً ونصباً وجرّاً.

اللهجة الرابعة: القصر مع فتح الفاء، نحو: هذا فَمَا بَكر، ورأيتُ فَمَا بَكر، ونظرتُ إلى فَمَا بَكر. وبها جاء قول الراجز:

يَا حَبَّذَا وَجَهَ سَلِيمِي وَالْفَمَا  
وَالْجِيدُ وَالنَّحْرُ وَتَدَى قَدْ نَمَا<sup>(٣)</sup>

اللهجة الخامسة: القصر مع ضم الفاء، نحو: هذا فَمَا بَكر، ورأيتُ فَمَا بَكر، ونظرتُ إلى فَمَا بَكر.

اللهجة السادسة: القصر مع كسر الفاء، نحو: هذا فَمَا بَكر، ورأيتُ فَمَا بَكر، ونظرتُ إلى فَمَا بَكر.

والإعراب في هذه اللهجات الثلاث بالحركات المقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجرّاً.

اللهجة السابعة: تشديد الميم مع فتح الفاء، نحو: هذا فَمُّ بَكر، ورأيتُ فَمُّ بَكر، ونظرتُ إلى فَمُّ بَكر. وبها جاء قول الراجز:

يَالَيْتَهَا قَدْ خَرَجَتْ مِنْ فَمِّهِ<sup>(٤)</sup>

اللهجة الثامنة: تشديد الميم مع ضم الفاء، نحو: هذا فُمُّ بَكر، ورأيتُ فُمُّ بَكر، ونظرتُ إلى فُمُّ بَكر.

اللهجة التاسعة: تشديد الميم مع كسر الفاء، نحو: هذا فِمُّ بَكر، ورأيتُ فِمُّ بَكر، ونظرتُ إلى فِمُّ بَكر.

ويدل على هذه اللهجات الثلاث ما حكاه اللحياني من قول بعض العرب: فَمُّمٌ وَأَفَمَامٌ<sup>(٥)</sup> فَعَلِمَ بِهِذِهِ الْحِكَايَةَ أَنَّ التَّشْدِيدَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ؛ لثبوت الجمع على وفقها، فليس بمصيب من زعم أن التشديد لم يستعمل في غير ضرورة<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٢/٢٧٣، ٢٧٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣١٥، وهمع الهوامع ١/١٤١، وشرح الأشموني ١/٦٩.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤١٧، ٤١٨، وتعليق الفرائد ١/١٥٠، ١٥١، ١٥٥، وحاشية الصبان ١/٦٩.

(٣) بيتان من الرجز، لم يعرف قائلهما، وقد وردا في: الخصائص ١/١٧٠، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٨٤، وشرح

التسهيل ١/٤٧، واللسان (فوه)، والتذليل والتكميل ١/١٦٩، وهمع الهوامع ١/١٤٢، وعدة السالك ١/٤٢.

(٤) بيت من الرجز، في ملحقات ديوان العجاج ٢/٣٢٧، ونسبه صاحب اللسان إلى العُماني محمد بن ذؤيب الفقيمي يخاطب الرشيد، وحكى عن ابن خالويه أنه لجرير. (طسم)، وهو في ملحقات ديوان جرير ١/١٠٣٨، وبلا نسبة في:

المحتسب ١/٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/٤١٥، والمخصص ١/١٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٣٣، وهمع الهوامع ١/١٤٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨، وتعليق الفرائد ١/١٥٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨.



اللهجة العاشرة: النقص وإتباع الفاء الميم في الحركة الإعرابية وغيرها، سواء أكان مشدداً أم لا، نحو: هذا فُمَّهُ أو فُمَّهُ، ورأيتُ فَمَهُ أو فَمَهُ، ونظرتُ إلى فِمِهِ أو فِمِهِ<sup>(١)</sup>.  
وهذا أضعف اللغات في فَم<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الحادية عشرة: فُوهُ على وزن فَعْلٍ، نحو: هذا فُوهُ بكر، ورأيتُ فُوهُ بكر، ونظرتُ إلى فُوهُ بكر.

اللهجة الثانية عشرة: فَاة على وزن فَعْلٍ، نحو: هذا فَاة بكر، ورأيتُ فَاة بكر، ونظرتُ إلى فَاة بكر.

اللهجة الثالثة عشرة: فِية على وزن فِعْلٍ، نحو: هذا فِية بكر، ورأيتُ فِية بكر، ونظرتُ إلى فِية بكر.  
والإعراب في ثلاثتها بالحركات الظاهرة على الهاء رفعاً ونصباً وجرّاً. وقد حكى هذه اللهجات الثلاث ابن سيده، ونقلها عنه بعض النحويين<sup>(٣)</sup>. وتُجمع على أفواه.

أما جمع فُوهُ على أفواه فواضح، وأما فِية وأفواه فمن باب ربح وأرواح؛ إذ لم يُسمع أفياء، وأما فَاة وأفواه فلأن الاشتقاق يُؤذن بأنه واوياً لا يائياً؛ لقولهم: مَفَوَةٌ<sup>(٤)</sup>.

والأفصح في فَمٍ المخفف فتح فانه، وهو المشهور، ثم ضمُّها، ثم كَسَرُها، ثم البواقي، والإتباع أضعف هذه اللغات؛ لأن سببه إنما هو الإضافة، فإذا زالت الإضافة فينبغي أن يزول الإتباع. وكان الضمُّ دون الفتح؛ لأنه يلزم فيه الخروج من ضم إلى كسر حالة الجر، ولو لا أن الكسرة عارضة لما جاز ذلك. وكان الكسر دون الضم؛ لأن فيه الخروج من كسر إلى ضم، ولا يوجد ألبتة لا في اسم ولا فعل، بخلاف الخروج من ضم إلى كسر، فإنه يوجد في الفعل نحو: ضَرِبَ<sup>(٥)</sup>.

والظاهر أن هذه اللهجات المذكورة أصول متوافقة في المعنى، وليست إحداها مأخوذة من الأخرى بإبدال أو تخفيف أو تشديد، فقد صحَّح ابن مالك وغيره أن للفم أربع مواد: إحداها: فَمَ ي، والثانية: فَمَ و، والثالثة: فَمَ م، والرابعة: فَمَ و<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٧٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣١٥، وتعليق الفرائد ١/١٥٠، ١٥١، والأسماء الستة في ميزان اللغة د/مهران عبد الله/٥٥٥، ٥٥٦.

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ١/١٥١.

(٣) ينظر: المخصص ١/١٣٧، واللسان (فوه)، وارتشاف الضرب ١/٤١٨، وتعليق الفرائد ١/١٥٥، وحاشية الصبان ١/٦٩.

(٤) ينظر: اللسان (فوه)، وتعليق الفرائد ١/١٥٥.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٧٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨، وارتشاف الضرب ١/٤١٨، وحاشية الصبان ١/٦٩.

( 612 )

وذكر أبو حيان أخرى، وهى: فَمَ ه<sup>(١)</sup>، وكلها أصول متوافقة فى المعنى، لا أن أصلها فَوَه كما زعم الأكثرون؛ لأن ذلك مُدَّعَى لا دليل عليه، مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه فى غير ضرورة، مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤١٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٤٨.



## إعراب مَرءٍ

## تقديم:

المَرءُ هو: الرجل، يُعرب بالحركات الظاهرة على آخره، وهو الهمزة فيرفع بالضمّة، وينصب بالفتحة، ويجر بالكسرة، تقول: هذا المَرءُ الصالح، ورأيتُ مَرءاً صالحاً، ومررتُ بمَرءٍ صالحٍ، وتقول للمؤنثة، هذه مَرأةٌ سالحة.

وإذا وافقت حركة الميم حركة الهمزة الإعرابية فهي حركة إيتباع لا إعراب؛ إذ الإعراب من مكان واحد، وهو الهمزة، جرياً على مذهب البصريين. ويرى بعضهم أن مَرءاً معرب من مكانين: من الميم ومن الهمزة<sup>(١)</sup>، في نحو قولك: هذا مَرءٌ، ورأيتُ مَرءاً، ونظرتُ إلى مَرءٍ. والصحيح مذهب البصريين.

## البيان:

قَرَّرَ السلسلي أن في مَرءٍ لهجتين:

إحديهما: فتح الميم مطلقاً، فتقول: هذا المَرءُ، ورأيتُ المَرءَ، ونظرتُ إلى المَرءِ.

والثانية: إيتباع الميم الهمزة في حركات الإعراب، فتقول: هذا المَرءُ، ورأيتُ المَرءَ، ومررتُ بالمَرءِ<sup>(٢)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

ذكر بعض العلماء في مَرءٍ أربع لهجات، دونك دراستها مفصلة على الوجه التالي:

اللهجة الأولى: فَتَحُ الميم على كل حال، وهي اللغة الشائعة، وبها جاء القرآن الكريم<sup>(٣)</sup>، قال الله تعالى: ﴿ بَيْنَ الْمَرءِ وَرَوْجِهِ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال عز من قائل: ﴿ بَيْنَ الْمَرءِ وَقَلْبِهِ ﴾<sup>(٥)</sup>. وهي أفصح اللهجات الواردة، وأكثرها في الاستعمال، وأخفها على اللسان، تقول: هذا المَرءُ الكريم، ورأيتُ المَرءَ الكريم، ومررتُ بالمَرءِ الكريم.

(١) ينظر: الصحاح (مرأ)، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١، واللسان (مرأ)، والتذييل والتكميل ١٧٢/١، وبصائر ذوى التمييز للفيروزابادى ٤٩٦/٤، وهمع الهوامع ١٤٣/١.

(٢) ينظر: شفاء العليل ١٢٢/١.

(٣) ينظر: الصحاح (مرأ)، وشرح التسهيل ٤٨/١، واللسان (مرأ)، والتذييل والتكميل ١٧٢/١، وبصائر ذوى التمييز ٤٩٦/٤، وتعليق الفرائد ١٥١/١، وهمع الهوامع ١٤٣/١.

(٤) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال.

اللهجة الثانية: ضم الميم على كل حال، فتقول: هذا مرءٌ شجاع، ورأيتُ مرءاً شجاعاً، ومررتُ بمرءٍ شجاع<sup>(١)</sup>. وعليها جاءت قراءة ابن أبي إسحاق الحضرمي ﴿بَيْنَ الْمُرءِ وَرَوَجِهِ﴾ بضم الميم وإسكان الراء<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثالثة: كسر الميم على كل حال، فتقول: هذا مرءٌ صادق، ورأيتُ مرءاً صادقاً، ومررتُ بمرءٍ صادق<sup>(٣)</sup>. وبها جاءت قراءة الأشهب العقيلي ﴿بَيْنَ الْمُرءِ وَرَوَجِهِ﴾ بكسر الميم وإسكان الراء<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الرابعة: إتياع الميم الهمزة في حركات الإعراب، فتقول: هذا مرءٌ صالح، ورأيتُ مرءاً صالحاً، ومررتُ بمرءٍ صالح. حكاها ابن السكيت وغيره<sup>(٥)</sup>. ويبدو أنها لغة لقوم من تهامة، فقد نقل أبو حيان حكاية عيسى بن عمر أن ناساً من تهامة يجرون الميم، أي: يضمونها إذا انضمت الهمزة، ويفتحونها إذا انفتحت، ويكسرونها إذا انكسرت<sup>(٦)</sup>.

ورأى بعض النحويين أن مرءاً على هذه اللغة معرب من مكانين: من الميم ومن الهمزة<sup>(٧)</sup>، والصحيح والصحيح أن حركة الميم إتياع لحركة الهمزة، وليست بإعراب. وتتوالى هذه اللهجات في الفصاحة والاستعمال على النحو المذكور، وكلها محكية عن العرب الفصحاء، ولها مستند من السماع.

\* \* \*

- 
- (١) ينظر: إصلاح المنطق/٩٣، والصحاح، واللسان (مرأ)، وبصائر ذوي التمييز/٤/٤٩٦، وهمع الهوامع/١/١٤٣.  
(٢) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/١٦، والمحتسب/١/١٠١، ١٠٢.  
(٣) ينظر: المحتسب/١/١٠٢، والتذليل والتكميل/١/١٧٢، وتعليق الفرائد/١/١٥١، وهمع الهوامع/١/١٤٣.  
(٤) ينظر: مختصر شواذ القرآن/١٦، والمحتسب/١/١٠١.  
(٥) ينظر: إصلاح المنطق/٩٣، وشرح التسهيل/١/٤٨، والتذليل والتكميل/١/١٧٢، وبصائر ذوي التمييز/٤/٤٩٦، وتعليق الفرائد/١/١٥١، وهمع الهوامع/١/١٤٣.  
(٦) ينظر: التذليل والتكميل/١/١٧٣.  
(٧) ينظر: الصحاح، واللسان (مرأ)، وبصائر ذوي التمييز/٤/٤٩٦.



## إضافة صدر العلم ذى الإسناد إلى عجزه

### تقديم:

العلم المركب تركيب إسنادٍ هو: ما كان جملةً في الأصل<sup>(١)</sup>، أو هو: كل كلمتين أُسدت إحداهما إلى الأخرى، ومثاله: بَرَقَ نَحْرُهُ، وشَابَ قَرْنَاهَا، وتَأَبَّطَ شَرًّا<sup>(٢)</sup>.

وحكمه: أن العوامل لا تؤثر فيه شيئاً، بل يحكى على ما كان عليه من الحالة قبل التسمية به ونقله إلى العلمية<sup>(٣)</sup>. فهذا النوع من العلم مبنى، ولا يجوز إعرابه؛ لأنه قد عمل بعضه في بعض، فلو أعرب لأدى ذلك إلى إعمال عاملين في معمول واحد<sup>(٤)</sup>.

وهذا ما قرره سيبويه حين قال: " هذا باب الحكاية التي لا تُغَيَّرُ فيها الأسماء عن حالها في الكلام، وذلك قول العرب في رجل يُسَمَّى تَأَبَّطَ شَرًّا: هذا تَأَبَّطَ شَرًّا، وقالوا: هذا بَرَقَ نَحْرُهُ، ورأيتُ بَرَقَ نَحْرُهُ. فهذا لا يَنَغَيَّرُ عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً. وقالوا - أيضاً - في رجل اسمه ذَرَى حَبًّا: هذا ذَرَى حَبًّا<sup>(٥)</sup>."

### البيان:

ذكر السلسلي أن إضافة صدر العلم ذى الإسناد إلى عجزه إن كان اسماً ظاهراً لغة لبعض العرب، مثل: جاء بَرَقُ نَحْرِهِ. فإن كان عجزه ضميراً لم تجز الإضافة، نحو: بَرَقْتُ.

وهذا ما قرره حين قال شارحاً قول ابن مالك (وربما أُضيف صدر ذى الإسناد إلى عجزه إن كان ظاهراً): "هذه لغة لبعض العرب، مثل: بَرَقَ نَحْرِهِ. فلو كان المسند إليه ضميراً لم يجز، كقولك: بَرَقْتُ<sup>(٦)</sup>."

### الدراسة التفصيلية:

العلم ذو الإسناد الذى عمل بعضه فى بعض قبل التسمية به يبقى على هيئته التى كان عليها، ولا يَنَغَيَّرُ عنها<sup>(٧)</sup>. وله أحكام أخرى قررها سيبويه فى قوله:

"واعلم أن الاسم إذا كان محكياً لم يثنَّ ولم يُجَمَع، إلا أن تقول: كُلُّهُمُ تَأَبَّطَ شَرًّا، وكلاهما ذَرَى حَبًّا، لم تُغَيَّرْه عن حاله قبل أن يكون اسماً.

(١) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام/١٠٨.

(٢) ينظر: التصريح/١/١٢٩.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى/١٠٨، وشرح الأشمونى/١/١٣٣.

(٤) ينظر: الكتاب/٣/٣٢٧، والمقتضب/٤/٩، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور/٢/٤٨٨.

(٥) الكتاب/٣/٣٢٦.

(٦) شفاء العليل/١/٢١٣.

(٧) ينظر: الكتاب/٣/٣٢٧، والمقتضب/٤/٩.



ولا تُضيفه إلى شيء، إلا أن تقول: هذا تَأَبَّطُ شَرًّا صَاحِبِكَ أَوْ مَمْلُوكِكَ.

ولا تُحَقِّرْهُ، كما لا تُحَقِّرْهُ قبل أن يكون عَلَمًا. ولو سَمَّيْتَ رجلاً: زَيْدٌ أَخُوكَ لم تُحَقِّرْهُ<sup>(١)</sup>.

لكن ذكر ابن مالك أنه إذا كان المركب جملة وثانى جزأها ظاهر، فمن العرب من يُضيف أول الجزأين إلى الثانى، فيقول: جاء بَرَقُ نَحْرِهِ<sup>(٢)</sup>. وتبعه على ذلك السلسيلى ناصباً على كون ذلك لغة لبعض العرب، مشروطة بكون العجز اسماً ظاهراً<sup>(٣)</sup>، فيقال: جاءنى بَرَقُ نَحْرِهِ، ورأيتُ بَرَقَ نَحْرِهِ، ومررتُ بِبَرَقِ نَحْرِهِ، بإضافة برق إلى نحره. فالعلم ذو الإسناد على هذه اللغة معرب غير مبنى. فإن كان العجز ضميراً لم تجز الإضافة عندهما، نحو: خَرَجْتُ وَبِرَقْتُ - مُسَمَّى بهما - ولزمت الحكاية. ونقل أبو حيان فى ارتشافه والصبان أن بعضهم أجاز إعرابه إذا كان العجز ضمير الفاعل، فيقول: قام قُمْتُ، ورأيتُ قُمْتُ، ومررتُ بِقُمْتُ، وأجاز ردَّ حركة الفاء فيقول: هذا قَمْتُ وَقُمْتُ، وبعْتُ وَبِعْتُ<sup>(٤)</sup>. وبعْتُ<sup>(٤)</sup>.

ويبدو مما ذكره ابن مالك والسلسيلى أن إضافة صدر ذى الإسناد إلى عجزه إذا كان ظاهراً منقاسة عندهما؛ لكونها لغة بعض العرب. وهذا ماجعل أبا حيان ينقل ذلك عن ابن مالك ويقول: "وهذا الذى ذكره لا يُقاس عليه، بل نصَّ النحويون على أن كل ما سُمِّيَ به مما فيه إسناد فليس فيه إلا الحكاية. فلو سَمَّيْنَا بـ: زيدٌ قائمٌ، لم يجز أن تقول: زيدٌ قائمٌ، فتُضيف، وكذلك لو سَمَّيْتَ بـ: قام زيدٌ حكيتُ، ولا يجوز: قام زيدٌ بالإضافة"<sup>(٥)</sup>. وكذلك رأى ابن عقيل أن هذا لا ينقاس<sup>(٦)</sup>. والواضح أنه كذلك؛ إذ لو كان مثله جائزاً فى كلام العرب لنصَّ عليه سيبويه وغيره من النحويين، ومامنوا إضافته وألزموا حكايته. كما أنه ليس له مستند من السماع، فيُعَوَّل عليه ويُؤخذ به. ولكننا مع ذلك نقول: إذا ثبت كون ذلك لغة لم يمتنع القياس عليه، بل يجوز. فقد ذكر ابن جنى أنه لو استعمل إنسان اللغة الرديئة أو القليلة لم يكن فى كلامه مَخْطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مَخْطئاً لأجود اللغتين<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) الكتاب ٣/٣٢٧.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/١٧٣، والتذييل والتكميل ٢/٣١٦.

(٣) ينظر: شفاء العليل ١/٢١٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٤٩، وحاشية الصبان ١/١٣٣.

(٥) التذييل والتكميل ٢/٣١٦.

(٦) ينظر: المساعد ١/١٢٨.

(٧) ينظر: الخصائص ٢/١٤.



## معدى كرب من حيث الصرف وعدمه

### تقديم:

قال العلامة ابن مالك:

وَالْعَلَمَ امْتَنَعَ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا      تَرْكِيْبَ مَزْجٍ نَحْوُ مَعْدَى كَرِبًا<sup>(١)</sup>

يمنع الاسم المعرب من الصرف للعلمية والتركيب المزج. وضابطه: كل اسمين جُعلا اسماً واحداً، لا بالإضافة ولا بالإسناد، بل بتنزيل العجز من الصدر منزلة تاء التانيث، نحو: بَعْلَبَكُّ وَحَضْرَمَوْتُ - علمين لبلدين -<sup>(٢)</sup>؛ ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن، نحو: مَعْدَى كَرِبَ؛ لأن ثقل التركيبي أشد من ثقل التانيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف، بأن سَكَّنُوا ياء مَعْدَى كَرِبَ ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التانيث يُفْتَحُ نحو: رامية وعارية. والعجز يرفع بالضمّة، وينصب ويجر بالفتحة<sup>(٣)</sup>.

هذا إذا كان هذا المركب غير مختوم بويه. فإن كان مختوماً بها نحو: سيبويه، فإنه مبنى على الأشهر: الجزء الأول مبنى على الفتح كغيره من المركبات، والثاني مبنى على الكسر. أما بناؤه فلأن ويه اسم صوت، وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين<sup>(٤)</sup>. وقد يُمنع من الصرف جرياً على لغة من يعربه، وهى لغة قليلة، تمسك بها الجرمى فأجاز إعرابه إعراب ما لا ينصرف<sup>(٥)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ السُّلَيْبِيُّ أن بعض العرب يمنع (كرب) من الصرف مضافاً إليه معدى؛ للعلمية والتانيث، وذلك حين قال: " ولا يُصْرَفُ كَرِبٌ مِضافاً إليه معدى؛ لأن بعض العرب يجعله مؤنثاً فيمنعه إذ ذاك من الصرف؛ للعلمية والتانيث"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جاء عن العرب فى استعمالهم معدى كرب فى الكلام أربع لهجات حكاها عنهم العلماء<sup>(٧)</sup>، هاك تفصيل تفصيل القول فيها على النحو الآتى:

(١) الألفية/٤٨.

(٢) ينظر: الفضة المضية/٤٥١، وهمع الهوامع/١١٨/١، وشرح الأشموني/٣/٢٤٩.

(٣) ينظر: المقتضب/٤/٢٠، ٢١، وشرح الأشموني/٣/٢٤٩.

(٤) ينظر: الفضة المضية/٤٥٢، وشرح الأشموني/٣/٢٥١، وحاشية الصبان/٣/٢٥٠، ٢٥١.

(٥) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان/٣/٢٥١، وحاشية الخضرى/٢/١٠٢.

(٦) شفاء العليل/٢/٩٠٥.

(٧) ينظر: الكتاب/٣/٢٩٦، ٢٩٧، والمقتضب/٤/٣١، وعلل النحو للوراق/٤٦٥، ٤٦٦، والتبصرة والتذكرة للصيمرى/٢/٥٧٥، ٥٧٦، والمخصص/١٤/٩٧، ٩٨، وارتشاف الضرب/١/٤٣٣، والتصريح/٢/٣٢٩، ٣٣٠، وشرح الأشموني/٣/٢٤٩، ٢٥٠، وحاشية الخضرى/٢/١٠٢.

اللهجة الأولى: جعل معد يكرّب اسماً واحداً، وجعل الإعراب في آخره، ومنعه من الصرف للعلمية والتركيب، وهذه هي اللغة المشهورة، تقول: هذا معد يكرّب، ورأيت معد يكرّب، ومررت بمعد يكرّب. قال سيبويه: " فقلت ليونس: هلاًّ صرفوه إذ جعلوه اسماً واحداً وهو عربى؟ فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سُمّي به واحد إلا لم يُصرف. وإنما استثقلوا صرف هذا؛ لأنه ليس أصل بناء الأسماء"<sup>(١)</sup>.

اللهجة الثانية: إضافة معدى إلى كرب، وجعل كرب مذكراً مصروفاً؛ إذ هو اسم للحنن، فيعرب صدره بحسب العوامل، ويستصحب سكون يائه، فنقدر عليها حركات الإعراب حتى الفتحة؛ تخفيفاً لثقل التركيب، ويكون كرب مجروراً أبداً، فتقول: هذا معدى كرب، ورأيت معدى كرب، ومررت بمعدى كرب. قال الوراق: " فمن صرف فلأن لفظه لفظ مذكر، فحمله على أصل الأسماء من الصرف"<sup>(٢)</sup>. وقيل: إن الياء تفتح في النصب، وتسكن في الرفع والجر، نحو: قاضى اليوم<sup>(٣)</sup>.

وهذه الإضافة لفظية؛ لأن كلاً من الكلمتين كالراء من جعفر، فلا فرق فى المعنى بين الإضافة وعدمها، ولا فائدة لها إلا التنبيه على شدة امتزاج الكلمتين واتحادهما؛ لأن المتضايفين كالشيء الواحد<sup>(٤)</sup>.

وقرّر أبو حيان أن هذه اللغة مسموعة فى: بعلبك، ومعدى كرب، وحضرموت، والقياس عليها سائغ<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثالثة: إضافة معدى إلى كرب، وجعل كرب اسماً مؤنثاً ممنوعاً من الصرف؛ للعلمية والتأنيث؛ إذ هو اسم للكربة، وتأنيثه معنوى. قال سيبويه: " ومنهم من يقول: معدى كرب فيضيف ولا يصرّف؛ يجعل كرب اسماً مؤنثاً"<sup>(٦)</sup>.

وردّ الوراق منع الصرف فى هذه اللغة إلى اعتقادهم فى لفظ كرب التأنيث<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الرابعة: جعل معد يكرّب اسماً واحداً مبنياً؛ تشبيهاً بـ: خمسة عشر، غير أن صدر معد يكرّب ساكن؛ لكونه معتلاً، وعجزه مبنى على الفتح على كل حال، كـ: عشر.

ويرى ابن سيده أن البناء على الفتح ثابت قبل التسمية، ثم حكى فى التسمية<sup>(٨)</sup>. ونقل أبو حيان فى بناء المركب تركيب مزج خلافاً؛ فليس بمطرّد عند عامة البصريين والكوفيين، والصحيح جوازه<sup>(٩)</sup> -  
واللهجات الثلاث الأولى حكاها ثقات العلماء عن العرب الفصحاء، وتتوالى فى الفصاحة والشهرة على النحو المثبت، والضعف ظاهر فى اللهجة الرابعة فيما أرى.

(١) الكتاب ٣/٢٩٧.

(٢) علل النحو/٤٦٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٣٣، والتصريح ٢/٣٣٠.

(٤) ينظر: حاشية الصبان ٣/٢٥٠، وحاشية الخضرى ٢/١٠٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٣٣.

(٦) الكتاب ٣/٢٩٦.

(٧) ينظر: علل النحو/٤٦٦.

(٨) ينظر: المخصص ١٤/٩٧.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٤٣٣، والتصريح ٢/٣٣٠.



## **المبحث الثانى**

### **اللهجات فى الأفعال والحروف**

**وتحته مطلبان:**

**المطلب الأول: من اللهجات فى الأفعال.**

## طَفِقَ

## تقديم:

يندرج هذا الفعل تحت باب أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام: أحدها: ما وُضِعَ للدلالة على قُرْبِ معنى الخبر من مُسَمَّى الاسم، وهو ثلاثة أفعال: كاد، وكرب - بفتح الراء وكسرهما - وأوشك. والثاني: ما وُضِعَ للدلالة على رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال، وهو ثلاثة - أيضاً: - عسى، وحرى، واخلولق. والثالث: ما وُضِعَ للدلالة على شروع المسمى باسمها في خبرها، وتلبُّسه بأول أجزائه، وهو: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ<sup>(١)</sup>.

فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب<sup>(٢)</sup>، فقد غلبَ القسم الأول؛ لشهرته وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأقسام، ولا يعترض على ذلك بشهرة عسى؛ لأنها المشهورة فقط من قسمها، وهو أفعال الرجاء<sup>(٣)</sup>. وجميع أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا فعلاً مضارعاً، مقروناً بـ (أن) المصدرية وجوباً إن كان الناسخ حرى واخلولق، ومجرداً منها وجوباً إن كان الناسخ دالاً على الشروع نحو: طفق، وأخذ، والغالب في خبر عسى وأوشك الاقتران بـ (أن)، والغالب في خبر كاد وكرب التجرد منها<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

ذكر السلسلي تابعاً لابن مالك أن من الأفعال الدالة على الشروع في الفعل (الخبر) طَفِقَ وَطَفِقَ، وَطَبِقَ، الأول مكسور الفاء، والثاني مفتوحها، والثالث بالباء بدلاً من الفاء، وضبطها المحقق بالفتح، والصحيح كسرهما. ثم نصَّ السلسلي على كون ثلاثتها لغات فقال: "طَفِقَ ولغاته ثلاث، كما ذُكِرَ في المتن"<sup>(٥)</sup>. واستشهد لـ (طَفِقَ) بقول الشاعر:

طَفِقَ الْخَلِيُّ بِقَسْوَةِ يَلْحَى الشَّجِي وَنَصِيحَةَ اللَّاحِي الْخَلِيَّ عَنَاءً<sup>(٦)</sup>

## الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب في (طَفِقَ) ثلاث لهجات، حكاها جماعة من النحويين<sup>(٧)</sup>، ودونك دراستها:

(١) ينظر: شرح شذور الذهب/٢١٥، وشرح ابن عقيل على الألفية/٢٩٨، وشرح المكودي عليها/٨٧، والتصريح/١/٢٧٧.

(٢) ينظر: شرح المكودي على الألفية/٨٧، وشرح الأشموني/١/٢٥٨.

(٣) ينظر: حاشية الصبان/١/٢٥٨.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية/١/٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٠٦، والتصريح/١/٢٨٢، ٢٨٤، وشرح الأشموني/١/٢٦٠، ٢٦١.

(٥) شفاء العليل/١/٣٤١.

(٦) البيت من بحر الكامل، ولم أعرف قائله، وهو في: شرح التسهيل/١/٣٩٠، والتذييل والتكميل/٤/٣٢٨، وشفاء العليل/١/٣٤١. الخَلِيُّ: الفارغ ومن لا زوجة له، وَيَلْحَى: يلوم، والشَّجِي: المشغول الحزين. ينظر: اللسان، والقاموس المحيط (خلا، وشجا، ولحا).

(٧) ينظر: التذييل والتكميل/٤/٣٢٨، وارتشاف الضرب/٢/١١٨، وتوضيح المقاصد والمسالك/١/٥٢٠، وشرح شذور الذهب/١/٢١٨، وشفاء العليل/١/٣٤١، وشرح المكودي على الألفية/٩٠، والتصريح/١/٢٧٧، وجمع الهوامع/١/٤٦٩، وشرح الأشموني/١/٢٦٣.



اللهجة الأولى: طَفِقَ - مكسورة الفاء - وهي لغة القرآن الكريم<sup>(١)</sup>، وقد جاءت في موضعين منه: أحدهما: قوله تعالى: ﴿ وَطَفِقًا مَخَصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾<sup>(٢)</sup> أى: شرعاً يخيطان ورقةً على أخرى كما تُخَصِّفُ النعال؛ ليستترا بها. والثاني: قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا

بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾<sup>(٣)</sup> أى: شرع يمسح بالسيف سَوْقَهَا وَأَعْنَاقَهَا مَسْحًا، أى: يقطعها قطعاً<sup>(٤)</sup>.

وهذه اللغة هي الأفتح<sup>(٥)</sup>، والأشهر<sup>(٦)</sup>. وقد استعمل المضارع منها؛ إذ حكى الأَخْفَشُ والزجاج طَفِقَ طَفِقًا يَطْفِقُ - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع - مثل: فرح يفرح، واستعمل المصدر - أيضاً - فقد حكى الأَخْفَشُ طَفِقًا - بفتحتين - مثل (فَرِحًا)<sup>(٧)</sup>.

اللهجة الثانية: طَفِقَ - مفتوحة الفاء - تقول: طَفِقَ المعلمُ يشرحُ الدرس. وقد حكم عليها الخليل وغيره بأنها لغة رديئة<sup>(٨)</sup> والظاهر أن مراد الخليل بالرداءة القلة لا القبح؛ إذ لو كانت قبيحة ما ذكرها في معجمه اللغوي. وبهذه اللغة قرأ أبو السمال العدوي ﴿ وَطَفِقًا مَخَصِفَانِ ﴾ بفتح الفاء<sup>(٩)</sup>، الفاء<sup>(٩)</sup>، وقال ابن هشام: " وهي لغة حكاها الأَخْفَشُ"<sup>(١٠)</sup>. وقد استعمل لهذه اللغة مضارع؛ إذ حكى الأَخْفَشُ والزجاج طَفِقَ يَطْفِقُ - بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع - مثل جلس يجلس، ومصدره: طَفُوقٌ مثل: جلوس<sup>(١١)</sup>.

اللهجة الثالثة: طَبِقَ - بباء مكسورة بدلاً من الفاء - تقول: طَبِقَ بكرٌ يأكلُ الطعام.

نصَّ عليها قوم من النحويين دون أن يذكروا لها شاهداً واحداً، فهي معدومة السماع<sup>(١٢)</sup>.

- وطَفِقَ بلغاته الثلاث فعل ماضٍ ناسخ للابتداء، يدخل على المبتدأ فيرفعه اسماً له، ويجعل خبره خبراً له في موضع نصب؛ إذ لا يكون خبره إلا فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) المصدرية، وذلك لما

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١١٨/٢.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة الأعراف، والآية ١٢١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٣٣ من سورة ص.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب/٢١٨.

(٥) ينظر: الفضة المضية لابن زيد العاتكي/١٠٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع/٤٦٩/١.

(٧) ينظر: معاني القرآن وإعرابه/٣٢٧/٢، واللسان، والقاموس (طفق)، والتصريح/٢٨٧/١، ٢٨٩، وحاشية الصبان/٢٦٥/١.

(٨) ينظر: العين/١٠٦/٥، (طفق)، وكذلك اللسان.

(٩) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٨٤.

(١٠) شرح شذور الذهب/٢١٨.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه/٣٢٧/٢، واللسان (طفق)، والمساعد/٢٩٢/١، والقاموس (طفق)، والتصريح/٢٨٧/١، ٢٨٩.

(١٢) ينظر: ارتشاف الضرب/١١٨/٢، والتصريح/٢٧٧/١، وهمع الهوامع/٤٦٩/١.

( 612 )

بينه وبين (أن) من المنافاة؛ لأن المقصود به الحال؛ إذ هو للأخذ في الفعل والشروع فيه، و (أن) للاستقبال<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١/٣١٠، وشرح المكودي عليها/٩٠.



## **المطلب الثاني**

**من الهمجات فى الحروف**



## من الجارة

## تقديم:

قال العلامة ابن مالك:

بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَأَبْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ بِمَنْ، وَقَدْ يَأْتِي لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ  
وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرُّ نَكْرَةٍ كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقْرَأٍ<sup>(١)</sup>

فذكر لـ (من) خمسة معانٍ تجيء لها، وهي:

الأول: التبعية، كقوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: بيان الجنس كقوله عز وجل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾<sup>(٣)</sup> وعلامته: أن يصح تقدير الذي في موضعها أي: فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان.

الثالث: ابتداء الغاية في المكان كقوله جل شأنه: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(٤)</sup>.

الرابع: ابتداء الغاية في الزمان قليلاً، وهو مختلف فيه، فمذهب جمهور البصريين منعه، ومذهب الأخفش والمبرد وابن درستويه والكوفيين جوازها، واختاره ابن مالك، وهو الصحيح؛ لورود السماع بذلك<sup>(٥)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(٦)</sup>.

الخامس: الزيادة، نحو قولك: ما جاءني من أحد، ولا تُراد عند جمهور البصريين إلا بشرطين: أحدهما: أن يكون المجرور بها نكرة. الثاني: أن يسبقها نفى أو شبهه، والمراد بشبهه النفي: النهى نحو: لا تضرب من أحد، والاستفهام نحو: هل جاءك من أحد؟ وأجاز الكوفيون زيادتها بعد الإيجاب، بشرط تنكير مجرورها، ومنه عندهم: قد كان من مطر، أي قد كان مطر<sup>(٧)</sup>. ومن الزائدة لها حالتان: الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها، وتسمى الزائدة الزائدة لتوكيد الاستغراق، وهي الداخلة على الأسماء الموضوعات للعموم، وهي: كل نكرة تختص بالنفي، نحو: ما قام من أحد. والثانية: أن تكون زائدة لتنفيذ التنصيص على العموم، وتسمى الزائدة لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل؛ لأن: ما في

(١) الألفية/٢٧.

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٤) من الآية ١ من سورة الإسراء.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٣٠/٣، وجمع الهوامع ٤٦١/٢.

(٦) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ١٧/٢، ١٨، ١٩، وشرح المكودي عليها/١٩٦، ووسائل الفنة للعيني/١٠٨، ١٠٩، وشرح الأشموني ٢/٢١٠، ٢١١، ٢١٢.



الدار رجلٌ محتملٌ لنفى الجنس، ولنفى الواحد منه دون ما فوقه. فأفادت (من) التنصيص على العموم<sup>(١)</sup>.

### البيان:

أثبت السلسلي لغة لبعض العرب فى النطق بـ (من) الجارة، وهى: منا - بنون مفتوحة تليها ألف-، وذكر أنها حكاية الفراء، فقال فى ذلك: "حكى الفراء أن بعض العرب يقول فى من: منا، زعم أنها الأصل، وخففت؛ لكثرة الاستعمال"<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جمهور العرب ينطقون بـ (من) مكسورة الميم مبنية على السكون. قال ابن درستويه: وكان حق الميم الفتح، لكن قصد الفرق بينها وبين (من) الاسمىة<sup>(٣)</sup>. قال اللحيانى: "فإذا لقيت النون ألف الوصل فمنهم من يخفض النون، فيقول: من القوم ومن ابنك. وحكى عن طيى وكلب: اطلبوا من الرحمن، وبعضهم يفتح النون عند اللام وألف الوصل، فيقول: من القوم ومن ابنك"<sup>(٤)</sup>. وذكر ابن مالك وغيره أنه قد جاء النطق بـ (من) الجارة فى لغة لبعض العرب مغايراً لما عليه الجمهور؛ إذ جاءت حكاية الكسائى والفراء عن هؤلاء القوم واضحة، تثبت أنهم يقولون: منا - بنون مفتوحة تليها ألف - بزنة إلى<sup>(٥)</sup>. ونص اللحيانى على أن هذه اللغة فى قضاة، وقد أشد الكسائى عن بعضهم:

بَدَلْنَا مَارِنَ الْخَطِّىِّ فِيهِمْ وَكُلُّ مُهَنَّدٍ ذَكَرَ حَسَامَ

مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنَ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَتَنَّ الظَّلَامَ<sup>(٦)</sup>

وقال: أراد: من، وأصلها عندهم: منا<sup>(٧)</sup>. وكانت هذه اللغة مثار الخلاف بين النحويين فى أصل (من) (من) الجارة، أثنائية هى أم ثلاثية؟ فقد ذهب جمهور النحويين إلى أنها ثنائية وضعاً، وأولوا البيت على أن منا مصدر منى يمتى إذا قدر، استعمل ظرفاً لطلوع الشمس كخفوق النجم، أى: تقدير أن ذرَّ قَرْنَ الشَّمْسِ وموازنته إلى آخر النهار. وذهب الكسائى والفراء إلى أنها ثلاثية الوضع، وأصلها: منا، خففت؛ لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون<sup>(٨)</sup>. وتبعهما فى ذلك اللحيانى حين ذكر أن بعض العرب يفتح النون إذا تلتها لام التعريف أو همزة الوصل، فيقول: من القوم، ومن ابنك؛ فقد رأى أن فتحهم إياها ذهاب إلى الأصل، وهو: منا؛ إذ حذفوا الألف لالتقاء الساكنين، وبقيت النون مفتوحة، وجعلها لغة جارية فى قضاة<sup>(٩)</sup>. والذى يبدو لى أن هاتين لغتان: من ساكنة النون، وهى لغة الجمهور، ومنا - بنون مفتوحة تليها ألف وهى لغة قضاة، وكلتاها أصل: الأولى ثنائية

(١) ينظر: الجنى الدانى/٣١٦، ٣١٧.

(٢) شفاء العليل/٢/٦٥٥.

(٣) ينظر: همع الهوامع/٢/٤٦٠.

(٤) لسان العرب (منن).

(٥) ينظر: شرح التسهيل/٣/١٣٠، واللسان (منن)، وشفاء العليل/٢/٦٥٥، وهمع الهوامع/٢/٤٦٠، وحاشية الصبان/٢/٢٠٣.

(٦) البيتان من بحر الوافر، وهما لبعض قضاة فى: اللسان (منن)، والمساعد/٢/٢٤٥، وهمع الهوامع/٢/٤٦٠، والدرر/٤/١٨١. مَارِنُ الْخَطِّىِّ: رُمِحَ صُلْبٌ لَيْنٌ مَنْسُوبٌ إِلَى الْخَطِّ، وَهُوَ مَوْضِعٌ بِالْيَمَامَةِ، وَالْمُهَنَّدُ: السِّيفُ الْمَنْسُوبُ إِلَى الْهِنْدِ، وَالْحَسَامُ: السِّيفُ الْقَاطِعُ، وَذَرَّ: طَلَعَ وَظَهَرَ، وَقَرْنَ الشَّمْسِ: أَوْلَاهَا عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَأَعْلَاهَا، وَالشَّرِيدُ: الطَّرِيدُ الَّذِى لَا يُؤْوَى، وَفَتَنَّ الظَّلَامَ: مَا تَشَعَّبَ مِنْهُ وَانْتَشَرَ. ينظر: اللسان، والقاموس (مرن)، خطط، هند، حسم، ذرر، قرن، شرد، فنن).

(٧) ينظر: اللسان (منن).

(٨) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك/٣/١٣٠، وارتشاف الضرب/٢/٤٤١، والمساعد/٢/٢٤٥، وهمع

الهوامع/٢/٤٦٠، وحاشية الصبان/٢/٢٠٣.

(٩) ينظر: اللسان (منن).

## ( 616 )

الوضع، والأخرى ثلاثيته، وليست إحداهما مأخوذة من الأخرى، والمعنى واحد، ولا داعى لهذا الخلاف المذكور، وتخريج الجمهور للبيت الوارد بادٍ عليه التكلف، مما جعل الدماميني يقول: وتخريجه على ذلك غير جيد؛ إذ حاصل الكلام حينئذ: أوقعنا بهم زمن تقدير طلوع الشمس إلى حين انتشار الظلام، ولا طائل تحته، وليس مراداً، وإنما المراد أن الإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فشو الظلمة وإخفائها لشريدهم، ف (مِنَا) حينئذ كـ (مِنْ) الابتدائية، وهى خاصة بقضاعة<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: هامش محقق المساعد ٢/٢٤٥.



## **الباب الثانى**

### **دراسة اختلاف اللهجات على المستوى الصرفى بين ابن عقيل والسلسلى**

**ويشمل ثلاثة فصول:**

#### **الفصل الأول**

الدراسة الصرفية للهجات المشتركة بينهما،  
وتحته ثلاثة مباحث:

#### **المبحث الأول**

اللهجات فى تصريف الأسماء.

**تُتْفَلُ: مجرد أم مزيد؟****تقديم:**

ذكر علماء التصريف أدلة يُعرف بها الحرف الزائد من غيره، ومنها:  
أولاً: سقوط الحرف من أصل الكلمة، كسقوط ألف ضارب من أصله، وهو المصدر  
(الضرب).

ثانياً: سقوطه من فرع اللفظ، كسقوط ألف كتاب في جمعه على: كُتِبَ، وواو عمود في جمعه على:  
أعمدة، وياء قضيب في جمعه على قُضبان.

ثالثاً: سقوطه من بعض استعمالات اللفظ مع اتحاد المعنى حالي الإثبات والحذف، كسقوط ياء أَيَطَّلُ -  
وهي الخاصرة - في إِطَّلَ - بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها - وهي لغة فيها. وينبغي العلم بأن  
سقوط الحرف في الأدلة الثلاثة السابقة لغير علة، فإن كان لعله، كسقوط واو وَعَدَ في: يعد وعدة، لم  
يكن دليلاً على الزيادة.

رابعاً: كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق، كالمهمزة إذا وقعت  
أولاً، وبعدها ثلاثة أحرف نحو: أرنب، وأفكل - وهو الرعدة - يحكم بزيادة همزتها حملاً على ما  
عُرف اشتقاقه نحو: أحمر، وأفضل.

خامساً: لزوم عدم النظير في الأوزان العربية بتقدير أصالته في تلك الكلمة، نحو: تَتْفَلُ - بفتح التاء  
الأولى وضم الفاء - وهو ولد الثعلب، فإن تاءه الأولى زائدة؛ لأنها لو جعلت أصلاً، لكان وزنه فَعْلَلاً،  
وهو وزن مفقود في أوزان الرباعي المجرد<sup>(١)</sup>.

**البيان:**

قرّر ابن عقيل والسليلى تابعين لابن مالك أن الحرف الذي ثبتت زيادته بعدم النظير زائد، وإن وُجد  
النظير على لغة أخرى، ومثال ذلك: تَتْفَلُ، فإن فيه لغتين:

إحدهما: تَتْفَلُ - بفتح التاء الأولى وضم الفاء - وإذا حكمنا بكون التاء أصلية على هذه اللغة، كان  
وزن الكلمة فَعْلَلاً، وهو بناء مفقود. فدل ذلك على زيادة التاء الأولى.

والثانية: تَتْفَلُ - بضم التاء الأولى والفاء - وعلى هذه اللغة إذا قَدَرْنَا أصالة التاء الأولى، فإن لهذه  
الكلمة نظيراً، وهو: بُرْتُن. ومع ذلك يحكم بزيادة التاء؛ لثبوت زيادتها في اللغة الأولى؛ لأن المادة

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٥، ١٦، والتصريح ٢/٦٧٨، ٦٨٠، ٦٨١، وشرح الأشموني ٤/٢٥١، ٢٥٢،  
وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/٥٨، ٥٩، ٦٠.



واحدة والمعنى واحد<sup>(١)</sup>. قال ابن عقيل: "وقد قام دليل الزيادة، فيوقف عنده، حتى يأتى ثبوت يدفعه"<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

قد يكون فى الكلمة حرف لا يمكن الحكم إلا بأنه زائد، ثم يُسمع فى تلك الكلمة لغة أخرى، يحتمل ذلك الحرف فيها أن يكون أصلياً، ويحتمل أن يكون زائداً، فيحكم عليه بالزيادة؛ لثبوت زيادته فى اللغة الأخرى التى هى نظيرة هذه<sup>(٣)</sup>.

ومن أمثلة ذلك: نَرَجِس - بفتح النون وكسر الجيم - وهو نوع من الرياحين، لا يمكن الحكم إلا بزيادة نونه؛ إذ لو حكمنا بأصالتها، لكان وزن الكلمة فَعْلَلاً، وهو وزن مفقود فى أوزان الرباعى المجرد. وقد سُمع فيها لغة أخرى، وهى: نِرَجِس - بكسر النون والجيم - فلو حكمنا بأصالة النون، فإن لها نظيراً، وهو: زَبْرَج - من أسماء الذهب - ومع ذلك لا يحكم إلا بزيادتها، لثبوت الزيادة فى اللغة الأولى<sup>(٤)</sup>.

وقد تناول بعض علماء التصريف اللغتين المذكورتين فى تَتَفَلُّ لتقرير هذا الأمر وتوضيحه<sup>(٥)</sup>. وفى مقدمتهم - فيما أعلم - ابن عصفور، وقد كان أحسنهم قولاً وأجودهم عرضاً؛ إذ جاءت عبارته عن ذلك وافية بما يشبع نهم الدارس، وفى غنية عن شرح الشارح، وذلك حين قال: "فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة؛ إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة فَعْلَلاً، بضم اللام الأولى، ولم يرد مثل ذلك فى كلامهم.

ومن ضمَّ التاء أمكن أن تكون عنده أصلية؛ لأنه قد وُجد فى كلامهم مثل: فُعَلُّ - بضم الفاء واللام - نحو: بُرْتُن. إلا أنه لا يُقضى عليها إلا بالزيادة؛ لثبوت زيادتها فى لغة من فتح التاء<sup>(٦)</sup>.

وعدَّ بعض العلماء كلَّ لغة منهما دليلاً من أدلة الزيادة، فعَلَّ ذلك المرادى حين قال مُعَدِّداً هذه الأدلة: "وسابعتها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة فى تلك الكلمة، نحو: تَتَفَلُّ - بفتح التاء وضم الفاء - ولد الثعلب، فإن تاءه زائدة؛ لأنها لو جُعِلت أصلاً، لكان وزنه فَعْلَلاً، وهو مفقود.

(١) ينظر: المساعد ٥٧/٤، ٥٨، وشفاء العليل ١٠٧٤/٣.

(٢) المساعد ٥٨/٤.

(٣) ينظر: الممتع فى التصريف لابن عصفور ٥٧/١.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦/١، والمساعد ٥٨/٤، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/٦٠.

(٥) ينظر: الممتع ٥٧/١، ٥٨، وارتشاف الضرب ١٦/١، والمساعد ٥٧/٤، ٥٨، وشفاء العليل ١٠٧٤/٣،

والتصريح ٦٨١/٢، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/٦٠.

(٦) الممتع فى التصريف ٥٧/١، ٥٨.

وثامنها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها، نحو: تُتْفَلُّ على لغة ضم التاء والفاء، فإن تاءه - أيضاً - زائدة على هذه اللغة، وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير، فإنها لو جُعِلت أصلاً كان وزنه فُعْلاً، نحو: بُرْثُنْ، وهو موجود، ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها، أعنى: لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حُكِمَ بزيادتها في لغة الضم - أيضاً-؛ إذ الأصل اتحاد المادة<sup>(١)</sup>. وتبعه الأشموني؛ فردّد عبارته هذه لفظة لفظة<sup>(٢)</sup>.

ولكون التاء في هاتين اللغتين زائدة مثلاً بهما ابن عصفور وأبو حيان في أوزان الثلاثي المزيد فيه حرف قبل الفاء، في وزن: تَفْعَلْ، وتَفْعُلْ<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر بعض العلماء لغات أخرى في: تُتْفَلُّ:

حكى الكسائي تَتَفَلَّ على وزن تَفْعَلْ، ولا يُحفظ غيره اسماً.

وقالوا: تَتَفَلُّ وتَتَفَلَّة على وزن: تَفْعَلْ وتَفَعْلَة<sup>(٤)</sup>.

وتَتَفَلُّ على وزن تَفْعَلْ، مثل: زَبْرَج.

وتَتَفَلُّ على وزن تَفْعَلْ، مثل: جُنْدَب.

وتَتَفَلُّ على وزن تَفْعَلْ - بفتح التاء مع كسر العين -.

وتَتَفَلُّ على وزن تَفْعَلْ - بضم التاء مع كسر العين -.

وتُفَلُّ على وزن فُعَلْ، مثل: سَكَّر. قال الأزهري: سمعت غير واحد من الأعراب يقولون: تُفَلُّ، على فُعَلْ.

فمجموع هذه اللغات تسع، وكلها بمعنى واحد، وهو: الثعلب أو جَرَوْه<sup>(٥)</sup>. قال صاحب اللسان: "والأثنى من ذلك كله بالهاء"<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٥٢٨، ١٥٢٩.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٤/٢٥٢.

(٣) ينظر: الممتع في التصريف ١/٧٦، ٧٧، والمبدع في التصريف لأبي حيان تح د/ عبد الحميد السيد طلب/٥٨، ٥٩.

(٤) ينظر: المصدران السابقان.

(٥) ينظر: اللسان، والقاموس المحيط (تفل).

(٦) لسان العرب (تفل).



## صياغة المصدر الميمي واسمى الزمان والمكان من الثلاثي

### تقديم:

المصدر الميمي: اسم يدل على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة<sup>(١)</sup> نحو: مَضْرَبَ. واسم الزمان: اسم مشتق من المصدر ليدل على الزمان الذى وقع فيه الفعل، كقولك: ضُربت مَضْرَبَ عمرو، أى: فى الزمان الذى ضرب فيه عمرو.

واسم المكان: اسم مشتق من المصدر ليدل على المكان الذى وقع فيه الفعل، كقولك: ضُربت مَضْرَبَ بكر، أى: فى المكان الذى ضرب فيه<sup>(٢)</sup>.

تُصاغ ثلاثتها من الثلاثي على وزن مَفْعَل - مفتوح العين - إن اعتلت لامه مطلقاً، أى: سواء أكان مفتوح العين فى المضارع أم مكسورها أم مضمومها، مثلاً أم لا، نحو: مَرَعَى، ومَرَمَى، ومَدَعَى، ومَوَعَى، ومَوْفَى. أو صحت لامه وكانت عين مضارعه مفتوحة أو مضمومة، نحو: مَذْهَبٌ، ومَقْتَلٌ، ومَقَامٌ.

فإن كانت عين المضارع مكسورة فُتحت عين مَفْعَل فى المراد به المصدر، نحو: إنَّ فى هذا الكلام لمَضْرَبًا، أى: ضربًا، ومَبَاتٌ، ومَقَالٌ، وكُسرت فى المراد به الزمان أو المكان، نحو: هذا مَضْرِبُنَا، ومَبِيتُنَا، ومَقِيلُنَا، أى: زمانه أو مكانه.

ويُصاغ الثلاثة من الثلاثي - أيضاً - على وزن مَفْعَل - مكسور العين - إن كان مثلاً واوياً صحيح اللام مكسور العين فى المضارع أو مفتوحها، نحو: مَوْعِدٌ، ومَوْرِدٌ، ومَوْقِفٌ، ومَوْضِعٌ، ومَوْكِلٌ، ومَوْجِلٌ<sup>(٣)</sup>. وإن كان مثلاً يائياً، كد: يَسَرَ، فهو كالصحيح، نحو قوله تعالى: ﴿فَنظِرَةً إِلَىٰ

مَيْسِرَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن أكثر العرب التزموا كسر عين مَفْعَل المصوغ من المثال الواوى الذى صحت لامه وكانت عين مضارعه مكسورة أو مفتوحة مراداً به المصدر أو الزمان أو المكان، نحو: مَوْعِدٌ، ومَوْكِلٌ، ومَوْجِلٌ.

(١) ينظر: التبيان فى تصريف الأسماء لـ: د/ أحمد كحيل ٥٤.

(٢) ينظر: رسالتان فى علم الصرف للسنباطى والمرصفى تح د/ أحمد ماهر البقرى ٢٠٥.

(٣) ينظر: مجموعة شروح الشافية شرح الجاربردى ٧١/١، وشرح نقره كار ٤٧/٢، والمساعدا ٦٣٢/٢، ٦٣٣،

وشرح الأشمونى ٣١١/٢، ورسالتان فى علم الصرف للسنباطى والمرصفى ٨٧، ٢٠٥، ٢٠٦.

(٤) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.



وطييء تفتح عينه فتقول: مَوْعَدٌ، ومَوْكَلٌ، ومَوْجَلٌ<sup>(١)</sup>. قال ابن عقيل: 'فإن كان المضارع مفتوح العين، فإن تحركت الواو كـ(يَوْدٌ) وجب الفتح عند الجميع، وإن سكنت كـ(يَوْجَلٌ)، فأكثر العرب يكسر فيقول: مَوْجَلٌ، وبعضهم يفتح'<sup>(٢)</sup>. فيقول: مَوْجَلٌ.

### الدراسة التفصيلية:

يبدو مما ذكره سيبويه وبعض العلماء أن المصدر الميمي واسمى الزمان والمكان من المثال الواوى الصحيح اللام الذى تحذف فاؤه فى المضارع تأتى ثلاثتها عند جميع العرب على وزن مَفْعِلٍ - بكسر العين -، نحو: مَوْعَدٌ، ومَوْضِعٌ، ومَوْرِدٌ، ومَوْكَلٌ<sup>(٣)</sup>. وإنما كان هذا النوع من المثال كذلك؛ لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخفُّ منها بين الفتحة والفتحة، لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة<sup>(٤)</sup>.

وأما المثال الواوى الذى لا تحذف فاؤه الساكنة فى المضارع؛ لكونه من باب فَعَلَ يَفْعَلُ - مكسور العين فى الماضى مفتوحها فى المضارع - نحو: وَجَلٌ يَوْجَلُ، وَوَجَلٌ يَوْجَلُ، فالعرب فيه فريقان: الفريق الأول: يأتى بالمصدر الميمي واسمى الزمان والمكان منه على مَفْعِلٍ مكسور العين، وهم أكثر العرب، فيقولون: مَوْجَلٌ ومَوْجَلٌ؛ لأنهم قد يُغَيِّرُونَ الفاء فى المضارع بقلبها ألفاً مرة فيقولون: يَاجَلٌ ويَاحِلٌ، وياء أخرى فيقولون: ييجَلٌ وييجَلٌ، فلما أعلوه بقلب فائه شَبَّهوه بمحذوف الفاء، فكما قالوا هناك: مَوْعِدٌ قالوا هنا: مَوْجَلٌ ومَوْجَلٌ؛ لأنه فى حال اعتلال، ولأن الواو فيه فى موضع الواو من الأول، وهم كثيراً ما يشبهون الشيء بالشيء، فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقة فى شيء، وإن اختلفا من جهات أخرى.

الفريق الثانى: يأتى بالأسماء الثلاثة منه على مَفْعَلٍ - بفتح العين -، فقد حكى يونس وغيره - فيما نقله سيبويه - أن ناساً من العرب يقولون: مَوْجَلٌ ومَوْجَلٌ - بالفتح -؛ إذ كان المضارع مفتوح العين فى: يَوْجَلٌ ويَوْجَلٌ، فجزوا فيه على الأصل، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها فى الإعلال<sup>(٥)</sup>. وهذا ما قرره سيبويه قائلاً: "وقال أكثر العرب فى وَجَلٍ يَوْجَلُ، وَوَجَلٍ يَوْجَلُ: مَوْجَلٌ ومَوْجَلٌ، وذلك أن يَوْجَلٌ ويَوْجَلٌ وأشباههما فى هذا الباب من فَعَلَ يَفْعَلُ قد يَعْتَلُّ، فَتُقَلَّبُ الواو ياءً مرةً وألفاً مرةً، وتَعْتَلُّ لها الياءُ التى قبلها حتى تُكْسَرَ؛ فلما كانت كذلك شَبَّهوها بالأول؛ لأنها فى حال اعتلال، ولأن

(١) ينظر: المساعد ٦٣٣/٢، وشفاء العليل ٨٦٦/٢.

(٢) المساعد ٦٣٣/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٩٢/٤، ٩٣، وإصلاح المنطق/ ١٢١، ١٢٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٦، وشرح الرضى على الشافية ١٧٠/١، والتبيان فى تصريف الأسماء/ ٥٥.

(٤) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح نقره كار ٤٧/٢).

(٥) ينظر: الكتاب ٩٣/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٨/٦، وشرح الرضى على الشافية ١٧٠/١، ١٨٥.



الواو منها فى موضع الواو من الأول، وهم مما يُشبّهون الشيءَ بالشيء وإن لم يكن مثله فى جميع حالاته.

وحدّثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون فى وَجَلْ يَوْجَلْ ونحوه: مَوْجَلٌ وَمَوْحَلٌ، وكانهم الذين قالوا: يَوْجَلٌ، فَسَلَّمُوهُ، فلما سَلَّم وكان يَفْعَلُ كـ: يَرْكَبُ ونحوه، شَبَّهُوهُ به<sup>(١)</sup>.

وقد قضى ابن يعيش بأن ما عليه الفريق الأول هو الأفصح، وما عليه الفريق الثانى هو الأقيس<sup>(٢)</sup>. فكلاهما حسن مقبول، وبأيهما أخذت فقد أصبت.

وأطلق ابن مالك وغيره الفتح لغة معزوة إلى طييء فى المثال الواوى الصحيح اللام، سواء حُذفت فاؤه فى المضارع نحو: وَعَدَ يَعدُ مَوْعَدٌ، أو لم تحذف نحو: وَجَلَّ يَوْجَلُّ مَوْجَلٌ<sup>(٣)</sup>. وحكى ابن عقيل عن ابن هشام الخضراوى أن الفتح عندهم فى نحو: مَوْجَلٌ مقصور على المصدر، وأما الزمان والمكان فبالكسر<sup>(٤)</sup>.

والذى أراه أولى بالقبول تخصيص الفتح فى هذه اللغة بالمثال الواوى الذى لم تحذف فاؤه الساكنة فى المضارع؛ لكونه من باب فَعَلَ يَفْعَلُ - مكسور العين فى الماضى مفتوحها فى المضارع -، جرياً على ما حكاه يونس وغيره، وأخذ به سيبويه وأقره؛ لأن هؤلاء الأئمة أضبط وأدق فى نقل اللغات من متأخرى النحويين، وقد تابعهم على ذلك ابن يعيش والرضى، وهما عالمان هدك من عالمين. وإذا سلمت واو المثال فى المضارع وكانت متحركة نحو: يَوَدُّ، فالفتح واجب عند جميع العرب، تقول: مَوَدَّدٌ ومَوَدَّةٌ؛ إذ لم يحدث فيها ما حدث فى يَوْجَلٌ من القلب<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) الكتاب ٩٣/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل ١٠٨/٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٢٩/١، والمساعد ٦٣٣/٢، وشفاء العليل ٨٦٦/٢، وشرح الأشموني ٣١١/٢.

(٤) المساعد ٦٣٣/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٩٣/٤، وشرح الرضى على الشافية ١٧٠/١، والمساعد ٦٣٣/٢.

## أرطى وعلقى ونحوهما

## تقديم:

الأرطى: شجر ينبت بالرمل، عرُوقه حُمْرٌ، وثَمَره كالغُنَّابِ، ورائحته طيبة، يُدْبَغ بورقه أساقى اللبن فيطيب طعم اللبن فيها.

وهي اسم جنس واحده أرطاة، وبها سُمِّي الرجل وكُنِيَ، والتثنية: أرطيان، والجمع: أرطيات. وجمع الأرطى: أرطى ك: عذارى. ويُجمع - أيضاً - على أرطٍ، وهو محتمل لأن يكون جمع أرطاة، وهو الوجه.

والعلقى: شجر تدوم خضرته فى القيظ، وله أفنانٌ طِوالٌ دِقاقٌ، وورقٌ لطافٌ، يُتَّخَذُ منه المكناس. يستعمل مفردًا وجمعًا<sup>(١)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن فى ألف أرطى وعلقى ونحوهما لهجتين: أولاهما: كون الألف للإلحاق، ويترتب على ذلك صرفها فى الكلام. والثانية: كونها للتأنيث، ولذلك تمنع من الصرف<sup>(٢)</sup>.

وكان حديث ابن عقيل عن هاتين اللهجتين مفصلاً، تناول فيه نوع الألف، وما يترتب عليه من الصرف وعدمه، وذلك حين قال: "من العرب من يصرفهما؛ فتكون الألف للإلحاق، ومنهم من يمنعهما، فتكون للتأنيث، و﴿ تَتْرَا ﴾<sup>(٣)</sup> نَوْنُهُ ابن كثير وأبو عمرو على أن ألفه للإلحاق، ولم يُنَوِّنْهُ الباقون على أن ألفه للتأنيث"<sup>(٤)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

جاء فى بيان نوع ألف أرطى ثلاثة أقوال:

أحدها: أن ألف أرطى مزيدة للإلحاق بوزن جَعْفَرٍ، وعليه أكثر العلماء، فوزنها فعلى، ومعتمد هم فى ذلك: دخول تاء التأنيث عليها فى قولهم: أرطاة، وما كان على ذلك فهو مصروف فى النكرة غير

(١) ينظر: اللسان، والقاموس المحيط (أرط)، (علق).

(٢) ينظر: المساعد ٣/٣١٦، ٤/٧٤، وشفاء العليل ٣/١٠٠٦.

(٣) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون. وافق أبو جعفر المدنى ابن كثير وأبو عمرو فى قراءة التنوين، والباقون قرعوا بغير تنوين؛ لأنه مصدر من المصادر التى لحقتها ألف التأنيث كالدعوى، والدعوى. ينظر: الكشف ٢/١٢٨، ٢٩١، وفتح الوصيد فى شرح القصيد ٢/٤٧١، والنشر ٢/٣٢٨، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٨٤، ٢٨٥.

(٤) المساعد ٣/٣١٦.



مصروف في المعرفة<sup>(١)</sup>؛ لشبه ألف الإلحاق بألف التانيث، من حيث إنها زائدة في آخر الاسم، كما أن ألف التانيث زائدة، وموافقة لمثال ما هي فيه، فإنهما على وزن سكرى، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به<sup>(٢)</sup>.

وإنما لم يمتنع أرطى من الصرف إذا كان نكرة؛ لأن ألف الإلحاق في حال التنكير لا تشبه ألف التانيث؛ لأنها قد تلحقها تاء التانيث، فتقول: أرطاة، وألف التانيث لا تلحقها تاء التانيث<sup>(٣)</sup>.

وهمة أرطى أصلية؛ لقولهم: أديم مأروط، أي: مدبوغ بالأرطى، وبغير آرط، إذا أكل الأرطى. فلما حذفت الألف وثبتت الهمزة دل ذلك على أصلتها وزيادة الألف للإلحاق<sup>(٤)</sup>.

والثاني: أن الألف في أرطى أصلية، أي: لام للكلمة، أجاز ذلك بعض العلماء، فيكون وزنها أفعل، ويدل على ذلك قولهم: أديم مرطى، فحذفت الهمزة من اسم المفعول، يدل على زيادتها، وإثبات الياء يدل على أصلتها، والأصل: مرطوى، قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وإذا سمى به امتنع من الصرف؛ للعلمية ووزن الفعل، وإذا نكر بعد التسمية انصرف؛ لأنه لم يبق فيه إلا علة واحدة، وهي وزن الفعل<sup>(٥)</sup>.

والثالث: أن ألف أرطى للتانيث، وعلى ذلك فهي ممنوعة من الصرف<sup>(٦)</sup>، قال ابن الحاجب: "وإن جاء جاء أرطى غير مصروف في النكرة فيجب أن يكون للتانيث<sup>(٧)</sup>".

وقد ذكر جمهور العلماء في علقى وتترى لهجتين<sup>(٨)</sup>، وحمل بعضهم أرطى عليهما، وجعلها منهما<sup>(٩)</sup> منهما<sup>(٩)</sup> وهما:

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢١١، والمذكر والمؤنث للمبرد/ ٨٦، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٥٤٩، ٦١٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٦٥، واللسان (أ ر ط).

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٣١، والتصريح ٢/٣٣٩، وشرح الأشموني ٣/٢٦٢، ٢٦٣.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٣١.

(٤) ينظر: المنصف لابن جنى/ ٦٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٥٦٥، ومجموعة شروح الشافعية ١/٢٠٧، ١١٤/٢.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٦٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٣١، واللسان (أ ر ط)، ومجموعة شروح الشافعية ١/٢٠٧، ١١٤/٢، والتصريح ٢/٣٣٩، ٤٩٤، وحاشية الصبان ٣/٢٦٢.

(٦) ينظر: التصريح ٢/٤٩٤، وشرح الأشموني ٤/٩٩.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٦٥.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٢١١، ٢١٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٤٦، ٥٥٨/٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٥٤٩، ٦١٦، والتصريح ٢/٤٩٤، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٩٩.

(٩) ينظر: المساعد ٣/٣١٦، وشفاء العليل ٣/١٠٠٦، والتصريح ٢/٤٩٤، وشرح الأشموني ٤/٩٩.

اللهجة الأولى: جعل الألف للتأنيث، ومقتضى ذلك: منع الصرف في ثلاثتها، تقول: هذه علقى وأرطى، ورأيت علقى وأرطى، ومررت بعلقى وأرطى، كما تقول: سكرى، وغضبي. وعلى هذه اللغة جاء قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن تترى مصدر من المصادر التي لحقتها ألف التأنيث، كالدعوى، فهو غير منصرف.

اللهجة الثانية: جعل الألف للإلحاق، ومقتضى ذلك: الصرف في ثلاثتها، وقد قالوا: علقاة، كما قالوا: أرطاة، فأنثوا بالتاء؛ لأن الألف ليست للتأنيث، فيقولون: هذا علقى وأرطى، ورأيت علقى وأرطى، ومررت بعلقى وأرطى مؤنثين، قال الصيمري: "وأهل هذه اللغة يئنون"<sup>(٢)</sup>.

وبهذه اللغة قرأ ابن كثير وأبو عمرو، ووافقهم أبو جعفر المدني ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا ﴾ بالتنوين.

وتتري أصلها: وتري من الموازنة، وهي المتابعة من غير مهلة، فالتاء مبدلة من الواو، كما أبدلت في تجاه، وتراث، وتخمة<sup>(٣)</sup>. قال المهدوي: "فمن نون جعله مصدرًا يعمل فيه معنى ﴿ أَرْسَلْنَا ﴾؛

لأن معناه ومعنى وأترنا سواء. والعرب تحمل بعض الأفعال على بعض إذا اتفقت معانيها"<sup>(٤)</sup>.

واختار مكى القيسى قراءة ترك التنوين على هذه، معللاً ذلك بأن الجماعة عليها<sup>(٥)</sup>.

وثبوت كون هاتين القراءتين جاريتين على لهجتين عربيتين فصيحيتين لا يدع مجالاً للمفاضلة، فكلتاهما ذات وجه، بالإضافة إلى كونهما متواترتين.

\* \* \*

(١) من الآية ٤٤ من سورة المؤمنون.

(٢) التبصرة والتذكرة ٦١٦/٢.

(٣) ينظر: الكشف ١٢٨/٢، وشرح الهداية ١١٧/١، وفتح الوصيد في شرح القصيد ٤٧١/٢.

(٤) شرح الهداية ٤٣٥/٢.

(٥) ينظر: الكشف ١٢٨/٢، ١٢٩.



## جمع ما كان على فعلة مفتوح الفاء معتل العين بالألف والتاء

### تقديم:

فَعَدَّ العلماء لكل اسم ثلاثي مؤنث مفتوح الفاء ساكن العين السالمة من التضعيف والاعتلال إذا جُمع بالألف والتاء أن تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً، سواء كان هذا المؤنث مختوماً بالتاء أو مجرداً عنها، نحو: دَعَدٌ، وَجَفَنَةٌ وَقَصْعَةٌ، تقول في جمعها: دَعَدَاتٌ، وَجَفَنَاتٌ، وَقَصَعَاتٌ. فإن كان صفة نحو: صَعْبَةٌ، وَسَهْلَةٌ، أو مضاعفاً نحو: جَنَّةٌ وَمَدَّةٌ، أو معتل العين نحو: بَيِّضَةٌ وَجَوْرَةٌ، وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء؛ فتقول: صَعَبَاتٌ، وَسَهْلَاتٌ، وَجَنَّاتٌ، وَمَدَّاتٌ، وَبَيِّضَاتٌ، وَجَوْرَاتٌ<sup>(١)</sup>. قال العلامة الرضى مُعَلِّلاً لذلك: "وإنما سكنت عين الصفة وفتحت عين الاسم الاسم فرقاً، وكانت الصفة بالسكون أليق؛ لنقلها باقتضائها الموصوف ومشابقتها للفعل؛ ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف، وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالاً، أي: فراراً من الثقل العارض بتحريك أول المثليين، وتحريك الواو والياء"<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن لغة هذيل فتح كل اسم ثلاثي على فعلة مفتوحة الفاء معتلة العين، نحو: جَوْرَةٌ وَبَيِّضَةٌ؛ إذ يقولون فيهما: جَوْرَاتٌ، وَبَيِّضَاتٌ - بفتح الواو والياء - واستشهدا لذلك بقول الشاعر:

أَخُو بَيِّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمَكْبَبِينَ سَبُوحٌ<sup>(٣)</sup>

وبهذا الشاهد اكتفى السلسلي<sup>(٤)</sup>، أما ابن عقيل فذكر مما جاء على هذه اللغة قراءة ﴿ثَلُثٌ ثَلُثٌ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ بفتح الواو<sup>(٥)</sup>، ثم نصَّ على أن هذه اللغة جارية في الاسم دون الصفة، فقال:

(١) ينظر: الكتاب ٥٧٨/٣، ٥٩٣، والمقتضب ١٨٦/٢، ١٩١، واللمع ٢٥٣، وشرح عيون الإعراب/٥٦، وشرح

الرضى على الكافية ٣٩٢/٣، والتصريح ٥١٥/٢، ٥١٧، وهمع الهوامع ٨٨/١، ٨٩، وشرح الأشموني ١١٦/٤.

(٢) شرح الرضى على الكافية ٣٩٤/٣.

(٣) البيت من بحر الطويل، وكثير من العلماء ينسبونه إلى أحد الهذليين، ولم أجده في ديوانهم، وقد ورد في: الخصائص ١٨٧/٣، وشرح المفصل للخوارزمي ٣٤٦/٢، وشرح التسهيل ١٠٤/١، وشرح الرضى على الكافية ٣٩٤/٣، وأوضح المسالك ٢٧٥/٤، وشرح المكودي على الألفية ٤١٥، والتصريح ٥١٧/٢، وهمع الهوامع ٨٩/١ ومراد الشاعر: أن جملة في سرعة سيره كالظلم الذي له بيضات يسير ليلاً ونهاراً ليصل إليها. ينظر: حاشية الصبان ١١٩/٤.

(٤) ينظر: شفاء العليل ١٦٠/١.

(٥) من الآية ٥٨ من سورة النور، وهي قراءة ابن أبي إسحاق والأعمش. ينظر: مختصر شواذ القرآن ١٠٤.

فقال: 'فلو كانت فَعْلَةٌ المعتلة العين صفةً نحو: جَوْنَةٌ وغيْلَةٌ، جرت هذيل مع سائر العرب على القياس في تسكين العين. والجَوْنَةُ: السوداء أو البيضاء... والغيْلَةُ - بالفتح - المرأة السمينة'(١).

### الدراسة التفصيلية:

المشهور في كلام العرب تسكين عين فَعْلَةٌ في الجمع إذا كانت معتلة، نحو: لَوَزَةٌ وَلَوَزَاتٌ، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم لو حركوا الواو والياء لوجب أن تصيرا ألفاً؛ لافتتاح ما قبلهما، فأرادوا أن تثبت الواو والياء في الجمع، كما كانا ثابتين في المفرد(٢).

وأما هُذَيْلٌ فيُتبعون العين الفاء في الفتح، كما يفعلون مع جميع العرب في الصحيح، فيقولون: لَوَزَاتٌ وبيَضَاتٌ - بفتح الواو والياء؛ استخفافاً للفتحة، ولا تقلب الواو والياء ألفاً؛ لعروض الحركة عليهما(٣).

ومحل هذه اللغة في الاسم دون الصفة. أما الصفة نحو: جَوْنَةٌ وغيْلَةٌ فلا يُتبعون فيها العين الفاء، بل ينطقون بالتسكين نطق جميع العرب، فيقولون: جَوْنَاتٌ وغيْلَاتٌ(٤).

وعلى هذه اللغة جاءت القراءة والبيت سالفاً الذكر. وقد أحسن المبرد صنعا حين فصل القول في هذا النوع من الجمع، وحكى لنا الواقع اللغوي للعرب في النطق به، وذلك حين قال: 'فأما ما كانت الياء والواو منه في موضع العين فإن فيه اختلافاً:

أما الأقيس والأكثر في لغات جميع العرب فإن تقول في بيضة: بيضات، وفي جوزة: جوزات، وفي لوزة: لوزات.

وأما هُذَيْلٌ بن مُدْرِكَةَ خاصةً فيقولون: جوزات، وبيضات، ولوزات على منهاج غير المعتل، ولا يقلبون واحدة منهما ألفاً(٥).

وجلُّ العلماء ينسبون هذه اللغة إلى هذيل خاصةً دون غيرهم، ويريعون البيت المتقدم إلى شاعرهم(٦)، ولا ندرى من هو؟ إذ لم يأت البيت في ديوان أشعارهم، ولعله لأحد ممن سواهم من

(١) المساعد ٦٩/١.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٤٣/٢، ١٤٤.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١١٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٦٠٠/٣، والمقتضب ١٩١/٢، والخصائص ١٨٧/٣، والمخصص ١٣١/٧، وشرح التسهيل

١٠٣/١، ١٠٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٧٥/٣، ١٣٧٦، ومجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى

١٣٣/١، ١٣٤)، وأوضح المسالك ٢٧٥/٤، وهمع الهوامع ٨٩/١، ٩٠.

(٥) المقتضب ١٩١/٢.

(٦) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣٤٥/٢، ٣٤٦، وشرح التسهيل ١٠٤/١، وارتشاف الضرب ٢٧٤/١،

وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٧٥/٣، ١٣٧٦، وشرح المكودي على الألفية/ ٤١٥، والتصريح ٥١٧/٢، وهمع

الهوامع ٨٩/١، وشرح الأشموني ١١٨/٤.



العرب الذين نطقوا بهذه اللغة، فقد بدا من تتبع العلماء فى حديثهم عن هذه اللغة وتلك القراءة أن هذه اللغة قد تخطت ألسنة الهذليين إلى غيرهم من العرب، فجرت على ألسنتهم؛ إذ رأينا ابن خالويه وغيره يعزونها إلى بنى تميم<sup>(١)</sup>، وصادفنا ابن عصفور يعزوها مرة إلى هذيل<sup>(٢)</sup>، وأخرى إلى بنى سليم<sup>(٣)</sup>.

وقد خصَّ ابن مالك وغيره هذه اللغة بحرف العلة الساكن بعد حركة غير مجانسة - وهو ما يعرف عند المحدثين بحرف اللين - استخفافاً للفتحة<sup>(٤)</sup>.

وذهب الزمخشري والخوارزمي وغيرهما إلى أن النوع الثانى من حرف العلة داخل فى هذه اللغة، وهو ما كان حرف العلة فيه ساكناً بعد حركة تجانسه، نحو: دُوَلَةٌ ودِيْمَةٌ، يقولون: دُوَلَاتٌ، ودِيْمَاتٌ - بفتح الحرف الثانى -<sup>(٥)</sup> وهذا هو ظاهر كلام ابن الحاجب والرضى<sup>(٦)</sup>.

وظاهر كلام سيبويه يُرَجِّحُ ما ذهب إليه ابن مالك؛ إذ ذكر سيبويه أن الواو لا تحرك فى دُوَلَاتٍ<sup>(٧)</sup>. والسماع لم يرد إلا به - فيما أعلم -، فهو مختارى. وهذه اللغة فصيحة جائزة؛ لهذه الأمور: أولاً: أنها حكاية سيبويه عن الهذليين، وسيبويه لا يحكى إلا ما سمع.

ثانياً: أن هذه اللغة جارية على الأصل والقياس الذى التزم به هؤلاء الناطقون فى الصحيح وغيره، كما ذكر الزجاج<sup>(٨)</sup>، وقد أبوا سواه.

ثالثاً: ذكر الخوارزمي أن عين فَعَلَةٌ إذا اعتلت لم تحرك فى الجمع عند جمهور العرب، لأنَّ حرف العلة كالميت لا يتحرك، ولذلك لم يُحْرَكْ فى نحو: بَيْعٌ وَقَوْلٌ، ثم قال: "فقول هُذَيْلٍ قياس، وقول سائر العرب استحسان"<sup>(٩)</sup>.

رابعاً: معروف للدارسين أن قبيلتى تميم وهذيل من القبائل العربية التى أخذت عنها اللغة العربية، وبها يُقْتَدَى فيها دون سواها.

(١) ينظر: مختصر شواذ القرآن / ١٠٤، وارتشاف الضرب ١/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ١٥٤.

(٣) ينظر: السابق ٢/ ٥٤٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/ ١٠٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١٣٧٥، والمساعد ١/ ٦٩، وشفاء العليل ١/ ١٦٠، وتعليق الفرائد ١/ ٢٧٩، وهمع الهوامع ١/ ٨٩.

(٥) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢/ ٣٤٥، ٣٤٦، وارتشاف الضرب ١/ ٢٧٥، والتصريح ٢/ ٥١٨، وشرح الأشمونى ٤/ ١١٨.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/ ٣٩٤، ٣٩٥، وشرحه على الشافية ٢/ ١٠٩، ١١٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٩٤.

(٨) ينظر: معانى القرآن وإعرابه ٤/ ٤٢.

(٩) شرح المفصل ٢/ ٣٤٦.



**مَجِيءُ فَعْلٍ جَمْعًا لِلْكَثْرَةِ مُخَفَّفًا مِنْ: فَعْلٍ - بَضْمَتَيْنِ -****تقديم:**

يَطْرُدُ بِنَاءَ فَعْلٍ - بَضْمَتَيْنِ - فِي شَيْئَيْنِ:

**أحدهما:** فِي وَصْفٍ عَلَى فَعُولٍ - بَفَتْحِ الْفَاءِ - بِمَعْنَى فَاعِلٍ، نَحْوُ: صَبُورٌ وَغُفُورٌ وَشُكُورٌ، تَقُولُ فِي جَمْعِهَا: صَبْرٌ وَغُفْرٌ وَشُكْرٌ.

**والثاني:** فِي اسْمِ رِبَاعِيٍّ بِمَدَّةِ (أَلْفٍ أَوْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ) قَبْلَ لَامٍ صَحِيحَةٍ غَيْرِ مَعْتَلَةٍ مُطْلَقًا، وَغَيْرِ مَضَاعِفَةٍ إِنْ كَانَتِ الْمَدَّةُ أَلْفًا، فَلَا يُجْمَعُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ نَحْوُ: مَدَادٍ، وَسِنَانٍ، وَهَيْلَالٍ؛ لِأَنَّهُ مَضَاعِفٌ. وَمَا مَدَّتْهُ أَلْفٌ ثَلَاثَةَ أَوْزَانٍ: مَفْتُوحِ الْفَاءِ، نَحْوُ: قَدَّالٌ لِلْمَذْكَرِ - وَهُوَ جَمَاعٌ مُؤَخَّرِ الرَّأْسِ -، وَأَتَانٌ لِلْمُؤَنَّثِ مِنَ الْحَمِيرِ. وَمَكْسُورِ الْفَاءِ، نَحْوُ: حِمَارٌ لِلْمَذْكَرِ، وَذِرَاعٌ لِلْمُؤَنَّثِ.

وَمَضْمُومِ الْفَاءِ، نَحْوُ: قُرَادٌ لِلْمَذْكَرِ، وَكُرَاعٌ لِلْمُؤَنَّثِ، وَهَذَا الْوِزْنُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، فَقَدْ ذَهَبَ فَرِيقٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَى فَعْلٍ، فَلَا يُقَالُ: قُرْدٌ، وَلَا كُرْعٌ، وَأَجَازَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ذَلِكَ قِيَاسًا.

وَمَا مَدَّتْهُ يَاءٌ، نَحْوُ: قَضِيبٌ لِلْمَذْكَرِ، وَكَثِيبٌ لِلْمُؤَنَّثِ. وَمَا مَدَّتْهُ وَاوٌ، نَحْوُ: عَمُودٌ لِلْمَذْكَرِ، وَقَلُوصٌ لِلْمُؤَنَّثِ - وَهِيَ الشَّابَةُ مِنَ النَّوْقِ - . وَمَا مَدَّتْهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ مَعَ التَّضْعِيفِ، نَحْوُ: سَرِيرٌ لِلْمَذْكَرِ، وَذُلُولٌ لِلْمُؤَنَّثِ<sup>(١)</sup>. وَيُحْفَظُ فِيهَا سِوَى ذَلِكَ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: نَمِرٌ وَنَمْرٌ، وَخَشْنٌ وَخُشْنٌ، وَنَذِيرٌ وَنُذْرٌ، وَصَحِيفَةٌ وَصُحُفٌ، وَنَجِيبَةٌ وَنُجُبٌ، وَرَهْنٌ وَرُهْنٌ، وَشَارْفٌ وَشُرُفٌ، وَنَصْفٌ وَنُصُفٌ، وَكِنَازٌ وَكُنُزٌ، وَصَنَاعٌ وَصُنُوعٌ، وَفَرِحَةٌ وَفُرُحٌ، وَخَشَبَةٌ وَخُشْبٌ، وَسِترٌ وَسُتْرٌ<sup>(٢)</sup>.

**البيان:**

قَرَّرَ ابْنُ عَقِيلٍ وَالسَّلْسِيلِيُّ تَابِعِينَ لِابْنِ مَالِكٍ أَنَّ وَزْنَ فَعْلٍ - بَضْمِ فَفَتْحٍ - يَطْرُدُ عِنْدَ بَعْضِ بَنِي تَمِيمٍ وَكَلْبٍ فِي جَمْعِ الْمَضَاعِفِ الَّذِي عَلَى فَعِيلٍ اسْمًا أَوْ صِفَةً، نَحْوُ: جَدِيدٍ وَذَلِيلٍ؛ إِذْ يَقُولُونَ فِيهِمَا: جُدُدٌ وَذُلُلٌ - بَضْمِ فَفَتْحٍ -؛ فَرَارًا مِنْ ثَقَلِ الضَّمِّ مَعَ التَّضْعِيفِ؛ فَقَدْ حَكَى ابْنُ عَقِيلٍ عَنِ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ الْمَذْكَورِينَ اسْتَنْقَلُوا ضِمَّةَ عَيْنِ فَعْلٍ فِي الْمَضَاعِفِ، فَجَعَلُوا مَكَانَهَا فَتْحَةً<sup>(٣)</sup>. وَعَلَّلَ السَّلْسِيلِيُّ فَتْحَهُمُ الْعَيْنِ بِطَلْبِ التَّخْفِيفِ<sup>(٤)</sup>.

(١) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢٨٠/٤، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الْأَلْفِيَّةِ ٤٢٠/٢، ٤٢١، وَالتَّصْرِيحُ ٥٢٩/٢، ٥٣٠، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣٥٢/٣، ٣٥٣، وَالتَّبْيَانُ فِي تَصْرِيْفِ الْأَسْمَاءِ ل: د/أَحْمَدَ كَحِيلٍ/١٥٣، ١٥٤.

(٢) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢٨٠/٤، وَالتَّصْرِيحُ ٥٣٠/٢، ٥٣١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ ٣٥٣/٣.

(٣) يَنْظُرُ: الْمَسَاعِدُ ٤٢٣/٣.

(٤) يَنْظُرُ: شَفَاءُ الْعَلِيلِ ١٠٣٧/٣.



**الدراسة التفصيلية:**

خَفَّفَ بعض العرب بناء الكثرة، فُعَلًا - بضمّتين - إذا كان جمعًا لاسم أو صفة على وزن فعيّل، وعينه ولامه من جنس واحد، ففتحوا العين؛ فرارًا من الثقل الموجود، والفتح هو أخف الحركات، فقالوا: سُرَّرٌ وَجُدَّدٌ جمعًا لـ: سَرِيرٍ وَثُوبٍ جَدِيدٌ.

ولم يحكه سيبويه<sup>(١)</sup> وحكاه أبو عبيدة وغيره، وقرروا أنه قياس، وهو منقول عن بعض تميم وكتب<sup>(٢)</sup>.

وحول إطلاقه في الاسم والصفة معًا، أو تقييده بالاسم فقط جاء الخلاف عن العلماء، فابن جنى وأبو على الشلوبين وابن مالك وغيرهم أجازوه في الاسم والصفة على حد سواء، فقالوا: سُرَّرٌ وَجُدَّدٌ وَذُلٌّ في جمع: سرير، وثوب جديد، ورجل ذليل<sup>(٣)</sup>، وابن قتيبة وغيره من اللغويين قصرُوا التخفيف على الاسم، ومنعوه في الصفة. فلا يصح عندهم: ثيابٌ جُدَّدٌ إلا بالضم؛ لأنه إنما سُمِعَ في الاسم، فلا تُقاس عليه الصفة.

والظاهر أن هذا مذهب ابن عصفور - أيضًا - فقد قال: "وقد يجوز فتح العين تخفيفًا، فتقول: سُرَّرٌ"<sup>(٤)</sup> وهو اختيار أبي الحسن ابن الضائع<sup>(٥)</sup>.

والأولى - عندي - إطلاق هذا التخفيف في الاسم والصفة معًا ما داموا قد نصُّوا على كونه لغة معزوة لبعض تميم وكتب؛ وذلك لهذه الأمور:

أولاً: أن تميمًا هم أهل التخفيف لهذه الصيغة، فقد ذكر الرضى أنهم يُسَكِّنُونَ العين تخفيفًا، فيقولون: قُدُّلٌ وَقُدُنٌّ في: قُدُّلٌ وَقُدُنٌّ جمعى قَدَالٌ وَقَدَانٌ<sup>(٦)</sup>، فلأن يُخَفِّفَهَا بعضهم بالفتح في النوعين أولى وأليق بهم من المخالفة.

ثانيًا: إطلاق ابن جنى حين قال: "وقد يجوز في جُدَّدٌ - وهي جمع جديد - الفتح؛ هربًا من التضعيف إلى الفتح. وكذلك جميع ما كان مثله من المضاعف، كسريرٍ وَسُرُّرٍ وَسُرَّرٍ، وجَرِيرٍ وَجُرُّرٍ وَجُرَّرٍ، وتَلِيلٍ وَتَلَّلٍ وَتَلَّلٍ، وبئرٍ جَرُّورٍ وَجُرُّرٍ وَجُرَّرٍ"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٦٠٥/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٨٦/٣، ١٣٨٧ والمساعد ٤٢٣/٣، وهمع الهوامع ٣٥٣/٣، ٣٥٤.

(٣) ينظر: المحتسب ٢٠٠/٢، وارتشاف الضرب ١٩٩/١، والمساعد ٤٢٣/٣، وهمع الهوامع ٣٥٤/٣.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٥٤٨/٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/١، ٢٠٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٨٧/٣، وهمع الهوامع ٣٥٤/٣.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١٢٥/٢، ١٢٦، ١٢٩.

(٧) المحتسب ٢٠٠/٢، والتليل هو العُنُق. ينظر: أساس البلاغة (تتل).

ثالثاً: نصُّ الأشموني على اطراد هذ البناء فى نطق بعض التميميين والكلبيين ممثلاً له بالصفة فقط، مما جعل الصبان يُعلّق فيقول: "سواء عندهم فى ذلك الاسم والصفة"<sup>(١)</sup>. ولم يُقيد ابن جنى وابن مالك وغيرهما هذه اللغة بفعيل المضاعف، فدخل فيها فَعُولُ المضاعف - أيضاً - نحو: ذَلُولٌ وذَلَّلٌ، وجَرُورٌ وجَرَّرٌ<sup>(٢)</sup>. وقَيِّده أبو حيان به فأخرج الأخير<sup>(٣)</sup> وتبعه ابن عقيل قائلاً: "والسمع ورد فى جمع جمع فعيل المضاعف"<sup>(٤)</sup>.

والأولى عدم التقييد، وإطلاقه فى المضاعف من فَعِيلٍ وفَعُولٍ؛ إذ علة الفتح عند ابن جنى هى الهروب من التضعيف، وهو موجود فىهما على السواء. ويؤكد ذلك الحكم عندك ما جاء فى نوادر أبى زيد من قول الأخفش: "سمعت من بنى ضَبَّةً: سَرِيرٌ وسَرَرٌ، وبَنَرٌ جَرُورٌ وآبارٌ جَرَّرٌ"<sup>(٥)</sup>. فأضاف إلى الناطقين آخرين، وأثبت الوزنين.

\* \* \*

(١) حاشية الصبان مع شرح الأشموني ١٣٠/٤.

(٢) ينظر: المحتسب ٢٠٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٨٦/٣، ١٣٨٧، وشفاء العليل ١٠٣٧/٣، وهمع الهوامع ٣٥٤/٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٩/١، وهمع الهوامع ٣٥٤/٣.

(٤) المساعد ٤٢٣/٣.

(٥) النوادر فى اللغة/٥٧٧.



## جُنُبٌ مضموم الأول والثانى بين الجمعية وعدمها

### تقديم:

الأصل فى الصفات ألا تُكسَّرَ؛ لمشابهتها الأفعال، وعملها عملها. فعند إرادة الجمع ينبغى أن يلحقَ بأواخرها ما يلحق بأواخر الفعل، وهو الواو والنون، ويتبع ذلك الألف والتاء؛ لأنه فرعه.

وأيضاً تتصل الضمائر المستكنة بها، والأصل أن يكون فى لفظها ما يدل على تلك الضمائر، وليس فى التكسير ذلك، فالأولى أن تُجمع بالواو والنون؛ ليدلَّ على استكناك ضمير العقلاء الذكور، وبالألف والتاء؛ ليدلَّ على جماعة غيرهم.

ومع ذلك كَسَرُوا بعض الصفات؛ لكونها أسماء كالجوامد، وإن شابها الفعل. وتكسیر الصفة المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل فى الثلاثي؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه، وتكسیر اسم الفاعل الثلاثي أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثي؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهة لمضارعهما لفظاً من اسم الفاعل الثلاثي لمضارعه.

وأما اسم المفعول من الثلاثي فأجرى لأجل الميم فى أوله مجرى اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثي فى قلة التكسير<sup>(١)</sup>.

ووزن فعلٍ فى الصفات قليل نحو: جُنُبٌ، كما قال سيبويه وأبو على الفارسي، وتبعهما ابن يعيش<sup>(٢)</sup>، وفى غاية القلة، كما قال الرضى، ويكسَّرُ على وزن أفعال، وإنما اختاروه لخفته، وقد حكى فيه - أيضاً-: جَنَابٌ وجُنْبَانٌ<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

أورد ابن عقيل والسلسيلى فى كلمة جُنُبٍ لهجتين واردتين:

أصحهما: الإفراد مطلقاً، كالمصدر، فيستعمل جُنُبٌ للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد، يتوافقون فيه فى اللفظ والهيئة، وليس المراد به الجمع بجمع عند إرادته، بل هو لفظ مفرد يشترك فيه المفرد وغيره، تقول: رجلٌ جُنُبٌ، ورجلان جُنُبٌ، ورجال جُنُبٌ.

والثانية: المطابقة فى التثنية والجمع، فتقول: رجلاً جُنْبَانٍ، ورجالاً جُنَابٌ، وقياس جمعه أن يكون بالواو والنون، فتقول: جُنُبُونَ<sup>(٤)</sup>. وكان حديث ابن عقيل عن هاتين اللهجتين مفصلاً بيئاً، فى حين

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١١٦/٢، ١١٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٢٩/٣، والتكملة ١٨٢، وشرح المفصل ٢٧/٥.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١٢٢/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٣٨٨/٣، ٣٩٢، ٤٠٥، ٤٠٦، وشفاء العليل ١٠٢٧/٣، ١٠٢٨، ١٠٣٣.

جاء حديث السلسلي في إشارات عاجلة لا تُشبع نهمَ القارئ. ومن كلام ابن عقيل عنهما قوله: "ففى جُنُب لغتان:

أفصحهما: الأفراد مطلقاً، والثانية: المطابقة فى التثنية والجمع، وقياسه حينئذ: الجمع بالواو والنون إذا كان لمذكر<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

مما ينبغى علمه: أن الأسماء أشدُّ تمكناً فى التكسير، والصفات محمولة عليها، فإذا اشتبه على الناطق تكسير شيء من الصفات، فإن كان فى الشعر حملها على الأسماء، وكسرها تكسيرها، وإن كان فى غير الشعر فلا يُجمع إلا جمع السلامة<sup>(٢)</sup>.

وللعرب فى استعمال جُنُب لغتان - كما سبق - فقوم منهم يستعملونه مفرداً فى جميع الأحوال ذاهبين به فى ذلك مذهب الوصف بالمصادر، فيطلق عندهم على المذكر والمؤنث مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، فيقولون: رجل جُنُبٌ وامرأة جُنُبٌ، ورجلان جُنُبٌ وامرأتان جُنُبٌ، ورجال جُنُبٌ ونساء كذلك. وهذه هى اللغة الفصحى، جعلوه مصدرًا كما ترى فوحدوه. وعلى ذلك جاء قول الله تعالى:

﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقوم آخرون يثنونه ويجمعونه<sup>(٤)</sup>، فيقولون: جُنُبَانِ، وجاء تكسيره على ثلاثة أوزان: أشهرها: أفعالٌ، فقد قالوا: أَجْنَابٌ، والثانى: فعَالٌ، فقد حكى: جِنَابٌ، والثالث: فُعْلَانٌ، فقد سمع: جُنْبَانٌ، حكاه الأخفش<sup>(٥)</sup>. والقياس يقتضى أن يُجمع بالواو والنون أو بالألف والتاء<sup>(٦)</sup>، فيقال: رجال جُنُبُونَ، ونساء جُنُبَاتٌ. قال سيبويه: "فمن جمع من العرب قال: أَجْنَابٌ، كما قالوا: أَبْطَالٌ، فوافق فُعْلٌ فعلاً فى هذا كما وافقه فى الأسماء. وإن شئت قلت: جُنُبُونَ، كما قالوا: صَعُونَ"<sup>(٧)</sup>. وهذه اللغة قليلة، أشار إلى قلتها الفيومى حين قال: "وربما طابق على قلة فيقال: أَجْنَابٌ، وجُنُبُونَ، ونساء جُنُبَاتٌ"<sup>(٨)</sup>.

(١) المساعد ٤٠٥/٣، ٤٠٦.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١١٩/٢.

(٣) من الآية ٦ من سورة المائدة.

(٤) ينظر: التكملة لأبى على الفارسى/ ١٨٢، والمخصص ١١٤/٥، والتبيان فى إعراب القرآن للعكبرى ١/١٨١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٥، واللسان (جنب)، والمساعد ٣٩٢/٣، ٤٠٥، ٤٠٦، والمصباح المنير، والقاموس المحيط (جنب)، وهمع الهوامع ٣٧٦/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٥، وشرح الرضى على الشافية ١٢٢/٢.

(٦) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١٣٨/١، ٩٣/٢.

(٧) الكتاب ٦٢٩/٣.

(٨) المصباح المنير (جنب).



## اسم الجنس المميّز واحده بالتاء من حيث التذكير والتأنيث

### تقديم:

اسم الجنس على نوعين: اسم جنس إفرادي، وهو: ما دلّ على القليل والكثير بلفظ واحد، نحو: ماء، وتراب، وزيت، وخلّ، وإنما لم يجيء له واحد من لفظه؛ لأنه ليس له واحد مميّز عن غيره، كالتفاح، والتمر.

واسم جنس جمعي، وهو: الذي يُفرق بينه وبين واحده، إما بالتاء نحو: تمر وتمرة، وبقر وبقرة، أو بالياء نحو: روم ورومي، وزنج وزنجي، وترك وتركي.

فاسم الجنس موضوع لما فيه الماهية دون نظر إلى الآحاد؛ ولذا يقع على القليل والكثير، فيقع التمر على التمرة والتمرتين والتمرات، وكذلك: الرُّومُ. فإن أكلتَ ثمرة أو تمرتين وعاملتَ روميًّا أو روميّين، جاز لك أن تقول: أكلتُ التمر، وعاملتُ الرُّومَ.

وبعض العرب يجعل الدالّ على الجمع مقترناً بالتاء، والمفرد مجرداً عنها، نحو: كمء وكمأة وهذا قليل<sup>(١)</sup>، والأغلب في اسم الجنس الذي يُفرق بينه وبين واحده بالتاء أن يكون في المخلوقات دون المصنوعات؛ لأن المخلوقات كثيراً ما يخلقها الله تعالى جملة واحدة، كالتفاح والتمر، فيوضع للجنس اسم، ثم إن احتيج إلى تمييز المفرد منه أدخل فيه التاء. وقد جاء شيء قليل منه في المصنوعات، نحو: سفينة وسفين، ولبنة ولبن.

وأسماء الأجناس التي يُفرق بينها وبين واحدها بالتاء سماعية، وليست قياسية إلا المصادر نحو: ضرب وضربة، ونصر ونصرة فإنها قياسية<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أنّ في اسم الجنس المميّز واحده بالتاء لهجتين من حيث التذكير والتأنيث<sup>(٣)</sup> فالحجازيون يُؤنّثونه، وعلى لغتهم جاء قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> والتميميون والنجديون يُذكّرونه، وعلى لغتهم جاء قوله عزّ وجلّ: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وذكر ابن عقيل أنه قد اجتمع التذكير والتأنيث في قوله جلّ جلاله: ﴿مِن شَجَرٍ

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٦١٩/٢، وشرح الرضى على الكافية ٣/٣٦٦، ٣٦٧، وشرحه على الشافية

١٩٣/٢، ١٩٥، والمساعد ٣/٤٧٤، وشرح الأشموني ٤/١٥٣، ١٥٤، وعدة السالك ١/١٣.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/١٩٩، ٢٠٠، والتصريح ٢/٤٩١، والتبيان في تصريف الأسماء/ ١٧٨.

(٣) ينظر: المساعد ٣/٢٩٨، وشفاء العليل ٣/١٠٠١.

(٤) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٥) من الآية ٢٠ من سورة القمر.

مِّن زُقُومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالُؤُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾ ﴿١﴾ ثم حكى عن بعض النحويين ما يؤكد ورود هاتين اللهجتين عن هؤلاء العرب المشار إليهم، فقال: "وقال بعضهم: التأنيث لغة الحجازيين وغيرهم، والتذكير لغة تميم ونجد" (٢) فأدخل مع الحجازيين غيرهم.

### الدراسة التفصيلية:

المفرد المذكر من اسم الجنس ليس له لفظ عند البصريين، بل يتميز عن مؤنثه بالإشارة والصفة فيقال: هذا حمامةٌ ذَكَرٌ (٣)، قال الصيمري: "والواحدة من هذه الأجناس تقع على الذكر منها والأنثى؛ تقول: هذا حمامةٌ ذَكَرٌ، وهذا بطةٌ ذَكَرٌ، ولم تدخل الهاء في هذه الأشياء لتأنيثها، وإنما دخلت للفرق بين الواحد من الجنس وبين الجمع منه.

وإذا قلت: دجاج كان للجمع منه، وإذا قلت: دجاجة كان للواحد منه ديكاً كان أو دجاجة" (٤).

وأجاز الكوفيون استعمال لفظ الجنس للمفرد المذكر، قال الفراء: "وربما فعلوا عند موضع الحاجة، فجعلوا الأنثى مفردةً بالهاء، وجعلوا الذكر مفرداً بطرح الهاء، فيكون الذكر على لفظ الجمع؛ من ذلك: رأيتُ نعماً أقرعَ، ورأيتُ حماماً ذَكَرًا، ويقولون: رأيتُ جرادةً على جرادة، وحماماً على حمامة، يريدون: ذَكَرًا على أنثى...

وسمعتُ الكسائي يقول: سمعتُ كل هذا النوع من العرب بطرح الهاء من ذكره إلا قولهم: رأيتُ حيَّةً على حيَّةٍ، فإن الهاء لم تطرح من ذكره" (٥). والبصريون يرون ذلك شاذاً لا يقاس عليه (٦).

وأما اسم الجنس نفسه فإنه يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ، تقول: هذا النخلُ، وهذه النخلُ. قيل: إن التذكير هو الغالب في كلام العرب، تقول: هذا التمر، وهذا الشعير، وهذا البرُّ، وهذا الحَبُّ (٧). فقد روى عن أبي حاتم أنه قال: أكثر العرب يجعل هذا الجمع مذكراً، وهو الغالب على أكثر العرب، وربما أنثَ أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا، ولا يقيسون ذلك في كل شيء ولكن في خواص منه (٨). ويبدو أن هذه الخواص

(١) الآيات ٥٢، ٥٣، ٥٤ من سورة الواقعة.

(٢) المساعد ٢٩٨/٣.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث للمبرد/ ١٠٥، والمساعد ٢٩٨/٣.

(٤) التبصرة والتذكرة ٦١٩/٢، ٦٢٠.

(٥) المذكر والمؤنث له تح د/ رمضان عبد التواب/ ٦١.

(٦) ينظر: المساعد ٢٩٢/٣.

(٧) ينظر: التبصرة والتذكرة ٦٢٦/٢، وارتشاف الضرب ١٩٣/١، وشرح الأشموني ١٥٤/٤.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٣/١، والمساعد ٢٩٨/٣.



هي: أسماء الأجناس التي يُميّز واحدها بالتاء، مع استثناء المصادر منها نحو: ضَرْبٌ، واستِخْرَاجٌ، فإن العرب تذكّرها ولا تؤنّثها<sup>(١)</sup>.

ويرى قوم من النحويين أن التذكير والتأنيث في اسم الجنس سواء في الاستعمال والكثرة، وكلاهما قياس<sup>(٢)</sup> والظاهر أنه كذلك، فقد جاء كلاهما في فصيح الكلام، وفي حكاية الأعلام، قال الفراء: أهل الحجاز يقولون: هي النَّخْلُ، وهي البُسْرُ، والتَّمْرُ، والشعير... وكل جمع كان واحده بالهاء وجمعه بطرح الهاء، فإن أهل الحجاز يؤنّثونه ورُبَمَا ذَكَرُوا، والأغلب عليهم التأنيث. وأهل نجد يُذكّرون ذلك، ورُبَمَا أَنَّثُوا، والأغلب عليهم التذكير<sup>(٣)</sup>.

والمبرد شيخ البصريين في عصره قرّر جواز الأمرين على السواء، وإن لم ينصّ على كونهما لهجتين<sup>(٤)</sup>، وذلك حين قال: "فحقُّ هذا إذا أخرجت منه الهاء، أن يجوز فيه التأنيث والتذكير، فتقول: هو التمر، وهو البُرُّ، وهو العنب. وكذلك كل ما كان في منهاجه. قال الله تعالى: ﴿ تَنَزَّعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾، فهذا لمن جعل هذه الأشياء أجناساً. ومن جعلها محمولة على معنى الجماعة أنث، فقال: هي التمر، وهي الشعير، وكذلك ما كان مثلها. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَجْمَاعَةٌ آتَتْكَ مِنَ الْعَرَبِ مَأْتِيَةً كَأَنَّهُمْ أَجْمَاعَةٌ آتَتْكَ مِنَ الْعَرَبِ مَأْتِيَةً ﴾. وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ تَنَزَّعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَجْمَاعَةٌ آتَتْكَ مِنَ الْعَرَبِ مَأْتِيَةً كَأَنَّهُمْ أَجْمَاعَةٌ آتَتْكَ مِنَ الْعَرَبِ مَأْتِيَةً ﴾. وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ تَنَزَّعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَجْمَاعَةٌ آتَتْكَ مِنَ الْعَرَبِ مَأْتِيَةً كَأَنَّهُمْ أَجْمَاعَةٌ آتَتْكَ مِنَ الْعَرَبِ مَأْتِيَةً ﴾. وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ تَنَزَّعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَجْمَاعَةٌ آتَتْكَ مِنَ الْعَرَبِ مَأْتِيَةً كَأَنَّهُمْ أَجْمَاعَةٌ آتَتْكَ مِنَ الْعَرَبِ مَأْتِيَةً ﴾.

وقرعوا هذا الحرف على وجهين ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشْبَهُ عَلَيْنَا ﴾<sup>(٥)</sup>، فهذا قول من قال: هو البقر. ومن ومن قال: هي البقر، على معنى جماعة، قال ﴿ تَشَابَهُ عَلَيْنَا ﴾<sup>(٦)</sup> أي: تَشَابَهُ<sup>(٧)</sup>. حذفت إحدى التاءين، وهو فعل مضارع<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٢٩٨/٣.

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث للفراء / ٩١، والمذكر والمؤنث للمبرد / ٧٨، ١٠١، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٥/١، وارتشاف الضرب ١٩٣/١، والمساعد ٢٩٩/٣.

(٣) المذكر والمؤنث / ٩٠، ٩١.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث / ٧٨، ١٠١.

(٥) من الآية ٧٠ من سورة البقرة، وهي القراءة المتواترة.

(٦) هي قراءة الحسن البصري. ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه / ١٤، والتبيان في إعراب القرآن للعبري ٤٣/١.

(٧) المذكر والمؤنث / ٧٨، ٧٩.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة ٦٢٥/٢.



( 638 )

وحذا الزجاج حذو المبرد، فأجاز التذكير والتأنيث في اسم الجنس على السواء؛ لأن العرب قد نطقت بهما<sup>(١)</sup>.

فأللهجتان الواردتان في الفصاحة على حدّ سواء؛ فقد جاء بهما خير الكلام وأطيبه، وأحلاه وأعذبه، وهو الذكر الحكيم، وكلتاها عند حُذاق النحويين مختارة.

\* \* \*

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١/١٥٤، ١٥٥.



## تصغير الذى والتي

### تقديم:

كان حقُّ الأسماء الموصولة ألا تصغر؛ لغلبة شبه الحرف عليها، لكن لما جاء بعضها على ثلاثة أحرف كالذى والتي، وتُصَرَّفُ فيه تَصَرَّفُ الأسماء المتمكنة، فوُصِفَ ووُصِفَ به، وأُنْثِ وتُنْثَى وجمَع، ووقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه، ألحق بالأسماء المتمكنة فى التصغير؛ لأنه وصف فى المعنى، فجاء تصغيره وتصغير ما تصرف منه.

ولا يُصَغَّرُ غير الذى والتي وما تصرف منهما من الموصولات، كـ(من وما)؛ لأنها لم تتصرف هذا التصرف.

ولما كان تصغير هذه الأسماء على خلاف الأصل، خولف فى تصغيرها تصغير الأسماء المتمكنة، فتركت أوائلها على حالها قبل التصغير، ولم تُضم لأجله؛ تنبيهاً على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره. وزيدت ألف فى آخرها؛ عوضاً من ضمة الحرف الأول؛ لتدل على ما كانت تدل عليه الضمة فى الأسماء المتمكنة. وألحقت ياء التصغير الثالثة بعد فتح كما فى الأسماء المتمكنة؛ لأنها علامة، فلا يُعَرِّى المصغر منها، ولو عرِّى منها لم يكن هناك دليل على التصغير<sup>(١)</sup>.

وزيادة الألف إنما تكون فى غير المختوم بزيادة تنثية أو جمع. أما فيه فلا تعويض؛ لطوله بزيادته التنثية والجمع، فحُفِّفَ فيه<sup>(٢)</sup>.

تقول فى تصغير الذى والتي: اللَّذِيَّ واللَّتِيَّ، بإبقاء أولهما على فتحه، وفتح ثانيهما، وزيادة حرفين: ياء التصغير وألف العوض، وإدغام ياء التصغير فيما بعدها، وفتح ياء المكبر؛ لتسلم ألف العوض.

وتقول فى المثنى: اللَّذِيَّانِ واللَّتِيَّانِ، بفتح أولهما وثانيهما، وتشديد ثالثهما، ولم يوت بألف قبل علامتى المثنى؛ لاجتماع الساكنين، أو بعد النون؛ للطول بعلامة التنثية<sup>(٣)</sup>.

وتقول فى الجمع: اللَّذِيَّونَ رَفَعًا، واللَّذِيَّينَ جَرًّا ونصبًا، بالضم قبل الواو، وبالكسر قبل الياء، وتقول: اللَّتِيَّاتُ، وهى جمع اللَّتِيَّاتِ مصغر التى، وقد استغنوا به عن تصغير اللاتى واللاتى. وهذا هو المسموع الذى نصَّ عليه سيبويه<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المقتضب ٢/٢٨٦، وشرح الرضى على الشافية ١/٢٨٤، والتصريح ٢/٥٨٣، ٥٨٤.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ٤/١٧٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١/٢٨٨، والتصريح ٢/٥٨٤.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/٤٨٨، ٤٨٩، والمقتضب ٢/٢٨٩، والتكملة لأبى على الفارسى/ ٢١٠، والمخصص ١٤/١٠٥، وشرح الرضى على الشافية ١/٤٨٨، وارتشاف الضرب ١/١٨٧، والتصريح ٢/٥٨٥، ومجموعة شروح الشافية (المناهج الكافية فى شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصارى ٢/٦٥).

**البيان:**

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن ضمَّ لام اللُّذْيَا واللُّتْيَا لُغِيَّةٌ، تقول عليها: اللُّذْيَا واللُّتْيَا، وهذا هو قياس التصغير<sup>(١)</sup>.

وإلى هنا انتهى كلام السلسلي عن هذه اللُّغِيَّةِ، وأما ابن عيل فانطلق يُعَلِّلُ ذلك ويشرحه قائلاً: "وغير القياس هنا؛ لتعويضهم عن الضم الألف، فيلزم على لغة من ضمَّ سقوط الألف؛ لئلا يُجمع بين العوض والمعوض، ولم يُسقطوها. فإما أن يُقال بأنها ليست عوضاً عن الضم، أو يُقال: إنَّ هذا شذوذ.

وقال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح لام اللُّتْيَا إلا الأخفش فإنه أجاز: اللُّتْيَا. انتهى. وقوله (أجاز) يُشعر بأن ذلك على جهة القياس جرياً على قاعدة الباب؛ إذ يجوز ذلك. والأخفش حكى ذلك في الأوسط سماعاً فقال: وقد ضمَّ بعضهم<sup>(٢)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

جمهور العرب قالوا في تصغير الذي والتي: اللُّذْيَا واللُّتْيَا بفتح لاميهما، ونطق بعض العرب بتصغيرهما على قياس التصغير، فضمُّوا حرفه الأول فقالوا: اللُّذْيَا واللُّتْيَا، جرياً على قاعدة الباب. وقد حكى ذلك عنهم أبو الحسن الأخفش، ونقله غير عالم<sup>(٣)</sup>، ومن هؤلاء ابن عصفور، فقد قال: "ومن العرب من يضمُّ الأول في تصغير الأسماء الموصولة؛ على قياس التصغير، فيقول: اللُّذْيَا واللُّتْيَا"<sup>(٤)</sup>.

وذكر الرضى أن في ذلك جمعاً بين العوض - وهو الألف - والمعوض منه - وهو الضمة -<sup>(٥)</sup> في حين رأى أبو حيان في ضمَّ لاميها دليلاً على أن الألف فيهما ليست عوضاً من ضم الأول؛ لأنه لا يُجمع بين العوض والمعوض منه<sup>(٦)</sup>. وإذا أضفنا إلى ما رآه أبو حيان قول ابن عقيل: فيلزم على لغة من ضمَّ سقوط الألف؛ لئلا يُجمع بين العوض والمعوض، ولم يُسقطوها، فإما أن يُقال بأنها

(١) ينظر: المساعد ٥٢٩/٣، وشفاء العليل ١٠٦٢/٣.

(٢) المساعد ٥٢٩/٣.

(٣) ينظر: المخصص ١٠٦/١٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١٥/٢، وشرح الرضى على الشافية ٢٨٨/١، وارتشاف الضرب ١٨٧/١، والمساعد ٥٢٩/٣، وشفاء العليل ١٠٦٢/٣، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ٩٨/١)، وجمع الهوامع ٣٩٠/٣، وحاشية الصبان ١٧٢/٤.

(٤) شرح جمل الزجاجي ٣١٥/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٨٨/١.

(٦) ينظر: جمع الهوامع ٣٩١/٣.



ليست عوضاً عن الضم، أو يُقال: إِنَّ هذا شذوذ<sup>(١)</sup>، تَبَيَّنَ لنا صحة ما رآه، فليس هناك عوض ولا معوض عنه. وإنما ذهبنا إلى ذلك تمسكاً بنصِّ بعض العلماء على كون ذلك الضمّ لغة لبعض العرب. فالبادي أنهم قد نطقوا بها على هذا النحو دون عوض أو غيره.

\* \* \*

## إبدال الياء جيماً

## تقديم:

الإبدال: جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً<sup>(١)</sup>، وهو إما للتخفيف، أو لمشاكل الحروف وتقاربها فى فى المخرج أو فى الصفة كالجهر والهمس<sup>(٢)</sup>.

والإبدال قسمان:

أولهما: إبدال لأجل الإدغام، ويكون فى جميع الحروف إلا الألف؛ لأنها ساكنة، فلا تُدغم ولا يُدغم فيها. ويكون عند اجتماع حرفين متقاربين، وعندئذٍ يُجعل أحدهما مماثلاً للآخر حتى يتم الإدغام.

وذلك كإبدال النون الساكنة راءً فى نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ الْيَلَ

وَالنَّهَارَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

والقسم الثانى: إبدال لغير الإدغام، وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: إبدال شائع قياسى ضرورى فى التصريف، وأحرفه تسعة جمعها ابن مالك فى قوله:

أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَاتٌ مُوْطِيَا ..... ..... .....<sup>(٤)</sup>

وترك هذا النوع يُوقع فى الخطأ أو مخالفة الأكثر.

والثانى: إبدال شائع غير ضرورى، وهو ما اطرده وشاع فى بعض اللهجات العربية، كالعججة فى

لهجة قضاة، يقولون فى على: عِلَجَّ، والعنة فى لهجة تميم، يقولون: ظننت عَنكَ قائم، يريدون:

أَنَّكَ، والكشكشة فى لهجة ربيعة وتميم، يقولون فى خطاب المؤنث: ما الذى جاء بش؟

يريدون: بك، والكسكسة فى لهجة بكر، يقولون فى خطاب المؤنث: أبوس وأمس، يريدون: أبوك

وأمك.

والثالث: إبدال نادر أو شاذ، كقولهم فى خَطَرَ: غَطَرَ، وفى رَبَع: رَبَح، وفى تَلَعَمَ: تَلَعَمَ، وفى أُصَيَّلان

تصغير أُصَيَّل على غير قياس: أُصَيَّلان، بإبدال اللام من النون؛ لقرب المخرج، وفى اضْطَجَعَ: الطَّجَعَ،

بإبدال اللام من الضاد<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٣١٣/١، ٢٢٠/٢، والتصريح ٦٨٩/٢، وحاشية الصبان ٢٧٩/٤.

(٢) ينظر: مجموعة شروح الشافية (المناهج الكافية فى شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصارى ٢٢٢/٢).

(٣) من الآية ٧٣ من سورة القصص، وينظر: المنيف فى فن التصريف/ ٩.

(٤) الألفية/ ٦٧.

(٥) ينظر: التصريح ٦٨٩/٢، ٦٩٠، وشرح الأشموني ٢٨٠/٤، ٢٨١، ٢٨٢، والمنيف فى فن التصريف/ ٩، ١٠،

ومن الإبدال الذي كثر في بعض اللهجات العربية: إبدال الياء جيماً، قالوا في عليّ: عليّ، وفي داري: دارج، وفي غلامي: غلامج.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن من الحروف التي وقع فيها التكافؤ في الإبدال على قلة الياء والجيم، نحو قولهم: لا أفعله جدّاً الدهر، يريدون: يدا الدهر، أي: آخره، وشيرة، يريدون: شجرة، وغلامج، يريدون: غلامي. وإبدال الياء جيماً هو الأكثر وقوعاً في كلام بعض العرب، وعكسه قليل<sup>(١)</sup>.

ثم قرّر كلاهما أن إبدال الياء جيماً وارد في كلام بعض العرب، وكان تقرير ابن عقيل مفصلاً، تناول فيه ما حكاه العلماء عن العرب من مذاهب في ذلك، حيث يقول: قال أبو زيد: يقول الكنانيون: هي الصّهاريج، والواحد: صهريج، وبنو تميم يقولون: صهاري، والواحد صهري. وقال الأصمعي: كل ياء مشددة للنسبة وغيرها يبدلها بعض العرب جيماً. وقال الفراء: هي لغة طييء.

وقال أبو عمرو: وهم يقلبون الياء الخفيفة - أيضاً - إلى الجيم، قال الفراء: وذلك في لغة بني دُبَيْرِ وبنو أسد خاصة، يقولون: هذا غلامج، وهذه دارج، أي: غلامي وداري. وسأل أبو عمرو بن العلاء أعرابياً من بني حنظلة، فقال له: ممن أنت؟ فقال: فقيمج، فقال: من أيهم؟ فقال: مرّج.

وقال سيبويه: وأما ناسٌ من بني سعد فإنهم يُبدلون الجيم مكان الياء في الوقف، وكذلك حكى الفراء وأبو زيد أن من العرب من يبدلها ساكنة في الوقف جيماً.

ولم يخص جماعة من أهل العربية ذلك بالوقف، بل أطلق قوم في المشددة إبدالها جيماً من غير تقييد، منهم يعقوب، وكذا في المخففة، ومنهم أبو عمرو، ويوضح ذلك قولهم: جدّاً الدهر، وقولهم في الإيّل: الإجل<sup>(٢)</sup>.

وأما تقرير السلسلي فكان مجملاً، تناول فيه إبدال الياء جيماً والعكس، ومن خلال تمثيله يبدو أن الياء المشددة والمخففة سواء عنده في ذلك، فقد قال ممثلاً للإبدال الواقع بين الجيم والياء: كقولهم في غلامي: غلامج، وكقول الشاعر:

يَارَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّ تَجِّ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِحَجِّ

أَقْمَرُ نَهَّاتٍ يُنَزِّي وَفَرَّجِ<sup>(٣)</sup>

(١) ينظر: المساعد ٢٣١/٤، ٢٣٣، وشفاء العليل ١١١٣/٣، ١١١٤.

(٢) المساعد ٢٣١/٤، ٢٣٢، والإجل: ذكر الأوعال. ينظر: القاموس المحيط (أجل).

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، عزاها أبو زيد في نوادره لبعض أهل اليمن/ ٤٥٦، وهي في: سر صناعة الإعراب الإعراب ١٧٧/١، والمحتسب ٧٥/١، وشرح التصريف للثمانيني/ ٣٦٨، ٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش

أراد: حَجَّتِي، وبي، ووفرتي، وفي شجرة: شيرة<sup>(١)</sup>.

وذهبا معاً تابعين لابن مالك إلى أن الأكثر كون الياء المبدل منها الجيم مشددة موقوفاً عليها، أو مسبوقة بعين، نحو: هذا صَبَّحَ في: هذا صَبِي، وعلجَ في: على<sup>(٢)</sup>. وحكى ابن عقيل عن المغاربة قولهم: إبدال الجيم من الياء المشددة مطرد، ومن الياء الخفيفة غير مطرد، بل يوقف في ذلك على السماع<sup>(٣)</sup>.

وذكر كلاهما أن هذه اللهجة تُعرف بـ: عججة قضاة، وهم قوم من العرب<sup>(٤)</sup>، وجاء عند ابن عقيل أنها تُسمى - أيضاً - بـ: جعجة قضاة - بتقديم الجيمين على العينين<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

مما سبق ذكره عن ابن عقيل يبدو أن العلماء لم تتفق كلمتهم في المراد بالعججة، وكذا في تحديد من نطق بها من العرب، وإيضاح ذلك يقتضى منا تصنيفهم إلى خمسة أقوال:

الأول: أنها إبدال الياء المشددة جيماً في الوقف، نحو: تميمجّ وعوفجّ في: تميميّ وعوفى، وهي لغة لقوم من بنى سعد، نصّ على ذلك سيبويه - وإن لم يُسمّها عججة - حين قال: وأما ناس من بنى سعد فإنهم يُبدلون الجيم مكان الياء في الوقف؛ لأنها خفية، فأبدلوا من موضعها أبيض الحروف، وذلك قولهم: هذا تميمجّ، يريدون: تميمي، وهذا علجّ، يريدون: على. وسمعت بعضهم يقول: عربانجّ يريد: عرباني. وحدثنى من سمعهم يقولون:

خَالِي عَوْيْفٌ وَأَبُو عَلِجٍّ الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشْرِجِّ

وَبِالْغَدَاةِ فَلَيقَ الْبَرْنَجِّ<sup>(٦)</sup>

يريد: بالعشي، والبرني. فزعم أنهم أنشدوه هكذا<sup>(٧)</sup>.

١٠/٥٠، والممتع ١/٣٥٥، والتصريح ٢/٦٩٢، الشاحج: الحمار أو البغل، والأقمر: الأبيض، والنّهات: النهاق،

ويُنزَى: يُحرّك، والوفرة: الشعر إلى شحمة الأذن، يُحرّك لسرعة مشيه. ينظر: شرح شواهد الشافية/ ٢١٧، ٢١٨.

(١) شفاء العليل ٣/١١١٣، ١١١٤.

(٢) ينظر: المساعد ٤/٢٣٣، وشفاء العليل ٣/١١١٤.

(٣) المساعد ٤/٢٣٣.

(٤) ينظر: السابق ٤/٢٣٣، وشفاء العليل ٣/١١١٤.

(٥) ينظر: المساعد ٤/٢٣٣.

(٦) هذا الرجز لم يعرف قائله، وقد ورد في: سر صناعة الإعراب ١/١٧٥، والمحتسب ١/٧٥، والمنصف/ ٤٢٧،

٦٢٦، وشرح التصريف للثمانيني/ ٣٦٩، والممتع ١/٣٥٣، وشرح الرضى على الشافية ٢/٢٨٧، والمساعد

٤/٢٣٣، والتصريح ٢/٦٩١، وشرح الأشموني ٤/٢٨١، العشى: ما بين الزوال إلى الغروب، وقيل: آخر النهار،

والفلق جمع فلقة وهي: القطعة، والبرني: نوع من أجود التمر. ينظر: شرح شواهد الشافية/ ٢١٤.

(٧) الكتاب ٤/١٨٢، وينظر: ارتشاف الضرب ١/١٥٩، والمساعد ٤/٢٣٢، وشرح شواهد الشافية/ ٢١٣.



وقيل: إنها لغة لبني حنظلة، فقد قال أبو عمرو بن العلاء: قلت لرجل من بني حنظلة: ممن أنت؟ فقال: فُقَيْمِجٌّ، قلت: من أيّهم؟ قال: مُرَجٌّ، يريد: فُقَيْمِيَّ، ومُرِّيَّ<sup>(١)</sup>.

وقال الفراء: هي لغة طيِّء<sup>(٢)</sup>، وقضى الخوارزمي بأنها لغة غير شاذة<sup>(٣)</sup>.

الثاني: ذكر بعض العلماء أن هذا الإبدال واقع في الياء الخفيفة - أيضاً<sup>(٤)</sup> قال الفراء: وذلك في لغة بني دُبَيْرٍ وبني أسد خاصة، يقولون: هذا غُلامِجٌّ، وهذه دَارِجٌ، يريدون: غُلامِيَّ ودَارِيَّ<sup>(٥)</sup>. وقرّر الرضى أنها لغة لناس من بني تميم يبدلون الجيم مكان الياء في الوقف، شديدة كانت الياء أو خفيفة؛ لخفاء الياء، وقرب الجيم منها في المخرج مع كونه أظهر من الياء، فيقولون: تميمِجٌّ وعلجِجٌّ، في: تميميَّ وعلّيَّ، وأنشد أبو زيد في الياء الخفيفة:

يَارَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّجِجِ

فَلَا يَزَالُ شَاحِجِجٌ يَأْتِيكَ بِحِجِ

أَقْمَرُ نَهَّاتٍ يُنَزِّي وَفَرِجِجِ<sup>(٦)</sup>

الثالث: أن العجعة هي إبدال الياء جيماً إذا كانت مسبوقة بالعين، وهي في قضاة يقولون: هذا راعِجٌّ خرج مَعِجٌّ، أى: هذا راعي خرج مَعِيَّ. خصَّ على ذلك الجوهري وابن منظور وغيرهما<sup>(٧)</sup>.  
الرابع: أنها إبدال الياء المشددة والخفيفة جيماً في الوقف وغيره من غير تقييد. وقد حكى هذا الإطلاق عن أبي عمرو بن العلاء ويعقوب بن السكيت، ومستندهم في ذلك قول بعضهم: جدّا الدهر، يريدون: يدّا الدهر، والإجّل يريدون: الإيّل، وتميمِجٌّ يريدون: تميميَّ، ودَارِجٌ، يريدون: دَارِيَّ<sup>(٨)</sup>. وقد أبدلت الجيم من الياء الخفيفة الواقعة في غير الوقف في قول الراجز:

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/١٧٦، وشرح المفصل للخوارزمي ٤/٣٦٥، ولابن يعيش ١٠/٥٠، والممتع ٣٥٣/١، ٣٥٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٥٩، والمساعد ٤/٢٣٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٤/٣٦٦.

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٨٦٥، ٨٦٦، وشرح التصريف للثمانيني/ ٣٦٨، وشرح المفصل للخوارزمي ٤/٣٦٦، والممتع ١/٣٥٤، ٣٥٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٢٦، والمساعد ٤/٢٣٢، والتصريح ٢/٦٩٢، وشرح الأشموني ٤/٢٨١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٥٩، والمساعد ٤/٢٣٢.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/٢٨٧.

(٧) ينظر: الصحاح واللسان (عجج)، وارتشاف الضرب ١/١٥٩، والمساعد ٤/٢٣٤، والتصريح ٢/٦٩١.

(٨) ينظر: الإبدال لابن السكيت/ ٩٥، ٩٦، وسر صناعة الإعراب ١/١٧٦، والصحاح (أجل)، والممتع ١/٣٥٤، واللسان (أجل)، والمساعد ٤/٢٣٢.



حَتَّى إِذَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا<sup>(١)</sup>

يريد: أَمَسَتْ وَأَمَسَى، فَرَدَّهُمَا إِلَى أَصْلَهُمَا وَهُوَ: أَمَسَيْتَ وَأَمَسِيَا، ثُمَّ أَبْدَلَ الْيَاءَ جِيمًا؛ لِنَتَقَارِبَهُمَا لَمَّا اضْطُرَّ إِلَى ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

الخامس: ذكر السيوطي أن العججة في قضاة، يبدلون الياء المشددة جيمًا، فيقولون في تميمي: تميمج، ولم يُقيد ذلك بوقف أو غيره<sup>(٣)</sup>.

وعلة وقوع هذا الإبدال المذكور نراها واضحة في قول الصيمري: "وإنما جاز ذلك؛ لأن الياء خفيفة، والوقف يزيدا خفاء مع اجتماع الساكنين، فأبدلوا منها حرفًا أبين منها وأجلد؛ لأنهما جميعًا من وسط اللسان"<sup>(٤)</sup>.

وقد تباينت مواقف العلماء من هذا الإبدال؛ فالخوارزمي قضى بأن إبدال الياء المشددة جيمًا في الوقف لغة غير شاذة<sup>(٥)</sup>، وابن الحاجب وشراح شافيته حكموا بأن إبدال الياء المشددة جيمًا شاذ، وغيره أشد<sup>(٦)</sup>، وابن عصفور وبعض المغاربة ذكروا أن هذا الإبدال مطرد في الياء المشددة، وغير مطرد في الياء الخفيفة، بل يوقف فيه على السماع<sup>(٧)</sup>. وابن مالك وابن عقيل والسلسلي رأوا أن الأكثر كون الياء المبدل منها الجيم مشددة موقوفًا عليها، أو مسبوقًا بعين، وهي عججة قضاة<sup>(٨)</sup>.

ونخلص من ذلك إلى أن هذا النوع من الإبدال يُعرف عند كثير من النحويين واللغويين بعججة قضاة إذا كانت الياء المشددة واقعة طرفًا أو مسبوقًا بعين، هذا هو المشهور. وقد جرت على السنة غيرهم من العرب كما حكى الثقات، وتوسَّع بعضهم في هذا الإبدال، فأدخل فيه كل ياء مشددة أو مخففة وقعت طرفًا أو لا، في الوقف وغيره. وأمام كثرة الناطقين بهذا الإبدال لا يسعنا إلا أن نردّد ما قاله ابن عصفور وبعض المغاربة.

(١) لم أعرف قائله، وقد ورد في: سر صناعة الإعراب ١/١٧٧، والتبصرة والتذكرة ٢/٨٦٦، والممتع ١/٣٥٥، وشرح الرضى على الشافية ٣/٢٣٠، وشرح شواهد الشافية/٢١٧.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣/٢٣٠، وشرح شواهد الشافية ٢١٧.

(٣) ينظر: المزهر ١/٢٢٢.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢/٨٦٥.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤/٣٦٦.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣/٢٢٩، ٢٣٠، ومجموعة شروح الشافية ١/٣٢٤، ٢/٢٢٨.

(٧) ينظر: المتمع ١/٣٥٤، ٣٥٥، وارتشاف الضرب ١/١٥٩، والمساعد ٤/٢٣٣، ومجموعة شروح الشافية

حاشية ابن جماعة ١/٣٢٤.

(٨) ينظر: المساعد ٤/٢٣٣، وشفاء العليل ٣/١١١٤.



## إبدال الواو المكسورة المتصدرة همزة جوازاً

## تقديم:

تُبدل الواو همزةً على سبيل الجواز في ثلاثة مواضع:

الموضع الأول: إذا اجتمع في صدر الكلمة واوان، وكانت ثانيتهما مدة غير أصلية. ويتضمن هذا الموضع صورتين:

الأولى: أن تكون الواو الثانية مدّة بدلاً من ألف فاعل، نحو: وُوفى، ووُورى، ببناء الفعل للمفعول، فإن الواو الثانية مبدلة من الألف في: وَاْفَى، ووَارَى، لما ضُمَّ ما قبلهما لأجل البناء للمفعول، فليست متأصلة الواوية؛ لأنها بدل من ألف زائدة، فيجوز أن تقول: أوفى، وأورى.

الثانية: أن تكون الواو الثانية مدة بدلاً من همزة، نحو: الوؤلى مُخفف الوؤلى - بواو مضمومة فهزمة - أنثى الأوأل (أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ)، فالواو الثانية في الوؤلى مبدلة من الهمزة الساكنة تخفيفاً، فليست متأصلة الواوية؛ لذا يجوز أن تقول: الأولى<sup>(١)</sup>.

الموضع الثاني: أن تكون الواو مضمومة ضمة لازمة غير مشددة، نحو: وُجوه، ووُقنت فيجوز أن تقول: أُجوه، وأُقنت، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِنَّتْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقلب الواو همزة هنا جائز جوازاً مطرداً لا ينكسر؛ استثقلاً للواو المضمومة؛ لأنها كالواوين.

الموضع الثالث: أن تكون الواو مكسورة، مثل: وشاح، ووفادة، ووعاء، ووسادة، يجوز أن تقول فيها: إشاح، وإفادة، وإعاء، وإسادة<sup>(٣)</sup>.

وقد علل ابن عصفور لإبدالها همزة في هذين الموضعين، فقال: "وإنما فعلت ذلك؛ لثقل الضمة والكسرة في الواو، وذلك أن الضمة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء.

فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان، وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء وواو. فكما أن اجتماع الواوين، والياء والواو مستثقل، فكذلك اجتماع الواو والضمة، والواو

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٧٦/٣، ٧٧، والتصريح ٦٩٨/٢، ٦٩٩، وشرح الأشموني ٢٩٤/٤، والمنيف في فن التصريف لأستاذى الدكتورين: يوسف الجرشة، وإبراهيم حسن/ ٥٦، ٥٧.

(٢) الآية ١١ من سورة المرسلات.

(٣) ينظر: التكملة لأبى على الفارسي/ ٢٤٨، والممتع في التصريف ٣٣٢/١، ٣٣٣، وشرح الرضى على الشافية ٧٨/٣، والكناش في النحو والتصريف لأبى الفداء تج د/ على الكبيسي، وصبرى إبراهيم/ ٤٥٤، ٤٥٥، وشرح الأشموني ٢٩٦/٤، والمنيف في فن التصريف/ ٥٧، ٥٨.

والكسرة<sup>(١)</sup>. وقد استثقل الكسر في أول الكلمة دون وسطها نحو: طويل وعويل؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أنّ همز الواو المكسورة المتصدرة مطرد على لغة، يقول أصحابها في نحو: وشّاح ووسّادة: إشّاح وإشّادة. وقد اكتفى السلسلي بذلك متحدثاً عنها<sup>(٣)</sup>، وأما ابن عقيل فنقل عن سيبويه ما يؤيد ذلك فقال: قال سيبويه: وليس هذا بمطرد في المفتوحة، يعني: قلبها أولاً همزة. قال: ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة انتهى<sup>(٤)</sup>، وذلك نحو: وعاء ووسّادة ووجهة ووفّادة، فيجوز همز الواو في هذا ونحوه<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جاء النقل عن العلماء في الحكم على هذا الإبدال المذكور مضطرباً، قد يردُّ بعضه بعضاً، فاقترضى توضيح ذلك سلّك أقوالهم في ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أنّ إبدال الواو المتصدرة المكسورة همزة قياس مطرد في الكلام. وهذا مذهب جمهور النحويين، وظاهر كلام سيبويه<sup>(٦)</sup>. وقد صحّحه ابن عصفور<sup>(٧)</sup>، والدماميني<sup>(٨)</sup>.

وكثير من العلماء يعزون هذا المذهب إلى المازني، وقد علّل ذهابه إلى ذلك بكثرة ما جاء من هذا الإبدال مع كون المعنى واحداً<sup>(٩)</sup>.

المذهب الثاني: أنّ إبدال الواو المتصدرة المكسورة همزة ليس بالمطرد ولا الكثير على لسان العرب، وإنما هو مقصور على المسموع ولا يجاوزُه.

(١) الممتع في التصريف ٣٣٣/١.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٧٩/٣.

(٣) ينظر: شفاء العليل ١٠٨٢/٣، ١٠٨٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٣١/٤.

(٥) المساعد ٩٣/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٣١/٤، والمقتضب ٢٣٢/١، والكامل ٣٩٠/١، وشرح المفصل للخوارزمي ٣٢٩/٤، والممتع

٣٣٢/١، ٣٣٣، ٣٣٥، والمبدع/ ١٤٤، وارتشاف الضرب ١٢٧/١، والمساعد ٩٣/٤، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤.

(٧) ينظر: الممتع ٣٣٣/١، ٣٣٥، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ٢٧٠/١، ٢٧١).

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٢٩٦/٤.

(٩) ينظر: التكملة لأبي على الفارسي/ ٢٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/١٠، وشرح الرضى على الشافية

٧٨/٣، والكنّاش لأبي الفداء/ ٤٥٥، ومجموعة شروح الشافية ٢٧٠/١، ١٨٨/٢، وشرح الأشموني ٢٩٦/٤،

والمنيف/ ٥٩.



وقد نُقِلَ هذا المذهب عن أبي عمر الجرمي<sup>(١)</sup>، وعزا إليه أبو حيان وابن عقيل قولين في هذا الإبدال: الإبدال: جواز القياس، والمنع<sup>(٢)</sup>.

وقضى ابن يعيش بأن هذا مذهب الجمهور حين قال: "واعلم أن أكثر أصحابنا يقفون في همز الواو المكسورة على السماع دون القياس إلا أبا عثمان فإنه كان يطرد ذلك فيها إذا وقعت فاء"<sup>(٣)</sup>. ومع ذلك نسب بعض العلماء هذا المذهب إلى أبي عثمان المازني<sup>(٤)</sup>، وفي مقدمة من فعل ذلك ابن عصفور، فقد ذكره له، وردّه عليه ذاهباً إلى فساده قياساً وسماعاً.

أما القياس فلأن الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو حتى يقبلون الواو إلى الياء - تقدمت أو تأخرت - فيقولون: طويْتُ طياً، والأصل: طويّاً. ويقولون: سيّد، والأصل: سيّود، فكذاك ينبغي أن يكون النطق بالواو المكسورة مستثقلاً.

وأما السماع فلأنهم قالوا: إسادة، وإشاح، وإعاد، وإفادة، وكثُر ذلك كثرةً تُوجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أوّلاً<sup>(٥)</sup>. واختار الرضى هذا المذهب قاضياً بأن الأولى كونه سماعياً<sup>(٦)</sup>. ولكون النقل النقل عن أبي عثمان المازني قد جاء مختلفاً وجدنا أبا حيان وابن عقيل يحكيان عنه قولين: جواز القياس، ومنعه<sup>(٧)</sup>.

وقد عزا كلاهما إلى المبرد القول بعدم القياس والوقوف عند حد السماع<sup>(٨)</sup> وهذا غير صحيح، فالذى فالذى ينظر في كتابيه يتبين له أن إبدال الواو المتصدرة المكسورة همزة قياس عنده<sup>(٩)</sup>، ومن ذلك ذلك قوله: "وكل واو مكسورة إذا وقعت أوّلاً فهمزها جائز"<sup>(١٠)</sup>.

المذهب الثالث: أن هذا الإبدال قياس مطرد على لغة لبعض العرب الفصحاء.

(١) ينظر: التكملة لأبي على الفارسي/ ٢٤٨، وشرح المفصل للخوارزمي ٣٢٩/٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٧/١، والمساعد ٩٣/٤.

(٣) شرح المفصل ١٤/١٠.

(٤) ينظر: الممتع ٣٣٣/١، والمبدع/ ١٤٤، ومجموعة شروح الشافعية (حاشية ابن جماعة ٢٧٠/١).

(٥) ينظر: الممتع ٣٣٣/١، ٣٣٤، ٣٣٥.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافعية ٧٨/٣.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٧/١، والمساعد ٩٣/٤.

(٨) ينظر: المصدران السابقان.

(٩) ينظر: المقتضب ٢٣٢/١، والكامل ٣٩٠/١.

(١٠) الكامل ٣٩٠/١.

وقد ذهب إلى ذلك ابن مالك، وتبعه جماعة<sup>(١)</sup>، واعترضه أبو حيان قائلاً: "ولا أعلم أحدًا نصَّ على أن أن ذلك لغة"<sup>(٢)</sup> وهذا الاعتراض غير مقبول؛ ذلك أن ابن مالك - فيما أرى - ليس مبتدعاً لهذا المذهب، بل هو متبع فيه سيبويه والمازني.

فقد تحدّث سيبويه عن إبدال الواو المضمومة والمفتوحة همزة ثم قال: "وليس ذلك مطرداً في المفتوحة، ولكن ناساً كثيراً يُجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً؛ كرهوا الكسرة فيها... فمن ذلك قولهم: إِسَادَةٌ وَإِعَاءٌ"<sup>(٣)</sup>. وحكى عن هؤلاء أنه سمعهم ينشدون على ذلك قول الشاعر:

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبًا عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّعَمِ<sup>(٤)</sup>

وتبعه على ذلك المازني، ولم يخالفه فيما قال حين قال: "واعلم أن الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة، فمن العرب من يُبدل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطرداً فيها، فيقولون في إِسَادَةٍ: إِسَادَةٌ، وفي وَعَاءٍ: إِعَاءٌ، وفي وَفَادَةٍ: إِفَادَةٌ... ويقولون: إِشَاحٌ في: إِشَاحٌ، ولا يهمزونها مكسورة إذا كانت غير أوَّلٍ، لا يقولون في طَوِيلٍ وَعَوِيلٍ ونحو ذلك إلا بالواو"<sup>(٥)</sup>.

وبهذه اللغة جاءت قراءة سعيد بن جبير وعيسى الثقفى ﴿ثُمَّ أَسْتَحْرَجَهَا مِنْ إِعَاءٍ أَخِيهِ﴾<sup>(٦)</sup> فقد خَرَجَهَا العكبرى عليها، ثم قال: "وإنما فَرَّوْا إلى الهمز؛ لتثقل الكسرة على الواو"<sup>(٧)</sup>. وأرجح ما يقال في هذا الإبدال: كونه قياساً مطرداً جارياً على هذه اللغة الفصيحة، وقد نُقل عن المرادى أنه قال في بعض الكتب: إنها لغة هُذَيْلٍ<sup>(٨)</sup>، ويؤكد نسبتها إليها مجيئها في أشعارها، مما جعل أحد المحدثين يذكر من الظواهر الصوتية في لغتها: إثثار الهمز في أوائل الكلمات<sup>(٩)</sup>. ويبدو مما جاء في ديوان الهذليين أنها لغة سائدة في كلامهم، فقد جاء فيه: إِدَّةٌ - بالهمزة - غير مرة، وجاء: إِعَاءٌ،

(١) ينظر: المساعد ٩٣/٤، وشفاء العليل ١٠٨٢/٣، ١٠٨٣، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ٢٧١/١)، وحاشية الصبان ٢٩٦/٤.

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٧/١.

(٣) الكتاب ٣٣١/٤.

(٤) البيت من بحر البسيط، وقائله: تميم بن مقبل، وهو في: ديوانه/٣٩٨، والكتاب ٣٣٢/٤، والمنصف/٢١٠، وسر صناعة الإعراب ١٠٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/١٠، واللسان (وفد).

(٥) المنصف/٢٠٩، ٢١٠.

(٦) من الآية ٧٦ من سورة يوسف. وينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٦٩، والمحتسب ٣٤٨/١.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٥٦/٢.

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٢٩٦/٤.

(٩) ينظر: من لغات العرب: لغة هذيل لـ د/ عبد الجواد الطيب/ ١٠٠.



وإِسَادَةٌ<sup>(١)</sup>، ومعلوم أن قبيلة هذيل ارتضاها اللغويون مصدرًا من المصادر التي تؤخذ عنها اللغة،  
ويقتدى بها فيها.

\* \* \*

---

(١) جاءت إِدَّةٌ فى قول ساعدة بن جُوَيْيَّة: [من الطويل]

لَهَا إِدَّةٌ سَفَعُ الْوَجُوهِ كَأَنَّهُمْ نِصَالٌ شَرَاهَا الْقَيْنُ لَمَّا تَرَكَبِ

الديوان ٢٢٠/١،

وفى قول المعطل الهذلى: [من الطويل]

لَهُ إِدَّةٌ سَفَعُ الْوَجُوهِ كَأَنَّهُمْ يُصَافُّهُمْ وَعَاكَ مِنَ الْمُؤْمِ مَاهِنُ

الديوان ٤٩/٣،

وجاءت أيضًا فى شعر مالك بن خالد الخناعى. الديوان ٩/٣، وفى شعر البريق الهذلى. الديوان ٦١/٣، وجاء إعاء

فى قول حبيب الأعلم: [من الوافر]

هَوَاءٌ مِثْلُ بَعْلِكَ مُسْتَمِيَتْ عَلَى مَا فِى إِعَائِكَ كَالْخَيْالِ

الديوان ٨٣/٢، والكامل ٣٩١/١، وقال أبو سعيد السكرى: ويقولون: إعاؤه وإِسَادُهُ. الديوان ٨٣/٢.

## تحقيق الهمزتين المتحركتين في مستهل كلمة: أئمة

## تقديم:

قَرَّرَ علماء التصريف أنه إذا اجتمعت همزتان متحركتان في صدر كلمة، وجب إبدال ثانيتهما ياءً في موضع واحد، وهو:

أن تكون الهمزة الثانية مكسورة إثر فتح، كقولك في جمع إمام على أَفْعَلَةٍ: أئمة، وأصلها: أئمة، اجتمع في مستهل الكلمة همزتان: أولاهما للجمع، والثانية فاء الكلمة، ومقتضى القياس: إبدال الهمزة الثانية ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، كآنية في جمع إناء، لكن لما وقع بعدها مثلان - وهما الميمان - وأرادوا إدغامهما، نقلوا حركة الميم الأولى - وهي الكسرة - إلى الهمزة الساكنة قبلها، وأدغموا الميم في الميم، فصارت الكلمة أئمة:

اجتمعت همزتان متحركتان في صدر الكلمة، وثانيتهما مكسورة إثر فتح، فوجب إبدالها ياءً؛ لتجانس حركتها<sup>(١)</sup>، فصارت: أئمة.

وقد جرت على هذا القياس قراءة أبي عمرو ونافع وابن كثير وأبي جعفر ورويس (أئمة) في مواضعها الخمسة التي وردت فيها، وهي<sup>(٢)</sup>. قوله تعالى: ﴿ فَكَيْتَلُوا أئمةً الْكُفْرِ ﴾<sup>(٣)</sup>،

وقوله عز وجل: ﴿ أئمةً يَهْدُونَ بِأمرنا ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله عز اسمه: ﴿ وَنَجْعَلُهُم أئمةً ﴾<sup>(٥)</sup>

وقوله جل شأنه: ﴿ وَجَعَلْنَهُم أئمةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله جل جلاله: ﴿ وَجَعَلْنَا

مِنْهُمْ أئمةً ﴾<sup>(٧)</sup>، وذلك في رواية جماعة من أهل الأداء.

## البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن تحقيق الهمزة غير الساكنة مع اتصالها بهمزة أخرى لغة لبعض العرب، يقولون: أئمةً بتحقيق الهمزتين معاً، وأئمةً من فلان بإقرار الهمزتين<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١/٣٩٤، ٣٩٥، والمنتع ١/٣٨٠، ومجموعة شروح الشافية ١/٢٦٣، ١٨٢/٢، والتصريح ٢/٧٠٧، وشرح الأشموني ٤/٢٩٩، والمنيف في فن التصريف ٩٧.

(٢) ينظر: التذكرة في القراءات لابن غلبون ٢/٤٣٩، والتيسير ٩٦، والنشر ١/٣٧٨، ٣٧٩، وتقريبه ٢٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/١٩١.

(٣) من الآية ١٢ من سورة التوبة.

(٤) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية ٥ من سورة القصص.

(٦) من الآية ٤١ من سورة القصص.

(٧) من الآية ٢٤ من سورة السجدة.

(٨) ينظر: المساعد ٤/١١١، وشفاء العليل ٣/١٠٨٦.



**الدراسة التفصيلية:**

أطبق علماء التصريف على أنه لا يجوز اجتماع همزتين محققتين في مستهل كلمة واحدة، نحو: أئمة، بل لابد من إبدال الثانية منهما ياءً على سبيل الوجوب، فيقال: أئمة؛ ذلك لأن الهمزة حرف مستثقل، قد بعدَ مخرجها؛ إذ كانت نبرةً في الصدر تخرج باجتهاد، فنقل عليهم إخراجها؛ لأنه كالتهوع<sup>(١)</sup>.

ولأجل ذلك مالت قريش وأكثر أهل الحجاز إلى تخفيف الهمزة الواحدة في نحو: رأس، وبئر، ولؤم؛ استحساناً؛ لثقل الهمزة. فإذا اجتمعت همزتان في كلمة ازداد الثقل، ووجب التخفيف بإبدال الهمزة الثانية المكسورة بعد فتح ياء في: أئمة<sup>(٢)</sup>.

لكن السماع الصحيح وردَ بتحقيق الهمزتين معاً في أئمة، جرياً على الأصل، فقد قرأ به أربعة من القراء السبعة، وهم: ابن عامر، وعاصم، وحزمة، والكسائي<sup>(٣)</sup> وقراءتهم هذه معابة من قبل جمهور علماء التصريف البصريين، ومحكوم عليها بالرداءة، ومعدودة من الشذوذ الذي لا يُعولُّ عليه، ولا يتعدى مرحلة الحفظ<sup>(٤)</sup>، بل زاد الزجاج على ذلك حين قال: فأما أئمة باجتماع الهمزتين فليس من مذاهب أصحابنا، إلا ما يحكى عن ابن أبي إسحاق، فإنه كان يُحب اجتماعهما، وليس ذلك عندي جائزاً<sup>(٥)</sup>. وقال ابن جنى: ومن شاذَّ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتحقيق فيهما<sup>(٦)</sup>.

ومعتمد هؤلاء فيما ذهبوا إليه ما قرره سيبويه من قبل؛ إذ قال: وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يُحَقِّقُ الهمزتين وأناس معه، وقد تكلم ببعضه العرب، وهو رديء<sup>(٧)</sup>.

والهمزة المسهلة بين بين - أي بين الهمزة وحرف حركتها وهو الياء هنا - معدودة عند علماء البصرة متحركة<sup>(٨)</sup>، فكان الهمزتين محققتان، ومن أجل ذلك ذكر أبو على الفارسي قراءة التسهيل

(١) ينظر: الكتاب ٥٤٨/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٦/٩.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩، ١١٦، ١١٧.

(٣) ينظر: التذكرة في القراءات لابن غلبون ٤٣٩/٢، والتيسير/ ٩٦، والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش/ ٢٣٠، والنشر ٣٧٨/١، ٣٧٩، وتقريبه/ ٢٦، وإتحاف فضلاء البشر ١٩١/١.

(٤) ينظر: الخصائص ١٤٥/٣، وشرح الهداية للمهدوى ٣٢٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٩، وارتشاف

الضرب ١٣١/١، ومجموعة شروح الشافية ٢٦٤/١، ١٨٣/٢، والتصريح ٧٠٧/٢، وشرح الأشموني ٢٩٩/٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤٣٥/٢.

(٦) الخصائص ١٤٥/٣.

(٧) الكتاب ٤٤٣/٤، وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٩.

(٨) ينظر: الإتحاف في مسائل الخلاف ٧٢٦/٢.



مُقرراً أن تحقيق الهمزتين فيها ليس بالوجه<sup>(١)</sup>. مع أن التسهيل رواه الجمهور من أهل الأداء عن أبي عمرو ونافع وابن كثير وأبي جعفر المدني، ورويس عن يعقوب<sup>(٢)</sup>.

فقد صحَّ عن القراء في (أُمَّة) ثلاثة أوجه: التحقيق، والتسهيل بين بين، والإبدال ياء خالصة، وهي ثابتة عن العرب، ولكل واحد منها وجه في العربية سائغ قبله<sup>(٣)</sup>. وأما جمهور علماء التصريف فوقفوا عند الإبدال ياء خالصة ولم يجاوزوه. فمذهب القراء أصدق من مذهب جمهور علماء التصريف، وأولى؛ لما يلي:

أولاً: نقلهم عن ثبوت عصمته من الكذب، وهو النبي ﷺ؛ ولكونهم أفضل وأعدل منهم<sup>(٤)</sup>. قال المهدي: والقراء أحق بنقل هذه الأشياء من النحويين، وأعلم بالآثار، ولا يلتفت إلى قول من قال: إن تحقيق الهمزتين في لغة العرب شاذ قليل؛ لأن لغة العرب أوسع من أن يحيط بها قائل هذا القول، وقد اجتمع على تحقيق الهمزتين أكثر القراء، وهم أهل الكوفة، وأهل الشام، وجماعة من أهل البصرة، وبيعضهم تقوم الحجة<sup>(٥)</sup>.

ويبدو أن هذا كان داعياً لأن يخرق الزمخشري إجماع جمهور التصريفيين، فيقول: وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: أن قراءة تحقيق الهمزتين قد مثَّلت واقعاً لغوياً، ونطقاً عربياً، ألفه بعض العرب، ومن بينهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان إماماً في القراءة والعربية، وكان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو بن العلاء<sup>(٧)</sup>. ووجه التحقيق: أن هذه الحركة التي على الهمزة هي حركة الميم الأولى الأولى قبل الإدغام نُقلت إلى الهمزة، فافتضى ذلك أن تبقى الهمزة؛ لتدل بحركتها على ذلك<sup>(٨)</sup>.

وقد ذهب العلامة ابن مالك إلى كون ذلك لغة لبعض العرب، ولا شك أنهم فصحاء. ونقل ذلك عنه أبو حيان، وابن عقيل، والسلسلي<sup>(٩)</sup>. وهو ما أراه، فهي لغة نطق بها عبد الله بن أبي إسحاق، ولم يبتغ يبتغ بها بدلاً، ووافقه على ذلك أناس من العرب، لم يُعَيِّنهم لنا سيبويه<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٤/١٧٢-١٧٦.

(٢) ينظر: النشر ١/٣٧٨، ٣٧٩، وتقريبه/ ٢٦، وشرح طيبة النشر للنويري ١/٤٣٦، وإتحاف فضلاء البشر ١/١٩١.

(٣) ينظر: النشر لابن الجزري ١/٣٨٠.

(٤) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١/٢٦٤، ٢/١٨٣.

(٥) شرح الهداية ٢/٣٢٦، ٣٢٧.

(٦) الكشاف ٢/٢٥١.

(٧) ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء للأبباري/ ٢٦.

(٨) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوي ٢/٣٠٢.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٣١، والمساعد ٤/١١١، وشفاء العليل ٣/١٠٨٦.

(١٠) ينظر: الكتاب ٤/٤٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١١٨.



وقد كُتِبَ لهذه اللغة البقاء إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ لمجيئها في خير الكلام وأطيبه،  
وأحلاه وأعذبه ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ<sup>ط</sup>  
تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿١﴾.

وتدور على أسنتنا في لغة التخاطب اليومية، بلا تغيير في اللفظ والمعنى.

\* \* \*

## قلب الواو ياء إذا كانت لاماً لفعلية - بضم الفاء -

### تقديم:

الاسم الناقص الذى على فُعَلَى - بضم الفاء - لا يخلو: إما أن يكون يائياً، أو واوياً، وكل واحد منهما إما اسم أو صفة.

فاليائى لا تُقلب ياءه واوًا، اسماً كان أو صفة؛ لحصول الاعتدال فى الكلمة بنقل الضمة فى أولها وخفة الياء فى آخرها، نحو: الفُتْيَا، والقُضْيَا، فلو قُلبت واوًا لكان طرفا الكلمة ثقيلين. وأما الواوى فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة فى أول الكلمة والواو قرب الآخر، فقُصِدَ فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة<sup>(١)</sup>. وهنا جاء الخلاف عن العلماء؛ إذ يرى جمهور أهل التصريف قلبَ الواو ياءً فى الاسم دون الصفة؛ لكون الاسم أسبق من الصفة، فعُدل بقلب واوه ياءً، فلما وُصِل إلى الصفة خُلِّيتْ؛ لأجل الفرق بينهما. ومثَّلوا لاسم بـ: الدنيا والعليا والقصيا، وأصلها: الدُنُوْى والعُلُوْى والقُصُوْى<sup>(٢)</sup>، وإنما مثَّلوا بها مع أنها تأنيث الأدنى والأعلى والأقصى، وهى أفعال تفضيل؛ لأن الفُعَلَى الذى هو مؤنث الأفعال حكمه عند سيبويه وغيره حكم الأسماء؛ لأنها لا تكون صفة بغير الألف واللام، نحو: الدار الدنيا، والمنزلة العليا، فأجريت مجرى الأسماء<sup>(٣)</sup>؛ إذ الصفة لا تلزم حالة واحدة، وإنما شأنها أن تكون مختلفة، تارة نكرة، وتارة معرفة، فلما اختص كونها صفة بحال التعريف كان كونها صفة كلا صفة<sup>(٤)</sup>. وقد حكموا بشذوذ حَزُوْى - اسم موضع - لعدم قلب واوه ياء.

وذهب العكبرى وابن مالك وتبعهما آخرون إلى أن قلب الواو ياء فى الصفة دون الاسم؛ لأن الاسم أخف، فكان أحمل للثقل. ومثَّلوا للصفة بـ: الدُنْيَا فى نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيْنًا أَلْسَمَاءَ أَلدُّنْيَا﴾<sup>(٥)</sup> وقولك: للمتقين الدرجة العُلْيَا، والأصل: الدُنُوْى والعُلُوْى، قلبت الواو فيهما ياء؛ لاستئثار الواو مع الضمة وعلامة التأنيث فى الصفة. والدليل على صحة كونها صفة جريانها على موصوفها، كما فى المثالين. هذا هو الأصل<sup>(٦)</sup>، واستعمالهم لها غير جارئة على موصوفها مزال عن

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١٧٨/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٨٩/٤، والمقتضب ٣٠٧/١، والمنصف ٤١٣، ٤١٤، وشرح الرضى على الشافية ١٧٨/٣، ومجموعة شروح الشافية ٣٠٨/١، ٢١٦/٢.

(٣) ينظر: المنصف ٤١٤، وشرح الرضى على الشافية ١٧٨/٣.

(٤) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٣٠٨/١، ٢١٦/٢.

(٥) من الآية ٦ من سورة الصافات.

(٦) ينظر: التبيين فى إعراب القرآن ٧/٢، وألفية ابن مالك ٦٩، وارتشاف الضرب ١٤٣/١، وأوضح المسالك ٣٤٥/٤، والتصريح ٧١٧/٢، ٧١٨، وشرح الأشمونى مع حاشية الصبان ٣١٢/٤، ٣١٣.



الأصل، ومعامل معاملته، نحو: الدُّنْيَا التي هي في مقابل الآخرة<sup>(١)</sup> قال ابن مالك في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا مخصوص بالاسم ثم لا يُمثلون إلا بصفة محضة، أو بالدُّنْيَا والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حُرْوَى شاذ كتصحيح حَيَّوَة، وهذا قول لا دليل على صحته. وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لأئمة اللغة، حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالوا: ما كان من النعوت مثل الدُّنْيَا والعُلْيَا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أنَّ في لام القُصَوَى لهجتين: أولاهما: لهجة أهل الحجاز، يقولون: القُصَوَى - بسلامة الواو - وقد حكما عليهما بالشذوذ؛ لأنها صفة لم تُقلب واوها ياءً. ونصَّ ابن عقيل في شرحه على الألفية على شذوذ هذه اللغة المعزوة لهؤلاء العرب<sup>(٣)</sup>.

والثانية: لهجة بني تميم، يقولون: القُصَيَا، بقلب الواو ياءً جرياً على القياس<sup>(٤)</sup>، وليست هذه اللغة مقصورة على هؤلاء العرب، فقد ذكر ابن عقيل أن بعضهم من غير بني تميم يقول - أيضاً -: القُصَيَا<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

الحكم على القُصَوَى بالشذوذ وارد عند جميع العلماء، لكن علتة مختلفة عندهم؛ لاختلافهم في مستحق القلب، هل هو الاسم أو الصفة؟

فسيبويه وغيره من أهل التصريف يرون أن القُصَوَى مؤنث الأَقْصَى، وهو أفعل تفضيل حكمها حكم الأسماء؛ لأنها لا تكون صفة بغير الألف واللام، فكان ينبغي أن تُقلب واوها ياءً كالأسماء، لكنهم قالوا: القُصَوَى<sup>(٦)</sup>. قال سيبويه: "وقد قالوا: القُصَوَى، فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة بالألف واللام"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: التصريح ٧١٧/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ١٥٩٤/٣، ١٥٩٥، والمساعد ١٥٧/٤، ١٥٨، والتصريح ٧١٨/٢، وشرح الأشموني ٣١٢/٤، ٣١٣، وحاشية الخضري ٢٠٠/٢، ٢٠١.

(٣) ينظر: المساعد ١٥٨/٤، وشرح ابن عقيل على الألفية ٥١٨/٢، وشفاء العليل ١٠٩٧/٣.

(٤) ينظر: المساعد ١٥٨/٤، وشفاء العليل ١٠٩٧/٣.

(٥) ينظر: المساعد ١٥٨/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٣٨٩/٤، والمنصف/ ٤١٤، ومجموعة شروح الشافية ٣٠٨/١، ٣٠٩، ٢١٦/٢.

(٧) الكتاب ٣٨٩/٤.

فعلى مذهب سيبويه القُصَوَى والغُرَوَى وكل مؤنث لأفعل التفضيل لامة واو، القياس يقتضى قلبها ياء؛ لجريها مجرى الأسماء<sup>(١)</sup>. وبهذا أخذ المازنى وابن جنى وغيرهما، فحكم ابن جنى بشذوذ القُصَوَى؛ لأنها اسم جرى على أصله، وهو الصفة. قال: فيجوز أن تكون خرجت على الأصل؛ لأنها فى الأصل صفة، فجعل ذلك تنبيهاً على أنها فى الأصل صفة<sup>(٢)</sup>.

ويرى الجاربردى<sup>(٣)</sup> أن القُصَوَى مما استغنى فيه بالوصف عن الموصوف، والأصل فيها: الغاية القُصَوَى، فصارت كأنها اسم غير صفة؛ فلذلك حكم عليها بالشذوذ<sup>(٤)</sup>. وعلل بعضهم شذوذها بغلبة الاسمى عليها وإن كانت فى الأصل صفة<sup>(٥)</sup>. وأما ابن مالك وغيره فعلة الشذوذ عندهم أنها صفة، ومقتضى القياس: قلب واوها ياء<sup>(٦)</sup>.

وقد عُرِى التزام تصحيح الواو فيها إلى أهل الحجاز الذين يقولون: الغاية القُصَوَى، والمسافة القُصَوَى. وهذا شاذٌّ من جهة القياس، لكنه فصيح فى الاستعمال؛ لكثرة وروده فى كلامهم، وقد نُبِّه به على الأصل، وهو الواو<sup>(٧)</sup>. وجاء فى القرآن الكريم فى قوله عزَّ سلطانه ﴿وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصَوَى﴾<sup>(٨)</sup>، وقرَّر ابن السكيت والفيومى أنها لغة أهل العالية<sup>(٩)</sup>.

وعُرِى التزام قلب الواو ياء فيها إلى بنى تميم وغيرهم؛ إذ قالوا: القُصَيَّا بالإعلال جرياً على القياس<sup>(١٠)</sup>، ونسبها ابن السكيت والفيومى إلى أهل نجد<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١٧٨/٣، ١٧٩.

(٢) المنصف/ ٤١٥.

(٣) هو أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردى الشافعى، لقبه: فخر الدين، كان أديباً فاضلاً خيراً وقوراً مواظباً على العلم وإفادة الطلبة، أخذ عن القاضى ناصر الدين البيضاوى، ومن تصانيفه: شرح منهاج البيضاوى فى أصول الفقه، وشرح الحاوى الصغير (لم يكمله)، توفى فى تبريز سنة ٧٤٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلى ١/١١١، ومعجم المطبوعات العربية لإليان سيركيس ١/٦٧٠.

(٤) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ١/٣٠٩).

(٥) ينظر: السابق (شرح نقره كار ٢/٢١٦).

(٦) ينظر: الألفية/ ٦٩، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٥١٨، وشرح المكودى عليها/ ٥٠٩، والتصريح ٢/٧١٧، وشرح الأشمونى ٤/٣١٢.

(٧) ينظر: التصريح ٢/٧١٧، وشرح الأشمونى ٤/٣١٢، ورسالتان فى علم الصرف للسنباطى والمرصفى/ ١٣٣، وحاشية الخضرى ٢/٢٠٠.

(٨) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٩) ينظر: إصلاح المنطق/ ١٣٩، والمصباح المنير (قضا) ٢/٥٠٦.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٥٩٤، وشرح المكودى على الألفية/ ٥٠٦، والتصريح ٢/٧١٧، وشرح الأشمونى ٤/٣١٢، وحاشية الخضرى ٢/٢٠٠.

(١١) ينظر: إصلاح المنطق/ ١٣٩، والمصباح المنير (قضا) ٢/٥٠٦.



والأولى عندي بالقبول المذهب الذى جرى عليه العكبرى وابن مالك، وعزى إلى الفراء وابن السكيت وأبى على الفارسي وغيرهم من أئمة اللغة؛ إذ هو مقتضى الظاهر من الأمثلة التى استشهد بها غيرهم.

وما أحسن عبارة ابن السكيت التى تقول: ما كان من النعوت مثل العُلْيَا والدُنْيَا فإنه يأتى بضم أوله وبالياء؛ لأنهم يستقلون الواو مع ضمّة أوله، فليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز قالوا: القُصوى، فأظهروا الواو، وهو نادر، وأخرجوه على القياس؛ إذ سكن ما قبل الواو، وتميم وغيرهم يقولون: القُصِيَا<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: اللسان (قضا).

## قلب الواو همزة في جمع ما كان على أفعال واوى الفاء

### تقديم:

تسلم الواو الساكنة من القلب ألفاً في الجمع الذي على وزن أفعال مما فاء مفردة واو، وذلك عند جمهور العرب، يقولون في جمع وقت: أوقات، وفي جمع وثن: أوثنان، وفي جمع ولد: أولاد، وفي جمع وَّغْد - وهو الدنيء من الرجال<sup>(١)</sup> - أو غاد؛ إذ لا موجب لهذا القلب عندهم، ولا شيء يقتضيه، والواو إذا انفتح ما قبلها وسكنت خَفَّ ثقلها، أو كاد يذهب.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن إبدال الواو الساكنة ألفاً في الجمع الذي على زنة أفعال مما فاء مفردة واو مطرد في لغة تميم، يقولون في جمع وَّكْد: آلد، وفي جمع وَّقْت: آقات، وفي جمع وَّثَن: آثنان، وزاد ابن عقيل في جمع وَّغْد: آغاد<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

أطلق ابن مالك ومن اقتفى أثره اللغة المذكورة في بنى تميم أجمعين أكتعين، ونصوا على أنها لغة مطردة في كل ما كان جمعاً على زنة أفعال مما فاؤه واو، ومثَّلوا لذلك بالألفاظ سالفة الذكر<sup>(٣)</sup>. وضيَّق الرضى نطاق هذه اللغة، فجعلها في بعض بنى تميم دون مجموعهم قياساً مطرداً، وهذا ما أفصح عنه قائلاً: "وبعض بنى تميم يقبلون واو نحو: أولاد - أى: جمع ما فاؤه واو - ألفاً قياساً؛ فيقول: آلد"<sup>(٤)</sup>.

وسواء أطلقت هذه اللغة في المجتمع التميمي كله - وهو الأولى؛ لكثرة ناصريه - أو جعلت في بعضهم فهي لغة فصيحة مقبولة؛ إذ هي منطوق بنى تميم، وهم من المصطفين الأختيار من العرب المشهود لهم بالإمامة في العربية؛ فقد رَخَّصَ أئمة اللغة لمن يريد العربية في الأخذ عنهم، والافتداء بهم فيها، فلا لومَ على أحدٍ سلك مسلكهم، أو نطق نطقهم، فقال في جمع وَّسَخ: آساخ، وفي جمع وَّزَر: آزار؛ إذ هي قياس.

(١) ينظر: المصباح المنير (وغد)، وقيل: المراد به الخفيف العقل.

(٢) ينظر: المساعد ١٦٩/٤، وشفاء العليل ١١٠٠/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٤٢٢/٨، ٤٢٣ تح د/ سليمان محمد الحلفاوى، رسالة دكتوراه فى الكلية، وارتشاف الضرب ١٤٨/١، والمساعد ١٦٩/٤، وشفاء العليل ١١٠٠/٣، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٤٤٣/٦ تح د/ محمد راغب يوسف، رسالة دكتوراه فى الكلية، وتعليق الفرائد للدمامينى ق٢، ج٣/١٢١٥ تح د/ محمد السعيد عبد الله، رسالة دكتوراه فى الكلية.

(٤) شرح الرضى على الشافية ١١١/٣.



## تصحيح اسم المفعول من الأجوف اليائي

### تقديم:

من الأشياء التي يدخلها الإعلال بالنقل والحذف: اسم المفعول من الأجوف الواوي واليائي. أما الواوي فمثاله: مَقُولٌ وَمَصُوعٌ، وأصلهما: مَقُولٌ وَمَصُوعٌ بواوين: الأولى عين الكلمة، والثانية واو مفعول، نُقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فالتقى ساكنان، وهما الواوان؛ فحذفت واو مفعول عند الخليل وسيبويه؛ لأنها الزائدة، وأُقرت الأولى؛ لأنها عين الكلمة<sup>(١)</sup>. وحذفت الواو الأولى عند الأخفش وأُقرت الثانية؛ لأنها دخلت لمعنى، وما دخل لمعنى فهو أولى بالإقرار<sup>(٢)</sup>. وأثر الخلاف ظاهر في الوزن، فعلى الأول مَفْعَلٌ، وعلى الثاني: مَقُولٌ.

وأما اليائي فمثاله: مَبِيعٌ وَمَدِينٌ، وأصلهما: مَبِيعٌ وَمَدِينٌ، نُقلت حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فالتقى ساكنان: الياء والواو، فوجب حذف إحداهما، وقد اختلف في المحذوفة منهما. فعند الخليل وسيبويه حذفت واو مفعول، ثم قلبت الضمة كسرة؛ لئلا تنقلب الياء واواً، فيلتبس اليائي بالواوي، ووزن الكلمة عنهما: مَفْعَلٌ.

وقد عُلِّلَ هذا الحذف عندهما بهذه الأمور:

أولاً: أن هذه الواو زائدة، وحذف الزائد أولى، وأسهل من حذف الأصل.

ثانياً: أنها قريبة من الطرف، والتغيير في الأطراف وما يقرب منها أكثر.

ثالثاً: القياس على التحريك في نحو رَدٍّ، فكما حُرِّكَ الثاني لالتقاء الساكنين، كذلك يُحذف لالتقائهما فيما نحن فيه.

رابعاً: أنهم قالوا في مَشُوبٍ وَمَنُولٍ: مَشِيبٌ وَمَنِيلٌ، فقلبوا الواو ياء شذوذاً، فدل ذلك على أن الواو المبقاة هي العين، وأن المحذوفة واو مفعول؛ لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياء فقالوا في حَوْرَاءَ وَحُورٍ: حَيْرٌ. ولا يُحفظ قلب واو مفعول ياءً إلا أن تدغم نحو: مَرَمِيٌّ<sup>(٣)</sup>.

وعند الأخفش حذفت الياء وهي عين الكلمة؛ لأنه بعد نقل ضمة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها قلبت الضمة كسرة؛ لتصح الياء، فالتقى ساكنان: الياء وواو مفعول، ولا يجوز الجمع بينهما، فحذفت الياء، فجاءت الواو ساكنة إثر كسرة، فقلبت ياءً، فقيل: مَبِيعٌ. ووزن الكلمة عنده مَفِيلٌ<sup>(٤)</sup>. وحجته فيما ذهب إليه امران:

(١) ينظر: الكتاب ٤/٣٤٨، والمقتضب ١/٢٣٨، وشرح التصريف للثمانيني/ ٣٩٢، والممتع ٢/٤٥٤.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/ ٣٩١، والتصريح ٢/٧٤٩.

(٣) ينظر: الممتع ٢/٤٥٥، ٤٥٦، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/٢٩٥).

(٤) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/ ٣٩١، والممتع ٢/٤٥٥.



أحدهما: أن عين الكلمة لغير معنى، بخلاف واو مفعول، فإنها حرف يدل على المفعولية، وحذف مالا معنى له أسهل.

والثانى: أن الأصل فى التقاء الساكنين إذا كان الأول حرف مد أن يحذف الأول، كما فى: قُلْ وِبِعْ وَخَفْ.

وقد أُجيب عن الأول بأن الواو لو كانت علامة اسم المفعول لَوَجَبَتْ فى الزائد على الثلاثة، نحو: المنتظر؛ إذ العلامة لا تحذف، وإنما العلامة الميم؛ لاستمرارها فى الثلاثى وغيره، والواو نشأت من إشباع ضمة عين مَفْعَل الجارى على يُفْعَل؛ لئلا يلزم المثال المرفوض فى كلامهم، وهو مَفْعَل - بضم العين - إذ لم يسمع إلا فى: مَكْرُمٌ وَمَعُونٌ وَمَهْلُكٌ وَمَأْلُكٌ. فحذف الزائد الذى لا يتعلق به كثير معنى أولى من حذف الأصل.

وأجيب عن الثانى بأنَّ حذف أول الساكنين يثبت فيما كان الأول فيه حرف مد والثانى صحيحاً، نحو: قُلْ وِبِعْ وَخَفْ، وأما إذا كانا حرفى مد فلم يثبت إلا إذا كان حذف الثانى مَفُوتًا للدلالة على معناه، كما فى: مصطفىون<sup>(١)</sup>.

فمذهب الخليل وسيبويه هو الأولى<sup>(٢)</sup>، وهو الصحيح<sup>(٣)</sup>، وهو أقلُّ تغييراً<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك أن تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف اليائى لغة تميمية، نحو: مَبْيُوع<sup>(٥)</sup>، ثم اختلف تناولهما لها إثر ذلك، فابن عقيل نقل أقوال العلماء فيها قائلاً: قال قال المازنى: بنو تميم فيما زعم شيوخنا يَتَمُونُ مفعولاً من الياء، نحو: مَعْيُوب. انتهى<sup>(٦)</sup>. وقال سيبويه: بعض العرب يُخرجه على الأصل فيقول: مَخْيُوطٌ، وَمَبْيُوعٌ. انتهى<sup>(٧)</sup>. ومن كلامهم: خذه مطبوبة به نفس. وزعم المبرد أن ذلك إنما أُجيز فى الضرورة، وكلام سيبويه يخالف ذلك، وكذا نقل

(١) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٢٩٥/١، ٢٩٦، ٢٠٧/٢، والتصريح ٧٤٩/٢، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣٢٤/٤، وحاشية الخضرى ٢٠٥/٢.

(٢) ينظر: التصريح ٧٤٩/٢.

(٣) ينظر: الممتع ٤٥٨/٢.

(٤) ينظر: الكُنَّاش فى النحو والتصريف لأبى الفداء/ ٤٩٧.

(٥) ينظر: المساعد ١٧٥/٤، وشفاء العليل ١١٠٢/٣.

(٦) ينظر: المنصف/ ٢٤٦.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٤٨/٤.



أنها لغة، وقال الجوهري<sup>(١)</sup> هي لغة لبعض العرب مقيسة<sup>(٢)</sup> في حين شرع السلسلي يستشهد لها لها بالسماع الذي طريقه الشعر<sup>(٣)</sup>، ومنه قول الشاعر:

وَكَأَنَّهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ .....  
.....  
.....  
.....<sup>(٤)</sup>

وقول الآخر:

يَوْمٌ رَدَّادٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَغْيُومٌ<sup>(٥)</sup> .....  
.....  
.....

ونصَّ ابن عقيل على هذه اللغة في شرحه على الألفية حين قال: "ولغة تميم تصحيح ما عينه ياء، فيقولون: مَبْيُوعٌ وَمَخْيُوطٌ"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

إعلال اسم المفعول من الأجوف اليائي على النحو الذي سبق ذكره في التقديم لغة أهل الحجاز، وذلك أنهم يستقلون الضمة في الياء، ولسان حالهم يقول: قد أَعَلَّنَا الفعل من هذا واسم الفاعل، فينبغي أن نعلَّ اسم المفعول.

وبنو تميم يُصَحِّحُونَ الياء؛ لأنها أخفُّ عليهم من الواو، ولا يستقلون الضمة فيها، فيقولون: مَبْيُوعٌ، وَمَخْيُوطٌ، وَمَكْيُولٌ، وَمَزْيُوتٌ، كما يقولون: مَضْرُوبٌ، فيستمرون على هذا الأصل ولا يفارقونه<sup>(٧)</sup>.

وهذا ما أثبتته سيبويه في كتابه، وإن لم يعزه إليهم، حيث يقول: "وبعض العرب يُخرجه على الأصل فيقول: مَخْيُوطٌ وَمَبْيُوعٌ... ولا نعلمهم أتموا في الواوات؛ لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها

(١) ينظر: الصحاح (عين).

(٢) المساعد ١٧٥/٤.

(٣) ينظر: شفاء العليل ١١٠٢/٣.

(٤) صدر بيت من الكامل، لم يعرف عجزه، وهو لشاعر تميمي يصف الخمرة، وقد ورد في: المقتضب ٢٣٩/١، والمنصف ٢٤٨، والخصائص ٢٦٢/١، والممتع ٤٦٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦١٢/٣، والتصريح ٧٤٩/٢، وشرح الأشموني ٣٢٤/٤.

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيُّضَاتٍ وَهَيْجَةً .....  
.....  
.....

قاله علقمة بن عبدة في وصف الظليم، والرَّدَادُ: المطر الخفيف، وغيره يرويه بلفظ الدَّجْن وهو: الغيم، وهو في ديوانه ٥٩، والمقتضب ٢٣٩/١، والخصائص ٢٦٢/١، والممتع ٤٦٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦١٢/٣، وشرح المكودي على الألفية ٥١٨، وشرح الشواهد للعيني ٣٢٤/٤، وشرح الأشموني ٣٢٤/٤.

(٦) شرحه على الألفية ٥٢٩/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ٣٩٠، والتصريح ٧٤٩/٢.

يفرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة<sup>(١)</sup> وأخذه عنه المازني، وزاد نسبة هذه اللغة إلى بنى تميم مشفوعة بذكر السماع الذي حكاه العلماء شاهداً عليها، ولنتركه يقصُّ علينا ذلك فيقول: سمعتُ الأصمعي يقول: سمعتُ أبا عمرو بن العلاء يقول: سمعتُ في شعر العرب:

وَكَأَنَّهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ

وقال علقمة بن عبدة<sup>(٢)</sup>:

يَوْمَ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْيُومٌ

أخبرني أبو زيد أن تميماً تقول ذلك، ورواه الخليل وسيبويه عن العرب<sup>(٣)</sup>.

وجاء المبرد فجعل تصحيح الأجوف اليائي مقصوراً على الضرورة الشعرية، ولم يثبت كونه لغة لبعض العرب، كما فعل سيبويه وأستاذه المازني، بل قال: فإذا اضطر شاعر جاز له أن يردَّ مبيعاً وجميع بابيه إلى الأصل، فيقول: مَبِيعٌ<sup>(٤)</sup>.

ونصَّ ابن جنى في خصائصه على هذه اللغة معزوة إلى بنى تميم، واستشهد لها بالشاهدين السابقين، وعزَّزَهما بثالث، وهو قول الشاعر:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ<sup>(٥)</sup>

ومن لدنه تتابع العلماء اللاحقون على ذكر هذه اللغة التميمية في اسم المفعول من الأجوف اليائي خاصة ناصين على أن الإتمام أو التصحيح كثير مشتهر، وأنه الأصل<sup>(٦)</sup> وإن كان الأفصح ما عليه أهل الحجاز، وهو الإعلال<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: المنصف/ ٢٤٦، ٢٤٨.

(٢) شاعر جاهلي من بنى تميم، وهو الذي يقال له: علقمة الفحل، كان ينازع أمراً القيس الشعر. ينظر: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢١٨/١، ٢٢٠، وتجريد الأغاني لابن واصل الحموي ق ٢، ج ٢١٧٧/٢، ٢١٧٨.

(٣) المنصف/ ٢٤٨.

(٤) المقتضب ٢٣٩/١.

(٥) البيت من بحر الكامل، وقائله: العباس بن مرداس - رضى الله عنه - وهو فى ديوانه/ ١٠٨، والمقتضب ٢٤٠/١، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٨٨٩/٢، وشرح الرضى على الشافية ١٤٩/٣، وأوضح المسالك ٣٥٩/٤، والتصريح ٧٥٠/٢، وشرح الأشمونى ٣٢٥/٤، ومعيون أى: مصاب بالعين، وروى بالغين، وهو الصواب الموافق للمعنى؛ إذ هو اسم مفعول من: غين على قلبه، أى: غطى عليه. ينظر: شرح شواهد الشافية/ ٣٨٩.

(٦) ينظر: المنصف/ ٢٤٦، والتبصرة والتذكرة ٨٨٨/٢، وشرح التصريف للثمانينى/ ٣٩٠، والممتع ٤٦٠/٢، والكناش فى النحو والتصريف ٤٩٧، وارتشاف الضرب ١٥١/١، والمبدع/ ١٧٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦١١/٣، وأوضح المسالك ٣٥٩/٤، وشرح المكودى على الألفية/ ٥١٨، ورسالتان فى علم الصرف للسنباطى والمرصفى/ ١٤٧، والتصريح ٧٤٩/٢، وشرح الأشمونى ٣٢٥/٤.

(٧) ينظر: شرح التصريف/ ٣٩٠، والممتع ٤٦٠/٢، والمبدع/ ١٧٧.



وينفق أهل الحجاز وبنو تميم على إعلال اسم المفعول من الأجوف الواوي؛ لأنهم استثقلوا واوين وضمة؛ لأن الضمة بمنزلة الواو، فقالوا: صُغْتُ الخاتمَ فهو مَصُوعٌ، وقلتُ الحقُّ فهو مَقُولٌ، والأصل: مَصُوعٌ ومَقُولٌ.

وما جاء مخالفاً لذلك فهو شاذ لا يقاس عليه؛ إذ جاء تنبيهاً على الأصل الذي رفضوه، نحو: مسك مدووفٌ، وثوب مَصُونٌ، وفرس مَقْوودٌ<sup>(١)</sup>. وأجاز الكسائي القياس عليه، وحكاه لغة عن بني يربوع وبني عَقِيل<sup>(٢)</sup>، وقصر المبرد جوازه على الضرورة الشعرية مخالفاً لجمهور البصريين<sup>(٣)</sup>. والقياس على لغة بني تميم في الأجوف اليائي مقبول لا يُردُّ؛ لكونها لغة فاشية، ولنصِّ أئمة اللغة على أن قبيلة تميم من القبائل التي تؤخذ عنها اللغة العربية، وبها يقتدى فيها.

\* \* \*

---

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/ ٣٩٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٥٠، ١٥١.

(٣) ينظر: المقتضب ١/٢٤٠.

## تخفيف همزة باب الأحمر

## تقديم:

همزة الوصل التي تكون مع اللام للتعريف تخالف سائر همزات الوصل، وإن كانت في الوصل مثلهن، وذلك أنها مفتوحة؛ لأنها لم تلحق اسماً ولا فعلاً، نحو: ابن واسم، واضرب واقتل، وإنما لحقت حرفاً، فذلك فُتِحَتْ، وخولف بلفظها؛ لمخالفة ما وقعت عليه - وهو الحرف - الأسماء والأفعال.

فإذا كانت في درج الكلام سقطت كسائر همزات الوصل، وذلك نحو قولك: لقيت القوم، والقوم ذاهبون، إلا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، فإنك تجعلها مدّة، فتقول: الرجل لقيك؟ ولا تحذفها؛ لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام؛ إذ همزته مفتوحة، فلو حذفها لاستوى اللفظان<sup>(١)</sup>.

وباب الأحمر هو: كل اسم وقعت همزته المقطوعة بعد لام التعريف الواقعة بعد همزة الوصل، نحو: الأرض، والأولى<sup>(٢)</sup>.

وتخفيف همزة هذا الباب يكون بحذفها، وإلقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها<sup>(٣)</sup>، وأما همزة الوصل فذكر الأشموني أن الأرجح حينئذ إثباتها، فتقول: الحمر قائم، وحذفها ضعيف، تقول: لحمر قائم<sup>(٤)</sup>.

## البيان:

قرّر ابن عقيل والسلسلي أنه إذا نُقِلَتْ حركة الهمزة في باب الأحمر إلى اللام فللعرب في همزة الوصل حينئذ لهجتان:

**أولاهما:** إثبات همزة الوصل قبل اللام المحركة بحركة الهمزة المنقولة؛ لأن هذا التحريك عارض، ولا اعتداد بالعارض، فتقول: الحمر جاء.

**والثانية:** حذف همزة الوصل قبل اللام المحركة؛ لعدم الحاجة إليها؛ اعتداداً بالحركة العارضة، فتقول: حمر جاء<sup>(٥)</sup>.

ولم يكتف ابن عقيل بهذا التقرير كما فعل السلسلي، بل زاد عليه منطلقاً إلى الحكم بجودة اللهجة الأولى قانلاً: "والأول أجود، وبه قرأ القراء في الأشهر"<sup>(٦)</sup> وحكمه بقراءة القراء به في الأشهر

(١) ينظر: المقتضب ٣٨٨/١.

(٢) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١٧٩/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٥٤٥/٣، والتكملة لأبي على الفارسي/ ٣٤، ٣٥.

(٤) ينظر: شرح الأشموني ٢٧٩/٤.

(٥) ينظر: المساعد ٦١٦/٢، وشفاء العليل ٨٥٥/٢.

(٦) المساعد ٦١٦/٢.



غير دقيق؛ إذ اختص به ورش في نحو ﴿مِنْ لَرَضٍ﴾<sup>(١)</sup> و﴿مِنْ لَخْرَةٍ﴾<sup>(٢)</sup> بفتح النون؛ لعدم الاعتداد بحركة اللام المنقولة، فكأنه التقى ساكنان.

### الدراسة التفصيلية:

ورد عن العرب في هذا الباب ثلاث لهجات، أولاهما هي الأصل، والأخريان متفرعتان عنها بالتخفيف، ودونك تفصيل ذلك على النحو التالي:

اللهجة الأولى: إثبات همزة الوصل في ابتداء الكلام وإسقاطها في درجه مع سكون اللام، وإثبات الهمزة المقطوعة التي تليها على حالها، وهذه لغة جمهور العرب، وهي أجود اللغات<sup>(٣)</sup>، وبها جاء قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾<sup>(٤)</sup> بتحريك التنوين بالكسر في النطق؛ لالتقاء الساكنين.

الساكنين. وتقول: هذا الأحمرُ قد حرث الأرض. وليس لقائل فيها كلام<sup>(٥)</sup>.  
اللهجة الثانية: حذف الهمزة المقطوعة، وإلقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها مع إثبات همزة الوصل؛ لعدم الاعتداد بالحركة المنقولة، فتلك اللام في تقدير السكون؛ لهذه الأمور: أولاً: أن أصل اللام السكون، وإنما تحركت لفتحة الهمزة في التخفيف. ثانياً: أن هذه الهمزة قد اضطروا إلى إثباتها في بعض المواضع، كما في قولهم: آلرجلُ قال ذاك؟ إذا استفهما؛ لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام.

ثالثاً: أنهم قالوا: يا الله اغفر لي، بقطع الهمزة؛ لأن باب النداء باب تغيير عن الأصول.  
رابعاً: أنها مفتوحة وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة، فأشبهت من هنا همزة القطع، نحو: أحمَدُ وأفكَلُ<sup>(٦)</sup>.

خامساً: أن اللام كلمة أخرى غير التي في أولها الهمزة، فهي على شرف الزوال، فكأنها زالت، وانتقلت حركة الهمزة التي نقلت إليها إلى الهمزة، وبقيت اللام ساكنة.  
سادساً: أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم، فكأنها لم تُنقل<sup>(٧)</sup>. ولذلك كله يقولون: الحَمَرُ جاعنى، والرَضُ حرثت، والوَلَى حضرت في: الأحمر، والأرض، والأولى، قال ابن جنى: فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابها الأصل فأقربت مع تحرك ما بعدها في قولهم: الحَمَرُ<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة، ينظر: تقريب النشر/ ٣٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٣/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٧/٥.

(٤) الآية ٥٠ من سورة النجم.

(٥) ينظر: فتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوى ٣٣٨/٢.

(٦) ينظر: المنصف لابن جنى/ ٩٤، ٩٥.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٥١/٣.

(٨) المنصف/ ٩٥.

وعلى قياس هذه اللغة قيل: مِنْ لَحْمَرٍ، وَمِنْ لَرَضٍ، وَمِنْ لُولَى بفتح النون؛ لأن اللام فى حكم الساكن، فحركت نون من بالفتح؛ لأن التقاء الساكنين كأنه باق.

وقيل فى قولك: فى الأحمر، وفى الأرض، وفى الأولى: فِلَحْمَرٍ، وفِلَرَضٍ، وفِلُولَى، بحذف الياء من فى؛ لئلا يلتقى ساكنان؛ لأن اللام فى حكم السكون<sup>(١)</sup>. ولأجل ذلك ألفينا أبا العباس المبرد يقول: "وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام فى اللام مما قرب جوارحه منها؛ لأن حكم اللام عندهم حكم السكون؛ فذلك ثبتت ألف الوصل"<sup>(٢)</sup>.

**اللهجة الثالثة:** حذف الهمزة المقطوعة، وإلقاء حركتها على اللام الساكنة قبلها، ثم حذف همزة الوصل؛ استغناء عنها بحركة اللام المنقولة<sup>(٣)</sup>، وذلك لأن اللام صارت مع الاسم كالجزء منه لفظاً ومعنى. أما اللفظ فلأنها على حرف واحد لا يستقل بالنطق كجزء الكلمة، ولهذا لا يجوز الوقف عليها ولا الفصل بينها وبين الاسم، وأما المعنى فلأنها غيرت مدلوله من التنكير إلى التعريف. وإذا صارت كالجزء منه شابته الحركة المنقولة إليها حركة السين من: سَلٌ، وأصله: سَأَلٌ، نُقلت حركة الهمزة إلى السين بعد حذفها، فاستغنى عن همزة الوصل. فنقول: لَحْمَرٌ جاعى، وَلَرَضٌ حُرثت، وَلُولَى حضرت.

وقياس هذه اللغة يقتضى أن تقول: مِنْ لَحْمَرٍ، وَمِنْ لَرَضٍ، وَمِنْ لُولَى بسكون النون، وفى لَحْمَرٍ، وفى لَرَضٍ، وفى لُولَى بإثبات الياء؛ اعتداداً بحركة اللام<sup>(٤)</sup>.

وقد خرَّج المبرد والزجاج وغيرهما على هذه اللغة قراءة أبى عمرو ونافع وأبى جعفر ويعقوب ﴿عَادَ لُولَى﴾<sup>(٥)</sup> بإدغام التنوين الساكن فى اللام بعد نقل حركة الهمزة إليها وصللاً<sup>(٦)</sup>، وكذلك فَعَلٌ

شُرَّاح الشافية ذاكين أن قياس هذه اللغة يقتضى بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام، وحذف الهمزة أن يقال: عَادَنُ لُولَى بسكون التنوين، واعتد بحركة اللام، فأدغم التنوين فى اللام، فصارت: عَادَ لُولَى<sup>(٧)</sup>. وجعل الرضى الغرض من الإدغام هو التخفيف<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٢٥٩/١، ١٧٩/٢.

(٢) المقتضب ٣٨٩/١.

(٣) ينظر: السابق ٣٨٨/١، ٣٨٩، والتكملة لأبى على الفارسى/ ٣٥، والكناش فى النحو والتصريف لأبى الفداء/ ٤١٣، والمساعد ٦١٦/٢، وشفاء العليل ٨٥٥/٢.

(٤) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٢٥٩/١، ١٧٩/٢.

(٥) ينظر: تقريب النشر/ ٣٦، وإتحاف فضلاء البشر ٥٠٢/٢.

(٦) ينظر: المقتضب ٣٨٩/١، ومعانى القرآن وإعرابه ٧٧/٥، ومعانى القراءات للأزهري/ ٤٦٨، وحجة القراءات لأبى زرع/ ٦٨٧، وفتح الوصيد فى شرح القصيد للسخاوى ٣٣٩/٢.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٥٢/٣، ومجموعة شروح الشافية ٢٥٩/١، ١٧٩/٢، ١٨٠.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٥٢/٣.



وحكم هؤلاء الشُّراح تابعين لابن الحاجب بأن بقاء همزة الوصل أكثر من حذفها في الابتداء، وإن تحركت اللام بحركة الهمزة بعدها؛ لأن حركتها غير معتد بها؛ لعروضها، فهي في حكم السكون، ولقلة من يعتد بها، فيحذف همزة الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة اللام.

ومن ثم وجدناهم يصفون اللغة الثانية بأنها اللغة الكثيرة في التخفيف، ويقضون للثالثة بأنها القليلة<sup>(١)</sup>. وقد يُعزَّز هذا الحكم ما حكاه الكسائي والفراء أن من العرب من يقرب الهمزة لاماً في مثل هذا، فيقول في الأحمَر والأرض: اللَّحْمَرُ، واللَّرضُ، ولا ينقل الحركة؛ محافظة على سكون اللام المعرفة<sup>(٢)</sup>.

والحق أن اللغة الثالثة فصيحة، وإن كانت قليلة؛ لهذين الأمرين:

الأول: حكم بعض العلماء على هذه اللغة بأنها مقتضى القياس؛ لأن الحاجة إلى همزة الوصل كانت من أجل سكون اللام، فإذا تحركت فقد استغنى عن همزة الوصل، وحمل عليها القراءة المذكورة<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أنها مسموعة عن العرب، قال السخاوي: "وأبو عمرو - رحمه الله - يروى عن العرب: رأيتُ زيادَ لَعَجَمَ، وهو قدوة في العربية"<sup>(٤)</sup>. وكذلك روى أبو الحسن الأُخفش عن بعض العرب أنه يقول: هذا لَحْمَرٌ قد جاء، فيحذف ألف الوصل لحركة اللام<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: السابق ٥١/٣، ٥٢، ومجموعة شروح الشافية ٢٥٩/١، ١٧٩/٢، ١٨٠.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٥٢/٣.

(٣) ينظر: الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء/ ٤١٣.

(٤) فتح الوصيد في شرح القصيد ٣٤٠/٢.

(٥) ينظر: الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي ٢٣٨/٦، وحجة القراءات لأبي زرعة/ ٦٨٧، والقراءات القرآنية في المقتضب للمبرد - رسالة ماجستير للباحث بالكلية/ ٤٥٣.



## الوقف على المنون

### تقديم:

يأتى الوقف فى اللغة بمعنى السكون والحبس والمنع، يقال: وَقَفْتُ الدَّابَّةَ تَقِفٌ وَقَفًا وَقُوفًا أى: سَكَنْتُ، وَقَفْتُهَا أَنَا، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى. وَقَفْتُ الدَّارَ وَقَفًا: حَبَسْتُهَا فِى سَبِيلِ اللَّهِ. وَقَفْتُ الرَّجُلَ عَنِ الشَّيْءِ وَقَفًا: مَنَعْتُهُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

وفى الاصطلاح عَرَّفَهُ الرُّضَى بِقَوْلِهِ: "السُّكُوتُ عَلَى آخِرِ الْكَلِمَةِ اخْتِيَارًا؛ لِجَعْلِهَا آخِرَ الْكَلَامِ"<sup>(٢)</sup>.

ومقاصده ثلاثة: تمام الغرض من الكلام، وتمام النظم فى الشعر، وتمام السجع فى النثر<sup>(٣)</sup>. وله فى اللغة العربية أحكام، يُوجِبُ أَحَدَهَا عِنْدَ حَدُوثِهِ، وَهِيَ:

الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، وقلب التنوين ألفًا أو واوًا أو ياء، وقلب الألف واوًا أو ياء أو همزة، وقلب التاء هاء، وإلحاق هاء السكت، وحذف الواو والياء، وإبدال الهمزة حرف حركتها، ونقل الحركة<sup>(٤)</sup>.

وهذه الأحكام متفاوتة فى الحسن، فبعضها أحسن من بعض. وقد يتفق حكمان أو أكثر فى الحسن، مثل: الإسكان، وقلب التاء هاء. وقد يتفق حكمان أو أكثر فى المحل، مثل: الإسكان، والروم فى المتحرك، وهو فى المفتوح قليل. ومعنى الروم: الإتيان بالحركة خفيفة؛ حرصًا على بيان الحركة التى يتحرك بها آخر الكلمة فى الوصل.

والإشمام يكون فى المضموم، وهو: أَنْ تَضُمَّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الْإِسْكَانِ، بِحَيْثُ يَعْرِفُ النَّازِرُ أَنَّ تِلْكَ الْحَرَكَةَ هِيَ السَّاقِطَةُ دُونَ غَيْرِهَا.

وقلب الألف واوًا أو ياء أو همزة ضعيف، وكذلك نقل الحركة والتضعيف.

والإسكان فى الوقف هو الأكثر فى كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون، فإن تنوينه يُقَلَّبُ أَلْفًا.

وإنما كان الإسكان هو الأصل والأكثر؛ لأنه أبلغ فى تحصيل غرض الوقف، وهو الاستراحة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: المصباح المنير ٦٦٩/٢ (وقف).

(٢) شرح الرضى على الشافية ٢٧١/٢.

(٣) ينظر: التصريح ٦١٥/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٧١/٢، والتصريح ٦١٥/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٧١/٢، ٢٧٢، ٢٧٥، ومجموعة شروح الشافية ١٦٩/١، ١٢٢/٢.



**البيان:**

عرض ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك ثلاث لهجات فى الوقف على المنون، وقد اتفقا فى عرض الأولى منها، وهى: حذف تنوين المضموم والمكسور بلا بدل، وإبدال تنوين المفتوح غير المختوم بهاء التانيث ألفاً، فيقال فى الوقف على المرفوع والمجرور: جاء بكر، ومررتُ بـبكرُ بإسكان الآخر، ويقال فى الوقف على المفتوح: رأيتُ بكرًا، وإيها، وويها<sup>(١)</sup>.

وأما اللهجتان الأخريان فأحدهما تُعزى إلى ربيعة، والأخرى إلى الأزدي، وقد اختلفا فى الحديث عنهما من حيث التفصيل والإجمال.

فابن عقيل أفاض فى عرضهما، وكشف النقاب عما أثير حولهما، وذلك حين قال: "وأما ربيعة فلا يُبدلون من التنوين فى النصب ألفاً، بل يحذفونه، ويقفون بالسكون، كالمرفوع والمجرور؛ وهذه اللغة حكاها الأَخْفَش، ولم يذكر كثيرون أصحابها، وقال الخضراوي: لم يذكر سيبويه هذا، وذكر الأَخْفَش أن من العرب من يقف بالسكون كالمرفوع، والجماعة يرون أن هذا مما جاء فى الشعر، ولا يجوز فى الكلام... وحكاية الأَخْفَش أنها لغة تردُّ هذا العمل، ومما جاء من ذلك قوله:

أَلَا حَبَّذَا غَنَمٌ وَحَسَنٌ حَدِيثُهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفًا<sup>(٢)</sup>

والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة، ففى أشعارهم الوقف كثير جداً على المنسوب المنون بالألف، فكان الذى اختصوا به جواز الإبدال...

وأما الأزدي فيبدلون منه حرفاً يُجانس الحركة فى الرفع والجر، كما يفعل ذلك لزوماً غير ربيعة فى النصب، فيقولون: جاء زيدو، ومررتُ بزیدی، ذكر ذلك أبو الخطاب عن أزد السَّراة، وقال المازنى: هى لغة قوم من اليمن، وليسوا فصحاء - والأزدي: أبو حى من اليمن، وهو بالسَّين أفسح، يقال: أزدُ شنوءة، وأزدُ عَمَّان، وأزدُ السَّراة<sup>(٣)</sup>، وذكرها فى موضع آخر معزوة إلى أزد السَّراة، ووصفها بأنها بأنها لغة ضعيفة<sup>(٤)</sup>.

وأما السلسلي فاكتفى ببيان مقصود اللهجتين، دون إطالة فى العرض، وذلك حيث يقول: "وأما ربيعة فيحذفون التنوين، نحو: رأيتُ زيداً، كالمرفوع والمجرور..."

(١) ينظر: المساعد ٣٠١/٤، ٣٠٢، ٣٠٣، وشفاء العليل ١١٢٩/٣.

(٢) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وقد ورد فى: شرح قطر الندى / ٤٦٥، والفضة المضية / ٤٦٧، وهمع الهوامع ٣/٢٧٤، والدَّنِفُ هو: الذى لازمه المرض. ينظر: المصباح المنير ٢٠١/١ (دنف).

(٣) المساعد ٣٠١/٤، ٣٠٢، ٣٠٣.

(٤) ينظر: السابق ٢/٦٧٥.

وأما الأزد فيبدلون من التنوين حرفاً يُناسب الحركة التي قبله، فيقولون: جاء زيدو، ومررت بزیدی، ورأيت زیداً<sup>(١)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

إذا كان آخر الكلمة ساكناً كفى المتكلم مؤونة الإسكان، نحو: كمّ ومنّ، فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف، بل يقف بالسكون فقط<sup>(٢)</sup>.

وإذا كان آخر الكلمة غير المختومة بهاء التأنيث مُنوِّناً فأمام المتكلم ثلاث لهجات:

**أولاهها:** هي الفصحى، وأرجح اللهجات الثلاث وأكثرها وأفشأها، ومحتواها: أن يحذف المتكلم التنوين في الرفع والجر حتى يصير الحرف الذي قبله آخر الكلمة، فيحذف حركته، نحو: هذا بكرٌ، ومررتُ ببكرٌ بإسكان الراء في المثالين، وأن يُبدل التنوين ألفاً إن كان واقعاً بعد فتحة، ويشمل ذلك ما فتحته للإعراب نحو: رأيتُ بكرًا، وما فتحته للبناء نحو قولك في: إيها - بمعنى انكف - وويها - بمعنى أعجب - : إيها وويها.

هذا هو المشهور في كلام العرب، وهو لغة قريش، وبه نزل القرآن الكريم<sup>(٣)</sup> وإنما حذف التنوين في الرفع والجر؛ لتكون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل؛ لأن الوقف للاستراحة، ومحل التخفيف الأواخر؛ لأن الكلمة تتناقل إذا وصلت إلى آخرها، وسهّل الحذف كون التنوين فضلة على جوهر الكلمة في الحقيقة.

وأما في المفتوح المنون فتخفيف الكلمة غاية التخفيف يحصل من دون حذف التنوين؛ وذلك بقلبه ألفاً؛ إذ الألف أخف الحروف<sup>(٤)</sup>، ولأن التنوين يشبه الألف من حيث كان اللين في الألف يقاربه الغنة في التنوين؛ فأبدلوه ألفاً لما بينهما من المقاربة<sup>(٥)</sup>.

ولله درُّ ابن إسحاق الصيمري عالماً، فقد علَّلَ هذا الأمر تعليلاً شافياً حين قال: وإنما عوّضوا من التنوين في المنصوب ألفاً، ولم يعوّضوا في المرفوع واواً وفي المجرور ياء؛ لأن الياء والواو ثقيلان، والألف أخف منهما، فأثبتوا الخفيف، وحذفوا الثقيلين.

(١) شفاء العليل ١١٢٩/٣.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/٢٧٢، ٢٧٣، وجمع الهوامع ٣/٤٢٦.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/٢٧٢، وارتشاف الضرب ١/٣٩٢، ٣٩٣، وتوضيح المقاصد والمسالك

٣/٤٦٩، وشرح ابن عقيل على الأفية ٢/٤٦٧، وشرح المكودي عليها ٤/٤٦٢، ومجموعة شروح الشافية ١/١٧١،

٢/١٢٣، والفضة المضية/٤٦٧، والتصريح ٢/٦١٦، وشرح الأشموني ٤/٢٠٤.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/٢٧٤.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥١٨، والتصريح ٢/٦١٦.



ووجه آخر، وهو: أنهم لو عَوَّضُوا فى المرفوع واوًا لأشبهه آخرُ الاسم آخرَ الفعل، وليس فى كلام العرب اسم آخره واو قبلها ضمة لازمة، وإذا أدى إليه قياس قلبوا الواو ياء، كقولك فى جمع دَلْوٍ: أدل، وكان الأصل: أدلّو، فقلبوا ياء؛ للفرق بين الاسم والفعل.

ولو عَوَّضُوا من المجرور ياءً لالتبس بالمضاف إلى [ياء] المتكلم، ولم تعرّض هذه الوجوه فى الألف؛ فلذلك لم تحذف فى الوقف على المنصوب المنون<sup>(١)</sup>.

اللهجة الثانية: تسكينُ الحرف المنون عند الوقف فى أحواله الثلاث، مرفوعًا كان أو مجرورًا أو منصوبًا، يقولون: رأيتُ بكرًا بإسكان الراء؛ حملًا له على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرى واحدًا<sup>(٢)</sup>.

وقد علّل ذلك بأن حذف التنوين مع حذف الفتحة قبله أخف من بقائه مقلوبًا ألفًا معها<sup>(٣)</sup>، وعلّل - أيضًا - بأنه لما وجب الابتداء بالمتحرك اختير الوقف بالسكون؛ ليخالف الانتهاء الابتداء<sup>(٤)</sup>.

حكى هذه اللغة دون نسبة إلى أحد أبو الحسن الأخفش وقطرب وأبو عبيد<sup>(٥)</sup> والكوفيون، وعزاها ابن ابن مالك والرضى إلى ربيعة<sup>(٦)</sup>، قال أبو حيان: "هو - والله أعلم - ربيعة الفرس بن نزار بن معد معد بن عدنان، وفى البطون التى تفرعت عن ربيعة عالم شعراء لا يُحصون، ولا يوجد فى لسانهم الوقف بغير إبدال التنوين ألفًا إلا إن كان على سبيل الندور، وعند الجمهور أن هذا مما جاء فى الشعر، ولا جاء فى الكلام"<sup>(٧)</sup>.

(١) التبصرة والتذكرة ٧١٧/٢، ٧١٨.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٦٩، وشرح المكودى على الألفية/٤٦٢، ومجموعة شروح الشافية ١/١٧١، ١٢٣/٢، والفضة المضية/٤٦٧، والتصريح ٢/٦١٦، وهمع الهوامع ٣/٤٢٧، وشرح الأشمونى ٤/٢٠٤، وقواعد الإملاء للشيخ نصر الهورينى تح د/ عبد الوهاب الكحلة/١٦٨.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/٢٧٩.

(٤) ينظر: الكناش فى النحو والتصريف لأبى الفداء/٣٩٦.

(٥) هو: القاسم بن سلام، إمام أهل عصره فى فنون العربية، أخذ عن أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعى وغيرهم. من كتبه: الغريب المصنّف، وغريب القرآن، وغريب الحديث. توفى سنة ٢٢٣هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٥٣، ٢٥٤.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩، وارتشاف الضرب ١/٣٩٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٦٩، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/١٧١)، وشرح الأشمونى ٤/٢٠٤.

(٧) ارتشاف الضرب ١/٣٩٢.

والحق أن هذه لغة في ربيعة، غير لازمة في كلامهم، ففي أشعارهم - كما قال ابن عقيل - جاء الوقف على المنصوب المنون بالألف كثيراً، فكأن الذي اختصوا به هو جواز الإبدال<sup>(١)</sup>.  
ومما جاء على هذه اللغة المذكورة قول الشاعر:

إِلَى الْمَرءِ قَيْسٍ أَطِيلُ السُّرَى وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَىِّ عَصْمٍ<sup>(٢)</sup>

أراد: عَصْمًا، فوقف عليه بالسكون جرياً على معتاد ربيعة في جُلِّ الكلام.

اللهجة الثالثة: الوقف على التنوين بإبداله ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، يقولون: هذا بكرؤ، ومررت ببكرى، ورأيت بكرأ<sup>(٣)</sup>؛ حرصاً على بيان حركة الإعراب؛ لأن التنوين زائد يجرى مجرى الحركة الإعرابية؛ لأنه تابع لها، فكما لا يُوقف على الإعراب لا يُوقف على التنوين؛ ولأنهم فرقوا بينه وبين النون الأصلية ك: حَسَن، أو المُلْحَقَة نحو: ضَيْقِن، فإنه ملحق بجعفر. ولم يحذفوه؛ لانه حرف جىء به للدلالة على الأمكنية فقلبوه بحرف حركة ما قبله<sup>(٤)</sup>.  
وقضى الرضى بأن هذا الوقف مكروه؛ لأن الواو ثقيلة على الجملة، ولا سيما المضموم ما قبلها في الآخر، وكذا الياء<sup>(٥)</sup>.

وتعزى هذه اللغة إلى أزد السَّرَاة، قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب أن أزد السَّرَاة يقولون: هذا زِيدُو، وهذا عَمْرُو، ومررت بزيدى، وبعمرى، جعلوه قياساً واحداً؛ فأتببتوا الياء والواو كما أتبتوا الألف"<sup>(٦)</sup>.

وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنها لغة لقوم من أهل اليمن، وليسوا فصحاء<sup>(٧)</sup>، ويبدو أن هذا ما جعل بعض المتأخرين يفتى بأنها لغة متروكة<sup>(٨)</sup>، ولغة ضعيفة<sup>(٩)</sup> والحق أنها لغة مسموعة عن قوم

(١) ينظر: المساعد ٣٠٣/٤.

(٢) البيت من بحر المتقارب، وقائله: الأعشى ميمون بن قيس يمدح قيس بن معد يكرب، وهو فى ديوانه/ ٣٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩، وشرح الرضى على الشافية ٢٧٢/٢، ٢٧٥، ٢٧٩، والسرى: السير ليلاً، والعصم جمع عصام وهو الحبل والسبب، والمراد به هنا: عهد يبلغ به. ينظر: شرح شواهد الشافية/ ١٩٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٧٤/٢، ٢٨٠، وارتشاف الضرب ٣٩٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٦٩/٣، وشرح المكودى على الألفية/ ٤٦٢، ومجموعة شروح الشافية ١٧١/١، ١٢٣/٢، والتصريح ٦١٦/٢، وهمع الهوامع ٤٢٧/٣، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤.

(٤) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١٧١/١، ١٢٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٧٤/٢.

(٦) الكتاب ١٦٧/٤، وينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٧١٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٣/٤، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١٧١/١).

(٨) ينظر: الفضة المضية لابن زيد العاتكى/ ٤٦٨.

(٩) ينظر: المساعد ٦٧٥/٢.



من العرب فصحاء، وهم أزد السَّرَّاة، كما نصَّ سيبويه وغيره من العلماء، ومن ثم اقتصر المتأخرون على نسبتها إليهم دون سواهم، وحين أطلقها ابن مالك في الأزد، بادروا إلى تقييدها بأزد السَّرَّاة<sup>(١)</sup>؛ اقتداءً بسيبويه، والسماع الصحيح لا يمكن رده، ولا يقدم أحد على نبذه، بل يجب أن يقبل كما ورد، وإن لم يتبع.

\* \* \*

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٦٩/٣، والمساعد ٦٧٥/٢، ٣٠٣/٤، وهمع الهوامع ٤٢٧/٣، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤، وحاشية الخضرى ١٧٥/٢.

## الوقف بالنقل إلى متحرك

### تقديم:

يجوز في الوقف الجمع بين ساكنين؛ لأن الوقف يُمكن الحرف ويستوفى صوته، ويُوفَّره على الحرف الموقوف عليه، فيجرى ذلك مجرى الحركة؛ لقوة الصوت واستيعابه، كما جرى المد في حروف المد مجرى الحركة، وليس كذلك الوصل؛ لأن الأخذ في متحرك بعد الساكن يمنع من امتداد الصوت؛ لصرفه إلى ذلك المتحرك، ألا ترى أنك إذا قلت: هذا بكرٌ، في حال الوقف تجد في الراء من التكرار وزيادة الصوت مالا تجده في حال الوصل؛ فلذلك يجوز الجمع بين الساكنين في الوقف، ولا يجوز في الوصل<sup>(١)</sup>.

ومن أحكام الوقف: الوقف بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله؛ لكرهية التقاء الساكنين، نحو قولك: هذا بكرٌ، ومررت ببكرٌ، ومررت ببكرٌ<sup>(٢)</sup>. وهذا الحكم قليل في كلام العرب؛ لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحريك العين الساكن مرة بالضم، ومرة بالفتح، ومرة بالكسر، وإن كانت الحركة عارضة؛ وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الحرف الأخير إلى الوسط. وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين، والضنُّ بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى<sup>(٣)</sup>.

فإن كان آخر الكلمة مرفوعاً حال الوصل حوَّلوا في الوقف الضمة إلى الساكن قبله، ويكون في ذلك تنبيه على أنه كان مرفوعاً، وفيه - أيضاً - تخلص من التقاء الساكنين.

وإن كان مجروراً حوَّلوا الكسرة إلى الساكن قبله كذلك. تقول في المرفوع: هذا بكرٌ، والأصل: هذا بكرٌ يا فتى، وفي الجر: مررت ببكرٌ، والأصل: ببكرٌ يا فتى.

أما المفتوح فلا نقل فيه، وعلة ذلك: أن المفتوح المنون يُبدل تنوينه في الوقف ألفاً، وتبقى حركة الإعراب وهي الفتحة نحو: رأيت بكرًا، فليس هناك داعٍ إلى النقل<sup>(٤)</sup>. وعلى لغة من يقف بالسكون، وهم ربيعة يجوز النقل؛ لأنهم يحذفون الفتحة أيضاً. والمفتوح غير المنون محمول على المنون؛ لأن اللام عارضة، والأصل التنوين، فالمعرف باللام في حكم المنون، فلا يقال: رأيت البكر. هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١٧٣/٤، وهمع الهوامع ٤٣٣/٣.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣٢١/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٩، ٧٢.



والكوفيون وبعض البصريين أجازوا النقل في المفتوح غير المنون؛ لكونه مثل المرفوع والمجرور في وجوب إسكان اللام<sup>(١)</sup>. وهذا قول حسن وقياس سديد؛ لأن الغرض من النقل هو الخروج عن عهدة الجمع بين الساكنين، وذلك موجود في المنصوب، كما هو موجود في المرفوع والمجرور<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن الوقف بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى المتحرك قبله لغة لُخْمِيَّةٌ، أي: منسوبة إلى لُخْم، وموجودة فيهم<sup>(٣)</sup>.

وكما اقتفيا أثره في هذا التقرير اقتفياه - أيضاً - في الاستشهاد لها بقول الراجز:

مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تَحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعَلِّمُ رَشَدَهُ<sup>(٤)</sup>

وزاد ابن عقيل قوله موضعاً: "والأصل: قَصَدَهُ بفتح الدال، فنقل حركة الهاء إلى الدال، فضمها<sup>(٥)</sup> ونلاحظ هنا أن السلسلي عند استشهاد بهذا الرجز صَدَّرَ استشهاده بقوله (قول الشاعر)، والأولى أن يقول: الراجز، وقد وقع منه ذلك غير مرة، فهو لا يُمَيِّزُ الرجز من الشعر.

### الدراسة التفصيلية:

ذكر علماء التصريف أن نقل الحركة عند الوقف لا يسوغ إلا بالشروط الآتية:

الأول: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً؛ ليقبل الحركة المنقولة؛ إذ المتحرك لا يقبل حركة أخرى، فلا يصح النقل في نحو: هذا جعفرٌ.

الثاني: أن يكون ذلك الساكن صحيحاً؛ لأن حرف العلة يزيد استثقلاً بنقل الحركة إليه، وذلك نحو: زَيْدٌ وَحَوْضٌ.

الثالث: ألا يتعذر تحريك ذلك الساكن، فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: السابق ٧٢/٩، وشرح الرضى على الشافية ٣٢١/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٩.

(٣) ينظر: المساعد ٣٢١/٤، وشفاء العليل ١١٣٣/٣.

(٤) هذا الرجز لم أعرف قائله، وقد ورد في: شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٩٩٠/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك

١٤٨١/٣، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١٨٨/١)، وشرح الشواهد للعيني مع شرح الأشموني

٢١١/٤، وحاشية الخضرى ١٧٧/٢.

(٥) المساعد ٣٢١/٤.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٩/٣، ١٤٨٠، ومجموعة شروح الشافية ١٨٨/١، والتصريح ٦٢٦/٢.



**الرابع:** ألا تكون الحركة التي يُراد نقلها فتحة على الأصح عند جمهور البصريين؛ لأن المفتوح إذا كان منوناً لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين. وحُمِلَ عليه غير المنون<sup>(١)</sup>.

**الخامس:** أن يكون الحرف المنقول منه الحركة صحيحاً، فلا يُنقل من نحو: هذا غَزَوْ وَظَبَيْ؛ لأنه يُؤدى إلى كون الآخر واوًّا إثر ضمة فى: غَزَوْ، وهذا لا نظير له فى العربية. ويؤدى إلى وقوع الياء بعد ضمة فى: ظَبَيْ.

**السادس:** ألا يؤدى النقل إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل فى نحو: هذا عِلْمٌ - بكسر العين -؛ لأن النقل فيه يُؤدى إلى بناء لا نظير له؛ إذ ليس فى العربية فِعْلٌ - بكسر أوله وضم ثانيه -<sup>(٢)</sup>.

هذا هو المشهور عن العرب عند إرادة الوقف بنقل الحركة، وقد جاء عن بعضهم ما ينبذ الشرط الأول، فقد قرَّرَ ابن مالك وجماعة أن الوقف بنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف المتحرك قبله لغة لطائفة من العرب، وهى: لَحْمٌ، واستشهدوا لها بالرجز السالف ذكره؛ إذ فيه نقل الحركة إلى المتحرك قبلها<sup>(٣)</sup>.

وذهب أبو حيان إلى أن هذا الشاهد محتمل للتأويل، ولا تثبت القواعد به<sup>(٤)</sup>؛ إذ هو محتمل لأن يكون يكون الأصل قَصْدُوهُ بواو الجمع؛ حملاً على معنى (مَنْ)، ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة. فإن كان المستند فى إثبات هذه اللغة هذا الشاهد فلا حجة فيه<sup>(٥)</sup>.

ويُجاب عن ذلك بأنه لم يُراعِ المعنى فى (مساعيه)، و(رشده)، ولو كان راعى المعنى فى (قَصْدُهُ) لراعاه بَعْدُ؛ إذ لا تجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى<sup>(٦)</sup>.

ومما يؤكد إثبات هذه اللغة اللخمية ورودها - أيضاً - فى قول الراجز:

مَا زَالَ شَيِّبَانُ شَدِيدًا هَبْصُهُ حَتَّى أَتَاهُ قِرْنُهُ فَوْقَ صُهُ<sup>(٧)</sup>

(١) ينظر: الكتاب ١٧٣/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٩/٣، والتصريح ٦٢٦/٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٠/٣، والتصريح ٦٢٦/٢، والتبيان فى تصريف الأسماء لـ د/ أحمد كحيل/ ٣٤٢، ٣٤٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٠٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٨١/٣، والمساعد ٣٢١/٤، وشفاء العليل ١١٣٣/٣، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١٨٨/١)، والتصريح ٦٢٨/٢، وهمع الهوامع ٤٣٥/٣، وشرح الأشمونى ٢١١/٤، وحاشية الخضرى ١٧٧/٢، والتبيان فى تصريف الأسماء/ ٣٤٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٠٤/١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٨١/٣، ١٤٨٢، وحاشية الصبان ٢١١/٤.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٢١١/٤.

(٧) الراجز لامرأة من عبد القيس أم سعد بن قرط فى شرح شواهد المغنى ١٨٦/١، وقد ورد بلا نسبة فى: الصحاح (وقص)، ولسان العرب (هبص)، و(وقص)، وارتشاف الضرب ٣١٢/٣، والتصريح ٦٢٨/٢، وهمع الهوامع



أراد: فَوَقَّصَهُ، فلما وقف على الهاء نقل حركتها وهي الضمة إلى الصاد قبلها، فحركها بحركتها<sup>(١)</sup>. ونقل الشيخ خالد عن بعضهم أنك تقول في ضَرْبَهُ: ضَرْبُهُ في الشعر، وقد استعملته العامة في النثر<sup>(٢)</sup>.

ومن لغة هؤلاء اللخميّين: الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف، ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها، كقول الشاعر:

فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ بِأَرْضِ قَوْمِي نَوَائِبَ كُنْتُ فِي لَحْمٍ أَخَافُهُ<sup>(٣)</sup>

أراد: أَخَافُهَا، ففعل ما ذكر.

وكذلك تفعل طيِّءٌ بهاء الغائبة، ومن ذلك قولهم: والكرامة ذات أكرمكم الله به، أي: بها، فحذفوا الألف، ونقلوا حركة الهاء إلى الباء<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

٢٧٥/٣. والهِبَصُ: النشاط والعَجَلَةُ، وقِرْنُهُ: مثله في الشجاعة والشدة، ووقَّصَهُ: كسر عنقه ودقها. ينظر: اللسان (هبص، وقرن، ووقص).

(١) ينظر: الصحاح، واللسان (وقص)، والتصريح ٦٢٨/٢.

(٢) ينظر: التصريح ٦٢٨/٢.

(٣) من الوافر، ولم يعرف قائله، وهو في: الإتيان ٥٦٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٩١/٤، والتصريح ٦١٩/٢، وشرح الأشموني ٢١١/٤.

(٤) ينظر: شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢٠٥/٤، ٢٠٦.

## الوقف على الهمزة المتطرفة

### تقديم:

يشترط للوقف بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها الشروط المذكورة في القضية السابقة إلا شرطين منها، فإنهما مغتفران، وهما: ألا تكون الحركة المراد نقلها فتحة، وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له.

فيجوز النقل في نحو قولك: رأيت الرديء - وهو المعين - فتقول: رأيت الرء، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة؛ لنقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب. ألا ترى أنك لو قلت: رأيت الرءى بالإسكان من غير نقل وجدت استثقلاً واضحاً؛ فلذلك نُقلت الفتحة من الهمزة ولم تُنقل من غيرها<sup>(١)</sup>.

ويجوز النقل في نحو قولك: هذا رءء، فتقول: رءء، وإن أدى النقل إلى بناء فعل بكسر أوله وضم ثانيه. فعدم النظر في النقل من الهمزة مغتفر؛ لثقل الهمزة وصعوبة النطق بها إذا سكنت وسكن ما قبلها<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك ثلاث لهجات في الوقف على الهمزة المتحركة بعد ساكن، دونك بيانها:

**الأولى:** بعض بنى تميم لا يغتفرون عدم النظر مع الهمزة، ويجعلون المهموز كغيره؛ ولذلك تراهم يفرون من النقل من الهمزة إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعاً، فيقولون: هذا الرءى، ورأيت الرءى، ومررت بالرءى، وهذا البوء، ورأيت البوء، ومررت بالبوء، وهذا الخبأ، ورأيت الخبأ، ومررت بالخبأ<sup>(٣)</sup>.

وذكر ابن عقيل للإتباع علة أخرى لم نرها عند السلسلي، وذلك حين قال: "وإنما أتبعوا؛ استثقلاً للجمع بين ساكنين، أحدهما همزة"<sup>(٤)</sup>.

**الثانية:** يحذف الحجازيون الهمزة إذا نُقلت حركتها إلى الساكن قبلها، ويقفون على حامل حركتها، كما يُوقف عليه مُستبداً بها، فيقولون: هذا الخب، ورأيت الخب، ومررت بالخب، وهذا البئ، ورأيت

(١) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ١/١٨٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٨٠، والتصريح ٢/٦٢٧، وشرح الأشموني ٤/٢١٢.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٨٠، والمساعد ٤/٣١٩، والتصريح ٢/٦٢٧.

(٣) ينظر: المساعد ٤/٣١٩، وشفاء العليل ٣/١١٣٢.

(٤) المساعد ٤/٣١٩.



البُطْ، ومررتُ بالبُطْ، وهذا الرَّدْ، ورأيتُ الرَّدْ، ومررتُ بالرَّدْ<sup>(١)</sup>. ولم يكتفِ ابن عقيل بعرض هذه اللغة كما فعل السلسلي، بل ذكر ما يترتب عليها فقال: "فيعطى الحرف السابق على الهمزة عند هذا العمل في الوقف ما يكون له لو كان آخر الكلمة ووقف عليه، من السكون، والروم، والإشمام حيث يكون، والتضعيف"<sup>(٢)</sup>.

**الثالثة:** يقف غير الحجازيين على الهمزة ساكنةً بعد نقل حركتها، فيقولون: هذا البُطُو، ورأيتُ البُطَا، ومررتُ بالبُطِي، وكذلك الرَّدْ والخَبْءُ. أو مبدلةً بمجانس حركة ما قبلها ناقلين أو متبعين، فيقولون في النقل: هذا الخَبُو، ورأيتُ الخَبَا، ومررتُ بالخَبِي، وهذا البُطُو، ورأيتُ البُطَا، ومررتُ بالبُطِي، وهذا الرَّدُو، ورأيتُ الرَّدَا، ومررتُ بالرَّدِي.

ويقولون في الإتياع: هذا الخَبَا، ورأيتُ الخَبَا، ومررتُ بالخَبَا، وهذا البُطُو، ورأيتُ البُطُو، ومررتُ بالبُطُو، وهذا الرَّدِي، ورأيتُ الرَّدِي، ومررتُ بالرَّدِي.

- وإذا كانت الهمزة متحركة بعد متحرك فقد ذكر كلاهما تابعين لابن مالك لهجة واحدة للحجازيين فيها، وهي: إبدال الهمزة في الوقف بمجانس الحركة التي قبلها، فيقولون: هذا الكَلَا، وهذه الأَكْمُو، وأهْنِي في: الكَلَا والأَكْمُو وأهْنِي، ويقولون في: أقرأ، ويؤوضُو، ويُقرئ: أقرأ، ويؤوضُو، ويُقرئ<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

العرب في الهمزة الموقوفة عليها مذهبان: منهم من يُخَفِّفُها إما بالقلب أو الحذف، وهم أهل الحجاز، ومنهم من يُحَقِّقُها، وهم التميميون وغيرهم، وإليك تفصيل القول في هذين المذهبين:

#### أولاً: مذهب أهل التحقيق:

الهمزة المحققة لا تخلو من أن تكون مسبوقه بساكن أو متحرك.

- فإذا سكن ما قبل الهمزة فحكمها مخالف لغيرها من الحروف، وذلك أنهم يلغون الحركات في الهمزة على الساكن قبلها، ضمة كانت أو كسرة أو فتحة، فيقولون: هذا الخَبُو، ومررتُ بالخَبِي، ورأيتُ الخَبَا، بخلاف غيرها. ألا ترى أن الذين يقولون: هذا البَكْرُ، ومررتُ بالبَكْرُ لا يقولون: رأيتُ البَكْرَ، ويقولونه مع الهمزة. وعلّة ذلك: أن الهمزة خفية، فهي أبعد الحروف وأخفاها، وسكون ما قبلها يزيدا خفاء، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها أكثر من غيرها؛ لأن تحريك ما قبلها يبينها؛ لأنك ترفع لسانك بصوت، ومع الساكن ترفعه بغير صوت.

(١) ينظر: السابق ٣١٩/٤، وشفاء العليل ١١٣٢/٣.

(٢) المساعد ٣٢٠/٤.

(٣) ينظر: السابق ٣٢٠/٤، ٣٢١، وشفاء العليل ١١٣٢/٣، ١١٣٣.

هذا مذهب ناس كثير من العرب، منهم تميم وأسد، ولا فرق عندهم بين ما أوله مفتوح أو مضموم أو مكسور، ولم يفعلوا ذلك في غير الهمزة. وكما يقولون: هذا الخَبُوءُ، ورأيتُ الخَبَأَ ومررتُ بالخَبِيءِ، يقولون كذلك: هذا البُطُوءُ، ورأيتُ البُطَأَ، ومررتُ بالبُطِيءِ، ويقولون: هذا الرَّدْءُ، ورأيتُ الرَّدَأَ، ومررتُ بالرَّدِيءِ<sup>(١)</sup>. ولا يتحامون ما تحاماه غيرهم من المصير إلى بناء فِعْلٍ بكسر الأول وضم الثاني؛ إذ لا نظير له في الكلام، وإلى بناء فِعْلٍ بضم الأول وكسر الثاني؛ إذ لا نظير له في الأسماء؛ وذلك لأنه عارض في الوقف، ولم تُبْنَ عليه الكلمة<sup>(٢)</sup>.

- وناس من بني تميم يتحاشون من الوزنين المرفوضين في الهمزة - أيضاً - مع عروضهما؛ فيتركون نقل الحركة فيما يؤدي إليهما، ويتبعون العينَ فيهما الفاءَ في الأحوال الثلاث، فيقولون: هذا الخَبَأُ، ورأيتُ الخَبَأَ، ومررتُ بالخَبَأَ، وهذا البُطُوءُ، ورأيتُ البُطُوءَ، ومررتُ بالبُطُوءَ، وهذا الرَّدِيءُ، ورأيتُ الرَّدِيءَ، ومررتُ بالرَّدِيءَ؛ وذلك لكرهة الانتقال من ضم إلى كسر، والعكس<sup>(٣)</sup>. ويجرى في حالي الرفع والجر مع الإسكان الرَّوْمُ والإشمام.

وهؤلاء يتحاشون من الوزنين المرفوضين مع قلب الهمزة - أيضاً - فيقولون: هذا البُطُوءُ، ورأيتُ البُطُوءَ، ومررتُ بالبُطُوءَ، وهذا الرَّدِيءُ، ورأيتُ الرَّدِيءَ، ومررتُ بالرَّدِيءَ، فألزموا الواو في الأول، والياء في الثاني.

وفي هذا المقلوب لامة حرف علة لا يكون روم ولا إشمام؛ لأن الحركة كانت على الهمزة لا على حرف العلة<sup>(٤)</sup>.

- وبعض العرب يحذف حركة الهمزة ولا ينقلها، ثم يُبدل من الهمزة حرف علة مجانس لحركتها، فيجعلها في الرفع واوًا، وفي الجر ياء، وفي النصب ألفًا، بقلبها على حركة نفسها، فيقول: هذا الخَبُوءُ والبُطُوءُ والرَّدُوءُ، ومررتُ بالخَبِيءِ والبُطِيءِ والرَّدِيءِ، بسكون العين في الجميع<sup>(٥)</sup>. وأما في حالة النصب

(١) ينظر: الكتاب ١٧٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٩، وشرح الرضى على الشافية ٣١١/٢، والكناش فى النحو والتصريف/ ٣٩٨، ٣٩٩، وشرح الأشموني ٢١٢/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٩، وشرح الرضى على الشافية ٣١١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٧٧/٤، ١٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٩، وشرح الرضى على الشافية ٣١٢/٢، ومجموعة شروح الشافية ١٨٦/١، ١٨٧، ١٨٩، ١٣٢/٢، ١٣٣، وارتشاف الضرب ٤٠١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٠/٣، وشرح الأشموني ٢١٢/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣١٢/٢، ٣١٣.

(٥) ينظر: الكتاب ١٨٧/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٣/٩، وشرح الرضى على الشافية ٣١٢/٢، والكناش فى النحو والتصريف/ ٣٩٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٠/٣، ١٤٨١.



فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف؛ إذ الألف لا تجيء إلا بعد فتحة، فيقول: رأيتُ الخَبَا والبُطَا والرَّدَا، بالنقل والقلب<sup>(١)</sup>.

- ومن العرب من ينقل الحركات التي على الهمزة إلى العين في الجميع، ثم يُبدل الهمزة حرف علة يُجانس الحركة قبلها، فيقول في الرفع: هذا الخَبُو والبُطُو والرَّدُو، ويقول في النصب: رأيتُ الخَبَا والبُطَا والرَّدَا، ويقول في الجر: مررت بالخَبِي والبُطِي والرَّدِي<sup>(٢)</sup>. وليس هذا الإبدال تخفيفاً للهمزة، كما في: بِير، ورَاس، ومُومِن؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه<sup>(٣)</sup>.

هذا كله إذا كان ما قبل الهمزة ساكناً. فإن كان متحركاً نحو: الكَلَا، وأَكْمُو، وأَهْنِي فإنك تقف على الهمزة كما تقف على غير المهموز نحو: الجَمَل والرَّجُل والكَبِد، من غير قلب للهمزة؛ لأن حركة ما قبلها تُبَيِّنُها، فيجرى فيها أحكام الوقف على المتحرك إلا التضعيف؛ لأن الهمزة لا تُضَعَّف، وإلا النقل؛ لتحرك ما قبلها<sup>(٤)</sup>.

- وبعض العرب من أهل التحقيق يُبدل من الهمزة المفتوح ما قبلها حرف علة؛ حرصاً على البيان؛ لعدّهم الفتحة لخفتها كالعدم، فلا تقوم بالبيان حق القيام، فيقولون: هذا الكَلَو، ورأيتُ الكَلَا، ومررتُ بالكَلِي، يقلبون المضمومة واواً، والمفتوحة ألفاً، والمكسورة ياء؛ لأن الفتحة لا يستثقل بعدها حروف العلة ساكنة بخلاف غيرها<sup>(٥)</sup>.

هذا مذهب الذين يُحَقِّقُونَ الهمزة.

ثانياً: مذهب أهل التخفيف:

إذا كان ما قبل الهمزة ساكناً نقلوا حركة الهمزة إليه وحذفوها، وصار الحرف المنقول إليه الحركة آخر الكلمة، وكأنه مُسْتَبَدُّ بالحركة، فحكمه حكم غير المهموز، تُحذف حركته للوقف، ويجيء فيه من أحكام الوقف: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، يقولون: هذا الخَبُّ، ورأيتُ الخَبُّ، ومررتُ بالخَبُّ، وهذا البُطُّ والرَّدُّ، ورأيتُ البُطُّ والرَّدُّ، ومررتُ بالبُطُّ والرَّدُّ<sup>(٦)</sup>، وفي المنصوب المنون يُقلب التنوين ألفاً لا غير، يقولون: رأيتُ خَبَا وبُطَا ورَدَا<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣١٢/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، وشرح الرضى على الشافية ٣١٢/٢، ٣١٣.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣١٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٧٨/٤، وشرح الرضى على الشافية ٣١٣/٢.

(٥) ينظر: المصدران السابقان، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٩، وارتشاف الضرب ٤٠٢/١، وتوضيح المقاصد

والمسالك ١٤٨١/٣، وشرح الأشموني ٢١٣/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ١٧٩/٤، وشرح الرضى على الشافية ٣١٤/٢، والتصريح ٦٢٧/٢، وهمع الهوامع ٤٣٦/٣.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣١٤/٢.

( 684 )

وإن كان ما قبل الهمزة متحركاً أبدلوها عند الوقف حرفاً من جنس الحركة قبلها، فنحو: الخطأ والكلأ ألف في الأحوال الثلاث، يقولون: هذا الخطأ والكلأ، ورأيتُ الخطأ والكلأ، ومررتُ بالخطأ والكلأ؛ لأن الوقف يُسكن الهمزة وقبلها مفتوح، فقلبت ألفاً على حد قولهم في رأس وفأس: رأس وفأس، وإذا كان ما قبلها مضموماً قلبت واواً، نحو قولهم في أكمؤ: أكمؤ. وإذا كان مكسوراً قلبت ياءً، نحو قولهم في أهني: أهني، وفي ممتلي: ممتلي. ولا يكون فيها من أحكام الوقف إلا الإسكان<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: الكتاب ١٧٩/٤، وشرح المفصل للخوارزمي ٢٢٥/٤، ٢٢٦، وشرحه لابن يعيش ٧٤/٩، وشرح الرضى على الشافية ٣١٤/٢، والكناش في النحو والتصريف ٣٩٩، وارتشاف الضرب ٤٠٢/١، والمساعد ٣٢١/٤، وشفاء العليل ١١٣٣/٣، وشرح الأشموني ٢١٣/٤.



## الوقف على الاسم المقصور

### تقديم:

الاسم المقصور هو: الاسم الذى حرف إعرابه ألف لازمة<sup>(١)</sup> وهو على ضربين: مُنَوَّن، وغير مُنَوَّن. فغير المنون نحو: سَكَرَى وَحُبَلَى، وَالْفَقَا وَالْعَصَا. يُوقَفُ عَلَيْهِ بِالْأَلْفِ. وهذه الألف هي الأصلية التي كانت في الوصل؛ لأنه لا تنوين فيه، فتكون الألف بدلاً منه. ولا تحذف هذه الألف إلا في ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>.

وأما المُنَوَّن فإن ألفه سقطت في الوصل؛ لسكونها وسكون التنوين بعدها في نحو قولك: هذه عَصَا وَرَحًا يَا فَتَى، فإذا وقفت عليه عادت الألف في الأحوال الثلاث كلها رفعاً ونصباً وجرّاً، فتقول: هذه عَصَا، ورأيتُ عَصَاً، وضربته بعَصَاً. وهذا فَتَى، ورأيتُ فَتَى، ومررتُ بفَتَى. والعرب كلهم مجمعون على الوقف بالألف. ولكن العلماء اختلفوا في حقيقة هذه الألف على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: إجراء المقصور مجرى الصحيح، فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، فإذا قلت: هذا فَتَى، ومررتُ بفَتَى، ووقفت عليه فالألف هي الأصلية، نظير الراء من بكر، وإذا قلت: رأيتُ فَتَى، فالألف هي المبدلة من التنوين نظيرها في: رأيتُ بَكَرًا، وحُذفت الألف الأصلية؛ لاجتماع الساكنين.

وقد عَزَى هذا المذهب إلى سيبويه في نقل أكثر النحويين<sup>(٣)</sup>. وصَحَّحَهُ ابن عصفور<sup>(٤)</sup>، وعَزَى - أيضاً - إلى الجمهور<sup>(٥)</sup>، وهو مذهب أبى على الفارسي<sup>(٦)</sup>.

المذهب الثانى: أن الألف بدل من التنوين في الأحوال الثلاث كلها، واستصحب حذف الألف المنقلبة عن لام الكلمة وصلاً ووقفاً؛ وذلك لأن التنوين أبداً ألفاً في حال النصب من الصحيح؛ لسكونه وانفتاح ما قبله، وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها: رفعاً ونصباً وجرّاً. وقد عَزَى هذا المذهب إلى أبى الحسن الأخفش والفراء والمازنى<sup>(٧)</sup>. ويضعفه أنه قد جاء عنهم: هذا فتى بالإمالة، ولو كانت الألف بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة؛ إذ لا سبب لها<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح المكودي على الألفية/٤٠٦.

(٢) ينظر: التكملة لأبى على/ ٢٦، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤، ٢٠٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٤٤٢/٢ وشرح الرضى على الشافية ٢٨٠/٢، وارتشاف الضرب ٣٩٣/١، والتصريح ٦١٧/٢، وهمع الهوامع ٤٢٧/٣.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجى ٤٤٢/٢.

(٥) ينظر: المساعد ٣٠٤/٤.

(٦) ينظر: التكملة/ ٢٦.

(٧) ينظر: السابق/ ٢٦، وارتشاف الضرب ٣٩٣/١، والمساعد ٣٠٤/٤، والتصريح ٦١٧/٢، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩.



المذهب الثالث: أن الألف هي المنقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاث، وأن التنوين حُذِفَ في الوقف، فلما حُذِفَ عادت الألف؛ لزوال علة حذفها، وهي التقاؤها ساكنة مع التنوين. وهذا المذهب مروى عن أبي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> وقد عَزَى إلى الكوفيين - أيضاً - وقيل: إنه أقوى المذاهب الثلاثة<sup>(٢)</sup>، وأنه الأرجح<sup>(٣)</sup>؛ لأن الألف تمال وقفاً حال النصب كما تمال في الجر والرفع، والمبدلة من التنوين لا تصلح لذلك، في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾<sup>(٤)</sup> أمالها وقفاً حمزة والكسائي وخلف والأعمش<sup>(٥)</sup>. ويؤيد هذا المذهب كتابة الألف بالياء، وألف التنوين تكتب ألفاً<sup>(٦)</sup>. وهو ظاهر كلام سيبويه<sup>(٧)</sup>.

### البيان:

أورد ابن عقيل والسلسلي في الوقف على ألف المقصور ثلاث لهجات، هاك بيانها:  
الأولى: قلب الألف الموقوف عليها ياء، فيقولون: هذه عَصَى، ورأيتُ عَصَى، وضربته بعَصَى، وهذا أَفَعَى، ورأيتُ أَفَعَى، ومررتُ بأَفَعَى.

ذكر ابن عقيل أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وحكم عليها بأنها لغة قليلة<sup>(٨)</sup> في حين اكتفى السلسلي بعزوها إلى فزارة فقال: وهي لغة فزارة<sup>(٩)</sup> دون مزيد نسبة أو حكم عليها.  
الثانية: قلب الألف الموقوف عليها واوًا، وهي لغة لبعض طيئ، يقولون: هذه أَفَعَو، ورأيتُ أَفَعَو، ومررتُ بأَفَعَو<sup>(١٠)</sup>.

ويبدو أن القلب في هذه اللغة ليس خاصاً بحالة الوقف، فقد ذكر كلاهما في موضع آخر تابعين لابن مالك أن بعض الطائيين يُبدل ألف المقصور في الوصل واوًا، فيقول: هذه حُبْلُو يا هذا؛ إجراء للوصل مجرى الوقف اختياراً<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٣/١، والتصريح ٦١٧/٢، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤.

(٢) ينظر: المساعد ٣٠٥/٤.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٤٢٨/٣.

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة البقرة.

(٥) ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٤١٧/١.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٨٤/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ١٨٧/٤.

(٨) ينظر: المساعد ٣٠٥/٤.

(٩) شفاء العليل ١١٢٩/٣.

(١٠) ينظر: المساعد ٣٠٥/٤، وشفاء العليل ١١٢٩/٣.

(١١) ينظر: المساعد ٣٣١/٤، وشفاء العليل ١١٣٥/٣.



وزاد ابن عقيل أنهم أبدلوا في الوصل - أيضاً - ياء، فقالوا: هذه حُبْلَى يا هذا، فأجروا الوصل مجرى الوقف اختياراً كذلك<sup>(١)</sup>.

الثالثة: قلب الألف الموقوف عليها همزة، فيقولون: هذه أفعأ، ورأيتُ أفعأ، ومررتُ بأفعأ، وهذا فتأ، ورأيتُ فتأ، ومررتُ بفتأ. عزاها ابن عقيل لبعض طيبي، ولم يعزها السلسلي إلى أحد<sup>(٢)</sup>. وعلق ابن عقيل على هذه اللغة فقال: "والذي يقلب همزة هو ممن ليس من لغته التخفيف"<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

الوارد عن العرب في الوقف على ألف المقصور خمس لهجات، ذكرها العلماء، هاكها مدروسة على النحو التالي:

اللهجة الأولى: إثبات الألف على حالها وصورتها دون إبدال، وهي أشهر اللغات، وأكثرها وأعرفها، تقول: هذه حُبْلَى، ورأيتُ حُبْلَى، ومررتُ بحُبْلَى، وهذا فتَى، ورأيتُ فتَى ومررتُ بفتَى<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثانية: قلب الألف الموقوف عليها ياء في الأحوال الثلاث: الرفع، والنصب، والجر. سواء كانت هذه الألف للتأنيث نحو: حُبْلَى، أو لا نحو: مُثْنَى. وإنما قلبوها ياء؛ لأن الألف خفيفة، وهي أدخل في الحلق، قريبة من همزة، والياء أبين منها؛ لأنها من الفم. ولم يجيئوا بغير الياء؛ لأن الياء تشبه الألف في سعة المخرج والمد. وهي لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة. وفي حالة الوصل تستوى هذه اللغة مع سابقتها<sup>(٥)</sup>.

وهؤلاء يقولون في الوقف: هذه حُبْلَى، وهذا مُثْنَى، ورأيتُ حُبْلَى ومُثْنَى، ومررتُ بحُبْلَى ومُثْنَى. وهذا ما قرره سيبويه وحكاه حين قال: "هذا باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفاً أبين منه يشبهه؛ لأنه خفي... وذلك قول بعض العرب في أفعَى: هذه أفعَى، وفي حُبْلَى: هذه حُبْلَى، وفي مُثْنَى: هذا مُثْنَى. فإذا وصلت صيرتها أفعأ، وكذلك كل ألف في آخر الاسم. حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة. فأما الأكثر والأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها ولا تبدلها ياء. وإذا وصلت استوت اللغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكت عندها؛ فإذا استعملت الصوت كان أبين<sup>(٦)</sup>".

اللهجة الثالثة: قلب الألف ياء في الوقف، والإبقاء عليها في الوصل؛ إجراءً له مجرى الوقف في اختيار الكلام، وتعزى هذه اللغة إلى طيبي، يقولون في الحالين: أفعَى، وحُبْلَى، ومُثْنَى بالياء؛ لأن

(١) ينظر: المساعد ٣٣١/٤.

(٢) ينظر: السابق ٣٠٦/٤، وشفاء العليل ١١٢٩/٣، ١١٣٠.

(٣) المساعد ٣٠٦/٤.

(٤) ينظر: الكتاب ١٨١/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، والتصريح ٦١٧/٢.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، وشرح الرضى على الشافية ٢٨٦/٢، وارتشاف الضرب ٣٩٣/١،

وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٦/٣، والتصريح ٦١٧/٢، وهمع الهوامع ٤٣٠/٣.

(٦) الكتاب ١٨١/٤.

الألف خفية، فأبدلوا منها الياء؛ لأنها أبينُّ منها، وهي مناسبة لها<sup>(١)</sup>. قال سيبويه: "وأما طيِّئٌ فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف؛ لأنها خفيفة لا تحرك، قريبة من الهمزة. حدَّثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب<sup>(٢)</sup>. وهذه اللغة تتفق مع سابقتها في حال الوقف فقط.

اللهجة الرابعة: قلب الألف واواً في الوقف، والإبقاء عليها في الوصل؛ إجراء له مجرى الوقف في سعة الكلام؛ لأن الواو أبينُّ من الياء، والقصد البيان؛ إذ الياء أدخل في الفم؛ لكونها من وسط اللسان، فكانت أخفى من الواو؛ لكونها من الشفتين<sup>(٣)</sup>. قال سيبويه: "وزعموا أن بعض طيِّئٍ يقول: أَفَعَوْ؛ لأنها أبينُّ من الياء، ولم يجيئوا بغيرها؛ لأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد؛ ولأن الألف تُبدل مكانها كما تُبدل مكان الياء، وتُبدلان مكان الألف أيضاً، وهنَّ أخوات<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الخامسة: قلب الألف الموقوف عليها همزة؛ لأن الهمزة أخت الألف، والهمزة إذا كان ما قبلها متحركاً كانت أبينُّ من الألف. وهي لغة لبعض طيِّئٍ أيضاً، وليس من لغتهم تخفيف الهمزة. يقولون: هذه أَفَعَا وحُبْلًا، ورأيتُ أَفَعَا وحُبْلًا، ومررتُ بأفَعَا وحُبْلًا<sup>(٥)</sup>. ونصَّ سيبويه على أن الخليل حكى ذلك عن بعض العرب، ولم يُعيِّنهم<sup>(٦)</sup> وإذا وصلوا لم يفعلوا ذلك.

وحكم بعض شُرَّاح الشافية على القلب الوارد في هذه اللهجة بأنه ضعيف قليل في استعمالهم، ولم يُشيروا إلى كونه لهجة<sup>(٧)</sup>.

وذكر ابن عصفور التغييرات الواردة في اللهجات السابقة ذاهباً إلى أنها أوجه جائزة في الوقف، دون أن ينصَّ على كونها لهجات<sup>(٨)</sup>.

والمقلوب في هذه اللهجات في المنون الألف الأصلية أو ألف التنوين على الخلاف السابق في التقديم. وسُمع عن بعض العرب أنهم يهمزون كلَّ ألف في الوقف، فيقولون: رأيتُ رجلاً، وهو يضربها، وإذا وصلوا لم يفعلوا شيئاً من ذلك، وقالوا: رأيتُ رجلاً في الدار، وهو يضربها يا هذا<sup>(٩)</sup>. والهمزة في (رجلاً) بدل من الألف التي هي عوض من التنوين في الوقف، وليست بدلاً من التنوين نفسه. ويؤيد ذلك همز بعضهم (حُبْلًا)، وليس فيها تنوين<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٨٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، وشرح الرضى على الشافية ٢٨٦/٢، والمساعد ٣٣١/٤.

(٢) الكتاب ١٨١/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، وشرح الرضى على الشافية ٢٨٦/٢، والمساعد ٣٣١/٤.

(٤) الكتاب ١٨١/٤، ١٨٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٦/٣، والمساعد ٣٠٦/٤، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١٧٣/١)، والتصريح ٦١٧/٢، وهمع الهوامع ٤٣٠/٣.

(٦) ينظر: الكتاب ١٧٦/٤.

(٧) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١٧٣/١، ١٢٤/٢.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٤١/٢.

(٩) ينظر: الكتاب ١٧٦/٤، ١٧٧، والمساعد ٣٠٦/٤.

(١٠) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩.



## المبحث الثانى

### اللهجات فى تصريف الأفعال

## كسر فاء فعل ساكن العين لتخفيف أو إدغام

## تقديم:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن صيغة الفعل المبني للمفعول مُغَيَّرَةٌ من فعل الفاعل، فهي فرع عنه، وليست بأصل. ومقتضى ذلك: أن أوزان الثلاثى المجرد ثلاثة لا رابع لها، وهي: فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعَّلَ بفتح العين فى الأول، وكسرها فى الثانى، وضمها فى الثالث، مع فتح فاء الثلاثة<sup>(١)</sup>. واستدلوا على مذهبهم بترك الإدغام فى نحو: سُؤِيرَ، وترك الإبدال فى نحو: وُورَى. ومرادهم بذلك: أن الواو والياء متى اجتمعتا، وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تُقَلِّبُ ياءً، وتُدْغَمُ الياء فى الياء. وأن الواوين متى اجتمعتا فى أول الكلمة أُبدلت الأولى همزة لزومًا. فلما لم يحصل إدغام ولا إبدال دلَّ ذلك على أنهما مُغَيَّرَانِ عن فعل الفاعل وهو: سَايِرَ، ووَارَى، فكما لا تُدْغَمُ الألف من سَايِرَ، ولا تُهْمَزُ الواو من وَاَرَى، فكذلك ما غُيِّرَ عنهما.

وقد أُجيب عن ذلك بأن ترك الإدغام فى سُؤِيرَ؛ لئلا يلتبس بمجهول فَعَلَ؛ لأنه إذا قيل سَيَّرَ بالإدغام لم يُعلم أنه مجهول سَايِرَ أو سَيَّرَ. وأما ترك الإبدال فلأن الواو الثانية فى: وُورَى ليست متصلة الواوية؛ لأنها منقلبة عن ألف وَاَرَى<sup>(٢)</sup>.

وحكم الأشمونى والخضرى بأن هذا المذهب هو الأظهر؛ فليس للثلاثى المجرد إلا ثلاثة أوزان أصول<sup>(٣)</sup>.

وذهب الكوفيون والمازنى وابن الطراوة إلى أنها أصل، وليست مُغَيَّرَةٌ من صيغة المبني للفاعل، ونقل ابن الطراوة هذا المذهب عن سيبويه ونُسب إلى المبرد<sup>(٤)</sup>، ولم يقل به. ويترتب على ذلك أن أوزان الثلاثى المجرد أربعة أصول. وبهذا قال ابن مالك<sup>(٥)</sup> ومعتمد هؤلاء: أن نحو: جُنَّ، وبُهِتَ، وُطِّلَ دمه، وُعِنَى بحاجتى بمعنى: أعتنى بها، وزُهِىَ علينا بمعنى: تكبر، وُحْمٌ بكر، وزُكِمَ، ووُعِكَ، وفُلِحَ، وسُقِطَ فى يده، ورُهِصَتِ الدابة، ونُفِسَتِ المرأة، ونُتِجَتِ الناقة، وُعِمَّ الهلال، وأخواتها لم تُستعمل إلا مبنية للمفعول. فلو كانت فرعًا للزم ألا توجد إلا حيث يوجد الأصل.

(١) ينظر: الكتاب ٥/٤، ٣٨، والمقتضب ٢٠٩/١، ١٠٩/٢، وارتشاف الضرب ١٩٥/٢، وأوضح المسالك ٣٢٤/٤،

والتصريح ٦٦٣/٢، وهمع الهوامع ٣١٢/٣، وشرح الأشمونى ٢٤٢/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧١/٧، والتصريح ٦٦٣/٢، ٦٦٤.

(٣) ينظر: شرح الأشمونى ٢٤٢/٤، وحاشية الخضرى ١٨٤/٢.

(٤) ينظر: المنصف/ ٤٥، وارتشاف الضرب ١٩٥/٢، والتصريح ٦٦٣/٢، وهمع الهوامع ٣١٢/٣، وحاشية

الخضرى ١٨٤/٢.

(٥) ينظر: الألفية/ ٦٦، وشرح ابن عقيل عليها ٤٨٨/٢، وشرح الأشمونى ٢٤٢/٤.



وردَّ بأن العرب قد تستغنى بالفرع عن الأصل، بدليل أنه قد وردت جموع لا مفرد لها، نحو: أباييل ومذاكير، وعباديد، والجمع فرع المفرد اتفاقاً، فلو كان ما ذكرتم صحيحاً لزم كون الجمع أصلاً برأسه، وأنتم لا تقولون به<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن كسر فاء فُعِلَ إذا سكنت عينه لتخفيف أو إدغام لغة، يقول الناطقون بها في عِلْمَ: عِلْمٌ، وفي رُدَّ: رُدٌّ، بكسر العين في الأول والراء في الثاني. واستشهدا على ذلك بقراءة علقمة بن قيس ﴿رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾<sup>(٢)</sup> بكسر الراء<sup>(٣)</sup>، وذكر ابن عقيل له قراءة أخرى، هي ﴿وَلَوْ رَدُّوا لَعَادُوا﴾<sup>(٤)</sup> بكسر الراء - أيضاً -<sup>(٥)</sup>.

وقد انتهى حديث السلسلي عن هذه اللهجة إلى هذا الحد دون تفرقة بين غرضي الكسر: التخفيف والإدغام، في حين انطلق ابن عقيل ينقل عن العلماء ما حكوه وذهبوا إليه في هذا الكسر باعتبار الغرضين، فقال: فأذا قُلْتَ في عِلْمَ: عِلْمٌ بسكون العين للتخفيف فقد حُكِيَ عن قطرب إجازة كسر الفاء فتقول: عِلْمٌ، وجعله المصنف من النقل بعد التخفيف، وكأنه لما سكنت العين نُقِلَتْ حركتها إلى الفاء. ومذهب الجمهور أنه لا يجوز كسر الفاء إذا سكنت العين تخفيفاً. وأما كسر الفاء إذا سكنت العين لإدغام فأجازه بعض الكوفيين، وقال الجمهور: لا يجوز إلا الضمُّ. والصحيح الأول، وهي لغة بعض بنى ضبَّة وبعض تميم ومن جاورهم<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

الأصل في كلام العرب أن يكون الحرف الثاني من الثلاثي المجرد متحركاً، سواء في ذلك الاسم والفعل، نحو: فَحَذٍ، وَكَتَفٍ، وَعَضْدٍ، وَعِلْمٍ، وَشَهْدٍ، وَلَعْبٍ، وَكِرْمٍ، وَعُصْرٍ. وقد تفرَّع تسكينه عن هذا الأصل في لغة تعزى إلى بكر بن وائل وأناس كثير من بنى تميم؛ إذ يقولون: فَحَذٌ، وَكَتَفٌ، وَعَضْدٌ، وَعِلْمٌ، وَشَهْدٌ، وَلَعْبٌ، وَكِرْمٌ، وَعُصْرٌ، طالبين بذلك التخفيف<sup>(٧)</sup>. وجزم

(١) ينظر: التصريح ٦٦٣/٢، وهمع الهوامع ٣١٢/٣.

(٢) من الآية ٦٥ من سورة يوسف، وعلقمة المذكور هو: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك، أبو شبيل الفقيه الكبير، ولد في حياة النبي ﷺ، وأخذ القراءة عرضاً عن ابن مسعود، وسمع من علي وعمر وأبي الدرداء وعائشة - رضى الله عنهم جميعاً - مات سنة ٦٢هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزرى ٥١٦/١، وقد شاركه في هذه القراءة يحيى بن وثاب. ينظر: مختصر شواذ القرآن/ ٦٩، والمحاسب ٣٤٥/١.

(٣) ينظر: المساعد ٤٠٣/١، ٤٠٤، وشفاء العليل ٤٢١/١.

(٤) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام.

(٥) ينظر: المساعد ٤٠٤/١.

(٦) السابق ٤٠٣/١، ٤٠٤.

(٧) ينظر: الكتاب ١١٣/٤، ١١٦، وارتشاف الضرب ٧٧/١، والمعنى في تصريف الأفعال للشيخ عزيمة/ ١١٦.

الرضى بأن جميع هذه التفريعات فى كلام بنى تميم، وأما أهل الحجاز فلا يُغيرون البناء ولا يُفرون<sup>(١)</sup>.

وفى لغة هؤلاء المذكورين أهل التخفيف جاء تسكين عين الفعل الماضى المبنى للمفعول، يقولون فى عِلْمَ وضُرْبَ: عِلْمٌ وضُرْبٌ.

وقد قرّر أبو حيان أنها لغة منقولة عن تميم، وحكى أنها فاشية فى تغلب بنت وائل<sup>(٢)</sup>. ومن التفريعات التى جاءت فى بناء فَعَلَ - بفتح الفاء وكسر العين - عند تميم؛ نشدًا للتخفيف صيغة فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين، سواء أكان الفعل حلقى العين نحو: شَهَدَ، وَلَعِبَ وَنَعِمَ وَبَيْسَ، أم غير حلقىها نحو: عِلْمٌ، فقد نطقوا فى مجموعها بكسر الفاء وسكون العين. وذكر الرضى أنه لم يُسمع فى غير الحلقى من الفعل إلا عِلْمٌ فى عِلْمَ فى الفعل المبنى للفاعل<sup>(٣)</sup> وحكى قطرب عن تميم إسكان العين فى الفعل المبنى للمفعول بعد نقل حركة عينه إلى فائه، يقولون: ضُرِبَ زيد - بكسر الضاد وسكون الراء - فى: ضُرِبَ زيد<sup>(٤)</sup>. وأثبت ابن جنى أنها لغة لبعض بنى ضبّة، يكسرون فاء الفعل المبنى للمفعول فى الصحيح، قصدًا للتخفيف، فيقولون: قد ضُرِبَ زيد، وقَتَلَ عمرو، ناقلين كسرة العين إلى الفاء<sup>(٥)</sup>.

وحكم الرضى على ذلك بالشذوذ<sup>(٦)</sup>، ووجهه: أن هذا البناء لم يعهد عندهم إلا فى الفعل الحلقى العين من المبنى للفاعل، نحو قولهم: شَهَدَ وَبَيْسَ وَنَعِمَ فى: شَهَدَ وَبَيْسَ وَنَعِمَ، بنقل حركة العين إلى الفاء؛ محافظة عليها لكونها أقوى الحركتين<sup>(٧)</sup>.

ومذهب الجمهور أن كسر الفاء إذا سكنت العين؛ طلبًا للتخفيف فى الفعل المبنى للمفعول لا يجوز، وأجازه قطرب، ونصّ ابن مالك على كونه لغة<sup>(٨)</sup> وهو الصحيح؛ لكونه مسموعًا، ولجزم الرضى بأن جميع التفريعات الواردة للتخفيف فى كلام بنى تميم، ولا ريب أنهم قوم فصحاء. وأما كسر الفاء إذا سكنت عين الفعل المبنى للمفعول لأجل الإدغام فلا يجوز - أيضًا - عند الجمهور، وأجازه بعض

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٤٠/١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥/٢.

(٣) ينظر: شرحه على الشافية ٤٢/١.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٣٣/٤، وشرحه على الشافية ٤٢/١، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/ ٩٠، والمغنى فى تصريف الأفعال للشيخ عزيمة/ ١١٦.

(٥) ينظر: المحتسب ٣٤٦/١.

(٦) ينظر: شرحه على الكافية ١٣٣/٤، وشرحه على الشافية ٤٢/١.

(٧) ينظر: الكتاب ١١٦/٤، وتصريف الأفعال للشيخ عنتر/ ٩٠.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١٣٠/٢، ١٣٢، وارتشاف الضرب ١٩٥/٢، والمساعد ٤٠٣/١، وشفاء العليل ٤٢١/١.



الكوفيين، وهو الصحيح<sup>(١)</sup>، إذ عزاه ابن جنى لغةً إلى بنى ضَبَّة<sup>(٢)</sup>، ونصَّ ابن مالك والرضى على كونه لغة<sup>(٣)</sup>، وصرَّح ابن عقيل بأنها لغة في بعض بنى ضَبَّة وبعض تميم ومن جاورهم، يقولون في رُدِّ: رُدَّ بكسر الراء<sup>(٤)</sup>، وبهذه اللغة جاءت القراءتان اللتان سبق ذكرهما. وعلَّة ذلك: كون الكسرة أخفَّ من الضمة<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: المساعد ٤٠٤/١.

(٢) ينظر: المحتسب ٣٤٦/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٣٠/٢، ١٣٢، وشرح الرضى على الكافية ١٣٣/٤.

(٤) ينظر: المساعد ٤٠٤/١.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٣٣/٤.



## مَجِيءُ فَعْلٍ يَفْعَلُ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ فِيهِمَا - مِمَّا لَامَهُ يَاءٌ وَعَيْنُهُ غَيْرُ حَلْقِيَّةٍ

### تقديم:

الماضى الثلاثى المجرد على ثلاثة أبنية:

الأول: فَعَلَ - بَفَتْحِ الْعَيْنِ -، ويكون متعدياً نحو: ضَرَبَ، ولازمًا نحو: جَلَسَ.

والثانى: فَعِلَ - بِكسْرِ الْعَيْنِ -، ويكون متعدياً نحو: فَهَمَ، ولازمًا نحو: سَلِمَ.

والثالث: فَعَّلَ - بِضَمِّ الْعَيْنِ -، ولا يكون إلا لازماً نحو: كَرَّمُ<sup>(١)</sup>.

والأصل توافق حركتى عين الماضى وعين المضارع، كما فُعِلَ بالأمر والمضارع: فَخُصَّ التوافق المشار إليه ببناء (فَعَّلَ) مضموم العين؛ لخفته بعدم التعدى، نحو: كَرَّمُ يَكْرُمُ، فإن المتعدى ذو زيادة، والأصل عدم الزيادة.

وجُعِلَ لبناء (فَعَلَ) مكسور العين حَظٌّ من التوافق فى حَسَبِ وأخواتها بغير سبب؛ لشبه فَعَلَ بِ (فَعَلَ) فى كون الكسرة أخت الضمة، ومثاله من المتعدى: حَسِبَ يَحْسِبُ، ومن اللازم: نَعِمَ يَنْعَمُ، وَيَسِسَ يَبْسِسُ، وَيَسِسَ يَبْسِسُ، وَيَبْسِسُ يَبْسِسُ. وقد جاء الفتح فى هذه الأفعال المذكورة.

وأهْمِلَ التوافق فى بناء (فَعَلَ) إلا بسبب، وهو: كون عينه أو لامه حرف حلق<sup>(٢)</sup>. وذلك لأن أحرف الحلق بعيدة المخرج مستقلة، والضمة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم، فلما كان بينهما هذا التباعد فى المخرج ضارعا بالفتحة أحرف الحلق؛ لأن الفتحة من الألف، والألف أقرب إلى أحرف الحلق؛ لتناسب الأصوات، ويكون العمل من وجه واحد<sup>(٣)</sup> وقيل: فُتحت عين المضارع هنا بسبب أحرف الحلق؛ لأنها ثقيلة، والفتحة تناسب ذلك؛ لكونها أخف الحركات، فينجبر الثقل بالخفة<sup>(٤)</sup>.

ومثال ذلك فى العين: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَبَعَثَ يَبْعَثُ، وَنَحَرَ يَنْحَرُ، وَفَخَرَ يَفْخَرُ، وَشَغَلَ يَشْغَلُ. ومثاله فى اللام: قَرَأَ يَقْرَأُ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ، وَمَدَحَ يَمْدَحُ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ، وَصَبَغَ يَصْبِغُ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ فى الجميع.

فحصل لبناء (فَعَلَ) نصيب من التوافق؛ لأجل السبب المذكور، فإن لم يوجد السبب امتنع التوافق إلا ما شذ، نحو قولهم: أَبَى يَأْبَى، وَرَكَنَ يَرْكُنُ، وَقَلَى يَقْلَى، وَجَبَى يَجْبَى<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الكُنَّاشُ فى النحو والتصريف لأبى الفداء/ ٣١٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٤٥/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٣/٧.

(٤) ينظر: الكُنَّاشُ فى النحو والتصريف/ ٣١١.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٤٤٥/٣، والكُنَّاشُ فى النحو والتصريف/ ٣١١.



**البيان:**

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك لهجتين في حركة عين المضارع مما لامه ياء، وعينه غير حلقية، هاك بيانهما:

**الأولى:** التزام كسر العين، وهذه لغة جمهور العرب، يقولون: مَشَى يَمْشِي، وَرَمَى يَرْمِي، وَقَلَى يَقْلِي. بكسر عين المضارع.

**الثانية:** قلب كسرة العين فتحة، والياء ألفاً، وهي لهجة طيِّ، فقد قالوا: قَلَى يَقْلِي - بفتح عين المضارع -<sup>(١)</sup>.

إلى هنا انتهى حديث السلسلي عن هاتين اللهجتين، في حين طفق ابن عقيل ينقل عن ابن مالك كلامه عنهما وما أثير حوله<sup>(٢)</sup>، فيقول: "وقال المصنف: وَطَيِّ تَبْدُلُ الْكَسْرَةَ فَتْحَةً، وَالْيَاءُ أَلْفًا، نَحْو: يَقْلِي. قيل: ولم يذكر غيره ذلك عن طيِّ، ولم يرد عنهم في يَمْشِي وَيَرْمِي ونحوهما: يَمْشِي وَيَرْمِي، وَنَصَّ غَيْرَهُ عَلَى أَنْ يَقْلِي شَادًّا، وَالْمَشْهُورُ كَسَرَ عَيْنَهُ، وَكَذَلِكَ شَدَّ يَجْبًا، وَالْمَشْهُورُ يَجْبِي بِالْكَسْرِ. وقال المصنف، وقد ذكر مسألة: أَبِي يَأْبَى وَمَا الْحَقُّ بِـ(يَأْبَى)، كِيَجْبًا، وَيَقْلِي: وَجَّهَ بِأَنْ الْأَصْلُ يَجْبِي وَيَقْلِي بِالْكَسْرِ، فَفُتِحَتِ الْعَيْنُ، فَانْقَلَبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا، وَهِيَ لُغَةٌ طَيِّ، وَلَمْ يَحْكَمْ عَلَى يَأْبَى بِذَلِكَ؛ إِذْ لَمْ يُسْمَعْ فِيهِ الْكَسْرُ"<sup>(٣)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

جمهور العرب يأتون بمضارع فَعَلَ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ مَعْتَلِ اللَّامِ عَلَى يَفْعَلُ - بكسر العين - إن كانت لامه ياءً وعينه غير حلقية، نحو: رَمَى يَرْمِي، وَقَلَى يَقْلِي، وَجَبَى يَجْبِي، وَعَلَى يَفْعَلُ - بضم العين - إن كانت لامه واوًا، نحو: دَعَا يَدْعُو، وَغَزَا يَغْزُو.

ويأتون به عَلَى يَفْعَلُ - بفتح العين - إن كان حلقى العين يائي اللام، نحو: نَهَى يَنْهَى، وَسَعَى يَسْعَى، وَطَغَى يَطْغَى<sup>(٤)</sup>.

وخالفهم قوم من العرب فيما لامه ياء وعينه غير حلقية، فقلبوا كسرة العين فتحة، والياء ألفاً، فقالوا في قَلَى يَقْلِي: قَلَى يَقْلِي بفتح العين في الماضي والمضارع، وقد نصَّ ابن الحاجب على أنها لغة لبني عامر، وحكم عليها بالضعف، واقتفى أثره في ذلك شُرَّاحُ شَافِيَتِهِ، مُقَرَّرِينَ أَنْ الْفَصِيحَ قَلَى يَقْلِي

(١) ينظر: المساعد ٥٩٤/٢، وشفاء العليل ٨٤٤/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٤٥/٣، ٤٤٦.

(٣) المساعد ٥٩٤/٢، وقد كثر في النصِّ المذكور التصحيف، ولم نر للمحقق عبارة مُصَحَّحَةً، أو إشارة مُنَبِّهَةً إِلَى ذَلِكَ.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٤٥/٣، وارتشاف الضرب ٨٠/١، والمساعد ٥٩٤/٢، وشفاء العليل ٨٤٤/٢.

بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع<sup>(١)</sup>، وكذلك فعل السيوطي قاضيًا بأنها لغة غير فصيحة<sup>(٢)</sup>.

وعزاها ابن مالك إلى طيئ في صورة دعوى أعم، فذكر أن يَقلِي وَيَجْبِي بكسر اللام والباء هو الأصل، ففتحتا، فانقلبت الياء ألفًا، في لغة طيئ<sup>(٣)</sup>، ثم نصَّ عليها مرةً أخرى فقال: "وروى عن طيئ إبدال الكسرة فتحة والياء ألفًا في: يَقلِي ونحوه"<sup>(٤)</sup>، وفي اللسان تأييده، فقد جاء فيه: "قَلَاهُ يَقلِيهِ قَلَى وَقَلَاءً، وَيَقْلَاهُ لُغَةُ طَيِّئٍ"<sup>(٥)</sup>. ولم يرتض أبو حيان مدعى ابن مالك، فجعل يقول: "وفي كلام ابن مالك ما يدل على أن طيئًا تأتي في مضارع ما لامه ياء، وليست عينه حلقيه بفتح العين، نحو: مَشَى يَمْشِي، ورمَى يَرْمِي، ويحتاج ذلك إلى صحة نقل، فإن ما جاء من هذا النوع إنما أورده أئمة العربية على جهة الشذوذ"<sup>(٦)</sup>. وكذلك فعل ابن عقيل، فقررَّ أنه لم يذكر ذلك عن طيئ غيره، وكذلك لم يرد عنهم في يَمْشِي وَيَرْمِي ونحوهما: يَمْشَى وَيَرْمَى بفتح العين<sup>(٧)</sup>. وفيما جاء في اللسان ردُّ على ابن عقيل، وقديمًا أشد ثعلب:

أَيَّامُ أُمِّ الْغَمْرِ لَانْقِلَاهَا  
وَلَوْ تَشَاءُ قُبِلَتْ عَيْنَاهَا<sup>(٨)</sup>

وقال ابن سيده: "وفي لغة: نَحِيَّتُهُ أَنْحَاهُ، وَأَنْحِيهِ نَحِيًّا، وَالنَّاحَاتُ: النَّوَاحِي فِي لُغَةِ طَيِّئٍ"<sup>(٩)</sup>. وسواء أكانت هذه اللغة عامرية أم طائية يمكن القول بأن ما جاء على فَعَلٍ يَفْعَلُ - بفتح العين فيهما - مما لامه ياء وعينه ليست حرف حلق، نحو: قَلَى يَقلِي، وَجَبَى يَجْبِي، وَسَلَى يَسَلِي ليس شاذًا، ولا هو من تداخل اللغات، كما ذكر ابن جنى وغيره<sup>(١٠)</sup> بل هو لغة مستقلة فاشية، وهذه الأمثلة عليها جارية.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١/١٢٥، ومجموعة شروح الشافية ١/٥٤، ٢/٣٤.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣/٣١١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/٤٤٥.

(٤) السابق ٣/٤٤٦.

(٥) اللسان (قلو).

(٦) ارتشاف الضرب ١/٨٠.

(٧) ينظر: المساعد ٢/٥٩٤.

(٨) بيتان من الرجز، وردا في اللسان (قلو)، ولم أعرف قائلهما.

(٩) المخصص ١٢/٥٧.

(١٠) ينظر: الخصائص ١/٣٧٥، ٣٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥٤، وشرح الرضى على الشافية ١/١٢٥.



## جواز الفك والإدغام في المضعف الساكن اللام

### تقديم:

الفعل المضعف نوعان: مضعف الثلاثي، ومضعف الرباعي. فالمضعف من الرباعي هو: ما كرر فيه حرفان أصليان بعد حرفين أصليين، نحو: زَلَزَلَ، ودمدمَ، يعامل معاملة السالم في جميع أحواله<sup>(١)</sup>.

والمضعف من الثلاثي يُسمى الأصم؛ لشدته عند النطق به، وهو: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: شَدَّ، ومَرَّ، واشتَدَّ، واستمرَّ. وهو الكثير الشائع في كلام العرب، والمراد بالمضعف عند إطلاقه<sup>(٢)</sup>.

ويجوز فك المثلين وإدغامهما إذا كانا في كلمة واحدة في مواضع، منها: أولاً: أن تكون حركة ثاني المثلين عارضة، نحو: اكفف الشرَّ، حُركت الفاء بالكسر؛ للتخلص من التقاء الساكنين، فالحركة عارضة لا يعتد بها، فيجوز أن يقال: كُفَّ الشرَّ - بإدغام.

ثانياً: أن يكون المثلان ياءين لازماً تحريك ثانيهما، نحو: حَيَّ وعَيَّ، يجوز فيهما الإدغام، فيقال: حَيَّ وعَيَّ، وقد قرئ بالفك والإدغام قوله تعالى: ﴿ وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَىٰ عَنِ بَيْنَةٍ ﴾<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: أن تكون الكلمة التي اجتمع فيها المثلان فعلاً مضارعاً مجزوماً بالسكون، أو فعل أمر مبنيّاً على السكون، نحو: لم يَحُلُّ ولم يَحُلَّ، واحلُّ وحلَّ، ونحو ذلك<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء القرآن الكريم بالفك والإدغام، قال عز وجل: ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال

وقال جل شأنه ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: المغنى في تصريف الأفعال للشيخ عزيمة/ ١٩٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٠/١، ومنحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ٥٦٤/٢، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/ ١٣٣.

(٣) من الآية ٤٢ من سورة الأنفال، قرأ بالفك نافع وأبو جعفر ويعقوب وخلف، ورواه البزى عن ابن كثير، وأبو بكر عن عاصم، وابن شنبوذ عن قنبل. وقرأ الباقر بياء واحدة مفتوحة مشددة. ينظر: النشر ٢٧٦/٢، وتقريبه/ ١١٨، ١١٩، وإتحاف فضلاء البشر ٨٠/٢.

(٤) ينظر: التصريح ٧٥٩/٢، ٧٦٠، ٧٦٣، وشرح الأشموني ٣٤٩/٤، ٣٥٢، والقراءات القرآنية في المقتضب للمبرد: رسالة ماجستير للباحث/ ٤٧٠، ٤٧١.

(٥) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.

**البيان:**

أورد ابن عقيل والسلسلي لهجتين في الفعل المضعف اللام الساكنها من حيث الإدغام وعدمه، وكان إيراد ابن عقيل لهما مستفيضاً، في حين جاء إيراد السلسلي لهما وجيزاً، وفيما يلي سيتضح ذلك: اللهجة الأولى: الإدغام مطلقاً، سواء أكان السكون للجزم نحو: لم يَرُدَّ، ولم يَبَرَّ، ولم يَفِرَّ، أم للوقف - والمراد به سكون الآخر في الأمر - نحو: رُدَّ، وبَرَّ، وفِرَّ.

وهذه اللهجة قصرها السلسلي تابعاً لابن مالك على بنى تميم<sup>(١)</sup>، وفعل ذلك ابن عقيل في شرحه على الألفية<sup>(٢)</sup>، وأشرك معهم غيرهم فيها في شرحه على التسهيل مخالفاً ابن مالك، وذلك حين قال: والمنقول أن أهل الحجاز لا يدغمون، وغيرهم من بنى تميم وغيرهم يدغم<sup>(٣)</sup>. ويستثنى من الإطلاق المذكور أفعل في التعجب، فإن العرب مجمعون على الفك فيه، يقولون: أشدُّ بحمرة بكر.

والتزم بنو تميم فتح المدغم فيه في هَلُمَّ مطلقاً، سواء اتصلت به (ها) الغائبة، أو هاء الغائب أو كان قبل الساكن نحو: هَلُمَّهَا، وهَلُمَّهُ، وهَلُمَّ الرجل<sup>(٤)</sup>. ونَبَّه ابن عقيل على أن هذا الفتح ليس على الدوام؛ الدوام؛ لأنه يُكسر في: هَلَمِّي، ويضم في: هَلْمُوا. وحكى الجرمي عن بعض بنى تميم: هَلَمَّ بالفتح والكسر. وهَلَمَّ عند غير بنى تميم من الحجازيين وغيرهم اسم فعل، فلا تكون إلا مفتوحة الميم؛ لأن الواو والياء لا يتصلان بها حينئذ<sup>(٥)</sup>.

والتزم بنو تميم في غير هَلُمَّ فتح المدغم فيه قبل (ها) الغائبة، نحو: لم يَرُدَّهَا ورُدَّهَا، ولم يَبَرَّهَا وبرَّهَا، ولم يَفِرَّهَا وأَفِرَّهَا.

وضمَّوه في المضموم الفاء قبل هاء الغائب، نحو: لم يَرُدُّهُ، ورُدُّهُ، وربما كَسِرَ نحو: رُدَّهُ، وقد يُفتح على رأى نحو: رُدَّهُ، ذكر ابن عقيل أنه رأى الأكثرين، ونصَّ السلسلي على أنه رأى الكوفيين<sup>(٦)</sup>.

وظفق ابن عقيل إثر ذلك ينقل أقوال بعض العلماء وحكايتهم في حركة المدغم فيه قبل الهاءين؛ فذكر قول ثعلب في الفصيح: ازُرُّ عليك قميصك، وزُرَّةً، وزُرَّه، وزُرَّةً مثل: مُدَّ ومُدَّ ومُدَّ<sup>(٧)</sup>، وحكاية

(١) ينظر: شفاء العليل ١٠١٥/٣.

(٢) ينظر: الشرح المذكور ٥٤٢/٢.

(٣) المساعد ٣٤٤/٣، ٢٥٩/٤.

(٤) ينظر: السابق ٣٤٤/٣، وشفاء العليل ١٠١٥/٣.

(٥) ينظر: المساعد ٣٤٤/٣، ٣٤٥.

(٦) ينظر: السابق ٣٤٥/٣، وشفاء العليل ١٠١٥/٣.

(٧) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه/ ٨٠.



الكوفيين: رُدُّهَا بالضم والكسر، ورُدِّه بالكسر والفتح، وقول الجرمي: وقد تركه قوم على ما كان عليه قبل لحاق الهاء المفتوحة والمضمومة، فلم يُغيروا عما بُنى عليه<sup>(١)</sup>.

- ويكسر الحرف المدغم فيه قبل ساكن ولا يُضَمُّ، نحو: رُدُّ الرجل، ورُدُّ ابنك<sup>(٢)</sup>، وحكى ابن عقيل عن ابن كيسان أن ذلك لغة قيس وتميم، يقولون: رُدُّ القوم - بالكسر -<sup>(٣)</sup>، وقد يُفتح فيقال: رُدُّ الرجل<sup>(٤)</sup>. حكى ابن عقيل عن أبي على أن من العرب من يفتح مع الألف واللام، ثم ذكر أن سيبويه قضى بأن الأفتح والأكثر الكسر، وأن الضم مع أل ليس من كلامهم، وحكاه ابن جنى، وهو قليل<sup>(٥)</sup>.

- وإن لم يتصل المدغم فيه بـ(ها) الغائبة، أو هاء الغائب، أو الساكن ففي حركته ثلاثة أوجه، وقرَّر ابن عقيل أنها لغات، وعزاها إلى أصحابها<sup>(٦)</sup>.

الوجه الأول: الفتح، نحو: رُدُّ، وفرِّ، وعَضَّ. قضى ابن عقيل بأنها لغة أسد وناس غيرهم.

الوجه الثاني: الكسر، نحو: رُدُّ، وفرِّ، وعَضَّ. قال ابن عقيل: وهي لغة كعب وغنى، وأما لم يُضَارَّ، فلم يُحَكَّ فيه إلا الفتح، ولم يذكر سيبويه غيره<sup>(٧)</sup>؛ وأجاز الفراء كسره قياسًا، ولم يحكه لغة<sup>(٨)</sup>.

الوجه الثالث: إتباعه حركة الفاء. قال السلسيلى: فإن كانت ضمة ضمًّا نحو: لم يَرُدُّ، ورُدُّ، وإن كانت كسرة كسروا نحو: لم يَفِرَّ، وفرِّ، وإن كانت فتحة أو كان [قبله ألف] فتحوا نحو: لم يَعْضَّ، وعَضَّ<sup>(٩)</sup> ولا تضارَّ. وحكم ابن عقيل بأن هذا الوجه أكثر في كلامهم من غيره<sup>(١٠)</sup>.

اللهجة الثانية: فك إدغام جميع ما سبق بيانه في اللهجة السابقة إلا ما استثنى. وهذه لهجة الحجازيين، يقولون: لم يَرُدُّ وَاَرُدُّ، ولم يَرُدُّهَا وَاَرُدُّهَا، ولم يَرُدُّه وَاَرُدُّه، ولم يَرُدِّ الرجل وَاَرُدِّ الرجل<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٣/٣٤٥.

(٢) ينظر: السابق ٣/٣٤٥، وشفاء العليل ٣/١٠١٥.

(٣) ينظر: المساعد ٣/٣٤٥.

(٤) ينظر: السابق ٣/٣٤٦، وشفاء العليل ٣/١٠١٥.

(٥) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٣، والمساعد ٣/٣٤٦.

(٦) ينظر: المساعد ٣/٣٤٦، ٣٤٧، وشفاء العليل ٣/١٠١٥.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٥٣١، ٥٣٢.

(٨) المساعد ٣/٣٤٧.

(٩) شفاء العليل ٣/١٠١٥.

(١٠) ينظر: المساعد ٣/٣٤٧.

(١١) ينظر: السابق ٣/٣٤٧، ٤/٢٥٩، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٥٤٢، وشفاء العليل ٣/١٠١٥.

وجزم ابن عقيل بأن أكثر ما جاء في القرآن الكريم بلغة الحجازيين حين قال: "وأكثر ما جاء القرآن بالفك"، قال تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾<sup>(١)</sup> ﴿وَمَنْ تَحَلَّلَ﴾<sup>(٢)</sup>، وجاء بالفك والإدغام في السبعة السبعة ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>...<sup>(٤)</sup> والحق أن هذه الآية من سورة البقرة موضع اتفاق بين القراء العشرة، فكلهم قرأها بدالين مكسورة فمجزومة؛ لإجماع المصاحف عليه كذلك، والآية التي جاء فيها الاختلاف من سورة المائدة، وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، فقد قرأها نافع، وابن عامر، وأبو جعفر بدالين مكسورة فمجزومة، ففك الإدغام على الأصل؛ لأجل الجزم، وعليها الرسم المدني والشامي والإمام. وقرأها الباقون بدال واحدة مشددة مفتوحة<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

مما يثقل على أسنة العرب: التقاء حرفين من جنس واحد في موضعين: عين الفعل ولامه. وهذا ما اصطلح الصرفيون على تسميته بالفعل المضاعف أو المضعف، ويأتي من ثلاثة أبواب:

١- باب نَصَرَ يَنْصُرُ، نحو: سَرَّهُ يَسْرُهُ. ٢- باب ضَرَبَ يَضْرِبُ، نحو: فَرَّ يَفِرُّ، وشَدَّ يَشْدُو. ٣- باب عِلِمَ يَعْلَمُ، نحو: وَدَّ يُوَدُّ، وظَلَّ يَظَلُّ، ومَلَّ يَمَلُّ<sup>(٧)</sup>.

فإذا كانت عين الفعل ولامه من جنس واحد، وكان الثاني منهما متحركاً حركة إعراب أو حركة بناء فالعرب مجمعون على إدغام الأول في الثاني، إلا أن يضطر شاعر فيرده إلى أصله. وذلك نحو قولك: رَدَّ يَرُدُّ، وَعَضَّ يَعْضُّ، وَفَرَّ يَفِرُّ، والأصل: رَدَدَ، وَعَضَضَ، وَفَرَّرَ، ثقل عليهم تكرير المثليين؛ لأن اللسان يتناول الحرف من مكانه، ثم يعود إلى المكان ذاته لتناول الحرف الثاني؛ فيصير كمشى المقيد، يمشى ولا يبرح من مكانه. فلما ثقل عليهم ذلك طلبوا التخفيف، فأسقطوا حركة الأول، فلما سكن أدغموه في الثاني فقالوا: رَدَّ وَعَضَّ، وَفَرَّ؛ إذ الإدغام يرفع اللسان عن الحرفين جميعاً رفعة واحدة، فيصيرا بمنزلة حرف واحد.

والأصل في المضارع: يَرُدُّ، وَيَعْضُّ، وَيَفِرُّ، فلما ثقل عليهم توالى المثليين نقلوا حركة الأول إلى الساكن الذي قبله، فتحرك الساكن بالحركة المنقولة إليه، وسكن المثل الأول فأدغم في الثاني<sup>(٨)</sup>.

(١) الآية ٦ من سورة المدثر.

(٢) من الآية ٨١ من سورة طه.

(٣) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٤) المساعد ٣/٣٤٧.

(٥) من الآية ٥٤.

(٦) ينظر: التيسير/ ٨٢، والنشر ٢/٢٥٥، وتقريبه/ ١٠٧، وإتحاف فضلاء البشر ١/٥٣٨.

(٧) ينظر: المغنى فى تصريف الأفعال للشيخ عزيمة/ ١٩٢، ١٩٣.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٠، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢/٧٣٧، ٧٣٨، وشرح التصريف للثمانيني/ ٤٥٠، ٤٥١.



فإذا سكنت لام الفعل للأمر أو للجزم فإن أهل الحجاز يُظهرون ولا يُدغمون، نحو قولك: رُدُّ، ولم يَرُدُّ، وما أشبه ذلك. وحجتهم في ذلك: أن الحرف الأخير لما سكن بطل الإدغام؛ لأن الحرف الذي قبله ساكن، ولا يسكن حرفان متتقيان. وكذلك إن تحرك الثانی لالتقاء الساكنين لم يُدغموا، نحو قولك: ارُدُّ الرجل، ولم يَعَضَّ القوم؛ لأن حركة التقاء الساكنين غير لازمة، فلم يعتدوا بها<sup>(١)</sup>.

وأما بنو تميم وغيرهم من العرب فإنهم يدغمون؛ لما يلي:

أولاً: الاعتداد بالعارض، وهو تحريك الساكن الثاني بالكسر في نحو: ارُدُّ القوم ولم يَرُدُّ القوم؛ لأن العرب قد تعتد بالعارض في بعض الأماكن<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: حَمَلُ ما سكونه جزم على المعرب بالحركة؛ لأنه معرب مثله، فكما أن المعرب بالحركة تدغمه نحو: يَفِرُّ، ولن يَفِرَّ، فكذلك المعرب بالسكون. وحَمَلُ ما سكونه بناء على ما سكونه جزم؛ لأنه يشبهه، ألا ترى أن العرب قد تحذف له آخر الفعل في المعتل، كما تحذفه للجزم، فتقول: اغزُّ، كما تقول: لم يَغزُّ. وأيضاً فإنك قد تُحرِّكُ آخره لالتقاء الساكنين فتقول: ارُدُّ الرجل؛ فصار بذلك يُشبهه المعرب بتعاقب الحركة والسكون على آخره، كما أن المعرب كذلك في نحو: يَضْرِبُ ولم يَضْرِبْ. فلما أشبه المعرب في ذلك حَمَلَ عليه في الإدغام<sup>(٣)</sup>، وعند إدغامهم الأمر يُسكنون عين الكلمة، ويُلقون حركتها على الحرف الذي قبلها، فيقولون: رُدَّ وَعَضَّ، والأصل: ارُدُّ واعضض. فلما سَكَنُوا عين الفعل، ونقلوا حركتها إلى الفاء، حذفوا همزة الوصل؛ للاستغناء عنها؛ لأنها إنما تزداد ليتوصل بها إلى النطق بالساكن الذي بعدها، فإذا تحرك استغنى عنها<sup>(٤)</sup>.

وهذه اللغة منسوبة عند سيبويه إلى بنى تميم وغيرهم من العرب، وهم كثير<sup>(٥)</sup>، ونصَّ المبرد على أن هذا مذهب تميم وقيس وأسد<sup>(٦)</sup>، وعزاها الخوارزمي والفيومي إلى أهل نجد<sup>(٧)</sup>، والتزم هؤلاء المدغمون فتح الحرف المدغم فيه قبل هاء الغائبة فقالوا: رُدَّها، ولم يَرُدَّها، والتزموا ضمَّه قبل هاء

(١) ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣، والتبصرة والتذكرة ٧٣٨/٢، والممتع ٦٥٦/٢.

(٢) ينظر: الممتع ٦٥٧/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٨/٣، والتصريح ٧٦٣/٢، وشرح الأشموني ٣٥٢/٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/٩، والممتع ٦٥٧/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ٣٢/١، والتبصرة والتذكرة ٧٣٨/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٢٩١/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٨/٣، والتصريح ٧٦٣/٢.

(٥) ينظر: الكتاب ٥٣٠/٣.

(٦) ينظر: الكامل ٣٩٥/١، ٣٩٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٢٩١/٤، والمصباح المنير ٦٨٦/٢.



الغائب فقالوا: رُدُّه، ولم يرُدُّه، وعلّة ذلك: أن الهاء خفية، فلم يُعتد بوجودها، فكأن الدال قد وليت الألف والواو، فكما تُفتح مع الألف، وتضمُّ مع الواو، فكذلك يُفعل بها هنا<sup>(١)</sup>.

وحكى الكوفيون: رُدُّها بالضم والكسر، ورُدِّه بالفتح والكسر فى المضموم الفاء. وقد ذكر ثعلب الأوجه الثلاثة فى المضموم الفاء قبل هاء الغائب<sup>(٢)</sup>، وغطَّه بعضهم فى تجويزه الفتح<sup>(٣)</sup>، ولم يرتض يرتض ذلك ابن عقيل فقال مدافعاً: "وظاهر قول سيبويه ما ذكر ثعلب"<sup>(٤)</sup>، وكذلك دافع الصبان فقال: " فقال: " لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ"<sup>(٥)</sup>.  
وأما الكسر قبلها فنصُّوا على أنه لُغِيَّة، فقد سمع الأخفش من ناس من بنى عقيل: مُدَّه وَعَضَّه بالكسر<sup>(٦)</sup>.

والتزم أكثر المدغمين الكسر قبل ساكن فقالوا: رُدِّ القوم بالكسر؛ لأنه حركة التقاء الساكنين فى الأصل، وحكى ابن عقيل أنها لغة تميم وقيس، ومنهم من فتح وهم بنو أسد<sup>(٧)</sup>، وحكى ابن جنى الضمّ، وهو قليل.

وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قول جرير:

فَعَضَّ الطَّرْفَ إِتَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَا كَعْبًا بَنَغْتَ وَلَا كِلَابًا<sup>(٨)</sup>

٨١٠٠٠

وإذا لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن فى كيفية تحريكه ثلاث لهجات لهؤلاء المدغمين:

- 
- (١) ينظر: الكتاب ٥٣٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٩، والممتع ٦٥٨/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥/١، والتصريح ٧٦٤/٢، وشرح الأشمونى ٣٥٢/٤.
- (٢) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه/٨٠.
- (٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٩/٣، والتصريح ٧٦٤/٢، وشرح الأشمونى ٣٥٢/٤.
- (٤) المساعد ٣٤٥/٣.
- (٥) حاشية الصبان ٣٥٢/٤.
- (٦) ينظر: شرح المفصل للخوارزمى ٢٩٣/٤، ولابن يعيش ١٢٨/٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٩/٣، والتصريح ٧٦٤/٢، وشرح الأشمونى ٣٥٢/٤.
- (٧) ينظر: شرح المفصل للخوارزمى ٢٩٤/٤، والمساعد ٣٤٥/٣.
- (٨) البيت من بحر الوافر، وهو لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعى النميرى وقد جاء فى ديوانه/٨٢١، والكتاب ٥٣٣/٣، والمقتضب ٣٢١/١، والكامل ٣٩٦/١، والتبصرة والتذكرة ٧٣٩/٢، وشرح المفصل للخوارزمى ٢٩١/٤، ولابن يعيش ١٢٨/٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٩/٣، والمساعد ٣٤٦/٣، والتصريح ٧٦٣/٢، وشرح الأشمونى ٣٥٢/٤.



الأولى: الفتح مطلقاً على كل حال، سواء أكانت الفاء مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة، فيقال: رُدَّ، وَعَضَّ، وَفِرَّ. وهى لغة بنى أسد وناس غيرهم من بنى تميم<sup>(١)</sup>، وعلّة ذلك: طلب التخفيف بأخف الحركات وهو الفتح؛ لنقل التضعيف<sup>(٢)</sup>.

الثانية: الكسر مطلقاً على كل حال، فيقال: رُدَّ، وَعَضَّ، وَفِرَّ، ذكر سيبويه - وتبعه ابن عقيل - أنها لغة كَعَبٍ وَغَنَى<sup>(٣)</sup>، وجاء عند أبى حيان أنها لغة كَعَبٍ وَغَنَى<sup>(٤)</sup>، وعند المرادى والشيخ خالد والأشمونى أنها لغة كَعَبٍ وَنُمَيْرٍ<sup>(٥)</sup>.

وعلّة ذلك: أن الكسر هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين<sup>(٦)</sup>، وقال الخوارزمى: "الساكن إذا حُرِّك حُرِّكَ إلى الكسر؛ لأن الكسر أعدل الحركات"<sup>(٧)</sup>.

الثالثة: الإتيان لحركة الفاء، فإن كانت مفتوحة فَتَحُوا، وإن كانت مضمومة ضَمُّوا، وإن كانت مكسورة كَسَرُوا، نحو: عَضَّ، وَرُدَّ، وَفِرَّ، وهذه اللغة كثيرة فى كلامهم<sup>(٨)</sup>.

تلك مذاهب بنى تميم وغيرهم من العرب غير الحجازيين فى الإدغام، وأهل الحجاز هم أهل الفك والإظهار، وصف سيبويه لغتهم بأنها اللغة العربية القديمة الجيدة<sup>(٩)</sup>، وقال المبرد: "وأما أهل الحجاز الحجاز فيُجْرُونَهُ عَلَى الْقِيَاسِ الْأَصْلِيِّ، فيقولون: أرُدُّ، واغضض، ويقولون: أفرر من زيد واغضض، لما سكن الثانى ظهر التضعيف؛ لأنه لا يلتقى ساكنان، وكل ذلك من قولهم. وقول التميميين قياساً مُطَرِّدٌ بَيْنَ"<sup>(١٠)</sup>.

وكلتا اللهجتين فصيحة جائزة، فقد جاء القرآن الكريم بهما معاً، وإن كان الكثير الغالب منه نزل بلغة أهل الحجاز، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾<sup>(١١)</sup>، وقوله عزَّ

(١) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٣، وارتشاف الضرب ١/١٦٦، والمساعد ٣/٣٤٦، والتصريح ٢/٧٦٤، وشرح الأشمونى ٤/٣٥٣.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٣٢٠، والكامل ١/٣٩٦، وتصحيح الفصح لابن درستويه/٨٠، والممتع ٢/٦٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٤، والمساعد ٣/٣٤٧.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٦٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٥٠، والتصريح ٢/٧٦٤، وشرح الأشمونى ٤/٣٥٣.

(٦) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤٥٢، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٣٩، والممتع ٢/٦٥٩.

(٧) شرح المفصل ٤/٢٩١.

(٨) ينظر: الكتاب ٣/٥٣٢، والكامل ١/٣٩٦، وتصحيح الفصح وشرحه لابن درستويه/٨٠، والممتع ٢/٦٥٨،

وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٢٨، والمساعد ٣/٣٤٧، والتصريح ٢/٧٦٤، وشرح الأشمونى ٤/٣٥٣.

(٩) ينظر: الكتاب ٤/٤٧٣.

(١٠) الكامل ١/٣٩٧.

(١١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

( 714 )

وجلّ: ﴿يُحِبِّبُكُمْ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله جلّ جلاله: ﴿يُمَدِّدُكُمْ رَبُّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله عزّ من قائل: قائل: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله جلّ شأنه: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَقَوْلُهُ تَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ: ﴿أَشَدُّ بِهِ أَزْرَى﴾<sup>(٥)</sup>.

ومما جاء منه بلغة التميميين ومن معهم من العرب الآخرين قوله تباركت أسماؤه: ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾<sup>(٧)</sup>.

وللمتكلم أن يجرى في كلامه على أيّ اللهجتين شاء، وأن ينطق بما يريد، إن فكاً وإظهاراً، وإن إدغاماً.

\* \* \*

(١) من الآية ٣١ من سورة آل عمران.

(٢) من الآية ١٢٥ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ١٦١ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ٢٧ من سورة طه.

(٥) الآية ٣١ من سورة طه.

(٦) من الآية ٤ من سورة الحشر.

(٧) من الآية ٥٤ من سورة المائدة.



## حكم المضعف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة

### تقديم:

لا يأتي المضعف من باب فَتَحَ يَفْتَحُ عند الجمهور، وقال يونس: كَعَّ يَكَعُّ من باب فَتَحَ يَفْتَحُ. وهو عند الجمهور من تداخل اللغات. وجاء في اللسان والقاموس: بَحَّ يَبْحُّ من باب فَتَحَ يَفْتَحُ<sup>(١)</sup>. ولم يجئ المضعف من باب حَسِبَ يَحْسِبُ بكسر العين في الماضي والمضارع أصالة، وكذلك لم يجئ من باب كَرَّمَ يَكْرُمُ بضم العين فيهما إلا في ألفاظ قليلة، منها: نَبَيْتُ وَفَكَكْتُ أَي: صرْتُ ذَا لُبٍّ وَفَكَّةً.

وإنما يأتي من الأبواب الثلاثة الباقية، نحو: شَدَّ يَشِدُّ، وَشَدَّ يَشُدُّ، وَظَلَّ يَظُلُّ<sup>(٢)</sup>، وإذا أسند المضعف إلى ضمير رفع ساكن، وهو: أَلْفَ الْإِثْنَيْنِ، وَوَاوِ الْجَمَاعَةِ، وَيَاءِ الْمُؤَنَّثَةِ الْمُخَاطَبَةِ، أَوْ اتَّصَلَتْ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ، تَحْتَمُّ فِيهِ الْإِدْغَامُ.

تقول في الماضي: هِنْدٌ عَفَّتْ، وَالْمَحْمَدَانُ عَفَّا، وَالْهِنْدَانُ عَفَّتَا، وَالْمَحْمَدُونَ عَفُّوا. وتقول في المضارع: أَنْتَ تَعْفَيْنَ، وَهِيَ تَعْفَانِ، وَهُمْ يَعْفُونَ، وَيَسْتَوِي الْإِدْغَامُ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ. وتقول في الأمر: عَفِّي يَا هِنْدُ، وَيَاهِذَانِ أَوْ هَاتَانِ عَفَّا، وَيَارْجَالِ عَفُّوا. وإذا أسند إلى ضمير رفع متحرك، وهو في الماضي تاء الفاعل، وَنَا، وَنُونُ النِّسْوَةِ، وَفِي الْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ نُونُ النِّسْوَةِ وَجِبَ فِيهِ فَكُّ الْإِدْغَامِ، تقول: عَفَّفْتُ، وَمَدَدْتُ، وَمَلَّلْتُ، وَعَفَّفْنَا، وَمَدَدْنَا، وَمَلَّلْنَا، وَالْهِنْدَاتُ عَفَّفْنَ، وَمَدَدْنَ، وَمَلَّلْنَ، وتقول: النِّسَاءُ يَعْفِفْنَ، وَيَمْدُدْنَ، وَيَمَلِّلْنَ، وتقول: اعْفِفْنَ، وَاْمُدُّنَّ، وَاْمَلِّلْنَ يانساء<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

أورد ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك ثلاث لهجات في الفعل المضعف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، وهي: تاء الضمير، وَنَا، وَنُونُ النِّسْوَةِ، وَكَانَ ابْنُ عَقِيلٍ ذَا الْعَرَضِ الْمَفْصَّلِ، وَالسَّلْسِلِيُّ هُوَ الْمَوْجِزُ، وَإِلَيْكَ بَيَانُ ذَلِكَ:

اللهجة الأولى: التزام الفك قبل الضمائر المذكورة، وهي لهجة جمهور العرب، يقولون: رَدَدْتُ، وَرَدَدْتُ، وَرَدَدْتُمَا، وَرَدَدْتُمْ، وَرَدَدْتُنَّ، وَرَدَدْنَا بَكَرًا، وَالْهِنْدَاتُ رَدَدْنَ بَكَرًا.

(١) ينظر: الكتاب ٤/١٠٧، والمخصص لابن سيده ٢١٢/١٤، واللسان والقاموس المحيط مادة (بحج)، والمعنى في تصريف الأفعال/١٩٤.

(٢) ينظر: منحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ٢/٥٦٤، ٥٦٥.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣/٢٤٤، والمعنى في تصريف الأفعال/١٩٥، ومنحة الجليل ٢/٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/١٣٤، ١٣٥.

الثانية: التزام الإدغام، وهي لهجة بكر بن وائل، يقولون: رَدَّتْ، وردَّتْ، وردَّتْ، وردَّتْ بكرًا، والهندات رَدَّنَ بكرًا<sup>(١)</sup>.

وإثر ذلك أخذ ابن عقيل يعرض ما أثير حول هذه اللهجة، هل هي في مجموع البكرين أو في بعضهم، منتهيًا من ذلك إلى تعليل الإدغام فيها، وهذا ما يبدو واضحًا من قوله: "وبكر المذكورون هم بنو بكر بن وائل، أخی تغلب بن وائل، والذي نقله كثيرون أن ناسًا من بنى بكر بن وائل يُدغمون، وكذا حكاة الخليل، لكن عزاه السيرافي وابن السراج إليهم فقالا: البكريون يفعلون كذا، وذكرنا اللغة<sup>(٢)</sup>، فيقولون: رَدَّتْ، وردَّتْ، وردَّنَ، وكذا ما أشبه ذلك. وهذا في ما لم يفكه العرب شذوذًا نحو: لَحَّتِ العين، فهذا لا يُدغمه بكر ولا غيرهم.

وحكى الفراء أن بعض الذين يُدغمون فيقولون: رَدَّتْ، ومَرَّتْ، يزيدون ألفًا فيقولون: رَدَّاتْ، ومَرَّاتْ.

ووجه لغة الإدغام: تقدير وجوده قبل التاء والنون، فلم يعتدوا بدخولهما، بل أبقوا اللفظ على ما كان<sup>(٣)</sup>، وقد ذكرها مرة أخرى لناس منهم وقال: "وهي لغة ضعيفة"<sup>(٤)</sup>.

الثالثة: حذف أول المثلين عند الاتصال بهذه الضمائر، وهي لغة سليم، يقولون في ظَلَّتْ: ظَلَّتْ، وفي مَسِسَتْ: مَسَّتْ، وفي أَحَسَسَتْ: أَحَسَّتْ، وفي هَمَمْتُ: هَمَّتْ<sup>(٥)</sup>، ولم يقف ابن عقيل عند هذا الحد كما فعل السلسلي، بل علَّل ذلك وحلَّله قائلاً: "وحذفوا؛ تخفيفًا، وقالوا ذلك في ظَلَّتْ ومَسِسَتْ على وجهين:

أحدهما: نقل حركة العين إلى الفاء نحو: ظَلَّتْ ومَسَّتْ بكسر الفاء، والثاني: عدم النقل، فتبقى الفاء مفتوحة كما كانت"<sup>(٦)</sup>.

وقد عرض العالمان الجليلان هذه اللهجة في موضع آخر تابعين لابن مالك، وفصَّلا القول فيها، ومما ذكروه فيها: أنه يجوز في لغة سلِّيم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه مجعولة حركتها على الفاء وجوبًا إن سكنت، وجوزًا إن تحركت، ولم تكن حركة العين فتحة. أما الوجوب فقولهم: أَحَسَّتْ، وَأَحَسَّتُمْ، وَأَحَسَّتُمْ، وَأَحَسَّتُنَّ وَأَحَسَّنَّ، وَأَحَسَّنَا، والأصل: أَحَسَسْتُ، وَأَحَسَّنَّ، وكذا الباقي، فنُقِلت حركة السين إلى الحاء، وحُذِفَتْ، وكذا أَحَبَّتْ وَأَحَبَّنَّ ونحوه.

(١) ينظر: المساعد ٣/٣٤٧، ٣٤٨، وشفاء العليل ٣/١٠١٥.

(٢) في الأصول ٢/٣٦٤ تبع ابن السراج الخليل.

(٣) المساعد ٣/٣٤٨، ٣٤٩، وينظر: ٤/٢٥٨.

(٤) السابق ٤/٢٥٨.

(٥) السابق ٣/٣٤٩، وشفاء العليل ٣/١٠١٥.

(٦) المساعد ٣/٣٤٩.



وَجَعَلَ حَرَكَةَ الْعَيْنِ عَلَى الْفَاءِ جَوَازًا إِنْ تَحَرَّكَتْ، وَلَمْ تَكُنْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ فَتْحَةً نَحْوُ: ظَلَّتْ وَمَسَّتْ فَي: ظَلَّتْ، وَمَسَّتْ، يَجُوزُ أَنْ تَبْقَى الْفَاءُ عَلَى فَتْحَتِهَا، وَأَنْ تَحْرِكَ بِحَرَكَةِ الْعَيْنِ.

وَإِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ فَتْحَةً نَحْوُ: هَمَمْتُ، فَجَوَازُ التَّخْفِيفِ فِي مِثْلِهِ بِالْحَذْفِ دُونَ النُّقْلِ؛ لِأَنَّ الْفَاءَ مَفْتُوحَةً. وَرَبَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ بِالْأَمْرِ وَالْمُضَارَعِ، فَالْأَمْرُ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾<sup>(١)</sup>،

وَالْمُضَارَعُ مِثْلُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: يَنْحَطْنَ فِي يَنْحَطْنَ<sup>(٢)</sup>.

وَلَمْ يَكْتَفِ ابْنُ عَقِيلٍ بِنَصِّ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ لُغَةً سَلِيمًا كَمَا اِكْتَفَى السَّلْسِيلِيُّ، بَلْ حَكِيَ عَنْ أَبِي الطَّيِّبِ اللُّغَوِيِّ أَنَّ الْحَازِيَّ يَقُولُ فِي حَسَسْتُ: حَسَيْتُ فَيَعْوِضُ مِنَ السِّينِ يَاءً، وَالتَّمِيمِيُّ لَا يَعْوِضُ فَيَقُولُ: حَسْتُ. يُقَالُ: حَسَيْتُ بِالْخَيْرِ، وَأَحْسَيْتُ بِهِ، أَيْ: أَيَقَنْتُ بِهِ<sup>(٣)</sup>.

وَحَكِيَ عَنْ ابْنِ جَنِيٍّ أَنَّ كَسْرَ الظَّاءِ مِنْ ظَلَّتْ لُغَةً الْحَازِيَّ، وَفَتْحُهَا لُغَةً تَمِيمٍ، وَلَمْ يُقْرَأْ فِي السَّبْعَةِ إِلَّا بِالْفَتْحِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ فَظَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾<sup>(٤)</sup>، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ هِشَامِ الْخَضْرَاوِيِّ زَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ هَذَا قِيَاسٌ مُسْتَمَرٌّ فِي: رَدْتُ، وَمَرْتُ، وَهَمْتُ<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

جَمْهُورُ الْعَرَبِ يَنْطِقُونَ بِفِكَ الْإِدْغَامِ عِنْدَ إِسْنَادِ الْفِعْلِ الْمُضَاعَفِ إِلَى ضَمَائِرِ الرَّفْعِ الْمُتَحَرِّكَةِ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ هَذِهِ الضَّمَائِرِ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا عِنْدَهُمْ، فَجُوبَ الْفِكُّ حَتَّى لَا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ صَحِيحَانِ<sup>(٦)</sup>.

وَقَرَّرَ سَبِيوِيَّةٌ - وَتَبِعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ - أَنَّ ذَلِكَ النَّطْقَ جَارٍ عَلَى أَلْسِنَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ وَغَيْرِهِمْ، فَهَمَّ مَجْتَمِعُونَ عَلَى أَنَّ يَقُولُوا: رَدَدْتُ وَمَدَدْتُ، وَظَلَلْتُ، وَلَبَّبْتُ، وَرَدَدْنَا، وَمَدَدْنَا، وَظَلَلْنَا، وَلَبَّبْنَا، وَالْهِنْدَاتُ رَدَدْنَ، وَمَدَدْنَ، وَظَلَلْنَ، وَلَبَّبْنَ، وَهِنَّ يَرُدُّنَ، وَيَمْدُدْنَ، وَيَظَلِّلْنَ، وَيَلْبِبْنَ، وَارْدُدْنَ، وَامْدُدْنَ، وَاطْظَلِّلْنَ، وَالْبَبْنَ<sup>(٧)</sup>. وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ قُلْ إِنْ صَلَّلْتُ ﴾<sup>(٨)</sup>، وَقَوْلُهُ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿ وَشَدَدْنَا

وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ ﴾<sup>(٩)</sup>، وَقَوْلُهُ جَلَّ ثَنَاوُهُ: ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ ﴾<sup>(١٠)</sup>، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

(١) مِنَ الْآيَةِ ٣٣ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ.

(٢) يَنْظُرُ: الْمَسَاعِدُ ٤/١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، وَشَفَاءُ الْعَلِيلِ ٣/١١٠٧.

(٣) يَنْظُرُ: الْمَسَاعِدُ ٤/١٩٩.

(٤) مِنَ الْآيَةِ ٦٥ مِنْ سُورَةِ الْوَاقِعَةِ.

(٥) يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ ٢/١٩٠، ١٩١، وَالْمَسَاعِدُ ٣/٣٥٠.

(٦) يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَّةِ ٣/٢٤٤، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ وَالْمَسَائِلِ ٣/١٦٤٧، وَأَوْضِحُ الْمَسَائِلِ ٤/٣٦٦،

وَالنَّصْرِيحُ ٢/٧٦٥، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ ٣/٤٨٦، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ مَعَ حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ ٤/٣٥١.

(٧) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ ٣/٥٣٤، ٥٣٥، وَالْمَمْتَعُ ٢/٦٥٩، ٦٦٠.

(٨) مِنَ الْآيَةِ ٥٠ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ.

(٩) مِنَ الْآيَةِ ٢٠ مِنْ سُورَةِ ص.

(١٠) مِنَ الْآيَةِ ٣١ مِنْ سُورَةِ النُّورِ.

- وجاء الإدغام لغةً لقوم من العرب، هم بكر بن وائل، حكى سيبويه أن هذا جار على ألسنة بعضهم، وليس منطوق مجموعهم حين قال: "وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون: رَدَّنَ ومدَّنَ، وردَّتْ، جعلوه بمنزلة رَدَّ ومدَّ"<sup>(١)</sup>، وتبعه على ذلك ابن عصفور وقال: "كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، فلما دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما"<sup>(٢)</sup>. ونسج على هذا المنوال بعض العلماء اللاحقين، فنقلوا حكاية سيبويه عن أستاذه الخليل<sup>(٣)</sup>. وأطلقها الرضى فى مجموع البكرين، بل زاد عليهم حين قال: "وجاء فى لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام"<sup>(٤)</sup>، وحكى ابن عقيل الإطلاق عن السيرافى وابن السراج، وليس فى أصوله إلا موافقة سيبويه فيما حكاه<sup>(٥)</sup>.

والوارد عن هؤلاء المدغمين ثلاثة أوجه:

**أولها:** عدم التزام إسكان ما قبل ضمائر الرفع المتحركة، نحو: رَدَّتْ، وردَّنَ، وردَّنَا، ويراه الرضى شاذاً قليلاً<sup>(٦)</sup>.

**والثانى:** حكى بعض الكوفيين فى رَدَّنَ: رَدَّنَ بزيادة نون ساكنة قبل نون الإناث مدغمة فيها، لأن نون الإناث لا يكون ما قبلهما إلا ساكناً<sup>(٧)</sup>.

**والثالث:** بعضهم يزيد ألفاً بعد الإدغام، نحو: رَدَّاتُ، وردَّانَ. ووجه ذلك: أن هذه التاء والنون لا يكون ما قبلهما إلا ساكناً، وحافظوا على بقاء الإدغام فزادوا ألفاً قبلها<sup>(٨)</sup>، وهو عند ابن عقيل فى غاية الشذوذ<sup>(٩)</sup>.

(١) الكتاب ٥٣٥/٣.

(٢) الممتع ٦٦٠/٢.

(٣) ينظر: الأصول فى النحو ٣٦٤/٢، وارتشاف الضرب ١٦٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٧/٣، ومجموعة شروح الشافعية (حاشية ابن جماعة ٣٣١/١)، والتصريح ٧٦٥/٢، وشرح الأشمونى ٣٥١/٤.

(٤) شرح الرضى على الشافعية ٢٤٤/٣.

(٥) ينظر: الأصول فى النحو ٣٦٤/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافعية ٢٤٥/٣.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٧/٣، والمساعد ٢٥٨/٤، وحاشية الصبان ٣٥١/٤.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الشافعية ٢٤٥/٣، وارتشاف الضرب ١٦٥/١، والمساعد ٣٤٨/٣، ٣٤٩، وحاشية الصبان ٣٥١/٤.

(٩) ينظر: المساعد ٢٥٨/٤.



ومن العلماء من حكم على هذه اللغة بأنها ضعيفة<sup>(١)</sup>، ونقل عن السيرافي أنها لغة رديئة فاشية في عوامَّ بغداد<sup>(٢)</sup>، وقال غيره: لا يؤبه بهؤلاء، ولا يعتد بلغتهم<sup>(٣)</sup>.

- وحذفت العين من الفعل المضاعف الذى ماضيه على وزن فَعَلَ أو فَعَّلَ - بكسر العين أو ضمها - عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، وذلك فى لغة سَلِيم، وله عندهم وجهان:

**الأول:** حذفت العين من غير نقل لحركتها؛ لكرهتهم اجتماع المثليين، فتبقى الفاء مفتوحة، نحو: ظَلْتُ، وظَلْنَا، وظَلَّنْ، ولَبْتُ، ولَبْنَا، ولَبَّنْ.

**الثانى:** حذف العين ونقل حركتها إلى الفاء، نحو: ظَلْتُ، وظَلْنَا، وظَلَّنْ، ولَبْتُ، ولَبْنَا، ولَبَّنْ، وهذا النقل يعتريه حكمان: الوجوب، والجواز.

فإن كان ما قبل العين ساكنًا أوجبوا نقل حركة العين إليه، نحو: أَحَسَّنَ ويُحَسِّنُ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾<sup>(٤)</sup>.

وإن كان ما قبل العين متحركًا، جاز نقل حركة العين إليه بعد حذف حركته؛ وذلك لبيان وزن الفعل. وهذا الحذف عندهم فى الماضى أكثر منه فى المضارع والأمر<sup>(٥)</sup>.

- وحكى ابن عقيل عن أبى الطيب اللغوى وابن جنى أن لغة تميم جارية على الوجه الأول، وهو: حذفت العين مع فتح الفاء، وبها جاء قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، وذكر الفيومى - وتبعه الشيخ محمد محبى الدين - أنها لغة بنى عامر<sup>(٧)</sup>.

وقرَّرَ ابن عقيل والفيومى أن لغة أهل الحجاز جارية على الوجه الثانى، وهو: كسر الفاء تحريكًا لها بحركة العين<sup>(٨)</sup>، وبها قرئ فى الشواذ ﴿فَطَلَّتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٦٤٧/٣، والمساعد ٢٥٨/٤، والتصريح ٧٦٥/٢، وشرح الأشموني ٣٥١/٤، وحاشية الخضرى ٢١٢/٢.

(٢) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٢٣٤/٢.

(٣) ينظر: السابق (حاشية ابن جماعة ٣٣١/١).

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٤٥/٣، والمساعد ٣٤٩/٣، ١٩٦/٤، ١٩٧.

(٦) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة.

(٧) ينظر: المصباح المنير ٦٨٦/٢، ومنحة الجليل ٥٦٥/٢.

(٨) ينظر: المساعد ٣٥٠/٣، والمصباح المنير ٦٨٦/٢.

(٩) وهى قراءة ابن مسعود وقتادة والأعمش. ينظر: البحر المحيط ٢١١/٨، والمعنى فى تصريف الأفعال/١٩٩.



( 711 )

وحكم بعض العلماء بأن هذه اللغة المعزوة إلى سُلَيْمٍ وغيرهم لا تأتي من الماضى الذى على وزن  
فَعَلَ - بفتح العين - نحو: شَدَدْتُ، وَهَمَمْتُ إلا شذوذاً. ومنهم: ابن عصفور وابن الضائع<sup>(١)</sup>، وأجاز  
الفراء ذلك قياساً مستمراً فى المفتوح مع غيره، فتقول: شَدْتُ، وَهَمَمْتُ، وَيُفْهَمُ ذَلِكَ - أَيْضًا - من  
إطلاق ابن مالك<sup>(٢)</sup>، وهو ما أَرَجَّحَهُ؛ لَأَنَّ هَوْلَاءَ الْعَرَبِ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْمُثَلِّينَ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِى  
ثَلَاثَتِهَا، فَالْأَوْلَى جَعْلُ الْكَلَامِ عَلَى وَتِيرَةِ وَاحِدَةٍ.

\* \* \*

(١) ينظر: الممنع ٦٦١/٢، ٦٦٢، والمساعد ١٩٧/٣.

(٢) ينظر: معانى القرآن ١٩٠/٢، ١٩١، والمساعد ٣٤٩/٣، ١٩٦/٤، ١٩٧، وشفاء العليل ١٠١٥/٣، ١١٠٧.



## كسر أحرف المضارعة

### تقديم:

يُضَمُّ أول الفعل المضارع إن كان ماضيه رباعياً، نحو: يُدَحْرَجُ، وَيُكْرِمُ، وَيُعَلِّمُ، وَيُضَاعِفُ، ونحو ذلك.

ويُفْتَحُ إن كان ماضيه ثلاثياً، أو خماسياً، أو سداسياً، نحو: يَذْهَبُ، وَيَنْطَلِقُ، وَيَسْتَخْرِجُ<sup>(١)</sup>.  
ووجبة ذلك بأن الثلاثي كثير في كلامهم، وما زاد على الرباعي ثقيل؛ فاخترتوا الفتح؛ لخفته للكثير والثقيل، والضم للقليل<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن العرب غير الحجازيين يكسرون أحرف المضارعة سوى الياء في مواضع ثلاثة، ويكسرون الياء معها في موضعين آخرين:

أولاً: المواضع التي تكسر فيها أحرف المضارعة سوى الياء:

الموضع الأول: إذا كان الماضي على وزن فَعِلَ - بكسر العين - وكانت عين مضارعه مفتوحة، يقولون: أنا إِعَلَّمُ، وأنتِ تَعَلَّمُ، ونحن نَعَلَّمُ.

الموضع الثاني: إذا كان الماضي في أوله تاء زائدة معنادة، وهي تاء المطاوعة أو شبهها، فيقولون في المضارع من عَلَّمْتَهُ فَتَعَلَّمْ، وَذَكَرْتَهُ فَتَذَكَّرْ: إِتَعَلَّمْ، وَإِتَذَكَّرْ، وَتَتَعَلَّمْ، وَتَتَذَكَّرْ، وَنَتَعَلَّمْ، وَنَتَذَكَّرْ. وتقول في مضارع تَبَخَّرَ: إِتَبَخَّرَ.

الموضع الثالث: إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل، فيقال في مضارع انطلق، واقدر، واستخرج: إِنطَلِقُ، وإِقْتَدِرُ، وإِسْتَخْرِجُ، وهكذا.

ثانياً: الموضعان اللذان تكسر فيهما أحرف المضارعة كلها:

الأول: مضارع أبى، يقولون: أنا إِبْنِي، وأنتِ تَبْنِي، وهو يَبْنِي، ونحن نَبْنِي.

الثاني: المضارع المفتوح العين إذا كان ماضيه مثلاً واوياً على وزن فَعِلَ - بكسر العين - ويترتب على ذلك قلب الواو ياءً، فنحو: وَجَلَّ وَوَجِعَ يقال في مضارعيهما: إِجَلُّ، وإِجَعُ، وَتِجَلُّ، وَتِجَعُ، وَنِجَلُّ، وَنِجَعُ، وَبِجَلُّ، وَبِجَعُ.<sup>(٣)</sup>

قال ابن عقيل: "ومن العرب من يُبدل الواو ياءً مع فتح الأول، فيقولون: بِجَلُّ، وكذا الباقي"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٤٨/٣، وجمع الهوامع ٣١١/٣.

(٢) ينظر: جمع الهوامع ٣١١/٣.

(٣) ينظر: المساعد ٥٩٨/٢، وشفاء العليل ٨٤٦/٢.

(٤) المساعد ٥٩٨/٢.

**الدراسة التفصيلية:**

يبدو من تتبع العلماء فى حديثهم عن حركة أحرف المضارعة أن للعرب فيها ثلاث لهجات، دونك تفصيل القول فيها:

**اللهجة الأولى:** فتح جميع أحرف المضارعة، وهى الهمزة والنون والتاء والياء. هذه لغة أهل الحجاز، وهى الأصل لجميع اللغات، وأفصحها<sup>(١)</sup>، يقولون: أن أعلم، وأنت تعلم، ونحن نعلم، وهو يعلم، وأنا أستخرج، ونحن نستخرج، وأنت تستخرج، وهو يستخرج. وذكر الفراء أنها لغة قريش<sup>(٢)</sup>، وبلغتهم نزل القرآن الكريم، قال ابن منظور: "وأما أهل الحجاز وقوم من أعجاز هوازن وأزد السراة وبعض هذيل فيقولون: تعلم، والقرآن عليها"<sup>(٣)</sup>.

وفى المثال الواوى الذى ماضيه على فعل - بكسر العين - يقولون: يوجل، ويوجع، وفى التنزيل العزيز: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ﴾<sup>(٤)</sup>، وعزاها أبو حيان فيه إلى قريش وكنانة<sup>(٥)</sup>، وهى أجود اللغات الواردة فيه وأكثرهن<sup>(٦)</sup>.

**اللهجة الثانية:** جاء فى كتب التراث أن جميع العرب غير الحجازيين يجوزون كسر أحرف المضارعة ما عدا الياء فى الأفعال الآتية:

**أولاً:** مضارع الثلاثى المبنى للفاعل إذا كان ماضيه على وزن فعل - بكسر العين - نحو: أنا أعلم، ونحن نعلم، وأنت تعلم ذلك. وكذا فى المثال والأجوف والناقص والمضاعف، نحو قولك: أنا إيجل، وإخشى، وإخال، ونخال، وأنت تعض، وأنتن تعضن. والكسر فى همزة إخال وحده أفصح من الكسر.

وإنما كسرت أحرف المضارعة تنبيهاً على كسر عين الماضى، ولم يكسروا الفاء لهذا المعنى؛ لأن أصله فى المضارع السكون، ولم يكسروا العين؛ لئلا يلتبس وزن يفعل المفتوح بوزن يفعل المكسور، فلم يبق أمامهم إلا كسر أحرف المضارعة، ولم يكسروا الياء؛ للاستئثار<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١١١/٤، وشرح التصريف للثمانيني/١٩٥، ١٩٦، والمخصص ٢١٦/١٤، وشرح المفصل للخوارزمي ٣٧٩/٤.

(٢) ينظر: المزهر للسيوطي ٢٥٥/١، ولغة قريش لمختار الغوث/١٠٨.

(٣) اللسان (وقى).

(٤) من الآية ٥٣ من سورة الحجر.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٨/١.

(٦) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣٧٩/٤، ولابن يعيش ٦٣/١٠.

(٧) ينظر: الكتاب ١١٠/٤، وشرح التصريف ١٩٩، والمخصص ٢١٦/١٤، وشرح الرضى على الشافية ١٤١/١، والمعنى فى تصريف الأفعال/١٦٥.



ثانياً: المضارع المبدوء ماضيه بهمزة وصل مكسورة مما جاوز ثلاثة أحرف، نحو: انفعَل، وافتعل، واستفعل، يقولون: أنا إنطَلِقُ، وإشترِكُ، وأنتِ تِسْتَعْفِرُ، ونحن نَحْرُجُ، تنبيهاً على كون الماضي مكسور الأول، وهو همزة<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الفعل المضارع المبدوء ماضيه بتاء زائدة، نحو: تَدَحْرَجُ، وتَقَدِّمُ، وتَكَلِّمُ، وتَعَالَجُ، يقولون: أنتِ تَتَدَحْرَجُ، وأنا إِتَقَدِّمُ، ونحن نِتَكَلِّمُ، ونِتَعَالَجُ، شبهوه بما فى أوله همزة وصل؛ لكون ذى التاء دالاً على المطاوعة فى الأغلب، كما أن باب انفعَل كذلك<sup>(٢)</sup>، قال سيبويه: "وكذلك كل شيء من تَفَعَّلْتُ أو تَفَاعَلْتُ أو تَفَعَّلْتُ يجرى هذا المجرى؛ لأنه كان عندهم فى الأصل مما ينبغى أن تكون أوله ألف موصولة؛ لأن معناه معنى الانفعال، وهو بمنزلة انْفَتَحَ وانطَلَقَ، ولكنهم لم يستعملوه استخفافاً فى هذا القبيل"<sup>(٣)</sup>.

وقد عُرِّيت هذه اللغة إلى قيس وتميم وربيعة وأسد ومن جاورهم<sup>(٤)</sup>، قال ابن منظور: "وتَعَلَّمَ بالكسر لغة قَيْسٍ وَتَمِيمٍ وَأَسَدٍ وَرَبِيعَةَ وَعَامَّةَ الْعَرَبِ"<sup>(٥)</sup>.

وكسر هؤلاء الياء مع أحرف المضارعة فى المواضع التالية:

الموضع الأول: المثال الواو الذى ماضيه على وزن فَعَلَ - بكسر العين - نحو: وَجَلَ وَوَجَعَ، قالوا فيهما: يِجَلُّ، وَيِجَعُّ؛ لاستثقالهم الواو التى بعد الياء المفتوحة، وكرهوا قلب الواو ياء من غير كسر ما قبلها، فكسروا جميع أحرف المضارعة؛ لتخفَّ الكلمة بانقلاب الواو ياءً؛ لسكونها إثر كسرة<sup>(٦)</sup>، وعزا الجوهري والخوارزمي وابن منظور الكسر فى هذا النوع خاصة إلى بنى أسد<sup>(٧)</sup>، قال الجوهري: "فإنهم يقولون: أنا إِيَجَلُّ، ونحن نِيَجَلُّ، وأنتِ تِيَجَلُّ، كلها بالكسر، وهم لا يكسرون الياء فى يَعَلُّ؛ لاستثقالهم الكسر على الياء، وإنما يكسرون فى يِجَلُّ، لتقوى إحدى الياءين بالأخرى"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١١٢/٤، والمخصص ٢١٨/١٤، وشرح الرضى على الشافية ١٤٣/١، والمغنى فى تصريف الأفعال ١٦٥/، ١٦٦.

(٢) ينظر: المصادر السابقة.

(٣) الكتاب ١١٢/٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٨/١، واللهجات العربية فى معانى القرآن للفراء لأستاذى الدكتور/صبحى عبد الحميد/١٨٤.

(٥) اللسان (وقى).

(٦) ينظر: الكتاب ١١٢/٤، وشرح التصريف/١٩٧، ١٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٣/١٠، وشرح الرضى على الشافية ١٤١/١، والمغنى فى تصريف الأفعال/١٦٦.

(٧) ينظر: الصحاح (وجل)، وشرح المفصل ٣٧٩/٤، واللسان (وجع، وجل).

(٨) الصحاح (وجل).

وعزاه أبو حيان في هذا النوع خاصة إلى تميم<sup>(١)</sup>.

- ومن أهل الكسر قوم يكسرون الهمزة والنون والتاء، ولا يكسرون الياء، بل لهم فيها ثلاثة مذاهب: أحدها: فتح الياء، يقولون: يَوَجِّلُ، وهي لغة بني عامر<sup>(٢)</sup>.

والثاني: قلب الواو ألفاً بعد الياء المفتوحة؛ فراراً من اجتماع الواو والياء، فقالوا: هو يَاجِلُ، ونَاجِلُ، وتَاجِلُ، وآجِلُ، وهكذا في كل مثال واوي<sup>(٣)</sup>، وهذا القلب على غير قياس؛ لأن الواو الساكنة لا تُقلب ألفاً، وهم يقلّبونها مع جميع أحرف المضارعة، ويفتحون لها ما قبلها؛ لأنهم يفرون من ثقل الواو إلى خفة الألف<sup>(٤)</sup>، قال الرضى: "وهي قليلة"<sup>(٥)</sup>.

والثالث: قلب الواو ياء بعد الياء المفتوحة، فيقولون: يَيِّجِلُ، وتَيِّجِلُ، ونَيِّجِلُ، وإيِّجِلُ، وفعلوا ذلك؛ كراهة الواو مع الياء، وشبهوا قلب الواو ياء في يَوَجِّلُ بقلبها في أَيَّامٍ، والأصل: أَيَّوَامٍ<sup>(٦)</sup>.

الموضع الثاني: مضارع أَبِي يَأْبَى، كسروا فيه جميع أحرف المضارعة، فقالوا: أَنْتَ تَتَّبَى، وهو يَتَّبَى، ونحن نَتَّبَى، وأنا إِنَّبَى. وقد حُكِمَ عليه بالشذوذ من وجهين:

أحدهما: أنه فَعَلَ يَفْعَلُ مفتوح العين في الماضي والمضارع، وقد قرَّرَ أئمة اللغة أنه لم يجئ عن العرب فَعَلَ يَفْعَلُ مفتوح العين فيهما إلا وعينه أو لامه أحد أحرف الحلق إلا في ألفاظ نادرة شاذة، منها: أَبِي يَأْبَى. وما كان من هذا الباب لم يكن يستحق أن يُكسر أوله في المضارع؛ إذ هو حَقٌّ ما عين ماضيه مكسورة. وإنما كسروا هذا؛ لأن مضارعه مشاكل لمضارع فَعَلَ مكسور العين، فكما كُسِرَ أول مضارع هذا، كذلك كسروا أول مضارع أَبِي فيما عدا الياء.

والثاني: أَنَّ هذا الشذوذ المذكور جرَّأهم على شذوذ آخر، وهو: كسر الياء من يَتَّبَى، واستجازوا ذلك؛ لكثرة الشذوذ في هذه الكلمة.

ويجوز عند هؤلاء انقلاب الهمزة الثقيلة مع كسر ما قبلها ياء، فيصير: يَبْبَى كيبجِلُ؛ لأنَّ حرف العلة أخفُّ من غيره<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٨/١.

(٢) ينظر: السابق ٨٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١١١/٤، ١١٢، والصاح (وجل)، والمخصص ٢١٧/١٤، وشرح المفصل للخوارزمي ٣٧٩/٤.

(٤) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/١٩٨.

(٥) شرح الرضى على الشافية ١٤١/١.

(٦) ينظر: الكتاب ١١١/٤، والمخصص ٢١٧/١٤، واللسان (وجل)، وارتشاف الضرب ٨٩/١.

(٧) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ١٠٧٦/٢، وشرح الرضى على الشافية ١٤١/١، ١٤٢، واللسان

(أبى).



الموضع الثالث: مضارع حَبَّ، فقالوا: أَحَبُّ، وَحَبُّ، وَتَحَبُّ، وَيَحِبُّ، وذلك لأن حَبَّ يَحِبُّ كَعَزَّيْعُ شَاذٌ قليل الاستعمال. والمشهور أَحَبَّ يُحِبُّ، وهو أيضاً شاذ من حيث إنَّ فَعَلَ إذا كان مضارعاً متعدياً فمضارعه مضموم العين، وَيُحِبُّ مكسورها، ففيه شذوذان، والشذوذ يُجَرِّئُ على الشذوذ، فكسروا أوائل مضارعه ياءً كان أو غيره، وإن لم يكن ماضيه فَعَلَ مكسور العين<sup>(١)</sup>، وقال غير سيبويه: إنَّ إِحِبُّ، وَنَحِبُّ، وَتَحِبُّ وَيَحِبُّ بكسر أحرف المضارعة مضارعات أَحَبَّ، وشذوذه: أَنَّهُمْ كَسَرُوا أَوْلَاهُ المضموم؛ إذ هو مضارع لِأَحَبَّ<sup>(٢)</sup>.

- وتعرف هذه اللهجة عند بعض أئمة اللغة بتلثة بهراء؛ لأنهم يكسرون التاء فى أول المضارع دون بقية أحرفه، ولم أجد علة لذلك<sup>(٣)</sup>، قال ابن جنى: "وأما تَلْتَلَةٌ بِهَرَاءٍ فإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: تَعْلَمُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَصْنَعُونَ بكسر أوائل الحروف"<sup>(٤)</sup>، وقال ابن منظور: "وتَلْتَلَةٌ بِهَرَاءٍ: كَسَرُوهُمْ تَاءَ تَفْعَلُونَ، يَقُولُونَ: تَعْلَمُونَ، وَتَشْهَدُونَ ونحوه"<sup>(٥)</sup>.

ويبدو لى أن هذه الطائفة من العرب التزمت كسر التاء دون بقية أحرف المضارع، وأطلقته فيما ماضيه مكسور العين أو مفتوحها، فقد جاء عنهم فيما ذكره ابن جنى وابن منظور: تَفْعَلُونَ وَتَصْنَعُونَ، وهما من باب فَعَلَ يَفْعَلُ، مفتوح العين فى الماضى والمضارع.

- وقد جاءت بعض القراءات الشاذة بكسر أحرف المضارعة، ومن ذلك قراءات يحيى بن وثاب الآتية: ﴿ ثُمَّ إِضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ﴾<sup>(٦)</sup>، بكسر أول الفعل، ﴿ مَنْ إِنْ تَيْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ﴾<sup>(٧)</sup>، بكسر التاء، ﴿ فَكَيْفَ إِيسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾<sup>(٨)</sup> بكسر الهمزة، ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾<sup>(٩)</sup> بكسر التاء، ﴿ وَأَتَّبَعَ هَوَاهُ فَرَدَىٰ ﴾<sup>(١٠)</sup>، بكسر تاء (تَرَدَى) <sup>(١١)</sup>، وغير ذلك. وهذا

(١) ينظر: الكتاب ١٠٩/٤، والمخصص ٢١٥/١٤، والنكت ١٠٧٥/٢، ١٠٧٦، وشرح الرضى على الشافية ١٤٢/١، والمغنى فى تصريف الأفعال/١٦٦، ١٦٧.

(٢) ينظر: المخصص ٢١٥/١٤، والنكت ١٠٧٦/٢، وشرح الرضى على الشافية ١٤٢/١، والمغنى فى تصريف الأفعال/١٦٧.

(٣) ينظر: الخصائص ١٣/٢، ودرة الغواص للحريرى/١٥١، واللسان (تلل)، واللهجات العربية فى التراث للدكتور/أحمد علم الدين ٣٩٦/١.

(٤) الخصائص ١٣/٢.

(٥) اللسان (تلل).

(٦) من الآية ١٢٦ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران.

(٨) من الآية ٩٣ من سورة الأعراف.

(٩) من الآية ١١٣ من سورة هود.

(١٠) من الآية ١٦ من سورة طه.

(١١) تنظر هذه القراءات فى: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/١٦، ٢٧، ٥٠، ٦٦، ٩٠، والمحتسب ٣٣٠/١.

يقضى بفصاحة هذه اللهجة، وسعة انتشارها، وهي موجودة إلى الآن، وتدور على ألسنة الناطقين في جنوب اليمن، وتتردد في عامية نجد ومصر<sup>(١)</sup>، في لغة التخاطب اليومية، فهذا يقول: تعال نلعب، نلعب، وآخر يقول: نشهد عليك.

اللهجة الثالثة: كسر جميع أحرف المضارعة، وإن كانت الكسرة في الياء ثقيلة فإنهم يتحملونها، فيقولون: أنا إعلم، ونحن نعلم، وأنت تعلم، وهو يعلم. وأنا إستخرج، ونحن نستخرج، وهو يستخرج، وأنت تستخرج<sup>(٢)</sup>، وقد عزيت هذه اللغة إلى بعض كلب<sup>(٣)</sup>، وبها جاءت قراءة الأعمش ﴿يَخِطُّفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ بكسر الياء والخاء والطاء مشددة<sup>(٤)</sup>، وقراءة يحيى بن وثاب ﴿فَأَنَّهُمْ يَيْلَمُونَ كَمَا تَيْلَمُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، بكسر أول الفعلين وهي أيضاً - مما شاع على ألسنة الناس في العصر الحديث موافقاً السماع الفصيح.

\* \* \*

(١) ينظر: اللهجات العربية في التراث ٣٩٧/١.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/١٩٦، ١٩٧.

(٣) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣٨٠/٤، وارتشاف الضرب ٨٨/١، واللهجات العربية في التراث ٣٩٦/١.

(٤) ينظر: مختصر شواذ القرآن/١١، وهي من الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٤٦٦/١، والمحتسب ١٩٨/١، وهي من الآية ١٠٤ من سورة النساء.



## حكم آخر الفعل المؤكد بالنون إن كان ياء تلى كسرة

### تقديم:

قال سيبويه: "اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة، كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة"<sup>(١)</sup>، يؤكد بهما فعل الأمر مطلقاً من غير شرط؛ لأنه مستقبل دائماً، ولا يؤكد بهما الماضي لفظاً ومعنى مطلقاً؛ لأنهما يُخلصان مدخولهما للاستقبال، وذلك يُنافى المضى. وأما المضارع المجرد من لام الأمر فله خمس حالات:

**إحداها:** أن يكون توكيده بهما واجباً، وذلك إذا كان مثبتاً، مستقبلاً، جواباً لقسم غير مفصول من لامة بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

**والثانية:** أن يكون توكيده بهما قريباً من الواجب، وذلك إذا كان المضارع شرطاً لـ (إن) الشرطية المؤكدة بـ (ما) الزائدة، نحو قوله جل ثناؤه: ﴿وَأَمَّا تَخَافُ بِمِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

**والثالثة:** أن يكون توكيده بهما كثيراً، وذلك إذا وقع المضارع بعد أداة طلب: نهى، أو دعاء، أو عرض، أو تمن، أو استفهام، ومن ذلك قوله جل جلاله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقولك: أتقولن ذلك؟ وهلا تفعلن، لبتك تحضرن عندي غداً.

**والرابعة:** أن يكون توكيده بهما قليلاً، وذلك إذا وقع بعد (لا) النافية، أو بعد (ما) الزائدة التى لم تسبق بـ (إن) الشرطية، نحو قوله عز وجل: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(٥)</sup>، وقولهم: بجهد ما تبلغن.

**والخامسة:** أن يكون التوكيد بهما أقل، وذلك بعد (لم)، وبعد أداة جزاء غير (إمّا) الشرطية<sup>(٦)</sup>، نحو نحو قول بعض الأعراب:

أَلَمْ تَعْلَمَنَّ يَا رَبُّ أَنَّ رَبَّ دَعْوَةٍ دَعْوَتِكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابَهَا<sup>(٧)</sup>

(٧١).

(١) الكتاب ٥٠٨/٣.

(٢) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

(٤) من الآية ٤٢ من سورة إبراهيم.

(٥) من الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٩٨-٨٨/٤، والتصريح ٣٠٠/٢ - ٣٠٤، وحاشية الصبان ٢١٣/٣.

(٧) البيت من بحر الطويل، وقد جاء فى الأشباه والنظائر للخالدين تح د/السيد محمد يوسف ١٠/١، وعدة السالك



ويُفتح آخر الفعل المؤكد، وقد اختلف في فتحته هذه، فقال المبرد وابن السراج والفارسي: فتحة بناء، والفعل مبنى على الفتح؛ لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر<sup>(١)</sup>، وقال الزجاج والسيرافي: الفعل مع نون التوكيد مبنى على السكون؛ لأنه الأصل في البناء، وحرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة؛ لكونها أخف الحركات<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عقيل: "وفي كلام سيبويه ما يقتضى كلاً من القولين"<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

قضى ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك بأن حذف آخر الفعل المؤكد بالنون إن كان ياءً تلى كسرة لغة منسوبة إلى فزارة، فتقول على لغتهم: ابَنَّ وارمَن، ولتَبَنَّ يازيد، ولتَرَمَنَّ ياعمر، بحذف الياء التي كان ينبغي أن تفتح؛ لأجل النون.

وغيرهم من العرب يُثبت الياء مفتوحة، فيقول: ابَنَّ، وارمَن، ولتَبَنَّ، ولتَرَمَنَّ<sup>(٤)</sup>، وقد أتى ابن ابن عقيل بشاهد من السماع، ناطق بهذه اللغة الفزارية، وهو قول الشاعر:

وَابَنَّ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَاتِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ<sup>(٥)</sup>

### الدراسة التفصيلية:

جمهور العرب يفتحون آخر الفعل المؤكد بالنون، ولا فرق عندهم بين أن يكون صحيحاً، نحو: ابْرُزَنَّ، واضْرِبَنَّ، وهل تَبْرُزَنَّ، وهل تَضْرِبَنَّ؟ أو معتللاً، نحو: اخْشَيْنَنَّ، وارْمَيْنَنَّ، واغْزُونَنَّ، وهل تَخْشَيْنَنَّ، وترْمَيْنَنَّ، وتغْزُونَنَّ<sup>(٦)</sup>؟ هذا هو الأكثر والأقيس<sup>(٧)</sup>، والكلام الجيد<sup>(٨)</sup>، وقوم من العرب يُخالفون يُخالفون ذلك، فيحذفون آخر الفعل إن كان ياءً تلى كسرة. حكى ابن عصفور لغتهم ولم يَعْنَهُمْ لنا

(١) ينظر: المقتضب ١٩/٣، والتصريح ٣٠٨/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٩٠/٤، والتصريح ٣٠٨/٢.

(٣) المساعد ٦٧٢/٢، وينظر: الكتاب ٥١٨/٣، ٥١٩.

(٤) ينظر: المساعنة ٦٧٢/٢، وشفاء العليل ٨٨٦/٢.

(٥) البيت من بحر البسيط، ولم أعرف قائله، وقد جاء في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥١١/٢، واللسان

(لوم)، ومعنى اللبيب ١٧٧/١، وشرح شواهده للسيوطي ٥٦١/٢، وهمع الهوامع ٦١٦/٢.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥١١/٢، ورفص المبانى/٣٣٨، وارتشاف الضرب ٣٠٨/١، وهمع

الهوامع ٦١٦/٢، ٦١٧، وشرح الأشموني ٢٢١/٣.

(٧) ينظر: رصف المبانى/٣٣٨.

(٨) ينظر: اللسان (لوم)



حين قال: "ومن العرب من يحذف الياء من يرمى وبابه، ويلحق النون الشديدة والخفيفة، ويبقى ما قبلهما على ما كان عليه من الكسر، ويتكل على ذلك بالقرائن"<sup>(١)</sup>.  
 ونصّ ابن مالك وتبعه آخرون على أنها لغة فزارة، يقولون: ابكّن، وارمّن، وهل تبكّن، وهل ترمّن؟<sup>(٢)</sup> وانفرد الرضى بعزوها إلى طيبي حاكياً عن الفراء، ووسّع نطاقها فجعل منها حذف الياء بعد بعد الفتحة حين قال: "ولغة طيبي على ما حكى عنهم الفراء: حذف الياء الذي هو لام فى الواحد المذكور بعد الكسر والفتح فى المعرب والمبنى، نحو: والله ليرمّن زيد، وارمّن يازيد، وليخشنّ زيد، واخشنّ يازيد"<sup>(٣)</sup>.

وأطلق الملقى الحذف فى حرف العلة لقوم من العرب، لم يحدّدهم لنا، يقولون: لا تخشنّ، ولا ترمّن، ولا تغزّن فى: تخشى، وترمى، وتغزو<sup>(٤)</sup>.

والأولى عندي بالقبول تقييد ابن عصفور وابن مالك ومن لف لفهم ذلك الحذف بالياء التى تلى كسرة فى فعل المفرد المذكور؛ لكون الشواهد الواردة ناطقة به دون سواه، ومنها - غير البيت سالف الذكر - قول الشاعر:

لَا تُتْبِعَنَّ لَوْعَةً إِثْرِي وَلَا هَلَعًا وَلَا تُقَاسِنَنَّ بَعْدِي الْهَمَّ وَالْجَزَعَا<sup>(٥)</sup>

(٥١)

وقول الآخر:

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لِنُتَغَنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا<sup>(٦)</sup>

ولحكاية ابن منظور عن الفراء أنّ من العرب من يقول: اقضنّ يارجل، وابكّن يارجل<sup>(٧)</sup>، ولا ريب أن هذه الحكاية مقيدة دافعة لما أطلقه الرضى والملقى.

والظاهر أن الفعل المؤكد على هذه اللغة مبنى على فتحة الياء المحذوفة<sup>(٨)</sup>.

(١) شرح جمل الزجاجى ٥١١/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٨١/٣، ومغنى اللبيب ١٧٧/١، والمساعد ٦٧٢/٢، وشفاء العليل ٨٨٦/٢، وهمع الهوامع ٦١٦/٢، وشرح الأشموني ٢٢١/٣.

(٣) شرح الرضى على الكافية ٤٩١/٤.

(٤) ينظر: رصف المباني/٣٣٧، ٣٣٨.

(٥) البيت من بحر البسيط، ولم أعرف قائله، وقد ورد فى: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٥١١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٨٢/٣، وهمع الهوامع، ٦١٧/٢، وشرح الأشموني ٢٢١/٣.

(٦) البيت من بحر الطويل، وهو من قصيدة لحريث بن عتاب الكائى، وقد ورد فى: شرح الرضى على الكافية ٤٩١/٤، واللسان (لوم)، ومغنى اللبيب ١٧٧/١، ٦١/٢.

(٧) ينظر: اللسان (لوم).

(٨) ينظر: حاشية الصبان ٢٢١/٣.

## حذف ياء المخاطبة بعد الفتحة فى الفعل المؤكد بالنون

## تقديم:

إذا كان آخر الفعل المراد توكيده ألفاً، نحو: يَخْشَى، وأسندته إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإنك تحذف الألف، وتثبت الواو مضمومة، والياء مكسورة؛ لدفع التقاء الساكنين، فتقول: يا قوم اخْشَوْنَ - بضم الواو - وياهند اخْشَيْنَ - بكسر الياء - والأصل: اخْشَيْونَ، واخْشَيْينَ، حُذِفَت الضمة والكسرة؛ لاستئصالهما على حرف العلة، ثم حُذِفَت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وهما: الياء والواو فى الأول، والياءان فى الثانى.

وإن شئت قلت: تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فحُذِفَت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وبقيَ التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة فى الأول، وبين الياء والنون المدغمة فى الثانى، فلم يجر حذف الواو والياء؛ لعدم ما يدل عليهما، فحُرِّكَت الواو بما يُنَّاسِبها وهو الضم، وحُرِّكَت الياء بما يُنَّاسِبها وهو الكسر، تخلصاً من التقاء الساكنين.

وإذا أسند هذا الفعل الذى آخره ألف إلى غير الواو والياء، وهو الاسم الظاهر، والضمير المستتر، وألف الاثنين، ونون النسوة، لم تحذف آخره، بل قلبه ياءً، فتقول إذا أسندته إلى الظاهر: لِيَخْشَيْنَ بكر، وإلى الضمير المستتر: لَتَخْشَيْنَ ياعمرو، وإلى ألف الاثنين: لَتَخْشِيَانِ يابكران، وإلى نون النسوة: لَتَخْشِيَانِ ياهندات - بكسر النون الثقيلة بعد ألف الاثنين، وكسرها بعد ألف فاصلة إثر نون النسوة<sup>(١)</sup>.

وإنما جُعِلَت الألف ياءً؛ لأن الفعل المؤكد بالنون هو المضارع والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبةً عن ياء نحو: يَسْعَى، أو منقلبةً عن ياء، والياء منقلبةً عن واو، نحو: يَرْضَى؛ لأنها من الرضوان<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن حذف ياء المخاطبة بعد الفتحة لغة معزوة إلى طيئشى - يقولون: اخْشَنَ ياهند - بحذف الياء، وغيرهم من العرب يقول: اخْشَيْنَ ياهند<sup>(٣)</sup>، ولم يكتف يكتف ابن عقيل بهذا التقرير كما اكتفى السلسيلى، بل أشار إلى أن العلماء غير متفقين على إثبات هذه اللغة: فالجمهور منهم يمنعون ذلك، والكوفيون هم المجيزون، فقد حكى الفراء أنها لغة طيئشى.

(١) ينظر: أوضح المسالك ١٠١/٤، والتصريح ٣٠٩/٢، وشرح الأشموني ٢٢٣/٣.

(٢) ينظر: شرح الأشموني ٢٢٣/٣.

(٣) ينظر: المساعد ٦٧٣/٢، وشفاء العليل ٨٨٧/٢.



قال ابن عقيل: " والجمهور على منع ذلك، بل تُكسَرُ الياء كما تقدم، ونُقِلَ عن الكوفيين الإجازة، وقال الفراء: هي لغة طيِّئ<sup>(١)</sup> .

### الدراسة التفصيلية:

إذا كانت لام الفعل المراد توكيده بالنون ألفاً، وأسندته إلى ياء المؤنثة المخاطبة فإنك تحذف الألف، وتُحَرِّكُ الياء بالكسر، فنقول: اخْشَيْنَ، وارْضَيْنَ، واسْعَيْنَ، ولا تُحذف هذه الياء عند الجمهور؛ إذ لو حُذِفَتْ بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها. وأجاز الكوفيون حذف هذه الياء المفتوح ما قبلها، فقالوا: اخْشَنَ، وارْضَنَ، واسْعَنَ ياهند<sup>(٢)</sup> .

وللعلامة الصبان تعليق حسن، تقتضيه هذه المسألة أيماً اقتضاء، قال فيه: "وهل تبقى حركة ما قبلها حين حذفها، أو يُكسر دلالة على الياء، قال بعضهم: وهذا الذى ينبغى"<sup>(٣)</sup> .

وقد حكى الفراء أن ذلك الحذف المذكور لغة لطيِّئ<sup>(٤)</sup>، ونصَّ ابن مالك على ذلك - أيضاً -<sup>(٥)</sup>، ونقله عن الرضى<sup>(٦)</sup>، وأخذوا حذوهم فى ذلك مُقَرَّرًا أنها لغة لطيِّئ، وأريد أن أنبئه إلى أمرين:

أولاً: أن هؤلاء الطائيين بعد حذفهم الياء المفتوح ما قبلها يبدو أنهم كانوا يكسرون ما قبلها، حتى يدلَّ عليها، ويُعَلِّمُ أن الخطاب لمؤنثة، إذ لو بقيت الفتحة بعد الحذف لالتبست هذه اللغة الواردة قبل ياء المخاطبة باللغة السابقة التى وردت فى آخر الفعل المسند إلى المفرد المذكر عند من أطلقها فى حرف العلة، ياءَ كان أو واواً أو ألفاً<sup>(٧)</sup>، فإذا قلت على لغتهم: اخْشَنَ، وأمامك رجل وامرأة، لم يدر السامع من تخاطب رجلاً أم امرأة؟

ثانياً: لعلَّ هؤلاء نطقوا بالمفرد المذكر والمؤنث عند الخطاب على مهيع واحد، معتمدين فى التمييز بينهما على قرينة حال الخطاب. وقد يُؤيِّد ذلك عزو الرضى اللغة السابقة إلى طيِّئ<sup>(٨)</sup> .

(١) المساعد ٦٧٣/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٨٣/٣، والمساعد ٦٧٣/٢، وهمع الهوامع ٦١٧/٢، وشرح الأشموني ٢٢٣/٣.

(٣) حاشية الصبان ٢٢٣/٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٠٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٨٣/٣، والمساعد ٦٧٣/٢، وهمع الهوامع ٦١٧/٢، وشرح الأشموني ٢٢٣/٣.

(٥) ينظر: المساعد ٦٧٣/٢، وشفاء العليل ٨٨٧/٢.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٨٩/٤.

(٧) ينظر: السابق ٤٩١/٤، ووصف المباني ٣٣٧/٣، ٣٣٨.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤٩١/٤.

## كسر همزة الوصل في: اقْتُلْ واخْرُجْ ونحوهما

### تقديم:

دارت رحى الخلاف بين أهل هذا العلم في أصل حركة همزة الوصل؛ فذهب الكوفيون إلى أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتُكسَرُ في: اضْرِبْ، إِبْتِغَاءً لكسرة العين، وتُضَمُّ في: ادْخُلْ، إِبْتِغَاءً لضممة العين.

وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون ساكنة، وإنما تُحَرِّكُ لالتقاء الساكنين. وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تُضَمُّ في: ادْخُلْ ونحوه؛ لئلا يُخْرَجَ من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل؛ ولهذا ليس من كلامهم شيء على وزن فِعْلٍ بكسر الفاء وضم العين<sup>(١)</sup>.

ومن الأشياء التي تدخلها همزة الوصل: فعل الأمر من الثلاثي، وطريقة ذلك: أن كل فعل كان على ثلاثة أحرف في الماضي إذا سكن ثانيه في المضارع، وأردت أن تأتي بالأمر منه، فإنك تحذف حرف المضارعة، وتزيد همزة الوصل في موضعه. والابتداء بها على وجهين:

**أولهما:** ما كان ثالث الفعل المضارع منه مكسوراً أو مفتوحاً، تكسر همزته في الأمر، فتقول في يَضْرِبُ: اضْرِبْ، وفي يَصْنَعُ: اصْنَعْ. وما كان ثانياً متحركاً استغنى عن همزة الوصل فيه، فتقول في يَقُومُ: قُمْ، وفي يَسِيرُ: سِرْ.

**والآخر:** ما كان ثالث الفعل المضارع منه مضموماً، تضم همزته في الأمر، فتقول في يَقْتُلُ: اقْتُلْ، وفي يَخْرُجُ: اخْرُجْ. وضُمَّتْ في هذا؛ للإبتِغَاءِ؛ لأنه أخفُّ في اللفظ من الخروج من كسرة إلى ضمة؛ إذ الحاجز الساكن غير حصين، وهذا أمر مستثقل<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلي أن من العرب من يكسر همزة الوصل قبل ضمة العين الأصلية، فيقول: اقْتُلْ، واخْرُجْ، ونحوهما. وقد حكى ذلك ابن جني<sup>(٣)</sup>.

وزاد ابن عقيل في نقله عن ابن جني أن هذه اللغة جاءت على الأصل، وهو كسر الهمزة، وأصحابها لا يُتبعون، ثم حكم عليها بالشذوذ قائلاً: "وهي لغة شاذة"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الإصناف في مسائل الخلاف ٧٣٧/٢.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٤٣٧/١.

(٣) ينظر: المنصف ٧٩، ٤٧٤، والمساعد ٦١٤/٢، وشفاء العليل ٨٥٤/٢.

(٤) المساعد ٦١٤/٢.



ونقلَ في موطن آخر عن سيبويه حكايته عن أبي الخطاب أنَّ ناسًا من العرب يكسرون العين المضمومة - أيضًا عليه - من نحو: اغزّه<sup>(١)</sup>؛ توهمًا أنها ساكنة لما كانت آخر شيء في الكلمة بعد حذف اللام، فكسروها؛ لالتقاء الساكنين: الغين والزاي، فقالوا: اغزّه، ثم تبع سيبويه في الحكم بأنها لغة رديئة.

### الدراسة التفصيلية:

جُلُّ العرب ينطقون بضم همزة الوصل وجوبًا في أمر الثلاثي المضموم العين في المضارع، نحو: اقتل، اكتب، اخرج، إبتاعًا لضمة العين؛ وكراهية للخروج من الكسر إلى الضم؛ لأنه خروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه؛ إذ الحاجز الساكن الذي بينهما غير حصين. هذا هو النطق المشهور المؤلف<sup>(٢)</sup>.

ونطق بعض العرب بكسر الهمزة في ثلاثة الأفعال المذكورة ونحوها، ووجهه: أنهم جاءوا به على الأصل؛ إذ لم تلتق الكسرة والضمة؛ لفصل الساكن بينهما، فقالوا: اقتل، اكتب، اخرج<sup>(٣)</sup>، وليس هذا النطق بمشهور<sup>(٤)</sup>، وقد أفصح ابن جنى عن مذهب هؤلاء قائلًا: "وحكى بعضهم: اقتل بكسر الهمزة، فجاء به على الأصل، واعتد بالساكن حاجزًا؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه، فهو حرف على كل حال، وهذا من الشاذ"<sup>(٥)</sup>.

ومرجع هؤلاء وما عليه الجمهور من العرب هو: الاعتداد بالساكن، وعدم الاعتداد به<sup>(٦)</sup>، فالجمهور لم يعتدوا به، فضموا، وهؤلاء القوم اعتدوا به، فكسروا.

وعزا قوم من النحويين حكاية هذه اللغة عن بعض العرب إلى ابن جنى<sup>(٧)</sup>، وحكم ابن عقيل وابن جماعة والسيوطي ذه اللغة بالشذوذ<sup>(٨)</sup>، وورد عند الصبان القول بأنها لغة رديئة<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١٦٠/٤، والمساعد ٣٢٤/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٣٧/٩، وشرح التسهيل ٤٦٦/٣، وشرح الرضى على الشافية ٢٦٢/٢ والتصريح ٦٨٥/٢، وهمع الهوامع ٤٤٥/٣، وشرح الأشموني ٢٧٨/٤.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٤٦٦/٣، والمساعد ٦١٤/٢، وشفاء العليل ٨٥٤/٢ ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١٦٧/١)، والتصريح ٦٨٥/٢، وحاشية الصبان ٢٧٨/٤.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٦٥/٢.

(٥) المنصف ٧٩/، وينظر: ٤٧٤.

(٦) ينظر: التصريح ٦٨٥/٢، وحاشية الصبان ٢٧٨/٤.

(٧) ينظر: المساعد ٦١٤/٢، وشفاء العليل ٨٥٤/٢، والتصريح ٦٨٥/٢.

(٨) ينظر: المساعد ٦١٤/٢، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١٦٧/١)، وهمع الهوامع ٤٤٥/٣.

(٩) ينظر: حاشية الصبان ٢٧٨/٤.

وصرَّحَ ابن يعيش وابن منظور بأنها حكاية قُطِرْبُ في الأمر على سبيل الشذوذ، نحو: **إقْتَلْ بكسر** الهمزة، **جىء بها على الأصل<sup>(١)</sup>**، و**قَرَّرَ ابن منظور أنَّ ابن جنى هو الحاكى لها عن قُطِرْب<sup>(٢)</sup>**. وهذه اللغة على الرغم من أنها محكوم عليها بالشذوذ وبالرداءة - كما رأينا - لم تنزل باقية حتى الآن، تدور على السنة بعض العوام المصريين، ففي بلدتى من يقول: **إقْتَلْ** فلانا بكسر الهمزة، وكذلك من يقول: **إكْتَبْ** له، مُضَيِّفِينَ إلى كسر الهمزة كسر العين.

ويبدو أن من لغة هؤلاء - أيضاً - ما حكاه سيبويه عن أبى الخطاب أن ناساً من العرب يكسرون العين المضمومة في فعل الأمر الثلاثى من الناقص الواوى عند الوقف، فيقولون: **ادْعِهْ**: من **دَعَوْتُ**، و**اغْزِهْ**: من **غَزَوْتُ**.

وقد قضى سيبويه ومن تبعه بأن هذه اللغة رديئة، وعلّة الكسر عندهم: أن العين لما كانت آخر شىء في الكلمة بعد حذف الكلام، **تَوَهَّمُوا** أنها ساكنة، والذال والغين قبلها ساكنان، فكسروها؛ لأنه لا يلتقى ساكنان، كما قالوا: **رُدِّيا فتى<sup>(٣)</sup>**.

ويرى ابن جنى وابن عصفور والرضى أن كسرهم العين من: **ادْعِهْ** و**اغْزِهْ** إنما كان؛ لأنهم وقفوا عليها بالسكون بعد حذف حرف العلة من الفعلين؛ **توهماً** أنه لم يحذف منهما شىء، ثم أدخلوا هاء السكت - وهى ساكنة - على العين، فالتقى ساكنان، فكسرت العين؛ **لالتقائهما<sup>(٤)</sup>**.

ومما سبق يبدو أن الساكنين الملتقيين عند سيبويه ومن تبعه هما: فاء الكلمة وعينها، وعند ابن جنى وابن عصفور والرضى هما: عين الكلمة وهاء السكت.

والناطقون بكسر العين ينطقون بالهمزة قبلها مكسورة، فقد حكى عنهم أبو زيد: **اغْزِهْ<sup>(٥)</sup>**، قال ابن جنى: " وهذا القول يحتل عندى وجهين: إما أن يكون كسر الهمزة لكسر الزاى إبتاعاً.

وإما أن يكون كسر الهمزة على ما كان يجب فيها؛ لأن حركتها لالتقاء الساكنين... .. ويجوز فى كسرة الزاى - أيضاً - أن تكون إبتاعاً لكسرة الهمزة، كأنه كسر الهمزة على ما كان يجب فيها فى الأصل، ثم أبدل من ضمة الزاى كسرة؛ كراهية الضمة بعد الكسرة<sup>(٦)</sup>.

والظاهر أن هذا المذهب العربى جَارٍ فى كلِّ أمرٍ من الناقص الواوى عند الوقف، فتقول: **ارْجِهْ** من **رَجَوْتُ**، وهكذا، لكنه ردى.

(١) ينظر: شرح المفصل ١٣٧/٩، واللسان (قتل).

(٢) ينظر: اللسان (قتل).

(٣) ينظر: الكتاب ١٦٠/٤، وارتشاف الضرب ٤٠٥/١، والمساعد ٣٢٤/٤، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١٧٩/١).

(٤) ينظر: المنصف ٤٧٤/، وشرح جمل الزجاجى ٤٤٧/٢، وشرح الرضى على الشافية ٢٩٨/٢، ٢٩٩.

(٥) ينظر: النوادر فى اللغة ٥١٤/، والمنصف ٤٧٤/.

(٦) المنصف ٤٧٤/.



## حركة عين مضارع المثال الواوى بعد حذف فائه

### تقديم:

قال العلامة ابن مالك:

فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدٍ أَحْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدَ<sup>(١)</sup>

(١١٥-

مراده: إذا كان الفعل ثلاثياً واوى الفاء مفتوح العين فى الماضى مكسورها فى المضارع، فإن فاءه تُحذف فى أمثلة المضارع الأربعة، وفى الأمر، وفى المصدر المبنى على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء وسكون العين - ويجب فى المصدر تعويض تاء التانيث من المحذوف.

تقول فى مضارع الغائب: يَعدُّ، والأصل: يُوعدُّ، حُذفت فاءه، وهى الواو؛ استثقلاً لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة. وحُمِلَ على ذى الياء أخواته، وهى: نَعدُّ، وتَعدُّ، وأَعدُّ، وأمره، ومصدره الكائن على فِعْلَةٍ - بكسر الفاء وسكون العين - تقول: يابكر عِدَّ عِدَّةً، وأصل عِدَّةٍ: وَعِدٌّ - بكسر الواو وسكون العين - فحذفت فاءه، وحُرِّكت عينه بحركة فائه، وهى الكسرة؛ ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها، وعُوِّضَ من الفاء تاء التانيث؛ ولذلك لا يكادان يجتمعان.

ولحذف الواو من المضارع شرطان، لابد من توافرهما:

**أحدهما:** أن تكون الياء مفتوحة، فلا تحذف من: يُوعِدُ مضارع أُوعدُّ، ولا من يُوعِدُ مبنياً للمفعول. **والثانى:** أن تكون عين الفعل مكسورة، فإن كانت مفتوحة نحو: يُوَجِّلُ، أو مضمومة نحو: يُوَضُّوْا لم تحذف الواو.

ولحذف الواو من فِعْلَةٍ - بكسر الفاء وسكون العين - شرطان:

**أولهما:** أن تكون مصدرًا، نحو: عدة، فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها. **وشدَّ من الأسماء رِقَّةً للفضة، وحِشَّةً للأرض الموحشة.**

**والثانى:** ألا تكون لبيان الهيئة، نحو: الوَعْدَةُ، والوَقْعَةُ المقصود بهما الهيئة، فلا تُحذف واوهما؛ **للالتباس<sup>(٢)</sup>.**

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك لهجتين فى حركة عين المضارع بعد حذف فائه الواوية، إليك بيانهما:

(١) الألفية/٧١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٣٦١/٤، والتصريح ٧٥٢/٢، وشرح الأشموني ٣٤٠/٤، ٣٤١، ٣٤٢.



**الأولى:** التزام كسر العين، سواء أكان الماضى مفتوح العين نحو: وَعَدَ، وَوَزَنَ، وَوَجَدَ، أم مكسورها نحو: وَرَثَ، تقول فى جميعها: يَعدُّ، وَيَزنُّ، وَيَجدُّ، وَيَريثُ - بكسر العين - وهذه لغة أكثر العرب.

**والثانية:** ضم عين المضارع، وهى لغة بنى عامر<sup>(١)</sup>، وقد تنبّه كلا العالمين الجليلين إلى أن عبارة ابن مالك المشروحة مشعرة بأنهم يلتزمون الضمّ فى باب المثال الواوَى كله، فبادرا بالإشارة إلى أن ذلك خاصٌّ بالفعل يَجدُّ دون سواه. وجاءت عبارة ابن عقيل عن ذلك واضحة تقول: "ولم يفعل بنو عامر ذلك فى جميعه، بل فى فعل واحد منه، وهو: يَجدُّ، فإنهم قالوا فيه: وَجَدَهُ يَجدُّه - بالضم - وهو شاذ، وحذفت الواو؛ لشذوذ الضم، وأصالة الكسر، وقال السيرافى: إنهم يقولون ذلك فى: يَجدُّ من الموجدة والوجدان، وبنو عامر فى غير يَجدُّ كغيرهم"<sup>(٢)</sup>، وكانت عبارة السلسيلى عن ذلك موجزة - كالعادة - وقد قال فيها: "فأما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر فى جميعه؛ ولهذا قالوا: وَجَدَ يَجدُّ بضم الجيم"<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

أكثر العرب إذا كانت الواو فاء الفعل، وماضيه على وزن فَعَلَ أو فَعَلْ - بفتح العين وكسرها - ومضارعه مكسور العين، يحذفون الواو، فيقولون: يَعدُّ وَيَريثُ، والأصل: يَوعِدُ وَيَورِثُ فحذفوا الواو استخفافاً؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك أن الواو نفسها مستقلة، وقد اكتنفها ثقيلان: الياء والكسرة؛ والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض فى الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شىء منه.

ولم يجر حذف الياء؛ لأنه حرف المضارعة، وحذفه إخلال، مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجر حذف الكسرة؛ لأنه بها يُعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو؛ فحذفت. وكان حذفها أبلغ فى التخفيف؛ لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوى سبب حذفها. وجعلوا سائر المضارع محمولاً على يَعدُّ وَيَريثُ، فقالوا: تَعدُّ وتَريثُ، ونَعدُّ ونَريثُ، وأَعدُّ، وأَريثُ، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة؛ لئلا يختلف بناء المضارع، وحتى يجرى فى تصريفه على طريقة واحدة، مع ما فى الحذف من التخفيف<sup>(٤)</sup>، وهذا ما قرره العلامة ابن جنى حين قال: "حذفوه فى قولهم: أَعِدُّ، ونَعدُّ، وتَعدُّ، وإن لم تكن هناك ياء؛ لأنهم لو قالوا: أنا أُوعدُّ، وهو يَعدُّ لاختلَفَ المضارع، فكان يكون مرةً بواو، وأخرى بلا واو، فحُمِلَ مالا علة فيه على ما فيه علة.

(١) ينظر: المساعد ٥٩٤/٢، ١٨٨/٤، وشفاء العليل ٨٤٤/٢، ١١٠٥/٣، ١١٠٦.

(٢) المساعد ٥٩٤/٢.

(٣) شفاء العليل ٨٤٤/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/١٠.



فهذا مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم، فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره؛ لقرب ما بينهما، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم<sup>(١)</sup>. هذا هو المذهب المرتضى الأفصح، والمهيح المنتقى الأكثر الذي تسالت به السنة السواد الأعظم من العرب. وبه جاء القرآن الكريم، ومنه قوله تعالى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله جلَّ شأنه: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَحْدَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله عزَّ من من قائل: ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتُهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

وخالف ذلك قوم من العرب، هم بنو عامر بن صعصعة، فضموا الجيم من مضارع وجد حاذفين الواو، وقد أثبت ذلك جمع كبير من علماء العربية<sup>(٦)</sup>، وكان الذاكر الأول للغتهم سيبويه، غير أنه لم يعزها إليهم، بل قال: "وقد قال ناس من العرب: وجد يجد، كأنهم حذفوها من يوجد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"<sup>(٧)</sup>، ونقل ذلك عنه الأعمى وابن يعيش حاكمين عليه بالقلّة. قال الأعمى: "وذلك قليل، وحذفوا الواو من يجد؛ لأن الأصل فيه يجد، فسقطت الواو من أجل ذلك"<sup>(٨)</sup>، أى: مراعاة للأصل، وقال ابن يعيش: "وإنما قل ذلك؛ لأنهم كرهوا الضمة بعد الياء، كما كرهوا بعدها الواو"<sup>(٩)</sup>.

وجل علماء العربية يُثبتون هذه اللغة معزوة إلى بنى عامر، ويستشهدون لما بشاهد واحد، وهو قول جرير:

(١) المنصف/١٨٣.

(٢) من الآية ٢٦٨ من سورة البقرة.

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٤٦ من سورة سبأ.

(٥) من الآية ٩ من سورة غافر.

(٦) ينظر: الصحاح (وجد)، وشرح الرضى على الشافية ١/١٣٢، واللسان (وجد)، وارتشاف الضرب ١/٧٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦٣٢، والمساعد ٢/٥٩٤، ٤/١٨٨، وشفاء العليل ٢/٨٤٤، ٣/١١٠٥، ٦/١١٠٦، ومجموعة شروح الشافية ١/٥٤، ٥٥، ٢/٣٥، والمصباح المنير (وجد)، وبصائر ذوى التمييز ٥/١٦٢، والتصريح ٢/٧٥٢، والمزهر ٢/٣٩، وشرح الأشموني ٤/٣٤١، وحاشية الصبان ٤/٢٤٠، وشرح شواهد الشافية ٥٣/٥٤.

(٧) الكتاب ٤/٥٣.

(٨) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٠٥١.

(٩) شرح المفصل ١٠/٦١.

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِشَرِبَةٍ تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدْنَ غَلِيلاً<sup>(١)</sup>

ولا يذكرون لها فعلاً سوى يَجْدُ، فهل هذه اللغة خاصة بهذا الفعل وحده، أو هي مطلقة في مضارع المثال الواوي؟

جمهور العلماء على الأول، فهي عندهم مختصة بالفعل يَجْدُ دون سواه، وبنو عامر فيما عداه ينطقون نطق سائر العرب<sup>(٢)</sup>، قال السيرافي: "إنهم يقولون ذلك في يَجْدُ من المَوْجِدَةِ والوَجْدَانِ، وبنو عامر في غير يَجْدُ كغيرهم"<sup>(٣)</sup>.

وأطلقها ابن مالك في عين مضارع المثال الواوي غير مقيدة بالفعل وَجَدَ، فيقولون: وَكَدَ يَكْدُ، وَوَعَدَ يَعْدُ، ونحو ذلك بضم العين<sup>(٤)</sup>، ولم يرتض ذلك أبو حيان، فحكم عليه بعدم الصحة قائلاً: "وجعل ابن مالك ذلك قانوناً كلياً لغة لبني عامر في كل ما فاءه واو من فَعَلَ ليس بصحيح"<sup>(٥)</sup>، وكذلك فعل ابن عقيل<sup>(٦)</sup>.

وأرى الحق مع ابن مالك في إطلاقه؛ إذ لا وجه لتخصيص الجيم بالضم في هذا الفعل دون غيره من الأفعال المضارعة واوية الفاء، وما دام قد ثبت أن ذلك لغة فالقياس يقتضي النسخ على منوال ابن مالك، ومعلوم لكل دارس أن استقراء العلماء لكلام العرب كان ناقصاً، وليس بكامل، وخير دليل على ذلك قول أبي عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير"<sup>(٧)</sup>.

(١) البيت من بحر الكامل، وهو في ديوان الشاعر ١٠٧/١، وسر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢، والمنصف/١٨٠، والصاح (وجد)، والتنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري ٦٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١٠، وشرح الرضى على الشافية ١٣٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٣٢/٣، ومعنى اللبيب ٢١٥/١ نَقَعَ الْفَوَادُ أَي: رَوَى، وَالصَّادِي: الْعِطْشَانُ، وَالغَلِيلُ: حَرُّ الْعِطْشِ. ينظر: التنبيه والإيضاح ٦٠/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٣/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٥١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١٠، وشرح الرضى على الشافية ١٣٢/١، واللسان (وجد)، وارتشاف الضرب ٧٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٣٢/٣، والمساعد ٥٩٤/٢، وشفاء العليل ٨٤٤/٢، ١١٠٥/٣، والمصباح المنير (وجد)، وبصائر ذوى التمييز ١٦٢/٥، وشرح الأشموني ٣٤١/٤، وشرح شواهد الشافية/٥٣، ٥٤.

(٣) ينظر: المساعد ٥٩٤/٢، وشرح شواهد الشافية/٥٣، ٥٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٤٥/٣، ٤٤٦، والمساعد ٥٩٤/٢، وشفاء العليل ٨٤٤/٢، وشرح شواهد الشافية/٥٤.

(٥) ارتشاف الضرب ٧٩/١.

(٦) ينظر: المساعد ٥٩٤/٢.

(٧) المزهر ٤٧٤/٢.



وكثير من العلماء قد نسبوا البيت المذكور إلى لبيد بن ربيعة، منطلقين من ذلك إلى القول بأنها لغة بنى عامر؛ إذ لبيد عامري، والبيت ليس فى شعره، بل فى شعر جرير، وهو تميمي، وقد نبّه على ذلك غير عالم<sup>(١)</sup>.

ويتبين لنا من ذلك: أن هذه اللغة ليست مقصورة على بنى عامر كما زعموا، وقد أحسن سيبويه صنعاً، وكان أدقّ قولاً حين ذكرها لناس من العرب غير محدّدين<sup>(٢)</sup>. ويقوّى ذلك ويؤيّدُه قراءة ابن عامر فى رواية شاذة ﴿وَلَا يَجِدُ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ بضم الجيم<sup>(٣)</sup>، وابن عامر عربى صريح يحصبي، ويحصب بطن من حمير بن سبأ ابن يشجب بن يعرب بن قحطان. ولم يكن من الأئمة السبعة من هو من العرب إلا ابن عامر وأبو عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup>، والقراءة الشاذة يُحتج بها فى العربية.

وقد حكّم على هذه اللغة بالشذوذ تارة، والضعف أخرى، وذكر لها وجهان:

أولهما: أن يكون الأصل عندهم مكسور العين، وهو: يَوْجِدُ، فلما سقطت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ضمّوا الجيم على طريق الشذوذ<sup>(٥)</sup>، وهذا ما يبدو من كلام ابن جنى وابن عصفور. فقد قرّر ابن جنى أن ضمّ الجيم لغة شاذة غير معتد بها؛ لضعفها، وعدم نظيرها، ومخالفتها لما عليه الكافة مما هو بخلاف وضعها<sup>(٦)</sup>، فالضمة عارضة، ولذلك حذفت الفاء؛ لأن الكسر هو الأصل<sup>(٧)</sup>.

وقال ابن عصفور: "شذّ - أيضاً - من فعَل الذى فاؤه واو لفظة واحدة، فجاء مضارعها على يَفْعَل - بضم العين - وهى: وَجَدَ يَجِدُ، وأصله: يَوْجِدُ، فحذفت الواو؛ لكون الضم هنا شاذاً، والأصل الكسر؛ فحذفت الواو كما حذفت مع الكسرة"<sup>(٨)</sup>.

فالشذوذ من جهة ضم العين لا من جهة حذف الواو؛ لأن العين مكسورة فى الأصل عندهما، فمقتضى الحذف متحقق؛ فهو قياسى<sup>(٩)</sup>، ويزيدك إيضاحاً قول الفيومى: "وجه سقوط الواو على هذه

(١) ينظر: التنبيه والإيضاح لابن برى ٦٠/٢، واللسان (وجد)، وشرح شواهد الشافية/٥٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥/٤.

(٣) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٣٥.

(٤) ينظر: الكتاب الموضح فى وجوه القراءات وعللها لابن أبى مريم ١١٣/١.

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانينى/٣٧٥، ٣٧٦، وشرح الرضى على الشافية ١٣٣/١، ١٣٤.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢.

(٧) ينظر: المنصف/١٨٠.

(٨) الممتع ١٧٧/١، وينظر: ٤٢٧/٢، ٤٢٨.

(٩) ينظر: هامش شرح الرضى على الشافية ١٣٤/١.

هذه اللغة: وقوعها في الأصل بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم ضُمَّتِ الجيم بعد سقوط الواو من غير إعادتها؛ لعدم الاعتداد بالعارض<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: أن يكون ضمُّ عين المضارع أصلياً، وحذفت الواو؛ لكون الكلمة بالضممة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها<sup>(٢)</sup>، والأصل: يوجُد. وقد قرَّرَ بعض أئمة اللغة أنك تقول: وجدَ مطلوبه يَجِدُه وجوداً، ويجدُه بالضم لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال<sup>(٣)</sup>، ومن تتبع بعض العلماء المثال الواوي في اللغة الفصحى، تبين أنه يأتي على خمسة أمثلة:

الأول: عِلْمٌ يَعْلَمُ نحو: وجِعَ يوجَعُ.

الثاني: كَرَمٌ يَكْرُمُ نحو: وضُوٌ يوضُوُ.

الثالث: نَفَعٌ يَنْفَعُ نحو: وهَبَ يَهَبُ.

الرابع: حَسِبٌ يَحْسِبُ نحو: ورثَ يرثُ.

والخامس: ضَرَبٌ يَضْرِبُ نحو: وثبَ يثبُ. ولم يَجِئ من المثال الواوي على مثال: نصرَ يتصُرُ إلا كلمة واحدة في لغة بني عامر وغيرهم - على ما ذكرنا - وهي: وجدَ يَجِدُ<sup>(٤)</sup>، ومختارى هذا الوجه، مع إطلاق هذه اللغة في كل مثال واوي يستحق الإعلال بالحذف.

\* \* \*

(١) المصباح المنير (وجد).

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١/١٣٤، ومجموعة شروح الشافية (الدرر الكافية في حل شرح الشافية للحسين الرومي ١/٥٥).

(٣) ينظر: الصحاح، واللسان، والمصباح المنير (وجد)، وبصائر ذوي التمييز ٥/١٦٢.

(٤) ينظر: منحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ٢/٥٧٥، والمعنى في تصريف الأفعال/١٧٧ واللهاجات العربية في التراث ٢/٥٧٨.



## نقل حركة الهمزة وعدمه فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا

### تقديم:

يأتى الفعل مهموز الفاء على خمسة أبواب: باب نصرَ يَنْصُرُ نحو: أَخَذَ يَأْخُذُ، وَأَمَرَ يَأْمُرُ، وباب ضربَ يَضْرِبُ نحو: أَسَرَ يَأْسِرُ، وَأَدَبَ - دعا إلى طعام - يَأْدِبُ، وباب فَتَحَ يَفْتَحُ نحو: أَهَبَ - استعد - يَأْهَبُ، وأَلَهَ - عَبَدَ - يَأْلَهُ، وباب عَلِمَ يَعْلَمُ نحو: أَشْرَ يَأْشُرُ، وَأَرَجَ يَأْرَجُ، وباب حَسُنَ يَحْسُنُ نحو: أَسَلَّ يَأْسُلُ.

ويأتى مهموز العين على أربعة أبواب: باب فَتَحَ يَفْتَحُ نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، ورَأَسَ يِرَأْسُ، وباب عَلِمَ يَعْلَمُ نحو: يَنَسَ يَنِيَّاسُ، وَسَمَّ يَسَامُ، وباب حَسُنَ يَحْسُنُ نحو: لَوُمَ يَلُومُ، وباب ضَرَبَ يَضْرِبُ من المعتل المثال كثيرا نحو: وَأَلَّ - لَجَأَ - يَنْلُ، ووَأَى يَنْي.

وأما مهموز اللام فيأتى على خمسة أبواب: باب ضَرَبَ يَضْرِبُ نحو: جاء يجيء، وفاء يفىء، وباب فَتَحَ يَفْتَحُ نحو: سَبَأَ يَسْبَأُ، وباب عَلِمَ يَعْلَمُ نحو: صَدَى يَصْدَأُ، وَخَطَى يَخْطَأُ، وباب حَسُنَ يَحْسُنُ نحو: بَطُو يَبْطُو، وَجَرُو يَجْرُو، وباب نصرَ يَنْصُرُ نحو: بَاء يَبِوء، ونَاء ينوء.

والمهموز يكون صحيحاً ومعتلاً، كما اتضح من الأمثلة، ويكون مضاعفاً نحو: أَنْ، وَأَمَّ ويُعامل الصحيح معاملة السالم عند اتصال الضمائر به، وفي تصريف أفعاله إلا فى ألفاظ قليلة شذت عن القياس، وعودت معاملة خاصة؛ لكثرة دورانها فى كلامهم، فحذفوا همزتها قصداً إلى التخفيف، وهى:

أ- الأمر من أَخَذَ وَأَكَلَ، قالوا فيه: خُذْ وَكُلْ بزنة: عُلْ، ومقتضى القياس: اأْخُذْ، وَأَكُلْ.

ب- الأمر من سَأَلَ وأَمَرَ، قالوا فيه: سَلْ وَمُرْ بزنة: قَلْ وَعَلْ، وهذا الحذف ملتزم عند الابتداء بهما، وفى غير الابتداء لا يلتزم، بل إعادة الهمزة هى الأكثر فى الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَعَّلُوا

أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾<sup>(٢)</sup>.

ج- المضارع والأمر من رَأَى، قالوا فيهما: يَرَى، ورَءَ، فحذفوا الهمزة بعد نقل حركتها إلى الفاء، وأصلهما: يِرَأَى، واراأ<sup>(٣)</sup>.

(١) من الآية ٤٣ من سورة النحل، والآية ٧ من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية ١٣٢ من سورة طه.

(٣) ينظر: منحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ٢/٥٧٠، ٥٦٩، ٥٧١، ٥٧٢، والمغنى فى تصريف الأفعال للشيخ عزيمة/٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/١٣٦، ١٣٧.

**البيان:**

ذكر ابن عقيل والسلسلي لهجتين في الهمزة فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا: وهى: صيغ المضارع والأمر، وقد ألفينا ابن عقيل - كعادته - مُفَصَّلًا، والسلسلي مُوجِزًا، وفيما يلي يتضح ذلك:

اللهجة الأولى: التزم معظم العرب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وحذفها، وذلك فى الصيغ الشائعة المأخوذة من الرؤية - مصدر رأى البصرية -، والرأى - مصدر رأى بمعنى اعتقد -، والرؤيا - مصدر رأى الحلمية -، وهى صيغ المضارع والأمر، فقالوا: يَرَى، وأَرَى، وتَرَى، ونَرَى، ورَءَ<sup>(١)</sup>، وأضاف ابن عقيل قائلاً: "ونقلوا - أيضاً- إذا دخلت همزة التعدية على الماضى والمضارع والمضارع والأمر، نحو: أَرَيْتَهُ كذا، وأَرِيه، وأَرِنِي، وكذا اسما الفاعل والمفعول، نحو: مُرِّ ومُرِّى، والمصدر نحو: [إِراءة]<sup>(٢)</sup>".

وأما ما لم يشع من الفروع فإنهم لا ينقلون فيه، بل يقولون: اسْتَرَأَى - استفعل من الرؤية - وكذلك لم ينقلوا فى المشتقات نحو: مَرَأَى مَفْعَلٌ من رَأَى، ومَرَمَرَى اسم مفعول، ومِرْأَة اسم آلة، وأَرَأَى أفعل تفضيل، وما أَرَأَه وأَرَعِ به فى التعجب<sup>(٣)</sup>، زاد ابن عقيل: "والرأى - أيضاً - يكون مصدر رَأَيْتُهُ، أى: أصبت رِئْتَهُ، وحينئذ لا يكون شىء من فروع منقولاً، بل تهمز جميعها، تقول: أنا أَرُهُ، وأَرَاهُ - بالهمز - لقلّة استعماله فى كلامهم، وإنما يحذفون عند كثرة الاستعمال؛ لتخفيف الكلمة"<sup>(٤)</sup>.

اللهجة الثانية: بعض العرب لا ينقلون، بل يُبْقون الكلمة على أصلها، فيقولون: يَرَأَى، وِارَأَ يا بكر، وهذه لغة تيم اللات<sup>(٥)</sup>، واستشهد لها ابن عقيل بقول الشاعر:

أَرَى عَيْنِي مَآ لَمْ تَرَأَ يَأَهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَهَاتِ<sup>(٦)</sup>

(١) ينظر: المساعد ١٢٢/٤، وشفاء العليل ١٠٨٨/٣.

(٢) المساعد ١٢٢/٤.

(٣) ينظر: السابق ١٢٢/٤، وشفاء العليل ١٠٨٨/٣.

(٤) المساعد ١٢٢/٤.

(٥) ينظر: السابق ١٢١/٤، وشفاء العليل ١٠٨٨/٣.

(٦) البيت من بحر الوافر، وقائله: سُرَاقَة بن مرداس البارقي، وهو فى: ديوانه ٧٨/، والمحتسب ١٢٨/١، والخصائص ١٥٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٧/١، وشرح التصريف للثمانيني/٤٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٩، والممتع ٦٢١/٢، وشرح الرضى على الشافية ٤١/٣، ومغنى اللبيب ٢١٨/١، التُّرَهَاتُ: الأباطيل: واحدها تُرَهَةٌ. ينظر: شرح شواهد الشافية ٣٢٧/، ٣٢٨.



**الدراسة التفصيلية:**

التزم جمهور العرب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وحذفها في الفروع الشائعة من الرؤية، والرؤيا، والرأى غير مصدر رأيتُ بمعنى: أصبتُ رئتُه، فجميع فروع هذا جاء مهموزاً، لا نقل فيه ولا حذف.

وهذه الفروع الشائعة هي: صيغ المضارع والأمر، دون اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعال التفضيل، وفعلى التعجب، واسم المكان، واسم الآلة، نحو: أنا راءٍ، وأنت مرئى، وهو أرأى من بكر، وما أرآه وأرء به، وهذا مرأى، وهذه مرآة<sup>(١)</sup>.

وإذا دخلت على الفعل الماضى همزة التعدية، لحق النقل والحذف اسمى الفاعل والمفعول، والمصدر - أيضاً - فالالتزام المذكور آتٍ عنهم فى موضعين:

أولهما: مضارع رأى وأمره، حذفوا منهما الهمزة التى هى عين الفعل بعد نقل حركتها إلى الفاء الساكنة قبلها وهى الراء، فقالوا: يرى وترى ونرى وأرى، ورء<sup>(٢)</sup>.

وأصل يرى: يرأى من باب فَتَحَ يَفْتَحُ؛ لكون عين الفعل حلقية، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، ثم نقلوا حركة الهمزة التى هى عين الكلمة إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان: العين واللام، فحذفوا العين؛ تخلصاً من ذلك، فصار يرى بزنة يَفَل. وصار حرف المضارعة كأنه بدل من الهمزة و عوض عنها<sup>(٣)</sup>.

ولحذف هذه الهمزة من المضارع وجهان:

أحدهما: أن يكون الحذف لكثرة الاستعمال تخفيفاً، وذلك أنه إذا قيل: أرأى، اجتمع همزتان بينهما ساكن، والساكن حاجز غير حصين، فكأنهما قد توالتا، فحذفت الثانية على حدّ حذفها فى أكرم، ثم أتبع سائر أحرف المضارعة، وفُتحت الراء؛ لمجاورة الألف التى هى لام الفعل، وغلبت كثرة الاستعمال هاهنا الأصل حتى هُجرَ ورُفِضَ<sup>(٤)</sup>، واعترضه ابن جماعة بأن الساكن غير الألف حاجز غير حصين، بخلاف الألف؛ لما فيها من المد، فإنه قائم مقام الحركة<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٣٥، والمساعد ٤/١٢٢، ومجموعة شروح الشافعية (حاشية ابن جماعة ١/٢٥٤).

(٢) ينظر: مجموعة شروح الشافعية ١/٢٥٤، ٢/١٧٦، والمساعد ٤/١٢٢، وشفاء العليل ٣/١٠٨٨.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٥٤٦، والمحتسب ١/١٢٨، وشرح التصريف للثمانينى/٤٠٢، والمخصص ٤/٨، وشرح شواهد الشافعية/٣٢٢، ٣٢٩.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/١١٠، واللسان (رأى)، ومجموعة شروح الشافعية (شرح الجاربردى ١/٢٥٤).

(٥) ينظر: مجموعة شروح الشافعية (حاشية ابن جماعة ١/٢٥٤).



والثاني: أن يكون حذف الهمزة للتخفيف القياسي، بأن أُلقيت حركتها على الراء الساكنة قبلها، ثم حُذفت، ولزم هذا التخفيف والحذف؛ لكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup>، وهذا هو الأقوى والأوجه<sup>(٢)</sup>، قال الثماني: "والمذهبُ الجيدُ: أن تُنقل حركةُ الهمزة إلى الراء، فتفتح الراء، وتسقط الهمزة، فيقولون: يَرَى، ونَرَى، وتَرَى، وأنا أَرَى، فوزن يَرَى: يَقُل. هذه اللغة الفصيحة، وإنما حذفوا عين الكلمة؛ لأنَّ جعلوا حرف المضارعة كالعوض منها"<sup>(٣)</sup>.

وأصل رة: أرأ، بعد حذف حرف العلة وهو اللام؛ لبناء الأمر عليه، ثم نقلوا حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، فاستغنوا عن همزة الوصل، ثم حذفت الهمزة وهي عين الفعل، حملاً على حذفها في المضارع، فصار الفعل على حرف واحد، فاجتلبوا له هاء السكت؛ لإمكان الوقف<sup>(٤)</sup>.

ومما جاء على ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله جلَّ جلاله: ﴿ فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرَغِي ﴾<sup>(٧)</sup>.

والموضع الثاني: همزة أَرَى، وهي عين الفعل في جميع صيغته: الماضي، والمضارع، والأمر، وكذا اسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر. قالوا: أَرَى، وَيَرَى، وتَرَى، ونَرَى، وأَرَى، وأر، ومَر، ومَرَى، وإِرَاءة<sup>(٨)</sup>.

وأصل أَرَى الماضي: أَرَأَى على مثال أكرمَ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو الراء، فالتقى ساكنان: العين واللام، فحُذفت العين للتخلص من ذلك، فصار أَرَى بزنة: أَفَل.

وأصل يَرَى: يَرئَى على مثال يُكرمُ، استتقلت الضمة على الياء فحُذفت، ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو الراء، فالتقى ساكنان، فحُذفت العين، فصار يَرَى بزنة: يُقُل.

(١) ينظر: الكتاب ٥٤٦/٣، والمحتسب ١٢٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٩، والكنّاش في النحو والتصريف/٤١٠، ومجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردي ٢٥٤/١)

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٩.

(٣) شرح التصريف/٤١٠.

(٤) ينظر: منحة الجليل ٥٧٢/٢، والمغنى في تصريف الأفعال/٢٠٤، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/١٣٧.

(٥) من الآية ٥٢ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ٦ من سورة سبأ.

(٧) من الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ١٣٥/١، ومجموعة شروح الشافية ٢٥٤/١، ١٧٦/٢، والمساعد ١٢٢/٤.



وأصل الأمر: أَرءَ بعد حذف حرف العلة وهو اللام؛ لبناء الأمر عليه، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو الراء، ثم حُذفت الهمزة حملاً على حذفها في المضارع، فصار: أَر، ووزنه: أَف<sup>(١)</sup>.

وأصل اسم الفاعل: مُرئى على مثال مُكْرِم، أُعِلَّ إعلال قاضٍ، فقيل: مُرءٍ، ثم نقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم حُذفت؛ لالتقاء الساكنين، فقيل: مُر بزنة: مُفٍ. وهكذا اسم المفعول. ومصدر أَرى: إِرَاءَةٌ، والأصل: إِرَأى، فقلبت الياء همزة؛ لتطرفها إثر ألف زائدة، فقيل: إِرَاء، ثم نُقلت حركة الهمزة إلى الراء، وحُذفت الهمزة؛ لالتقاء الساكنين، وَعَوَّضُوا عنها تاء التأنيث مثل: إِقامة، ويجوز أن يقال: إِرَاءٌ دون تعويض<sup>(٢)</sup>.

ومما جاء من هذا الموضوع في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله جلَّ جلاله: ﴿أَرْنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تباركت أسماؤه: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله عزَّ من قائل: قائل: ﴿أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا﴾<sup>(٧)</sup>.

وقد عمَّ الرضى النقل والحذف في الموضوعين معاً، فقال: "كُلُّ ما كان من تركيب رَأى، سواء كان من الرؤية، أو من الرأى، أو الرؤيا، إذا زدت عليه حرفاً آخر؛ لبناء صيغة وسكن راؤه، وجب حذف همزته بعد نقل حركتها، إلا مرأى، ومرآة؛ وذلك لكثرة الاستعمال"<sup>(٨)</sup>، ويعارض هذا التعميم أن اسم المفعول من رَأى قد قالوا فيه: مرئى، بعدم النقل والحذف<sup>(٩)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه: كثرة حذف همزة رَأى مع تحرك ما قبلها إذا دخلت على الفعل همزة الاستفهام، يقولون في: أَرَأَيْتَ؟ أَرَأَيْتَ؟، وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام من

(١) ينظر: منحة الجليل ٥٧٣/٢، والمعنى في تصريف الأفعال/٢٠٥، وتصريف الأفعال للشيخ عبد الحميد عنتر/١٣٨.

(٢) ينظر: المعنى في تصريف الأفعال/٢٠٥.

(٣) من الآية ١٠٥ من سورة النساء.

(٤) من الآية ١٥٣ من سورة النساء.

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة الأعراف.

(٦) من الآية ٦ من سورة القصص.

(٧) من الآية ٢٩ من سورة فصلت.

(٨) شرح الرضى على الشافية ٤١/٣.

(٩) ينظر: المعنى في تصريف الأفعال/٢٠٥.

رأى المتصل به التاء مطلقاً<sup>(١)</sup>، وإنما كثر ذلك في رأيت؛ لكثرة الاستعمال، فإذا دخلت عليها همزة الاستفهام شبهت بهمزة الأفعال، فتحذف الهمزة جوازاً<sup>(٢)</sup>.

**اللهجة الثانية:** عدم نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وبقاء الهمزة على حالها، وهذه لغة تيمّ اللات، كما ذكر بعض العلماء<sup>(٣)</sup>، وعزاها ابن منظور إلى تيمّ الربّاب<sup>(٤)</sup>.

يقولون: هو يرأى، وترأى، ونرأى، وأرأى، فيهمزون مع أحرف المضارعة، وهو الأصل. وذهب قوم غير قليلين من العلماء إلى أن ما جاء على هذا النحو مقصور على الضرورة الشعرية، ولا يتعداها، مع أن هذا الإتمام هو الأصل، لكنهم يرونه مرفوضاً في هذه الكلمة، ولا يُراجع إلا في موطن الضرورة<sup>(٥)</sup>.

والحق أن هذه لغة لقوم مخصوصين من العرب، هم تيمّ اللات، أو تيمّ الربّاب، وإن كانت قليلة، وليست ضرورة شعر، كما زعم هؤلاء، ومعتدى في ذلك ما يلي:

**أولاً:** أنها مسموعة عن قوم من العرب فصحاء موثوق بهم، وهذا ما أعلنه سيبويه صراحة - وإن لم يُحدّدْهم لنا - حين قال: "وحدثني أبو الخطاب أنه سمع من يقول: قد أرأهم، يجيء بالفعل من رأيتُ على الأصل، من العرب الموثوق بهم"<sup>(٦)</sup>. ونقله عنه ابن سيده، وهو من أئمة اللغة، وأنشد على ذلك قول الشاعر:

أَحِنُّ إِذَا رَأَيْتُ بَلَادَ نَجْدٍ وَلَا أَرَأَى إِلَيَّ نَجْدٍ سَبِيلاً<sup>(٧)</sup>

ولا ريب أن من سمع وحفظ حجة على من لم ينل ذلك، وسيبويه وابن سيده عالمان هدك من عالمين.

**ثانياً:** أنها قد جاءت في غير بيت من الشعر<sup>(٨)</sup>، ومنه غير ما سبق قول الشاعر:

(١) ينظر: تقريب النشر/٣٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٠٦/١.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣٧/٣، ٣٨، ٤٢، والمعنى في تصريف الأفعال/٢٠٦.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٤/١، والمساعد ١٢١/٤، وشفاء العليل ١٠٨٨/٣، ومجموعة شروح الشافية حاشية ابن جماعة ٢٥٤/١.

(٤) ينظر: اللسان (رأى).

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٩، والممتع ٦٢١/٢، وشرح الرضى على الشافية ٤١/٣، والكناش في النحو والتصريف/٤١٠، ومجموعة شروح الشافية ٢٥٤/١، ١٧٦/٢، وشرح شواهد الشافية/٣٢٩.

(٦) الكتاب ٥٤٦/٣.

(٧) البيت من بحر الوافر، ولم أعرف قائله، وهو في: المخصص ٨/١٤.

(٨) ينظر: المحتسب ١٢٩/١، وسر صناعة الإعراب ٧٧/١، واللسان (رأى) وشرح شواهد الشافية/٢٣٠.



أَلَمْ تَرَأْ مَا لَأَقَيْتُ وَالذَّهْرُ أَعْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَأَى وَيَسْمَعُ<sup>(١)</sup>

ومقتضى ذلك كله: جواز الرجوع إلى هذا الأصل في الكلام، وإن كان قليلاً<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

---

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله: الأعمى بن جرادة السعدي، وهو في: المحتسب ١/١٢٩، وسر صناعة الإعراب ١/٧٧، واللسان (رأى)، والكناش في النحو والتصريف/٤١٠، ومجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ١/٢٥٤) وتملئ عيشه: استمتع به زمنًا واسعًا. ينظر: شرح شواهد الشافية/٣٢٣، ٣٢٩.  
(٢) ينظر: مجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/٢٥٤).

## حذف همزة يجىء ويسوء وإحدى ياءى يستحيى

## تقديم:

جَاءَ يَجِيءُ مَجِيئاً من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ، ومعناه: حَضَرَ، يستعمل متعدياً بنفسه وبالبناء، فتقول: جئتُ شيئاً حسناً إذا فعلتُهُ، وجئتُ بكرةً إذا أتيتُ إليه، وجئتُ به إذا أحضرتُهُ معك.

وقد يقال: جئتُ إليه جيئةً على معنى: ذهبتُ إليه<sup>(١)</sup>، وحيئةً: اسم مرة موضوع موضع المصدر مثل: مثل: الرَّجْفَةُ وَالرَّحْمَةُ، والاسم: الجِيئةُ على فِعْلَةٍ بكسر الفاء<sup>(٢)</sup>.

وسَاءَ يَسُوءُ من باب نَصَرَ يَنْصُرُ، وقد جاء على هذا الباب كثير من مهموز اللام فى المعتل الأجوف نحو: نَاءٌ يَبُوءُ، وبَاءٌ يَبُوءُ<sup>(٣)</sup>.

وحيى يَحْيَى حياةً من باب تَعَبَ يَتَعَبُ، فهو حَيٌّ، وتصغيره: حَيْئٌ.

وحيى منه حياءً فهو حَيٌّ بزنة فَعِيلٌ، واستَحْيَى منه، واستَحَى، حذفوا الياء الأخيرة كراهية التقاء الياءين، وكتاهما تتعدى بحرف وبغير حرف، يقولون: استَحْيَى منك واستَحْيَاك، واستَحَى منك واستَحَاك<sup>(٤)</sup>، ومعنى الحياء: انقباض النفس من شىء وتركة حذراً عن اللوم فيه وهو نوعان: نفسانى وهو: الذى خلقه الله تعالى فى النفوس كلها، كالحياء من كشف العورة، والجماع بين الناس. وإيمانى وهو: أن يُمنع المؤمن من فعل المعاصى خوفاً من الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

## البيان:

فَرَّرَ ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك أن بعض العرب يحذف همزة يجىء ويسوء، وكذلك إحدى ياءى يستحيى، ويُجْرِيهِنَّ مُجْرَى يَفَى وَيَسْتَفَى فى الإعراب، فيقول فى الرفع: يَجِيءُ، وَيَسُوءُ، وَيَسْتَحَى، وفى غيره: لَنْ يَجِيءَ، وَلَنْ يَسُوءَ، وَلَنْ يَسْتَحَى، وَلَمْ يَجِ، وَلَمْ يَسْ، وَلَمْ يَسْتَحِ.

وكذلك يُجْرِيهِنَّ مُجْرَاهُما فى البناء إذا عرض ما يقتضيه من نون إناث أو توكيد، نحو: النساءِ يَجِينُ، وَيَسُونُ، وَيَسْتَحِينُ، وَلَا يَجِينُ، وَلَا تَسُونُ بكرةً، وَلَا تَسْتَحِينُ من الخير.

ويُجْرِيهِنَّ مُجْرَاهُما - أيضاً - فى الأفراد - وهو ألا يُلْحَقَهُ ضمير تثنية ولا جمع -، وغيره - وهو أن يُلْحَقَهُ - نحو: هما يَجِيَانِ، وَيَسُونِ، وَيَسْتَحِيَانِ، وهم يَجُونُ، وَيَسُونُ، يَسْتَحُونُ، كما يقال: يَفِيَانِ، وَيَسْتَفِيَانِ، وَيَفُونُ وَيَسْتَفُونُ<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: المصباح المنير (جاء).

(٢) ينظر: اللسان (جياً).

(٣) ينظر: منحة الجليل للشيخ محمد محيى الدين ٥٧٠/٢.

(٤) ينظر: اللسان (جياً)، والمصباح المنير (جاء).

(٥) ينظر: التعريفات للجرجاني/١٢٦.

(٦) ينظر: المساعد ٢٠٠/٤، ٢٠١، وشفاء العليل ١١٠٨/٣.



ولم يُعَيَّن لنا السلسلي هؤلاء الناطقين بهذا، فى حين انطلق ابن عقيل يرشدنا إليهم، وإلى المثبتين - أيضاً - ويستدل لهم بالسمع، فيقول: " وهى لغة تميم، يحذفون إحدى الياعين من اسْتَحَى وفروعه، فيقولون: اسْتَحَى يَسْتَحَى، مُسْتَحٍ، ومُسْتَحَى منه، واستحَاءً، ثم قال المُعْظَمُ<sup>(١)</sup>. المحذوف العين، وقيل: المحذوف اللام. والإثبات لغة الحجاز، وقد نطق بعضهم بلغة تميم، قال عمر بن أبى ربيعة:

أَمَا تَسْتَحَى أَوْ تَرَعَوَى أَوْ تُفَكَّرُ؟<sup>(٢)</sup> ... ..

وعلى الأول قراءة ابن محيصن ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحَى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾<sup>(٣)</sup>، ورويت عن ابن كثير<sup>(٤)</sup>.

وقضى ابن عقيل بأن القياس هو عدم الحذف، وهو لغة أكثر العرب<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

نحن الآن أمام حذفين مختلفين:

أحدهما: حذف الهمزة التى هى لام الفعل المضارع، والثانى: حذف إحدى ياعى يستحى، ودونك تفصيل القول فيهما:

أولاً: حذف همزة يجىء ويسوء:

حكى سيبويه عن بعض العرب أهل التخفيف أنهم يحذفون الهمزة من الفعلين: يجىء ويسوء، وقد بدا ذلك واضحاً من قوله: "وبعض هؤلاء يقولون: يريد أن يجيك ويسوك، وهو يجيك ويسوك بحذف الهمزة"<sup>(٦)</sup>. وسلكها ابن جنى فى عداد ماتوالى فيه إعلان فى العين واللام، فذكر أن سيبويه حكى عن بعض العرب: جأ يجى، فقد أبدل الياء التى هى عين الفعل ألفاً.

وحذف الهمزة تخفيفاً، فأعل العين واللام جميعاً، وكذلك قولهم: سآ يسؤ<sup>(٧)</sup>، ونقلها ابن منظور<sup>(٨)</sup>، وذكرها أبو حيان، وابن عقيل، والسلسلي، وفى ذكرهم لها تفصيل، قرروا فيه أن بعض العرب حذف همزة جآء وسآء من المضارع، فقالوا: يجى ويسؤ، أجروهما مجرى يفى فى الإعراب، فقالوا فى النصب: لن يجى، ولن يسؤ، وفى الجزم: لم يج، ولم يس. وأجروهما مجراها فى البناء إذا اتصل بهما نون التوكيد أو نون الإناث، فقالوا: لا تجين، ولا تسون، والنساء يجين ويسون.

(١) يريد: معظم العلماء، وليس مراده معظم العرب، كما زعم المحقق - سامحه الله -.

(٢) عجز بيت من بحر الطويل، صدره: وَقَلْنَ أَهَذَا دُبُكُ الدَّهْرِ سَادِرًا.

ينظر: ديوان الشاعر/١٢٤.

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة، وتنظر هذه القراءة فى: مختصر شواذ القرآن/١٢، فهى قراءة شاذة، وجاءت فى: إتحاف فضلاء البشر ٣٨٢/١ معزوة إلى ابن محيصن فقط.

(٤) المساعد ٢٠٠/٤.

(٥) ينظر: السابق ٢٠٠/٤.

(٦) الكتاب ٥٥٦/٣.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٧٩٢/٢.

(٨) ينظر: اللسان (جياً).

وكذلك أجروهما مُجْراًها في التثنية والجمع المذكر، فقالوا في التثنية: يَجِيَانِ، وَيَسُونِ، وفي جمع المذكر: يَجُونِ وَيَسُونِ<sup>(١)</sup>. والقياس عدم الحذف، وهو لغة أكثر العرب<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: حذف إحدى الياءين من يَسْتَحِي:

نصت طائفة من العلماء على أن في ياءِ يَسْتَحِي لغتين، هاك تفصيل القول فيهما:

**اللهجة الأولى:** إثبات الياءين، وهي لغة أهل الحجاز وسائر العرب سوى بني تميم، يأتون به على الأصل، وعلى ما ينبغي من القياس، لأنهم صحَّحُوا الياء الأولى، وهي عين الفعل، وأعلوا الثانية وهي لام الفعل، فقالوا: استَحِي، وما كان موضع لامة معتلاً لم يعلوا عينه، ولذلك قالوا: استَحِيَّتْ، وأَسْتَحِي وَيَسْتَحِي، والرجلان يَسْتَحِيَّانِ، وهم يَسْتَحِيُونُ، وهن يَسْتَحِيَّانِ، وأنا مُسْتَحِي من ربي، والله مُسْتَحِيَّاً منه<sup>(٣)</sup>.

وبها جاء القرآن الكريم في قراءاته المتواترة، فقد قال الله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِيءَ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال عز وجل: ﴿ فَيَسْتَحِيءُ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحِيءُ مِنَ الْحَقِّ ﴾<sup>(٥)</sup>.

**اللهجة الثانية:** حذف إحدى الياءين من استَحِي وفروعه، والمحذوفة العين، وعلى ذلك نصوص الأئمة، فوزنه استَفَالٌ، وقيل: اللام، فوزنه: استَفَاعٌ، وتلك لغة بني تميم، يقولون: استَحِي، يَسْتَحِي، استَحِ، هما يَسْتَحِيَّانِ، وهم يَسْتَحِيُونُ، وهنَّ يَسْتَحِيَّانِ، وهو مُسْتَحِ، ومُسْتَحِيَّاً منه<sup>(٦)</sup>. وبلغتهم جاءت قراءة ابن محيصن المذكورة، ووردت عن ابن كثير في رواية شاذة، ومن ثم قال العكبري: " وقرئ في الشاذ (يَسْتَحِي) بياء واحدة، والمحذوفة هي اللام، كما تحذف في الجزم، ووزنه على هذا يَسْتَفَعُ، إلا أن الياء نقلت حركتها إلى العين وسكنت. وقيل: المحذوفة هي العين، وهو بعيد"<sup>(٧)</sup>.

واختلف العلماء في كيفية الحذف؛ فذهب الخليل إلى أنه مبني على حيى مُعَلَّلاً إعلالاً هَابَ وبَاعَ، فكأنه قيل: حاي، فكما تقول في بَاعَ: اسْتَبَعْتُ، تقول في حاي: اسْتَحَيْتُ. فاستَحَى على هذا في الأصل: اسْتَحَى كاستَبَاعَ، حذفت حركة الياء؛ إذ لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكنة ما قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت أولاهما، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها، كما في: ياجل وطائي.

وكذا تقول في المضارع: إنَّ حقه يَسْتَحِي كَيْسْتَبِيْعُ، حذفت حركة الياء؛ إذ لا نظير له في الأفعال، ثم حذفت الياء الأولى للساكنين، والأمر منه استَحِ، وحق مصدره على هذا استِحَاءَةٌ كاستِبَاعَةٌ، ولا

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٢١، ١٢٢، والمساعد ٤/٢٠٠، ٢٠١، وشفاء العليل ٣/١١٠٨.

(٢) ينظر: المساعد ٤/٢٠٠.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١١٨، وشرح الرضى على الشافية ٣/١١٩، واللسان (حيى)، وارتشاف الضرب ١/١٢٢، والمساعد ٤/٢٠٠، والمصباح المنير (حيى)، وهمع الهوامع ٣/٤٦٥، ٤٦٦.

(٤) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٥٢ من سورة الأحزاب.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/١١٨، وشرح الرضى على الشافية ٣/١١٩، واللسان (حيى)، وارتشاف

الضرب ١/١٢٢، والمساعد ٤/٢٠٠، والمصباح المنير (حيى)، وهمع الهوامع ٣/٤٦٥.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٦.



يستعمل، واسم الفاعل مُسْتَح، والأصل: مُسْتَحِيٌّ، فأَعْلَّ إعلال المضارع، واسم المفعول مُسْتَحَى منه، وأصله: مُسْتَحَى، حُذفت حركة الياء كما في: يُسْتَحَى، وأَعْلَّ إعلال اسْتَحَى<sup>(١)</sup>.

وذهب المازني إلى أن اسْتَحَيْتُ أصله: اسْتَحَيْتُ، فاستثقلوا اجتماع ياءين؛ فحذفوا الأولى منهما، وألقوا حركتها على الحاء، وألزموها الحذف تخفيفاً<sup>(٢)</sup>. وأبهم الرضى صاحب هذا المذهب؛ إذ عزاه لغير الخليل، ونسب إلى المازني اختياره، وذلك حين قال: "وقال غيره-واختاره المازني-: إن الياء الأولى في جميع هذه التصرفات حُذفت، كما في: أَحَسْتُ، وَظَلْتُ، وَمَسْتُ، لأنَّ حَقَّ المثليين الإدغام، فلما امتنع حُذفت الأولى؛ لكونه أشبهَ شَيْءٍ بالإدغام"<sup>(٣)</sup>.

وفي اللسان هذا الرأي منسوب إلى سيبويه، ومُسْنَدٌ إلى المازني موافقته<sup>(٤)</sup>، وردَّ المازني على الخليل فيما يرويه ابن يعيش وابن منظور بأنه لو كان الحذف لالتقاء الساكنين لَرُدَّتْ الياء في المضارع، وكنت تقول: يَسْتَحِي بِياءين، ولم يفعلوا ذلك<sup>(٥)</sup>، وفيما يرويه الرضى بأنه لو حُذفت الياء للساكنين لم تحذف في المثني نحو اسْتَحِيَا، ولقالوا: اسْتَحِيَا، اسْتَبَاعَا<sup>(٦)</sup>.

وهناك تعليق آخر لحذف الياء، منسوب إلى الأخفش، قال فيه: "وإنما حذفوا الياء؛ لكثرة استعمالهم لهذه الكلمة، كما قالوا: لا أَدْرِ في: لا أَدْرِ"<sup>(٧)</sup>.

وقضى الرضى بأنَّ ضَعْفَ ما ذهب إليه الخليل ظاهر؛ للارتكابات المكروهة الواقعة فيه<sup>(٨)</sup>.

وإثر الفراغ من الاختلاف الوارد في كيفية الحذف نَقَرُّ ما يلي:

أولاً: أن كلتا اللهجتين فصيحة؛ لأنهما منطوق قوم فصحاء، وقد جاء القرآن الكريم بأولاهما في قراءاته المتواترة، وجاءت الثانية في قراءة شاذة، والقراءة الشاذة يحتج بها في العربية، وقد قرأ بها قارئان مكيان هما: ابن محيصن وابن كثير، فخالفاً لهجة قومهما؛ لأن القراءة ليست نابعة من هوى القارئ، وإنما أساسها السماع والتلقى<sup>(٩)</sup>.

كذلك أنشأ عمر بن أبي ربيعة الشاهد المذكور بلغة تميم مع أنه حجازيٌّ مخزوميٌّ، ويفسر لنا ذلك ما ذكره ابن جنى من اختلاف أحوال العرب في تلقي الواحد منهم لغة غيره، فمنهم من يَخْفُ وَيُسْرَعُ قبول ما يسمعه، ومنهم من يُقيم على لغته ألبتة، ومنهم من إذا طال تَكَرَّرَ لغة غيره عليه لُصِقَتْ به، ووُجِدَتْ في كلامه<sup>(١٠)</sup>.

ثانياً: اللهجة الأولى أوسع انتشاراً، وأكثر استعمالاً من الثانية؛ إذ شارك سائر العرب أهل الحجاز في النطق بها، وهذا لا يُقْتَل من فصاحة الثانية؛ لأن بني تميم قوم اصطفاهم أئمة اللغة مع آخرين؛ لأخذ اللغة عنهم، والافتداء بهم فيها، وقد جَوَّزَ الزجاج الإثبات والحذف في يَسْتَحِي وَاِسْتَحَيْتُ على السواء مُعَلِّلاً الحذف بنقل الياءين<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١١٩/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١٠، واللسان (حي).

(٣) شرح الرضى على الشافية ١١٩/٣.

(٤) ينظر: اللسان (حي).

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/١٠، واللسان (حي).

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١١٩/٣.

(٧) اللسان (حي).

(٨) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١١٩/٣.

(٩) ينظر: اللهجات العربية في التراث ٦٧٩/٢.

(١٠) ينظر: الخصائص ٣٨٤/١.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٣٥/٤.



## المبحث الثالث

### اللهجات فى تصريف الأسماء والأفعال معاً



## تسكين العين المكسورة والمضمومة من الكلمة الثلاثية

### تقديم:

من أبنية الثلاثى المجرد ما هو مفتوح الفاء مكسور العين أو مضمومها، وذلك وارد فى الأسماء والأفعال على السواء، وهاك توضيح ذلك:

أولاً: بناء فَعِل - بفتح فكسر - يكون اسماً نحو: كَبِد، وَكَتِف، وَفَخَذ، وَصِفَةٌ نحو: حَذِر، وَفَرِح، وَفَعَلًا نحو: شَهِدَ، وَعَلِمَ.

ثانياً: بناء فَعُل - بفتح فضم - يكون اسماً نحو: رَجُل، وَعَضُد، وَسَبْع، وَصِفَةٌ نحو: نَدَس - سريع الاستماع للصوت الخفى - وفعلًا نحو: كَرَمَ، وَظَرَفَ<sup>(١)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسلى تابعين لابن مالك أن تسكين العين المكسورة والمضمومة من الكلمة الثلاثية، اسماً كانت أو فعلاً لغة تميمية، يقول الناطقون بها فى رَجُلٍ وَنَمْرٍ: رَجُلٌ وَنَمْرٌ، وفى عِلْمٍ وَظَرْفٍ: عِلْمٌ وَظَرْفٌ<sup>(٢)</sup>.

وزاد ابن عقيل ناقلاً عن ابن هشام الخضراوى أن هذا التسكين لبكر بن وائل، وناس كثير من تميم، وكذا فُعِلَ بالبناء للمفعول، قالوا: لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُصِدَ لَهُ<sup>(٣)</sup>، أى: فُصِدَ، وحكى عن غيره أن فُصِدَ فاشية فاشية فى تغلب بنى وائل<sup>(٤)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

يبدو من تتبع كلمات اللغة العربية أن بعض الكلمات الثلاثية اسماً كانت أو فعلاً قد وردت على أوزان مختلفة، فمثلاً كلمة فَخَذٍ، وكلمة شَهِدَ وردتا على وزن: فَعِلَ، وَفَعُلَ، وَفَعِلَ، وَفَعِلَ، وكذلك كلمتا عَضُدٍ وَظَرْفٍ، جاءتا على وزن فَعُلَ، وَفَعِلَ، وَقِيلَ فى عَضُدٍ - أيضاً-: فُعُلَ. فهل مجيء هذه الكلمات على هذه الأوزان بطريق الأصالة، أو بعض الأوزان أصل، والباقى متفرع عنه؟

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٤٠/١، وارتشاف الضرب ١٨/١، والتبيان فى تصريف الأسماء لـ: د/أحمد كحيل/٢٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٤٣٩/٣، ٤٤٠، والمساعد ٥٩٠/٢، وشفاء العليل ٨٤٣/٢.

(٣) مثل عربى معناه: لم يُحْرَمَ القرى من فُصِدَتْ له الراحلة، فحظى بدمها. يستعمل فيمن طلب أمراً فنال بعضه. وقد ورد فى: الكتاب ١١٤/٤، وسر صناعة الإعراب ٥٠/١، ٥١، ومجمع الأمثال للميدانى ١٢٦/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٥٩٠/٢

لقد قرَّرَ علماء العربية أن الأصل واحد، والباقي متفرع منه، فقضوا بأن الأصل هو وزن فَعَلَ - بفتح فكسر، وكذلك فَعُلَ - بفتح فضم - لأنهما أكثر انتشاراً ووقوعاً في الاستعمال، من أخواتهما؛ فكانا بالأصالة أولى<sup>(١)</sup>.

وأهل الحجاز يَثْبُتُونَ على هذين الأصلين وغيرهما من الأبنية الأصول، فلا تراهم مُغَيِّرِينَ للأبنية تخفيفاً، ولا مُفَرِّعِينَ<sup>(٢)</sup>.

وأما المفرعون نشداً للتخفيف فهم بكر بن وائل، وتغلب بنته - أيضاً - وأناس كثير من بنى تميم<sup>(٣)</sup>، فقد جاء عنهم في وزن فَعَلَ - بفتح فكسر - ثلاثة تفرعات:

التفريع الأول: فَعَلَ - بإسكان العين - سواء أكان حلقى العين أم غير حلقها، قالوا: فَحَذَّ، وَكَبَدَّ، وَكَتَفَّ في الاسم، وشَهَدَ، وَعَلَّمَ في الفعل.

وإنما سَكَنُوا العين؛ كراهة الانتقال من الأَخَف - وهو الفتح - إلى الأَثْقَل منه - وهو الكسر - في البناء المبني على الخفة بأصل الوضع، وهو بناء الثلاثي المجرى فسكنوا العين؛ لأن السكون أَخْفُ من الفتح، فيكون الانتقال من الأَخَف - وهو الفتح - إلى ما هو أَخْفُ منه وهو السكون<sup>(٤)</sup>.

وعلى هذا التفريع جاءت شواهد عديدة، منها: قراءة ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾<sup>(٥)</sup>، بإسكان اللام<sup>(٦)</sup>،

وقراءة ﴿فَنظَرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾<sup>(٧)</sup>، بإسكان الظاء<sup>(٨)</sup>، قال ابن جنى: "أما فَنظَرَةٌ - بسكون الظاء -

فَمُسَكَّنَةٌ للتخفيف من (نظرة)، كقولهم في كلمة: كَلِمَةٌ، وفي كَبَدٍ: كَبَدٌ، لغة تميمية"<sup>(٩)</sup>، وقراءة ﴿فَنَعَمَ

فَنَعَمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾<sup>(١٠)</sup>، بإسكان العين من نَعِمَ، فقد قرَّرَ ابن جنى أن أصل نَعَمَ: نَعِمَ كَعَلِمَ، وكل ما

كان على فَعَلَ وثانيه حرف فلق فللعرب فيه أربع لغات، منها: إسكان الثاني، وإقرار الأول على

(١) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح نقره كار ١٦/٢)، والتبيان في تصريف الأسماء/٢٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٠٨/٤، وفتح الوصيد في شرح القصيد لعلم الدين السخاوي ٦٤٨/٣، وشرح الرضى على الشافية ٤٠/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١١٣/٤، والمخصص ٢٢٠/١٤، وارتشاف الضرب ٧٧/١، والمساعد ٥٩٠/٢.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٤٢/١، ومجموعة شروح الشافية (شرح نقره كار ١٥/٢).

(٥) من الآية ٤ من سورة الفاتحة.

(٦) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٩، وفيه أنها رواية عبد الوارث عن أبي عمرو، وأصلها: مَلِكٌ - وهى قراءة

الجمهور من القراء في المتواترة - صفة مشبهة. ينظر: إتحاف فضلاء البشر ٣٦٣/١.

(٧) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة.

(٨) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٢٤، والمحتسب/١٤٣/١، وقد عُرِيت إلى الحسن وأبى رجاء ومجاهد.

(٩) المحتسب ١٤٣/١.

(١٠) من الآية ٢٤ من سورة الرعد.



فتحه<sup>(١)</sup>، وسمع ابن السكيت أعرابياً من بنى تميم يقول: نَعَمَ في: نَعِمَ<sup>(٢)</sup>، وذكر ابن هشام أن كَلَمَةً كَلَمَةً وكَلَمًا على وزن تَمَرَةٍ وتَمَرٍ لغة تميم<sup>(٣)</sup>.

التفريع الثانى: فِعْلٌ - بكسر الأول وإسكان الثانى - وذلك جارٍ فى حلقى العين وفى غيره من الاسم دون الفعل، قالوا: فِخْذٌ، وَكَيْتٌ فى الاسم، وشِهْدٌ فى الفعل. قال الرضى: "ولم يُسمع فى غير الحلقى من الفعل نحو: عِلْمٌ فى عِلْمٍ فى المبنى للفاعل، وحكى قُطْرُبٌ فى المبنى للمفعول نحو: ضَرَبَ زَيْدٌ - بكسر الضاد وسكون الراء - كما قيل: قِيلَ، وبيِعَ، ووردَ، وهو شاذ.

فالذى من الحلقى يجوز أن يكون فرع فِعْلٍ المكسور الفاء والعين، كما تقول فى إِبِلٍ: إِبِلٌ، ويجوز أن يكون نقل حركة العين إلى ما قبلها؛ كراهة الانتقال من الأَخْفِ إلى الأَثْقَلِ، وكره حذف أقوى الحركتين، أى: الكسرة، فنقلت إلى الفاء، والذى من غير الحلقى لا يكون إلا على الوجه الثانى؛ لأنه لا يجوز فيه فِعْلٌ بالإتباع<sup>(٤)</sup>. وجعل غيره علة هذا التفريع أنهم كرهوا الانتقال من الأَخْفِ - وهو الفتح - إلى الأَثْقَلِ - وهو الكسر - وكرهوا مع ذلك حَذْفَ أقوى الحركتين - وهى الكسرة - فنقلوها إلى الفاء<sup>(٥)</sup>، بعد سلب حركتها؛ لأن الحرف المبتدأ به لقوته أحمَلُ للحركة الثقيلة<sup>(٦)</sup>.

ومن الشواهد التى وردت على هذا التفريع: قراءة أبى السمال: ﴿ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ ﴾<sup>(٧)</sup>، بإسكان اللام<sup>(٨)</sup>، وقراءة بعضهم ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا وَلِعِبَابًا ﴾<sup>(٩)</sup>، بكسر اللام وإسكان العين<sup>(١٠)</sup>، وقال سيبويه ممثلاً: "وذلك قولك: شَهِدَ وَلَعِبَ، تُسَكِنُ العَيْنَ العَيْنَ كما أسكنتها فى عِلْمٍ، وتَدَعُ الأول مكسوراً؛ لأنه عندهم بمنزلة ما حَرَكُوا، فصار كأوَّلٍ: إِبِلٍ سمعناهم ينشدون هذا البيت للأخطل هكذا.

(١) ينظر: المحتسب ٣٥٦/١، وقد عزيت فيه إلى يحيى بن وثاب.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق/١٠٥، وتهذيبه للتبريزى ٣٠٠/١.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب /٣٤.

(٤) شرح الرضى على الشافية ٤٢/١.

(٥) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح نقره كار ١٥/٢).

(٦) ينظر: السابق (حاشية ابن جماعة ٣١/١).

(٧) من الآية ٦٤ من سورة آل عمران.

(٨) ينظر: مختصر شواذ القرآن /٢٧.

(٩) من الآية ٥٧ من سورة المائدة.

(١٠) ينظر: مختصر شواذ القرآن /٣٩.

إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فَرَأَتْنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضَلَّهُ وَجَدَّأُوهُ<sup>(١)</sup>

ومثل ذلك: نِعْمَ وَبِئْسَ، إنما هما فِعْلٌ، وهو أصلهما.

ومثل ذلك: (فَبِهَا وَنِعْمَتْ)<sup>(٢)</sup>، إنما أصلها: فَبِهَا وَنِعِمَتْ<sup>(٣)</sup>.

وحكى ابن السكيت عن بعض العرب أنهم قالوا فى المَعْدَةِ، والكَلِمَةِ، والقِطْنَةِ، والسَّفَلَةِ، والسَّفَلَةِ: المَعْدَةُ، والكَلِمَةُ، والقِطْنَةُ، والسَّفَلَةُ، بتخفيف الحرف الثانى وإلقاء كسرتة على الأول<sup>(٤)</sup>، ونَصَّ ابن هشام على أن كَلِمَةً وكَلِمًا على وزن سِدْرَةٍ وسِدْرٍ لغة تميم<sup>(٥)</sup>، وذكر ابن عقيل أنهم قالوا: ذَرَبَةٌ مثل قَرَبَةٍ فى امرأة ذَرَبَةٍ - حديدة اللسان-<sup>(٦)</sup>.

التفريع الثالث: فِعْلٌ - بكسر الأول والثانى - وهو مختصُّ بحلقى العين اسمًا كان أو فعلاً، نحو:  
فِخْذٌ، ونِهِمٌ، ومِحْكٌ - لجوج عسر الأخلاق - وشِهْدٌ، ولِعِبٌ، وضحكٌ.

أتبعوا الفاء العين فى الحركة؛ لكون كسرة حرف الحلق قوية بخلاف غيرها، فناسب ذلك أن يجعلوا ما قبل حرف الحلق متابعًا له فى الكسرة؛ ليحصل نوع من التخفيف، وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة؛ لأن اللسان حينئذ يعمل فى جهة واحدة، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة<sup>(٧)</sup>. ويرى الرضى أنهم جعلوا ما قبل الحرف الحلقى تابعًا له فى الحركة، مع أن حَقَّ الحلقى أن يَفْتَحَ نَفْسَهُ أو ما قبله، كما فى: يَدْعُمُ وَيَدْمَعُ؛ لثقل الحلقى وخفة الفتحة، فكسروا ما قبله؛ لمناسبة الكسرة له<sup>(٨)</sup>.

وقد عدَّدَ سيبويه فى كتابه أمثلة كثيرة لهذا التفريع، منها: رجلٌ لِعِبٌ، وهذا ماضٍ لِهِمْ، وهذا رجلٌ وَعِكٌ، وهذا عَيْرٌ نِعِرٌ وشِهْدٌ، ووَحِمٌ<sup>(٩)</sup>، ومن الشواهد التى وردت عليه: قراءة يحيى بن وثاب ﴿فَنِعِمَّ عُقْبَى الدَّارِ﴾ بكسر النون والعين، وكذلك ﴿نِعِمَّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾<sup>(١٠)</sup>.

(١) البيت من بحر الطويل، وهو فى ديوان الشاعر/٦٤، والمخصص ٢٢٢/١٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٦/٣، وجمع الهوامع ٢٦/٣، والمعنى فى تصريف الأفعال ١١٨/١.

(٢) جزء من حديث أخرجه النسائى فى: كتاب الجمعة، باب الرخصة فى ترك الغسل يوم الجمعة، ٩٤/٣، وأخرجه الترمذى فى: باب فى الوضوء يوم الجمعة، حديث رقم ٤٩٥.

(٣) الكتاب ١١٦/٤ وينظر: المخصص ٢٢٢/١٤.

(٤) نظر: إصلاح المنطق/١٦٨، وتهذيبه للتبريزى ٤١٥/١.

(٥) ينظر: شرح شذور الذهب/٣٤.

(٦) ينظر: المساعد ٤٢٥/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ١٠٨/٤، ومجموعة شروح الشافعية ٣١/١، ١٦/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الشافعية ٤٠/١.

(٩) ينظر: الكتاب ١٠٨/٤.

(١٠) من الآيتين ٣٠، ٤٤ من سورة ص، وينظر: مختصر شواذ القرآن ٧١.



وإثر ذلك نُقرر: أَنَّ ما كانت عينه حرف حلق جاء فيه الأبنية الأربعة، وهذا ما أثبتته سيبويه حين قال: "إذا كان ثانيه من الحروف الستة فإن فيه أربع لغات: مُطَرَّدٌ فيه فَعِلٌ، وفَعَلٌ، وفِعْلٌ، وفِعِلٌ. إذا كان فعلاً أو اسماً أو صفةً فهو سواء" (١). وأما غير حلقى العين فيأتي في الاسم منه تفريعان، هما: هما: فَعَلٌ - بفتح فسكون -، وفِعْلٌ - بكسر فسكون - ويأتي في الفعل منه تفريع واحد، وهو: فَعَلٌ - بفتح فسكون.

وجاء عن هؤلاء المُفَرِّعين في بناء فَعَلٌ - بفتح فضم - تفريع واحد عند أكثر العلماء، وهو: فَعَلٌ - بفتح الفاء وإسكان العين (٢)، فكلُّ اسمٍ وفعلٍ جاء على ذلك البناء جاز فيه هذا التفريع، قالوا: عَضُدٌ عَضُدٌ في: عَضُدٍ، وَسَبْعٌ في سَبْعٍ، وَرَجُلٌ في: رَجُلٍ، وَنَدَسٌ في: نَدَسٍ، وقالوا: كَرَمٌ الرَّجُلُ وَظَرْفٌ في: كَرَمٌ وَظَرْفٌ سَكَّنُوا العين؛ كراهة الانتقال من الأَخْفِ - وهو الفتح - إلى الأَثْقَلِ منه - وهو الضم - في بناء الثلاثي المجرد المبني على الخفة. والسكون أخف من الفتح، فيكون الانتقال من الفتح إلى أخف منه (٣).

وبذلك جاءت قراءة قَعْنَبٌ ﴿ وَحَسَنٌ أَوْلَيْتِكَ رَفِيقًا ﴾ (٤)، بإسكان السين (٥). وذكر بعض العلماء العلماء لهذا البناء تفريعاً آخر، هو: فَعَلٌ - بنقل ضمة العين إلى الفاء بعد سلب حركتها - قالوا في عَضُدٍ: عَضُدٌ (٦)، وورد في الفعل - أيضاً - فقد حكى ابن خالويه أن حُسْنَ لغة (٧)، وعليها جاءت جاءت قراءة ابن محيصن ﴿ وَحُسْنٌ مَّآبٌ ﴾ (٨)، فَحُسْنٌ فعل ماضٍ، وأصله: حَسُنَ، نُقِلَتْ ضمة سينه سينه إلى الحاء (٩)، ونازع بعضهم في إثبات هذا التفريع؛ لنقل الضمة (١٠)، والصحيح إثباته؛ إذ لو لم لو لم يجرز لكان ممكناً بالنقل، والسماع ناطق به - كما رأينا -.

(١) الكتاب ١٠٧/٤، وينظر: المخصص ٢١٣/١٤.

(٢) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٣١/١، ٣٢، ١٦/٢.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٤٢/١.

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النساء.

(٥) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٣٣، والمعنى في تصريف الأفعال/١١٩.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافية/٤٢/١، واللسان والمصباح المنير (عضد)، ومجموعة شروح الشافية (حاشية الحسين الرومى ٣٢/١).

(٧) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٣٣.

(٨) من الآية ٢٩ من سورة الرعد.

(٩) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٧١، والمعنى في تصريف الأفعال/١١٩.

(١٠) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ٣١/١، ٣٢، وشرح نقره كار ١٦/٢).

وهذا التفریع جائز فی فَعَلَ - بفتح فضم - إذا كان مراداً المدح أو التعجب، فنحو: حَسَنَ الرَّجُلُ أَدْبَاءً، وأَمْرًا، وحَلْمًا يجوز أن تقول فيه: حُسْنًا، وأَمْرًا، وحَلْمًا<sup>(١)</sup>.  
- وفرَّعوا من صيغة المبنى للمفعول وزن فَعَلَ - بضم فسكون - قالوا: فُصِدَ فَي: فُصِدَ، كما في المثل السابق، وقالوا: عَصِرَ فَي: عَصِرَ، قال أبو النجم:

لَوْ عَصِرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ<sup>(٢)</sup>

قال سيبويه مبيناً علة هذا التخفيف: " كرهوا في عَصِرَ الكسرة بعد الضمة، كما يكرهون الواو مع الياء في مواضع. ومع هذا أنه بناء ليس من كلامهم إلا في هذا الموضع من الفعل، فكرهوا أن يُحوَّلوا ألسنتهم إلى الاستثقال"<sup>(٣)</sup>.

وقال الرضى: "إنما سكن كراهة توالى الثقيلين في الثلاثي المبنى على الخفة، فسكن الثاني لامتناع تسكين الأول، ولأن الثقل من الثاني حصل؛ لأنه لأجل التوالى"<sup>(٤)</sup>، وعلى هذا التفریع جاءت قراءة أبي أبي السمال ﴿وَلَعُنُوا بِمَا قَالُوا﴾<sup>(٥)</sup>، بإسكان العين، وقراءة مسلمة بن محارب ﴿جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفْرًا﴾<sup>(٦)</sup>، بإسكان الفاء<sup>(٧)</sup>.

وقضى الرضى بأن جميع هذه التفریعات المذكورة في لغة تميم، ومن ثم ألفيناه ينسب الرجز المذكور لأبي النجم، ويجعله من تميم<sup>(٨)</sup>، وقد بعد عن الصواب في ذلك؛ لأن أبا النجم ينتهي نسبه إلى بكر بن وائل<sup>(٩)</sup>، وقديماً قال ابن سيده: "وأبو النجم من بكر بن وائل، وهذه اللغة - أيضاً - كثيرة في تغلب، وهو أخو بكر بن وائل"<sup>(١٠)</sup>، فالتفریعات في لغة هؤلاء جميعاً، وأما أهل الحجاز فيجرون جميع هذا على القياس، ولا يفارقون الأصل، كما نصَّ سيبويه وغيره<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٤٣/١، وشرح شواهد الشافية/٣٨.

(٢) ورد هذا الرجز في: الكتاب ١١٤/٤، والمخصص ٢٢٠/١٤، والافتصاب لابن السيد البطليوسي ٤٠٥/٣، وشرح الرضى على الشافية ٤٣/١، واللسان (عصر)، وشرح شواهد الشافية ١٥. يصف شعر جارية، يُنَعِّهْدُ بِالْبَانِ وَالْمِسْكِ، ويكثر فيه منهما حتى لو عَصِرَا مِنْهُ لَسَالًا.

(٣) الكتاب ١١٤/٤، وينظر: المخصص ٢٢٠/١٤.

(٤) شرح الرضى على الشافية ٤٤/١.

(٥) من الآية ٦٤ من سورة المائدة.

(٦) من الآية ١٤ من سورة القمر.

(٧) ينظر: مختصر شواهد القرآن/٤٠، ١٤٨، والمعنى في تصريف الأفعال/١٢٠، ١٢١.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٤٠/١، ٤٣، ٤٤.

(٩) ينظر: تجريد الأغاني لابن واصل الحموي ق ١، ج ٣/١١٦٣.

(١٠) المخصص ٢٢٠/١٤.

(١١) ينظر: الكتاب ١٠٨/٤، والمخصص ٢١٤/١٤، وشرح الرضى على الشافية ٤٠/١، والتصريح ٧٦/٢.



## إبدال الواو والياء تاءً إذا كانتا فاءً للافتعال وما تصرف منه، وعدم الإبدال

### تقديم:

إذا كانت الواو والياء فاءً للافتعال وما تصرف منه، غير مبدلتين من همزة، فإن النهج القويم للتكلم هو: إبدال فاء الافتعال تاءً، وإدغامها في تاء الافتعال وما تصرف منه: كالماضى، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، فتقول: اتَّعَدَ، يَتَّعِدُ، اتَّعَدَ، وتُعَدُّ، وتُعَدُّ، وتُعَدُّ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّعِدٌ، ومُتَّعِدٌ، والأصل: أو تَعَدَّ، يُوَتَّعِدُ، أو تَعَدَّ، مَوْتَعِدٌ، مَوْتَعِدٌ؛ لأنها من الوعد. وتقول: اتَّسَرَ، يَتَّسِرُ، اتَّسَرَ، ومُتَّسِرٌ، ومُتَّسِرٌ، ومُتَّسِرٌ، والأصل: الاتَّسار، والأصل: ايتَّسَرَ، ييتَّسِرُ، ايتَّسِرُ، مَيَّسِرٌ، مَيَّسِرٌ؛ لأنها من اليَّسَر<sup>(١)</sup>.  
وسبب قلب الواو والياء تاءً هنا يرجع إلى أمرين:

أولهما: الابتعاد عن عسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء؛ لما بينهما من قرب المخرج، ومنافاة الصفة؛ إذ حرف اللين مجهور، والتاء مهموسة<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنهم لو تركوا فاء الافتعال على حالها؛ لتلاعبت بها حركات ما قبلها؛ طلباً للمجانسة، فإن كانت بعد كسرة نحو: أو تَعَدَّ قلبت ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فيقال: ايتَّعَدَّ، وإن كانت بعد فتحة نحو: يُوَتَّعِدُ وييتَّسِرُ قلبت ألفاً، فيقال: ياتَّعَدُّ، وياتَّسِرُ، وإن كانت بعد ضمة نحو: مَيَّسِرٌ قلبت واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، فيقال: مَوْتَسِرٌ. فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها، وأنها لا تلزم حالة واحدة، أبدلوا منها حرفاً جَدًّا لا يتغير لما قبله، ويلزم طريقة واحدة، وهو التاء؛ ليوافق ما بعده وهو تاء الافتعال وما تفرَّع منه، فيسهل بعد القلب إدغام التاء في التاء؛ ليزول عسر النطق<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل والسلسيلى تابعين لابن مالك أن التاء تُبدل في اللغة الفصحى من فاء الافتعال وفروعه، إن كانت واوًا أو ياء غير مبدلة من همزة، نحو: الاتَّعاد، والاتَّسار، وفروعهما من الماضى، والمضارع، والأمر، واسمى الفاعل والمفعول<sup>(٤)</sup>.  
قال ابن عقيل: "وهذه هي اللغة الكثيرة"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٥٣٣/٢، وشرح المكودي عليها/٥٢، والتصريح ٧٣٦/٢، وهمع الهوامع ٤٧٦/٣، وشرح الأشموني ٣٢٩/٤.

(٢) ينظر: التصريح ٧٣٦/٢، وشرح الأشموني ٣٢٩/٤، ومنحة الجليل ٥٣٣/٢.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة للصميري ٨٤٩/٢، وشرح المكودي على الألفية/٥٢٠، وهمع الهوامع ٤٧٦/٣، ٤٧٧، ومنحة الجليل/٥٣٣.

(٤) ينظر: المساعد ١٧٩/٤، وشفاء العليل ١١٠٣/٣، ١١٠٤.

(٥) المساعد ١٧٩/٤.



ثم أثبتنا لغة أخرى لبعض الحجازيين، وهى: إقرار فاء الافتعال على حسب مقتضى الحركات التى قبلها، فأبدلوا من الواو والياء ألفاً فى كل مضارع لافتعل فاؤه إحداهما، فقالوا: يأتعد، ويأتسبر؛ لكونهما بعد فتحة، وقالوا: مؤتسر، وابتعد<sup>(١)</sup>.

وأخذ ابن عقيل - كعادته - يُفصل القول فى هذه اللهجة، ومما قاله عنها قوله: "واللغة الأخرى: إقرارها على حسب مقتضى الحركات المتقدمة... وهى لغة الحجاز أو بعضهم"<sup>(٢)</sup>، وقوله: "نسبها ابن الخشاب"<sup>(٣)</sup> للحجازيين، و من كلام الشافعى: يأتطها، وهو افتعل من الوطء، والقرآن جاء على غير هذه اللغة، قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>...<sup>(٥)</sup>، ثم استطرده إثر ذلك يقول: "وحكى الجرمى الجرمى أن من العرب من يقول: انتعد، وانتسر - بالهمز - وهو غريب"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

علماء العربية من لدن سيبويه إلى ما شاء الله مطبقون على أن إبدال الفاء الواوية واليائية غير المبدلة من الهمزة تاء فى الافتعال وفروعه، وإدغامها فى التاء التى تليها هو المسلك الفصيح فى الكلام، والكثير الورود فى الاستعمال<sup>(٧)</sup>، فقد ذهب المازنى إلى أن هذا هو الأكثر والأقيس<sup>(٨)</sup>، وقضى وقضى المبرد بأنه الأصل والقياس، والاختيار، والقول الصحيح<sup>(٩)</sup>، وحكم ابن جنى بأنه اللغة الأكثر والأقيس، وهى لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن الكريم<sup>(١٠)</sup>، وجزم ابن عقيل والسلسيلى والشيخ خالد والأشمونى بأنها اللغة الفصحى<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: السابق ١٦٩/٤، وشفاء العليل ١١٠٠/٣.

(٢) المساعد ١٧٩/٤، ١٨٠.

(٣) هو: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وما من علم من العلوم إلا كانت له فيه يد حسنة، من مؤلفاته: شرح الجمل للجرجاني، والرد على التبريزى فى الإصلاح. توفى سنة ٥٦٧هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢٩/٢، ٣٠.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة الأنعام، والآية ١٥٦ من سورة الأعراف.

(٥) المساعد ١٦٩/٤.

(٦) السابق ١٨٠/٤.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٣٤/٤، ٣٣٨، والكامل ٢٣٩/١، والتكملة ٢٤٨/٢، وسر صناعة الإعراب ١٤٧/١، والتبصرة والتذكرة ٨٤٩/٢، ٨٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧/١٠، والإيضاح فى شرح المفصل ٤٢٢/٢، والممتع ٣٨٦/١، ٣٨٧، وشرح الرضى على الشافية ٨٢/٣، ٨٣، والكناش فى النحو والتصريف ٤٧١/١، ٤٧٣، وارتشاف الضرب ١٥٢/١، ومجموعة شروح الشافية ٢٧١/١، ١٨٨/٢، ورسالتان فى علم الصرف ١٤٢.

(٨) ينظر: المنصف ١٩٣/١، ٢٠٩.

(٩) ينظر: المقتضب ٢٢٩/١، ٢٣٠.

(١٠) ينظر: سر صناعة الإعراب ١٤٨/١.

(١١) ينظر: المساعد ١٧٩/٤، وشفاء العليل ١١٠٣/٣، والتصريح ٧٣٦/٢، وشرح الأشمونى ٣٢٩/٤.



والعلة التي ذكروها لهذا الإبدال هي: عدم استقرار الفاء على حالة واحدة؛ لأنها تقلب ياء إذا انكسر ما قبلها، فيقولون: *يَتَعَدَّ، وَيَتَزَنُ، وَيَتَلَجُّ*، وإذا انضم ما قبلها رُدَّتْ للواو، فيقولون: *مُوتَعِدٌ، ومُوتَزِنٌ، ومُوتَلَجٌّ*، أو قلبت واوًا إن كانت ياء، نحو: *مُوتَسِرٌ، ومُوتَبِسٌ*، وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفًا، فيقولون: *يَاتَعَدُّ، وَيَاتَزَنُ، وَيَاتَلَجُّ، وَيَاتَسِرُ، وَيَاتَبِسُ*، فأبدلوا التاء منها؛ لأنها حرف جلد لا يتغير لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو، ثم أدغموا التاء في التاء بعدها. وقد وَصَّحَ العلامة الصبان قرب مخرج التاء والواو حين قال مُعَلِّلاً: "لأن التاء من بين طرف اللسان والثنييتين العلين، والواو من الشفة إن لم تكن حرف مد، فإن كانت حرف مد فمن الجوف، وأقربية التاء إليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفى على مخرج التاء وغيره"<sup>(١)</sup>.

وذكر سيبويه أن ناساً من العرب - لم يُعَيِّنْهم - يتركون هذا الإبدال، فلا يرى في كلامهم، لأنهم يجعلون فاء الافتعال وما تصرف منه على حسب الحركات قبلها، وهذا هو مفهوم قوله: "وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها، وكانت معتلة، فقالوا: *يَتَعَدُّ* كما قالوا: *قِيلَ*، وقالوا: *يَاتَعَدُّ* كما قالوا: *قَالَ*، وقالوا: *مُوتَعِدٌ* كما قالوا: *قَوْلٌ*"<sup>(٢)</sup>.

ولئن أبهم سيبويه هؤلاء القوم فقد حَدَّدَهُمُ لنا المازني حين ذكر أنهم بعض العرب من أهل الحجاز<sup>(٣)</sup>، وأطلق المبرد هذه اللغة في أهل الحجاز أجمعين في مقتضبه وكامله<sup>(٤)</sup>، ومن ذلك قوله: "وهذا القول مذهب أهل الحجاز، يقولون: *يَاتَزَنُ يَاتَزِنُ*، وهو رجل *مُوتَزِنٌ*"<sup>(٥)</sup>، وتبعه على ذلك ابن الخشاب، ومن ثم اضطر إلى أن يقول: وعلى أنها للحجاز جاء القرآن على لغة غيرهم<sup>(٦)</sup>.

وهذا الإطلاق غير مقبول؛ لمخالفته لما عليه أكثر أهل العربية، وقد نصَّ ابن جنى على أن الإبدال والإدغام في فاء الافتعال وفروعه لغة أهل الحجاز، وبها نزل القرآن الكريم.

وتوالى العلماء من بعد المبرد على تقييد هذه اللغة، وهم في ذلك فريقان، منهم من أبهمها، كأبي على الفارسي وابن الحاجب وابن عصفور<sup>(٧)</sup>؛ إذا جعلوها في بعض العرب.

(١) حاشية الصبان ٣٣٠/٤.

(٢) الكتاب ٣٣٤/٤.

(٣) ينظر: المنصف ١٩٣/١، ٢٠٩.

(٤) ينظر: المقتضب ٢٣٠/١، والكامل ٢٣٩/١.

(٥) الكامل ٢٣٩/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٧/١، والمساعد ١٦٩/٤.

(٧) ينظر: التكملة ٢٤٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٢٢/٢، والممتع ٣٧٨/١.

ومنهم من قيدها ببعض أهل الحجاز دون مجموعهم<sup>(١)</sup>، وفي مقدمة هؤلاء ابن جني الذي كشف عن لغتهم قائلاً: " أهل هذه اللغة على قلتها جروا على أصل الباب، ولم يُبدلوا الفاء تاء، وذلك أنهم لما رأوا الواو والياء إذا كانتا فاعين في غير هذا الموضع قد تتبعان ما قبلهما أتبعوهما هنا، ألا تراهم يقولون: ايجلٌ وايحلٌ، وهو ياجلٌ ويأحلٌ، فلما فعلوا هذا في غير هذا الموضع، كذلك فعلوه ها هنا أيضاً"<sup>(٢)</sup>، وحكى عن الكسائي أنه سمع: الطريق يأتسِقُ ويأتسَعُ<sup>(٣)</sup>.

وعلى ذلك جرى الصيمري في قوله: " ومن أهل الحجاز من يلزم الأصل في الواو والياء، ولا يحفل باختلاف طريقة هذا الفعل في تصاريفه، فيقول: إيتعد، يأتعد، وهو مؤتعد، وكذلك الياء تقول: إيتأس، يأتأس، وهو مؤتأس"<sup>(٤)</sup>، وقد عزيت هذه اللغة إلى الإمام الشافعي - رحمه الله - لأنه كان يتكلم بها، بها، ومن كلامه: مؤتعد، ومؤتسر، ويأتطها<sup>(٥)</sup>.

وهذه اللغة قياس مطرد عند الناطقين بها، كما قرّر الرضي<sup>(٦)</sup>، وهم قوم فصحاء موثوق بعربيتهم، كما أثبت المازني<sup>(٧)</sup>، فيجوز للمتكلم أن ينسج في كلامه على منوالهم، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فما هو بملوم، ولا ينكر عليه<sup>(٨)</sup>.

- وحكى الجرمي أن من العرب من يُبدل فاء الافتعال الواوية واليائية همزة، فيقول: إئتصال وإئتسار، ويقول في فروعه: ائتصل وائتسر، ويأتصل ويأتسر، ومؤتصل ومؤتسر، وهي لغة غريبة<sup>(٩)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: المنصف / ١٩٣، ٢٠٩، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٨٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ٣٧، وشرح الرضي على الشافعية ٣/ ٨٣، ومجموعة شروح الشافعية ١/ ٢٧٣، ٢/ ١٩٠، والتصريح ٢/ ٧٣٧، وشرح الأشموني ٤/ ٣٣٠، ومنحة الجليل ٢/ ٥٣٣.

(٢) المنصف / ٢٠٩.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٤٨.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢/ ٨٥٠.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الشافعية ٣/ ٨٨، وارتشاف الضرب ١/ ١٤٧، والمساعد ٤/ ١٦٩، ومجموعة شروح الشافعية ١/ ٢٧٣، ٢/ ١٩٠.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الشافعية ٣/ ٨٣.

(٧) ينظر: المنصف / ٢٠٩.

(٨) ينظر: الخصائص ٢/ ١٤، والمزهر ١/ ٢٥٨.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١/ ١٥٢، والمساعد ٤/ ١٨٠، وشرح الأشموني ٤/ ٣٣٠، ومنحة الجليل ٢/ ٥٣٣.



## فتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ما قبلها، وقلبها ألفاً

### تقديم:

معروف لكل دارس أن أخف الأبنية الثلاثية البناء المفتوح العين؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وأثقلها المضموم العين؛ لأن الضمة أثقل الحركات، والمكسور العين متوسط؛ لأن الكسرة أقل ثقلاً من الضمة، وأقل خفة من الفتحة. وقد ترتب على ذلك أن جعل مضموم العين من الفعل ممنوع التعدي؛ تخفيفاً، نحو: ظرّف، وكرّم؛ لأن التعدي يستدعي زيادة المتعدّي عليه، وجعل عدم التعدي في المكسور العين أكثر من التعدي، نحو: فرح، وحزن، وفهمت الأمر، وكثر الأمران في المفتوح العين؛ لخفته، نحو: جلس عمرو، وقعد بكر، وطلبت العلم، وجمعته<sup>(١)</sup>.

ومما يجيء على وزن فعل مكسور العين ملامه ياء عند جمهور العرب، يقولون: بقى، ورضى، وشقى.

وما كان على فاعلة ملامه ياء، فإنها تبقى على حالها عند الجمهور، يقولون: ناصية، وناحية، وجارية.

### البيان:

ذكر ابن عقيل والسلسلي تابعين لابن مالك أن فتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ما قبلها، وجعلها ألفاً، سواء أكانت في فعل ماض أم في اسم لغة معزوة إلى طيئ، يقولون في الجارية والناصية: الجارة، والناصاة، ويقولون في بقى ورضى، ورضى: بقى، ورضى، ورضاً، وذلك كله على سبيل الجواز لا الوجوب<sup>(٢)</sup>.

وإلى هنا توقف السلسلي في الحديث عن هذه اللغة، في حين أنشأ ابن عقيل يستشهد لها بالسمع الوارد عنهم في الفعل الماضي والاسم، ويبدى اعتراضه على إطلاق ابن مالك ذلك في كل لام يائية مكسور ما قبلها؛ لأن هذا يشمل الفعل المضارع، ولم يرد به سماع، وذلك حين قال: "ومن كلامهم: أنا امرأة من البداة، وقال الشاعر:

وَمَا الدُّنْيَا بِبِاقَةٍ لِحَىٍّ وَمَا حَىٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبِاقٍ<sup>(٣)</sup>

(٣١)

ويقولون في بقى ورضى: بقى، ورضى، قال:

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٩/٣.

(٢) ينظر: السابق ١٤٣/٣، والمساعد ٢٥٦/٢، ١٦٩/٤، ١٧٠، وشفاء العليل ١١٠٠/٣.

(٣) البيت من بحر الوافر، ولم أعرف قائله، وقد ورد في: الإتصاف في مسائل الخلاف ٧٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٢/١، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ٤٤٣/٦.

نُعَى لِي أَبُو الْمِقْدَامِ فَاسْوَدَّ مَنظَرِي مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَكْتَّ عَلَيَّ الْمَسَامِعُ<sup>(١)</sup>

أى: نُعَى، والمنقول عنهم أن ذلك جائز لا واجب، وكلام المصنف يقتضى أن يقال فى لن يرمى عند طيئ: لن يرمى، وفى رأيت الرأضى: رأيت الرأضى، وكذا يقال فى قام القاضى: قام القاضى، إن لم يُعَدَّ بكون الياء مفتوحة، وقد صرَّح هو فى الكافية الشافية بأن يقال عندهم فى إكرامى: إكراماً<sup>(٢)</sup>، ونُوزع فى ذلك، والسماع عنهم ثابت فى النوعين السابقين، أعنى: ما كانت الياء فيه مفتوحة فتحة لازمة، من اسم أو فعل، ويحتاج غير هذا إلى سماع<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

تقتضى لغة جمهور العرب بقاء الياء على حالها فى مثل: رضى، وبقي، ودعى، وراضية، وحامية، وناصية؛ وذلك لأنهم لا يقلبون الواو والياء المتحركتين ألفاً إلا أن يكون ما قبلهما مفتوحاً، نحو: سماء، وعداء، وغداً، وبداء، ونحو: الهدى، والندى، والتقى فإن انكسر ما قبلهما أو انضمَّ سلمتا<sup>(٤)</sup>. وانفردت طيئ بقلب اللام اليائية ألفاً بعد فتح ما قبلها، سواء أكانت الياء أصلية، أم منقلبة عن الواو؛ لسكونها إثر كسرة.

ولكشفت النقاب عن هذه اللغة نقول: إن تتبع العلماء فى حديثهم عنها قد تمخَّصَ عنه تقسيمهم إلى ثلاثة مذاهب:

**المذهب الأول:** قيَّد لغة طيئ بالفعل الماضى دون سواه من الأفعال والأسماء، ووضع لها قانوناً كلياً، وهو: كلُّ ياء مفتوحة، وقبلها كسرة، تقلبها طيئ ألفاً بعد فتح ما قبلها؛ للتخفيف، والأواخر محل التغيير، فيقولون فى بَقَى: بَقَى، وفى بُنِيَ ودُعِيَ: بُنِيَ ودُعِيَ؛ إذ الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة. ذهب إلى ذلك ابن الحاجب، وتبعه عليه شراح شافيته ناصين على كون ذلك التخفيف مختصاً عند طيئ بالأفعال الماضية دون الأسماء إلا الرضى فإنه لم يفعل ذلك<sup>(٥)</sup>، ومن أوضح أقوالهم فى ذلك قول الجاربردى: "وقبيلة طيئ تقلب الياء فى باب رضى وبقي ودعى ألفاً، فيقولون: رضى، وبقي، ودعى؛ لأنهم استنقلوا الكسرة قبل الياء، فقلبوها فتحة، فانقلبت الياء ألفاً، وذلك مختص بالأفعال دون الأسماء"<sup>(٦)</sup>، وقرَّرَ غيره أن ذلك فى كلِّ فعل ثلاثى مكسور عينه، ولامه ياء، سواء كانت الياء

(١) البيت من بحر الطويل، وقائله: النابغة الذبياني، وهو فى: ديوانه/٥٢، والتذييل والتكميل تح د/سليمان الحلفاوى ٤٢٣/٨، وتمهيد القواعد ٤٤٤/٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٣٧/٤.

(٣) المساعد ١٦٩/٤، ١٧٠.

(٤) ينظر: الانتصاف من الإلتصاف للشيخ محمد محيي الدين ٧٥/١.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١٣٦/١، ومجموعة شروح الشافية ٥٧/١، ٣٠٢، ٣٦/٢، ٢١٣.

(٦) مجموعة شروح الشافية ٣٠٢/١.



أصلية، أو منقلبة عن الواو؛ وذلك لأنهم يفرون من الكسرة إلى الفتحة، فيترتب على ذلك انقلاب الياء ألفاً<sup>(١)</sup>.

وتبعهم في ذلك قوم آخرون<sup>(٢)</sup>، ولأبى حيان عبارة توهم أنه قد سلك مسلكهم، وهى قوله: " وما بَنَتْهُ جماهير العرب على فَعَلَ مما لامه واو، كَشَقَى، أو ياء كَفَنَى، فطِيئُ تَبْنِيهِ على فَعَلَ بفتح العين، يقولون: شَقَى يَشَقَى، وَفَنَى يَفَنَى"<sup>(٣)</sup>، وردَّدَ السيوطى فى مُزْهِرِهِ هذه العبارة لفظة لفظة دونما إشارة إلى ذلك<sup>(٤)</sup>.

المذهب الثانى: أطلق هذه اللغة فى الماضى والمضارع والاسم، فكلُّ ياء كائنة لآماً مكسوراً ما قبلها تقلب ألفاً بعد فتح ما قبلها فى لغة طيئ.

يقولون فى رَضَى: رَضَى، وفى بَنَى: بَنَى، ويقولون فى يَقْلَى وَيَجْبَى وَيُنْحَى: يَقْلَى، وَيَجْبَى، وَيُنْحَى - بفتح العين - ويقولون فى الناصية: النَّاصَاةُ. ذهب إلى ذلك ابن مالك، ونصَّ عليه<sup>(٥)</sup>، واعترضه أبو حيان وابن عقيل بأن إطلاقه يقتضى أن يقال فى لن يرمى عند طيئ: لن يرمى، وفى رأيت الراضى: رأيت الراضى، وكذا يقال فى قام القاضى: قام القاضى، إن لم يُعتد بكون الياء مفتوحة، ويُؤيِّد ذلك تصريحه فى شرح الكافية الشافية بأنه يقال عندهم، فى إكرامى: إكرامى، وليس ذلك عن طيئ بمنقول، ولا عن غيرهم من العرب، ولم يذكره نحوئٌ غيره، بل ذهب النحويون إلى منع ذلك.

وقرَّرَ كلُّ منهما أن السماع ثابت عنهم فى نوعين: الماضى الثلاثى المجرد، وما كان على فاعلة من كل ما كانت الياء فيه مفتوحة فتحة لازمة، ويحتاج غير ذلك إلى سماع<sup>(٦)</sup>.

وفيما حكاه ابن سيده وابن منظور ردَّ على أبى حيان وابن عقيل؛ إذ نقلها فى المضارع والاسم، فقال ابن سيده: "وفى لغة نَحِيئُهُ أَنْحَاهُ، وَأَنْحِيهِ نَحِيًّا، وَالنَّاحَاتُ: النواحي فى لغة طيئ"<sup>(٧)</sup>، وقال ابن

(١) ينظر: السابق (شرح نقره كار ٢/٢١٣).

(٢) ينظر: رسالتان فى علم الصرف للسباطى والمرصفى/٦٤، وشذا العرف فى فن الصرف للحملوى/١٤، والمغنى فى تصريف الأفعال/١٨٥.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٧٧.

(٤) ينظر: المزهر ٢/٣٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/١٤٣، ٤٤٥، ٤٤٦ وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٣٧، والمساعد ٤/١٦٩، ١٧٠، وشفاء العليل ٣/١١٠٠.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٤٨، ١٤٩، والمساعد ٢/٥٩٤، ١٦٩/٤، ١٧٠.

(٧) المخصص ١٢/٥٧.

منظور: " قَلَاهُ يَقْلِيهِ قَلَى وَقَلَاءٌ، وَيَقْلَاهُ لُغَةٌ طَيِّبٌ"<sup>(١)</sup>، وقُرئ ﴿ فَأَجْعَلْ أَعْدَةَ مَنِ النَّاسِ تَهْوَى تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾<sup>(٢)</sup>، قُلِبَتِ الْكَسْرَةُ فَتْحَةً وَالْيَاءُ أَلْفًا<sup>(٣)</sup>.

المذهب الثالث: قَرَّرَ ابن عصفور والرضى وغيرهما أن لغة طيِّبٍ جارية في كلِّ ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية، مكسور ما قبلها، وسواء في ذلك نوعان:

أحدهما: الفعل الماضى الثلاثى المجرد، نحو: بَقِيَ وَرَضِيَ، يقولون فيهما: بَقَى، وَرَضَى. وَحُكْمُهُ إِنْ بُنِيَ لِلْمَفْعُولِ حِكْمُهُ إِنْ بُنِيَ لِلْفَاعِلِ، تقول فى دُعَى: دُعَى.

والنوع الثانى: ما كان على فاعلة، نحو: الجارية، والناصية، والكاسية، والبادية، قالوا فيها: الجاراة، والناصاة، والكاساة، والباداة<sup>(٤)</sup>.

وقد حمل الرضى على هذه اللغة عدة أفعال جاءت بفتح العين فى الماضى والمضارع محكوماً عليها بالشذوذ، وهى: غَسَا الليل - أظلم - يَغْسَى، وشَجَا يشْجَى، وَعَثَا يَعْتَى، وسَلَا يَسْلَى، فقال: " ويجوز أن يكون غَسَا، وشَجَا، وَعَثَا، وسَلَا طائفة... لأنه قد جاء: عَثَى يَعْتَى، وَغَسَى يَغْسَى، وشَجَى يشْجَى، وسَلَى يَسْلَى"<sup>(٥)</sup>.

والسماع الكثير الفصيح شاهد قوئٌ لهذا المذهب، وداع إلى اختياره، فقد حكى ابن سيده هذه اللغة معزوة إلى طيِّبٍ فى الأسماء، فذكر بَانَاةً فى: بانية، وَنَاحَاةً فى: ناحية، والجمع: الناحات<sup>(٦)</sup>، وقال: وقال: "بَادَاةٌ لِلْبَادِيَةِ، وَنَاصَاةٌ لِلنَّاصِيَةِ لُغَةٌ طَيِّبٌ"<sup>(٧)</sup>.

وقال شاعرهم:

لَقَدْ آذَنْتُ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طَيِّبٌ بِحَرْبِ كَنَاصَاةِ الْحِصَانِ الْمُشَهَّرِ<sup>(٨)</sup>

(٨١)

(١) اللسان (قلو).

(٢) من الآية ٣٧ من سورة إبراهيم.

(٣) هى قراءة على بن أبى طالب - رضى الله عنه، وأبى جعفر محمد بن على، وجعفر بن محمد، ومجاهد. ينظر: مختصر شواذ القرآن/٧٣، والمحتسب ٣٦٤/١.

(٤) ينظر: الممتع ١٥٣/١، وشرح الرضى على الشافية ٢٥/١، ١١١/٣، وارتشاف الضرب ١٤٨/١، والمساعد ١٧٠/٤.

(٥) شرح الرضى على الشافية ١٢٤/١، ١٢٥.

(٦) ينظر: المخصص ٦٨/١، ٣٩/٦، ٤٠، ٥٧/١٢.

(٧) السابق ٤٠/٦.

(٨) البيت من بحر الطويل، وقائله: حُرَيْثُ بن عتاب الطائى، وقد ورد فى: المخصص ٦٨/١، واللسان (نصو).



وبلغتهم قرأ أبيٌّ - رضى الله عنه - ﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾<sup>(١)</sup>، بفتح القاف وقلب الياء ألفاً<sup>(٢)</sup>، وجاء قول الشاعر:

وَلَقَدْ سَمِيتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَعَمِرْتُ مِنْ عَدَدِ السِّنِّينَ مِئِنَا  
هَلْ مَا بَقِيَ إِلَّا كَمَا قَدْ فَاتَنِي يَوْمَ يَمُرُّ، وَبَيْتَةٌ تَحْدُونَا<sup>(٣)</sup>

أراد: بَقِيَ، فسلك مسلك طيِّئ. وقال أحد شعراء طيِّئ:  
أَفِي كُلِّ عَامٍ مَاتَمَّ تَبَعُونَا عَلَى مِحْمَرٍ عَوْدٍ أُثِيبَ وَمَا رُضِيَ  
فَلَوْلَا زُهَيْرٌ أَنْ أُكْدَرَ نِعْمَةً لَقَادَعْتُ كَعْبًا مَا بَقِيَتْ وَمَا بَقِيَ<sup>(٤)</sup>

أراد: رُضِيَ، وَبَقِيَتْ، وَبَقِيَ، فنطق بلغة قومه. وقال آخر:  
نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضْرِيضِ وَنَصْ — طَادُ نَفُوسًا بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ<sup>(٥)</sup>

فأصل بُنْتُ: بُنِيَتْ، تفتح طيِّئ ما قبل الياء قياساً مطرداً إذا تحركت الياء بفتحة غير إعرابية، فَتَقَلَّبَ الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: بُنَاتٌ، فحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين<sup>(٦)</sup>. وذكر ابن منظور أن من لغتهم قاراةٌ فى قارية، وهى الحاضرة<sup>(٧)</sup>.

ولم تكن هذه اللغة جارية على السنة الناطقين فى المجتمع الطائى فحسب، دون أن تتعدى حدوده إلى غيرهم، بل جاءت فى شعر مَنْ سواهم من العرب؛ إذ ألفيناها فى شعر زهير بن أبى سلمى وغيره<sup>(٨)</sup>،

(١) من الآية ٢٧٨ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: مختصر شواذ القرآن / ٢٤.

(٣) البيتان من بحر الكامل، وقائلهما: المستوغر بن ربيعة من المعمرين، وقد جاء فى: الشعر والشعراء لابن قتيبة ٣٨٤/١.

(٤) البيتان من بحر الطويل، وقائلهما: زيد الخير الطائى مخاطباً كعب بن زهير فى فرس له. وقد ورد البيتان فى: الشعر والشعراء ٢٨٧/١، ٢٨٨، وورد الأول فى: الكتاب ١٢٩/١، ١٨٨/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩ وتمهيد القواعد ٤٤٤/٦ والسحمر: الفرس اللنيم الذى يشبه الحمار فى البطء، والعود: المسن، وقادعت: رميته بالفحش. ينظر: القاموس المحيط (حمر، عود، قذع).

(٥) البيت من المنسرح، وهو لبعض بنى بولان من طيِّئ وقيل: لرجل من بنى القين وكانوا حلفاء طيِّئ ومراده: أن سهامهم تنفذ فى الرميّة حتى تصل إلى أسفل الجبل، فتخرج النار، لشدة رميهم وقوة سواعدهم، ويصطادون بها نفوس الرؤساء، أى: يقتلونهم. وقد ورد البيت فى: شرح الرضى على الشافية ١٢٤/١، ١١١/٣، ومجموعة شروح الشافية ٥٧/١، ٣٦/٢، وشرح شواهداها ٤٨.

(٦) ينظر: شرح شواهد الشافية/ ٤٩.

(٧) ينظر: اللسان (نصو).



وغيره<sup>(١)</sup>، وقد يُفسر لنا ذلك قول العلامة ابن جنى مُبَيَّنًا أحوال العرب فى تلقى الواحد منهم لغة غيره:

"واعلم أن العرب يختلف أحوالها فى تلقى الواحد منها لغة غيره، فمنهم من يَخْفُ وَيُسْرِعُ قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم، فيقيم على لغته ألبتة، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه أُصِقَتْ به، ووُجِدَتْ فى كلامه"<sup>(٢)</sup>.

- وإثر الفراغ من المذاهب المذكورة ينبغى أن نُقرر أن طيناً تَفَرُّ من الكسرة والياء إلى الفتحة والألف، إذا كانت لام الكلمة ياء مفتوحة، مكسوراً ما قبلها فى فعل ماضٍ ثلاثى مجرد، أو اسم، ولا يشترطون فى المضارع فتح الياء، بل يكتفون بكون ما قبلها مكسوراً، فيفتحونه، ويقلبون الياء ألفاً، لا لشيء إلا لطلب التخفيف، ومعروف أن الأواخر محل التغيير، وما يفعلونه فى المضارع يفعلونه فى بعض الأسماء. وقد وقع اختياري على مذهب العلامة ابن مالك دون غيره من المذاهب؛ لأن السماع الوارد يجتمع فيه، ويندرج تحته، وغيره من المذاهب ينبذ بعضه. وأبو حيان الذى اعترض عليه ذكر هو وغيره أن الطائيين قالوا فى أُودِيَّةٍ جمع واد: أُودَاة<sup>(٣)</sup>، فليس الأمر مقصوراً على ما كان فاعلة، كما قيل.

\* \* \*

(١) قال زهير فى ديوانه/٩: [من الوافر]

تَرَبَّعَ صَّارَةً حَتَّى إِذَا مَا فَتَى الدُّحْلَانَ عَنَّهُ وَالِضَّاءَ

معنى تَرَبَّعَ: أقام بالربيع، وصارة: موضع باليمن، وفَتَى أى: فَنَى، وهى لغة طيى، الدُّحْلَانُ واحده: دُحْلٌ وهو البئر، والإحناء: المستنقع من سيل وغيره. ينظر: القاموس المحيط (صار، دحل، إضا) وقال طفيل الغنوى: [من الكامل]

إِنَّ الْعَوَى إِذَا نَهَى لَمْ يُعْتَبَ

أراد: نُهِىَ. ينظر: الكتاب ١٨٨/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩.

(٢) الخصائص ٣٨٤/١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٤٨/١، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تح د/محمد راغب يوسف ٤٤٣/٦ رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.



## الفصل الثانى

# الدراسة الصرفية للهجات التى انفرد بها ابن عقيل

وفيه ثلاثة مباحث:

### المبحث الأول:

اللهجات فى تصريف الأسماء.

## جعل العين الحلقية متبوعة الفاء فى فعيل

### تقديم:

من الصيغ التى تأتى بدلاً من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة فى معنى الفعل صيغة **فَعِيل**، وذلك أن صيغة اسم الفاعل محتملة فى دلالتها على الحدث للقلّة والكثرة، فإذا ما أُريد الدلالة على كثرة الحدث كماً أو كيفاً حُوِّكَتْ صيغة فاعل إلى إحدى صيغ المبالغة، وهى: **فَعَالٌ**، و**مِفْعَالٌ**، و**فَعُولٌ**، و**فَعِيلٌ**، و**فَعَلٌ**. الثلاث الأولى منها تأتى بدلاً من اسم الفاعل بكثرة، وتعمل عمله كثيراً؛ ولهذا اتفق عليه جميع البصريين.

والصيغتان الأخريان تأتيان بدلاً منه على قلّة، وتعملان عمله قليلاً؛ ولهذا اختلف فيه البصريون، فمنهم من أجاز العمل، ومنهم من منعه.

ومثال إعمال **فَعِيل** قول بعض العرب: **إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دَعَاءَ مَنْ دَعَاهُ**، وقول بعضهم: **هُوَ حَقِيقٌ عِلْمَكَ وَعِلْمَ غَيْرِكَ**<sup>(١)</sup>.

والكوفيون لا يجيزون إعمال شيء من هذه الصيغ الخمس، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمرُوا له فعلاً، وهو تعسف<sup>(٢)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل أن العين الحلقية فى صيغة **فَعِيل** قد تُجعل متبوعة للفاء فى الحركة، فيقال فى **صَغِير** و**بَعِير** و**بَهِيمَة**: **صَغِير**، و**بَعِير**، و**بَهِيمَة** بكسر الصاد والباء، وكذا ما أشبهها، ثم قضى بأنها لغة تميم<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

لقد أثبت سيبويه وابن سيده وغيرهما أن أهل الحجاز لا يُغيّرون البناء الأصلي للكلمة ولذلك لا ترى فى كلامهم نحو: **شَهِيدٌ** و**شَهِدَ** إلا بفتح الحرف الأول، وهى اللغة العالية<sup>(٤)</sup>، التى نزل بها القرآن الكريم، فقد قال تعالى: ﴿ **شَهِدَ اللَّهُ** ﴾<sup>(٥)</sup>، وقال عزّ وجلّ: ﴿ **وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ** ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩١/٣، وشرح شذور الذهب/٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٣، والتبيان فى تصريف الأسماء/٦٦.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب/٤٠٣.

(٣) ينظر: المساعد ١٢٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٠٨/٤، والمخصص ٢١٤/١٤، وشرح الرضى على الشافية ٤٠/١، واللسان (شهد).

(٥) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٦) من الآية ٩٨ من سورة آل عمران.



وبنو تميم إذا كانت عين الكلمة حرفاً من أحرف الحلق الستة يكسرون الفاء إبتاعاً لكسرة العين قياساً مطرداً لا ينكسر، فيقولون: لئيم، وشهيد، وسعيد، ونحيف ورغيف، وبخيل، وبئيس، وإنما جعلوا ما قبل الحرف الحلقى تابعاً له فى الحركة، مع أن حق الحلقى أن يفتح نفسه إن كان عيناً، وأن يفتح ما قبله إن كان لاماً، كما فى: يَدَعْمُ، وَيَدْمَعُ؛ لأنه ليس فى الكلام فَعَيْلٌ؛ إذ هو بناء مرفوض فى كلامهم<sup>(١)</sup>.

وعُلِّلَ ذلك - أيضاً - بقوة حرف الحلق؛ فجعلوا ما قبله تابعاً له فى الكسرة، وإنما عُدِّلَ فيه من الأَخْفِ - وهو الفتحة - إلى الأثقل - وهو الكسرة - لحصول نوع آخر من التخفيف، وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة؛ وذلك لأن اللسان حينئذ يعمل فى جهة واحدة، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن هذه اللغة لم تكن مقصورة على بنى تميم فحسب؛ إذ كانت فى سُفْلَى مُضَرَ - أيضاً -<sup>(٣)</sup>، وقيل: فى عامة قيس وتميم وأسد<sup>(٤)</sup>.

وإذا طرقتنا أبواب السماع بحثاً عن وجود لهذه اللغة فيه، ألفينا أبا السمال يقرأ ﴿ أُحِلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَمِ ﴾<sup>(٥)</sup>، بكسر الباء<sup>(٦)</sup>.

وحكى أبو زيد عن العرب: الجنة لمن خاف وعيد الله - بكسر الواو - وسمع ابن جنى بعضهم يقول: زبير الأسد مراداً به زبير<sup>(٧)</sup>، وحكى - أيضاً -: أنا شيخ ضِعِيف<sup>(٨)</sup>، وهذه اللغة فصيحة جائزة؛ جائزة؛ إذ هى منطوق قوم فصحاء من العرب معينين، شهد لهم أئمة اللغة بالسبق فى العربية والإمامة فيها. وفى يقينى أن لغتهم هذه ما زالت باقية إلى الآن؛ إذ نسمع كثيراً بعض المصريين يقول: رَغِيف، ورَخِيص، وفهيم، وسعيد.

(١) ينظر: العين ٣٩٨/٣ (شاهد)، والكتاب ١٠٧/٤، ١٠٨، وتهذيب اللغة للأزهري ٧٥/٦ (شاهد)، والمخصص

٢١٤/١٤، وتثقيف اللسان/٢٢٧، وشرح الرضى على الشافية ٤٠/١، واللسان (شاهد).

(٢) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح نقره كار ١٦/٢)

(٣) ينظر: العين ٣٩٨/٣ (شاهد) وتهذيب اللغة ٧٥/٦ (شاهد)، واللسان (شاهد).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٢٢/٧ (مخض)، والمعجم الكامل فى لهجات الفصحى ٣٤٤/٤.

(٥) من الآية ١ من سورة المائدة.

(٦) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٣٧.

(٧) ينظر: المنصف/٤٧، والخصائص ١٤٥/٢.

(٨) ينظر: مختصر شواذ القرآن/٣٧.

( 762 )

- وهناك قوم آخرون من العرب يقولون في كل ما كان على فَعِيلٍ: فَعِيلٌ بكسر أوله، وإن لم يكن فيه حرف حلق، فيقولون: كَثِيرٌ، وَكَبِيرٌ، وَجَلِيلٌ، وَكَرِيمٌ، وما أشبه ذلك<sup>(١)</sup>.  
وحكم بعض العلماء على لغتهم هذه بأنها شنعاء، وفي مقدمتهم الخليل الذي قال: "ولغة شنعاء يكسرون كلَّ فَعِيلٍ"<sup>(٢)</sup>.

ومثل ذلك لا يُقال عند ابن جنى؛ لأن ثانی الكلمة ليس حرفاً من أحرف الحلق<sup>(٣)</sup>، وقد يدفع الحكم بأنها شنعاء إدراج ابن مكي الصقلي لها تحت باب: ما تنكره الخاصة على العامة، وليس بمنكر<sup>(٤)</sup>.  
وتسمع في زماننا، وعلى ألسنتنا نحو: هذا كَبِيرٌ جداً بكسر الكاف والباء - والظاهر أن هذه اللغة نائية عن كلام الفصحاء، وحسبك قول الخليل شيخ العربية الجليل: إنها شنعاء دافعاً إلى الحكم بهذا.

\* \* \*

(١) ينظر: تنقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي / ٢٢٧.

(٢) العين ٣/٣٩٨ (شهد)، وينظر: تهذيب اللغة ٦/٧٥ (شهد)، واللسان (شهد)، والمعجم الكامل في لهجات الفصحى / ٢٣٩، ٣٤٥.

(٣) ينظر: المنصف / ٤٧.

(٤) ينظر: تنقيف اللسان / ٢٢٧.



## حركة الباء من كلمة أربعاء

### تقديم:

اختلف أهل التصريف فى الدال على التأنيث فى الكلمة المختومة بألف التأنيث الممدودة على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن ألف التأنيث هى الألف الثانية المنقلبة همزة، وقد كانت فى الأصل مقصورة، زيدت قبلها ألف لغرض المد، فاجتمع ساكنان، فأبدلت الثانية همزة. فالهمزة هى الدالة على التأنيث، ولكنها منقلبة عن ألف التأنيث المقصورة. هذا قول البصريين.

والثانى: أن الهمزة للتأنيث، وليست منقلبة عن ألف، وهذا قول الزجاج والكوفيين.

والثالث: أن الألف والهمزة زيدتا معاً للتأنيث، وهذا قول الأخفش<sup>(١)</sup>، ولألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة، منها:

فَعْلَاءَ اسماً كان نحو: صحراء، أو مصدرًا نحو: رَغْبَاءَ مصدر رغب، أو صفةً لأنثى أفْعَلْ نحو: حمراء، أو لغيره نحو: دَيْمَةٌ هَظْلَاءٌ - والدَيْمَةُ: المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق - أو جمعاً فى المعنى نحو: طَرْفَاءَ.

ومنها: أفْعَلَاءَ بفتح الهمزة وتثنية العين نحو: أَرْبَعَاءٌ - بفتح الباء وكسرها وضمها<sup>(٢)</sup> -.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل أنَّ أَرْبَعَاءَ بفتح الهمزة والباء من أمثلة ألف التأنيث الممدودة المشهورة، وهو اسم لعمود من أعمدة الخباء، أو اسم لليوم المعروف، وهذه لغة بعض بنى أسد، وقد بدا ذلك من قوله: " وحكى عن بعض بنى أسد أنهم يفتحون الباء"<sup>(٣)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ذكر علماء التصريف فى أَرْبَعَاءَ ثلاث لهجات مسموعة، وردت كل واحدة منها على وزن من أوزان ألف التأنيث الممدودة المشهورة<sup>(٤)</sup>، ودونك تفصيل ذلك:

(١) ينظر: حاشية الصبان ٩٨/٤، والتبيان فى تصريف الأسماء للدكتور كحيل/١١٠، ١١١.

(٢) ينظر: التصريح ٤٩٦/٢، ٤٩٧، وهمع الهوامع ٣٣٩/٣، وشرح الأشمونى ١٠٢/٤.

(٣) المساعد ٣٢٣/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٧٥٢/٤، واللسان (ربيع)، وارتشاف الضرب ٣٠١/١، والمصباح المنير (ربيع)، وأوضح المسالك ٢٦٢/٤، وشرح المكودى على الألفية/٤٠٥، والقاموس المحيط (ربيع)، والتصريح ٤٩٧/٢، وهمع الهوامع ٣٣٩/٣، وشرح الأشمونى ١٠٢/٤.

اللهجة الأولى: أُرْبِعَاءُ بفتح الهمزة والباء، جاءت على وزن أفعلاء بفتح الهمزة والعين، وقد قرّر بعض العلماء أن تلك لغة بعض بني أسد، يفتحون الباء من الأربعاء<sup>(١)</sup>.

اللهجة الثانية: أُرْبِعَاءُ بفتح الهمزة وكسر الباء، وردت على وزن أفعلاء بفتح الهمزة وكسر العين، قال الفيومي: "ويوم الأربعاء ممدود، وهو بكسر الباء، ولا نظير له في المفردات، وإنما يأتي وزنه في الجمع"<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثالثة: أُرْبِعَاءُ بفتح الهمزة وضم الباء، سُمِعَتْ على وزن أفعلاء بفتح الهمزة وضم الباء، وانفرد ابن عصفور برأى فيها، أفصح عنه قائلاً: "وقد يُمكن عندي أن يكون فعلاءً ك: عقرباء، ولا تجعل الهمزة زائدة، وإن كانت في موضع تكثر فيه زيادتها؛ لئلا يكون في ذلك إثبات بناء لم يوجد"<sup>(٣)</sup>.

وهذه اللغة قليلة في أربعاء، قال الفيومي: "والضم لغة قليلة فيه"<sup>(٤)</sup>. والهمزة في أوائل هذه اللهجات زائدة، وكذا الهمزة التي في آخرها؛ لأنها للتأنيث، وقبلها ألف زائدة<sup>(٥)</sup>.

والأربعاء هو اليوم الرابع من أيام الأسبوع؛ لأن أول الأيام عندهم الأحد، بدليل هذه التسمية<sup>(٦)</sup>، وقيل: إن مفتوح الباء ومكسورها اسم اليوم، ومضموم الباء عمود من أعمدة الخيمة<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: اللسان (ربيع)، والمساعد ٣/٣٢٣، والمصباح المنير (ربيع).

(٢) المصباح المنير (ربيع).

(٣) الممتع ١/١٣٤.

(٤) المصباح المنير (ربيع).

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٢٤٠.

(٦) ينظر: اللسان (ربيع).

(٧) ينظر: التصريح ٢/٤٩٧، وهمع الهوامع ٣/٣٣٩.



**بَرَسَاءُ****تقديم:**

بَرَسَاءُ: كلمة مختومة بألف التأنيث الممدودة، يُراد بها: الناس<sup>(١)</sup>، يقال: ما أدري أى الورى هو؟ وما أدري أى البرَسَاءِ هو؟ وأى الناس هو؟<sup>(٢)</sup>، ووزنها: فَعَلَاءُ<sup>(٣)</sup>، وقيل: فَعَلَاءُ<sup>(٤)</sup>.

**البيان:**

قَرَّرَ ابن عقيل تابعًا لابن مالك أن فى بَرَسَاءِ ثلاث لهجات، هى:

- بَرَسَاءُ: ووزنها عند ابن مالك: فَعَلَاءُ، النون زائدة، ويدل لزيادتها اللهجة الثانية، ووزنها عند ابن عصفور وغيره: فَعَلَاءُ ك: عَقْرَبَاءِ.

- بَرَسَاءُ: ووزنها: فَعَلَاءُ.

- بَرَسَاءُ: ووزنها عند ابن مالك: فَعَلَاءُ، وقال التصريفيون: وزنه فَعَلَاءُ، وهو قليل.

قال ابن عقيل: "ومدلول اللفظ: الناس، والمذكور من الثلاث لغات، يقال: ما أدري أى البرَسَاءِ هو؟ أى: أى الناس"<sup>(٥)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

أولى اللهجات المذكورة بَرَسَاءُ، ذهب ابن عصفور إلى أن وزنها فَعَلَاءُ، وجعلها مما زيد فيه حرفان مجتمعان، وهما الألف والهمزة، فهى كلمة رباعية<sup>(٦)</sup>، وذهب ابن مالك إلى أن وزنها فَعَلَاءُ، فهى كلمة ثلاثية زيد عليها ثلاثة أحرف، إحداها النون؛ إذ معناها: بَرَسَاءُ، وهم الناس<sup>(٧)</sup>.

وثانيتها: بَرَسَاءُ، ذهب ابن مالك ومن وافقه إلى أن وزنها فَعَلَاءُ، ومعناها معنى بَرَسَاءِ<sup>(٨)</sup>، وصحَّحَ أبو حيان؛ لقولهم فى معناه: بَرَسَاءُ<sup>(٩)</sup>، وذهب التصريفيون إلى أن وزنها فَعَلَاءُ<sup>(١٠)</sup>، قال ابن عقيل: "وهو قليل"<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: اللسان، والقاموس المحيط (برس).

(٢) ينظر: إصلاح المنطق/٣٩١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٢، وارتشاف الضرب ١/٣٠٠، والمساعد ٣/٣٢٠.

(٤) ينظر: الممتع ١/١٦٠، وارتشاف الضرب ١/٣٠٠، والمساعد ٣/٣٢٠.

(٥) المساعد ٣/٣٢١، وينظر: شرحه على الألفية ٢/٤٠٠.

(٦) ينظر: الممتع ١/١٦٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٢، والمساعد ٣/٣٢٠، وهمع الهوامع ٣/٣٤١.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٥، وارتشاف الضرب ١/٣٠٠، والمساعد ٣/٣٢٠.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١/٣٠٠.

(١٠) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٣/٣٣٨، وارتشاف الضرب ١/٣٠٠، والمساعد ٣/٣٠٢.

(١١) المساعد ٣/٣٢١.



( 766 )

وثالثتها: برأساء، ووزنها: فعلاًء، يقال: ما أدري أئ البرأساء هو؟ أو: أئ الناس هو؟<sup>(١)</sup>.  
قال العلامة ابن مالك: "وبخلو البرأساء من النون علمت زيادتها في البرئساء، والبرئساء.  
وكُلُّ واحدٍ من هذه الأمثلة همزته بدل من ألف التأنيث، كما هي في: حمراء، فلا ينصرف شيء منها  
في تنكير ولا تعريف"<sup>(٢)</sup>، ما لم يضاف أو تلحقه أل.  
وزاد الأشموني لغة رابعة هي: بريساء، ونصَّ على أن وزنها فعيلاء، ومعناها معنى برأساء<sup>(٣)</sup>.  
ومدلول اللهجات الأربع واحد، هو: الناس.

\* \* \*

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٠٠، وشرح المكودي عليها/٤٠٥،  
والتصريح ٢/٤٩٨، وشرح الأشموني ٤/١٠٣.  
(٢) شرح الكافية الشافية ٤/١٧٥٥.  
(٣) ينظر: شرح الأشموني ٤/١٠٣.



## قلب الهمزة المبدلة من ألف التانيث والمبدلة من أصل ياء فى التثنية

### تقديم:

الاسم الممدود هو: ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة؛ وهمزته إما أن تكون أصلية، أو بدلاً من ألف التانيث، أو بدلاً من أصل، أو زائدة للإلحاق، فتلك أربعة أنواع لها، وعند التثنية يحدث التالى: أولاً: إن كانت الهمزة الممدودة أصلية وجب إبقاؤها، فتقول فى تثنية قُرَاء - وهو الناسك، ووُضَاء - وهو حسن الوجه - وخبَاء: قُرَاءَن، ووُضَاءَن، وخبَاءَن.

ثانياً: إذا كانت الهمزة بدلاً من ألف التانيث فالمشهور قلبها واواً، فتقول فى تثنية صحراء وحمراء: صحراوان، وحمراوان؛ وإنما قلبت واواً حملاً على النسب؛ لأن التثنية وجمعى التصحيح والنسب تجرى مجرى واحداً.

وذهب السيرافى إلى أنه إذا كان قبل ألف الممدود واو، نحو: عَشْوَاء - هى التى لا تبصر ليلاً وتبصر نهاراً - وجب تصحيح الهمزة؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، فتقول فى التثنية: عَشْوَاءَن. وجوزَ الكوفيون فى ذلك الوجهين.

ثالثاً: إذا كانت الهمزة بدلاً من أصل نحو: رِداء وكِساء وحيَاء، أو زائدة للإلحاق نحو: عِلْبَاء - عصابة صفراء فى العنق - وقُوبَاء - داء معروف ينقشر ويتسع - جاز فيها وجهان: قلبها واواً، فتقول: رِداوَان، وكِساوَان، وحيَاوَان، وعِلْبَاوَان، وقُوبَاوَان.

وإبقاء الهمزة من غير تغيير، فتقول: رِداَعَان وكِساَعَان، وحيَاَعَان، وعِلْبَاَعَان، وقُوبَاَعَان. والأحسن فى الزائدة للإلحاق القلب واواً، والأحسن فى المبدلة من أصل إبقاء الهمزة<sup>(١)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل أن قلب همزة الممدود المبدلة من ألف التانيث ياء نحو: حَمْرَايَان لغة فَرَارَة<sup>(٢)</sup>. وأثبت أن الهمزة المبدلة من أصل قد تُقلب ياءً - أيضاً - نحو: كِساَيَان وسِقَايَان، وعدم القياس على ذلك مذهب الجمهور، وجواز القياس عليه مذهب الكسائى، وقد وقع اختياره على ذلك ذاهباً إلى أنه لغة لفارَة، وذلك حين قال: " الحق أنه يقاس عليه؛ لأنها لغة فَرَارَة، حكاها أبو زيد فى كتاب الهمزة"<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢/٦٣٧، ٦٣٨، وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١/١٤٤، ١٤٥، والكناش فى النحو والتصريف لأبى الفداء ١٧٩/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٠٨، ٤٠٩، والتصريح ٢/٥٠٨، ٥١٠، ٥١١.

(٢) ينظر: المساعد ١/٦٠.

(٣) المساعد ١/٦١.

**الدراسة التفصيلية:**

قلب الهمزة المبدلة من ألف التأنيث ياءً في التثنية نحو: حمرايان محكوم عليه بالشذوذ والندور عند جمهور العلماء، وذهب الكسائي إلى جوازه<sup>(١)</sup>. وقرّر بعض العلماء أن هذا القلب لغة لفزارة<sup>(٢)</sup>. وأما قلب الهمزة المبدلة من أصل ياء فحكايته عن فزارة معزوة إلى أبي زيد، وهو الثقة، وقال ابن سيده: "حكى الكسائي أن من العرب من يقول: ردايان، وكسايان"<sup>(٣)</sup>.

والعلماء المثبتون لهذه اللغة فريقان: منهم من يجعلها في بعض الفزاريين دون مجموعهم، ومن هؤلاء ابن عصفور، فقد قرّر أن الهمزة الواقعة طرفاً بعد ألف زائدة تُبدل في التثنية ياءً في لغة بعض بني فزارة، فيقولون في تثنية رداً: ردايان، وكساء: كسايان، وتلك حكاية أبي زيد عنهم<sup>(٤)</sup>. وعلى ذلك جاء قول ابن منظور: "قال أبو زيد: وسمعت بعض بني فزارة يقول: هما كسايان، وردايان، وفضايان، فيحوّل الواو إلى الياء"<sup>(٥)</sup>.

وأطلقها قوم من النحويين في مجموع الفزاريين دون تقييد، ومنهم: أبو حيان، والمرادى، وابن عقيل، والداميني، والأشموني<sup>(٦)</sup>.

وما جاء على هذا النحو موضوع عند الجمهور في دائرة الشذوذ والندور؛ ولذا لا يجيزون القياس عليه ألبتة، وذهب الكسائي إلى جواز القياس عليه<sup>(٧)</sup>، ويراه الدماميني مذهب الكوفيين قاطبة<sup>(٨)</sup>. واختاره ابن عقيل والداميني معلّين ذلك بكونه لغة لفزارة، حكاها عنهم أبو زيد في كتاب الهمزة<sup>(٩)</sup>.

وينبغي إثر ذلك تقرير ما يلي:

أولاً: ما دام قد ثبت أن هذا القلب لغة مسموعة فالقياس عليها غير ممنوع، وإذا نسج متكلم على منوالها فكلامه غير مدفوع؛ إذ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به هو الأجود.

(١) ينظر: المخصص ١١٥/١٥، ١١٦.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٥٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٦٩/٣، والمساعد ٦٠/١، وشرح الأشموني ١١٤/٤، والتبيان في تصريف الأسماء ١٣١.

(٣) المخصص ١١٦/١٥.

(٤) ينظر: الممتع ٣٨٠/١، وشرح جمل الزجاجي ١٤٥/١.

(٥) اللسان (حرف الهمزة) ٢٥/١.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٥٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٦٩/٣، والمساعد ٦١/١، وتعليق الفرائد ٢٦٢/١، وشرح الأشموني ١١٤/٤.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٩٣/١، وشرح الرضى على الكافية ٣٥٥/٣، والتصريح ٥٠٩/٢.

(٨) ينظر: تعليق الفرائد ٢٦٢/١.

(٩) ينظر: المساعد ٦١/١، وتعليق الفرائد ٢٦٢/١.



ثانياً: يبدو أن فزارة تؤثر الياء على الواو آخر الكلمة؛ لكونها أقل ثقلاً من الواو، ولذلك تراهم يبدلون الهمزة المبدلة من ألف التأنيث ياء في التثنية، وكذلك يفعلون في المبدلة عن أصل، وسبق أن ذكرنا أنهم يقلبون الألف الموقوف عليها ياء، فيقولون: هذه عَصِي، ورأيتُ عَصِي، وضربته بعَصِي<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ينظر: المساعد ٣٠٥/٤، وشفاء العليل ١١٢٩/٣.

## تصغير سنة ونحوها

## تقديم:

كل اسم ثلاثي حُذِفَ أحد أصوله، وبقي بعد الحذف على حرفين، يَرُدُّهُ التَّصْغِيرُ إِلَى أَصْلِهِ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى مِثَالِ فُعَيْلٍ. وَالَّذِي هُوَ كَذَلِكَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَابٍ: مَا حُذِفَتْ فَاوُهُ، وَمَا حُذِفَتْ عَيْنُهُ، وَمَا حُذِفَتْ لَامُهُ.

فَالَّذِي حُذِفَتْ فَاوُهُ نَحْوُ: عِدَّةٌ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا: وَعُيْدَةٌ، فَتَرِدُ الْوَائِ الْمَحْذُوفَةَ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ. وَأَمَّا مَا حُذِفَتْ عَيْنُهُ فَمِثْلُ: مُذٌّ إِذَا سَمِيتَ بِهِ وَصَغُرَتْهُ قَلْتِ: مُنِيذٌّ فَتَرِدُ النُّونَ الْمَحْذُوفَةَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: مُنْذٌ.

وَمَا حُذِفَتْ لَامُهُ نَحْوُ: دَمٌّ وَفَمٌّ تَقُولُ فِي تَصْغِيرِهَا: دُمِيٌّ، وَفُؤِيَّةٌ، بَرْدُ الذَّاهِبِ مِنْهُمَا، وَهُوَ الْيَاءُ فِي الْأَوَّلِ، وَالْهَاءُ فِي الثَّانِي، لِأَنَّ أَصْلَهُ فَوَةٌ<sup>(١)</sup>.

وَمِنْهُ: شَفَةٌ، وَسَنَةٌ وَعِصَّةٌ - مِنْ شَجَرِ الشُّوكِ -، وَلَا اعْتِدَادَ بِتَاءِ التَّانِيثِ الْمَعْوُضِ بِهَا عَنِ لَامِ الْكَلِمَةِ<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

قَضَى ابْنُ عَقِيلٍ بِأَنَّهُ يَتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ فُعَيْلٍ فِي الْأَسْمِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ أَحَدُ أَصُولِهِ بِرَدِّ الْمَحْذُوفِ، سِوَاءِ أَكَانَ فَاءً نَحْوُ: عِدَّةٌ، أَمْ عَيْنًا نَحْوُ: سَهٌ، أَمْ لَامًا نَحْوُ: يَدٌ، فَتَقُولُ: وَعُيْدَةٌ، وَسُنِّيَّةٌ، وَيُدِيَّةٌ، وَتَقُولُ فِي سَنَةٍ: سُنِّيَّةٌ عَلَى لُغَةٍ مِنْ جَعَلَ لَامَ الْكَلِمَةِ وَائِيًا، وَسُنِّيَّةٌ عَلَى لُغَةٍ مِنْ جَعَلَهَا هَاءً<sup>(٣)</sup>.

## الدراسة التفصيلية:

السنة هي العام والحوال، وهي محذوفة اللام، وفي لامها لغتان وارتدان<sup>(٤)</sup>.  
إحدهما: جعل اللام واوًا، وتبني عليها تصاريف الكلمة، والأصل: سنوةٌ، وتجمع على سنواتٍ مثل: شهوة وشهواتٍ.

(١) ينظر: الكناش في النحو والتصريف لأبي الفداء/ ٢١٨، وهمع الهوامع ٣/ ٣٨١.

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٢/ ٧٠٦، وهمع الهوامع ٣/ ٣٨١، وشرح الأشموني ٤/ ١٦٧.

(٣) ينظر: المساعد ٣/ ٥٠١.

(٤) ينظر: العين (سنة)، والكتاب ٣/ ٤٥٢، ومعاني القرآن للأخفش ١/ ٣٨١، ومعانيه للفراء ١/ ١٧٢، والمقتضب ٢/ ٢٣٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٤٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٨٤، ٢٨٥، وشرح التصريف للثمانيني/ ٤٢٠، ٤٢١، والبيان للأنباري ١/ ١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٩، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩١٠، ١٩١١، واللسان (سنة)، وارتشاف الضرب ١/ ١٧٥، والمصباح المنير (سنة)، وحاشية الصبان ٤/ ١٦٧.

وتقول فى الفعل: سَانِيَتْهُ مُسَانَاةً، أى: عاملته السنة بالسنة، وَتَسَنَيْتُ عنده، أى: أقمتُ سنين، أُبدلت النون الثالثة ياء؛ كراهة اجتماع ثلاث نونات، كما قالوا: تَنْظَنَيْتُ، وأصله من الظنّ وتقول: أرض سنوّاء: أصابتها السنة وهى الجذب.

وتقول فى تصغير سنة: سَنِيَّةٌ، وأصلها: سَنِيوَةٌ، برد لامها وهى الواو، وقلبت ياء؛ لاجتماعها مع ياء التصغير، وسبق إحداهما بالسكون، وأدغمت الياء فى الياء<sup>(١)</sup>.

واعترض على هذا بأن فيه جمعاً بين العوض والمعوض عنه، ويمكن دفعه بأن تاء المصغر تمحضت للتأنيث، ولم يقصد بها عوضية أصلاً، فهى ليست التى كانت عوضاً عن اللام؛ بل التى تظهر عند تصغير المؤنث<sup>(٢)</sup>.

والثانية: جعلها هاءً، وتبنى عليها تصارييف الكلمة - أيضاً - والأصل: سَنَهَةٌ، فحذفت لامها، ونقلت حركتها إلى النون، فبقيت سَنَةٌ، وتجمع على سَنَهَاتٍ، مثل: سَجْدَةٌ وسَجَدَاتٍ.

وتقول فى الفعل: تَسَنَهَتِ النخلة وغيرها: أتت عليها سنون، وتقول: عَامَلْتُه مُسَانَهَةً، أى: سنة بسنة، وأرض سنّهَاءُ: أصابتها السنة، وهى الجذب.

وتقول فى تصغير سنة: سَنِيَهَةٌ.

وذهب الخليل إلى أن إثبات الهاء أصوب<sup>(٣)</sup>، وكذلك فعل الأزهرى؛ إذ قرّر أن أجود ما قيل فى تصغير السنة: سَنِيَهَةٌ، على أن الأصل سَنَهَةٌ، وعَلَّلَ حذف الهاء من السنة ونحوها بأن الهاء ضاهت حروف اللين التى تُحذف، وهى: الواو، والياء، والألف<sup>(٤)</sup>.

واللغتان المذكورتان فى سنة وارتدان فى عضة، وشفة على خلاف فيها.

فمن العرب من قال فى تصغير شفة: شَفِيَّةٌ، وفى جمعها: شَفَوَاتٌ، ومنهم من قال: شَفِيَهَةٌ وشَفَاهَتٌ وشَفَاهَةٌ<sup>(٥)</sup>.

ومنهم من قال فى تصغير عضة: عَضِيَّةٌ، وفى جمعها: عِضَوَاتٌ، ومنهم من قال: عَضِيَهَةٌ، وعِضَاهَةٌ<sup>(٦)</sup>.

وما دامت لام سنة وعضة وشفة يجتذبها أصلان، وهما: الواو والهاء؛ لاختلاف العرب فى النطق بها، فإن للمتكلم بأسلوب التصغير أن يبنى كلامه على أى اللغتين شاء، ولا جناح عليه فى ذلك.

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانينى/٤٢١، وحاشية الصبان ١٦٧/٤.

(٢) ينظر: حاشية الصبان ١٦٧/٤.

(٣) ينظر: العين (سنه).

(٤) ينظر: تهذيب اللغة، واللسان (سنه).

(٥) ينظر: اللسان، والمصباح المنير (شفه).

(٦) ينظر: الكتاب ٤٥٢/٣، وشرح التصريف للثمانينى/٤٢١، والمصباح المنير (عضه).

( 772 )

وهذا ما عناه ابن مالك بقوله: "وقد يكون المحذوفُ حرفاً في لغة، وحرفاً آخر في لغة، فيصغر تارة بردّ هذا، وتارة بردّ هذا، كقولك في تصغير سنة: سُنِّيَّةٌ وسُنِّيَهَةٌ، وفي تصغير عضة: عَضَيَّةٌ وعَضِيَهَةٌ"<sup>(١)</sup>.

وجميع البصريين يذهبون إلى أن لام شفة هاء لا غير؛ ولهذا قالوا: الحروف الشفهية، ولم يقولوا: الشفوية<sup>(٢)</sup>، وغيرهم حكى أنها محتملة الواوية والهائية، ونصَّ على كونهما لغتين<sup>(٣)</sup>، وهذا ما أرتضيه.

\* \* \*

(١) شرح الكافية الشافية ٤/١٩١، ١٩١١.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٤٥١، والمقتضب ٢/٢٣٩، والتبصرة والتذكرة ٢/٧٠٦، واللسان (شفة).

(٣) ينظر: اللسان، والمصباح المنير (شفة).



## النسب إلى مَرْمِيٍّ ونحوه مما آخره ياءٌ مشددة بعد ثلاثة أحرف

### تقديم:

إذا قُصِدَ النسب إلى ما آخره ياءٌ مشددة بعد ثلاثة أحرف وجب حذفُ الياءِ المشددة، وجَعَلَ ياءِ النسب موضعها، سواء أكانت الياءان زائدتين، كما في: الكرسىَّ والكوفىَّ والشافعىَّ، أم كانت إحداهما أصلية والأخرى زائدة، نحو: مَرْمِيٍّ - اسم مفعول من الرمي.

تقول في النسب إلى هذه الأسماء: هذا كرسىٌّ، وكوفىٌّ، وشافعىٌّ، ومرمىٌّ بحذفِ الياءِ المشددة وجعلِ ياءِ النسب مكانها؛ لئلا يجتمع أربع ياءات، فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، فيقدر أنها مع الياءِ المحددة للنسب غيرها بدونها<sup>(١)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ ابن عقيل أنه إذا كانت إحدى الياءين أصلية والأخرى زائدة، فمن العرب من يكتفى بحذف الزائدة منهما، ويبقى الأصلية، ويقلبها واوًا، فيقول في المرمى: مَرْمَوِيٌّ<sup>(٢)</sup>، وقد عُلِّلَ ذلك قائلًا: "وإنما قيل: مَرْمَوِيٌّ، تشبيهاً للياءِ المشددة بعد أكثر من حرفين بها واقعة بعد حرفين، كـ (عَلِيٍّ) فحذفت الياءِ الزائدة في (مَرْمِيٍّ)، كما تحذف في (عَلِيٍّ)، وقلبت اللام واوًا، فقيل: مَرْمَوِيٌّ، كما يقال: عَلَوِيٌّ"<sup>(٣)</sup>، ثم حكم بقلة هذه اللغة، وذهب إلى أن المختار حذف الياءين، فيقال: مَرْمِيٌّ<sup>(٤)</sup>، وذلك حين قال: "وهي لغة قليلة، والمختار اللغة الأولى - وهي الحذف - سواء كانتا زائدتين أم لا، فتقول في الشافعى: شافعىٌّ، وفي مَرْمِيٍّ: مَرْمِيٌّ"<sup>(٥)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

إذا كان الاسم المراد النسب إليه مختومًا بياءٍ مشددة مسبوقه بثلاثة أحرف، وكانت إحدى ياءيه زائدة، والأخرى أصلية، نحو: مَرْمِيٍّ - اسم مفعول من الرمي - وأصله: مَرْمَوِيٌّ كـ: مَضْرُوبٌ، اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، والضممة كسرة؛ لتسلم الياء من قلبها واوًا، وأدغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة في الياء الأصلية؛ لاجتماع المثليين، فعند النسب إليه تحذف الياء المشددة، وتجعل مكانها ياء النسب، فتقول: مَرْمِيٌّ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه متفقى اللفظ مختلفى التقدير.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٥١، ٤٥٤، والتصريح ٢/٥٨٨، ٥٨٩، وهمع الهوامع ٣/٣٩٧، وشرح الأشموني ٤/١٧٧.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٥٤.

(٣) المساعد ٣/٣٦٢، ٣٦٣.

(٤) ينظر: السابق ٣/٣٦٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٥٤.

(٥) شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٥٤.



وعلى هذا الحكم استقر أهل التصريف، وقد انسلت السنة بعضهم بالثناء عليه، فابن مالك حكم بأنه الأصح<sup>(١)</sup>، والمختار في الاستعمال<sup>(٢)</sup>، والرضى ذهب إلى أنه الأولى<sup>(٣)</sup>، وهو اللغة المختارة عند ابن عقيل<sup>(٤)</sup>، والكثيرة عند المكودي<sup>(٥)</sup>، والأفصح عند الشيخ خالد وغيره<sup>(٦)</sup>، وهو الوجه والقياس عند عالم آخر<sup>(٧)</sup>، وخالف ذلك الحكم بعض العرب، ففرّق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعيّ، وما إحدى ياءيه ياءيه أصلية كـ: مرميّ، فوافق في الأول على الحذف، فقال في النسب إلى الشافعيّ: شافعيّ، وأما الثاني فلا يحذف ياءيه، بل يحذف الياء الأولى؛ لزيادتها ويفتح ما قبلها كـ: غنويّ، ويبقى الثانية؛ لأصالتها، ويقلبها ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم يقلب الألف واواً؛ لوجوب كسر ما قبل ياء النسب، والألف لا تقبل الحركة، ولم يقلب الألف ياءً؛ لئلا تجتمع الكسرة والياءات، فقال: مرمويّ<sup>(٨)</sup>، مرمويّ<sup>(٩)</sup>، وقد حكم ابن عقيل والأشموني بقلة هذه اللغة في الاستعمال<sup>(٩)</sup>، ويرى بعضهم أن هذه اللغة أحسن، وذلك من جهة أمن اللبس<sup>(١٠)</sup>، ونقضى بفصاحتها ما دامت ذات وجه.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٣٩/٤.

(٢) ينظر: الألفية ٦٢/.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٥٣/٢.

(٤) ينظر: المساعد ٣٦٣/٣، وشرحه على الألفية ٤٥٤/٢.

(٥) ينظر: شرحه على الألفية/٤٥٣.

(٦) ينظر: التصريح ٥٨٩/٢، ومجموعة شروح الشافية (شرح الشيخ زكريا الأنصاري ٧٦/٢).

(٧) ينظر: المستوفى في النحو لابن الفرغان تح د/محمد بدوي المختون ١٠٩/٢.

(٨) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٩٣٩/٤، والمساعد ٣٦٢/٣، ٣٦٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٥٤/٢، وشرح المكودي عليها/٤٥٣، ومجموعة شروح الشافية (شرح نقره كار ٧٥/٢، ٧٦)، والتصريح ٥٨٩/٢، وشرح الأشموني ١٨٢/٤.

(٩) ينظر: المساعد ٣٦٣/٣، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٥٤/٢، وشرح الأشموني ١٨٢/٤.

(١٠) ينظر: حاشية الصبان ١٨٢/٤.



## حذف ياء فَعِيلٍ - مضموم الفاء صحيح اللام - عند النسب

### تقديم:

إذا أُريدَ النسب إلى اسم على وزن فَعِيلٍ مضموم الفاء صحيح اللام فقد جاء في كيفية النسب إليه مذهبان:

**أولهما:** أنه لا يحذف منه شيء، وهذا مقتضى القياس؛ إذ الأصل الإبقاء على صيغة الكلمة، فتقول في النسب إلى كَلِيبٍ ونَمِيرٍ وقُرَيْشٍ وهُدَيْلٍ: كَلِيبِيٌّ، ونَمِيرِيٌّ، وقُرَيْشِيٌّ، وهُدَيْلِيٌّ. وما جاء مخالفاً لذلك فهو شاذٌّ يحفظ ولا يقاس عليه، نحو قولهم في هُدَيْلٍ: هُدَيْلِيٌّ، وفي فُقَيْمٍ كنانة: فُقَيْمِيٌّ، وفي مَلِيحٍ خزاعة: مَلِيحِيٌّ - بحذف ياء فَعِيلٍ. هذا مذهب الخليل وسيبويه والجمهور<sup>(١)</sup>.

**والثاني:** التخيير عند النسب إليه بين حذف الياء وإثباتها، فالوجهان جائزان قياساً مطرداً، وهذا مذهب المبرد.

فإن شئتَ حذفْتَ ياء فَعِيلٍ فقلت: فُرَشِيٌّ، وهُدَيْلِيٌّ، وسَلْمِيٌّ، قياساً على المسموع؛ لكثرتِه، وإن شئتَ أثبتتها فقلت: فُرَيْشِيٌّ، وهُدَيْلِيٌّ، وسَلْمِيٌّ، جرياً على الأصل.

وقد علَّلَ المبرد جواز الحذف بأن الياء حرف ميّت، وآخر الاسم ينكسر لأجل ياء النسب، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك<sup>(٢)</sup>.

ووافقه السيرافي على ذلك<sup>(٣)</sup>، وأخذ بمذهبهما مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فقررَ أن السماع وارد بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى فَعِيلٍ وفَعِيلٍ - بفتح الفاء وضمها - مذكرة ومؤنثة، في الأعلام وفي غير الأعلام، ولأجل هذا يجاز الحذف والإثبات<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

نقل ابن عقيل عن السيرافي أن حذف ياء فَعِيلٍ عند النسب خارج عن الشذوذ، وهو كثير جداً، وذلك في لغة أهل الحجاز<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٣/٣٣٥، والمقتضب ٣/١٣٣، والخصائص ١/١١٧، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٧، والإتصاف ١/٣٥٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٣٢٥، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٤، وارتشاف الضرب ١/٢٨٤، والتصريح ٢/٥٩٧.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/١٣٣، وشرح الكافية الشافية ٤/١٩٤٥، والمساعد ٣/٣٦٨.

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢/٢٩، والمساعد ٣/٣٦٨، وهمع الهوامع ٣/٤٠١، وشرح الأشموني ٤/١٨٧.

(٤) ينظر: كتاب في أصول اللغة: من إصدارات المجمع ٢/٨٥، ٨٦.

(٥) ينظر: المساعد ٣/٣٦٨.

## الدراسة التفصيلية:

لئن كان القياس يقتضى إثبات ياء فُعِيل عند النسب، كما قرَّر الخليل وسيبويه والجمهور فإن المسموع الوارد عن بعض العرب بالحذف يقتضى القياس - أيضاً -؛ لكثرتة، ومن معالم المذهب البصرى الذى هو مذهب هؤلاء: القياس على الكثرة المطردة من كلام العرب، لا على القليل الشاذ، وفى حكمهم على ما ورد بالحذف بالشذوذ مناقضة لذلك، ونبذ له؛ إذ هو كثير فى الكلام.

وقد ثبت على ذلك المَعْلَم المبردُ والسيرافى؛ ففاسا الإثبات والحذف على السواء، واعتمد مذهبهما المجمع اللغوى، وقضى به.

ولا شك أن هذا المذهب ناطق بالواقع اللغوى للعرب الفصحاء، ومُمَثِّل له خير تمثيل، ذلك أن العرب فى النسب إلى ما كان على فُعِيل مضموم الفاء - فيما أرى - فريقان:

- فريق نسب إليه بإثبات الياء، وهم الجمهور من العرب، وقد قال عن لغتهم أبو البركات الأنبارى: " واللغة الفصيحة إثبات الياء، وهى أن تقول: قُرَيْشِيَّ، وهُدَيْلِيَّ.. قال الشاعر:

بِكُلِّ قُرَيْشِيٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ      سَرِيحٍ إِلَى دَاعِ النَّدَى وَالتَّكْرُمِ<sup>(١)</sup>

.....

....." (٢).

- وفريق آخر حذف الياء عند النسب، وورد ذلك عنهم بكثرة حتى قال الصيمرى: "وأكثر كلام العرب بحذف الياء"<sup>(٣)</sup>، ووجدنا ابن سيده وابن يعيش والرضى يُقرِّرون على استحياء من مخالفة الخليل وسيبويه والجمهور أن هذا الباب لكثرتة كالخارج عن الشذوذ، وذلك خاصة فى العرب الذين بتهمة وما يقرب منها؛ لأنهم قد قالوا فى قُرَيْشٍ وَهُدَيْلٍ وَفُقَيْمٍ كنانة ومُئِيحٍ خزاعة<sup>(٤)</sup>: قُرَيْشِيَّ، وَهُدَيْلِيَّ، وَفُقَيْمِيَّ، وَمُئِيحِيَّ، وكذا قالوا فى سُلَيْمٍ وَقُرَيْمٍ وَجُرَيْبٍ وَحُرَيْثٍ وَخَثِيمٍ، وهم من هذيل: سُلَيْمِيَّ، وَقُرَيْمِيَّ، وَجُرَيْبِيَّ، وَحُرَيْثِيَّ، وَخَثِيمِيَّ، وهؤلاء كلهم متجاورون بتهمة وما يدانيها، والعلة الداعية إلى حذف الياء: اجتماع ثلاث ياءات مع كسرة الوسط إذا قالوا: قُرَيْشِيَّ ونحوه، فعدلوا إلى الحذف؛ طلباً

(١) البيت من بحر الطويل، ولم يعرف قائله، وقد ورد فى: الكتاب ٣/٣٣٧، والتبصرة والتذكرة ٢/٥٨٧، وعلل النحو للوراق، ٥٣٠، والمخصص ١٣/٢٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١١، واللسان (قرش)، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/١٠٦).

(٢) الإتيان ١/٣٥٠.

(٣) التبصرة والتذكرة ٢/٥٨٧.

(٤) خُصَّ فُقَيْمٌ بكنانة؛ لأن فى بنى تميم فُقَيْمٌ بن جرير بن دارم، والنسبة إليه: فُقَيْمِيَّ، وَخُصَّ مُئِيحٌ بخزاعة؛ لأن فى العرب مُئِيحٌ بن الهون بن خزيمة، وفيهم - أيضاً - مُئِيحٌ بن عمرو بن ربيعة، وينبغى أن تكون النسبة إليهما: مُئِيحِيَّ. ينظر: المخصص ١٣/٢٣٩، والنكت ٢/٨٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/١١.



للخفة<sup>(١)</sup>، وعزا جماعة من المتأخرين إلى السيرافى القول بأن هذا الحذف خارج عن الشذوذ؛ إذ هو كثير جداً فى لغة أهل الحجاز<sup>(٢)</sup>.

وما دام الأمر كذلك فالقياس على هذا الحذف جائز؛ إذ هو لغة لقوم من العرب مشهود لهم بالفصاحة، فقد سأل الكسائى الخليل: من أين أخذتَ علمك، فقال: من بوادى نجد والحجاز وتهامة<sup>(٣)</sup>، وما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم. وقد تعجب إذا قرأت قول الأزهرى: إذا نسبوا إلى قريش قالوا: قُرَشِيٌّ بحذف الزيادة، وللشاعر إذا اضطر أن يقول: قُرَيْشِيٌّ<sup>(٤)</sup>؛ إذ جعل الحذف قياساً، والإثبات ضرورة.

وبهذا يبدو أن فى تقسيم العرب إلى فريقين عند النسب إلى ما كان على فُعَيْلٍ مضموم الفاء حسماً للخلاف، ورداً للأحكام المتناحرة، وتمثيلاً للواقع اللغوى خير تمثيل.

ولذا فإننا نفسح المجال أمام المتكلم بأسلوب النسب، ونترك له حرية التعبير المطلقة فى بناء كلامه؛ لينطق بما شاء إن إثباتاً وإن حذفاً.

ولا ريب أن فى ذلك فتحاً فى مجال القول، يزيد بيان اللغة سعة على سعته، وثراء على ثرائه.

\* \* \*

(١) ينظر: المخصص ٢٣٨/١٣، ٢٣٩، وشرح المفصل ١١/٦، وشرح الرضى على الشافية ٢٩/٢، ٣٠.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٨٤/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٥٥/٣ والمساعد ٣٦٨/٣، وشرح الأشموني ١٨٨/٤.

(٣) ينظره: نشأة النحو للطنطاوى ١٠١/١.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة، واللسان (قرش).

## عين فاعِلٍ من نحو شاك ولاث

## تقديم:

يجب إبدال الواو والياء همزة إذا وقعت إحداهما عيناً لاسم فاعل فعل ثلاثيٍّ أُعِلَّت فيه، نحو: قائل وبائع أصلهما: قائل وبائع، ولكنهم أعلوهما حملاً على الفعل، فكما قالوا: قَالَ وَبَاعَ فقلبوا العين ألفاً كذلك قالوا: قائل وبائع، فقلبوا عين اسم الفاعل همزة.

فإن لم تُعَلَّ العين في الفعل صحت في اسم الفاعل نحو: عَوَرَ فهو عاور، وَعَيْنَ فهو عين؛ لأن اسم الفاعل فرع عن الفعل من حيث الإعلال والتصحيح، وإن كان فرعاً عن المصدر من حيث الاشتقاق على الراجح<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف علماء التصريف في كيفية حدوث هذا الإبدال المذكور على ثلاثة أقوال:  
الأول: أبدلت كل من الواو والياء همزة في اسم الفاعل من أول الأمر، وهذا هو الظاهر من قول ابن مالك:

فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا ..... ..

أَخِرًا أَثَرَ أَلْفٍ زَيْدٍ وَفِي فَاعِلٍ مَا أَعْلَى عَيْنًا ذَا اقْتَفَى<sup>(٢)</sup>

الثاني - وهو قول الأكثرين - : قُلبت كل منهما ألفاً؛ لتحركها بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين، ثم أبدلت الألف همزة كما فعلوا في كسائٍ ورداءٍ؛ لقرب الهمزة من الألف، وكُسِرَت الهمزة على أصل التقاء الساكنين<sup>(٣)</sup>.

الثالث - وهو قول المبرد -: أُدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قَالَ وَبَاعَ وأشباههما، فالتقى ألفان، وهما ساكنان، فحركت العين؛ لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة، فقيل: قائل وبائع، كما قالوا: شَابِيَّةٌ وَدَائِيَّةٌ<sup>(٤)</sup>.

وعلى قول المبرد لم تلحظ الواو والياء في اسم الفاعل بخلافهما على القولين قبله<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٥٠٤، والتصريح ٢/٦٩٤، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٢٨٧، والمنيف في فن التصريف ٤٣.

(٢) الألفية/٦٧.

(٣) ينظر: الكتاب ٤/٣٤٨، والإيضاح لابن الحاجب ٢/٤٣٣، والتصريح ٢/٦٩٤، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٤/٢٨٨.

(٤) ينظر: المقتضب ١/٢٣٧، والمنصف ٤/٢٤٤، ٢٤٥، والتصريح ٢/٦٩٤، وشرح الأشموني ٤/٢٨٨.

(٥) ينظر: حاشية الصبان ٤/٢٨٨، والمنيف في فن التصريف ٤٤.



**البيان:**

قَرَّرَ ابن عَقِيلَ أَنَّ حَذْفَ عَيْنِ فَاعِلِ الْوَاوِيَةِ وَالْيَائِيَةِ مِنَ الْحَذْفِ الْمَحْفُوظِ الَّذِي لَا يَنْقَاسُ، وَمِثْلَ لَذَلِكَ بِشَاكٍ ذَاكِرًا فِيهِ لِهَجْتَيْنِ:

**أولاهما:** حَذْفُ الْعَيْنِ، وَجَعَلَ الْإِعْرَابُ عَلَى الْكَافِ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ رَفْعًا وَنَصْبًا، وَجَرًّا، فَيُقَالُ: هَذَا شَاكٌ، وَرَأَيْتُ شَاكًا، وَمَرَرْتُ بِشَاكٍ، وَالْأَصْلُ: شَايَكٌ، فَحُذِفَتِ الْعَيْنُ. **والثانية:** بَيَّنَّهَا، إِذْ قَالَ: "وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى وَهِيَ: قَلْبُ الْعَيْنِ، وَجَعَلَهَا بَعْدَ اللَّامِ، فَيَصِيرُ كَالْمَنْقُوصِ، فَيُقَالُ: هَذَا شَاكٌ، وَمَرَرْتُ بِشَاكٍ، وَرَأَيْتُ شَاكِيًّا، كَمَا يَفْعَلُ بِقَاضٍ.

وَاللُّغَةُ الْأُولَى أَكْثَرُ، كَمَا ذَكَرَ سَبِيؤِيهِ<sup>(١)</sup>، وَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ ﴾<sup>(٢)</sup>، الْوَجْهَيْنِ، الْوَجْهَيْنِ، وَلَا يَنْقَاسُ شَيْءٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ، فَلَا يُقَالُ فِي قَائِمٍ: قَامٌ، لَا عَلَى الْأَوَّلِ وَلَا عَلَى الثَّانِي<sup>(٣)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

يُشْتَرَطُ فِي إِبْدَالِ عَيْنِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْوَاوِيَةِ وَالْيَائِيَةِ حَمَلًا عَلَى فِعْلِهِ: أَنْ تَبْقَى الْعَيْنُ فِي مَكَانِهَا بَعْدَ أَلْفِ فَاعِلٍ، وَإِلَّا بَطَلَ الْحَمْلُ، فَمِثْلًا الْأَفْعَالُ: شَاكٌ، وَلَاثٌ، وَهَارٌ، إِذَا أُرْدِنَا الْإِتْيَانَ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ ثَلَاثَتِهَا جَازَ لَنَا فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهٌ، أَوْ ثَلَاثُ لُغَاتٍ وَارِدَةٌ عَنِ الْعَرَبِ<sup>(٤)</sup>.

**إحداها:** شَاكٌ، وَلَاثٌ، وَهَائِرٌ، بِقَلْبِ الْعَيْنِ هَمْزَةً، وَالْأَصْلُ: شَاوِكٌ، وَلَاوِثٌ، وَهَاورٌ، وَقَعَتِ الْوَاوُ عَيْنًا لِاسْمِ فَاعِلٍ فَعَلَ ثَلَاثِيٌّ أُعْلِتْ فِيهِ، فَقَلْبَتِ هَمْزَةً، وَذَلِكَ لِأَنَّ شَائِكًا مِنْ شَاكٍ يَشَاكُ - مِنْ بَابِ عِلْمٍ - شَوْكًا بِمَعْنَى ظَهَرَتْ شَوْكَتُهُ وَحَدَّتْهُ، وَلَاثًا مِنْ لَاثِ الشَّجَرِ وَالنَّبَاتِ يَلُوثُ لُوثًا بِمَعْنَى: لَبَسَ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَالتَّفُّ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَهَائِرًا مِنْ هَارٍ الْبِنَاءِ وَالْجُرْفُ يَهُورُ هَوْرًا بِمَعْنَى: تَهَدَّمُ أَوْ انْصَدَعُ. وَقَدْ جَرَتْ هَذِهِ اللَّغَةُ عَلَى مَقْتَضَى الْقِيَاسِ؛ لِبَقَاءِ الْعَيْنِ فِي مَكَانِهَا.

**والثانية:** شَاكٌ وَلَاثٌ وَهَارٌ، وَالْأَصْلُ: شَاوِكٌ، وَلَاوِثٌ، وَهَاورٌ، دَخَلَهَا الْقَلْبُ الْمَكَانِيَّ بِتَقْدِيمِ اللَّامِ عَلَى الْعَيْنِ، فَصَارَتِ الْكَلِمَاتُ شَاكِيًّا وَلَاثِيًّا وَهَائِرًا وَهَارًا بِزَنْةٍ فَاعِلٍ، تَطَرَّفَتِ الْوَاوُ إِثْرَ كَسْرَةِ فَقَلْبَتِ يَاءً، وَعَوَمَلَتْ مَعَامِلَةَ الْمَنْقُوصِ نَحْوِ: قَاضٍ وَغَازٍ، وَهَذِهِ الْمَعَامِلَةُ هِيَ: اسْتِنْقَالُ الضَّمَّةِ أَوْ الْكَسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ، فَتَحْذَفُ الضَّمَّةُ أَوْ الْكَسْرَةُ، ثُمَّ تَحْذَفُ الْيَاءُ؛ لِاتِّفَاقِهَا سَاكِنَةً مَعَ التَّنْوِينِ، فَتَصِيرُ الْكَلِمَةُ عَلَى وَزْنِ فَالٍ، وَتَبْقَى الْيَاءُ فِي حَالَةِ النَّصْبِ وَالْإِقْتِرَانِ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ فَيُقَالُ: هَذَا شَاكٌ

(١) ينظر: الكتاب ٤/٣٧٨.

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة التوبة.

(٣) المساعد ٤/١٩٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١٠، والممتع ٥١١/٢، ٦١٦، واللسان (شوك، لوث، هور)، ومجموعة شروح الشافية ١/٢٨٦، ٢/٢٠٠، والمنيف في فن التصريف ٤٤/٤٥.

ولَاثٍ وَهَارٍ، ومررت بِشَاكٍ وَلَاثٍ وَهَارٍ، ورأيتُ شَاكِيًا وَلَاثِيًا وَهَارِيًّا<sup>(١)</sup>، وإنما التجنوا إلى القلب المكنى خوفًا من الهمزة بعد الألف<sup>(٢)</sup>.

وقد حكم ابن الحاجب وجماعة على ما جاءت به هذه اللغة بالشذوذ وعدم القياس، فلا يقال فى قائمٍ: قام<sup>(٣)</sup>، ومن السماع الوارد بهذه اللغة قول العجاج:

لَاثٍ بِهَا الْأَشَاءُ وَالْعُبْرَى<sup>(٤)</sup>

وقول الشاعر:

فَتَعَرَّفُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مَعْلَمٌ<sup>(٥)</sup>

والثالثة: شَاكٌ وَلَاثٌ وَهَارٌ، وهى محتملة لوجهين:

أحدهما: حَذَفَ العَيْنَ، وَجَعَلَ الإِعْرَابَ بِالحَرَكَاتِ الظَاهِرَةِ عَلَى الكَافِ رَفَعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا، فيقال: هَذَا شَاكٌ وَلَاثٌ وَهَارٌ، ورأيتُ شَاكًا وَلَاثًا وَهَارًا، ومررت بِشَاكٍ وَلَاثٍ وَهَارٍ، بزنة فالٍ. والأصل: شَاوِكٌ وَلَاوِثٌ وَهَاورٌ، وقعت العَيْنُ متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين، وهو ألف فاعل؛ فأبدلت ألفًا، فالتقى ألفان ساكنان، فحذفت الثانية - وهى العَيْنُ - حذفاً؛ لأنه أبلغ فى الإعلال والتخفيف، ولأن الأولى علامة الفاعلية، ولم يحركوها؛ فراراً من الهمزة<sup>(٦)</sup>.

والحذف فى هذه اللغة عليه أكثر العرب، نصَّ على ذلك سيبويه قائلاً: "وأكثر العرب يقول: لَآثٌ وَشَاكٌ سِلَاحِهِ، فهو لاء حذفوا الهمزة.. لأن من شأنهم الحذف لا القلب"<sup>(٧)</sup>، ومع ذلك ألفينا

(١) ينظر: الكتاب ٣٧٧/٤، ٣٧٨، والمنصف ٣٢٦، وشرح المفصل للخوارزمي ٣٩١/٤، وشرحه لابن يعيش ٧٧/١٠، والإيضاح فى شرحه - أيضاً - لابن الحاجب ٤٣٤/٢، والممتع ٥١١/٢، ٦١٦، وشرح الرضى على الشافعية ١٢٨/٣، واللسان (شوك، لوث، هور) وارتشاف الضرب ١٢٠/١، والمساعد ١٩٣/٤، ومجموعة شروح الشافعية ٢٨٦/١، ٢٨٧، ٢٠٠/٢.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الشافعية ١٢٨/٣.

(٣) ينظر: الإيضاح ٤٣٤/٢، وشرح الرضى على الشافعية ١٢٨/٣، ومجموعة شروح الشافعية ٢٨٦/١، ٢٠٠/٢، وارتشاف الضرب ١٢٠/١، والمساعد ١٩٣/٤.

(٤) بيت من مشطور الرجز، وقد ورد فى ديوانه ٦٩، والكتاب ٤٦٦/٣، ٣٧٧/٤، والمنصف ٣٢٦، والخصائص ١٣١/٢، وشرح الرضى على الشافعية ١٢٨/٣، والأشياء: صغار النخل، والعُبْرَى: ما نبت من السدر على شطوط الأنهار. ينظر: شرح شواهد الشافعية ٣٦٩.

(٥) البيت من الكامل. وقائله: طريف بن تميم العُبْرِيّ، وقد ورد فى الكتاب ٣٧٨/٤، والمقتضب ٢٥٤/١، والمنصف ٣٢٦، وشرح الرضى على الشافعية ١٢٨/٣، وشرح شواهد ٣٧٠.

(٦) ينظر: المنصف ٣٢٦، ٣٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/١٠، والإيضاح ٤٣٤/٢، وشرح الرضى على الشافعية ١٢٩/٣، والمنيف فى فن التصريف ٤٥.

(٧) الكتاب ٣٧٨/٤.



ألفينا ابن الحاجب وجماعة يحكمون بشذوذه وعدم القياس عليه<sup>(١)</sup>، والحق أن الحذف في هذه اللغة والقلب والإعلال في سابقتها إذا ثبت كونهما لغتين لم يمتنع القياس عليهما، وإن قلَّ المسموع؛ لأن استقراء الكلام العربي كان ناقصاً، ولا معنى للنص على كونهما لغتين ثم يحكم على ما جاء بهما بالشذوذ وعدم القياس، وقد قرر سيبويه أن كلا القولين حسن جميل<sup>(٢)</sup>، وكذلك فعل المازني والمبرد مُرَدِّدَيْنِ عبارته<sup>(٣)</sup>، ووردت اللغات الثلاث في اسم الفاعل من هَاعَ هَاعَ وَلَاَعَ وَلَاَعَ<sup>(٤)</sup>.

والوجه الثاني: يجوز أن يكون أصل شاكٍ ولاثٍ وهارٍ شوِكًا ولوثًا وهورًا بزنة فَعِل - بفتح فكسر - وهو مبالغة شاكٍ ولاثٍ وهائرٍ، مثل: حَذِرَ فِي حَاذِرٍ، وَعَمِلَ فِي عَامِلٍ، وَلَبِثَ فِي لَابِثٍ، قُلِبَتِ الْعَيْنُ أَلْفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها<sup>(٥)</sup>، وارتضى ذلك أبو حيان قائلاً: "وهو أسهل من ادعاء الحذف"<sup>(٦)</sup>.

ودعوى الشذوذ وعدم القياس غير واردة على هذا الوجه. وقيل في شاكٍ إذا كان إعرابه بالحركات الظاهرة على الكاف: إن المحذوف منه هو اللام وأصله: شَاكِكٌ مِنَ الشَّكَّةِ وهى السلاح، كرهوا اجتماع المثليين فأبدلوا الآخر منهما ياء، وأعلوه إعلال قاضٍ<sup>(٧)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: الإيضاح ٤٣٤/٢، وشرح الرضى على الشافية ١٢٨/٣، ومجموعة شروح الشافية ٢٨٦/١، ٢٨٧.

(٢) ٢٠٠/٢، وارتشاف الضرب ١٢٠/١، والمساعد ١٩٣/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧٨/٤.

(٤) ينظر: المنصف/٣٢٥، والمقتضب ٢٥٤/١.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢١/١، والمنيف/٤٥، يقال: رجل هَائِعٌ لَائِعٌ أى: جبان ضعيف جزوع، وهَاعَ وَلَاَعَ، وهَاعَ وَلَاَعَ.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الشافية ١٢٩/٣، واللسان (لوث)، ومجموعة شروح الشافية (شرح الشيخ زكريا الأنصارى ٢٠٠/٢).

(٧) ارتشاف الضرب ١٢٠/١.

(٨) ينظر: السابق ١٢٠/١، وشرح شواهد الشافية ٣٧١/٣٧٢.



## الوقف على تاء التانيث في الاسم المفرد وجمع التصحيح

### تقديم:

إذا كان آخر الاسم الموقوف عليه تاء تانيث فالأعرف والأرجح والأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها لفظاً نحو: فاطمه، وقائمه، وطلحه، وعلمه، أو تقديرًا نحو: حياة وقناة، فإن أصل هذه الألف حرف علة متحرك انقلبت عنه. وشذَّ عن ذلك قول بعضهم: قعدنا على الفُراه مُريدًا الفُرات. ونحو: بنت وأخت تاؤه للتانيث، لكن لم يتحرك ما قبلها لفظاً ولا تقديرًا، ومن ثم يوقف عليها بالتاء لا الهاء<sup>(١)</sup>.

وإنما قلبت تاء التانيث في الوقف هاء؛ للفرق بينها وبين التاء الأصلية التي من بنية الكلمة؛ نحو: قَتَّ، ومَوَّت، وبيَّت، وصَوَّت<sup>(٢)</sup>، وقيل: فرقًا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل؛ نحو: ضَرَبَتْ، ولم ولم يعكسوا؛ لأنهم لو قالوا: ضَرَبَتْ لالتبس بضمير المفعول<sup>(٣)</sup>. ولم تقلب التاء حرفًا آخر دون الهاء؛ لأنها أشبه شيء بالألف؛ لمجيئها للتانيث، ولاقتضائها فتح ما قبلها<sup>(٤)</sup>، ولأن في الهاء همسًا ولينًا أكثر مما في التاء، فهي بحال الوقف الذي هو موضع الاستراحة الاستراحة أولى وأجدر<sup>(٥)</sup>.

والأرجح الوقف بالتاء في جمع التصحيح نحو: مسلمات وهنات، وفيما أشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه نحو: أولات، وما سُمِّيَ به من الجمع تحقيقًا نحو: عرفات وأذرعان، أو تقديرًا نحو: هيهات<sup>(٦)</sup>.

وإنما وقفوا عليه بالتاء؛ لدالاتها على التانيث والجمعية جميعًا، فكروا بإبطال صورتها، بخلاف التاء المفردة فإنها تدل على التانيث المحض<sup>(٧)</sup>.

وعلى هذا المهيع المرسوم استقر جمهور العرب في كلامهم، ومن ثم ألفينا ابن الحاجب يقول: " هذه اللغة الفصيحة الكثيرة"<sup>(٨)</sup>، وهي لغة أهل الحجاز وقريش<sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: المساعد ٣٢٢/٤، والتصريح ٦٣١/٢، ومع الهوامع ٤٣٧/٣، وشرح الأشموني ٢١٣/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦٦/٤، والتصريح ٦٣١/٢.

(٣) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣١٤/٢، وفتح الوصيد للسخاوي ٥٢٤/٢، ومجموعة شروح الشافعية (شرح الجاربردي ١٧٤/١).

(٤) ينظر: الإيضاح لابن الحاجب ٣١٤/٢، ومجموعة شروح الشافعية (شرح نقره كار ١٢٥/٢).

(٥) ينظر: شرح الرضى على الشافعية ٢٨٩/٢.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٤٠٤/١، والمساعد ٣٢٣/٤، والتصريح ٦٣٠/٢.

(٧) ينظر: مجموعة شروح الشافعية (شرح الشيخ زكريا الأنصاري ١٢٥/٢).

(٨) الإيضاح ٣١٤/٢.

(٩) ينظر: فتح الوصيد ٥٢٤/٢، وشرح طبية النشر للنويري ٥٩/١، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٠/١.



**البيان:**

أورد ابن عقيل فى الوقف على تاء التانيث فى آخر الاسم لهجتين: إحداهما فى المفرد، والأخرى فى جمع التصحيح، ودونك بيان ذلك:

اللهجة الأولى: إقرار تاء التانيث التى فى آخر الاسم المفرد ساكنة بلفظها، كقول أبى النجم:  
 اللَّهُ نَجَّيَاكَ بِكَفِّيْ مُسْلِمَتٍ مِنْ بَعْدِ مَا، وَبَعْدِمَا، وَبَعْدِمَتٍ  
 صَارَتْ نَفُوسِ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلْصَمَةِ وَكَادَتْ الْخُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَتٌ<sup>(١)</sup>

وقول بعض العرب: يا أهل سورة البقرت. قال ابن عقيل: "وعلى هذه اللغة كتبت فى المصحف ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَهْمَرَّ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾<sup>(٣)</sup>، قال الخضراوى: وعلى هذه هذه اللغة تجرى عند بعضهم مجرى سائر الحروف، فيجوز فيها الإشمام، والروم، والتضعيف، وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً، ولا يكون فيها النقل، قال: وأكثرهم يسكنها لا غير"<sup>(٤)</sup>. ولم يعز ابن عقيل هذه اللغة إلى قبيلة معينة أو أناس معينين.

والثانية: الوقف على تاء جمع التصحيح وما أشبهه بالهاء، ومن أمثلة ذلك قول بعض العرب: دَفَنُ البناء من المكرمات، ومن كلامهم: كيف الإخوة والأخوات؟ وعزا ابن عقيل هذه اللغة إلى طيئ، ونقل عن ابن هشام الخضراوى القول بشذوذ ذلك قائلاً: "وذكر بعضهم أن الوقف عليها بالهاء لغة طيئ، وقال الخضراوى: إنه شاذ لا يقاس عليه"<sup>(٥)</sup>.

**الدراسة التفصيلية:**

دار بين علماء التصريف خلاف حول تاء التانيث التى تلحق الاسم، هل هى أصل، والهاء بدل منها عارضة فى الوقف، أو الهاء هى الأصل والتاء بدل منها فى الوصل؟ لقد نتج عن هذا مذهبان:

(١) هذه الأبيات من مشطور الرجز، وهى فى: ديوان الشاعر/٢٧٦، وعلل النحو للوراق/١٦٩ وسر صناعة الإعراب ١٦٠/١، ٥٦٣/٢، والخصائص ٣٠٤/١، والكتاب الموضح لابن أبى مريم ٢٢٠/١، وفتح الوصيد لعلم الدين السخاوى ٥٢٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٩/٥، ٨١/٩، وشرح الرضى على الشافية ٢٨٩/٢، والتصريح ٦٣١/٢، وهمع الهوامع ٤٣٧/٣، ٤٣٨، وشرح الأشمونى ٢١٤/٤ المراد بالغلصمة: رأس الحلقوم، وهو الموضع الناتئ فى الحلق، والجمع غلاصم، والظاهر أن مسلمة هذا هو مسلمة بن عبد الملك بن مروان. ينظر: شرح شواهد الشافية/٢٢٢.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الدخان.

(٣) من الآية ٣٢ من سورة الزخرف.

(٤) المساعد ٣٢٢/٤، ٣٢٣.

(٥) السابق ٣٢٣/٤.

أولهما: مذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وغيرهم أن التاء هي الأصل؛ لأن الإعراب يلحقها دون الهاء، ولثبوتها في الوصل الذي هو الأصل.

والثاني: مذهب ثعلب وجماعة أن الهاء هي الأصل في الأسماء المؤنثة، وإنما جعلوها في الوصل تاء؛ لئلا تلتبس شجرة في حال النصب بقولهم: شجرها؛ وذلك لأنهم لو تركوها في الوصل لقالوا في حال النصب: رأيت شجرها بالتنوين، كقولك: رأيت بكرًا؛ لأنها حرف إعراب كالراء من بكر، فيؤدي ذلك إلى الإلباس، فأبدلوا في حال الوصل تاء خشية الإلباس، ولما أمن الإلباس في الوقف تركت على حالها؛ إذ لا حركة<sup>(١)</sup>.

وقد دفع ابن أبي مريم هذا المذهب ورماه بالفساد قائلاً: "وهذا فاسد؛ لأن الوصل مما تجرى فيه الأشياء على أصولها، والوقف موضع تغيير، فادعاء الشيء أنه أصل في حال الوقف ومُعَيَّر في حال الوصل خلاف القياس"<sup>(٢)</sup>.

ونتوجه الآن وجهة أخرى محاولين الكشف عن معالم اللهجتين المذكورتين، وعن نطق بهما من العرب في التفصيل التالي:

اللهجة الأولى: الوقف على تاء التانيث التي في آخر الاسم المفرد وجمع التكسير بإقرارها ساكنة على لفظها، فيقال في طلحة ومسلمة وعلمة: طلحت، ومسلمت، وعلمت. وقد قرّر سيبويه وجمهور العلماء أن هذه اللغة من باب إجراء الوقف مجرى الوصل؛ فلذا وقف عليها بالتاء، فقيل: هذا طلحت، وخبز الذرت، وعليه السلام والرحمت، ولم تُعزى عندهم إلى قبيلة معينة أو أناس محددين<sup>(٣)</sup>، رواها سيبويه عن شيخه أبي الخطاب قائلاً: "وزعم أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون في الوقف: طلّحت"<sup>(٤)</sup>، وقضى ابن يعيش بأنها لغة فاشية<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: فتح الوصيد لعلم الدين السخاوي ٥٢٤/٢، ٥٢٥، وشرح الرضى على الشافية ٢/٢٨٨، ٢٨٩، وشرح طيبة النشر للنويري ٥٩/٢.

(٢) الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢١٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب ١٦٧/٤، وعلل النحو/١٦٩، وسر صناعة الإعراب ١/١٥٩، ٥٦٣/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٢٣٦/٤، وشرحه لابن يعيش ٨١/٩، وشرح الرضى على الشافية ٢/٢٨٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٨٣، ومجموعة شروح الشافية ١/١٧٤، ٢/١٢٥، والمساعد ٤/٣٢٢، ٣٢٣، وهمع الهوامع ٣/٤٣٧، وشرح الأشموني ٢١٤/٤.

(٤) الكتاب ١٦٧/٤.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٨١/٩.



وقد عُرِبَت هذه اللغة إلى طيِّبٍ فيما حُكِيَ عن الفراء؛ إذ قال: والعرب تقف على كل هاء مؤنث بالهاء إلا طيِّباً فإنهم يقفون عليها بالتاء، فيقولون: هذه أمتٌ، وجاريتٌ، وطلحتٌ<sup>(١)</sup>، وتبعه على هذا جماعة من العلماء<sup>(٢)</sup>.

وجعلها الثمانيني في طيِّبٍ وأهل اليمن، فقال: 'فأما طيِّبٌ وأهل اليمن فإنهم يثبتونها تاء، فيقولون: مُسَلِّمَتٌ وَقَائِمَتٌ'<sup>(٣)</sup>.

وخصَّ بعضهم حميرَ من بين قبائل اليمن بهذه اللهجة، فقد جاء في المخصص واللسان قول الأصمعي: دخل من العرب على ملك من ملوك حمير، فقال له الملك: ثَبَّ - وثبَّ بالحميرية أقعد - فوثب الرجل فَتَكَسَّرَ، فقال الحميري: ليس عندنا عَرَبِيَّتٌ من دخل ظَفَارِ حَمَرَ - تكلم بكلام حمير - فقله: عَرَبِيَّتٌ يريد به عربيَّة، فوقف بالتاء، وكذلك لغتهم<sup>(٤)</sup>.

وقال الفيومي: 'وفى لغة حميرَ تَقَلَّبَ في الوقف تاءً فيقال: ثَمَّرَتٌ وَطَلَّحَتٌ'<sup>(٥)</sup>، ومن السماع الوارد بهذه اللغة قول بعض العرب: يا أهل سورة البقرت، فقال المجيب: والله ما أحفظ منها آيت<sup>(٦)</sup>.

وقول الراجز:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْحَجَفَتِ<sup>(٧)</sup>

وقد كُتِبَتْ في المصحف عدة ألفاظ بالتاء على هذه اللغة، ومنها قوله تعالى: ﴿أَهْمٌ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾<sup>(٨)</sup>، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزُّقُومِ﴾<sup>(٩)</sup>، وقوله جلَّ جلاله: ﴿أَمْرَأَتٌ

(١) ينظر: الصحاح واللسان (ها).

(٢) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٣٦٢/٤، وفتح الوصيد لعلم الدين السخاوي ٥٢٥/٢، ٥٣٠، وشرح طيبة النشر للنويري ٥٩/٢، وشرح شواهد الشافية/١٩٩.

(٣) شرح التصريف/٢٦٠، ٢٦١.

(٤) ينظر: المخصص ٨٥/١٢. واللسان (وثب).

(٥) المصباح المنير (هاء).

(٦) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٢٦١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٣/٣، والمساعد ٣٢٢/٤، وهمع الهوامع ٤٣٧/٣، وشرح الأشموني ٢١٤/٤.

(٧) بيت من مشطور الرجز لسؤر الذئب، وقد ورد في: سر صناعة الإعراب ١٥٩/١، ٥٦٣/٢، والخصائص ٣٠٥/١، والكتاب الموضح لابن أبي مريم ٢١٩/١، وشرح المفصل للخوارزمي ٢٣٥/٤، وشرحه لابن يعيش ٨٩/٥، ٨٠/٩، ٨١، ومجموعة شروح الشافية ١٧٤/١، جَوَزُ كل شيء: وسطه، والتَيْهَاءُ: المفازة التي يتيه فيها سالكها، والحَجَفَةُ: الترس. بنظر: شرح شواهد الشافية/١٩٨، ٢٠١.

(٨) من الآية ٣٢ من سورة الزخرف.

(٩) الآية ٤٣ من سورة الدخان.

نُوحٍ وَأَمْرَاتٍ لُوطٍ ﴿١﴾، وغير ذلك كثير<sup>(٢)</sup>، ووقف عليها بالتاء موافقة لصريح الرسم نافع، وابن وابن عامر، وعاصم، وحمزة، ونصَّ علماء الأداء على أن ذلك لغة طيِّب<sup>(٣)</sup>. وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة<sup>(٤)</sup>، وذكر ابن هشام الخضراوي أن التاء تجرى على هذه اللغة عند بعضهم مجرى سائر الحروف، فيجوز فيها الإشمام، والروم، والتضعيف، وإبدال التنوين من المنصوب ألفاً، ولا يكون فيها النقل<sup>(٥)</sup>. وقد توفّر لهذه اللغة من الشواهد - كما رأينا - ما يقضى بفصاحتها، وحسب الدارس ثناء عليها أن قرأ بها أربعة من الأئمة السبعة - رضوان الله عليهم - فنالت الخلود والبقاء، لمجىء القرآن الكريم بها رسماً ونطقاً.

اللهجة الثانية: الوقف على تاء جمع التصحيح وما أشبهه بالهاء.

وتعزى إلى طيِّب في حكاية قُطْرُبٍ والفراء عنهم، فقد حكى قطرب عن طيِّب أنهم يفعلون ذلك بالتاء من جمع المؤنث السالم، فيقولون: كيف البنون والبناء، وكيف الإخوة والأخوأة، وهم يريدون: البنات والأخوات، وعلى ذلك قال بعض العرب: دَفَنُ البِنَاءِ من المَكْرَمَاءِ، يريد: دفن البنات من المَكْرَمَاتِ، وسمع هيهاهُ وأولاهُ في: هيهات وأولات<sup>(٦)</sup>.

ووصف ابن الحاجب هذا الوقف بأنه ضعيف، وتبعه على ذلك شَرَّاحُ شافيتيه<sup>(٧)</sup>، ويرى الرضى أنهم قلبوا تاء الجمع هاء؛ لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع، فشبهوها بتاء المفرد، وبهذا جاءت حكاية قطرب عنهم<sup>(٨)</sup>، وعَلَّلَ بعض الشُّرَّاحِ ضعف هذا الوقف بأن التاء فيه ليست بتاء التأنيث التأنيث الخالصة، وإنما زيدت الألف والتاء لجمع المؤنث، كما زيدت زيادتان في جمع المذكر<sup>(٩)</sup>.

(١) من الآية ١٠ من سورة التحريم.

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر للنويري ٦٠/٢، ٦١، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٠/١، ٣٢١.

(٣) ينظر: التيسير/٥٤، ٥٥، وفتح الوصيد ٥٢٥/٢، ٥٣٠، وشرح طيبة النشر ٥٩/٢، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢١/١.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٣/٣، وشرح الأشموني ٢١٤/٤.

(٥) ينظر: المساعد ٣٢٢/٤، ٣٢٣، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١٧٤/١).

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٣٦١/٤، وشرحه لابن يعيش ٤٢/١٠، ٤٥، والتمتع ٤٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٩٩٥/٤، وارتشاف الضرب ٤٠٤/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٣/٣، والمساعد ٣٢٣/٤، والتصريح ٦٣٠/٢، وهمع الهوامع ٤٣٨/٣، ٤٣٩، وشرح الأشموني ٢١٤/٤، والتبيان في تصريف الأسماء/٣٥٣، ٣٥٤.

(٧) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٨٨/٢، ٢٩١، ومجموعة شروح الشافية ١٧٥/١، ١٢٥/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الشافية/٢٩١، ٢٩٢.

(٩) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح نقره كار ١٢٥/٢).



وذهب بعض العلماء إلى أنّ ما حكاه قطرب والفراء من الوقف على تاء جمع المؤنث السالم شاذ لا يقاس عليه<sup>(١)</sup>.

والأولى الأخذ بالسمع، وقبول ذلك لغةً محكيةً عن طييءٍ، وقد تكون في بعضهم دون مجموعهم، وعلى كلِّ فإننا نقرُّ أنّ طيئاً قد سلكت في كلامها مسلكاً انفردت به عن سائر العرب، فبنت كلامها في الوقف على ما آخره تاء التانيث من الأسماء على أمرين:

أحدهما: الوقف بالتاء ساكنةً على المفرد المؤنث وجمع التكسير الذي يوافق في فتح ما قبل التاء، نحو: طلحتْ وغلّمتْ في الوقف على: طلحةٌ وغلّمةٌ.

الثاني: الوقف على جمع المؤنث السالم وما ألحق به بالهاء لا التاء.

والسمع وارد عنهم بالأمرين، وإن كان في الأول كثيراً موسوماً بالفصاحة، وفي الثاني قليلاً محكوماً عليه بالضعف تارة، والشذوذ أخرى.

\* \* \*

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢، وارتشاف الضرب ٤٠٤/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٨٣/٣، والمساعد ٣٢٣/٤، وهمع الهوامع ٤٣٩/٣، وشرح الأشموني ٢١٤/٤.

## الوقف على الاسم المنقوص

### تقديم:

الاسم المنقوص هو: الاسم المعرب الذي آخره ياء قبلها كسرة<sup>(١)</sup>، وإذا وقف عليه وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

**إحداها:** أن يكون محذوف الفاء، كما إذا سمَّيت بمضارع وقي، أو بمضارع وعي، فإنك تقول في الرفع: هذا يقي ويعي، وفي الجر: مررت ببيقي ويعي بالإثبات للياء فيهما رفعاً وجرّاً؛ لأن أصليهما يوفي ويوعي، فحذفت فاؤهما؛ لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، فلو حذفت لامهما في الوقف لكان إجحافاً بهما؛ إذ لم يبق من أصولها غير حرف واحد ساكن.

**والثانية:** أن يكون محذوف العين، نحو: مر اسم فاعل من أرى، وأصله مرئي، بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه، فنقلت الكسرة، وهي حركة عينه - الهمزة - إلى الراء قبلها وهي ساكن صحيح، ثم أسقطت الهمزة للتخفيف، ثم أعلّ إعلال قاض، ولم تحذف يائه - وهي اللام - في الوقف، لما فيه من الإجحاف بالاسم وبقائه على أصل واحد ساكن.

**والثالثة:** أن يكون منصوباً، منوناً كان نحو قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾<sup>(٢)</sup>، أو غير

مُؤنّ نحو قوله جلّ وعلا: ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الطَّرِيقَ ﴾<sup>(٣)</sup>، فيجب إثبات الياء فيهما وقفاً؛ لأنها تحصنت في الأول بألف التنوين، وفي الثاني بأل<sup>(٤)</sup>. فإن كان المنقوص مرفوعاً أو مجروراً في غير المسألتين الأوليين فإما أن يكون مؤنّ أو غير منون.

فإن كان منوناً فالمختار والأرجح فيه الوقف بالحذف نحو: هذا قاض، ومررت بقاض، ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء نحو: هذا قاضي، ومررت بقاضي.

وإن كان غير مؤنّ جاز فيه إثبات الياء وحذفها، والإثبات هو الأجود نحو: هذا القاضي، ومررت بالقاضي، وتقول في الحذف: هذا القاض، ومررت بالقاض<sup>(٥)</sup>.

### البيان:

ذكر ابن عقيل في المنقوص المرفوع والمجرور ثلاث لهجات عند الوقف، وأولها إذا كان مؤنّاً، والأخريان إذا كان محلىً بأل.

فإذا كان منوناً فجمهور العرب يستصحبون حذف يائه، فيقولون: هذا قاض، ومررت بقاض؛ لأنّ الوقف عارض؛ فلا يعتدون به، وهذا هو الأجود والأكثر.

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٧١٩/٢.

(٢) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٢٦ من سورة القيامة.

(٤) ينظر التصريح ٦٢٠/٢، وشرح الأشموني ٢٠٧/٤، ٢٠٨.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٤٦٨/٢، ٤٦٩، والتصريح ٦٢٠/٢، ٦٢١، وشرح الأشموني ٢٠٧/٤.



وإثبات الياء عند الوقف جيد؛ لكونه لغة لبعض العرب، حكاها عنهم الثقات، وقد تناول ذلك حين قال: "وإقرار الياء جيد إلا أن الحذف أكثر، زعم أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته يثبت الياء فيقول: قاضى وعمى، وجاء الوقف بالياء عن ابن كثير وورش فى أحرف من القرآن"<sup>(١)</sup>. وإذا كان محلى بأل ففيه لغتان، إحداهما: إقرار الياء، والأخرى: الحذف، ونقل عن سيبويه ما يقضى بقوة اللغتين وجودتهما حين قال: "قال سيبويه: والإثبات أقيس وأكثر، وقال فى الحذف: إنه عربى كثير"<sup>(٢)</sup>، ومنه ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾<sup>(٤)</sup>...<sup>(٥)</sup>.

فقد وافق سيبويه هنا - كما ترى - ومع ذلك ألفيناه فى موضع آخر يختلف عنه، فيحكم على لغة إثبات الياء بالقلّة<sup>(٦)</sup>، ولا ريب أن هذا يقضى بأنّ فى كلامه تعارضاً.

### الدراسة التفصيلية:

أثبت سيبويه أولى اللهجات الثلاث المذكورة فى الاسم المنقوص، وعلّل لها حين قال: "وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامى، وغازى، وعمى، أظهروا فى الوقف حيث صارت فى موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ها هنا إلى مثل ما اضطروا إليه فى الوصل من الاستئصال"<sup>(٧)</sup>.

وتبعه فى إثبات ذلك وجوازه جمهور أهل التصريف<sup>(٨)</sup>، قال ابن يعيش: "كأنّ هؤلاء اعتزموا حذف التنوين فى الوقف، فأعادوا الياء؛ لأنهم لم يضطروا إلى حذفها، كما اضطروا فى حال الوصل"<sup>(٩)</sup>. فالناطقون بهذه اللغة ردّوا الياء؛ لزوال موجب حذفها فى الوقف، والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين لفظاً، فلما حذف التنوين لأجل الوقف زال المانع؛ فرجعت الياء المحذوفة<sup>(١٠)</sup>.

(١) المساعد ٣٠٨/٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٨٥/٤.

(٣) من الآية ٩ من سورة الرعد.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة غافر.

(٥) المساعد ٣٠٩/٤.

(٦) ينظر: السابق ٣٤٦/٤.

(٧) الكتاب ١٨٣/٤.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة ٧١٩/٢، وشرح المفصل للخوارزمى ٢٢٦/٤، ولابن يعيش ٧٥/٩، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤، وشرح الرضى على الشافية ٣٠١/٢، وارتشاف الضرب ٣٩٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٢/٣، والمساعد ٣٠٨/٤، ومجموعة شروح الشافية ١٨١/١، ١٢٩/٢، والتصريح ٦٢٠/٢، وهمع الهوامع ٤٢٨/٣، وشرح الأشمونى ٢٠٧/٤.

(٩) شرح المفصل ٧٥/٩.

(١٠) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١٨١/١، ١٢٩/٢.



وبهذه اللغة قرأ ابن كثير المكي هذه الكلمات الأربع حيثما وقعت، وهي ﴿هَادِي﴾<sup>(١)</sup>، و﴿وَالِي﴾<sup>(٢)</sup>، و﴿وَأَقِي﴾<sup>(٣)</sup>، و﴿بَاقِي﴾<sup>(٤)</sup>، دون سواها<sup>(٥)</sup>، ولذلك قال العلامة العلامة ابن مالك: "ولكون الوقف بالحذف مختاراً وافق ابن كثير الستة عليه فيما سوى : ﴿هَادِي﴾، ﴿وَالِي﴾، و﴿وَأَقِي﴾، و﴿بَاقِي﴾ نحو : ﴿بَاعِ﴾ و﴿عَادِ﴾<sup>(٦)</sup>، و﴿مُفْتَرٍ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿فَاقِضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾<sup>(٨)</sup>، و﴿فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾<sup>(٩)</sup>، و﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ﴾<sup>(١٠)</sup>، و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾<sup>(١١)</sup>، و﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانَ﴾<sup>(١٢)</sup>، و﴿وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾<sup>(١٣)...</sup><sup>(١٤)</sup>.

وإذا كان الحذف هو المختار والأرجح كما قرّر أهل التصريف فإن إثبات الياء جيّد؛ لكونه لغة من يوثق بعربيته، ولمجيئه في قراءة ابن كثير، أحد السبعة، وقراءاته متصلة السند بأفصح العرب ﷺ، وهو لا ينطق عن الهوى ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾<sup>(١٥)</sup>، أضف إلى ذلك قول الشيخ خالد: "وحجة من أثبت الياء في المنون حالة الوقف أن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين، ولا تنوين في الوقف، فوجب أن تعود"<sup>(١٦)</sup>.

(١) من الآيتين ٧، ٣٣ من سورة الرعد، والآيتين ٢٣، ٣٦ من سورة الزمر، والآية ٣٣ من سورة غافر.

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد.

(٣) من الآيتين ٣٤، ٣٧ من سورة الرعد، والآية ٢١ من سورة غافر.

(٤) من الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٥) ينظر: التيسير/١٠٨، والنشر ١٣٧/٢، وتقريبه ٧٩/١، وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٤/١.

(٦) من الآية ١٧٣، من سورة البقرة، والآية ٤٥، من سورة الأنعام، والآية ١١٥، من سورة النحل.

(٧) من الآية ١٠١ من سورة النحل.

(٨) من الآية ٧٢ من سورة طه.

(٩) من الآية ٥ من سورة العنكبوت.

(١٠) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(١١) الآية ٢٦ من سورة الرحمن.

(١٢) الآية ٤٤ من سورة الرحمن.

(١٣) من الآية ٥٤ من سورة الرحمن.

(١٤) شرح الكافية الشافية ١٩٨٥/٤، ١٩٨٦، ١٩٨٦.

(١٥) الآية ٤ من سورة النجم.

(١٦) التصريح ٦٢١/٢.



وأما اللغتان الواردتان في الوقف على المنقوص المحلى بأل فأولاهما لغة الجمهور، والأخرى لبعض العرب، وكلتاها فصيحة، ودونك تفصيل القول فيهما:

اللغة الأولى - وهي الأجود والأرجح-: إثبات الياء، فتقول في الوقف: هذا الرامى، والغازى، والقاضى، فيستوى فيها حال الوصل والوقف؛ لأن الياء ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفها، فلم تسقط في الوقف<sup>(١)</sup>.

وقال الرضى: "وأما المنقوص ذو اللام رفعاً وجرّاً فالأكثر بقاء يائه في الوقف؛ إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه، وهو حاصل"<sup>(٢)</sup>.

واللغة الثانية: حذف الياء، ولذلك علتان:

أولاهما: أنهم حذفوا الياء منه؛ لأنهم شبّهوه بما ليس فيه ألف ولام من المرفوع والمجرور المنون؛ إذ كانت الياء تحذف وليس في الاسم ألف ولام، وكأنهم أدخلوا فيه الألف واللام بعد أن وجب الحذف، فقالوا: هذا القاضُ والرامُ والغاز<sup>(٣)</sup>.

والثانية: بيّنها سيبويه بقوله: "فعلوا هذا؛ لأن الياء مع الكسرة تستنقل كما تستقل الياءات"<sup>(٤)</sup>، وقرّر الرضى أن بعض العرب حذف الياء في الوقف؛ لكونه موضع استراحة، والياء المكسور ما قبلها ثقيلة<sup>(٥)</sup>.

وجعل بعض شراح الشافية علة من حذف الياء في الوقف هي الفرق بين الوصل والوقف؛ فلذلك يقول في الوقف: جاءنى القاضُ، ومررت بالقاضُ، دون الوصل<sup>(٦)</sup>.

وقضى سيبويه بأن إثبات الياء هو الأقيس والأكثر، والحذف جائز عربى كثير<sup>(٧)</sup>، ونقل ذلك عنه أبو حيان وابن عقيل<sup>(٨)</sup>.

وانتهى آخرون إلى القول بأن إثبات الياء أجود في القياس من الحذف وأفصح<sup>(٩)</sup>، والظاهر أن ما قضى به سيبويه ومن سلك مسلكه هو الأولى بالقبول؛ لأنه يمثّل الواقع اللغوى خير تمثيل، والسماع وارد باللغتين معاً.

(١) ينظر: الكتاب ١٨٣/٤، وشرح المفصل للخوارزمى ٢٢٧/٤، ولابن يعيش ٧٥/٩، ومجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ١٨١/١).

(٢) شرح الرضى على الشافية ٣٠٠/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٨٣/٤، وشرح المفصل للخوارزمى ٢٢٧/٤، ولابن يعيش ٧٥/٩.

(٤) الكتاب ١٨٣/٤.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣٠٠/٢.

(٦) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١٨١/١، ١٢٨/٢.

(٧) ينظر: الكتاب ١٨٥/٤.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب ٣٩٥/١، والمساعد ٣٠٩/٤.

فقد قرأ جمهور القراء بالحذف قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿لِيُنذِرَ

يَوْمَ التَّلَاقِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله جلَّ جلاله: ﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقرأ ابن كثير بإثبات الياء، ووافقه يعقوب الحضرمي<sup>(٥)</sup>.

وكذلك قرأ الجمهور بالحذف قوله جلَّ شأنه: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ في سورتي الإسراء

والكهف<sup>(٦)</sup>، وقرأ يعقوب بإثبات الياء، وورد ذلك من طريق ابن شنبوذ عن قنبل عن نافع<sup>(٧)</sup>.

قال الشيخ خالد: "وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف أنه قدّر الوقف على المنكر بحذف

الياء والتنوين، ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها"<sup>(٨)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: شرح المفصل ٧٥/٩، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٧/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٣/٣،

والتصريح ٦٢١/٢، وهمع الهوامع ٤٢٨/٣، وشرح الأشموني ٢٠٧/٤.

(٢) من الآية ٩ من سورة الرعد.

(٣) من الآية ١٥ من سورة غافر.

(٤) من الآية ٣٢ من سورة غافر.

(٥) ينظر: التيسير/١٠٩، ١٥٦، والنشر ٢٩٨/٢، ٣٦٦، وتقريبه/١٢٩، ١٦٩، وإتحاف فضلاء البشر ١٦١/٢،

٤٣٥.

(٦) من الآية ٩٧ من سورة الإسراء، والآية ١٧ من سورة الكهف.

(٧) ينظر: النشر ٢/٣٠٩، ٣١٦، وإتحاف فضلاء البشر ٢/٢٠٥، ٢١١.

(٨) التصريح ٦٢١/٢.



## المبحث الثانى

### اللهجات فى تصريف الأفعال

## أَبَى يَأْبَى بِكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع

### تقديم:

قَرَّرَ علماء التصريف أن فَعَلَ يَقَعْلُ بفتح العين فى الماضى والمضارع لابد أن تكون عينه أولامه حرفاً من أحرف الحلق الستة، نحو: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَذَهَبَ يَذْهَبُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَنَفَعَ يَنْفَعُ. وإنما فَتَحَتِ العرب عين المضارع الحلقى العين أو اللام؛ تخفيفاً لثقل أحرف الحلق باجتلاب الفتحة التى هى أخف الحركات، ولا تأثير لأحرف الحلق إن وقعت فاء للفعل؛ لسكون الفاء فى المضارع، فهى ضعيفة بالسكون ميته، ويكون اللفظ بها خفيفاً.

وإذا لم تكن عين الفعل أولامه حرفاً حلقياً لم يجرز فتح العين فى المضارع. وقد شذت من كلامهم كلمة فتحوها منها الماضى والمضارع، وليست عينها ولا لامها من أحرف الحلق، وهى قولهم: أَبَى يَأْبَى - بفتح العين فيهما<sup>(١)</sup>، وقد اختلف فى توجيهها:

- فىرى سيبويه أنهم فعلوا ذلك من أجل تشبيهه ما الهمزة فيه أولى - فاء - بما الهمزة فيه أخيرة - لام - نحو: يَقْرَأُ، أو أنهم فتحوها على طريق الغلط، تَوَهَّمُوا ماضيه على فَعَلَ فجاء المضارع على يَقَعْلُ<sup>(٢)</sup>.

- ويرى المبرد أنهم إنما فعلوا ذلك؛ لأنهم لما فتحوه صاروا إلى حرف حلقى، وهو الألف. وهذا فاسد؛ لأنه يوجب مثله فى كل ما اعتلت لامه، وليست الألف من الأحرف الحلقية، ولا لها معتمد فى حلق ولا غيره؛ لأنها من الأحرف الهاوية فى الجوف<sup>(٣)</sup>.

- وذهب ابن درستويه إلى أنهم فتحوها بطريق التشبيه أو الحمل على ما هو فى معناه، مما ينفتح لحرف الحلق، وهو قولهم: مَنَعَ يَمْنَعُ؛ لأنَّ الآبَى ممتنع<sup>(٤)</sup>.

### البيان:

نقل ابن عقيل عن ابن سيده حكايته أن قوماً من العرب قالوا فى الماضى: أَبَى بِكسر العين، فَيَأْبَى - بفتحها - على لغتهم جارٍ على القياس، نحو: نَسَى يَنْسَى، وعلى هذا يكون أَبَى يَأْبَى - بالفتح فيهما - من الاستغناء بمضارع فعلٍ عن مضارع آخر<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤٣٣، وشرح الرضى على الشافية ١/١١٧، ١١٨، ١١٩، ومجموعة شروح الشافية ١/٥٣، ٣٣/٢، والمغنى فى تصريف الأفعال/١٧٨، ١٧٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٤/١٠٥، وشرح التصريف للثمانيني/٤٣٣، ٤٣٤، والمخصص ١٤/٢١١ والأمالى الشجرية ١/١٣٨.

(٣) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه/٣٤، ٢٦١، وشرح التصريف/٤٣٣.

(٤) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه/٣٥، ٢٦١.

(٥) ينظر: المحكم (غسى، قنط)، والمساعد ٢/٥٩٣.



**الدراسة التفصيلية:**

علماء التصريف يحكمون بشذوذ **أَبَى** بفتح العين في الماضي والمضارع؛ لمخالفته القياس؛ إذ ليست عينه ولا لامه حرف حلق حتى تفتح عين مضارعه<sup>(١)</sup>، فإن قيل: كيف يكون شاذًا، وهو وارد في أفصح الكلام، إذ قال الله تعالى: ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾<sup>(٢)</sup>؟ قيل: كونه شاذًا لا ينافي وقوعه في الفصح، لأنهم قَسَمُوا الشاذَّ إلى ثلاثة أقسام: قسم مخالف للقياس دون الاستعمال، وقسم مخالف للاستعمال دون القياس، وهما مقبولان، وقسم مخالف للقياس والاستعمال، نحو: الأَجَلُّ، وهو مردود<sup>(٣)</sup>.

وهناك أمران يجعلان الدارس يقضى بأن قولهم: **أَبَى** يَأْبَى من باب تداخل اللغات، وهما: **أولاً:** ما نقله ابن عقيل وابن جماعة عن ابن سيده من حكايته أن قومًا من العرب قالوا في الماضي: **أَبَى** - بكسر العين - **فَيَأْبَى** على لغتهم جار على القياس، كـ: **نَسَى** يَنْسَى، وعلى هذا يكون **أَبَى** يَأْبَى - بفتح العين فيهما - من الاستغناء بمضارع فعل عن مضارع آخر<sup>(٤)</sup>.

**ثانيًا:** قول ابن جنى: وقد قالوا: **أَبَى** يَأْبَى - **كضرب يضرب** -، أنشد أبو زيد:

يَا إِلِى مَاذَامُهُ فَتَأْبِيَهُ  
مَاءٌ رَوَاءٌ، وَنَصِيٌّ حَوْلِيَهُ<sup>(٥)</sup>

فجاء به على وجه القياس كـ: **أَتَى** يَأْتِي<sup>(٦)</sup>.

فإذا ضمنا ما حكاه ابن سيده من مجيء **أَبَى** يَأْبَى من باب **عَلِمَ** يَعْلَمُ إلى ما حكاه ابن جنى من مجيئه من باب **ضَرَبَ** يَضْرِبُ، انتهينا إلى القول بأن قولهم: **أَبَى** يَأْبَى - بفتح العين فيهما - من باب تداخل اللغتين<sup>(٧)</sup>.

ومعناه: أن يكون في الكلمة لغتان، فيؤخذ الماضي من لغة، والمضارع من لغة أخرى<sup>(٨)</sup>، فالجمهور حين نطقوا بهذا القول أخذوا الماضي من باب **ضَرَبَ**، والمضارع من باب **عَلِمَ**.

(١) ينظر: شرح التصريف للثمانيني/٤٣٣، والمخصص ١٢٦/١٤، وشرح الرضى على الشافية ١٢٣/١، ومجموعة شروح الشافية ١/٥٤، ٢/٣٣، ورسالتان في علم الصرف للسنباطي والمرصفي/٦٣، والمغنى في تصريف الأفعال/١٦٦، وتصريف الأفعال للشيخ/عبد الحميد عنتر/١٢٦.

(٢) من الآية ٣٢ من سورة التوبة.

(٣) ينظر: مجموعة شروح الشافية (المناهج الكافية في شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصارى ٢/٣٤)، ورسالتان في علم الصرف/٦٣.

(٤) ينظر: المحكم (غسى، قنط) والمساعد ٢/٥٩٣، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/٥٤).

(٥) بيتان من مشطور الرجز للزفان السعدي، وقد وردا في: نوادر أبي زيد/٣٣١، والخصائص ١/٣٣٣، ٣٨٣، واللسان (أبي) الذأم: العيب، والنصي: نبت ناعم من أفضل المرعى. ينظر: اللسان (ذيم، ونصي).

(٦) ينظر: الخصائص ١/٣٣٣، ٣٨٣، واللسان (أبي).

(٧) ينظر: هامش شرح الرضى على الشافية ١/١٢٣.

(٨) ينظر: رسالتان في علم الصرف/٦٣، ٦٤، والمغنى في تصريف الأفعال/١٨٤.

## إبدال تاء الضمير طاءً بعد أحرف الإطباق وداً بعد الدال والزاي

## تقديم:

تُبدل الطاء من تاء الافتعال وما تصرف منه إبدالاً مطرداً، إذا كانت الفاء أحد أحرف الإطباق، وهى أربعة: الصاد والضاد، والطاء والظاء، كقولك فى افتعل من الصبر: اصطبر يصطبر اصطباراً، ومن الضرب: اضطرب يضطرب اضطراباً، ومن الظلم: اضطلم يظلم اضطلاماً، والأصل: اصتبر، واضترب، واطتلم.

وعلة هذا الإبدال: أن هذه الأحرف مستعلية فيها إطباق، والتاء حرف مهموس غير مستعل، وليس فيه إطباق، فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يصاده وينافيه، فأبدلوا من التاء طاءً؛ لأنهما من مخرج واحد، ولتشاكل الطاء ما قبلها<sup>(١)</sup>.

وتُبدل الطاء من تاء الضمير إبدالاً غير مطرد إذا كانت لام الفعل حرف إطباق، نحو قولك: فَحَصَطُ، وَقَبَضْتُ، وَخَبَطْتُ، وَحَفِظْتُ<sup>(٢)</sup>.

ووجه ذلك: أنهم أجروا المنفصل من الفعل - وهو تاء الضمير - مجزئ المتصل وهو تاء افتعل - لأن تاء الفاعل قد صارت كأنها من أحرف الفعل، ألا ترى أنهم يسكنون لها لام الفعل، نحو: كَتَبْتُ؛ لئلا تجتمع فى كلمة أربع متحركات، فصارت بمنزلة التاء من افتعل. وأبدلت الدال من تاء الضمير بعد الدال والزاي، نحو قولك: جَدُّ وَفَزْدُ فَي: جَدَّتْ وَفَزْتُ<sup>(٣)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل أن تاء الضمير تُبدل طاءً بعد الصاد والضاد، والطاء والظاء فى لغة قوم من بنى تميم، وقال: " وقد روى بيت علقمة بن عبدة على الإبدال ، وهو:

وَفِي كُلِّ حَىٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ<sup>(٤)</sup>

- (١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصرمى ٢/٨٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤٦، ٤٧، والممتع ١/٣٦٠.  
 (٢) ينظر: التبصرة والتذكرة ٢/٨٥٦، والممتع ١/٣٦١، وشرح الرضى على الشافية ٣/٢٢٦، ٢٨٧، ٢٨٨.  
 (٣) ينظر: الكتاب ٤/٢٤٠، ٤٧١، والمنصف/٥٤٧، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ٢/١٢٦٨، والتبصرة والتذكرة ٢/٨٥٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٤٨.

(٤) البيت من بحر الطويل، قاله الشاعر فى مدح الحارث بن أبى شمر الغسانى، وكان قد أسر أخاه شأساً، فسار إليه علقمة ومدحه، وشَفَعَ فى أخيه فشَفَعَهُ، ومعنى خَبَطْتُ: أُنعمت، وأصل الخبط: ضَرْبُ الشجر بالعصا لِيَتَحَاتَ ورقها فتلعفه الإبل، فجُعِلَ ذلك مثلاً فى العطاء، وجُعِلَ كل طالبٍ معروفًا مختبِطًا، وكل معطٍ خابِطًا، والذنوب: الدلو مَلأى، فضربت مثلاً فى القسمة والحظ. ينظر هذا البيت فى: ديوان الشاعر/٤٨، والكتاب ٤/٤٧١، والمنصف/٥٤٧، والنكت ٢/١٢٦٨، والتبصرة والتذكرة ٢/٨٥٦، وشرح المفصل للخوارزمى ٤/٤٧٧، ولابن يعيش ١٠/٤٨، ١٥١، والممتع ١/٣٦١، ومجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ١/٣٥٥)، وشرح شواهد الشافية/٤٩٤، ٤٩٥.

ويقولون: فَحَصَّنْ ، وَحَفِظْ ، وَخَضَّنْ<sup>(١)</sup>.

وذكر كذلك أن هذه التاء تبدل عندهم دالاً بعد الدال والزاي، فيقولون في جَلَدْتُ وَفَزْتُ: جَلَدْتُ وَفَزْتُ، ثم نقل عن بعضهم أن إبدال تاء الضمير دالاً بعد الدال والزاي لغة أبي هريرة -<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

قَرَّرَ علماء التصريف من لدن سيبويه إلى ما شاء الله تعالى أن من العرب قومًا يبدلون تاء الضمير طاءً إذا كان قبلها أحد أحرف الإطباق، تشبيهاً بتاء الافتعال<sup>(٣)</sup>.

ووجه الشبه: أن تاء الضمير كالجزء من الكلمة، فهي كتاء افتعل في أنها جزء من الكلمة، فلما شَبِهَتْ بتاء افتعل، ووقعت بعد الأحرف التي يُستكره اجتماعها معها قلبوها في نحو: خَبَطْتُ وَحِصَّنْتُ طاءً؛ لوقوعها بعد حرف الإطباق، وفي: فَزْتُ وَعَدْتُ دالاً؛ لوقوعها بعد الزاي والدال، وصار الإدغام في خَبَطْتُ وَعَدْتُ واجباً؛ لاجتماع المثليين<sup>(٤)</sup>.

ونرى هؤلاء العلماء في تحديد الناطقين بهذه اللغة ثلاثة أقسام:

- قسم أبهما في بعض العرب، فلم يعزها إلى قبيلة معينة أو أناس مخصوصين، وفي مقدمته: المازني وابن جني<sup>(٥)</sup>، وحذا حذوهما الأعمم والخوارزمي<sup>(٦)</sup>.

- وقسم أطلقها في بني تميم أجمعين، وعلى رأسه سيبويه، فقد قال: "وقد أبدلت الطاء من التاء في فَعَلْتُ إذا كان بعد هذه الحروف، وهي لغة تميم، قالوا: فَحَصَّنْتُ بِرَجْلِكَ، وَحِصَّنْتُ يَرِيدُونَ: حِصَّنْتُ وَفَحَصَّنْتُ."

وقالوا: فَرَدُّ يَرِيدُونَ: فَزْتُ، كما قالوا: فَحَصَّنْتُ<sup>(٧)</sup>، ونهج الرضى نهجه، فأطلقها في مجموع التميميين<sup>(٨)</sup>.

- وقسم جعلها في بعض بني تميم أو قوم منهم، وتَزَعَمَ ذلك الصيمري وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، واقتفى أثرهما أبو حيان حين قال: "وبعض تميم تُبدل من التاء لمتكلم أو مخاطب طاء بعد طاء وظاء، أو

(١) المساعد ٢٢١/٤، ٢٢٢.

(٢) ينظر: السابق ٢٢٢/٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٤٧١/٤، والمنصف/٥٤٧، والنكت ١٢٦٨/٢، والتبصرة والتذكرة ٨٥٦/٢، وشرح المفصل للخوارزمي ٤٧٧/٤، ولابن يعيش ٤٨/١٠، ١٥١، وشرح الرضى على الشافية ٢٢٦/٣، ٢٢٧، ٢٨٧، ٢٨٨، وارتشاف الضرب ١٥٦/١، والمساعد ٢٢١/٤، ٢٢٢، ومجموعة شروح الشافية ٣٥٤/١، ٣٥٥، ٢٥٢/٢، ٢٥٣.

(٤) ينظر: مجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ٣٥٤/١، ٣٥٥).

(٥) ينظر: المنصف/٥٤٧.

(٦) ينظر: النكت ١٢٦٨/٢، وشرح المفصل ٤٧٧/٤.

(٧) الكتاب ٢٣٩/٤، ٢٤٠.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٢٢٦/٣.

(٩) ينظر: التبصرة والتذكرة ٨٥٦/٢، وشرح المفصل ٤٨/١٠.



( 798 )

صاد وضاد نحو: خَبَطْتُ، وَحَفِظْتُ، وَفَحَصْتُ، وَخَضْتُ، وبعد الزاي والداد دالاً نحو: فَزَدْتُ وَجَلَدْتُ فَي: فَزْتُ وَجَلَدْتُ<sup>(١)</sup>.

وكذلك فعل ابن عقيل، وزاد في إبدالها دالاً أنه لغة أبي هريرة - رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>، وعلى منوالهم نسج ابن جماعة في حاشيته على شرح الجاربردى للشافعية<sup>(٣)</sup>.

وهذه اللغة على جميع الأحوال فصيحة مقبولة، غير أن الأمر كما قال سيبويه: "أعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلبها طاءً؛ لأنَّ هذه التاء علامة الإضمار، وإنما تجيء لمعنى، وليست تلزم هذه التاء الفعل"<sup>(٤)</sup>.

فليست هذه اللغة بالكثيرة الشائعة<sup>(٥)</sup>، ولعل هذا ما جعل ابن الحاجب وابن يعيش يذهبان إلى أن هذا الإبدال قليل ضعيف، وشاذ لا يقاس عليه<sup>(٦)</sup>.

وحكمهما هذا مردود، وليس بشيء؛ لأمرين:

أحدهما: أن الإبدال المذكور لغة لقوم من بني تميم، ولا يقال فيما كان لغة: إنه غير مطرد أو شاذ محروم القياس<sup>(٧)</sup>.

والثاني: شهادة سيبويه بأن هؤلاء القوم تُرضى عربيتهم<sup>(٨)</sup>، ومثله لا ترد شهادته في قضايا العربية العربية وأحوال الناطقين. ولا تزال هذه اللغة باقية؛ إذ تشيع بيننا كلمة: خَبَطْتُ.

\* \* \*

(١) ارتشاف الضرب ١/١٥٦.

(٢) ينظر: المساعد ٤/٢٢١، ٢٢٢.

(٣) ينظر: مجموعة شروح الشافية ١/٣٥٥.

(٤) الكتاب ٤/٤٧٢.

(٥) ينظر: التبصرة والتنكرة ٢/٨٥٦، وشرح الرضى على الشافية ٣/٢٢٦.

(٦) ينظر: الإيضاح ٢/٤١٢، وشرح المفصل ١٠/٤٨، وشرح الرضى على الشافية ٣/٢٢٦، ٢٨٣، ومجموعة شروح الشافية ١/٣٥٤، ٢/٢٥٣.

(٧) ينظر: مجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/٣٥٥).

(٨) ينظر: الكتاب ٤/٤٧١، والنكت ٢/١٢٦٨، وشرح الرضى على الشافية ٣/٢٨٧.



## الفعل الماضى الأجوف المبني للمفعول

### تقديم:

يُضْمُّ أول الفعل الماضى عند بنائه للمفعول، ويكسر ما قبل آخره، سواء أكان ثلاثياً مجرداً نحو: ضُرِبَ، أم مزيداً فيه نحو: أُكْرِمَ، واستُخْرِجَ، أم رباعياً مجرداً نحو: نُحْرَجَ، أم مزيداً فيه نحو: تُدْحَرَجُ. ويضُمُّ الحرف الثالث مع الأول فى الماضى المبدوء بهمزة وصل، والثانى مع الأول فى المبدوء بتاء زائدة<sup>(١)</sup>.

وإنما غيَّرت صيغة الفعل بعد حذف الفاعل؛ إذ لو لم تغير لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل.

واختير للمبنى للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل؛ لكونه أقل استعمالاً منه.

وإنما غيَّر الماضى الثلاثى إلى وزن (فَعَلَ) دون سائر الأوزان؛ لكون معناه غريباً فى الأفعال، إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به، وهو الفاعل، فلما حذف منه ذاك خيف أن يلحق فى أول وهلة النظر بالأسماء، فجعل على وزن لا يكون فى الأسماء، ثم حُمِلَ غير الثلاثى عليه فى ضم الأول وكسر ما قبل الآخر<sup>(٢)</sup>.

والماضى الأجوف الذى لم تُعَلَّ عينه حكمه عند بنائه للمفعول حكم الصحيح، فتقول: عُوِرَ وعُيِنَ، كما تقول: ضُرِبَ.

### البيان:

ذكر ابن عقيل تبعاً لابن مالك ثلاث لهجات مسموعة فى الماضى الأجوف الذى اعتلت عينه عند بنائه للمفعول، يستوى فيها الثلاثى وغيره، وبين يديك بيانها:

الأولى: كسر ما قبل العين كسرةً خالصةً من إشماع الضم، فتقول: قِيلَ، وبيِعَ، وانقِيدَ، واختيرَ.

وأصل قِيلَ: قُولَ، فنقلت كسرة الواو؛ لاستئصالها عليها إلى القاف بعد تقدير حذف حركتها، فانقلبت الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، كما فَعَلَ فى ميزان. وأصل بيِعَ: بَيْعَ، فنقلت كسرة الياء؛ لاستئصالها عليها إلى الباء بعد تقدير حذف حركتها. وأصل انقِيدَ: انقُودَ، ففَعَلَ فيه ما فَعَلَ فى قِيلَ. وأصل اختيرَ: اخْتِيرَ، ففَعَلَ فيه ما فَعَلَ فى بيِعَ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٠، وشرح الرضى على الكافية

٤/١٢٩، وشرح الأشمونى ٢/٦٢.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ٤/١٢٩.

(٣) ينظر: المساعد ١/٤٠١، ٤٠٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٥٦.

الثانية: كسر ما قبل العين بإشمام الضم، والمراد بالإشمام: الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ، ولا وجود له فى الخط. وقد قرئ فى السبعة قوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ

يَتَّارِضُ أَبْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَأُ أَقْلِي وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾<sup>(١)</sup>، بالإشمام فى: قِيلَ وَغِيضَ<sup>(٢)</sup>.

قال ابن عقيل: "وليس المراد بالإشمام هنا ما يراد به فى الوقف من ضمّ الشفتين من غير صوت؛ لأن هذا غير ممكن فى الوصل، وإنما المراد به هنا: شوبُّ الكسرة شيئاً من صوت الضمة؛ ولهذا قيل: إنه ينبغى أن يُسمى هذا رومًا، لكن عبارة المتقدمين أنه إشمام"<sup>(٣)</sup>.

الثالثة: إخلاصُ ضمّ ما قبل العين فتقول: قُولَ، وبُوعَ، فتسلم العين التى هى واو؛ لسكونها بعد مجانسها، وتقلب التى هى ياء واوًا؛ لسكونها بعد ضمة.

وهذه لغة بنى فقعس وبنى دبير، وهما من فصحاء بنى أسد، وهى موجودة فى لغة هذيل<sup>(٤)</sup>. وأثبت ابن عقيل أن هناك خلافًا دار بين العلماء فى جواز هذه اللهجات الثلاث فى غير الثلاثى نحو: انقاد واختار، وذلك حين قال: "ومقتضى كلام المصنف جواز هذه اللغات الثلاث فى انقاد واختار ونحوهما، وهو موافق لما نقله ابن عصفور والأبدي<sup>(٥)</sup>. وزعم بعض المتأخرين من المغاربة أنه لا يجوز فى الزائد على ثلاثة إلا لنقل نحو: اختيرَ وانقيدَ، وهى اللغة الأولى"<sup>(٦)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

ذكر علماء العربية ثلاث لغات مسموعة عن العرب فى الأفعال الماضية معتلة العين عند بنائها للمفعول، وجاء الذكر الأول لها - فيما أعلم - فى كتاب سيبويه غير معزوة إلى أحد<sup>(٧)</sup>، ثم هذا حذوه حذوه اللاحقون من بعده، ومن جمهور كلامهم يبدو أن الأرجح جريانها فى الثلاثى وفى غيره مما كان على وزن انفعل وافتعل من الأجوف نحو: انقاد واختار<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود.

(٢) ينظر: التيسير لأبى عمرو الدانى/٦٢، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٥٨/١، والنشر ٢/٢٠٨، وتقريبه/٩٠، وفيها أنها قراءة الكسائى ووافقه هشام فى روايته عن ابن عامر، وروى فى روايته عن يعقوب الحضرمى.

(٣) ينظر: المساعد ٤٠٢/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٥٨/١.

(٤) ينظر: المصدران السابقان.

(٥) هو: أبو الحسن على بن محمد بن محمد الخشنى، من أحفظ أهل وقته للخلاف النحوى، ومن أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه. توفى سنة ٦٨٠هـ. ينظر: بغية الوعاة ٢/١٩٩.

(٦) المساعد ٤٠٢/١، ٤٠٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٣٤٢/٤.

(٨) ينظر: المقتضب ٢٤٤/١، وعلل النحو للوراق/٢٧٨، والمنصف/٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، وشرح التصريف للثمانينى/٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، وشرح المفصل للخوارزمى ٣٨٧/٤، ولابن يعيش ٧/٧٠، والممتع ٢/٤٥١، ٤٥٢،



وقد سبق بيان اللغات الثلاث، ونعرضها هنا مرة أخرى؛ لنُعَلِّلَ لها، ونعزوها إلى الناطقين بها، مُتَّبِعِينَ ذلك بأحكام العلماء عليها من حيث الفصاحة وعدمها.

اللهجة الأولى: إخلاصُ كسر ما قبل العين، فيقال: قِيلَ وَبِيعَ، وَاِنْقِيدَ وَاخْتِيرَ، والذي حدث أن ما كان من ذوات الياء تنقل كسرة يائه؛ لاستئصالها إلى ما قبله بعد سلب حركته، فتسلم الياء؛ لسكونها بعد حركة مجانسة.

وما كان من ذوات الواو فإن واوه تصير ياء، والأصل: قَوْلَ وَاِنْقُودَ عَلَى قِياسِ الصَّحِيحِ، اسْتَنَقَلُوا الكسرة على الواو، فنقلوها إلى القاف بعد سلب حركتها، ثم قلبوا الواو ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار اللفظ: قِيلَ وَاِنْقِيدَ بكسرة خالصة وياء خالصة.

هذا تعليل سيبويه، وتلقاه الجمهور بالقبول<sup>(١)</sup>، ويرى ابن الحاجب أن الكسرة استثقلت على حرف العلة، فحذفت ولم تنقل إلى ما قبلها؛ لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك، ثم قلبت الضمة كسرةً في الياءِ، وحمل عليه الواوِ؛ لأنه معتل العين مثله، فكسر ما قبل الواو، فانقلبت ياء؛ لسكونها إثر كسرة<sup>(٢)</sup>.

والتعليل الأول هو الأقرب والأرجح؛ لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في الإعلال على غيرها<sup>(٣)</sup>.

وقد عُرِّيت هذه اللغة إلى أهل الحجاز: قريش ومن جاورهم<sup>(٤)</sup>، وقضى بعض العلماء بأنها أجود اللغات الثلاث<sup>(٥)</sup>، وأفصحها<sup>(٦)</sup>، ويشهد لذلك مجيء القرآن الكريم بها في قراءات الجمهور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٧)</sup>، بكسر القاف من (قيل)، وهكذا حيثما

وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣١/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٣٠/٤، وارتشاف الضرب ١٩٥/٢، ١٩٦، والمساعد ٤٠١/١، ٤٠٢، ومجموعة شروح الشافية ٢٩٩/١، ٢٠٩/٢، وشرح المكودي على الألفية ١٢٧/١، ١٢٨، والتصريح ٤٣٧/١، ٤٣٨، وهمع الهوامع ٣١٣/٣، ٣١٤، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٦٢/٢.

(١) ينظر: الكتاب ٣٤٢/٤، والمصادر السابقة كلها.

(٢) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٣٠/٤.

(٣) ينظر: السابق ١٣١/٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥/٢، والتصريح ٤٣٧/١.

(٥) ينظر: علل النحو/٢٧٨، وشرح التصريف للثمانيني/٤٤٦.

(٦) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٣٠/٤، ومجموعة شروح الشافية ٢٩٩/١، ٢٠٩/٢، وهمع الهوامع ٣١٣/٣.

(٧) من الآية ١١ من سورة البقرة.

وقع، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله جلَّ وعلا: ﴿ وَجَاءَءَ بِالنَّبِيِّنَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله جلَّ شأنه: ﴿ وَسِيقَ ﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال الراجز:

حِيَكْتُ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تَحَاكَ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكَ<sup>(٤)</sup>

(٤)...

اللهجة الثانية: إشمام الكسر الضم بعد التغييرات الجارية في اللهجة الماضية، وحقيقة الإشمام هنا: أن تنحو بكسرة ما قبل العين نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. وهذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضع<sup>(٥)</sup>، وبعبارة الصبان هو: أن يُؤتى بجزءٍ من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق، ومن ثم تمحضت الياء<sup>(٦)</sup>.

فالإشمام عند القراء والنحاة - ها هنا - حركة بين حركتي الضم والكسر، بعدها حرف بين الواو والياء، والغرض منه: الإيذان بأن الضم هو الأصل في أوائل هذه الأفعال<sup>(٧)</sup>، ولا يعرف إلا بالمشافهة، فمحله اللفظ، ولا وجود له في الخط.

والإشمام فصيح، وإن كان قليلاً<sup>(٨)</sup>، وهو موجود في لغة كثير من قيس وعامة أسد<sup>(٩)</sup>، ووصف العلماء لغته بأنها فصيحة، ومن بينهم ابن مالك، فقد قال: "ومن أشمَّ الكسرة ضمة لم يُغَيَّر الياء،

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ.

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الزمر.

(٣) من الآيتين ٧١، ٧٣ من سورة الزمر.

(٤) هذا الرجز لم يعرف قائله، وقد ورد في: المنصف/٢٢٥، وشرح الكافية الشافية ٦٠٥/٢، وشرح التسهيل ١٣١/٢، وتخليص الشواهد/٤٩٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ٤٥٦/١، والتصريح ٤٣٨/١، وهمع الهوامع ٣١٣/٣ حيكْتُ من الحياكة وهي النسج، ونَيْرَيْنِ: تثنية نَيْرٍ، وهو علم الثوب ولحمته أيضاً، فإذا نسج على نيرين فهو أصفق له وأبقى. ينظر: شرح الشواهد للعيني ٦٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٣١/٤.

(٦) ينظر: حاشية الصبان ٦٢/٢.

(٧) ينظر: شرح التصريف/٤٤٧، ٤٤٨، والممتع ٤٥٢/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٣١/٤، وهمع الهوامع ٣١٤/٣.

(٨) ينظر: شرح الرضى على الكافية ١٣١/٤.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥/٢، والتصريح ٤٣٧/١.



وهي ولغة إخلاص الكسر لغتان فصيحتان مقروء بهما<sup>(١)</sup>، وعلى نهجه سار بعض المتأخرين، فقالوا فقالوا مثلما قال<sup>(٢)</sup>.

وقد قرأ بها الكسائي الماضى الأجوف المبني للمفعول فى الذكر الحكيم حيثما وقع<sup>(٣)</sup>.  
اللهجة الثالثة: إخلاص ضمَّ ما قبل العين، فتقول: قُولَ وَخُوفَ، وَيُوعَ وَهُوبَ وَالْأَصْل: قُولَ وَخُوفَ،  
 وَيُوعَ وَهُوبَ، استثقلوا الكسرة على الواو والياء، فحذفوها حذفاً من غير نقل، فسلمت الواو ساكنة؛  
 لوقوعها بعد حركة مجانسة، وقلبت الياء واواً؛ لسكونها إثر ضمة، ومثل ذلك يقال فى: انْقُودَ  
 واختُور<sup>(٤)</sup>، وقد وضع العلماء هذه اللغة فى أدنى درجات الفصاحة بالنسبة للغتين السابقتين؛ إذ  
 جعلها الوراق أضعفها<sup>(٥)</sup>، وابن جنى والرضى أقلها؛ لثقل الضمة والواو<sup>(٦)</sup>، وقرَّر ابن هشام أنها  
 أنها قليلة<sup>(٧)</sup>، وقضى بعضهم بأنها رديئة<sup>(٨)</sup>.

والحق أنها لغة فصيحة وإن هبطت فى الفصاحة عن اللغتين الأخرين، وليس فيها رداة ولا ضعف،  
 فقد عزيت إلى بنى فَعَّسَ وبنى دُبَيْرَ، وقيل عنهما: إنهما من فصحاء بنى أسد، وتلك اللغة موجودة  
 فى كلام هُذَيْل<sup>(٩)</sup>، وقرَّر ابن جنى أنها لغة بنى ضَبَّة<sup>(١٠)</sup>، وقال: "وَحَكِيَّ عَنْهُمْ فِيمَا رَوَيْنَاهُ عَنْ  
 قُطْرُبَ: بُوَعَ مَتَاعَهُ، وَخُورَ لَهُ، وَاخْتُورَ عَلَيْهِ أَى: اخْتِيرَ"<sup>(١١)</sup>، وذكر ابن هشام أنها حُكِيَتْ عن بعض  
 بعض تميم<sup>(١٢)</sup>.

والسمع ناطق بها كثيراً، فقد روى بها فى الرجز السابق (حوكت)، وجاءت فى قوله روبة:

(١) شرح التسهيل ١٣١/٢.

(٢) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٢٩٩/١، ٢٠٩/٢، وشرح المكودي على الألفية ١٢٧/١.

(٣) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٢٩/١، والتيسير ٦٢/٢، والنشر ٢٠٨/٢، وتقريبه ٩٠/٢ قال مكى:  
 'فمن أشمَّ أوائلها الضم أراد أن يُبَيِّنَ أن أصل أوائلها الضم... ومن شأن العرب فى كثير من كلامها المحافظة على  
 بقاء ما يدل على الأصول "الكشف" ٢٣٠/١.

(٤) ينظر: المنصف ٢٢٤/٢، وشرح التصريف للثمانيني ٤٤٩/٤، والممتع ٤٥١/٢، وشرح التسهيل ١٣١/٢،  
 ومجموعة شروح الشافية ٢٩٩/١، ٢٠٩/٢، ٢١٠.

(٥) ينظر: علل النحو ٢٧٨/٢.

(٦) ينظر: المحتسب ٣٤٥/١، ١٧٨/٢، وشرح الرضى على الكافية ١٣٠/٤.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ١٤٠/٢، والتصريح ٤٣٨/١.

(٨) ينظر: مجموعة شروح الشافية ٢٩٩/١، ٢١٠/٢.

(٩) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٦/٢، والمساعد ٤٠٢/١، والتصريح ٤٣٨/١، وشرح الأشمونى ٦٣/٢.

(١٠) ينظر: المحتسب ٣٤٦/١، والتصريح ٤٣٨/١.

(١١) المحتسب ٣٤٦/١.

(١٢) ينظر: التصريح ٤٣٨/١، وعدة السالك ١٣٩/٢، ومنحة الجليل ٤٥٨/١.

( 814 )

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتَ<sup>(١)</sup>

وقول الشاعر:

وَابْتُذِلْتُ غَضَبِي وَأُمُّ الرَّحَّالِ وَقُولَ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالٍ<sup>(٢)</sup>

وقول الراجز:

نُوطَ إِلَى صُئْبٍ شَدِيدِ الْخَلِّ وَعَنْقٍ كَالْجِدْعِ مُتْمَهِّلٍ<sup>(٣)</sup>ومُرَادُهُمْ: حَيْكٌ، وَبَيْعٌ، وَقَيْلٌ، وَنَيْطٌ، وَلِذَلِكَ نُرَدُّ قَوْلَ سَبِيوِيهِ: "وَهَذِهِ اللُّغَاتُ دَوَاخِلٌ عَلَى قَيْلٍ وَبَيْعٍ وَخَيْفٍ وَهَيْبٍ، وَالْأَصْلُ الْكَسْرُ"<sup>(٤)</sup>، كَمَا رَدَّدَهُ الْمَازِنِيُّ مِنْ قَبْلِ<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) هذا الرجز في ملحق ديوانه /١٧١، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٠٥، وشرح التسهيل ٢/١٣١، وتخليص الشواهد/٤٩٥، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/٤٥٧، والتصريح ١/٤٣٨، وهمع الهوامع ٣/٣١٣، وشرح شواهد المعنى ٢/٨١٩، وشرح الأشموني ٢/٦٣.

(٢) بيتان من مشطور السريع، عروضهما موقوفة، وهما في: المنصف/٢٢٥، والمحتسب ١/٣٤٥، ٢/١٧٨، وشرح التصريف للثمانيتي/٤٤٩، واللسان (قول)، وهامش محقق شرح التصريف/٤٤٩.

(٣) هذا الرجز لم يعرف قائله، وقد جاء في: المنصف/٢٢٥، والمحتسب ٢/١٧٨، واللسان (مهمل)، وهمع الهوامع ٣/٣١٣، ونوط معناه: علق، والخل: خلل، خلل الكساء على نفسك بالخلال، ومتمهّل معناه: منتصب ينظر: اللسان (نوط، خلل، مهمل).

(٤) الكتاب ٤/٣٤٢.

(٥) ينظر: المنصف/٢٢٤.



## تصحيح أفعال واستفعل الأجوفين

### تقديم:

الأفعال الماضية الثلاثية المعتلة العين إذا لحقتها الزوائد حتى صارت على وزن أفعَلَ واستفَعَلَ، واعتلت عينها - واواً كانت أو ياءً - كما كانت تعتل قبل الزيادة وذلك نحو: أجادَ، وأقامَ، وأعانَ، وأبانَ، واستجادَ، واستقامَ، واستعانَ، واستبانَ والأصل: أجودَ، وأقومَ، وأعونَ، وأبينَ، واستجودَ، واستقومَ، واستعونَ واستبينَ.

حرف العلة في هذه الأفعال هو الذي كان يُقلب ألفاً قبل الزيادة في: جادَ، وقامَ، وعانَ، وبانَ، فأجرى مع الزيادة مجراه قبلها<sup>(١)</sup>.

ومن علماء التصريف من يقول: إنَّ هذه الأفعال لما دخلتها الزيادة سَكَتَتْ فَاوْها، فنقلوا فتحة العين - وهى الواو والياء - إلى الساكن قبلها، فبقيت العين ساكنة، فأتبعت الفتحة التى قبلها، فصارت ألفاً<sup>(٢)</sup>.

ومنهم من يقول: إنهم راعوا حركتها قبل النقل، وفتحة ما قبلها بعد النقل، فقد انفتح ما قبل الواو والياء فى اللفظ، وهما متحركان فى الأصل، والسكون عارض؛ فقلبوا حرف العلة ألفاً؛ لانفتاح ما قبله فى اللفظ، وتحركه فى الأصل<sup>(٣)</sup>.

وقال الصيمرى: "والعلة التى تَعَمُّ هذه الأفعال كلها: أنها أفعال أُعِلَّتْ قبل الزيادة، فلما دخلت عليها الزيادة تُرِكَت على حالها، ولم تُغَيَّر"<sup>(٤)</sup>. وربما صَحَّحت بعض الأفعال التى جاءت على هذا النحو، مثل: أجودَ، وأعوّلَ، وأغيمت السماء، واسترّوحَ، واستجودَ<sup>(٥)</sup>.

### البيان:

نقل ابن عقيل عن الجوهرى حكايته أن أبا زيد حكى عن العرب تصحيح أفعَلَ واستفَعَلَ، نحو: أطوئْتُ الشيء واستصوبتُهُ تصحيحاً مطرداً فى الباب كله، ونسب إلى الجوهرى القول بأنَّ تصحيح الأفعال الجارية على هذا الباب لغة فصيحة صحيحة<sup>(٦)</sup>، ثم رفض القياس عليها قائلاً: "والصحيح منع القياس؛ لقلة ما سُمِعَ من تصحيح أفعَلَ واستفَعَلَ"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٤/٣٤٥، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٢/٨٧٨، وشرح الرضى على الشافية ٣/٩٨، ٩٩.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانينى/٤٥٩.

(٣) ينظر: السابق /٤٦٠، والممتع ٢/٤٧٩، ٤٨٠، ومجموعة شروح الشافية ١/٢٧٦، ٢/١٩٢.

(٤) التبصرة والتذكرة ٢/٨٧٩.

(٥) ينظر: المساعد ٤/١٧٧، وشفاء العليل ٣/١١٠٣، وهمع الهوامع ٣/٤٧٩.

(٦) ينظر: الصحاح (حوذ)، والمساعد ٤/١٧٨.

(٧) المساعد ٤/١٧٨.



## الدراسة التفصيلية:

ساق سيويه عدة أفعال من باب أَفْعَلَ واستَفْعَلَ جاءت غير معتلة العين، ومقتضى القياس اعتلالها، وهي:

أَجُودْتُ، وَأَطَوْتُ، وَاسْتَحَوَذَ، وَاسْتَرَوَحَ، وَأَطِيبَ، وَأَخِيلْتُ، وَأَعْيَلْتُ، وَأَعِيَمْتُ، وَاسْتَعْيَلْتُ. وعلة ذلك عنده: أنهم شبَّهوها بـ (فَاعَلْتُ) الأجوف نحو: قَاوَلْتُ، وَبَايَعْتُ؛ إذ ما قبل حرف العلة في هذه الأفعال ساكن، كما أنَّ ما قبله في (فَاعَلْتُ) ساكن، فاشتركا في سكون ما قبل حرف العلة، فَصَحَّحَتْ تلك الأفعال تشبيهاً بـ: (فَاعَلْتُ) الذي امتنع اعتلاله؛ لأنهم لو أسكنوا حرف العلة حذفوا الألف والواو والياء، وصار الفعل على لفظ ما لا زيادة فيه من باب قُلْتُ وَبِعْتُ، فكَرِهُوا هذا الإجحاف بالفعل والالتباس؛ فَصَحَّحُوا.

وقد سُمِعَ عن العرب إعلال هذه الأفعال السابقة جرياً على ما يقتضيه القياس، إلا اسْتَرَوَحَ إليه، وَأَعْيَلْتُ المرأة، وَاسْتَحَوَذَ فإنها صَحَّحَتْ ليس غير؛ للتنبية على الأصل، ومع ذلك لا منع من إعلالها وإن لم يسمع؛ لأنَّ الإعلال هو الكثير المطرد<sup>(١)</sup>.

ويرى ابن جنى أن اقتصارهم على تصحيح هذه الأفعال الثلاثة دون الاعتلال مما يؤكِّد اهتمامهم بإخراج ضَرْبٍ من المعتل على أصله، وأنه إنما جُعِلَ تنبيهاً على الباقي، ومحافظة على إبانة الأصول المغيرة، وهذا ضَرْبٌ من الحكمة في هذه اللغة العربية<sup>(٢)</sup>.

ونجد العلماء أمام هذه الظاهرة منقسمين ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن الوارد بالتصحيح شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقَاسُ عليه. وهو مذهب جمهور علماء التصريف. وعندهم أن هذا الشاذ عن القياس مطرد في الاستعمال فصيح فيه، ولا يجوز للمتكلم أن يتعدى حدود المسموع منه إلى غيره<sup>(٣)</sup>.

وقد أعلن ذلك ابن جنى صراحةً حين قال: "واعلم أن الشيء إذا اطَّرد في الاستعمال، وشذَّ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتَّخَذُ أصلاً يُقَاسُ عليه غيره. ألا ترى أنك إذا سمعت: اسْتَحَوَذَ وَاسْتَنْصَوَبَ أَدَيْتَهُمَا بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما"<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٤/٣٤٥، ٣٤٦، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٢/٨٨٢، وشرح الرضى على الشافية ٣/٩٧.

(٢) ينظر: المنصف/٢٤٢.

(٣) ينظر: المنصف ٢/٢٤٣، وشرح المفصل للخوارزمي ٤/٣٨٩، ولابن يعيش ١٠/٧٦، ٧٧، والممتع

٢/٤٨٢، وشرح الرضى على الشافية ٣/٩٧، وارتشاف الضرب ١/١٥١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦١٠،

ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/٢٧٨)، وشرح الأشموني ٤/٣٢٣.



غيرهما<sup>(١)</sup>، وكذلك فعل ابن يعيش حين قال: "فهذه الألفاظ - وإن كانت متعددة - فهي شاذة في القياس قليلة بالنسبة إلى ما يُعَلُّ، جاءت تنبيهاً على أصل الباب"<sup>(٢)</sup>.

المذهب الثاني: أن باب أَفْعَلَ واستَفْعَلَ من الأجوف يجوز للمتكلم أن يأتي به على الأصل؛ إذ تقول العرب: اسْتَصَابَ واستَصَوَّبَ، واستَجَابَ واستَجَوَّبَ، وهذا قياس مطرد عندهم، ذهب إلى ذلك أبو زيد الأنصاري<sup>(٣)</sup>، ونَسَبَ إليه المرادى والأشموني القول بأن ذلك لغة قوم يُقَاسُ عليها<sup>(٤)</sup>، وكذلك ذهب ذهب الجوهري - فيما حكاه عنه جماعة - إلى أن تصحيح الأفعال الواردة من هذا الباب لغة فصيحة صحيحة<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثالث: أن التصحيح مطرد فيما أهمل فعله الثلاثي، نحو: اسْتَنَوَّقَ؛ إذ لم يقولوا فيه: نَاقَ، وكذلك اسْتَحَوَّذَ؛ إذ لم يقولوا فيه: حَاذَ، واستَتَيْسَتِ الشاةُ؛ إذ لم يقولوا فيه: تَاسَ. وإن كان له فعل ثلاثي نحو: اسْتَقَامَ، لم يطرد تصحيحه. وهذا مذهب ابن مالك<sup>(٦)</sup>.

وأرجح القول بأن ذلك التصحيح لغة لقوم من العرب فصحاء، وهي قياس مطرد عندهم في الباب كله، كما ذكر أبو زيد، وجاء عن الجوهري، وليس الوارد بها قليلاً - كما قيل - بل كثير، واللفظ على هذه اللغة أدلُّ على معناه منه مع الإعلال، ف: أَخِيلَتِ السحابة أدلُّ على معنى المخيلة من أَخَالَتَ، وأجَوَّذَتُ أدلُّ على معنى الجود من أَجَدَّتْ، واستَصَوَّبَ فعَلَهُ أدلُّ على الصواب من اسْتَصَابَ، وأطِيبَ أدلُّ على معنى الطيب من أَطَابَ، وأغِيَلَتِ المرأة أدلُّ على معنى الغيل من أَغَالَتَ، وأغِيَمَتِ السماء أدلُّ على معنى الغيم من أَغَامَتَ، واستَقِيلَ أدلُّ على معنى القيل من اسْتَقَالَ<sup>(٧)</sup>.

وهاك بعض الشواهد الفصيحة الواردة بهذه اللغة:

أولاً: جاء في القرآن الكريم الفعل (اسْتَحَوَّذَ) في قوله تعالى: ﴿ اسْتَحَوَّذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿ وَمَعْنَاهُ: غَلَبَ، وجاء مضارعه في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ أَلَمْ نَسْتَحَوَّذْ عَلَيْكُمْ ﴾<sup>(٩)</sup>، ومعناه: أَلَمْ وَمَعْنَاهُ: أَلَمْ نَغْلَبْ عَلَى أُمُورِكُمْ، ونستول على مودتكم<sup>(١٠)</sup>.

(١) الخصائص ١/١٠٠.

(٢) شرح المفصل ١٠/٧٧.

(٣) ينظر: الصحاح (حوذ)، وشرح المفصل للخوارزمي ٤/٣٩٠، وشرح الرضى على الشافية ٣/٩٧، واللسان (حوذ)، وارتشاف الضرب ١/١٥١، والمساعد ٤/١٧٨، ومجموعة شروح الشافية (المناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصاري ٢/١٩٣).

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦١٠، وشرح الأشموني ٤/٣٢٣.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٥١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦١٠، والمساعد ٤/١٧٨، وشرح الأشموني ٤/٣٢٣.

(٦) ينظر: المصادر السابقة، وحاشية الخضري ٢/٢٠٥.

(٧) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٤/٣٨٩، ٣٩٠.

(٨) من الآية ١٩ من سورة المجادلة.

ثانياً: ورد الفعل (أَزَيَّنْتَ) في قراءة جمع من فصحاء السلف: الأعرج، ونصر بن عاصم، وأبى العالية، والحسن البصرى بخلاف عنه، وقتادة، وأبى رجاء بخلاف عنه، والشعبي، وعيسى الثقفي، ومالك بن دينار، فقد قرءوا ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرَفَهَا وَأَزْيَنَتْ ﴾<sup>(٣)</sup>، ومعناه: صارت إلى الزينة بالنَّيْبِ<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: حكى ابن السكيت أنهم قالوا: أَغَالَتِ الْمَرْأَةُ تُغِيْلُ، وَأَغْيَلَتْ: إِذَا سَقَتْ وَلَدَهَا الْغَيْلَ، وَهُوَ أَنْ تَرْضِعَ الْمَرْأَةُ وَلَدَهَا وَهِيَ حَامِلٌ، فَهَاتَانِ لُغَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظِ الْجُمْهُورُ الْإِعْلَالَ<sup>(٥)</sup>.  
رابعاً: ورد في الخصائص واللسان أنهم قالوا: أَخْوَصَتِ الشَّجْرَةَ، وَأَخْوَصَ الرَّمْثُ - وَهُوَ شَجَرٌ تَرَعَاهُ الْإِبِلُ - إِذَا تَفَطَّرَ بَوْرَقٌ<sup>(٦)</sup>.

خامساً: جاء الفعل أَطْوَلَ في قول الشاعر:

صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومٌ<sup>(٧)</sup>

وإن تعجب فعجب تشبث جمهور علماء التصريف بالحكم على هذه الظاهرة بالشذوذ، مع أنهم يذهبون في أشياء كثيرة إلى كونها لغات، وقد لا تجد لها إلا شاهداً واحداً، وربما لا تجد. وهذه اللغة المتنازع عليها قد أيدّها غير شاهد من السماع، وجاءت بها أفعال عديدة، وإذا اتصل الفعل بالضمير المتحرك عليها لم يلتق ساكنان، فيبقى الفعل على حاله وهيئته، ولا ريب أن في ذلك تنبيهاً بليغاً لمن نطق بلغة الجمهور على الأصل في عين تلك الأفعال المعتلة.  
وقد يدفكك إلى قبول القياس على هذه اللغة الفصيحة أَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي تَمَسَّكَ بِهَا الْجُمْهُورُ فِي الْقَوْلِ بِالْإِعْتِلَالِ وَمَنْعِ التَّصْحِيحِ إِلَّا فِيمَا وَرَدَ ضَعِيفَةً وَأَوْهَنَ مِنْ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ، فَمَا قَلَّبُوا حَرْفَ الْعِلَّةِ مَعَ سَكُونِ مَا قَبْلَهُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْحَمْلِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي الْمَجْرَدِ الْمَعْلُ؛ إِذِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ<sup>(٨)</sup>.

(١) من الآية ١٤١ من سورة النساء.

(٢) ينظر: الصحاح (حوذ)، والإتصاف في مسائل الخلاف ١/١٤٤، واللسان (حوذ).

(٣) من الآية ٢٤ من سورة يونس.

(٤) ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه/٦١، والمحتسب ١/٣١١، والإتصاف ١/١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٦.

(٥) ينظر: إصلاح المنطق/٢٤٣، والمنصف/٢٤٣، وشرح التصريف للثمانيني/٤٦١، ٤٦٢، وتهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي ٢/٨٨.

(٦) ينظر: الخصائص ١/٩٩، واللسان (خوص).

(٧) البيت من بحر الطويل، وهو للمرار الفقعسي، وقد نسب في صدر الكتاب إلى عمر بن أبي ربيعة ١/٣١، وورد بلا نسبة في: المقتضب ١/٢٢٢، والخصائص ١/١٤٤، ٢٥٨، والنكت في تفسير كتاب سيوييه ١/١٥١، والإتصاف ١/١٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/٧٦، والمتع ٢/٤٨٢، وهمع الهوامع ٣/١٨، ٤٧٩، وينظر في كتاب الإتصاف من الإتصاف للشيخ محمد محيي الدين ١/١٤٤، ١٤٥.

(٨) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦٥، ٦٦.



## المبحث الثالث

اللهجات فى تصريف الأسماء والأفعال معاً

## حكم الهمزة الساكنة بعد حركة فى كلمة واحدة

### تقديم:

يجوز تخفيف الهمزة الساكنة بعد حرف متحرك فى كلمة واحدة؛ لكونها حرفاً شديداً ثقيلًا، يخرج من أقصى الحلق، له خشونة ونبرة كريهة تجرى مجرى التهوع. وتخفيفها بأن تبدل حرف علة من جنس حركة ما قبلها؛ إذ حرف العلة أخف منها، فإن كان ما قبلها مفتوحاً قلبت ألفاً، وإن كان مكسوراً قلبت ياء، وإن كان مضموماً قلبت واواً، نحو: رأس، ويبر، ولوم، وسوت فى: رأس، وبئر، ولوم، وسوت - فعل ماضٍ لمتكلم أو مخاطب من ساء يسوء - ومن أراد التحقيق تركها على أصلها فى الهمزة<sup>(١)</sup>.

### البيان:

قرّر ابن عقيل أن تخفيف الهمزة الساكنة بعد حركة بالإبدال المذكور هو لغة أهل الحجاز، سواء أكانت الهمزة فاء للكلمة نحو: يامن، ويومن، ويبيى مضارع أبى فى لغة من يكسر أحرف المضارعة فيه، أم عيناً نحو: كاس، وبوس، وذيب، أم لاماً نحو: بدات، ووضوت فى وضوت، وبريت. وأما تحقيق الهمزة فلغة تميم يقولون فيما سبق: يامن، ويومن، ويبيى، وكأس، وبوس، وذب، وبدات، ووضوت، وبرنت<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

تبين مما سبق أن تحقيق الهمزة الساكنة بعد متحرك وتخفيفها لغتان فصيحتان جائزتان، وللمتكلم أن ينطق بأيتهما شاء، قال سيبويه: " وإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك قولك فى رأس وبأس وقرأت: رأس وبأس وقرات. وإن كان ما قبلها مضموماً فأردت أن تخفف أبدلت مكاتها واواً، وذلك قولك فى الجونة<sup>(٣)</sup> والبوس والمؤمن: الجونة والبوس والمؤمن. وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء، كما أبدلت مكانها واواً إذا كان ما قبلها مضموماً، وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً، وذلك [قولك فى] الذنب والميرة: ذيب وميرة، فإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذى منه الحركة التى قبلها؛ لأنه ليس شىء أقرب

(١) ينظر: النكت للأعلم ٩٧٢/٢، والتبصرة والتذكرة للصيمرى ٧٣٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٧/٩، وشرح الرضى على الشافية ٣٢/٣، ومجموعة شروح الشافية ٢٥١/١، ١٧٣/٢، وجمع الهوامع ٤٧١/٣.

(٢) ينظر: المساعد ١١٥/٤.

(٣) من الأضداد، وهى عين الشمس، فالشمس جونة، لا سوداها إذا غابت، وهى جونة؛ لبياضها وصفاتها ينظر: اللسان (جون).



منه، ولا أولى به منها"<sup>(١)</sup>، فهو قياس مطرد في كل ما كان كذلك. وهذا التخفيف لغة قريش وأكثر أهل الحجاز، وهو استحسان، والتحقيق لغة قيس وتميم، وهو قياس. حجة قيس وتميم أن الهمزة حرف من حروف المعجم فتأدية الأصل فيه كتأديته في غيره من سائر الحروف.

وحجة قريش وأكثر أهل الحجاز أن الهمزة مستثناة؛ لخروجها من أقصى الحلق، فكانت كالتهوع<sup>(٢)</sup>، روى عن أمير المؤمنين على بن أبي طالب - كرم الله وجهه ورضى عنه - أنه قال: نزل القرآن بلغة قريش وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي ﷺ ما همزنا<sup>(٣)</sup>.

وقد قرأ جمهور القراء بتحقيق الهمز المفرد الساكن في كلمة، وروى ورش عن نافع القراءة بالتخفيف، وكذلك قرأه أبو جعفر المدني أحد العشرة<sup>(٤)</sup>، ومن أمثلة ذلك: قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله سبحانه: ﴿يُوتَى الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله جل وعلا: ﴿فَأَكَلَهُ الذِّيبُ﴾<sup>(٧)</sup>، وقوله جل جلاله: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾<sup>(٨)</sup>، وقوله عز من قائل: قائل: ﴿وَبِيرٍ مُّعْطَلَةٍ﴾<sup>(٩)</sup>، وغير ذلك كثير.

\* \* \*

(١) الكتاب ٥٤٣/٣، ٥٤٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل للخوارزمي ٢٦٣/٤، والمستوفى في النحو لابن الفرحان ٢٠٣/٢، وشرح الرضى على الشافية ٣٢/٣، ومجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ٢٥٠/١، والمناهج الكافية للشيخ زكريا الأنصارى ١٧٢/٢، ١٧٣).

(٣) ينظر: شرح الرضى على الشافية ٣٢/٣، ومجموعة شروح الشافية (شرح نقره كار ١٧٢/٢).

(٤) ينظر: التيسير لأبى عمرو الدانى/٣٧، وتقريب النشر/٣٠، وإتحاف فضلاء البشر ١٩٩/١، ٢٠٠.

(٥) من الآية ٣ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ٢٦٩ من سورة البقرة.

(٧) من الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٨) من الآية ٥٠ من سورة الكهف.

(٩) من الآية ٤٥ من سورة الحج.

## إدغام تاء الإفتعال ومشتقاته فى العين التائىة

## تقديم:

إذا كانت عين أفتعل تاءً جاز إدغام التاء فى التاء، وجاز الفك؛ لأن المثلىن المتحركىن إذا لم يكونا فى الآخر لم يجب الإدغام، فتقول: أقتل وقتل. أما جواز الفك فهو الأحسن؛ لبناء ما قبل المثلىن على السكون. وأما جواز الإدغام فعلى وجهىن:

**أحدهما:** نقل حركة أول المثلىن إلى الساكن - وهو فاء أفتعل - فىستغنى عن همزة الوصل؛ لتحرك الساكن بالحركة المنقولة، فتقول: قتل.

**والثانى:** حذف حركة أول المثلىن، فىلتقى ساكنان: فاء الفعل وتاء أفتعل، فتكسر الفاء؛ لأن الكسر هو الأصل فى التخلص من التقاء الساكنىن، فىستغنى عن همزة الوصل؛ لتحرك ما بعدها، فتقول: قتل<sup>(١)</sup>.

وقال الفراء: لا بد من نقل حركة أولاهما إلى الفاء، فأما كسرة القاف فى قتل فهى الفتحة، وإنما كسرت؛ لىكون الكسر دليلاً على همزة الوصل المكسورة المحذوفة<sup>(٢)</sup>.

## البيان:

ذكر ابن عقيل فى مضارع قتل لهجتىن:

**إحدهما:** يقتل - بكسر القاف والتاء - وكذا تكسرهما فى اسم الفاعل نحو: مقتل، ومنهم من يتبع الفاء الميم فىقول: مقتل بضمها. وتقول فى اسم المفعول: مقتل - بكسر القاف وفتح التاء، ومنهم من يضم القاف؛ لضم الميم، فىقول: مقتل.

**والثانىة:** من العرب من يكسر حرف المضارعة إتباعاً لحركة القاف، فىقول: يقتل - بكسر القاف والتاء المشددة وحرف المضارعة<sup>(٣)</sup>.

## الدراسة التفصلىة:

بدا من تتبع العلماء فى حديثهم عن هذه المسألة المطروحة أنك إذا أردت إدغام تاء أفتعل وما تصرف منه فى العين التائىة نحو: أقتل، وأفتتح، فلك أن تؤلى لسانك شطر إحدى اللهجات الثلاث التالىة:

- (١) ينظر: الكتاب ٤/٤٤٣، والنكت فى تفسير كتاب سبويه ٢/١٢٥٢، وشرح الرضى على الشافىة ٣/٢٨٤، والمساعد ٤/٢٥٦، ٢٥٧، ومجموعة شروح الشافىة ١/٣٥١، ٢/٢٥٠.
- (٢) ينظر: شرح الرضى على الشافىة ٣/٢٨٤.
- (٣) ينظر: المساعد ٤/٢٥٧.



اللهجة الأولى: قَتَلَ - بفتح القاف والتاء - والأصل: اقْتَتَلَ، نُقلت حركة التاء الأولى إلى القاف الساكنة قبلها، فسكنتِ التاء وأدغمت في الثانية، وسقطت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها. وعلى هذا يقال في المضارع: يَقْتَلُ - بفتح القاف وكسر التاء، وأصله: يَقْتَتِلُ، نُقلت حركة التاء الأولى إلى القاف الساكنة، فأدغمت التاء الأولى في الثانية، وهي مكسورة، فبقيت على كسرتها. ويقال في اسم الفاعل: مُقْتَلٌ - بضم الميم وفتح القاف وكسر التاء المشددة - وأصله: مُقْتَتِلٌ، ففُعِلَ به مثلما فُعِلَ بالمضارع.

ويقال في اسم المفعول: مُقْتَلٌ - بضم الميم وفتح القاف والتاء المشددة، وأصله مُقْتَتَلٌ، فنُقلت فتحة التاء الأولى إلى الساكن قبلها، فأدغمت في الثانية وهي مفتوحة<sup>(١)</sup>.

اللهجة الثانية: قَتَلَ - بكسر القاف وفتح التاء المشددة - والأصل: اقْتَتَلَ، حُذفت حركة التاء الأولى من غير نقلها إلى ما قبلها، فالتقى ساكنان: القاف والتاء، فحرّكت القاف بالكسر؛ لأنه الأصل في حركة التقاء الساكنين، وأدغمت التاء الأولى في الثانية، وحذفت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها. وعلى هذا تقول في مضارعه: يَقْتَلُ - بكسر القاف والتاء المشددة - وأصله: يَقْتَتِلُ، فأسكنت التاء الأولى من غير نقل لحركتها، وأدغمت في التاء المكسورة، فبقيت على كسرتها، ثم حرّكت القاف بالكسر؛ لالتقاء الساكنين.

ومن أهل هذه اللغة من يكسر حرف المضارعة إبتاعاً لحركة القاف، أو على لغة من يكسر حرف المضارعة، فيقول: يَقْتَلُ - بكسر الياء والقاف والتاء المشددة.

وتقول في اسم الفاعل: مُقْتَلٌ - بضم الميم وكسر القاف والتاء المشددة - والأصل: مُقْتَتِلٌ، فأسكنت التاء الأولى، وأدغمت في الثانية، وكسرت القاف؛ لالتقاء الساكنين.

ومنهم من يستثقل الخروج من ضم إلى كسر، فيضم القاف إبتاعاً للميم، فيقول: مُقْتَلٌ، ولا يَسْتَثْقِلُ الخروج من ضم القاف إلى كسرة التاء؛ لأن بينهما حاجزاً، وهو التاء الساكنة.

وتقول في اسم المفعول: مُقْتَلٌ - بضم الميم وكسر القاف وفتح التاء المشددة، والأصل: مُقْتَتِلٌ، فسكنتِ التاء الأولى، وأدغمت في الثانية، وحرّكت القاف بالكسر؛ جرياً على الأصل في حركة التقاء الساكنين. ومنهم من يَسْتَثْقِلُ الخروج من ضم إلى كسر، فيضم القاف إبتاعاً للميم، فيقول: مُقْتَلٌ - بضم الميم والقاف وفتح التاء المشددة<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٤٣، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٤٠، والممتع ٢/٦٣٩، ٦٤٠، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٣، وشرح الرضى على الشافية ٣/٢٨٥، وارتشاف الضرب ١/١٦٥، ومجموعة شروح الشافية (شرح الجاربردى ١/٣٥١).

(٢) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمرى ٢/٩٣٩، ٩٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٤٨، والممتع ٢/٦٤٠، ٦٤١، وشرح الكافية الشافية ٤/٢١٨٣، وارتشاف الضرب ١/١٦٥، ومجموعة شروح الشافية ١/٣٥٢، ٢/٢٥٠، وشرح الأشمونى ٤/٣٥٠.



**اللهجة الثالثة: قَتَلَ** - بكسر القاف والتاء - وهي أقلها - يأتي فيها ما حدث في اللهجة الثانية، وتزيد عليها كسر التاء إتباعاً للكسرة التي قبلها. وقد حكي عنهم: فَتَّحُوا في: افْتَحُوا. ومضارع هذه اللهجة واسم فاعلها يأتيان على قياس اللهجة الثانية، ولا يختلفان عنه في شيء، ومع ذلك نذكرهما زيادة بيان، فنقول:

مضارع قَتَلَ - بكسر القاف والتاء المشددة: يَقْتَلُ - بكسر القاف والتاء المشددة؛ لأن الأصل: يَقْتَلُ، فأُسكنت التاء الأولى وأدغمت في الثانية، وتحركت القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولست في حاجة إلى إتباع التاء القاف في الحركة؛ لأن حركتها من جنس حركة القاف؛ إذ هي مكسورة مثلها. وإن شئت - أيضاً - كَسَرْتَ حرف المضارعة إتباعاً، أو على لغة من يكسر حرف المضارعة من افتعل، فتقول: يَقْتَلُ - بكسر القاف والتاء التي بعدها وحرف المضارعة - وتقول في اسم الفاعل: مُقْتَلٌ بكسر القاف والتاء المشددة، والأصل: مُقْتَلٌ فَسَكَّنْتَ التاء الأولى، وأدغمت في الثانية، وكسرت القاف؛ لالتقاء الساكنين.

وإن شئت ضمنت القاف إتباعاً لحركة الميم؛ كراهية الخروج من ضم إلى كسرة، فتقول: مُقْتَلٌ. وتقول في اسم المفعول: مُقْتَلٌ، كما تقول في اسم الفاعل؛ لأن الأصل: مُقْتَلٌ، فَسَكَّنْتَ التاء الأولى، وأدغمت في الثانية - وكسرت القاف؛ لالتقاء الساكنين، ثم كسرت التاء الثانية إتباعاً لكسرة القاف. فلا يقع فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول على هذه اللغة إلا بالقرائن، نحو: مُحْتَارٌ. ومنهم من يسئقل الخروج من ضم إلى كسر من غير حاجز، فيضم القاف، فيقول: مُقْتَلٌ<sup>(١)</sup>. - وقياس المصدر في اللهجتين الأولىين: قَتَالَ - بكسر القاف وفتح التاء بزنة فَعَالٍ، والأصل: افْتَتَالَ. فعلى اللهجة الأولى نقلت كسرة التاء الأولى إلى القاف الساكنة، ثم أدغمت في التاء الثانية، واستغنى عن همزة الوصل.

وعلى اللهجة الثانية سَكَّنْتَ التاء الأولى بحذف حركتها، وأدغمت في الثانية، وكسرت القاف؛ لالتقاء الساكنين، فاستغنى عن همزة الوصل<sup>(٢)</sup>. وعلى الثالثة التي تكسر التاء إتباعاً لكسرة القاف ينبغي أن يكون المصدر قَتَيْلاً. بكسر التاء إتباعاً لكسرة القاف، فتقلب الألف ياءً؛ لانكسار ما قبلها<sup>(٣)</sup>. وقيل: المسموع في المصدر فَعَالٌ فقط<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٤/٤٤٣، ٤/٤٤٤، والمنصف/٤٦٤، ٤٦٥، ٥٥٠، والممتع ٢/٦٤١، ٦٤٢، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/٣٥٢)، وشرح الأشموني ٤/٣٥٠.  
(٢) ينظر: المنصف/٥٥٠، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/١٤٨، والممتع ٢/٦٤٢.  
(٣) ينظر: الممتع ٢/٦٤٢، ٦٤٣، وارتشاف الضرب ١/١٦٥.  
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٦٥.



وسواء نطقت بالفكّ أو بالإدغام فالوزن فى الحالين واحد، قال سيبويه: "قولك: اقْتَلُوا وَيَقْتُلُونَ، إن شئت أظهرت وبَيَّتَ، وإن شئت أخْفَيْتَ، وكانت الزنة على حالها"<sup>(١)</sup>.

## الفصل الثالث

# الدراسة الصرفية للهجات التي انفرد بها السلسلي

ويحتوى على مبحثين:

### المبحث الأول:

من اللهجات فى الجمع



( 817 )  
أُمَاتٌ وَأُمَّهَاتٌ

**تقديم:**

من الأسماء التي تُجمع بالألف والتاء: اسم الجنس المؤنث بألف التأنيث، سواء أكانت الألف مقصورة نحو: بُهْمَى - اسْمًا، وَحُبْلَى - صَفَةً - تقول فيهما: بُهْمِيَّاتٌ، وَحُبْلِيَّاتٌ، أم كانت ممدودة نحو: صحراء اسْمًا-، وَحَلَّةٌ سَيْرَاءٌ - صَفَةً - تقول فيهما: صَحْرَاوَاتٌ، وَحَلَّلٌ سَيْرَاوَاتٌ.

وأما اسم الجنس المؤنث بلا علامة نحو: قِدْرٌ، وَشَمْسٌ، وَعَنْزٌ، وَعِنَاقٌ فلا يُجمع بالألف والتاء. وشذَّ من ذلك: أُمٌّ حيث جُمِعَتْ بهما، ومقتضى القياس ألا تُجمع بهما؛ لأنها من الأجناس المؤنثة بلا علامة. والأكثر - على ما جاء به السماع - أن يقال في جمع الآدميات: أُمَّهَاتٌ، وفي غيرهن: أُمَّاتٌ. والهاء زائدة للفرق، وقيل: لأنَّ أصلَ أُمَّهَاتٍ<sup>(١)</sup>.

**البيان:**

قَرَّرَ السلسلي تبعًا لابن مالك أنه قد قيل في جمع الأُمِّ من الناس: أُمَّهَاتٌ أكثر من أُمَّاتٍ، ونصَّ على أنهما لغتان<sup>(٢)</sup>، وقد جمع الشاعر بينهما في الأناسي حين قال:

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوَجُوهَ فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأُمَّاتٍ تَكَا<sup>(٣)</sup>

وقرَّرَ - أيضًا - أنه قد قيل في جمع الأُمِّ من غير الناس: أُمَّاتٌ أكثر من أُمَّهَاتٍ، وذكر من أمثلة أُمَّاتٍ قول الشاعر:

وَأُمَّاتٍ أَطْلَاءٍ صِغَارٍ كَأَنَّهَا دَمَالِجٌ يَجْلُوهَا لِتَنْفِقَ بَائِعٌ<sup>(٤)</sup>

**الدراسة التفصيلية:**

الأُمُّ في كلام العرب أصل كل شيء، واشتقاقه من الأُمِّ وهو القصد، والأُمُّ الوالدة، وقد سُمِعَ في جمعها: أُمَّاتٌ وَأُمَّهَاتٌ<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٩٨/١ والمساعد ٦٥/١، ٧٥، وهمع الهوامع ٨٦/١، ومنتهى الأرب للشيخ محمد محيي الدين/٦٦.

(٢) ينظر: شفاء العليل ١٥٧/١.

(٣) البيت من بحر المتقارب، وهو لمروان بن الحكم في شرح شواهد الشافية/٣٠٨، وَقَبَحَهُ بِمَعْنَى أَخْزَاهُ وَشَوَّهَهُ، وَفَرَجَهُ بِمَعْنَى: كَشَفَهُ، ومراد الشاعر: إِذَا قَبَحَتِ الْأُمَّهَاتُ بِفَجْورِهِنَّ وَجَوْهَ أَوْلَادِهِنَّ عِنْدَ النَّاسِ، كَشَفَتِ الظَّلَامَ بِضِيَاءِ أفعال أمهاتك. وورد البيت بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، ٤ وشرح الرضى على الشافية ٣٨٣/٢، وتعليق الفرائد ٢٧٢/١، والتصريح ٦٧٦/٢، وهمع الهوامع ٧٨/١.

(٤) البيت من بحر الطويل، نسبه ابن مالك إلى حميد بن ثور - وليس في ديوانه - في شرح التسهيل ٩٩/١، الطَّلَا هو الولد من ذوات الظَّفِّ والخُفِّ والجمع أَطْلَاءٌ، والدَّمْلُجُ والدَّمْلُوجُ: المِعْضُدُ مِنَ الحُلِيِّ. ينظر: اللسان (دملج، طلي).

(٥) ينظر: اللسان، والمصباح المنير (أمم)، وبصائر ذوى التمييز ١١١/٢.

فكانت الهاء في أمّهاتٍ مثار خلافٌ كدّرَ عيشَ أهل التصريف، هل هي أصلية، أو زائدة؟ فكانوا فريقين متناحرين:

الفريق الأول: ترأسه الخليل بن أحمد، فقد ذهب إلى أن الهاء أصلية في المفرد والجمع، ولكن العرب حذفت تلك الهاء التي هي لام الكلمة؛ إذ أمّوا اللبس، فقالوا في المفرد: الأمّ، وفي الجمع: الأمّهات، وقال بعضهم في التصغير: أميمة، فصغرها على لفظها، وهم الذين قالوا في الجمع: أمّات، والصواب: أميمة، برد الهاء إلى أصل تأسيسها، فاشتقاق الأمّ عنده من الأمه وهو النسيان، والفعل منه: أمه يأمة أمها: إذا نسي<sup>(١)</sup>.

وتبعه في ذلك ابن السراج وابن درستويه، فقلاً بأصالة الهاء؛ لقولهم في المفرد أمه على زنة فعله بمنزلة أبهة وترهه، ثم حذفت الهاء - وهي لام الكلمة - فبقى أمّ، ووزنه فع - فالميمان عين الفعل، وقد كررت<sup>(٢)</sup>.

وذهب ابن درستويه إلى أن قولهم: أمّ بيّنة الأمومة شاذّ، والقياس الواجب أن ترد الهاء في المصدر، فيقال: الأموهة<sup>(٣)</sup>، ثم قال: "والصواب عندنا ما قال الخليل في الأمّ، والهاء فيها أصلية محذوفة من الواحدة، يستدل عليها برجوعها في الجمع والتصغير وتصريف الفعل"<sup>(٤)</sup>.

ولم يرتض ذلك ابن جنى، فدمّ كتاب العين مدعيًا أن فيه اضطرابًا وخللاً لا يخفى، وأنّ الفارسي كان يُعرض عنه؛ لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد<sup>(٥)</sup>، ولم يكتف ابن جنى بذلك، بل عاب على ابن درستويه مخالفته لثعلب، وذهابه مذهب الخليل<sup>(٦)</sup>.

الفريق الثاني: ذهب المبرد وثعلب وجمهور أهل التصريف إلى أن الهاء في أمه وأمّهات زائدة، ووزنها: فعلة وفعلها، والأصل: أمّ وأمّات بزنة فعل وفعلات. واستدلوا على زيادة الهاء بأن أمه في معنى الأمّ، كما في قول الراجز:

أمّهتي خندف واليأس أبي<sup>(٧)</sup>

أي: أمّي خندف.

واستدلوا أيضاً بسقوط الهاء في المصدر الذي هو الأصل؛ إذ قالوا: أمّ بيّنة الأمومة - بغير هاء، ولو كانت أصلية لثبتت في المصدر - فالهمزة فاء الكلمة، والميم الأولى عينها، والميم الأخرى لامها، فأمّ بمنزلة حبّ ودرّ مما جاء على فعل، وعينه ولامه من وادٍ واحد<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: العين: باب الليف (أمم) ٤٣٣/٨، واللسان (أمم).

(٢) ينظر: الأصول في النحو ٣٣٦/٣، وتصحيح الفصيح وشرحه/٢٠١، ٢٠٢.

(٣) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه/٢٠١.

(٤) السابق/٢٠٥.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٦٨/٢، والممتع ٢١٩/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٤٧/٣، وشرح الأشموني ٢٧٠/٤، وشرح شواهد الشافية ٣٠٣.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٥٦٨/٢.

(٧) هذا الرجز لقصى بن كلاب جد النبي ﷺ، وقد ورد في: سر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢، والمخصص ١٧١/١٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/١٠، والممتع ٢١٧/١، وشرح التسهيل ٩٩/١، واللسان (أمم) وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥٤٧/٣، والتصريح ٦٧٧/٢، وهمع الهوامع ٨٦/١، وشرح شواهد الشافية/٣٠١.



والفرق بين أُمَّهَةٍ وَأُمٍّ، أن أُمَّهَةً تقع في الغالب على من يعقل، وقد تستعمل فيما لا يعقل، وهو قليل جداً، ومنه قول الشاعر:

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالٍهِ عَقَّارٍ مَتْنَى أُمَّهَاتِ الرَّبَّاعِ<sup>(٢)</sup>

وأما أُمٌ فتقع في الغالب على ما لا يعقل، وقد تستعمل في العاقل<sup>(٣)</sup>، نحو قول جرير:

لَقَدْ وَدَّ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سُوءٍ مُقَلَّدَةً مِنَ الْأُمَّاتِ عَارًا<sup>(٤)</sup>

وقد حكم ابن درستويه على ما ذهب إليه هذا الفريق بأنه ضعيف وغير فصيح؛ إذ كيف تجعل الأُمَّات التي لا يتكلم بها أحد من الفصحاء، ولا توجد في القرآن، ولا في الشعر إلا ضرورة هي الأصل، وتُجعل الأُمَّهَات التي أطبقت العرب على الكلام بها، ولم تجئ في القرآن الكريم إلا كذلك، شاذة رديئة<sup>(٥)</sup>! ونسج أكثر المتأخرين على منوال هذا الفريق، فابن عصفور صحَّ القول بزيادة الهاء مُعَلَّلاً ذلك بأن الأُمُومَةَ حكاها أئمة اللغة، وأُمَّهَةٌ انفرد بها صاحب العين<sup>(٦)</sup>، وقال الجاربردي: " واعتقاد زيادة الهاء في أُمَّهَاتٍ أُولَى من اعتقاد حذفها من أُمَّاتٍ؛ لأن ما زيد في الكلام أضعاف ما حذف فيه"<sup>(٧)</sup>، وكذلك فعل المرادي والأشموني<sup>(٨)</sup>.

وماذا على هذين الفريقين لو قالوا: إنهما لغتان، كما قال الفراء وابن سيده والفيومي وغيرهم؟<sup>(٩)</sup> لا ريب في أنهم كانوا سيكفون شر الخلاف وما نتج عنه من ذمٍّ وطعن، ويتحاشون إنكار الواقع اللغوي الثابت الذي يفرض نفسه، وكيف يُذمُّ الخليل وهو شيخ العربية الجليل الذي كان يحفظ نصف

(١) ينظر: المقتضب ١٦٩/٣، وتصحيح الفصيح وشرحه/٢٠١، وسر صناعة الإعراب ٥٦٤/٢، والممتع ٢١٧/١، والتصريح ٦٧٦/٢، وشرح الأشموني ٢٦٩/٤.

(٢) البيت من بحر السريع، قاله السفاح بن بكير اليربوعي، والرَّبَّاعُ جمع رُبْع وهو ما نتج في أول النَّتَاج، وهو أحمده وقد ورد البيت في: المقتضب ١٧٠/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٦٥/٢، وشرح الرضى على الشافية ٣٨٣/٢، واللسان (أمم) وشرح شواهد الشافية/٣٨٠.

(٣) ينظر: الممتع ٢١٨/١.

(٤) البيت من بحر الوافر، وهو في: ديوان الشاعر/٢٨٣، ومعاني القرآن للفراء ٣٠٨/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٦٥/٢، واللسان (أمم)، والشطر الثاني في رواية الديوان ومعاني القرآن: عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ. وكذا في شرح شواهد الشافية/٣٠٢.

(٥) ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه/٢٠٢، ٢٠٣، والمزهر ٢١٥/١.

(٦) ينظر: الممتع ٢١٨/١، ٢١٩.

(٧) مجموعة شروح الشافية ٢٣١/١.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٥٤٦/٣، وشرح الأشموني ٢٦٩/٤.

(٩) ينظر: المخصص ١٧١/١٣، واللسان (أمه)، والمصباح المنير (أمم)، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ٢٣٠/١)، وتعليق الفرائد ٢٧٢/١، ٢٧٣.

اللغة! ولئن كان في كتابه العين شيء، فيكفي الرجل أنه مهَّد الطريق لسالكه وبدأ، وتلك طبيعة البدايات. على أنها قد ورد في أمّ أربع لغات: أمّ بضم الهمزة، وأمّ بكسرهما، وأمّة، وأمّهة<sup>(١)</sup>. فمن قال في المفرد: أمّ - بضم الهمزة أو كسرهما، أو أمّة قال في الجمع: أمّات، بزنة فُعَلٍ أو فِعْلٍ أو فُعَلَةٍ، وفُعَلَاتٍ.

ومن قال في المفرد: أمّهة قال في الجمع: أمّهات بزنة فُعَلَةٍ وفُعَلَاتٍ<sup>(٢)</sup>، وقد انتشر هذان الجمعان على ألسنة العرب، وكثر استعمالهم أمّهات في بنات آدم، كما كثر استعمالهم أمّات في غير الآدميات من البهائم.

ونُرَدُّ الآن ما قاله الفيومي: "فالأمّهات والأمّات لغتان، ليست إحداها أصلاً للأخرى، ولا حاجة إلى دعوى حذف ولا زيادة"<sup>(٣)</sup>.

واستعمال أمّهات جمعاً لأمّ على ما جاء في بعض الكتب - ينبغي أن يُعدَّ من باب تداخل اللغات. والقرآن الكريم نزل بـ (أمّهات)، ومنه قوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله جلَّ جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تقدّست أسماؤه: ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾<sup>(٦)</sup>.

ودار على ألسنة المسلمين قديماً وحديثاً: أمّهات المؤمنين - رضى الله عنهن - وتسمع كثيراً: أمّهات الفراريج. وجاءت أمّات مراداً بها الآدميات في قول الشاعر:

أُولَئِكَ أُمَّاتِي رَفَعْنَ مَقَائِمِي  
إِلَى طَالِعِ فِي ذُرْوَةِ الْمَجْدِ صَاعِدِ<sup>(٧)</sup>

ومراداً بها غيرهن في قول زهير:

وإِلَّا فَاثْنَا بِالشَّرْبَةِ فَاللَّوَى نَعَقَرُ أُمَّاتِ الرِّبَاعِ وَنَيْسِرُ<sup>(٨)</sup>

فَهُمَا لَغْتَانِ فَصِيحَتَانِ سَائِغَتَانِ، وَإِنْ كَانَ الْأُولَى أَنْ تَبْنَى كَلَامَكَ عَلَى مَا جَاءَ فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ؛ لكَثْرَتِهِ وَشَهْرَتِهِ.

(١) ينظر: المصباح المنير (أمم).

(٢) ينظر: تعليق الفرائد ١/٢٧٣، وشرح الأشموني ٤/٢٦٩، ٢٧٠.

(٣) المصباح المنير (أمم).

(٤) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٥) من الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٦) من الآية ٦ من سورة الأحزاب.

(٧) البيت من بحر الطويل، وقد نسبه ابن مالك إلى عبد الله بن عمرو اللخمي في شرح التسهيل ١/٩٩.

(٨) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوان الشاعر/٣٢، واللسان (أمه، شرب) والشربة: أرض لينة تُنبَت العشب، وليس بها شجرٌ، وشربةٌ بغير تعريف: موضع. واللوى: موضع. ينظر: اللسان (شرب).



( 821 )

ويؤكد لك فصاحتها: جمعُ الشاعر بينهما في بيت واحد حين قال:

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوَجُوهَ      فَرَجَّتِ الظُّلَامَ بِأُمَّاتِكَا



## المبحث الثانى

### من اللهجات فى غير الجمع



## من المزيد فيه حرفان: تَوْرَاب

### تقديم:

الاسم المزيد فيه حرفان، إما أن يجتمع فيه الحرفان الزائدان بعد الفاء نحو: ضَوْرَابِ على وزن فَوَاعِلِ، أو بعد العين نحو: جَدَاوِلِ، على وزن فَعَاوِلِ، أو بعد اللام نحو: خَضْرَاءِ على وزن فَعْلَاءِ.

وإما أن يفترقا فيه، والفاصل بينهما إما الفاء نحو: أَدَابِرِ على وزن أَفَاعِلِ، أو العين نحو: طَاووسِ على وزن فَاعُولِ، أو اللام نحو: عَلَنَدَى - شَجْر - على وزن فَعَنَلَى، وإما الفاء والعين نحو: إِعْطَاءِ على وزن إِفْعَالِ، أو العين واللام نحو: خَيْرَى - وهى مشية فيها ثققل - على وزن فَيْعَلَى، أو الفاء والعين واللام نحو: أَجْفَلَى - وهى الدعوة العامة إلى الطعام - على وزن أَفْعَلَى، ولا يحفظ غيره. ومما جاء فيه حرفان زائدان، فصلت بينهما العين: تَوْرَابٌ على وزن فَوَاعِلِ<sup>(١)</sup>.

### البيان:

ذكر السلسيلى تبعاً لابن مالك أن بناء فَوَاعِلٍ مما أهمل استعماله وصفاً من المزيد فيه حرفان، ثم ذكر أنه قد جاء اسماً فى نحو قولهم: تَوْرَابٌ، وهو لغة مسموعة فى تَرَابٍ<sup>(٢)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

تَبَيَّنَ من تتبع أئمة اللغة فى حديثهم عن مادة (تَرَابٍ) أنه قد ورد عن العرب فى كلمة: تَرَابٍ عدة لهجات، اختلف عددها من عالم إلى آخر حتى بلغت فى مجموعها الكلىّ عشرًا، وبين يديك تفصيل القول فيها:

اللهجة الأولى: تَرَابٌ على وزن فُعالٍ، مزيد فيها حرف واحد، وهو الألف، وقد جاءت فى الذكر الحكيم، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ يَدُسُّهُرُ فِي التُّرَابِ﴾<sup>(٣)</sup>، وهى الفصيحة المشهورة المألوفة لدى لدى الناس. قال أحد الشعراء:

خُلِقْتُ بِغَيْرِ ذَنْبٍ مِنْ تَرَابٍ      فَأَرْجِعُ بِالذُّنُوبِ إِلَى التُّرَابِ  
أَلَا وَجَمِيعُ مَنْ فَوْقَ التُّرَابِ      فِدَاءُ تَرَابٍ نَعْلُ أَبِي تَرَابٍ<sup>(٤)</sup>

(١) ينظر: الممتع فى التصريف ١/٩٤-١٢٢، وارتشاف الضرب ١/٤١ - ٤٨.

(٢) ينظر: شفاء العليل ٣/١٠٧.

(٣) من الآية ٥٩ من سورة النحل.

(٤) البيتان من بحر الوافر، ولم أعرف قائلهما، وقد وردا فى بصائر ذوى التمييز ٢/٢٩٧.

اللهجة الثانية: تُرَبُّ على وزن فُعَلٌ، وهي اسم ثلاثي مجرد من الزيادة<sup>(١)</sup>، قال الخليل: "التَّرَابُ والتُّرْبُ واحدٌ، وإذا أَثْنَا قَالُوا: تُرْبَةٌ"<sup>(٢)</sup>.

اللهجة الثالثة: تَرَبَاءٌ على وزن فَعْلَاءَ، مزيد فيها حرفان مجتمعان بعد اللام، وهما: الألف والهمزة، قال الخليل: "التُّرْبَاءُ نَفْسُ التَّرَابِ، قال: لِأَضْرِبَنَّهُ حَتَّى يَعْضَّ بِالتُّرْبَاءِ"<sup>(٣)</sup>.

اللهجة الرابعة: تَرَبَاءٌ على وزن فَعْلَاءَ، مزيد فيها حرفان مجتمعان بعد اللام، وهما: الألف والهمزة. اللهجة الخامسة: تَوْرَبٌ على وزن فَوَعَلٍ، مزيد فيها حرف بعد الفاء، وهو الواو.

اللهجة السادسة: تَيْرَبٌ على وزن فَيْعَلٍ، مزيد فيها حرف بعد الفاء، وهو الياء. قال الخليل: "والتَّيْرَبُ: التُّرَابُ"<sup>(٤)</sup>.

اللهجة السابعة: تَوْرَابٌ على وزن فَوَعَالٍ، مزيد فيها حرفان مفترقان، وهما: الواو والألف، والفاصل بينهما العين<sup>(٥)</sup>.

اللهجة الثامنة: تَيْرَابٌ على وزن فَيْعَالٍ، مزيد فيها حرفان مفترقان، وهما: الياء والألف، وقد فصلت بينهما العين.

اللهجة التاسعة: تَرِيْبٌ على وزن فَيْعِلٍ، مزيد فيها حرف يعد العين، وهو الياء.

اللهجة العاشرة: تَرِيْبٌ على وزن فَيْعِلٍ، مزيد فيها حرف بعد العين، وهو الياء.

وكُلُّهَا تُؤَدِّي معنى واحداً، وَجَمْعُ التُّرَابِ: أَتْرِبَةٌ وَتَرِيْبَانٌ على وزن أَفْعَلَةٍ وَفَعْلَانٍ، ولم يسمع لسائر هذه اللغات جَمْعٌ، والطائفة من كل ذلك: تُرْبَةٌ وَتَرَابَةٌ على وزن فُعَلَةٍ وَفُعَالَةٍ<sup>(٦)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: إصلاح المنطق/٣٤، وتهذيبه للخطيب التبريزي ١/١١٨، والمصباح المنير (ترب).

(٢) العين (ترب) ١١٦/٨.

(٣) السابق (ترب) ١١٧/٨.

(٤) السابق نفسه ١١٧/٨.

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٥٩٤، والممتع ١/٩٨، والمزهر ٢/١٤٢.

(٦) ينظر هذه اللهجات في: العين (ترب) ١١٦/٨، ١١٧، والصحاح (ترب)، وشرح المفصل للخوارزمي ٣/١٦٤،

واللسان والقاموس المحيط (ترب)، وبصائر ذوى التمييز ٢/٢٩٧.



## إبدال فاء افتعل تاء إذا كانت ياء أو واوًا مبدلة من همزة وإدغامها في التاء

### تقديم:

ما كان على وزن افتعل مما فاؤه واو أو ياء تُبدل فاؤه تاء إبدالاً لازماً في اللغة المشهورة، نحو: اتَّصَلَ يَنْصِلُ، واتَّسَرَ يَتَّسِرُ، فالتاء الأولى في (اتَّصَلَ) بدل من واو، إذ الأصل: اوتَّصَلَ، وفي (اتَّسَرَ) بدل من ياء، إذ الأصل: ايتَّسَرَ<sup>(١)</sup>.

وبناء افتعل مما فاؤه همزة نحو: الأمر، والأكل، والإزار، إذا ابتدئ به وجب إبدال الهمزة الثانية ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فيقال: ايتَّمر، ايتَّكل، ايتَّزر، والأصل: ائتمَرَ، ائتكَل، ائتزرَ، اجتمعت همزتان في مستهل ثلاثتها، أولاهما مكسورة - وهي همزة الوصل - والثانية ساكنة - وهي فاء افتعل - فوجب قلبها حرفاً من جنس حركة ما قبلها، وهو الياء؛ تخفيفاً.

وشدَّ إبدال هذه الياء تاءً وإدغامها في تاء افتعل في نحو قولهم: اتمَرَ، اتكَل، اتَّزرَ، من الأمر، والأكل، والإزار؛ وذلك لأن هذه الياء ليست أصلية، وإنما هي بدل من الهمزة، والهمزة لا تُقلب تاءً إذا اجتمعت مع تاء افتعل، ولا تُدغم، فينبغي أن يكون بدلها كذلك؛ لأنه فرعها، فحكمه حكمها<sup>(٢)</sup>. وأيضاً فلأن إبدالها وهي بدل من الفاء يُؤدى إلى توالي إعلالين<sup>(٣)</sup>.

### البيان:

قَرَّرَ السلسلي أن إبدال التاء من الواو والياء المبدلتين من الهمزة الواقعة فاء لافتعل، وإدغامها في التاء التي تليها لغة رديئة، وذلك مثل قولهم في ايتَّزرَ: اتَّزرَ، وفي: اوتَّمنَ: ائمنَ<sup>(٤)</sup>.

### الدراسة التفصيلية:

وقف العلماء من هذه المسألة المثارة مواقف متنوعة، اختلفت فيها أحكامهم وأقوالهم على النحو الآتي:

**القول الأول:** قَرَّرَ ابن الحاجب أن بناء افتعل مما فاؤه همزة إذا انقلبت همزته ياء نحو: ايتَّكلَ وايتَّمرَ، وصار مُشَبَّهًا بقولك: ايتَّسَرَ وايتَّعدَ، فتَوَهَّم بعضهم قلب الياء تاءً في ذاكما الفعلين، كما قلبت

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك / ١٨٢، وارتشاف الضرب / ١٥٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك

/ ١٦١٨/٣، وهمع الهوامع / ٤٧٦/٣، وشرح الأشموني / ٣٢٩/٤.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل / ٤٢٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش / ٦٣/١٠، ٦٤، وشرح الكافية الشافية

/ ٢١٥٤/٤، وشرح الأشموني / ٣٣٠/٤.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك / ١٦١٩/٣.

(٤) ينظر: شفاء العليل / ١١٠٤/٣.

فى هذين، وذلك ليس بمستقيم؛ لأن الياء فى ايتكلَ وايتمرَ عارضة مبدلة من الهمزة، فحكمها حكم الهمزة، والهمزة لا تقلب تاءً إذا اجتمعت مع تاء افتعل، فوجب ألا تقلب الياء التى هى مبدلة عنها تاءً - أيضاً -؛ لأنها فرعها، فحكمها حكمها، بخلاف اتسرَ واتعدَ فإن الياء فيهما ليست عارضة، بل أصلية. فظهر من ذلك أن قول من قال: اتزرَ واتكلَ وهم؛ لأنهما من الأزر والأكل<sup>(١)</sup>. وكذلك جعله ابن مالك من قبيل التشبيه إلا أنه قصره على السماع، فقال: "وقد يشبه هذا النوع بما فاؤه واو أو ياء، فيجىء بناء مشددة قبل العين، لكنه مقصور على السماع: كاتزرَ، واتكلَ من الغيط، ومنه قراءة ابن محيصن ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اٰتَمِنَ اٰمَنَتَهُ﴾<sup>(٢)</sup>، بألف وصل وتاء مشددة"<sup>(٣)</sup>.

القول الثانى: ذهب ابن مالك فى شرح الكافية الشافية والألفية إلى أن مجىء إبدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة الواقعة فاء لافتعل على جهة الشذوذ؛ إذ لا تقلب الياء تاءً؛ لأنها عارضة تزول عند الوصل، نحو قولك: واتزرَ واتكلَ بالمعروف؛ ولأنها بدل من الهمزة، والهمزة لا تدغم، فلذلك ما هو بدل منها، ووافقه فى ذلك جماعة آخرون<sup>(٤)</sup>.

القول الثالث: حكى ابن هشام الخضراوى عن البغداديين إجازتهم إبدال هذه الياء تاءً، وإدغامها فى التاء، وحكوا من ذلك ألفاظاً، وهى: اتزرَ، واتمنَ، واتهلَ من الإزار والأمانة والأهل، وكذلك اتمرَ من الأمر<sup>(٥)</sup>.

وحكى الزمخشري: اتزرَ بالإدغام، وخطأه<sup>(٦)</sup>.

القول الرابع: ذهب بعض علماء التصريف إلى أن هذا الاستعمال لغة رديئة، متنازع فى صحة نقلها<sup>(٧)</sup>، قال أبو على: هذا خطأ فى الرواية، فإن صحت فإنما سمعت من قوم غير فصحاء لا ينبغى أن يؤخذ بلغتهم، ولم يحك هذا سيبويه، ولا الأئمة المتقدمون العارفون بالصنعة وتحرى النقل<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: الإيضاح فى شرح المفصل ٢/٤٢٣، ٤٢٤.

(٢) من الآية ٢٨٣ من سورة البقرة، وتنظر هذه القراءة فى: مختصر شواذ القرآن/٢٥.

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/١٨٢، ١٨٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٥٤، والألفية/٧١، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٥٣٢، وشرح المكودى عليها/٥٢٠، ومجموعة شروح الشافية ١/٢٧٢ وهمع الهوامع ٣/٤٧٧.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١/١٥٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦١٩، والمساعد ٤/١٨٠، ومجموعة شروح الشافية (حاشية ابن جماعة ١/٢٧٢)، والتصريح ٢/٧٠٤، وحاشية الخضرى ٢/٢٠٧.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٠/٦٣.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٦١٩، وشفاء العليل ٣/١١٠٤، وشرح الأشموني ٤/٣٣١.

(٨) ينظر: الإيضاح ٢/٤٢٣، ٤٢٤، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٨٢.



ولست مرتضياً ما قيل عن هذه اللغة؛ إذ كيف تكون رديئة، وهي واردة في كلام الفصحاء؟ فقد جاءت في قراءة ابن محيصن قارئ أهل مكة مع ابن كثير، وإن شذت قراءته فهي حجة في العربية. والظاهر - كما ذكر ابن الحاجب وابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح<sup>(١)</sup> - أن هؤلاء شبّهوا ما ياءؤه أو واوه عارضةً مبدلةً من همزة بما ياءؤه أو واوه أصليةً، فنطقوا بهما على نسق واحد، وقد قرّر ابن هشام في المغنى أن العرب قد أعطى الشيء حكم ما أشبهه في لفظه<sup>(٢)</sup>، ولا ريب أن ما نحن فيه من ذلك. وقد جاء المضارع من هذه اللغة في قول السيدة عائشة - رضى الله عنها -: (كان رسول الله ﷺ يأمُرني أَنْ أَتَزَّرَ وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ يَبَاشِرُنِي)<sup>(٣)</sup>، وليس هذا الحديث مُحَرَّفًا كما ذكر ابن هشام وغيره حين قالوا: إنَّ عوامَ المُحدِّثينَ يَحَرِّفُونَهُ، فيقرءونه بألف مهموزة وتاء مشددة، ولا وجه له في العربية؛ لأنه فعل مضارع، ووزنه أفتعل - بكسر العين - مشتق من الإزار، ففأؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة، فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها<sup>(٤)</sup>، بل تلك رواية، وهذه أخرى، وقد وردت عند الترمذى والنسائى والإمام أحمد، ويؤكد ذلك عندك قول الشيخ خالد: "أجاز البغداديون: أَتَزَّرُ، وَأَتَمِّنُ، وَأَتَهَلُّ، من الإزار والأمانة والأهل، بقلب الهمزة الثانية تاء وإدغامها في التاء... وإذا جاز في الماضى جاز فى المضارع"<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

(١) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح/١٨٢.

(٢) ينظر: مغنى اللبيب ١٨٨/٢.

(٣) أخرجه الترمذى فى أبواب الطهارة: باب ما جاء فى مباشرة الحائض ح/١٣٢، والنسائى فى السنن الكبرى: آداب

إتيان النساء ح/٩١٢٨، والإمام أحمد فى مسنده ٢٠٩/٦.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣٤١/٤، والتصريح ٧٠٤/٢.

(٥) التصريح ٧٠٤/٢.

# الْخَاتِمَةُ



## الخاتمة

تقتضى طبيعة الدراسات العلمية الهادفة أن تتَمَخَّصَ عنها نتائج وفوائد علمية جديدة. وقد جرت عادة الباحثين أن يُقدموا لقراءهم فى نهاية دراساتهم خاتمة، يُودعون فيها أهم النتائج التى توصلوا إليها من خلال المقدمات التى درسوها وعايشوها، وها أنا ذا أنسج على منوالهم فى ذلك فأقرّر أن هذه الدراسة قد أثمرت النتائج التالية:

**أولاً:** أن ابن عقيل والسلسيلى كانا يعيشان فى عصر واحد - وإن لم يلتقيا-، وكلاهما مصرى المولد.

وغاية القصد: أن ابن عقيل عاش فى مصر ولم يغادرها حتى تُوِّفى بها، ودفن فيها. وأما السلسيلى فنزل دمشق، وألقى بها عصاه إلى أن توفاه الله، فدفن بها.

فالأول كان مُتربِّعاً على عرش العربية فى مصر، والثانى كان حامل لوائها نزيلاً بدمشق.

**ثانياً:** من الموافقات أن هذين العالمين الجليلين قد تُوِّفيا فى شهر واحد، هو ربيع الأول - وإن اختلفا فى سنة الوفاة - فابن عقيل تُوِّفى فى اليوم الثالث عشر، والسلسيلى توفى فى هذا اليوم نفسه فى رأى بعض العلماء، وفى اليوم الثانى عشر فى رأى آخرين، وفى اليوم الثامن عشر فى رأى آخر.

**ثالثاً:** كلاهما اغتبط بالتسهيل ومؤلفه، فسارع إلى شرحه، لكنهما اختلفا فى الهدف.

فابن عقيل أراد تعليقاً مختصراً على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، يُسهِّلُ اقتناص شرائده، ويُعين على استخراج فوائده، ويتكفل بتكميل عوائده، وتوضيح مقاصده، حتى يكون عليه مساعداً، وسماه: المساعد<sup>(١)</sup>.

والسلسيلى ذكر أن التسهيل أعظم كتاب فى هذا العلم صنَّفَ، ولم يصل غوره فى زمن من الأزمان مؤلَّفَ، لكنه رأى فيه تعقيداً على الفهم، فأراد أن يكتب عليه أمثلة مَوْضِحَةً؛ ليسهِّلَ عليه إنجاز ذلك فى أقرب زمان، وسماه: شفاء العليل فى إيضاح التسهيل<sup>(٢)</sup>.

وقد كان ابن عقيل مَوْفَقاً فيما قصد إليه إلى حدِّ ما، فى حين قصر السلسيلى عن هدفه فى بعض الأحيان؛ فإيجازه الشديد جعل عبارته يعلوها الإبهام، وتستعصى على الأفهام، وإشارته السريعة يكتنفها الغموض، وأمثله غير مَوْضِحَةٍ.

**رابعاً:** تفوَّقَ ابن عقيل البالغ على السلسيلى فى تناوله اللهجات العربية، مما يشهد بعلو شأنه وطول باعه؛ إذ يعرض اللهجات، فيكشف فحواها، مُتَبَعاً ذلك بشواهد تُنبئُ عن معناها، فى عبارة سَلِسَةٍ إلى لُبِّك منتهاها.

(١) ينظر : المساعد ١ / ١ ، ٢

(٢) ينظر شفاء العليل ١ / ٩٤ .



أما السلسليُّ فيكتفى في غالب الأمر بإشارات ابن مالك السريعة إليها، مُتمثلاً لها، دونما توضيح أو تعليل.

**خامساً:** أنَّ اللهجات المشتركة بينهما بلغت دراستها النحوية والصرفية مائة وثمانى مسائل: خمس وسبعون منها فى الدراسة النحوية، وثلاث وثلثون منها فى الدراسة الصرفية.

وانفرد ابن عقيل بثلاث وخمسين مسألة: سبع وثلثون منها فى الدراسة النحوية، وست عشرة فى الدراسة الصرفية، فى حين انفرد السلسليُّ بتسع مسائل فقط: ست منها فى الدراسة النحوية، وثلاث فى الدراسة الصرفية.

فمجموع المسائل التى انضوت تحتها اللهجات المدروسة مائة وسبعون مسألة.

**سادساً:** حاجة المساعد وشفاء العليل الشديدة إلى تحقيق علميِّ دقيق، يتدبر النصَّ ويعايشه، فيدفع التحريف، ويقضى على التصحيف؛ إذ هما منتشران بكثرة فى الكتابين، وقد تدخلت غير مرة؛ لإصلاح النصِّ المراد.

وذلك حتى يخرج الكتابان فى صورة حسنة، تؤدى مراد المؤلفين، وتسُرُّ الدارسين، وتُلبى حاجة الباحثين.

**سابعاً:** مجيء عدة لهجات فى شرح ابن عقيل على الألفية، وقد أربى عددها على ثلاثين لهجة، دُرِسَ معظمها مع نظائره مما جاء فى المساعد وشفاء العليل، أو فى المساعد فقط. وانفرد ابن عقيل فى هذا الشرح بأربع مسائل تَضَمَّتْ بعض اللهجات التى لم ترد فى المساعد، وهى: المسألة الأولى: إعراب أى الموصولة مطلقاً، والثانية: إسم، والثالثة: إعراب الأسماء الستة، والرابعة: لا النافية المشبهة بـ (ليس).

**ثامناً:** أنَّ هناك صلة وثيقة وعلاقة وطيدة بين القراءات واللهجات، فقد جرت القراءات القرآنية على اللهجات العربية، ومثَّلتها خير تمثيل؛ لذا تُعدُّ القراءات متواترة كانت أو شاذةً مصدرًا هاماً من مصادر اللهجات العربية، لمن يَبْغى دراستها، أو يريد التعرف عليها.

**تاسعاً:** قُصُورُ قواعد النحويين والصرفيين عن شمول عدد غير قليل من اللهجات والقراءات ومَرَدُّ ذلك إلى نقصان استقرارهم لكلام العرب، وأخذهم عن فئة قليلة منهم، وأرددُ مع أبى عمرو بن العلاء قوله المشهور:

"ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير".

**عاشراً:** أنَّ المنهج الذى دَرَجَ عليه كثير من أئمة النحو والصرف، وهو ردُّ اللهجات والطعن فى القراءات التى جرت عليها؛ لعدم موافقتها للقواعد التى وضعوها، والقياسات التى رسموها، منهجٌ غير سديد؛ لإهماله جانباً هاماً من جوانب اللغة، هو الأصدق فى الرواية، والأصح فى النقل، والبالغ فى الفصاحة وحسن البيان، وهو القراءات القرآنية.



ولا يتابع فيه هؤلاء الأئمة؛ إذ القياس ينبغي أن يتضاءل عند السماع، وأن يُصَحَّحَ؛ لأنه ليس أمراً قطعياً، ولسنا متعبدين بأقوالهم، ألا فلتُصَحَّحِ القواعد، ولتُصَنِّعْ من جديد على نهج القرآن المجيد.

**حادى عشر:** اللهجة إذا وردت في القرآن الكريم وقراءاته فهي أفصح مما جاء في غيرهما، ذلك أن القرآن الكريم هو النصُّ الوحيد المعجزُ بفصاحته، الثابت بالتواتر عن ثبوت عصمته من اللحن، وبراءته من الخطأ، وهو أفصح العرب ﷺ ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (١).

**ثانى عشر:** الخلاف النحوي والصرفي الدائر في حقل هذه الدراسات مَبَعُثُهُ في بعض الأمر اللهجات والقراءات التي خالفت القواعد، وخرجت على القياس، أو تَمَسَّكَ بها مذهب نحوي دون مذهب آخر.

**ثالث عشر:** توسَّعَ العلامة ابن مالك في قبول اللهجات العربية التي رفض البصريون وأكثر الكوفيين قبولها، كلهجة لَحْمٍ وَحَمِيرٍ وغيرهما من قبائل اليمن، وتابعه في تقرير ذلك ابن عقييل والسلسيلي وآخرون.

وفي الأخذ بتلك اللهجات التي ابتعدوا عنها لمجرد الظن: زيادة في أساليب القول، تزيد بيان اللغة العربية ثراءً على ثرائه، وسَعَةً على سعته، وفيه: تلبيةً لرغبة الأدباء عند صياغة نثرهم ونظمهم، ليأخذوا أيَّ الألفاظ شاءوا من أيِّ اللهجات أرادوا مادامت فصيحة.

**رابع عشر:** كثيرٌ من الألفاظ التي تدور على ألسنة الناطقين اليوم ذات جذور لغوية، تضرب في أعماق التاريخ اللغوي، فترجع إلى لهجات عربية قديمة، كُتِبَ لها البقاء حتى الآن.

\* وقبل أن أغادر الخاتمة أُسَجِّلُ نداءً وتوصية.

- **أما النداء:** فأن تُغَيَّرَ نظرة بعض الدارسين إلى اللهجات العربية على أنها بعيدة كل البعد عن الدرس النحوي والصرفي، وأنها منحصرة في درس لغوي آخر؛ إذ هي نظرة من لم يتدبر كتب النحو والتصريف التي تَعُجُّ باللهجات عَجًّا.

- **وأما التوصية** فأن تُعاد صياغة القواعد اللغوية من جديد، بحيث يجعل أسلوب القرآن الكريم وقراءاته المتواترة هو الأصل المعتمد عليه في ذلك، ثم يأتي ما سواه تبعاً له.

هذا، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلِّمَ عدد خلقه، وزنة عرشه، ومداد كلماته، كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

## الباحث

## الفهارس الفنية

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

ثالثاً: فهرس السنة النبوية

رابعاً: فهرس الشواهد الشعرية

خامساً: فهرس الأمثال

سادساً: فهرس الأعلام المعرف بهم

سابعاً: فهرس القبائل والجماعات

ثامناً: أهم مصادر الدراسة ومراجعتها

تاسعاً: فهرس محتويات الدراسة



## أولاً: فهرس الآيات القرآنية

رقمها الصفحة

الآيات الكريمة

## سورة الفاتحة

٤٣، ٤٢	٥	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾
٤٤		
٢٦٨	٧	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾

## سورة البقرة

٦٨	٢	﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾
٤٨	٢	﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾
٥٧٧	٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾
٧٩٣	١١	﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾
٧٣٢	٢٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا ﴾
٤٥٠	٢٩	﴿ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾
151	٦٠	﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾
٦٣٠	٧٠	﴿ إِنَّ الْبَقْرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا ﴾
٤٥٠	٧٤	﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾
٤٣٥	٩٦	﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾
٥٩٧	١٠٢	﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾
٦٧٨	١٢٥	﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾

- ٥٥٤ ١٢٩ ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ ﴾
- ٧٥ ١٤٢ ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّيْتَهُمْ عَن قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا ﴾
- ٧٨١ ١٧٣ ﴿ غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾
- ٥٦٠ ١٨٤ ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾
- ٤٢٨ ١٨٦ ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي ﴾
- ١٥٣ ١٩٦ ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾
- ٤١٧ ٢١٤ ﴿ مَتَى نَصَرَ اللَّهُ ﴾
- ٦٩٢، ٦٨٩ ٢١٧ ﴿ وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ ﴾
- ٦٩٦
- ٦٨ ٢٣٢ ﴿ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ ﴾
- ٥٤٩ ٢٤٦ ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾
- ٦٠٧ ٢٥٣ ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ ءَامَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ ﴾
- ٥٦٠ ٢٥٤ ﴿ مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفْعَةً ﴾
- ٧١٩ ٢٦٨ ﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ﴾
- ٣٦٠، ٣٥٦ ٢٧١ ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾
- ٦١٣ ٢٨٠ ﴿ فَانظُرْ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾
- ٦٩٥ ٢٨٢ ﴿ وَلِيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ ﴾
- ١٨٦ ٢٨٢ ﴿ فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ ﴾



## سورة آل عمران

٧٥١	١٨	﴿ شَهِدَ اللَّهُ ﴾
٦٩٦	٣١	﴿ يُحِبُّكُمْ اللَّهُ ﴾
٩٣	٣٥	﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾
٤٩٩	٤٤	﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴾
52	٧٥	﴿ يُؤَدِّمَهُ إِلَىٰكَ ﴾
٤٩	٧٥	﴿ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾
٧٥١	٩٨	﴿ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ ﴾
٦٨	١٠٨	﴿ تِلْكَ ءَايَاتُ اللَّهِ ﴾
١٤٥	١١٣	﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾
٧٢	١١٩	﴿ هَتَأْتُمْ ءَؤُلَاءِ تُحِبُّوهُمْ ﴾
٦٩٦	١٢٥	﴿ يُمَدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ ﴾
٢٠١	١٣٩	﴿ وَأَنْتُمْ الْآعْلُونَ ﴾
156	١٤٦	﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾
٥٧٩	١٥٩	﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾
٦٩٦	١٦١	﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ ﴾
٥٥٤	١٦٤	﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ ﴾
٤٩٦	١٦٩	﴿ بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾

﴿ رَبَّنَا إِنَّنا سَمِعنا مُنادِيًا ﴾ ٧٧٩ ١٩٣

### سورة النساء

﴿ فَأَنكِحُوا ما طابَ لَكُم ﴾ ٩٣ ٣

﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ ٤٣٧، ٤٣٦ ٩

﴿ وَالَّذانِ يَأْتِيَنَّها مِنْكُم فقاذُوهما ﴾ ٢٠٠، ٨٤ ١٦

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُم أُمَّهاتُكُم ﴾ ٨١١ ٢٣

﴿ وَأُمَّهاتُ نَسائِكُم ﴾ 811 ٢٣

﴿ إِنَّ اللَّهَ كانَ بِكُم رَحِيمًا ﴾ ٢٣٢ ٢٩

﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ ٣٦٠ ٥٨

﴿ فَأُولئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ﴾ ٢٥٢ ٦٩

﴿ يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ ٢٣١ ٧٣

﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلى يَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ ٢٥٣ ٨٧

﴿ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بما أَرناكَ اللَّهُ ﴾ ٧٢٧ ١٠٥

﴿ وَلَا تَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ ٧١٩ ١٢٣

﴿ أَلَمْ نَسْتَحِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ ٧٩٩ ١٤١

﴿ أَرنا اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ ٧٢٧ ١٥٣

﴿ وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلنا الْمَسِيحَ ﴾ ٣٣٥ ١٥٧

﴿ ما هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ ٢٥٩ ١٥٧

﴿ إِنَّ امْرؤًا هَلَكَ ﴾ ١٧٨ ١٧٦



## سورة المائدة

٦٢٦	٦	﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا ﴾
١٤٦	١٢	﴿ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾
٣٤٤ ، ١٨٦	٢٣	﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾
٧٢٦	٥٢	﴿ فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾
٥٤٧	٥٢	﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾
٦٩٦ ، ٦٩٢	٥٤	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾
٣٤٥	٧١	﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾
٥٦٢	١١٣	﴿ وَنَعَلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾

## سورة الأنعام

٧٤٢	٣٢	﴿ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾
٤٩٩ ، ١٣٠	٥٩	﴿ وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ﴾
٣٩٢ ، ٣٨٨	١٠٩	﴿ أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾
٤٣٧	١١٢	﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾
١٢٠	١٢٤	﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾
٧٨١	١٤٥	﴿ غَيْرِ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾
١١٤	١٥٠	﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ ﴾
٣٣٣	١٦٠	﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾

## سورة الأعراف

٦٠٥	٢٢	﴿ وَطَفِقًا مَخَصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ﴾
-----	----	--



( 838 )

- ﴿ فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴾ ٤٤ ٤٤٠، ٤٤١
- ﴿ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴾ ١١٣، ١١٤ ٤٤١
- قال نَعَمْ ﴿
- ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ١٤٢ ٥٠٦
- ﴿ وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾ ١٤٣ ٥٢
- ﴿ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ ١٤٣ ٧٢٧
- ﴿ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ﴾ ١٥٦، ١٦٩ ٧٤٢
- ﴿ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ١٥٧ ٥٧
- ﴿ وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْنَىٰ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ... ﴾ ١٦٠ ١٥١
- ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ١٨٢ ١٢٢
- ﴿ أَيَّانَ مُرْسَلَهَا ﴾ ١٨٧ ٤٣٢
- ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِيمُونَ ﴾ ١٩٣ ٥٧٧
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ ﴾ ١٩٤ ٤٥٢، ٨٨
- ﴿ اللَّهُمَّ ارْجُلُ يَمْشُونَ بِهَا ۖ أَمْ هُمْ أَيْدٍ يَبِطِشُونَ بِهَا ۖ ﴾ ١٩٥ ٥٧٨

## سورة الأنفال

- ﴿ وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا ۖ وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ ٢٣ ٤٣٦
- ﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ ٢٤ ٥٩٧
- ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ ٢٥ ٧٠٩



- ٦٥٠ ٤٢ ﴿ وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى ﴾  
 ٦٨٩ ٤٢ ﴿ وَيَحْيَىٰ مِّنْ حَىٰ عَنِ بَيْنَةِ ﴾  
 ٧٠٩ ٥٨ ﴿ وَإِمَّا تَخَافِ مِّنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾

### سورة التوبة

- ٦٤٤ ١٢ ﴿ فَاقْتُلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾  
 ٧٨٧ ٣٢ ﴿ وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾  
 ١٥٤ ٣٦ ﴿ أَتُنَّا عَشْرَ شَهْرًا ﴾  
 ٢٥٢ ٤٠ ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾  
 ٤٢٠ ١٠٦ ﴿ وَءَاخِرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾  
 ٦٠٧ ١٠٨ ﴿ لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾  
 ٧٧٠ ١٠٩ ﴿ شَفَا جُرْفٍ هَارٍ ﴾

### سورة يونس

- ٢٢٧ ٢٧ ﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾  
 ٢٦٠ ٩٨ ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةً ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا ءَامَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ ﴾

### سورة هود

- ٢١٧ ١٨ ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾  
 ٣٨٢ ٢٢ ﴿ لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ ﴾

( 841 )

- ٢٥٨ ٤٣ ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ ﴾
- ٧٩٢ ٤٤ ﴿ وَقِيلَ يَتَّارِضْ أَبْلَعِي مَاءَكَ وَيَسْمَأْءِ أَقْلِي وَغِيضَ الْمَاءِ ﴾
- ٥٨ ٧٨ ﴿ هَتُوْلَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾

**سورة يوسف**

- ٥٠٦ ٤ ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾
- ٣٤٤ ٣٠ ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ ﴾
- ٣٧٧ ، ٢٢٦ ٣١ ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾
- ٣٨٠ ، ٣٧٩ ٥٢ ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ ﴾

**سورة الرعد**

- ٧٨٤ ، ٧٨١ ٩ ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴾
- ٥٧٨ ١٦ ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾
- ٧٣٨ ، ٧٣٦ ٢٤ ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾

**سورة إبراهيم**

- ٣ ٤ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ ﴾
- ٧٠٩ ٤٢ ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾
- ٣٩٨ ٤٦ ﴿ وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ ﴾

**سورة الحجر**

- ٤٠٧ ، ٤٠٣ ٢ ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾



٤٨	٦	﴿ نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾
٧٠٤	٥٣	﴿ قَالُوا لَا تَوَجَلْ ﴾
١١٨	٦٥	﴿ وَأَمْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾
٤١٢	٩٩	﴿ وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ ﴾

### سورة النحل

٤٣٢	٢١	﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾
٤٨٢	٢٣	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾
٧٢٣	٤٣	﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾
٨١٣	٥٩	﴿ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ﴾
٣٨٢	٦٢	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ ﴾
٦٦	٨٩	﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾
٩٣	٩٦	﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ ﴾
٧٨٢	١٠١	﴿ مُفْتَرٍ ﴾
٣	١٠٣	﴿ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾
٣٨٢	١٠٩	﴿ لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾
٧٨٢	١١٥	﴿ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾

### سورة الإسراء

٦٠٧	١	﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ ﴾
		﴿ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾
٥٤٧	٨	﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمْ ﴾

( 842 )

- ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ٢٣ ١٩١
- ﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي ﴾ ٢٣ ٤٧٤
- ﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ ﴾ ٤٤ ٩٣
- ﴿ وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ٩٧ ٧٨٣

**سورة الكهف**

- ﴿ لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ ﴾ ٢ ١٣٠
- ﴿ فَلَعَلَّكَ بِخَيْعِ نَفْسِكَ ﴾ ٦ ٣٨٦
- ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ ١٧ ٧٨٣
- ﴿ بِئْسَ الشَّرَابُ ﴾ ٢٩ ٣٦٢
- ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ ٢٥ ٥٠٨
- ﴿ كَلِمَاتٍ آلَجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أَكْهَابًا ﴾ ٣٣ ١٩١
- ﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾ ٣٧ ٤٦
- ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ ﴾ ٦٣ ٤٨ ، ٤٧
- ﴿ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ ٦٤ 67
- ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ ٦٥ ١٣٠
- ﴿ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾ ٧٩ ٥٦٠
- ﴿ ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا ﴾ ٨٢ ٦٧
- ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا ﴾ ٨٦ ٤٢٠
- ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ ١٠٣ ٥١١



**سورة مريم**

١٧٨	٢٨	﴿ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأً سَوَاءً ﴾
٣٣٥	٣٠	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾
٢١٣	٤٦	﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا بَرَاهِيمُ ﴾
٢٣٢	٤٧	﴿ إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾
٤٥٦ ، ٤٥٥	٦٩	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾
٤٢٠	٧٥	﴿ حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ ﴾

**سورة طه**

٤٧	١٠	﴿ لِأَهْلِهِ آمَكُتُونَا ﴾
٦٩٦	٢٧	﴿ وَأَحْلَلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴾
٦٩٦	٣١	﴿ أَشَدُّ بِهِمَ أَزْرِي ﴾
٢٥٢	٤٦	﴿ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾
١٤٢	٥٨	﴿ مَكَانًا سُوءِي ﴾
٧٨٢	٧٢	﴿ فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ ﴾
٦٩٢	٨١	﴿ وَمَنْ تَحَلَّلْ ﴾
531	٩٤	﴿ يَبْتَنُومُ ﴾
١٣٠	٩٩	﴿ وَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا ﴾
٣٨١	١١٨ ،	﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا
	١١٩	﴿ وَلَا تَضْحَى ﴿١١٩﴾ ﴾
٧٢٣	١٣٢	﴿ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾

**سورة الأنبياء**

٣٤٥	٣	﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾
٧٢٣	٧	﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ ﴾
٧٠٩	٥٧	﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾
٣٤٩	٦٠	﴿ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾
٤٧٤	٦٧	﴿ أَفِ لَكُمْ وَلَمَّا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾
٦٤٤	٧٣	﴿ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا ﴾
٧٥	١٠٣	﴿ هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾

**سورة الحج**

٤٢٨	٢٩	﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلِيُوفُوا نُدُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾
٦٠٧	٣٠	﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾
١٥٦	٤٨	﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾

**سورة المؤمنون**

٨٨	٢	﴿ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴾
٤٦٢،	٣٦	﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾
٤٦٣		
٥٧٩	٤٠	﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾
٦١٨	٤٤	﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرًا ﴾
١٣٠	٦٢	﴿ وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ ﴾



### سورة النور

- ﴿ فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ ٥١٠ ٢
- ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ ﴾ 699 ٦
- ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ ۗ فَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ ۗ وَمِنْهُمْ مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ ۗ... ﴾ ٢٦٢ ٤٥
- ﴿ وَأَن يَسْتَعْفِفَ ۚ خَيْرٌ لَّهُنَّ ۗ ﴾ ٥٦٠ ٦٠

### سورة الفرقان

- ﴿ وَقَالَ الظَّالِمُونَ ﴾ ٣٤٤ ٨

### سورة الشعراء

- ﴿ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ ﴿٤١﴾ قَالَ ٤٤١ ٤٢، ٤١
- ﴿ نَعَمْ ﴾
- ﴿ فَلَسَوْفَ تَعْمُونَ ﴾ ٣٦٧ ٤٩
- ﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ ٢٣٨ ٥٠
- ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ ٥٦٠ ٨٢
- ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٤٣٥ ١٠٢
- ﴿ وَنَجِّنِي وَمَنْ مَعِيَ ﴾ ٢٤٨ ١١٨
- ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾ ٤٩٧ ١٩٥

### سورة النمل

- ﴿ قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ۗ فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِن ٤٩٦ ٤٠



﴿ فَضَّلَ رَبِّي ﴾

﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ ٦٥ ٤٣٢

**سورة القصص**

﴿ وَنَجَعَلَهُمْ أَيْمَةً ﴾ ٥ ٦٤٤

﴿ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَمَانَ ﴾ ٦ ٧٢٧

﴿ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ ﴾ ٢٧ ٢٠٠

﴿ فَإِنِ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنَ عِنْدِكَ ﴾ ٢٧ ٤٩٧

﴿ لِأَهْلِهِ آمَكُتُوا ﴾ ٢٩ ٤٧

﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾ ٤١ ٦٤٤

﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ ٦١ ٤٥٠

﴿ وَمِن رَّحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ ٧٣ ٦٣٤

**سورة العنكبوت**

﴿ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ ﴾ ٥ ٧٨٢

﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ ١٢ ٥٦٦

﴿ لَهِيَ الْحَيَوَانُ ﴾ ٦٤ ٤٥٠

﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا ﴾ ٦٩ ٤٥٢

**سورة الروم**

﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ٤ ٤٤٤

**سورة السجدة**

﴿ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣﴾ أَمْرٌ ٣، ٢ ٥٧٨



﴿ يَقُولُونَ أَفْتَرَاهُ ﴾

٦٤٤ ٢٤

﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً ﴾

٥٢٤ ٢٦

﴿ أُولَئِكَ يَهْدِيهِمْ كَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ ﴾

### سورة الأحزاب

586 ١

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾

٨١١ ٦

﴿ وَأَزْوَاجَهُرَ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾

٣٣٥ ١٨

﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾

٦٩٩ ٣٣

﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾

٧٠١

٧٣٢ ٥٣

﴿ فَيَسْتَحْيَ مِنْكُمْ وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيَ مِنْ الْحَقِّ ﴾

### سورة سبأ

٧٢٦ ٦

﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾

٤٢ ٢٤

﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾

٧١٩ ٤٦

﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بَوَاحِدَةٍ ﴾

٣٣٥ ٤٨

﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ ﴾

٦٩٩ ٥٠

﴿ قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ ﴾

٢٣٧ ٥١

﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا فَوْتَ ﴾

٢٣٨

٧٩٤ ٥٤

﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾

### سورة فاطر

٢٦٨ ٣٧

﴿ نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾

**سورة يس**

﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهَلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا  
يَرْجِعُونَ ﴾

٥٢٤ ٣١

**سورة الصافات**

﴿ إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا ﴾

٦٤٨ ٦

﴿ قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾

٤٤١ ١٨

﴿ فِي سَوَاءٍ الْجَحِيمِ ﴾

١٤٦ ٥٥

**سورة ص**

﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ ﴾

٦٩٩ ٢٠

﴿ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾

٣٦٢ ٤٤ ، ٣٠

﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾

٦٠٥ ٣٣

**سورة الزمر**

﴿ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾

٥٣ ٧

﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾

٧٥ ٣٣

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾

٧٨٢ ٣٦

﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ ﴾

٢٢٣ ٣٧

﴿ وَجَاءَءَ بِالنَّبِيِّعْنَ وَالشَّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ﴾

٧٩٤ ٦٩

﴿ وَسِيقَ ﴾

٧٩٤ ٧٣ ، ٧١

**سورة غافر**

﴿ وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَن تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ ﴾

٧١٩ ٩



٧٨٤	١٥	﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾
٤٩٩	١٨	﴿ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ ﴾
٧٨٤ ، ٧٨١	٣٢	﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾
٣٨٦	٣٦ ، ٣٧	﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ ﴾

### سورة فصلت

٨٣	٢٩	﴿ رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾
٦٤٧	٤١	﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾
٦٤٧	٤٢	﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾
٢٢٣	٤٦	﴿ وَمَا رُبُّكَ بِظَلْمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾

### سورة الزخرف

٧٧٤ ،	٣٢	﴿ أَهْمٌ يَقْسُمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ﴾
٧٧٦		
٥٧٩ ،	٥١ ،	﴿ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ ﴾
	٥٢	
٤٢٧	٧٧	﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ ﴾
١٣٠	٨٥	﴿ وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾

### سورة الدخان

٧٧٤ ،	٤٣	﴿ إِنَّ شَجَرَةَ الزُّقُومِ ﴾
٧٧٦		

**سورة الجاثية**

- ٦٨ ٦ ﴿ تِلْكَ ءَايَاتُ اللَّهِ ﴾  
 ٢١٩ ٣٢ ﴿ إِنْ نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾

**سورة الأحقاف**

- ٤٧٤ ١٧ ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِيُؤَلِّدِيهِ أَفٍّ لَكُمْآ ﴾  
 ٢٢٣ ٣٣ ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْ  
 بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ ﴾

**سورة محمد ﷺ**

- ١٥٦ ١٣ ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾  
 549 ٢٢ ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾  
 ٢٠١ ٣٥ ﴿ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ ﴾

**سورة الفتح**

- ٤٧ ١٠ ﴿ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ ﴾

**سورة الحجرات**

- ٥٤٨ ١١ ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْحَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُونُوا  
 خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ﴾  
 ٥٨٦ ١٣ ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ ﴾

**سورة ق**

- ١٣٠ ٣٥ ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾



### سورة الذاريات

- ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ١٢ ، ٤٣١  
٤٣٣  
﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ ٢٣ ، ٥٧٣

### سورة الطور

- ﴿ أُمَّ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾ ٣٩ ، ٥٧٨

### سورة النجم

- ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿١﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴿٢﴾ ﴾ ٣ ، ٤ ، ٥١٢ ، ٧٨٢  
﴿ وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١﴾ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ ﴿٢﴾ عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٤٩٦  
﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَىٰ ﴾ ٥٠ ، ٦٥٩

### سورة القمر

- ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ ﴾ ٢٠ ، ٦٢٧  
٦٢٩  
﴿ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾ ٣٤ ، ٢٥٤

### سورة الرحمن

- ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيَّا فَاِنٍ ﴾ ٢٦ ، ٧٨٢  
﴿ يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ ﴾ ٤٤ ، ٧٨٢  
﴿ وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ ٥٤ ، ٧٨٢

**سورة الواقعة**

- ﴿ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُقُومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالُؤُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَرِبُونَ ﴿٥٤﴾ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴿٥٥﴾ ﴾
- ٦٢٨ ، ٥٣ ، ٥٢  
٥٤
- ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾
- ٦٥ ، ٦٩٩  
٧٠١

**سورة الحديد**

- ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ ﴾
- ١٦ ، ٥٦٠

**سورة المجادلة**

- ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾
- ١ ، ٧٥
- ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾
- ٢ ، ٣٧٧
- ﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾
- ١٢ ، ٦٨
- ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾
- ١٦ ، ٧٩٩

**سورة الحشر**

- ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾
- ٤ ، ٦٩٦

**سورة الممتحنة**

- ﴿ فَقَدْ ضَلَّ سِوَاءَ السَّبِيلِ ﴾
- ١ ، ١٤٦
- ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ ﴾
- ٧ ، ٥٤٩

**سورة الجمعة**

- ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾
- ١ ، ٩٣
- ﴿ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ ﴾
- ٢ ، ٥٥٤



### سورة التغابن

﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ١ ٩٣

### سورة الطلاق

﴿ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ أَخْبَرْتُ بِعَدَدِ ذَلِكَ أَمْرًا ﴾ ١ ٣٩٠

﴿ لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾ ٧ ٤٢٧

﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾ ٨ ١٥٦

### سورة التحريم

﴿ أَمْرَاتِ نُوحٍ وَأَمْرَاتِ لُوطٍ ﴾ ١٠ ٧٧٧

### سورة القلم

﴿ وَذُؤًا لَوْ تَذَّهَنُ فَيَذَّهِنُونَ ﴾ ٩ ٤٣٥

﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّن حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٤٤ ١٢٢

### سورة الحاقة

﴿ فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرَغِي ﴾ ٧ ٧٢٦

﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلِ خَاوِيَةٍ ﴾ ٧ ٦٢٧، ٦٢٩

﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ ﴾ ١٩ ٤٧١، 470

### سورة نوح

﴿ وَلَا تَذُرْنَّ وِدًّا وَلَا سُوعًا وَلَا يَغُوتَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ ٢٣ ٣٢٩

### سورة المزمل

﴿ عَلِمَ أَن لَّنْ نُحْصُوهُ ﴾ ٢٠ ٥٦٣

﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ مَّرْضَى ﴾ ٢٠ ٥٦٣



( 854 )

﴿ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾ ٢٠ ٥٧

**سورة المدثر**

﴿ وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ ﴾ ٦ ٦٩٢

﴿ عَلَيَّهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ ٣٠ ١٥٤

**سورة القيامة**

﴿ لَا أُقْسِمُ ﴾ ١ ٣٨٣

﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ ٦ ٤٣١

﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ ٢٦ ٧٨٠

**سورة الإنسان**

﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ ٣ ٤٢٠

﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَلَآ وَسَعِيرًا ﴾ ٤ ٣٢٦

﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِغَانِيَةٍ مِّنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴿١٥﴾ قَوَارِيرًا ﴿١٦﴾ 326

**سورة المرسلات**

﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِتَتْ ﴾ ١١ ٦٣٩

**سورة النبأ**

﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ١ ٩٤

﴿ يَلْيَقْتِنِي كُنْتُ تُرَابًا ﴾ ٤٠ ٢٣١

**سورة النازعات**

﴿ أَنَا رَبُّكُمْ ﴾ ٢٤ ٣٤



﴿ ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ ﴾ ٢٧ ٥٧٨

﴿ أَيَّانَ مُرْسَلَهَا ﴾ ٤٢ ٤٣٢

### سورة عبس

﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكَّى ﴾ ٣ ٣٨٦

﴿ خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ ﴾ ١٩ ٥١

﴿ لِكُلِّ أَمْرٍ مِّنْهُمْ يَوْمٍ بِذِي شَأْنٍ يُغْنِيهِ ﴾ ٣٧ ١٧٨

### سورة الأعلى

﴿ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ ١٧ ٢٩٤

### سورة الفجر

﴿ وَالْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ ﴾ ٢ ، ١ ٣٢٤

﴿ يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ ٢٧ 585

### سورة البلد

﴿ لَا أُقْسِمُ ﴾ ١ ٣٨٣

### سورة الضحى

﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ ٣ ٤٦

﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ٥ ٣٦٧

### سورة الشرح

﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ٦ ٢٤٨

### سورة القدر

﴿ سَلَّمَ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ ﴾ ٥ ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٥٨٠

) 856 (

## سورة الكافرون

٣٩٨ ٦

﴿ وَلى دِينِ ﴾

\* \* \*



## ثانياً: فهرس القراءات القرآنية

الصفحة	من الآية	نوعها	القراءة
<b>سورة الفاتحة</b>			
١٥٤	٢	شاذة	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
٧٣٦	٤	شاذة	﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾
٤٤	٥	شاذة	﴿أَيَّاكَ نَعْبُدُ وَأَيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
٤٤	٥	شاذة	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾
٤٤	٥	شاذة	﴿هِيَآكَ نَعْبُدُ وَهِيَآكَ نَسْتَعِينُ﴾
٤٤	٥	شاذة	﴿هِيَآكَ نَعْبُدُ وَهِيَآكَ نَسْتَعِينُ﴾
٩٢ ، ٨٩	٧	شاذة	﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾
<b>سورة البقرة</b>			
٨٠٣	٣	متواترة	﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾
٧٠٨	٢٠	شاذة	﴿يَخِطِّفُ أَبْصَرَهُمْ﴾
٧٣١	٢٦	شاذة	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيَى أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾
٢٩٠	٣٨	شاذة	﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدًى﴾
٥٥٢	٥٤	متواترة	﴿فَتَوْبُوا إِلَىٰ بَارئِكُمْ﴾
١٤٨	٦٠	شاذة	﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ بكسر الشين
١٤٨	٦٠	شاذة	﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ بفتح الشين
٤٣٨	٦٧	متواترة	﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بسكون الراء
٦٢٩	٧٠	شاذة	﴿تَشَابَهُ عَلَيْنَا﴾

( 858 )

٥٩٨	١٠٢	شاذة	﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾
٥٩٨	١٠٢	شاذة	﴿ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ﴾
٦٧٨	١٢٥	متواترة	﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّئًا ﴾ بالإمالة
٧٠٧	١٢٦	شاذة	﴿ ثُمَّ اضْطَرَّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ﴾
٤٥٤	٢٢٦	شاذة	﴿ لِللَّيْلِ أَلْوَا مِنْ نَسَائِهِمْ ﴾
٥٥٢	٢٢٨	شاذة	﴿ وَبِعَوْلَتِهِنَّ أَحَقُّ ﴾ بسكون التاء
٥٦١	٢٣٣	شاذة	﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾
٥٥١	٢٤٦	متواترة	﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ ﴾ بكسر السين
٢٠	٢٥٨	متواترة	﴿ أَنَا أَحْيَى ﴾ بإثبات الألف وقفًا ووصلًا
٧٤٩	٢٧٨	شاذة	﴿ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾
٦٥٩	٢٦٧	متواترة	﴿ مِنْ لَرَضٍ ﴾
٨٠٣	٢٦٩	متواترة	﴿ يُوتَىٰ الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ ﴾
٣٥٨،	٢٧١	متواترة	﴿ فَعَمَّا هِيَ ﴾
٣٦١			
٧٣٦	٢٨٠	شاذة	﴿ فَظَنَرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾
٨١٦	٢٨٣	شاذة	﴿ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي ائْتَمِنَ أَمْنَتَهُ ﴾

### سورة آل عمران

٧٣٧	٦٤	شاذة	﴿ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ ﴾
٥٢	٧٥	متواترة	﴿ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ بالاختلاس
٧٠٧	٧٥	شاذة	﴿ مَنْ إِنْ تَيْمَنَهُ بِقِنطَارٍ ﴾



٤٣٨	٨٠	متواترة	﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ ﴾ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ
١٥٦	١٤٦	متواترة	﴿ وَكَانَ مِنْ نَبِيٍّ ﴾
١٥٦	١٤٦	شاذة	﴿ وَكَانَ مِنْ نَبِيٍّ ﴾

### سورة النساء

٨٣	١٦	متواترة	﴿ وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا مِنْكُمْ ﴾
٥٥٢	٥٨	متواترة	﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾
٣٥٨، ٣٦١	٥٨	شاذة	﴿ إِنَّ اللَّهَ نَعِمًا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾
٧٣٩	٦٩	شاذة	﴿ وَحَسَنَ أَوْلِيَّكَ رَفِيقًا ﴾
٧٠٨	١٠٤	شاذة	﴿ فَاتَهُمْ يَلْمُونَ كَمَا تِلْمُونَ ﴾
٧٢١	١٢٣	شاذة	﴿ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾
٢٦٢	١٥٧	شاذة	﴿ مَا هُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾

### سورة المائدة

٧٥٢	١	شاذة	﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ ﴾
٧٣٧	٥٧	شاذة	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُؤًا وَلِغَبًا ﴾
٧٤٠	٦٤	شاذة	﴿ وَلَعَنُوا بِمَا قَالُوا ﴾

### سورة الأنعام

٦٨٣	٢٨	شاذة	﴿ وَلَوْ رَدُّوهُ لَعَادُوا ﴾ بِكَسْرِ الرَّاءِ
٤٣٨	١٠٩	متواترة	﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ بِسُكُونِ الرَّاءِ
٣٩٣	١٠٩	شاذة	﴿ وَلَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾

( 861 )

**سورة الأعراف**

٦٠٥	٢٢	شاذة	﴿ وَطَفَقَا مَخْصِفَانِ ﴾
٣٢٤	٤١	شاذة	﴿ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ ﴾
٤٤٠	٤٤	متواترة	﴿ قَالُوا نَعِمَ ﴾
٤٤٣	٤٤	شاذة	﴿ قَالُوا نَحْمَ ﴾
٤٤٣	١١٤	متواترة	﴿ قَالُوا نَعِمَ ﴾
٧٠٧	٩٣	شاذة	﴿ فَكَيْفَ إِيسَى عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾
٤٦	١١١	متواترة	﴿ أَرْجِنُهُ وَأَخَاهُ ﴾
٥٢	١٤٣	متواترة	﴿ وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ ﴾
١١٩	١٨٢	شاذة	﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
١٢١	١٨٢	شاذة	﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

**سورة الأنفال**

٣٩٩	٣٣	شاذة	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾
-----	----	------	---

**سورة التوبة**

644	١٢	متواترة	﴿ فَاقْتُلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾
٥٩١	٣٠	متواترة	﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ ﴾
١٤٩	٣٦	متواترة	﴿ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾
٦٥٩	٣٨	متواترة	﴿ مِنْ لَحْرَةٍ ﴾

**سورة يونس**

٨٠٠	٢٤	شاذة	﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرَفَهَا وَأَزْيَنْتَ ﴾
-----	----	------	---



متواترة ٥٨ ٥٦٦ ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾

### سورة هود

متواترة ٤٤ ٧٩١ ﴿ وَقِيلَ يَتَّارِضْ أَبْلِغِي مَاءَكَ وَيَسْمَأْءُ أَقْلِي ﴾

وَعِضَ الْمَاءِ ﴿ بِالْإِشْمَامِ

شاذة ٧٨ ٦٠ ﴿ هُوَ لَأَمْ بِنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾

شاذة ١١٣ ٧٠٧ ﴿ وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾

### سورة يوسف

متواترة ٤ 149 ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾

متواترة ١٧ ٨٠٣ ﴿ فَأَكَلَهُ الذِّبَابُ ﴾

شاذة ١٩ ٢٨٧ ﴿ يَا بَشْرَى هَذَا غُلَامٌ ﴾

شاذة ٣١ ٣٧٩ ﴿ مَا هَذَا بِبَشْرٍ ﴾

شاذة ٣٥ ٤١٣ ﴿ لَيْسَ جَنَّتُهُ عَنِّي حِينَ ﴾

شاذة ٣٣ ٥٢٦ ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾

شاذة ٦٥ ٦٨٣ ﴿ رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ بكسر الراء

شاذة ٧٦ ٦٤٢ ﴿ ثُمَّ أَسْتَخْرَجَهَا مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ ﴾

### سورة الرعد

متواترة ٣٣ ، ٧ ٧٨٢ ﴿ هَادِي ﴾

متواترة ٩ ٧٨٠ ﴿ الْكَبِيرُ الْمُتَعَالَى ﴾

متواترة ١١ ٧٨٢ ﴿ وَآلِي ﴾

شاذة ٢٤ ٣٥٩ ﴿ فَنَعَمْ عُقْبَى الدَّارِ ﴾



( 862 )

٧٣٨	٢٤	شاذة	﴿فَنِعِمَّ عَقْبَىٰ أَلْدَارِ﴾
٧٣٩	٢٩	شاذة	﴿وَحُسْنَ مآبٍ﴾
٧٨٢	٣٧، ٣٤	متواترة	﴿وَأَقْسَى﴾

**سورة إبراهيم**

٣	٤	شاذة	﴿إِلَّا بِلِسْنِ قَوْمِهِ﴾
٢٨٨	٣١١	متواترة	﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾
٧٤٨	٣٧	شاذة	﴿فَأَجْعَلْ أَعْدَةَ مَنِ الْنَاسِ تَهْوَىٰ إِلَيْهِمْ﴾
٣٩٩	٤٦	شاذة	﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾

**سورة الحجر**

٤٠٦	٢	متواترة	﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
٤٠٨	٢	شاذة	﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾
٤٠٨	٢	شاذة	﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾

**سورة النحل**

٤٣٢،	٢١	شاذة	﴿إِنَّا يُبَعِّثُونَ﴾
٤٣٣			
٣٨٢	٢٣	شاذة	﴿لَا جَرَمَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾
٧٨٢	٩٦	متواترة	﴿بَاقِي﴾

**سورة الإسراء**

٤٧٤	٢٣	متواترة	﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفَّا﴾
٤٧٥	٢٣	شاذة	﴿فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفَّا﴾



٤٧٥	٢٣	متواترة	﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ ﴾
٤٧٥	٢٣	شاذة	﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ ﴾
٤٧٥	٢٣	شاذة	﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ ﴾
٤٧٥	٢٣	شاذة	﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ ﴾
٤٧٦	٢٣	شاذة	﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ ﴾
٤٧٦	٢٣	شاذة	﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفِي ﴾
٤٧٦	٢٣	شاذة	﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفٌ ﴾
٤٧٧	٢٣	شاذة	﴿ فَلَا تَقُلْ هُمَا أَفًا ﴾
٧٨٤	٩٧	متواترة	﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ﴾

### سورة الكهف

١٣٢	٢	متواترة	﴿ مِنْ لَدُنْهِ ﴾
١٣٢	٢	شاذة	﴿ مِنْ لَدُنْهِ ﴾
٧٨٢	١٧	متواترة	﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي ﴾
٥١٠	٢٥	متواترة	﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَمِائَةٍ سِنِينَ ﴾
٢٥	٣٩	متواترة	﴿ أَنَا أَقَلُّ ﴾ بإثبات الألف وقفًا ووصلًا
٨٠٣	٥٠	متواترة	﴿ بَيْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾

### سورة مريم

٤٥٧	٦٩	شاذة	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾
-----	----	------	--

### سورة طه

٤٧	١٠	متواترة	﴿ لِأَهْلِهَا آمْكُتُوا ﴾
----	----	---------	---------------------------

( 864 )

٧٠٧	١٦	شاذة	﴿وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فتردى﴾
٢٩٠	١٨	شاذة	﴿هِيَ عَصَى﴾
٢٩٢	١٨	شاذة	﴿هِيَ عَصَاي﴾
١٤٤	٥٨	متواترة	﴿مَكَانًا سَوَى﴾
١٨٧	٦٣	متواترة	﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾
٥٣١	٩٤	متواترة	﴿يَا أَبْنَ أُمَّ﴾
٣٨١	١١٨، ١١٩	متواترة	﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿١١٨﴾ وَإِنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا﴾
٦٠٥	١٢١	شاذة	﴿وَطَفَقَا مَخْصِفَانِ﴾

## سورة الأنبياء

644	٧٣	متواترة	﴿أَيَّمَةَ يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾
٥٢٦، ٥٢٨	١١٢	متواترة	﴿رَبُّ أَحْكَمَ بِالْحَقِّ﴾

## سورة الحج

١٥٦	٤٥	متواترة	﴿فَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ﴾
٨٠٣	٤٥	متواترة	﴿وَبِيرٍ مُعْطَلَةٍ﴾
١٥٦	٤٨	متواترة	﴿وَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ﴾

## سورة المؤمنون

٤١٣	٢٥	شاذة	﴿فَتَرَبَّصُوا بِهِمْ عَتَى حِينٍ﴾
٤٦٥	٣٦	متواترة	﴿هِيَ هِيَ هِيَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾
467	٣٦	شاذة	﴿هِيَ هِيَ هِيَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾



467	٣٦	شاذة	﴿ هِيَهَاتُ هِيَهَاتُ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾
468	٣٦	شاذة	﴿ هِيَهَاتُ هِيَهَاتُ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾
٤٦٨	٣٦	شاذة	﴿ هِيَهَاتُ هِيَهَاتُ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾
٦١٨	٤٤	متواترة	﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتْرَى ﴾
٥٣	٨٨	متواترة	﴿ بِيَدِهِ مَلَكُوتٌ ﴾ بالاختلاس

### سورة النور

٥٨٦	٣١	متواترة	﴿ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾
٦١٩	٥٨	شاذة	﴿ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ﴾

### سورة الشعراء

٤٩	٣٦	متواترة	﴿ أَرْجِنِهِ وَأَخَاهُ ﴾
٤٤٢	٤٢	متواترة	﴿ قَالَ نَعَمْ ﴾

### سورة النمل

٤٣٢	٦٥	شاذة	﴿ إِيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾
٢٧٢	٨٩	متواترة	﴿ وَهُمْ مِّنْ فِرْعَ يَوْمَئِذٍ مُّؤْمِنُونَ ﴾

### سورة القصص

٦٤٤	٥	متواترة	﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً ﴾
٢٠٠	٢٧	متواترة	﴿ إِحْدَى أَبْنَتِي هَاتَيْنِ ﴾
٤٧	٢٩	متواترة	﴿ لِأَهْلِهَا آمُكُوتًا ﴾
٦٤٤	٤١	متواترة	﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ﴾

( 866 )

**سورة السجدة**

﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً ﴾ متواترة ٢٤ ٦٤٤

**سورة فاطر**

﴿ وَمَكَرَ السَّيِّئُ ﴾ متواترة ٤٣ ٥٥٥

**سورة يس**

﴿ وَلَا أَلِيلٌ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ شاذة ٤٠ ٥٩١، ٥٨٩

﴿ بِيَدِهِ مَكُونُ ﴾ متواترة ٨٣ ٥٣

**سورة الصافات**

﴿ قُلْ نَعِمَ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴾ متواترة ١٨ ٤٤٢

**سورة ص**

﴿ نِعِمَّ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ شاذة ٤٤، ٣٠ ٣٥٦

**سورة الزمر**

﴿ هَادِي ﴾ متواترة ٣٦، ٢٣ ٧٨١

**سورة غافر**

﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴾ متواترة ١٥ ٧٨٣

﴿ وَاقِي ﴾ متواترة ٢١ ٧٨١

﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾ متواترة ٣٢ ٧٨٣

﴿ هَادِي ﴾ متواترة ٣٣ ٧٨١

**سورة فصلت**

﴿ رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا ﴾ متواترة ٢٩ ٨٦



### سورة الزخرف

٥٨٥	٤٩	متواترة	﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهُ السَّاحِرُ ﴾
٥٩	٧٦	شاذة	﴿ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾
٣٠١	٧٧	شاذة	﴿ وَنَادَوْا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾
٥٥٥	٨٠	شاذة	﴿ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ ﴾

### سورة محمد ﷺ

١٥٦	١٣	متواترة	﴿ وَكَانَ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾
٥٤٩	٢٢	متواترة	﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾

### سورة النجم

٦٦٠	٥٠	متواترة	﴿ عَادَ لَوْلَى ﴾
-----	----	---------	-------------------

### سورة القمر

٧٤٠	١٤	شاذة	﴿ جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفْرًا ﴾
-----	----	------	----------------------------------

### سورة الرحمن

٣٢٤	٢٤	شاذة	﴿ وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ ﴾
٥٨٦	٣١	متواترة	﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهُ الثَّقَلَانِ ﴾

### سورة الواقعة

٧٠١	٦٥	شاذة	﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾
-----	----	------	-----------------------------

### سورة المجادلة

٣٧٩	٢	شاذة	﴿ مَا هُنَّ بِأُمَّهَاتِهِمْ ﴾
-----	---	------	--------------------------------

( 868 )

**سورة الطلاق**

﴿ وَكَانَ مِنْ قَرِيْبَةٍ ﴾ متواترة ٨ ١٥٦

**سورة الملك**

﴿ يَنْصُرْكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ﴾ متواترة ٢٠ ٤٣٨

**سورة نوح**

﴿ وَلَا تَذَرْنِ وَدًا وَلَا سَوَاعَا وَلَا يَغُوْنَا وَيَعُوْفَا  
وَنَسْرًا ﴾ شاذة ٢٣ ٣٢٩

**سورة المزمل**

﴿ تَجِدُوْهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا ﴾ شاذة ٢٠ ٥٩

**سورة المدثر**

﴿ تِسْعَةَ عَشْرًا ﴾ متواترة ٣٠ ١٥٤

**سورة الإنسان**

﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُوْرًا ﴾ شاذة ٣ ٤٢٤

﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِيْنَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا  
وَسَعِيْرًا ﴾ متواترة ٤ ٣٢٩

﴿ كَانَتْ قَوَارِيْرًا ﴿١٥﴾ قَوَارِيْرًا ﴾ متواترة ١٥، ١٦ ٣٢٦

**سورة الشرح**

﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ شاذة ١ ٥٥٩

**سورة العاديات**

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُوْدٌ ﴾ شاذة ٦ ٤٧

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُوْدٌ ﴾ شاذة ٦ ٤٧



( 869 )

٤١٤ ٩

شاذة

﴿ إِذَا بُحِّرَ مَا فِي الْقُبُورِ ﴾

### سورة الإخلاص

٥٩١ ، ٥٨٨ ٢ ، ١

شاذة

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾

\* \* \*



ثالثاً: فهرس السنة النبوية<sup>(١)</sup>

## أولاً: أحاديث النبي ﷺ:

قال رسول الله ﷺ:

الصفحة	الحديث
١١٧	(أُنَادِيهِمْ: أَلَا هَلُمُّ أَلَا هَلُمُّ).
٤٩٦	(إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ أَوَّلِ الصَّدْمَةِ).
٢١٤	(أَوْ مُخْرَجِي هُمْ).
٧٣٨	(فَبِهَا وَنِعَمْتَ).
١١٧	(فَهَلُمِّي لِأَرِيكَ مَا تَرَكَوْا).
٥٦٦	(قُومُوا فَلَأُصِلَّ لَكُمْ).
٢٣٧	(لَا أَحَدٌ أَغْيِرُ مِنَ اللَّهِ).
٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨	(لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ).
٥٦٨	(لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ).
٥٩٣	(لَخُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطِيبٌ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ).
١٦٥	(لَا دَرِيْتٌ وَلَا تَلَيْتٌ).
٢٣٦	(لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ).
٢٣٧	(لَا عَدْوَى وَلَا طَيْرَةَ).
٤٩٤	(لَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ).
٤٩٤	(لَعَلَّكَ أَنْ تُخَلَّفَ حَتَّى يُنْتَفَعَ بِكَ أَقْوَامٌ وَيُضْرَبُكَ آخَرُونَ).
١٨٩	(لَا وَتِرَانَ فِي لَيْلَةٍ).
٣٧٤	(لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ امْضِيَامٌ فِي امْسَفَرٍ).
١٤٣	(مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الْأُمَّمِ إِلَّا كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِدِّ الثَّوْرِ الْأَسْوَدِ وَكَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِدِّ الثَّوْرِ الْأَبْيَضِ).
١١٧	(هَلُمُّوا إِلَيَّ حَاجَتِكُمْ).
٢٠٤	(وَاجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَنِينًا كَسَنِينِ يُوسُفَ).

(١) تضمن هذا الفهرس ثلاثة أشياء: أولها أحاديث النبي ﷺ، والثاني: أقوال السيدة عائشة - رضى الله عنها-، والثالث: أقوال بعض الصحابة - رضوان الله عليهم-؛ ولذلك لورود الأخيرين في كتب السنة.

- وَأَيُّمُ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ:  
٤٨٢ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ).  
٥٦٦ (وَلِتَنْزُرَهُ بِشَوْكَةٍ).  
١١٧ (يَا عَائِشَةُ هَلْمِي الْمُدِيَةَ).  
٣٤٣ (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ).

**ثانياً: أقوال السيدة عائشة - رضى الله عنها-**

- ٣٤٥ (ذَكَرْنَا أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كَنِيْسَةً رَأَيْتُهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ).  
٨١٧ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَّرَ وَأَنَا حَائِضٌ ثُمَّ يُبَاشِرُنِي).

**ثالثاً: أقوال بعض الصحابة - رضوان الله عليهم-**

- ٢٣٠ قول أبي هريرة - رضى الله عنه-: (إِنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفًا).  
٣٤٥ قول أحد الصحابة: (حتى احمررتا عيناها).  
١٥٦ قول أبي لزر بن حبيش - رضى الله عنهما-: (كَأَيِّنْ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ أَوْ كَأَيِّنْ تَعُدُّ سُورَةَ الْأَحْزَابِ).  
٤٨٢ قول عروة بن الزبير - رضى الله عنهما-: (لَيْمُنُكَ لَنْ نَكُنْتَ ابْتَلَيْتَ لَقَدْ عَافَيْتَ).

## رابعاً: فهرس الشواهد الشعرية

## أ- الأشعار:

## الصفحة

## البيت

## حرف الهمزة

- طَفِقَ الْخَلِيُّ بِقَسْوَةِ يَلْحَى الشَّجِي وَنَصِيحَةَ اللَّاحِي الْخَلِيَّ عَنَاءَ ٦٠٤  
فَأَوْهَ لِيذْكَرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتَهَا وَمِنْ بَعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَمَاءَ ٤٧٨

## حرف الباء

- أَلَمْ نَسِقِ الْحَجِيجِ سَلَى مَعَدًّا سِنِينًا مَا تَعَدُّ لَنَا حِسَابًا ٢٠٢  
أَقْلَى اللَّيَوْمِ عَاذِلَ وَالْعَتَابِينَ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنُ ٤٤٧  
وَكَاثِنٍ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي لَوْ أَصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا ١٦١  
فَغَضَّ الظَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا ٦٩٤  
إِذَا مَا جَلَاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُهَا وَآكْتَابُهَا ٢٠٩  
أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَارَبُّ أَنْ رَبِّ دَعْوَةٍ دَعْوَتِكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أَجَابُهَا ٧٠٩  
سَيَرُوا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مِنْزِلُكُمْ أَوْ نَهْرُ تَيْرِي وَلَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ ٥٥٥  
إِذَا أَنْتَ يَمَمْتَ الرِّكَابَ لِقَصْدِهِمْ تَبَيَّنْتَ طَعْمَ الْمَاءِ ذُو أَنْتَ شَارِبُهُ ٩٧  
فَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَالِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ ٢٦٤  
رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذُلُونِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ ٤٥٢  
وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ ١٤٣  
وَفِي كُلِّ حَىٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ فَحَقٌّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبُ ٧٨٨  
تُنْفَحُهَا أَمَّا شَمَالَ عَرِيَّةً وَأَمَّا صَبَا جُنْحِ الظَّلَامِ هُبُوبُ ٤٢٤  
فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ دَعْوَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ ٣٨٩  
عَلَى أَحْوَذِيِّينَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبُ ١٩٥



- أَخْلَفَ مَا بَازِلًا سَدِيسُهَا لَا حَقَّةَ هِيَ وَلَا نَيْبُوبُ ٣٥  
 أَفَيْقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعَا وَأَرْحَامُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تُقَضَّبِ ٢٤٩  
 إِذَا مَا غَدُونَا قَالِ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ ٥٦١  
 لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعَلْبِ ٣١٤  
 مَا الْمَرْءُ أَخْوَكُ إِنْ لَمْ تُلْفِهِ وَزَرًا عِنْدَ الْكَرْيَهَةِ مِعْوَانًا عَلَى النَّوْبِ ٤٩٢  
 خَلَقْتُ بَغِيرَ ذَنْبٍ مِنْ تُرَابٍ فَأَرْجِعْ بِالذُّنُوبِ إِلَى التُّرَابِ ٨١٣  
 أَلَا وَجَمِيعُ مَنْ فَوْقَ التُّرَابِ فِدَاءُ تُرَابٍ نَعْلِ أَبِي تُرَابِ ٨١٣

### حرف التاء

- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبُنَى دُو حَفَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ ٩٦  
 ذِكْرُكَ اللَّهُ عِنْدَ ذِكْرِ سِوَاهُ صَارِفٌ عَنِ فُؤَادِكَ الْغَفَلَاتِ ١٤٣  
 أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَأْ يَأَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَهَاتِ ٧٢٤  
 فَأَوْهٍ عَلَى زِيَارَةِ أُمَّ عَمْرٍو فَكَيْفَ مَعَ الْعِدَا وَمَعَ الْوَشَاةِ ٤٧٨  
 عِلَامَ تَقُولُ الرَّمْحُ يُثْقِلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ ٣٥٠

### حرف الشاء

- مَتَّى مَا تُتَكْرَوُهَا تَعْرِفُوهَا مَتَّى أَفْطَارِهَا عَلِقْ نَفِيثُ ٤١٩

### حرف الجيم

- وَتَأْمُرْنِي رَبِيعَةٌ كُلَّ يَوْمٍ لِأَشْرِيهَا وَأَفْتَنِي الدَّجَاجَا ٣٩٩  
 أَخِيْلُ بَرَقًا مَتَّى حَابٍ لَهُ زَجَلٌ إِذَا يُفْتَرُّ مِنْ تَوَاضِيهِ حَلَجَا ٤١٨  
 شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَّى لَجَجِ خُضْرٍ لَهْنٌ نَبِيحُ ٤١٧

### حرف الحاء

- أَخُو بِيضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوَّبٌ رَفِيْقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبَيْنِ سَبُوحُ ٦١٩  
 وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْقًا مُصْرَمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحُ ٢٣٩

هُمُ اللَّاعُونَ فَكُوا النُّغْلَ عَنِّي بِمَرِّ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَبَاحِي ٤٥٣

### حرف الدال

أَنْ تَقْرَأَ عَنِّي أَسْمَاءَ وَيَحْكَمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا ٥٦٢

دَعَايَ مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعِبْنٌ بِنَاشِيْبًا وَشَيبِيْبَنَا مُرْدًا ٢٠٣

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَتَنَاتٍ وَلَتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنْ حُرَّاسَنَا أَسَدًا ٢٣٠

يَالَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَعُوْدُنْ نَاشِيْنَا مِثْلِي زَمِيْنَ هِنَا بِبُرْقَةٍ أَنْقَدًا ٢٧

أَرِيْبِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لِأَنَّيَ أَرَى مَا تَرِيْنَ أَوْ بِخِيْلًا مُخَلَّدًا ٣٩٢

يَدِيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمَنَعَانِيْكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا ١٨١

وَإِنْ قَالَ مَوْلَاهُمْ عَلِيٌّ جُلَّ حَادِثٍ مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوْا فَضْلَ أَحْلَامِكُمْ رُدُّوْا ٥٤

عَزَمْتُ عَلَيَّ إِقَامَةَ ذِي صَبَاحٍ لِشَيْءٍ مَا يَسْوَدُّ مَنْ يَسْوَدُّ ٢٥٦

تَخَطَّاهُ الْحُتُوفُ فَهُوَ جَوْنٌ كِنَازُ اللَّحْمِ فَائِلُهُ رَدِيْدٌ ٣٦

وَذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شَرْبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو بِالصَّعِيدِ بَدَادٍ ١٠٥

إِنَّ الْوَفَاءَ كَمَا افْتَرَحْتَ فَلَوْ تَكُنْ حَيًّا إِذَا مَا كُنْتَ بِالْمُزْدَادِ ٤٣٩

فَبِتُّ أَسَاقِي الْقَوْمِ إِخْوَتِي الَّذِي غَوَايْتَهُمْ غِيِّيَ وَرُشْدَهُمْ رُشْدِي ٩١

أَوْلَانِكَ أُمَّتِي رَفَعْنَ مَقَائِمِي إِلَى طَالِعِ فِي ذِرْوَةِ الْمَجْدِ صَاعِدِ ٨١١

لَعَلَّ الَّذِي قَادَ النَّوَى أَنْ يَرُدَّهَا إِلَيْنَا وَقَدْ يُدْنِي الْبَعِيدُ مِنَ الْبُعْدِ ٤٩٣

أَعَاذِلْ مَا يُدْرِيكَ أَنْ مَنِيَّتِي إِلَى سَاعَةٍ فِي الْيَوْمِ أَوْ فِي ضَحَى الْغَدِ ٣٩٣

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ ٤٤٧

وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفُلْجِ دِمَاؤُهُمْ هُمْ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا مُمَّ خَالِدِ ٩٠

وَأَبْكُنَّ عَيْشًا تَوَلَّى بَعْدَ جِدَّتِهِ طَابَتْ أَصَائِلُهُ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ ٧١٠

يَا ابْنَ أُمَّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلِيَّتِي لِدهْرِ شَدِيدِ ٥٣٢

لَعَلَّ اللَّهَ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدِ ٣٨٩



## حرف الراء

- ٤٦٠ إِذَا اشْتَبَهَ الرَّشْدُ فِي الْحَادِثَاتِ فَارْضَ بِأَيَّتِهِنَّ قَدْ قَدِرُ  
 ٣٠٠ لَنِعْمَ الْفَتَى تَعَشُّو إِلَي ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بِنِ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ  
 ٣٦٠ مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نِعْمَ السَّاعُونَ فِي الْحَى الشُّطْرُ  
 ٨١٠ لَقَدْ وَاَلِدَ الْأَخِيظِلَ أُمُّ سُوءٍ مُقْلَدَةً مِنَ الْأُمَمَاتِ عَارَا  
 ٢٤ فَكَيْفَ أَنَا وَانْتَحَالِي الْقَوَافِي يَ بَعْدَ الْمَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا  
 ٤٣٢ أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنَ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرَا  
 ٨٧ وَعَكْرِمَةُ الْفَيْضُ مِنَّا وَحَوْشَبُ هُمَا فَتَيَا النَّاسِ اللَّذَا لَمْ يُعْمَرَا  
 ٢٧٣ لُذْ بَقَيْسٍ حِينَ يَأْبَى غَيْرَهُ تُفِيهِ بَحْرًا مُفِيضًا خَيْرَهُ  
 ٤٧ عَسَى ذَاتَ يَوْمٍ أَنْ يَعُودَ بِهَا النَّوَى عَلَى ذِي هَوَى حَيْرَانَ قَلْبُهُ طَائِرُ  
 ٤٣ فَهَيْبَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ  
 ٥٩ تُبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكَتَهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ  
 ٧٧ لَا تَعْذِلِ اللَّذِي لَا يَنْفَكُ مَكْتَسِبًا حَمْدًا وَإِنْ كَانَ لَا يُبْقَى وَلَا يَذُرُ  
 ٢٢٤ لَعْمَرُكَ مَا مَعْنُ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مَنَسِيٌّ مَعْنُ وَلَا مَتَيْسِرُ  
 ٨١١ وَإِلَّا فَاِنَّا بِالشَّرْبَةِ فَاللُّوَى نَعْقُرُ أُمَمَاتِ الرَّبَاعِ وَنَيْسِرُ  
 ٥٧١ فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ  
 ٤٩٥ لَعَلَّهُمَا أَنْ تَبْعِيَا لَكَ حِيَاةً وَأَنْ تَرْحَبَا سِرْبًا بِمَا كُنْتَ أَحْصَرُ  
 ٥٥٨ أَيَادِي سَبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرُ  
 ٣٠٧ خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عَكْرِمٍ وَادْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْنِ تُذَكَّرُ  
 ٧٣١ ... .. أَمَا تَسْتَحِي أَوْ تَرَعَوِي أَوْ تُفَكَّرُ  
 ٧٦ فَلَمْ أَرِ بَيْتًا كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً مِنَ اللَّذِي بِهِ مِنْ آلِ عَزَّةَ عَامِرُ  
 ٣٢ وَالنَّفْسُ إِنْ دُعِيَتْ بِالْعُنْفِ آبِيَةً وَهِيَ إِنْ أُمِرَتْ بِاللُّطْفِ تَأْتِمُرُ

( 876 )

- أَتْرُكُ لِيَلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذَا لَصَبُورُ ١٤٣  
 أَلَا هِيَ أَلَا هِيَ فَادْعَهَا فَإِنَّمَا تُمَتِّعُكَ مَا لَا تَسْتَطِيعُ غُرُورُ ٣٦  
 كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي ٥١٩  
 أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةٍ يَاللَّنَّاسِ مِنْ عَارِ ٢٦  
 يَالْيَتِيمَا أَمَّنَا شَالَتْ نِعَامَتُهَا إِنَّمَا إِلَيَّ جَنَّةٌ إِنَّمَا إِلَيَّ نَارِ ٤٢٢  
 وَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَادْعُهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبْرُ ٤٢٢  
 إِذَا قُلْتُ أَنِّي آيِبٌ أَهْلَ بَدَةٍ وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ ٣٥٤  
 أَدْعَوْتَهُ بِاللَّهِ ثُمَّ قَتَلْتَهُ لَوْ هُوَ دَعَاكَ بِذِمَّةٍ لَمْ يَغْدِرِ ٣٢  
 وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى ١٤٣  
 فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ نَعَمْ وَفَرِيْقٌ لَيْمُنُ اللَّهُ مَا نَدْرِي ٤٨١  
 رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ ٣٤٣  
 لَقَدْ آذَنْتَ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طِيَّئِيَّ بِحَرْبٍ كَنَاصَةِ الْحِصَانِ الْمُشَهَّرِ ٧٤٨  
 سِنِّي كُلَّهَا فَاسَيْتُ حَرْبًا أَعْدُ مَعَ الصَّلَامَةِ الذُّكُورِ ٢٠٤

### حرف الزاي

- وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزًا ٢٥٠  
 مِثْلُ الْكِلَابِ تَهْرُ عَنْدَ دِرَابِهَا وَرِمَتْ لَهَا زِمْمَهَا مِنَ الْخِزْبَانِ ١٧٤  
 أَرْضُنَا اللَّتْ أَوْتُ ذَوِي الْفَقْرِ وَالذُّلُ فَاضُّوا ذَوِي غِنَى وَاعْتِزَّازِ ٧٧

### حرف السين

- اعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ يَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسٌ ١٢٥  
 إِذَا أَقُولُ صَاحًا قَلْبِي أُتِيحُ لَهُ سَكْرٌ مَتَى فَهَوَّةٌ سَارَتْ إِلَى الرَّاسِ ٤١٩  
 الْيَوْمَ أَعْلَمُ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَضْلِ قَضَائِهِ أَمْسٌ ١٢٥



**حرف الشين**

فَإِنْ أَهْلِكَ فَسَوْ تَجِدُونَ فَقْدِي وَإِنْ أَسْلَمَ يَطِيبُ لَكُمْ الْمَعَاشُ ٣٦٨

**حرف الصاد**

يَالَيْتَ شِعْرِي أَنْ ذُو عَجَبَةٍ مَتَى أَرَى شَرِبًا حَوَالِي أَصِيصُ ٢٩

**حرف العين**

قَوَالٍ مَعْرُوفٍ وَفَعَالِيهِ عَقَارٍ مَنَّى أُمَهَاتِ الرَّبَاعِ ٨١٠

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلْمَ مُلْمَةً عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا ٤٩٤

لَا تَتَّبِعَنَّ لَوْعَةً إِثْرِي وَلَا هَلَعًا وَلَا تَقَاسِنَ بَعْدِي الْهَمَّ وَالْجَزَعَا ٧١١

لَا تَهَيَّبَنَّ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ ٣٩٠

إِذَا قُلْتُ قَدْنِي قَالَ بِاللَّهِ حَلْفَةً لَتُغْنِنَنَّ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا ٧١١

وَأُمَّمَاتٍ أَطْلَاءٍ صِغَارٍ كَأَنَّهَا دِمَالِجٌ يَجْلُوهَا لَتَنْفِقَ بَائِعُ ٨٠٨

سَابِقُوا هَوَى وَأَعْتَقُوا لِهَوَاهُمْ فَتُخْرَمُوا وَلِكَلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ ٢٨٧

لَأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ ٢٦٦

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا أَمْوَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَأَقِيعُ ٥٧٧

حُمَيْدُ الْبُذَى أَمْجَجُ دَارُهُ أَخُو الْخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَعُ ٥٩٠

نَعَى لِي أَبُو الْمِقْدَامِ فَاسْوَدَّ مَنْظَرِي مِنَ الْأَرْضِ وَأَسْتَكَّتْ عَلَيَّ الْمَسَامِعُ ٧٤٦

أَلَمْ تَرَأَ مَا لَافَيْتُ وَالِدَهُرُ أَعْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَأَى وَيَسْمَعُ ٧٢٩

أَطْوَفُ مَا أَطْوَفُ ثُمَّ آوِي إِلَيَّ بَيْتٍ فَعِيدْتُهُ لَكَاع ١٠٨

ثَلَاثَ مِئِينَ قَدْ مَرَرْنَا كَوَامِلًا وَهَا أَنَا هَذَا أَشْتَهِي مَرًّا أَرْبَع ٥٠٩

**حرف الفاء**

أَلَا حَبَّذَا غَنَمٌ وَحُسْنٌ حَدِيثُهَا وَهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَانِمًا دَيْفُ ٦٦٣

فَبَانِي قَدْ رَأَيْتُ بِأَرْضِ قَوْمِي نَوَائِبَ كُنْتُ فِي لَحْمٍ أَخَافَهُ ٦٧١



( 878 )

عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرَجَالَ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافٌ ٥٩٠  
وَإِنَّا مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدِرُوا عَفَوْا وَإِنْ أَتَرَبُّوا جَادُوا، وَإِنْ تَرَبُّوا عَفُوا ٤٥٤

### حرف القاف

يَا خَالٍ هَلَّا قُلْتَ إِذْ أُعْطِيتَنِي هِيَّاكَ هِيَّاكَ وَحَنُوءَ العُنُقِ ٤٣  
لَدَيْكَ كَفِيْلٌ بِالْمَنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى ١٤٣  
لَنْ يَخْبَ الْآنَ مَنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَاقَةَ ٥٥٨  
أَنَّ شِمْتَ مَنْ نَجِدَ بُرَيْقًا تَأَقَّا تُكَابِدُ لَيْلَ امْأَرَمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا ٣٧٢  
تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَّامَنَا الْأَلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانَ وَرَيْقُ ٤٥٢  
وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَيٍّ وَمَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ ٧٤٥

### حرف الكاف

إِذَا الْأُمَّهَاتُ فَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأَمَّا تِكَا ٨١١  
تَجَانَّدُ لَا يَقْلُ هَوْلَاءِ هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى حَذْرًا عَلَيْكَ ٧١  
يَا حَارٍ لَا أُرْمَيْنَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ ٣٠٦

### حرف اللام

لَوْ يَشَاءُ طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لِأَحِقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ ٤٣٧  
أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سِيُوفُ أَجَادِ القَيْنِ يَوْمًا صِقَالَهَا ٤٥٢  
أَبْنَى كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللِّذَا قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ ٨٣  
أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ، فَمَنْ يَكُنْ قِنَاعُهُ مَغْطِيًّا فَإِنِّي لَمَجْتَلَى ٥٢  
وَحَمَزَةٌ مَا أُنْكَاهُ مِنْ مُتَوَرِّعٍ إِمَامًا صَبُورًا لِلْقُرْآنِ مُرْتَلَا ٢٩٣  
أَرَى شَبَهَ القُفُولِ وَكَسَنَتْ أَدْرِي لَعَا اللَّهُ يَجْعَلُهَا قُفُولًا ٣٩٥  
أَحْنُ إِذَا رَأَيْتَ بَلَادَ نَجْدٍ وَلَا أَرَأَى إِلَيَّ نَجْدٍ سَبِيْلًا ٧٢٨  
ذَرِينِي وَعَلِمِي بِالْأُمُورِ وَشِيمَتِي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيْلًا ٥٣٧



- ٣٤٥ نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلًا  
 ٧٢٠ لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادَ بِشَرِّبَةٍ تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجِدُنَ غَيْلًا  
 ٥٨٩ فَالْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا  
 ١٧٨ بِأَبِي أَمْرًا وَالشَّامُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَتَتْنِي بِبُشْرَى بُرْدُهُ وَرَسَائِلُهُ  
 ٣٩١ وَلَا تَحْرِمِ الْمَوْلَى الْكَرِيمَ فَإِنَّهُ أَخُوكَ وَلَا تَدْرِي لَعْنَتِكَ سَائِلُهُ  
 ٣٥ وَلَكِنَّمَا هُوَ لِأَمْرِي ذِي حَفِيظَةٍ إِذَا مَالَ لَمْ تُرْعَدْ إِلَيْهِ خَصَائِلُهُ  
 ٣٤٣ يُلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيْلِ لِي أَهْلِي، فَكَلَّهْمُ يَعْنِلُ  
 ٤٥٥ إِذَا مَا لَقِيْتِ بِنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَيَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ  
 ٣٧ بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهِمَا حِينًا يُعْلَنَانَا وَمَا نَعْلَلُهُ  
 ٥١٩ كَمْ نَالَنِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَيَّ عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ  
 ٢٢٩ لَيْتَ الشَّبَابَ هُوَ الرَّجِيْعُ إِلَى الْفَتَى وَالشَّيْبُ كَانَ هُوَ الْبَدِئُ الْأَوَّلُ  
 ٧٣٨ إِذَا غَابَ عَنَّا غَابَ عَنَّا فَرَاتُنَا وَإِنْ شَهِدَ أَجْدَى فَضْلَهُ وَجَدَاوِلَهُ  
 ٣٢ إِنَّ سَلْمَى هِيَ الَّتِي لَوُتِرَاتُ حَبْدًا هِيَ مِنْ خَلَّةٍ لَوْ تَخَالَ  
 ٢٧٢ لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالَ  
 ٢٦ أَنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي  
 ٣٢٧ وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُنَيْزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي  
 ٤٠٧ أَزْهِيْرُ إِنْ يَشِيبِ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رَبُّ هَيْضَلٍ مَرَسٍ لَفَقْتُ بِهِيْضَلٍ  
 ٣٠٠ وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبِنِي حَقِّي أَمَالِ بْنِ حَنْظَلٍ  
 ٥٥٢ فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ إِثْمًا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِغِلٍ  
 ٣٢٩ وَمِمَّنْ حَمَّانَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ الثِّيَابِ فَشَبَّ غَيْرَ مُثَقَّلٍ  
 ٤٨٧ سِمَاءُ سِمٍّ وَأَسْمٌ سُمَاءٌ كَذَا سِمَا وَزِدْ سِمَةً، وَاثْلُثْ أَوَائِلَ كُلِّهَا  
 ٩٢ نَحْنُ اللَّذُوْ بِعُكَاظٍ طَيَّرُوا شَرْرًا مِنْ رُوسٍ قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالْمَصَاقِيلِ

## حرف الميم

- إِلَى الْمَرءِ قَيْسٍ أُطِيلُ الشَّرَى وَأَخْذُ مِنْ كُلِّ حَىِّ عَصْمٍ ٦٦٦
- دَعَانِي عُبَيْدُ اللَّهِ نَفْسِي فِدَاؤُهُ فَيَا لَكَ مِنْ دَاعٍ دَعَانِي نَعَمَ نَعِمٌ ٤٤١
- أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ: مَنْونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا: الْجِنُّ قُلْتُ: عَمُوا ظَلَامًا ٥٤٣
- أَنَا سَيْفُ الْعَشِيرَةِ فَاعْرِفُونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَيْتُ السَّنَامَا ٢٤
- سَقَتَهُ الرِّوَاعِدُ مِنْ صَافِيٍّ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا ٤٢٣
- ذَاكَ خَلِيلِي وَدُوَّ يُوَاصِرُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلَمَهُ ٣٧٤
- سَالَمْتُ مِنْ أَجْلِ سَلْمَى قَوْمَهَا وَهُمْ عِدَى وَلَوْلَاهُ كَانُوا فِي الْفَلَا رِمَمَا ٣٧
- وَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا ١٨٧
- أَبْعَدَ بَعْدَ تَقْوَلِ الدَّارِ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ دَوَامَ الْبُعْدِ مَحْتُومَا ٣٥٠
- لَا يُلْفِيكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلِقَ الْكِرَامُ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمَا ٤٣٦
- لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعْيِشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدْمُهُ ١١٨
- وَإِنْ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللَّهُ عَقْمٌ ٣٢
- فَتَعَرَّفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ ٧٧١
- صَدَدْتُ فَأَطْوَلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومٌ ٨٠٠
- ... .. يَوْمَ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَعْيُومٌ ٦٥٥
- وَهُوَ غَيْثٌ لَنَا فِي كُلِّ عَامٍ يُكْوِذُ بِهِ الْمُخَوَّلُ وَالْعَدِيمُ ٣٥
- تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ ٣٤٧
- إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ ١١٠
- عُوجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لَأَنَّنَا نَبِكِي الدِّيَارِ كَمَا بَكَى ابْنُ حَذَامٍ ٣٨٧
- شَغِفَتْ بِكَ اللَّاتِ تَيْمَنُكَ فَمَثَلُ مَا بِكَ مَا بِهَا مِنْ لَوْعَةٍ وَغَرَامٍ ٧٧
- بَذَلْنَا مَارِنَ الْخَطِّىِّ فِيهِمْ وَكُلُّ مُهَنَّادٍ ذَكَرٍ حُسَامٍ ٦٠٨



- ٦٠٨ مِمَّا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى أَغَاثَ شَرِيدَهُمْ فَنَنْ الظَّلَامِ  
 ٣٨٧ هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَعْنَا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ  
 ٥٠٨ ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُؤَكِّ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنِّي وَجُوهُ الْأَهَاتِمِ  
 ٥٧٩ يَأَلَيْتُ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ  
 ٧٦٧ بِكُلِّ قُرَيْشِي عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِ النَّدَى وَالتَّكْرَمِ  
 ٧٤٩ نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنَصْرًا طَادُ نَفُوسًا بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ  
 ٤٠٨ مَأْوَى يَأِ رَبَّتَمَا غَارَةَ شِعْوَاءَ كَالذَّعَاةِ بِالْمَيْسَمِ  
 ٦٤٢ إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبِنَا عِنْدَ الْجَبَابِيرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنَّعَمِ  
 ١٨٧ تَزُوْدَ مِنَّا بَيْنَ أُنْهَاهُ ضَرْبَةً دَعْتُهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ  
 ٧٧ فَقُلْ لِلَّيْلِ تَلُومُكَ إِنَّ نَفْسِي أَرَاهَا لَا تَعُوْدُ بِالتَّمِيمِ

### حرف النون

- ٤٠٩ أَقْرَّةُ رَبَّتَمَا لِيْلَةً غَبَقْتُكَ فِيهَا صَرِيحَ اللَّيْلِ  
 ٤٣٨ تَامَتْ فَوَادُكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَ  
 ٧٩ مَا اللَّذَّ يَسُومُكَ سُوءًا بَعْدَ بَسْطِ يَدِ الْبَابِرِ إِلَّا كَمْتَلَى الْبَغْيِ عُدْوَانَا  
 ٥٠٠ إِلَّا كُمْ يَا خُزَاعَةَ لَا الْإِنَا عَزَا النَّاسُ الضَّرَاعَةَ وَالْهَوَانَا  
 ٥٠٠ فَلَوْ بَرَأْتِ عَقْبُكُمْ بَصْرَتُمْ بِأَنْ دَوَاءَ دَانُكُمْ لَدَانَا  
 ٥٠٠ وَذَلِكَ لَكُمْ إِذَا وَاتَّقْتُمُونَا عَلَى قَصْرِ اعْتِمَادِكُمْ عَلَانَا  
 ٧٤٩ وَلَقَدْ سَأَمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا وَعَمَرْتُ مِنْ عَدَدِ السِّنِّينِ مِئِينَ  
 ٧٤٩ هَلْ مَا بَقِيَ إِلَّا كَمَا قَدْ فَاتَنِي يَوْمٌ يَمُرُّ، وَلَيْلَةٌ تَحْدُونَا  
 ٥٧٦ نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبَ غَيْرِ خَانِلٍ فَبَوَّأْتُ حَصْنًا بِالْكَمَّاءِ حَصِينًا  
 ٣٠ وَأَنْ أوردتُهُمْ حَوْضَ الْمَنَائِيَا وَجِئْتُ بِمَنْ بَقِيَ زُمْرًا قَطِينًا  
 ٣٥٠ أَجْهًا إِلَّا تَقُولُ بِنِي لُؤَى لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتْجَاهِلِينَ

( 882 )

- لَتَقْمُ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قَرِيْشٍ فَتَقْضَى حَوَائِجَ الْمُسْلِمِيْنَ ٥٦٧  
 وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَانِ دِنْبَاهُمْ كَمَا دَانُوا ١٤٣  
 قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُكَ سَيِّدٌ مَعِيُونَ ٦٥٦  
 وَبَنُو نُؤَيْجِيَّةِ اللَّذُونِ كَانَتْهُمْ مُعْطَى مُخْدَمَةٍ مِنَ الْخِزَانِ ٨٩  
 وَكُنَّا إِذَا مَا كَانَ يَوْمٌ كَرِيهَةً فَقَدْ عَلِمُوا أَنِّي وَهُوَ فَتَيَانِ ٣٥  
 أَنْتَ أَمْرًا مِنْ خِيَارِ النَّاسِ كُلِّهِمْ تُعْطَى الْجَزِيلَ وَتَشْرِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ ١٧٨  
 وَمَنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي ٩٧  
 وَأَنَّ اللَّيْثَ مَحْمِيَّ الْعَرَبِينَ ... .. ٢٩  
 فَلَوْ أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْخَبْرِ الْيَقِينِ ١٨٠

### حرف الهاء

- لَعَمْرُكَ مَا إِنْ أَبُو مَالِكٍ بِوَاهٍ وَلَا بَضْعِيفٍ قُورَاهُ ٢٢٤  
 آهٍ مِنْ تَيْبَاكِ آهَاهَا تَرَكَتْ قَلْبِي مَتَاهَا ٤٧٩  
 أَلْفِي الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْفَاهَا ٥٨٣  
 وَأَشْرَبُ الْمَاءَ مَا بِي نَحْوَهُ ظَمًا إِلَّا لِأَنَّ عَيْونَهُ سَيْلٌ وَادِيهَا ٤٧

### حرف الألف اللينة

- أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمَّ تَبَعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ عَوْدٍ أَثِيْبٍ وَمَا رُضِي ٧٤٩  
 فَلَوْلَا زُهَيْرٌ أَنْ أَكْدَرَ نَعْمَةً لَفَادَعْتُ كَعْبًا مَا بَقِيَتْ وَمَا بَقِي ٧٤٩

### حرف الياء

- وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا وَلَا عَنْ حَبِّهَا مُتْرَاخِيَا ٥٧٤  
 وَرَكَضُكَ لَوْلَا هُوَ لَقِيَتْ الذِي لَقُوا فَأَصْبَحَتْ قَدْ جَاوَزَتْ قَوْمًا أَعَادِيَا ٣٢  
 كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لِأَقِينِ أَجْدَلِ بَارِيَا ٥٣٧  
 تَعَزَّزَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بِأَقِيَا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا ٥٧٦



- فَأَوْكَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا ٣٢٤  
وَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ رَأَيْتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا ٩٧  
أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيََا ٥٦٤  
أَغْضِ مَا اسْتَطَعْتَ فَالْكَرِيمُ الَّذِي يُأَلْفُ الْحِلْمَ إِنْ جَفَاهُ بِذِي ٧٦  
وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمَهُ بِمَالٍ وَإِنْ أَرْضَاكَ إِلَّا لِلَّذِي ٧٨  
يُنَالُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَهِنُهُ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِيِّ ٧٨

\* \* \*

## ب- الأرجاز

- ٣٩٣ قُلْتُ لِشَيْبَانَ ادْنُ مِنْ لِقَائِهِ  
٣٩٣ أَنَا نَعْدَى الْقَوْمِ مِنْ شِوَانِهِ  
٨٠٩ أُمَّهَتِي خَنْدِفُ وَالْيَاسُ أَبِي  
٧٧٦ بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتُ  
٧٧٤ اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفَى مُسَلِّمَتٍ مِنْ بَعْدِ مَا، وَبَعْدَمَا، وَبَعْدِمَتٍ  
٧٧٤ صَارَتْ نُفُوسِ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتِ وَكَادَتْ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمَّتِ  
٧٩٦ لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ  
٣٨٩ عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا  
يُدِنُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا  
٦٣٥ يَارَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجَ  
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِجِ  
أَفْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزَى وَفَرْتِجِ  
حَتَّى إِذَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا  
٦٣٨ مِنْ طَلَلٍ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَهَجَنْ  
٤٤٧ خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِجِ  
٦٣٦ الْمُطْعِمَانَ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِ  
وَبِالْغَدَاةِ فَلَقِ الْبَرْنِجِ  
٨٩ نَحْنُ النَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا  
يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا  
٩٠ يَارَبِّ عَبَسَ لِاتِّبَارِكِ فِي أَحَدِ  
فِي قَائِمٍ مِنْهُمْ وَلَا فِيمَنْ قَعَدِ  
٩٠ إِلَّا الَّذِي قَامُوا بِأَطْرَافِ الْمَسَدِ  
١٧٥ رَعِيَّتُهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا الصَّلِّ وَالصَّفْصِلِّ وَالْيَعْضِيدَا  
١٧٥ وَالخَازِبِازِ السَّانِمِ الْمَجْوودَا بَحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا  
٧٩ فَظَلَّتْ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كِيدَا  
كَاللَّذِّ تَرَبَّى زُبَيْةً فَاصْطِيدَا



- مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ تَحْمَدُ مَسَاعِيهِ وَيُعَلِّمُ رَشْدَهُ ٦٦٩  
 وَقَدْ عَلَّتْنِي ذُرْأَةُ بَادِي بَدِي وَرَثِيَّةٌ تَنْهَضُ فِي تَشَادُدِي ١٦٩
- ٧٤٠ لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرُ  
 ٧٩ وَاللَّذُّ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ بَرًّا  
 أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًا  
 ٥٩٠ لَتَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا  
 وَبِالْقَنَاةِ مِدْعَسًا مِكْرًا  
 إِذَا غَطِيفُ السُّلْمِيِّ فَرًّا  
 ٤٨٧ لُغَاتُ الْإِسْمِ قَدْ حَوَاهَا الْحَصْرُ فِي بَيْتِ شِعْرِ وَهُوَ هَذَا الشَّعْرُ  
 ٤٨٧ إِسْمٌ وَحَذْفٌ هَمْزُهُ وَالْقَصْرُ مُنْثَثَاتٍ مَعَ سُمَاةٍ عَشْرُ
- ٢٤ أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي  
 ١٣٦ يَسْتَوْعِبُ الْبَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ  
 مِنْ لُدِّ لَحْيِيهِ إِلَى مُنْخُورِهِ  
 ٢٢٩ إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جُرُوزًا  
 تَأْكُلُ فِي مَقْعَدِهَا قَفِيرًا  
 ١٢٤ لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِثْلَ أَمْسَا  
 عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا  
 وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفَا فِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ ٢٦٢
- ٣٧ إِذَا هُ لَمْ يُؤْذَنْ لَهُ لَمْ يَنْبِسْ  
 ٦٧٠ مَا زَالَ شَيْبَانُ شَدِيدًا هَبْصُهُ حَتَّى أَتَاهُ قِرْنُهُ فَوْقَ صُفْهِهِ
- ٣٧٤ قَدْ عَلِمَتْ ذَاتُ امْنِطَعِ  
 أَنِّي إِذَا امْمُوتُ كُنْتُ  
 أَضْرِبُهُمْ بِذَا امْقَلَعِ  
 لَا أَتَوْقَى بِأَمْجَزَعِ  
 اقْتَرَبُوا قِرْفَ امْقَمَعِ  
 ٢٢٩ يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا  
 ١١٨ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طَالِعَا  
 ٥٣٣ يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي



- ٢٣٠ كَأَنَّ أَدْنِيَهُ إِذَا تَشَوَّفَا
- ٢٣٠ قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا
- ٤٤٦ يَا صَاحَ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الدُّرَقْنَ
- ٤٤٤ وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقْنَ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقَنِ
- ٩٧ جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِقِ سَوَابِقِ
- ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ
- ٧١ مِنْ بَيْنِ الْأَكِّ إِلَى الْأَكَا
- ٣٧ دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ مِنْ هَوَا كَا
- ٤٨٧ وَاللَّهُ أَسْمَاكَ سَمًا مُبَارَكًا
- أَثَرَكَ اللَّهُ بِهِ إِثَارَكَا
- ٧٩٤ حَيْكَتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تَحَاكَ تَخْتَبِطُ الشُّووكَ وَلَا تُشَاكَ
- ٥٥٦ أَبِيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذُكِي وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الزَّكِي
- ٧٩٦ وَابْتَدَلْتَ غَضَبِي وَأُمُّ الرَّحَّالِ
- وَقُولَ لَا أَهْلَ لَهُ وَلَا مَالُ
- ٣٩١ اغْدُ لَعْنَا فِي الرَّهَانِ نُرْسِلُهُ
- ٤١٤ لَا أَضَعِ الدَّلْوَ وَلَا أَصَلِّي
- عَتَّى أَرَى جِلَّتْهَا تَوْلَى
- صَوَادِرًا مِثْلَ قِبَابِ التَّلِّ
- ٧٩٦ نُوِطَ إِلَى صُئْبٍ شَدِيدِ الْخَلِّ وَعَنْقِ كَالْجِذْعِ مُمَهِّلٍ
- ٣٧ إِذَاهُ سَامَ الْخَسْفِ أَلَى بِقَسَمِ
- بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا احْتَكَمِ
- ٤٢٥ لَا تُفْسِدُوا أَبَابَ الْكُفْرِ أَيَّمَا نَنَا أَيَّمَا كُمْ
- ٤٩١ بِأَبِيهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ
- ١٧٥ يَا خَازِبَازَ أَرْسِلِ اللَّهَازِمَا
- إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَكُونَ لَازِمَا
- ٣٤٩ مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدِينِينَ أَمْ قَاسِمِمْ وَقَاسِمَا
- ٥٩٤ يَا حَبْدَا وَجْهَ سَلِيمِي وَالْفَمَا



- والجيد والنحر وثدي قد نما  
 ٤٨٧ باسم الذي في كل سورة سمة  
 ٨٤ هما اللتا لو ولدت تميم  
 لقبل فخر لهم صميم  
 ٥٩٤ ياليتها قد خرجت من فمه  
 ٢٩٢ إن بنى صبية صفيون أفح من كان له ربعيون  
 ٢٣ إن كنت أدري فعلى بدنه من كثرة التخليط في من أنه  
 ١٩٨ أعرف منها الجيد والعينانا ومنخران أشبهها ظبيانا  
 ٣٥١ قالت - وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله إسرائينا  
 ١٩٦ يابنا أرقني القذان فالنوم لا تأفقه العينان  
 ١٨٢ باعدني عن شتمكم أبان  
 عن كل ما عيب مهدبان  
 ٦٨٨ أيام أم العمر لا تقلها  
 ولو تشاء قبلت عينها  
 ٧٨٧ يا إيلي ما دامه فتأبيه  
 ماء رواء، ونصي حوليه  
 ٧٧١ لاث بها الأشاء والعبري  
 ٢٨٨ قال لها: هل لك ياتا في قالت له: ما أنت بالمرضى

## خامساً: فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
٢٣	هَكَذَا فَصَدَى أَنَّهُ
٧٣٥	لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُصِدَ لَهُ

\* \* \*



## سادساً: فهرس الأعلام المعروف بهم

الصفحة	اسم العلم
١٢	الأبْنَدِيُّ
٣٦٥	أبو بكر بن ظاهر
٩٩	أبو تمام
٢٠٩	أبو الجراح
١٥٣	أبو جعفر المدني
٤٠٩	أبو حاتم السجستاني
١٢	أبو حيان الأندلسي
٢١٢	أبو ذؤيب الهذلي
٨١	أبو رجاء العطاردي
٩٤	أبو زيد
٤٤	أبو السَّوَّارِ الغنوي
٤١	أبو عبيدة
٦٦٥	أبو عبيد
٤٤٢	أبو عثمان النهدي
١٣٣	أبو علي الفارسي
٦٢	أبو عمر الجرمي
٣٣٠	أبو كبير الهذلي
٢١٤	أبو محمد بن حوط الله
٢٢٠	أبو محمد اليزيدي
٢	أبو المهديّ الأعرابيّ
٦١	أبو موسى الجزولي
٢٤	أبو النجم العجلي

٢٢٠	أبو نزار ملك النحاة
٧	أبو نصر الفارابي
٩٦	أبو نواس
١٣	أبو الهدى
١٢٧	ابن أبي الربيع
٥٥٠	ابن أبي مريم
٥٤٨	الأدقوى
٢١	الأزهرى
١٥٨	الأشهب: أشهب العقيلي
٢٤	الأعشى الكبير
٣٢٩	الأعشى الأسدي
١٥٨	الأعلم الشنتمري
١٤٥	ابن الأنباري: أبو بكر
١٠٥	ابن باب شاذ
٤٦٥	البرزي
٩٨	بهاء الدين بن النحاس
١٧	تقى الدين السبكي
٣٦٩	الثماني
٦٥٠	الجاربردي
١٤	جلال الدين البلقيني
١٠	جلال الدين القزويني
١٠	ابن جماعة: بدر الدين
١٣	جمال الدين بن الظهيرة
٤٨٢	الجوهري
٢٣	حاتم الطائي



١٢	الحجّار
١١	حسن الكردي
٥٥	الخطيئة
٥٣	حمزة الزيات
١٥٨	ابن خروف
٧٤٢	ابن الخشاب
٥٢٤	الخضريّ
٥٢٧	خطاب الماردىّ
٢٢١	خلف الأحمر
٢٢٥	الخوارزمي
١	ابن درستويه
٢٨	الدمامينيّ
٥٩	رؤبة
١١٠	الربعيّ
٢٣	الرضيّ
٤١	الرقاشيّ
١٤١	الرمانيّ
٢١	الزجاج
٣٥	زهير
٤١٨	ساعده بن جويّة
١٠١	ابن السراج
١٠	سراج الدين البلّقيني
٤٤٣	ابن السكّيت
٤٣٢	السلميّ
٨١	ابن السميّفع

١٧١	ابن سيده
٣٧٤	سيف بن ذى يزن
١٨٤	ابن الشجرى
١٣	شرف الدين بن الصابونى
١٩٦	الشيبيانى
١١	ابن الصائغ
١٣	ابن الصاعد
١٩	الصبان
١٠	صُرْغُثْمُش
٤٦٣	الصغانى
٦٤	الصَّقَّار
٤٩	الصيمرى
٢٦٥	ابن الضائع
٣٦٠	طرفه
١٠٨	ابن طلحة
١٤٤	ابن عامر
١٧	عبد الرحيم بن أبى اليسر
١٤١	ابن عطية
٤٣	العكبرى
١١	علاء الدين القونوى
٦٥٦	علقمة بن عبدة
٦٨٣	علقمة بن قيس
٥٥١	علم الدين السخاوى
٥٨٩	عمارة بن عقيل
٤١	عمرو بن فائد



٥٩	عيسى بن عمر
٢٩	الفارقيّ
١٦٣	قتادة
٢١	قطرب
٤٦٥	قنبل
١٢	ابن الكتانيّ: زين الدين
٨٥	ابن كثير المكي
٤٠	ابن كيسان
٢٤٦	المجاشعيّ
١٥٨	ابن محيصن
٩٠	المراديّ
٥٥٢	مسلمة بن محارب
٤١٥	ابن مكي الصقلّيّ
٢٢	مكي القيسيّ
٢٢١	المنتجع التميميّ
٣	ابن منظور
٤٦٥	المهدويّ
٢٢	نافع المدني
٦٢	النحاس: أبو جعفر
٤٤٣	النضر بن شميل
١٤٩	هبيرة صاحب حفص
١٠١	الهرويّ
٣١٤	ابن هشام الخضراويّ
٢١٠	هشام: الكوفيّ الضريّر
١١	الوانيّ



) 894 (

١١

وزيرة

١٤

ولى الدين العراقى

١٤٤

يعقوب الحضرمى

٥٨

يونس

\* \* \*



## سابعاً: فهرس القبائل والجماعات

الصفحة	القبيلة أو الجماعة
٧٠٤ ، ٦٦٧ ، ٦٦٦ ، ٦٦٣ ، ٥٢ ، ٥	أزد السَّرَّاة
٦٦٣ ، ٣٣٤ ، ٣٤٢ ، ٢١٦ ، ٤	أزد شنوءة
٦٦٣ ، ٨ ، ٥	أزد عَمَّان
٦٦٤ ، ٦٦٣ ، ٣٧٣ ، ٥ ، ٤	الأزد = الأَسَد
٨٣ ، ٦٥ ، ٣٨ ، ٣٦ ، ٣٤ ، ٣٢ ، ٧ ، ٦	أسد = بنو أسد، وبعض أسد
٨٤ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٩	
١٣٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٠٥ ، ٢٧٠	
٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩	
٣٣٠ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٤	
٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٥٥٥	
٥٥٦ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٦٣٥	
٦٣٧ ، ٦٤٠ ، ٦٧٤ ، ٦٧٧ ، ٦٩١	
٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٧٠٥ ، ٧٥٢	
٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٩١ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤	
٧٠٤ ، ٦	أعجاز هَوَازن
٥٩٨ ، ٣٧٨ ، ٣٧٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣١ ، ٦	أهل تهامة = تهامة
٧٦٨ ، ٧٦٧	
٢ ، ٤ ، ٥ ، ٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٤٦ ، ٤٧	أهل الحجاز = الحجازيون
٤٨ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧١	
٧٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥	
١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢	
١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥	
١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٤٨ ، ١٤٩	

( 896 )

،٢٠٣ ،٢٠٢ ،١٩١ ،١٥١ ،١٥٠  
 ،٢٢٦ ،٢٢٥ ،٢٢٤ ،٢٢١ ،٢١٨  
 ،٢٣٩ ،٢٣٨ ،٢٣٧ ،٢٣٦ ،٢٢٧  
 ،٢٦٠ ،٢٥٩ ،٢٥٨ ،٢٤٧ ،٢٤٠  
 ،٢٧١ ،٢٧٠ ،٢٦٨ ،٢٦٣ ،٢٦١  
 ،٢٨١ ،٢٧٨ ،٢٧٧ ،٢٧٦ ،٢٧٥  
 ،٣٣٥ ،٣٣٢ ،٣٣١ ،٢٨٤ ،٢٨٢  
 ،٣٤٠ ،٣٣٩ ،٣٣٨ ،٣٣٧ ،٣٣٦  
 ،٣٦٩ ،٣٦٨ ،٣٦٢ ،٣٥٩ ،٣٤١  
 ،٤٠٩ ،٣٨٠ ،٣٧٩ ،٣٧٨ ،٣٧٧  
 ،٤٤٦ ،٤٤٥ ،٤٢٤ ،٤٢٣ ،٤٢١  
 ،٤٦٤ ،٤٦٣ ،٤٦٢ ،٤٤٩ ،٤٤٧  
 ،٥٥١ ،٥٤٩ ،٥٤٨ ،٥٤٧ ،٤٧٥  
 ،٥٧٣ ،٥٧٢ ،٥٧٠ ،٥٥٦ ،٥٥٤  
 ،٦٢٩ ،٦٢٨ ،٦٢٧ ،٥٧٦ ،٥٧٤  
 ،٦٥٦ ،٦٥٥ ،٦٥١ ،٦٥٠ ،٦٤٥  
 ،٦٩٠ ،٦٨٤ ،٦٧٣ ،٦٧٢ ،٦٥٧  
 ،٦٩٩ ،٦٩٥ ،٦٩٣ ،٦٩٢ ،٦٩١  
 ،٧٣٢ ،٧٣١ ،٧٠٤ ،٧٠٣ ،٧٠١  
 ،٧٤٣ ،٧٤٢ ،٧٤٠ ،٧٣٦ ،٧٣٤  
 ،٧٧٣ ،٧٦٨ ،٧٦٦ ،٧٥١ ،٧٤٤  
 ٨٠٢ ،٨٠١ ،٧٩٢  
 ٧٥١ ،٦٥٠ ،١٥١  
 ٣٩٢ ،١٥٣ ،٦١ ،٦٠ ،٥٨  
 ،٣٧٩ ،٣٧٨ ،٢٣٩ ،٢٢٦ ،٦٥ ،٤٨  
 ،٦٢٨ ،٦٢٧ ،٥٥٥ ،٤٥٠ ،٤٤٩

أهل العالية

أهل المدينة

أهل نجد = النجديون



٧٦٨ ، ٧٠٨ ، ٦٩٣ ، ٦٥٠ ، ٦٢٩

٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤١٤ ، ٨

٤ ، ٥ ، ٨ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩

٥٨٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٦ ، ٧٧٦

١٦٩

٥١ ، ٥٤ ، ١٨٨ ، ٤٥١ ، ٦٨٣ ، ٦٩٨

٧٠٠ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٤٠

٤ ، ٧٠٧

٦ ، ٨ ، ٥١

٢ ، ٦ ، ٧ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧

٣٤ ، ٤٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥

٦٦ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٨٣

٨٥ ، ٨٦ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١٠٩

١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥

١١٦ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٥

١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٨

١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٩١

٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٨

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥

٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨

٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٧ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩

٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١

٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١

٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٣٣١ ، ٣٣٢

٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٦١

٣٦٢ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٩

أهل اليمامة

أهل اليمن = بعض أهل اليمن

الأنصار

بكر بن وائل

بَهْرَاء

بنو تغلب

تميم = بنو تميم، والتميميون

( 898 )

،٤٢٢ ،٤٢١ ،٤١٥ ،٤٠٩ ،٣٩٣  
 ،٤٤٣ ،٤٣٨ ،٤٢٩ ،٤٢٥ ،٤٢٤  
 ،٤٥١ ،٤٤٨ ،٤٤٧ ،٤٤٦ ،٤٤٥  
 ،٤٨٣ ،٤٨٢ ،٤٦٧ ،٤٦٦ ،٤٦٢  
 ،٥٥٣ ،٥٤٧ ،٥٢٢ ،٥٢٠ ،٤٨٨  
 ،٥٧٣ ،٥٧٢ ،٥٥٦ ،٥٥٥ ،٥٥٤  
 ،٦٢٢ ،٦٢١ ،٥٧٦ ،٥٧٥ ،٥٧٤  
 ،٦٣٤ ،٦٢٨ ،٦٢٧ ،٦٢٤ ،٦٢٣  
 ،٦٥٠ ،٦٤٩ ،٦٣٩ ،٦٣٧ ،٦٣٥  
 ،٦٥٧ ،٦٥٦ ،٦٥٥ ،٦٥٤ ،٦٥٢  
 ،٦٨٤ ،٦٨٣ ،٦٧٤ ،٦٧٣ ،٦٧٢  
 ،٦٩٤ ،٦٩٣ ،٦٩١ ،٦٩٠ ،٦٨٥  
 ،٧٠٥ ،٧٠١ ،٦٩٩ ،٦٩٦ ،٦٩٥  
 ،٧٣٤ ،٧٣٣ ،٧٣٢ ،٧٣١ ،٧٠٦  
 ،٧٤٠ ،٧٣٨ ،٧٣٧ ،٧٣٦ ،٧٣٥  
 ،٧٨٩ ،٧٨٨ ،٧٨٧ ،٧٥٢ ،٧٥١  
 ٨٠٢ ،٨٠١ ،٧٩٤

٧٢٨ ،٦

٧٢٨ ،٧٢٤

٣٩٠ ،٣٨٧

٤١٦ ،٤١٥ ،٤١٤ ،٨ ،٦

٥٠٠ ،٣٤٢ ،٥

،٧٧٦ ،٧٢١ ،٣٧٥ ،٣٧٣ ،٣٧٢ ،٤

٨١٩

٦٣٧ ،٦٣٥ ،٦

،٢٥٦ ،٢٥٥ ،٢٥٤ ،١٩٣ ،١٨٨ ،٥

تيم الرباب

تيم اللات

بنو تيم الله من رببعة

ثقيف

بنو الحارث بن كعب

حمير

بنو حنظلة

خنعم



٤٩١ ، ٢٥٧	
٧٦٧ ، ٧٦٦ ، ٤٠١ ، ٣٩٩	خزاعة
٧٩٤ ، ٧٩١ ، ٦٣٧ ، ٦٣٥ ، ٧	بنو ذُبَيْر
٣٧٣	دَوْس
٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٣٤ ، ٦	بنو ذَبِيان
٧٩٤ ، ٢٣٠ ، ٦٢ ، ٥٩	رؤبة وقومه
٤ ، ٥ ، ٦ ، ٢٤ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٦٥ ، ٨٣ ،	ربيعة = بعض ربيعة
٨٦ ، ١٣٣ ، ١٨٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ،	
٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٦٣٤ ، ٦٦٣ ، ٦٦٥ ،	
٧٠٥ ، ٦٦٨ ، ٦٦٦	
٤٩١ ، ١٩٣ ، ١٨٨ ، ٥	زُبَيْد
٧٩٤ ، ٧٩١ ، ١٩٧ ، ١٩٥	بنو زياد بن فقّيس
٦٣٦ ، ٦٣٥ ، ١١٤ ، ٧ ، ٦	بنو سعد
٢٣	سفلى قيس
٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٩٠ ، ٣٥٠ ،	بنو سليم = سليم
٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ،	
٤٦٢ ، ٤٣٣ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٦٢١ ،	
٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٦٧ ،	
٥٦٤	بنو صَبَّاح من ضَبَّة
٦ ، ٥٦٤ ، ٦٢٤ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ،	بنو ضبة = بعض بني ضبة
٧٩٤	
١٢١	طهية
٥ ، ٢٣ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٦ ، ١١٩ ، ٢١٦ ،	طيئ = بعض طيئ، والطائيون
٢٤٠ ، ٢٨٩ ، ٣٤٤ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ،	
٦٠٨ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨٧ ،	
٦٨٨ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧٤٥ ،	

( 911 )

٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠،

٧٧٤، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨

٦، ٧، ٥٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٣٥٨،

٣٦١، ٤٠٦، ٤٧٥، ٤٩٤، ٥٨٦،

٥٨٧، ٦٤٥، ٦٨٧، ٦٨٨، ٧٠١،

٧٠٦، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١،

٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧،

٤، ١٨٨

٦، ٤٧، ٥٢، ٣٨٨، ٦٥٧، ٦٩٤،

٦، ٢٤٥، ٢٤٦، ٣٣٢، ٣٩٩، ٤٠١،

٢٣

٦، ١٨٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٨٤، ٦٩٥،

٧، ٢٥١، ٢٥٢،

٦، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٦٩١، ٦٩٥،

٦، ١٨٨، ٦٧٨، ٦٧٩، ٧١٠، ٧١١،

٧٥٨، ٧٥٩،

٤٨

٧، ١١٩، ١٢٢، ٧٩١، ٧٩٤،

٤، ٤٨، ٦٥، ١٥٩، ٢٨٧، ٢٨٩،

٤١٣، ٤١٤، ٤٤٠، ٤٤٢، ٦٤٥،

٦٦٤، ٧٠٤، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨،

٧٧٣، ٧٩٢، ٨٠٢،

٤، ٨، ٢٠، ٢٨، ٢٩، ٢٧٠، ٢٧١،

٢٧٣، ٤٠١، ٤٨٨، ٦٠٨، ٦٠٩،

٦٣٤، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨،

٦، ٧، ٢٤، ٢٧، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٨،

بنو عامر

بنو عبيد من غنى = بعض بنى عبيد

عذرة

بنو عقيل = عقيل

عكل = بعض بنى عكل

عليا تميم

بنو العنبر = بلعنبر، وعنبر

غنم

بنو غنى = غنى

فزارة

فصحاء اليمن

بنو فقعس = فقعس

قريش

قضاة

قيس = بعض قيس



( 911 )

٥٢ ، ٥٣ ، ٦٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٣٢ ،  
١٣٤ ، ١٣٩ ، ٢٠٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ،  
٢٩٠ ، ٤١٥ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٤٥ ،  
٤٤٧ ، ٤٧٥ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٩١ ،  
٦٩٣ ، ٧٠٥ ، ٧٥٢ ، ٧٩٣

٨٠٢

٥ ، ٧ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،  
١٦٢ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ،  
٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٧٤ ، ٥٠٠ ، ٦٩١

٦٩٥

٦ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ١٣٥ ، ١٣٩

٤ ، ٦٠٨ ، ٦٢٢ ، ٦٢٤ ، ٧٠٨

٤ ، ٧ ، ٩١ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ٤١٥ ،

٤٤٠ ، ٤٤٢ ، ٧٠٤ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧

٥ ، ٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٨١٩

٥٨٥ ، ٥٨٦

٦ ، ٨ ، ٣٧٤

٦٩٥ ، ٧٦٦

١٨٨

٧ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٢١٢ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ،

٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٣٦٠ ، ٤١٣ ،

٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ،

٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ،

٥٨٠ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٤٢ ،

٦٤٣ ، ٧٠٤ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٩١

٧٩٤

كعب

بنو كلاب = الكلابيون

كلب

كنانة = بعض كنانة

لُخْم

بنو مالك من بني أسد

النمر

نُمير

بنو الهجيم

بنو هذيل = هذيل



) 912 (

١٨٨ ، ٣٦ ، ٣٢ ، ٥

هَمْدَان

٦٥٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ١٢١ ، ٦

بنو يربوع

\* \* \*



## أهم مصادر الدراسة ومراجعتها

- القرآن الكريم ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود/١].
- الإبدال لابن السكيت تح د/حسين محمد شرف، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنى اللمياطى تح د/شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب: بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الإتيقان فى علوم القرآن للسيوطى تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة ومطبعة المشهد الحسينى بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- أخبار النحويين البصريين لأبى سعيد السيرافى تح د/ محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى تح د/مصطفى النماس، توزيع مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- أسرار العربية لأبى البركات الأنبارى تح/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق سنة ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م.
- أساس البلاغة للزمخشرى تقديم د/ محمود فهمى حجازى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، إصدار مايو ٢٠٠٦م.
- الأساليب الإنشائية فى النحو العربى لعبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الخامسة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الأشباه والنظائر للخالدين: أبى بكر محمد، وأبى عثمان سعيد تح د/السيد محمد يوسف، الهيئة العامة لقصور الثقافة (بدون تاريخ).
- إصلاح المنطق لابن السكيت تح/ أحمد شاكى، وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الرابعة (بدون تاريخ).
- الأصول فى النحو لابن السراج تح د/ عبد الحسين الفتلى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م.
- إعراب الفعل لأستاذنا الدكتور/ إبراهيم حسن (بدون طبعة وتاريخ).
- إعراب القراءات الشواذ لأبى البقاء العكبرى تح/ محمد السيد أحمد عزو، عالم الكتب، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس تح د/ زهير غازى زاهد، مطبعة العانى، بغداد (بدون تاريخ).

- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة سنة ١٩٩٠م.
- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي تح د/حمدي عبد الفتاح مصطفى، الجريسي للكمبيوتر والطباعة، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطلوسى تح/ مصطفى السقا، ود/حامد عبد المجيد، الهيئة العامة للكتاب، طبع الجزء الأول سنة ١٩٨١م، والثاني سنة ١٩٨٢م، والثالث سنة ١٩٨٣م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن البادش تح/أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار الأقصى (بدون تاريخ).
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ).
- إنباء الغمر بأبناء العمر للحافظ بن حجر تح د/حسن حبشى، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- إنباء الرواة على أنباه النحاة للقفطي تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربي بالقاهرة، ومؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانتصار لابن ولاد: في حاشية الشيخ عزيمة على المقتضب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/ محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تح د/ موسى بناي العليلى، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، الجمهورية العراقية (بدون تاريخ).
- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني تح د/ محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ).
- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي، طبعة جديدة بعناية الشيخ/ زهير جعيد، دار الفكر سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية، مكتبة القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.



- البداية والنهاية لابن كثير تح/ على شيرى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز للفيروزابادى تح/ محمد على النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- البيان فى غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى، تح د/ طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية سنة ٢٠٠٦م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت، (بدون تاريخ).
- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تح/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٧هـ.
- تاريخ الجبرتي المسمى عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، مطبعة الأنوار المحمدية بالقاهرة (بدون تاريخ).
- تاريخ ابن خلدون (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر فى أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر) تقديم د/ عبادة كحيل، الهيئة العامة لقصور الثقافة بالقاهرة ٢٠٠٧م.
- التبصرة والتذكرة للصيمرى تح د/ فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان فى إعراب القرآن لأبى البقاء العكبرى، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).
- التبيان فى تصريف الأسماء للدكتور/ أحمد حسن كحيل، دار البيان العربى، الطبعة السابعة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان فى تفسير القرآن للطوسى تح/ أحمد حبيب قصير العاملى، دار إحياء التراث العربى، بيروت (بدون تاريخ).
- تنقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى تح د/ عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- تجريد الأغانى لابن واصل الحموى تح د/ طه حسين، وإبراهيم الإييارى، دار الكاتب العربى بالقاهرة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- التخريجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش، د/ سمير أحمد عبد الجواد، مطبعة الحسين الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تح د/ عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذكرة في القراءات لأبي الحسن بن غلبون، تح د/ عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الثانية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تح د/ عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، الأجزاء: الأول، والثاني، والثالث، والرابع، تح د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الترقيم في العربية لأستاذنا الدكتور/ إبراهيم حسن، مطبعة حسان، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- تصحيح الفصح وشرحه لابن درستويه، تح د/ محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تح/ محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- تصريف الأفعال للشيخ/ عبد الحميد عنتر، دار الكتاب العربي بمصر، الطبعة الخامسة ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- التفسير الكبير للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، بدون تاريخ.
- التعريفات للجرجاني، تح/ إبراهيم الإبياري، دار الريان للتراث، ١٤٠٤هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الجزآن الأول والثاني، تح د/ محمد المفدي بساط، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تح/ إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- التكملة لأبي علي الفارسي، تح د/ حسن شاذلي فرهود، عمادة شئون المكتبات، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١.
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن برى المصري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الجزء الأولي تح/ مصطفى حجازي، الطبعة الأولى ١٩٨٠م، والجزء الثاني تح/ عبد العليم الطحاوي، الطبعة الأولى سنة ١٩٨١م.
- تهذيب إصلاح المنطق للخطيب التبريزي تح د/ فوزي عبد العزيز سعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبع الجزء الأول سنة ١٩٨٦م، والثاني سنة ١٩٨٧م.



- تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري تح د/ محمد عبد المنعم خفاجي وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة (بدون تاريخ).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح د/ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين تح د/ يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، عنى بتصحيحه/ أوتويرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- الثقات لابن حبان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، أعادت طبعة بالأوفست دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
- الجرح والتعديل للرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٧١هـ.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، تح د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي تح/ عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة السادسة (بدون تاريخ).
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تح د/ فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد على متن الآجرومية، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (بدون تاريخ).
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- حاشية الشيخ عبد الله العشماوي على متن الآجرومية في قواعد العربية، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تح د/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- حجة القراءات لأبى زرعة تح/ سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى تح/ بدر الدين قهوجى، وبشير جويجاتى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطلوسى تح/ سعيد عبد الكريم سعودى، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، سنة ١٩٨٠م.
- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادى تح/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جنى تح/ محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الدارس فى تاريخ المدارس لعبد القادر النعمى تح/ جعفر الحسنى سنة ١٩٨٨م (بدون طبعة).
- درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ملتزم الطبع والنشر دار الفكر العربى بالقاهرة ١٩٩٧م.
- الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة للحافظ بن حجر العسقلانى، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الكائنة فى الهند، ببلدة حيدرآباد الدكن.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى العلوم العربية للشنقيطى تح د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨١م.
- الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تح د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ديوان أبى النجم العجلى، صنعة علاء الدين أغا، النادى الأدبى بالرياض.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة/ نورى حمودى القيسى، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، الطبعة الأولى (بدون تاريخ).
- ديوان امرئ القيس تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة ١٩٥٨م.
- ديوان أمية بن أبى الصلت، جمعه/ بشير يموت، الطبعة الأولى ١٩٣٤م.
- ديوان تميم بن مقبل تح/ عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم فى وزارة الثقافة والإرشاد القومى، دمشق ١٩٦٢م.
- ديوان جران العود النميرى تح د/ نورى حمودى القيسى، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
- ديوان جرير تح/ نعمان طه أمين، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة (بدون تاريخ).
- ديوان جميل بثينة تح د/ إميل يعقوب، دار الكتاب العربى، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٢م.



- ديوان حاتم الطائي. منشورات دار ومكتبة الهلال، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- ديوان حسان بن ثابت - رضى الله عنه - تح د/ سيد حنفي حسنين، دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٣م.
- ديوان الحطيئة، شرح أبى سعيد السكرى، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ديوان الخنساء، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠١م، مكتبة الأسرة.
- ديوان ذى الرمة، رواية أبى العباس ثعلب، تح/ عبد القدوس أبو صالح/ مؤسسة الإيمان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.
- ديوان رؤبة بن العجاج تح/ وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠هـ.
- ديوان زهير بن أبى سلمى، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ديوان طرفة بن العبد، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
- ديوان الطرماح تح/ عزة حسن، دمشق ١٩٦٨م.
- ديوان طفيل الغنوى تح/ محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
- ديوان العباس بن مرادس تح/ يحيى الجبورى، نشر مديرية الثقافة العامة فى وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تح/ محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٥م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، دار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).
- ديوان العجاج تح/ عبد الحفيظ السطلى، مكتبة أطلس، دمشق (بدون تاريخ).
- ديوان علقمة بن عبدة الفحل تح/ لطفى الصقال، ودرية الخطيب، دار الكتاب العربى بحلب، الطبعة الأولى ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبى ربيعة شرح وتقديم، عبدأ، وعلى مهناً، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ديوان الفرزدق، دار صادر بيروت، للطباعة والنشر (بدون تاريخ)، وطبعة الصاوى ١٣٥٤هـ.
- ديوان القطامى تح د/ محمود الربيعى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م.
- ديوان كثير عزة تح/ إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٧١م.
- ديوان متمم بن نويرة: مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعى، تأليف/ ابتسام الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٨م.



- ديوان المتمسك الضبعى تح/ حسن كامل الصيرفى، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ديوان المثقب العبدى تح/ حسن كامل الصيرفى، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ديوان مجنون ليلى شرح/ عبد المتعال الصعيدى، مكتبة القاهرة (بدون تاريخ).
- ديوان النابغة الذبياني تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر ١٩٧٧م.
- ديوان النمر بن تولب ضمن (شعراء إسلاميون) تح/ نوري حمودى القيسى، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
- ديوان الهذليين، مطبعة الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- ذيل الدرر الكامنة للحافظ بن حجر العسقلاني تح د/ عدنان درويش، معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- الذيل على رفع الإصر، أو بغية العلماء والرواة لعبد الرحمن السخاوى تح د/ جودة هلال ومحمد محمود صبح، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٠م.
- رسالتان فى علم الصرف للسنباطى والمرصفى تح د/ أحمد ماهر البقرى، المكتب الجامعى الحديث بالإسكندرية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- رصف المباني فى شرح حروف المعانى للمالقي تح/ أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق (بدون تاريخ).
- روح المعانى للألوسى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات لمحمد باقر الموسوى تح/ أسد الله إسماعيليان، عنيت بنشره مكتبة إسماعيليان، طهران، ناصر خسرو، يطلب من دار المعرفة، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
- زاد المسير فى علم التفسير لابن الجوزى، المكتب الإسلامى للطباعة والنشر، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى (بدون تاريخ).
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد تح د/ شوقى ضيف، دار المعارف بمصر (بدون تاريخ).
- سر صناعة الإعراب لابن جنى تح د/ حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- سنن أبى داود تح/ سعيد محمد اللحام، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.



- سنن ابن ماجه تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (بدون تاريخ).
- سنن الترمذى تح/ عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٣هـ.
- السنن الكبرى للبيهقى، دار الفكر، بيروت، (بدون تاريخ).
- السنن الكبرى للترمذى تح د/ عبد الغفار سليمان البندارى وسيد كسروى حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- سنن النسائى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨هـ - ١٩٣٠م.
- سير أعلام النبلاء للذهبي تح/ شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شذا العرف فى فن الصرف للشيخ/ أحمد الحماوى تح د/ مصطفى عبد العزيز السنجرى سنة ١٩٩٨م (بدون طبعة).
- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى، المكتب التجارى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة، النشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تح د/ عبد الحميد السيد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت (بدون تاريخ).
- شرح ألفية ابن مالك للشيخ/ عبد الرحمن المكودى، دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيى الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- شرح التسهيل لابن مالك وابنه تح الدكتورين/ عبد الرحمن السيد ومحمد بدوى المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريف للثمانينى تح د/ إبراهيم بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور تح د/ صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجى لابن هشام تح د/ على محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- شرح الرضى على الكافية تصحيح وتعليق د/ يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى تح/ محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب لابن هشام، ومعه كتاب: منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب للشيخ/ محمد محيى الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- شرح شواهد الشافية للبغدادى تح/ محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح الشواهد للعينى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- شرح شواهد المعنى للسيوطى، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
- شرح الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركاه بمصر (بدون تاريخ).
- شرح طيبة النشر فى القراءات العشر للنويرى تح د/ مجدى محمد سرور، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- شرح عيون الإعراب لعلى بن فضال المجاشى تح د/ عبد الفتاح سليم، دار المعارف بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى تح/ الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٢م.
- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة تح د/ محمد داود، دار المنار للنشر والتوزيع ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تح د/ عبد المنعم هريدى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث (بدون تاريخ).
- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى: الجزء الأول تح د/ رمضان عبد التواب وآخرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م، الجزء الثانى تح د/ رمضان عبد التواب الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م، الجزء الثالث تح د/ فهمى أبو الفضل، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بمصر، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، الجزء الرابع تح د/ محمد هاشم عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٩٨م.
- شرح اللحة البدرية فى علم العربية لابن هشام الأنصارى تح د/ هادى نهر، مطبعة الجامعة، بغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.



- شرح المفصل لابن يعيش، الناشر: عالم الكتب - بيروت، ومكتبة المتنبي - القاهرة (بدون تاريخ).
- شرح المفصل الموسوم بالتخمير للخوارزمي تح د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٩٩٠م.
- شرح هاشميات الكميت الأسدي لأبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي تح د/ داود سلوم ونورى حمودى القيسى، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.
- شرح الهداية لأبي العباس المهدي، تح د/ حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- شعر أبي زيد الطائي تح/ نوري حمودي القيسي، ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧م.
- شعر الأخطل، صنعة السكرى تح/ فخر الدين قباوة، دار الأصمعي ١٩٧٩م.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة تح/ أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- شعر الكميت الأسدي، جمع وتقديم د/ داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد ١٩٦٩م.
- شعر النابغة الجعدي - رضى الله عنه - تح/ عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٦٤م.
- شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم د/ داود سلوم، مكتبة الأندلس، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٨م.
- شعر هذبة بن الخشرم العذري، تح د/ يحيى الجبورى، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شفاء العليل فى إيضاح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلى تح د/ الشريف عبد الله على البركاتى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ).
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، قرأه وشرحه/ محمود محمد شاكر، مطبعة المدنى، القاهرة (بدون تاريخ).
- طبقات المفسرين للداودي تح/ على محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر (بدون تاريخ).

- العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي تح/ أحمد أمين وآخرين، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٤م.
- علل النحو لأبى الحسن الوراق تح د/ محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- العين للخليل بن أحمد تح الدكتورين/ مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر ١٩٨٥م.
- غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى، عنى بنشره/ براجستراسر، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الفاضل لأبى العباس المبرد تح/ عبد العزيز الميمنى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م.
- فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر العسقلانى تح/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ).
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية فى علم التفسير للشوكانى تح/ سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- فتح الوصيد فى شرح القصيد لعلم الدين سخاوى تح د/ مولاي محمد الإدريسي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الفضة المضية فى شرح الشذرة الذهبية فى علم العربية لابن زيد العاتكى تح/ هزاع سعد المرشد، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الفلاكة والمفلوكون لأحمد بن على الدلجى تقديم د/ زينب محمود الخضيرى، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٣م.
- الفهرست لابن النديم تح الدكتورين/ محمد عونى عبد الرؤوف وإيمان السعيد جلال، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٦م.
- الفوائد المحررة فى شرح مسوغات الابتداء بالنكرة للعجلونى تح د/ حمدى عبد الفتاح مصطفى الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- فى اللهجات العربية د/ إبراهيم أنيس، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة التاسعة ١٩٩٥م.
- القاموس المحيط للفيروزابادى، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- قضية الشبه فى النحو العربى د/ فؤاد أحمد الخطاب، دار الطباعة المحمدية بمصر، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- قواعد الإملاء للشيخ/ نصر الهورينى تح د/ عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.



- الكامل فى اللغة والأدب لأبى العباس المبرد تح د/ عبد الحميد هنداوى، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- كتاب سيبويه تح/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.
- كتاب فى أصول اللغة، من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، طبع الجزء الأول سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م، والجزء الثانى سنة ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الكتاب الموضح فى وجوه القراءات وعللها لابن أبى مريم تح د/ عمر حمدان الكبيسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- الكشاف للزمخشري، رتبه وصححه وضبطه/ مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون لحاجى خليفة، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
- الكشاف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى بن أبى طالب تح د/ محيى الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الكناش فى النحو والتصريف لأبى الفداء الملك المؤيد إسماعيل بن على تح د/ على الكبيسى وآخرين، الدوحة سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية جامعة قطر.
- لباب الإعراب للإسفرابينى تح/ بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، دار الرفاعى للنشر والطبع والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- لدن بين أساليب اللغة وآيات القرآن الكريم د/ سهير عطية هاشم، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- لسان العرب لابن منظور تح/ عبد الله على الكبير وآخرين، دار المعارف بمصر.
- لغة قريش لمختار الغوث، دار المعراج الدولية للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- اللمع فى العربية لابن جنى تح د/ حسين محمد محمد شرف، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- اللهجات العربية فى التراث د/ أحمد علم الدين الجندى، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.
- اللهجات العربية فى معانى القرآن للفراء تأليف أستاذنا الدكتور/ صبحى عبد الحميد، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- المبدع فى التصريف لأبى حيان الأندلسى تح د/ عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

- متن الشاطبية المسمى حرز الأمانى ووجه التهانى فى القراءات السبع لابن فيّره الشاطبى، صححه/ متولى عبد الله البقاعى، مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده بمصر (بدون تاريخ).
- مجالس العلماء للزجاجى تح/ عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢م.
- مجمع الأمثال لأبى الفضل الميدانى، المطبعة البهية المصرية (بدون تاريخ).
- مجموعة شروح الشافية من علمى الصرف والخط، وتحتوى على: شرح الجاربردى، وحاشية ابن جماعة على هذا الشرح، وحاشية أخرى للحسين الرومى مسماة بالدرر الكافية فى حل شرح الشافية، وشرح الشافية لسيد عبد الله الشهير بنقره كار، والمناهج الكافية فى شرح الشافية للشيخ زكريا الأنصارى، طُبعت بدار الطباعة العامرة سنة ١٣١٠هـ - ومكتبة المتنبى، القاهرة ١٩٨٨م.
- المجموع فى شرح المذهب للإمام النووى، دار الفكر للطباعة والنشر (بدون تاريخ).
- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى تح/ على النجدى ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تح/ المجلس العلمى بفاس ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، توزيع مكتبة ابن تيمية.
- مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبى، القاهرة (بدون تاريخ).
- المخصص لابن سيده، الناشر: دار الكتاب الإسلامى، القاهرة (بدون تاريخ).
- المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأتبارى تح د/ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المذكر والمؤنث للفراء تح د/ رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٩م.
- المذكر والمؤنث للمبرد تح الدكتورين/ رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادى مكتبة الخانجى، بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى، تقديم د/ محمد زينهم عزب، دار الآفاق العربية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- المزهرة فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى تح/ محمد أحمد جاد المولى وآخرين، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- المسائل البصريات لأبى على الفارسى تح د/ محمد الشاطر، مطبعة المدنى بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٥، ١٩٨٥م.
- المسائل الخلفية فى النحو لأبى البقاء العكبرى تح د/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الأزهر، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.



- المسائل المنقبات فى علم النحو لابن طولون الدمشقى تح د/ عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تح د/ محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: الجزء الأول سنة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، والجزء الثانى سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، والجزء الثالث والرابع سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- المستوفى فى النحو لكامل الدين بن الفرحان تح د/ محمد بدوى المختون، دار الثقافة العربية بالقاهرة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مسند أبى يعلى الموصلى تح/ حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت (بدون تاريخ).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل تح/ حمزة أحمد الزين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، دار الحديث بالقاهرة، وطبعة أخرى بدار صادر، بيروت، (بدون تاريخ).
- مسند الإمام الشافعى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
- مشكل إعراب القرآن لمكى بن أبى طالب تح/ ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق (بدون تاريخ).
- المصباح المنير للفيومى، دار الفكر، بيروت (بدون تاريخ).
- معانى القراءات لأبى منصور الأزهرى تح/ أحمد فريد المزيدي، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- معانى القرآن للأخفش تح د/ عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج تح د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معانى القرآن للفراء تح/ أحمد يوسف نجاتى وآخرين، دار السرور (بدون تاريخ).
- معجم البلدان لياقوت الحموى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان (بدون تاريخ).
- معجم الشعراء للمرزبانى تح/ عبد الستار أحمد فراج الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ٢٠٠٣م.
- المعجم الكامل فى لهجات الفصحى إعداد د/ داود سلوم، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المعجم الكبير للطبرانى تح/ حمدى عبد المجيد السلفى، مطبعة دار إحياء التراث العربى الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة، الطبعة الثانية (بدون تاريخ).



- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، مطبعة دار إحياء التراث العربى، بيروت، الناشر: مكتبة المثنى، بيروت (بدون تاريخ).
- معجم المطبوعات العربية والمعربة لإليان سيركس، مطبعة بهمن، قم سنة ١٤١٠هـ، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشى النجفى.
- المعجم المفصل فى شواهد النحو الشعرية، إعداد د/ إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار للذهبي تح/ محمد سيد جاد الحق، دار الكتب الحديثة بعابدين، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- المغنى فى تصريف الأفعال د/ محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابى الحلبي (بدون تاريخ).
- المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني د/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد تح د/ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- المقرب لابن عصفور تح/ أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى، الطبعة الأولى: الجزء الأول سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، والجزء الثانى سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- المقصور والممدود للفراء تح/ عبد الإله نبهان ومحمد خير البقاعى، دار قتيبة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الممتع فى التصريف لابن عصفور تح د/ فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الرابعة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى تح/ محمد عبد القادر أحمد عطا، منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- من لغات العرب لغة هذيل د/ عبد الجواد الطيب (بدون طبعة وتاريخ).
- الموطأ للإمام مالك تح/ حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث بالقاهرة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- المنيف فى فن التصريف لأستاذى الدكتورين/ يوسف الجرشة، وإبراهيم حسن، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.



- نزهة الألباء فى طبقات الأدياء لأبى البركات الأنبارى تح د/ إبراهيم السامرائى، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الثالثة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ/ محمد الطنطاوى، مطبعة وادى الملوك، الطبعة الرابعة ١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م.
- النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى، أشرف على تصحيحه/ على محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).
- النكت فى تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى تح/ زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- نهاية القول المفيد فى علم تجويد القرآن المجيد للشيخ/ محمد مكى نصر، الناشر: مكتبة الآداب بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- النوادر فى اللغة لأبى زيد الأنصارى تح د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- هدية العارفين: أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادى، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان، (بدون تاريخ).
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى تح د/ عبد الحميد هندواى، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).
- وسائل الفنة فى شرح العوامل المائة للعينى تح د/ خالد أبو جندية، دار الطباعة المحمدية، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

### الرسائل الجامعية:

- التذييل والتكميل فى شرح كتاب التسهيل لأبى حيان، الجزء الثامن تح د/ سليمان محمد الحلقاوى، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، تحت رقم ٢١٢٠/٢١١٩.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدمامينى، القسم الثانى تح د/ محمد السعيد عبد الله أحمد، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٠م، تحت رقم ١٥٦١/١٥٦٠.
- تمهيد القواعد: شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، الجزء السادس تح د/ محمد راغب يوسف، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٦م، تحت رقم ٢٢٥٣/٢٢٥٢.
- الدراسات اللغوية فى تراث ابن هشام للباحث/ محمد عبد الرحمن أحمد، رسالة دكتوراه فى كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ٢٠٠٥م.
- دور علماء الدقهلية ودمياط فى الحركة العلمية إبان العصر المملوكى للباحث/ محمود السيد الشربينى، رسالة ماجستير فى كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ٢٠٠٥م.

- القراءات القرآنية في المقتضب للمبرد: دراسة نحوية وصرفية للباحث/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ٢٠٠٤م.

### المجلات العلمية:

- الأسماء الستة في ميزان اللغة واختلاف العلماء فيها للدكتور/ مهران عبد الله عبد العال، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد الثاني عشر، سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- كشف اللثام عما تحت رُبِّ من أحكام للدكتور/ محمد حسين المحرصاوى، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد السادس عشر، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- منشور الفوائد لأبى البركات الأنبارى تح د/ حاتم صالح الضامن، مجلة المورد، بغداد، العدد الأول، المجلد العاشر، سنة ١٩٨١م.

\* \* \*



## فهرس محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
	المقدمة
	التمهيد
١	المبحث الأول: اللغة واللهجة والعرب
١	المطلب الأول: اللغة واللهجة والعلاقة بينهما
١	المعنى المعجمي والاصطلاحى للغة
١	المعنى المعجمي والاصطلاحى للهجة
٢	العلاقة بين اللغة واللهجة
٤	المطلب الثانى: العرب
٩	المبحث الثانى: ابن عقيل: حياته وآثاره
٩	نسبه
٩	مولده
٩	نشأته وحياته
١٠	شيوخه
١٣	تلامذته
١٣	ثناء العلماء عليه
١٤	آثاره العلمية
١٤	وفاته
١٥	المبحث الثالث: السلسيلى: حياته وآثاره
١٥	نسبه
١٥	حياته
١٦	شيوخه
١٦	آثاره العلمية
١٧	وفاته

١٨	<b>الباب الأول:</b>
١٨	<b>دراسة اختلاف اللهجات على المستوى النحوى بين ابن عقيل والسلسلى</b>
١٨	<b>الفصل الأول:</b>
١٨	<b>الدراسة النحوية للهجات المشتركة بينهما</b>
١٨	<b>المبحث الأول: اللهجات فى الأسماء</b>
١٨	<b>المطلب الأول: اللهجات فى الأسماء المبنية</b>
١٩	١- ضمير المتكلم: أنا
٣١	٢- هُوَ وَهِيَ
٣٩	٣- إِيَّاكَ
٤٦	٤- هَاءُ الْغَائِبِ
٥٤	٥- كَسْرُ كَافِ الْمَخَاطَبِ فِي التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ بَعْدَ كَسْرَةِ أَوْ يَاءِ
٥٧	٦- ضمير الفصل
٦٤	٧- ذَلِكَ وَتِلْكَ
٧٠	٨- الْجَمْعُ مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ
٧٥	٩- الَّذِي وَالَّتِي
٨٢	١٠- الْمُثْنَى مِنَ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ
٨	١١- الَّذِينَ
٩٣	١٢- حَذْفُ أَلْفٍ مَا الْمَوْصُولَةُ الْمَجْرُورَةُ
٩٦	١٣- أَحْكَامُ ذُوِّ فِي لَهْجَةِ طَيِّبٍ
١٠٣	١٤- فَعَالٍ
١١٣	١٥- هَلُمَّ
١١٨	١٦- حَيْثُ
١٢٣	١٧- أَمْسٍ
١٣٠	١٨- لَدُنْ
١٤٠	١٩- سِوَى
١٤٧	٢٠- عَشْرَةٌ وَعِشْرٌ حَالِ التَّرْكِيبِ
١٥٦	٢١- كَأَيِّنْ



١٦٥	٢٢ - حَيْثَ بَيْتَ
١٦٨	٢٣ - بَادِي بَدَا
١٧٢	٢٤ - الخازِبازِ
١٧٦	<b>المطلب الثاني: اللهجات في الأسماء العربية</b>
١٧٧	١- إعراب امرئ وابنم
١٨٠	٢- تثنية أب وأخ ويد ودم وفم
١٨٦	٣- إعراب المثني
١٩١	٤- إعراب كلا وكلتا
١٩٥	٥- حركة نون المثني
٢٠١	٦- إعراب سنين
٢٠٧	٧- إعراب المعتل اللام إذا جمع بالألف والتاء منصوبًا بالفتحة
٢١٣	٨- تثنية الوصف الواقع مبتدأ وجمعه
٢١٧	٩- قول العرب: ليس الطيب إلا المسك
٢٢٣	١٠- زيادة الباء في خبر ما الحجازية والتميمية
٢٢٨	١١- نصب الجزأين بـ إن وأخواتها
٢٣٥	١٢- حذف خبر لا النافية للجنس
٢٤١	١٣- منذ ومنذ
٢٤٨	١٤- مَعَ
٢٥٣	١٥- استعمال ذا وذوات مضافين إلى وقت غير ظرف
٢٥٨	١٦- الاستثناء المنقطع
٢٦٤	١٧- جعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا
٢٦٨	١٨- غير
٢٧٥	١٩- وقوع المعرف بالإضافة حالاً لهجة الحجاز وتميم ترفعه توكيداً
٢٧٩	٢٠- المصدر الواقع بعد أمّا
٢٨٦	٢١- المقصور المضاف إلى ياء المتكلم
٢٩٤	٢٢- رفع أفعال التفضيل فاعلاً ظاهراً
٢٩٩	٢٣- لغتا الترقيم
٣٠٧	٢٤- ترقيم تأبط شراً
٣١١	٢٥- صرف هند ومنعها

٣١٦	٢٦- صرف سكران
٣٢٠	٢٧- جَنُوب ودَبُور وشَمَال من حيث الصرف وعدمه
٣٢٣	٢٨- إجراء نحو: جوارٍ ورباعٍ مجرى الصحيح
٣٢٦	٢٩- صرف ما لا ينصرف
٣٣١	٣٠- حال وعضد ولسان
٣٣٣	٣١- إسقاط تاء العدد المضاف إلى دواب مع قصد التذكير
٣٣٥	٣٢- حكاية العلم عند الحجازيين والتميميين
٣٤١	<b>المبحث الثاني: اللهجات فى الأفعال والحروف</b>
٣٤١	<b>المطلب الأول: اللهجات فى الأفعال</b>
٣٤٢	١- إلحاق الفعل المسند إلى مثنى أو جمع علامتيهما
٣٤٩	٢- إجراء القول مجرى الظن
٣٥٥	٣- نعم وبئس
٣٦٣	<b>المطلب الثانى: اللهجات فى الحروف</b>
٣٦٤	١- إهمال إذن المستوفية لشروط العمل
٣٦٧	٢- سوف
٣٧١	٣- إبدال لام التعريف ميمًا
٣٧٧	٤- ما النافية بين الإعمال والإهمال
٣٨١	٥- كسر همزة إن بعد لا جرم
٣٨٦	٦- لَعَلَّ
٣٩٨	٧- حركة اللام الجارة
٤٠٣	٨- رَبَّ
٤١٢	٩- حتى عند هذيل
٤١٧	١٠- الجر بمتى
٤٢٠	١١- إمَّا
٤٢٧	١٢- فتح اللام الطلبية
٤٣١	١٣- كسر همزة أيان
٤٣٥	١٤- الجزم بلو
٤٤٠	١٥- نَعَمَ
٤٤٤	١٦- تنوين الترجم



٤٤٨	<b>الفصل الثانى: الدراسة النحوية للهجات التى انفرد بها ابن عقيل</b>
٤٤٨	<b>المبحث الأول: اللهجات فى الأسماء</b>
٤٤٨	<b>المطلب الأول: اللهجات فى الأسماء المبنية</b>
٤٤٩	١- حركة هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم
٤٥٢	٢- استعمال اللاتين جمعاً للذى فى هذيل
٤٥٥	٣- إعراب أى الموصولة مطلقاً
٤٥٩	٤- تأنيث أى الموصولة وتثنيته وجمعها
٤٦٢	٥- هيهات
٤٧٠	٦- ها وهاء
٤٧٣	٧- أف
٤٧٨	٨- أوه
٤٨١	٩- أيمن المخصوص بالقسم
٤٨٥	<b>المطلب الثانى: اللهجات فى الأسماء المعربة</b>
٤٨٦	١- اسم
٤٨٩	٢- إعراب الأسماء الستة
٤٩٣	٣- وقوع خبر لعل أن والفعل بعد اسم عين حملاً على عسى
٤٩٦	٤- عند
٤٩٩	٥- الاستغناء عن قلب ألف لدى ياء مع المضمرة
٥٠٢	٦- قَطُّ
٥٠٦	٧- جمع مائة إذا كانت مفسراً
٥١٠	٨- جمع مُمَيِّز مائة
٥١٣	٩- إضافة العشرين وأخواته إلى المفسر منكرًا ومعرفاً
٥١٥	١٠- إضافة الأعداد المركبة إلى مستحقيها
٥١٩	١١- نصب مُمَيِّز كم الخبرية متصلاً بها
٥٢٣	١٢- تقديم العامل على كم الخبرية
٥٢٦	١٣- حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان صحيح الآخر
٥٣١	١٤- المنادى المضاف إلى مضاف لىاء المتكلم
٥٣٥	١٥- أجدل وأخيل وأفعى من حيث الصرف وعدمه



٥٣٨	١٦- هَدَّكَ من رجل
٥٤١	١٧- الحكاية بمن معربةً فى الوقف والوصل
٥٤٦	<b>المبحث الثانى: اللهجات فى الأفعال والحروف</b>
٥٤٦	<b>المطلب الأول: اللهجات فى الأفعال</b>
٥٤٧	١- عَسَى
٥٥٢	٢- حذف حركة الإعراب الظاهرة
٥٥٧	٣- جزم المضارع بـ لَنْ
٥٦٠	٤- جزم المضارع بعد أن المصدرية ورفع
٥٦٦	٥- أمر المخاطب باللام
٥٦٩	<b>المطلب الثانى: اللهجات فى الحروف</b>
٥٧٠	١- عمل ما متوسطاً خبرها
٥٧٤	٢- لا النافية المشبهة بليس
٥٧٧	٣- زيادة أم فى الكلام
٥٨١	٤- مجيء حتى حرف عطف
٥٨٥	٥- حركة ها التنبيه فى: أيُّها
٥٨٨	٦- حذف التنوين لالتقاء الساكنين
٥٩٢	<b>الفصل الثالث: الدراسة النحوية للهجات التى انفرد بها السلسلى</b>
٥٩٢	<b>المبحث الأول: اللهجات فى الأسماء</b>
٥٩٣	١- إعراب الفم
٥٩٧	٢- إعراب مرءٍ
٥٩٩	٣- إضافة صدر العلم ذى الإسناد إلى عجزه
٦٠١	٤- معدى كرب من حيث الصرف وعدمه
٦٠٣	<b>المبحث الثانى: اللهجات فى الأفعال والحروف</b>
٦٠٣	<b>المطلب الأول: من اللهجات فى الأفعال</b>
٦٠٤	١- طفق
٦٠٦	<b>المطلب الثانى: من اللهجات فى الحروف</b>
٦٠٧	١- من الجارة



٦٠٩	<b>الباب الثانى:</b>
٦٠٩	<b>دراسة اختلاف اللهجات على المستوى الصرفى بين ابن عقيل والسلسلى</b>
٦٠٩	<b>الفصل الأول: الدراسة الصرفية للهجات المشتركة بينهما</b>
٦٠٩	<b>المبحث الأول: اللهجات فى تصريف الأسماء</b>
٦١٠	١- تتفَلَّ مجرد أم مزيد؟
٦١٣	٢- صياغة المصدر الميمى واسمى الزمان والمكان من الثلاثى
٦١٦	٣- أرطى وعلقى ونحوهما
٦١٩	٤- جمع ما كان على فعلة مفتوح الفاء معتل العين بالألف والتاء
٦٢٢	٥- مجيء فَعْلٍ جمعاً للكسرة مُخَفِّفاً من فَعْلٍ - بضميتين -
٦٢٥	٦- جُنُبٌ مضموم الأول والثانى بين الجمعية وعدمها
٦٢٧	٧- اسم الجنس المميز واحده بالتاء من حيث التذكير والتأنيث
٦٣١	٨- تصغير الذى والتى
٦٣٤	٩- إبدال الياء جيماً
٦٣٩	١٠- إبدال الواو المكسورة المتصدرة همزة جوزاً
٦٤٤	١١- تحقيق الهمزتين المتحركتين فى مستهل كلمة: أئمة
٦٤٨	١٢- قلب الواو ياء إذا كانت لاماً لفعلى - بضم الفاء -
٦٥٢	١٣- قلب الواو همزة فى جمع ما كان على أفعال واوى الفاء
٦٥٣	١٤- تصحيح اسم المفعول من الأجوف اليائى
٦٥٨	١٥- تخفيف همزة باب الأحمر
٦٦٢	١٦- الوقف على المنون
٦٦٨	١٧- الوقف بالنقل إلى متحرك
٦٧٢	١٨- الوقف على الهمزة المتطرفة
٦٧٧	١٨- الوقف على الاسم المقصور
٦٨١	<b>المبحث الثانى: اللهجات فى تصريف الأنعال</b>
٦٨٢	١- كسر فاء فَعْلٍ ساكن العين لتخفيف أو إدغام
٦٨٦	٢- مجيء فَعْلٍ يَفْعَلٍ - بفتح العين فيهما - مما لامه ياء وعينه غير حلقية
٦٨٩	٣- جواز الفك والإدغام فى المضعف الساكن اللام

٦٩٧	٤- حكم المضعف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة
٧٠٣	٥- كسر أحرف المضارعة
٧٠٩	٦- حكم آخر الفعل المؤكد بالنون إن كان ياء تلى كسرة
٧١٢	٧- حذف ياء المخاطبة بعد الفتحة في الفعل المؤكد بالنون
٧١٤	٨- كسر همزة الوصل في: أَقْتُلْ واخْرُجْ ونحوهما
٧١٧	٩- حركة عين مضارع المثال الواوى بعد حذف فائه
٧٢٣	١٠- نقل حركة الهمزة وعدمه فيما شاع من فروع الرؤية والرأى والرؤيا
٧٣٠	١١- حذف همزة يجيء ويسوء وإحدى ياءى يستحيى
٧٣٤	<b>المبحث الثالث: اللهجات فى تصريف الأسماء والأفعال معاً</b>
٧٣٥	١- تسكين العين المكسورة والمضمومة من الكلمة الثلاثية
٧٤١	٢- إبدال الواو والياء تاء إذا كانتا فاء لاففعال وما تصرف منه، وعدم الإبدال
٧٤٥	٣- فتح ما قبل الياء الكائنة لاماً مكسوراً ما قبلها، وقبلها ألفاً
٧٥١	<b>الفصل الثانى: الدراسة الصرفية للهجات التى انفرد بها ابن عقيل</b>
٧٥١	<b>المبحث الأول: اللهجات فى تصريف الأسماء</b>
٧٥٢	١- جعل العين الحلقية متبوعة الفاء فى فعيل
٧٥٥	٢- حركة الباء من كلمة أربعاء
٧٥٧	٣- بَرَسَاء
٧٥٩	٤- قلب الهمزة المبدلة من ألف التانيث والمبدلة من أصل ياء فى التثنية
٧٦٢	٥- تصغير سنة ونحوها
٧٦٥	٦- النسب إلى مرمى ونحوه مما آخره ياء مشددة بعد ثلاثة أحرف
٧٦٧	٧- حذف ياء فُعَيْل مضموم الفاء صحيح اللام عند النسب
٧٧٠	٨- عين فاعل من نحو: شاكٍ ولاثٍ
٧٧٤	٩- الوقف على تاء التانيث فى الاسم المفرد وجمع التصحيح
٧٨٠	١٠- الوقف على الاسم المنقوص
٧٨٥	<b>المبحث الثانى: اللهجات فى تصريف الأفعال</b>
٧٨٦	١- أبى يَأبى بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع
٧٨٨	٢- إبدال تاء الضمير طاء بعد أحرف الإطباق، ودالاً بعد الدال والزاي
٧٩١	٣- الفعل الماضى الأجوف المبنى للمفعول



٧٩٧	٤- تصحيح أفعال واستفعل الأجوفين
٨٠١	<b>المبحث الثالث: اللهجات فى تصريف الأسماء والأفعال معاً</b>
٨٠٢	١- حكم الهمزة الساكنة بعد متحرك فى كلمة واحدة
٨٠٤	٢- إدغام تاء الافتعال ومشتقاته فى العين التائبة
٨٠٧	<b>الفصل الثالث: الدراسة الصرفية للهجات التى انفرد بها السلسلى</b>
٨٠٧	<b>المبحث الأول: من اللهجات فى الجمع</b>
٨٠٨	١- أمّات وأُمَّهات
٨١٢	<b>المبحث الثانى: من اللهجات فى غير الجمع</b>
٨١٣	١- من المزيد فيه حرفان: تَوْرَابٌ
٨١٥	٢- إبدال فاء افتعل تاء إذا كانت ياء أو واوًا مبدلة من همزة وإدغامها فى التاء
٨١٨	الخاتمة
٨٢٢	الفهارس الفنية
٨٢٣	فهرس الآيات القرآنية
٨٤٧	فهرس القراءات القرآنية
٨٦٠	فهرس السنة النبوية
٨٦٢	فهرس الشواهد الشعرية
٨٧٨	فهرس الأمثال
٨٧٩	فهرس الأعلام المعرف بهم
٨٨٥	فهرس القبائل والجماعات
٨٩٣	أهم مصادر الدراسة ومراجعتها
٩١١	فهرس محتويات الدراسة

هذا الكتاب منشور في

